

الكتاب: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1

المجلد الأول

مقدمات

...

تمهيد:

أولاً- تعريف موجز بابن هشام الأنصاري:

المولد والنشأة: ولد العلامة الشيخ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري بالقاهرة في ذي القعدة، سنة ثمان وسبعمائة من الهجرة¹، الموافق سنة / 1309 من الميلاد. ومن ثم ترعرع فيها، وشب محبا للعلم والعلماء، فأخذ عن الكثيرين منهم، ولازم بعضا من الأدباء والفضلاء.

شيوخه: ذكر صاحب الدرر الكامنة² أن ابن هشام لزم عددا من فحول عصره، وتلقى العلم على أيدي علماء زمانه، وتلمذ لهم، ومنهم ابن السراج³، وأبو حيان⁴، والتاج التبريزي⁵، والتاج الفاكهاني⁶، والشهاب بن المرحل⁷، وابن جماعة⁸، وغيرهم.

1 بغية الوعاة، للسيوطي. تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم "ط: 2. بيروت: دار الفكر، 1399-1979 م"، 2: 68.

2 الدرر الكامنة، لابن حجر "حيدر آباد، 1348 هـ"، 2: 308-310.

3 ابن السراج: محمد بن أحمد، أبو عبد الله السراج الدمشقي، مقرئ نحوي، ولد سنة 668هـ، ومات سنة 743هـ. بغية الوعاة: 1/ 20.

4 أبو حيان: محمد بن يوسف، أثير الدين الغرناطي، نحوي عصره، ولغوي، ومحدثه، وأديبه، له البحر المحيط في التفسير، والمديح في التصريف وغيرهما. مات سنة 745هـ. بغية الوعاة: 280-283.

5 التبريزي: علي بن عبد الله الأردبيلي التبريزي، عالم ورع وأحد الأئمة الجامعين لأصناف العلوم. مات سنة 746هـ. المصدر نفسه: 2/ 171.

6 التاج الفاكهاني: عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندراني، له شرح العمدة، والإشارة في النحو وغيرهما. مات سنة 731هـ. المصدر نفسه 2: 221، والدرر الكامنة: 3/ 178.

7 الشهاب بن المرحل: عبد اللطيف بن عبد العزيز، ولم يذكر له صاحب البغية ترجمة وافية. البغية 2/ 541.

8 ذكر صاحب البغية، في ترجمته لابن هشام، أنه "حدث عن ابن جماعة بالشاطبية"، والذين سمو بهذا الاسم كثر، ولعل المقصود بالذكر هنا بدر الدين محمد المتوفى سنة 733هـ، والذي كان يشغل منصب قاضي قضاة دمشق، ثم مصر في أيامه.

(3/1)

تلاميذه:

لم تذكر كتب التراجم تلاميذ ابن هشام، ولعل أكثرهم كان من غير المشهورين، واكتفى صاحب البغية بالقول: "وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم"1. منزلته العلمية:

أتقن ابن هشام العربية، حتى فاق أقرانه وشيوخه ومعاصريه، وكان لكتابه: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، و"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". صدى في النفوس، ونال بهما منزلة لدى العلماء والأدباء "فاشتهر في حياته، وأقبل الناس عليه"3 غير أن شهرته لم تكن محصورة في مصر وحدها، بل تعدتها إلى المشرق والمغرب، حيث ذكر صاحب الدرر الكامنة نقلا عن ابن خلدون قوله: "ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية، يقال له: ابن هشام، أنحى من سيويه"3. ذكاؤه وفطنته:

كان ابن هشام، يتمتع بذكاء خارق، وذاكرة قوية، حيث استطاع أن يجمع عدة علوم، وأن يبرز فيها، وهو "المتفرد بالفوائد الغربية، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والاطلاع المفرط، والافتدال على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد مسهبا وموجزا"4، وما يدلنا على مدى فطنته، وقوة حافظته حتى أواخر حياته، أنه حفظ مختصر الخرقى في دون أربعة أشهر قبل موته بخمس سنين"5. تدينه ومذهبه:

ابن هشام عالم ورع، لم يتهم باعتقاده، ولا بتدينه، ولا بسلوكه، وهو شافعي المذهب، وتحنبل في أواخر حياته6، وهذا يدل على أنه كان متعمقا في كلا المذهبين.

1 بغية الوعاة: 2 / 68.

2 المصدر نفسه.

3 المصدر نفسه، ص: 69. والدرر الكامنة: 2 / 308-310.

4 البغية: 2 / 69.

5 المصدر نفسه.

6 المصدر نفسه، ص: 68.

(4/1)

صفته وأخلاقه: كان ابن هشام يمتاز "بالتواضع والبر والشفقة ودمائة الخلق رقة القلب" 1 فضلاً عن دينه، وعفته، وحسن سيرته، واستقامته، وكان إلى ذلك صبوراً في طلب العلم مداوماً عليه حتى آخر حياته - كما أشرنا - ومن شعره في الصبر: ومن يصطبرُ للعلم يظفرُ بنيله ... ومن يخطبُ الحسنة يصبرُ على البذل ومن لا يذل النفس في طلب الغلا ... يسيراً يعيشُ دهرًا طويلاً أخاً ذُل 2 آثاره:

لابن هشام مصنفات كثيرة، منها:

1- الإعراب عن قواعد الإعراب.

2- الألغاز.

3- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك.

4- التذكرة.

5- التحصيل والتفصيل لكتاب "التذيل والتكميل"

6- الجامع الصغير.

7- الجامع الكبير.

8- رسالة في انتصاب "لغة" و"فضلاً"، وإعراب "خلافاً" و"أيضاً" و"هلم جرا".

9- رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن.

10- رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة.

11- الروضة الأدبية في شواهد علم العربية.

12- شذور الذهب.

13- شرح البردة.

14- شرح شذور الذهب.

15- شرح الشواهد الصغرى.

- 16- شرح الشواهد الكبرى.
 - 17- شرح القصيدة اللغوية في المسائل النحوية.
 - 18- شرح قطر الندى وبل الصدى.
 - 19- شرح اللحمة لأبي حيان.
 - 20- عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب. 21- فوح الشذا في مسألة كذا.
 - 22- قطر الندى وبل الصدى.
 - 23- القواعد الصغرى.
 - 24- القواعد الكبرى.
 - 25- مختصر الانتصاف من الكشف.
 - 26- المسائل السفرية في النحو.
 - 27- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.
 - 28- موقد الأذهان وموقف الوسنان.
- وفاته:

توفي ابن هشام -رحمه الله تعالى- ليلة الجمعة في الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة، الموافق سنة 1360 من الميلاد³، ورثاه ابن نباتة بقوله:
سقى ابن هشام في الثرى نوء رحمة ... يجر على مثواه ذيل غمام
سأروي له من سيرة المدح مسنداً ... فما زلتُ أروي سيرة ابن هشام⁴

1 بغية الوعاة: 2 / 69

2 بغية الوعاة: 2 / 69.

3 المصدر نفسه.

4 المصدر نفسه، ص 70.

(5/1)

ثانياً- منهج ابن هشام النحوي:

يعد ابن هشام الأنصاري شيخاً من شيوخ النحاة المجتهدين، الذين لم يكتفِ بالحفظ والفهم، والتقليد، وإنما فهموا، وقارنوا، واستنبطوا، ووفقوا واصطفوا، ورجحوا، وقبلوا، ورفضوا، وهذا شأن العلماء المجتهدين والمجددين في القديم والحديث.

وابن هشام نحوي بارع في عرض مادته، كما هو بارع في تحليله ونقده، فضلاً عن براعته في تصيد أمثله، والاستدلال بما عما يجول في خلدته. وكان ابن هشام حراً في تفكيره، موضوعياً في أخذه ورده؛ فهو لم يتعصب لمذهب من المذاهب النحوية، أو لمدرسة بعينها، وإن كان ميالاً إلى مدرسة البصرة، مبجلاً علماءها وأحياناً كان يقول: "والذي عليه أصحابنا" ويعني بهم البصريين. غير أن هذا الميل لم يكن لهوى في نفسه؛ وإنما لكونه رجع آراءهم في مواطن كثيرة، ورد عليهم في مواطن أقل، وأخذ بالرأي الأقوى كائناً من كان صاحبه، والأمثلة على ذلك كثيرة ولا نستطيع الإحاطة بها في هذه العجالة، وإنما سنقتصر على نماذج قليلة من أخذه ورده.

أولاً: رجع مذهب جمهور البصريين في أن المحذوف في مثل: "تأمروني" نون الرفع، لا نون الوقاية¹، كما حذا حذوهم في عد "زيد" في مثل "إن زيد قائم" فاعلاً لفعل محذوف، يفسره المذكور بعده، لا مبتدأ - خلافاً للأخفش الأوسط - ولا فاعلاً مقدماً للفعل، خلافاً للكوفيين². والأمثلة على موافقته لمذهبهم كثيرة لا تحصى. وقد اختار مذهب سيبويه في أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع

1 انظر مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري: 380.

2 التصريح على التوضيح: 1/ 270-271.

(6/1)

المبتدأ¹. وأن المضاف إليه مجرور بالمضاف، لا بالإضافة، ولا باللام المحذوفة. ثانياً: رجع ما ذهب إليه الكوفيون في قولهم: الفعل ماضٍ ومضارع فقط، وأن الأمر فرع من المضارع المصحوب بلام الطلب، في مثل: "لَتَقُمْ"، فحذفت لام الطلب؛ للتخفيف، في مثل: "قُمْ واقْعُدْ" وتبعها حرف المضارعة³. - ورجح ما ذهب إليه الكوفيون في مسألة جملة "بسملة"، حيث عدها البصريون اسمية، على تقدير "ابتدائي باسم الله"، وعدها الكوفيون. "فعلية"، على تقدير: "أبدأ باسم الله"، فوافق الكوفيين، وقدر: "باسم الله أقرأ". - كما وافق الكوفيين، في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وفي مجيء الباء بمعنى: "من"، التي تفيد التبعية⁴، مثل: {وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ} 5، وفي مجيء "من" مفيدة ابتداء الغاية الزمانية⁶، وفي نيابة "أل" عن الضمير⁷، وفي مجيء "لا" عاطفة⁸، كما

- وافقهم في مسائل كثيرة، لا داعي لذكرها.
- ثالثاً: ختار كثيراً من آراء البغداديين، واستشهد بها في مواطن كثيرة؛ منها:
- جواز نداء ما فيه "أل" في سعة الكلام، لا في ضرورة الشعر فقط⁹.
 - جواز إعمال اسم المصدر، إن لم يكن علماً، ولم يكن ميمياً، خلافاً للبصريين¹.

-
- 1 التصريح على التوضيح: 1/ 158.
 - 2 التصريح على التوضيح: 2/ 24.
 - 3 انظر المغني: 250.
 - 4 انظر المغني: 142-143.
 - 5 سورة المائدة، الآية: 6.
 - 6 انظر المغني: 419-420.
 - 7 انظر المغني: 77-78.
 - 8 انظر المغني: 101.
 - 9 أوضح المسالك: 3/ 85-86، وشرح التصريح: 2/ 173.
 - 10 أوضح المسالك: 2/ 242-243، وشذور الذهب: 412.

(7/1)

-
- جواز مجيء "ليس" حرفاً عاطفاً، كما في قول الشاعر:
- إنما يجزي الفتى ليس الجميل¹
- ووافق ابن جني في أن الجملة قد تبدل من المفرد، كقول الشاعر:
- إلى الله أشكو بالمدينة حاجة ... وبالشام أخرى كيف يلتقيان؟
- على تقدير: "إلى الله أشكو حاجتين تعذر التقائهما".
- رابعاً: اختار بعض ما ذهب إليه الأندلسيون، وخاصة ابن مالك وابن عصفور؛ فأما ابن مالك، فقد كان كثير الموافقة له في آرائه، وقلما خالفه فيها، ومعلوم أنه شرح له "الألفية" التي نحن في صدد الحديث عن شرحه لها، كما شرح له "التسهيل"، ومن الأمور التي وافقه فيها على سبيل المثال: أن "إلى" 1 قد تأتي بمعنى "في" 2، كما في قوله تعالى: {لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ} 3. وأن "حتى" إذا عطف على مجرور، أعيد الخافض فرقا بينها وبين "حتى" الجارة، مثل: "مررت بالقوم حتى يزيد" 4.

وأما موافقته لابن عصفور فيمكن التمثيل عليها، بموافقته له بأن "لن" قد تأتي للدعاء، كما أنت "لا" لذلك، والحجة في قول الأعشى:
لن تزالوا كذلكم ثم لا زل... ت لكم خالداً خلود الجبال⁵
خامساً: وافق الزمخشري، ورد عليه في مواطن كثيرة:
فأما موافقته فتتجلى في استحسانه رأييه في أن أما" في مثل: "أما زيد فمنطلق" تفيد التوكيد. قال: "قل ذكره، ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنه قال: فائدة "أما" في الكلام: أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد.

1 أوضح المسالك: 38 / 3.

2 المغني: 104-105.

3 سورة النساء الآية 87.

4 المغني: 172.

5 المغني: 517. ورواية البيت في ديوان الأعشى: "لا زلت لهم".

(8/1)

ذلكن وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: أما زيد فذاهب¹.

وأما ردوده عليه فكثيرة، ونختار واحداً منها على سبيل التمثيل، وهو رده عليه في أن "لن" تقتضي تأييد النفي وتوكيده. فقال رادا: "وكلاهما دعوى بلا دليل، ولو كانت للتأييد، لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى: {فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيًّا} 2، ولكان ذكر الأبد في قوله جل ثناؤه: {وَلَنْ تَمْنُونَهُ أَبَدًا} 3 تكراراً، والأصل: "عدمه" 4.

سادساً: تعقب ابن هشام ابن الحاجب وكثيراً ما أثبت عليه السهو، والوهم، والتعسف، ونقض آراءه، ومن أمثلة ذلك ما ذهب إليه ابن الحاجب، في قول ذي الرمة:
حراجيح ما تنفك إلا مناخة... على الخسف أو نرمي بها بلداً فقرا⁵.

من أن "ما تنفك": ناقصة، وأن الخبر "على الخسف"، وأن "مناخة": حال، وأن "إلا" زائدة، فقال ابن هشام: فاسد لبقاء الإشكال؛ إذ لا يقال: جاء زيد إلا راكباً.

سابعاً: ولم يكن ابن هشام في تتبعه لآراء النحاة السابقين جامعاً لها، ومستوعباً لها وحسب، وإنما كان يناقشها، ويبين الصحيح منها من الفاسد - كما أسلفنا - وكان أكثر

من الاستنباطات، ويعرض إلى جانبها الآراء المبتكرة غير المسبقة، وهي أكثر من أن تُحصى، ومنها على سبيل المثال ذهابه إلى أن "عشر"

1 المغني: 59.

2 سورة مريم، الآية: 26.

3 سورة البقرة، الآية: 95.

4 المغني: 374.

5 المغني: 102، والخروج: الناقة السمينية الطويلة، والخسف: الدل، والمراد بالخسف هنا: مبيتها من غير علف. انظر القاموس المحيط: 1/ 189، 3/ 137، وانظر الوسيط في تاريخ النحو، د. عبد الكريم محمد الأسعد "ط: 1. الرياض: دار الشواف، 1413هـ-1992م"، ص 213.

(9/1)

في قولنا: "اثني عشر"، حلت محل النون، في "اثنين"، وهي بذلك ليست مضافة إلى ما قبلها، ولا محل لها من الإعراب¹.

ومما سبق يتأكد لنا أن ابن هشام، كان يوازن بين آراء البصريين، والكوفيين، والبغداديين، وسواهم من النجاة "ويختار لنفسه ما يتمشى مع مقاييسه مظهرا قدرة فائقة في التوجيه والتعليل والتخريج، وكثيرا ما يشتق لنفسه رأيا جديدا، لم يُسبق إليه، وخاصة في توجيهاته الإعرابية، وهو في أغلب اختياراته، يقف مع البصريين، وكان يجل سبويه إجلالا بعيدا، كما كان يجل جمهور البصريين، ويدافع عن آرائهم"².

وأما طريقة ابن هشام في عرض موضوعاته، فكان يعرض الفكرة ثم يسوق الأدلة والشواهد من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر القديم، وأحيانا من الحكم والأقوال المأثورة، ومن منثور الكلام القديم أحيانا أخرى، وربما ذكر أبياتا لشعراء لا يُحتج بشعرهم؛ على سبيل التمثيل لا الاستشهاد بها؛ أو ليبين لحن أصحابها. وأما تعاطيه مع الشواهد، فبنم عن ثقافة واسعة، وقدرة عجيبة على الاستنباط والتحليل، وكان يقدم الشواهد القرآنية على غيرها؛ لأنها كلام فصل لا مجال للشك فيها، وله ثلاثة اتجاهات في اعتماده الآيات القرآنية في كتبه، هي²:
أولاً: آيات استشهاد بها على تثبيت قاعدة متفقٍ عليها.

ثانياً: آيات اتخذ منها المؤلف أدلة على قاعدة ارتآها وأراد أن يدعمها بدليل قرآني.
ثالثاً: آيات أوضح ابن هشام ما دار حولها من نقاش وجدل.
وأما بالنسبة إلى القراءات القرآنية، فقد "حاول دائماً، إزاء القراءات التي في

-
- 1 انظر مع الهوامع: 14 / 1، والوسيط في تاريخ النحو: 214.
 - 2 الوسيط في تاريخ النحو، الدكتور عبد الكريم الأسعد: 211.
 - 3 أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي: 148.

(10/1)

ظاهرها خروج عن القواعد العربية توجيهها وتخرجها على وجه ترتضيه اللغة، ويقبله النحو، ولا يتجرأ عليها، فيصفها بالشذوذ، كما كان يفعل بعض النحاة"1.
وربما "بنى ابن هشام بعض القواعد النحوية مستنداً إلى القراءات، وقد صرح بذلك قائلاً: إن القراءة سنة متبعة، وليس كل ما تجوزه العربية، تجوز القراءة به"2.
وأما بالنسبة إلى الحديث الشريف، فقد استشهد به ابن هشام، واستدل به خلافاً للكثيرين من النحاة الذين لا يجيزون الاستدلال بالحديث الشريف3 حيث استشهد في كتابه "المغني" باثنين وستين حديثاً سبعة وسبعين مرة، واستشهد في أوضح المسالك بستة وثلاثين حديثاً، واستشهد في شرحه لكتاب "اللمحة البدرية في علم اللغة العربية" لأبي حيان، بستة وعشرين حديثاً، سبعة وعشرين مرة، واستشهد في كتابه "شرح شذور الذهب" بستة وعشرين حديثاً سبعة وعشرين مرة أيضاً4.
ومن الأحاديث التي استشهد بها على سبيل المثال.
"من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل".

-
- 1 المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، الدكتور عبد العال سالم: 419-421.
 - 2 ابن هشام الأنصاري - حياته ومنهجه النحوي، الدكتور عصام نور الدين "ط: 1. بيروت الشركة العالمية للكتاب، 1989"، ص: 67-68. وانظر شذور الذهب: 304.
 - 3 ممن رفضوا الاحتجاج بالحديث الشريف: أبو حيان في شرح التسهيل، ونسب عدم

الاحتجاج به إلى أبي عمرو بن العلاء، ويحيى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين.

أما المجوزون فمنهم: ابن مالك، ورضي الدين الأسترابادي، وابن خروف، وابن هشام، والبدر الدماميني، وناظر الجيش محب الدين بن يوسف الحلبي، والخطيب البغدادي. انظر في أصول النحو، سعيد الأفغاني "ط: 3. بيروت: دار الفكر، 1383هـ- 1964"، ص: 50 وأصول التفكير النحوي، الدكتور علي أبو المكارم "بيروت دار الثقافة، 1973م"، ص: 661-662 وابن هشام الأنصاري- حياته ومنهجه النحوي: 71-73. 4 المرجع نفسه: 75.

(11/1)

فقد استشهد بهذا الحديث على أن "نعم، وبئس، وعسى، وليس" أفعال فقال: فأما "نعم وبئس"، فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان واستدلوا على ذلك، بدخول حرف الجر عليهما، في قول بعضهم وقد بشر بينت: "والله ما هي بنعم الولد"؛ وأما "ليس" فذهب الفارسي في الحلييات: "إلى أنها حرف نفي بمنزلة "ما" النافية، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير، وأما "عسى"، فذهب الكوفيون: إلى أنها حرف تَرَجٍّ بمنزلة "لعل" وتبعهم على ذلك ابن السراج. ثم قال: والصحيح: أن الأربعة أفعال، بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بحن، كقوله -عليه الصلاة والسلام-: "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل"، والمعنى: من توضأ يوم الجمعة، فبالرخصة أخذ، ونعمت الرخصة الوضوء"1.

وأما الشواهد الشعرية، فقد غصت بها مؤلفات ابن هشام، وقلما نجد مؤلفه فيه من الشواهد ما يدانيه، ففي "شرح قطر الندى وبل الصدى" بلغ مجموع الشواهد الشعرية خمسين شاهدا ومائة شاهد، وفي "شرح اللوحة البدرية" واحدا وتسعين شاهدا ومائة شاهد، وفي "شرح شذور الذهب" تسعة وثلاثين شاهدا ومائتي شاهد، وفي "أوضح المسالك" ثلاثة وثمانية شاهدا وخمسمائة شاهد، وهو في شواهد الشعرية، لا يبيّن على النادر منها قاعدة؛ لأن النادر عند ابن هشام: أقل من القليل، كما صرح بقوله: "اعلم أنهم يستعملون "غالبا" و"كثيرا" و"نادرا" و"قليلًا" و"مطردا"، فالطرْد: لا يتخلف،

والغالب: أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل"2.

وقد خالف ابن هشام الكوفيين في قضية الاستشهاد بما لم يعرف قائله، "لأن الجاهل بالناقل، يوجب الجاهل بالعدالة"، وقد أورد في شرحه للألفية الشعر الذي استدل به الكوفيون على جواز مد المقصور للضرورة، وهو:
قد علمت أخت بني السعلاء ... وعلمت ذاك مع الجزاء

-
- 1 شرح قطر الندى وبل الصدى: 35-37، وشرح شذور الذهب: 21-22.
 - 2 المزهر، للسيوطي: 1/ 234، وابن هشام الأنصاري - حياته ومنهجه النحوي، ص81.

(12/1)

أن نعم مأكول على الخواء ... يا لك من تمر ومن شيشاء
ينشب في المسعل واللهاء
ثم قال: "الجواب عندنا أنه لا يعلم قائله، فلا حجة فيه"1.

غير أنه لم ينكر الأبيات الجهولة كلها، ولا يمنع من الاستشهاد بها "إذا وفرت فيها صفات حددها لنفسه، وهي: فصاحة القول وصفائه، وسلامته من الفساد، فلا يحتج بمن لابس الضعف لغته، وخالطت العجمة كلامه، وتسربت الركاقة إلى لفظه"2.

وكذلك خالف ابن هشام البصريين في تأويل الشواهد؛ والتأويل كان الوسيلة التي لجأ إليها النحاة؛ للتوفيق بين القواعد وبين النصوص المخالفة لها، المنسوبة -في الوقت نفسه- إلى عصر الاستشهاد. أما ما لا ينتسب إلى عصر الاستشهاد، من هذه النصوص، فقد كان الرفض هو السمة البارزة التي توضح موقف النحاة منه. وكان التعبير عن هذا الموقف -في أكثر الأحيان- يتخذ اصطلاح الشذوذ"3.

وأما استشهاده بالنثر، فواضح في كتابه، حيث ساق بعضاً من الأمثال والأقوال المشهورة، وإن كانت نسبتها أقل بالقياس مع الشواهد القرآنية، وشواهد الحديث، والشواهد الشعرية، حيث ذكر في "شرح شذور الذهب" ستة أمثال، وفي شرح "اللمحة البدئية"، ذكر ستة عشر قولاً ومثلاً، وفي أوضح المسالك، ذكر ثمانية وخمسين قولاً ومثلاً، وذكر في "مغني اللبيب" تسعة وأربعين قولاً ومثلاً، ومن الأمثلة التي استشهاد بها

على سبيل المثال: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه". وقولهم: "مره يحفرها"، وقولهم: "خذ اللص قبل يأخذك"، فقد حذفت "أن" الناصبة في هذه الشواهد، فنصبوا "تسمع" ويأخذك"، و"يحفرها"، وهو شاذ، يُحفظ ولا يقاس عليه⁴.

1 المزهر: 1/ 142.

2 علوم الحديث ومصطلحاته- عرض ودراسة- صبحي الصالح، ص 333.

3 أصول التفكير النحوي، الدكتور علي أبو المكارم، ص 261-262.

4 مغني اللبيب لابن هشام، ص 839. وانظر ابن هشام الأنصاري- حياته ومنهجه النحوي، ص: 87-88.

(13/1)

وأسلوب ابن هشام واضح، لا تعقيد فيه، وهو يميل إلى البساطة والبعد عن التعقير والتعقيد، همه أن يوصل الفكرة إلى المتعلم من أقصر الطرق؛ ولهذا اتسم أسلوبه بشيء من الركافة اللغوية، حتى خاله بعضهم يلحن في اللغة، وما ذلك إلا لكونه كان يترخص -أحيانا- في الاستعمالات اللغوية، فيدع الراجح، ويأخذ بالمرجوح، غير أنه كان سهل العبارة، دقيقا في تخير ألفاظه، واضحا في دلالاته.

وأما ظاهرة الاستطراد فهي السمة الغالبة في مؤلفاته؛ حيث لم يستطع -على الرغم من منهجيته، وطريقته المبتكرة في ترتيب موضوعاته- من التحرر منها، فتراه وهو يعالج مسألة من المسائل، يستطرده في شرح كلمة عارضة في سياق شاهد من الشواهد، وكأنه يعقد مبحثا جديدا لمناقشتها، ثم يعود إلى موضوعه الأول، ولعل ابن هشام قصد الاستطراد؛ ليوضح أفكاره، ويزيدها جلاء؛ لتكون أرسخ في الأذهان، وربما أراد -من خلالها- إقحام أكبر قدر ممكن من المعلومات في مخيلة قارئه، فضلا عن المعلومات الرئيسية التي يريد إفهامها.

ومهما يكن من أمر، فإن ابن هشام الأنصاري علم من أعلام النحاة المجتهدين والمجدين الذي يعود الفضل إليهم في تهذيب النحو العربي، وإخراجه بشكله المتكامل الواضح بعيدا عن الغموض والتعقيد.

وفي الختام، نتضرع إلى الله سبحانه وتعالى أن ينفع بهذا الكتاب كما نفع بأصله، والحمد لله أولا وآخرا.

ثالثاً: عملنا في الكتاب:

أ- في المتن:

باب معلوما للدارسين والمحققين على السواء أن المحافظة على نص المتن مسألة لا يجوز الحديث فيها، حيث لا يسمح بتغيير حرف واحد في متن الكتاب المحقق، إذا جاءت لغته سليمة، وعباراته صحيحة، وإذا ما اقتضت الضرورة أي تغيير يذكر في الأصل؛ لأمر ما، فلا بد من الإشارة إلى هذا التغيير في الحاشية؛ وانطلاقاً من هذه الحقيقة المسلم بها، وتمشياً مع المنهجية العلمية، فقد حرصنا على متن الكتاب - كما هو - من دون أي زيادة أو نقصان.

غير أننا أثبتنا في المتن أموراً، لا تتنافى مع المنهجية العلمية، وأصول قواعد التحقيق، وهي:

أولاً: ضبطنا علامات الترقيم، ووضعناها في الأماكن المناسبة بين الكلمات، والجمل، والعبارات المختلفة؛ لأنها تساعد الطالب في قراءة النص قراءة صحيحة، تمكنه من فهم المراد.

ثانياً: وضعنا عناوين فرعية لمباحث الكتاب، فضلاً عن عناوين الأبواب، والفصول، والمباحث التي جاءت في الأصل؛ ليتمكن الطالب من العودة إلى المطلوب بيسر وسهولة وقد وضعنا هذه العناوين بين معقوفين.

ثالثاً: أثبتنا اسم البحر الشعري - فوق الشاهد، إلى جهة اليسار - بين خطين مائلين، على النحو التالي:

" ... وقد تبدل الجملة من المفرد، كقوله: [الطويل]

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة ... وبالشام أخرى كيف يلتقيان؟

ب- في الحاشية:

أولاً: الآيات القرآنية:

أ- عزونا الآيات القرآنية.

ب- بينا أوجه القراءات في الآية الواحدة، إذا كان لها وجهان أو أكثر، ومن ثم ذكرنا

توجيه القراءات، على الشكل التالي: "..... يجوز في الاسم الذي يتلو الوصف العامل أن ينصب به، وأن يخفض بإضافته، وقد قرئ: {إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ} ، و: {هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ} 2، بالوجهين..... " . 65 سورة الطلاق، الآية: 3.

أوجه القراءات:

قرأ عاصم وحفص والمفضل وأبان وجبله وجماعة عن أبي عمرو: "بالغ أمره". برفع بالغ من دون تنوين. وقرأ العامة بتنوين "بالغ"، ونصب "أمره".

توجيه القراءات:

قراءة عاصم وحفص ومن معهما على إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله "أمره". وأما قراءة العامة، فعلى إعمال اسم الفاعل عمل فعله؛ لأنه بمعنى الاستقبال، فنصب "أمره" ولم يضاف إليه. انظر البحر المحيط: "8/ 273، والقرطبي: 18/ 161، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 384.

ج- بينا موطن الشاهد ووجه الاستشهاد في الآية الكريمة، ومن ثم ذكرنا الحكم كما في تعليقنا على الآية السابقة: {هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ} ، 39 سورة الزمر، الآية: 38.

1 65 سورة الطلاق، الآية: 3.

2 39 سورة الزمر، الآية: 38.

(16/1)

موطن الشاهد: {كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ} .

وجه الاستشهاد: إضافة اسم الفاعل "كاشفات" إلى ضره.

ثانياً: الأحاديث الشريفة:

خرجنا الأحاديث الواردة في المتن بعد إتمامها، ومن ثم ذكرنا اختلاف رواياتها وبيئنا موطن الشاهد فيها، ووجه الاستشهاد، إذا لم يبين المؤلف في المتن المراد من الاستشهاد بها.

ثالثاً: الشواهد الشعرية:

سبقت الإشارة في أثناء حديثنا عن عملنا في المتن، أننا أثبتنا اسم البحر الشعري،

للشاهد فوق البيت. وأما في الحاشية، فتجلى عملنا في الآتي:

أ- ذكرنا اسم صاحب البيت، إن صَحَّتْ نسبته إلى شاعر بعينه، وتيقناً من صحة هذه

النسبة. وإذا نسب إلى غير واحد، ذكرنا المنسوب إليهما، أو إليهم ورجحنا نسبته إلى واحد منهم إن توفرت القرائن، وإلا اكتفينا بذكر المنسوب إليهم فقط.

ب- ترجمنا لصاحب الشاهد ترجمة موجزة. وإن لم نعثر على ترجمة لذلك القائل، اكتفينا بما ذكره أصحاب المتون، وعقبنا بالقول: "لم نعثر له على ترجمة وافية".

ج- ذكرنا المصادر والمراجع التي يوجد فيها الشاهد، وركزنا على ذكر كتب النحو المعتمدة. وإذا أتى الشاهد مرقما في مصدر من المصادر، أثبتنا رقمه في ذلك المصدر أولا، ثم ذكرنا الصفحة، وإذا كان المصدر أو المرجع جزأين أو أكثر، ذكرنا رقم الشاهد أولا، ثم رقم الجزء أو المجلد ثانيا، ثم رقم الصفحة ثالثا. وأما إذا ورد غير مرقم، فإننا نثبت اسم الكتاب أولا، ثم الصفحة ثانيا، وإن كان المصدر جزأين أو أكثر نذكر رقم الجزء أو المجلد أولا، ثم الصفحة ثانيا، وهكذا، كما في تخريج الشاهد التالي:

سبقوا هويّ وأعنفوا لهوامهم ... فتخرموا ولكل جنب مصرع

(17/1)

تخريج الشاهد:

البيت من عينية أبي ذؤيب الهذلي المشهورة، وهو من شواهد: الأشموي "674 / 2 / 331"، والعيني: 3 / 493، والمحتسب: 1 / 76، وأما ابن الشجري: 1 / 281 " وشرح المفصل: 3 / 33، والمقرب: 46، وجمع الهوامع: 2 / 53، والدرر اللوامع: 2 / 68، والمفضليات: 421، وديوان الهذليين: 1 / 2، والتصريح على التوضيح: 2 / 61. د- شرحنا المفردات الغريبة في الشاهد، والتي يعثر فهمها على الطالب.

هـ- شرحنا الشاهد الشعري شرحا موجزا، يفي بالغرض. وأعربنا الشاهد إعرابا مفصلا، وموجزا في الوقت نفسه؛ لأن الدارس في هذا الكتاب، يملك القدرة التي تمكنه من فهم المراد، ولا سيما بعد أن يكون ألمَّ بمبادئ النحو، وقواعد الإعراب.

ز- بيّنا موطن الشاهد في البيت، ومن ثم وجه الاستشهاد، أو وجه الدلالة في البيت أو العلة التي لأجلها ساق المؤلف هذا البيت، على النحو التالي:
أودي بني وأعقبوني حسرة ... عند الرقاد وعبرة لا تقلع
الإعراب:

أودي: فعل ماضي مبني على الفتح المقدّر على الألف.
بني: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو المنقلبة ياء، المدغمة في ياء المتكلم، نيابة عن الضمة؛ لأن جمع مذكر سالم، وياء المتكلم: في محل جر بالإضافة.
وأعقبوني: الواو عاطفة، أعقبوني: فعل ماضي مبني على الضم؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعول به أول.
حسرة: مفعول به ثانٍ.

(18/1)

"عند": مضاف إليه مجرور.
وعبرة: الواو حرف عطف، عبرة: اسم معطوف على حسرة منصوب مثله.
لا تقلع: لا نافية، تقلع: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً، تقديره: هي، يعود إلى عبرة، وجملة "لا تقلع": في محل نصب صفة لـ "عبرة".
موطن الشاهد: "بني".
وجه الاستشهاد: قلب واو الجمع ياء عند إضافة الاسم إلى ياء المتكلم، وإدغامهما، وحكم هذا الإدغام الجواز.
وتجدر الإشارة -هنا- إلى أننا في إعراب المفردات، راعينا مسألة: "الخيارات الإعرابية"، فإذا كان اللفظة بحسب موقعها في الجملة وجهان من الإعراب، ذكرنا الوجهين غالباً، وإن كان لأحد الوجهين مرجح، ذكرنا في نهاية الإعراب: "وهو الأرجح"، وإذا لم يكن مرجح لأحدهما، اعتمدنا الإعراب الأيسر، والأسهل، وقلنا في نهاية الإعراب: "وهو الأفضل". وأما بالنسبة إلى شبه الجملة -الظرف والجار والمجرور- فقد أعربناه من دون تفصيل لا فائدة فيه، حيث حصرنا الظرف، والجار والمجرور بين تنصيصين، وذكرنا متعلقه مباشرة، كما في الجملة التالية:
يغدو الفلاح النشيط إلى أرضه قبيل طلوع الشمس.
فأعربنا شبه الجملة على النحو التالي:
"إلى أرضه" متعلق بـ "يغدو"، وأرض: مضاف، والهاء: مضاف إليه.
"قبيل": متعلق بـ "يغدو" أيضاً، وهو مضاف.
طلوع: مضاف إليه مجرور، وهكذا.
كما تجدر الإشارة إلى أننا لم نذكر الإعراب المفصل للأفعال المعلومة، والمعروفة لدى

المبتدئين، إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك. وفي إعرابنا للحروف، اكتفينا بالقول: "حرف عطف، حرف استئناف، حرف مشبه بالفعل، حرف نداء، حرف استثناء ... إلخ"، ولم نقل: لا محل له من الإعراب؛ لأن الحروف -بشكل

(19/1)

عام- لا محل لها من الإعراب دائماً. وبالنسبة إلى: "الفاء والباء"، وهما حرفان يجوز فيهما أن يكون للعطف، أو للاستئناف، في الموطن الواحد، فذكرنا في الإعراب ما رأيناه مناسباً للسياق، ويقتضيه المعنى، وقلنا: ويعربه بعضهم: حرف عطف، أو استئناف - الوجه الآخر - والمراد: في الشاهد نفسه، حتى لا يحار الطالب في أمره. وأما الأحرف المصدرية وما تنسبك معه، فقد حصرنا الحرف المصدرية بين تنصيصين، وقلنا: و"أن وما بعدها"، أو المصدر المؤول من "أن وما بعدها": في محل كذا، كما في المثال التالي:

يذهب الطلاب إلى المدرسة ليتعلموا، حتى يفيدوا وطنهم في المستقبل.
فقلنا في الإعراب.

والمصدر المؤول من "أن المضمرة بعد لام التعليل-وما بعدها": في محل جر باللام، والتقدير: للتعليم، و"للتعلم": متعلق بفعل "يذهب".
وفي قولنا: "حتى يفيدوا وطنهم".

والمصدر المؤول من "أن المضمرة -بعد حتى- وما بعدها": في محل جر بـ "حتى"، والتقدير: لإفادة وطنهم، و"الجار والجرور": متعلق بفعل "يذهب" أيضاً وهكذا.
رابعاً: الأمثال والكلمات المشهورة:

خرجنا الأمثال والحكم الواردة في المتن، وذكرنا المصادر والمراجع التي اعتمدناها، ومن ثم ذكرنا موطن الشاهد ووجه الاستشهاد بالحكمة أو بالمثل، إن لم يكن المؤلف، قد بين المراد من الاستشهاد بهما، في المتن.
خامساً: تراجم الأعلام:

زيادة في الفائدة، فقد ترجمنا للنحاة واللغويين والقراء والمفسرين والأدباء، والعلماء الواردة أسماؤهم في المتن، حيث بلغ مجموع من ترجم لهم ما يزيد على

(20/1)

أربعين ترجمة ومائتي ترجمة. وقد أثبتنا المصادر والمراجع المعتمدة بعد كل ترجمة. وأما الأسماء التي لم نستطع الحصول على ترجمة لها، فاكتفينا بالاسم الوارد في المتن، وعقبنا بالقول: "ولم نعثر له على ترجمة وافية".

سادساً: تعليقنا على المتن:

معلوم أن هذا الكتاب شرح لألفية ابن مالك، وقد أراد المؤلف منه أن يوضح معاني الألفية، وهو لم يؤلفه للمبتدئين، كما فعل في "شرح قطر الندى وبل الصدى". و"شرح شذور الذهب"، وإنما ألفه لمن صار لديهم قدرة على فهم المراد، ويستطيعون القياس والاستنباط، ولهذا كثرت رموز هذا الكتاب، وغمض الكثير من عباراته مما اضطر الشيخ خالد الأزهرى لأن يصنف حاشية عليه، أسماها: "التصريح على التوضيح"، وقد علق الشيخ يس العلمي الحمصي على هذه الحاشية تعليقات مفيدة، طبعت مع الحاشية والشرح. ولما قام المرحوم الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد بتحقيق "أوضح المسالك" وضع له تعليقات على غاية من الأهمية، غير أنه لم ينسب تلك التعليقات إلى أصحابها، وأكثرها نقل حرفياً من الكتب المشهورة كـ "جمع الهوامع"، و"حاشية الصبان"، و"المغني" وغيرها.....، فضلاً عن التصريح، وحاشية الشيخ يس.

وكذلك، قام الشيخ محمد عبد العزيز النجار بوضع تعليقات، لا تقل أهمية، من تعليقات المرحوم محمد محيي الدين عبد الحميد، وجعل هذه التعليقات على مستويين، الأول للمبتدئين، والثاني للجامعيين، وطلاب المعاهد العليا، وسماه: "ضياء السالك"، غير أنه -هو الآخر- لم يذكر المصادر والمراجع التي اقتبس منها، هي نفسها التي اعتمدها الشيخ عبد الحميد كما يظهر لمتتبع طرق الكتابين.

ولما كان هذا الكتاب مرجعاً مهماً للأساتذة والباحثين ولا غنى عنه بحال بالنسبة إلى الطلاب المتخصصين، ووفاء بالعهد الذي قطعناه على أنفسنا، بإعادة النظر في كتب ابن هشام المحققة، وإخراجها إخراجاً عصرياً، وشرحها شرحاً واضحاً، وفق أصول المنهجية العلمية؛ ليستفيد منها الكبار والصغار معاً، فقد قمنا

(21/1)

بشرح ما غمض من مسائل الكتاب، وأوضحنا ما يعسر فهمه على الطلاب، من العبارات، والألفاظ، والتراكيب، والمصطلحات، والأفكار، واعتمدنا التصريح على التوضيح مرجعاً أساساً في عملنا، ولم نهمل تعليقات الشيخين، محمد محيي الدين عبد

الحميد، والشيخ محمد عبد العزيز النجار، وكثيرا ما نقلنا عنهما، ونسبنا القول إليهما، أو إلى المصادر التي استقيا منها، إن كان النقل حرفيا من دون أي إضافة تذكر. وتوخيا للأمانة العلمية، فقد آثرنا ذكر المراجع والمصادر المعتمدة؛ ليطمئن الطالب والباحث إلى صحة ما أتينا به من المعاني والأفكار.

ولما كان طلاب الجامعات، وطلاب الدراسات العليا، يجدون صعوبة ومشقة، في العودة إلى المصادر والمراجع النحوية؛ لكثرتها من جهة، ولتعدد طبعاتها من جهة أخرى، فقد أحلنا الباحثين، ومن يؤدّون التعمق في البحث والتحليل، إلى المصادر التي تشبع فهمهم، بعد تعليقنا على كل فكرة، أو مبحث بحاجة إلى مزيد الشرح والإيضاح؛ وذلك تمكينا للطلاب والباحث من الوصول إلى مبتغاه من دون عناء.

التوجيهات والتعقيبات:

لما كان هذا الكتاب مختصرا - كما سماه صاحبه - فقد تجاوز كثيرا من الأمور التي ينبغي للطلاب أن يطلع عليها، حيث أغفل كثيرا من التعريفات الضرورية في مستهل الفصول والأبواب، فكان يشرع في الحديث عن الأحكام، والشروط من دون تمهيد يذكر، أو تعريف يحدد المراد بالمصطلح النحوي، وأحيانا أخرى كان يتجاوز أموراً ضرورية وجوهرية لا غنى للطلاب عنها، وما ذلك - بحسب اعتقاده؛ إلا لكون الدارس أو الطالب الذي يتناول هذا الكتاب، قد ألمّ بالمبادئ والأوليات في كتبه التي صنفها للمبتدئين، كقطر الندى وبلّ الصدى، وشذور الذهب وأمثالهما. فإتماماً للفائدة، ومراعاة لمستوى طلابنا في هذه الأيام، فقد أضفنا كثيرا من الفوائد، والتوجيهات، والتنبيهات، والتعقيبات، فضلا عن التعريفات، كلما وجدنا الضرورة تقتضي ذلك، فرب فائدة تساق في موقعها المناسب، تكون أكثر فائدة من

(22/1)

المبحث بكامله - أحيانا - ورُبَّ توجيه يثير انتباه الطالب، يكون له أثر محمود في تركيز اهتمام الباحث. وأما حرصنا على التعريفات والتعقيبات، فلكي تكون موضوعات الكتاب متكاملة قدر الإمكان.

ج- من الناحية الفنية:

أ- المصادر والمراجع:

آثرنا ذكر المصادر والمراجع لـ "الشروح، والتعليقات، والتخریجات، والترجمات،

والفوائد، والتوجيهات، والتعقيبات بعد الانتهاء من ذكرها مباشرة، لكيلا نجعل لها حواشي في أسفل الصفحات؛ لأن عملنا كله، يعد حاشية على الكتاب من جهة، ولكيلا يمل القارئ ويتشتت انتباهه من جهة أخرى.

ب- المسارد الفنية:

صنعنا للكتاب اثني عشر مسردا فضلا عن مسرد الموضوعات، كل منها مختص بجانب محدد؛ لتمكين الباحث من العودة إلى ما هو بحاجة إليه بسرعة وسهولة، وهذه المسارد هي:

أولاً: مسرد الآيات القرآنية.

ثانياً: مسرد الأحاديث الشريفة.

ثالثاً: مسرد الأمثال والأقوال المشهورة.

رابعاً: مسرد الشواهد النثرية.

خامساً: مسرد الشواهد الشعرية.

سادساً: مسرد الأعلام.

سابعاً: مسرد الشعراء.

ثامناً: مسرد القبائل والجماعات.

تاسعاً: مسرد الأماكن والبلدان.

عاشراً: مسرد المصادر والمراجع.

حادي عشر: مسرد محتويات الكتاب.

ثاني عشر: مسرد المسارد.

وختاماً، أسأل الله -تبارك وتعالى- أن يفيد بهذا الكتاب، وأن يمن علينا بدوام الصحة والعافية؛ لنتمكن من إعادة تحقيق مؤلفات ابن هشام كلها، وفق النهج الذي بدأنا والحمد لله أولاً وآخراً.

(23/1)

مقدمة أوضح المسالك:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد:

يعد كتاب "الخلاصة الألفية" في النحو والصرف، لابن مالك الأندلسي¹، من أهم المنظومات النحوية واللغوية، لما حظيت به من عناية العلماء والأدباء الذين انبرؤوا للتعليق عليها، بالشروح والخواشي.

ولعل من أهم هذه الشروح: شرح ابن عقيل²، وشرح ابن هشام الأنصاري، وشرح الأشموني، وسنتحدث بإيجاز عن كل من هذه الشروح الثلاثة. أما الأول: فهو من أهم الشروح على كثرتها؛ لما فيه من الوضوح والسهولة

1 ابن مالك: هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، جمال الدين، أبو عبد الله الجياني، ولد بحيان سنة 60هـ، وقيل سنة 601هـ، ولما ترعرع تعلم العربية وسمع من الشلوبيين في الأندلس، وأخذ عن ابن الحاجب بمصر سنة 630هـ، ورحل إلى دمشق، وأقام فيها حتى أواخر حياته. من آثاره: الكافية الشافية في ثلاثة آلاف بيت، ومنظومته الألفية - الخلاصة - ملخص عنها. والوافية، وهو شرح للكافية الشافية. والفوائد وغيرها، وقد بلغت مصنفاته الثلاثين، أو أكثر مات سنة 672هـ بدمشق. انظر البغية: 1/ 130، وابن العماد: 5/ 339.

2 ابن عقيل: أبو محمد، بهاء الدين، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عقيل، ولد بمصر سنة 694هـ، وقيل: 698، وقيل: 700هـ. برع في النحو، حتى عُدَّ نحويِّ الديار المصرية في زمانه. أخذ عن القزويني، ولازم أبا حيان اثني عشرة سنة. قال فيه أبو حيان: "ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل" مات بالقاهرة سنة 769هـ. انظر الدور الكامنة: 2/ 372، وابن العماد: 6/ 214، والبغية: 2/ 47.

(24/1)

مع شيء من الإيجاز. وقد علق على هذا الشرح حواشٍ عدة، أشهرها: حاشية الجلال السيوطي "911هـ"، وحاشية أحمد السجاعي "1197هـ" وأشهرها وأوسعها: حاشية محمد الخضري الدميّطي "1227هـ".

وأما الشرح الثالث: فهو شرح الأشموني¹، وهو "يعد أغزر شروح الألفية مادة على كثرة الشروح²، واختلاف مشارب أصحابها، بل ويعد من أكثر كتب النحو جميعا واستيفاء، لمذاهب النحاة، وتعليقاتهم وشواهدهم مع البسط والتفصيل³، على الرغم مما قيل فيه، ووجه إليه من النقد الذي لا يخلو منه كتاب يضاهيه. وقد علق على هذا الشرح حواشٍ

كثيرة، أهمها: حاشية الصبان 4 "1206هـ".

وأما الشرح الثاني: فهو شرح ابن هشام الأنصاري، وهو موضوع بحثنا، وندع الحديث عنه للعلامة خالد الأزهرى 5، حيث قال في مقدمة حاشيته على التوضيح واصفا هذا الكتاب: "... وهو في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان

1 أبو الحسن، نور الدين، علي بن محمد بن عيسى بن يوسف المعروف بالأشموني، من أشمون، ولكنه وُلد بقناطر السباع -وهما بلدان من بلاد مصر- سنة 838هـ، وتوطن القاهرة، ونشأ متزهدا متقشفا. قال عنه السخاوي: "راج أمره، ورجح على السيوطي - أي في العلم- مع اشتراكهما في الحمق. غير أن ذلك -أي: السيوطي- أرجح -أي: في الحمق- توفي بالقاهرة سنة 929هـ. انظر الضوء اللامع: 6 / 5، وشذرات الذهب: 8 / 164، والوسيط في تاريخ النحو العربي، ص 235.

2 من هذه الشروح: شرح ابن الناطم، وشرح المرادي، وشرح الشاطبي وغيرها.

3 الوسيط في تاريخ النحو العربي: 235-237.

4 وهناك شروح منها: حاشية المدابغي، وحاشية الأساقطي، وحاشية الحنفي وغيرها.

5 الأزهرى: زين الدين، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجي الأزهرى، ويعرف بالوقاد. ولد بمرجة في صعيد مصر، وتحول إلى القاهرة -وهو طفل- مع أبويه. برع في العربية. من مؤلفاته: التصريح بمضمون التوضيح، والمقدمة الأزهرية في علم العربية، وشرح الأجرومية، وشرح على كتاب "الإعراب عن قواعد الإعراب" لابن هشام. وغيرها، مات قرب القاهرة سنة 905هـ. انظر الضوء اللامع: 3 / 171، وابن العماد: 8 / 26.

(25/1)

لم يؤت بمثاله، ولم يُنسخ على منواله، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله" 1.

وأما الغاية التي هدف إليها ابن هشام في شرحه المسمى: "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" فقد أوجزها في مقدمة كتابه، ويمكن إيجازها بالآتي:

- أن يساعد المتعلمين في فهم كتاب "الخلاصة الألفية".

- أن يأتي بمثل ما أتى به ابن مالك في "الخلاصة" ويستدرك ما فاتته.

- أن يبين ويشرح مفرداته، ويفصل تراكيبه ويوضحها.
- أن يرتب المعلومات، وينسقها وفق الطريقة التي أرادها، واتباعها في مؤلفاته الأخرى، في ضم القواعد المتصلة بعضها ببعض، ولو خالف المؤلف في تفصيله وترتيبه.
- ألا يترك مسألة فيه من دون أن يأتي لها بشاهد أو بمثال يوضحها.
- غير أن هذا الإيضاح الذي قصد إليه ابن هشام، يصفه بعد أن تحدث عن "كتاب الخلاصة الألفية" قائلا: "غير أنه -أي: الخلاصة- لإفراد الإيجاز، قد كاد يعد من جملة الألغاز -وأردف واصفا عمله- وقد أسعفت طالبه بمختصر يدانيه"²، ولهذا كانت طريقته شبيهة بطريقة شرح قطر الندى وبلّ الصدى، وإن كانت عبارته هناك -أي: في شرح قطر الندى- أكثر بسطا منها، في أوضح المسالك؛ لأن الأول صنف للمبتدئين، وأما الثاني فيأتي في الدرجة الرابعة في الترتيب الهرمي بعد "الإعراب عن قواعد الإعراب" و: "شرح قطر الندى وبلّ الصدى" وشرح شذور الذهب".
- ولما وجد العلماء صعوبة في عبارة الكتاب، مع إيجاز يكاد يكون رمزا في كثير

1 التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى "بيروت: دار الفكر، لا. ت" ص: 3.

2 مقدمة الكتاب.

(26/1)

من الأحيان، عمدوا إلى شرحه، والتعليق عليه. ولعل أشهر من حشى عليه، الشيخ خالد الأزهرى¹، وسمى حاشيته "التصريح بمضمون التوضيح". ويصف الشيخ خالد عمله بعد أن وصف الكتاب بأنه لم يُنسخ على منواله: وهو يحتاج إلى شرح يسفر عن وجوه مخدّراته النقاب، ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب"². هذا وقد علق على هذه الحاشية الشيخ ياسين العليمي الحمصي³ تعليقات طبعت مع الحاشية والشرح معا.

وأما من علقوا على كتاب "أوضح المسالك" فكثير، منهم: العيني المتوفى سنة 819هـ، والإمام السيوطي المتوفى سنة 911هـ، وابن جماعة المتوفى سنة 919هـ. ومهما يكن من أمر، فإن "أوضح المسالك" يعد من أشهر كتب النحو بشكل عام، ومن أشهر كتب ابن هشام بشكل خاص. وقد عكف عليه الدارسون قديما وحديثا؛ لما فيه من السهولة في العبارة، والترتيب في الأفكار، وإن كان فيه كثير من الاستطراد.

وقد عني به المرحوم الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد فحققه، وأخرجه مع تعليقات في غاية الأهمية، وإن كان تعليقاته - هو الآخر، لا تخلو من الاستطراد. ثم شرحه الشيخ محمد عبد العزيز النجار شرحين؛ أحدهما: للمبتدئين. والثاني: لطلاب المعاهد والجامعين، وسماه: "ضياء السالك إلى أوضح المسالك"، وهو أقل استطرادا في تعليقاته، وأكثر تفصيلا، ووقوفاً على الجزئيات، وأكثر تحليلاً للتراكيب والعبارات. وقد استفدنا - في عملنا - من الكتابين. وكثيرا ما عزونا اقتباساتهما وتعليقاتهما إلى أهلها.

1 مرت ترجمته.

2 التصريح بمضمون التوضيح، ص 3.

3 هو ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عليم الحمصي المشهور بالعليمي، شيخ عصره في العربية. ولد بمص، ورحل مع أبيه إلى مصر ومات فيها سنة 1061هـ، من آثاره: تعليق على حاشية التصريح للشيخ خالد، وحاشية على شرح قطر الندى لابن هشام، وحاشية على شرح الفاكهي على متن القطر وغيرها. انظر خلاصة الأثر 4/ 491، والوسيط في تاريخ النحو: 239.

(27/1)

وأما اعتمادنا الأول - في عملنا - فكان على "شرح التصريح"، وحاشية ياسين الحمصي عليه، وعلى حاشية الصبان، واقتبسنا كثيرا من الفوائد والتوجيهات من شرح الأشموني، وعلى شرح ابن عقيل، وعلى الدرر اللوامع، للشنقيطي، وعلى المغني لابن هشام وعلى كتب أخرى ذكرت في حواشي الكتاب.

وقد سِرْنَا - في أثنا عملنا - وفق الخطة التي رسمناها لتحقيق مؤلفات ابن هشام وغيرها، وقد أوضحناها في التمهيد.

وقد سمينا عملنا هذا "مصباح السالك إلى أوضح المسالك" متضرعين إلى الله تعالى أن يسلكنا سبيل العلماء العاملين المخلصين. وأن ينفعنا بما علمنا، وأن يبعد عنا الجهل، والفسوق والعصيان، وأن يجنبنا الهوى، والزيغ، والبهتان. وأن يكرمنا بالتقوى، ويجملنا بالعافية ما أحيانا. وأن يبارك لنا فيما آتانا. وأن يمدنا بالصبر والثبات؛ لنتم الطريق الذي بدأنا. وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن بآلهم

اقتدى، والحمد لله أولاً وآخراً.

بركات يوسف هبود.

بيروت في 22/ صفر/ 1414هـ. الموافق لـ 9/ آب/ 1993م.

(28/1)

مقدمة المؤلف:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين¹، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المتقين، وقائد الغر² المحجلين³، وعلى آله⁴ وصحبه أجمعين، صلاة وسلاماً⁵ دائمين بدوام السموات والأرضين⁶.

1 الأرجح: أنه اسم جمع، أعرب إعراب الجمع، وليس جمعا لـ "عالم" بفتح اللام، كما قال بعضهم؛ لأنه يستلزم أن يكون المفرد أعم من الجميع؛ لأن العالم: اسم لكل ما سوى الله تعالى، و"العالمين": خاص بالعقلاء. ضياء السالك: "1/ 29.

2 جمع "أغر" من الغرة، وهي بياض في الجبهة، ورجل أغر: شريف كريم الأفعال واضحها.

3 جمع "محجل"، وفي هذا إشارة إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "أمتي الغر المحجلون".

4 هو اسم جمع، لا واحد له من لفظه، واختلف في ألفه، أمقلبة عن هاء أو عن واو؟ فقال سيويوه: إنها منقلبة عن هاء، وأصله عنده: أهل. وقال الكسائي: إنها منقلبة عن واو، وأصله عنده أول، من آل إليه في الدين يؤول، ويظهر أثر القولين في التصغير. فمن قال: أصله أهل، قال في تصغيره: أهيل. ومن قال: أصله أول، قال في تصغيره: أويل، وكلاهما مسموع، غير أن الأول أشهر وأكثر، ثم اختلف في معناه، فقال الشافعي رضي الله عنه: أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف؛ لأنهم أهلوه، أو آل أمر دينهم إليه، وقيل غير ذلك. التصريح: 11-12.

5 صلاة وسلاماً": اسما مصدر منصوبان على المفعولية المطلقة، يفيدان تقوية عاملهما، وتقدير معناه.

6 بفتح الراء، ولا يجوز تسكينها إلا في الشعر، كقول أحدهم:

لقد ضجت الأرضون إذ قام من بني ... هداد خطيب فوق أعواد منبر
وجمعت "أرض" جمع مذكر سالما شذوذا. التصريح: 12 / 1.

(29/1)

أما 1 بعد حمد الله مستحق الحمد وملهمه 2، ومنشئ الخلق ومعدمه، والصلاة والسلام
على أشرف الخلق وأكرمهم، المنعوت بأحسن الخلق 3 وأعظمه 4، محمد 5، نبيه، وخليله
وصفيه، وعلى آله وأصحابه، وأحبابه، فإن كتاب الخلاصة الألفية، في علم
العربية 6، نظم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي 7، رحمه
الله، كتاب صغر

- 1 "بفتح الهمزة، وتشديد الميم"، قال الدماميني: حرف غير معنى الشرط، صرح به
جماعة من النحويين، لا حرف شرط. المصدر نفسه.
- 2 الإلهام: ما يُلْقَى في الروح، بضم الراء، وهو القلب.
- 3 بضم الخاء مع ضم اللام وتسكينها"، والضم أشهر. والخلق والخلق -بفتح الخاء في
الأول وضمها في الثاني- في الأصل واحد كالشرب، والشراب، لكن خص المفتوح
بالهيئات، والأشكال، والصور المدركة بالبصر، وخص الثاني، بالقوى والسجاياء المدركة
بالبصيرة. والمراد هنا السجية والطبيعة. المصدر نفسه: 13 / 1.
- 4 معطوف على أحسن، وهو مقتبس من قوله تعالى: {وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ} .
- 5 بدل من "أشرف" ويجوز كونه عطف بيان عليه؛ فإن إضافة اسم التفضيل إلى المعرفة
معنوية، لا أنها لفظية. وقد ذهب هذا المذهب -إلى أنها لفظية- أبو البقاء العكبري،
ومن قبله ابن السراج والفارسي، والكوفيون، وتبعهم جماعة من المتأخرين. المصدر
نفسه.
- 6 المراد هنا: النحو الصرف؛ لأن علم العربية -كما يقول الزمخشري- يطلق على اثني
عشر علما، ويحد على هذا بأنه قواعد تعرف بها أحوال الكلمات، عند الأفراد
والتركيب.
- 7 هو إمام النحاة، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي -نسبة إلى مولده-
الشافعي، ولد سنة 600هـ، عالم بالنحو والقراءات، أخذ عن أجلة علماء عصره، مثل:
ثابت بن حيان، وأبي علي الشلوبين، وابن يعيش الحلبي، له تصانيف كثيرة تقارب

الثلاثين، منها: التسهيل، والعمدة، والخلاصة الألفية ... وغيرها. مات سنة 672هـ.
البلغة: 229، وبغية الوعاة: 1/ 130، وطبقات القراء: 2/ 180، والوفاء بالوفيات:
3/ 359.

(30/1)

حجماً، وغزر علماً، غير 1 أنه لإفراط الإيجاز 2، قد كان يعد من جملة الألغاز.
وقد أسعفت 3 طالبه، بمختصر يُدانيه 4، وتوضيح يسايره وبياريه 5، أحل به ألفاظه
وأوضح معانيه، وأحلل به تراكيبه، وأنقح مبانيه 6، وأعذب به موارده، وأعقل به
شوارده 7، ولا أخلي منه مسألة شاهد أو تمثيل، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو
تعليل، ولم آل جهداً 8 في توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه وسميته:
"أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك".
وبالله أعتصم 9، وأسأله العصمة مما يصم 10، لا رب غيره، وما مأمول إلا خيره، عليه
توكلت، وإليه أنيب.

- 1 بالنصب على الاستثناء المنقطع المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم، واختلف
في نصبها في الاستثناء، فقال ابن عصفور: عن تمام الكلام، وقال الفارسي: على
الحالية، وقال ابن الباذش: على التشبيه بظرف المكان، ويجوز أن تكون فتحة غير -
هنا- بنائية؛ لأن "غير" إذا أضيفت لمبني، جاز بناؤها على الفتح، كقوله:
لم يمنع الشرب فيها غير إن نطقت ... حماسة في غصون ذات أو قال
انظر التصريح: 1/ 15، ومغني اللبيب: 211.
- 2 الإفراط: مجاوزة الحد في الأمر، والإيجاز: الاختصار.
- 3 ساعدت وعاونت، وأسعفه بحاجة: قضاها له.
- 4 يقاربه.
- 5 يسابقه، ويفعل مثل فعله.
- 6 أهذب أصول موضوعاته، ومبني الكتاب: ما تبني عليه مسائله.
- 7 أعقل: أمنع. والشوارد: النوافر، واحدها شاردة أو شارد، والمراد: أجمع مسائله
المبعثرة.
- 8 أدخِر وسعاً، والألَو: التقصير.

9 أَمْتَنَعَ.

10 يَعِيبُ.

(31/1)

باب شرح الكلام:

هذا باب شرح الكلام، وشرح ما يتألف الكلام منه:

[بيان معنى الكلام وأقل ما يتألف منه] .

الكلام - في اصطلاح النحويين 1- عبارة عمل اجتمع فيه أمران: اللفظ، والإفادة.

والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف، تحقيقاً أو تقديرًا 2.

والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه 3.

وأقل ما يتألف الكلام من اسمين: كـ "زيد قائم" 4 ومن فعل اسم، كـ "قام زيد" ومنه 5

"استقم"؛ فإنه من فعل الأمر المنطوق به، ومن ضمير المخاطب المقدّر

1 أما عند اللغويين، فالقول، ما كان مكتفياً بنفسه في أداء المقصود منه، كالخط

والإشارة والرمز، يقول ابن عقيل: هو في اللغة: اسم لكل ما يُتَلَفَّظُ به، مفيداً كان أو

غير مفيد، وعند المتكلمين: هو المعنى القائم بالنفس.

ابن عقيل: 1 / 15، والتصريح على التوضيح: 1 / 18 و 19.

2 تحقيقاً: كمحمد وعلي، وتقديراً: كالضمائر المستترة، في نحو: اقرأ، تعلم، نشكر؛

فإنها ليست بحروف ولا أصوات، والتعبير عنها بالضمائر المنفصلة تقريباً للفهم.

3 أي من المتكلم بحيث يقنع السامع، ولا ينتظر مزيداً من المخاطب، وهذا يستلزم أن

يكون الكلام مركباً مقصوداً، وعلى ذلك، فلا حاجة لهذين القيدتين، كما قال.

التصريح: 1 / 20، 21.

4 هذان اسمان حكما؛ لأن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد، ومثال

الاسمين حقيقة: الدب حيوان.

5 أي: ومما يتألف من فعل واسم، وهو بهذا يشير إلى أنه لا فرق بين أن يكون الجزآن

مذكورين، أو أحدهما ولا بين الخبر والإنشاء، هذا ويسمى الكلام جملة.

(33/1)

بأنت 6.

[معنى الكلام] :

والكلم: اسم جنس جمعي، واحده كلمة 2، وهي: الاسم، والفعل،

1 وقول النحويين: "أقلّ ما يتألف منه الكلام اسمان، أو فعل واسم" مرادهم أن هاتين الصورتين أقلّ الصور التي يتألف منها الكلام المفيد أجزاء، وليس معناه أن الكلام، لا يتألف إلا من اسمين أو فعل واسم، فقد تتبع النحاة كلام العرب، فوجدوه يرد على ست صور إجمالاً -وهي إحدى عشرة صورة تفصيلاً؛ وذلك لأنه؛ إما أن يتألف من اسمين، وإما من فعل واسم، وإما من جملتين وإما من فعل واسمين، وإما من فعل وثلاثة أسماء، وإما من فعل وأربعة أسماء، فهذه ست صور على وجه الإجمال.

وأما على وجه التفصيل: فالمؤلف من اسمين له أربع صور؛ لأن الاسمين إما مبتدأ وخبر، نحو: "زيد قائم" وإما مبتدأ وفاعل، سَدَّ مسدّد الخبر، نحو: "أقائم الزيدان، وإما مبتدأ ونائب فاعل، سَدَّ مسدّد الخبر، نحو: "أمضروب زيد" وإما اسم فعل وفاعله نحو "هيّئات العقيق". والمؤلف من فعل اسم، له صورتان؛ لأنه إما من فعل وفاعل نحو "قام زيد" وإما من فعل ونائب فعل نحو "قطع الغصن".

والمؤلف من جملتين، له صورتان؛ لأن الجملتين: إما جملتا القسم وجوابه، نحو: "أقسم بالله لأكرمك" وإما جملتا الشرط وجوابه نحو "إن تجتهد تنجح".

والمؤلف من فعل واسمين، له صورة واحدة، وهي "كان" أو إحدى أخواتها مع اسمها وخبرها، نحو قولك: "كان الجو حاراً" و"أصبح الجو بارداً".

والمؤلف من فعل وثلاثة أسماء، له صورة واحدة أيضاً، وهي "ظن" أو إحدى أخواتها مع فاعلها ومفعولها، نحو "ظننت الوقت متسعاً".

والمؤلف من فعل وأربعة أسماء، له صورة واحدة أيضاً، وهي: "أعلم" أو إحدى أخواتها مع فاعلها ومفعولها، نحو "أعلمت زيدا عمراً مخلصاً".

انظر قطر الندى بتحقيقنا.

2 اختلفوا في لفظ "كلم" فقليل: وهو جمع مفردة كلمة، وقيل: وهو اسم جمع؛ لأنه ليس على زنة من أوزان الجموع المحصورة المشهورة، والصحيح أنه اسم جنس جمعي، واسم الجنس على نوعين: الأول اسم جنس إفرادي، وهو "ما دل على القليل والكثير من جنس واحد بلفظ واحد" وذلك كماء وتراب وزيت وخلّ، ومنه المصدر: كضرب وشرب وقيام وجلوس، والثاني اسم جنس جمعي، وهو: ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً، وذلك بأنه يكون الواحد بالتاء، واللفظ الدال على الجمع بغير تاء، وذلك مثل:

كلم وكلمة، وبقر وبقرة، وشجر وشجرة ... ، وقولنا: "غالبا" للإشارة إلى شيئين، أولهما: أنه قد يفرق بين الواحد واللفظ الدال على الجمع بالياء المشددة، نحو: روم ورومي، وزنج وزنجي..... وثانيهما: أنه قد يكون اللفظ الدال على الجمع مقترنا بالتاء، والمفرد خاليا منها، عكس الغالب، نحو: كم، وكمأة، وذلك النوع في العربية قليل جدا. شرح التصريح: 24 / 1، وابن عقيل: 15 / 1.

(34/1)

والحرف¹، ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يدل على جماعة، وإذا زيد على لفظه تاء التأنيث فقبل "كلمة" نقص معناه، وصار دالاً على الواحد، ونظيره لبن ولبنة، ونبق ونبقة.

[النسبة بين الكلم والكلام]:

وقد تبين، بما ذكرناه في تفسير الكلام، من أن شرطه الإفادة، وأنه من كلمتين، وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة، أن بين الكلام والكلم عموما وخصوصا من وجه²، فالكلم أعم من جهة المعنى؛ لانطلاقه على المفيد وغيره³، وأخص من جهة اللفظ؛ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين، فنحو:

1 ونقل عن الفراء أن "كلا" ليست واحدا، من هذه الثلاثة، بل هي بين الأسماء والأفعال. وقال الفخر الرازي: لا يصح أن تكون الكلمة جنسا لهذه الأنواع الثلاثة؛ لأنها لو كانت جنسا لها، لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة، بفصل وجودي مع أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عديمي، وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية، والاسم -أيضا- يمتاز عن الفعل بقيد عديمي، وهو كونه غير دالٍ على زمانه المعين. شرح التصريح: 25 / 1.

2 ضابط العموم والخصوص الوجهي: أن يجتمع اللفظان في الصدق على شيء، كاجتماع الكلام والكلم -هنا- في الصدق على "زيد قام أبوه" لأنه مفيد، وقد تركب في أربع كلمات. وينفرد كل منهما بالصدق على شيء، كانفراد الكلام بالصدق على "قام زيد"؛ لأنه مفيد وليس مركبا من ثلاثة ألفاظ، وانفراد "الكلم" بالصدق على "إن قام زيد"؛ لأنه مركب من ثلاثة ألفاظ وليس مفيدا.

التصريح: 26-27.

3 المفيد نحو: الله واحد لا شريك له، وغير المفيد نحو: إن يجتهد الطالب.

(35/1)

"زيد قام أبوه" كلام؛ لوجود الفائدة، وكَلِم؛ لوجود الثلاثة بل الأربعة، و"قام زيد" كلام لا كَلِم، وإن قام زيد" بالعكس.

[معنى القول] :

والقول عبارة عن: اللفظ الدالّ على معنى 1، فهو أعمُّ من الكلام، والكلم، والكلمة، عموما مطلقا 2، لا عموما من وجه.

وتطلق الكلمة لغة 3 ويراد بها الكلام 4، نحو: {كَلَّا إِنَّمَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا} 5، وذلك كثير لا قليل.

1 سواء صح السكوت عليه أم لا.

2 ضابط هذه النسبة بين الأشياء، الاجتماع في الصدق على شيء وانفراد الأعم، وهو القول: فهو ينفرد في نحو: ظلمة الليل - غلاف المصحف؛ لأن هذه الأمثلة، ليست كلاما، ولا كَلِمًا، ولا كلمة كما سلف، ولهذا قال الناظم "والقول عم"؛ لأنه ينطبق عليها جميعا.

التصريح: 1/ 28.

3 قيد بذلك؛ لأنها في الاصطلاح: هي اللفظة الواحدة التي تتركب من بعض الحروف الهجائية وتدل على معنى مفرد: أي جزئي.

4 أي على سبيل المجاز من باب تسمية الشيء باسم جزئه، وكذلك يطلق القول ويراد به الرأي والاعتقاد، نحو: قال أبو حنيفة كذا - أي رأى واعتقد.

التصريح 1/ 28.

5 23 سورة المؤمنون، الآية ان: 99، 100.

موطن الشاهد: "كلمة".

وجه الاستشهاد: مجيء "كلمة" في الآية الكريمة دالة على معناها اللغوي؛ لأنه أريد بها الكلام الذي قاله القائل: {رَبِّ ارْجِعُونِ، لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ} ، وعندما تطلق "الكلمة لغة ويراد بها الكلام، فذاك مجاز من تسمية الشيء، باسم جزئه.

ومثل قولهم: كلمة الشهادة، يريدون: لا إله إلا الله محمد رسول الله.
ومثل هذا قول الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام: "أصدق كلمة قالها شاعر، كلمة
ليد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل ... "

وتقول: حفظت كلمة زهير: تريد قصيدة له بطوها

انظر التصريح: 1/ 28 و 29.

(36/1)

[علامات الاسم]:

يتميز الاسم 1 عن الفعل والحرف بخمس علامات 2:

إحداها: الجر، وليس المراد به حرف الجر؛ لأنه قد يدخل في اللفظ 3 على ما ليس
باسم، نحو: "عجبت من أن قمت" 4 بل المراد به الكسرة التي يحدثها عامل الجر، سواء
كان العامل حرفاً، أم إضافة، أم تبعية 5، وقد اجتمعت في البسمة 6.
الثانية: التنوين، وهو نون ساكنة تلحق الآخر 7 لفظاً لا خطأ لغير توكيد، فخرج بقيد
السكون النون في "ضيفن" للطفيلي 8، و"رعشن" للمرتعش، وبقيد الآخر النون في
"انكسر" و"منكسر" وبقولي "لفظاً لا خطأ" النون اللاحقة لآخر.

1 الاسم: كلمة دالة تدل بذاتها -أي: من غير احتياج إلى كلمة أخرى- على شيء ولا
تقترن بزمن، وهذا الشيء قد يكون محسوساً: كمحمد، أو يدرك بالعقل مثل: علم،
شجاعة.

2 إذا وجدت واحدة منها في الكلمة كانت دليلاً على أنها اسم.

3 قيد بذلك؛ لأن ما بعد "من" في المثال اسم بالتأويل، أي من قيامك.

4 ومن ذلك، عند جمهرة النحاة، قول بعضهم -وقد بشر بأنثى: "والله ما هي بنعم
الولد"، وقول آخر -وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء: نعم السير على بئس العير.
5 الصحيح أن الجار في الإضافة هو المضاف لا الإضافة، وفي التبعية عامل المتبوع من
حرف أو مضاف -في غير البدل- لا التبعية.

6 ف "اسم" مجرور بالحرف، ولفظ الجلالة مجرور بالإضافة، "الرحمن الرحيم" مجروران
بالتبعية للموصوف.

7 المراد بالآخر الذي لحقه التنوين، ما كان آخر حقيقة، كالدال من "زيد" والراء من "عمرو" أو كان آخرًا حكمًا كالدال من "يد" و"غد" والميم من "دم"، فإن لام هذه الكلمات قد حذفت اعتباطًا، أي لغير علة، وبقيت عين هذه الكلمات أواخر لها حكمًا.

التصريح: 31 / 1.

8 هو الذي يجيء مع الضيف في مأدبة أو وليمة متطفلاً من غير دعوة.

(37/1)

القوافي 1، وستأتي، ويقول "لغير توكيد" نون نحو {لَنَسْفَعًا} 2 و"لتضربن يا قوم" و"لتضربن يا هند".

وأأنواع التنوين أربعة:

أحدها: تنوين التمكين 3، كزيد ورجل، وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية؛ لكونه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيُمنع من الصرف.
الثاني: تنوين التثنية، وهو: اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التثنية، تقول: "سبويه" إذا أردت شخصاً معيناً اسمه ذلك، و"إيه" إذا استزدت مخاطبك من حديث معين، فإذا أردت شخصاً ما اسمه سبويه أو استزادة من حديث ما نونتهما 4.

1 جمع قافية، وهي آخر كلمة في البيت من الشعر، أو هي الحرف الذي تبنى عليه القصيدة، وقيل: هي من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن.

انظر كتاب: مفتاح العلوم، للسكاكي "ط. المكتبة العلمية الجديدة": 270.

2 96 سورة العلق، الآية: 15.

موطن الشاهد: {لَنَسْفَعًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء التنوين غير مفيد التوكيد؛ ورسمت بالألف لوقوعها بعد فتحة. وجاءت النون مرسومة في الخط ألفاً؛ لوقوعها بعد الفتحة، بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فإنها تصور نونا.

3 ويسمى أيضاً: تنوين الصرف، وتنوين الأمكنية، وهو الذي يلحق أغلب الأسماء المعربة المتصرفة، معرفة كانت أم نكرة، كما مثل المصنف؛ لأن الأصل في الأسماء أن

تكون معربة منونة، وهذا النوع أقوى أنواع التنوين في الدلالة على الاسمية، وهو المقصود عند الإطلاق.

التصريح: 32/1 - حاشية الصبان: 34/1.

4 ومن المبنيات: ما لا يدخله التنوين كـ "حيث وكم" وهذا التنوين مقيس في الأسماء المبنية المختومة بكلمة "ويه" مثل: خالويه، ونفطويه، ومقصود على السماع في أغلب أسماء الأفعال والأصوات كـ "صه وإيه". و"غاق" لحكاية صوت الغراب، فإن لم تنونها، كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص، وإذا نونتها، كانت نكرة مبهمة، ودلت على معنى مبهم. ومثله قوله ذي الزمة:

وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم ... وما بال تكليم الديار البلاقع

(38/1)

الثالث: تنوين المقابلة، وهو: اللاحق لنحو "مسلمات"1 جعلوه في مقابلة النون في نحو مسلمين².

الرابع: تنوين التعويض³، وهو: اللاحق لنحو غواش⁴، وجوارٍ عوضاً عن الباء، ولإذ في نحو: {وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِخُ الْمُؤْمِنُونَ} 5 عوضاً عن الجملة التي تضاف "إذ" إليها⁶.

1 أي: من جمع المؤنث السالم والملحق به.

2 المقصود: جمع المذكر السالم والملحق به، وإيضاح ذلك - كما يقول النحاة - إن التنوين في المفرد قد اختفى، وحل محله النون في آخر جمع المذكر؛ للدلالة على تمام الاسم، ولما كان جمع المؤنث جمع سلامة، كجمع المذكر، جعل التنوين فيه في مقابلة النون في جمع المذكر؛ لأنه أيضاً علامة على تمام الاسم. والذي يدل على أنه لتمام الاسم ليس غير، أنه ليس بتمكين.

التصريح: 33/1. الأشتوني مع حاشية الصبان: 34-36.

3 ويسمى أيضاً تنوين العوض.

4 المراد بنحو "غواش" كل اسم ممنوع من الصرف، وهو معتل الآخر، سواء أكان منعه من الصرف لكونه على صيغة تنتهي الجموع، نحو: "غواشٍ، وجوارٍ، ودواع ... " أم كان منعه من الصرف للعلمية، ووزن الفعل، نحو "أعيم، وبعليل". أصلهما: تصغير أعمى ويعلى، ثم شُي بهما، فصارا علمين موازين، لنحو: أبيضر ويبيضر: مضارعي بيطر، أي

لكونهما على وزن الفعل فضلا عن كونهما للوصف. وتنوين "غواشٍ وجوارٍ ودواعٍ" عوض عن الياء المحذوفة.

التصريح، 1/ 34.

5 "30" سورة الروم، الآية: 4. موطن الشاهد: {يَوْمَئِذٍ}.

وجه الاستشهاد: مجيء التنوين على "إذ" عوضا عن الجملة المحذوفة التي من حق "إذ" أن تضاف إليها، ولذا سُمي تنوين العوض، والأصل: والله أعلم -ويوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون، فحذفت الجملة: {غَلِبَتِ الرُّومُ} وجيء بالتنوين عوضا عنها إيجازا، أو تحسينا م. ن.

6 أكثر النحاة يذكرون "إذ" لفظا واحدا في هذا الموضع، ويذكرون أن التنوين اللاحق لهذا اللفظ عوض عن الجملة التي من حق "إذ" أن تضاف إليها، والتقدير في الآية الكريمة: ويوم يغلب الروم فارس يفرح المؤمنون، فحذفت الجملة الأولى؛ وهي "يغلب الروم فارس" وعوض عنها التنوين، وبقيت "إذ" مبنية؛ لشيئها بالحرف في الوضع على حرفين أو في الافتقار افتقارا متأصلا إلى جملة تضاف إليها.

ويذكر بعض النحاة في هذا الموضع "إذا" أيضا فقد تحذف الجملة التي من حقها أن تضاف إليها ويعوّض عنها التنوين، نحو قوله تعالى: {وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا} وقوله جل شأنه: {إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ} وقوله سبحانه: {إِذَا لَأَمْسُكُنَّكُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ} ، ولهذا نظائر كثيرة، وليست هذه إذا الناصبة للمضارع، بل هي الظرفية الشرطية.

التصريح: 1/ 34 و 35. أوضح المسالك "تحقيق محيي الدين عبد الحميد": 1/ 15، حا: 3.

(39/1)

وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم.

وزاد جماعة تنوين الترميم، وهو: اللاحق للقوافي المطلقة، أي: التي آخرها حرف مد،

كقوله1: [الوافر]

1- أَقْلِيَّ اللوم عاذل والعتابن ... وقولي إن أصبت لقد أصابن2

1 هو: جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي، من بني كليب بن يربوع، يكنى أبا حذرة،

أحد ثلاثة يعدون أشعر شعراء عصرهم مع الفرزدق والأخطل، وهم المقدمون على سواهم، وجريير أكثرهم فنون شعر، وأسهلهم ألفاظاً، وأقلهم تكلفاً وأرقهم نسيباً، وكان دينا عفيفاً، وهو أشبه الشعراء بالأعشى، مات باليمامة سنة 111هـ.

الشعر والشعراء: 1/ 464-470، وتجريد الأغاني: 3/ 915-929.

2 تخريج الشاهد: الشاهد مطلع قصيدة لجريير في هجاء عبيد بن الحصين "الراعي النميري" لتفضيله الفرزدق عليه، ومنها البيت المشهور:

فغض الطرف إنك من نمير ... فلا كعبا بلغت ولا كلابا.

والبيت من شواهد التصريح: 1/ 36، والأشموني "4/ 12"، وابن عقيل "1/ 1/ 18" واللمع: 2/ 506، وكتاب سيبويه: 2/ 298، والمقتضب: 1/ 240، وشرح المفصل لابن يعيش الحلبي: 9/ 29، 33، والخزانة: 1/ 34، ومغني اللبيب "639/ 447"، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 258، وحاشية الدمنهوري على متن الكافي: 88، وديوانه: 64.

المفردات الغريبة: أقلّي: من الإقلال، والمراد هنا الترك؛ لأن العرب قد تعبر عن العدم بالقلّة، فتقول: قلّ أن يفعل فلان ذلك، وتريد أنه لا يفعله أصلاً. العدل: اللوم. عاذل: اسم فاعل مؤنث بتاء محذوفة للترخيم، وأصله عاذلة. =

(40/1)

الأصل "العتابا" و"أصابا" فجيء بالتنوين بدلا من الألف، لترك التزم1.

= ويروي بضم التاء في "أصبت" على أنها ضمير المتكلم، ويروي بكسر التاء على أنها ضمير المخاطبة المؤنثة.

المعنى: يطلب الشاعر إلى عاذلته أن تقلّل من لومه ومعاتبته، وأن تعترف له بالفضل إذا ما أصاب في القول أو الفعل.

الإعراب: أقلّي: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء: فاعل. اللوم. مفعول به. عاذل: منادى بحرف نداء محذوف، مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم، على لغة من ينتظر، أو على الفتح الظاهر على اللام على لغة من لا ينتظر، وعلى كلّ فهو في محل نصب على النداء. والعتابن: الواو عاطفة، العتابن: معطوف على اللوم منصوب مثله، والنون: عوض عن ألف الإطلاق. وقولي: الواو عاطفة. قولي: فعل أمر مبني على

حذف النون، والياء: فاعل. إن: شرطية جازمة. أصبت: فعل ماضٍ وفاعله في محل جزم فعل الشرط؛ وجواب الشرط محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه. لقد: اللام موطئة للقسم المحذوف، قد حرف تحقيق. أصابن: فعل ماضٍ والفاعل: هو: والنون: للترنم بدل ألف الإطلاق، أو عوض عن ألف الإطلاق، وجملة "أصابن": جواب القسم، لا محل لها، و"جملة القسم وجوابه": في محل نصب مقول القول. موطن الشاهد: "العتابن، أصابن". وجه الاستشهاد: دخول تنوين الترنم على "العتاب" وهو اسم معرف بـ "أل"، وعلى "أصاب" وهو فعل ماضٍ، ودخول هذا التنوين على الاسم والفعل دلالة على أنه غير مختص بالاسم، وبالتالي، فلا يكون دليلاً على اسمية ما يدخل عليه كتنوين التنكير؛ لأن دخوله على الاسم المعرف بـ "أل" لم يؤثر فيه شيئاً؛ لأن "أل" عرفت الاسم والتنوين المختص بالاسم ينافي التعريف؛ لأنه يدل على عدم اختصاصه بفرد معين من أفراد جنسه، ولما دخل التنوين على المعرف بـ "أل" تبين أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم، ودليل ذلك دخوله على الفعل "أصاب".

1 على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من أن الترنم -وهو التغني- إنما يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت بها، فإذا أنشدوا، ولم يترغوا، جاءوا بالنون في مكانها في لغة تميم، أكثرهم أو جميعهم، وكثير من قيس، وأما الحجازيون فلا؛ لأنهم يدعون القوافي على حالها في الترنم فعبّر أولاً بتنوين الترنم موافقة لابن مالك في "شرح العمدة" نظراً إلى توجيه ابن يعيش ومن وافقه. وثانياً بترك الترنم موافقة للتسهيل؛ نظراً إلى ما صرح به سيبويه وأصحابه، وقد يبدل التنوين من حرف الإطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم: "وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ"، بالتنوين.

التصريح: 36 / 1 ومعنى اللبيب: 252، 447، والجني الداني: 145، 146.

(41/1)

وزاد بعضهم 1 التنوين العالي، وهو: اللاحق للقوافي المقيدة 2 زيادة على الوزن، ومن ثم سمي غالباً 3، كقوله 4: [الكامل]

2- قالت بنات العم يا سلمى وإن ... كان فقيراً معدماً قالت وإن 5

/ الكامل /

1 هم: الأخفش والعروضيون، هذا وزاد بعضهم أنواعاً أخرى للتنوين، كتنوين الضرورة،

والتنوين الشاذ، وتنوين الحكاية.

انظر: مغني اللبيب "ط. دار الفكر": 448، والتصريح: 37 / 1.

2 أي التي يكون حرف رويها ساكنا ليس حرف مد، والأعاريض المصرفة.

3 سَمَّى الأَخْفَش الحركة التي قبل لحاقه غلوا، وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمي غالبا؛ لقلته، ونفاه السيرافي والزجاج وزعما أن الشاعر، زاد "أن" في آخر البيت إيدانا بتمامه فضعف صوته بالهمزة، واختاره ابن مالك، وقال ابن يعيش: فائدته التزم أيضا.

التصريح: 36 / 1. الأشموني مع حاشية الصبان: 33 / 1.

4 القائل: هو رؤية بن العجاج، أبو الجحاف بن عبد الله بن رؤية، من تميم، أحد رجاز الإسلام وفصحائهم المقدمين، نزل البصرة، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، قال عنه يونس النحوي: ما كان معد بن عدنان أفصح منه، أخذ عنه أهل اللغة، وكانوا يقتدون به ويحتجون بشعره، قال الخليل يوم وفاته: "دَفَنَّا الشعر واللغة والفصاحة"، مات في خلافة المنصور سنة: 145هـ.

الشعر والشعراء: 2 / 594، وتجريد الأغاني: 5 / 2145، واللائيء: 56، والخزانة: 1 / 38.

5 تخريج الشاهد: ينشد النحاة الشاهد، وينشدون قبله:

قالت سليمي ليت لي بعلا يَمَنَّ ... بغسل جلدي وينسيني الحزن

والبيت الشاهد: استشهد به في التصريح: 37 / 1، الأشموني "8 / 1 / 12" مغني

الليبيب، "1109 / 852"ن وشرح شواهد المغني للسيوطي: 316، شرح شواهد

الألفية للعيني: 1 / 140، 4 / 336 المقرب لابن عصفور: 60، خزانة الأدب: 3 /

63، همع الهوامع: 2 / 62، الدرر اللوامع للشنقيطي: 2 / 78، وملحقات ديوان رؤية

بن العجاج: 186.

المفردات الغريبة: سليمي: تصغير سلمى، وهو اسم امرأة. بعلا: زوجا. معدما: اسم

الفاعل من مصدر "أعدم الرجل" إذا كان فقيرا لا مال له.

المعني: قالت بنات عم تلك الهمنية: يا سلمى، أترضين بهذا البعل، وإن كان فقيرا

معدما؟! قالت: رضيت به وإن كان فقيرا معدما.

الإعراب: قالت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. بنات: فاعل مرفوع. العم: مضاف =

والحق 1 أنهما نونان زيدتا في الوقف، كما زيدت نون "ضيفن" في الوصل والوقف،
وليسا من أنواع التنوين في شيء؛ لثبوتهما مع "أل"، وفي الفعل، وفي الحرف، وفي الخط
والوقف، ولحذفهما في الوصل 2، وعلى هذا فلا يردان على من أطلق أن الاسم يعرف
بالتنوين، إلا من جهة أن يسميهما تنوينين، أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا.
الثالثة: النداء، وليس المراد به دخول حرف النداء؛ لأن "يا" تدخل في اللفظ

= إليه. وإن: الواو عاطفة على محذوف. إن: حرف شرط جازم، وحرك بالكسر لالتقاء
الساكين، والنون الزائدة حرف لا محل له من الإعراب.
كان: فعل ماضٍ ناقص في محل جزم فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر جوازا، تقديره:
هو، يعود إلى البعل.
فقيرا: خبر "كان" منصوب.

معندا: صفة لـ "فقيرا"، وجواب الشرط محذوف؛ لدلالة سياق الكلام عليه، و"جملة
الشرط وجوابه": معطوفة بالواو على محذوف، يدل عليه سياق الكلام كذلك.
قالت: فعل ماضٍ، والفاعل: هي، والتاء: للتأنيث. وإن: الواو عاطفة على محذوف،
إن: شرطية جازمة، وفعل الشرط وجوابه محذوفان؛ لدلالة الكلام السابق عليهما،
والتقدير: قالت: إن كان غنيا موسرا أرضى به، وإن كان فقيرا معندا أرضى به.
موطن الشاهد: "إن، إن".

وجه الاستشهاد: لحق التنوين العروض والقافية المقيدة، زيادة على الوزن، ودخل
التنوين على "إن" وهي حرف من دون خلاف، ولحق التنوين بهذا الحرف في العروض
والقافية، دليل على أن التنوين الغالي لا يختص بالاسم، ونظير هذا البيت قول ربيعة بن
العجاج.

وقاتم الأعماق خاوي المخترق ... مشتبه الأعلام لماع الخفقن.
حيث ألحق الشاعر التنوين بالعروض والقافية "المخترق، والخفق"، وكلاهما اسم محلي بـ
"أل"، وفي دخول التنوين الغالي على الاسم المحلي بـ "أل" دليل على أن التنوين الغالي
ليس خاصا بالاسم، كما بينا سابقا.

1 كما قاله ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في "نكت الحاجبية".
2 وليس كذلك شيء من أقسام التنوين، وهناك مواضع يحذف فيها التنوين وجوبا،
فيها: وجود "أل" في صدر الكلمة المنونة، فنقول في جاء رجل: جاء الرجل بغير تنوين
وإضافة الكلمة المنونة، نقول: جاء رجل القوم، والوقف على الكلمة المنونة في حالتي
الرفع والجر ... إلخ.

على ما ليس باسم، نحو: {يَا لَيْتَ قَوْمِي} 1 "أَلَا يَا اسْجُدُوا" 2 في قراءة الكسائي 3،
بل المراد كون الكلمة مناداة، نحو: "يا أيها الرجل، ويا قُلُ، ويا مكرمان" 4.

1 36 سورة يس، الآية: 26.

موطن الشاهد: {يَا لَيْتَ قَوْمِي} .

وجه الاستشهاد: دخول "يا" على "ليت" وهي حرف، وليست اسماً، وفي هذا دلالة
على مباشرة حرف النداء للحرف، حين يحذف المنادى، وقيل: إن "يا" في هذه الحال
حرف تنبيه لا حرف نداء.

2 27 سورة النمل، الآية: 25.

أوجه القراءات:

قرأ الكسائي، وأبو جعفر، ورويس عن يعقوب بتخفيف "أَلَا" وقرأ باقي العشرة

بتشديداتها انظر: النشر: 2/ 323، والتيسير: 167، والإتحاف: 336.

توجيه القراءات: على قراءة الكسائي ومن معه بتخفيف "أَلَا" فيكون المعنى: ألا يا
هؤلاء اسجدوا، و"أَلَا" على هذه القراءة للتنبيه، و"يا" للنداء، وحذف المنادى لدلالة
حرف النداء عليه، و"اسجدوا" فعل أمر بني على حذف النون، والدليل على صحة
هذا التخييج، أن الكسائي كان يقف على "أَلَا يا" ثم يبتدئ بـ "اسجدوا" إيضاح الوقف
والابتداء: 169. وأما على قراءة تشديد اللام في "أَلَا" فعلى أنهما كلمتان، أن
المصدرية، ولا النافية، ويكون بعدها "يسجدوا" فعل مضارع منصوب بـ "أن" المصدرية،
والمصدر المنسبك من "أن وما بعدها" في محل نصب بدلا من "أعمالهم" على تقدير "لا"
غير زائدة، أو في موضع جر على البدل من "السبل" على تقدير "لا زائدة" وكتابتها في
المصحف: {أَلَّا يَسْجُدُوا} تؤيد هذه القراءة. انظر: البيان: 2/ 221، والعكبري: 2/
93، وتفسير القرطبي: 13/ 185، وزاد المسير: 6/ 166، ومشكل إعراب القرآن:
2/ 147.

3 الكسائي: هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي، إمام الكوفيين في
النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين ولقب بالكسائي؛ لأنه كان يصنعها، وهو
كوفي أتى بغداد وأخذ عن القراء، وعن الخليل، له مجالس مع يونس بن حبيب، والقراء،
وأبي يوسف، صاحب أبي حنيفة، له مؤلفات كثيرة منها: معاني القرآن، ومختصر في

النحو، والقراءات النوادر، والمصادر. مات سنة 198 بالري، ودفنه هارون الرشيد.
البلغة: 156، وإنباه الرواة: 2/ 256، وبغية الوعاة: 2/ 162، والأعلام: 5/ 93.
4 خص المؤلف هذه الأسماء بالذكر، مع هذه العلامة؛ لأنها ملازمة للنداء، ومعنى هذا
أنها لا تقبل من العلامات التي ذكرها إلا النداء، ومعنى "يا فُل" يا رجل أو يا امرأة،
ونظيرهن "يا مَلَأَمَان" ويا "خبث" وبابه، وسيأتي في باب النداء.
التصريح: 1/ 38.

(44/1)

الرابعة: أل غير الموصولة¹، كالفرس والغلام، فأما الموصولة فقد تدخل على المضارع،
كقوله²: [البسيط]
3- ما أنت بالحكم التُّرَضَى حُكُومَتُهُ³.

1 وغير الاستفهامية أيضا، فإنها تدخل على الماضي، نحو: أَلْفَعَلْتَ؟ بمعنى هل فعلت؟
2 القائل هو: الفرزدق، أبو فراس، همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، شاعر
إسلامي من الطبقة الأولى، ولقب بالفرزدق؛ لقصره وغلظه، ولشعره عند علماء اللغة
منزلة كبيرة، فقالوا: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث اللغة، والفرزدق أشبه بزهير من
شعراء الجاهلية، مات سنة 110هـ، وقد ناهز المائة، له ديوان شعر مطبوع.
الشعر والشعراء: 1/ 471، الأغاني: 9/ 324، الوفيات: 6/ 86، الخزائن: 1/ 105،
المرزباني: 481.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:
ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
وهو في هجاء رجل من بني عذرة، وكان قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه،
وعند عبد الملك جرير والأخطل والفرزدق، وهو لا يعرفهم، فعرف عبد الملك الأعرابي
بهم. فقال على الفور:

فحيا الإله أبا حزره ... وأرغم أنفك يا أخطئ
وجد الفرزدق أتعبس به ... ودقّ خياشيمه الجندلُ
فقال له الفرزدق:

يا أرغم الله أنفا أنت حامله ... يا ذا الخنى ومقال الزور والخطل

وبعده البيت المستشهد بصدوره.

وقد استشهد بالبيت في: التصريح: 38 / 1، وابن عقيل "30 / 1 / 157، والأشعري "71 / 1 / 97" وخزانة الأدب: "1 / 14 عرضاً، والمقرب لابن عصفور: 7،
والإنصاف لابن الأتباري: 521 وشرح العيني: 1 / 111، 445، وحاشية يس بن زين
الدين العليمي: 2 / 229، وليس في ديوان الفرزدق.
المفردات الغريبة: الحكم: الذي يحكمه الخصمان؛ ليفصل بينهما. الأصيل: الحسيب.
الجدل: شدة الخصومة. الترضى: الذي تُرضى. =

(45/1)

الخامسة: الإسناد إليه¹، وهو: أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة؛ وذلك

= مفردات الأبيات الأخرى: "أبا حزره": كنية جرير بن عطية. الجندل: الحجر: يا أرغم
الله أنفا". أصل "أرغمه": عفره بالرغام، أي: التراب، وفي ذلك كناية عن الإهانة
والإذلال. الخنى: الفحش. الخطل: المنطق الفاسد المضطرب.
معنى الشاهد: يستخف الفرزدق بذلك الأعراي الذي مدح جريرا وفضله عليه قائلا:
لست بالرجل الرشيد الذي يُحْكَمُ في الخصومات، ويرضى بحكمه، أو يؤيّه لكلامه، أو
يعتدُّ به في المجالس، فضلا عن أنك لست شريف النسب، ولا صاحب الرأي النافذ،
ولا صاحب المنطق السديد الذي يزين صاحبه، ويؤهله للحكم في معضلات الأمور.
موطن الشاهد: "التُّرضَى".

وجه الاستشهاد: دخول "أل" الموصولة على الفعل المضارع "تُرضَى"، ودخولها على
الفعل في هذا البيت دليل، على أنها ليست علامة على اسمية ما تدخل عليه، فهي
تدخل على الأسماء، في نحو: الصائم، والقائم، والمقتول، وتدخل على الأفعال، كما في
الشاهد السابق، وكما في قول ذي الخرق الطهوي:

يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا ... إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

فالمعنى مأخوذ من الآية الكريمة: {إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ} واليجدع، أي:
الذي يجدع. والأمثلة على ذلك كثيرة.

واختلف النحاة في حكم "أل الموصولة" الداخلة على الفعل المضارع كما يلي:

أ- ذهب ابن مالك وجمهور الكوفيين، إلى أنه جائز في الاختيار -على الرغم من قلته-

واحتجوا بما ورد من الشواهد عن العرب الذين يُحْتَجُّ بشعرهم.
ب- وذهب البصريون إلى أن دخول "أل" على الفعل المضارع، لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

ج- وذهب الشيخ عبد القاهر الجرجاني إلى أنه من أقبح ضرورات الشعر، يذهب إلى أن دخول "أل" الموصولة على المضارع جائز في السعة، لم يجعلها من علامات الاسم، ومن ذهب إلى أنها لا تدخل على المضارع إلا ضرورة، جعل "أل" بجميع أنواعها من علامات الاسم.

انظر شرح الأشموني "تحقيق محيي الدين عبد الحميد": 1/ 169، والتصريح على التوضيح: 1/ 38.

1 أي: الإخبار عنه بشيء، وجعله متحدثا عنه؛ لأنه لا يتحدث إلا عن الاسم. وبهذه العلامة دل على اسمية الضمائر ونحوها.

(46/1)

كما في "قمت" و"أنا" 1 في قولك "أنا مؤمن".

[علامات الفعل]:

ينجلي الفعل بأربع علامات:

إحداها: تاء الفاعل 2، متكلما كان كـ "قمت" أو مخاطبا نحو "تباركت".

الثانية: تاء التأنيث الساكنة 3، كـ "قامت، وقعدت"، فأما المتحركة فتختص بالاسم كقائمة 4.

1 كرر المثال؛ لبيان أنه لا فرق بين تأخر المسند إليه وتقدمه، ولا بين أن يكون فعلا أو وصفا، وقد أشار ابن مالك إلى العلامات المتقدمة بقوله:

بالجر، والتنوين، والندا، وأل ... ومسند، للاسم تميز حصل

أي: حصل للاسم تميز عن الفعل والحرف، وما ذكره المصنف أشهر العلامات.

وهناك علامات أخرى للاسم، منها: أن يكون مصغرا؛ لأن التصغير من خواص الأسماء،

أو أن يكون لفظه موافقا لوزن اسم آخر، لا خلاف في اسميته، كنزال: بمعنى انزل؛ فإنه

موافق لوزن "حذام" اسم امرأة. وبهذه العلامة دل على اسمية نزال، أو يكون معناه

كذلك مثل: قط، وعوض، فإنهما يدلان على الزمان؛ الأول: الزمان الماضي، والثاني:

المستقبل.

التصريح: 39/ 1. الأشموني وحاشية الصبان: 46-47.

2 أي تاء الضمير الذي يقع فاعلا في المعنى للفعل قبله.

3 أي: في الأصل، فلا يضر تحركها لعارض، نحو قوله تعالى: {قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ} و: {قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ}.

4 التاء المتحركة؛ إما أن تكون حركتها حركة إعراب كقائمة، وهذه تختص بالاسم كما قال، وإما أن تكون حركتها حركة بناء، وهذه تدخل على الحرف في "لات" و"ربت" و"ثمة" وتكون في الاسم أيضا، نحو: "لا قوة" من شواهد دخول تاء التانيث على "رب" قوله:

ماويَّ يا رُبَّتَمَا غَارَةَ ... شعواءَ مثل اللَّدَعَةِ بالمِيسَمِ

وقول الآخر في دخولها على "ثم":

ولقد أمر على اللّيم يسني ... فمضيتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يعنيني

وأما دخولها على "لا" فأشهر من أن يستدل له، مثال ذلك قوله تعالى: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} ، وقول الشاعر:

ندم البغاة ولات ساعة مندم ... والبغي مرتع مبتغيه وخيم

(47/1)

وبهاتين العلامتين رد على من زعم حرفية ليس وعسى¹، وبالعلامة الثانية على من زعم اسمية نعم وبئس².

الثالثة: ياء المخاطبة: كقومي، وبهذه زُدد على من قال إن هات وتعال اسما فعلين³.

1 ذهب الفارسي وتبعه أبو بكر بن شقير إلى أن "ليس" حرف؛ لكونها دالة على النفي مثل "ما" وذهب الكوفيون إلى أن "عسى" حرف؛ لكونها دالة على النفي مثل "فعل"، والصحيح أنهما فعلا، بدليل قبولهما تاء التانيث في نحو ليست هند مفلحة، وعست هند أن تزورنا. وتاء الفاعل في نحو: {لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ} ونحو: {فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ}.

ومما يدل على فعليتهما أيضا، أنه يجوز في خبر ليس تقديمه على اسمها إجماعا، وعليها على الراجح، و"ما" لا يجوز معها إلا مجيء خبرها متأخرا عنها وعن اسمها التصريح: 1/

40، 41، ومغني اللبيب: 201، 286، والجنى الداني في حروف المعاني: 46،
493".

2 الزاعم: هو الفراء من الكوفيين، وحجته: دخول حرف الجر عليهما في بعض التراكيب. ومن ذلك قول بعض العرب، وقد بشر بمولود أنثى: "والله ما هي بنعم الولد" وقول الآخر -وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير: "نعم السير على بئس العير"؛ هذا وقد تأولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة. والأصل: ما هي بولد مقول فيه: نعم الولد، ونعم السير على عير مقول فيه: بئس العير، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على الاسم. وإنما لم يقل وبالعلامتين كالتالي قبلها؛ لأن تاء الفاعل لا تدخل على "نعم" و"بئس" بخلاف "ليس" و"عسى" فإنهما يقبلان العلامتين كما مر. التصريح: 41 / 1.

3 القائل هو الزمخشري وحجته استعمالهما بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، وإبراز الضمير معهما؛ لشدة شبهتهما بالفعل، والصحيح أن "هات" بكسر التاء فعل أمر بمعنى ناول وتعال -بفتح اللام- أمر بمعنى أقبل؛ لقبولهما ياء المخاطبة، وهما مبنيان على حذف حرف العلة. التصريح: 41 / 1.

(48/1)

الرابعة: نون التوكيد شديدة أو خفيفة: نحو: {لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونًا} 1، وأما قوله:
[مشطور الرجز] .

4- أقائلنَّ أحضروا الشهودا

فضرورة

1 12 سورة يوسف، الآية: 32.

موطن الشاهد: {لَيْسَجَنَّ} ، و: {لْيَكُونًا} .

وجه الاستشهاد: اقتران فعل "يسجن" بنون التوكيد الثقيلة، واقتران "يكون" بنون التوكيد الخفيفة، وفي اقتران نون التوكيد بهاتين الكلمتين، دليل على فعليتهما؛ لأن من علامات الفعل اقترانه بإحدى نوني التوكيد، الثقيلة أو الخفيفة كما في المتن.

2 القائل هو رؤبة بن العجاج، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: وقبل الشاهد قوله:

أريت إن جاءت به أملودا ... مرجلا ويلبس البرودا
ولا ترى مالا له معدودا ... أقائلن أحضروا الشهودا
وهو من شواهد: التصريح: 42 / 1، والأشمويني "16 / 1 / 13"، والمختسب: "1 / 193"
والخصائص لابن جني: 136 / 1، وخزانة الأدب: 574 / 4 عرضا، والعيني:
648 / 3 وحاشية يس: 42 / 1، وشرح السكري: 651 / 1 ونسبه لرجل من الهذليين
ومغني اللبيب "443 / 633"، وشرح السيوطي: 257، وملحقات ديوان رؤية:
173.

المفردات الغريبة: أملودا "بضم الهمزة وسكون الميم": هو الغصن الناعم. مرجلا: أصل
الكلام، مرجلا شعره، فحذف المضاف -وهو الشعر- وأقام المضاف إليه -وهو
الضمير المجرور محلا بالإضافة- مقامه، فارتفع واستتر. البرود: جمع برد -بضم وسكون
الراء- وهو ضرب معروف من الثياب.
المعنى: أريت إن جاءت هذه المرأة بشاب مرجل الشعر، حسن الملمس كأنه الغصن
الناعم ليتزوجها أفأنت موافق على ذلك أمر بإحضار الشهود؛ ليحضرُوا عقد زواجها؟
والاستفهام -هنا- إنكاري، كما ترى.
موطن الشاهد: "أقائلن".

وجه الاستشهاد: دخول نون التوكيد على اسم الفاعل ضرورة؛ لأن نون التوكيد لا
تدخل إلا على فعل المضارع، وفعل الأمر، وأما سبب دخول نون التوكيد على اسم
الفاعل "قائلن" ضرورة؛ لمشاكلة اسم الفاعل المقرون بـهمزة الاستفهام للفعل، المضارع.
غير أن بعضهم يروي البيت "أقائلون" بالواو والنون، ولا شذوذ ولا ضرورة حينئذ. وفي
التصريح تأويلات أخرى يمكن الرجوع إليها. التصريح: 42 / 1.

(49/1)

[علامة الحرف]:

ويعرف الحرف 1 بأنه: لا يحسن فيه شيء من العلامات، التسع، كـ "هل"، و"في"، و"لم".
وقد أشير بهذه المثل إلى أنواع الحروف 2، فإن منها ما لا يختص بالأسماء.

1 الحرف: كلمة لا تدل على معنى في نفسها، وتدل على معنى في غيرها إذا ضم إليها،
ولا تدل على زمن ما.

2 الأحرف ثلاثة أقسام، منها ما هو مختص بالاسم، ومنها ما هو مختص بالفعل، ومنها ما هو مشترك بينهما.

فما اختص بالاسم، فهو يعمل فيه الجر؛ لأن الجر من خصائص الأسماء.
وما اختص بالفعل، فهو يعمل فيه الجزم؛ لأن الجزم من خصائص الأفعال.
وما كان مشتركاً، فلا يعمر شيئاً على الأصل.

غير أنه جاءت أحرف في العربية مختصة بالاسم وعملت غير الجر، ووردت أحرف مختصة بالفعل، وعملت غير الجزم، ووردت أحرف مشتركة بين الفريقين، وعملت كما نجد أحرفاً مختصة بالفعل قد أهملت، وأحرفاً مختصة بالاسم وقد أهملت أيضاً.
وهذه الأنواع الخمسة التي جاءت على خلاف الأصل لا بد لمجيئها من علة، كما يلي:
أ- من الحروف المختصة بالاسم، وتعمل غير الجر: "إنَّ" وأخواتها، وعلة عملها النصب والرفع في المبتدأ والخبر؛ لأنها أشبهت الأفعال في اللفظ والمعنى، في اللفظ لمجيئها على ثلاثة أحرف أو أكثر، وفي المعنى؛ لأن كل حرف منها يدل على معنى معين، فـ "إنَّ" تدل على معنى أوكد، وـ "كأنَّ" على معنى أشبه وـ "ليت" على معنى التمني، وـ "لعل" على معنى الترجي.

ب- ومن الحروف المختصة بالفعل، ما عملت النصب، ولم تعمل الجزم، والعلة في ذلك، أن "لن" الناصبة، أشبهت "لا" النافية للجنس في معناها، فعملت عملها فيما اختصت به، وحمل بقية الأحرف الناصبة للفعل المضارع عليها.

ج- ومن الأحرف المشتركة "ما"، وـ "لا" النافيتان الرافعتان للاسم والناصبتان للخبر، والعلة في عملهما ذلك؛ لمشابهتهما لـ "ليس" من حيث المعنى، فعملهما عملها.

د- والحروف المختصة بالأفعال وقد أهملت: "قد"، وـ "السين"، وـ "سوف" فهي لا تدخل إلا على الأفعال، ومع ذلك، فهي لا تعمل شيئاً، وعلة إهمالها، أن كل حرف منها، نزل منزلة الجزء من الفعل، وجزء الشيء، لا يعمل فيه.

هـ- ومن الحروف المختصة بالاسم وقد أهملت: حرف التعريف "أل" عند عامة العرب، وـ "أم" في لغة "حمير"، وعلة إهماله أنه نزل منزلة الجزء من الاسم بدليل أن العامل يتجاوزه. انظر حاشية الشيخ يس على شرح التصريح: 1/ 43-44.

ولا بالأفعال فلا يعمل شيئاً كـ "هل" 1، تقول: "هل زيد أخوك؟" و"هل يقوم؟" ومنها ما يختص بالأسماء فيعمل فيها كفى، نحو: {وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ} 2، {وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ} 3، ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها كـ "لم"، نحو: {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ} 4.

[أنواع الفعل] :

والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع 6:

1 الأصل في "هل" الاختصاص بالفعل؛ لأنها بمعنى "قد" وهذه مختصة بالفعل، فلما جاءت بمعنى الهمزة فقدت الاختصاص، فإذا جاء الفعل في تركيبها، حنت إليه، وجذبته نحوها، واختصت به، ولو تقديرًا؛ ولهذا وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال. مغني اللبيب: 460-461.

2 51 سورة الذاريات، الآية: 20.

موطن الشاهد: {فِي الْأَرْضِ} .

وجه الاستشهاد: دخول الحرف "في" وهو مختص بالأسماء على "الأرض" فأعمل فيه الجر على الأصل.

3 51 سورة الذاريات، الآية: 22.

موطن الشاهد: {فِي السَّمَاءِ} .

وجه الاستشهاد: دخول الحر في "في" على "السما" فأعمل فيه الجر، كما في الآيات السابقة.

4 112 سورة الصمد، الآية: 3.

موطن الشاهد: {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ} .

وجه الاستشهاد: دخول "لم" وهو حرف مختص بالأفعال على الفعلين المضارعين "يلد، يولد" وأعمل فيهما الجزم، على الأصل.

5 الفعل: هو ما يدل على معنى، أي حدث وزمن يقترب به، والمراد بالجنس: معناه اللغوي: الأعم من النوع.

6 عند البصريين، ونوعان عند الكوفيين، والأخفش، بإسقاط الأمر على أن أصله مضارع.

التصريح: 1/ 44.

أحدها: المضارع¹، وعلامته أن يصلح لأن يلي "لم" 2 نحو "لم يقيم، ولم يشم"، والأفصح فيه فتح الشين لا ضمها، والأفصح في الماضي شمت، بكسر الميم، لا فتحها، وإنما سمي مضارعاً لمشايجته للاسم، ولهذا³ أعرب واستحق التقديم في الذكر على أخويه. ومتى دلت كلمة على معنى المضارع ولم تقبل "لم" فهي اسم⁴، كأوه وأف بمعنى أتوجع وأتضجر.

الثاني: الماضي⁵: ويتميز بقبول تاء الفاعل كتبارك وعسى وليس، أو تاء

1 هو: كلمة تدل على معنى -أي حدث- وزمن يصلح للحال والاستقبال. ويتعين للحال إذا اقترن بكلمة تفيد ذلك، ككلمة: الآن، الساعة.

كما يتعين للاستقبال إذا اقترن بالسين، أو سوف -أو بظرف من ظروف المستقبل، مثل: إذا نحو: أزورك إذا تسافر- أو دل على وعد أو وعيد، نحو: {يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ} أو اقترن بأداة تأكيد، كنون، أو لام القسم، أو أداة رجاء مثل: لعل، أو أداة شرط وجزاء، وقد ينصرف زمنه للماضي إذا سبقته "لم" أو "لما" الجازمتان.

2 اقتصر الناظم على هذه العلامة؛ لأنها أنفع علامات المضارع.

3 لهذا، أي لمضارعه -مشايجته- للاسم، والمراد بالاسم الذي أشبهه المضارع اسم الفاعل، ولمشايجته للاسم اختص بأمرين: الإعراب، والتقدم على الماضي والأمر في الذكر؛ لأن الاسم أسمى الأنواع وأشرفها، ولما أشبه الفعل المضارع، نال منه شرف التقدم، وشبه الفعل المضارع للاسم حاصل في اللفظ والمعنى، فشبهه في اللفظ حيث يجري معه في الحركات والسكنات، وعدد الحروف، وفي تعيين الحروف الأصلية والحروف الزائدة.

وشبهه إياه في المعنى، فلأن كل واحد منهما صالح للحال، وللاستقبال، والقربة اللفظية تخصصه بأحدهما، التصريح: 1/ 44.

4 هناك كلمات تدل على معاني الأفعال المضارعة، ولا تقبل "لم" وليست مع ذلك أسماء أفعال، بل هي حروف، نحو: حرف النداء، فإنه يدل على معنى "أدعو"، وحرف الاستثناء، فهو يدل على معنى "أستثني" وسوى ذلك، والسبب في ذلك أن هذه الكلمات دلت بصيغتها لا بمبنيها على معنى المضارع.

5 هو كلمة تدل على معنى -أي حدث- وزمن فات قبل النطق بها، ويتعين معناه للحال إذا قصد به الإنشاء مثل اشتريت وبعث ... إلخ، كما يتعين للاستقبال إذا أفاد طلباً ودعاءً مثل: أعانك الله ورفع منزلتك. أو سبق بنفي بـ "لا" أو "إن" المسبوقين بقسم، نحو: والله لا أكرمت الجبان، لنن ثابت لتظفرن بما ترجو.

باب المعرب والمبني:

هذا باب شرح المعرب والمبني:

أولاً: [المعرب والمبني من الأسماء] :

الاسم ضربان: معرب، وهو الأصل، ويسمى متمكناً، ومبني، وهو القرع، ويسمى غير متمكن¹.

وإنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف²، وأنواع الشبه ثلاثة:

أحدها: الشبه الوضعي؛ وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين³، فالأول: كـتاء "قمت" فإنها شبيهة بنحو باء الجر ولامه وواو العطف وفائه، والثاني: كـ "نا" من "قمنا" فإنها شبيهة بنحو قد وبل.

1 ما قيده المؤلف بعبارة، هو الصحيح الذي عليه جمهرة النحاة من الكوفيين والبصريين وذهب بعض النحاة إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم، نحو أبي وأخي وغلامي قسم ثالث لا معرب ولا مبني؛ أما أنه ليس معرباً؛ فلأنه ملازم لحركة واحدة، وهي الكسرة؛ وأما أنه ليس مبنيّاً؛ فلأنه، لم يشبه الحرف، وهذا كلام غير مستقيم، بل هو من نوع المعرب، والحركات مقدرة على ما قبل الياء، مثل تقديرها على آخر الاسم المقصور، وعلى آخر الاسم المنقوص، والمنع من ظهورها وجود الحركة المناسبة لياء المتكلم وهي الكسرة.

التصريح: 47 / 1، وابن عقيل: 28 / 1، 29.

2 أي مشابهة قوية لا يعارضها شيء من خصائص الأسماء: كالثنائية والإضافة. ومعلوم أن الحروف كلها مبنية؛ لأن الحرف لا يؤدي معنى بنفسه، فلا ينسب إليه ولا يقع فاعلاً ولا مفعولاً حتى يحتاج إلى إعراب.

3 سواء أكان ثاني الحرفين حرف لين أم لم يكن على الراجح، فما كان ثانيه حرف لين من الحروف مثل "ما" و"لا" ومن الأسماء المشبهة لها مثل: نا، وما كان ثانيه غير حرف لين من الحروف، مثل: "هل" و"بل" و"قد" ومن الأسماء المشبهة لها: "كم" و"من" وادعى الشاطبي أن أصل وضع الحرف أن يكون على حرف واحد، أو حرفين: ثانيهما حرف لين، وهو خلاف ما يراه المحققون.

التصريح: 47 / 1، وابن عقيل: "31 / 1".

وإنما أعرب نحو "أب، وأخ"؛ لضعف الشبه بكونه عارضا، فإنه أصلهما أبؤ وأخؤ،
بدليل أبوان وأخوان.

والثاني: الشبه المعنوي¹: وضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، سواء
وضع لذلك المعنى حرف، أم لا.

فلأول: كـ "متى"، فإنها تستعمل شرطا، نحو: "متى تقم أقم" وهي حينئذ شبيهة في
المعنى بإن الشرطية، وتستعمل أيضا استفهاما نحو: {مَتَى نَصُرُ اللَّهَ} 2 وهي حينئذ
شبيهة في المعنى بجمزة الاستفهام.

وإنما أعربت أي الشرطية في نحو: {أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ} 3 والاستفهامية في نحو: {فَأَيُّ
الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ} 4؛ لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتها للإضافة التي هي من
خصائص الأسماء⁵.

1 أي: أن يتضمن الاسم بعد وضعه في جملة معنى جزئياً زيادة على معناه المستقل الذي
يؤديه في حال انفراده، وكان الحرف أولى بتأدية هذا المعنى الجزئي، فيكون الاسم قد
خلف الحرف في ذلك. التصريح: 48 / 1.

2 سورة البقرة، الآية: 214.

موطن الشاهد: {مَتَى نَصُرُ اللَّهَ} ؟

وجه الاستشهاد: مجيء "متى" في الآية الكريمة اسم استفهام وهي شبيهة في معناها بجمزة
الاستفهام.

3 سورة القصص، الآية: 28.

موطن الشاهد: {أَيُّمَا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أي" في الآية الكريمة اسم شرط جازم معرباً في محل نصب
مفعولاً به بفعل "قضيت"، وقدمت "أي" لأن لها الصدارة: وما: صلة، والأجلين،
مضاف إليهما. وجملة فلا عدوان على ... " جواب أي.

4 سورة الأنعام، الآية: 81.

موطن الشاهد: "أي".

وجه الاستشهاد: مجيء "أي" اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، و"الفريقين". مضاف
إليه. وأحق خبر "أي" مرفوع" وأعربت أي الشرطية والاستفهامية؛ لضعف الشبه فيهما

بما عارض من ملازمتهم للإضافة التي هي من خصائص الأسماء.

5 فإن قلت: فلماذا بنيت "لدن" مع أنها ملازمة للإضافة مثل أي؟ فالجواب عن ذلك: أن نذكرك أولا بأن للعرب في "لدن" لغتين: إحداهما الإعراب وهي لغة قيس، وعلى هذا يسقط هذا السؤال ويصبح كلام النحاة مستقيما وهو أن الإضافة التي هي من خصائص الأسماء، إذا لازمت كلمة، وكان في هذه الكلمة شبه للحرف عارض لزوم الإضافة شبه الحرف، فبقيت على ما هو الأصل في الاسم، وهو الإعراب. واللغة الثانية في "لدن" البناء، وهي لغة عامة العربية، ويعتذر عن هذه اللغة بأن هؤلاء قد وجدوا في "لدن" شبها للحرف من جهة اللفظ؛ لأنهم قد قالوا فيها "لد" على حرفين، كما وجدوا فيها شبها معنويا؛ لأنها موضوعة لمعنى نسبي هو أول الغاية في الزمان أو المكان، ووجدوا فيها شبها استعماليا، وهو لزوم استعمالها في وجه واحد، وامتناع الإخبار بها أو عنها، بخلاف "عند" التي بمعناها؛ فإنها تحيء فضل، وتحيء عمدة، فلما وجدوها قوية الشبه بالحرف من عدة أوجه جنحوا إلى اعتبار هذا الشبه، ولم يبالوا بالإضافة.

حاشية يس على التصريح: 1/ 49، ومغني اللبيب: 207، 208.

(55/1)

والثاني نحو: "هنا" فإنها متضمنة لمعنى الإشارة، وهذا المعنى لم تضع العرب 1 له حرفا، ولكنه من المعاني التي من حقها أن تؤدي بالحروف؛ لأنه كالخطاب والتنبيه، فهنا مستحقة للبناء؛ لتضمنها لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع. وإنما أعرب "هذان، وهاتان"، مع تضمنهما لمعنى الإشارة؛ لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى، والتثنية من خصائص الأسماء 2.

1 قيل وضعت له لام العهد؛ لأنها للإشارة إلى معهود بين المتكلم، والمخاطب، وهي حرف غايته أنها للإشارة الذهنية، ولا فرق بينها وبين الخارجية. ابن عقيل: 1/ 32، وحاشية يس على التصريح: 1/ 49.

2 للنحاة في "هذان وهاتان" رفعا، و"هذين وهاتين" نصبا وجرا مذهبان هما:

أ- أن هذه الألفاظ مثنيات حقيقة، وأنها معربات بالألف رفعا، وبالياء نصبا وجرا.

ب- أن هذه الألفاظ، ليست مثنيات حقيقية، وأنها مبنية، ووجه هذا المذهب، أنها

فأرقت المثنيات الحقيقية من وجهين.

الأول: لو كانت مثنيات حقيقة، لقليل في حالة الرفع هذيان وهاتيان، كما يقال: فتيان، ولقليل في حالتي النصب والجر: هذيين وهاتيين، كما يقال: فتيين.

الثاني: من شرط التثنية الحقيقية قبول التنكير؛ لأننا لا نثني زيدًا العلم، حتى نعتقد تنكيره، ثم إذا أردنا تعريفه بعد التثنية، أدخلنا عليه "أل" فنقول: الزيدان والزديدان، ومعلوم أن أسماء الإشارة لا تقبل التنكير بحال.

نخلص من هذا إلى أن هذه الألفاظ ليست مثنيات حقيقية -لما ذكر- ولذا، لا يجوز القول: إنه عارض شبه الحرف شيء من خصائص الأسماء، والصحيح: أن العرب، وضعوا للمشار إليه في حالة الرفع -إذا كان مثنى- "هذان" و"هاتان" وفي حالتي الجر والنصب و"هاتين، وهذيين"، فهي ألفاظ موضوعة على صورة المثنى في بادئ الأمر، وكلام المؤلف ملفق من المذهبين، فهو يوافق المذهب الأول القائل بإعراب هذه الألفاظ، ثم يوافق المذهب الثاني القائل ببنائها.

وانظر التصريح: 1/ 49-50.

(56/1)

الثالث: الشبه الاستعمالي¹ وضابطه: أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل² ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه، وكأن يفتقر افتقاراً متأصلاً إلى جملة³.

فالأول: كـ "هيهات، وصه، وأوه" فإنها نائبة عن "بعد واسكت وأتوجع"، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به⁴، فأشبهت "ليت ولعل" مثلاً، ألا ترى أنهما نائبان عن "أتمنى وأترجى" ولا يدخل عليهما عامل، واحترز بانتفاء التأثير من المصدر النائب عن فعله نحو "ضرباً" في قولك: "ضرباً زيداً" فإنه نائب عن "اضرب" وهو مع هذا معرب؛ وذلك⁵ لأنه تدخل عليه العوامل، فتؤثر فيه، تقول: "أعجبني ضرب زيد، وكرهت ضرب عمرو، وعجبت من ضربه".

1 هو: أن يكون الاسم عاملاً في غيره، ولا يدخل عليه عامل يؤثر فيه، كالحرف.

2 أي: في معناه وفي عمله.

3 ينزل منزلة الجملة شينان، الأول: الوصف الصريح مع "أل" الموصولة، نحو:

"الضارب والمضروب" والثاني: النوين المعوض به عن الجملة في "إذا" - كما رأينا سابقا في قوله تعالى: {وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِخُ الْمُؤْمِنُونَ} ، وفي "إذا" في نحو قوله تعالى: {وَإِذَا لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ} .

4 هذا، بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال، لا محل لها من الإعراب خلافا للمازني ومن تبعه في جعلها مبتدأ أغنى فاعلها عن الخبر، أو مفعولا مطلقا لحذوف وجوبا، ضياء المسالك: 42 / 1.

5 إنما تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه إذا ناب عن أن المصدرية والفعل، والأمثلة: أعجبني ضرب زيد، وكرهت ضرب عمرو، وعجبت من ضربه، مما ناب فيه المصدر عن أن والفعل، وليس من المصدر الذي ناب عن فعل الأمر. انظر شرح التصريح: 1 / 51.

(57/1)

والثاني: كـ "إذ" و"إذا" و"حيث" والموصولات²، ألا ترى أنك تقول: "جنتك إذ ..."، فلا يتم معنى "إذ" حتى تقول: "جاء زيد" ونحوه، وكذلك الباقي، واحترز بذكر الأصالة من نحو: {هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} 1، فيوم: مضاف إلى الجملة،

1 الذي يفتقر افتقارا متأصلا إلى جملة أو شبهها.

2 فإنها مفتقرة دائما إلى جملة تكمل معناها، وأما إضافة "حيث" إلى مفرد في قول الفرزدق:

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ... ببيض النواصي حيث لي العمائم
فذلك نادر، ومعلوم أن النادر كالشاذ يُحْفَظ ولا يُقَاس عليه.

وذكر الشيخ يس في حاشيته على شرح التصريح: "فإن قلت: إنَّ إذ وإذا ملازمان للإضافة، وقد علمنا أن الإضافة مما يختص بالأسماء، فلماذا لم يعربا، كما أعربت أي الشرطية والاستفهامية لملازمتها للإضافة؟

فالجواب عن ذلك: "قلت: إضافتهما كلا إضافة؛ لأنهما مضافان إلى الجمل، والإضافة إلى الجمل في تقدير الانفصال، فكأنهما غير مضافين". حاشية يس على شرح التصدير: 52 / 1.

3 5 سورة المائدة: الآية: 119.

أوجه القراءات: قرأ الجمهور بالرفع في "يوم" وقرأ نافع وابن محيصن "يَوْمَ" بالنصب،
النشر: 247/2.

توجيه القراءات: على قراءة الرفع في "يوم" خبر لـ "هذا": إشارة إلى ما تقدم من
القصص، وهو قوله: {وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي
إِهْنَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ} فأخبر الله عما لم يقع بلفظ الماضي؛ لصحة كونه وحدوثه. وجاز أن
يقع "يوم" خبرا عن "هذا" لأنه إشارة إلى حدث، وظروف الزمان تكون خبرا عن
الحدث.

ويجوز على قول الكوفيين أن يكون "يوم" مبنيا على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل، فإذا
كان كذلك احتتمل موضعه النصب والرفع على ما تقدم من التفسير. وإنما يقع البناء في
الظرف إذا أضيف إلى الفعل عند البصريين، إذا كان الفعل مبنيا، فأما إذا كان معربا فلا
يبني الظرف إذا أضيف عندهم.

معاني القرآن: 1/ 326-327، والبيان 1/ 311، وتفسير القرطبي: 6/ 379،
ومشكل إعراب القرآن: 1/ 255.

موطن الشاهد: {هَذَا يَوْمٌ}.

وجه الاستشهاد: مجيء "يوم" مضافا بدليل حذف تنوينه إلى الجملة بعده، وهي: {يَنْفَعُ
الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} والمضاف مفتقر إلى ذكر المضاف إليه كما هو معلوم في إفادة
معناه، غير أن هذا الافتقار عارض التراكيب في بعض التراكيب، ويزول في بعضها
الآخر، في نحو: صمت يوما، إذا أخبرت عن الترك، ولا يحتاج في تمام معنى "يوم" إلى
شيء آخر.

(58/1)

والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب، ألا
ترى أنك تقول: "صمت يوما، وسرت يوما" فلا يحتاج إلى شيء واحترز بذكر الجملة من
نحو: "سبحان"، و"عند" فإنهما مفتقران في الأصالة لكن إلى مفرد، تقول: "سبحان
الله" 1 و"جلست عند زيد".

وإنما أعرب اللذان، واللتان، وأي الموصولة في نحو: "اضرب أيهم أساء"؛ ليضعف الشبه
بما عارضه من الجيء على صورة التثنية، ومن لزوم الإضافة 2.
وما سلم من مشابهة الحرف فمعرب، وهو نوعان: ما يظهر إعرابه، كأرض، تقول: "هذه

أرض، ورأيت أرضاً، ومررت بأرض " وما لا يظهر إعرابه كالفق،

1 ما ذكره المؤلف من أن "سبحان" ملازم للإضافة إلى مفرد: هو المشهور عند أهل اللغة والنحو، وذهب جماعة إلى أن "سبحان" يستعمل غير مضاف، واستشهدوا على استعماله غير مضاف بقول الأعشى:
قد قلت لما جاءني فخره ... سبحان من علقمة الفاخر
وهو شاذ عند الأولين.

التصريح: 52/ 1. حاشية الصبان: 54/ 1.

2 كلام المؤلف راجع إلى ما ذكره من إعراب "الذين" و"اللتين"، وقوله بعده: "من لزوم الإضافة" راجع إلى "أي" وحاصل ذلك، أنه وجد في "أي" الموصولة الشبه الافتقاري؛ لأنها مفتقرة افتقاراً متأصلاً إلى جملة تكون صلة لها، وهذا الشبه، يقتضي البناء؛ لأنها لما كانت ملازمة للإضافة إلى مفرد، وكانت الإضافة من خصائص الأسماء فقد عارض هذا الشبه ما يقتضي الإعراب، فلذلك أعربت التصريح: 53/ 1. الأشموني مع حاشية الصبان: 55/ 1.

(59/1)

تقول: "جاء الفقى، ورأيت الفقى، ومررت بالفقى"، ونظير الفقى سما، كهدى، وهي لغة في الاسم، بدليل قول بعضهم: "ما سماك؟" حكاة صاحب الإفصاح 2، وأما قوله 3:
[مشطور الرجز]

5- والله أسماك سَمًا مباركا

فلا دليل عليه فيه؛ لأنه منصوب منون، فيُحتمل أن الأصل سم، ثم دخل عليه الناصب ففتح كما تقول في يد: "رأيت يدا".

1 أي: ما اسمك؟ ووجه الدلالة: أنه أثبت الألف مع الإضافة، وذلك يدل على أنه مقصور.

2 الإفصاح: شرح لكتاب "الإيضاح" لأبي علي الفارسي، وصاحبه هو: محمد بن يحيى المعروف بابن هشام الحضراوي، المتوفى سنة: 646هـ.

3 هو: ابن خالد القناني -يفتح القاف والنون المخففة- نسبة إلى جبل قنان، وهو جبل

لبنى أسد فيه ماء يسمى العسيلة، ولم أعثر للشاعر على ترجمة وافية.

4 تخريج الشاهد: بعد الشاهد قوله:

آثرك الله به إيثارك.

وهو من شواهد: التصريح: 54 / 1، والإنصاف لابن الأنباري: 1 / 15، وشرح العيني: 45 / 1.

المفردات الغريبة: أسماك: ألهم آلك أن يسموك. سما: اسما. آثرك: ميزك واختصك. إيثاركا: مصدر أثر.

المعنى: ألهم الله تعالى أهلك أن يسموك اسما مباركا ميمونا؛ لأن الله تعالى اختصك بهذا الاسم وميزك به عن الناس، كما تؤثر أنت بخيرك ومعروفك. ولعل المراد: إن الاسم دالٌّ على المسمى. فكان الاسم خيرا طيبا؛ لأن صاحبه متَّصف بالبذل والمعروف والكرم. الإعراب: والله: مبتدأ. أسماك: فعل ماضٍ، والفاعل: هو، والكاف: مفعول به أول والجملة في محل رفع خبر المبتدأ. سما: مفعول ثانٍ لأسماك، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. مباركا: صفة: "به": متعلق بـ آثرك". إيثارك: مفعول آثرك، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، أي إيثارك إياه، ويمكن أن يكون مضافا إلى فاعله، والمفعول محذوف، والتقدير: إيثارك الناس بالخير.

موطن الشاهد: سما".

وجه الاستشهاد: مجيء "سما" على هذا اللفظ، وهو لغة في "الاسم" غير أن مجيئه لا يصلح أن يكون دليلا على أنه مقصور مثل "هدى" وقد أوضح المؤلف ذلك في المتن.

(60/1)

ثانيا: [المبني والمعرب من الأفعال]:

والفعل ضربان: مبني، وهو الأصل¹، ومعرب، وهو بخلافه. فالمبني نوعان: أحدهما: الماضي²، وبناءؤه على الفتح كضرب، وأما "ضربت" ونحوه، فالسكون عارض أوجبه كراهتم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة³ الواحدة وكذلك ضمه "ضربوا" عارضة لمناسبة الواو⁴.

والثاني: الأمر، وبناءؤه على ما يجزم به مضارعه⁵، فنحو: "اضرب" مبني

1 المراد بالأصل هنا؛ الغالب، أو ما ينبغي أن يكون الشيء عليه، وما جاء على ما هو

الأصل فيه فإنه لا يُسأل عن علته، ولهذا لا يُسأل عن علة بناء الفعل الماضي، وفعل الأمر، وكل شيء جاء على خلاف ما هو الأصل فيه، لزم أن يسأل عن علة خروجه عن الأصل، ولهذا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع، وهي مشابته للاسم الذي الأصل فيه الإعراب، وإنما كان الأصل في الفعل البناء؛ لكونه لا تعرض له معانٍ مختلفة تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب، وإنما كان الأصل في الاسم الإعراب؛ لكونه يعرض له أن تطرأ عليه معانٍ مختلفة تفتقر إليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة.

التصريح: 54 / 1.

2 الأصل في المبني أن يكون بناؤه على السكون؛ لحفته، وإنما بني الماضي على حركة لكونه أشبه المضارع المعرب في وقوع كل منهما صفة، وصلة، وحالا، وخبرا، وإنما كان بناؤه على الفتح؛ لكون الفتح أخف الحركات مع كون الفعل ثقيلًا بسبب دلالة على شيئين، هما الحدث والزمان، فلو أنه بني على الضم، لاجتمع فيه ثقلان، فطلبوا في نطقهم التخفيف من أحد الثقيلين، فجاءوا به مفتوحا.

التصريح: 54 / 1. ابن عقيل "تحقيق البقاعي" 38 / 1.

3 نزلت تاء الفاعل في الفعل منزلة الجزء؛ لشدة اتصالها به، فصارت المتحركات أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل.

التصريح: 55 / 1.

4 أي: لمناسبتها الواو؛ لأنه قوله: "عارضته لمناسبة الواو" من إضافة المصدر إلى مفعوله، وحذف فاعله. التصريح: 55 / 1.

5 هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم بلام محذوفة فأصل قم واقعد لتقم ولتقعد، فحذفت لام الأمر، ثم حذف حرف المضارعة.

التصريح: 55 / 1، ومغني اللبيب: 300.

(61/1)

على السكون، ونحو "اضربا" مبني على حذف النون، ونحو: "اغز" مبني على حذف آخر الفعل.

والمعرب: المضارع نحو: "يقوم" لكن بشرط سلامته من نون الإناث ونون التوكيد 1 المباشرة، فإنه مع نون الإناث مبني على السكون، نحو: {وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ} 2، ومع نون التوكيد المباشرة مبني على الفتح، نحو: {لَيُنْبَذَنَّ} 3 وأما غير المباشرة فإنه معرب

معها تقديرا، نحو: {لَتُبْلَوْنَ} 4، {فَإِمَّا تَرَيْنَ} ، {وَلَا

1 علة بناء المضارع مع نون النسوة مشابته للفعل الماضي، فنحو "يرضعن" أشبه "أرضعن" وذهب السهيلي إلى أن المضارع مع نون النسوة معرب على ما استقر له من الإعراب. وعلة بناء المضارع مع نون التوكيد المباشرة؛ لتركبه معها كتركب خمسة عشر، وعلة إعرابه مع غير المباشرة أن الفاعل فاصل بين الفعل والنون، وهم لا يركبون ثلاثة أشياء.

التصريح: 1/ 56، والأشموني مع حاشية الصبان: 1/ 60-61.

2 2 سورة البقرة، الآية: 228.

موطن الشاهد: {يَتَرَبَّصْنَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "يتربص" مبنيًا على السكون؛ لاتصاله بنون الإناث، والنون في محل رفع فاعل.

3 104 سورة الهمزة، الآية:

موطن الشاهد: {لَيُنْبَذَنَّ} .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "ينبذ" مبنيًا على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة المباشرة له، ونون التوكيد "الخفيفة والثقيلة" حرف لا محل له من الإعراب.

3 3 سورة آل عمران، الآية: 186.

موطن الشاهد: {لَتُبْلَوْنَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء نون التوكيد غير مباشرة لفعل "تبلو" فأعرب الفعل معها تقديرا، والفعل هنا مبني للمجهول، وأصله: لتبلوون بواوين، الأولى لام الفعل، والثانية: واو الجماعة، فإذا أن تقول: استثقلت الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثقالها، أو تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وعلى التقديرين التقى ساكنان، فحذف أول الساكنين.

5 "19" سورة مريم، الآية: 26.

موطن الشاهد: {إِمَّا تَرَيْنَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "ترى" مجزوما بـ "إن" الشرطية، وهو مؤكّد بنون التوكيد الثقيلة، وعلامة جزمه حذف النون؛ التي هي علامة الرفع؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: فاعل، وحركت بالكسرة؛ لأن الكسرة تجانسها؛ للتخلص من التقاء الساكنين بعد تعذر حذف أحدهما، الياء ونون التوكيد.

تَتَبَعَانِ { 1.

والحروف كلها مبنية.

[أنواع البناء] :

وأنواع البناء أربعة:

أحدها: السكون، وهو الأصل ويسمى أيضا وقفا، ولخفته دخل في الكلم الثلاث، نحو: هل، وقم، وكم.

والثاني: الفتح، وهو أقرب الحركات إلى السكون، فلذا دخل أيضا في الكلم الثلاث، نحو: سوف وقام، وأين.

والنوعان الآخران هما: الكسر والضم، ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخل فيهما، ودخلا في الحرف والاسم، نحو لام الجر و"أمس" ونحو "منذ" في لغة من جرّها أو رفع؛ فإن الجارة حرف والرافعة اسم 2.

1 "10" يونس، الآية: 89.

موطن الشاهد: { لَا تَتَّبِعَانِ } .

وجه الاستشهاد: مجيء "تتبعان" فعلا مضارعا مجزوما بلا الناهية، فحذفت نون الرفع، فصار لا تتبعان، ثم أكد بالثقلية، فالتقى ساكنان، الأنف ونون التوكيد المدغمة، ولم يجوز حذف أحدهما، فحركات النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الألف.

2 إنما كان الأصل في البناء السكون؛ لخفته واستصحابا للأصل وهو عدم الحركة. فلا يبنى عليها إلا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو "أمس"، وكون الكلمة على حرف واحد ك"تاء قمت"، وكونها عرضة للابتداء بها ك"لام" الابتداء، وكونها أصلاً في التمكن كأول، وكشبهها بالمعرب كضرب.

التصريح: 58 / 1. الأثبوني مع حاشية الصبان: 63 / 1.

[تعريف الإعراب وأنواعه] :

الإعراب 1 أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة: رفع ونصب

في اسم وفعل، نحو: "زيد يقوم، وإن زيدًا لن يقوم" وجر في اسم نحو "لزيدٍ" وجزم في فعل نحو: "لم يقيم" ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول، وهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة: للجر، وحذف الحركة: للجزم، وعلامات فروع² عن هذه العلامات، وهي واقعة في سبعة أبواب:

1 الإعراب في اللغة له معانٍ كثيرة، منها: البيان، والإجادة، والحسن، والتغيير، وإزالة الفساد عن الشيء، والتكلم باللغة العربية، واصطلاحًا: بناء على القول بأنه معنوي؛ هو تغير أواخر الكلم بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها، وبناء على أنه لفظي ما ذكره المؤلف بقوله: أثر ظاهر أو مقدّر.... إلخ. التصريح: 1/ 59، 60.

2 عدتها عشر علامات: ينوب في بعضها حركة فرعية عن حركة أصلية، وفي بعضها حرف عن حركة أصلية، وفي ثالث حذف حرف عن سكون. وتنحصر هذه الفروع النابتة فيما يأتي:

ينوب عن الضمة ثلاثة: الواو، والألف، والنون.

وينوب عن الفتحة أربعة: الكسرة، والألف، والياء، وحذف النون.

وعن الكسرة اثنان الفتحة، والياء.

وعن السكون واحدة، وهي الحذف، ويشمل حذف حرف العلة في آخر المضارع المعتل، وحذف النون في الأفعال الخمسة المجزومة.

التصريح 1/ 16.

(64/1)

[الباب الأول: الأسماء الستة وشروط إعرابها] :

الباب الأول: باب الأسماء الستة¹:

فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتخفص بالياء، وهي "ذو" بمعنى صاحب، والفم إذا فارقت الميم، والأب، والأخ، والحَم، والهن، ويشترط في غير "ذو" أن تكون مضافة لا مفردة، فإن أُفردتْ أُعربتْ.

1 يسميها بعض النحاة: الأسماء الستة المعتلة الآخر؛ لأن آخرها واو محذوفة تخفيفاً
فيما عدا "ذو".

(64/1)

بالحركات، نحو: {وَلَهُ أَخٌ} ، و {إِنَّ لَهُ أَبًا} 2، و {بَنَاتُ الْأَخِ} 3، فأما قوله:
[مشطور الرجز]

6- خالط من سلمى خياشيم وفا5

1 "4" سورة النساء، الآية: 12.

موطن الشاهد: "أخ".

وجه الاستشهاد: مجيء "أخ" مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة، وهو من الأسماء الستة؛ لأنه
جاء مفرداً غير مضاف.

2 "12" سورة يوسف، الآية: 87.

موطن الشاهد: "أبا".

وجه الاستشهاد: مجيء "أبا" منصوباً وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنه اسم "إن"، ولم ينصب
بالألّف -على الرغم من كونه من الأسماء الستة- لأنه أتى مفرداً غير مضاف.

3 "4" سورة النساء، الآية: 23.

موطن الشاهد: "الأخ".

وجه الاستشهاد: مجيء "الأخ"، مجروراً، وعلامة جره الكسرة؛ مع أنه من الأسماء الستة؛
لأنه جاء مفرداً غير مضاف.

4 القائل هو العجاج: أبو الشعثاء: عبد الله بن رؤية بن بني مالك بن تميم، شاعر

مخضرم، أسلم وحسن إسلامه، لقي أبا هريرة وسمع منه، وهو أحد رجاز العرب

المشهورين مع ابنه رؤية سُمِّيَ بالعجاج لقوله:

حتى يعبج عندها من عجعجا

أدرك عهد الوليد بن عبد الملك ومات سنة 90هـ.

الشعر والشعراء: 2/ 591، والجمحي: 2/ 753.

5 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت من الرجز، وصدوره:

حتى تناهى في صهاريج الصفا

يذكر بعد البيت الشاهد قوله:

صهباء خرطومًا عقارا قرقفا

وهو من شواهد: التصريح: 62 / 1، وجمع الهوامع: 40 / 1، والدرر اللوامع: 14 / 1،
والمقتضب: 240 / 1، والمخصص لابن سيده: 136 / 1، 96 / 14، 78 / 15،
وشرح المفصل لابن يعيش: 89 / 6، والخزانة: 6 / 2، والعيني: 152 / 1، وحاشية
يس: 125 / 1 وأراجيز البكري: 50، وملحقات ديوان العجاج: 83.
المفردات الغريبة: خالط: امتزج. خياشيم: جمع خيشوم، وهو الأنف أو أقصاه. فا:
المراد فاهها. صهباء: الخمر. خرطومًا: هي الخمر أو عصيرها. عقارا: هي الخمر =

(65/1)

فَشَادُّ، أو الإضافة مَنْوِيَّة، أي: خياشيمها وفاهها، واشترط في الإضافة أن تكون لغير
الياء، فإن كان للياء أعربت بالحركات المقدَّرة، نحو: {وَأَخِي هَارُونُ} 11، {إِنِّي لَا أَمْلِكُ
إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي} 2، و"ذو" 3 ملازمة للإضافة لغير الياء 4، فلا حاجة إلى اشتراط
الإضافة فيها.

= أيضا، سميت بذلك؛ لأنها تعقر شاربها. قرقفا: هي الخمر أيضا، وأراد بهذه الألفاظ ما
تحملة من الأوصاف، ولم يرد بها مجرد الاسمية.
المعنى: يصف تلك الخمرة الموصوفة بتلك الأوصاف كأنها امتزجت بريح خياشيم سلمى
وريق قمها، حتى وصلت إلى تلك الجودة وعذوبة النكهة.
الإعراب: خالط: فعل ماضٍ، والفاعل يعود على الماء الممزوج بالخمر في الأبيات
السابقة. خياشيم: مفعول به لـ "خالط". فا: اسم معطوف على خياشيم.
موطن الشاهد: "وفا".

وجه الاستشهاد: مجيء "فا" معطوفا على خياشيم، وهو منصوب بالألف نيابة عن
الفتحة، مع أنه غير مضاف في اللفظ إلى شيء، ومعلوم أن الأسماء الستة لا تُعرب
بالحروف إلا إذا أضيفت، وقد بين المؤلف في المتن أن هذا النصب بالألف إما أن يكون
شاذًا، أو أنه مضاف إلى ضمير محذوف عائد إلى المحبوبة كما بين.

1 "28" سورة القصص، الآية: 34.

موطن الشاهد: {أَخِي} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أخ" اسما مرفوعا وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقد أعرب الاسم -هنا- بالحركة المقدرة؛ لأنه أضيف إلى ياء المتكلم كما جاء في المتن.

2 "5" سورة المائدة، الآية: 25.

موطن الشاهد: {وَأَخِي} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أخ" معربا بالحركة المقدرة على ما قبل الياء، كما في الآية السابقة؛ لإضافته إلى ياء المتكلم.

3 قال الدنوشري: وزمها فَعَلَ بالتحريك عند سيبويه، ولامها ياء، وبالسكون عند الخليل، ولامها واو. حاشية يس على التصريح: 1/ 63.

4 اعلم أولا أنهم أرادوا أن يصفوا بأسماء الأجناس -أي أرادوا أن يجعلوا أسماء الأجناس صفات- فلم يتيسر لهم ذلك؛ لأن النعت لا يكون مشتقا أو مؤولا بالمشتق، فاتخذوا كلمة "ذو" وصلة وذريعة إلى الوصف باسم الجنس، والتزموا إضافتها إلى اسم جنس غير وصف؛ لأنه لو كان اسم الجنس وصفا لما احتيج في الوصف به إلى وصلة، ومن هنا تعلم أن "ذو" لا تضاف إلى الأعلام، ولا إلى الضمائر، ولا إلى الصفات، ولا إلى الجمل، وقد وردت إضافتها إلى العلم قليلا في نحو "أنا الله ذو بكة"، أي: "أنا صاحبها، وبكة لغة في مكة"، ووردت إضافتها إلى الضمير شذوذا في قول الشاعر:

إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه

ووردت إضافتها إلى جملة شذوذا أيضا، في نحو قولهم "اذهب بذئ تسلم".

شرح التصريح: 1/ 63، ابن عقيل "تحقيق: البقاعي": 1/ 48.

(66/1)

وإذا كانت "ذو" موصولة لزمته الواو 1، وقد تعرب بالحروف 2 كقوله 3: [الطويل]

7- فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا 4

1 أي غالبا في أحوالها المختلفة، وتكون مبنية على السكون في محل رفع أو نصب أو جر.

2 وذلك مثل إعراب "ذي" بمعنى صاحب.

3 هو منظور بن سحيم بن نضلة الأسدي الفقعسي: شاعر جاهلي مقلد، أدرك

الإسلام، وكان يسكن بالكوفة، ويعد من شعراء الحماسة.

المرزباني: 374-375، والإصابة: 3 / 503.

4 تخريج الشاهد: هذا بيت من كلمة للشاعر منها:

ولست بهاجٍ في القرى أهل منزل ... على زادهم أبكي وأبكي البواكيا

فإما كرام موسرون لقيتهم ... فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

وإما كرام معسرون عذرتهم ... وإما لئام فادخرت حيائيا

وعرضي أبقي ما ادخرت ذخيرة ... وبطني أطويه كطي ردايا

والبيت الشاهد: من شواهد التصريح: 1 / 63، وابن عقيل "4 / 1 / 45" والأشموني

"100 / 1 / 72"، والمغني "535 / 758"، وشرح المفصل: 3 / 138، والمقرب لابن

عصفور: 3، وشرح العيني: 1 / 127، 436، وشرح السيوطي: 281، وجمع الهوامع:

1 / 84، والدرر اللوامع: 1 / 59، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 1158.

المفردات الغريبة: كرام: جمع كريم، وأراد به الشريف النسب. موسرون: ذوو غنى

وميسرة، ولديهم ما يقدمون للضيوف. معسرون: ذوو ضيق وعسرة، لا يجدون ما

يقدمونه لضيوفهم مع كريم نفوسهم وطيب محتدهم.

المعنى: هؤلاء الناس الذين حللت في ديارهم، وأمنت بجوارهم، إما أن يكونوا كراما

أثرياء، وما يعطوني إياه يكفيني وحسبي ذلك ولا أريد زيادة عليه. =

(67/1)

وإذا لم تفارق الميم الفم أعرب بالحركات1.

فصل: والأفصح في الهن النقص، أي: حذف اللام، فيعرب بالحركات2 ومنه الحديث:

"من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بمن أبيه ولا تكنوا"3 ويجوز

= الإعراب: إما: حرف شرط وتفصيل. كرام: إما فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده،

والتقدير: إما قابلني كرام، ويمكن أن يكون -في هذه الحال- خبرا لمبتدأ محذوف،

والتقدير: فالناس إما كرام، دليل ذلك في البيت التالي: وإما لئام، والأول أفضل؛ لأنه

جارٍ على القياس. موسرون: صفة لكرام: لقيتهم: فعل وفاعل ومفعول به، والجملة لا

محل لها من الإعراب؛ لأنها مفسرة. فحسبي: الفاء واقعة في جواب الشرط، حسب:

اسم بمعنى كافٍ خبر مقدم، والياء: مضاف إليه. من حرف جر. ذي: اسم موصول

بمعنى الذي مجرور بمن، والجار والمجرور متعلقان بحسب. "عندهم" متعلق بمحذوف الصلة، وهم: مضاف إليه. ما: اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ مرفوع مؤخر. كفانيا: فعل ماضٍ وفاعله هو، والنون للوقاية، والياء: مفعول به، وجملة "كفانيا": لا محل لها؛ لأنها صلة للموصول.

موطن الشاهد: "ذي".

وجه الاستشهاد: مجيء "ذي" اسما موصولا بمعنى "الذي"، معربا مجرورا بالياء في لغة طيء، مثل "ذي" بمعنى صاحب، وروي البيت على: "من ذو" على أنها مبنية على سكون الواو بمعنى الذي؛ لأنها في محل جر بمن، ومعلوم أن "ذو" الذي بمعنى الذي تكون في الرفع والنصب والجر على لفظ واحد، وكذا بالنسبة إلى المذكر والمؤنث. 1 تستعمل كلمة "فم" بالميم مضافة، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك"، ونحو قول الراجز:

يصبح ظمآن وفي البحر فمه.

وتستعمل مقطوعة عن الإضافة كقوهم: "هند أطيب الناس فَمَا" وقد استعمله الشاعر مقصورا مثل الفتى والعصا في قوله:

يا حبذا وجه سليمي والفَمَا ... والجيد والنحر وثدي قد نما

ووجه الدلالة، أنه لو كان صحيح الآخر، لكان بضم الميم.

التصريح: 64 / 1. والأشموني مع حاشية الصبان: "1 / 73".

2 أي الظاهرة على النون، فتقول هذا هنك، ورأيت هنك ونظرت إلى هنك.

3 حديث نبوي شريف أخرجه في مصابيح السنة "1 / 108" عن أبي بن كعب رضي الله عنه بهذا اللفظ في باب الحسان. وأخرجه أحمد "5 / 136" عن أبي بألفاظ مختلفة وهو في شرح التسهيل وتعزي "بوزن تجلي": أي انتسب وانتسمى، وهو الذي يقول "يا لفلان" ليخرج الناس "1 / 47" معه إلى القتال في الباطل. أعضوه -بهمزة قطع وكسر العين وتشديد الضاد: أي قولوا له: "اعضض على هن أيبك" ومعنى لا تكنوا: قولوه بلفظه الصريح استهزاء به، واحتقارا لما دعاكم إليه.

موطن الشاهد: "الهن".

وجه الاستشهاد: استعمال "الهن" منقوصا معربا بالحركات الظاهرة، بعد أن حذفت لامه، أي واوه، وهذا الوجه الأفصح لاستعمال هذا الاسم.

النقص في الأب والأخ والحم، ومنه قوله: [الرجز]
8- بأبه اقتدى عدي في الكرم ... ومن يشابهه أبه فما ظلم2

-
- 1 القائل: هو رؤبة بن العجاج، وقد مرت ترجمته.
2 تخريج الشاهد: يمدح الشاعر في هذا البيت عدي بن حاتم الطائي، وقبل الشاهد قوله:
أنت الحليم والأمير المنتقم ... تصدع بالحق وتنفي من ظلم
والشاهد من شواهد: ابن عقيل "50 / 1 / 5" والأشموني "29 / 1 / 15"، والتصريح:
1 / 64، وشرح العيني: 1 / 129، وملحقات ديوان رؤبة: 182، وأمثال الميداني: 2 / 333.

المفردات الغريبة: عدي: أراد عدي بن حاتم الطائي المشهور بالكرم والجود. اقتدى: جعله قدوة وأسوة. فما ظلم: أراد ما ظلم أباه ولا أمه، فجاء على مثال أبيه.
المعنى: يصف الشاعر عدي بن حاتم، بأنه اقتدى بأبيه، وسلك طريقه في الجود والكرم، فدل بذلك على أنه ابنه حقيقة، ومن شابه أباه في صفاته وأفعاله، لم يظلمه بتضييع صفاته وحقوقه عليه أو يكون المراد: ما ظلم أمه باثامها فيه؛ لأنه جاء على مثال أبيه. موطن الشاهد: "بأبه".
وجه التشبه: استعمال "أب" منقوصا مجرورا، وعلامة جره الكسرة الظاهرة في الأول، ومنصوبا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في "أبه" الثاني مع أنهما مضافان إلى ضمير الغائب، وهذه اللغة من لغات العرب في الأسماء الستة، يعربونها بالحركات وإن كان مضافة إلى غير ياء المتكلم، وتسمى هذه اللغة لغة النقص، وهي لغة تميم. وأما إعراب تلك الأسماء بالحروف "الواو، الألف، الياء" فعلى لغة الإتمام، وفي هذه الأسماء لغة ثالثة في الشاهد التالي، وتسمى لغة القصر.

(69/1)

وقول بعضهم1 في التثنية: "أبان" و"أخان". وقصرهن أولى من نقصهن كقوله2:

[الرجز]

9- إن أباه وأبا أباه3

1 قياسا على لغة النقص، حيث إن "أبان، وأخان" مثنى "أب وأخ" من دون النظر إلى اللام المحذوفة، كما قيل في تثنية: "يد.... ودم": يدان، ودمان.

وعلى هذا، فيقال في جمعه جمع المذكر السالم -مع أنه ليس وصفا ولا علما- أبون، وأبين، ومنه قول زياد بن واصل السلمي:

فلما تبين أصواتنا ... بكين وفديننا بالأين

وذكر صاحب "التصريح" عن أبي العباس، أحمد بن يحيى ثعلب: "العرب تقول: هذا أبوك، وتقول: هذا أباك، وتقول: هذا أبك، فمن قال: هذا أبك، قال في التثنية: هذان أبان". انظر شرح التصريح: 1/ 65.

2 ينسب هذا الشاهد إلى أبي النجم، الفضل بن قدامة بن عبيد العجلي، أحد بني بكر بن وائل وهو مبرز في الرجز، ومجيد في القصيد، يفضلونه على العجاج في النعت. منزله بسواد الكوفة، وكان له اتصال بمشام بن عبد الملك، وضعه ابن سلام في الطبقة التاسعة في الإسلاميين.

الشعر والشعراء: 2/ 603 والجمحي: 149، والمرزباني: 310، والآلي: 327. والأغاني: 9/ 73.

3 تخريج الشاهد: اختلف في نسبة الشاهد، فقد نسبته بعض النحاة إلى رؤية بن العجاج، وزعم العيني أن أبا زيد رواه بسند عن أبي الغول منسوباً إلى بعض أهل اليمن من غير تعيين، وفي نوادر أبي زيد "ص58" أبيات على قافية هذا الشاهد ترتفع روايته لها إلى أبي الغول الطهوي، ولكن الشاهد ليس منها. ويروي النحاة قبل الشاهد:

وأها لريا ثم وأها وأها ... هي المني لو أننا نلناها

يا ليت عينها لنا وفأها ... بثمان نرضي به أبأها

إن أبأها وأبا أبأها ... قد بلغ في المجد غايتها

والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 65، وابن عقيل "6/ 1/ 51"، والأشعري "16/ 1/ 29" وهمع الهوامع: "1/ 39، والدرر اللوامع: 1/ 12، والعيني: 1/ 133. 3/ 346، والإنصاف: 1/ 18، ومغني اللبيب: "52/ 58"، "196/ 166"، "395/ 286"، وشرح المفصل: "1/ 51"، 3/ 129، والمقرب: 81، وخزانة الأدب: 3/ 337، وشرح السيوطي: 199.

وقول بعضهم: "مُكْرَةٌ أَخَاكَ لَا بَطْل" 1.

= المفردات الغربية: المجد: العز والشرف. وأراد بالغايتين: المبتدأ والمنتهى تغليبا، أو غاية المجد في النسب، وغايته في الحسب.

المعنى: يصف الشاعر والد محبوبته وجدّها، بأنهما بلغا الغاية والمنتهى في الشرف، والمجد والسؤدد.

الإعراب: أباه: اسم "إن" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدّرة على الألف للتعذر، و"أبا" مضاف و"ها" مضاف إليه. وأبا: الواو عاطفة. "أبا": معطوف على "أباه" منصوب كذلك. أباه: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدّرة على الألف. غايتها: مفعول به لفعل بلغ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدّرة على الألف للتعذر، وهذا على لغة من يلزم المثنى الألف، و"ها": مضاف إليه، وهو ضمير عائد إلى المجد، وأُنِثَ باعتبار الصفة أو الرتبة، والمراد بالغايتين: المبدأ والنهاية، أو غاية المجد في النسب، وغايته في الحسب كما أشرنا وقيل: الألف بعد التاء للإشباع لا للتثنية. ضياء السالك: 55 / 1.

موطن الشاهد: "أباه".

وجه الاستشهاد: مجيء "أباه" على لغة القصر في الأسماء الستة، وهذا ظاهر في "أباه" الثالثة؛ لأنه في موضوع جر بإضافة "أبا" الثانية إليه، وأما "أباه" الأولى والثانية فنستدل على مجيئهما على لغة القصر بالقرينة. ويمكن أن نعهما على لغة الإتمام؛ لأنهما منصوبان، فيكون نصبهما بالألف، وأما على لغة القصر فعلمة نصبهما الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، وإذا عددنا الثالثة مسوقة على لغة القصر، والأولى والثانية مسوقتين على لغة الإتمام، يكون ذلك من باب التلقيق، وهذا لا يكون في اللغات على الأغلب.

1 هذا مثل مشهور من أمثال العرب، ذكره الميداني مرتين، إحداها في حرف الميم: 2/ 318 برقم "117"، والثانية في حرف التاء أثناء شرح قولهم في المثل: شكل أرامها ولدا: 1/ 152 برقم "771". ويضرب للرجل، يحمله غيره على ما ليس من شأنه.

وقصة هذا المثل: أن رجلا يدعى أبا حنش، قال له خاله -وقد بلغه أن ناسا من أشجع في غار يشربون وهم قاتلون إخوته: "هل لك في غارٍ فيه طباء لعلنا نصيب منها؟ وانطلق به حتى أقامه على فم الغار، ثم دفعه في الغار، فقال: ضربا أبا حنش، فقال بعضهم: إن أبا حنش لبطل، فقال أبو حنش: مكرّة أخاك لا بطل.

وقيل: إن أول من قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه معاوية ليخرجن إلى مبارزة علي

رضي الله عنهما- فلما التقيا، قال عمرو: مكره أخاك لا بطل، فأعرض علي عنه.
موطن الشاهد: أخاك".

وجه الاستشهاد: مجيء "أخاك" بالألف، وهو في موضع رفع، فدل ذلك على مجيئه
على لغة القصر، حيث يعرب بالحركات المقدرة على الألف.

(71/1)

وقولهم للمرأة "حماة" 1.

1 ومن ذلك قول الراجز.

إن الحماة أولعت بالكنة ... وأولعت كنتها بالهنه

ووجه الاستدلال: أنهم إذا قالوا للأنثى: "حماة" فإنهم يقولون للمذكر حما - بألف
مقصورة؛ لأن صيغة المؤنث هي صيغة المذكر، بزيادة تاء التأنيث، فلما اتصلت التاء،
نقل الإعراب من الألف إليها وظهر؛ لأنها حرف صحيح، والمذكر على أصله، فيقدر
الإعراب فيه، ونظير ذلك فتى وفتاه وحاصل ما ذكره المؤلف من اللغات في الأسماء
الستة أن هذه الأسماء على ثلاثة أضرب: ضرب فيه لغة واحدة وهو "ذو بمعنى
صاحب، و"الفم" إذا فارقت الميم.

وضرب فيه لغتان النقص والإتمام، وهو "الهن".

وضرب فيه ثلاث لغات: الإتمام والقصر، والنقص، وهو ثلاثة ألفاظ، الأب.

والآخر، والحم.

التصريح: 65 / 1، ابن عقيل "تحقيق البقاعي": 46 / 1. الأشموني مع حاشية الصبان:
71-72 / 1.

(72/1)

[الباب الثاني: إعراب المثني وما ألحق به] .

الباب الثاني: المثني: وهو: ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين 1.

1 يعرفونه بأنه اسم، يدل على اثنين، متفقين في الحركات، والحروف، والمعنى، بسبب

زيادة في آخره، تغني عن العاطف والمعطوف، وهذه الزيادة هي: الألف والنون المكسورة رفعا، أو الياء المفتوحة والنون المكسورة نصبا وجرا، ويشترط في كل ما يثنى ثمانية شروط:

أحدها: الأفراد، فلا يثنى المثنى، ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد.

الثاني: الإعراب: فلا يثنى المبني وأما نحو ذان وتان واللذان واللتان، فصيغ موضوعه للمثنى وليست مثناة حقيقة على الأصح، عند جمهور البصريين.

الثالث: عدم التركيب، فلا يثنى المركب تركيب إسناد اتفاقا، ولا مزج على الأصح، وأما المركب تركيب إضافة مع الأعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه. الرابع: التنكير، فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى.

الخامس: اتفاق اللفظ، وأما نحو: الأبوان للأب والأم، فمن باب التغليب.

السادس: اتفاق المعنى، لا يُثنَى المشترك ولا الحقيقة والمجاز، وأما قولهم: القلم أحد اللسانين فشاذ.

السابع: أن لا يستغنى عنه بتثنية غيره.

الثامن: أن يكون له ثانٍ في الوجود.

التصريح: 67/ 1. حاشية الصبان على شرح الأشموني: 1/ 75-76.

(72/1)

كالزيدان والهندان، فإنه يرفع بالألف، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها 1.

وحملوا عليه أربعة ألفاظ: "اثنين" و"اثنتين" مطلقا، و"كلا"، "كلتا" مضافين لمضمّر، فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف.

1 هذا الإعراب هو أشهر الأقوال وأقواها ويحسن الاقتصار عليه، ومن العرب من يلزم المثنى وملحقاته الآتية -غير كلا وكلتا- الألف في جميع الأحوال، ويعرب بحركات مقدرة عليها إعراب المقصور، وهذه لغة كنانة وبني الحارث وبني العنبر وبني هجيم.... وغيرهم وعليه خرج قوله تعالى: {إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ} ، وقوله صلى الله عليه وسلم: "لا وتران في ليلة". ومنه قول الشاعر:

تزود منّا بين أذناه طعنة ... دعتّه إلى هاى التراب عقيم
التصريح: 68 / 1. الأشموي مع حاشية الصبان: 79 / 1.

(73/1)

[الباب الثالث: إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به] :

الباب الثالث: باب جمع المذكر السالم¹، كالزيدون والمسلمون؛ فإنه يرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها.
ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط²:
أحدها: الخلو من تاء التانيث، فلا يُجمع نحو "طلحة" و"علامة"³. الثاني.

1 هو ما يدل على أكثر من اثنين، بزيادة واو ونون في حالة الرفع، وباء ونون في حالتي النصب والجر، ويشترط فيه ما اشترط في المثنى؛ من الإعراب والإفراد والتنكير ... إلخ.
2 الذي يجمع هذا الجمع نوعان: العلم والصفة، ولذلك مثل بمثاليين، ولكلّ شروط؛ وهذه الشروط علاوة على الشروط الثمانية السابقة.
3 لثلا يجتمع علامتا "التانيث والتذكير" والعبارة في التانيث، ليست بلفظة، ولكن بمعناه، فإذا جاءت كلمة "سعاد" أو "هند" علما مذكرا واشتهر بذلك، فإنها، تجمع جمع مذكر سالما.

(73/1)

أن يكون لذكر، فلا يجمع نحو "زينب" و"حائض". الثالث: أن يكون لعاقل، فلا يجمع نحو "واشق" علما لكلب، و"سابق" صفة لفرس.
ثم يشترط أن يكون إما علما¹ غير مركب تركيبا إسناديا ولا مزجيا، فلا يجمع نحو "برق نحره" و"معد يكرب" وإما صفة تقبل التاء أو تدل على التفضيل نحو "قائم" و"مذنب" و"أفضل" فلا يجمع نحو "جريح" و"صبور" و"سكران" و"أحمر".
[ما ألحق بجمع المذكر السالم] :

وحملوا على هذا الجمع أربعة أنواع²:

أحدها: أسماء جموع، وهي: أولو، وعالمون، وعشرون، وبأبئة.

والثاني: جموع تكسير، وهي: بنون، وحرون، وأرضون، وسنون، وبأبؤه، فإن هذا الجمع مطّرد في كل ثلاثي حذفت لامؤه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر، نحو: عِصَّة 3 وعِصِينَ، وعِزَّة 4 وعِزِينَ، وثُبَّة وثُبِينَ، قال الله تعالى: {كَمْ لَبِثْتُمْ فِي

1 يشترط في العلم خاصة أن يكون غير مركب تركيباً إسنادياً "كجاد الحق"، وبرق نحره" لأن المحكي لا يغير، أو مزجياً على الأصح "كبختنصر" تشبيهاً له بالمحكي، وكذلك يشترط في الصفة خاصة أحد أمرين، قبولها التاء المقصود بها معنى التأنيث، فلا يجمع نحو علامة ونسابة؛ لأن التاء فيهما؛ لتأكيد المبالغة، لا لقصد معنى التأنيث. التصريح: 71 / 1.

2 هذه الأنواع تعرب بإعراب، وليست جمعا حقيقيا؛ لأنها فقدت بعض شروط الجمع، وأكثرها سماعي لا يقاس عليه.

3 أصل عِصَّة: عِصَه بالهاء من العِصَه وهو الكذب والبهتان، وفي الحديث: "لا يعِصَه بعضكم بعضاً" وقيل أصله: عضو من قولهم عِصِيته، إذا فرقتَه، ومنه قول رؤبة: وليس دين الله بالمعصِي

أي: المفرق، فعلى الأول لامها هاء، ويدل له تصغيرها على عِصِيته وعلى الثاني واو ويدل له جمعها على عضوات، فكل من التصغير والجمع يردان الشيء إلى أصله. التصريح: 73 و 74 / 1.

4 العِزَّة: بكسر العين وفتح الزاي، أصلها: عِزِي، فلامها ياء وهي الفرقة من الناس، والعِزِينَ: الفرق المختلفة؛ لأن كل فرقة تعتري إلى غير من تعتري إليه الأخرى.

(74/1)

الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ { 1، {الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِصِينَ { 2، {عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ { 3، ولا يجوز ذلك في نحو قمره لعدم الحذف، ولا في نحو "عدة" و"زنة" لأن الحذوف الفاء، ولا في نحو "يد" و"دم" 4، وشذ أبون وأخون، ولا في اسم وأخت وبنت لأن العوض غير التاء، وشذ بنون، ولا في نحو شاة وشفة لأنهما كسرا على شياه وشفاه. والثالث: جموع تصحيح لم تستوفِ الشروط: كأهلون ووابلون؛ لأن أهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين؛ ولأن وابلا لغير عاقل.

والرابع: ما سمي به من هذا الجمع وما ألحق به 5: كعليون وزيدون مسمى

1 "23" سورة المؤمنون، الآية: 112.

موطن الشاهد: {سَنِينٌ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "سنين" ملحقا بجمع المذكر السالم؛ لأنه من جموع التكسير من الثلاثي المحذوفة لامه والمعوض عنها هاء التأنيث؛ لأن المفرد منه سنة، وأصلها سنو أو سنه أي. لامها واو أو هاء؛ لقولهم: سنوات وسنهاء.

2 "15" سورة الحجر، الآية: 91.

موطن الشاهد: {عِصِينَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "عصين" اسما ملحقا بجمع المذكر السالم؛ لأنه من الثلاثي المحذوفة لامه، والمعوض عنها هاء التأنيث، و"عصين" جمع عضة، والتي أصلها: عضه بالهاء، من العضه، وهو الكذب والبهتان.

3 "70" سورة المعارج، الآية: 37.

موطن الشاهد: {عَزِينَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "عزين" اسما ملحقا بجمع المذكر السالم؛ لما ذكر في الآية السابقة، و"عزين" جمع "عِزَّة" وأصلها: عَزَيَّ فلامها ياء، وهي الفرقة من الناس، والعزين: الفرق المختلفة؛ لأن كل فرقة تعتري إلى غير من تعتري إليه الأخرى كما أشرنا.

4 لعدم التعويض، من لامها المحذوفة، وأصلها يدي ودمي.

5 ومثله إذا سمي شخص، أو مكان باسم مشتمل على علامة التثنية، مثل: حسنين وزيدنين، فإن هذا الاسم ليس مثنى حقيقة؛ لأن مدلوله فرد واحد، وقد ألحقه العرب بالمثنى، فأعربوه في أشهر لغاتهم كإعراب المثنى: بالألف رفعا، وبالياء نصبا وجرا، ومن العرب من يلزمه الألف في الاحوال كلها، ويعربه بالحركات الظاهرة على النون كإعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، وإذا اقترنت به "أل" جروه بالكسرة، كما في قول ابن أحمر:

ألا يا ديار الحي بالسُّبُعَانِ ... أمل عليها بالبلَى المَلَّوَانِ

والسُّبُعَان: اسم موضع، نقل من تثنية سبع.

التصريح: 1: 68 و 69.

به، ويجوز في هذا النوع أن يجري مجرى "غسلين" في لزوم الياء الإعراب بالحركات على النون منونة¹، ودون هذا أن يجري مجرى عربون في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونة، كقوله²: [الخفيف]

10- واعترتني الهموم بالمطرون³

1 هنا: إذا لم يوجد ما يمنع التنوين، ككونه أعجمياً، مثل "قنسرين" اسم بلد بالشام، أو وجود "أل" في أوله، أو الإضافة في آخره، وإلا فإنه يعرب على النون من غير التنوين.

التصريح: 75 / 1، وضياء السالك: 64 / 1.

2 القائل: هو: أبو دهب الجمحي، وهب بن زمعة بن أسيد أحد بني جمح، شاعر محسن جميل الخلقة، عفيف النفس، قال شعره في آخر خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومدح معاوية، وكان أكثر شعره في عبد الله بن عبد الرحمن الأزرق والي اليمن.

الشعر والشعراء: 614 / 2، والاشتقاق: 81، والمؤتلف: 117، والأغاني: 149 / 6.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

طال ليلي وبْتُ كالجنون

ونسب الجوهري البيت إلى عبد الرحمن بن حسان، ويظن أن البيت من قصيدة لأبي دهب، ومنها:

طال ليلي وبْتُ كالجنون ... ومللت الثواء في جيرون
وأطلت المقام بالشام حتى ... ظن أهلي مرجّات الظنون
فبكت خشية التفرق جُمْل ... كبكاء القرين إثر القرين
والشاهد: من شواهد التصريح: 76 / 1.

المفردات الغريبة: اعترتني: غشيتني ونزلت بي. الهموم: الأحزان، المطرون: وهو في الأصل جمع ماطر على غير قياس، ثم سُمي به موضع بالشام.

المعنى: طال ليل الشاعر المهموم؛ لبعده عن أحبائه، وتذكره لهم في ذلك المكان الذي حلت الأحزان والهموم عليه فيه. الإعراب: طال: فعل ماضٍ، ليلي: فاعل ومضاف إليه، وبْتُ: الواو حرف عطف. بات: فعل ماضٍ تام -وهو الأفضل- وتاء المتكلم فاعله. "كالجنون": متعلق بمحذوف حالٍ من ياء المتكلم، ويجوز عدُّ "بات" فعلاً ناقصاً و"الجار والمجرور": متعلقاً بخبره المحذوف. واعترتني: الواو حرف عطف، اعترى: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والنون للوقاية، وياء المتكلم، مفعول به مبني على السكون في محل نصب مفعول به. الهموم: فاعل مرفوع. "بالمطرون": متعلق بـ "اعترى".

موطن الشاهد: "المطرون".

وجه الاستشهاد: مجيء "المطرون" جمع مذكر سالم مسمى به، فلزمته الواو، غير أنه أعرب بالكسرة الظاهرة على النون كالاسم المفرد، ولم ينون لوجود "أل" فيه، وحكم هذا الجمع كالاسم الذي آخره واو ونون، نحو: زيتون وعربون، فعلازمة رفعه الضمة على آخره، وعلازمة نصبه الفتحة، وعلازمة جره الكسرة.

(76/1)

دون هذه أن تلزمه الواو وفتح النون¹، وبعضهم يجري بنين وباب سنين مجري غسلين، قال: [الوافر]

11 وكان لنا أبو حسن عليّ ... أبا برّ، ونحن له بنين³

1 من العرب من يلزم هذا النوع الواو ويلزمه مع ذلك فتح النون في مختلف الأحوال، ذكر ذلك السيرافي، وزعم أن ذلك صحيح من كلام العرب، وجعل النحاة هذه اللغة نظير اللغة التي تلزم المثني الألف وكسر النون في الأحوال كلها، وعلى ذلك يكون رفع جمع المذكر السالم ونصبه وجره بضمة أو فتحة أو كسرة مقدرة على الواو، منع من ظهورها الثقل في الرفع والجر، معاملة المنصوب معاملة المرفوع والجرور في حالة النصب، وقد اعترض على ذلك باعتراضين، أحدهما: أنه يلزم على ذلك تقدير الإعراب في وسط الكلمة، وثانيهما: أن يكون في الأسماء ما آخره واو -قبلها ضمة- تقدر عليها حركات الإعراب، ولا نظير لذلك في العربية.

التصريح: 76 / 1، وضياء السالك: 65.

3 القائل هو سعيد بن قيس: أحد بني زيد بن قريب من همدان، فارس من الدهاة الأجواد، ومن سلالة ملوك همدان، كان خاصا بعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقاتل معه يوم صفين، وكان إليه أمر همدان بالعراق، وإليه نسبة السعديين باليمن، مات سنة 50هـ.

الأعلام: 100 / 3، الإكليل: 10 / 46-50.

(77/1)

.....

= تخريج الشاهد: نسب بعض النحاة البيت إلى أحد أبناء علي بن أبي طالب، ولم يعينوه، والأرجح ما ذكرناه فالشاهد ضمن أبيات، يقولها سعيد لمعاوية بن أبي سفيان، وقبله قوله:

ألا أبلغ معاوية بن حرب ... ورجم الغيب يكشفه اليقينُ
بأننا لا نزال لكم عدوا ... طوال الدهر ما سمع الحنينُ
والبيت من شواهد: التصريح: 1/ 77، وخزانة الأدب: 3/ 418، وشرح العيني: 1/ 156.

المفردات الغريبة: أبو حسن: كنية سيدنا علي، كني بابنه الحسن من السيدة فاطمة بنت الرسول عليه الصلاة والسلام. برا: محسنا عطوفا.

المعنى: يبين الشاعر ولاءهم لعلي - كرم الله وجهه - وأنهم ما زالوا على العهد بعد وفاته، ويندد بمعاوية حيث يقول: كان علي - كرم الله وجهه - برا بهم محسنا إليهم، وأنه كان يعاملهم معاملة الآباء الرحماء، فقابلوا ذلك بالطاعة والعرفان؛ لأنهم لا يزالون على العهد.

الإعراب:

كان: فعل ماضٍ ناقص. "لنا" متعلق بمحذوف حال من قوله: "أبًا براً"؛ لأنه متقدم عليه، ويمكن أن يتعلق بـ "كان". أبو: اسم كان مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة. حسن: مضاف إليه. علي: بدل أو عطف ببيان من "أبو حسن". أبًا: خبر كان منصوب. براً: صفة لقوله: أبًا. ونحن: الواو حالية، نحن: ضمير منفصل مبتدأ. "له" متعلق بمحذوف حال، من قوله: "بنين" الآتي. بنين: خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه - هنا - الضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ، والخبر في محل نصب على الحال. موطن الشاهد: "بنين".

وجه الاستشهاد: مجيء "بنين" بالياء، على الرغم من كونها في محل رفع؛ لأنها خبر، وجعل علامة الإعراب الضمة الظاهرة على لغة بعض العرب، وإن لم تكن علما، كما يقال في "غسلين"، و"يقطين" ونحوهما من الأسماء المفردة التي آخرها نون قبلها باء. وحكى الفراء هذه اللغة عن بني عامر وبني تميم، إلا أن بني عامر ينونون الحركات الثلاث فيقولون: هؤلاء بنين بررة، وما رأيت بنينا بررة، ولقد أعجبت بنين بررة، وذكر أن بني تميم، لا ينونون، وذكر في شرح التسهيل: أن الظاهر من كلام ابن مالك، أن بني تميم يجرون هذا النوع بالكسرة الظاهرة من غير تنوين، والذي يفهم من كلام الفراء

السابق، أنهم يجرونه بالفتحة نيابة عن الكسرة، ويعاملونه معاملة الإسم الذي لا ينصرف.

التصريح: 77 / 1.

(78/1)

وقال1: [الطويل]

12- دعاني من نجد فإن سِنَّةُ2

1 القائل هو: الصمة بن عبد الله بن الطفيل بن مرة بن هبيرة القشيري، من هوازن، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، وجده ابن هبيرة، له صحبة بالنبي صلى الله عليه وسلم - مات الصمة عندما كان مع المسلمين في غزو الديلم بطبرستان.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

لعن بنا شيئا وشيئا مردا

وهو من كلمة للصمة، وكان قد خطب ابنة عمه، فاشتط عليه عمه في المهر، وبخل عليه أبوه، فخرج مغاضبا لأبيه وعمه، وارتحل إلى طبرستان فأقام بها حياته، فهو تارة يحن إلى نجد؛ لأن بها أحبائه، وتارة يذم نجدا، لما لاقى فيها من عمه وبخل أبيه، وأول هذه القصيدة، قوله:

خليلي إن قابلتما الهضب أو بدا ... لكم سند الوركاء أن تبكيا جهدا

سلا عبد لعلى حيث أوفى عشية ... حُرَازى ومَدَّ الطرف هل أنسى النجدا

فما عن قلبي للنجد أصبحت ههنا ... إلى جبل الأوشال مستخيبا بردا

والبيت الشاهد من شواهد: التصريح: 77 / 1، وابن عقيل "7 / 1 / 65"، والأشموني

"26 / 1 / 37"، وأما ابن الشجري: "2 / 53"، وشرح المفصل: "5 / 11"، وشرح

العيني: "1 / 169"، واللسان مادة "سنه".

المفردات الغريبة: دعاني: أمر للثنين من ودع يدع ودعا، أي: ترك: سنين: جمع سنة،

ولعل المراد بها هنا الجذب وانقطاع المطر: الشيب: جمع أشيب. مردا: جمع أمرد، وهو

من لم ينبت الشعر بوجهه.

المعنى: يتحدث الشاعر عن أعوام الجذب والقحط التي مرت عليه وعلى قومه في نجد،

وما لقوه من الجهد والإرهاق، ويطلب إلى صاحبيه أن يتركا ذكرى نجد، قائلا: دعاني من

نجد وذكرها؛ فإن سني القحط فيه قد لعبت بشيئنا، وشيبت شبابنا الذين لم ينبت شعر ذقونهم بعد.

الإعراب: دعائي: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف فاعل، والنون للوقاية، والياء: مفعول به. اسم "إن" منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والهاء: في محل جر بالإضافة. لعن: فعل وفاعل، والجمله في محل رفع خبر "إن" شيئا: حال من "نا" في "بنا" مردًا. حال من "نا" في "شيئنا".
موطن الشاهد: "سنيته".

وجه الاستشهاد: انتصاب "سنيته"؛ لأنه اسم "إن" وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على النون؛ لأن النون عُدت كأنها من أصل الكلمة، نحو: غسلين، ولهذا لم تحذف للإضافة. وجاء في الحديث الشريف: "اللهم اجعلها عليهم سنيئًا كسنيين يوسف"، في رواية تنوين "سنيئا"، ومعلوم أن مجيء النون في "سنيين" من غير تنوين لإضافتها إلى الهاء. انظر حاشية الصبان على الأشموني: 87 / 1.

(79/1)

وبعضهم يطرد هذه اللغة في جمع المذكر السالم وكل ما حمل عليه¹، ويخرج عليها قوله²: [الخفيف]

13- لا يزالون ضارين القباب³

1 والصحيح عدم الاطراد، والاقتصار فيه على السماع.

2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

رب حي عرندس ذي طلالٍ

وهو من شواهد: التصريح: 77 / 1، والأشموني "27 / 1 / 37"، وجمع الهوامع: 1 /

47، والدرر اللوامع: 20 / 1 وشرح العيني: 1 / 176 ومغني اللبيب "1097 /

843".

المفردات الغريبة: عرندس: قوي، ذو منعة وعزة، طلال: حسن وجمال هيئة، وهو اسم جنس جمعي لطلالة. القباب: الخيام، جمع قبة، وهي البيت من الأديم، وهذا كناية عن إقامتهم وثباتهم في بلادهم ويروى:

لا يزالون ضاربين الرقاب
وهو كناية عن الشجاعة.

المعنى: إن كثيرا من الأقوياء، والوجهاء ذوي النفوذ والمنعة، لا يزالون مقيمين في مواطنهم الأولى، ويسكنون الخيام التي ألفوها واعتادوا السكنى فيها، ولم تُغْرِهم الحضارة ودعة العيش، أو تدفع بهم إلى ترك مساكنهم الأولى.

الإعراب: رُبُّ: حرف جر شبيه بالزائد، حي: اسم مجرور لفظا، مرفوع محلا على أنه مبتدأ مرفوع، أو نقول: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد. عرندس: صفة لـ "حي" مجرور مثله على اللفظ. ذي: صفة ثانية مجرورة بالياء بدل الكسرة؛ لأن "ذي" من الأسماء الستة.

طلال: مضاف إليه: لا يزالون: "لا" نافية، يزالون: فعل مضارع =

(80/1)

وقوله 1: [الوافر]

= ناقص، مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: في محل رفع اسم "يزال". ضاربين. خبر منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على النون. القباب: مضاف إليه: وجملة: "لا يزالون ضاربين القباب": في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظا "حي". موطن الشاهد: "ضاربين".

وجه الاستشهاد: مجيء "ضاربين" منصوبا؛ لأنه خبر "لا يزالون" وقد أعرب بالحركة، وهي الفتحة الظاهرة على النون، والذي يدل على ذلك، عدم حذف النون للإضافة، أو عدم نصب القباب على أنه مفعول به لـ "ضاربين". وانظر حاشية الصبان: 1/ 78.

فائدة: للعرب خمس لغات في جمع المذكر السالم وما لحق به، هي:

أ- أن يكون إعرابه بالواو في حالة الرفع، وبالياء المكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر، وزيادة نون مفتوحة بعد الواو أو الياء عوضا عن التنوين في الاسم المفرد، وهذه هي اللغة الشائعة على ألسنة العرب، وأقواها.

ب- أن يؤتى به بالواو في الأحوال الثلاثة، الرفع والنصب والجر، وإلحاق النون المفتوحة من غير تنوين، ويكون إعرابه بحركات مقدرة على الواو.

ج- أن يؤتى به بالواو في الأحوال كلها، ويجعل إعرابه بحركات ظاهرة على النون مع التنوين، فتضم النون في حال الرفع، وتكسر في حال الجر، وتفتح في حال النصب.

د أن يؤتى به بالواو في الأحوال جميعها، وبعدها نون غير منونة، فيكون إعرابه بحركات ظاهرة على النون غير المنونة.

هـ- أن يؤتى به بالياء في الأحوال كلها، وتحرك النون منونة بحركات الإعراب، وكأنه اسم مفرد مختوم بياء ونون.

أوضح المسالك "تحقيق: عبد الحميد": 1/ 60-61.

1 هو: سحيم بن وثيل الرياحي: شاعر مخضرم معروف، عده الجمحي في الطبقة الثالثة من الإسلاميين، وقال: "هو شاعر خنذيد، وسحيم شاعر شريف مشهور الذكر في الجاهلية والإسلام جيد الموضع في قوله، عاش في الجاهلية أربعين سنة وفي الإسلام ستين، وهو صاحب البيت المشهور:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا ... متى أضع العمامة تعرفوني

مات سنة 60هـ.

الشعر والشعراء: 2/ 643، والاشتقاق: 138، والجمحي: 1/ 129، والإصابة: 1/ 164، والخزانة: 1/ 123.

(81/1)

14- وقد جاوزت حد الأربعين¹

[حركة نون المثني وما ألحق به] :

نون المثني وما حمل 2 عليه مكسورة، وفتحها بعد الياء لغة، كقوله³: [الطويل] :

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

وماذا تبتغي الشعراء مني

وهو من شواهد التصريح: 1/ 77، 79، وابن عقيل "9/ 1/ 68"، والأشموني "28/

1/ 38" وجمع الهوامع: 1/ 49، والدرر اللوامع: 1/ 22، والمقتضب: 3/ 332، 4/

77، وشرح المفصل: 5/ 11، 13، وخزانة الأدب: 3/ 414، وشرح العيني: 1/

191، والجمحي: 1/ 59، والأصمعيات: 19.

المفردات الغربية: تبتغي الشعراء، ويروى في مكانه "يدري الشعراء" بتشديد الدال، وهو

مضارع أدراه، ومعناه: ختله وخدعه.

المعنى: يتسائل الشاعر متعجبا: ما الذي يريده الشعراء مني حال كوني تجاوزت سن الأربعين، فجربت الأمور وخبرت الدهر، فلم أعد أُخدع، ولا يستطيع أحد أن ينال مني؟!

الإعراب: ماذا: اسم استفهام في محل نصب مفعول به لـ "تبتغي"، أو ما: اسم استفهام مبتدأ، و"إذا": اسم موصول خبر، وعلى هذا فجملة "تبتغي": صلة للموصول، لا محل لها. الشعراء: فاعل تبتغي. حد: مفعول به. الأربعين: مضاف إليه مجرور وعلامة جره - هنا- الكسرة الظاهرة على النون.

موطن الشاهد: "الأربعين".

وجه الاستشهاد: مجيء "الأربعين" وهو من ألفاظ العقود معربا مجرورا وعلامة جره الكسرة الظاهرة على النون، مع لزوم الياء فيه، وقيل إنه معرب بالحروف، وهو مجرور بالياء -هنا- نيابة عن الكسرة؛ لأنها ملحق بجمع المذكر السالم -على أصله- وكسر النون فيه لغة.

2 يدخل في ذلك: ما سُمي به، وما تُني على سبيل التغليب، واثنان واثنتان وغيرهما ... إلخ.

3 القائل هو: حميد بن ثور الهلالي، أبو المثنى، أحد بني عامر بن صعصعة، شاعر مخضرم مجيد فصيح، قال عنه صاحب الإصابة: "كان أحد الشعراء الفصحاء، وكان كل من هاجاه غلبه، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم، ومات في خلافة عثمان رضي الله عنه =

(82/1)

15- على أحوذيين استقلت عشية1

الشعر والشعراء: 1/ 390، والاستيعاب: 141، وأسد الغابة: 2/ 53، والإصابة: 2/ 39.

تخريج الشاهد: هذا صدر بيت للشاعر يصف فيه القطاة، وعجزه قوله: فما هي إلا لمحة وتغيب.

والبيت من شواهد: التصريح: 1/ 78، وابن عقيل "1/ 1/ 69"، والأشعري: "3/ 1/

39" وهمع الهوامع: "49 / 1، والدرر اللوامع: 21 / 1، وشرح المفصل: 4 / 131،
والمقرب: 159، وشرح العيني: 1 / 177، وديوان حميد بن ثور: 55.
المفردات الغريبة: الأحوذيان: مثنى أحوذى، وأصله: الخفيف في المشي، والمراد هنا
جناحا القطة. استقلت: ارتفعت في الجو. عشية: ما بين الزوال إلى الغروب، لحظة: نظرة
سريعة.

المعنى: يصف الشاعر سرعة القطة وخفتها، فهي قد ارتفعت في الجو بوساطة جناحين
خفيفين سريعين في الحركة وقت العشية، فما يكاد الناظر إليها يشاهدها لحظة، حتى
تغيب عنه.

الإعراب: "على أحوذيين": متعلق به "استقلت". "عشية": ظرف زمان، متعلق بـ
"استقلت". فما: الفاء عاطفة. ما: نافية: هي: مبتدأ. إلا: أداة حصر، لحظة: خبر هي
وتغيب: الواو حرف عطف، تغيب: فعل مضارع والفاعل: هي، والجملة من الفعل
والفاعل معطوفة على الجملة الاسمية على مذهب من يجوزون عطف الجمل الفعلية على
الاسمية.

فائدة: للنحاة في عطف الجمل الفعلية على الاسمية ثلاثة آراء:

الأول: لا يجوز مطلقا.

الثاني: يجوز العطف مطلقا.

الثالث: يجوز شرط أن يكون العاطف هو الواو.

شرح العيني بذييل حاشية الصبان: 1 / 90.

موطن الشاهد: "على أحوذيين".

وجه الاستشهاد: مجيء "أحوذيين" على هذه الرواية مفتوح النون، ولا يمكن بحال يجعل
إعرابها بحركة ظاهرة على النون؛ لأنها جاءت في محل جر، والنون مفتوحة، كما هو
معلوم، ولذا فيتعين إعرابها بالياء نيابة عن الكسرة.

أما بالنسبة إلى فتح النون، فبعضهم يرى أنها ضرورة، وهذا بعيد؛ لأنه يجوز أن يكسر
النون ولا يختل الوزن أو القافية، وبعضهم يرى أنها لغة من لغات العرب، وقد نقلها
الفراء عن بني أسد، وهذا الرأي أولى من الأول، وبه أخذ العيني في شرح للشواهد.
شرح الشواهد بذييل حاشية الصبان: 1 / 90.

وقيل: لا يختص بالياء1، كقوله2: [مشطور الرجز] .

16- أعرف منها الجيد والعينانا3

1 بل يكون مع الألف أيضا، وذلك في لغة من يُلزم المثنى الألف في كل حال.

2 قيل هو رؤية بن العجاج، وقد مرت ترجمته.

3 تخرجه الشاهد: أنشده أبو زيد في نوادره "من 15" ضمن أبيات. عن المفصل الضبي ونسبها إلى رجل من بني ضبة. وقبله:

إن لسعدى عندنا ديوانا ... يخزي فلانا وابنه فلانا

كانت عجوزا عمرت زمانا ... وهي ترى سيئها إحسانا

أعرف منها الأنف والعينانا ... ومنخران أشبهها ظبياننا

شرح الشاهد: 1/ 90.

والشاهد من شواهد: ابن عقيل "11 / 1 / 71"، والتصريح: 1 / 87، والأشموني "31 /

1 / 39"، وجمع الهوامع: 1 / 49، والدرر اللوامع: 1 / 21، وشرح المفصل: 3 /

129 / 4 / 67، 143، والمقرب: 80، والخزانة: 3 / 336، وشرح العيني: 1 / 184،

ونوادر أبي زيد الأنصاري: 15 وملحقات ديوان رؤية: 197.

المفردات الغربية: "أعرف منها الجيد"، ويروى في مكانه: "أعرف منها الأنف"، الجيد:

العنق، وجمعه أجياد، ظبيان "بفتح الظاء": اسم رجل.

المعنى: يبين الشاعر، أنه يعرف من تلك الفتاة جيدها، وعينيها، ومنخرين لها، يشبهان

منخري رجل اسمه ظبيان.

الإعراب: أعرف: فعل مضارع، والفاعل أنا. "منها": متعلق بأعرف. الجيد: مفعول به.

والعينانا معطوف على الجيد منصوب مثله، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف

للتعذر، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. ومنخران: معطوف على الجيد،

منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، كما في "العينانا".

أشبهها: فعل ماضٍ وفاعل. ظبياننا: مفعول به منصوب والألف للإطلاق.

موطن الشاهد: "العينانا".

وجه الاستشهاد: فتح نون المثنى بعد الألف، كما فتحت بعد الياء، وفي البيت شاهد

آخر على مجيء المثنى بالألف في حالة النصب، كما تقدم، وهذه لغة جماعة من العرب،

منهم: كنانة وبنو الحارث بن كعب، وبنو العنبر، وبنو الهجيم، وبطون من ربيعة، وورد

عليها قول النبي -صلى الله عليه وسلم: "لا وتران في ليلة"، وبهذه اللغة، قرأ نافع،

وابن عامر والكوفيون إلا حفصا: "إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ".
شرح الشواهد: 91 / 1.

(84/1)

[حركة نون جمع المذكر السالم]:

وقيل: البيت مصنوع¹، ونون الجمع مفتوحة، وكسرهما جائز في الشعر بعد الياء،

كقوله²: [الوافر]

17- وأنكرنا زعانف آخرين³

1 أي غير عربي، فلا يصح شاهداً.

2 القائل: هو جرير بن عطية الخطفي، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

عرفنا جعفرنا وبني أبيه

وهو أحد أبيات أربعة لجرير، يخاطب بها فضالة العربي، وقبله قوله:

عرين من عرينة ليس منا ... برئت إلى عرينة من عرين

والشاهد من شواهد: التصريح: 79 / 1، وابن عقيل "8 / 1 67" والأشموني "29 / 1

39" وهمع الهوامع: 49 / 1، والدرر اللوامع: 21 / 1، والخزانة: 290 / 3، وشرح

العيني: 177 / 1 وابن سلام: 59، وديوان جرير: 577.

المفردات الغريبة: جعفر، هو جعفر بن ثعلبة؛ أخو عرين بن ثعلبة بن يربوع، وعرين أحد

آباء فضالة. زعانف: جمع زعنفة: وهو طرف الأديم أو هذب الثوب، ويقال للثام الناس

وأراذلهم.

المعنى: يمدح الشاعر رجلاً - اسمه جعفر - وإخوته، فيقول: عرفنا جعفرنا وإخوته؛ لأنهم

مشهورون بكرم نسبهم ورفعة منزلتهم، على حين أنكرنا غيرهم؛ لكونهم أذعياء، وليس

لهم أصل معروف يفخرون به، ولا مكانة مرموقة في المجتمع الذي يعيشون فيه.

الإعراب: عرفنا: فعل ماضٍ وفاعل. جعفرنا: مفعول به. وبني: معطوف على جعفر

منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. أبيه: مضاف إليه مجرور،

وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء الستة، والهاء: مضاف إليه. وأنكرنا: الواو عاطفة،

أنكرنا: فعل ماضٍ وفاعل. زعانف: مفعول به منصوب. آخرين: صفة لـ "زعانف"،

منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.
موطن الشاهد: "آخرين".

وجه الاستشهاد: مجيء "آخرين" معربا بالياء إعراب جمع المذكر السالم، غير أنه كسرت نونه - كما هو واضح - وهو مفتوحة في لغة العرب، وابن مالك يرى في كسر نون جمع المذكر السالم، وما يلحق به أنها لغة من لغات العرب، وبعضهم يرى أن كسرها؛ لضرورة الشعر، فهو جائز في الشعر فحسب، غير أن الأول هو الراجح.

(85/1)

وقوله:

وقد جاوزتُ حدَّ الأربعين¹

1 من تخريج الشاهد والتعليق عليه، وأعيد هنا للاستشهاد على كسر النون في جمع المذكر وما ألحق به للضرورة، أو على لغة كما بينا.
موطن الشاهد: "الأربعين".
وجه الاستشهاد: مجيء "الأربعين" ملحقا بجمع المذكر السالم، مكسور النون على لغة كما في المثال السابق.

(86/1)

[الباب الرابع: إعراب الجمع بالألف والتاء الزائدين]:

الباب الرابع: الجمع بألف وتاء مزيدتين، كهندات ومسلمات¹؛ فإن نصب بالكسرة² نحو: {خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ} 3، وربما نصب بالفتحة إن كان محذوف

1 يجمع بالألف والتاء المزيدتين ستة أنواع: كل اسم مؤنث بالمعنى فقط، نحو: هند، وكل اسم مؤنث بالتاء دون المعنى، نحو: طلحة، إلا ثلاث كلمات: شفة وأمة وشامة، وكل اسم مؤنث بالتاء والمعنى جميعا، نحو: مسلمة، وكل اسم مؤنث بألف التأنيث المقصورة، نحو حبلى، وكل اسم مؤنث بألف التأنيث الممدودة، نحو: عذراء، وكل اسم لغير عاقل، نحو: إصطبل، ولا يمنع من تسميته سالما تغير بناء مفردة في حال الجمع

كسجدات، وزفرات -بفتح ثانيهما- في جمع سجدة وزفرة بسكون ثانيهما، ونحو ظلمات -بضم الثاني في جمع ظلمة بسكون الثاني..... الخ نحو صحراوات، بقلب همزة مفرديهما واوا.

التصريح: 1/ 79. حاشية الصبان: 1/ 92.

2 ذهب الأخفش إلى أنه مبني على الكسر في محل نصب، ولا وجه لهذا الكلام

3 "29" سورة العنكبوت، الآية 44.

موطن الشاهد: {السَّمَوَاتُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "السموات" جمعا مزيدا بالألف والتاء "جمع المؤنث السالم"، وجاء منصوبا؛ لوقوعه مفعولا به، لـ "خلق" وعلامة نصبه الكسرة بدون الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، وعلامة نصب جمع المؤنث الكسرة، كما هو معلوم

(86/1)

اللام كسمعت 1 لغاتهم؛ فإن كانت التاء أصلية كأبيات وأموات أو الألف أصلية كقضاة وغزاة نصب بالفتحة.

[ما حمل على الجمع بالألف والتاء]:

وحمل على هذا الجمع شيخان: "أولات" 2 نحو: {وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٌ} 3، وما سُيِّي به من ذلك 4، نحو: "رأيت عرفات" و"سكنت أذرعات"، وهي قرية بالشام، فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية 5، وبعضهم يترك

1 إذا كان المفرد معتل اللام، فإما أن ترد له هذه اللام في جمعه بالألف والتاء، نحو سنة وسنوات وسنهاء، وأخت، وأخوات، وإما ألا ترد، نحو: لغة ولغات وبنات وبنات، فإن كانت اللام المحذوفة من المفرد، قد ردت إليه في الجمع المذكور، أعرب بالكسرة نيابة عن الفتحة في جميع لغات العرب، ولم يختلف النحاة في ذلك، وإن كانت اللام المحذوفة من المفرد لم ترد إليه في جمعه، فقد حكى أحمد بن يحيى "ثعلب": أن من العرب من ينصبه بالفتحة الظاهرة، نحو: "سمعت لغاتهم" ونحو: "رأيت بناتك"، ووافقه على ذلك الكسائي وابن سيده، ورووا على هذه اللغة قول أبي ذؤيب الهذلي:

فلما جلاها بالأيام تحيزت ... ثباتاً عليها دُها واكتئابها

التصريح: 1/ 80، الأشموني مع حاشية الصبان: 1/ 92-93.

2 هي اسم جمع بمعنى "ذوات" لا واحد لها من لفظها، ومفردتها من معناها "ذات" بمعنى صاحبة.

3 "65" سورة الطلاق، الآية: 6.

موطن الشاهد: {أُولَاتٍ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أولات" خبر "كان" منصوبا بالكسرة؛ لأنه اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه، وواحد في المعنى ذات، بمعنى صاحبة، وهو محمول على جمع المؤنث، فيعرب إعرابه.

4 أي الثاني مما حمل على هذا الجمع: ما سمي به منه وما ألحق به، وصار علما لمذكر أو لمؤنث.

5 أي بالضممة رفعاً، وبالكسرة نصبا وجراً؛ إعراب جمع المؤنث السالم، ولا يحذف التنوين في الحالات جميعها؛ لأنه تنوين المقابلة؛ لا تنوين الصرف التصريح: 83 / 1.

(87/1)

تنوين ذلك، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف، ورووا بالأوجه الثلاثة قوله 1:

[الطويل]

18- تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتِ وَأَهْلِهَا ... يَبِثْرَبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرَ عَالِي 6

1 القائل هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، من أهل نجد، من الطبقة الأولى، وأحد أصحاب المعلقات، أشعر الناس وأوصفهم، سبق الشعراء إلى الوصف الكثير، يسمى بالملك الضليل وبذي القروح، غيّر مقتل أبيه حياته من المجون واللهو إلى طلب الثار، فسار في الأرض حتى أتى قيصر طالبا المعونة، فقتله بخلة مسومة، قال فيه الرسول صلى الله عليه وسلم: "هو قائد الشعراء إلى النار".

الشعراء والشعراء: 1 / 105-136.

2 تخريج الشاهد: الشاهد من قصيدة مشهورة، لامرئ القيس ومطلعها قوله:

أَلَا عَمَّ صَبَاحَا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي ... وَهَلْ يَعْصَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي

والشاهد من شواهد: التصريح: 1 / 83، وابن عقيل "12 / 1 / 76"، والأشموني "33 /

1 / 41" وهمع الهوامع: 1 / 22، والدرر: 1 / 5، وكتاب سيويه: 2 / 18، والمقتضب

للمبرد: 3 / 333 و 4 / 38 وشرح المفصل: 1 / 47 و 9 / 34، وخزانة الأدب: 1 /

26، وشرح العيني: 1/ 196، وديوان الشاعر: 31.

المفردات العربية: تنوّرتُها: نظرت إلى نارها بقلبي لشدة تعلقي بها. أذرعات: بلد بالشام. يثرب: اسم المدينة المنورة قبل أن يهاجر إليها النبي صلى الله عليه وسلم. المعنى: نظرت إلى نار المحبوبة التي يشبها أهلها؛ للقرى، وليهتدي الضيفان بها إليهم، وأنا بأذرعات، وهي يثرب، مع أن أقرب مكان من دارها، يحتاج الناظر منه -إذا ما أراد رؤية دارها- إلى نظر عالٍ بعيد فكيف وبيننا هذه المسافات البعيدة؟ ومن هنا نرى أن الشاعر لم ير النار حقيقة، وإنما بالغ هذه المبالغة من شدة شوقه وهيامه بمن أحب، والحب يرى ويحس بوجدانه وخياله أكثر من حواسه.

الإعراب: تنوّرتُها: فعل ماضٍ، وفاعل، ومفعول به، "من أذرعات": متعلق بمحذوف حال من التاء في تنوّرتُها. وأهلها: الواو حالية، أهل: مبتدأ، و"ها" مضاف إليه. "يثرب" متعلق بمحذوف خبر، ويثرب: ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. أدنى: مبتدأ. دارها: مضاف إليه و"ها" مضاف إليه. نظر: خبر مرفوع. عالي: صفة لـ "نظر". موطن الشاهد: "أذرعات".

وجه الاستشهاد: مجيء "أذرعات" على ثلاث روايات في البيت:
الأولى: "أذرعات" مكسورة النون المنونة، وهذه أرجح الروايات، وعلى هذا الوجه =

(88/1)

= اعتبر الاسم قبل التسمية به، فهو جمع مؤنث سالم، وهو يُجر بالكسرة الظاهرة، ويُنَوَّن تنوين المقابلة، لا تنوين التذكير.

الثانية: "أذرعات" مكسورة النون من غير تنوين، وهذا على رأي بعض النحاة، وهذا الوجه جَوَّزه المبرد والزجاج مراعاة للحالتين الأصلية، وهي كونه جمع مؤنث، والحالية، وهو كونه علماً لمؤنث، فأعطوه حكماً من أحكام الجمع؟ وهو جره بالكسرة، وحكما من أحكام العلم، فمنعوا تنوينه، كما يمنع تنوين العلم المفرد.

الثالثة: "أذرعات" مفتوحة التاء غير منونة، وهذا رأي جَوَّزه بعض النحاة، منهم سيبويه وابن جني، مراعاة لحاله الطارئة، حيث إنه علم مؤنث، ومعلوم أن العلم المؤنث يجر بالفتحة ويمتنع تنوينه؛ لأنه ممنوع من الصرف.

ابن عقيل "تحقيق البقاعي": 1 / 63، وانظر شرح التصريح: 1 / 82-83، والأشموني مع حاشية الصبان: 1 / 94.

(89/1)

[الباب الخامس: إعراب الاسم الذي لا ينصرف]:

الباب الخامس: ما لا ينصرف 1، وهو ما فيه علتان 2 من تسع 3 كأحسن 4، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد 5 وصحراء 6، فإن جره بالفتحة نحو:

1 أي: الاسم الذي لا ينون، ولا يجز بالكسرة، وإنما علامة رفعه الضمة. وعلامة جره ونصبه الفتحة، ومن دون تنوين في الحالات الثلاث.

2 في قول النحاة: كل من العلمية والتأنيث -مثلا- "علة" واشتراطهم وجود علتين مبني على التساهل والجاز؛ لأن كل واحد بين الاثنتين الذين يجتمعان في الاسم فيقتضيان منعه من الصرف جزء علة، وليس علة كاملة، وباجتماع الاثنتين، يحصل الحكم والدليل على ذلك أن العلمية وحدها لا تقتضي منع الصرف، فمحمد وعلي مصروفان مع أنهما علمان، وزيادة الألف والنون وحدها لا تمنع من الصرف، فصنوان، وقنوان، وسلطان وorman مصروفة مع زيادة الألف والنون، وبهذا يتقرر أن العلة التامة هي وجود علتين أو وجود واحدة تقوم مقام اثنتين مع ملاحظة شروط كل واحدة منهما. حاشية الشيخ يس على شرح التصريح: 1 / 84.

3 أي: العلل التي تسبب منع اسم من التنوين، وسيأتي الحديث عنها، وقد جمعها ابن النحاس في قوله:

اجمع وزن، عادلا، أنث، بمعرفة... ركب، وزد، عجمة، فالوصف قد كملا

4 علتان في "أحسن" هما: الصفة ووزن الفعل.

5 العلة في "مساجد" هي: صيغة منتهى الجموع.

6 العلة في "صحراء" هي: ألف التأنيث الساكنة.

(89/1)

{فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا} 1، إلا أن أضيف نحو: {فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ} 2، أو دخلته "أل" معرفة نحو: {فِي الْمَسَاجِدِ} 3، أو موصولة نحو: {كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ} 4، أو زائدة كقوله 5: [الطويل]

19- رأيت الوليد بن يزيد مباركاً

1 "4" سورة النساء، الآية: 86.

موطن الشاهد: {بِأَحْسَنَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أحسن" اسماً ممنوعاً من الصرف؛ للوصف، ووزن الفعل، مجروراً وعلامة جره الفتحة بدل الكسرة؛ لكونه ممنوعاً من الصرف.

2 "95" سورة التين، الآية: 4.

موطن الشاهد: {فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أحسن" مجروراً بالباء، وعلامة جره الكسرة؛ لأنه أضيف إلى تقويم، ومتى أضيف الممنوع من الصرف صرف.

3 2 سورة البقرة، الآية: 87.

موطن الشاهد: {فِي الْمَسَاجِدِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "المساجد" مجروراً بـ "في" وعلامة جره الكسرة؛ لأنه عرف بـ "أل"، ومعلوم أنه متى عرف الممنوع من الصرف، أو أضيف صرف.

4 "11" سورة هود، الآية: 4.

موطن الشاهد: {كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ} .

وجه الاستشهاد: استشهد بهذه الآية على صرف الممنوع من الصرف، إذا كان صفة مشبهة ودخلته "أل" الموصولة، غير أن ابن هشام في المغني ذكر: أن "أل" الداخلة على الصفة المشبهة، كالأعمى والأصم، واليقظان حرف تعريف لا موصولة، وتابعه صاحب شرح التصريح. انظر شرح التصريح: 1/ 84-85.

5 القائل: هو الرماح بن أبرد بن ثوبان، أحد بني غطفان، يعرف بنسبته إلى أمه ميادة، فيقال: ابن ميادة، وهو شاعر مخضرم عاش في الدولتين الأموية والعباسية، مدح خلفاء بني أمية، وبني العباس، له شعر جيد في الغزل والهجاء، مات في خلافة المنصور، له ديوان شعر مطبوع.

تجريد الأغاني: 1/ 256-257.

6 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت للشاعر، وعجزه قوله:

شديداً بأعباء الخلافة كاهله

وهو من قصيدة يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، وقبل
الشاهد قوله: =

(90/1)

.....

=

هممت بقول صادق أن أقولهُ ... وإني على رغم العداة لقائِلُهُ
والشاهد من شواهد: التصريح: 85 / 1، والأشعوي "42 / 1 / 35"، والإنصاف لابن
الأنباري: 317 / 1، وشرح المفصل: 44 / 1، والخزانة: 327 / 1، 252 / 3، وشرح
العيبي: 218 / 1، 509، ومغني اللبيب: "75 / 73"، وشرح شواهد المغني للسيوطي:
60، وشرح شواهد الشافية للبغدادى: 12.

المفردات الغريبة: أعباء: جمع عبء "بكسر العين المهملة وسكون الباء" وهو ما يثقل
حملة، والمراد بأعباء الخلافة: مصاعبها وأمورها الشاقة. كاهله، الكاهل: اسم لما بين
الكتفين ويعبر بشدة الكاهل عن القوة. وقد روي: بأحناء الخلافة، وهو جمع حنو -
بكسر الحاء المهملة وسكون النون - وأحناء الأمور: جوانبها ونواحيها. والأصل فيه
"حنو العين" لطرفها. ويقال: أحناء الأمور؛ لما تشابه منها وأشكل المخرج منه.
المعنى: يمدح الشاعر الوليد بن يزيد، ويصفه بأنه مبارك ومحظوظ، وهو في الوقت نفسه
قوي قادر على تحمل تبعات المسؤولية، ويحسن التخلص مما يعرض له من مشاكلها.
الإعراب: رأيت: فعل ماضٍ وفاعل. الوليد: مفعول به. ابن: صفة للوليد. اليزيد:
مضاف إليه، مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة. مباركا: حال من الوليد، على اعتبار
"رأيت" بصرية أو مفعولا ثانيا، إذا عددنا "رأيت" علمية قلبية. شديدا: اسم معطوف
على "مبارك" بحرف عطف محذوف. "بأعباء: متعلق بـ "شديدا" الخلافة: مضاف إليه.
كاهله: فاعل لـ "شديد" مرفوع؛ لأن "شديد" صفة مشبهة تعمل عمل الفعل وكاهل:
مضاف، والهاء: مضاف إليه.

موطن الشاهد: "اليزيد".

وجه الاستشهاد: دخول "أل" على "يزيد" وهو اسم علم على وزن الفعل وقع في محل
جر بإضافة "ابن" إليه، غير أن الشاعر جره بالكسرة الظاهرة مع وجود العلتين اللتين

تقتضيان منعه من الصرف؛ العلمية ووزن الفعل، وفي هذا دلالة على أن الاسم الممنوع من الصرف، إذا دخلت عليه الألف واللام كان جرّه بالكسرة الظاهرة، ولا فرق بين أن تكون "أل" معرفة، أو موصولة، أو زائدة؛ لأن "أل" بمختلف أنواعها من خواصّ الأسماء، وهو إنما منع الصرف؛ لشبهه بالفعل، فإذا وجد معه ما هو من خصائص الأسماء كـ "أل" أو الإضافة، فقد بعد شبهه بالفعل، الذي اقتضى منع صرفه فعاد اسماً خالصاً من شائبة الشبه بالفعل، فأخذ حكم الأسماء المتأصلة في الاسمية، هذا وفي شرح قطر الندى تفسير وتأويل آخر في البيت الشاهد يفضل الرجوع إليه. انظر شرح قطر الندى.

وشرح التصريح: 1/ 85.

(91/1)

[الباب السادس: إعراب الأفعال الخمسة] :

الباب السادس: الأمثلة الخمسة¹، وهي: كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين نحو تفعّلان ويفعلان، أو واو جمع نحو تفعّلون ويفعلون، أو ياء مخاطبة نحو تفعّلين، فإن رفعها بثبوت النون، وجزمها ونصبها بحذفها نحو: {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا} 2، وأما: {إِلَّا أَنْ يَعْقُونَ} 3، فالواو لام الكلمة⁴، والنون ضمير النسوة،

1 سميت بذلك؛ لأنها ليست ألفاظ أفعال معلومة، وإنما يكفى بها عن كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وقالوا: الأسماء الستة؛ لأنها ألفاظ معلومة وهي الأب والأخ ... إلخ، وسميت خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبتين فالمضارع المسند إلى ألف الاثنين يتنوع إلى نوعين: الأول أن يكون الاثنان مذكرين نحو: "أنتما تكتبان يا زيدان" ونحو "الزيدان يكتبان"، والثاني، أن يكون الاثنان مؤنثين نحو: "أنتما يا هندان تكتبان" ونحو "الهندان تكتبان"، أو واو جمع بالتاء للمخاطبتين، نحو: أنتم تفعّلون، وبالياء للغائبين نحو: هم يفعلون، أو ياء مخاطبة، نحو: أنت تفعّلين، فالأمثلة ستة على التفصيل، وخمسة على الإجمال؛ للذي يجعل الاثنين نوعاً واحداً.

شرح التصريح: 1/ 85، 86 حاشية الصبان، 1/ 98، ابن عقيل: 1/ 66.

2 "سورة البقرة، الآية: 24.

موطن الشاهد: {لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا} .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "تفعلوا" الأول مجزوما بـ "لم" وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، ومجيء فعل "تفعلوا" الثاني منصوبا بـ "لن" وعلامة نصبه حذف النون أيضا.

3 "2" سورة البقرة، الآية: 237.

4 أي لام الفعل؛ لأن أصله: عفا يعفو، فإذا قلنا: النساء يعفون، فـ "يعفون" مضارع مبني على سكون الواو؛ لاتصاله بنون النسوة، والنون: في محل رفع فاعل: وفي حالتي الجزم والنصب، نقول: النساء لم يعفون، ولن يعفون، ويكون الفعل مبنيًا على السكون في محل جزم، أو نصب؛ لاتصاله بنون النسوة.

وأما في قولنا: الرجال يعفون، فالواو ضمير الجمع، وهي الفاعل، أما لام الفعل فمحدوفة، وأصله: يعفون، فاستثقلت الضمة على الواو الأولى التي هي لام الفعل، فحذفت الضمة، فالتقى ساكنان، فحذفت الأولى منهما؛ لأنها حرف علة، ولم تحذف الثانية؛ لأنها ضمير الفاعل، فصار يعفون على وزن "يفعون" فإذا دخل ناصب أو =

(92/1)

والفعل مبني مثل: {يَتَرَبَّصْنَ} 1، ووزنه يفعلن، بخلاف قولك: "الرجال يعفون"، فالواو ضمير المذكورين، والنون علامة رفع فتحذف نحو: {وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} 2 ووزنه تفعوا، وأصله تعفوا.

= جازم، تحذف النون، فنقول: الرجال لن ولم يعفوا، وخلاصة الفرق بين "النساء

يعفون، والرجال يعفون" مع اتحاد الصورة اللفظية ما يلي:

1- لام الفعل غير محذوفة في النساء يعفون، ومحذوفة في الثانية؛ لعلّة تصريفية، وهي التقاء الساكنين.

2- نون جمع الإناث في محل رفع فاعل أو نائب فاعل، وهي لا تحذف لناصر أو جازم، وهي علامة رفع في الثانية؛ ولذا تحذف.

3- الواو جزء من الكلمة، وهي لامها في العبارة الأولى، ووزنه: "يفعلن"، وأما في الثانية، فالواو ضمير جمع الذكور، وليست جزءًا من الكلمة، ووزنه "يعفون".

انظر شرح التصريح: 1/ 86، وضيء السالك: 1/ 76-77 وحاشية الصبان: 1/

1 "2" سورة البقرة، الآية: 228.

موطن الشاهد: {يَتَرَبَّصْنَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "يتربص" مبنيًا على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، في محل رفع؛ لتجرده عن الناصب والجازم، والنون في محل رفع فاعل.

2 "2" سورة البقرة، الآية: 237.

موطن الشاهد: {أَنْ تَعْفُوا} .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "تعفوا" منصوبًا بـ "أن" وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: فاعل، والألف للتفريق.

(93/1)

[الباب السابع: إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر] :

الباب السابع: الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو: ما آخره ألف كيخشى¹، أو ياء كيرمي، أو واو كيدعو، فإن جزمهم بحذف الآخر، فأما قوله²: [الوافر]

1 اعتبار آخره ألفا أو ياء، في النطق أما كتابة الألف ياء في يخشى؛ فلكونها رابعة.

2 القائل: هو قيس بن زهير بن جذيمة العبسي، أبو هند، أمير عبس وداهيتها، كان يلقب بقيس الرأي؛ لجودة رأيه، ويضرب المثل بدهائه وشجاعته، وله شعر وكلام مأثور. الأعلام: 6/ 5، والخزانة: 3/ 536، وسمط اللآلي: 582، والأغاني: 9/ 198.

(93/1)

20- ألم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبونُ بني زياد¹

فضرورة

1 تخريج الشاهد: البيت أول مقطوعة للشاعر، يقولها في الربيع بن زياد العبسي وذلك أن قيسا كان عنده درع، فساومه فيها الربيعي، ثم اهتبل فرصة، وأخذ الدرع ثم انطلق يعدو به فرسه فتعرض قيس لأم الربيع، وأراد أن يأسرها، ثم عدل عن ذلك، واستاق

نَعَمْ بني زياد، فقدم مكة، فباعها من عبد الله بن جدعان التيمي معاوضة بأدراع
وأسياف، وبعد الشاهد قوله:

ومحبسها على القرشي تشرى ... بأدراع وأسياف حدادٍ
كما لاقيت من حمل بن در ... وإخوته على ذات الإصاِدِ
هُم فخرُوا عليَّ بغير فخر ... وردوا دون غايته جوادِي
وكنْتُ إذا منيت بخصم سوء ... دلفت له بداهية نَادِ

والبيت الشاهد من شواهد: التصريح: 87 / 1، والأشموني في "46 / 1 / 43"، وجمع
الهوامع: 52 / 1، الدرر اللوامع: 28 / 1، وسبويه: 59 / 215، ونوادير أبي زيد:
203، وجمل الزجاجي: 373، والخصائص لابن جني: 333، 337، المختصّب:
67 / 1، 196، 215، والمنصف: 81 / 2، وأما لي ابن الشجري: 84 / 1،
215 والإنصاف: 30 والمقرب: 4، 43، والخزانة: 534 / 3 وشرح المفصل: 8 /
24. 104 / 10، وشرح العيني: 230 / 1، ومغني اللبيب "146 / 163، 715 /
506" وشرح شواهد المغني للسيوطي: "113، 173".

المفردات العربية: الأنباء: جمع نبأ، وهو الخبر، وقيل: الخبر أعم منه؛ لأن النبأ خاص بما
كان ذا شأن من الأخبار. تنمي: تزيد وتكثر. لبون - بفتح اللام، وضم الباء مخففة:
وهي الإبل ذات اللبن. بنو زياد: هم: الربيع، وعمارة، وقيس، وأنس، بنو زياد بن
سفيان بن عبد الله العبسي، وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأثمارية.

المعنى: ألم يبلغك - والأخبار سرعان ما تنشر وتشيع بين الناس - ما حدث لنبياق بني
زياد، حيث أخذتها رغما عنهم، وهم الأبطاء الذين يخافهم الناس ويرهبونهم؟!
الإعراب: يأتيك: فعل مضارع مجزوم بـ "لم" وعلامة جزمه حذف الضمة المقدرة -هنا-
أو بحذف حرف العلة، والياء المذكورة للإشباع. بما: الباء زائدة، وما اسم موصول في
محل رفع فاعل لـ "يأتيك" وجملة "الأنباء تنمي" الاسمية معترضة بين الفعل، وفاعله، لا
محل لها.

موطن الشاهد: "يأتيك" وجه الاستشهاد: مجيء "يأتي" مجزوماً بـ "لم" غير أن ياءه ثبتت،
ولم تحذف لدخول الجازم عليه، واكتفى

بحذف الحركة المقدرة التي كان عليها الفعل قبل دخول الجازم عليه، واكتفى بحذف
الحركة المقدرة التي كان عليها الفعل قبل دخول الجازم، وقيل: إن الياء المذكورة، ليست
لام الفعل، التي تحذف للجازم، فتلك حذفت؛ لدخول الجازم على الفعل، وأما الياء
المذكورة، فأنت من إشباع كسرة التاء؛ لضرورة الشعر، وهذا الوجه هو الصواب.

وأما قوله تعالى: {إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ} 1، في قراءة قُنْبُل 3 فقيـل "من" موصولة 3 وتسكين "يصبر" إما لتولي حركات الباء والراء والفاء والهمزة، أو على أنه وصل بنية الوقف 4، وإما على العطف على المعنى؛ لأن من الموصولة بمعنى.

1 "12" سورة يوسف، الآية: 90.

أوجه القراءات: روى قبل عن ابن كثير، أنه قرأ "يتقي" بياء وقرأ الباقون {يَتَّقِي} من غير ياء.

توجيه القراءات: قراءة الجزم واضحة، وأما قراءة قبل عن ابن كثير، فتوجيهها: أن "من" بمعنى الذي، ورفع يتقي؛ لأنه صلة لـ "من" وعطف "يصبر" على معنى الكلام؛ لأن "من" وإن كانت بمعنى الذي، ففيها معنى الشرط، وقيل غير ذلك. الإتحاف: 267، وتفسير القرطبي: 9/ 256 والمشكل: 1/ 435. موطن الشاهد: "من يتقي".

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "يتقي" على قراءة قبل بالياء؛ وذلك لكون "من" بمعنى الذي ويتقي مرفوع، ويمكن أن تكون "من" للشرط، والضممة المقدرة على الياء في "يتقي" حذفت للجزم، وبقيت الياء، وهذا الوجه ضعيف. انظر البيان: 2/ 45.

2 قبل: هو أبو عمرو محمد بن عبد الرحمن المخزومي، كان إماماً في القراءات وضابطاً متقناً، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز، ورحل الناس إليه من سائر الأقطار، وهو من أصحاب ابن كثير "القارئ"، وقد أخذ عنه، مات بمكة سنة 291هـ. وفيات الأعيان: 3/ 42، وسير أعلام النبلاء: 14/ 84، وطبقات القراء لابن الجزري: 2/ 165.

3 أي: ليست شرطية جازمة، ويتقي مرفوع لا مجزوم.

4 أي أن قبل وصل بنية الوقف، كقراءة الحسن البصري: "ولا تمنن تستكثر" بتسكين تستكثر مع أنه مرفوع بإجماع السبعة، وكقراءة نافع: "حيائي ومماي" بسكون ياء محياي وصلا.

انظر: مشكل إعراب القرآن: 3/ 434، والتصريح: 1/ 88.

الشرطية لعمومها وإبهامها¹.

تنبيه: إذا كان حرف العلة بدلا من همزة كيقراً ويقرئ ويوضئ، فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي²، ويمتنع حينئذ الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه، وإن كان قبله فهو إبدال شاذ³، ويجوز مع الجازم الإثبات والحذف، بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر.

[ما تقدر فيه الحركات من الأسماء والأفعال] :

وتقدر الحركات الثلاث في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة نحو: الفقى والمصطفى، ويسمى معتلا مقصورا.

والضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسورة ما قبلها نحو: المرتقى والقاضى، ويسمى منقوصا.

وخرج يذكر الاسم نحو: يخشى، ويرمى، وبذكر اللزوم نحو: "رأيت أخاك" و"مررت بأخيك"، وباشتراط، نحو: ظي وكربي.

وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المعتل بالألف نحو: "هو يخشاها" و"لن يخشاها".

1 وأيضا، فمدخولها مستقبل، وتدخل الفاء في خبرها، كما تدخل في جواب الشرطية؛ ولهذا صح العطف بالجزم على الصلة، كما يعطف على الشرط، وقيل: إن "من" شرطية والياء في "يتقي" للإشباع، ولام الفعل، حذفت للجازم، وهنالك لغة تميز إبقاء حرف العلة في آخر المضارع المجزوم، ويكون الجزم بالسكون المقدر على حرف العلة أصليا في مكانه، لا بدلا من همزة.

التصريح: 88 / 1، وضياء السالك: 78 / 1.

2 لأنك حينئذ تقلب الهمزة الساكنة حرف علة من جنس حركة ما قبلها، ونظيره "فأر، ورأل" فإن العرب تسهلها، فتقول: فار، ورال.

3 لأن الهمزة المتحركة، المتحرك ما قبلها لا تبدل.

والضمة فقط في الفعل المعتل بالواو أو الياء¹، نحو: "هو يدعو" و"هو يرمي".
وتظهر الفتحة في الواو والياء، نحو: "إن القاضي لن يرمي ولن يغزو"².

1 قد أظهر بعض الشعراء الضمة على الواو في الفعل المعتل، كما أظهروها عليهما في الاسم.

2 قد ورد في الشعر العربي الذي يحتج به حذف الفتحة من الفعل المعتل بالياء اضطرارا، نحو قول حندج المري:
ما أقدر الله أن يديني على شحط ... من داره الحزن ممن داره صوفل
وكقول عامر بن الطفيل:
فما سودتني عامر عن وراثته ... أبي الله أن أسمو بأم ولا أب
ففي البيت الأول، أتى فعل "يديني" منصوبا بـ "أن" غير أن الشاعر سكن الياء، ولم يظهر الفتحة عليها، وفي البيت الثاني: جاء فعل "أسمو" منصوبا بـ "أن"، غير أن الشاعر، لم يظهر الفتحة على الواو.

– وكذلك حذفوا فتحة الاسم المعتل بالياء اضطرارا، كقول الشاعر:
لا تفسد القوس أعط القوس باريها
وكذا في قول الراجز:

كأن أيديهن بالقاع القرق ... أيدي جوار يتعاطين الورق
ففي: "أعط القوس باريها" جاء "باريها" مفعولا به، ومن حقه أن تظهر الفتحة على يائه غير، أن الشاعر اضطر لإقامة الوزن، فحذف الفتحة.
وفي "كأن أيديهن" جاء "أيديهن" اسم "كأن" ومن حقه، أن ينصب، وأن تظهر الفتحة على يائه؛ لحفتها، لكن الشاعر، لما اضطر لإقامة الوزن، سكن الياء.
الأشمويني مع حاشية الصبان: 1/ 100-101.

(97/1)

[النكرة والمعرفة] :

هذا باب النكرة والمعرفة:

[نوعا النكرة] :

الاسم نكرة، وهي الأصل¹، وهي عبارة عن نوعين:

أحدهما: ما يقبل "أل" المؤثرة للتعريف²، كرجل، وفرس، ودار، وكتاب.
والثاني: ما يقع موقع ما يقبل "أل" المؤثرة للتعريف، نحو: "ذي، ومن، وما". في قولك:
"مررت برجل ذي مال، وبمن معجب لك، وبما معجب لك" فإنها واقعة موقع
"صاحب، وإنسان، وشيء"³ وكذلك نحو: صه، منونا، فإنه واقع موقع قولك:
"سكوتا"⁴.

1 لأنها، لا تحتاج في دلالتها على المعنى الذي وضعت له إلى قرينة، بخلاف المعرفة، وما
يحتاج إلى شيء فرع عما لا يحتاج.

التصريح: 91 / 1.

2 احترز بذلك من نحو: الحسن والعباس، فإن "أل" لا تؤثر فيهما للتعريف؛ لأنها
معرفتان بالعلمية قبل دخول "أل".

3 صاحب" راجع لذي، وهو يقبل "أل" المؤثرة للتعريف؛ لأنه صار بالاستعمال صفة
مشبهة فأشبه الأسماء الجامدة بخلاف "صاحب" اسم فاعل بمعنى مصاحب، فإن "أل"
الداخلية عليه موصولة، لا تؤثر فيه تعريفاً و"إنسان" راجع إلى "من" النكرة الموصوفة
للعاقل، وهو يقبل "أل" فتقول: الإنسان، و"شيء" راجع إلى "ما" التي لغير العاقل،
وهو يقبل "أل" تقول: الشيء. ومثلها "ما" و"من" الموصوفتان الشرطيتان
والاستفهاميتان، وكذلك "أين" و"كيف".

التصريح: 92 / 1.

4 أي: وسكوتا يقبل "أل" لأنه مصدر، تقول: السكوت، ومذهب الجمهور أن أسماء
الأفعال واقعة موقع الأفعال.

(98/1)

[نوعا المعرفة] :

ومعرفة، وهي الفرع، وهي عبارة عن نوعين:

أحدهما: ما لا يقبل "أل" ألبة¹ ولا يقع موقع ما يقبلها، نحو: زيد، وعمرو ...

والثاني: ما يقبل "أل" ولكنها غير مؤثرة للتعريف، نحو: حارث، وعباس، وضحاك فإن
"أل" الداخلية عليها للمح الأصل بها.

[أقسام المعرفة] :

وأقسام المعارف سبعة: المضممر كأنا وهم، والعلم كزيد وهند، والإشارة كذا وذو،
والموصول² كالذي والتي، وذو الأداة³ كالغلام والمرأة، والمضاف لواحد منها كابني
وغلامي، والمنادي نحو: "يا رجل" لمعين.

[المضممر والضمير] :

فصل في المضممر:

المضممر والضمير، اسمان لما وضع لمتكلم كأنا، أو لمخاطب كأنت، أو لغائب كهو، أو
لمخاطب تارة ولغائب أخرى، وهو الألف والواو والنون، كقوموا وقاما، وقوموا وقاموا،
وقمن.

[الضمير قسمان: بارز ومستتر] :

وينقسم إلى: بارز، وهو ما له صورة في اللفظ كثناء "قمت"، وإلى: مستتر، وهو بخلافه
كالمقدر في "قم".

-
- 1 أي: قطعاً. قال سيبويه: ولا يستعمل "البتة" إلا بالألف واللام، وأجاز الفراء تنكيره،
فيقال: لا أفعله البتة وبتة؛ لكل أمر لا رجعة فيه، وهو منصوب على المصدر المؤكد
وهمزته للقطع سماعاً، والثناء فيه للوحدة.
 - 2 قيل: إن تعريف الموصول بالعهد الذي في الصلة، وقيل بآل، ملفوظة في نحو: الذي
والتي، أو غير ملفوظة بل يكون الموصول معنى ما فيه "أل" كـ "من" و"ما".
 - 3 أي: الذي تدخل عليه أداة التعريف، وهي "أل" المعرفة، سواء كان مذكراً أو مؤنثاً.

(99/1)

[الضمير البارز قسمان] :

وينقسم البارز: إلى متصل وهو: ما لا يفتح به النطق ولا يقع بعد "إلا" كياء "ابني"
وكاف "أكرمك" وهاء "سلنية" ويائه، وأما قوله¹: [البسيط]
21- وما علينا إذا ما كنت جارتنا ... أن لا يجاورنا إلاك ديار²
فضرورة.

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: البيت لا يعرف له سوابق أو لواحق، ويروى شطره الأول: "وما نبالي

إذا ما.....". والبيت من شواهد: التصريح: 98 / 1، وابن عقيل "90 / 1 / 14"،
والأشثوني "48 / 1 / 45" وجمع الهوامع: 57 / 1، والدرر اللوامع: 32 / 1،
والخصائص: 307 / 1، 159 / 2 وشرح المفصل: 103، 101 / 3، والخزانة: 2 /
405، وشرح العيني: 253 / 1.

المفردات الغريبة: وما علينا: يروى مكانه: وما نبالي: المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر،
والاهتمام له والعناية به، دَيَّار: معناه أحد، ولا يستعمل إلا في النفي العام، قال تعالى:
{وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا} أي: أستأصلهم جميعا.
المعنى: يخاطب الشاعر إحدى جاراته قائلاً: ما دمت لنا جارة، فلا يهمننا، ولا يعيننا إذا
لم يجاورنا أحد غيرك.

الإعراب: ما: نافية، لا عمل لها. نبالي: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة
على الياء، والفاعل: نحن. والمفعول محذوف، والتقدير: لا نبالي شيئاً، ويمكن أن تكون
"ما" اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، والجملة بعدها خبر، والتقدير: أي شيء نباليه؟.
إذا: ظرفية متضمنة معنى الشرط، وما: زائدة. كنت: فعل ماضٍ ناقص، والتاء اسمها.
جارتنا: خبر كان، ومضاف إليه. ألا: أن مصدرية، و"لا" نافية يجاورنا. مضارع منصوب
بـ "أن" و"نا" مفعول به مقدم، إلّا: "إلا" أداة استثناء من "ديار" الواقع فاعلاً مؤخراً،
والكاف في محل نصب على الاستثناء؛ لتقدمه على المستثنى منه.
موطن الشاهد: "إلا".

وجه الاستشهاد: وقع الضمير المتصل بعد "إلا"؛ لضرورة الشعر، وهو غير سائغ في
الاستعمال؛ لأن القياس، أن يؤتى بعد "إلا" بالضمير المنفصل، وقد كان على الشاعر
أن يقول: "ألا يجاورنا إلا إياك ديار".

وعلى رواية "سواك"، أو "حاشاك" فلا ضرورة، في البيت الشاهد، على تلك الرواية،
لكون الضمير متصلاً بعامله المؤثر فيه، حيث إن "سوى"، و"حاشا" عاملان، و"إلا"
ليست عاملة، وإنما تدل على العاملة أو تقوّي العامل المقدر.
انظر شرح التصريح: 98 / 1.

(100/1)

وإلى منفصل، وهو: ما يبتدأ به ويقع بعد "إلا" نحو: "أنا" تقول: "أنا مؤمن" و"ما قام إلا
أنا".

[أقسام الضمير المتصل بحسب مواقع الإعراب] :

وينقسم المتصل، بحسب مواقع الإعراب، إلى ثلاثة أقسام:

1- ما يختص بمحل الرفع، وهو خمسة: التاء كقمت، والألف كقاما، والواو كقامو، والنون كقمن، وياء المخاطبة كقومي.

2- وما هو مشترك بين محل نصب والجر فقط، وهو ثلاثة: ياء المتكلم نحو: {رَبِّي} أَكْرَمَنِي {1، وكاف المخاطب نحو: {مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ} {2، وهاء الغائب نحو: {قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ} {3.

3 وما هو مشترك بين الثلاثة، وهو "نا" خاصة نحو: {رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا} {4.

1 "89" سورة الفجر، الآية: 15.

موطن الشاهد: الشاهد: "ربي أكرمني".

وجه الاستشهاد: مجيء ضمير المتكلم "الياء" مع المنادي في محل جر بالإضافة؛ لأنه اتصل بالاسم، وفي "أكرمني" جاء في محل نصب مفعولا به؛ لأنه اتصل بالفعل، ومن هنا ندرك أنه مشترك بين محل النصب والجر.

2 "93" سورة الضحى، الآية: 3.

موطن الشاهد: {وَدَّعَكَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "كاف" المخاطب في محل نصب مفعول به؛ لاتصالها بالفعل، وهي من الضمائر المشتركة.

3 "18" سورة الكهف، الآية: 37.

موطن الشاهد: "له، صاحبه، يحاوره".

وجه الاستشهاد: مجيء "هاء" الغائب في محل جر بحرف الجر في الأول، وفي محل جر بالإضافة في الثاني، وفي محل نصب مفعول به في فعل "يحاوره".

4 "3" سورة آل عمران، الآية: 193. موطن الشاهد: {رَبَّنَا} ، {إِنَّنَا} ، {سَمِعْنَا} .

وجه الاستشهاد: مجيء ضمير "نا" في محل جر بالإضافة مع المنادى؛ لاتصالها بالاسم، وفي محل نصب اسم "إن" في "إننا"، وفي محل رفع فاعل في "سمعنا"، وهنا لا بد من الانتباه إلى أمر هام، وهو أن "نا" عندما تتصل بالفعل، فإذا بني الفعل معها على السكون، كما في "سمعنا"، وهنا لا بد من الانتباه إلى أمر هام، وهو أن "نا" عندما تتصل بالفعل، فإذا بني الفعل معها على السكون، كما في "سمعنا" تكون "نا" في محل رفع فاعل، وإذا بني الفعل معها على الفتح، كما في "سلبنا، وسرقنا" تكون في محل نصب مفعول به.

وقال بعضهم¹: لا يختص ذلك بكلمة "نا" بل الياء، وكلمة "هم" كذلك؛ لأنك تقول: "قومي" و"أكرمني" و"غلامي" و"هم فعلوا" و"إنهم" و"لهم مال" وهذا غير سديد؛ لأن ياء المخاطبة غير ياء المتكلم، والمنفصل غير المتصل.
وألفاظ الضمائر كلها مبنية²، ويختص الاستتار بضمير الرفع³.

1 قائل ذلك: أبو حيان؛ وقد نظر إلى الضمير من غير اعتبار لمعناه، ولا لكونه متصلاً أو منفصلاً ورد المؤلف بأنه لا بد من النظر إلى معنى الضمير وإلى نوعه، فإن اتحد اللفظ والمعنى والنوع، كان ضميراً واحداً، وإن اتحد اللفظ واختلف المعنى كياء المتكلم وياء المخاطبة، أو اتحد اللفظ، واختلف النوع، ككلمة "هم" فإنها، في قولك "لهم" وقولك "إنهم" ضمير متصل، وفي قولك "هم يفعلون" ضمير منفصل. فهما متغايران، بخلاف "نا" فإن لفظها واحد، ومعناها واحد أيضاً، ونوعها واحد وهو المتصل، وهي مع هذا من الاتفاق واقعة في مواقع الإعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر.
التصريح. 99 / 1.

2 اتفق النحاة على أن الضمائر كلها مبنية، واختلف في سبب بنائها، فقليل شبه الحرف في المعنى؛ لأن كل مضمّر مضمّن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة، وهي من معاني الحروف، وقليل شبه الحرف في الوضع؛ لأن أكثر المضمّرات على حرف واحد أو حرفين، وحمل الأقل على الأكثر وقليل شبه الحرف في الافتقار؛ لأن المضمّر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة مشاهدة أو غيرها، وقليل شبه الحرف في الجمود، وقليل اختلاف صيغه لاختلاف معانيه، وقليل غير ذلك، ولا يختص الإبراز بضمير بعينه، بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجر.

التصريح 100 / 1، والأشعري مع حاشية الصبان: 110 / 1.

3 فإن قلت: فإني أجد ضمير النصب مقدراً في نحو: "إني أكرم الذي تكرم" أي الذي تكرمه، وفي ضمير الجر نحو قوله تعالى: {وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ} أي: منه، فكيف تقولون: إن الاستتار لا يكون إلا لضمير الرفع؟. فالجواب: أن ما ذكرت من باب الحذف، أي أن الضمير كان مذكوراً في الكلام، ثم حذف، ولا كذلك المستتر، فقد التبس عليك الحذف بالاستتار. أوضح المسالك "تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد":
87 / 1، حا: 2.

[الضمير المستتر قسمان] :

وينقسم المستتر إلى مستتر وجوبا، وهو: ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وهو: المرفوع بأمر الواحد، كـ "قم" أو بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد، كـ "تقوم" أو بمضارع مبدوء بالهمزة، كـ "أقوم" أو بالنون، كـ "نقوم" أو بفعل استثناء، كـ "خلا، وعدا، ولا يكون" في نحو قولك: "قاموا ما خلا زيدا، وما عدا عمرا، ولا يكون زيدا" أو بأفعل في التعجب أو بأفعل التفضيل¹، كـ "ما أحسن الزيدين"، و: {هُمُ أَحْسَنُ أَثَاثًا} 2، أو باسم فعل غير ماضٍ، كـ "أوه، ونزال" 3.

وإلى مستتر جوازا، وهو: ما يخلفه ذلك، وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة، أو الصفات المحضة⁴، أو اسم الفعل الماضي نحو: "زيد قام، وهند

1 أي في غير مسألة "الكحل" المشهورة، فإنه يرفع فيها الظاهر باطراد، وكذلك يرفع الضمير البارز على لغة، في نحو: مررت برجل أفضل منه أنت، إذا لم يعرب "أنت": مبتدأ.

2 "19" سورة مريم، الآية: 74.

موطن الشاهد: {أَحْسَنُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء: "أحسن" اسم تفضيل، وفيه ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية، وأثاثة: تمييز منصوب.

3 بقي مما استتر وجوبا؛ الضمير المرفوع بالمصدر النائب عن فعله، نحو قوله تعالى: {فَضْرَبَ الرَّقَابِ} وأيضا الضمير المستتر في "نعم وبئس" المفسر بنكرة نحو: "نعم قوما معشره" وقوله تعالى: {بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا} فقد نصوا على أن هذا الضمير لا يجوز إظهاره.

التصريح: 1/ 101، وحاشية الصبان: 1/ 112.

4 أي: الخالصة من شائبة الاسمية، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة. وقد مثل لذلك المصنف، وبقيت أمثلة المبالغة، نحو: محمد ضراب أو مضراب ... إلخ؛ أما الصفات غير المحضة وهي التي غلبت عليها الاسمية فلا تحتل ضميرا، مثل: الأبطح، والأجرع، والأبيض، والأرحب.

قامت، وزيد قائم، أو مضروب، أو حسن، وهيها، ألا ترى أنه يجوز "زيد قام أبوه" أو "ما قام إلا هو" وكذا الباقي.

تنبيه: هذا التقسيم تقسيم ابن مالك¹ وابن يعيش² وغيرهما، وفيه نظر³ إذ الاستتار في نحو: "زيد قام" واجب؛ فإنه لا يقال: "قام هو" على الفاعلية، وأما "زيد قام أبوه" أو "ما قام إلا هو" فتركيب آخر، والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم، وإلى ما يرفعه وغيره كقام.

[انقسام الضمير المنفصل بحسب مواقع الإعراب إلى قسمين]:

وينقسم المنفصل، بحسب مواقع الإعراب، إلى قسمين:

- 1 ما يختص بمحل الرفع، وهو: "أنا، وأنت، وهو" وفروعهن، ففرع أنا نحن¹، وفرع أنت: أنت، وأنتما، وأنتم، وأنت، وفرع هو: هي، وهما، وهم وهن.
- 2 وما يختص بمحل النصب، وهو: "إيا" مردفا بما يدل على المعنى المراد

1 مرت ترجمته.

- 2 ابن يعيش: أبو البقاء، يعيش بن علي بن يعيش الحلبي النحوي، ولد بحلب سنة 553 هـ، وأخذ عن علمائها، ورحل إلى بغداد، ودمشق إلى أن صار من كبار أئمة العربية. ولا سيما النحو والصرف، وقد غالب فضلاء حلب وتصدر للإقراء بها زمانا، له كتاب شرح المفصل، وشرح تصريف ابن جني، مات بحلب سنة 643 هـ.
- البلغة: 289، بغية الوعاة: 351 / 2، وفيات الأعيان: 450 / 2، ومعجم المؤلفين: 256 / 13، والأعلام: 272 / 9.

- 3 ذلك أن المؤلف فهم من قول ابن مالك وابن يعيش في تعريف الضمير المستتر: "المستتر جوازا: هو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل" أن أحدهما يخلفه في تأدية معناه، وليس هذا بمرادهما، بل مرادهما يخلف المستتر جوازا في رفع العامل إياه، وإن لم يكن المعنى واحدا وبهذا، ينحل اعتراضه ويصير موافقا لما ذكر هو أنه التحقيق.

التصريح: 102 / 1 الأشموني مع حاشية الصبان: 113 / 1.

- 4 إنما كان نحن فرعا لـ "أنا" لأن "أنا" دالٌّ على الواحد المتكلم، و"نحن" دال على المتكلم المتعدد أو المنزل منزلته. ولا شك أن التعدد فرع عن الواحد.

نحو: "إياي" للمتكلم، و"إياك" للمخاطب، و"إياه" للغائب، وفروعها: "إيانا، وإياك، وإياكما، وإياكم، وإياكن، وإياها، وإياهما، وإياهم، وإياهن".
تنبيه: المختار أن الضمير نفس "إيّا" وأن اللواحق لها حروف تكلم، وخطاب، وغيبة².
فصل:

القاعدة أنه متى تأتى اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله²، فنحو: "قمت" و"أكرمتك" لا يقال فيهما: "قام أنا" ولا "أكرمت إياك"، فأما قوله³: [البسيط]
22- إلا يزيدهم حبا إليّ هم⁴

1 ما ذكر مذهب سيبويه، وذهب الخليل إلى أن اللواحق ضمائر، و"إيا" ضمير مضاف إليها، واختار هذا ابن مالك، وهو رأي ضعيف؛ لأنه لم تعهد إضافة الضمائر، وأما قولهم: "إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب" فشاد، وذهب بعض البصريين وجمع من الكوفيين، إلى أن اللواحق، هي الضمائر، وكلمة "إيا" عماد، أي: زيادة تعتمد عليها اللواحق؛ ليتميز المنفصل من المتصل، ويرى الزجاج أن "إيا" اسم ظاهر مضاف إلى ما بعده، وما بعده، هو الضمير.

وأما "أنا وأنت"، وفروعه من ضمائر الرفع، فقليل: إن الضمير، هو الهمزة والنون، أما الألف فزائدة، والتاء حرف خطاب، واللواحق الأخر؛ لبيان المراد، من إفراد وتشية وجمع، وقيل -وهو الصواب- إن الضمير مجموع "أنا، وأنت" وكذا في "هو" وفروعه فالجُمُوع هو الضمير. انظر شرح التصريح: 1/ 103-104. حاشية الصبان: 1/ 115.

إنما استعمال العرب الضمائر لقصد الاختصار، والضمير المتصل أشد اختصاراً من الضمير المنفصل، وبالتالي كان أبلغ في بلوغ القصد؛ لهذا لم يعدلوا عن استعمال المتصل إلا عند الضرورة.

التصريح: 1/ 104.

3 القائل: هو زياد بن منقذ العدوي التميمي المعروف بالمرار الحنظلي العدوي، أحد شعراء الدولة الأموية، عاصر "جريرا" وهاجاه، فرد عليه جرير.

الشعر والشعراء: 2/ 697، والالآي: 832، والخزانة: 2/ 391، والمؤتلف: 176.

4 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

وما أصحاب من قوم فأذكرهم
وهو من قصيدة لزياد، يقولها في تذكر أهله والحنين إلى وطنه، وكان قد نزل =

(105/1)

وقوله 1: [البسيط] .

23- إياهم الأرض في دهر الدهارير 2

فضرورة

= بصنعاء، وكانت منازل أهله بنجد، وأول هذه الكلمة، فيما رواه أبو تمام في الحماسة:
لا حبذا أنت يا صنعاء من بلدٍ ... ولا شعوب هوى مني ولا نُقْمُ
وحبذا حين تمسي الريح باردة ... وادي أشيٍ وفتيان به هُضْمُ
والبيت الشاهد، من شواهد: التصريح: 104 / 1، والأشموني "51 / 1 / 46"، والمغني
"195 / 256" وشرح شواهد المغني للسيوطي "147"، وشرح المفصل: 26 / 7،
والخزانة: 393 / 2، وشرح العيني: 256 / 1، والشعر والشعراء: 697 / 2.
المعني: يبين الشاعر أنه ما اتصل بقوم، صحبهم وذكر قومه أمامه أمامهم، إلا زادوه حبا
وثقة بقومه لما يسبقونه عليهم من المدح والثناء.

الإعراب: ما: نافية، من قوم: من زائدة، قوم، اسم مجرور لفظا، منصوب محلا على أنه
مفعول به لـ "أصاحب". فأذكرهم الفاء سببية، أذكر: مضارع منصوب بـ "أن" المضمرة
وجوبا بعد فاء السببية الواقعة جوابا للنفي، ويجوز الرفع عطفا على أصحاب، والفاعل:
أنا، و"هم" في محصل نصب مفعولا به. إلا أداة استثناء ملغاة، أو أداة حصر. يزيدهم:
فعل مضارع مرفوع، و"هم" في محل نصب مفعولا به أول منصوبا. حبا: مفعول به ثانٍ
منصوب. "إلى" متعلق بـ "يزيد". "هم" الثانية: في محل رفع فاعل لـ "يزيد".
موطن الشاهد: "هم" في آخر البيت.

وجه الاستشهاد: مجيء هذا الضمير منفصلا للضرورة، والقياس أن يؤتى به متصلا
بالفعل، فالأصل فيه: يزيدونهم.

1 هو الفرزدق، وقد مرت ترجمته.

2 تخرج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت

وهو من قصيدة للفرزدق، يمدح فيها يزيد بن عبد الملك بن مروان، وقبله قوله:
يا خير حي وَقْتُ نعل له قدما ... وميت بعد رسل الله مقبور
وهو من شواهد همع الهوامع: 62 / 1، والدرر اللوامع: 38 / 1، والخصائص: 1 /
307 و 2 / 195، وأما ابن الشجري: 40 / 1، والإنصاف: 698، والخزانة: 2 /
409، وشرح شواهد الألفية للعيني: 1 / 274، وديوان الفرزدق: 266.
المفردات الغريبة: الباعث: الذي يبعث الأموات ويحييهم، الوارث: الذي ترجع إليه =

(106/1)

ومثال 1 ما لم يتأتَّ فيه الاتصال أن يتقدم الضمير على عامله، نحو: {إِيَّاكَ

= الأملاك بعد الفناء، وهما اسمان لله تعالى: ضمن: اشتملت عليهم. الدهارير: جمع لا
واحد له من لفظه، وهو الشدائد.

المعنى: يقسم الشاعر بباعث الأموات، ووارثهم بعد موته، وقد اشتملت عليهم
الأرض، وضمنتهم في أزمان الشدائد والخن؛ والمقسم عليهم في البيت الذي يليه.
الإعراب: "بالباعث": متعلق بـ "حلفت" في البيت السابق. الوارث: صفة للباعث،
الأموات: مضاف إليه مجرور، أو منصوب على أنه مفعول به، تنازعه الوصفان قبله:
"الباعث والوارث"، فأعمل فيه الثاني، ولم يعمل الأول في ضميره، بل حذفه؛ لكونه
فضلة. قد: حرف تحقيق. ضمننت: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. إياهم: ضمير منفصل في
محل نصب مفعول به لـ "ضمن". الأرض: فاعل مرفوع. "في دهر": متعلق بـ "ضمن".
الدهارير: مضاف إليه.

موطن الشاهد: "ضمننت إياهم".

وجه الاستشهاد: مجيء الضمير منفصلاً؛ لإضطرار الشاعر إلى إقامة الوزن، ولم يأت به
متصلاً، على ما يقتضيه القياس؛ إذ لو أتى به متصلاً على ما يقتضيه القياس، لقال:
"ضمنتهم الأرض"، وحكم هذا الإتيان به منفصلاً مع التمكن من الإتيان به منفصلاً،
لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

1 تتميماً للبحث نقول: بقي اثنا عشر موضعاً، لا يتأتى فيهما المجيء بالضمير المتصل،
ويتعين في كل واحد منهما الإتيان بالضمير منفصلاً:

الأول: أن يكون الضمير فاعلاً لمصدر، أضيف إلى مفعوله، نحو قول الشاعر:

بنصركم نحن كنتم ظافرين، وقد ... أغرى العدى بكم استسلامكم فشلا
وعلى هذا تقول: عجبت من ضرب زيد أنت، فتكون إضافة ضرب لزيد من إضافة
المصدر لمفعوله.

الثاني: أن يكون الضمير مفعولا لمصدر أضيف إلى فاعله الظاهر، نحو قولك: عجبت
من ضرب زيد إياك، فإن كان فاعل المصدر ضميرا أيضا، كانت من المسألة الأولى، التي
يجوز فيه أمران.

الثالث: أن يكون الضمير مرفوعا بصفة جارية على غير من هي له، مطلقا عند
البصريين، ومع خوف اللبس عند الكوفيين، على ما تعرفه مفصلا في باب المبتدأ والخبر
إن شاء الله، نحو زيد وعمر ضاربه هو.

الرابع: أن يكون عامل الضمير محذوفا، نحو قول لبيد بين ربيعة العمري:
فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب ... لعلك تهديك القرون الأوائل
الخامس: أن يكون عامل الضمير حرفا من حروف النفي، نحو قوله تعالى: {مَا هُنَّ
أُمّهَاتُهُمْ} وقوله جل جلاله: {وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا} . =

(107/1)

نَعْبُدُ} 1، أو يلي "إلا"، نحو: {أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ} 2، ومنه قوله 3:
24-..... وإنما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي 4

= السادس: أن يقع الضمير بعد واو المعية، نحو قول الشاعر:
فأليت لا أنفك أحذو قصيرة ... تكون وإياها بما مثلا بعدي
السابع: أن يكون الضمير تابعا لمعمول آخر لعامله، كالضمير المعطوف في قول الله
تعالى: {يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ} .
الثامن: أن يقع الضمير بعد "إما" نحو قولك: "يتولى الأمر إما أنا وإما أنت".
التاسع: أن يكون عامل الضمير معنويا، وهو الابتداء أي أن يكون الضمير مبتدأ نحو:
"أنا مؤمن".
العاشر: أن يقع الضمير بعد اللام الفارقة، الداخلة في خبر إن المخففة، كقول الشاعر:
إن وجدت الصديق حقا لإياك ... فمربي فلن أزال مُطيعا.
الحادي عشر: أن يكون الضمير منادى به، نحو: "يا أنت"، ونحو: "يا إياك"، ومنه قول

الشاعر:

يا أبجر بن أبجر يا أننا ... أنت الذي طلقت عام جُعتنا
الثاني عشر: أن يكون الضمير ثاني متحدي الرتبة، معمولين لعامل واحد، وليس
مرفوعاً، نحو: "ظننتني إياي" و"ظننتك إياك".

التصريح: 1/ 105 و 106. حاشية الصبان: 1/ 115.

1 "1" سورة الفاتحة: الآية: 4.

موطن الشاهد: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} .

وجه الاستشهاد: أتى بالضمير منفصلاً في الآية الكريمة؛ لتقدم الضمير على عامله
"نعبد" وحكم مجيئه منفصلاً في هذه الحالة الوجود.

2 "12" سورة يوسف، الآية: 40.

موطن الشاهد: {تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء الضمير "إياه" منفصلاً، على الرغم من تأخره عن عامله؛ لأنه
وَلِيَّ "إلا" لفظاً، ومي وَلِيَّ الضمير "إلا" لا يتأتى المجيء به متصلاً، كما هو معلوم.
3 القائل: هو الفرزدق، وقد مرت ترجمته.

4 تخريج الشاهد: هذه قطعة من بيت وقامه:

أنا الذائد الحامي الدمار، وإنما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

=

(108/1)

لأن المعنى ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا.

= وهو من قصيدة للفرزدق، يعارض فيها جريراً، ويفخر عليه، وبعد الشاهد قوله:

فمهما أَعِشْ لا يضمنوني ولا أضع ... لهم حسبا ما حركت قدمي نعلي

والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 106، والأشعري "48 / 1 / 52" وجمع الهوامع:

1/ 62 والدرر اللوامع: 1/ 39، واحتسب: 2/ 195، ودلائل الإعجاز للجرجاني:

214، 223، وشرح المفصل: 2/ 95، 8/ 56، والعيني: 1/ 277، ومعاهد

التنصيص: 1/ 89، ومعنى اللبيب: "407 / 574"، وشرح شواهد المعنى للسيوطي:

245، وديوان الفرزدق: 712.

المفردات الغريبة: الذائد: اسم فاعل من ذاد الشيء، يذوده، إذا دفعه، وتقول: فلان يذود عن قومه، إذا كان يدفع عنهم كل ما ينزل بهم. الذمار، كل ما لزم الإنسان أن يحافظ عليه، ويحميه. أحساب: جمع حسب، ما يعد من مفاخر الآباء، وقيل: المال، والأول أفضل وأشهر. لا يضمنوني: لا يرتكب جريمة، ولا يجني جناية تجعل قومه يكلفونه، أو يغرمون عنه. لا أضع: لا أضيع، وهو مجزوم؛ لأنه معطوف على جواب الشرط، وحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين. "ما حركت قدمي نعلي": "ما" هنا مصدرية ظرفية، والمعنى: مدة تحريك قدمي نعلي، وقصد بذلك، مدة بقاءه في الحياة؛ لأنه ما دام حيا، فلا بد أن يحرك قدمه، فتتحرك نعله لحركتها.

معنى الشاهد: يفخر الشاعر بأنه هو، المدافع عن قومه، والحامي لكل ما تجب حمايته لهم من مال وأعراض وغيرها، ولا يدافع عن أحسابهم ومفاخرهم إلا هو أو من ماثله في الشجاعة والغيرة وصفات الكمال.

الإعراب: أنا: مبتدأ. الذائد: خبر مرفوع. الحامي: صفة للذائد، أو خبر ثانٍ. الذمار: مضاف إليه، أو مفعول به لاسم الفاعل "الحامي". إنما كافة ومكفوفة، تفيد القصر، لا محل لها، يدافع. فعل مضارع مرفوع. "عن أحسابهم": متعلق به "يدافع" و"هم" مضاف إليه. أنا: ضمير منفصل، في محل رفع فاعل يدافع. أو: حرف عطف. مثلي: "مثل" معطوف على الضمير المنفصل، والياء: مضاف إليه. موطن الشاهد: "إنما يدافع عن أحسابهم أنا".

وجه الاستشهاد: مجيء "أنا" ضميرا منفصلا بعد "إلا" في المعنى والتأويل؛ لأنه لا يتأتى الضمير المنفصل في هذه الحالة، وكان الضمير هنا واقعا بعد "إلا" في المعنى والتأويل لأن معنى قوله:

وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي، هو عينه معنى قوله: لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي.

(109/1)

[ما يستثنى من هذا القاعدة]:

ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان:

إحدهما: أن يكون عامل الضمير عاملا في ضمير آخر أعرف منه 1 مقدم عليه وليس مرفوعا 2، فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان، ثم إن كان العامل فعلا غير ناسخ،

فالوصل أرجح كالهاء من "سلنيه" قال الله تعالى: {فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ} 3، {أَنْزَلْنَاهُمْ} 4، {إِنْ يَسْأَلُكُمْ} 5، ومن الفصل: "إن الله ملككم إياهم" 6، وإن كان اسما
فالفصل أرجح، نحو: "عجبت من حيي إياه" ومن الوصل

1 تبين لنا فيما مضى، أن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وهذا أعرف من
ضمير الغيبة.

2 أي ليس الضمير المقدم مرفوعا، وهذا يستلزم أن يكون العامل من الأفعال التي
تنصب مفعولين.

3 "2" سورة البقرة، الآية: 137.

موطن الشاهد: {فَسَيَكْفِيكَهُمُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "يكفي" غير ناسخ، واتصل به ضميران، الكاف، وهم، ولما
كان الضمير الأول أعرف من الثاني، ومتقدما عليه، أتى بالضمير الثاني موصولا، وحكم
هذا الوصل الجواز مع الترجيح.

4 "11" سورة هود، الآية: 28.

موطن الشاهد: {أَنْزَلْنَاهُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "ها" الضمير الثاني بعد الكاف، ولذا جاء موصولا؛ لأن عامله
عامل في ضمير أعرف منه، وهو الكاف، وحكم هذا الوصل الترجيح، والواو في
"أنزلكموها" للإشباع، لا محل لها.

5 "47" سورة محمد الآية: 37.

موطن الشاهد: {يَسْأَلُكُمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء ضمير "ها" موصولا، كما في الآية السابقة، وحكم وصله الجواز
مع الترجيح.

6 حديث نبوي شريف وقمامه: "ولو شاء الله لملكهم إياكم". والمراد الأرقاء.

موطن الشاهد: "ملككم إياهم".

وجه الاستشهاد: مجيء ضمير "إياهم" مفصولا؛ لأنه لو وصل، لقال: مَلَكَكُمْهُمْ،
ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات، وحكم هذا الفصل
الجواز.

قوله1: [المتقارب] .

25- لقد كان حبيك حقا يقينا2.

1 هذا البيت ذكره أبو تمام في ديوان الحماسة من شعر اختاره ولم ينسبه إلى قائل معين.
تخريج الشاهد:

هذا عجز بيت، وصدره قوله:

لئن كان حبك لي كاذبا

وقيل الشاهد قوله:

لئن كنت أوطأتني عشوة ... لقد كنت أصفيتك الود حيناً
وما كنت إلا كذي نثرة ... تَبَدَّلَ غثًّا وأعطى سمينا.

والبيت من شواهد: التصريح: 107 / 1، والأشعري "49 / 1 / 52"، وشرح العيني: 1 / 283.

المعني: يخطاب الشاعر حبيبته قائلا: والله إن كنت كاذبة في حبك لي، فإن محبتي لك صادقة لا شك فيها.

الإعراب: لئن: اللام موطئة للقسم، إن: شرطية جازمة. كان: فعل الشرط. حبك: اسم كان وهو مضاف إلى الكاف، من إضافة المصدر إلى فاعله، كاذبا: خبر كان لقد: اللام واقعة في جواب القسم. حبيك: اسم كان مرفوع، وعلامة رفعه الضمة على ما قبل الياء، والياء: مضاف إليه، وهي فاعل المصدر، والكاف: مفعول به للمصدر. حقا: خبر كان. يقينا: صفة، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه. موطن الشاهد: "حبيك".

وجه الاستشهاد: مجيء الضمير الثاني "الكاف" متصلا، وذاك شائع مرجوح، ولو أتى به منفصلا، لقال: حيي إياك، وهو الأرجح؛ لأن العامل فيه المصدر وليس الفعل. فائدة: في قول المؤلف: "وإن كان اسما فالفصل أرجح"؛ لأن الاسم إنما يعمل لمشابته الفعل، فهو أقل اتصالا بالمفعول من الفعل.

والمراد بالاسم هنا المصدر كما في الشاهد السابق، واسم الفاعل، كما في قول الشاعر:
لا تَرْجُ أو تَحْشَ غير الله إن أذى ... وأقيهك الله لا ينفكُ مأمونا
ف "وأقيهك": اسم فاعل وصل الضميرين، الأول منهما كاف الخطاب، والثاني هاء الغائب العائدة إلى أذى.

ويشترط أن يكون أول الضميرين مجرورا، كما مثل في الشاهد، سواء كان فاعلا كالمثال المذكور، أو مفعولا، نحو: الدرهم إعطاؤك إياه تفضل عليك.

ونظير البيت الشاهد قول قيس بن الملوّح:
تضعّفني حبّيك حتى كأنني ... من الأهل والمال التلاد خليغ
وانظر شرح التصريح: 1/ 107، وحاشية الصبان: 1/ 117-118.

(111/1)

وإن كان فعلا ناسخا نحو: "خلتني"، فالأرجح عند الجمهور الفصل 1 كقوله 2:

[البسيط]

26- أخي حسبتك إياه 3

1 لأن الضمير خبر في الأصل، وحق الخبر الانفصال.

2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: الشاهد بتمامه:

أخي حسبتك إياه، وقد ملئت ... أرجاء صدرك بالأضغان والإحن

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 107، والأشموني "53 / 1 / 54"، وشرح شواهد

العيني: 1/ 276.

المفردات الغريبة: حسبتك إياه: ظننت أنك أخي. أرجاء: نواح، جمع رجا، كعصا، وهو

الناحية. الأضغان: الأحقاد، جمع ضغن، وهو الحقد. الإحن: جمع إحنة، وهي الحقد

أيضا. فالعطف للتفسير والترادف.

المعنى: يصور الشاعر خيبة أمله بمن اتخذه أخا، وهو يظن بأنه سيشد من أزره، ويدفع

عنه عوادي الدهر، ولكنه تكشف عن صدر ملؤه الأحقاد والضغائن عليه.

الإعراب: أخي: مبتدأ، ومضاف إليه. حسبتك: فعل مضارع وفاعل مفعول أول. إياه:

مفعول ثانٍ، والجملة خبر المبتدأ، ويمكن أن يكون "أخي" منادى بحرف نداء محذوف،

أو مفعولا محذوف يفسره المذكور بعده "حسبتك"، ويكون من باب الاشتغال، كما

سيأتي. وقد: الواو حالية، قد: حرف تحقيق. ملئت: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء:

للتأنيث. أرجاء: نائب فاعل مرفوع. صدرك: مضاف إليه، وجملة "ملئت أضغان

صدرك" في محل نصب على الحال.

موطن الشاهد: "حسبتك إياه".

وجه الاستشهاد: مجيء الضمير "إياه" منفصلا، وهو مفعول به ثانٍ لفعل ناسخ، وهو

"حسب"، وحكم هذا الفصل الرجحان عند الجمهور، ويجوز الوصل: حسبته، غير أنه مرجوح كما بينا سابقا.

(112/1)

وعند الناظم¹، والرماني²، وابن الطراوة³ الوصل، كقوله⁴:
27- بُلِّغْتُ صنع امرئ بر إخاله⁵.

1 أي: ناظم الألفية: محمد بن مالك، وقد مرت ترجمته.

2 الرماني: هو أبو الحسن علي بن عيسى، ولد سنة 326هـ، أخذ عن ابن السراج والزجاج وابن دريد إلى أن صار إماما في العربية، ولا سيما النحو، حتى قيل: لم يُر مثله علما بالنحو، وكان يمزج النحو بالمنطق، حتى قال عنه الفارسي: "إن كان النحو ما يقوله الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله، فليس معه منه شيء"، له كتب قيمة، منها: شرح كتاب سيبويه، وكتاب الحدود، وكتاب معاني الحروف، مات سنة: 384هـ. البلغة: 159، وإنباه الرواة: 2/ 294، وبغية الوعاة: 2/ 170، ووفيات الأعيان: 1/ 331.

3 ابن الطراوة: أبو الحسن، سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي النحوي، من أهل مالقة "مدينة بالأندلس" إمام عالم، وأديب ماهر، أخذ عن أبي الحجاج الأعم كتاب سيبويه، وروى عنه القاضي عياض، له مصنفات قيمة، منها: الإفصاح على الإيضاح، وترشيح المقدمات على كتاب سيبويه، مات بمالقة سنة: 528هـ. البلغة: 91، بغية الوعاة: 1/ 62، معجم المؤلفين: 4/ 274، الأعلام: 3/ 196.

4 لم ينسب إلى قائل معين.

5 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا

والبيت من شواهد التصريح: 1/ 108، والأشعوني "52/ 1/ 53"، وشرح شواهد العيني: 1/ 287.

المفردات الغريبة: بر "بفتح الباء، وتشديد الراء": الصادق، وبر فلان في يمينه، إذا صدق. إخاله: أظنكه. مبتدرا: مسرعا، من ابتداء فلان الأمر: إذا أسرع إليه.

المعنى: يخاطب الشاعر أحدهم: بأي لما أعلمت بما صنعه امرؤ محسن صادق، من الكرم

والبر، ظننتك إياه، لما أعلمه من أنك السباق المسارع إلى عمل الخير، المبادر لاكتساب الحمد والثناء.

الإعراب: بلغت: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والثناء: نائب فاعل، وفي الأصل، هو مفعوله الأول. صنع: مفعول به ثانٍ. امرئ: مضاف إليه. بر: صفة لـ "امرئ". إخاله: فعل مضارع، والفاعل: أنا، والكاف: مفعول به أول، والهاء: مفعول ثانٍ. إذا حرف تعليل، لا محل له من الإعراب، ويمكن أن يكون ظرفاً متعلقاً، بـ "إخال" الوجه الأول هنا أفضل. لاكتساب: متعلق بقوله: "مبتدراً" الواقع خبراً "نزل".

موطن الشاهد: "إخاله".

وجه الاستشهاد: مجيء الضمير الثاني "هاء" متصلاً، وهو مفعول ثانٍ لفعل "إخال" لناسخ، وحكم هذا الوصل الجواز مع الترجيح عند من ذكرهم المؤلف واختاره ابن مالك، ويجوز الفصل، فتقول: إخالك إياه.

فائدة: الأصل في الضمير الاتصال، والأصل في الخبر الانفصال، وكل من هذين الأصلين مؤيد بالسمع، فلما دخل الفعل الناسخ "إخال" على المبتدأ والخبر، كان للنحاة مذهبان: منهم من رجع اعتبار الأصل الأول، فقضى أن اتصال الضمير في هذه الحالة أرجح، ومنهم من رجع اعتبار الأصل الثاني، فقضى بأن انفصال الضمير في هذه الحالة أرجح، وكلاهما جائز باتفاق.

(113/1)

الثانية: أن يكون منصوباً بكان أو إحدى أخواتها، نحو: "الصديق كنته" أو "كانه زيد" وفي الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور، ومن ورود الوصل الحديث: "إن يكنه فلن تسلط عليه" 1، ومن ورود الفصل قوله 2: [الطويل] 28- لن كان إياه لقد حال بعدنا 3.

1 هذه قطعة من حديث شريف وتتمته: "والا يكنه فلا خير لك في قتله". الحديث موجه إلى عمر بن الخطاب، حين أراد أن يقتل ابن صياد لما ظهر له أن يشبه المسيح الدجال، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد حدث أصحابه عن المسيح الدجال. وقد روى الحديث البخاري في باب: كيف يُعرض الإسلام على الصبي من كتاب الجهاد في صحيحه عن ابن عمر، البخاري 2/ 82، 4/ 56، 8/ 34، 107، لكن روايته في

الموضعين الأخيرين مغايرة لما عندنا، ورواه مسلم في باب: ذكر ابن الصياد من كتاب الفتن وأشراف الساعة من صحيحه. مسلم: 4 / 2930، ورواه أحمد بن حنبل في مسنده برقم: 626 بلفظ: "إن يكن هو...." والحديث في شرح التسهيل: 1 / 171. 2 القائل: هو عمر بن أبي ربيعة، أبو الخطاب القرشي المخزومي، شاعر الغزل المشهور. وُلِدَ ليلة مقتل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، كان فاسقا يتعرض للنساء الخواج، فسيره عمر بن عبد العزيز إلى الدهلك، ومات بينما كان في سفينة حرقاً سنة 93 هـ. الشعر والشعراء: 2 / 553، الأغاني: 1 / 28، الخزانة: 1 / 238، ابن خلكان: 1 / 447.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:
عن العهد، والإنسان قد يتغير

(114/1)

ولو كان الضمير السابق في المسألة الأولى مرفوعاً وجب الوصل، نحو: ضربته" ولو كان غير أعرف وجب الفصل، نحو "أعطاه إياك" أو "إياك" أو "أعطاك إياي" 1، ومن وجب الفصل إذا تحددت الرتبة، نحو: "ملكنتي إياي" و"ملكنت

= وهو من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة، وأولها قوله:

أمن آل نعم أنت غادٍ فمبكر ... غداة غد أم رائح فمهجر

والبيت من شواهد: التصريح: 1 / 108، والأشعري: 53 / 1 / 54، وشرح المفصل: 3 / 107. والمقرب: 16، والخزانة: 2 / 42، وشرح العيني: 1 / 314، وديوان عمر بن أبي ربيعة: 86.

المفردات الغريبة: حال: تغير، وتحولت حالته. عن العهد: عما عهدناه فيه من الشباب والنضرة.

المعنى: يتحدث الشاعر بلسان حال حبيبته التي عجبت؛ لتغير هيئته وحالته، حيث تقول: إن كان حقاً الذي نراه عمر، فقد تحولت حاله عما كنا نعهده فيه من القوة والشباب والحسن، ثم يسليها قائلاً: غير أن الإنسان يغيره مرور الزمان، وتقلبات الدهر، وتتالي الأيام.

الإعراب: لنن: اللام موطنة للقسم، إن شرطية، كان: فعل ماضٍ ناقص، وهو فعل

الشرط، واسمه "هو" يعود على عمر المعبر عنه بـ "المغيري" في الآيات السابقة. إياه: خبر كان لقد: اللام واقعة في جواب القسم، قد: حرف تحقيق. حال: فعل ماضٍ، والفاعل: هو. "بعدنا". متعلق بـ "حال" و"نا"، مضاف إليه. وجملة "حال بعدنا" جواب القسم، لا محل لها، وجملة جواب الشرط محذوفة؛ لدلالة جواب القسم عليها. "عن العهد": متعلق بـ "حال". والإنسان: الواو حالية، الإنسان: مبتدأ. قد: حرف تقليل. يتغير: فعل مضارع، والفاعل: هو، وجملة "يتغير": في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة "الإنسان قد يتغير": في محل نصب على الحال.

موطن الشاهد: "كان إياه".

وجه الاستشهاد: مجيء الضمير "إياه" خبراً لـ "كان" الناقصة الناسخة للمبتدأ والخبر، وقد أتى به منفصلاً، ومجيئه على هذا الوجه جائز باتفاق من غير ضرورة ولا شذوذ، ولو وصل، لقال: "كانه"، وهو وجه جائز باتفاق أيضاً، غير أن ابن مالك يختار الاتصال، وغيره يختار الانفصال.

1 نسب إلى أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه - أنه قال: "أراهمني الباطل شيطانا" بوصل الضميرين، وأولهما ليس أعرف من الثاني؛ لأن الأول ضمير غيبة. والثاني ضمير متكلم، ومعنى العبارة: أن الباطل أراهم إياي شيطانا: أي جعلهم يروني شيطانا، وحكم هذا الاتصال نادر، والأصل: أراهم الباطل إياي شيطانا، وأجاز المبرد وكثير من القدماء تقدم غير الأخص مع الاتصال، نحو: أعطيتهموك، ولكن الانفصال عندهم راجح. اشطر شرح التصريح: 108-109.

(115/1)

إياك" و"ملكته إياه"، وقد يباح الوصل إن كان الاتحاد في الغيبة، واختلفت لفظ الضميرين، كقوله1: [الطويل]
29- أَنَاهُمَا قَفُوْا أَكْرَمَ وَالِدَ2

1 لم ينسب إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

لوجهك في الإحسان بسط وبهجة

وهو من شواهد: التصريح: 109 / 1، والأشعري "55 / 1 / 54"، وهمع الهوامع: 1 /

63، والدرر اللوامع: 41/1، وشرح شواهد العيني: 342/1.

المفردات العربية: بسط: بشاشة وطلاقة. بهجة: حسن، وسرور. أنالهما: المراد: عود وجهك البسط والبهجة. قفو: اتباع، أصله كان من مكانه في جهة قفاه، ثم قيل لمن يتبع واحدا ويسير على أثره.

المعنى: يمدح الشاعر أحدهم: بأن البشاشة والطلاقة والحسن تملأ وجهه عند الإحسان والعطاء، وليس هذا بغريب؛ لأن هذه الصفات ورثها عن أبيه واكتسبها باقتدائه به؛ إذ هو المعروف بأنه أكرم والد.

الإعراب: "لوجهك": متعلق بخبر مقدم. بسط: مبتدأ مؤخر "في الإحسان": متعلق بـ "بسط" وبهجة: الواو عاطفة. بهجة: معطوف على بسط. "أنا لهما": "أنال" فعل ماضٍ مبني على الفتح، و"هما" في محل نصب مفعول به أول لـ "أنال"، والهاء "الضمير العائد إلى الوجه": في محل نصب مفعولاً به ثانياً، ويمكن أن يكون المفعول الأول، وضمير الغائب العائد إلى المثنى المفعول الثاني. قفو: فاعل: "أنال" مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف: أكرم: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله، وأكرم: مضاف. والد: مضاف.

موطن الشاهد: "أنالهما".

وجه الاستشهاد: مجيء الضمير الثاني "هاء" الغائب المفرد متصلاً، غير أن الأكثر في مثل هذه الحال الانفصال "أنا لهما إياه" غير أن الوجهين جائزان باتفاق، وإنما خص جواز الاتصال والانفصال عند اتحاد الرتبة بضميري الغيبة؛ لصحة اختلاف لفظهما، واختلاف مدلولهما، فنزل ذلك منزلة اختلاف الضميرين.

(116/1)

[لزوم نون الوقاية قبل ياء المتكلم]:

مضى أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلّي النصب والخفض.

فإن نصبها فعل أو اسم فعل أو "ليت" وجب قبلها نون الوقاية¹، فأما الفعل فنحو:

"دعاني" 2 و"يكرمني" و"أعطني" وتقول: "قام القوم ما خلاني" و"ما عداني" و"حاشاني"

إن قدرتهن أفعالا، قال 3: [الطويل]

30- تملُ الندامي ما عداني؛ فإني 4

1 هي نون مكسورة، سميت بذلك؛ لأنها في الغالب تقي الفعل، وتصونه من وجود كسرة في آخره عند إسناده إلى ياء المتكلم، وتمنع اللبس في مثل: أكرمني، في الأمر، فلولاها لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر، بأمر المؤنثة، كما تقي غير الفعل من تغيير آخر يلحق به، وتسمى كذلك "ياء النفس" وقد تحذف ياء المتكلم وتبقى النون المكسورة للدلالة عليها، نحو قوله تعالى: {أَبَشِّرْهُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فَمِمَّ تُبَشِّرُونَ} أي: فبم تبشرونني؟.

انظر: الجني الداني: 150-151، ومغني اللبيب: 450-451، وحاشية يس على التصريح: 109-110.

2 من ذلك قول الشاعر:

دعاني أخي والخيـل بيـني وبينه ... فلما دعاني لم يجديني بقـعدٍ

الشاهد: دعاني، في المرتين، فإنه فعل ماضٍ عمل في ياء المتكلم، وقد أتى قبل ياء المتكلم بنون الوقاية، وفي قوله: لم يجديني، فإنه فعل مضارع عمل في ياء المتكلم أيضا، وقد أتى بنون الوقاية قبلها ومن:

خليلي من عليا هلال بن عامر ... بعفراء عوجا اليوم وانتظران
أصله: انتظراني، فحذف الياء اجتزاء بكسرة نون الوقاية دالة عليها. أوضح المسالك: 106-107.

3 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

بكل الذي يهوى نديمي مولعُ

وهو من شواهد التصريح: 1/ 110، 1/ 364، وشذور الذهب "123/ 342"،
وهمع الهوامع: "1/ 332"، والدرر اللوامع: "1/ 197".

(117/1)

وتقول: "ما أفقرني إلى عفو الله"، و"ما أحسنني إن اتقيتُ الله"، وقال بعضهم: "عليه رجلا ليسني" 1 أي: ليلزم رجلا غيري، وأما تجويز الكوفي "ما أحسنني" فمبني على قوله إن "أحسن" ونحوه اسم، وأما قوله 2: [مشطور الرجز]:

31- إذ ذهب القوم الكرام ليسي

فضرورة

= المفردات الغربية: تمل: من الملل: وهو السأم. الندامي: جمع ندمان: وهو نديم الرجل في الشرب. مولع "بفتح اللام" بمعنى مغرى، وهو من أفعال ملازمة للبناء للمجهول. المعنى: يتباهى الشاعر بأن الناس يملون نداماهم وسمارهم؛ إلا هو؛ فلا يُمل ولا يستغنى عنه؛ لأن همه وأدبه أن يقضي كل ما يحبه منه نديمه.

الإعراب: تمل: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. الندامى: نائب فاعل. ما عدائي: ما: مصدرية، عدا: فعل ماضٍ، وفاعله مستتر فيه وجوبا، ويعود على البعض المفهوم من الكل السابق، والنون للوقاية، والياء: مفعول به، و"ما" وما دخلت عليه: في تأويل مصدر مجرور بإضافة ظرف مقدر، والتقدير: تمل الندامى وقت مجاوزتهم إياي. فإنني: الفاء تعليلية إن حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب اسم "إن" "بكل" متعلق بقوله: "مولع" الآتي، وكل: مضاف، الذي: مضاف إليه. يهوى: فعل مضارع. نديمي: فاعل ومضاف إليه، والجملة صلة للموصول، لا محل لها، والعائد من جملة الصلة إلى الاسم الموصول ضمير منصوب المحل بفعل "يهوى" محذوف، والتقدير: بكل الذي يهواه نديمي. مولع: خبر "إن" مرفوع. موطن الشاهد: "ما عدائي".

وجه الاستشهاد: دخول نون الوقاية على "عدا" الماضي، وهو هنا فعل، بدليل تقدم ما المصدرية عليه، ونون الوقاية دخلت لاتصال الفعل بياء المتكلم.

1 قول حكاة سيبويه، عن بعض العرب، وقد بلغه أن رجلا يهدده.

2 نسب ابن منظور في اللسان هذا البيت إلى رؤية بن العجاج، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: قيل الشاهد قوله:

عددت قومي كعديد الطيس

ويروى: عهدي بقومي كعديد الطيس.

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 110، وابن عقيل: "17 / 1 / 109"، والأشعري "57 /

1 / 55، وهمع الهوامع: 1 / 64، والدرر اللوامع: 1 / 41، والجنى الداني: 150،

وشرح المفصل: 3 / 108 والخزانة: 2 / 425، 454، 4 / 56، واللسان مادة =

وأما نحو: {تَأْمُرُونِي} فالصحيح أن المحذوف نون الرفع.

= "طيس"، ومغني اللبيب "227 / 310" "450 / 644"، وشرح السيوطي: 167، وملحقات ديوان ربيعة: 175.

المفردات الغريبة: عديد: عدد، يقال: هم عديد الثرى؛ أي عدد التراب. الطيس: الكثير من الرمل، ونحوه، وقد يسمى طيسلا. ليسى: المراد غيري. المعنى: يتأسف الراجز على حال قومه؛ فعديدهم إذا عددهم وأحصاهم كعدد الرمال والحصى ولكن لا خير فيهم، فقد ذهب القوم الكرام منهم سواء. الإعراب: قومي: مفعول به لـ "عددت" "كعديد": متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، أي: عددت قومي عدا كعديد. إذ: ظرفية متعلقة بـ "عددت"، أو حرف دال على المفاجأة. ليسى: فعل ماضٍ ناقص، واسمها: ضمير يعود على البعض المفهوم مما قبله، وياء المتكلم خبره. موطن الشاهد: "ليسى".

وجه الاستشهاد: حذف نون الوقاية التي تلحق الفعل عند اتصاله بياء المتكلم، وحكم هذا الحذف أنها شاذٌ، وسهله كون "ليس" فعلا جامدا غير متصرف، فهو شبيه بالاسم، وفي "ليسى" شذوذ آخر، وهو مجيء خبر "ليس" ضمير متصلا، ومعلوم أن الأصل في الخبر الانفصال، كما علمنا سابقا.

1 "39" سورة الزمر، الآية: 64.

موطن الشاهد: {تَأْمُرُونِي} .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "تأمروني" محذوف نون الرفع، على ما يرى سيبويه، وابن مالك، ومثلها قوله تعالى: {تُحَاجُّونِي} قرأ نافع "تأمروني" بالتخفيف، أراد "تأمروني" فحذف إحدى النونين للتخفيف، وينبغي أن تكون النون الثانية محذوفة؛ لأن التكرير بها وقع، ولا تحذف الأولى التي هي علامة الرفع، وقد حذفوا هذه النون، قال حميد الأرقط:

قدني من نصر الحبيبين قدي

فحذف وأثبت، وقال قوم: بل حذفوا نون الإعراب كما تحذف الضمة في مثل "يأمركم" وقرأ ابن عامر "تأمروني" بنونين على الأصل "فلم يُدغم النونين" وحجته إجماع الجميع على إظهار النون في قوله تعالى: {وَكَاذُوبًا يَفْتُلُونَنِي} فرد ما اختلف فيه إلى ما أجمع عليه، وقرأ الباقون: "تأمروني" بالتشديد، والأصل "تأمروني" النون الأولى علامة الرفع والثانية مع الياء في موضع النصب، ثم أدغموا الأولى في الثانية. وأما النحاة: فقد

اختلفوا في المحذوف من النونين، فرجح المؤلف أن المحذوفة هي نون الرفع وذلك لأمرين، الأول: أن نون الرفع قد عهد حذفها اطرادا في النصب والجزم، ونادرا في غيرهما. الثاني: أن نون الوقاية مأنيٌّ بما لفرض، فلا تحذف وهذا مذهب سيبويه وابن مالك. وذهب الأخفش والمبرد والفارسي وابن جني إلى أن المحذوف نون الوقاية، محتجين بأن التكرار، إنما حصل بنون الوقاية؛ لأن نون الرفع سابقة عليها، والتكرار، هو الذي دعا إلى التخفيف، فكانت نون الوقاية أولى بالحذف عند قصد التخفيف، فضلا عن أن نون الرفع علامة للإعراب، فهي أولى بالمحافظ عليها. انظر: حجة القراءات لأبي زرعة: 624-625، إعراب القرآن، للنحاس: 2/ 228، التصريح: 1/ 111.

(119/1)

وأما اسم الفعل فنحو: "دراكني" و"تراكني" و"عليكني" بمعنى "أدركني" وبمعنى "اتركني" وبمعنى "الزمني".

وأما ليت 1 فنحو: { يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي } 2، وأما قوله 3: [الوافر] 32- فيا ليتي إذا ما كان ذاكم 4

1 إنما وجبت معها النون -على الراجح- لقوة شبهها بالفعل في المعنى والعمل.

2 "89" سورة الفجر الآية: 24.

موطن الشاهد: "ليتني".

وجه الاستشهاد: مجيء نون الوقاية مع "ليت" المتصلة بياء المتكلم، وحكم اتصال نون الوقاية بـ "ليت" الوجوب؛ لقوة شبهها بالفعل؛ لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها.

3 القائل: هو ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي، وابن عم خديجة بنت خويلد أم المؤمنين رضي الله عنها، كان أحد المعتزلين عبادة الأوثان في الجاهلية، وكان يقرأ الكتب فتتصر وكتب الكتاب بالعبرانية من الإنجيل، وقصته مشهورة مع النبي صلى الله عليه وسلم عندما أتت به السيدة خديجة إليه، فبشره بالخير، وتمنى لو أنه كان جزعا يوم يخرج قومه. تجريد الأغاني: 1/ 366-367.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

ولجت وكنت أولهم ولوجا.

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 111، وشرح العيني: 1/ 365، وسيرة ابن هشام: 122.

المفردات الغريبة: يا ليتي: أراد يا هؤلاء ليتني، فحذف المنادى. ولجت: يريد بهذا دخوله في الإسلام ونصرة الرسول عليه الصلاة والسلام.
المعنى: يتمنى الشاعر، إذا حدث ذلك الأمر، أن يكون حياً وقتئذٍ، فيدخل في هذا الدين، ويكون من السابقين في الدخول فيه والمصدقين به.
الإعراب: فيا: الفاء عاطفة، يا: حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: يا هؤلاء، أو يا قومي، أو حرف يفيد التنبيه. ليت: حرف مشبه بالفعل، والياء: اسمها. إذا: ظرف متضمن معنى الشرط. ما: زائدة. ذا: فاعل كان التامة. "ولجت": خبر ليت، أو جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر "ليت" ولوجا: تمييز منصوب. موطن الشاهد: "ليتي".

وجه الاستشهاد: مجيء "ليت" محذوفة منها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم، وحكم هذا الحذف شاذ؛ لضرورة الوزن، والأصل في هذه الحال الاقتران، كما رأينا في المتن.

(120/1)

فضرورة عند سيبويه¹، وقال الفراء²: يجوز "ليتني" و"ليتني".
وإن نصبها "لعل" فالحذف نحو: {لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ} 3 أكثر من الإثبات⁴،
كقوله⁵: [الطويل]

1 هو: أبو بشر: عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب وسيبويه أي رائحة التفاح بالفارسية، إمام البصريين، وإمام عصره بالعربية، أخذ النحو عن الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب والأخفش "أبو الخطاب" وعيسى بن عمرو، وأخذ الفقه والحديث على حماد بن سلمة الذي كان السبب في إقباله على النحو، وسيبويه: صاحب الكتاب المشهور الذي يعد مرجع العلماء إلى اليوم. مات سنة 180هـ.
البلغة: 173، بغية الوعاة: 2/ 229، إنباه الرواة: 2/ 346، الأعلام: 5/ 252
وغيرها كثير.

2 هو: أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، إمام مشهور، أخذ عن

الكسائي، وهو من جلة أصحابه وأبرع الكوفيين، له مصنفات كبيرة ومشهورة في اللغة والنحو، ومعاني القرآن، توفي سنة 207هـ في طريق مكة، وله 67 سنة. البلغة: 280، بغية الوعاة 2/ 333، وفيات الأعيان: 2/ 201، أخبار النحويين البصريين: 51.

3 40 سورة غافر، الآية: 36.

موطن الشاهد: "لعلي".

وجه الاستشهاد: مجيء "لعل" متصلة بياء المتكلم الواقعة اسما لها، في محل نصب، مع حذف نون الوقاية، وحكم هذا الحذف أنه أكثر من الإثبات.

4 وذلك؛ لأن "لعل" شبيهة بالحرف، بل إنها تستعمل أحيانا جارة.

5 هو: حاتم الطائي: أبو عدي بن عبد الله بن سعد بن الحشرج، من طي، مضرب المثل في الجود والكرم، وصاحب شعر جيد، كان حيث ما نزل عرف، وكان ظفيرا، إذا قاتل غلب، وإذا غنم أنهب، وإذا سئل وهب، وإذا أسر أطلق.

(121/1)

33- أريني جوادا مات هُزلاً لعلني1

1 الشعر والشعراء: 1/ 241، الأغاني: 16/ 92، اللآلي: 606، الخزانة: 1/ 491، شعراء الجاهلية: 98.

تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا

وقد نسب هذا البيت أبو تمام في ديوان الحماسة إلى حطائط ابن أخي الأسود بن يعفر النهشلي، ونسبه آخرون إلى حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي. والبيت من شواهد التصريح: 1/ 111، وشرح المفصل: 8/ 78، وخزانة الأدب: 1/ 195 عرضا، وشرح العيني: 3/ 369، وديوان حاتم الطائي: 109.

المفردات الغريبة: جوادا: الرجل الكريم الذي يجود بأمواله. هزلا: "بضم فسكون":

هزلا وضعفا. بخيلا: ضنينا بماله لا ينفقه. مخلدا: دائم الحياة باقيا.

المعنى: يطلب الشاعر إلى عاذلته أن تريد رجلا كريما مات من الضعف والهزال بسبب ضيق ذات يده من الكرم، أو بخيلا خلده ماله الذي يضمن به عن الإنفاق، لعله يرى ما

تراه من الإمساك والتقتير، وعدم البذل والجود.

الإعراب: ذريني: فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المخاطبة في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء الثانية في محل نصب مفعول به أول. جوادا: مفعول به ثانٍ منصوب. مات: فعل ماضٍ، والفاعل: هو، والجملة في محل نصب صفة لـ "جواد"، وهو الأجود. هزلا: مفعول لأجله. لعلي: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم في محل نصب اسم "لعل". أري: فعل مضارع، والفاعل: أنا ما: اسم موصول، في محل نصب مفعول به، والجملة: في محل رفع خبر "لعل". ترين: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، والياء: في محل رفع فاعل الجملة، والجملة: صلة الموصول، لا محل لها، والعائد محذوف، والتقدير: ما ترينه. أو: حرف عطف. بخيلا: معطوف على "جوادا". مخلدا صفة لـ "بخيلا".

موطن الشاهد: "لعلي".

وجه الاستشهاد: مجيء "لعل" متصلة بـ "ياء المتكلم" مع اقترانها بنون الوقاية، وحكم هذا الاقتران القلة؛ لأن الأشهر حذف نون الوقاية مع "لعل"، والقرآن الكريم نطق بالحذف وحده، كما في الآيات التالية: {لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ} ، وقوله تعالى: {لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ} ، وقوله جل شأنه: {إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ} . وكذا في الشعر، فالأشهر حذف النون، كقول العباس بن الأحنف: أسرب القطا هل من بعير جناحه ... لعلي إلى من قد هويت أطيّر وقول الفرزدق:

وإني لراج نظرة قبل التي ... لعلي وإن شطت نواها أزورها
ونخلص من هذا، إلى أن ثبوت نون الوقاية مع "لعل" ليس شذوذاً، ولا ضرورة، كما قال ابن الناظم حيث وردت منه جملة صالحة من الشواهد، ومنها:
فقلت: أعبراني القدوم لعلي ... أخط بها قبراً لأبيض ماجد

(122/1)

وهو أكثر من "لبيتي"، وغلط ابن الناظم 1 فجعل "لبيتي" نادراً، و"لعلي" ضرورة.
وإن نصبها بقية أخوات لبت ولعل، وهي: إن، وأن، ولكن، وكأن، فالوجهان كقوله 2:
[الطويل]

34- وإني على ليلي لزار، وإنني 3

حاشية الصبان: 1/ 123-124، وشرح التصريح: 1/ 111، وابن عقيل: 1/ 91.

1 أي ابن ناظم الألفية، وهو: الإمام بدر الدين محمد بن محمد بن مالك الطائي الدمشقي، نحوي ابن نحوي وإمام ذكي حاد الخاطر، برع في علوم البلاغة والعروض، له مصنفات كثيرة منها.

شرح ألفية والده "كافيته ولا ميته"، وشرح التسهيل ولم يتمه، والمصباح في المعاني والبيان، وشرح غريب تصريف ابن الحاجب. تولى منصب أبيه في دمشق بعد وفاته، ومات سنة 686هـ. بغية الوعاة: 1/ 204.

2 القائل هو: قيس بن الملوّح، وقيل: ابن معاذ، أحد بني جعدة "أو بني عقيل" ابن كعب بن ربيعة والملقب بمحنون ليلي، وهذا اللقب؛ لذهاب عقله بشدة عشقه، أما الأصمعي، فينفي عنه الجنون، ويقول: إنما فيه لوثة: أي ضعف واسترخاء وحمق، وقيل في قيس: أشعر الناس. الشعر والشعراء: 2/ 563، الخزانة: 2/ 169، الأغاني: 1/ 161، المرزباني: 476.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

على ذاك فيما بيننا مستديمها

وهو من شواهد التصريح: 1/ 112.

المفردات الغريبة: زار: اسم فاعل منقوص، فعله زريّ عليه يزري من باب ضرب زريا وزراية، ومعناه: عتب عليه يعتب. مستديمها: مستبق مودتها، طالب دوام حبها. =

(123/1)

وإن خفضها حرف: فإن كان "من" أو "عن" وجبت النون1، إلا في الضرورة كقوله2:

[الرمل]

35- أيها السائل عنهم وعني

لست من قيسٍ ولا قيسٌ مِنِّي3

= المعنى: يعتب الشاعر على ليلي؛ لهجرها وصدودها عنه، وعلى الرغم من ذلك، فهو مستبق مودتها، طالب دوام حبها؛ لأن في ذلك سعادته، فلعبها ترضيه وتبادل الحب والمودة.

الإعراب إني: حرف مشبه بالفعل، واسمه. "على ليلي": متعلق بـ "زار" الآتي. "لزار": اللام للابتداء. زار: خبر "إن" مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، منع من ظهورها الثقل. وإني: الواو عاطفة. إني: حرف مشبه، والنون: للوقاية، وياء المتكلم في محل نصب اسمها. "على ذاك": متعلق بـ "مستديم" الآتي، والكاف: للخطاب "فيما" متعلق بـ "مستديمها". "بيننا": متعلق بمحذوف صلة الموصول، و"نا" مضاف إليه. مستديمها: خبر "إن" و"ها" مضاف إليه. موطن الشاهد: "إني، إني".

وجه الاستشهاد: حذف نون الوقاية مع "إن" الأولى عند اتصالها بياء المتكلم، وإثباتها مع "إن" الثانية، وحذفها جائزاً باتفاق في سعة الكلام، فلا شذوذ ولا علة في الإثبات أو الحذف، وكذا في "أن" و"لكن" و"كأن"، كما ذكر المؤلف. انظر حاشية الصبان: 1/ 124.

1 قيل: إن سبب ذلك المحافظة على بقاء السكون في الحرف؛ لأنه الأصل في البناء.
2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: نسب ابن الناظم البيت إلى بعض النحاة، ذهاباً منه أنه مصنوع، وقال ابن هشام في شأنه: "وفي النفس من هذا البيت شيء؛ لأننا لا نعرف له قائلاً ولا نظيراً".

والبيت من شواهد التصريح: 1/ 112، وابن عقيل "20/ 1/ 114"، والأشموني "61/ 1/ 56" وجمع الهوامع: 1/ 64، والدرر اللوامع: 1/ 43، والجنى الداني: 151.

المفردات الغريبة: قيس: هو ابن عيلان واسم عيلان: الناس بن مضر بن نزال بن معد، أخو إلياس بن مضر. وقد يراد بقيس القبيلة فيمنع من الصرف للعلمية والتأنيث. المعنى: يتنصل الشاعر من قبيلة قيس، ويخاطب السائل عن هؤلاء القوم، وعنه أن لا صلة تربطه بهم ولا علاقة؛ وذلك لعدم انسجامه معهم.

(124/1)

وإن كان غيرهما امتنعت، نحو "لي" و"بي" و"في" و"خلاي" و"عداي" و"حاشاي" 1
قال 2: [الكامل]

36- في فتية جعلوا الصليب إلههم ... حاشاي إني مسلم معذور 3

= الإعراب: أيها: منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب على النداء، و"ها" للتنبيه. السائل: صفة لـ "أي" باعتبار اللفظ. "عنهم": متعلق بـ "السائل" و"عني": الواو عاطفة، وعني: معطوف على "عنهم" السابق. لست: فعل ماض ناقص واسمه. "من قيس" متعلق بخبر ليس. ولا: الواو عاطفة. لا: زائدة؛ لتأكيد النفي. قيس: مبتدأ مرفوع. "مني": متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة "المبتدأ وخبره" معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها.

موطن الشاهد: "عني، مني".

وجه الاستشهاد: محيي "عني ومني" بالتخفيف، حيث حذفت نون الوقاية منهما، عند إضافتهما إلى ياء المتكلم للضرورة النادرة عند سيبويه، والواجب في اختيار الكلام أن يقال: مني، عني بتشديد النون في الحرفين؛ لتكون نون الوقاية حفظا للسكون فيما يبنون إلى هذا، أشار ابن مالك بقوله:

و"ليتي" فشا، و"ليتي" ندرا ... ومع "لعل اعكس، وكن مخيرا

في الباقيات، واضطرارا خففا ... "مني، وعني" بعض من قد سلفا.

أي: بعض المتقدمين يحذف "نون الوقاية" من "مني وعني" تخفيفا للضرورة، كما أشرنا.

1 قيل: إن السبب في امتناع النون في "لي" و"بي" أنهما مبنيان على الكسر، وفي "في"

سكونها أصلي، ولا يزول عند اتصالها بياء المتكلم، بل تدغم الياءان، وأما "خلا"

و"عدا" و"حاشا" فإن الألف، لا تقبل الحركة، وقد سبق أنها إذا قدرت أفعالا لحقتها

النون؛ ليجري الفعل مجرى واحدا.

التصريح: 112 / 1.

2 القائل: هو المغيرة بن عبد الله الأسدي، الملقب بالأقيشر؛ لأنه كان أحمر الوجه أقشر

يكنى أبا معرض، وُلِدَ في الجاهلية، ونشأ في أول الإسلام، وكان خليعا ماجنا فاسقا

مدمنا على الخمر، قبيح المنظر، مات سنة 80هـ.

الشعر والشعراء: 2 / 559، الأغاني: 10 / 80، الخزائن: 2 / 279، الإصابة: 6 /

180.

3 تخريج الشاهد: البيت من شواهد: التصريح: 112 / 1، وجمع الهوامع: 1 / 232،

والدرر اللوامع: 1 / 197 وشرح الشواهد العينية: 1 / 377.

وإن خفضها مضاف: فإن كان "لدن" أو "قط" أو "قد" فالغالب الإثبات.
ويجوز الحذف فيه قليلا، ولا يختص بالضرورة، خلافا لسيبويه، وغلط ابن الناطم، فجعل
الحذف في "قد، وقط" أعرف من الإثبات، ومثلهما: {قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا} 1،
قريئ مشددا ومخففا، وفي حديث النار2: "قَطْنِي قَطْنِي" و "قَطِي

= المفردات الغريبة: معذور: مقطوع العذرة -وهي قلعة الذكر يقطعها الخائن، ويقال له
مختون من الختان.

المعنى: يتبرأ الشاعر من القوم الذين يعبدون الصليبان، ويتخذونها آلهة لهم، وينزه نفسه
عن ذلك، وإنما هو مسلم مختون كالمسلمين؛ ذلك لأن النصارى لا يختنون.
الإعراب: "في فتية": متعلق بما قبله. جعلوا: فعل ماضٍ وفاعل. الصليب: مفعول أول
و"الجملة" في محل جر صفة لـ "فتية" إلههم: مفعول ثانٍ لـ "جعل"، و"هم" مضاف إليه.
حاشاي: حرف استثناء وجر، والباء: في محل جر به. إني: حرف مشبه بالفعل والياء:
اسمه "مسلم" خبر "إن" مرفوع: معذور: صفة لـ: صلة لـ "مسلم"، أو خبر ثانٍ لـ "إن".
موطن الشاهد: "حاشاي".

وجه الاستشهاد: حذف نون الوقاية عند اتصال حاشا بـ "ياء المتكلم" لأن "حاشا"
حرف آخره ألف، لا تقبل الحركة، وبالتالي، فلا يخشى كسر آخره؛ لاتصاله بالياء، ومثل
هذا الكلام يجوز في "خلا، وعدا" إذا كان حرفين، وأما إذا كان فعلين، فتتقرن بهما نون
الوقاية، كما تتقرن ببقية الأفعال، حيث لا فرق بين فعل وآخر.

1 "18" سورة الكهف، الآية: 76.

أوجه القراءات:

قرأ نافع وأبو بكر: "من لَدُنِّي عُذْرًا" بإشمام الدال، وتخفيف النون، وقرأ الباقون {مِنْ
لَدُنِّي} بضم الدال وتشديد النون.

توجيه القراءات: الأصل "لدن" بإسكان النون، فإذا أضفت إلى نفسك، زدت نونا؛
ليسلم سكون النون الأولى، فتقول: "لدنٌ زيد"، فلما تضيف إلى نفسك تقول: "لَدُنِّي"
فتدغم النون في النون كما تقول في "عني" ومن خفف النون كره اجتماع النونين،
فحذف واحدة، وهي الثانية؛ لأنها زائدة، كما حذف في قوله تعالى: {تَأْمُرُوْنِي} .

حجة القراءات 1/ 424-425، وإتحاف فضلاء البشر: 293، والبحر المحيط: 6/
151، والتيسير، للداني: 145، والحجة: 228، والنشر: 2/ 313.

2 هذه قطعة من حديث شريف، عن أبي هريرة وعن أنس رضي الله عنهما أخرجهما

البخاري: 6 / 115 وروايته: "..... يلقي في النار، وتقول: هل من مزيد، حتى يضع قدمه فتقول: قط قط".

(126/1)

قطي" وقال1: [مشطور الرجز]

37- قدني من نصر الخبيبين قدي2.

= وأخرج حديث أنس البخاري: 8 / 114، 9 / 94، وأخرج مسلم حديث أبي هريرة: 4 / 2846 وحديث أنس: 4 / 2848، وبين الألفاظ اختلاف، وهذا لفظ أنس في إحدى رواياته: "ولا تزال جهنم يلقي فيها وتقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه فينزوي بعضها إلى بعض وتقول: قط قط بعزتك وكرمك".

وفي فتح الباري: 8 / 595: "ووقع في بعض النسخ عن أبي ذر. قطي قطي بالإشباع وقطني بزيادة نون مشبعة" والمراد بوضع قدمه فيها: التجلي عليها بقهره وكبريائه.

1 القائل: هو حميد بن مالك بن ربيعي، من تميم، وقيل: من ربيعة، سمي بالأرقط لآثار كانت بوجهه "الرقط: النقط السود، والأرقط: النمر" وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية عاصر الحجاج.

خزانة الأدب: 5 / 395، وسمط اللآلي: 649، ومعجم الأدباء: 11 / 14.

2 تخريج الشاهد: وبعد الشاهد قوله:

ليس الإمام بالشحيح الملحد

والبيت من أرجوزة يقولها حميد في شأن عبد الله بن الزبير المتغلب على الدولة مروانية

والشاهد من شواهد: التصريح: 1 / 112، وابن عقيل "21 / 1 / 115"، والأشعري

"62 / 1 / 57 وهمع الهوامع: 1 / 64، والدر اللوامع: 1 / 42، والكتاب لسبويه: 1 /

387، وسمط اللآلي: 649، والإنصاف: 1 / 131، واللسان "لحد".

المفردات الغريبة: قدني: اسم بمعنى حسبي، أو اسم فعل بمعنى يكفيني الخبيبين: المراد

بهما: عبد الله بن الزبير، الذي يكنى أبا خبيب باسم ابنه خبيب، وأخوه مصعب بن

الزبير على سبيل التغليب. الشحيح: البخل. الملحد: الذي يستحل حرمات الله.

المعنى: يخاطب الشاعر عبد الملك بن مروان، ويعرض بعبد الله بن الزبير وأخيه مصعب

قائلا: دعني من نصر ابن الزبير وأخيه اللذين بلغا من البخل الغاية، فإمامنا عبد الملك

كريم معطاء ليس بشحيح ولا ملحد.

الإعراب: قدي: "قد" اسم بمعنى "حسب" مبتدأ مبني على السكون، في محل رفع، والنون: للوقاية وقد: مضاف وياء المتكلم: مضاف إليه. "من نصر": متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. الحبيبين: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله. قدي: تأكيد لـ "قدي" الأول. ليس: فعل ماض ناقص. الإمام: اسم ليس مرفوع.

(127/1)

وإن كان غيرهن امتنعت، نحو: "أبي" و"أخي".

= "بالشحيح": الباء حرف جر زائد، الشحيح: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً، على أنه خبر "ليس". "الملحد": صفة لـ "الشحيح" باعتبار اللفظ. موطن الشاهد: "قدي، قدي".

وجه الاستشهاد: إثبات "نون التوكيد" في الأولى، وحذفها في الثانية على قلة، والوجهان جائزان عن ابن مالك قياساً، ويرى سيبويه لزوم النون مع "قد" و"قط"؛ لأنهما اسمان بمعنى "حسب" وسقوطها ضرورة، ويرى الكوفيون: أنهما إذا كانتا بمعنى "حسب" لم تقترا بهما النون، وإن اعتبرنا اسم فعل، وجبت النون، وفي حكم "لن، وقد، وقط" بالنسبة للاقتران وعدمه، يقول ابن مالك:

"وفي 'لديّ' قلّ" وفي ... "قدي وقطني" الحذف أيضا قد يفني

والمعني: قل حذف النون من "لديّ"، فيقال: لدي: بالتخفيف، وكذلك يقل الحذف في "قد" و"قط" والكثير إثبات النون، فيقال: قدي، وقطني. راجع التصريح: 1/ 112-113، وابن عقيل: 1/ 94.

فائدة: إذا اجتمعت نون الوقاية مع نون الرفع - وذلك في الأفعال الخمسة، نحو: أنتم تعرفوني، أنتم تساعداني، أنت تشاركوني - جاز بقاء التنوين على حالهما، وجاز إدغامهما، تقول: تعرفني تساعدي، وتحذف واو الجماعة وياء المخاطبة؛ لالتقاء الساكنين، ويجوز حذف إحدى التنوين تخفيفاً، تقول: تعرفوني تساعدي تشاركوني والمختار أن المحذوف هو نون الوقاية إذا كان المضارع مرفوعاً، فيقال في إعرابه: مرفوع بثبوت النون، ونون الأفعال الخمسة، إذا كان منصوباً أو مجزوماً، فيقال في إعرابه: منصوب أو مجزوم، بحذف النون، والنون الموجودة للوقاية. الأشموني: 1/ 57.

تنبيه: هذا، ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم المعرب، إذا أضيف إلى ياء المتكلم. واعلم أن الأصل في الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية، نحو ضاري ومكرمي، وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم في قوله صلى الله عليه وسلم: "فهل أنتم صادقوني؟" وفي قول الشاعر: وليس الموافيني ليرفد خائباً ... فإن له أضعاف ما كان أملاً ومنه قول الآخر:

ألا فتى من بني ذبيان يحملني ... وليس حاملني إلا ابن حمال

كما لحقت أفعال التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم: "غير الدجال أخوفني عليكم" لمشابهة أفعال التفضيل لفعل التعجب.

ابن عقيل: 1/ 117، والأشموني: 1/ 57.

(128/1)

[باب العَلَم] :

هذا باب العَلَم 1:

[العَلَم نوعان: جنسي وشخصي] .

وهو نوعان: جنسي وسيأتي، وشخصي، وهو: اسم يعين مسماه تعييناً مطلقاً²، فخرج بذكر التعيين النكرات³، وبذكر الإطلاق ما عدا العلم من المعارف، تعيينها لمسمياتها تعيين مقيد، ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلاً إنما تعين مسماه ما دامت فيه "أل" فإذا فارقت فارقته التعيين، ونحو: "هذا" إنما يعين مسماه ما دام حاضراً، وكذا الباقي.

[اسم العلم ومسماه] :

ومسماه نوعان: أولو العلم من المذكورين كجعفر⁴، والمؤنثات

1 لفظ: "العَلَم" في اللغة مشترك لفظي بين عدة معانٍ، منها الجبل، قال الله تعالى: {وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ} أي كالجبال، وقالت الخنساء ترثي أخاها صخرًا: وإن صخرًا لتأتم الهداة به ... كأنه علم في رأسه نار

ومنها الراية التي تجعل شعاراً للدولة والجند، ومنها العلامة، ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ من الأخير.

2 أي: غير مقيد بقرينة تكلم، أو إشارة حسية أو معنوية، أو زيادة لفظية كالصلة، أو

- غير ذلك من القرائن التي توضح مدلوله، وتحدد المراد منه، بل بمجرد الوضع والغلبة.
- 3 لأن النكرات تدل على شيء غير معين. كما أسلفنا في أول مبحث النكرة والمعرفة. فائدة: الموصول يعين مسماه بالصلة، والضمير: يعين مسماه بالتكلم أو الخطاب، أو الغيبة، والمضاف: يعين مسماه بالمضاف إليه.
- 4 أصل الجعفر: النهر عامة أو الصغير فوق الجدول أو الملاّن، ثم سُمّي به رجل معين.

(129/1)

كخرنق1، وما يؤلف2: كالقبائل كَقَرَن3، والبلاد كَعَدَن، والخيّل كلاحق4 والإبل كشدقم5، والبقر كعراء6، والغنم كهيلة7، والكلاب نحو واشق. [اسم العلم مرتجل ومنقول]:

وينقسم إلى مرتجل8، وهو: ما استعمل من أول الأمر علماً، كأد9 لرجل، وسعاد لامرأة، ومنقول وهو الغالب، وهو: ما استعمل قبل العلمية لغيرها، ونقله إما من اسم إما لحدث كزبد وفضل، أو لعين كأسد وثور، وإما من وصف إما لفاعل كحارث وحسن، أو لمفعول كمنصور ومحمد، وإما من فعل إما ماضٍ كشمس10، أو مضارع كيشكر11، وإما من جملة إما فعلية كشاب قرناها12، أو اسمية كزبد منطلق، وليس بمسموع" ولكنهم قاسوه، وعن سيبويه.

-
- 1 ولد الأرنب للذكر والأنثى، أو الفتي من الأرناب، ثم سميت به امرأة شاعرة هي أخت طرفة لأمه.
- 2 أي النوع الثاني من قسمي العلم: الأشياء الألفية من غير أولى العلم التي يكون للواحد منها علم خاص به.
- 3 اسم قبيلة من مراد؛ ينسب إليها: أويس القرني رضي الله عنه.
- 4 علم فرس؛ كان لمعاوية بن أبي سفيان.
- 5 اسم فحل من الإبل؛ كان للنعمان بن المنذر.
- 6 عرار كقطاع؛ اسم بقرة كانت في وسط من بني إسرائيل.
- 7 علم لعنز؛ كانت لإحدى نساء العرب، ومن هذا النوع كل ما يتصل بحياة الناس وأعمالهم، وله اسم خاص به كأسماء المصانع والطائرات والكتب ... إلخ.
- 8 من الارتجال: وهو الابتكار والبدء بالشيء من غير سابقة، وهذا التقسيم للعلم من

- حيث وضعه وأصالته في العملية، أو عدم أصالته.
- 9 هو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير، أبو قبيلة باليمن.
- 10 علم لفرس، أو لرجل.
- 11 وقد يكون العلم منقولاً عن فعل الأمر، فقد سمي العرب صحراء معينة "اصمت" وفيها يقول الراعي النميري:
- أشلى سلوكية باتت وبات لها ... بوحش "اصمِتَ" في أصلابها أودُ
- 12 علم على امرأة، ومثله: "فتح الله" علم على رجل.

(130/1)

-
- "الأعلام كلها منقولة، وعن الزجاج1: "كلها مرتجلة"2.
- [اسم العلم مفرد ومركب]:
- وينقسم أيضاً إلى مفرد، كزيد وهند، وإلى مركب، وهو ثلاثة أنواع:
- 1- مركب إسنادي3، كـ "برق نحره" و"شاب قرناها" وهذا حكمه الحكاية، قال4:
- [مشطور الرجز]
- 38- نبئت أخوالي بني يزيد5

-
- 1 الزجاج: أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل، واشتهر بالزجاج؛ لعمله في خراطة الزجاج. صاحب علم ودين، لزم المبرد، وأخذ عنه وعن ثعلب، له تصانيف كثيرة منها: مختصر في النحو، وشرح أبيات سيويه، والنوادر، والاشتقاق، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف ... وغيرها. مات ببغداد سنة 311هـ، له ثمانون سنة.
- البلغة: 5، أخبار النحويين البصريين: 108، بغية الوعاة: 1/ 411، معجم المؤلفين:
- 33 / 1، الأعلام: 33 / 1.
- 2 لأن المرتجل عنده هو: ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى سابق، وهذا القصد غير متحقق، وموافقة بعض الأعلام وصفاً أو غيره مجرد اتفاق غير مقصود.
- 3 هو كل تركيب، أسندت وانضمت فيه كلمة إلى أخرى، على وجه يفيد حصول شيء أو عدم حصوله، ولا يكون ذلك إلا بجملة فعلية، أو اسمية.
- التصريح: 1/ 116.
- القائل: هو رؤية بن العجاج وقد مرت ترجمته.

4 تخريج الشاهد: وبعد الشاهد قوله:

ظلما علينا هُم فديدُ

والشاهد من شواهد: التصريح: 117 / 1، والأشعوي "60 / 1 / 73"، ومجالس ثعلب:

212 وشرح المفصل: 28 / 1، والعيني: 388 / 1 و 370 / 4، وخزانة الأدب: 1 /

130 واللسان "فدد"، ومغني اللبيب "817 / 1061"، وملحقات ديوان رؤية.

المفردات الغريبة: نبئت: أخبرت وأعلمت. فديد: صباح وجلبة.

المعنى: يقول الشاعر: أخبرت أن أخوالي بني يزيد، يرفعون أصواتهم في جلبة وصباح؛

لظلمنا، والنيل منا بغير حق.

الإعراب: نبئت فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعل، والتاء: هي المفعول =

(131/1)

ومركب مزجي، وهو: كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها، فحكم

الأول أن يفتح آخره، كـ "بعلبك" وـ "حضر موت" إلا إن كان ياء فيسكن، كـ "معد

يكرب" وـ "قالي قلا" 1 وحكم الثاني أن يعرب بالضممة والفتحة، إلا إن كان كلمة "ويه"

فيبنى على الكسر، كـ "سيويه" وـ "عمرويه".

= الأول أصلا تحولت إلى نائب فاعل لبناء الفعل للمجهول. أخوالي: مفعول ثانٍ

منصوب، والياء: مضاف إليه. بني: بدل من أخوالي، أو عطف بيان عليه، يزيد مضاف

إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة المقدرة على آخره، منع من ظهورها حركة الحكاية.

ظلمنا: مفعول لأجله، والعامل فيه محذوف، والتقدير: "يصيحون لأجل الظلم". "علينا"

متعلق بذلك المحذوف. "لهم" متعلق بخبر محذوف مقدم. فديد: مبتدأ مؤخر، والجملة من

المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول به ثالثا.

موطن الشاهد: "يزيد".

وجه الاستشهاد: مجيء "يزيد" مسمى به، مرفوعا على الحكاية؛ لأن القوافي كلها

مرفوعة، وهو منقول من جملة، وفيه ضمير هو الفاعل، وإنما قدر من نقله من الفعل

والفاعل، لا من الفعل وحده؛ لأننا لو قدرناه من الفعل وحده، لأعرب إعراب ما لا

ينصرف للعلمية، ووزن الفعل، ولجئ بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه مضاف إليه، ومن

عادة العرب إذا نقلوا من الفعل وفاعله، أن يبقوا الفعل على لفظه الذي كان عليه قبل

النقل، فإن كان ماضيا، ظل مبنيا على الفتح، وإن كان مضارعا ظل مرفوعا كما في الشاهد. انظر شرح التصريح: 1/ 117 وما بعدها.

فائدة: تسمي العرب الأشخاص بالجملة الفعلية كثيرا، كتسميتهم "تأبط شرا" و"برق نحره" و"شاب قرناها" و"يتلمظان"، و"جد ثدياها"، و"بني يشتهي" وسوى ذلك. قال الشاعر:

كذبتهم وبيت الله لا تنكحونها ... بني شاب قرناها تصر وتحلب
وقال آخر:

إذا ما قيل: أي الناس شر؟ ... فشرهم بنو يتلمظان
ومن ذلك أيضا:

أعير بني يدب إذا تعشى ... وعير بني يهر على العشاء
ولم تسم العرب بالجملة الاسمية، غير أن النحاة قاسوا الاسمية على الفعلية؛ لاشتراكهما جميعا في الجملة، فأطلقوا القول إطلاقا بأن العلم إذا كان منقولا عن جملة حكى على ما كان قبل النقل. انظر حاشية الصبان: 1/ 131.
1 اسم بلد بالشام.

(132/1)

3- ومركب إضافي¹، وهو الغالب، وهو: كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله، كـ "عبد الله" و"أبي قحافة" وحكمه أن يجري الأول بحسب العوامل الثلاثة رفعا ونصبا وجرا، ويجر الثاني بالإضافة.

[انقسام اسم العلم إلى اسم وكنية ولقب]:

وينقسم أيضا إلى اسم، وكنية، ولقب²:

فالكنية: كل مركب إضافي في صدره أب أو أم، كأبي بكر، وأم كلثوم.

واللقب: كل ما أشعر برفعة المسمى أو وضعته، كزين العابدين وأنف الناقة³.

والاسم ما عداهما، وهو الغالب، كزيد وعمرو.

[تأخر اللقب عن الاسم]:

ويؤخر اللقب عن الاسم، كـ "زيد زين العابدين" وربما يقدم كقوله⁴: [الوافر]

1 سمي بذلك؛ لأن الأكثر فيه أن يكون بالكنى وهي مضافة.

2 ظاهر كلام المؤلف أن هذه الأقسام، بهذه المعاني التي ذكرها متباينة، والحقيقة غير ذلك؛ فمثلاً: محمد ومحمود ومرتضى ... تدل على المدح مع أنها أسماء، وأبو الخير، وأم بركة ... تدل على المدح مع أنها كنى حسب تعريفه، والأحسن من هذا، أن نقول: ما سَمَّى الوالدان ولدهما به أول الأمر، فهو اسم، سواء أكان دالاً على مدح، أو ذم أو كان مصدراً بأب أو بأم أو لا، فقد يسمي الوالدان ولدهما ساعة يولد بأبي اليسر، فهو اسم وإن صدر بأب، ومثله زين العابدين، فهو اسم، وإن أشعر بمدح، ثم ما يطلق بعد ذلك على صاحب الاسم، إن صدر بأب، أو أم، فهو كنية، وإلا فهو لقب، ولا بد في هذه الحال من أن يشعر بمدح أو بدم.

أوضح المسالك: 1/ 26، ح: 1.

3 هو لقب جعفر بن قريع: وهو أبو بطن من سعد بن زيد بن مناة.

4 القائل هو: أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم، أخو الصحابي الجليل عبادة بن الصامت رضي الله عنهما، شاعر خزرجي أنصاري، له صحبة، شهد بدرًا، والمشاهد كلها، وقد كان منه أول ظهار في الإسلام.

(133/1)

39- أنا ابن مُزَيْقِيَا عمرو، وجدي 1

[لا ترتيب بين الكنية وغيرها]:

ولا ترتيب بين الكنية وغيرها، قال 2: [مشطور الرجز].

1 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

أبوهُ منذرٌ ماءُ السماءِ

وهو من شواهد التصريح 1/ 121، والأشعوني "66 / 1 / 58"، والعيني: 1/ 391 خزانة الأدب 1/ 229 عرضاً.

المفردات الغريبة: مزيقيا: لقب عمرو بن مالك، أحد ملوك اليمن، ومن أجداد أوس، وجد الأنصار قيل لقب بذلك؛ لأنه كان يلبس كل يوم حلتين، فإذا أمسى مزقهما كراهية أن يلبسهما ثانية وأن يلبسهما غيره. منذر ماء السماء: هو منذر بن امرئ القيس بن النعمان مالك الحيرة، أحد أجداد أوس لأمه، ولقب بماء السماء؛ لحسنه، أو هو لقب لأمه فاشتهر به.

شرح التصريح: 1/ 121، وحاشية الصبان: 1/ 128.

المعنى: يفخر الشاعر بأنه كريم الطرفين، نسيب الجهتين، لأبيه، وأمه.
فائدة: ذكر أهل النقل أن أم المنذر، كان يقال لها: ماء السماء؛ لحسنها، واشتهر المنذر بأمه، فقليل له: المنذر ابن ماء السماء، واسم أمه: مارية بنت عوف بن جشم. شرح العيني بذييل حاشية الصبان: 1/ 128.

الإعراب: أنا: مبتدأ. ابن: خبر. مزيقيا: مضاف إليه. عمرو: بدل منه، أو عطف بيان. وجدي: الواو: عاطفة، جدي: مبتدأ أول ومضاف إليه. أبوه: مبتدأ ثان أو مضاف إليه منذر: خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني والخبر "في محل رفع خبر المبتدأ الأول "جدي" ماء: بدل أو عطف بيان على منذر "السماء: مضاف إليه، ويمكن أن نعرب: "أبوه" بدلا من المبتدأ الذي هو قوله "جدي"، الضمير مضاف إليه، ولا يعود الضمير على الجد وإنما على مزيقيا، وهذا أفضل من الأول، ويكون المعنى: إن أبي، هو عمرو الملقب بمزيقيا، وإن جدي -أبا عمرو هذا- هو عامر بن ماء السماء. موطن الشاهد: "مزيقيا عمرو".

وجه الاستشهاد: تقدم اللقب "مزيقيا" على الاسم، وحكم تقدم اللقب "على الاسم جائز، غير أنه خلاف القياس المطرد.

2 هو عبد الله بن كبيسة: نسبة إلى أمه وقيل اسمه عمرو، وهو أحد المخضرمين الذين أدركوا النبي صلى الله عليه وسلم ولم يروه، له قصة مع أبي موسى الأشعري، في فتح تستر. خزنة الأدب: 5/ 156-157.

(134/1)

40- أقسم بالله أبو حفص عمر1

وقال حسان2: [الطويل]

1 تخريج الشاهد: هذا بيت من الرجز المشطور وبعده قوله:

ما مسها من نقب ولا دبر ... فاغفر له اللهم إن كان فجر

وهو لهذا الأعراي الذي وفد على سيدنا عمر بن الخطاب ومعه ناقة عجفاء دبراء نقباء، وطلب منه أن يحمله على ناقة تبلغه أهله، فردّه وقال له: ما أرى بناقتك من نقب ولا دبر.

فمضى إلى ناقته، وهو يقول هذه الأبيات، فناداه سيدنا عمر، وأعطاه ما طلب.
والشاهد من شواهد: التصريح: 121 / 1، وابن عقيل "292 / 3 / 219"، والأشعري
"68 / 1 / 59" وشرح المفصل: 71 / 3، وخزانة الأدب: 151 / 2، 162، 283،
وشرح العيني: 392 / 1 و 115 / 4 ومعاهد التنصيص: 94 / 1، وشذور الذهب
"229 / 564، 435"، والمخصص لابن سيده: 113 / 1.

المفردات الغريبة: أبو حفص: كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، والحفص: الأسد،
وكني بذلك؛ لشجاعته وجراته، وقيل: بحفصة أم المؤمنين وزوج الرسول صلى الله عليه
وسلم. نقب - بفتح النون والقاف: هو رقة أخفاف البعير. دبر - بفتح الدال والباء:
هو الجرح الذي يكون في ظهر البعير.

المعنى: يبين هذا الأعرابي أن سيدنا عمر، حلف بالله، أن ناقته لم يصبها حقي، ولا
حدثت بها قروح في ظهرها، ثم يطلب إلى الله له المغفرة والعفو، إن كان قد حنث في
يمينه؛ لأنه على ثقة، من أن ناقته دبراء نقباء.

الإعراب: أقسم: فعل ماضٍ. "بالله" متعلق بـ "أقسم". أبو: فاعل أقسم مرفوع، وعلامة
رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة. حفص: مضاف إليه. عمر: بدل، أو عطف بيان من
"أبي حفص" مرفوع، وسكن؛ لضرورة الوقف.
موطن الشاهد: "أبو حفص عمر".

وجه الاستشهاد: تقدم الكنية "أبو حفص" على "عمر" وحكم تقدم الكنية على الاسم،
جائز باتفاق، كما يجوز تقدم الاسم عليها، وتقدم الكنية على اللقب أولى، فتقول: هذا
أبو حفص الفاروق، هذا الفاروق أبو حفص باتفاق.

2 هو حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري، أبو الوليد، شاعر فحل جاهلي إسلامي،
عاش في الجاهلية 60 عاما وفي الإسلام مثلها، صاحب النبي صلى الله عليه وسلم
وشاعره، سقط شعره في الإسلام بعد أن كان فحلا من فحول الجاهلية؛ وذلك لأن
الشعر نكد بابه الشر. مات في خلافة معاوية بعد أن عمى في آخر حياته. وذلك سنة
54هـ.

الشعر والشعراء: 1 / 305-308، الخزانة: 1 / 108، الأغاني: 4 / 2، اللآلي:
171، الجمحي: 1 / 52.

(135/1)

41- وما اهتز عرش الله من أجل هالكٍ ... سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو1
[تأخر اللقب عن الكنية]:

وفي نسخة من الخلاصة2 ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية، كـ "أبي عبد الله
أنف الناقة" وليس كذلك.

1 تخريج الشاهد: قال صاحب الاستيعاب؛ أبو عمر يوسف بن عبد البر، في ترجمة
الصحابي سعد بن معاذ: هذا بيت لرجل من الأنصار، غير معين "ويظهر لي أن الكلام
في نسبة البيت كان: قال الأنصاري، فزاد المتأخرون اسم حسان لاشتهاره بهذه النسبة"
أوضح المسالك: 1/ 129.

والبيت في رثاء سعد بن معاذ الأنصاري سيد الأوس رضي الله عنه.
وهو من شواهد: التصريح: 1/ 121، والأشموي "59 / 1 / 69"، والعيني: 1/ 393
وليس في ديوان حسان بن ثابت الأنصاري.

المفردات الغريبة: اهتز: تحرك، عرش الله: هذه الكلمة مأخوذة من قول النبي صلى الله
عليه وسلم: "اهتز العرش لموت سعد بن معاذ" وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ
القيس سيد الخزرج، وكان قد أصيب يوم الخندق بسهم في أكحلته، فكان سببا في
وفاته، رحمه الله.

المعنى: لقد بلغ سعد من السمو والدرجة الرفيعة، أن عرش الرحمن اهتز لموته؛ وهذا لم
نسمعه لهالكٍ غيره.

الإعراب: ما: نافية. اهتز: فعل ماضٍ. عرش: فاعل الله: مضاف إليه. "من أجل":
متعلق بـ "اهتز" هالك: مضاف إليه. سمعنا: فعل وفاعل. "به" متعلق بـ "سمع":
و"الجملة" في محل جر صفة، لهالك إلا: أداة حصر. "لسعد": متعلق بـ "اهتز" أي: بدل
أو أو عطف بيان لـ "سعد" عمرو: مضاف إليه.
موطن الشاهد: "لسعد أبي عمرو".

وجه الاستشهاد: تقدم الاسم "سعد" على الكنية "أبي عمرو"، وحكم هذا التقدم جائز
باتفاق، كما أسلفنا.

2 فقد روت هذه النسخة بيت ابن مالك، كما قدمناه "وأخْرُنْ ذا إن سواه صحبا"
والمراد بـ "ذا" اللقب، والضمير في سواه، يعود إلى اللقب أيضا، ويراد بما سواه: الاسم
والكنية، وهذا ما يعترض عليه المصنف. أما النسخة الأخرى، ففيها "وأخران ذا إن
سواها صحبا"، وهذا يتماشى مع رأي المصنف، وهو المشهور الذي عليه الجمهور.
التصريح: 1/ 121-122.

ثم إن كان اللقب وما قبله مضافين، كـ "عبد الله زين العابدين" أو كان الأول مفردا والثاني مضافا، كـ "زيد زين العابدين" أو كانا بالعكس، كـ "عبد الله كرز". أتبعث الثاني للأول: إما بدلا، أو عطف بيان، أو قطعتة عن التبعية: إما برفعه خبرا لمبتدأ محذوف، أو بنصبه مفعولا لفعل محذوف، وإن كانا مفردين، كـ "سعيد كرز" جاز ذلك ووجه آخر، وهو إضافة الأول إلى الثاني¹، وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه، ويرده النظر، وقولهم: "هذا بجي عينان"².

[العلم الجنسي اسم يعين مسماه بغير قيد]:

والعلم الجنسي اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية أو الحضورية، تقول: "أسامة أجراً من ثعالة"، فيكون بمنزلة قولك: "الأسد أجراً من

1 تجويز الإضافة مع انتفاء المانع، هو قول الكوفيين والزجاج، وهو الصحيح بشرط ألا يوجد ما يمنعها، كأن يكون الاسم مقرونا بأل، نحو: "الحارث قفة" و"الفضل كنزة" أو أن يكون اللقب مقرونا بأل، نحو: "هارون الرشيد" و"محمد الأمين" والثاني: أن الإتيان أقيس، والإضافة أكثر في الاستعمال. التصريح: 1/ 22-123.

2 قيل: هذا الرجل اسمه يحيى ولقبه عينان؛ لضخامة عينيه، وعلى هذا، فـ "يحيى": خبر المبتدأ: هذا؟ و"عينان": بدل، ولو أضيف، لقليل: "عينيه"، والبصريون يجيبون عن هذا: بأنه أي عينان على لغة من يلزمون المثني الألف.

وقد رد المصنف هذا الوجه مع إجازته، وقد اختاره الناظم، حيث قال مبينا الإعراب في المركب الإضافي:

وإن يكونا مفردين فأضف ... حتما، وإلا أتبع الذي ردف

ومعنى هذا، أن اللقب وما قبله، إذا كانا مفردين، وجب إعرابهما إعراب المتضايين، فيكون الأول منهما معربا بحسب العوامل، والثاني مضافا إليه، وأما إن كانا غير مفردين، أي: إن جاء مركبين تركيب إضافة، أو كان الأول مركبا، والثاني مفردا، أو العكس، فيعرب الأول بحسب حاجة العامل، ويعرب الثاني الذي ردفه جاء بعده تابعا له في حركة إعرابه، فيكون بدلا، أو عطف بيان.... كما في المتن. انظر شرح التصريح: 1/ 123، وحاشية الصبان: 1/ 130.

الثعلب" و"أل" في هذين للجنس، وتقول: "هذا أسامة مقبلاً"، فيكون بمنزلة قولك: "هذا الأسد مقبلاً" و"أل" في هذا لتعريف الحضور، وهذا العلم يشبه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية، فإنه يمتنع من "أل" ومن الإضافة، ومن الصرف إن كان ذا سبب آخر، كالتأنيث في: "أسامة" و"ثعالة"، وكوزن الفعل في: "بنات أوبر" و"ابن آوى" ويبتدأ به، ويأتي الحال منه، كما تقدم في المثالين¹، ويشبه النكرة من جهة المعنى؛ لأنه شائع في أمته لا يختص به واحد دون آخر.

[مسمى علم الجنس ثلاثة أنواع] :

ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع:

أحدها: وهو الغالب: أعيان لا تؤلف، كالسباع والحشرات كأسامة، وثعالة، وأبي جعدة للذئب، وأم عريط للعقرب.

والثاني: أعيان تؤلف، كهيان بن بيان للمجهول العين والنسب، وأبي المضاء للفرس، وأبي الدغفاء للأحمق.

والثالث: أعيان تؤلف، كهيان بن بيان للمجهول العين والنسب، وأبي المضاء للفرس، وأبي الدغفاء للأحمق.

والرابع: أمور معنوية، كسبحان للتسبيح، وكيسان للغدر²، ويسار للميسرة³، وفجار للفجرة، وبرة للمبرة⁴.

1 المثالان المتقدمان، أحدهما: "أسامة أجزاً من ثعالة" وقد وقع فيه علم الجنس مبتدأ والثاني: "هذا أسامة مقبلاً" وقد جاء فيه الحال من علم الجنس.

2 ومن ذلك قول ضمرة بن ضمرة:

إذا ما دعوا كيسان كانت كهوهم ... إلى الغدر أسعى من شبايهم المرد

3 ومن ذلك قول الشاعر:

فقلت امكثي حتى يسار لعنا ... نحج معا، قالت: وعاما وقابله

4 قد ورد برة وفجار معا في قول النابغة الذبياني:

إنا اقتسمنا خطيننا بيننا ... فحملت برة واحتملت فجار

انظر حاشية الصبان: 137 / 1.

[باب اسم الإشارة] :

هذا باب أسماء الإشارة:

[ألفاظ الإشارة] :

والمشار إليه إما واحد، أو اثنان، أو جماعة، وكل واحد منها إما مذكر وإما مؤنث، فللمفرد المذكر "ذا"1، وللمفرد المؤنث عشرة، وهي: ذي، وتي، وذه، وته، وذه، وته، وذه، وته وذات، وتا، وللمثنى ذان، وتان رفعا، وذين وتين جرا ونصبا، ونحو: {إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ} 2، مؤول3، ولجمعهما: "أولاء" ممدودا

1 ويضاف: إلى "ذا" "ذاء" بهمزة مكسورة بعد الألف "وذانه" بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة و"ذاؤه" بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة، قال الراجز:

هَذَاوَهُ الدَفْتَرُ خَيْرُ دَفْتَرٍ ... فِي كَفِّ قَرْمٍ مَاجِدٍ مَصُورٍ

يروي بكسر الهاء وضمها، وفي كتاب أبي الحسن الهيثم، إنما حركت الهاء فيهما للضرورة، والأصل فيهما ذاء وألفه أصلية عند البصريين لا زائدة، خلافا للكوفيين، وهو ثلاثي الأصل، حذفت لامه على الأصح، لا عينه، وعينه مفتوحة لا ساكنة على الأصح، و"آلك" بهمزة ممدودة بعدها لام ثم كاف.

شرح التصريح: 1/ 126، وحاشية الصبان: 1/ 138.

2 "20" سورة، طه، الآية: 63.

موطن الشاهد: {إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "هذان" على هيئة الرفع، والظاهر يقتضي أن تكون "هذين" غير أن للنحاة آراء في هذه المسألة، كما أوضحنا في التأويل التالي.

3 وتأويله إما على حذف اسم إن ضمير شأن على حد إن يك زيد مأخوذ واللام داخل على مبتدأ محذوف، والأصل: إنه هذان لهما ساحران، أو على أن، "إن" بمعنى: نعم، وهي لا تعمل شيئا؛ لأنها حرف تصديق، فلا اسم لها ولا خيرا، أو على أنه جاء على لغة خثعم، فإنهم لا يقبلون ألف المثنى ياء في حالتي النصب والجر وعلى أن الألف الموجودة ألف المفرد، وألف التثنية، حذفت؛ لاجتماع الألفين، وألف المفرد، لا تقلب ياء، أو على أنه جيء به على أول أحواله، وهو الرفع، كما في "اثنان" قبل التركيب، أو على أن "إن" نافية بمعنى ما واللام بمعنى إلا الإيجابية كما يقول به الكوفيون، أو على أنه

مبني؛ لدلالته على معنى الإشارة، واختاره ابن الحاجب.
شرح التصريح: 1/ 127.

(139/1)

عند الحجازيين ومقصورا عند تميم¹ ويقل مجيئه لغير العقلاء كقوله: [الكامل]
42- والعيش بعد أولئك الأيام

-
- 1 وقيس، وربيعة، وأسد، ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن، ولم يخصه بتميم.
2 القائل هو جرير بن عطية الخطفي، وقد مرت ترجمته.
تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:
ذم المنازل بعد منزلة اللوى
وهو من قصيدة مطلعها:
سرت الهموم فبتن غير نيام ... وأخو الهموم يروم كل مرام
والبيت الشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 128، وابن عقيل: "132 / 1 / 23"
والأشموني: "63 / 1 / 77"، والمقتضب للمبرد: 1/ 185، وشرح المفصل: 3/ 126،
333، 4/ 36، وخزانة الأدب: 2/ 467، والعيني: 1/ 408، وشرح شواهد الشافية
للبيгдаدي: 167، وديوان جرير برواية الأقوام.
المفردات الغريبة: المنازل: جمع منزل أول منزلة وهي مكان النزول. اللوى مكان في بني
سليم، كان معدا للحكومة، وكانت فيه موقعة، كان الظفر فيها لبني ثعلبة، على بني
يربوع.
المعنى: يطلب الشاعر إلى مخاطبه، أن يذم جميع الأماكن بعد مفارقة هذا المكان، وأن
يذم كذلك الحياة بعد تلك الأيام الماضية، التي قضاها في ذلك الموضع.
الإعراب: ذم: فعل أمر، ويجوز تحريكه بالحركات الثلاث، فإن حُرِّك بالفتح، فطلباً
للتخفيف، وإن حُرِّك بالضم، فلا تَباع آخره لأوله، وإن حُرِّك بالكسر، فعلى ما هو
الأصل في التخلص من التقاء الساكنين. والفاعل: أنت، المنازل: مفعول به. اللوى:
مضاف إليه. والعيش: الواو عاطفة. العيش: اسم معطوف على المنازل منصوب مثله.
"بعد" متعلق بـ "ذم"، أو بمحذوف حال من "المنازل" أولئك: مضاف إليه، مبني على
الكسر، في محل جر؛ لأن اسم إشارة، والكاف للخطاب، الأيام: بدل أو عطف بيان،

أو صفة لاسم الإشارة، والمشهور أن الاسم المعرف بعد الإشارة، يعرب بدلا من اسم الإشارة، وهو الأفضل.
موطن الشاهد: "أولئك الأيام".

(140/1)

[الإشارة إلى البعيد] :

وإذا كان المشار إليه بعيدا لحقته كاف حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا، ومن غير الغالب: {ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ} 1، ولك أن تزيد قبلها لاما2،

= وجه الاستشهاد: أشير إلى الأيام بـ "أولئك" على هذه الرواية والأيام: جمع لغير العقلاء، فدل ذلك، على أنه، يجوز الإشارة بـ "أولئك" لغير العقلاء، وحكم ذلك قليل ونادر، غير أنه جاء في التنزيل: {إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} . وأما بالنسبة إلى الشاهد، ففيه رواية أخرى، ذكرها ابن هشام، وهي: "والعيش بعد أولئك الأقوام" وحيث، فلا شاهد في البيت، وزعم ابن عطية أن هذه الرواية هي الصواب، وأن الطبري غلط إذ أنشده الأيام وأن الزجاج اتبعه في هذا الغلط".

ورواية "النقائض" لمحمد بن حبيب "الأقوام"، وهذا، ما يؤيد كلام ابن عطية.
انظر حاشية الصبان على الأشموني: 1/ 139، وشرح التصريح: 1/ 128.
1 58 سورة المجادلة، الآية: 12.
موطن الشاهد: {ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ} .

وجه الاستشهاد: التحاق "الكاف" في "ذا" لكون المشار إليه بعيدا؛ لأن أسماء الإشارة، لا تضاف، وهذه الكاف، تتصرف تصرف الكاف الاسمية؛ ليتبين بها أحوال المخاطب من الأفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، كما يتبين بها، لو كانت اسما، فتفتح للمخاطب، وتكسر للمخاطبة انظر شرح التصريح: 1/ 128.

2 قالوا في المفرد المذكر: "ذلك" وشاهده، قوله تعالى: {ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ} وفي المفردة المؤنثة: تلك، وشاهده قوله تعالى: {تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ} ، وقالوا: "تالك" بزيادة لام وكاف اسم الإشارة الموضوع لكل منهما، وشاهده قول القطامي:
تعلم أن بعد الغي رشدا ... وأن لتالك الغمر انقشعا

وأصل لام البعد هذه أن تكون ساكنة، فلما قالوا: "ذلك" التقى ساكنان، الألف اسم الإشارة واللام، فكسروا اللام للتخلص من التقاء الساكنين، وكانت الحركة هي الكسرة؛ لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ولما قالوا "تيلك" اجتمع الساكنان "فحذفوا الياء؛ للتخلص منهما، ولأن الكسرة التي قبلها تدل عليها شرح التصريح: 1/ 128.

(141/1)

إلا في التشبية مطلقا، وفي الجمع في لغة من مدته 1، وفيما سبقته "ها" وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقا 2.

[الإشارة إلى المكان]:

ويشار إلى المكان القريب 3 بمنا أو هاهنا، نحو: {إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ} 4، وللبعيد بهناك أو ههناك أو هنالك أو هنا أو هنأ أو هنت أو ثم، نحو: {وَأَرْزَلْنَا ثُمَّ الْآخَرِينَ} 5.

1 وهم الحجازيون، وفي لغة بعض من قصره، وهم التميميون.

2 لا في مفرد، ولا في مثنى، ولا في جمع، حكاة الفراء عنهم، وتقيد الجمع بلغة من مدته احترازا من لغة من يقصره غير التميميين، كقيس وربيعة، وأسعد، وأسد، فإنهم يأتون باللام، قال شاعرهم:

أولالك قومي لم يكونوا أشابة ... وهل يعظ الضليل إلا أولالكا

والأشابة بضم الهمزة: الأخلاط من الناس، يريد أن قومه من أب واحد.

شرح التصريح: 1/ 129، وانظر حاشية الصبان: 1/ 140-142.

3 هذا يعني أن هذه الألفاظ لا يشار بها إلا إلى المكان، في حين أن الألفاظ السابقة، يشار بها إلى المكان، وإلى غير المكان، تقول: هذا المكان طيب الهواء، وهذه الأمكنة فسيحة الأرجاء.

4 "5" سورة المائدة، الآية: 24.

موطن الشاهد: "ههنا".

وجه الاستشهاد: مجيء اسم الإشارة "هنا" دالا على المكان القريب، و"ههنا" للتنبيه.

5 "26" سورة الشعراء، الآية: 64.

موطن الشاهد: "ثم".

وجه الاستشهاد: مجيء "ثم" اسم إشارة دالا على البعيد.

(142/1)

[باب الموصول]:

هذا باب الموصول:

الموصول ضربان:

وهو ضربان: حرفي، واسمي:

فالحرفي: كل حرف أول مع صلته بمصدر، وهو ستة: أن، وأن، وما، وكي، ولو،
والذي 1، نحو: {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا} 2، {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ} 3، {إِنَّمَا نَسُوا يَوْمَ
الْحِسَابِ} 4، {لَكِي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ} 5، {يَوَدُّ أَحَدُهُمْ

1 هذا رأي، ليونس بن حبيب، كما ذكره الفارسي في الشيرازيات والصحيح: أن

"الذي" موصول اسمي؛ لدخول "أل" عليه. شرح التصريح: 1 / 130.

2 "29" سورة العنكبوت، الآية: 51.

موطن الشاهد: {أَنَا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أن" حرفا مصدريا، وهو مشبه بالفعل، و"نا" اسمه، وجملة
"أنزلنا" خبره، و"هو وما دخل عليه": مؤول بمصدر في محل رفع فاعل لـ "يكفي"؛ لأن
الحرف المصدري يؤول مع صلته بمصدر.

3 "2" سورة البقرة، الآية: 184.

موطن الشاهد: {أَنْ تَصُومُوا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أن" حرفا مصدريا ناصبا للفعل المضارع، وأن وما دخل عليه،
يؤول بمصدر مرفوع، والتقدير: وصيامكم خير لكم.

4 "38" سورة ص، الآية: 26.

موطن الشاهد: {إِنَّمَا نَسُوا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "ما" حرفا مصدريا، وهو يؤول مع صلته بمصدر مجرور، والتقدير
بنسيانكم يوم الحساب.

5 "33" سورة الأحزاب، الآية: 37.
موطن الشاهد: {لَكَيْلًا يَكُونُ} .

(143/1)

لَوْ يُعَمَّرُ {1}، {وَحُضِّنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا} 2.

[الموصول الاسمي ضربان] :

والاسمى 3 ضربان: نص، ومشارك 4.

فالنص ثمانية: منها للمفرد المذكر "الذي" للعالم وغيره، نحوه: {الْحَمْدُ لِلَّهِ}

1 "2" سورة البقرة، الآية: 96.

موطن الشاهد: {كَالَّذِي خَاضُوا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "الذي" موصولا حرفيا على ما حكاه الفارسي عن يونس بن حبيب، وهو على هذا يؤوّل مع ما بعده بمصدر مجرور بـ "الكاف، والتقدير: كالخوض، ودليل يونس ومن معه على هذا، هو كون "الذي" مفردا، وما بعده جمعا، فلو كان موصولا اسميا، لقليل، كالذي خاض، أو لقليل: كالذين خاضوا. وأجيب عن ذلك، بأن "الذي" اسم موصول صفة لموصوف محذوف، والتقدير: خضتم خوضا كالخوض الذي خاضوا، وحذف العائد، الضمير المنصوب بـ "خاضوا"؛ لأن التقدير: خاضوه، أو أن "الذي" اسم موصول للجمع، وأصله "الذين" لحذفت النون، كما حذفت في قول الأشهب بن رميلة:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم ... هم القوم كل القوم يا أم خالد
فأراد الذين حانت، فحذف النون.

أو أن "الذي" مشترك بين المفرد والجمع على قول الأخفش.

انظر شرح التصريح: 1/ 130-131.

3 الموصول الاسمي: هو الاسم المبهم، الذي يحتاج في توضيحه، وتعين المراد منه إلى شيء يتصل به، يسمى الصلة وهي مشتملة على ضمير أو شبهة يربطها به، يسمى العائد

4 النص: هو ما كان نصا في الدلالة على بعض الأنواع، ومقصورا عليها، لا يتعداها. والمشارك: هو الذي، لا يقتصر على بعض الأنواع، بل يصلح لها جميعا.

الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَهُ { 1، { هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعِدُونَ } 2، وللمفرد المؤنث: "التي" للعاقلة وغيرها، نحو: { قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا } 3، { مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا } 6، ولتثنيتهما: "اللذان" و"اللتان" رفعاً، و"اللذين" و"اللتين" جراً ونصباً، وكان القياس في تثنيتهما وتثنية: "ذا" و"تا" أن يقال: اللذان واللتان وذيان وتيان، كما يقال القاضيان، بإثبات الياء، وفتيان، بقلب الألف ياء، ولكنهم فرقوا بين تثنية المبني والمعرب، فحذفوا الآخر، كما فرقوا في التصغير، إذ قالوا: اللذان واللتان وذيا وتيا، فأبقوا الأول على فتحه، وزادوا ألفاً في الآخر عوضاً عن ضمة التصغير، وقيس تشدد النون فيهما تعويضاً من المحذوف أو تأكيداً للفرق، ولا يختص ذلك بحالة الرفع خلافاً للبصريين؛ لأنه قد قريء في السبع: { رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ } 5،

1 "39" سورة الزمر، الآية: 74.

موطن الشاهد: { الَّذِي } .

وجه الاستشهاد: مجيء "الذي" اسماً موصولاً دالاً على العاقل.

2 "21" سورة الأنبياء، الآية: 103.

موطن الشاهد: { يَوْمُكُمْ الَّذِي } .

وجه الاستشهاد: مجيء "الذي" اسماً موصولاً دالاً على غير العاقل، وحكم مجيئه دالاً على غير العاقل الجواز بكثرة.

3 "58" سورة المجادلة، الآية: 1.

موطن الشاهد: { الَّتِي تُجَادِلُكَ } .

وجه الاستشهاد: مجيء "التي" اسماً موصولاً، دالاً على المفرد المؤنث العاقل، وحكم مجيئه دالاً على المفرد المؤنث العاقل الجواز بكثرة.

4 "2" سورة البقرة، الآية: 142.

موطن الشاهد: { قِبَلَتَهُمُ الَّتِي } .

وجه الاستشهاد: مجيء "التي" اسماً موصولاً، دالاً على المفرد المؤنث غير العاقل الجواز بكثرة.

5 "41" سورة فصلت، الآية: 29.

موطن الشاهد: { أَرِنَا الَّذِينَ } .

وجه الاستشهاد: مجيء "اللذين" مشددة النون -على لغة تميم وقيس- تعويضا من المحذوف عنهما، وهو الياء، في الذي والتي والألف في ذواتا، أو تأكيدا للفرق بين تثنية المبني والمعرب.

انظر شرح التصريح: 1/ 132.

(145/1)

"إِخْدَى ابْنَيْ هَاتَيْنِ" 1، بالتشديد، كما قرئ: {وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهِنَّ مِنْكُمْ} 2. {فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ} 3، وبلحرف بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان، قال 4:

[الكامل]

43- أبني كليب إن عمي اللذان 5

1 "28" سورة القصص، الآية: 27.

موطن الشاهد: {ابْنَيْ هَاتَيْنِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "هاتين" اسما موصولا على لغة تميم وقيس، كما في الآية السابقة، وفي مجيء التشديد في حالة النصب مع "اللذين وهاتين" دليل على صحة مذهب الكوفيين، الذين جوزوا التشديد، في الحالات كلها، خلافا للبصريين، كما في المتن.

2 "4" سورة النساء، الآية: 16.

موطن الشاهد: {وَاللَّذَانِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "اللذان" اسما موصولا مشددا في حالة الرفع، وهذا جائز باتفاق.

3 "28" سورة القصص، الآية: 32.

موطن الشاهد: {فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "ذانك" اسم إشارة مشددا على تلك القراءة يرجع مجيء "اللذان" مشددا؛ لأن تجويز أحدهما، ومنع الآخر تحكم. انظر شرح التصريح: 1/ 132.

4 الأخطل التغلبي: وهو أبو مالك، غياث بن غوث التغلبي، والأخطل لقبه، ويعني السفية، وهو نصراني، ومن المتقدمين في الشعر مع جرير والفرزدق، وأشبههم بالنابعة، وأنعتهم للحمر والخمر، قدمه الكثير على صاحبيه، وكان بينه وبينهما مفاخرة وهجاء،

مات سنة 90هـ.

الشعر والشعراء: 1/ 483، وتجرید الأغاني: 3/ 378 - 389.

5 تخريج الشاهد: البيت من كلمة للأخطل، يهجو فيها جريرا، وهذا صدر بيت وعجزه قوله:

قتلا الملوك وفككا الأغلالا

هذا، وقد نسب بعضهم هذا البيت إلى الفرزدق، والصواب ما ذكرنا.

والبيت من شواهد التصريح: 1/ 132، وكتاب سيبويه: 1/ 95، والمقتضب: 4/

146 والمختضب: 1/ 185، والمصنف لابن جني: 1/ 67، وأما ابن الشجري: =

(146/1)

وقال1: [مشطور الرجز] .

44- هما اللتا لو ولدت تميم2

= 2/ 306، وشرح المفصل: 3/ 154، 155 والعيني: 1/ 324، والخزانة: 2/

499، 3/ 473.

المفردات الغريبة: بني كليب: يراد بهم قوم جرير، وكليب أبو القبيلة، وهو كليب بن يربوع. عمي: مثنى، والمراد بهما: أبو حنش بن النعمان، قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو، المعروف بأكل المرار "والمرار" شجر مر إذا أكلته الإبل قلصت عنه مشافرها"، وعمرو بن كلثوم التغلبي، قاتل عمرو بن هند. الأغلال: جمع غل وهو حديدة، تجعل في عنق الأسير.

المعنى: يفخر الشاعر على جرير بقومه، ويقول: إن قومه ذوو بأس وشجاعة وإن عميه قتلا ملكين عظيمين، وخلصا الأسرى من أغلالهم.

الإعراب: أبني: الهمزة حرف نداء. بني: منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. كليب: مضاف إليه. إن: حرف مشبه بالفعل. عمي: اسم إن منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى، وياء المتكلم المدغمة فيها، في محل جر بالإضافة. اللذان خبر "إن" مبني على الألف في محل رفع. قتلا: فعل ماضٍ، والألف: فاعل. الملوك: مفعول به. وجملة "قتلا الملوك": صلة الموصول، لا محل لها. وفككا. الواو عاطفة. فككا: فعل ماضٍ، والألف: في محل رفع فاعل. الأغلالا: مفعول به،

والألف: للإطلاق، والجملة معطوفة على جملة؛ لا محل لها.
موطن الشاهد: "اللذا".

وجه الاستشهاد: حذف نون المثني المرفوع؛ لأن "اللذا" وقع في محل رفع خبر. وبنو بلحارث بن كعب جميعا، وبعض بني ربيعة، أجازوا حذف نون "اللذان" ونون "اللتان" لأن الموصول، لما طال بالصلة والعائد، أرادوا تقصيره، لكون الصلة والموصول كالشيء الواحد. انظر شرح التصريح: 1/ 132.

فائدة: جاء عن بعض العرب حذف نون "الذين" في لغة من جاء بالياء، كما مر في قول أحدهم:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم ... هم القوم كل القوم يا أم خالد
وفي لغة من جاء به بالواو، كقول أحدهم:

نحن الذؤ بعكاظ طيروا شررا ... من روس قومك ضربا بالمصاقل
وانظر الدرر اللوامع: 1/ 24.

1 القائل: هو الأخطل التغلي، وقد مرت ترجمته في الشاهد السابق.

2 تخريج الشاهد: هذا بيت من الرجز المشطور، وبعده قوله: لقليل فخر لهم صميم =

(147/1)

ولا يجوز ذلك في ذان وتان للإلباس.

وتلخص أن في نون الموصول ثلاث لغات 1، وفي نون الإشارة لغتان 2.

= وهو من شواهد: التصريح: 1/ 132، وجمع الهوامع: 1/ 49، والدرر اللوامع 1/ 23، وأما ابن الشجري: 2/ 308، وخزانة الأدب: 2/ 503، والعيني 1/ 455، وليس في ديوان الأخطل.

المفردات الغريبة: تميم: قبيلة أبوها تميم بن مر. فخر: شرف ومنزلة عظيمة. صميم: خالص لا شائبة فيه.

المعنى: يمدح الشاعر امرأتين، بأنه لو ولدتهما تميم، لكان لتيميم بهذه الولادة وهذا النسب؛ الفخر الذي لا يشوبه شيء.

الإعراب: هما: مبتدأ. اللتا: خبر مبني على الألف. لو: حرف شرط غير جازم، لو: حرف امتناع لامتناع. ولدت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. تميم: فاعل مرفوع. لقليل:

اللام واقعة في جواب الشرط، قيل: فعل ماضٍ مبني للمجهول. فخر: خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هذا فخر. "لهم": متعلق بـ "فخر"، أبو محذوف صفة له. صحيح: صفة لـ "فخر"، ويجوز أن نعرب: "فخر" مبتدأ، "ولهم" متعلق بمحذوف خبر؛ لأن "فخر" وإن كان نكرة، فقد وصف بصحيح، فأفاده الوصف التخصيص، ولكونه أتى في معنى الفعل، نحو: "سلام على آل ياسين"، وعلى كل فالجملة الاسمية، في محل رفع نائب فاعل لـ "قيل" على رأي من يجيزون وقوع الجملة في محل رفع فاعل أو نائب فاعل والأفضل، أن نقدر له مصدرا مشتقا من الفعل، فنقول: لقييل القول، وجملة الشرط وجوابه، صلة للموصول، لا محل لها. موطن الشاهد: "اللتا".

وجه الاستشهاد: حذف النون من "اللتان" الواقعة في محل رفع خبر المبتدأ، وحكم هذا الحذف جائز في لغة بلحارث بن كعب جميعا، وبعض بني ربيعة، والمعروف عنهم، أنهم يحذفون "النون" من المثنى المرفوع، ولم يحفظ عنهم حذف النون من المثنى المنصوب والمخفوض، والذي جعلهم يجيزون حذف نون المثنى في الرفع، من دون النصب والجر، هو امتناع التباس المثنى بالمفرد في حالة الرفع، كما في المثال السابق، وأما في حالي النصب والجر، فيمكن أن يقع الالتباس بين المفرد والمثنى، وإن قال قائل: فالعائد "الضمير الذي يربط الصلة بموصوفاها"، يجب أن يطابق الموصول في الأفراد والتنشئة والجمع، فهذا صحيح، غير أن العائد يكون محذوفا لفظا في كثير من الأحيان، ولهذا، امتنع الحذف في حالي النصب والجر.

1 الإثبات من دون تشديد وهو الأكثر، وبالتشديد، وهو كثير، وبالحذف وهو لغة لبعض العرب، وهذا خاص بـ "اللذان واللتان".

2 هما الإثبات من دون تشديد وهو الكثير، وبالتشديد على القلة.

(148/1)

ولجمع المذكر كثيرا ولغيره قليلا "الألى" مقصوران وقد يمد، و"الذين" بالياء مطلقا، وقد يقال بالواو رفعا، وهو لغة هذيل أو عقيل، قال 1: [مشطور الرجز]

45- نحن الذُّون صبحوا الصباحا

1 اختلف النحاة في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافا كثيرا، فقد نسبته أبو زيد في

"نوادره: 47" إلى رجل جاهلي من بني عقيل، سماه أبا حرب الأعلم، ونسبه الصاغاني في "العباب" إلى ليلي الأخيلى، ونسبه جماعة إلى رؤية بن العجاج، وهو غير موجود في ديوانه.

2 تخريج الشاهد: هذا بيت من مشطور الرجز، وبعده قوله:

يوم النخيل غارة ملحاحا

وروى أبو زيد بعده:

نحن قتلنا الملك الجحجحا ... ولم ندع لسارح مراحا

إلا ديارا أو دما مفاحا ... نحن بنو خويلد صراحا

لا كذب اليوم ولا مزاحا

والبيت الشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 133، وابن عقيل: "27 / 1 / 144"،

والأشموي. "87 / 1 / 68"، ونوادير أبي زيد الأنصاري: 47، والخزانة: 2 / 506

عرضا، والعيبي: 1 / 426 وجمع الهوامع: 1 / 61، 1 / 83، والدرر اللوامع: 1 / 36،

1 / 56، ومغني اللبيب: "535 / 759" وشرح السيوطي: 281.

المفردات الغريبة: صبحوا الصباحا: باغتوا العدو في الصباح. النخيل: موضع بالشام.

غارة: اسم مصدر من أغار على العدو. ملحاحا: شديدة متتابعة من ألح السحاب دام مطره وسحاب ملحاح: دائم.

المعنى: يفخر الشاعر بقومه الذين باغتوا أعداءهم، وأغاروا عليهم يوم النخيل، غارات متتابعة.

الإعراب: نحن: مبتدأ. الذون: اسم موصول في محل رفع خبر. صبحوا: فعل ماضٍ،

وفاعل، و"الجملة": صلة، لا محل لها. "الصباحا" متعلق بـ "صبحوا" "يوم" متعلق بـ

"صبحوا" النخيل: مضاف إليه. غارة: مفعول لأجله، أو حال بتأويل المشتق، أي:

مغيرين. ملحاحا: صفة لـ "غارة".

موطن الشاهد: "الذون".

وجه الاستشهاد: مجيء "الذون" بالواو في حالة الرفع، كما لو كان جمع مذكر سالما،

وبعض العلماء، قد توهم من مجيء "الذون" في حالة الرفع، و"الذين" في =

ولجميع المؤنث: "اللاتي" و"اللاتي"، وقد تحذف ياؤهما، وقد يتقارض 1 الألى واللاتي،
قال 2: [الطويل]

46- محابها حب الألى كن قبلها 3

= حالتي النصب، والجر، بأن هذه الكلمة معربة، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة،
والصواب أنها مبنية، جيء بها على صورة المعرب، فهي مبنية على الواو الياء ومجيء
"الذين" على "الذون" لغة هذيل، أو عقيل، وأو للشك. انظر شرح التصريح: 1/
132-133.

فائدة: عد المؤلف "اللدان، واللدنين، واللتنان، واللتنين، والذين، والذون" مبنيات وكان
قرر في باب المعرب والمبني أن "اللدان واللتنان" معربان؛ لأن التننية التي هي من
خصائص الأسماء عارضت شبههما بالحرف، والأرجح: أنها مبنيات.
الأشموني مع حاشية الصبان: 1/ 146-147.

1 أي: يقع كل منهما مكان الآخر، ويستعمل استعماله.
2 القائل: هو قيس بن الملوحة العامري، مجنون ليلي، وقد مرت ترجمته.
3 تخريج الشاهد:

هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

وأورد صاحب تزيين الأسواق: 1/ 65 بيتين قبله، وهما:

أظن هواها تاركي بمضلة ... من الأرض لا مال لدي ولا أهل

ولا أحد أفضي إليه وصيبي ... ولا صاحب إلا المطية والرحل

والبيت الشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 133، والأشموني: "86/ 1/ 68"، والعيني:

1/ 430، والأغاني: 1/ 177، وديوان قيس بن الملوحة: 216.

المفردات الغريبة: محاب: أزال. الألى كن قبلها: النساء اللاتي أحبهن قبل ليلي.

المعنى: يصف الشاعر حبه لليلي بأنه قد ملك قلبه، وأزال عنه حب كل امرأة قبلها،

وحل حبها من القلب مكانا خاليا، لم يحله أحد من قبل.

الإعراب: محاب: فعل ماضٍ. حبها: فاعل، ومضاف إليه. حب: مفعول به: الألى: مضاف

إليه. كن: فعل ماضٍ ناقص، ونون النسوة اسم. "قبلها" متعلق بمحذوف خبر "كان"،

و"ها": مضاف إليه، وجملة "كان واسمها وخبرها": صلة للموصول، لا محل لها. وحلت:

الواو عاطفة، حل: فعل ماضٍ، والتاء: علامة التأنيث، والفاعل: هي. مكانا: مفعول به

ل "حل". لم: نافية جازمة: يكن: فعل مضارع ناقص، واسمه: هو. حُل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر.

(150/1)

أي حب اللاتي وقال1: [الوافر]

47- فما آباؤنا بِأَمْنٍ منه ... علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
أي الذين.

= جوازا، تقديره: هو، وجملة "الفعل ونائبه": في محل نصب خبر يكن، وجملة "يكن واسمه وخبره": في محل نصب صفة ل "مكان". من: حرف جر، قبل: ظرف زمان مبني على الضم، في محل جر بـ "من" و "من قبل": متعلق بـ "حل".
موطن الشاهد: "الألى كُنَّ قبلها".

وجه الاستشهاد: استعمال "الألى" لجماعة الإناث بدلا من "اللاتي"، بدليل عود الضمير من "كن" عليه بصيغة المؤنث، والمعنى أيضا يؤكد ذلك؛ لأنه يريد أن حب هذه المرأة، قد أزال حب النساء الألى كن قبلها، ومعلوم أن الأصل في "الألى" أن يستعمل في جمع الذكور، نحو: قول الشاعر:

رأيت بني عمي الألى يخذلونني ... على حدثان الدهر إذ يتقلب

بقي أن نعلم أن "الألى" اسم جمع لا جمع، فإطلاق الجمع عليه مجاز، وأن "الذين" خاص بالعقلاء، و"الذي" عام في العاقل وغيره، فهما كالعالم والعالمين. انظر حاشية الصبان: 150 / 1.

1 القائل: رجل من بني سليم لم يعينه العلماء.

2 تخريج الشاهد: البيت من شواهد: التصريح: 133 / 1، وابن عقيل: "28 / 1

145"، والأشموقي: "88 / 1 / 69" وأما ابن الشجري: 308 / 2، والعيني: 1 /

429، وهمع الهوامع: 83 / 1، والدرر اللوامع: 57 / 1.

المفردات الغريبة: أَمَنَ: أفعال تفضيل أي أكثر منه وإنعاما. مهدوا: بسطوا وهيؤوا ومنه المهْد وهو الفراش المهيأ للصبي وتمهيد الأمور: تسويتها الحجور: جمع حجر، وهو ما بين يدي المرء من ثوبه وحضنه.

المعنى: يقول الشاعر: ليس آباؤنا الذين قاموا بتربيتنا ورعايتنا وإصلاح أمرنا، وبسطوا

حجورهم فراشا لنا كالمهد، بأكثر إنعاما وتفضلا علينا من هذا الممدوح.
الإعراب: ما: نافية بمعنى "ليس". آباؤنا: اسم "ما" ومضاف إليه. "بأمن": الباء زائدة،
أمن: خبر "ما". "منه" و"علينا": متعلقان بـ "أمن". اللاء: اسم موصول، صفة لـ "آباء".
قد: حرف تحقيق: مهدوا: فعل ماضٍ، وفاعل، والجملة: صلة الموصول، لا محل لها
الحجورا: مفعول به لـ "مهدوا"، والألف: للإطلاق.
موطن الشاهد: "اللاء".

وجه الاستشهاد: إطلاق "اللاء" على جماعة الذكور موضع الذين، والأكثر كونها
لجماعة الإناث، نحو قوله تعالى: {وَاللَّائِي يَئِسْنَ} ، وكذا فيها شاهد على حذف الياء
أيضا؛ لأن الأصل "اللّائي"، وقد قرئ بهما جميعا. انظر حاشية الصبان: 15 / 1.

(151/1)

[الموصول المشترك] :

والمشترك ستة: مَنْ، وما، وأي، وأل، وذو، وذا.
فأما "مَنْ" فإنها تكون للعالم، نحو: {وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ} 1.
[من لغير العاقل] ولغيره في ثلاث مسائل:
إحداها: أن ينزل منزلته 2 نحو: {مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ} 3 وقوله: 4: [الطويل]
48- أسرب القطا هل من يعير جناحه 5

1 "3" سورة الرعد، الآية: 43.

موطن الشاهد: {مَنْ عِنْدَهُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "مَنْ" اسما موصولا دالا على العالم العاقل، واستعمالها بهذا المعنى
كثير شائع، وهو جائز باتفاق.

2 أي أن ينسب إلى المسمى شيء من شأنه ألا يكون إلا من العقلاء، فيشبه بهم،
وينزل منزلتهم في استعمال "من" سواء كان هذا التنزيل من المتكلم أو من غيره.

3 "46" سورة الأحقاف، الآية: 5.

موطن الشاهد: {مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "من" لغير العاقل، على سبيل التطفّل؛ وذلك لأنه أنزل ما
وقعت عليه منزلة العاقل؛ لأن الذي يدعونه من دون الله، لا يعقل شيئا، ولكن لما اتخذه

المشتركون إلهامهم، فقد أنزل منزلة العاقل.

4 القائل: هو العباس بن الأحنف، أبو الفضل بن الأسود الحنفي، شاعر غزل، لم يخرج إلى غيره من أغراض الشعر، وكان يشبه عمر بن أبي ربيعة، أصله من اليمامة، ونشأ ببغداد ومات بالبصرة، والعباس شاعر مولد، لا يحتج بشعره، وإنما أتى بهما للتمثيل. الشعر والشعراء: 2/ 827، الأغاني: 8/ 14، اللآلي: 313، ابن خلكان: 1/ 307. 5 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه مع بيت سابق عليه هكذا: بكيت على سرب القطا إذ مررن بي ... فقلت ومثلي بالبكاء جديرُ أسرب القطا هل من يعير جناحه ... لعلي إلى من قد هويت أطيُر وينسب البيت الشاهد إلى المجنون، وهو في ديوانه وديوان العباس أيضا وذلك من خلط الرواة وقد استشهد به في: التصريح: 1/ 133، 1/ 134، وابن عقيل =

(152/1)

وقوله 1: [الطويل]

49- ألا عم صباحا أيها الطلل البالي ... وهل يعمن من كان في العصر الخالي 2

= "148 / 1 / 29"، والأشعري: "69 / 1 / 89" والعيني: 1/ 431، وسمع الهوامع: 1/ 91 والدرر اللوامع: 1/ 69، وديوان العباس: 143.

المفردات الغريبة: سرب: هو القطيع من الظباء والقطا ونحوهما. القطا: جمع قطة، وهي طائر معروف. هويت أحبيت.

المعنى: ينادي الشاعر جماعة القطا، ويقول: هل من يعيرني جناحه، لعلي أطيُر إلى من هويت وأحبيت؟

الإعراب: أُسِرَبَ: الهمزة حرف نداء، سرب: منادى مضاف منصوب. القطا: مضاف إليه، هل: حرف استفهام، من: مبتدأ يعير: فعل مضارع، والفاعل: هو، والجملة صلة للموصول، لا محل لها، والخبر محذوف، والتقدير: هل من يعير جناحه موجود؟ جناحه: مفعول به، ومضاف إليه. لعلي: حرف مشبه بالفعل، والياء: اسمها "إلى من" متعلق بـ "أطيُر" الآتي قد: حرف تحقيق. هويت: فعل ماضٍ، وفاعل. والجملة لا محل لها؛ لأنها صلة الموصول، والعائد إلى الاسم الموصول محذوف، والتقدير: هويته. أطيُر: فعل مضارع، وفاعله مستتر وجوبا، تقديره: أنا، والجملة في محل رفع خبر "لعل".

موطن الشاهد: "من يعبر".

وجه الاستشهاد: استعمال "من" في غير العاقل، وهو "القطا" وإنما جاز ذلك؛ لأنه نزل القطا منزلة العاقل، فنادها، وطلب منها الجناح، ومعلوم أنه لا يتصور النداء والإقبال، إلا من العاقل الذي يفهم الطلب.

1 القائل: هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا الشاهد هو مطلع قصيدة طويلة للشاعر.

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 133، والأشعري: "90 / 1 / 69"، وسيبويه: 2 / 227 وأما ابن الشجري: 1 / 274، وشرح المفصل: 7 / 153، والعيني: 1 / 433، وجمع الهوامع: 2 / 83، والدرر اللوامع: 2 / 17، ومغني اللبيب "306 / 225" وشرح السيوطي: 166.

المفردات الغريبة: عم صباحا: إحدى تحيات العرب الجاهليين في الصباح، وفي المساء: عم مساء، وعم ظلاما. وعم: فعل أمر أصله أنعم، حذفت الهمزة والنون تخفيفا. الطلل: كل ما بقي شاخصا من آثار الديار. الخالي: السالف. المعنى يحى الشاعر أطلالا فيقول: أنعم الله صباحك أيها الأثر الذي أشرف على =

(153/1)

فدعاء الأصنام ونداء القطا والطلل سَوْغ ذلك.

الثانية: أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه "من" 1 نحو: {كَمَنْ لَا يَخْلُقُ} 2 لشموله الآدميين والملائكة والأصنام، ونحو: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ} 3، ونحو: {مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ} ، فإنه

= الزوال والفناء، وبقي من آثار الأحبة، ثم تاب إلى رشده، وأنكر أن يجيبه أحد؛ لهلاك

من كان بهذه الديار، فقال: وهل ينعمن بشيء من هلك في الزمان الماضي؟!

الإعراب: ألا: أداة استفتاح وتنبيه. عم: فعل أمر، والفاعل: أنت: "صباحا": متعلق بـ "عم" أيها: منادى بحرف نداء محذوف، مبني على الضم، في محل نصب، و"ها" حرف تنبيه، لا محل له. الطلل: صفة لـ "أي" على اعتبار اللفظ. وهل: هل حرف استفهام. يعمن: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة. من: اسم موصول، فاعل لـ "يعم". كان: فعل ماضٍ ناقص، واسمه: هو "في العصر": متعلق بـ

"خبر كان المحذوف". الخالي: صفة لـ "العصر"، وجملة "كان في العصر الخالي": صلة للموصول، لا محل لها.

موطن الشاهد: "يعمن من".

وجه الاستشهاد: استعمال "من" الموصولة للمفرد غير العاقل، وهو الطفل البالي، والذي جوز ذلك الاستعمال مناداة الطفل، وتنزيله منزلة من يجيب الداعي؛ لأنه لا ينادى إلا العاقل، كما هو معلوم.

1 أي: أن يكون مضمون الكلام، متجها إلى شيء يشمل العاقل، وغيره، ولكنك تراعي العاقل فتغلبه على غيره.

2 "16" سورة النحل، الآية: 17.

موطن الشاهد: {كَمَنْ لَا يَخْلُقُ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "من" على من لا يعقل، والذي سَوَّغ ذلك اجتماع العاقل مع غير العاقل فيما دخلت عليه "من" الموصولة؛ لأن من لا يعقل عامٌّ يشمل الآدميين والملائكة والأصنام، فالجميع لا يخلقون شيئا.

3 "22" سورة الحج، الآية: 18.

موطن الشاهد: {مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "من" على من لا يعقل، والذي سوغ ذلك اجتماع العاقل مع غير العاقل فيما دخلت عليه من؛ لأن من في السموات يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها، ومن في الأرض يشمل الآدميين، والجبال والشجر وسوى ذلك.

(154/1)

يشمل الآدمي والطائر.

الثالثة: أن يقتزن به في عموم فصل بمن، نحو: {مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ} 1 و: {مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ} 1 لاقتراهما بالعاقل في عموم {كُلِّ دَابَّةٍ} 1

[ما لما لا يعقل]:

وأما "ما" فإنها لما لا يعقل وحده، نحو: {مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ} 2، وله مع العاقل، نحو: {سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} 3، ولأنواع من يفعل، نحو: {فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ} 4، وللمبهم 5 أمره كقولك؛ وقد رأيت شبعا: "انظر إلى ما ظهر"

1 "24" سورة النور، الآية: 45.

موطن الشاهد: {مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ} ، {مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ} وجه الاستشهاد: وقوع من على غير العاقل، والذي جوز ذلك اقتران غير العاقل به أي بالعاقل، في عموم فصل بـ "من" الموصولة؛ لاقتراحهما بالعاقل في عموم "كل دابة" التي تشمل العاقل وغيره. وانظر شرح التصريح: 1/ 134.

2 "16" سورة النحل، الآية: 96.

موطن الشاهد: {مَا عِنْدَكُمْ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "ما" اسما موصولا دالا على ما لا يعقل، وهو الأصل في استعماله.

3 "59" سورة الحشر، الآية: 1.

موطن الشاهد: {مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} .

وجه الاستشهاد: استعمال "ما" في العاقل، وجواز استعمال "ما" في العاقل عن طريق الاستعارة، أو المجاز المرسل، وإلى الثاني أشار المؤلف بقوله: "إذا اختلط به". أي: بأن غلب غير العاقل على العاقل.

4 "4" سورة النساء، الآية: 3.

موطن الشاهد: {مَا طَابَ} .

وجه الاستشهاد: استعمال "ما" اسما موصولا في أفراد العاقل وصفاته؛ لأن المراد ما طاب لكم من النساء، الصفات غير المفهومة من الصلة كالبكارة والثبوية وسوى ذلك، وفي هذه المسألة نظر، ويجب العودة إلى شرح التصريح: 1/ 134-135، وحاشية الصبان: 1/ 153-154.

5 أي: الذي لا يدري أهو إنسان أم غير إنسان، وكذلك، إذا علمت إنسانيته، ولكنك لا تدري أمؤنث هو أم مذكر؟ نحو قوله تعالى على لسان امرأة عمران: {إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا} .

(155/1)

والأربعة الباقية للعاقل وغيره، فأما "أي" فخالف في موصوليته ثعلب 1. ويرده قوله 2:

[المتقارب]

1 هو أبو العباس: أحمد بن يحيى الشيباني، إمام الكوفيين، والبصريين، في النحو والفقه في زمانه، وعالم بالقرآن والقراءات، ولد سنة 200هـ، ولازم ابن الأعرابي وحفظ على الفراء والكسائي، وأخذ عنه الأخفش الأصغر، ونفطويه، وابن الأنباري: له مصنفات قيمة منها: المصون في النحو، اختلاف النحويين، والفصيح، وغريب القرآن.... مات سنة 291هـ ببغداد. البلغة: 34، إنباه الرواة: 1/ 138، بغية الوعاة: 1/ 396، طبقات القراء: 1/ 148، الأعلام: 1/ 252.

2 هو: غسان بن وعلة، أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

إذا ما لقيت بني مالك

والشاهد: أنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف وابن الأنباري في الإنصاف: 2/ 715، وقال "حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان، وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب". وأنشد البيت.

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 135، وابن عقيل: "33/ 1/ 162، والأشعري: "110/ 1/ 77"، وشرح المفصل: 3/ 147، 4/ 12، 7/ 88، والخزانة: 2/ 522. وحاشية يس على التصريح: 1/ 136، ومغني اللبيب: "108/ 124"، "757/ 535 717/ 953"، وشرح السيوطي: 83/ 281.

المعنى واضح، لا لبس فيه ولا غموض.

الإعراب: إذا: ظرف تضمن معنى الشرط مبني على السكون، في محل نصب على الظرفية الزمانية. ما: زائدة: لقيت فعل ماضٍ، وفاعل، و"الجملة" في محل جر بالإضافة. بني: مفعول به لفعل "لقي"، وحذفت النون للإضافة. مالك: مضاف إليه فسلم: الفاء رابطة لجواب الشرط. سلم: فعل أمر، والفاعل: أنت. على: حرف جر. أيهم: يروى بضم أي وبجره؛ فعلى رواية الضم، فهو مبني، وعلى الجر، فهو معرب مجرور بالكسرة الظاهرة، و"هم"، مضاف إليه. أفضل: خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: سلم على الذي هو أفضل، والجملة الاسمية: صلة للموصولة لا محل لها.

موطن الشاهد: "أيهم أفضل".

وجه الاستشهاد: مجيء "أي" مبنية على الضم في الرواية المشهورة؛ لأنها مضافة، حذف صدر صلتها، وفي هذا دلالة على أنها موصولة؛ لأن غير الموصولة، لا تبني ولا تصلح هنا والمحذوف هو المبتدأ المقدر، وهذا مذهب سيبويه وجماعة من البصريين في هذه

الكلمة؛ أنها تأتي موصولة، وتكون مبنية باجتماع أمرين؛ أحدهما: أن تكون مضافة لفظاً، والثاني: أن يكون صدر صلتها محذوفاً، وذهب الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب -وهما شيخان من شيوخ سيبويه- إلى أن "أي" لا تأتي موصولة، وإنما هي شرطية أو استفهامية، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها تأتي موصولة على قلة؛ غير أنها معربة في مختلف الأحوال، أضيفت أو لم تضاف، وسواء أ حذف صدرها أم ذكر. وانظر: شرح التصريح: 1/ 135-136، وحاشية الصبان: 1/ 166-167.

(156/1)

ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور¹، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم² نحو: {لَتَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ} 3، خلافاً للبصريين، وسئل الكسائي⁴: لم

1 ابن عصفور: أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، النحوي الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، أخذ عن الدباح وعن الشلوين، أعد نفسه للنحو، ولم ينبغ في غيره وكان أصبر الناس على المطالعة، له مصنفات قيمة، منها: الممتع في التصريف، وكان أبو حيان لا يفارقه، وله شروح على الجمل، والمقرب، وشرح الجزولية، مات سنة 669هـ. البلغة: 169، بغية الوعاة: 2/ 210، شذرات الذهب: 5/ 330، فوات الوفيات: 2/ 93، الأعلام: 5/ 179. وأما السبب في أنها لا تضاف إلى نكرة؛ لأن الموصول مراد تعيينه، وإضافته إلى النكرة تقتضي إجمامه، وفي ذلك تدافع ظاهر، غير أن بعضهم -سوى ابن عصفور- يرى جواز إضافتها للنكرة غير أن إضافتها للمعرفة أقوى.

انظر حاشية الصبان: 1/ 167، وشرح التصريح: 1/ 135.

2 وشرط الاستقبال؛ لأن "أي" موضوعه للدلالة على الإجمام، وذلك يناسبه المضارع المستقبل الزمان، الذي لا يدرى ما فيه. وأما الماضي والحال فمعلومان؛ وأما شرط تقديم العامل؛ فللفرق بينها وبين "أي" الشرطية، والاستفهامية؛ لأنه لا يعمل فيهما إلا متأخر لصدارتهم.

انظر شرح التصريح: 1/ 135-136.

3 "19" سورة مريم، الآية: 69.

موطن الشاهد: {أَيُّهُمْ أَشَدُّ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أي" موصولة مبنية، وتقدم عليها عامل مستقبل "لنزعن"،
وحكم تقدم العامل المستقبل شرط عند الكوفيين، خلافا للبصريين، انظر شرح
التصريح: 135 / 1.
4 مرت ترجمته.

(157/1)

لا يجوز: "أعجبني أيهم قام"؟ فقال: أي كذا خُلِّقَتْ 1، وقد تَوَثَّى وتثنى وتجمع، وهي
معربة، فقيل مطلقا، وقال سيبويه: تبنى على الضم إذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها
ضميرا محذوفا، نحو: {أَيُّهُمْ أَشَدَّ} 2 وقوله:
على أَيُّهُمْ أَفْضَلُ 1
وقد تعرب حينئذ كما رويت الآية بالنصب والبيت بالجر.
[أل]:

وأما "أل" 2، فنحو: {إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ} 4، ونحو: {وَالسَّقْفِ}

1 معلوم أن الكسائي كوفي، والكوفيون، يقولون بلزوم استقبال عامل "أي"، فلما سئل
في حلقة يونس بن حبيب عن السبب في عدم جواز: "أعجبني أيهم قام"، لم يجد وجها
للمنع. فقال: "أي كذا خلقت"، أي: هكذا وضعت قال ابن السراج موجهها قول
الكسائي بالمنع ما معناه: إن أيا وضعت على العموم والإبهام، فإذا قلت: يعجبني أيهم
يقوم، قلت: يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائنا من كان، ولو قلت: أعجبني
أيهم قام، لم يقع إلا على الشخص الذي قام فأخرجهما ذلك عما وضعت له من
العموم: انظر شرح التصريح: 136 / 1.

2 مر تخريج البيت والتعليق عليه.

3 وتكون للعقل، وغيره، مفردا وغير مفرد، ويراعى في الضمير العائد إليها المعنى فقط،
خوفا من اللبس، وهي لا تكون موصولة إلا إذا دخلت على اسم الفاعل واسم المفعول
"أي الصفة الصريحة"، وإعرابها يظهر على الصفة الصريحة المتصلة بها، وأما الداخلة
على الصفة المشبهة ففيها خلاف، والأغلب: أنها حرف تعريف. حاشية الصبان: 1 /
164.

4 "57" سورة الحديد، الآية: 18.

موطن الشاهد: {المُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ} .
وجه الاستشهاد: مجيء "أل" موصولا اسميا، لدخولها على اسم الفاعل، وهو صفة صريحة، كما بينا.

(158/1)

المَرْفُوع، وَالْبَحْرُ الْمَسْجُورُ} 1، وليست موصولا حرفيا خلافا للمازني 2 ومن وافقه، ولا حرف تعريف خلافا لأبي الحسن 3.
[ذو الطائية]:
وأما "ذو" فخاصة بطيئ، والمشهور بناؤها، وقد تعرب، كقوله:
فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا 4

1 52 سورة الطور، الآية: 5.
موطن الشاهد: {المَسْجُورُ} .
وجه الاستشهاد: مجيء "أل" موصولا اسميا؛ لدخولها على اسم المفعول، وهو صفة صريحة.
2 هو: أبو عثمان، بكر بن محمد بن بقية المازني، من بني مازن بن شيبان، كان إماما في العربية ثقة واسع الرواية، لا يناظره أحد إلا قطعه؛ لقد رثته على الكلام، وهو بصري أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي، وأبي زيد، وروى عن المبرد، قيل فيه: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان، له تفسير كتاب سيبويه، وعلل النحو، والتصريف. مات سنة 249هـ بالبصرة.
البلغة: 41، بغية الوعاة: 1/ 463، إنباه الرواة: 1/ 246، الأعلام: 2/ 44، معجم المؤلفين: 3/ 71.
3 حجة أبي الحسن أن العامل يتخطأها، نحو: جاء الكتاب، كما يتخطأها مع الجامد، نحو: جاء الرجل، وهي مع الجامد معرفة اتفاقا، فتكون كذلك مع المشتق، ورُدُّ بأن سبب ذلك أنها على صورة الحرف.
التصريح: 1/ 137.
وأبو الحسن: هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش البصري، وهو الأخفش الأوسط، أحد أئمة النحاة البصريين، قرأ النحو على سيبويه، وكان أكبر منه، وصحب الخليل، ولم

يأخذ منه، وقرأ كتابه سيويه على الكسائي، وكان أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجلد، له مصنفات عديدة، منها: المقاييس في النحو، والأوسط، والاشتقاق. مات سنة: 215هـ. البلغة: 86، إنباه الرواة: 36 / 2، بغية الوعاة: 59 / 1، مراتب النحويين: 109، الأعلام: 154 / 3.

4 مر هذا الشاهد والتعليق عليه.

موطن الشاهد: "من ذي".

وجه الاستشهاد: مجيء "ذي" -على هذه الرواية- يدل على أن "ذو" الموصولة، قد تكون معرفة إعراب "ذي"، التي بمعنى "صاحب"، أي: التي من الأسماء الستة، والذي رواه "بالياء" أبو الفتح بن جني، في كتابه "المختسب"، وهو مشكل؛ لأن سبب البناء قائم، ولم يعارضه معارض مما يختص بالاسم، حتى يراعي المعارض فتعرب. انظر شرح التصريح: 137 / 1.

(159/1)

فيمن رواه بالياء، والمشهور أيضا أفرادها وتذكيرها، كقوله1: [الوافر]

51- وبثري ذو حفرت وذو طويت2

1 القائل هو: سنان بن الفحل الطائي: شاعر إسلامي من شعراء الدولة المروانية.

خزان الأدب: 40 / 6.

2 تخريج الشاهد: هذا بيت من كلمة أوردتها أبو تمام: حبيب بن أوس الطائي في حماسته. "وكان بنو جرم من طيء، وبنو هرم بن العشاء من فزارة قد جُحِمَ الخصام في شأن ماء من مياهم، فترافعوا إلى عبد الرحمن بن الضحاك والي المدينة، وكان صهرا للفزاريين، فخشي الطائيون أن يميل في حكومته إلى أصهاره، فبرك سنان بن الفحل أمامه وأنشد بين يديه الكلمة التي منها الشاهد المذكور.

انظر: شرح الحماسة للمرزوقي: 590.

وهو من شواهد: التصريح: 137 / 1، والأشموقي: "101 / 1 / 72"، وجمع الهوامع:

1 / 84 والدرر اللوامع: 95 / 1، وأمالى ابن الشجري: 306 / 2، والإنصاف: 1 /

384، وشرح المفصل: 3 / 147، 8 / 45، والخزانة: 2 / 511، واللسان "ذا"، وقطر

الندى: "31 / 102.

المفردات الغريبة: ذو حفرت: يريد التي حفرتها، ذو طويت، أي التي طويتها، وطى
البئر: بناؤها بالحجارة.

المعنى: يقول الشاعر: إن هذا الماء من عهد أبي وجدي، وأنا الذي حفرته هذه البئر
وبنيتها بالحجارة.

الإعراب: الفاء: للتعليل. إن حرف مشبه بالفعل. الماء: اسمه. ماء: خبر. أبي: مضاف
إليه، والياء: مضاف إليه. وجدي: الواو عاطفة، جدي: معطوف على أبي، والياء:
مضاف إليه. وبئري: الواو استئنافية، بئري: مبتدأ، ومضاف إليه. ذو: خبر المبتدأ.
حفرت: فعل ماضٍ وفاعل، والجملة صلة للموصول، لا محل لها. وذو: الواو عاطفة،
ذو: معطوف على "ذو" السابقة طويت فعل وفاعل، والجملة: صلة للموصول، لا محل
لها، وحذف العائد على الموصولين، من جملي الصلة، والأصل: وبئري ذو حفرتها وذو
طويتها، ويجوز إعراب الواو في "وبئري" عاطفة =

(160/1)

وقد تؤنث وتثنى وتجمع¹، حكاها ابن السراج، ونازع في ثبوت ذلك ابن مالك، وكلهم
حكى "ذات" للمفردة، و"ذوات" لجمعها، مضمومتين، كقوله:

= جملة، على جملة، أو عاطفة "بئري" على اسم "إن" و"ذو حفرت" على خبر إن،
فيكون من باب العطف على معمولي عامل واحد، وهو مما لا خلاف فيه.
موطن الشاهد: "ذو حفرت وذو طويت".

وجه الاستشهاد: استعمال "ذو" في الجملتين اسما موصولا لمؤنث، بمعنى "التي"؛ لأنها
واقعة على البئر، وهي مؤنثة، على الرغم من أن لفظها مفرد مذكر، ومعلوم أن البئر
غير عاقلة، فيكون استعمال "ذو" للدلالة على المفرد المؤنث غير العاقل.
ومن استعمال "ذو" في المفرد المذكر العاقل، قول الطائي:
فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا ... هلمَّ فإن المشرفيَّ الفرائض
أي: قولاً لهذا المرء الذي جاء ساعيا. ومن استعمال "ذو" في المفرد المذكر غير العاقل،
قوله أيضا:

أظنك دون المال ذو جئت طالبا ... ستلقاك بيض للنفوس قوابض
والمراد: دون المال الذي جئت. أوضح المسالك "تحقيق عبد الحميد": 1 / 154، حا:

1.

1 عند بعض بني طي، فتقول في المذكر: "ذو قام"، وفي المؤنث "ذات قامت"، وفي مثنى المذكر "ذوا قاما" وفي مثنى المؤنث "ذواتا قامتا"، وفي جمع المذكر "ذو قاموا" وفي جمع المؤنث "ذوات قمن"، وفي الأصول، لابن السراج، أن ذلك عن جميع طي، وتبعه ابن عصفور في المقرب.

التصريح: 137 / 1، 138، وابن عقيل "تحقيق البقاعي": 122 / 1.

2 ابن السراج: هو أبو بكر محمد بن السري البغدادي النحوي، صاحب الكتب الممتعة في النحو، كان أحدث أصحاب المبرد سنا مع ذكاء وفطنة، قرأ كتاب سيبويه على المبرد، وقيل: ما زال النحو مجنونا، حتى عقله ابن السراج بأصوله، أخذ عنه أبو القاسم الزجاجي، والسيرافي، والفارسي، والرماني، له مصنفات هامة، فيها: شرح كتاب سيبويه، ومختصر في النحو، واحتجاج القراءة، والجمل وغيرها، مات شابا سنة 316 هـ. البلغة: 222، إنباه الرواة: 3 / 145، وبغية الوعاة: 1 / 109، ومعجم المؤلفين: 10 / 19، والأعلام: 6 / 7.

(161/1)

"بالفضل ذو فضلکم الله به، والكرامة ذات أكرمکم الله به" 1، وقوله 2: [مشطور
الرجز]

52- ذوات ينهضن بغير سائق 3

1 قائل هذه العبارة، رجل من طي، كما قال الفراء في لغات القرآن: "سمعنا أعرابيا من طي يسأل ويقول: بالفضل ذو فضلکم الله به، والكرامة ذات أكرمکم الله به" فبنى ذات على الضم، ونقل حركة الهاء الأخيرة إلى ما قبلها، وحذف الألف، فسكنت الهاء، وبالفضل متعلق بمحذوف، أي أسألكم بالفضل، أو نحوه، والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل، وكأنه يشير إلى قوله تعالى: {وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ} .
التصريح: 138 / 1، والكواكب الدرية: 137 / 1.

2 هو رؤية بن العجاج، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: أنشد الفراء هذا البيت، ولم ينسبه إلى قائل معين، وحكاه في اللسان غير منسوب، وقبل الشاهد قوله:

جمعتها من أنيق موارق

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 156، والأشْمُونِي: "102 / 1 / 73"، والمقرب: 6، وملحقات ديوان رؤية: 180.

المفردات الغربية: جمعتها: الضمير للنون المختارة في الأبيات قبله. أَيْنَق: جمع ناقة وأصله أنْؤق، قدمت الواو على النون؛ لتسلم من الضمة، ثم قلبت ياء للتخفيف، فوزنه "أعفل". موارق: سريعات في السير، جمع مارقة، من مرق السهم من الرمية، إذا نفذ سريعا.

المعنى: يقصد الراجز: أنه اختار هذه النون، وجمعها من نياق سريعة. ينهضن ويسرعن في السير بغير سائق، ينبهها، ويستحثها على السير، كالسهم التي تترك من الرمايا. الإعراب: جمعتها: فعل وفاعل ومفعول به. "من أينق" متعلق بـ "جمع"، موارق: صفة لـ "أَيْنَق" ذوات: صفة ثانية لـ "أَيْنَق" وهذا على مذهب الكوفيين، الذين يجوزون تخالف النعت والمنعوت في التعريف والتتكير إذا كانت الصفة للمدح أو الذم، وعلى مذهب البصريين، الذين لا يجوزون اختلاف الصفة والموصوف فيهما، فإذا أن يكون "ذوات" بدلا من أينق"، أو خبرا مبتدأ محذوف. ينهضن: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل، و"الجملة": صلة للموصول، لا محل لها. "بغير" متعلق بـ "ينهض". سائق: مضاف إليه.

(162/1)

وحكى إعرابهما إعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات¹.

[ذا وشرط موصوليتها]:

وأما "ذا" فشرط موصولياتها ثلاثة أمور:

أحدها: أن لا تكون للإشارة، نحو: "من ذا الذاهب؟" و"ماذا التَّوَانِي؟"².

والثاني: ألا تكون ملغاة، وذلك بتقديرها مركبة مع "ما" في نحو: "ماذا صنعت"³، كما قدرها كذلك من "قال عماذا تسأل" فأثبت الألف.

موطن الشاهد: "ذوات".

وجه الاستشهاد: مجيء "ذوات" اسما موصولا بمعنى اللواتي، مبنية على الضم، وصلته جملة "ينهض بغير سائق"، وأنكر بعض النحاة أن تكون "ذوات" بمعنى "اللواتي"،

وعدوها بمعنى "صاحبات" وأضيفت إلى الفعل، بتأويله بالمصدر، وكأنه قال: ذوات
نموض بغير سائق، كما قالوا: "اذهب بذي تسلم" وهم يريدون: اذهب بذي سلامة،
وعلى هذا، فـ "ذوات" على رواية الرفع خبر لمبتدأ محذوف، أي: هن ذوات نموض،
أي: صاحبات سبق. وانظر حاشية الصبان: 1/ 158-159، وشرح التصريح: 1/ 138.

1 حكى أبو حيان في الارتشاف إعراب "ذات" بالضمّة، في حالة الرفع وبالفتحة في
حالة النصب، والكسرة في الجر، مع التنوين في الأحوال الثلاثة: إذ لا إضافة، وأما
"ذوات" فحكى إعرابها بالحركات أبو جعفر النحاسي الحلبي، وعليه ترفع بالضمّة وتجر
بالكسرة وتنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة كجمع المؤنث، وتنون في الأحوال الثلاثة
أيضاً.

التصريح: 1/ 138.

2 إنما كانت "ذا" في هذين المثالين موصولة؛ لأن ما بعدها، فيهما اسم مفرد، والاسم
المفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير "أل" ومتى لم تصلح؛ لأن تكون موصولة، كانت
اسم إشارة إذا هي لا تكون إلا على أحد هذين الوجهين، فإذا انتفى أحدهما، ثبت
الآخر.

التصريح: 1/ 138.

3 حيث جعلت "ماذا" كلمة واحدة، وأعربت اسم استفهام، في محل نصب مفعول
مقدم لفعل صنعت - أي: أي شيء صنعت؟ وحينئذ يجوز تقدم العامل عليها، ولا تلزم
الصدارة، فقد ورد أن عمرو بن العاص قال للنبي صلى الله عليه وسلم عند إسلامه:
أريد أن أشرط. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "تشرط ماذا؟". ومثل المصنف بـ
"ما" وترك التمثيل بـ "من"؛ لأن بعض النحويين كـ "ثعلب" يمنع أن تكون "من" و"ذا"
مركبتين، والصحيح الجواز، كما يشير الناظم.

انظر شرح التصريح: 1/ 139 والأشموني مع الصبان: 1/ 159.

(163/1)

لتوسطها¹، ويجوز الإلغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر، وهو تقديرها
زائدة².

والثالث: أن يتقدمها استفهام بما باتفاق، أو بمن على الأصح، كقول ليبد³: [الطويل]

1 أي: لأنها بعد التركيب مع "ذا" أصبحت متوسطة في اسم الاستفهام، ولو جعلها اسمين، لحذفت الألف من "ما"؛ لتطرفها، على قاعدة "ما" الاستفهامية، إذا دخل عليها حرف الجر، كما يقول ابن مالك في موضعه:
و"ما" في الاستفهام إن جرت حذف ... أَلْفُهَا، وَأَوَّلُهَا "الها" إن تقف
انظر ضياء السالك: 1 / 150.

2 أي: بين "ما" ومدخولها، ففي قولك: ماذا صنعت؟، كأنك قلت: ما صنعت؟،
والبصريون يمنعون ذلك، والكوفيون يجيزونه. ولم يذكر المؤلف تركب "ذا" مع "من" ولم
يصرح بأن "ذا" تزداد مع "من" والذي وجدناه أن أبا البقاء، وأحمد بن يحيى ثعلب"، لا
يجيزان تركب "ذا" مع "من"، ونقل عنهما، أن التركيب خاص بـ "ذا" مع "ما" وعدلا ذلك
بأن "ما" أكثر إجماعاً من "من"، ولذا فيحسن بها أن تجعل مع غيرها كالاسم الواحد؛
ليكون ذلك أظهر لمعناها، وانظر تفصيل ذلك في شرح التصريح: 1 / 139، والأشموني
مع الصبان: 1 / 160.

3 لبید بن ربیعۃ بن مالک بن جعفر بن کلاب العامري، أبو عقيل، أحد شعراء الجاهلية
وفرسانهم، أمره الحارث الغساني على مئة فارس، جاءوا المنذر بن ماء السماء، فقتلوه،
ولم ينج منهم إلا هو، أدرك الإسلام وأسلم، ولم يقل شعراً أبداً بعد إسلامه إلا بيتاً
واحداً، وهو:

الحمد لله إذ لم يأتني أجلي ... حتى كساني من الإسلام سربالا
عاش طويلاً ومات في خلافة معاوية وذلك عن عُمرٍ بلغ 157 سنة كما قيل. الشعر
والشعراء: 1 / 274، طبقات ابن سعد: 6 / 20، أسد الغابة: 4 / 260، الإصابة 6 /
4.

(164/1)

ألا تسألان المرء ماذا يحاول1

1 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:
أنحب فيقضى أم ضلال وباطل؟
وهو من شواهد: التصريح: 1 / 139، والأشموني: "103 / 1 / 73"، وكتاب سيبويه:

1/ 405 ومعاني الفراء: 1/ 139، والجمل للزجاجي: 331، وأملی ابن الشجري: 2/ 171، 305 وشرح المفصل: 3/ 149، 4/ 23، والعيني: 1/ 7، 440، والمخصص لابن سيده: 4/ 103 وخزانة الأدب: 1/ 339، 2/ 556، واللسان "ذو، ذوات، حول"، ومغني اللبيب: "395/557" وشرح السيوطي لأبيات المغني: 55.

المفردات الغريبة: يحاول: تعنى -هنا- يريد ويطلب من المحاولة، وهي استعمال الحيلة والحدق، وإعمال الفكر للوصول إلى المقصود. نحب: يطلق النحب على المدة والوقت، والنذر، والأقرب: أن المراد هنا هو النذر.

المعنى: على عادة القدماء، يطلب الشاعر من صاحبيه أن يسألا هذا الحريص على الدنيا: والذي يبغيه من تمالكه عليها، ومحاولته الوصول إلى أقصى غاياته بشق الوسائل؟ أهو نذر قطعه على نفسه، فهو يدأب لإنفاذه، ويسعى جهده لقضائه؟ أم هو ضلال وباطل من أمره؟.

الأعراب: ألا: للتنبيه. ما: اسم استفهام، مبتدأ. ذا: اسم موصول، خبر، وجملة "يحاول": صلة، والعائد إلى الاسم الموصول محذوف، والتقدير: ما الذي يحاوله وجملة "المبتدأ والخبر": في محل نصب مفعول ثانٍ لـ "تسألان"، و"المرء": المفعول الأول. أنحب: الهمزة حرف استفهام. نحب: خبر لمبتدأ محذوف، أو بدل من "ما" الواقعة مبتدأ. أم: حرف عطف، ضلال: معطوف على نحب، وباطل: معطوف على ضلال. موطن الشاهد: "ماذا".

وجه الاستشهاد: استعمال: "ذا" موصولا بمعنى الذي، ودليل ذلك إتيانه بعده بجملة الصلة، وتقدمه "ما" الاستفهامية، ولا يجوز جعل "ذا" ملغاة مركبة مع "ما" مفعولا مقديما لـ "يحاول"؛ لأنه جاء بالبدل مرفوعا، فدل ذلك، على أن المبدل منه كذلك. ويضعف جعل "ماذا" مبتدأ، وجملة يحاول خبرا لعدم وجود رابط بين جملة الخبر والمبتدأ، وحذف الرابط في مثل هذا قليل، ومنعه سيبويه، وجوز الدماميني ذلك؛ لجواز مثل هذا في الشعر، أو "ماذا" مفعول لـ "يحاول" و"نحب" خبر مبتدأ محذوف. انظر في هذه المسألة، حاشية الصبان: 1/ 159-160.

وقوله1: [المتقارب]

54- فمن ذا يعزي الحزينا2

والكوفي لا يشترط ما ولا من، واحتج بقوله3: [الطويل]

1 هو أمية بن أبي عائذ الهذلي، أحد بني عمرو بن الحارث من هذيل، شاعر أدرك الجاهلية وعاش في الإسلام، كان من مُدَّاح بن أمية، وله قصائد في عبد الملك بن مروان، ثم رحل إلى مصر، فأكرمه عبد العزيز بن مروان.

الشعر والشعراء: 2/ 267، الخزانة: 1/ 417، الأغاني: 20/ 115.

2 تخريج البيت: تمام البيت:

إلا إن قلبي لدى الطاعنين ... حزين فمن ذا يعزي الحزينا؟

وهو مطلع قصيدة عدتها 51 بيتا، في مدح عبد العزيز بن مروان، وهي موجودة في شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكري.

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 139، وشرح ديوان الهذليين للسكري: 515، وديوان أمية بن أبي عائذ: 63.

المفردات الغريبة: الطاعنين: جمع طاعن، وهو اسم فاعل من طعن، أي سار، ضد أقام وقصد أحبابه الذين فارقوه. حزين: وصف من الحزن، وهو انقباض النفس وانصرافها عما يسر. يعزي: يسلي ويبعث الصبر إلى نفسه.

المعنى: يصف الشاعر نفسه، وما فعل به فراق الأحبة، حين غادره، كئيبا متألما بلا قلب، ثم يسأل عمن يعزيه ويسري عنه، ويبعث الصبر إلى نفسه، عليها تخف آلامه وتذهب أحزانه.

الإعراب: ألا: أداة استفتاح وتنبيه. حزين: خبر "إن" فمن: من اسم استفهام مبتدأ. ذا: اسم موصول بمعنى الذي، خبر المبتدأ. يعزي: فعل مضارع، والفاعل هو. الحزينا: مفعول به، والألف للإطلاق، و"الجملة": صلة للموصول، لا محل لها. موطن الشاهد: "من ذا".

وجه الاستشهاد: مجيء "ذا" اسما موصولا، مع تقدم "من" الاستفهامية، ورأي مذاهب النحويين في ذلك، والدلالة على موصوليته، مجيئه بجملة الصلة بعدها وهي قوله: "يعزي الحزين".

3 هو: يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري، حليف لقريش، وكان عبدا للضحاك بن عبد عوف الهلالي، وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية توفي سنة 69هـ.

الشعر والشعراء: 1/ 360، والجمحي: 1/ 143، والأغاني: 17/ 51، والخزانة: 2/ 210.

(166/1)

55- أمنت وهذا تحملين طليق1

1 تخريج الشاهد: البيت من قصيدة ليزيد، قالها بعدما أطلقه معاوية بن أبي سفيان من سجن واليه على سجستان وتقام الشاهد مع بيتين بعده هكذا:
عَدَسْ؛ ما لعباد عليك إمارة ... أمنت وهذا تحملين طليقُ
طليق الذي نَجَّى من الحبس بعدما ... تلاحم في درب عليك مضيقُ
ذَرِي أو تناسي ما لقيت؛ فإنه ... لكل أناس خبطة وخريقُ
والشاهد من شواهد التصريح: 1/ 139، وهمع الهوامع: 1/ 84، والدرر اللوامع: 1/ 59 والشعر والشعراء: 2/ 717، وشرح المفصل، 2/ 16، 4/ 23، 79، والخزانة: 2/ 514، 3/ 89 والعيني: 1/ 442، 3/ 316، 4/ 314 واللسان "عدس" ومغني اللبيب: "602/834" وشرح السيوطي: 291، والأغاني: 18/ 296، وقطر الندى: "143/33" وشدور الذهب "69/198" والأشموني: "104/1/74".
المفردات الغريبة: عَدَسْ: اسم صوت لجزر البغل، واسم للبغل أيضا. عباد: هو ابن زياد بن أبي سفيان والي سجستان. إمارة: حكم وتسلط. طليق: اسم مفعول ومعناه: السراح من السجن، لا سلطان لأحد عليه.
المعنى: يخاطب الشاعر بغلته أن تقف، ولا تخاف؛ فهي الآن في آمان، وليس لعباد عليها من سلطان ولا حكم، والذي تحملينه قد خرج من سجنه؛ فهو حر طليق.
الإعراب: عدس: اسم صوت مبني على السكون، لا محل له. ما: نافية مهملة. لعباد: متعلق بمحذوف خبر مقدم. إمارة: مبتدأ مؤخر. وهذا: الواو حالية، و"ها": حرف للتنبيه، وذا: اسم موصول، مبتدأ. تحملين: فعل وفاعل، و"الجملة": صلة للموصول، لا محل لها، والعائد محذوف، والتقدير: تحملينه. طليق: خبر لمبتدأ مرفوع.
موطن الشاهد: "ذا"
وجه الاستشهاد: استعمال "ذا" اسما موصولا، من دون أن يتقدم عليه استفهام بـ "ما" أو "من" على رأي الكوفيين، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من موصوليته؛ لأنهم

يرون أن جميع ما يكون اسم إشارة، قد يكون اسم موصول، وهم في قوله تعالى: {أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ} ؛ يقدرون: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم، وفي قوله تعالى: {هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا} يقدرون: ها أنتم الذين جادلتم عنهم، والبصريون، يردون ذلك، ويقولون: إن "هؤلاء" منادى بحذف حرف النداء. وانظر شرح التصريح: 1/ 139-140.

(167/1)

أي: والذي تحمليه طليق، وعندنا أن "هذا طليق" جملة اسمية 1 و"تحمين" حال، أي: وهذا طليق محمولا.

[افتقار الموصولات إلى صلة] :

وتفتقر كل الموصولات إلى صلة 2 متأخرة عنها 3 مشتملة على ضمير مطابق لها 4 يسمى العائد 5.

[شروط الصلة] :

والصلة: إما جملة، وشرطها: أن تكون خبرية، معهودة، إلا في مقام التهويل والتفخيم، فيحسن إهامها، فالمعهودة كـ "جاء الذي قام أبوه"، والمبهمة نحو: {فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ} 6، ولا يجوز أن تكون إنشائية كـ "بعتك" ولا طلبية

1 أي: هذا اسم إشارة على أصله، وليس اسما موصولا؛ لأن "ها" للتنبيه، ولا تدخل على الموصولات.

2 تفتقر إلى صلة؛ لأنها مبهمة المعنى، غامضة المدلول، لا تدل على شيء معين، فلا بد لها من شيء يعرفها، ويزيل إهامها وغموضها. شرح التصريح: 1/ 140.

2 متأخرة عنها؛ لأنها مكملة للموصول، فهي منه بمثابة جزئه المتأخر؛ ولهذا لا يجوز تقديمها، ولا تقديم شيء منها عليه. المصدر نفسه.

4 مطابق لها؛ ليربطها بالموصول، وهذا المطابقة تكون في اللفظ والمعنى إذا كان الموصول مختصا؛ حيث يطابق في الأفراد والتأنيث وفروعهما، فإذا كان الموصول عاما؛ أي مشتركا نحو: "من" و"ما" وأخواتهما، فيجوز مراعاة اللفظ، وهو الأكثر؛ إذ أمن اللبس، وفي غير "أل" وإلا وجب مراعاة المعنى، وهذا في الموصولات الإسمية؛ أما الموصولات الحرفية فصلتها لا تحتاج إلى رابط كما تبين لنا. "المصدر نفسه".

5 سمي العائد بذلك؛ لعوده على الموصول، وقد يغني عن الضمير في الربط -لسبب بلاغي، أو نحوه- اسم ظاهر بمعنى الموصول، كما في قولهم في خطاب الله تعالى: "أنت الذي في رحمة الله أطمع"، أي: في رحمته. وقد تستغني جملة الصلة عن الرابط إذا عطفت عليها جملة مشتملة عليه شرط أن يكون العطف بالفاء أو الواو، ثم. "المصدر نفسه".

6 "20" سورة طه، الآية: 78.

موطن الشاهد: {مَا غَشِيَهُمْ}.

وجه الاستشهاد: مجيء "ما" اسما موصولا، وجملة "غشيهم"، صلة للموصول، وهي مبهمة، وليست معهودة، وجاءت مبهمة؛ لأنها في مقام التهويل؛ لأن المقصود: الذي غشيهم أمر عظيم، والمرجع في معرفة ذلك الاسم الموصول، فإن أريد به معهود فصلته معهودة، نحو: {وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ}، وإن أريد به الجنس فصلته كذلك، نحو: {كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ}، وإن أريد به التعظيم، أبهمت صلته، نحو: {فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى}.

انظر شرح التصريح: 1/ 141.

(168/1)

كـ "أضربه" و"لا تضربه"1، وإما شبهها، وهي ثلاثة: الظرف المكاني، والجار والجور، التامان، نحو: الذي عندك" و"الذي في الدار" وتعلقهما باستقر محذوف، والصفة الصريحة، أي الخالصة للوصفية، وتختص بالألف واللام، كـ "ضارب" و"مضروب" و"حسن" بخلاف ما غلبت عليها الاسمية، كأبطح وأجرع وصاحب وراكب2، وقد توصل بمضارع، كقوله:

1 فلا تقل: جاء الذي أضربه، أو لا تضربه؛ لأن كلا من الإنشاء والطلب، لا خارجي له؛ فضلا عن أن يكون معهودا، فلا يصلح لبيان الموصول، ومن ثم امتنع الوصل بالتعجيبة. وإن كانت خبرية، فلا يقال: جاء الذي ما أحسنه!، لما في التعجب من الإبهام المنافي للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما أن جملة القسم مستثناة من الإنشائية فيجوز الوصل بها نحو: {وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْطِئَنَّ} وقيل: لا استثناء فيهما، أما التعجيبة، فلأنها إنشائية؛ نظرا إلى حالة الاستعمال، وأما القسمية؛ فلأن الوصل إنما هو

بجملة الجواب، وهو خبري، وجملة القسم إنما جيء بها؛ لمجرد التأكيد، ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاماً قبلها، فلا يقال: جاء الذي لكنه قائم أو حتى أبوه قائم؛ لأن فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك، واستعمال حتى من غير تقدم معيّن، وأجاز الكسائي الوصل بالأمر، والنهي، والمآزني بالدعاء بما لفظه الخبر، نحو: جاء الذي يغفر الله له، وصاحب الإفصاح "بنعم وبئس"، وهشام "بليت ولعل وعسى" هذا حكم الجملة، وصفوة القول: امتنع وقوع الإنشائية والطلبية صلة؛ لأن مضمونها لا يعلم إلا بعد ذكرهما، فلا تكونان معهودتين للمخاطب.

الأشعري: 1/ 163-164، التصريح: 1/ 141، ابن عقيل تحقيق البقاعي: 1/ 125.

2 أما "أبطح": فهو مذكر بطحاء، وهو في الأصل: وصف لكل مكان مستوٍ، ثم غلب عليه الاسمية، فصار مختصاً بالأرض المستوية ذات الرمل، التي لا تنبت شيئاً، وأما "صاحب" فإنه في الأصل: وصف للفاعل، ثم غلب على صاحب الملك، وأما "راكب" فإنه في الأصل: وصف للفاعل، ثم غلب على صاحب الملك، وأما "راكب" فإنه في الأصل: وصف للفاعل، ثم غلب على ركب الإبل، دون غيره، وعلى رأس الجبل، قال الشاطبي، والدليل، على أن هذه الأسماء، انسلخ منها معنى الوصفية، أنها لا تجري صفات على موصوف، ولا تعمل على الصفات، ولا تتحمل ضميراً، فلا توصل بها "أل"؛ لعدم شبهها بالفعل.

التصريح: 1/ 142.

(169/1)

ما أنت بالحكم الترضى حكومته¹
ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة.

1 تقدم تخريج وشرح هذا البيت والتعليق عليه.
موطن الشاهد: "الترضى".

وجه الاستشهاد: دخول "أل" الموصولة على الفعل المضارع، ودخولها على المضارع، قليل؛ لأن صلة "أل" لا تكون إلا صفة صريحة، أي: اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو

صبغة مبالغة.

فوائد:

- ينبغي أن تقع الصلة بعد الموصول مباشرة، وألا يفصل بينهما أجنبي ليس من جملة الصلة نفسها، ويجوز الفصل بالنداء، إذا تقدم ضمير المخاطب، نحو: أنت الذي - يا أحمد- تستحق المكافأة، ويجوز الفصل بالقسم، نحو: ظفر الذي -والله- يتقي مولاه. - ويجوز الفصل بالجملة المعترضة، نحو: والذي الذي -حفظه الله- يرعى شؤوني. حاشية الصبان: 1/ 160. ضياء السالك: 1/ 155.

- يجوز حذف الصلة إن دلت عليها قرينة لفظية، كأن تقول: من رأيته في الحديقة؟ فتجيب: محمد؛ أو قرينة معنوية، يدل عليها المقام كالفخر والتهويل والتعظيم، نحو: نحن الألى؛ فاجمع جمو... عك ثم وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا أي: نحن الألى عرفوا بالشجاعة، كما يفهم مما بعده.

- لا يجوز حذف الموصول الحرفي؛ لضعف الحرف عن أن يؤثر، وهو محذوف، وأما الموصول الاسمي، فإن الكوفيين، ومعهم الأخفش، يميزون حذفه مطلقا، ومن العلماء من يميز حذفه بشرط أن يكون معطوفا على موصول آخر، نحو قوله تعالى: {آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ} أي بالذي أنزل إلينا والذي أنزل إليكم؛ لأن المنزل إلى الفريقين، ليس واحدا، ومن ذلك قول حسان بن ثابت: أمن يهجو رسول الله منكم... ويمدحه وينصره سواء؟ أفمن يهجو رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن يمدحه وينصره سواء؟ لأن الذي يهجو وينصره ليس واحدا. انظر مع الهوامع: 1/ 89، وحاشية الصبان: 1/ 161-162.

(170/1)

[حذف العائد من الصلة وأحواله]:

ويجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبرا عنه بمفرد، فلا يحذف في نحو: "جاء اللذان قاما" أو "ضربا"؛ لأنه غير مبتدأ، ولا في نحو: "جاء الذي هو يقوم" أو "هو في الدار" لأن الخبر غير مفرد، فإذا حذف الضمير لم يدل دليل على حذفه؛ إذ الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة، بخلاف الخبر المفرد، نحو: {أَيُّهُمْ أَشَدُّ} 1 ونحو: {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ} 2، أي: هو إله في السماء، أي: معبود فيها، ولا يكثر

الحذف في صلة غير "أي" إلا إن طالت "3 الصلة، وشدّت قراءة بعضهم 4: "تَمَامًا عَلَى
الَّذِي أَحْسَنُ" 5،

1 "19" سورة مريم، الآية: 69.

موطن الشاهد: {أَيُّهُمْ أَشَدَّ} .

وجه الإستشهاد: مجيء "أشد" خبراً مفرداً محذوف، تقديره: هو؛ لأن تقدير الكلام:
أيهم هو أشد، وذلك المبتدأ المحذوف هو العائد.

2 "43" سورة الزخرف، الآية: 84.

موطن الشاهد: {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "إله" خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: هو إله، وذلك المبتدأ هو
العائد، وأتى خبره مفرداً، كما ذكرنا.

3 معلوم أن "أي الموصولة ملازمة للإضافة، إما لفظاً، نحو "أيهم أشد"، وإما تقديرًا،
نحو: "أي أشد، ولما كان "لا بد لها من المضاف إليه في اللفظ أو التقدير، جعلوا ذلك
بمنزلة طول الصلة، فلم يشترطوا شيئاً في جواز حذف العائد المرفوع من صلتها،
واشترطوا ذلك في صلة غير "أي"؛ لأن غيرها من الموصولات لا يلزم الإضافة، بل
يقبلها.

ويستثنى من اشتراط طول الصلة صلة "ما" في قولهم: "لا سيما زيد" إذا رفعت زيدا،
فإن رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر، لا محل لها من الإعراب؛
لأنها صلة "ما"، والتقدير: "ولا سي الذي هو زيد، فحذف المبتدأ، وهو العائد، وليست
الصلة طويلة، والحذف في هذا الموضع مقيس، وليس شاذاً.

شرح التصريح: 1/ 143-144، وابن عقيل "تحقيق البقاعي": 1/ 129، والأشموني
مع الصبان: 1/ 166.

4 هو يحيى بن يعمر بن أبي إسحاق.

5 "6" سورة الأنعام، الآية: 154.

(171/1)

وقوله 1:

56- من يُعَنِّ بالحمد لم ينطق بما سَفَّهَ 2

أوجه القراءات: قرأ برفع "أحسن" يحيى بن يعمر وابن أبي إسحق، وهي قراءة محكية عن الحسن والأعمش انظر تفسير القرطبي: 7/ 137، والبحر المحيط: 4/ 255، والإتحاف: 220.

موطن الشاهد: "أحسن".

وجه الاستشهاد: مجيء "أحسن" على هذه القراءة خبراً لمبتدأ محذوف، وهذا المبتدأ المحذوف، هو العائد إلى "الذي" و"الجملة": صلة للاسم الموصول. وأما من فتح "أحسن" على اعتبار كونه فعلاً ماضياً، صلة لـ "الذي"، وفيه ضمير يعود على الذي. انظر مشكلة إعراب القرآن: 1/ 299.

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

ولا يحد عن سبيل المجد والكرم

وهو من شواهد التصريح: 1/ 144، والأشموني: "113 / 1 / 78"، والعيني: 1/

446، وجمع الهوامع: 1/ 90، والدرر اللوامع: 1/ 69 وفيه برواية: "الحلم" بدل

"المجد".

المفردات الغريبة: يعن - بالبناء للمجهول؛ لزوماً على المشهور:

يعتني ويهتم. الحمد: الثناء. سَفَهَ: السفة رقة العقل وضعفه، والمراد: لازمه وهو قول

السوء والفحش. لا يحد: لا يمل ولا ينحرف.

المعنى: يبين الشاعر: أن من همه أن يكون محمود السيرة يحمد الناس ويثنون عليه لا ينطق بالسوء من القول، ولا ينحرف عن الطريق؛ طريق الحلم والكرم وفضائل الأخلاق ومكارمها.

الإعراب: من "اسم شرط، مبتدأ. يعن: مضارع مبني للمجهول، وهو فعل الشرط،

وعلامه جزمه حذف الألف، ونائب الفعل: هو "بالحمد" متعلق بـ "يعن". لم: حرف

جازم. ينطق: مضارع مجزوم والفاعل: هو، و"الجملة" في محل جزم جواب الشرط. بما:

متعلق بـ "ينطق". سفه "بالرفع": خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو سفه، و"الجملة":

صلة، لا محل لها. ولا: الواو عاطفة لا: حرف زائد لتأكيد النفي. يحد: مضارع معطوف

على "ينطق". "عن سبيل": متعلق بـ "يحد". المجد: مضاف إليه. والكرم: الواو عاطفة،

الكرم: اسم معطوف على المجد.

موطن الشاهد: "بما سفه".

وجه الاستشهاد: حذف العائد إلى الاسم الموصول من جملة الصلة، وهو مرفوع، ولم

تطل الصلة، وحكم حذف العائد في هذه الحال الشذوذ عند البصريين، والجواز من دون شذوذ عند الكوفيين.

(172/1)

والكوفيون يقيسون على ذلك¹.

ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلاً، وناصبه فعل أو وصف غير صلة الألف واللام²، ونحو: {وَيَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ} 3، وقوله⁴: [البسيط] 57- ما الله موليك فضلٌ فاحمدنه به⁵.

1 خلاصة ما تقدم: أن الكوفيين، يميزون حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً، طالت الصلة أم قصرت، سواء كان الموصول "أياً" أم غيرها ويوافقهم البصريون في "أي" أما غيرها فيشترطون طول الصلة، فالخلاف بينهما فيما إذا لم تطل الصلة، وكان الموصول غير "أي" وحجة الكوفيين السماع، وعند البصريين شاذ شرح التصريح: 144.

2 لا يجوز حذف منصوب صلة الألف واللام، إذا عاد إليها؛ لأنه دليل على اسميتها الخفية، فلو حذف ضاع هذا الفرض، أما إذا عاد على غيرها فيجوز حذفه، نحو: جاء الذي أنا المكرم.

3 "64" سورة التغابن، الآية: 4.

موطن الشاهد: {مَا تُسْرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ} .

وجه الاستشهاد: حذف العائد المنصوب المتصل؛ لأن الأصل: يعلم ما يسرونه وما يعلنونه، وحكم حذف العائد في هذه الحال الجواز؛ لأن ناصبه فعل.

4 لم ينسب إلى قائل معين.

5 تخريج الشاهد:

هذا صدر بيت وعجزه قوله:

فما لدي غيره نفع ولا ضرر.

وهو من شواهد: التصريح: 145 / 1، وابن عقيل "34 / 1 / 169"، وجمع الهوامع: 89 / 1.

المفردات الغريبة: موليك: مانحك ومعطيك، وهو اسم فاعل من أولى يولى أي أعطى. فضل: منة وعطاء تفضلاً منه.

المعنى: يخاطب الشاعر الإنسان العاقل، بأن ما وهبه الله لك من النعم هو تفضل منه وإحسان، وليس جزاءً لعمل عملته، أو حقاً لك عليه سبحانه، فاحمد الله واشكره على ذلك، فهو وحده النافع الضار، ومن بيده مقاليد الأمور، ولا يملك غيره من الأمر شيئاً.

=

(173/1)

بخلاف "جاء الذي إياه أكرمت" و"جاء الذي إنه فاضل" أو "كأنه أسد" أو "أنا

الضاربة"1، وشذ قوله2: [البسيط]

58- ما المستفّرُّ الهوى محمودٌ عاقبةٌ3

= الإعراب: ما: اسم موصول، مبتدأ. الله: لفظ الجلالة" مبتدأ ثانٍ. موليك: خبر المبتدأ الثاني، مضاف إلى "الكاف" من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول، وجملة: "الله موليك": صلة للموصول، لا محل لها، والعائد إلى "ما" محذوف، التقدير: ما الله موليكه"، وهذا المحذوف، هو المفعول الثاني لاسم الفاعل "موليك" فضل: خبر "ما" فاحمدنه: الفاء واقعة في جواب شرط مقدر أي: إذا كان كذلك فاحمدنه، احمدنه: فعل أمر مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والهاء: مفعول به. فما: الفاء تعليلية. ما نافية مهملة. لدى: متعلق بخبر مقدم. غيره: مضاف إليه، والهاء: مضاف إليه ثانٍ. نفع: مبتدأ مؤخر، ويجوز أن تكون "ما" عاملة عمل "ليس" و"لدى" خبرها مقدم، و"نفع" اسمها مؤخر.

موطن الشاهد: "ما الله موليك".

وجه الاستشهاد: حذف الضمير العائد إلى الاسم الموصول، من جملة الصلة؛ لأن التقدير "موليكه" وهذا العائد منصوب بوصف، وهو مولٍ، ويمكن هنا أن يكون التقدير موليك إياه، وهذا التقدير أرجح؛ لأن الانفصال في ثاني الضميرين المعمولين "اسم" أرجح من الاتصال، كما مر سابقاً، ولكن قدر متصلاً تمشياً مع قول المصنف، وتقييد المصنف بالمتصل، احترازاً من المنفصل، يقصد به الحصر ليس غير.

1 في المثال الأول: لم يجز حذف العائد فيه؛ لأن هذا العائد ضمير منفصل لغرض الحصر، ففات فيه شرط اتصال الضمير، أما المثال الثاني: فلم يجز حذف العائد؛ لأن العامل في العائد هو "إن" ففات فيه شرط كون العامل فيه فعلاً، أو وصفاً، وأما المثل

الثالث: فلم يجوز حذف العائد فيه المثال السبب في المثال الثاني، وإنما جاء بمثالين للعائد المعمول لحرف؛ لأن الحرف العامل، إما أن يغير معنى الجملة مثل كأن، وإما ألا يغيرها مثل إن، وأما المثال الرابع: فلم يجوز حذف العائد فيه؛ لكون العامل فيه وصفا واقعا صلة "أل".

التصريح: 146 / 1.

2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

ولو أتيح له صفو بلا كدر.

وهو من شواهد التصريح: "146 / 1، 267 / 2، والأشعري: "115 / 1 / 79"،

والعيني: =

(174/1)

وحذف منصوب الفعل كثير، ومنصوب الوصف قليل1

= 1 / 447، 4 / 479، وجمع الهوامع: 1، 89، والدرر اللوامع: 1 / 68.

المفردات الغريبة: المستفزع: اسم فاعل من استفزه: أزعجه واستخفه. الهوى: ميل النفس إلى ما تشتهي. أتيح: هبى وقدر.

المعنى: يرى الشاعر أن الإنسان الذي يستخفه الهوى وتزعجه صبوة النفس ويتبع شهوات نفسه، وينقاد لها، ليس محمود العواقب.

الإعراب: "ما" نافية مهيمنة. "المستفزع: مبتدأ. الهوى: فاعل المستفزع، ومفعوله محذوف

عائد إلى "أل" أي: المستفزع. محمود: خبر المبتدأ، ويمكن أن تكون "ما" عاملة عمل

"ليس" والمستفزع: اسمها، ومحمود: خبرها. ولا: الواو عاطفة على محذوف. لو شرط غير

جازم أتيح: فعل ماضٍ مبني للمجهول، "له: متعلق بـ "أتيح". صفو: نائب فاعل. بلا:

الباء حرف جر. لا: اسم بمعنى "غير" ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، وهو

مضاف، كدر مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره، منع من

ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية و"بلا كدر": متعلق بمحذوف صفة لـ "صفو".

موطن الشاهد: "ما المستفزع".

وجه الاستشهاد: حذف العائد من صلة "أل"، وهو منصوب بالوصف "المستفزع"،

وحكم هذا الحذف أنه شاذّ، ويرى بعضهم أنه قليل، وليس شاذّا، والأصل في العبارة:
ما المستنفره الهوى محمود العاقبة.

1 كان حذف منصوب الفعل كثيرا؛ لأن الأصل في العمل للفعل، فكثير تصرفهم في معموله بالحذف تارة، وبالتقديم تارة وبالفصل بين الفعل ومعموله تارة أخرى وكان حذف منصوب الوصف قليلا جدا، بل قال الفارسي: لا يكاد يسمع من العرب، وقال ابن السراج أجازوه على قبح، وقال المبرد: رديء جدا؛ لأن الوصف فرع في العمل ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفا، فلا يتصرف في معموله، ومن التصرف في الم معمول الحذف، غير أن ابن مالك في نظمه، يقول:
والحذف عندهم كثير منجلي ... في عائد متصل إن انتصب
بفعل أو وصف.....

فسوّى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف، والأفضل ما ذهب إليه المتقدمون.

(175/1)

ويجوز حذف المجرور بالإضافة إن كان المضاف وصفا غير ماضٍ 1، نحو: {فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ} 2، بخلاف: "جاء الذي قام أبوه" و"أنا أمس ضاربه" 3.
والمجرور بالحرف 4 إن كان الموصول أو الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف معنى ومتعلقا، نحو: {وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ} 5، أي: منه،

وانظر شرح التصريح: 1/ 146، وحاشية الصبان: 1/ 170-171

1 بأن يكون اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، أو اسم مفعول كذلك، بشرط أن يكون فعله متعديا لاثنيين؛ ليكون أحدهما: نائب فاعل، والثاني: هو المضاف إليه لفظه.
شرح التصريح: 1/ 147.

2 "20" سورة طه، الآية: 72.

موطن الشاهد: {مَا أَنْتَ قَاضٍ} .

وجه الاستشهاد: حذف العائد إلى "ما" الموصول الاسمي؛ لأن الأصل: فاقض الذي أنت قاضيه، والعامل في العائد اسم فاعل بمعنى الحال، أو الاستقبال هنا، ومعلوم أن اسم الفاعل المضاف إلى العائد ناصب له تقديرا. ويجوز أن تكون "ما" موصولا حرفيا، يسبك بما بعده بمصدر، التقدير: فاقض قضاءك.

3 لأن المضاف في الأول، ليس بوصف، وفي الثاني وصف ماضٍ، وهو لا يعمل.
 4 إن كان العائد مجرورا بحرف فلا يحذف؛ إلا إن دخل على الموصول حرف مثله، لفظا ومعنى، واتفق العامل فيهما مادة، نحو: مررت بالذي مررت به، أو أنت مار به، فيجوز حذف الهاء، فتقول: "مررت بالذي مررت"، نحو قوله تعالى: {وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ} أي: منه، وتقول: مررت بالذي أنت مارٌّ، أي: به.
 فإن اختلف الحرفان، لم يجوز الحذف، نحو: مررت بالذي غضبت عليه، فلا يجوز حذف "عليه" وكذلك، مررت بالذي مررت به على زيد، فلا يجوز حذف "به" منه؛ لاختلاف معنى الحرفين؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق، والداخلة على الضمير للسببية، وكذا إن اختلف العاملان، لم يجوز الحذف أيضا، نحو: "مررت بالذي فرحت به" فلا يجوز حذف "به".

انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1/ 139-140.

5 "23" سورة المؤمنون، الآية: 33.

موطن الشاهد: {مِمَّا تَشْرَبُونَ} .

وجه الاستشهاد: حذف الهاء من "تشربون" لأن الأصل: تشربون منه، والذي جوز حذف العائد هنا دخول الجار نفسه على "ما" الموصولة، مع اتحاد العامل مادة، وهو: "تشرب".

(176/1)

قوله 1: [البسيط]

59- لا تركزن إلى الأمر الذي ركنت ... أبناء يعصر حين اضطرها القدر

وشذ قوله 3: [الوافر]

1 هو: كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني، شاعر فحل مجيد، أسلم، بعد أخيه بجير، وكان قد نفي أخاه عن الإسلام، وهجا المسلمين، فتوعده الرسول صلى الله عليه وسلم ثم جاء مسلما وأنشده قصيدته المشهورة، التي مطلعها:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول

فعفا عنه، وكساه بردته، فسميت هذه القصيدة بالبردة.

الشعر والشعراء: 1/ 154، الأغاني: 15/ 142، الإصابة: 1/ 143، أسد الغابة:

2 تخريج الشاهد: البيت من شواهد: التصريح: 147 / 1، والأشموني: "119 / 1 / 81 والعيني: 1449 / 1.

المفردات الغربية: لا تركنن: لا تميلن، من ركن إليه: مال وسكن. الأمر: المراد به هنا: الفرار من القتال. يعصر: أبو قبيلة من باهلة.

المعنى: يحرض الشاعر على الثبات في القتال قائلاً: لا تجنح إلى الهزيمة، والفرار من القتال، وعدم الصمود أمام الأعداء، كما فعلت أبناء يعصر حين اضطرت إلى ذلك.

الإعراب: لا: ناهية. تركنن: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، في محل جزم بـ "لا" والفاعل: أنت. "إلى الأمر": متعلقان بـ "ترك". الذي: صفة لـ "الأمر" ركنت: فعل ماضٍ والتاء: للتأنيث. أبناء: فاعل مرفوع. يعصر: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ للعلمية ووزن الفعل، و"الجملة": صلة للموصول، لا محل لها. "حين": متعلق بـ ... ركنت "اضطرها: فعل ماضٍ، و"ها" مفعول به. القدر: فاعل، و"الجملة" في محل جر بالإضافة.

موطن الشاهد: "تركنن إلى الأمر الذي ركنت أبناء يعصر".

وجه الاستشهاد: حذف العائد من جملة الصلة إلى الموصول، والسبب الذي جوز حذفه، مجيء ذلك العائد مجروراً بحرف جر مماثل للحرف الذي جر الموصوف بالموصول في اللفظ، والمعنى، ومجيء، متعلق الحرفين متحداً في اللفظ، والمعنى أيضاً؛ لأن المادة واحدة، وإن اختلفت الصيغتان.

3 هو حاتم الطائي، وقد مرت ترجمته.

(177/1)

60- وأي الدهر ذو لم يحسدوني1

أي: فيه، وقوله2: [الطويل]

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

ومن حسد يجور علي قومي

وهو من شواهد: التصريح: 147 / 1، والأشموني: "121 / 1 / 81"، والعيني: 1 / 451

451 وليس في ديوان حاتم الطائي.

المفردات الغريبة: من حسد: من: للتعليل، والحسد: تمني زوال نعمة الغير. يجور علي قومي: يظلموني.

المعنى: يقول الشاعر: أن قومي يظلموني، ويجاوزون حد الاعتدال معي، حسدا منهم علي وبغضا. وحسدهم هذا دائم متواصل، فأني وقت من الأوقات لم يحسدوني فيه؟! الإعراب: "من حسد: متعلق بـ "يجور". يجور: فعل مضارع مرفوع. "علي: متعلق بـ "يجوز". قومي: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه وأي: الواو استئنافية، أي: اسم استفهام، مبتدأ، وهو مضاف. الدهر: مضاف إليه. ذو: اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر المبتدأ "أي". لم حرف نفي وجزم وقلب. يحسدوني: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، والواو: فاعل، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به، و"الجملة": صلة للموصول، لا محل لها، والعائد إلى الموصول، من هذه الجملة محذوف، كما سنرى. موطن الشاهد: "ذو لم يحسدوني".

وجه الاستشهاد: حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة، فجملة الصلة: "لم يحسدوني" والاسم الموصول: "ذو" الذي بمعنى "الذي"، والعائد المحذوف: ضمير مجرور بحرف جر محذوف، وتقدير الكلام: لم يحسدوني فيه. وأما حكم هذا الحذف، فشاذ عند جمهور العلماء، والذي سهل الحذف، كون الموصوف بالموصول اسما مرادا به زمان، والضمير العائد إليه مجرورا بـ "في" التي بها ينصرف الذهن إلى المحذوف، ولذا قال بعضهم: إن الحذف في مثل هذا قياسي.

انظر شرح التصريح: 1/ 147.

2 ينسب هذا الشاهد إلى رجل من همدان، ولم يعين اسمه أحد من النحاة.

(178/1)

61- وهو على من صبه الله علقم¹

أي: عليه، فحذف العائد المجرور مع انتفاء خفض الموصول في الأول، ومع اختلاف المتعلق في الثاني وهما: "صب" و"علقم"².

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

وإن لساني شهدة يُشتَقَى بها

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 148، والأشموني: "122/ 1/ 81، والعيني: 1/ 451 وشرح المفصل: 3/ 96، وخزانة الأدب: 2/ 400، ومغني اللبيب: "567/ 797" وشرح السيوطي: 285.

المفردات الغريبة: شهادة "بضم الشين وسكون الهاء" أصله العسل، ما دام في شمعته. علقم: هو الحنظل، وهو شجر له ثمر مر كريحه الطعم. المعنى: يدعي الشاعر أن لسانه مثل الشهد والعسل، فيه شفاء للناس الذين أحبههم وأثنى عليهم، وهو مثل الحنظل في المرارة، على من سلطه الله عليه. الإعراب: هو: "بالتشديد على لغة همدان" مبتدأ. علقم: خبر "على من": متعلق بـ "علقم"؛ لأنه بمعنى. مر، وجملة "صبه الله". صلة للموصول؛ لأن "من" اسم موصول بمعنى الذي، والعائد إلى الاسم الموصول محذوف مجرور بـ "على" و"الجار والمجرور": متعلق بـ "صب".

موطن الشاهد: "على من صبه الله".

وجه الاستشهاد: حذف العائد إلى "من" وهو مجرور، بحرف جر محذوف، مع اختلاف المتعلقين، "صب" و"علقم"، وحكم هذا الحذف شاذ، وتقدير الكلام: "وهو علقم على من صبه الله عليه".

2 ويمتنع حذف العائد المجرور في مواضع أخرى منها:

1- إذا كان العائد المجرور محصوراً، نحو مررت بالذي ما مررت إلا به، أو إنما مررت به.

2- إذا كان نائباً عن الفاعل، نحو: مررت بالذي مرَّ به.

3- إذا كان لا يتعين للربط نحو: مررت بالذي مررت به في داره.

4- إذا كان حذفه ملبساً نحو: رغبت فيما رغبت فيه؛ لأنه لا يعلم أن الأصل فيه أو عنه، وقيل يجوز؛ لأن الحذف يدل على اتفاق الحرفين، ولو كانا متباينين لم يجوز الحذف؛ لأنه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا أوفق.

التصريح: 1/ 148.

(179/1)

[باب المعرفة بالأداة]:

[أداة التعريف وبيان أنواعها]:

وهي: "أل" لا اللام وحدها، وفاقاً للخليل¹ وسيبويه، وليست الهمزة زائدة، خلافاً

لسيبويه².

وهي: إما جنسية³، فإن لم تخلفها "كل" فهي لبيان الحقيقة⁴، نحو:

1 الخليل: هو أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري الفراهيدي الأزدي النحوي اللغوي الزاهد، صاحب علم العروض وضبط اللغة، لم يكن بعد الصحابة أذكى ولا أجمع لعلم العربية منه، كان يحج عاما ويفزو عاما، عفيف النفس لا يقبل عطايا الملوك، ولا يحب مصاحبتهم، له مؤلفات كثيرة منها: كتاب العين في اللغة، وكتاب الجمل، والشواهد والعروض، مات سنة 175هـ. وقد نيف على السبعين. البلغة: 79، إنباه الرواة: 1/ 341، بغية الوعاة: 1/ 557، طبقات القراء: 1/ 275، والأعلام 1/ 363.

2 للعلماء في تعيين المعرف أربعة مذاهب، الأول: أن المعرف هو "أل" برمتها، والألف أصلية، لا زائدة، والثاني: أن المعرف هو "أل" برمتها، والألف زائدة، والثالث: أن المعرف هو اللام وحدها، الرابع: أن المعرف، هو الألف وحدها واللام زائدة فرقا بين همزة الاستفهام والهمزة المعرفة، والأول هو مذهب الخليل بن أحمد، والثاني: هو مذهب سيبويه، والثالث: هو مذهب كثير من النحاة، والرابع: هو مذهب المبرد ولكل واحد من هذه الأقوال حجته. انظر التصريح: 1/ 148-149، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: 2/ 351-355.

3 هي الداخلة على نكرة، تفيد معنى الجنس الخض.

4 أي الحقيقة الذهنية التي تتكون في العقل -من غير نظر إلى ما تنطبق عليه من أفراد، والفرق بين المعرف بـأل هذه، وبين النكرة أن هذا المعرف يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن، أما النكرة فتدل عليها بدون قيد" شرح التصريح: 1/ 149.

(180/1)

{وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ} 1، وإن خلفتها "كل" فهي لشمول أفراد الجنس، نحو: {وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا} 2، وإن خلفتها مجازا فلشمول خصائص الجنس مبالغة، نحو: "أنت الرجل علما".

وإما عهدية³، والعهد إما ذكرى نحو: {فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ} 4، أو علمى نحو:

{بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ} 5. {إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ} 6، أو حضوري نحو: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} 7

1 "21" سورة الأنبياء، الآية: 30.

موطن الشاهد: {مِنَ الْمَاءِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أل" مفيدة لبيان الحقيقة والماهية من حيث هي، والتقدير: جعلنا من حقيقة الماء المعروف وقيل "المنى" التصريح: 1/ 149.

2 "4" سورة النساء، الآية: 28.

موطن الشاهد: {الْإِنْسَانُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أل" مفيدة لشمول أفراد الجنس؛ لأننا نستطيع أن نقول: خُلِقَ كل إنسان ضعيفا.

3 أي: للعهد، وهي التي تدخل على النكرة، فتفيد نوعا من التعريف، يجعل مدلولها معينا بعد أن كان مبهما؛ لما يأتي من أسباب.

4 "73" سورة المزمل، الآية: 16.

موطن الشاهد: {الرَّسُولُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أل" مفيدة العهد الذكرى؛ لأن الرسول الثاني، هو الرسول الأول المذكور سابقا.

5 "20" سورة طه، الآية: 12.

موطن الشاهد: {الْوَادِ الْمُقَدَّسِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أل" مفيدة العهد العلمي؛ لأن المعلوم لدينا أن الوادي المقصود، هو الكائن تحت الشجرة.

6 "9" سورة التوبة، الآية: 40.

موطن الشاهد: {الْغَارِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أل" مفيدة العهد العلمي؛ لأن الغار المقصود معروف لدينا.

7 "5" سورة المائدة، الآية: 3.

موطن الشاهد: {الْيَوْمَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أل" مفيدة العهد الحضوري؛ لأن مصحوبها حاضر، أي اليوم الحاضر، وهو يوم عرفة.

[مجيء "أل" زائدة] :

وقد ترد "أل" زائدة، أي غير معرفة، وهي إما لازمة كالتى في علم قارنت وضعه كالسموأل واليسع واللات والعزى، أو في إشارة وهو "الآن" وفاقا للزجاج والناظم، أو في موصول وهو "الذي" و"التى" وفروعهما؛ لأنه لا يجتمع تعريفان، وهذه معارف بالعلمية والإشارة، والصلة، وإما عارضة: إما خاصة بالضرورة، كقوله1: [الكامل] 62- ولقد نهيته عن بنات الأوبر2.

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد:

هذا عجز بيت، وصدره قوله:

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 151، وابن عقيل: "36 / 1 / 181"، والأشموني: "127 / 1 / 85" ومجالس ثعلب: 624، والمقتضب: 4م 48، والخصائص: 3 / 58، والمنصف: 3 / 134 والمختضب: 2 / 224، والإنصاف: 1 / 319، 2 / 726، وشرح المفصل: 5 / 271، والعيني: 498 ومغني اللبيب: "75 / 75"، "291 / 204"، وشرح السيوطي: 61.

المفردات العربية: جنيتك: جنيت لك، حذف الجار توسعا، فاتصل الضمير. أكمؤا: جمع "كم" ويجمع على كمأة، وهو نبات في البادية معروف، له ثمر كالقلقاس، يقال له: شحم الأرض. عساقلا. جمع عسقول، وهو الكبير الأبيض من الكمأة: صغير رديء الطعم، له زغب، لونه كالتراب. المعنى: يقول الشاعر: لقد جنيت لك النوع الجيد من الكمأة، ونهيته عن جني الرديء الخبيث منه.

الإعراب: ولقد: الواو للقسم، واللام: للتأكيد، واقعة في جواب القسم، قد: حرف تحقيق. نهيته: فعل وفاعل ومفعول به. "عن بنات الأوبر" متعلق بـ "نهيته". الأوبر: مضاف إليه.

موطن الشاهد: "بنات الأوبر".

وجه الاستشهاد: زيادة "أل" في العلم اضطرابا؛ لأن بنات أوبر علم على نوع من الكمأة رديء، ومعلوم أن العلم لا تدخله "أل"؛ لأنه لا تجتمع معرفتان، العلمية و"أل"، ومثل هذا قول الشاعر:

يا ليت أم العمرو كانت صاحبي ... مكان من أشقى على الركائب.

وقوله1: [الطويل] .

63- صددت وطبت النفس يا قيسُ عن عمرو2

1 هو رشيد بن شهاب اليشكري، يخاطب قيس بن مسعود اليشكري، ولم أعثر له على ترجمة وافية

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 151، 1/ 394، وابن عقيل: "37/ 1/ 182"،

والأشموني: "128/ 1/ 85" والعيني: 1/ 502، 3/ 225، "وهمع الهوامع: 1/ 80،

1/ 252، والدرر اللوامع: 1/ 53، 1/ 209، والمفضليات، للمفضل الضبي: 310.

المفردات الغريبة: وجوهنا: ذواتنا، أو عظمائنا وزعمائنا. صددت: أعرضت وابتعدت.

طبت النفس: طابت نفسك ورضيت.

المعنى: يخاطب الشاعر قيسا ويندد به، فيقول: لما رأيتنا ورأيت أكابرنا وعظماءنا،

رضيت نفسك، وامتنعت عن الأخذ بثأر صديقك عمرو الذي قتلناه. وكان قوم

الشاعر قد قتلوا عمرا؛ وهو صديق لقيس.

الإعراب: رأيتك: فعل وفاعل ومفعول به. لما: ظرفية حينية متعلقة بـ "رأى" أن زائدة.

عرفت: فعل وفاعل، وجوهنا: مفعول به، ومضاف إليه. صددت: فعل وفاعل، وهو

جواب "لما" وطبت: فعل وفاعل، و"الجملة" معطوفة على جملة "صددت"، النفس:

تميز منصوب، ويمكن أن تكون مفعولا به لـ "صددت" والتميز محذوف، والتقدير:

صددت النفس وطبت نفسا. يا قيس: حرف نداء، ومنادى مبني على الضم في محل

نصب، و"جملة النداء": اعتراضية، لا محل لها. "عن عمرو": متعلق بـ "صددت"؟ أو

متعلق بـ "طبت" على أنه مضمن معنى تسليت.

موطن الشاهد: "طبت النفس".

وجه الاستشهاد: دخول "أل" على التمييز الذي يجب تنكيره، وحكم دخول "أل" على

التمييز أنه ضرورة عند جمهور البصريين؛ وأما الكوفيون، فإنهم لا يوجبون تنكير التمييز،

بل يجوز أن يكون معرفة، وعلى مذهبهم فـ "أل" معرفة، وليست زائدة. وبعض النحويين

أعرب النفس مفعولا به. ولا شاهد حينئذ في البيت ...

فائدة: تزداد "أن" بعد لما إذا أعقبت بفعل ماضٍ كما في قول الشاعر:
"رأيتك لما أن عرفت وجوهنا".

(183/1)

لأن "بنات أوبر" علم، و"النفس" تمييز، فلا يقبلان التعريف، ويلتحق بذلك ما زيد
شدوذا نحو: ادخلوا الأول فالأول¹.
وإما مجوزة للمح الأصل²، وذلك أن العلم المنقول مما يقبل "أل" قد يلحق أصله
فتدخل عليه أل، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم وحسن وحسين
وعباس وضحاك، وقد يقع في³ المنقول عن مصدر كفضل، أو اسم عين كنعمان⁴، فإن
في الأصل اسم للدم، والباب كله

1 السابق منهما حال، واللاحق معطوف، و"أل" زائدة؛ لأن الحال واجبة التنكير،
والأصل: ادخلوا أول فأول، وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقيبي،
والمعنى: دخلوا مترتين الأسبق فالأسبق، وأصل أول على الأصح: أو أل على وزن:
"أفعل" قلبت الهمزة الثانية واوا، ثم أدغمت الواو في الواو؛ لاجتماع المثليين، وله
استعمالان، أحدهما: أن يكون اسما بمعنى قبل، فحينئذ يكون منصرفا منونا، ومنه قولهم:
أولا وآخرا، والثاني: أن يكون صفة، فيكون أفعل تفضيل ومعناه: الأسبق، فيكون غير
منصرف، لوزن الفعل والوصف.

شرح التصريح: 1/ 152.

2 لمح الأصل: أن ينظر ويلمح أصله المنقول عنه، قبل أن يكون علما، لتكون هنالك
صلة معنوية بين المعنى القديم والجديد، فإن كان يقبل "أل" بأن لم يكن فعلا - دخلت
"أل" عليه.

2 صرح ابن مالك أن المنقول عن اسم "عين" في درجة متأخرة عن المنقول عن
"المصدر" وهما جميعا يقعان مرتبين، بعد درجة المنقول عن الصفة، قال في شرح
التسهيل: "وأكثر وقوعها على منقول من صفة، ويليه دخولها على منقول من مصدر،
ويليه دخولها على منقول من اسم "عين"، ولكن المؤلف جمع بين المنقول عن مصدر
والمنقول عن اسم عين، وجعلهما في درجة واحدة.

شرح التصريح: 1/ 152.

4 يمثل العلماء تارة بالنعمان، للعلم الذي قارنت "أل" وضعه، فتكون لازمة، وتارة يمثلون به للعلم الذي زيدت فيه "أل" للمح الأصل، فتكون غير لازمة؛ وذلك لأن العرب سمو "النعمان" مصاحبا "لأل"، وسموا "نعمان" غير مقترن بأل، فتمثيل كل جماعة باعتبار، ومن تسميتهم بالجرد قوله:
أيا جبلي نعمان بالله خليا ... نسيم الصبا يخلص إليّ هبوبها
وقول الآخر:
زيادتنا نعمان لا تحسبها ... تق الله فينا والكتاب الذي تتلو
شرح التصريح: 1/ 152، وابن عقيل "تحقيق البقاعي": 1/ 147-148، وحاشية الصبان: 1/ 183.

(184/1)

سماعي¹، فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف، ولم تقع في نحو: "يزيد" و"يشكر"؛ لأن أصله الفعل وهو لا يقبل أل، وأما قوله:
رأيت الوليد بن يزيد مباركا². ... فضرورة سهّلها تقدم ذكر الوليد.
فصل:
من المعروف بالإضافة أو الأداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالأعلام، فالأول كابن عباس، وابن عمر بن الخطاب، وابن عمرو بن العاص، وابن مسعود، غلبت على العبادلة³ دون من عداهم من إخوانهم، والثاني كالنجم للشريا، والعقبة والبيت والمدينة والأعشى، و"أل" هذه زائدة لازمة، إلا في نداء أو إضافة فيجب حذفها، نحو: "يا أعشى باهلة"، و"أعشى تغلب"، وقد يحذف في غير ذلك، سمع: هذا عيُّوق طالعا، و"هذا يوم اثنين مباركا فيه"⁴.

1 يرى بعض المحدثين أن من الخير أن يقاس على ذلك؛ لأن الغرض الذي من أجله زيدت اللام مستجد في كل العصور، فلا يصح قصره على ما سمع قديما.
2 تقدم تخريج الشاهد والتعليق عليه.
3 قيل: الصواب ذكر ابن الزبير، مكان ابن مسعود؛ لأن ابن مسعود، مات قبل إطلاق اسم العبادلة، وهذه الكلمة منحوتة من "عبد الله" مثل بسملة، وحمدلة..... إلخ.
وقصد المؤلف: أن لفظ "ابن عمر" غلب على عبد الله بن عمر من دون إخوانه، وابن

مسعود غلب على عبد الله بن مسعود، من بين إخوانه، وآية ذلك: أن كلامه في المعرف بالإضافة، فأما لفظ العبادة، فقد جمع به "عبد الله" بطريق النحت.

4 حكاه سيويه، ومجىء الحال منه في الفصيح، يوضح فساد قول المبرد في جعله "أل" في الاثنين وسائر الأيام للتعريف، فإذا زالت، صارت نكرات، والصحيح عند الجمهور: أن أسماء الأيام أعلام توهمت فيها الصفة، فدخلت عليها "أل" كالحارث، ثم غلبت، فصارت كالدبران.

شرح التصريح: 1/ 154.

(185/1)

[باب المبتدأ والخبر]:

هذا باب المبتدأ والخبر:

[تعريف المبتدأ وهو نوعان]:

المبتدأ: اسم أو بمنزلة، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلة، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفى به.

فالاسم، نحو: "الله ربنا" و"محمد نبينا" والذي بمنزلة، نحو: {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ} ، و: {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ} 2، و"تسمع بالمعيدي خير من أن تراه" 3.

1 "2" سورة البقرة، الآية: 184.

موطن الشاهد: {أَنْ تَصُومُوا} .

وجه الاستشهاد: مجيء المبتدأ مصدرا مؤولا من "أن وما دخلت عليه" والتقدير:

وصومكم خير لكم، وهذا جائز باتفاق؛ لأنه بمنزلة الاسم الصريح.

2 "2" سورة البقرة، الآية: 6.

موطن الشاهد: {أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء المبتدأ مصدرا متصدرا من الفعل، والتقدير: إنذارك وعدمه سواء

عليهم، "وسواء": خبر مقدم، وإنذارك: مبتدأ مؤخرا، وعدمه: معطوف عليه.

3 هذا مثل قاله العرب: يضرب لمن يكون خبره والحديث عنه أفضل من مرآه ومنظره،

وأول من قاله، هو: المنذر بن ماء السماء، وانظر قصته في مجمع الأمثال للميداني: 1/

129 برقم: 655.

وقد أورد الجاحظ في البيان والتبيين: 1/ 177، 237، والخزانة: 1/ 151، 2/ 442، 3/ 614، 4/ 408، 499، وأورده ابن برهان في باب "إن".

ولهذا المثل ثلاث روايات، هي:

أ- "لأن تسمع بالمعيدي خير....." فاللام للابتداء، وأن المصدرية، ولا إشكال في هذه الرواية: لأن المصدر المنسبك من "أن وما بعدها" في تأويل المبتدأ، والحرف موجود في الكلام.

(186/1)

والجحد كما مثلنا، والذي بمنزلة المجرد، نحو: {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ} 1، و"بحسبك درهم" لأن وجود الزائد كلا وجود، ومنه عند سيبويه: {بَأْيَكُمْ الْمَفْتُونُ} 2، وعند بعضهم: "ومن لم يستطع فعله بالصوم" 3.

ب- "تسمع بالمعيدي خير....." بنصب المضارع بـ "أن" محذوفة، وفي هذه الرواية شذوذ؛ لأن الحرف المصدرية ضعيف؛ ومع هذا فقد بقي عمله بعد حذفه. ج- "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه" برفع المضارع "تسمع" بعد حذف "أن"، وهذه الرواية جاءت على الأصل، حيث حذف الحرف الناصب، وزال عمله، وهنا اختلف العلماء في توجيه هذه الرواية، فذهب بعضهم إلى أن الحرف المصدرية مقدر؛ ليسبك بالفعل، ويؤول بمصدر يقع مبتدأ؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا اسماً، وذهب آخرون إلى أن الفعل، إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند إليه، ويضاف إليه، ولا حاجة عند هؤلاء إلى تقدير الحرف المصدرية، ويكون من باب استعمال اللفظ في جزء معناه؛ لأن الفعل يدل على الحدث الذي هو مدلول المصدر وعلى الزمان، وقد جرد هنا من الدلالة على الزمان، واقتصر فيه على الجزء الأول الذي هو الحدث.

1 "35" سورة فاطر، الآية: 3.

موطن الشاهد: {هَلْ مِنْ خَالِقٍ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "الباء" حرف جر زائد، أي: اسم استفهام مبتدأ، و"كم" مضاف إليه. المفتون: خبر، وهذا -على رأي سيبويه وأما الأخفش، فيرى أن: "بأيكم": خبر مقدم، والباء بمعنى "في" وليست زائدة، والمفتون: "بمعنى الفتنة" مبتدأ مؤخر، وهو مصدر جاء على وزن اسم المفعول، ومنع ذلك سيبويه؛ لأن صيغة "مفعول" لم تثبت

عنده بمعنى المصدر، ولأن سياق الآية يقتضي أن الاستفهام عن تعيين الشخص الذي وقعت عليه الفتنة من المخاطبين؛ لا عن مكان المفتون.

انظر شرح التصريح: 1/ 156.

3 هذه قطعة من حديث نبوي روي في صحيح مسلم، من حديث ابن مسعود، وهو =

(187/1)

والوصف نحو: "أقائم هذان"، وخرج نحو: "نزال"، فإنه لا مخبر عنه ولا وصف، ونحو: "أقائم أبواه زيد"، فإن المرفوع بالوصف غير مكتفى به، فزيد: مبتدأ، والوصف خبر. [يشترط في المبتدأ الوصف تقدم نفي أو استفهام]:

ولا بد لوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام 1، نحو 2: [الطويل]

= بتمامه: "يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج؛ فإنه أحسن للفرج، وأغض للبصر، ومن لم يستطع فعليه بالصوم؛ فإنه له وجاء"، البخاري: 4 / 119، 9 / 112، ومسلم: 2 / 1018-1019.

لغة الحديث: الباءة: النكاح، وقيل القدرة على تبعات الزواج. وجاء: مصدر وجأ يجأ، والوجاء: رض عروق البيضتين، حتى تنفضخ، أي: تنفتح وتنعصر، من غير إنزال، فيكون شبيهها بالخصاء؛ لكونه يكسر الشهوة.

الإعراب: فعلية: الفاء واقعة في جواب الشرط. "عليه" خبر مقدم. بالصوم: الباء زائدة، الصوم: مبتدأ مؤخر، والتقدير: الصوم واجب عليه، وهذا قول ابن عصفور، وقيل: "عليه": اسم فعل أمر بمعنى "ليلزم" وفاعله مستتر فيه وجوبا. بالصوم: الباء زائدة، الصوم مجرور لفظا منصوب محلا على أنه مفعول اسم الفعل، غير أن هذا الوجه ضعيف لأمرين، الأول: من جهة الصناعة؛ لأن فعل الأمر، يكون عادة للمخاطب، لا للغائب. الثاني: لأن زيادة الباء مع المفعول غير ثابتة، في غير هذا الموضع، حتى يحمل عليها. وانظر شرح التصريح: 1/ 156.

1 مذهب البصريين إلا الأخفش أن الوصف، لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، كما في المبتدأ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك فأجازوا: "قائم" الزيدان، فقائم: مبتدأ، والزيدان: فاعل سد مسد الخبر، والشرط المذكور لاكتفاء الوصف بالفاعل عن الخبر على الأرجح، لا شرط العمل، ومعلوم أن النفي يشمل النفي

بالحرف، أو بالاسم، أو بالفعل. وكذا الاستفهام، يشمل الاستفهام بالحرف، أو بالاسم. انظر شرح التصريح: 1/ 157، وابن عقيل: 1/ 192، وابن عقيل "ط. دار الفكر": 1/ 154، ومغني اللبيب "ط. دار الفكر" 723. 2 لم ينسب هذا البيت إلى قائل معين.

(188/1)

64- خليلي ما واف بعهدي أنتما1

1 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:
إذا لم تكونا لي على من أقاطع
وهو من شواهد: التصريح: 1/ 157، والأشموني: "136 / 1 / 189"، ومغني اللبيب
"723 / 958" وشذور الذهب "84 / 237"، وقطر الندى "38 / 159"، وشرح
شواهد المغني: 303 والعيني: 1/ 516، وجمع الهوامع: 1/ 94، والدرر اللوامع: 1/ 71.
المفردات الغريبة: واف: اسم فاعل، من وفى بالعهد، أنجزه ولم يخلفه. عهدي. هو ما بين
الرَّجُلَيْنِ من صداقة وأخوة. أقاطع: أخاصم وأهجر.
المعنى: يخاطب الشاعر صديقيه: إنكما إذا لم تكونا لي على من أعاديه، وإذا لم تقاطعا
من أقاطع من الناس؛ من أجلي؛ فإنكما لم تفيا بما بيننا من عهد الصداقة والوداد.
الإعراب: خليلي: منادى مضاف بحرف نداء محذوف، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى،
والياء الثانية: مضاف إليه. ما: نافية. واف: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة
على الياء المحذوفة؛ للتخلص من التقاء الساكنين. "بعهدي": متعلق بـ "واف" ومضاف
إليه. أنتما: فاعل "واف" سد مسد الخبر: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان. لم: جازمة
نافية. تكونا: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ "لم" والألف: اسمه. "لي": متعلق بـ "تكونا".
"على من": متعلق بمحذوف خبر "تكونا" الناقص. أقاطع: فعل مضارع مرفوع،
والفاعل: أنا، و"الجملة": صلة الموصول "من" لا محل لها، والعائد إلى الاسم الموصول
ضمير نصب محذوف، والتقدير على من أقاطعه، وجملة: "لم تكونا لي على من أقاطع":
في محل جر بالإضافة بعد إذا، وجواب إذا محذوف، لدلالة الكلام السابق عليه، وتقدير
الكلام، إذا لم تكونا لي على من أقاطع فما واف بعهدي أنتما.

موطن الشاهد: "ما واف..... أنتما".

وجه الاستشهاد: مجيء "أنتما" فاعلا سادا مسدا الخبر بعد المبتدأ الوصف "واف" المسبوق بالنفي، فهو اسم فاعل من فعل "وفي". وفي البيت شاهد آخر على أن الضمير البارز الواقع فاعلا بعد الوصف، يسد مسد الخبر كالاسم الصريح تماما، خلافا لبعض النحويين الذين لا يجوزون وقوع الضمير سادا مسدا الخبر، ومن هؤلاء الزمخشري، وابن الحاجب، حيث شرط أن يكون المرفوع اسما ظاهرا.
انظر شرح التصريح: 1/ 157.

(189/1)

ونحو 1: [البسيط]

65- أقاطن قوم سلمى أم نَوُوا طَعَنًا 2

1 لم ينسب إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد:

هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 157، والأشموني: "134 / 1 / 89" والعيني: 1/

512، وشذور الذهب: "85 / 238"، وقطر الندى: "39 / 160".

المفردات الغريبة: قاطن: "اسم فاعل من قطن بالمكان" إذا أقام فيه، طعنا "بفتح

العين": الاسم من ظعن، ومعناه: ارتحل، والظعن "يسكون العين": هو مصدر الفعل،

ويقال: الساكن والمتحرك كلاهما مصدر، ويجوز أن يكون أصله السكون، وفتحت

العين؛ لأنها حرف حلق، كما في البحر والشعر.

المعنى: يتساءل الشاعر: أمقيم وياق قوم سلمى في مكائهم الذي أعهد؟ أم عزموا

السفر والرحيل؟ ثم قال: إن يسافروا ويتركوا ديارهم ومنازلهم، فستكون حياة من يبقى

ويتخلف عنهم عجيبة غريبة.

الإعراب: أقاطن: الهمزة حرف استفهام، قاطن: مبتدأ مرفوع. قوم: فاعل سد مسد

الخبر. سلمى: مضاف إليه. أم: حرف عطف. نوا: فعل ماضٍ وفاعل. طعنا: مفعول به

لـ "نوى" إن: حرف شرط جازم. يظعنوا: فعل مضارع مجزوم، وهو فعل الشرط، والواو:

فاعل: فعجيب: الفاء رابطة لجواب الشرط. عجيب: خبر مقدم. عيش: مبتدأ مؤخر.
من: اسم موصول، مضاف إليه. قطنا: فعل ماضٍ، والألف: للإطلاق، والفاعل هو.
و"الجملة": صلة للموصول، لا محل لها، وجملة "المبتدأ والخبر" في محل جزم جواب الشرط.

موطن الشاهد: "أقاطن قوم".

وجه الاستشهاد: مجيء اسم الفاعل "قاطن" مبتدأ؛ لاعتماده على الاستفهام بالهمزة، فاستغنى بمرفوعه "قوم" عن الخبر، وهذا جائز بالإجماع.

فائدة: لا يجوز إعراب "قاطن" خبراً مقدماً، و"قوم" مبتدأ مؤخر؛ لأن لفظة "قوم" تدل على معنى الجمع، بسبب كونه اسم جمع، و"قاطن"، مفرد، ولا يجوز أن يأتي المفرد خبراً عن الجمع، ولا عما يدل عليه.

(190/1)

خلافاً للأخفش والكوفيين¹، ولا حجة لهم في نحو: 1 [الطويل]

66- خبيرٌ بنو لهب فلا تك ملغيا³

1 ذهب الكوفيون، والأخفش، وابن مالك في الألفية إلى أنه يجوز أن يرفع الوصف فاعلاً أو نائب فاعل مكتفىً به، وإن لم يعتمد هذا الوصف على نفي أو استفهام، وعبرة الناظم:

..... وقد ... يجوز نحو: فائز أولو الرِّشْدِ

لكن المؤلف، لم يشر إلى ذلك، وقد أشرنا إلى هذا سابقاً.

التصريح: 1/ 157.

2 ينسب هذا البيت إلى رجل من طيئ، ولم يعينه أحد من النحاة.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

مقالة هبي إذا الطير مرّت

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 157، وابن عقيل: "41 / 1 / 195"، والأشموني:

"139 / 1 / 90.

المفردات الغريبة: خبير: من الخبرة. وهي العلم بالشيء. بنو لهب: جماعة من بني نصر من الأزد، يقال: إنهم أزجر قوم، وأعيفهم وأعرفهم، بما تدور عليه حركات الطير. ملغيا:

من الإلغاء، يقال: ألغيت كلامه إذا عددته ساقطا.
 المعنى: إن بني هلب يعلمون زجر الطير، ويعرفون مهبطه، وما تدل عليه أصواته وحركاته حين يمر، فإذا أخبرك هلب بشيء من ذلك فصدقته، ولا تلغ قوله.
 الإعراب: خبر: مبتدأ، وقد سوغ الابتداء به، وهو نكرة، أنه عامل فيما بعده. بنو: فاعل "خبر" سد مسد الخبر، وبنو ملحق بجمع المذكر السالم. هلب: مضاف إليه. فلا: الفاء عاطفة، لا: ناهية. تك: مضارع ناقص مجزوم بـ "لا" وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفا، واسمه: أنت. ملغيا: خبر "تك" منصوب، وفيه فاعل مستتر فيه؛ لأنه اسم فاعل. مقالة: مفعول به لـ "ملغيا" هلب: مضاف إليه. إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط. الطير: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده. والجملة من "الفعل المحذوف والفاعل": في محل جر بالإضافة، وهي جملة الشرط، وجواب الشرط محذوف؛ لدلالة السياق عليه، والتقدير، إذا مرّت الطير فلا تك ملغيا. مرت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي، والجملة مفسرة، لا محل لها. موطن الشاهد: "خبر بنو هلب".

وجه الاستشهاد: استدل الكوفيون والأخفش بهذا الشاهد على محيى "خبر" مبتدأ، لكونه وصفا عاملا فيما بعده، من دون أن يعتمد على نفي أو استفهام؛ لأنهم لا يشترطون ذلك، وعليه فـ "بنو" فاعل سدّ مسدّ الخبر، غير أن البصريين عدا =

(191/1)

خلافًا للنظام وابنه، لجواز كون الوصف خبرا مقدما، وإنما صح الإخبار به عن الجمع لأنه على فعيل، فهو على حد: {وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ} 1.
 وإذا لم يطابق الوصف ما بعده تعيّن ابتدائيته، نحو: "أقائم أخواك"، وإن طابقه في غير الأفراد تعيّن خبريته، نحو: "أقائم أخواك"، و"أقائمون إخوتك"، وأن طابقه في الأفراد احتملها، نحو: "أقائم أخوك" 2.

= الأخفش يرون أن "خبر": خبر مقدم، و"بنو": مبتدأ مؤخر، وهذا الراجح لدى جمهور العلماء، ورد البصريون على من قال: إنه يشترط أن يتطابق المبتدأ والخبر في الأفراد والثنية والجمع، وهنا لا تطابق بين "خبر" و"بنو" فالجواب: أن "خبر" جاءت على زنة المصدر، والمصدر: يخبر به عن الواحد، والمثنى، والجمع بلفظ واحد، وقد

وردت صيغة "فعل" مخبرا بما عن الجماعة، كما في قوله تعالى: {وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ
ظَهَرُوا} وقول الشاعر:

هن صديق للذي لم يشب

وفي هذا، إبطال لحجة الكوفيين والأخفش، انظر تفصيل هذه المسألة في شرح التصريح:
158 / 1، وحاشية الصبان: 192 / 1.

1 "66" سورة التحريم، الآية: 4.

موطن الشاهد: {وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهَرُوا}.

وجه الاستشهاد: مجيء "ظهر" خبرا لـ "الملائكة" وجاز الإخبار بـ "ظهر" لأنه على وزن
فعل "الذي على زنة المصدر، وكما يجوز الإخبار بالمصدر، يجوز الإخبار بما يوازنه.
2 يتضح مما سبق أن للوصف مع مرفوعه ثلاثة أحوال هي:

أ- أن يتعين كون الوصف خبرا مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا؛ وذلك إذا كان
الوصف والمرفوع، إما مثنيين، نحو: "أقائمان أخواك؟"، وإما مجموعين، نحو: "أقائمون
إخوانك"، والسبب في عدم مجيء الوصف مبتدأ في هذه الحال، والمرفوع فاعلا له أغنى
عن الخبر؛ لأن العامل في الفاعل لا تتصل به علامة تشنية ولا جمع على الفصحى من
لغات العرب.

ب- أن يتعين كون الوصف مبتدأ، والمرفوع فاعلا، وذلك إذا كان الوصف مفردا،
والمرفوع مثنى، أو جمعا، نحو: أقادم صديقاك؟ و: أذهب أعمامك؟ والسبب في عدم
جعل الوصف خبرا في هذه الحال، أنه لا يجوز الإخبار بالمفرد عن المثنى والجمع.

ج- جواز الأمرين، وذلك إذا كان الوصف مفردا، والمرفوع مفردا أيضا، فيجوز اعتبار
الوصف مبتدأ، ومرفوعه سد مسد الخبر، أو يكون خبرا مقدما، والمرفوع مبتدأ مؤخرا.
راجع التصريح. 158 / 1، وابن عقيل: 157 / 1 - 158.

(192/1)

وارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرد للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ، لا بالابتداء، ولا
بهما، وعن الكوفيين أنهما ترافعا¹.

[تعريف الخبر وأنواعه]:

والخبر الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور، فخرج فاعل
الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ، وفاعل الوصف².

وهو: إما مفرد3، وإما جملة. والمفرد: إما جامد4 فلا يتحمل ضمير

1 مذهب سيبويه، وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالابتداء، فالعامل في المبتدأ معنوي وهو كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها واحترز بغير الزائدة، من مثل: "بحسبك درهم" فـ "حسبك": مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة؛ لأن "الباء" الداخلة عليه زائدة، واحترز "بشبهها" من مثل: "رب رجل قائم"، لأن رب حرف جر شبيه بالزائد، فـ "رجل: مبتدأ"، وقائم: خبره"، ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه، نحو: "رب رجل قائم وامرأة".

– والعامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ. وهذا مذهب سيبويه رحمه الله.
– وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنوي.
– وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ.
– وقيل: ترافعا، ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ، وأن المبتدأ رفع الخبر.
وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه، وهو الأول، وهذا الخلاف مما لا طائل فيه. انظر ابن عقيل: 1/ 159. وشرح التصريح: 1/ 158 – 159.

2 أي: فلا يسمى خبرا وإن حصلت به فائدة مع المبتدأ؛ لأن هذا المبتدأ هو الوصف المذكور، وإنما يسمى فاعلا سد مسد الخبر.

3 المراد بالمفرد: ما ليس جملة ولا شبه جملة، فيشمل المثنى والجمع، والمركب بأنواعه المعروفة.

4 أي: غير مشتق، وهو ما لم يُصَغَ من مصدر للدلالة على متصف به، ولا يشعر بمعنى الفعل الموافق له في مادته، فيشمل أسماء الزمان، والمكان، والآلة.

(193/1)

المبتدأ، نحو: "هذا زيد"، إلا إن أُوِّلَ بالمشتق، نحو: "زيد أسد"، إذا أُريد به شجاع2، وإما مشتق فيتحمل ضميره، نحو: "زيد قائم"، إلا أن رفع الظاهر، نحو: "زيد قائم أبواه"3، ويبرز الضمير المتحمل إذا جرى الوصف على غير من هو له، سواء ألبس، نحو: غلام زيد ضاربه هو"4 إذا كانت الهاء للغلام5، أم لم يلبس، نحو: "غلام هند ضاربه هي"6، والكوفي إنما يلتزم الإبراز عند الإلباس، تمسكا بنحو قوله7: [البسيط]

-
- 1 ولا يرفع كذلك ضميرا بارزا، ولا اسما ظاهرا بعده.
2 أو: قَلْبُ السَّقَّاحِ حَجَرٌ، أي: قاسٍ، لا رحمة فيه، وهكذا.
3 أو رفع كذلك ضميرا بارزا، نحو: الخير أنت مقدم عليه. وفي الخبر المفرد، يقول ابن مالك:

والمفرد الجامد فارغ، وإن ... يشتق فهو ذو ضمير مستكن
أي: الخبر المفرد نوعان، جامد ومشتق، فالجامد: فارغ من الضمير، ومشتق: فيه ضمير مستكن، أي: مستتر.

- 4 أي: إذا كان الوصف الواقع خبرا صفة لغير مبتدئه.
5 ضاربه: وصف في المعنى لـ "زيد"؛ لأنه هو الضارب للغلام، وقد جرى على الغلام؛ لأنه خبر عنه، فلو لم يبرز الضمير المستتر في "ضاربه" لتوهم أن الغلام، هو الضارب لـ "زيد"، فينقلب المعنى، وفي هذه الحالة، يتعين أن يكون الضمير البارز فاعلا أو نائب فاعل بحسب نوع الوصف؛ لأن جريانه على غير صاحبه، يمنع استتاره، فترجع إليه حالته الأولى، ولا يعرب توكيدا للضمير المستتر. شرح التصريح: 161-162.
6 جرى الوصف "ضاربه" على غير ما هو له، وهو الغلام، ولكن تاء التأنيث، تدل على أن الوصف في المعنى لـ "هند" وفي هذا، يقول الناظم:
وأبرزنه مطلقا حيث تلا ... ما ليس معناه له محصلا

أي: أبرز الضمير الرابط مطلقا سواء أمن اللبس أم لم يؤمن إذا وقع الخبر بعد مبتدأ، لا يكون معنى هذا الخبر محصلا أي حاويا لمعناه، وذلك إذا كان الخبر جاريا على غير ما هو له، ويستوي في توقع الإلباس عند عدم القرينة: الوصف والفعل ماضيا أو مضارعا، نحو: محمد علي أكرمه، أو يكرمه، ففي كل من الفعلين ضمير مستتر، وآخر بارز، يصح عودهما إلى الاسمين، ومن القرائن هنا حروف المضارعة، وضمائر الرفع البارزة راجع شرح التصريح: 162/1، وابن عقيل، 164/1.
77 لم يعرف قائله.

(194/1)

67- قومي ذرا المجد بانوها..... 1

والجملة إما نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط، نحو: {هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} 2 إذا قُدِّر

"هو" ضمير شأن، ونحو: {فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ

1 تخريج الشاهد: تمام البيت هو:

قومي ذرا المجد بانوها، وقد علمت ... بكنه ذلك عدنان وقحطان
وهو من شواهد: التصريح: 162 / 1، وابن عقيل: "208 / 1 / 42" والأشعري:
"143 / 1 / 93"، والعيني: 157 / 1.

المفردات الغريبة: ذرا: جمع ذروة، وذروة الشيء: أعلاه. المجد: الكرم. بانوها: اسم
فاعل من البناء، وبانون أصله بانيون أعلَّ إلال قاضيون. كنه: حقيقة ونهاية الشيء،
عدنان: أبو معد. قحطان: أبو اليمن.

المعنى: يفخر الشاعر بأن قومه هم الذين أسسوا أعلى المجد والشرف، وقد علمت
بحقيقة ذلك قبيلتنا عدنان وقحطان، ويريد العرب جميعا.

الإعراب: قومي: مبتدأ أول، ومضاف إليه. ذرا: مبتدأ ثانٍ، وهو مضاف. المجد: مضاف
إليه بانوها: خبر المبتدأ الثاني، و"ها" مضاف إليه، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع
خبر المبتدأ الأول. قد: حرف تحقيق. علمت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث "بكنه":
متعلق بـ "علمت"، وكنه مضاف. ذلك: مضاف إليه واللام للبعد، والكاف للخطاب.
عدنان: فاعل علمت. وقحطان: معطوف عليه مرفوع مثله.
موطن الشاهد: "قومي ذرا المجد بانوها".

وجه الاستشهاد: وقوع "بانوها" خبرا لـ "ذرا"، وهو في المعنى عائد إلى "قومي"؛ لأنهم
هم البانون، ولم يبرز الضمير؛ لأن اللبس؛ لأن "الذرا" مبنية لا بانية، ولو أبرزه، لقال:
بانيها هم، حيث إن الوصف كالفعل يفرد إذا أسند إلى المثنى والجمع، ويجوز على غير
الفصحى: بانوها هم، والكوفيون يميزون عدم إبراز الضمير عند أمن اللبس فقط، كما
في هذا المثال، وأما البصريون، فيوجبون إبراز الضمير في كل حال، ويعدون هذا الشاهد
غير موافق لقياس، فهو شاذٌّ، ومعلوم أن الشاذَّ، يحفظ، ولا يقاس عليه، وقد أعرب
بعضهم "ذرا المجد" منصوبا بوصف محذوف، يفسره الوصف المذكور، والتقدير: بانوا ذرا
المجد بانوها.

انظر شرح التصريح: 162 / 1.

2 "112" سورة الإخلاص، الآية: 1.

موطن الشاهد: "هو الله أحد".

وجه الاستشهاد: مجيء "الله أحد" خبرا لـ "هو" وهي عينه في المعنى؛ لأنها مفسرة له،
والمفسر عن المفسر، أي الشأن الله أحد، ولما كانت الجملة نفس المبتدأ في المعنى، فلا

تحتاج إلى رابط، وهذا، على اعتبار "هو" ضمير الشأن، وأما إذا قدر ضمير المسؤول عنه، فخبيره مفرد وهو "الله" وأحد خبر ثان، أو بدل.

(195/1)

كَفَرُوا {1، ومنه "نطقي: الله حسي" لأن المراد بالنطق المنطوق به. وإما غيره فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له2، وذلك بأن تشمل على اسم بمعناه، وهو إما ضميره مذكورا نحو: "زيد قائم أبوه"، أو مقدرا نحو: "السمن منوان بدرهم"، أي: منه، وقراءة ابن عامر3: "وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ

1 "21" سورة الأنبياء، الآية: 97.

موطن الشاهد: {هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا} .
وجه الاستشهاد: "هي" ضمير قصة "الشأن" مبتدأ. وشاخصة: خبر مقدم، وأبصار الذين كفروا: مبتدأ مؤخر، وجملة "أبصار الذين كفروا شاخصة" في محل رفع خبر "هي" ومعلوم أنها عين "هي" في المعنى، والتقدير: فإذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصة، ولذا فهي لا تحتاج إلى رابط.

2 يشترط في الجملة الواقعة خبرا ثلاثة شروط:
الأول: أن تكون مشتملة على رابط، يربطها بالمبتدأ، وقد فصل المؤلف الكلام فيه.
الثاني: ألا تكون الجملة ندائية، فلا يجوز أن تقول: محمد يا أعدل الناس، على أن تكون جملة "يا أعدل الناس": خبرا عن محمد.

الثالث: ألا تكون مصدرة بأحد الحروف: "لكن، وبل، وحتى".
وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة، وزاد ثعلب شرطا رابعا، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية، وزاد ابن الأنباري، ألا تكون إنشائية، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبرا عن المبتدأ، كأن تقول: زيد والله إن قصده ليعطينك، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقع الإنشائية خبرا للمبتدأ كأن تقول: زيد اضربه. وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية، فهو على تقدير "قول" فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه: زيد مقول فيه: اضربه، تشبيها للخبر، بالنعته، وهو غير لازم عند الجمهور في الخبر، وإن لزم في النعت، وفرقوا بين الخبر والنعته بأن النعت يقصد منه التمييز، فيجب أن يكون معلوما قبل الكلام، والخبر

يقصد منه الحكم، فلا يلزم أن يكون معلوما قبل الكلام. أوضح المسالك: 1/ 197
حا: 3.

3 ابن عامر: هو أبو عمران، عبد الله بن عامر الدمشقي، أمام أهل الشام في القراءة،
وأسن القراءة السبعة، قرأ على جماعة من الصحابة، وقيل: إنه قرأ على عثمان بن عفان
رضي الله عنه، ولد سنة 21هـ، وتوفي بدمشق سنة 118هـ.
طبقات القراء لابن الجوزي: 1/ 423، والعبر: 1/ 149.

(196/1)

الحُسْنَى "1، أي: وعده، أو إشارة إليه نحو: {وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ} 2، إذا قدر
"ذلك" مبتدأ ثانيا، لا تابعا للباس.
قال الأخفش: أو غيرهما 3، نحو: {وَالَّذِينَ يُسَيِّئُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ
أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ} 4، أو على اسم بلفظه ومعناه، نحو: {الْحَاقَّةُ،

1 "57" سورة الحديد، الآية: 10.
قرأ ابن عمر "كل" بالرفع، وقرأ الباقر "كلا" بالنصب. تفسير القرطبي: 17/ 241،
والبحر المحيط: 8/ 219.
موطن الشاهد: "وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى".
وجه الاستشهاد: مجيء "كل" مبتدأ على قراءة ابن عامر وجملة "وعد الله الحسنى": في
محل رفع الخبر، والرباط بينهما الضمير المقدر المنصوب بـ "وعد" على أنه مفعول الأول،
أي: وعده الله، وأما على قراءة النصب فلا شاهد فيها.
2 "7" سورة الأعراف، الآية: 26.

قرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر والكسائي "ولباس" بالنصب عطفا على "لباس"
المنصوب بـ "أنزلنا" وقرأ الباقر "ولباس" بالرفع على الابتداء والقطع مما قبله، وذلك:
صفة أو بدل منه، أو عطف بيان عليه، و"خبره" خبره، النشر: 259، والاتحاف:
223، والمشكل: 1/ 309-310.
موطن الشاهد: {لِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ} .
وجه الاستشهاد: مجيء "ذلك" مبتدأ ثانيا، و"خير" خبره، والجملة خبر المبتدأ "لباس"
الرباط بينهما الإشارة إلى المبتدأ بـ "ذلك".

3 أي: غير الضمير والإشارة، كإعادة المبتدأ بمعناه، كما في الآية التالية.

4 "7" سورة الأعراف، الآية: 170.

موطن الشاهد: {وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "الذين" مبتدأ، وجملة "يمسكون بالكتاب": صلة، وأقاموا الصلاة، معطوفة على الصلاة، والخبر: جملة "إننا لا نضيع أجر المصلحين"، ومعلوم أن "المصلحين" في المعنى، هم الذين يمسكون بالكتاب، ويقومون الصلاة فأعاد المبتدأ بمعناه، وهذا هو الرابط المشار إليه، وقيل: إن الرابط محذوف، والتقدير: إننا لا نضيع أجر المصلحين منهم، وحذف الرابط المجرور جائز باتفاق، أو الرابط العموم؛ لأن المصلحين أعم من الذين يمسكون بالكتاب، وقيل: إن الذين يمسكون في موضع جر بالعطف على "الذين يتقون". انظر شرح التصريح: 1 / 165.

(197/1)

مَا الْحَاقَّةُ {1، أو على اسم أعم منه، نحو: "زيد نعم الرجل" 2 وقوله 3: [الطويل]

68- فأما الصبر عنها فلا صبرا 4.

1 "69" سورة الحاقة، الآية: 1-2.

موطن الشاهد: {الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "الحاقة" مبتدأ، و"ما" مبتدأ ثانيا، والحاقة "الثانية" خبرا لـ "ما"، الجملة في محل رفع خبر "الحاقة" الأولى، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه.
2 ففي الرجل عموم يشمل زيدا وغيره.

3 القائل هو: ابن ميادة، واسمه الرماح بن أبرد، وقد مرت ترجمته.

4 تخريج الشاهد: هذه قطعة من بيت، وهو بكماله:

ألا ليت شعري هل إلى أم جحدر ... سبيل؟ فأما الصبر عنها فلا صبرا

وهو من شواهد، التصريح: 1 / 165، وهمع الهوامع: 1 / 98، والدرر اللوامع: 1 /

74 والكتاب لسيبويه: 1 / 193، وأما ابن الشجري: 1 / 186، 2 / 349،

والعيني: 1 / 523 ومغني اللبيب "884 / 650" وشرح شواهد المغني: 296،

والأغاني: 2 / 89، وزهر الآداب: 717.

المفردات الغربية: ليت شعري: الشعر مصدر شعر بمعنى علم وفطن، والشعر: العلم، والمعنى، ليتني أشعر، أي: أعلم أم جحدر: كنية محبوبته.

المعنى: يتمنى الشاعر أن يجد جوابا لسؤاله، أهنأك سبيل لوصول إلى أم جحدر ولقائها؟ لأن شوقه إليها شديد، ولا يستطيع الصبر على فراقها، والبعد عنها. الإعراب: شعري: اسم "ليت" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، وخبر ليت محذوف، والتقدير: ليت شعري حاصل. "إلى أم": متعلق بمحذوف خبر مقدم. سبيل: مبتدأ مؤخر. فأما: حرف شرط وتفصيل. الصبر: مبتدأ. "عنها" متعلق بـ "الصبر". فلا الفاء واقعة في جواب "أما"، لا "نافية للجنس. صبرا: اسم "لا" مبني على الفتح في محل نصب، وخبر "لا" محذوف، والتقدير: لا صبر لي. وجملة "لا صبر لي": في محل رفع خبر المبتدأ "الصبر". موطن الشاهد: "أما الصبر فلا صبر".

وجه الاستشهاد: مجيء "لا صبرا" خبرا لـ "الصبر" الواقع بعد "أما"، والرباط بينهما العموم؛ لأن النكرة الواقعة بعد النفي، تفيد العموم، فبقوله: "لا صبرا" نفي الصبر بمختلف أنواعه، ومنه الصبر "الواقع مبتدأ. وفي البيت شاهد آخر على مجيء الفاء الزائدة في خبر المبتدأ الواقع بعد "أما"، وحكم اقتران الفاء بالخبر في هذه الحالة الوجوب.

(198/1)

[وقوع الخبر شبه جملة] :

ويقع الخبر ظرفا 1، نحو: {وَالرُّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ} 2، ومجرورا نحو: {الْحَمْدُ لِلَّهِ} 3، والصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف 4، وأن

1 معلوم أن الظرف والجار والمجرور لا بد لهما من متعلق، وهذا المتعلق؛ إما أن يكون عاما، وإما أن يكون خاصا.

فإذا كان المتعلق خاصا، فإما أن تدل عليه قرينة، وأما لا، فإن دلت عليه قرينة، نحو: متى يسافر أخوك؟ فتقول: محمد غدا، وأحمد بعد غد، فسامع الكلام، يفهم أن المراد: محمد مسافر غدا، وأحمد مسافر بعد غد، وفي هذه الحال، يجوز حذف المتعلق، وأما إن لم تدل عليه قرينة، لم يجوز حذفه، نحو: خالد مسافر اليوم.

وأما إن كان المتعلق عاما، سمي الظرف مستقرا، ووجب حذف هذا المتعلق، وسمي كل من الظرف، والجار والمجرور خبرا؟ ومن هذا ندرك أن "الظرف" و"الجار والمجرور". لا يقال: إنهما خبر، إلا أن يكون متعلقهما عاما، وأن هذا المتعلق العام واجب الحذف. 2 "8" سورة الأنفال، الآية: 42.

موطن الشاهد: {الرَّكْبُ أَسْفَلَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "الركب" مبتدأ، و"أسفل" واقعا موقع الخبر؛ لأنه متعلق بالخبر المحذوف، والتقدير: والركب كائن أسفل، أو مستقر أسفل منكم.

3 سورة الفاتحة، الآية: 1.

موطن الشاهد: {الْحَمْدُ لِلَّهِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "الجار والمجرور" متعلقا بالخبر المحذوف، والتقدير: الحمد كائن لله.

فائدة: يشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تَامَيْنِ، يحصل بالإخبار بهما فائدة بمجرد ذكرهما، فلا يصح: العلم مكانا، ومحمد بك، لعدم الفائدة.

4 قيل في هذه المسألة: إن الخبر هو نفس الظرف والجار والمجرور وحدهما؛ لأنهما يتضمنان معنى صادقا على المبتدأ وقيل: إن الخبر، هو مجموع الظرف أو الجار والمجرور مع متعلقهما والمتعلق جزء من الخبر، واختار هذا الرأي المحقق الرضي، وقيل: إن الخبر هو المتعلق المحذوف، وهو ما ارتضاه المؤلف هنا، وذكر أنه صحيح. التصريح: 1/ 166.

(199/1)

تقديره كائن أو مستقر، لا كان أو استقرّ، وأن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور كقوله1:

69- فإن فؤادي عندك الدهر أجمع2

1 القائل هو: جميل بن عبد الله بن معمر العذري: المعروف بجميل بثينة، يكنى أبا عمرو، أحد عشاق العرب المشهورين، وأكثر أشعاره في بثينة والغزل، وله شعر في الهجاء مع ابن قطبة ابن عم بثينة، مات سنة 108هـ.

تجريد الأغاني: 3/ 930، المؤلف: 72، الشعر والشعراء: 1/ 434 ابن خلكان: 1/

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

فإن يك جثماني بأرض سواكم

والبيت من قصيدة لجميل، مطلعها:

أهاجك أم لا بالمداخل مربع ... ودار بأجراع الغديرين بلقع

والبيت من شواهد: التصريح: 1/ 166، والأشعبي: "144 / 1 / 93، وجمع الهوامع:

1/ 99، والدرر اللوامع: 1/ 75، وأما ابن الشجري: 1/ 5، 330، وأما القالي:

1/ 217، وسمط اللآلي: 505، والعيني: 1/ 525، وخزانة الأدب: 1/ 190 ومغني

الليبي: "812 / 579"، وشواهد السيوطي: 286، وديوان جميل: 118، وديوان

كثير: 1/ 33.

المفردات الغريبة: جثماني: قال ابن منظور: "الجثمان بمنزلة "الجسمان" جامع لكل

شيء، يريد به جسمه وألواحه، ويقال: ما أحسن جثمان الرجل وجسمانه، تريد ما

أحسن جسده، بأرض سواكم: "يروى بالإضافة، وبتنوين أرض، في بعض الروايات:"

بأرض بعيدة.

المعنى: يقول الشاعر لمحبوبته: إن كانت أجسامنا متباعدة وكنت مقيما في أرض غير

أرضكم، فإن قلبي مقيم عندك لا يفارق أرضك ما بقي الدهر، ولا يغادر، يعني أنه

مقيم على حبها، ولا ينصرف عنها إذا ما ابتعد عنها.

الإعراب: فإن: الفاء عاطفة. إن: شرطية جازمة. يك: فعل مضارع ناقص مجزوم؛ لأنه

فعل الشرط، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة. جثماني: اسم "يك" ومضاف إليه.

"بأرض": متعلق بالخبر المحذوف، والتقدير: فإن يك جثماني كأننا بأرض

(200/1)

ويجبر بالزمان عن أسماء المعاني¹، نحو: "الصوم اليوم"، و"السفر غدا" لا عن أسماء

الذوات، نحو: "زيد اليوم"، فإن حصلت فائدة جاز: كأن يكون المبتدأ عاما والزمان

خاصا²، نحو: "نحن في شهر كذا"، وأما نحو: "الورد في أيار³"، و"اليوم خمر" و"الليلة

الهلال"، فالأصل: خروج الورد، وشرب خمر، ورؤية الهلال.

= سواكم: مضاف إليه؛ لأن "أرض" غير منونة، وأما إذا نونت فـ "سواكم" صفة. فإن:

حرف مشبه بالفعل. فؤادي: اسم "إن" ومضاف إليه "عند": متعلق بمحذوف الخبر، والكاف: مضاف إليه: الدهر: متعلق بالخبر المحذوف. أجمع: تأكيد للضمير المستكن في الظرف.

موطن الشاهد: "أجمع".

وجه الاستشهاد: مجيء "أجمع" توكيدا مرفوعا للضمير المنتقل إلى الظرف، وهو "عندك"؛ لأنه، لا يصح أن يكون توكيدا لـ "فؤادي" ولا لـ "عند" ولا "للدهر"؛ لأن هذه الألفاظ منصوبة، و"أجمع" مرفوعة، والمرفوع، لا يكون توكيدا للمنصوب، وفي الوقت نفسه، فلا يجوز أن يكون توكيدا لمحذوف؛ لأن التوكيد، ينافي الحذف، فلم يبق إلا أن يكون توكيدا للضمير المستكن في الظرف الواقع متعلقه خبرا؛ لأن هذا الضمير مرفوع على الفاعلية.

وانظر تفصيل هذه المسألة في شرح التصريح: 1/ 166.

1 يخبر بالزمان عن أسماء المعاني؛ لأن اسم المعنى عبارة عن حركات وأفعال، وهي غير مستمرة الوجود، بل قد تحدث، وقد لا تحدث، وهي تحدث في زمان دون زمان؛ ومن أجل هذا كان الإخبار عن وجودها في زمان ما مفيدا، كقولنا: السفر غدا، ولهذا أجازوا الإخبار بالزمان عن اسم المعنى، من غير قيد؛ لأن الفائدة حاصلة دائما، وأما الإخبار بالزمان عن الذات، فاشتروا فيه حصول الفائدة؛ وذلك لأنه لا فائدة في الإخبار بالزمان عن أسماء الذوات غالبا؛ لأن نسبتها إلى الأزمان كلها واحدة، بخلاف الأحداث التي لا بد لها من زمن.

وأما المكان، فيخبر به مطلقا عن أسماء الذوات والمعاني متى حصلت الفائدة.

2 يكون التخصيص بصفة، كقولنا: نحن في يوم حار، أو بإضافة، نحو: نحن في شهر الصوم، أو بعلمية، نحو: نحن في رمضان.

وتخصيص الفائدة: إذا كان المبتدأ "الذات" صالحا، لتقدير مضاف، هو اسم معنى، نحو قول امرئ القيس: اليوم خمر، أي: شرب خمر.

3 اسم شهر رومي، من أشهر فصل الربيع، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.

(201/1)

[لا يبدأ بالنكرة إلا إذا أفادت] :

ولا يبتدأ بنكرة¹، إلا إن حصلت فائدة؛ كأن يخبر عنها بمختصٍ مقدم ظرف أو مجرور

نحو: {وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ} 2، و {عَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ} 3 ولا يجوز "رجل في الدار" ولا "عند رجل مال" أو تتلو نفياً، نحو: "ما رجل قائم" أو استفهاماً نحو: {أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ} 4، أو تكون موصوفة سواء ذكرنا نحو: {وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ} 5، أو حذف الصفة، نحو: "السمن منوان بدرهم"، ونحو: {وَوَطَائِفُ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ}

1 لأن المبتدأ محكوم عليه، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوماً، ولو إلى حد ما، وإلا كان الحكم عليه لغواً، لا فائدة فيه، وإنما يكون، إذا كان للمبتدأ خبر، فإن كان وصفاً له فاعل، أو نائب فاعل، يغني عن الخبر، كان نكرة، ولا يحتاج إلى مسوغ؛ لأن المبتدأ في هذه الحالة، يكون محكوماً به، بمنزلة الفعل والفعل في مرتبة التنكير كما يقال.
التصريح: 168 / 1.

2 "50" سورة ق، الآية: 35.

موطن الشاهد: {لَدَيْنَا مَزِيدٌ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "مزيد" مبتدأ وهو نكرة والذي جوز مجيئه مبتدأ الإخبار عنه بالظرف "لدينا" المتقدم عليه.

3 "2" سورة البقرة، الآية: 7.

موطن الشاهد: {عَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "غشاة" مبتدأ مؤخر، وهو نكرة، والذي جوز الابتداء بالنكرة الإخبار عنها بالجار والمجرور والمتقدم عليها.

4 "27" سورة النمل: الآية: 60-64.

موطن الشاهد: {أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "إله" مبتدأ، وهو نكرة، والذي جوز وقوع النكرة مبتدأ سبقها بجمزة الاستفهام.

5 "2" سورة البقرة، الآية: 221.

موطن الشاهد: {لَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "عبد" مبتدأ، وهو نكرة، والذي جوز وقوع النكرة مبتدأ وصفها بوصف مخصص، وهو "مؤمن"؛ لأن "مؤمن": صفة لـ "عبد" مرفوعة مثله.

أَنْفُسُهُمْ} ، أي منوان منه، وطائفة من غيركم، أو الموصوف 2، كالحديث: "سوداء ولود خير من حسناء عقيم" 3، أي: امرأة سوداء، أو عاملة عمل الفعل، كالحديث: "أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة" 4 ومن العاملة المضافة كالحديث: "خمس صلوات كتبهن الله" 5.

1 "3" سورة آل عمران، الآية: 154.

موطن الشاهد: {طَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "طائفة" مبتدأ، وهي نكرة، والذي سَوَّغ الابتداء بها، كونها موصوفة بصفة محذوفة؛ لأن التقدير، وطائفة من غيركم، كما في المتن.

2 أي: أو حذف الموصوف وحده، وبقيت الصفة، فهذا عطف على قوله السابق: "سواء ذكرا"، أي: الموصوف والصفة معا، وقوله: "أو حذف الصفة"، فالأقسام ثلاثة: ذكرهما معا، وحذف الموصوف وحده، وحذف الصفة وحدها.

3 الحديث: صيغة الحديث في المصادر التي رجعنا إليها: "سوداء ولود خير من حسناء لا تلد". اتحاف السادة المتقين للزبيدي: 5/ 297-598، وكنز العمال: 7/ 4442، والأسرار المرفوعة للقاري: 218.

موطن الشاهد: "سوداء.....".

وجه الاستشهاد: مجيء "سوداء" مبتدأ، وهي نكرة، والذي سَوَّغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف.

4 الحديث رواه مسلم. ونصه: "يصبح على كل سلامي من أحدكم صدقة؛ فكل تسبيحة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليلة صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وأمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة، ويجزي عن ذلك كله ركعتان يركعهما في الضحى".

صحيح مسلم: 1/ 499.

موطن الشاهد: "أمر بمعروف، ... نهي عن منكر".

وجه الاستشهاد: مجيء كل من "أمر" و"نهي" مبتدأ، وهو نكرة، والذي سَوَّغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل الجرور بعدهما؛ لأنهما مصدران، والمصدر يعمل عمل فعله.

5 الحديث: للحديث روايات متعددة، ومعناها واحد. صحيح البخاري: 1/ 106، وصحيح مسلم: 1/ 41، وسنن أبي داود: 2/ 130، وسنن النسائي: 1/ 230،

وسنن ابن ماجه: 1/ 448.

موطن الشاهد: "خمس صلوات".

وجه الاستشهاد: مجيء "خمس" مبتدأ، وهو نكرة، والذي سوغ الابتداء بالنكرة كونها عاملة في المضاف إليه.

(203/1)

ويقاس على هذه المواضع ما أشبهها نحو: "قَصْدَكَ غَلَامُهُ رَجُلٌ" و"كم رجلا في الدار"، وقوله 1: [البسيط]

70- لولا اضطبار لأودى كل ذي مَقَّةٍ 2

وقولك: "رجيل في الدار" لشبه 3 الجملة بالظرف والمجرور، واسم الاستفهام بالاسم المقرون بحرفه، وتالي "لولا" بتالي النفي، والمصغر بالموصوف 4.

1 لم ينسب إلى قاتل معين.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

كما استقلت مطايهن للظعن

وهو من شواهد التصريح: 1 / 170، وابن عقيل: "47 / 1 / 224"، والأشعري:

"50 / 1 / 98"، والعيني: 1 / 352.

المفردات الغريبة: أودى: ماضٍ لازم بمعنى هلك. مقَّة: محبة، وفعله: ومق بمق بالكسر فيهما، والياء فيه عوض عن فاء الكلمة، وهي الواو. استقلت: نهضت وهمت للسفر. مطايهن: جمع مطية، والمراد بها هنا الإبل، وسميت بذلك؛ لأنه يركب مطاها أي ظهرها. الظعن: الارتحال.

المعنى: يقول الشاعر: لولا التجلد والصبر، وحمل النفس على عدم الجزع لهلك كل محب عند تهيؤ أحبائه للسفر والرحيل، ومفارقتهم له.

الإعراب: لولا: حرف امتناع لوجود، أو حرف شرط غير جازم. اضطبار: مبتدأ مرفوع،

وخبره محذوف وجوبا، والتقدير: لولا اضطبار موجود لأودى: اللام واقعة في جواب

"لولا" أودى: فعل ماضٍ. كل: فاعل "أودى". ذي: مضاف إليه. مقَّة: مضاف إليه.

"كما": متعلق بـ "أودى". استقلت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. مطايهن: فاعل

مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف، و"هن" في محل جر بالإضافة.

"للظعن": متعلق بـ "استقلت".

موطن الشاهد: "اضطبار".

وجه الاستشهاد: وقوع "اصطبار" مبتدأ، وهو نكرة، والذي سوغ وقوعه مبتدأ، وقوعه بعد "لولا" وهي تشبه "ما" النافية في الجملة؛ لأنها تقتضي انتفاء جوابها لانتفاء شرطها. 3 مواضع النكرة المفيدة كثيرة جدا. وقد أوصلها بعض النحاة إلى أربعين موضعا، والأصل الذي تقوم عليه الإفادة، وهذا الأصل هو المرجع الوحيد في صحة الابتداء بالنكرة.

4 أي: ألحق المصغر بالمصوف في الحكم، وجواز الابتداء به إذا كان نكرة، ووجه الشبه هو اشتراكهما في المعنى؛ لأن التصغير وصف في المعنى، ومن قال: "رجيل عندنا" كأنه قال: رجل صغير عندنا، ولما جاز الابتداء بالنكرة الموصوفة، جاز قياسا عليها الابتداء بالاسم المصغر النكرة.

وانظر بقية شروط الابتداء بالنكرة في شرح ابن عقيل: 1/ 170-178. والأشعري مع حاشية الصبان: 1/ 204 وما بعدها.

(204/1)

[حالات الخبر]:

وللخبر ثلاث حالات:

[يجب تأخر الخبر في أربع مسائل]:

إحداها: التأخر، وهو الأصل كـ "زيد قائم" ويجب في أربع مسائل1:

إحداها: أن يخاف التباسه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين، أو متساويين ولا قرينة، نحو: "زيد أخوك" و"أفضل منك أفضل مني" بخلاف "رجل صالح حاضر". و"أبو يوسف أبو حنيفة"، وقوله: [الطويل]

71- بنونا بنو أبنائنا.....3

1 ومن المسائل الأخرى التي يجب فيها تأخير الخبر:

- 1- أن يكون المبتدأ هو "مذ" أو "منذ"، نحو: ما رأيته "مذ يومان" إذا جعلت "مذ" اسما مبتدأ، وإعراب مذ خبرا مقدما - كما ذهب إليه الزجاج - غير مستقيم.
- 2- أن يكون المبتدأ ضمير متكلم، أو مخاطب، مخبرا عنه بالذي وفروعه، نحو: أنا الذي عرفوني، ونحو: أنت الذي تدعى ما لا تحسنه، خلافا للكسائي، في هذه المسألة.
- 3- أن يكون الخبر طلبا، نحو: زيد اضربه، وزيد لا تهنه.

- 4- أن يكون المبتدأ دعاء، نحو قولك: سلام عليكم وويل لكم.
- 5- أن يكون الخبر متعدداً، وهو في قوة الخبر الواحد، نحو: الرمان حلو حامض.
- 6- أن يقع بين المبتدأ والخبر ضمير الفصل، نحو: زيد هو المنطلق.
- 7- أن يكون الخبر مقترناً بالباء الزائدة، نحو قولك: ما زيد بقائم.
- حاشية يس على التصريح: 1/ 171، والنحو الوافي 1/ 492-500، والأشعري مع حاشية الصبان: 1/ 211-212.
- 2 هو الفرزدق، وقد مرت ترجمته.
- 3 تخريج الشاهد: البيت بتمامه:
- بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا ... بنوهن أبناء الرجال الأبعد
- =

(205/1)

أي: بنو أبنائنا مثل بنينا.

الثانية: أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل¹، نحو: "زيد قام" بخلاف "زيد قائم" أو "قام أبوه" و"أخواك قاما"².

= وهو: من شواهد التصريح: 1/ 173، وابن عقيل "51/ 1/ 233"، والأشعري: "153/ 1/ 99"، ومغني اللبيب: "818/ 589"، وجمع الهوامع: "102/ 1" والدر اللوامع: "76/ 1"، ودلائل الإعجاز للجرجاني: 240، والإنصاف: 1/ 66، وشرح المفصل: 1/ 99، 9/ 132، وخزانة الأدب: 1/ 213، وديوان الفرزدق: 217.

المعنى: إن أولاد أبنائنا، ينتسبون إلينا؛ لأنهم كأولادنا، أما أولاد بناتنا، فينتسبون إلى آبائهم الأجانب عنا.

الإعراب: بنونا: خبر مقدم، ومضاف إليه. بنو: مبتدأ مؤخر، وهو مضاف. أبنائنا: مضاف إليه، و"نا": مضاف إليه ثانٍ. وبناتنا: مبتدأ أول، مضاف إليه. بنوهن: مبتدأ ثانٍ، ومضاف إليه. أبناء: خبر للمبتدأ الثاني، الرجال: مضاف إليه. الأبعد صفة لـ "الرجال"، وجملة "بنوهن أبناء الرجال": خبر للمبتدأ الأول "بناتنا".

موطن الشاهد: بنونا بنو أبنائنا.

وجه الاستشهاد: تقديم الخبر "بنونا" على المبتدأ، وهو "بنو أبنائنا" مع تساويهما فـ

التعريف؛ لأن كلا منهما مضاف إلى ياء المتكلم، وسوغ ذلك القرينة المعنوية التي تعين المبتدأ، وهي التشبيه الذي يقضي بأن بني الأبناء مشبهون بالأبناء، وقيل: هل من التشبيه المقلوب للمبالغة، ولا شاهد فيه، وإلى هذا، أشار الناظم:

"فامنع حين يستوي الجزآن ... عرفا ونكرا عادمي بيان

أي: امنع التقديم، إذا استوى المبتدأ والخبر في التعريف والتكثير، وعُدما القرينة والبيان الذي يوضح المبتدأ منهما من الخبر.

انظر شرح التصريح: 1/ 172، وابن عقيل: 1/ 182-183.

- 1 وذلك إذا كان الخبر جملة "فعلية"، فاعلها ضمير مستتر، يعود على المبتدأ، نحو: زيد يقوم؛ ففي "يقوم" ضمير مستتر جوازا تقديره: هو؛ يعود على زيد؛ ولهذا يجب تقديم المبتدأ في هذه الحال، ولأننا لو قدمنا الفعل؛ لانقلبت الجملة من اسمية إلى فعلية، كما هو معلوم، والفرق واضح بين الجملتين، فالجملة الاسمية، تدل على ثبوت المسند إلى المسند إليه، ودوامه، والجملة الفعلية، تدل على تجدد، وحدوثه.
- 2 فالخبر في المثال الأول وصف، والفعل في المثال الثاني، رفع اسما ظاهرا، وفي المثال الثالث رفع ضميرا؛ فلهذا أمن اللبس، ولهذا فلا يجب تأخير الخبر فيهما.

(206/1)

الثالثة: أن يقتزن بإلا معنى، نحو: {إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ} 1، أو لطفًا نحو: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ} 2، فأما قوله 3: [الطويل]
72-.....وهل إِلَّا عليك المعوّل 4
فضرورة.

1 "11" سورة هود، الآية: 12.

موطن الشاهد: {إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ} .

وجه الاستشهاد: وجوب تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر؛ لأن الخبر محصور بـ "إلا" معنى، والتقدير: ما أنت إلا نذير.

2 "3" سورة آل عمران، الآية: 144.

موطن الشاهد: {مَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ} .

وجه الاستشهاد: مجيء الخبر "رسول" مؤخرا عن المبتدأ، وحكم هذا التأخير الوجوب؛

لأن الخبر، اقترن بـ "إلا" لفظاً.

3 القائل: هو الكميت بن زيد الأسدي، أبو المستهل، شاعر متقدم، من شعراء بني أمية، عالم بلغات العرب وأخبارها، متعصب لمصر، ومعروف بالتشيع، يتكلف في شعره، ويسرق من غيره، عرف بقصائده الهاشميات، لقي الفرزدق، وعرض عليه شعره. ولد سنة 60 هـ مات سنة 126 هـ.

تجريد الأغاني: 4 / 1793، والشعر والشعراء: 2 / 581، والجمحي: 1 / 45، والأغاني: 15 / 108.

4 تخريج الشاهد: البيت بتمامه:

فيا رب، هل إلا بك النصر يرتجى ... عليهم؟ وهل إلا عليك المعول؟
والبيت من قصيدة من "هاشمياته"، يمدح فيها بني هاشم، وأولها قوله:
ألا هل عم في رأيه متأمل؟ ... وهل مدبرٌ بعد الإساءة مقبل؟
والشاهد من شواهد: التصريح: 1 / 173، وابن عقيل: "52 / 1 / 235"، والأشموني:
"154 / 1 / 99"، وهمع الهوامع: 1 / 102، والدرر اللوامع: 1 / 76، والعيني: 1 / 354
وليس في ديوان الكميت.

المفردات الغريبة: يرتجى: يؤمل، ويطلب. المعول: مصدر بمعنى التعويل والالتجاء.
المعنى: هل يطلب النصر على الأعداء، ويرتجى إلا منك وبعونك؟ وهل هنالك من سند
يلجأ إليه الإنسان، ويعول عليه إلا أنت؟ والاستفهام إنكاري.
الإعراب: هل: حرف استفهام، يفيد الإنكار، في هذا الشاهد. إلا أداة حصر. =

(207/1)

الرابعة: أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير، إما بنفسه¹، نحو: "ما أحسن زيدا" و"من
في الدار" و"من يقيم أقم معه" و"كم عبيد لزيد" أو بغيره، أما متقدماً عليه، نحو: "لزيد
قائم"، وأما قوله: [مشطور الرجز]
73- أم الحليس لعجوز شهيرة³

= بك: متعلق بـ "يرتجى". النصر: مبتدأ. يرتجى: مضارع مبني للمجهول، ونائب
الفاعل. "هو" يعود على النصر، وجملة "يرتجى": في محل رفع خبر. وهل: حرف
استفهام، يفيد معنى النفي. إلا: أداة حصر، لا محل لها. "عليك": متعلق بمحذوف خبر

مقدم. المَعُول: مبتدأ مؤخر.

موطن الشاهد: "بك النصر، عليك المَعُول".

وجه الاستشهاد: تقديم الخبر المحصور بـ "إلا" في الموضع الثاني: "عليك المَعُول" شذوذاً،

وكذا في الموضع الأول: "بك النصر" إذا أعربنا "بك" خبراً مقدماً، والنصر: مبتدأ

مؤخراً، وأما على ما أعربناه، فلا شاهد فيه، وكان الأفصح أن يقول: "وهل النصر

يرتجى إلا بك، وهل المَعُول إلا عليك.

فائدة: أسقط المؤلف صدر البيت: "فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى"، لاحتمال

إعراب "النصر" مبتدأ، وخبره: جملة "يرتجى" كما أعربنا، على هذا، فلا شاهد فيه، ولم

يذكره المؤلف.

فائدة: بعض البلاغيين، يرون أنه إذا كانت أداة الحصر "إنما" لم يصح تقديم الخبر إذا

كان مقصوراً عليه. وأما إن كانت أداة القصر "إلا" وقدم الخبر، وقدمت معه "إلا" كما

في الشاهد، صح هذا التقديم؛ لكون المعنى المقصود لا يضيع؛ لأن تقدم "إلا" يبين

المراد.

1 الأسماء المستحقة للتصدير بنفسها أربعة، كما ذكر المؤلف ومثل لها.

ما التعجبية، وقد مثل لها المؤلف بالمثل الأول، وأسماء الاستفهام وقد مثل لها بالمثل

الثاني، وأسماء الشرط، وقد مثل لها بالمثل الثالث، وكم الخبرية، وقد مثل لها بالمثل

الرابع. والأسماء المستحقة للتصدير بغيرها أربعة أيضاً، وهي:

كل اسم أضيف إلى اسم استفهام، أو اسم شرط، أو أضيف إلى كم الخبرية، وكل اسم

اقترب بلام الابتداء، وقد مثل المؤلف لذلك كله.

2 هو رؤية بن العجاج، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: بعد الشاهد قوله:

ترضى من اللحم بعظم الرقبة

وقد اختلف في نسبة هذا الشاهد، فقد نسبته الصاغاني إلى عنزة بن عروس، أحد =

(208/1)

فالتقدير: لحي عجوز، أو اللام زائدة لا لام الابتداء، أو متأخراً عنه نحو: غلام من في

الدار" و"غلام من يقيم أقم معه" و"مال كم رجل عندك" أو مشبهاً به، نحو: "الذي

يأتيني فله درهم"، فإن المبتدأ هنا مشبه باسم الشرط، لعمومه، واستقبال الفعل الذي

بعده، وكونه سبباً، ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب.

[وجوب تقدم الخبر في أربع مسائل]:

الحالة الثانية: التقدم، ويجب في أربع 1 مسائل:

= موالي بني ثقيف، ورواه الجوهري في الصحاح، وابن منظور في اللسان، ولم ينسباه.

وهو من شواهد التصريح: 1/ 174، وابن عقيل: "101 / 1 / 366"، والأشموني:

"266 / 1 / 141" وجمع الهوامع: 1/ 140، والدرر اللوامع: 1/ 117، واللسان

"شهرب"، والمغني: "304 / 413"، "307 / 419" ملحقات ديوان رؤية.

المفردات الغريبة: أم الحليس: كنية الأتان، وهي أنثى الحمار. والحليس: تصغير حلس،

وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة، وكنيت به هذه المرأة تشبيهاً لها بالأتان. شهرته:

كبيرة طاعنة في السن. من اللحم: بدل اللحم، فـ "من" بمعنى البدل.

المعنى: يصف الراجز هذه المرأة بأنها عجوز كبيرة، لا تستطيع أكل اللحم وهضمه،

فترضى بدله بلحم الرقبة، لسهولة مضغه، فالمضاف هنا محذوف.

الإعراب: أم: مبتدأ. الحليس: مضاف إليه، لعجوز: اللام للابتداء، تفيد التوكيد،

عجوز: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي عجوز: والجملة الاسمية من "المبتدأ المحذوف

وخبره": في محل رفع خبر المبتدأ "أم الحليس". شهرته: صفة لـ "عجوز". وجملة "ترضى":

في محل رفع صفة ثانية، وبعضهم يعرب "لعجوز": خبر المبتدأ، وفي هذه الحالة، ذهب

النحاة إلى أن "اللام" المقترنة بـ "لعجوز" ليست لام الابتداء، ولكنها "زائدة" في خبر

المبتدأ، والأرجح ما ذهبنا إليه في الوجه الأول.

موطن الشاهد: "لعجوز".

وجه الاستشهاد: استشهد المؤلف بهذا البيت، لدلالة ظاهره على تأخير الخبر المقترن بـ

"لام الابتداء" غير أن ما ذهبنا إليه في الإعراب، من اعتبار "عجوز" خبراً لمبتدأ

محذوف، تقديره هي عجوز، وانتقلت اللام إلى الخبر، بعد حذف المبتدأ، يجعل البيت

يخلو من الشاهد.

1 هناك مسائل أخرى، يجب تقديم الخبر على المبتدأ فيها، وهي: =

إحداها: أن يوقع تأخيريه في لبس ظاهر: نحو "في الدار رجل" و"عندك مال" و"قصّدتك غلامه رجل" و"عندي أنك فاضل"، فإن تأخير الخبر في هذا المثل يوقع في إلباس "أن" المفتوحة بالمكسورة، و"أن" المؤكدة بالتي بمعنى لعل، ولهذا يجوز تأخيريه بعد "أما"، كقوله1: [البسيط]

74-..... وأما أنني جنّ ... يوم النوى؛ فلوجد كاد يربني2

= أ- أن يقتزن المبتدأ بفاء الجزاء، بعد "أما"، نحو: أما في الصف فخالده، وأما في المسجد فسعيد.

ب- أن يقع الخبر اسم إشارة إلى المكان، نحو: هنا زاهر، وهناك محمد، وثمة خليل.

ج- في نحو قولهم: "في كل وادٍ أثر من ثعلبة"؛ وذلك لأن الأمثال لا تغير.

د- أن تقتزن بالخبر لام الابتداء خلاف الأصل فيها؛ لأن الأصل فيها اتصالها بالمبتدأ، نحو: "لقائم زيدا"، ففي هذه الحالة، لا يجوز تأخير الخبر المقتزن بها، ولهذا عددنا اللام الداخلة على الخبر في قول الشعر: "أمّ الحليس لعجوز" زائدة، وأما ليست لام الابتداء، وإن عددناها "لام الابتداء"، كما ذهبنا إليه في الإعراب، فإن "عجوز" ليست خبر "أمّ الحليس" بل خبر مبتدأ محذوف، والتقدير، هي أمّ الحليس، وقلنا: إنّ عددنا "عجوز" خبراً عما قبلها، واعتبرنا "اللام" للابتداء، فذاك شاذٌّ، والشاذُّ يُحفظ، ولا يقاس عليه. هـ- أن يكون الخبر "مذ، أو منذ" في نحو قولك: ما لقيته "مذ يومان أو منذ يومان" وذلك على وفق ما ذهب إليه الزجاج من أنهما خبران مقدمان وجوبا، والجمهور اعتبروا أن "مذ ومنذ" مبتدأين واجبي التقديم.

وكثيرا من العلماء، يرون أن مذ ومنذ حرفان بمعنى "من" ولكنهما يجران الأزمنة، ويكونان اسمين، إذا ارتفع ما بعدهما، وهنا الخلاف، فذهب الجمهور إلى أنهما مبتدآن واجبا التقديم ورأى الزجاج أنهما خبران وما بعدهما مبتدآن واجبا التأخير، والصواب: ما ذهب إليه الجمهور، ويستحسن العودة إلى كتاب النحو الوافي، ففيه المزيد من المسائل والإيضاحات. النحو الوافي، عباس حسن: 1/ 105 - 506.

1 لم ينسب إلى قاتل معين.

2 تخريج الشاهد: البيت بتمامه هكذا:

عندي اضطبار، وأما أنني جنّ ... يوم النوى فلوجد كاد يربني.

وهو من شواهد التصريح: 1/ 175، والأشْمُونِي: "157/ 1/ 101"، وجمع الهوامع: =

لأن "إن المسكورة و"أن" التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا، وتأخيرها في الأمثلة الأولى يوقع في إلباس الخبر بالصفة، وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو: {وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ} 1؛ لأن النكرة قد وصفت بمسمى، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة.

= 103 / 1 والدرر اللوامع: 77 / 1، والعيني: 536 / 1، وحاشية يس على التصريح: 259 / 2.

المفردات الغريبة: اضطبار: تصبّر وتجلّد. جزع: شديد الخوف فاقد الصبر، وهو صفة مشبهة من جزع يجزع من باب علم. النوى: البعد والفرق. الوجد: شدة الحب. يبريني: ينحلي، من برّيت القلم إذا نحتته.

المعنى: يقول الشاعر: إن في طبعي التجلد والتحمل لكل ما ينزل بي من مكروه، وأما جزعي يوم فراق الأحباب، فلشدة شوق كاد ينحلي ويقضي علي.

الإعراب: "عندي": متعلق بخبر مقدم محذوف، ومضاف إليه. اضطبار: مبتدأ مؤخر.

وأما: حرف شرط وتفصيل. أني: حرف مشبه بالفعل، والنون للوقاية، والياء: اسمه، جزع: خبر "أن" والمصدر المؤول من "أن وما دخلت عليه": في محل رفع مبتدأ. "يوم": متعلق بـ "جزع". النوى: مضاف إليه. فلوجد: الفاء واقعة في جواب "أما" "لوجد": متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، المؤول من "أن وما دخلت عليه" كاد: فعل ماضٍ، من أفعال المقاربة، يعمل عمل "كان" الناقصة، واسمه: هو: يعود على "وجد"، يبريني: فعل مضارع، والفاعل: هو، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به، وجملة "يبريني" في محل نصب خبر "كاد"، وجملة "كاد واسمها وخبرها": في محل جر صفة لـ "وجد".

موطن الشاهد: "أما أني جزع؛ فلوجد".

وجه الاستشهاد: وقوع المصدر المؤول من "أن وما بعدها" مبتدأ متقدما على خبره الواقع جار ومجرور "لوجد"، والذي جوز تقدم المبتدأ، وهو مصدر مؤول، أمن اللبس بين "أن المفتوحة الهمزة، وإن المكسورة الهمزة لفظا، ولأمن اللبس بين "أن المفتوحة الهمزة المؤكدة والتي بمعنى "لعل" معنى.

فائدة: لا يقع بعد "أما" التي للشرط والتفصيل "إن" المكسورة، ولا "أن" المفتوحة، التي بمعنى "لعل"، وإنما يقع بعدها "أن" المؤكدة المفتوحة الهمزة وحسب؛ لأنها تؤول مع ما تدخل عليها بمفرد، ولا يفصل بين "أما" وبين الفاء الواقعة في جوابها إلا بمفرد. وانظر في هذه المسألة: شرح التصريح: 174-175.

1 "6" سورة الأنعام، الآية: 1.

موطن الشاهد: {أَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ} .

وجه الاستشهاد: وقوع المبتدأ متقدما، وهو نكرة؛ لأنه وصف "مسمى" فضعف طلب النكرة للظرف، وكان الظاهر في "عنده" أنه خبر لـ "أجل" لا صفة ثانية.

(211/1)

الثانية: أن يقتزن المبتدأ بإلا لفظا، نحو: ما لنا إلا اتباع أحمد¹ أو معنى، نحو: "إنما عندك زيد".

الثالثة: أن يكون لازم الصدرية، نحو: "أين زيد"؟ أو مضافا إلى ملازمها، نحو: "صبيحة أي يوم سفرك".

الرابعة: أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر، كقوله تعالى: {أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا} 2، وقول الشاعر 3: [الطويل]
75-..... وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا 5

1 هذا مثال من ألفية ابن مالك وتمامه:

وخبر الحصور قدم أبدا ... كما لنا إلا اتباع أحمد

2 "47" سورة محمد، الآية: 24.

موطن الشاهد: {عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا} .

وجه الاستشهاد: مجيء الخبر "على قلوب" متقدما على المبتدأ "أقفال" المتأخر، وحكم

تقدم الخبر هنا الوجوب، لئلا يعود الضمير "ها" المتصل بالمبتدأ على "على قلوب"

التأخر في الرتبة؛ لأنها بعض متعلق الخبر؛ لأن الخبر المتقدم هو الاستقرار، والجار والجرور متعلق به، ومتعلق الخبر، رتبته التأخير، فيعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

3 هو نصيب بن رباح الأكبر، أبو محجن، قيل هو من قضاة، وكان مولى لعبد العزيز

بن مروان، وهو شاعر فحل، فصيح، مقدم في النسب، والمديح، ولم يكن له حظ في الهجاء، وكان عفيفا، لم يشبب، أو ينسب بامرأة قط إلا امرأته.

تجريد الأغاني: 1/ 108، الشعر والشعراء: 1/ 410، الجمحي: 1/ 125.

4 تخريج الشاهد: والبيت بتمامه:

أهابك إجلالا، وما بك قدرة ... عليّ، ولكن ملء عين حبيبها

وقد نسبته ابن نباتة المصري في كتابه "سرح العيون" إلى مجنون ليلي في أبيات، أولها قوله:

دعا المحرمون الله يستغفرونه ... بمكة يوما أن تُمَحَّى ذنوبُها
وهو من شواهد: التصريح: 1/ 176، وابن عقيل: "54 / 1 / 241"، والأشموني =

(212/1)

[الحالة الثالثة: جواز التقديم والتأخير] :

الحالة الثالثة: جواز التقديم والتأخير، وذلك فيما فقد فيه موجبهما، كقولك: "زيد قائم"
فيترجح تأخيره على الأصل، ويجوز تقديمه لعدم المانع.
[حالات حذف المبتدأ والخبر] :
وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه، وقد يجب 1.

= "101 / 1 / 156" والعيني: 1 / 537، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 1363،
وديوان نصيب: 68.

المفردات الغريبة: أهالك: من الهيبة، وهي المخافة، إجلالا: إعظاما لقدرك.
المعنى: إني لأهالك وأخافك، إعظاما لقدرك، لا خوفا من بطشك، فليس لك سلطان
عليّ، ولكن العين تمتلئ بمن تحبه، فتحصل المهابة والخوف في قلب صاحبها من ذلك
المرئي.

الإعراب: أهالك: فعل مضارع، وفاعل، ومفعول به. إجلالا: مفعول لأجله، وما: الواو
حالية، ما: نافية. "بك" خبر مقدم. قدرة: مبتدأ مؤخر. ولكن: حرف استدراك. ملء:
خبر مقدم: عين مضاف إليه. حبيبها: مبتدأ مؤخر، و"ها" مضاف إليه.
موطن الشاهد: "ملء عين حبيبها".

وجه الاستشهاد: تقدم الخبر "ملء عين" على المبتدأ، وهو "حبيبها"، لاتصال المبتدأ
بضمير يعود على ملابس الخبر، وهو المضاف إليه، فلو قدم المبتدأ، لزم عود الضمير
على متأخر لفظا ورتبة؛ لأن رتبة الخبر التأخير، وذلك غير جائز. وإلى هذا، أشار الناظم
بقوله:

كذا إذا عاد عليه مضمّر ... مما به عنه مبينا يخبر

أي: كذلك يجب تقديم الخبر، إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ الذي يخبر عنه بخبر يبين
ويفسر الضمير العائد إليه، وفي عبارة الناظم مضاف محذوف، أي: عاد على ملايسه.
ويرى ابن جني في المثل السابق رأيا لا غبار عليه، وهو أن "ملء عين": مبتدأ

و"حبيبها": خبره، وليس في البيت تقديم ولا تأخير؛ لأن كلا منهما صالح للابتداء به، والأصل: عدم التقديم والتأخير، فيجعل أولهما مبتدأ، والثاني خبراً.

1 وقد يمتنع حذف المبتدأ أو الخبر، وذلك فيما إذا وقعت الجملة خبراً عن ضمير لشأن، فإنه يجب ذكر الجزأين.

وكثر حذف المبتدأ في ثلاثة مواضع:

الأول: في جواب الاستفهام، نحو قوله تعالى: {وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ، نَارٌ حَامِيَةٌ} وقوله جلت عظمته: {قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ} ، أي هي النار: نار حامية، وهي النار. الثاني: بعد فاء الجواب، نحو قوله تعالى: {مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا} أي: فعمله لنفسه، وإساءته عليها.

الثالث: بعد القول، نحو قوله تعالى: {قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ} . حاشية يس على التصريح: 1/ 176.

(213/1)

[حذف المبتدأ جوازاً]:

فأما حذف المبتدأ جوازاً فنحو: {مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا} 1، ويقال: كيف زيد؟ فتقول: دنف، التقدير: فعمله لنفسه، وإساءته عليه، وهو دنف. [حذف المبتدأ وجوباً]:

وأما حذفه وجوباً فإذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح، نحو: "الحمد لله الحميد" أو ذم نحو: "أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين" أو ترحم نحو: "مررت بعبك المسكين" أو بمصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، نحو: "سمع وطاعة" وقوله 2: [الطويل] 76- فقالت: حنان، ما أتى بك ههنا؟ 3

1 "41" سورة فصلت، الآية: 46، 45 سورة الجاثية، الآية: 15.

موطن الشاهد: {فَلِنَفْسِهِ} ، {فَعَلَيْهَا} .

وجه الاستشهاد: حذف المبتدأ جوازاً في الموضعين؛ لأن التقدير: فعمله لنفسه، وإساءته عليها، وحكم حذف المبتدأ في هذه الحالة الجواز للعلم به، وطريقة العلم به أن "عمله وإساءته" مصدران مأخوذان من فعلهما السابق، ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ قرينة دالة على حذفه.

شرح التصريح: 1/ 176.

2 هو منذر بن درهم الكلبي، ولم أعثر له على ترجمة وافية.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

أذو نسب أم أنت بالحي عارف؟

=

(214/1)

التقدير: أمري حنان وأمري سمع وطاعة.

= لم ينسب النحاة هذا الشاهد إلى أحد، وفي مادة "روضة المثري" من كتاب معجم البلدان، لياقوت قطعة نسبها إلى منذر بن درهم الكلبي، وأسند روايتها إلى أبي الندي، وفيها هذا البيت، وقبله قوله:

وأحدث عهدي من أميمة نظرة ... على جانب العليا إذ أنا واقف

تقول: حنان، ما أتى بك ههنا ... أذو نسب أم أنت بالحي عارف

فقلت: أنا ذو حاجة ومسلم ... فضم علينا المأزق المتضاي

والبيت الشاهد، من شواهد: التصريح: 1/ 177، والأشموي: "106 / 1 / 162،

والكتاب لسيبويه: 1/ 161، 175، والمقتضب: 3/ 225، وخزانة الأدب: 1/ 77،

والعيني: 1/ 359، وجمع الهوامع: 1/ 189، والدرر اللوامع: 1/ 163. وأما

الزجاجي 131، وفيه برواية: "أذو زوجة أم ...".

المفردات الغريبة: حنان: عطف ورحمة وشفقة. نسب: قرابة.

المعنى: أي شيء حملك هذه المشاق، وأتى بك إلى هنا؟ فإني أشفق عليك، وأخاف أن

يراك قومي فيؤذوك. ثم أوحى إليه بحجة يحتج بها إذا رآه أحد، فقالت: ألك قرابة هنا؟

أم بينك وبين أحد في الحي معرفة وصحبة؟

الإعراب: فقالت: الفاء عاطفة، قالت: فعل ماضٍ، والفاعل: هي، والتاء: للتأنيث.

حنان: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: أمري حنان. ما: اسم استفهام، مبتدأ. أتى: فعل

ماضٍ، والفاعل: هو. "بك" متعلق بـ "أتى". ههنا: "ها": للتنبيه، "هنا": ظرف مكان

متعلق بـ "أتى" وجملة "أتى وفاعله": في محل رفع خبر "ما" أذو: الهمزة حرف استفهام،

ذو: خبر مبتدأ محذوف، يدل عليه السياق، والتقدير: أأنت ذو نسب؟ نسب: مضاف

إليه أم: عاطفة أنت: مبتدأ. "بالحي" متعلق بـ "عارف" الآتي. عارف: خبر "أنت" مرفوع، والجملة الاسمية "أنت عارف": معطوفة على الجملة الاسمية السابقة. موطن الشاهد: حنان".

وجه الاستشهاد: مجيء "حنان" خبراً لمبتدأ محذوف، وحكم حذف المبتدأ هنا الوجوب، وأصل المصدر "حنان" أن يقع منصوباً بفعل محذوف وجوباً؛ لكونه من المصادر التي جيء بها بدلاً من اللفظ بأفعالها، ولكنهم ربما قصدوا للدلالة على الثبوت والدوام، فرفعوا هذه المصادر أحياناً، وجعلوها أخباراً عن مبتدآت محذوفة وجوباً، وإنما جعلوا المبتدآت محذوفة وجوباً؛ حملاً لحالة الرفع على حالة النصب أي: كما أنها في حالة النصب منصوبة بعامل محذوف وجوباً، كذلك تكون في حالة الرفع مرفوعة بعامل محذوف وجوباً. انظر شرح التصريح: 1/ 177.

فائدة: وجوب حذف المبتدأ في المثال السابق مشروط بقصد قيام المصدر مقام فعله، بقصد الدلالة على الثبوت والدوام، وإن لم يقصد ذلك، نحو: صبر جميل، وعيد سعيد، ونحوهما، جاز أن يكون المحذوف هو المبتدأ، أي: صبري صبر جميل، أو الخبر، أي: صبر جميل خير من غيره. انظر ضياء السالك: 1/ 199.

(215/1)

أو بمخصوص بمعنى نعم أو بئس مؤخر عنها، نحو: "نعم الرجل زيد" و"بئس الرجل عمرو" إذا قدراً خبرين، فإن كان مقدماً نحو: "زيد نعم الرجل" فمبتدأ لا غير، ومن ذلك قولهم 1 "من أنت زيد؟" أي: مذكورك زيد، وهذا أولى من تقدير سيبويه: كلامك زيد.

وقولهم: "في ذمتي لأفعلن" أي: في ذمتي ميثاق أو عهد 2.

1 هذا أسلوب مسموع عن العرب، يقال، حين يتحدث شخص حقير بالسوء عن شخص عظيم، وقد ورد بغير مبتدأ، فوجب أن يحافظ عليه كما هو بغير زيادة؛ لأنه بمنزلة المثل، ويقدر له مبتدأ مناسب، نحو: مذمومك، أو مذكورك زيد، والأوّل أفضل.

2 هناك مواطن أخرى يحذف فيها المبتدأ وجوباً، منها:

أ- بعد "لا سيما" إذا رفع الاسم الواقع بعده، نحو: "لا سيما زيد"، فالتقدير: لا سي الذي هو زيد، ففيه حذف المبتدأ وجوباً؛ لأنه لم يجر الاستعمال بذكره، وفيه حذف

صدر صلة الموصول التي لم تطل مع كون الموصول غير "أي". انظر شرح التصريح:
177 /1.

فائدة: الاسم الواقع بعد "لا سيما" إما أن يكون معرفة، وإما أن يكون نكرة. فإن كان الاسم بعدها نكرة، جاز فيه ثلاثة أوجه، الجر، والرفع، والنصب. فالجر يأتي على أحد وجهين، أولهما: أن "لا" نافية للجنس، و"سي" اسمها منصوب و"ما" زائدة، ويوم: مضاف إليه، وخبر "لا" محذوف، والتقدير: ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود. ثانيها: أن تكون "سي" مضافا، و"ما" نكرة غير موصوفة مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر بالإضافة، ويوم: بدل من "ما".
والرفع: على أحد وجهين، أحدهما: أن تكون "لا" نافية للجنس، و"سي": اسمها، و"ما" نكرة موصوفة، في محل جر بإضافة "سي" إليها، ويوم: خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو يوم، والجملة من "المبتدأ والخبر": لا محل لها؛ لأنها صلة الموصول، وخبر "لا" محذوف، وهذا الوجه، هو المراد بالتمثيل على حذف المبتدأ بعد "لا سيما".

(216/1)

[حذف الخبر جوازاً]:

وأما حذف الخبر جوازاً فنحو: "خرجت؛ فإذا الأسد" أي: حاضر، ونحو: {أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظَلُّهَا} 1، أي: كذلك، ويقال: من عندك؟ فتقول: زيد، أي: عندي.

[حذف الخبر وجوباً في مسائل أربع]:

وأما حذفه وجوباً ففي مسائل:

إحداها: أن يكون كونا مطلقاً 2 والمبتدأ بعد لولا 3، نحو: "لولا زيد لأكرمتك" أي: لولا زيد موجود، فلو كان كونا مقيداً، وجب ذكره إن فقد دليله، كقولك "لولا زيد سالمنا ما سلم" وفي الحديث: "لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنييت الكعبة على قواعد إبراهيم" 4، وجاز الوجهان إن وجد الدليل، نحو: "لولا أنصار

= وأما النصب، فعلى أحد وجهين، أحدهما: أن "ما" نكرة غير موصوفة، في محل جر بإضافة "سي" إليها، و"يوما": مفعول به لفعل محذوف، التقدير: ولا مثل شيء أعني يوما بدارة جلجل. وثانيهما: أن تكون ما نكرة غير موصوفة أيضاً، في محل جر بالإضافة. و"يوما" تمييز منصوب. وأما إذا كان الاسم الواقع بعد لا سيما معرفة،

فيجوز فيه الجر والرفع بإجماع، واختلفوا في جواز النصب، فمن عده بإضمار فعل،
أجازه، كما أجازه في النكرة، ومن جعل النصب على التمييز، قال: إن التمييز لا يكون
إلا نكرة منع النصب في المعرفة، ومن جوز أن يكون التمييز معرفة -على مذهب جماعة
من الكوفيين- جوز نصب المعرفة بعد "لا سيما".

راجع النحو الوافي: 1/ 513-518.

1 "13" سورة الرعد، الآية: 35.

موطن الشاهد: {وَوَظَّلُهَا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "ظللها" مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: أكلها دائم: وظللها
كذلك؛ أي دائم، وحكم حذف الخبر في هذه الحالة الجواز، لدلالة ما قبله عليه.

1 أي: عاما يدل على مجرد الوجود، من غير زيادة ما.

2 المقصود بـ "لولا" الامتناعية، التي هي حرف امتناع لوجود، ومثلها: "لوما" التي تفيد
الامتناع أيضا، وأما "لولا" التخصيضية، فلا يليها المبتدأ.

3 هذا حديث شريف يخاطب به النبي -صلى الله عليه وسلم- السيدة عائشة -رضي
الله عنها- والحديث، رواه البخاري في كتاب العلم: "لولا قومك حديث عهدهم بكفر
لنقضت الكعبة"، وله في كتاب الحج، وكتاب التمني روايات أخرى. البخاري: 6/
407، و8/ 170، ومسلم: 2/ 269، والترمذي: 3/ 614، والنسائي: 5/ 214.
موطن الشاهد: "قومك حديثو".

وجه الاستشهاد: مجيء: "قومك" مبتدأ بعد "لولا" ومجيء الخبر..... كونا مقيدا
بالحدائث، وحكم ذكر الخبر في هذه الحالة الوجوب.

(217/1)

زبدة حموه ما سلم"، ومنه قول أبي العلاء المعري1: [الوافر]

77- فلولا الغمد يمسه لسالا2

1 هو أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي، ولد سنة 363هـ، نادرة الزمان، وأوحد
الدهر حفظا وذكاء وصفاء نفس، وهو شاعر من شعراء العصر الثاني، من عصور
الدولة العباسية، ولغوي، له تصانيف منها: رسالة الملائكة، ورسالة الغفران، وسقط
الزند، ولزوم ما لا يلزم، وغيرها مات وله 86 سنة، وذلك سنة 449هـ.

سير أعلام النبلاء: 8 / 23، إنباه الرواة: 1 / 46، الوافي بالوفيات: 7 / 49، البداية والنهاية: 12 / 72.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

يذيب الرعب منه كل غضب

وهو من شواهد التصريح: 1 / 179، والمقرب لابن عصفور: 13، وشروح سقط الزند: 104 ومغني اللبيب "360 / 493"، "702 / 942"، والأشتموني: "1 / 158 / 102" وابن عقيل: "57 / 1 / 251" وشدور الذهب: "12 / 59".

المفردات العربية: يذيب: من الإذابة، وهي إسالة الحديد، ونحوه من الجامدات. الرعب: الفرع والخوف، غضب: هو السيف القاطع. الغمد: قراب السيف وجفنه.

المعنى: يقول المعري: إن كل سيف قاطع يذوب في غمده فزعا وخوفا من هذا السيف، ولولا أن الغمد يمسكه ويمنعه من السيالان، لسال وجرى على الأرض من شدة الخوف. الإعراب: يذيب: فعل مضارع. الرعب: فاعل مرفوع. كل: مفعول به. غضب: مضاف إليه. لولا: حرف امتناع لوجود. الغمد: مبتدأ مرفوع. يمسكه "فعل مضارع، والفعل: هو، والهاء: مفعول به و"الجملة": في محل رفع خبر المبتدأ لسال: اللام واقعة في جواب "لولا". سال: فعل ماضٍ، والألف: للإطلاق، والفاعل: هو: موطن التمثيل: "لولا الغمد يمسكه"

وجه التمثيل: ذكر الخبر "يمسكه" بعد "لولا" لأنه كون خاص مقيد بالإمساك، وقد دل عليه دليل؛ لأن من شأن غمد السيف إمساكه، والمؤلف يرى: أن خبر المبتدأ =

(218/1)

وقال الجمهور: لا يذكر الخبر بعد "لولا"، وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ، فيقال: لولا مسالة زيد إيانا، أي: موجودة، وحنوا المعري، وقالوا: الحديث مروي بالمعنى 1. الثانية: أن يكون المبتدأ صريحا في القسم 2، نحو: "لعمرك لأفعلن" و"إيمن"

= الواقع بعد "لولا" يجوز ذكره، كما يجوز حذفه، إذا كان كونا خاصا، وقد دل عليه دليل.

ويرى الجمهور: أن الحذف واجب، وأن خبر المبتدأ الواقع بعد "لولا" لا يكون إلا كونا عاما، وحينئذ، لا يقال: إما أن يدل عليه دليل أو لا، وهم يعدون بيت المعري لحنًا،

لذكره الخبر بعد لولا فيه.

وخلاصة القول: يذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد لولا لا يكون كونا خاصا، بل يجب كونه كونا عاما، ويجب مع ذلك حذفه، فإن جاء الخبر كونا خاصا في كلام ما؛ فهو لحن أو مؤول.

ويرى غيرهم: يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كونا خاصا، ولكن الأكثر أن يكون كونا عاما، فإن كان عاما وجب حذفه، كما يقول الجمهور، وإن كان كونا خاصا، فإن لم يدل عليه دليل، وجب ذكره، وإن دل عليه دليل، جاز ذكره وحذفه. ومن أمثلة مجيء الخبر كونا خاصا مذكورا بعد "لولا" قول الشاعر: لولا زهير جفاني كنت منتصرا ... ولم أكن جانحا للسلم إن جنحوا وقول الآخر:

لولا ابن أوس نأى ما ضيم صاحبه ... يوما، ولا نابه وهن ولا حذرُ
وانظر شرح التصريح: 179 / 1.

1 ذكر ابن أبي الربيع في رواية الحديث على الوجه الذي يذكره النحاة في هذه المسألة: "لم أر هذه الرواية بهذا اللفظ من طريق صحيح، والروايات المشهورة في ذلك: "لولا حدثان قومك"، و: "لولا حدائث قومك"، "لولا أن قومك حديثه عهد بجاهلية". 1. ه. وكل هذه الروايات يجري على مذهب الجمهور، فقد جعل الكون الخاص مبتدأ وحذف خبره، وهو كون عام، أي لولا حدثان بكفر موجود. التصريح: 179 / 1.

2 بمعنى أنه لا يستعمل إلا في القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه، وبالمقابل ما يكثر استعماله في غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلا بعد ذكر المقسم عليه، نحو: "عهد الله" قد كثر استعماله في غير القسم كقوله تعالى: {وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ} ثم إنه يفهم منه القسم إذا قلت: "وعهد الله لأفعلن كذا"؛ لأنك في هذا المثال قد ذكرت المقسم عليه. التصريح: 179 / 1، 180.

(219/1)

الله لأفعلن" أي: لعمرك قسمي، وإيمن الله يميني، فإن قلت: "عهد الله لأفعلن" جاز إثبات الخبر؛ لعدم الصراحة في القسم، وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو: "لعمرك

لأفعلن" أن يقدر لقسمي عمرك، فيكون من حذف المبتدأ¹.

الثالثة: أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو هي نص في المعية، نحو: "كل رجل وضيعته" و"كل صانع وما صنع" ولو قلت: "زيد وعمرو" وأردت الإخبار باقترانهما جاز حذفه وذكره، قال²: [الطويل]

78- وكل امرئ والموت يلتقيان³

-
- 1 قول ابن عصفور ضعيف؛ لأن صراحة القسم تحتم أن يكون المحذوف الخبر، وهو "قسمي" ويرجح ذلك، وجود لام الابتداء في أول الاسم، فوجودها يدل على أن مدخولها هو المبتدأ لا الخبر. انظر شرح التصريح: 1/ 180، وابن عقيل: 1/ 198.
 - 2 القائل هو: الفرزدق، همام بن غالب وقد مرت ترجمته.
 - 3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

تمنوا لي الموت الذي يشعب الفقى
ويروى قبله:

لشتان ما أنوى وينوي بنو أبي ... جميعاً، فما هذان مستويان
والشاهد من شواهد التصريح: 1/ 180، والأشثوني: "103 / 1 / 59"، والعيني: 1/ 543، وليس في ديوان الفرزدق.

المفردات الغربية: يشعب: يفرق، ويسمى الموت: شعوب؛ لأنه يفرق بين الناس.
المعنى: تمنى خصومي لي الموت الذي يفرق بين المرء وإخوانه، وما دروا أن هذا أمراً لا مفر منه، وأن كل إنسان مصيره إلى الموت.
الإعراب: تمنوا: فعل ماضٍ، والواو: فاعل. "لي": "تمنوا". الموت: مفعول به. الذي: اسم موصول له في محل نصب صفة لـ "الموت". يشعب: فعل مضارع، والفاعل: هو. الفقى: مفعول به و"الجملة": صلة للموصول، لا محل لها. وكل: الواو استئنافية. كل: مبتدأ.
امرئ: مضاف إليه. والموت: الواو عاطفة، الموت: اسم معطوف على المبتدأ. يلتقيان: فعل مضارع، والألف: فاعل، و"الجملة": في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه.

(220/1)

وزعم الكوفيون والأخفش¹ أن نحو: "كل رجل وضيعته"² مستغن عن تقدير الخبر؛ لأن معناه مع ضيعته.

الرابعة: أن يكون المبتدأ إمّا مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو: "ضربي زيدا قائماً"3 أو مضافاً.

موطن الشاهد: "كل امرئ والموت يلتقيان".

وجه الاستشهاد: ذكر الخبر "يلتقيان" بعد الواو؛ لكونها للعطف، وليست نصاً في المصاحبة والمعية؛ لأننا لو قلنا: كل امرئ مع الموت، لكان كلامنا غير صحيح، ولو كانت الواو نصاً في معنى المصاحبة والاقتزان، لكان حذف الخبر واجباً، كما في قولنا: كل ثوب وقيمته، وكل امرئ ونيته.

وانظر شرح التصريح: 1/ 180، وابن عقيل: 1/ 198.

فائدة: الواو التي هي نص في معنى المصاحبة والاقتزان، يكون ما بعدها مما لا يفارق ما قبلها، ففي قولك: كل امرئ ونيته،، فالنية لا تفارق صاحبها، فهي ملازمة له. وهذا بخلاف قولك: "كل امرئ والموت يلتقيان"؛ لأن الموت ليس ملازماً للمرء، وإنما يلقاه مرة واحدة، والواو التي هي نص في معنى المصاحبة والاقتزان، هي التي متى ذكرت فهم المخاطب معنى الاقتزان من غير حاجة إلى النص على الاقتزان، وذلك يكون ما قبل الواو وما بعدها لا ينفك أحدهما في الوجود عن صاحبه.

1 مرت ترجمته.

2 المراد بالمعية هنا مشاركة ما بعد الواو لما قبلها، بحيث يجتمعان فيه، ولا يفترقان وعلامة الواو التي تفيد الأمرين معا: العطف والمعية، وتكون نصاً في المعية، إن صح حذفها، ووضعت كلمة "مع" مكانها، ولا يتغير المعنى، بل يتضح، وهي غير التي ينصب بعدها الاسم على أنه مفعول معه.

الأشعري مع الصبان: 1/ 217.

3 ف "ضربي": مبتدأ أو مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، زيدا: مفعول به للمصدر. قائماً: حال من ضمير محذوف، يفسره زيد، والخبر: محذوف وجوبا، ولا يصح أن تكون الحال المذكورة خبراً عن "ضربي" لأن الخبر وصف للمبتدأ في المعنى، والضرب لا يوصف بالقيام.

ويرى سيبويه وجمهور البصريين، وابن مالك، وابن هشام، أن الخبر محذوف، وأن الحال سدت مسد الخبر وأغنت عنه، وذهب قوم إلى أن الحال، هي الخبر نفسه، فأعطوا الحال حكم الظرف كاملاً لما رأوا من أوجه الشبه بينهما، وفاقهم أن من شرط المسألة ألا يكون الحال صالحاً؛ لأن يقع خبراً عن المبتدأ، وذهب آخرون إلى أن هذا الحال، أغنت عن الخبر، فلا تقدير، كما يغني الفاعل، أو نائب الفاعل عن خبر المبتدأ، إذا كان

وصفاً، وهذا وما قبله مذهبان ضعيفان، والصواب ما ذهب إليه سيويه والجمهور.
انظر شرح التصريح: 180-181، والأشموقي مع حاشية الصبان: 1/ 217- وابن
عقيل "تحقيق البقاعي": 1/ 198.

(221/1)

للمصدر المذكور، نحو: "أكثر شرطي السوق ملتوي" أو إلى مؤول بالمصدر المذكور، نحو
"أخطب ما يكون الأمير قائماً".
وخبر ذلك مقدر بإذ كان، أو إذا كان، عند البصريين، وبمصدر مضاف إلى صاحب
الحال عند الأخفش، واختاره الناظم، فيقدر في "ضربي زيدا قائماً" ضربه قائماً، ولا يجوز
ضربي زيدا شديداً؛ لصلاحية الحال للخبرية، فالرفع واجب، وشذ قولهم: "حكمك
مسمطاً" 1، أي: حكمك لك مثبتاً" 2.

1 هذا مثل من أمثال العرب، قيل لرجل حكموه عليهم، وأجازوا حكمه. وهو من
أمثال الميداني "ط. الخيرية": 1/ 143، و"تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد: 1/
212، وفي رواية الميداني: حكمك مسمط بالرفع"، وهذه الرواية لا شذوذ فيها؛ لأنها
جارية على القياس. ورواه أبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال "1/ 251" بهامش
مجتمع الأمثال للميداني. وفي هذه الرواية: جاء "حكمك" بالنصب بفعل محذوف،
ونصب "مسمطاً" على الحال، ولا شاهد فيها.
موطن الشاهد: "حكمك مسمطاً".
وجه الاستشهاد: مجيء "حكمك" مبتدأ ومضافاً إليه، والخبر محذوف وجوبا، أي: لك
مسمطاً، أي نافذاً، لا يرد، وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية، ولكن نصب على
الحالية والخبر محذوف كما أسلفنا وحكم نصبه على الحال الشذوذ.
فائدة: لعل رواية المثل برفع "حكمك ونصب مسمطاً"، وهي الرواية الثالثة للمثل، وهي
من تركيب النحاة.

2 أي: نافذاً، وشذوذه من وجهين: أحدهما: النصب مع صلاحية الحال للخبرية،
والثاني: أن الحال ليست من ضمير المصدر، وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر
في الخبر، ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها في حكمك؛ لأن الذوات

لا توصف بالنفوذ، وأشد منه قراءة عليّ كرم الله وجهه: "وَنَحْنُ غُصْبَةٌ" بالنصب مع انتفاء المصدرية بالكلية، فعصبة: حال من ضمير الخبر، والتقدير: ونحن نجتمع عصبة.

(222/1)

[تعدد الخبر للمبتدأ الواحد]:

والأصح 1 جواز تعدد الخبر، نحو: "زيد شاعر كاتب، والمانع يدّعي تقدير "هو" للثني، أو أنه جامع للصفتين، لا الإخبار بكل منهما. وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن النازم من قوله 2: [المتقارب]

التصريح: 1/ 181-182. وحاشية الصبان: 1/ 220.

1 وذلك؛ لأن الخبر حكم على المبتدأ، وقد يحكم على الشيء الواحد بأكثر من حكم، وأما حكم التعدد، فهو:

أ- إذا كان المبتدأ واحداً، وتعدد الخبر لفظاً ومعنى، بأن كان كل واحد مخالفاً للآخر، في لفظه ومعناه، ويصح الاقتصار، عليه في الخبرية، جاز عطف الثاني، وما بعده على الأول بواو العطف أو غيرها، نحو: المعري شاعر وحكيم ولغوي، ويسمى كل واحد معطوفاً، وإن كان خبراً في المعنى، كما يجوز حذف الواو، ويسمى كل واحد خبراً.

ب- إذا تعدد الخبر في اللفظ فقط، بأن كانت الألفاظ المتعددة مشتركة في تأدية المعنى الواحد المقصود والمراد، ولا يصح الإخبار بالبعض عن المبتدأ، نحو: هذا الرجل طويل قصير، تريد أنه متوسط، فلا يجوز العطف في هذه الحالة؛ لأن الخبرين في معنى خبر واحد من جهة المعنى، والعطف يقتضي المغايرة في الغالب؛ لأن المعطوف غير المعطوف عليه، ويعرب كل منهما خبراً، ولا يصح أن يفصل بينهما بأجنبي، ولا أن يتأخر المبتدأ، أو يتوسط.

وإذا كان المبتدأ متعدداً حقيقة، بأنه كان مثنى أو مجموعاً، وتعدد الخبر لفظاً ومعنى، نحو: المحمدان: مهندس وطبيب، وجب عطف الخبر الثاني، وما بعده على الأول بوساطة حرف العطف، ويسمى كل واحد معطوفاً، وإن كان خبراً في المعنى، وكما يكون التعدد في الخبر المفرد، يكون في الجملة، وزعم بعض النحويين أن الخبر لا يتعدد إلا إذا كان من جنس واحد، إفراداً، أو جملة. انظر شرح التصريح: 1/ 182-183 والأشثوني مع حاشية الصبان: 1/ 221-222.

2 وهو طرفة بن العبد بن سفيان بن ضبيعة بن ثعلبة، ويقال: إن اسمه عمرو وسمي طرفة ببيت قاله، وهو أحدث الشعراء سناً، وأقلهم عمراً، وأجودهم طويلاً؛ كان في حسب من قومه، جريئاً على هجائهم وهجاء غيرهم، وكان ينادم عمرو بن هند، فقال فيه شعراً وتغزل بأخته، فبعث معه كتاباً إلى عامله في البحرين، فقتله، وهو ابن عشرين عاماً، وهو صاحب معلقة مشهورة.

(223/1)

79- يداك يد خيرها يرتجى ... وأخرى لأعدائها غائظة1

الشعر والشعراء: 1/ 185، والخزانة: 1/ 412، ومعاهد التنصيص: 164.
1 تخريج الشاهد: الشاهد كما ذكر العيني في شرح الشواهد "أنشده الخليل..... وما قيل: إنه لطرفة لم يثبت" وهو من شواهد: التصريح: 1/ 182، والأشموني: "1/ 166 / 106"، والعيني: 1/ 572، وليس في ديوان طرفة.
المفردات الغريبة: يداك: مثنى يد.
المعنى: يمدح الشاعر رجلاً بالكرم والجود، ذاكراً أن إحدى يديه يرتجى منها الخير والبر، ويصفه بالشجاعة، فيذكر أن يده الأخرى غيظ للأعداء؛ لأنها قوية عليهم.
الإعراب: يداك: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، والكاف: مضاف إليه.
يد: خبر المبتدأ مرفوع. خيرها "خير" مبتدأ، وهو مضاف، و"ها": مضاف إليه. يُرتجى: فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل هو، و"الجملة": في محل رفع خبر المبتدأ "خيرها"، و"الجملة الاسمية": "خيرها يرتجى" في محل رفع صفة لـ "يد". وأخرى: الواو عاطفة، أخرى: معطوف على "يد" مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة. "لأعدائها" متعلق بـ "غائظة" الآتي، و"ها": مضاف إليه. غائظة: صفة لـ "أخرى".
موطن الشاهد: "يداك يد خيرها يرتجى".

وجه الاستشهاد: أنشد ابن الناظم البيت للدلالة على تعدد الخبر لمبتدأ واحد؛ لأنه يعتقد أن "يداك" الواقع مبتدأ، هو واحد في اللفظ، وإن كان في المعنى متعدداً، وعلى أن المعطوف والمعطوف عليه اثنان وأراد المؤلف أن يبين خطأه في ذلك، ووجه تخطئته: أن اختلاف العلماء في جواز تعدد الخبر إنما وقع فيما كان المبتدأ فيه واحداً في اللفظ والمعنى معاً، وكان الخبر متعدداً في اللفظ والمعنى أيضاً، بحيث يصلح كل واحد من

الخبرين؛ لأن يكون خبراً عن ذلك المبتدأ، ويصح حمله وحده عليه، ويفيد معه فائدة يحسن السكوت عليها، فأما إذا كان الخبر متعدداً في اللفظ فقط، كما في قولهم: "الرمان حلو حامض"، أو عطف ثانيهما على أولهما، نحو: "إبراهيم كاتب وشاعر" فإنه لا يكون من موضع الخلاف بين العلماء، وأخيراً: بقي أن نعلم أن التعدد في الشاهد، من باب التعدد المطلق.

ومثل هذا الشاهد: قول الأحوص:

ثنتان لا أصبو لوصلهما ... عرس الخليل وجارة الجنب

وقول الآخر:

كفاك كف ما تليق درهما ... جوداً، وأخرى تعطى بالسيف الدما

انظر شرح التصريح: 1/ 182-183، وأوضح المسالك "تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد": 1/ 229-230.

(224/1)

لأن "يداك" في قوة مبتدأين لكل منهما خبر، ومن نحو قولهم: "الرمان حلو حامض"؛ لأنهما بمعنى خبر واحد، أي: مُزٌّ، ولهذا يمتنع العطف على الأصح، وأن يتوسط المبتدأ بينهما 1، ومن نحو: {وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُومٌ وَبُكْمٌ} 2؛ لأن الثاني تابع له 3.

1 وأن يتقدما على المبتدأ على الأصح فيهما عند الأكثرين فلا يقال: حلو الرمان حامض ولا حلو حامض الرمان، وليس الثاني بدلاً؛ لأنه ليس المراد أحدهما، بل كلاهما، ولا صفة؛ لامتناع وصف الشيء بمناقضه، ونقل عن الأخفش جواز كونه وصفاً للأول، على معنى حلو فيه حموضة، والصفة توصف إذا نزلت منزلة الجامد، نحو: مررت بالضارب العاقل، ورد بأن الصفة كالفعل، وهو لا يوصف، ولو صح هذا أي الرد لم يصح التصغير، وهو جائز بلا خلاف، ولا خبر مبتدأ محذوف؛ لأن المراد أنه جمع الطعمين، وهل في كل منهما ضمير، أو لا ضمير فيهما، أو في الثاني فقط أقوال: اختار أبو حيان أولها، وصاحب البديع ثانيها، والفارسي ثالثها، وتظهر ثمرة الخلاف في تحمّلها، أو تحمل أحدهما، في نحو: هذا البستان حلو حامض رمانه، فإن قلنا لا يتحمل الأول ضمير تعين رفع رمانه بالثاني، وإن قلنا إنه يتحمل، فيجوز أن يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به.

التصريح: 1/ 183.

2 "6" سورة الأنعام، الآية: 39.

موطن الشاهد: {الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمْ وَبُكِّمُوا} .

وجه الاستشهاد: توهم ابن الناظم في الآية دليلاً على تعدد الخبر "لأن الثاني تابع بالعطف بالواو على ما قبله، والأصل: والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صم، وبعضهم بكّم، فحذف المبتدأ وبقي خبرهما، فعطف أحدهما على الآخر.

3 بينا أن كونه تابعا، لا ينافي أنه خبر في المعنى؛ لأن المعطوف على الخبر خبر. هذا؛ وقد أجاز بعض النحاة تعدد المبتدأ قياساً على تعدد الخبر، فيقال: محمد، عليّ، زينب غاضبة عليه بسببه "بتعدد المبتدآت بدون ضمائر، وجعل الروابط بعد خبر الأول"، فترتب الضمائر ترتيباً عكسياً، ويكون الضمير في "عليه" راجع إلى الثاني، وهو "علي"، وفي "بسببه" راجع إلى الأول، وهو "محمد".

ويقال: محمد عمه خاله خادمه مسافر "بتعدد المبتدآت وخلو الأول من الضمير وإضافة ما بعده، كلٌّ إلى ضمير ما قبله،، والمعنى: خادم خال عم محمد مسافر وفي هذا تعسف واضح.

ومن الخير والصواب عدم استعمال مثل هذه التراكيب.

حاشية الصبان على شرح الأشموني: 1/ 223-224.

(225/1)

باب نواسخ الابتداء: كان وأخواتها:

هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر 1:

فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمى اسمها، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول، ويسمى خبرها 2، وهي ثلاثة أقسام:

1 يشترط في الاسم الذي يراد إدخال "كان" عليه خمسة شروط، وهي:

الأول: ألا يكون مما يلزم الصدارة، كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وكـم الخبرية، والمبتدأ المقرون بلام الابتداء، ما عدا ضمير الشأن، فيجوز دخولها عليها، وإن كان مما يلزم الصدارة، كقول الشاعر:

إذا مت كان الناس صنفان: شامت ... وآخر مثني بالذي كنت أصنع

فذهب بعضهم إلى أن اسم كان ضمير شأن محذوف، والناس: مبتدأ، وصنفان: خبر
المبتدأ، والجملة من "المبتدأ وخبره": في محل نصب خبر كان، وذهب الكسائي في هذا
البيت، إلى أن "كان" ملغاة لا عمل لها وتبعه على هذا التخريج ابن الطراوة.
الثاني: ألا يكون ذلك الاسم في حال ابتدائية واجب الحذف، كالضمير المخبر عنه
بنعت مقطوع عن منعوته لمجرد المدح.
الثالث: ألا يكون ملازما لعدم التصرف، أي أن يكون ملازما للوقوع في موقع واحد من
مواقع الإعراب، نحو: "طوبى"، فهذا ملازم لأن يقع مبتدأ، في نحو: "طوبى للمؤمنين"
ونحو: "سبحان الله" فهذا ملازم للوقوع مصدرا.
الرابع: ألا يكون مما يلزم الابتداء بنفسه. في الأساليب التي التزمت صفة واحدة، لا
يجوز تغييرها، حتى صارت كالأمثال، نحو: أقل رجل يفعل ذلك إلا زيدا، وهذا الشرط
مكمل لما قبله، وإن ذكره العلماء مستقلا.
الخامس: ألا يكون مما يلزم الابتداء بوساطة، وذلك، كالاسم الواقع بعد لولا، وإذا
الفجائية، فهما لا يداخلان إلا على المبتدأ كما هو معلوم.
انظر شرح التصريح: 1/ 183-184.
2 يشترط في خبرها أن يكون متأخرا عنها، وألا يقع طلبا، ولا إنشاء، حتى عند الذين
يجوزون وقوع الجملة الطلبية خبر عن المبتدأ، من غير تقدير، فلا يصح: كان الفقير
عاونه، ولا: كان خالد يحفظه الله، ولا جملة ماضية، ما عدا "كان"، فهي تمتاز عن
أخواتها، يجوز صحة الإخبار عنها بالجملة الماضوية.
فائدة: ما ذكره المؤلف، من أن هذه الأفعال الناقصة، ترفع وتنصب، هو مذهب جمهور
البصريين، وأما الكوفيون، فذهبوا إلى أنها، لم تعمل في الاسم، وإنما هو مرفوع بما كان
مرفوعا به قبل دخولها عليه، واتفق الجميع على كونها ناصبة للخبر، لا أنهم اختلفوا في
نصبه، فقال الكوفيون: نصبته على الحال؛ تشبيهاً بالفعل القاصر، نحو: "ذهب زيد
مسرعاً"، وقال الفرّاء: نصبته على أنه شبيه بالحال، وقال البصريون: إنا رأينا هذا الخبر
يجيء ضميراً، ويجيء معرفة، ويجيء جامداً، ورأيناه لا يُستغنى عنه، فلا يمكن أن يعد
حالا، ولا مشبهاً بالحال؛ لأن الأصل في الحال أن يكون نكرة، وأن يكون مستغنى عنه،
والصواب ما ذهب إليه البصريون. انظر شرح التصريح: 1/ 184، وحاشية الصبان:
226 /1.

[أقسام كان وأخواتها من حيث العمل] :

أحدها: ما يعمل هذا العمل مطلقا، وهو ثمانية: كان، وهي أم الباب، أمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس¹، نحو: {وَكَانَ رَبُّكَ

1 ذهب الجمهور إلى أن "ليس" فعل، وذهب بعض النحاة إلى أنها حرف، وأول من ذهب إلى أن "ليس" حرف، هو ابن السراج وتابعه على ذلك أبو علي الفارسي -في أحد قوليه- في الحلييات، وأبو بكر بن شقير -في أحد قوليه- وجماعة، واستدلوا على ذلك بدليلين:

الدليل الأول: أن "ليس" أشبه الحرف من وجهين:

الوجه الأول: أنه يدل على معنى يدل عليه الحرف؛ وذلك لأنه يدل على النفي الذي تدل عليه "ما" وغيرها من حروف النفي.

الوجه الثاني: أنه جامد لا يتصرف، كما أن الحرف جامد لا يتصرف.

الدليل الثاني: أنه خالف سنن الأفعال العامة، وبيان ذلك أن الأفعال بوجه عام مشتقة من المصدر؛ للدلالة على الحدث دائما والزمان بحسب الصيغ المختلفة، وهذه الكلمة لا تدل على الحدث أصلا، وما فيها من الدلالة على الزمان مخالف لما في عامة الأفعال؛ فإن عامة الأفعال الماضية، تدل على الزمان الذي انقضى، وهذه الكلمة تدل على نفي الحدث الذي دل عليه خبرها في الزمان الحاضر إلى أن تقوم قرينة تصرفه إلى الماضي، أو المستقبل، فإذا قلت: "ليس الله مثله" فليس أداة نفي، واسمها ضمير شأن محذوف، وجملة "الفعل الماضي وفاعله" في محل نصب خبرها. =

(227/1)

قَدِيرًا { 1.

الثاني: ما يعمل بشرط أن يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء، وهو أربعة: 2: زال ماضي يزال، وبرح، وفتى، وانفك، مثالها بعد النفي: {وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ} 3، {لَنْ

= وفي هذا المثال قرينة وهي كون الخبر ماضيا على أن المراد نفي الخلق في الماضي، وقوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} ، يشتمل على قرينة تدل على أن المراد نفي صرفه عنهم فيما يستقبل من الزمان، ومن أجل ذلك كله، قالوا: هي حرف.

ويرد ذلك عليهم قبولها علامات الفعل، ألا ترى أن تاء التأنيث الساكنة تدخل عليها، فتقول: ليست هذه مفلحة، وأن تاء الفاعل تدخل عليها، فتقول: لست، ولست ولستم، ولستم ولستم.

وأما عدم دلالتها على الحدث، كسائر الأفعال، فإنه منازع فيه؛ لأن المحقق الرضي ذهب إلى أن "ليس" دالة على حدث وهو الانتفاء، ولئن سلمنا أنها لا تدل على حدث كما هو الراجح بل الصحيح عند الجمهور، فإننا نقول: إن عدم دلالتها على حدث، ليس هو بأصل الوضع، ولكنه طارئ عليها، وعارض لها بسبب دلالتها على النفي، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب الوضع، وأصل اللغة، وهي من هذه الجهة دالة عليه فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارئ فيمنعها.

المعنى: 387، وابن عقيل: 1/ 262، وابن عقيل "ط. دار الفكر": 1/ 205.

1 "25" سورة الفرقان، الآية: 54.

موطن الشاهد: {كَانَ}.

وجه الاستشهاد: دخول "كان" على الجملة الاسمية، ورفعها الاسم، ونصبها للخبر، من دون أي شرط يذكر، ومعلوم أن "كان" أم الباب.

2 إنما اشترط في هذه الأربعة ذلك؛ لأن معناها النفي واستمرار ملازمة الخبر للمخبر عنه على حسب ما يقتضيه المقام، فإذا دخل عليها النفي، انتقلت إثباتا. والنهي والدعاء يتضمنان في المعنى نفيا.

ويشترط ألا يكون خبرها جملة فعلية ماضوية، فلا يقال: ما زال المسافر غاب. الخ وألا يقع بعد إلا، فلا يصح: ما فتى السائح إلا بعيدا.

التصريح: 1/ 184.

3 "11" سورة هود، الآية: 118.

موطن الشاهد: {لَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ}.

وجه الاستشهاد: مجيء "يزال" فعلا مضارعا ناقصا، والواو: في محل رفع اسمه، و"مختلفين": خبره منصوب، وعلامة نصبه الباء، وقد أعمل "يزال"؛ لتقدم النفي بـ "لا" عليه.

نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ { 1 ومنه: { تَاللَّهِ تَفْتَأُ { 2 وقوله: [الطويل] 3

80- فقلت يمين الله أبرح قاعدا4

1 "20" سورة طه، الآية: 91.

موطن الشاهد: { لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ { .

وجه الاستشهاد: مجيء "نبرح" فعلا مضارعا ناقصا، واسمه "نحن" و"عاكفين": خبره، وإنما أعمل عمل كان؛ لتقدم النفي بـ "لن" عليه.

2 "12" سورة يوسف، الآية: 85.

موطن الشاهد: { تَاللَّهِ تَفْتَأُ { .

وجه الاستشهاد: مجيء "تفتأ" مضارعا ناقصا، لتقدم النفي المصدر عليه؛ لأن تقدير الكلام: تالله لا تفتأ تذكر يوسف، واسم تفتأ "أنت"، وجملة "تذكر": في محل نصب خبر "تفتأ" والتقدير: ذاكرا.

3 هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، وقد مرت ترجمته.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

وهو من شواهد: التصريح: 185 / 1، والأشموني: "110 / 1 / 170"، وكتاب سيبويه:

147 / 2 والمقتضب: 326 / 2، والجمل للزجاجي: 85، والخصائص: 284 / 2،

والعيني: 13 / 2، وأما ابن الشجري: 369 / 1، وشرح المفصل: 110 / 7، وشرح

السيوطي: 118 وديوان امرئ القيس: 32.

المفردات الغريبة: الأوصال: المفاصل جمع وصل، وهو العضو يفصل من الآخر.

المعنى: أقسم بالله لأبقين معك هنا، ولا أفارق رحابك خوفا من أحد، ولو قطعوا رأسي ومزقوني إربا إربا.

الإعراب: قلت: فعل ماضٍ وفاعل. يمين: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف وخبره محذوف،

والتقدير: يمين الله قسمي. الله: "لفظ الجلالة": مضاف إليه. أبرح: فعل مضارع ناقص،

واسمه: أنا. قاعدا: خبره منصوب. لو شرطية غير جازمة. قطعوا: فعل ماضٍ وفاعل،

وهو فعل الشرط غير الجازم، وجواب "لولا" محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه.

موطن الشاهد: "أبرح قاعدا".

وجه الاستشهاد: إعمال "أبرح" عمل كان؛ لأنه تقدم عليه النفي تقديرا، وإن لم يظهر

لفظا؛ لأن المعنى: لا أبرح قاعدا.

إذ الأصل لا تفتأ ولا أبرح، ومثلها بعد النهي، قوله 1: [الخفيف]

81- صاح شمر ولا نزل ذاكر الموت 2.

= ونظير البيت الشاهد، قول النابغة:

فقلت: يمين الله أفعل إنني ... رأيتك مسحورا يمينك فاجره

والمراد: يمين الله قسمي لا أفعل....

فائدة أولى: يكثر حذف "لا" النافية من دون أخواتها، بعد القسم، إن كان الفعل المنفي

مضارعاً، كما في قوله تعالى: {تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفُ} ، وكما في بيت امرئ القيس

السابق.

وإن لم يتقدم القسم، كان الحذف شاذاً، وذلك في نحو قول خدّاش بن زهير:

وأبرح ما أدام الله قومي ... بحمد الله منتطقاً مجيداً.

فالمراد: "لا أبرح ما أدام الله قومي"، فحذف "النفي" من دون أن يتقدم عليه القسم.

فائدة ثانية: قد يقع النفي قبل الأفعال المذكورة بغير "لا" كأن يكون اسماً دالاً على

النفي، نحو قول الشاعر:

غير منفكٍ أسير هوى ... كل وإن ليس يعتبر

أو يكون بالفعل الدال على النفي، نحو قول الآخر:

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز ... كل ذي عفةٍ مقلّ قنوعٍ

أو يكون بالفعل المستعمل في النفي، وإن لم يكن موضوعاً له، كما في قول الشاعر:

قلما يبرح اللبيب إلى ما ... يورث الحمد داعياً أو مجيباً.

فإن "قلماً" في هذا الموضع وشبهه دالة على النفي؛ لا التقليل.

وانظر شرح التصريح: 1/ 185، وابن عقيل "دار الفكر": 1/ 205.

وحاشية الصبان: 1/ 227-228.

1 لم ينسب هذا البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: البيت بتمامه:

صاح شمر، ولا تزال ذاكر المو ... ت؛ فنسيانه ضلال مبین

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 185، وابن عقيل: "61/ 1/ 265"، والأشموني:

"172/ 1/ 110" والعيني: 2/ 14، وهمع: 1/ 110، والدرر اللوامع: 1/ 81،

وقطر الندى: "40 / 168".

المعنى: اجتهد يا صاحبي، واعمل بكل ما أوتيت من قوة، وتذكر أن الموت لا بد منه، فاستعد لما بعده، وكن دائم التذكر له؛ فإن نسيانه يوقعك في الإثم والضلال.

الإعراب: صاح: منادى بحرف نداء محذوف، مرخم ترخيما غير قياسي، من "صاحب" شمر: فعل أمر، وفاعله مستتر وجوبا "أنت". لا: ناهية. تزل: فعل مضارع ناقص، مجزوم بـ "لا" واسمه ضمير مستتر وجوبا "أنت". ذاكر: خبر "تزل" منصوب، وهو مضاف.

الموت: مضاف إليه فنسيانه: الفاء: تعليلية، نسيان: مبتدأ مرفوع، و "الهاء" مضاف إليه. ضلال: خبر المبتدأ مرفوع. مبين: صفة لـ "ضلال".

موطن الشاهد: "لا تزل ذاكر".

وجه الاستشهاد: إعمال "تزل" عمل "كان"؛ لأنها سبقت بحرف النهي "لا" وهو شبه بالنفي، فالناهي عن فعل شيء من الأشياء، إنما يقصد عدم حصول الفعل، ومعلوم أن عدم حصوله، هو معنى النفي.

(230/1)

ومثالها بعد الدعاء، قوله1: [الطويل]

82- ولا زال منهلا بجرعائك القطر2

1 هو ذو الرمة: غيلان بن عقبة بن بهيش، من بني صعب، يكنى أبا الحارث، ويعرف بذي الرمة، لقوله:

أشعث باقٍ رُمّة التقليد

وهو أحد شعراء الطبقة الثانية، قال عنه ابن سلام: "أحسن أهل الجاهلية تشبيها امرؤ القيس، وأحسن أهل الإسلام ذو الرمة". مات سنة 117هـ.

الشعر والشعراء: 1 / 542، الجمحي: 2 / 549، الخزانة: 1 / 50، الأغاني: 16 / 106.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، يقوله في صاحبتة مية، وصدره قوله:

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى

وهو من شواهد: التصريح: 1 / 185، وابن عقيل: "62 / 1 / 266"، والأشموني:

"11 / 1 / 14" وأما ابن الشجري: 2 / 151، والعيني: 2 / 6، وجمع الهوامع: 1 /

111، 4/2، 70/2، والدرر اللوامع: 81/1، 23/2، 86/2، ومغني اللبيب:
"320/440"، وشرح السيوطي: 210 وقطر الندى: "169/41".

المفردات الغريبة: اسلمى: دعاء بالسلامة من الآفات والعيوب. البلى، من بلي الثوب
يبلى، أي: خلق ورث. منهالاً: منسكباً منصّباً. جرعائك: الجرعاء: رملة مستوية، لا
تنبت شيئاً. القطر: المطر.

المعنى: يدعو الشاعر لدار حبيبته، فيقول: حفظك الله وسلمك يا دار ميّ على ما فيك
من قدم من الفناء والزوال، ولا زال المطر ينزل بساحتك، حتى يبقى رحابك عامراً،
يذكرنا بالأحبة الذين سكنوك.

الإعراب: ألا: أداة استفتاح وتنبيه. يا: حرف نداء، والمندى محذوف، والتقدير: يا دار
مية، أو حرف تنبيه مؤكد لـ "ألا" والأول أرجح، اسلمى: فعل أمر مبني على حذف
النون، والياء، فاعل. يا: حرف نداء. دار: منادى مضاف منصوب. مي: =

(231/1)

وقيدت زال بماضي يزال احترازاً من زال ماضي يزيل، فإنه فعل تام متعديّ إلى مفعول،
ومعناه مازَ1، تقول: "زَلْ ضَانِكَ عَنْ مَعْرِكَ" ومصدره الزيل، ومن ماضي يزول؛ فإنه
فعل تام قاصر، ومعناه الانتقال، ومنه: {إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا
وَلَئِنْ زَالَتَا}2، ومصدره الزوال.

الثالث: ما يعمل بشرط تقدم "ما" المصدرية الظرفية، وهو دام3، نحو: {مَا

= مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة بدل الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية
والتأنيث. ولا: الواو عاطفة، لا: حرف دعاء لا محل له من الإعراب، زال: فعل ماضٍ
ناقص. منهالاً: خبر "زال" مقدم منصوب. "بجرعائك": متعلق بـ "منهالاً" والكاف:
مضاف إليه. القطر: اسم "زال" مؤخر مرفوع.
موطن الشاهد: "لا زال".

وجه الاستشهاد: مجيء "زال" ناقصة عاملة عمل "كان" في رفع الاسم، ونصب الخبر؛
لتقدم "لا" الدعائية عليها، وسبق لنا أن علمنا أن الدعاء شبيه بالنفي؛ لأن دعاءك
بحصول الشيء دليل على كونه غير حاصل في وقت الدعاء.

وفي البيت شاهد آخر على اتصال النداء بالفعل المضارع لفظاً، وللنحاة في هذا

مذهبان:

الأول أن "يا" حرف نداء، والمنادى محذوف قيل فعل الأمر، والتقدير: يا هذه، أو يا دار مية.....

الثاني: أن "يا" حرف تنبيه، وليست حرف نداء.

والأرجح في هذه الحال الأول؛ لأن "يا" سبقت بـ "ألا" التي تفيد الاستفتاح والتنبيه، ومن القواعد المقررة، أن لا يتوالى حرفان بمعنى واحد، لغير توكيد، فعلى الرأي الثاني، تكون "يا" حرف تنبيه يفيد التوكيد؛ ليجري الإعراب وفق القواعد المقررة.

1 أي: ميز وفصل.

2 "35" سورة فاطر، الآية: 41.

موطن الشاهد: {تَزُولَا} ، {زَالَتَا} .

وجه الاستشهاد: مجيء كل من "تزولا" و"زالتا" فعلا تاما غير ناقص؛ لأنه بمعنى

الانتقال، فـ "أن تزولا": أن تنقلا، و"زالتا": انتقلنا، والمصدر فيهما: الزوال.

3 قد وردت "دام" غير مسبوقة بما وبعدها اسمان أولهما مرفوع وثانيهما منصوب، في قول الشاعر:

دمت الحميد، فما تنفك منتصرا ... على العدى في سبيل المجد والكرم

وهذا البيت مشكل؛ لأنك، لو قدرت "دام" تامة غير محتاجة إلى تقدم "ما" عليها، =

(232/1)

دُمْتُ حَيًّا} ، أي: مدة دوامي حيا، وسميت "ما" هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر، وهو الدوام؛ وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف، وهو المدة.

[كان وأخواتها ثلاثة أقسام بالنسبة إلى التصرف]:

وهذه الأفعال في التصرف ثلاثة أقسام:

1- ما لا يتصرف بحال، وهو ليس باتفاق، ودام عند الفراء وكثير من المتأخرين.

= وجعلت ضمير المخاطب فاعلا و"الحميد" حالا ورد عليك بأن "الحميد" معرفة بالألف واللام، والحال: لا يكون إلا نكرة في المذهب البصري المنصور، وإن جعلت "دام" ناقصة ورد عليك بأنها "الحميد" معرفة بالألف واللام، والحال: لا يكون إلا نكرة في المذهب البصري المنصور، وإن جعلت "دام" ناقصة ورد عليك بأنه لم تتقدمها "ما"

وهو شرط في عملها في الاسم والخبر، وإذا كان لا مناص من ارتكاب أحد الأمرين، فإننا نختار أن تكون "دام" في هذا البيت تامة، وندعي أن "أل في قوله "الحميد" ليست معرفة وإنما هي زائدة.

حاشية يس على التصريح: 1/ 186، وحاشية الصبان: 1/ 228-229.

1 "9" سورة مريم، الآية: 31.

موطن الشاهد: {مَا دُمْتُ حَيًّا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "دمت" فعلا ناقصا يعمل عمل "كان" لتقدم "ما" المصدرية الظرفية عليه، فالتقدير: مدة دوامي حيا، كما في المتن، وفي الإعراب، نقول: "ما" مصدرية ظرفية. دمت: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: اسمه. حيا: خبره منصوب. فائدة: إذا سبقت: "دام" بـ "ما" مصدرية غير ظرفية، لم تعمل "دام" بعدها عمل "كان" وإن ولي مرفوعها منصوب، فهو منصوب على الحال، نحو: يعجبني ما دمت صحيحا، فـ "دام" فعل تام، والتقدير: يعجبني دوامك صحيحا، و"صحيحا" منصوب على الحال، وكذلك إذا لم تذكر "ما" أصلا، فأحرى بـ "دام" ألا تعمل، كما في: دام زيد صحيحا، فـ "دام" فعل ماضٍ تام بمعنى "بقي"، وزيد فاعله، وصحيحا حال منصوب من زيد، ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور، إذ لا يلزم من وجود الشرط المشروط، ولا توجد الظرفية من دون المصدرية. انظر صرح التصريح: 1/ 186.

(233/1)

2- وما يتصرف تصرفا ناقصا، وهو "زال" وأخواتها، فإنها لا يستعمل منها أمر ولا

مصدر، و"دام" عند الأقدمين، فإنهم أثبتوا لها مضارعا¹.

3- وما يتصرف تصرفا تاما، وهو الباقي.

وللتصارييف في هذين القسمين ما للماضي من العلم، فالمضارع نحو: {وَلَمْ أَكُ بَعِيًّا} 2،

والأمر نحو: {كُونُوا حِجَارَةً} 3، والمصدر، كقوله⁴: [الطويل]

83- وكونك إياه عليك يسير⁵

1 رجع العلامة الصبان في حاشيته على شرح الأشموني، أن دام الناقصة لها مصدر، ودليله أنها تستعمل البتة لما المصدرية الظرفية، وأن العلماء جروا على تقدير ما دام في

نحو قوله تعالى: {مَا دُمْتُ حَيًّا} بقوله: مدة دوامي حيا، ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر لدام التامة أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقرير مصدرا، لم يرد عن العرب، لكننا بذلك جائرين، مسيئين الظن بمن قام على العربية وحفظها غاية الإساءة، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة فتتم الدعوى.

حاشية الصبان على الأشموني: 1/ 228-229.

2 "19" سورة مريم، الآية: 20.

موطن الشاهد: {لَمْ أَكْ بَغِيًّا} .

وجه الاستشهاد: إعمال "أك" المضارع عمل "كان" الناقصة، وهو مجزوم بـ "لم" وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفاً، واسمه "أنا"، و"بغيا" خبر منصوب.

3 "17" سورة الإسراء، الآية: 50.

موطن الشاهد: {كُونُوا حِجَارَةً} .

وجه الاستشهاد: إعمال "كونوا" فعل الأمر عمل "كان" الناقصة، وإعرابه: كونوا: فعل أمر ناقص مبني على حذف النون؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: اسمه، و"حجارة": خبره منصوب.

4 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

5 تخريج الشاهد:

هذا عجز بيت، وصدره قوله:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى

وهو من شواهد التصريح: 1/ 187، وابن عقيل: "64 / 1 / 270، والأشموني =

(234/1)

واسم الفاعل، كقوله1: [الطويل]

84- وما كل من يبدي البشاشة كائنا ... أخاك.....2

= "181 / 1 / 112" وهمع الهوامع: 1/ 114، والدرر اللوامع: 1/ 83، والعيني: 2/ 15.

المفردات الغريبة: بذل: عطاء. ساد: من السيادة، وهي الرفعة وعظم الشأن.
المعنى: إن الإنسان يسود في قومه ويرتفع ذكره بينهم بالجوهر وبالمال، والحلم في الخلق،

وسعيك في الاتصاف بهاتين الخلتين، أمر هين عليك، إذا أردت أن يتكون مثل هذا الإنسان في المنزل وعلو الشأن.

الإعراب: وكونك: الواو عاطفة. كونك: مبتدأ، وهو مصدر "كان" الناقصة، وهو مضاف إليه اسمه. "الكاف" مبني في محل جر بالإضافة، وفي محل رفع اسم "كان"، فلها محلان من الإعراب. إياه: خبر "كونك" في محل نصب من جهة النقصان. "عليك": متعلق بـ "يسير". يسير: خبر "كونك" الواقع مبتدأ، من حيث ابتدائيته. موطن الشاهد: "كونك إياه".

وجه الاستشهاد: إجراء مصدر "كان" الناقصة مجراها في رفع الاسم، ونصب الخبر، وقد بينا في الإعراب كيفية إعرابه مع خبره من جهة نقصانه، ومع خبره من جهة ابتدائيته. 1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: البيت بتمامه هو:

وما كل من يبدي البشاشة كائنا ... أخاك، إذا لم تلفه لك منجدا
وهو من شواهد: التصريح: 1/ 187، وابن عقيل "63 / 1 / 269، والأشموني:
"112 / 1 / 182" وجمع الهوامع: 1 / 114، والدرر اللوامع: 1 / 84، والعيني: 2 / 17.

المفردات الغربية: يبدي: يظهر. البشاشة: طلاقة الوجه. تلفه: تجده. منجدا: مساعدا. المعنى: ليس كل من يظهر لك البشر وطلاقة الوجه، أخا مخلصا لك، ما لم تجده معينا في الشدائد، مساعدا في الملمات.

الإعراب: ما: نافية حجازية، تعمل عمل ليس. كل: اسم "ما" مرفوع. من: اسم موصول في محل جر بالإضافة. يبدي فعل مضارع، والفاعل: هو. البشاشة: مفعول به، وجملة "يبدي البشاشة" صلة للموصول، لا محل لها. "كائنا": خبر "ما" منصوب، و"كائنا" اسم فاعل من كان الناقصة، واسمه: ضمير مستتر جوازا، تقديره: هو، يعود إلى "من". أخاك: خبر "كائنا" منصوب، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة، والكاف في محل جر بالإضافة. إذا: ظرف متضمن معنى الشرط. تلفه: فعل مضارع مجزوم بـ "لم" وعلامة جزمه حذف حرف العلة، و"الهاء" مفعول أول. منجدا: مفعول ثانٍ منصوب، ويرى العيني: أن "منجدا" حال؛ لأن ظن وأخواتها على زعمه تنصب مفعولا واحدا، هذا مذهب ضعيف.

موطن الشاهد: "كائنا أخاك".

وجه الاستشهاد: إعمال اسم الفعل "كائنا" عمل كان الناقصة، فرفع اسما، ونصب خبرا، كما بينا في الإعراب.

وقوله 1: [الطويل]

85- قضى الله يا أسماء أن لست زائلا ... أحبك.....2

1 هو: الحسين بن مطير بن مكمل، مولى بني أسد بن خزيمة، وأحد مخضرمي الدولتين، مدح بني أمية وبني العباس، وكان شاعرا راجزا، مقدما في الشعر والرجز، وكان كلامه يشبه كلام أهل البادية. خزانة الأدب للبغدادى: 5 / 482-475.

2 تخريج الشاهد: البيت بتمامه هو:

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا ... أحبك حتى يُغمضَ الجفنَ مغمضٌ
وهو من شواهد: التصريح: 1 / 187، والأشموهني: "112 / 1 / 183"، وجمع الهوامع: 1 / 114، والدرر اللوامع: 1 / 84، ومجالس ثعلب: 265، وزهر الآدب للحصري: 98، والعيني: 2 / 18.

المفردات الغريبة: قضى الله: حكم وقدر. أسماء: اسم محبوبته. يغمض العين: يطبق جفونها، وهو كناية عن الموت.

المعنى: قدر الله يا أسماء أن أتعلق بك، وأحبك -على الرغم من حدودك وهجرك لي- حتى أفارق هذه الحياة.

الإعراب: قضى الله: فعل وفاعل. يا أسماء: حرف نداء، ومنادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. أن: مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن المحذوف. لست: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: اسمه. زائلا: خبره منصوب، و"زائلا": اسم فاعل من "زال" الناقصة، واسمه: ضمير مستتر فيه وجوب. أحبك: فعل مضارع، والفاعل: أنا، و"الكاف": مفعول به. وجملة "أحبك": في محل نصب خبر "زائلا"، وجملة ليس واسمها وخبرها: في محل رفع خبر "أن" المخففة من الثقيلة. حتى: حرف غاية وجر. يغمض: فعل مضارع منصوب بـ "أن" المضمرة بعد حتى. الجفن: مفعول به منصوب مقدم على الفاعل. مغمض: فاعل مرفوع مؤخر، والمصدر المؤول من "أن وما بعدها": في محل جر بـ "حتى"، والجار والجرور متعلق بـ "أحبك".

[توسط أخبار كان وأخواتها] :

وتوسط أخبارهن جائز 1، خلافا لابن درستويه 2 في ليس، ولا بن

1 خبر كان وأخواتها ستة أحوال.

الأول: وجوب التأخير، وذلك في مسألتين؛ إحداهما: أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعا غير ظاهر، نحو: كان صديقي عدوي، وثانيهما: أن يكون الخبر محصورا، نحو قوله تعالى: {وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً} ، والمكاء: التصفير، التصديعة: التصفيق.

الثاني: وجوب التوسط بين العامل واسمه، وذلك في نحو قولك: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها، فلا يجوز في هذا المثال تأخير الخبر عن الاسم؛ لئلا يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، كما لا يجوز أن يتقدم الخبر على أن المصدرية؛ لئلا يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول، فلم يبق إلا توسط هذا الخبر على ما ذكرنا.

الثالث: وجوب التقدم على الفعل، واسمه جميعا، وذلك فيما إذا كان الخبر مما له الصدارة كاسم الاستفهام، نحو: "أين كان زيد؟"

الرابع: امتناع التأخر عن الاسم، مع جواز التوسط بين الفعل واسمه، أو التقدم عليهما، وذلك فيما إذا كان الاسم متصلا بضمير يعود على بعض الخبر، ولم يكن ثمة مانع من التقدم على الفعل نحو: "كان في الدار صاحبها، وكان غلام هند بعلمها". يجوز أن تقول ذلك، ويجوز أن تقول: "في الدار كان صاحبها، وغلام هند كان بعلمها بنصب غلام ولا يجوز في المثالين التأخير عن الاسم.

الخامس: امتناع التقدم على الفعل واسمه جميعا، مع جواز توسطه بينهما، أو تأخره عنهما جميعا، نحو: "هل كان زيد صديقك؟" ففي هذا المثال، يجوز هذا، ويجوز "هل كان صديقك زيد" ولا يجوز تقديم الخبر على هل؛ لأن "هل" لها صدر الكلام، ولا توسطه بين هل والفعل؛ لأن الفصل بينهما غير جائز.

السادس: جواز الأمور الثلاثة: نحو "كان محمد صديقك" ويجوز فيه ذلك، كما يجوز أن تقول: صديقك كان محمد، وأن تقول: كان صديقك محمد، بنصب الصديق. ابن عقيل "دار الفكر": 1/ 221-213، وحاشية الصبان على الأشموني: 1/ 232، وابن عقيل "تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد": 1/ 272.

2 ابن درستويه: هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي المشهور بعلمه وتصانيفه، ولد بفارس سنة 258هـ، وصحب المبرد، وقرأ عليه "الكتاب" وبرع فيه. لقي ابن قتيبة، وأخذ عن الدارقطني، وغيره، له تصانيف قيمة، منها: شرح الفصيح،

والإرشاد في النحو، والمقصود والممدود، وأخبار النحاة، توفي سنة: 347هـ. البلغة:
107، إنباه الرواة: 2 / 113، بغية الوعاة: 2 / 36، الفهرست: 63، الإعلام: 4 /
204 وغيرها.

(237/1)

معط 1 في دام، قال الله تعالى: {وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ} 2، وقرأ حمزة 3
حفص 4: {لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ} 5 بنصب البر

1 ابن معط: أبو الحسن، زين الدين يحيى بن معط المغربي الحنفي، إمام مبرز في العربية،
وشاعر محسن، قرأ على الجزولي، وأخذ عنه الكثير، وكان مدرسا في دمشق ومصر، وكان
يحفظ الكثير المفيد، له تصانيف كثيرة، منها: الألفية في النحو، وشرح الجمل في النحو،
وشرح أبيات سيبويه "نظم"، كما نظم كتاب الجمهرة، لابن دريد في اللغة، ونظم كتاب
الصالح للجوهري، ونظم كتابا في العروض، وقصيدة في القراءات..... توفي سنة
628هـ. سير أعلام النبلاء: 22 / 324، وفيات الأعيان: 6 / 197، البداية والنهاية:
13 / 129 بغية الوعاة: 2 / 344.

2 "30" سورة الروم، الآية: 47.

موطن الشاهد: {كَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ} .

وجه الاستشهاد: تقدم خبر كان على اسمها، وحكم هذا التقدم الجواز؟ والإعراب
واضح.

3 حمزة: هو أبو عمارة، حمزة بن حبيب الكوفي الزيات، أحد أصحاب القراءات
السيعة، وإمام القراء بالكوفة بعد عاصم، كان ثقة عارفا بالعربية، حافظا للحديث، ورعا
زاهدا، وكان يعمل بالتجارة وخاصة تجارة الزيت حتى لُقِّبَ بها، ولد سنة 80هـ. وتوفي
سنة 156هـ.

طبقات القراء للذهبي: 1 / 261، ابن خلكان: 2 / 216

4 حفص: هو أبو عمرو، حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي، من أصحاب
عاصم، معروفا بضبط الحروف، وقد أقرأ الناس مدة طويلة، ولد سنة 90هـ، ومات سنة
180هـ. معرفة القراء الكبار للذهبي: 1 / 140، والجرح والتعديل: 3 / 173،
وشذرات الذهب: 1 / 293.

أوجه القراءات: قرأ حمزة وحفص {الْبَرْ} بالنصب، وقرأها الباقون بالرفع.
توجيه القراءات: على قراءة النصب، يكون "البر" يكون "البر" خبر ليس، ويكون
المصدر المؤول من "أن وما بعدها": اسم "ليس"، والتقدير: ليس توليتكم وجوهكم قبل
المشرق والمغرب البر كله، ومن رفع "البر" فعلى اعتبارها "اسما" لـ "ليس"، والمصدر
المؤول في محل نصب الخبر، والتقدير: ليس البر توليتكم وجوهكم؟ وحجة قراءة الرفع،
قراءة أبي بأن تولوا، فأدخل الباء على الخبر، ومعلوم أن الباء، لا تدخل في اسم "ليس"
وإنما تدخل في خبرها. انظر: حجة القراءات: 123، والإتحاف: 153، وإعراب القرآن
للنحاس: 1/ 230، والبحر المحيط: 2/ 2، والكشف للقيسي، 1/ 256، ومجمع
البيان: 1/ 109.

(238/1)

وقال الشاعر1: [البسيط]

86- لا طيب للعيش ما دامت منغصة ... لذاته.....2

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: البيت بتمامه:

لا طيب للعيش ما دامت منغصة ... لذاته بادكار الموت والهرم

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 187، وهمع الهوامع: 1/ 117، والدرر اللوامع: 1/

87، والعيني: 2/ 20، وقطر الندى: "43/ 172".

المفردات الغريبة: منغصة: اسم مفعول من التنغيص، وهو التكدير. بادكار: بتذكر،
وأصله: اذتكار، قلبت تاء الافتعال دالا، ثم قلبت الدال دالا، وأدغمتا. الهرم: الكبر
والضعف.

المعنى: لا لذة ولا راحة في هذه الحياة ما دامت لذاتها ونعيمها ومسرقتها- تتكرر بتذكر
الإنسان للموت، وبالضعف بالكبر، فكلما كبر الإنسان ازداد ضعفه، وقلَّ طموحه.
الإعراب: لا: نافية للجنس. طيب: اسم "لا". "للعيش": متعلق بمحذوف خبر "لا"،
ويجوز أن يكون متعلقا بـ "طيب" وخبر "لا" محذوف. ما: مصدرية ظرفية، دامت: فعل
ماضي ناقص، والتاء: للتأنيث. منغصة: خبر "دامت" مقدم على الاسم. لذاته: اسم

"دام" مؤخر، وهو مضاف، و"الهاء" في محل جر بالإضافة. "بادكار": متعلق بـ "منغصة".
الموت: مضاف إليه. والهرم: الواو عاطفة، الهرم: اسم معطوف على الموت.
موطن الشاهد: "ما دامت منغصة لذاته".

وجه الاستشهاد: تقدم خبر "دام" على اسمها، وعلى هذا الوجه الذي أراده المؤلف وقع
الفصل بين العامل وهو "منغصة" ومتعلقه "بادكار" بأجنبي عنهما، وهو لذاته ولذا، فقد
أعرب بعضهم البيت كالآتي: لذاته: نائب فاعل لـ منغصة" لأن اسم مفعول، واسم
"دام" مستتر فيها، ومنغصة خبرها، وعلى هذا الوجه يخلو البيت من الشاهد، وبالتالي،
فليس فيه رد على ابن معط ومن يرى رأيه. وأولى من الشاهد المذكور، للرد على ابن
معط قول الشاعر:

ما دام حافظ سري من وثقت به ... فهو الذي لست عنه راغبا أبدا
فقدم الخبر "حافظ سري" على اسم "ما دام"، وهو قوله: "من وثقت به".
التصريح: 1/ 188.

(239/1)

إلا أن يمنع مانع، نحو: {وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً} 1.
[تقدير أخبار كان وأخواتها]:

وتقديم أخبارهن جائز، بدليل: {أَهْؤْلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ} 2، {وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا
يَظْلِمُونَ} 3، إلا خبر دام اتفاقا 4، وليس عند جمهور

1 "8" سورة الأنفال، الآية: 35.

موطن الشاهد: {وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً} .

وجه الاستشهاد: امتناع تقدم الخبر "مكاء" على الاسم "صلاتهم"؛ لانحصار الخبر بـ
"إلا" وحكم تأخر الخبر عن الاسم في هذه الحالة الوجود لوجود المانع.
2 "34" سورة سبأ، الآية: 40.

موطن الشاهد: {أَهْؤْلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "هؤلاء" و"إياكم" معمولين لخبر "كان" وقد تقدما عليها، وتقديم
المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل عند كثير من النحاة، كابن مالك، وسبقه ابن جني،
والفارسي وغيرهما من البصريين. انظر شرح التصريح: 1/ 188.

3 "7" سورة الأعراف، الآية: 177.

موطن الشاهد: {أَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ} .

وجه الاستشهاد: تقدم "أنفسهم" وهو معمول "يظلمون"، وفي هذا دليل على تقدم معمول الخبر على كان وأخواتها، ومتى تقدم معمول الخبر، جاز تقدم الخبر، كما بيئنا في الآية السابقة.

4 فلا يجوز تقديمه عليها، وعلى "ما" لأن معمول الصلة الحرف المصدرى، لا يتقدم عليه، ويجوز أن يتقدم الخبر على "دام" وحدها، فيتوسط بينها وبين "ما"، تقول: "سأبقى في البيت ما مستمرة دامت الغارة"، والأرجح عدم توسطه. انظر شرح التصريح: 1/188.

(240/1)

البصريين¹، قاسوها على عسى²، واحتج المجيز³ بنحو قوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} 4، وأجيب بأن المعمول ظرف فيتسع فيه، وإذا نفي الفعل بما جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي⁵ مطلقا، نحو: "ما قائما كان زيد" ويمتنع التقديم على "ما" عند البصريين والفراء، وأجازه بقية الكوفيين، وخص ابن كيسان⁶

1 وحجتهم: عدم الورد عن العرب، أو ضعفها بعدم التصرف، وقد اختار هذا ابن مالك.

2 فإن خبرها لا يتقدم عليها اتفاقا، وهي مثلها في الجمود.

3 من قدماء البصريين، والفراء، وابن برهان، والزمخشري، والشلوبين، وابن عصفور من المتأخرين.

4 "11" سورة هود، الآية: 8.

موطن الشاهد: {يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "يوم يأتيهم" معمولا لـ "مصروفا" وقد تقدم على "ليس" واسم "ليس": ضمير مستتر فيها، يعود على العذاب، ومصروفا: خبر "ليس"، وتقديم المعمول، لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله، فلولا أن الخبر "مصروفا" يجوز تقديمه على "ليس" لما جاز تقديم معموله عليها، وأجيب عن هذا بالمنع، كما أسلفنا، وأما على تقدير تسليمه بالتقدم في هذه الآية، فيجيب: بأن المعمول ظرف، فيتسع فيه ما لا

يتسع في غيره، أو بأن "يوم" معمول لمحدوف، تقديره: "يعرفون يوم يأتيهم" و"ليس مصروفًا": جملة حالية مؤكدة، أو مستأنفة، أو بأن "يوم" في محل رفع الابتداء، وبني على الفتح لإضافته إلى جملة "يأتيهم"، وليس مصروفًا: خبره، والأفضل ما ذهب إليه المؤلف.

شرح التصريح: 1/ 188-189 وشرح الأشموني مع الصبان: 1/ 234.
5 ويشمل: ما يكون النفي شرطًا لعمله كـ "زال"، وما لا يكون النفي شرطًا لعمله مثل "كان".

6 ويتبع ابن كيسان في رأيه النحاس. وابن كيسان: هو أبو الحسن، محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي، جامع المذهبين، البصري والكوفي في النحو؛ لأنه أخذ عن المبرد، وتعلب، ولكنه كان إلى المذهب البصري أميل، ولم يكن مجلس أكثر فائدة، وأجمع لأصناف العلوم والتحف من مجلسه، كما قال أبو حيان التوحيدي، له تصانيف هامة، منها: المهذب في النحو، وعلل النحو - ما اختلف فيه البصريون الكوفيون، غلط أدب الكاتب..... إلخ. توفي سنة 320هـ.
بغية الوعاة: 1/ 18، طبقات النحويين البصريين، 170، الأعلام: 5/ 308.

(241/1)

المنع بغير زال وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب، وعمم الفراء المنع 1 في حروف النفي 2، ويرده قوله: [الطويل]

87- على السن خيرا لا يزال يزيد4

1 أصل هذا الخلاف مبني على خلاف آخر، وهو هل تستوجب "ما" أن تكون في صدر الكلام؟، ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير، وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفي بها عليها مطلقا، ووافقهم ابن كيسان والنحاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها، إذا كان من النواسخ التي يشترط فيها النفي؛ لأن نفيها حينئذ إيجاب، فكأنه لم يكن، بخلاف النوع الثاني.

حاشية يس على التصريح: 1/ 189، وابن عقيل "تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد": 1/ 276.

2 ذهب الفراء إلى أن "ما" و"لا" و"إن" و"لن" النافيات، لها حكم واحد، وهو أنه لا

يجوز أن يتقدم الخبر ولا معموله على حرف النفي، وخص المحققون هذا الحكم بحرف واحد من حروف النفي وهو "ما"، وذهب المحقق الرضوي إلى أن "إن" النافية لها حكم "ما".

شرح التصريح: 1/ 189.

3 القائل: هو المعلوم القريعي ابن بدل "أو بذل" والقريعي نسبة إلى قريع بن عوف بن كعب أحد قديم، والمعلوم شاعر إسلامي.

سمط اللآلي: 1/ 434.

4 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدرة، قوله:

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيت

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 189، والأشعري: "114 / 1 / 186"، والكتاب

لسيويه: 2/ 306 والخصائص: 1/ 110، وسمط اللآلي: 434، وشرح المفصل: 8/

130، والمقرب لابن عصفور: 17، ومغني اللبيب: ذكره عدة مرات منها: "38 / 26"

"57 / 51"، وشرح السيوطي: 32، 244.

المفردات الغريبة: رجّ: أمر من الترجية بمعنى الرجاء، وهو الأمل وتوقع الخير.

الفتى: الشاب. على السن: أي على زيادة العمر.

المعنى: انتظر الخير والنبيل، وتوقعه من الشاب، إذا رأيت كلما زادت سنه وتقدم في

العمر، يزداد خيرا، ويتلمس المزيد من خلال الحميدة.

الإعراب: رجّ: فعل أمر مبني على حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله

ضمير مستتر فيه وجوبا، تقديره أنت. الفتى: مفعول به لـ "رجّ". "للخير": متعلق =

(242/1)

إيلاء هذه الأفعال معمول خبرها:

ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إن كان ظرفا أو مجرورا، نحو: "كان

عندك، أو في المسجد، زيد معتكفا"1، فإن لم يكن أحدهما جمهور البصريين ينعون

مطلقا، والكوفيون يجيزون مطلقا2، وفصل ابن السراج

= بـ "رجّ" ما: مصدرية ظرفية "إن" حرف زائد بعد ما الظرفية المصدرية، لشبهها لفظا بـ

"ما" النافية. رأيت: فعل ماضٍ، والتاء: فاعله، والهاء: مفعول به. "على السن": متعلق بـ

"يزيد" الآتي. خيرا: مفعول به مقدم لـ "يزيد" الآتي. لا: حرف نفي. يزال: فعل مضارع ناقص مرفوع، واسمه: هو. يزيد: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو، والجملة في محل نصب خبر يزال.

موطن الشاهد: "خيرا لا يزال يزيد".

وجه الاستشهاد: تقدم معمول خبر "لا يزال" خيرا على "لا يزال" نفسها، وتقدم المعمول، يتبعه تقدم العامل؛ لأن الأصل في المعمول أن يقع بعد عامله، وفي هذا البيت رد على الفراء، ومن ذهب مذهبه، ممن يرون أن خبر الناسخ المنفي بحرف، من حروف النفي، لا يجوز أن يتقدم على ذلك الفعل. انظر شرح التصريح: 1/ 189. ومن أمثلة تقدم خبر الناسخ عليه، إن سبق بحرف نفي، قول الشاعر:

مه عاذلي فهائما لن أبرحا ... بمثل أو أحسن من شمس الضحى

نرى بأن الشاعر في هذا البيت، قدم خبر الفعل الناسخ المنفي بـ "لن" على الفعل، حيث قدم "هائما" الخبر على العامل "لن أبرح".

1 من ذلك قوله تعالى: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} ، فإن "له" جار ومجرور متعلق بقوله:

{كُفُوًا} إذ معناه: مكافئ، وقد ولي "يكن"، وهذا النص يرد على جمهور البصريين

الذي يمنعون مطلقا، ويؤيد ابن السراج، والفارسي، وابن عصفور، الذين يجيزون إذا تقدم الخبر مع المعمول فولي "كان"، وكما ترى أن {كُفُوًا} الذي هو خبر يكن قد تقدم على الاسم الذي هو أحد مع أن "له" الذي هو معمول الخبر قد ولي يكن. التصريح: 1/ 189-190. شرح الأشموني مع الصبان: 1/ 237.

2 يمنع البصريون مطلقا؛ لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بـ "أجنبي" منها، وأما الكوفيون، فيجيزون مطلقا؛ لأن معمول معمولها في معنى معمولها.

(243/1)

والفارسي 1 وابن عصفور 2 فأجازوه إن تقدم الخبر معه 3، نحو: كان طعامك آكلا زيد" ومنعوه إن تقدم وحده، نحو: "كان طعامك زيد آكلا"، واحتج الكوفيون بنحو قوله 4:

[الطويل]

88- بما كان إياهم عطية عودا 5

1 الفارسي: هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، إمام النحو المشهور، وأحد

علماء العربية، أخذ عن الزجاج وابن السراج، وأخذ عنه ابن جني وغيره، قيل: إنه كان أعلم من المبرد، له مصنفات كثيرة منها: الإيضاح في النحو، والتكملة في التصريف، وكتاب الحجة في التعليل لقراءات القرآن، وتعليقان على كتاب سيويه، والمسائل، "الحلبية، البغدادية، البصرية، الشيرازية....." وكتاب الأغفال..... إلخ توفي ببغداد، سنة 377هـ. البلغة: 53 إنباه الرواة: 1/ 273، بغية الوعاة: 1/ 496، طبقات القراء: 1/ 206.

2 تقدمت ترجمته وترجمة ابن السراج.

3 لأن المعمول مكمل للخبر، فهو كالجزم منه.

4 هو الفرزدق همام بن غالب، وقد مرت ترجمته.

5 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدوره قوله:

قنافذ هذاجون حول بيوتهم

وهو من كلمة للفرزدق يهجو فيها جريرا وعبد القيس، وهي من النقائص بينهما وأولها قوله:

رأى عبد قيس خفقة شوّرت بما ... يدا قابس ألوى بما ثم أخذنا

والشاهد: من شواهد: التصريح: 1/ 190، وابن عقيل "67/ 1/ 281" والأشموني:

"116/ 1/ 190"، وجمع الهوامع: 1/ 118، والدرر اللوامع: 1/ 87، والمقتضب:

4/ 101، وخزانة الأدب: 4/ 57، والعيني: 2/ 34 ومغني اللبيب: "1030/

795"، وديوان الفرزدق: 214.

المفردات الغريبة: قنافذ: جمع قنفذ، وهو حيوان شائك معروف، يضرب به المثل في

السري، فيقال: هو أسرى من قنفذ، ذلك؛ لأنه ينام نهارا، ويصحو ليلا، لبيحت عما

يقتات به، وهو بالذال والذال. هذاجون: جمع هذاج، وهو صيغة مبالغة من الهدج أو

الهدجان، وهو مشية الشيخ الضعيف، أو مشية فيها ارتعاش. عطية: أبو جرير.

المعنى: هؤلاء الناس أي رهط جرير في الخسة والفجور كالقنافذ، يمشون ليلا حول

البيوت؛ للدعارة والسرقعة، مشية الشيخ الهرم؛ لئلا يشعر بهم أحد. وقد ورثوا هذه

الصفة الذميمة عن عطية أبي جريرة، الذي عودهم ذلك. =

= الإعراب: قنافذ: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هم قنافذ: هداجون: صفة لـ "قنافذ" "حول": متعلق بـ "هداجون". بيوت: مضاف إليه، و"هم" مضاف إليه ثانٍ. "بما" الباء حرف جر، و"ما" اسم موصول في محل جر بحرف الجر، أو "ما" موصول حرفي. كان: فعل ماضٍ ناقص. إياهم: مفعول أول لـ "عودا" تقدم على الفعل "عود"، والمفعول الثاني محذوف، وهو عائد الصلة. عطية. اسم "كان" مرفوع. عودا: فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له، والألف: للإطلاق، والفاعل هو، والجملة من الفعل والفاعل، في محل نصب خبر "كان".

موطن الشاهد: "بما كان إياهم عطية عودا".

وجه الاستشهاد: تقديم معمول خبر "كان" وهو "إياهم" على اسمها، وهو "عطية" علما أنه ليس بظرف أو جار ومجرور، وتقدمه هذا على رأي الكوفيين، وأما البصريون الذين لا يجيزون ذلك فأولوا البيت عدة تأويلات:

أحدها: أن اسم كان ضمير الشأن، وعطية: مبتدأ وجملة "عودا": خبره، وجملة "عطية عودا" في محل نصب خبر كان، فلم يتقدم في هذه الحال معمول الخبر على اسم كان. الثاني: أن "ما" اسم موصول مجرور محلاً بـ "ما". و"كان" زائدة، وجملة "المبتدأ والخبر": صلة للموصول، لا محل لها.

الثالث: أن اسم "كان" ضمير مستتر يعود على "ما" الموصولة، وجملة "المبتدأ والخبر" في محل نصب خبر "كان"، وجملة "كان وما دخلت عليه": صلة للموصول، لا محل لها، والعائد على هذا التوجيه، والذي قبله محذوف، والتقدير: بما كان عطية عوداً ههوه. ورأى بعضهم أن هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس عليها، ومثل هذه الضرورة متعينة في قول الشاعر:

باتت فؤادي ذات الخال سالبة ... فالعيش إن حُمَّ لي عيش من العجب

فـ "ذات الخال" اسم "بات"، سالبة. خبره، وفيه ضمير مستتر، هو فاعله، يعود على ذات الخال، وفؤادي: مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله: سالبة، وهنا لا يجوز دعوى زيادة "بات" ولا إضمار اسمها مراداً به الشأن؛ لظهور نصب الخبر "سالبة"؛ لأن ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد. ولا يتعين دعوى الضرورة، لجواز أن يكون فؤادي منادى، سقط منه حرف النداء، ومعمول الخبر محذوف، أي: سالبة ذلك.

وانظر في تفصيل هذه المسألة: شرح التصريح: 1/ 190-191. والأشثوني مع شرح

الصبيان: 1/ 237-238.

وخرج على زيادة كان أو إضممار الاسم: مرادا به الشأن، أو راجعا إلى ما وعليه؛ فعطية مبتدأ، وقيل: ضرورة، وهذا متعين في قوله1: [البسيط]
89- باتت فؤادي ذات الخال سالبة2
لظهور نصب الخبر.

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

فالعيش إن حم لي عيش من العجب

وهو من شواهد: التصريح: 19 / 1، والأشموخي: "116 / 1 / 191"، والعيني: 2 / 28.

المفردات الغريبة: الخال: شامة سوداء في الجسم تكون غالبا في الخد، والجمع خيلان، سالبة: اسم فاعل من سلب الشيء: أخذه خلسة. حم: قدر.

المعنى: يقول الشاعر: إن صاحبة الخال باتت طول الليل مستولية على قلبي وحواسي، بجماها وحسنها، فعيشي إن قدر لي أن أعيش بعد ذلك عجيب غريب.

الإعراب: باتت: فعل ماضٍ ناقص، والتاء للتأنيث. فؤادي: مفعول به لـ "سالبة" الآتي، ومضاف إليه. ذات: اسم "بات" مرفوع، وهو مضاف، الخال: مضاف إليه. سالبة: خبر بات. منصوب. فالعيش: الفاء تفرعية، العيش: مبتدأ مرفوع. إن: شرطية جازمة. حم: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وهو فعل الشرط. "لي": متعلق بـ "حم". عيش: نائب فاعل "حم" "من العجب": متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون نائب فاعل "حم"

ضميرا مستترا فيه جوازا، تقديره: هو، يعود إلى العيش، ويكون قوله "عيش" خبراً للمبتدأ. "من العجب": متعلق بمحذوف صفة لـ "العيش"، وجملة جواب الشرط محذوفة، يدل عليها سياق الكلام، وجملة الشرط وجوابه، لا محل لها من الإعراب؛ لكونها معترضة بين المبتدأ والخبر.

موطن الشاهد: "باتت فؤادي ذات الخال سالبة".

وجه الاستشهاد: تقدم معمول خبر "بات" فؤادي على الخبر "سالبة" بعد الفعل الناسخ "بات" لأن "فؤادي" مفعول به لـ "سالبة" كما بينا في الإعراب، وبهذا البيت ونحوه، استدل الكوفيون، على جواز وقوع معمول خبر الفعل الناسخ بعده -أي: بعد الفعل

الناسخ، وقبل الخبر - وقد خرج المؤلف على أنه ضرورة. ومعلوم أنه لا يجوز زيادة "بات" في البيت، ولا جعل اسمها ضمير الشأن؛ لأنه لا يخبر عنه بمفرد، وهناك تخريج آخر يفسد استدلال الكوفيين، وهو اعتبار "فؤادي" منادى بحرف نداء محذوف، لا مفعول لـ "سالبة"، واعتبار مفعول الخبر "سالبة" محذوفاً أيضاً، أي: سالبة إياك، وفي هذا التخريج تكلف ظاهر، والصواب ما ذهبنا إليه في الإعراب الأول.

(246/1)

[استعمال كان وأخواتها تامة] :

قد تستعمل هذه الأفعال تامة 1، أي مستغنية بمرفوعها 2، نحو: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ 3، أي: وإن حصل ذو عسرة، {فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ} 4، أي: حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح، {خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ} 5، أي: ما بقيت،

1 فائدة: اختلف في كان وكائنا في: "لأضرينه كائنا ما كان" فقال الفارسي: هما تامان في الموضعين و"ما" مصدرية، وهما وما بعدهما: فاعل كائنا أي كونه، وقيل: هما ناقضان في الموضعين، وفي "كائنا" ضمير هو اسمه وخبره "ما" وهي موصولة، وصلتها: "كان واسمها وخبرها ضمير مستتر فيها"، وخبرها محذوف تقديره "إياه" واسم كائن المستتر فيه وخبر كان عائدان على الشخص المضروب، وتقدير الكلام حينئذ لأضرينه كائنا الذي كان إياه، وكائنا: حال من مفعول لأضرينه، وينظر معنى الكلام حينئذ وفيه إطلاق "ما" على العاقل، وهو جائز وجوز بعضهم أن تكون "ما" نكرة موصوفة. انظر حاشية يس على التصريح: 1/ 190.

2 هذا ما ارتضاه ابن مالك مخالفاً بذلك سيبويه وجمهور النحاة، حيث عد التام من الأفعال ما اكتفى بمرفوعه، في إتمام المعنى الأساسي للجملة، بينما يرى سيبويه وكثير من البصريين: أن معنى كونها تامة: دلالتها على الحدث المقيد والزمان معا.

3 "2" سورة البقرة، الآية: 280.

موطن الشاهد: {كَانَ ذُو عُسْرَةٍ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "كان" تامة؛ لأنها بمعنى "حصل"، والتقدير: وإن حصل ذو عسرة، فـ "كان": فعل ماضٍ تام، وذو: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو، وعسرة:

مضاف إليه.

4 "30" سورة الروم، الآية: 17.

موطن الشاهد: {حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء كل من "تمسون، تصبحون فعلا تاما؛ لأن المقصود: حين تدخلون في المساء، وحين تدخلون في الصباح.

5 "11" سورة هود، الآية: 107.

موطن الشاهد: {مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ} وجه الاستشهاد: مجيء "دام" فعلا تاما؛ لأنه بمعنى بقي، والتقدير: خالدين فيها ما بقيت السموات والأرض.

(247/1)

..... وقوله 1: [المتقارب]

90- وباب وباتت له ليلة 2

وقالوا: "بات بالقوم"، أي: نزل بهم، و"ظل اليوم"، أي: دام ظله، و"أضحينا"، أي: دخلنا في الضحى.

إلا ثلاثة أفعال فإنها ألزمت النقص، وهي: فتى، وزال، وليس.

[اختصاص كان بجواز زيادتها بشرطين]:

تختص "كان" بأمر، منها: جواز زيادتها 3 بشرطين:

وجه الاستشهاد: مجيء "دام" فعلا تاما؛ لأنه بمعنى بقي، والتقدير: خالدين فيها ما بقيت السموات والأرض.

1 القائل هو: امرؤ القيس بن حجر الكندي، وقد مرت ترجمته، وقيل: هو امرؤ القيس بن عانس.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر ثاني بيتين من كلمة لامرؤ القيس، وهو بكامله مع المطلع: تطاول ليلك بالإثم ... وبات الخلي ولم ترقد

وبات وباتت له ليلة ... كليلة ذي العائر الأرقد

والشاهد من شواهد: التصريح: 1 / 191، والأشعري: "188 / 1 / 115"، والعيني 2 / 20 وقطر الندى: "46 / 180".

المفردات الغريبة: العائر: القذى في العين أو بئر في الجفن الأسفل تدمع له العين.

الأرمد: المصاب بالرمد.

المعنى: يصف الشاعر هذا الشخص الذي قضى ليلة سيئة طويلة، كَلَيْلَة المريض بعينه، المصاب بالرمد، لا يذوق النوم إلا غرارا، بسبب ما يعتريه من الألم.

الإعراب: بات: فعل ماضٍ تام، والفاعل: هو، وأراد نفسه. باتت: فعل ماضٍ تام، والتاء: للتأنيث. "له" متعلق بـ "بات". ليلة: فاعل "باتت". "كليلة": متعلق بمحذوف صفة لـ "ليلة". ذي: مضاف إليه، وهو مضاف. العائر: مضاف إليه. الأرمد: صفة لـ "ذي العائر".

موطن الشاهد: "بات، باتت".

وجه الاستشهاد: استعمال فعل "بات" في الموضعين تاما؛ لأنه بمعنى الدخول في المبيت، وحكم مجيء فعل "بات" تاما جائز باتفاق.

3 معنى زيادتها: أنها لا تعمل شيئا، فلا تحتاج إلى فاعل أو مفعول، أو اسخ وخبر، ونحوهما، ولا تقع معمولة لغيرهما، وقيل: معناه استغناء الكلام عنها، فلا ينقص معناه بحذفها، وتكون لجرد التقوية والتوكيد، مع دلالتها على الزمان الماضي على الراجح، ولا سيما إذا توسطت بين "ما" التعجيبة وفعل التعجب؛ لأن فعل التعجب، لا يكون إلا بصيغة الماضي، وإن كان لا أثر للزمن فيه؛ لأنه لجرد الإنشاء، الأشموني وحاشية الصبان: 239 /1.

(248/1)

أحدهما: كونها بلفظ الماضي 1، وشذ قول أم عقيل 2: [مشطور الرجز]

91- أنت تكون ماجد نبيل 3

1 وذلك، لحفته، ولتعين الزمان فيه، وقد أشبه الحروف الزائدة ببنائه.

2 أم عقيل: هي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف الهاشمية، أم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وإخوته، أسلمت بعد وفاة زوجها أبي طالب، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يزورها، ويقيل في بيتها، هاجرت إلى المدينة وماتت هناك، وكفنها النبي صلى الله عليه وسلم بقميصه واضطجع في قبرها، وقال: لم يكن أحد بعد أبي طالب أبرَّ بي منها، وذلك سنة 5هـ. الأعلام 5/ 130، الاستيعاب بهامش الإصابة: 4/ 381، الإصابة رقم: 831 قسم النساء.

3 تخريج الشاهد: تقول أم عقيل هذا الرجز، وهي ترقص ابنها عقيلًا، ومع الشاهد، قولها:

إن عقيلًا كاسمِه عقيلٌ ... وبَيْي المَلَفِ الحَمُولُ
أنت تكون السيد النبيل ... إذا تهب شمال بليل
يعطي رجال الحي أو ينيل

والشاهد من شواهد: التصريح: 191 / 1، وابن عقيل "71 / 1 / 292"، والأشموني: "200 / 1 / 118"، وجمع الهوامع: 120 / 1، والدرر اللوامع: 189 / 1، والعيني: 2 / 39.

المفردات الغريبة: ماجد: كريم، نبيل: فاضل شريف. تهب: مضارع هبت الريح هبوبًا وهببًا، إذا هاجت شمال: هي الريح، تهب من ناحية القطب، بليل: رطبة ندية. المعنى: أنت يا عقيل كريم جواد، ذكي الفؤاد، إذا هبت ريح الشمال وكثر الضيفان، والتقييد بذلك على عادة العرب، وإلا فهي ترديد أنه موصوف بذلك دائمًا. الإعراب أنت: مبتدأ. تكون: زائدة. ماجد: خبر المبتدأ. نبيل: صفة لـ "ماجد". إذا. ظرف لما يستقبل من الزمان. تهب: فعل مضارع مرفوع. شمال: فاعل مرفوع بليل: صفة لـ "شمال"، وجملة "تهب شمال بليل": في محل جر بالإضافة بعد إذا =

(249/1)

والثاني: كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا، نحو1: "ما كان أحسن زيدا"، وقول بعضهم: "لم يوجد كان مثلهم" وشد قوله2: [الوافر].

= وجملة جواب الشرط محذوفة؛ لدلالة الكلام عليها، والتقدير: إذا تهب شمال بليل فأنت ماجد نبيل.

موطن الشاهد: "أنت تكون ماجد".

وجه الاستشهاد: زيادة "تكون" بين المبتدأ والخبر، وهي بلفظ المضارع، وزيادتها في هذه الحالة قليلة؛ لأن الثابت زيادتها وهي بلفظ الماضي، واعتبار زيادتها هنا شاذة قول ابن الناطم، وتبعه ابن هشام، ومن جاء بعدهما من شراح الألفية، وهما تابعان في ذلك لابن السيد، وأبي البقاء، وقال بعضهم: إن "تكون" عاملة، واسمها ضمير مستتر وجوبا، تقديره: أنت، وخبرها محذوف، والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر. ومما جاء بزيادة

"تكون" بلفظ المضارع، قول حسان بن ثابت:

كأنه سبيئة من بيت رأس ... يكون مزاجها غسل وماء

فعلى رواية رفع "مزاجها غسل وماء" على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لـ "سبيئة" فذهب بعضهم إلى زيادة "يكون" على هذه الرواية، وذهب بعضهم إلى أن "يكون" عاملة، واسمها ضمير شأن محذوف، ومزاجها غسل وماء، من المبتدأ والخبر، في محل نصب خبرها.

1 ليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى البتة، بل إنها لم يؤت بها للإسناد، وإلا فهي دالة على الماضي، ولذلك كثرت زيادتها بين ما التعجبية، وفعل التعجب، لكونه سلب الدلالة على الماضي، قال الدنوشري: قال بعضهم: زيدت "كان" قبل فعل التعجب، لتدل على أن المعنى المتعجب منه، كان فيما مضى، وهو عوض عما منع منه فعل التعجب من التصرف، وإنما اختصت كان بهذا دون سائر الأفعال الماضية؛ لأنها أم الأفعال، فلا تنفك عن معناها غالبا. ومن أمثلة زيادة "كان" بين ما التعجبية، وفعل التعجب، قول الشاعر:

لله در أنوشروان من رجل ... ما كان أعرفه بالدون والسفل

ونحو قول شاعر الحماسة:

أبا خالد ما كان أدهى مصيبة ... أصابت معدا يوم أصبحت ثاويا

ونحو قول عروة بن أبي أذينة:

ما كان أحسن فيك العيش مؤتفا ... غضا، وأطيب في آصالك الأصلا

انظر شرح التصري؛ 1/ 191-192. والأشثوني مع الصبان: 239-241، وابن

عقيل "دار الفكر": 1/ 223-226.

2 لم ينسب إلى قائل معين.

(250/1)

92- على كان المسومة العراب 1

وليس من زيادتها قوله 2: [الوافر]

93- وجيران لنا كانوا كرام 3

لرفعها الضمير، خلافا لسببويه

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

سراة بني أبي بكر تسامى

ويروى:

جياذ بني أبي بكر تسامى

وهو من شواهد: التصريح: 192 / 1، وابن عقيل: "291 / 1 / 70"، والأشموني:

"118 / 1 / 199" وجمع الهوامع: 120 / 1، والدرر اللوامع: 89 / 1، وشرح

المفصل: 98 / 7، 100، والخزانة: 33 / 4 والعيني: 41 / 2، وحاشية يس على

التصريح: 191 / 1.

المفردات الغريبة: سراة جمع سري، وهو السيد الشريف. تسامى: من السمو وهو العلو

والرفعة، وأصله تتسامى. المسومة: الخيل التي جعلت لها سومة، أي علامة، لتعرف حين

تترك في المرعى، فيعرفها أصحابها. العراب: العربية، وهي خلاف البراذين والبخاتي.

المعنى: سادات قبيلة بني بكر، وعظماؤها، تتسابق وتختال على تلك الخيول العربية،

التي جعلت لها علامة تميزها عن غيرها من الخيول.

الإعراب: سراة: مبتدأ. بنى: مضاف إليه، وهو مضاف. أي: مضاف إليه، وهو

مضاف. بكر: مضاف إليه. تسامى: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هي، وجملة

"تسامى": في محل رفع خبر المبتدأ. على حرف جر. كان: زائدة. المسومة: اسم مجرور

بـ "على". العراب: صفة لـ "المسومة".

موطن الشاهد: "على كان المسومة".

وجه الاستشهاد: زيادة "كان" بين الجار والمجرور، وحكم زيادتهما بينها شاذ؛ لأن الجار

والمجرور كالشيء الواحد.

2 القائل هو الفرزدق، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

فكيف إذا مررت بدار قوم؟

وهو من قصيدة، يمدح فيها الشاعر هشام بن عبد الملك، وقيل سليمان بن =

= عبد الملك، وهو من شواهد: التصريح: 192 / 1، وابن عقيل "89 / 1 / 69"، والأشموني: "117 / 1 / 196" والكتاب لسيبويه: 192 / 1، والجمل للزجاجي: 62، والخزانة: 37 / 4، والعيني: 4 / 2 ومغني اللبيب "377 / 526" وشرح شواهد المغني للسيوطي: 236، وديوان الفرزدق: 835.

المعنى: كيف يكون حالك وشعورك، إذا مررت بديار قومنا وجيراننا المعروفين بالجود والكرم والسخاء؟

الإعراب: كيف: اسم استفهام، أشرب معنى التعجب، في محل نصب على الحال من فاعل فعل محذوف، والتقدير: كيف أكون، أو نحو ذلك، أو "كيف" اسم استفهام أشرب معنى التعجب في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: كيف حالتك، وهذا الوجه أفضل من الأول. إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان. متضمن معنى الشرط، في محل نصب على الظرفية الزمانية. مررت: فعل ماضٍ وفاعل و"الجملة": في محل جر بالإضافة. "بدار": متعلق بـ "مررت". قوم: مضاف إليه. وجيران: الواو عاطفة، جيران: اسم معطوف على "دار". لنا: متعلق بمحذوف خبر "كان" المتقدم عليها. كانوا: فعل ماضٍ ناقص، والواو: اسمها - على رأي المؤلف والجملة: صفة لـ "جيران". وكرام: صفة ثانية.

موطن الشاهد: "وجيران لنا كانوا كرام".

وجه الاستشهاد: استشهد بعضهم بهذا البيت على زيادة "كان" بين الصفة والموصوف، أي: بين "كرام" و"جيران"، ومن ذهب هذا المذهب سيبويه، ورد المؤلف عليه أن من شرط زيادة "كان" أن تزداد وحدها وليس مع اسمها، وأنكر زيادتها في هذا البيت، وسبق المؤلف إلى إنكار زيادتها في هذا البيت المبرد، وكثير من النحويين، حيث اعتبر المبرد أن "كان" الزائدة، تكون مجردة، لا اسم ولا خبر، وخرج هذا البيت على أن قوله: "لنا" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر "كان" المتقدم عليها، كما بينا في الإعراب، وأن "الواو" المتصلة بها اسمها، وعلى هذا يكون الشاعر فصل بين الصفة والموصوف بجملة كاملة "كان واسمها وخبرها"، وعلى هذا تكون هذه الجملة في محل جر صفة أولى لـ "جيران" وتكون "كرام" صفة ثانية، والوصف بالمفرد بعد الوصف بالجملة، لا ضعف فيه؛ لأنه جاء في التنزيل: {وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ} . وأما توجيه مذهب سيبويه: فإن اتصالها باسمها، لا يمنع زيادتها؛ لأنهم يلغون "ظننت" الناسخة متأخرة ومتوسطة في نحو: "زيد قائم ظننت"، و"زيد ظننت قائم" ولم يمنع إسنادها إلى اسمها من إلغائها، وهو يرى: أن اللجوء إلى تقديم خبر "كان" عليها عدول عما هو الأصل إلى شيء غيره.

انظر شرح التصريح: 192 / 1. وحاشية الصبان: 240 / 1.

[اختصاص كان بجواز حذفها على أربعة أضرب] :
ومنها: أنها تحذف، ويقع ذلك على أربعة أوجه:
أحدها، وهو الأكثر: أن تحذف مع اسمها ويبقى الخبر، وكثر ذلك بعد "إن" و"لو"
الشرطيتين"1.

مثال "إن" قولك: "سر مسرعا إن راكبا وإن ماشيا، وقوله2: [الكامل]
94- إن ظالما أبدا وإن مظلوما3

1 علة الكثرة بعد "إن" و"لو" أنهما من الأدوات التي تطلب فعلين، فبالحذف يخف
طول الكلام، وخصتنا بذلك من بين أدوات الشرط؛ لأن "إن" أمُّ أدوات الشرط
الجازمة، و"لو" أمُّ الأدوات غير الجازمة، والنحاة يتوسعون في الأمهات.
التصريح: 1/ 193، وحاشية الصبان: 1/ 242.

2 القائل هو: النابغة الذبياني، أبو أمامة أو ثمامة، زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني
الغطفاني، شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى من أهل الحجاز، والحكم على الشعراء في
سوق عكاظ، وهو أشعر شعراء عصره؛ لحسن ديباجته، ورونق كلامه، وقلة سقطه
وحشوه.

الشعر والشعراء: 1/ 157، والأغاني: 3/ 11.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت للنابغة الذبياني، وصدره قوله:

حدثت عليّ بطون ضبة كلها

ورواية العجز الصحيحة لبيت النابغة هي:

إن ظالما فيهم وإن مظلوما

والبيت: رابع خمسة أبيات للنابغة الذبياني، يرد فيها على يزيد بن أبي حارثة بن سنان،

وكان يزيد يعبر النابغة. وهو من شواهد: سيبويه: 1/ 262، والأشموني: "1/ 204/

119"، وديوان النابغة: 70. ومثل الشاهد، قول ليلي الأخيلية:

لا تقربن الدهر آل مطرف ... إن ظالما أبدا وإن مظلوما

وبهذه الرواية، جاء الاستشهاد في أغلب كتب النحو، وهو من شواهد: ابن عقيل:

"70/ 1/ 294" وجمع الهوامع: 1/ 121، والدرر اللوامع 1/ 90، وقطر الندى:

"48/ 186" والتصريح على التوضيح: 1/ 193.

المفردات الغريبة: حذبت: من حذب عليه بكسر الدال، إذا عطف ورق. ضبة: بفتح الضاد وتشديد الباء هو ضبة بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر بن نزار، ويروى "ضنة" بكسر الضاد وتشديد النون، وهو ضنة بن عبد بن كثير بن عذرة.

(253/1)

وقولهم: "الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر" 1، أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، ويجوز "إن خيراً فخييراً" بتقدير: إن كان في عملهم خير فيجزون خيراً، ويجوز نصبهما 2 ورفعهما 3، والأول أرجحها، والثاني أضعفها، والأخيران متوسطان.

= المعنى: يقول النابغة، أن بطون بني ضبة كلها يعطفون عليّ، وينصرونني على من أعاديه، ويأخذون بيدي، ويعينوني ظالماً كنت أو مظلوماً، وهو يريد القول: لا تطمع في النيل مني؛ لأن قومي لا يسلمونني.

الإعراب: حديث: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. بطون: فاعل مرفوع. ضبة: مضاف إليه ممنوع من الصرف. كلها: توكيد لـ "بطون"، و"ها" مضاف إليه. إن: شرطية جازمة. ظالماً: خبر لـ "كان" المحذوفة فعل الشرط. وإن: "الواو عاطفة"، إن: شرطية جازمة. مظلوماً: خبر لـ "كان" المحذوفة مع اسمها أيضاً، وجواب الشرط في الموضعين محذوف؛ لدلالة سيق الكلام عليه، والتقدير: إن كنت ظالماً فقد حذبوا عليّ، وإن كنت مظلوماً فقد حذبوا عليّ، أو نحو ذلك.

موطن الشاهد: "إن ظالماً، إن مظلوماً".

وجه الاستشهاد: حذف "كان" مع اسمها في الموضعين مع بقاء خبرها، وحكم حذفها مع اسمها، مع بقاء خبرها جائز باتفاق، وبكثرة بعد "إن" و"لو" الشرطيتين، كما أوضح المؤلف في المتن.

ومثل هذا الشاهد، قول ليلي الأخيلية:

لا تقرين الدهر آل مطرف ... إن ظالماً أبداً وإن مظلوماً.

والتقدير: لا تقرين هؤلاء القوم إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً؛ لأنك إن كنت ظالماً، فلن تستطيع النيل منهم، وإن كنت مظلوماً، فلن تقوى على الانتصاف منهم.

1 ومثل هذا حديث صحيح رواه البخاري في كتاب التمني، باب ما يكره من التمني

قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يتمنى أحدكم الموت؛ إما محسنا فلعله يزداد، وإما مسيئا فلعله يستعقب" قال ابن مالك في تخرجه: "أصله إما يكون محسنا، وإما يكون مسيئا فحذف يكون مع اسمها مرتين وأبقى الخبر، وأما المذكور في المتن فالأغلب أنه ليس حديثا وإن صح معناه.

2 ويكون التقدير: إن كان عملهم خيرا فيجزون خيرا.

انظر حاشية الصبان: 1/ 242، والأسرار المرفوعة: 368.

3 والتقدير: إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير.

(254/1)

ومثال لو، [الحديث]: "التمس ولو خاتما من حديد" 1، وقوله 2: [البسيط]

95- لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا 3

1 هذه قطعة من حديث نبوي، رواه البخاري في صحيحه في كتاب النكاح، من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، وقصته أن امرأة عرضت نفسها على النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له رجل: يا رسول الله، زوجنيها، فقال: "ما عندك؟" فقال: ما عندي شيء، قال: "اذهب فالتمس ولو خاتما من حديد"، فقال: ولكن هذا إزار، ولها نصفه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "وما تصنع بإزارك؟ إن لبسته لم يكن عليها شيء منه، وإن لبسته لم يكن عليك شيء منه"، فجلس الرجل حتى إذا أتم مجلسه، قام فرآه النبي صلى الله عليه وسلم فدعاه، فقال له: "ماذا معك من القرآن؟"، فقال معي سورة كذا وسورة كذا..... فقال صلى الله عليه وسلم: "ملكته بما معك من القرآن".

البخاري: 9/ 78، 131، 175، 198، وصحيح مسلم: 2/ 1041.

2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

جنوده ضاق عنها السهل والجبل

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 193، والأشموني: "205/ 1/ 119" وهمع الهوامع:

1/ 121، والدرر اللوامع: 1/ 91، الخزانة: 1/ 124 عرضا، والعيني: 2/ 150،

ومغني اللبيب: "474/ 354" شرح شواهد المغني: 225، وقطر الندى "49/

المفردات العربية: بغي: ظلم ومجاوزة للحد، "والبغي على ضربين، أحدهما محمود، وهو تجاوز العدل إلى الإحسان، والثاني: مذموم، وهو تجاوز الحق إلى الباطل"، والمقصود هنا المعنى الأول.

المعنى: لا يأمن صروف الدهر وتقلباته صاحب ظلم، ولو كان ملكا جنوده كثيرون، وأعوانه فوق الحصر والعد، فكل باغ مصروع، والظلم مرتعه وخيم. الإعراب: لا: ناهية جازمة. يأمن: فعل مضارع مجزوم، وحرك بالكسر؛ لالتقاء الساكنين. الدهر: مفعول به. ذو: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة. بغي: مضاف إليه. ولو: الواو عاطفة على محذوف. لو: حرف شرط غير جازم. ملكا: خبر لـ "كان" المحذوفة مع اسمها، والتقدير: ولو كان الباغي ملكا. جنوده: مبتدأ، ومضاف إليه. ضاق: فعل ماضٍ. "عنها": متعلق بـ "ضاق". السهل: فاعل مرفوع. والجبل: الواو عاطفة، الجبل: اسم معطوف على السهل، وجملة "ضاق عنها السهل والجبل": في محل رفع خبر المبتدأ "جنوده" وجملة "جنوده ضاق.....": في محل نصب صفة لـ "ملكاً".

موطن الشاهد: "ولو ملكاً".

وجه الاستشهاد: حذف كان مع اسمها مع بقاء خبرها بعد "لو" الشرطية، وحكم هذا الحذف الجواز باتفاق.

(255/1)

وتقول: "ألا طعام ولو تمرا"، وجوّز سيبويه الرفع بتقدير: ولو يكون عندنا تمر 1، وقل الحذف المذكور بدون إن ولو، كقوله 2: [مشطور الرجز] 96- من لُد شولا فيلى إتلاّنها 3

1 فيكون قد حذف "يكون" وخبرها وأبقى اسمها.

2 لم ينسب إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: هذا الكلام يجري بين العرب مجرى المثل، وهو من شواهد سيبويه

الخمسين التي لا يعرف لها قائل، سيبويه: 1/ 134، والتصريح: 1/ 194، وجمع

الهوامع: 1/ 122، والدرر اللوامع: 1/ 91، وأما ابن الشجري: 1/ 222، وشرح

المفصل: 4/ 101، 8/ 35، وخزانة الأدب: 2/ 48، والعيني: 2/ 51، ومغني اللبيب "781/ 551"، وشرح السيوطي: 283.

المفردات الغريبة: لد: لغة في "لدن" بمعنى "عند". شولا: قيل هو مصدر بمعنى اسم الفاعل، من شالت الناقة بذنبها رفعتة عند اللقاح، وقيل: هو اسم جمع لشائلة على غير قياس. والشائلة: الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها، ومضى عليها من ولادتها سبعة أشهر أو ثمانية. إتلائها: مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أي تبعها. المعنى: علمت كذا وكذا من وقت أن كانت النياق شوائل إلى أن تبعها أولادها. الإعراب: من: حرف جر. "لد": ظرف زمان مبني على الضم في محل جر. و"من لد": متعلق بمحذوف، والتقدير: "ريبتها من لد"، أو "علمت من لد" أو نحو ذلك. شولا: خبر لـ "كان المحذوفة" مع اسمها. فإلى: الفاء عاطفة. "إلى اتلائها": متعلق بما تعلق به "من لد"، و"ها" مضاف إليه.

موطن الشاهد: "من لد شولا".

وجه الاستشهاد: حذف "كان" واسمها، مع بقاء خبرها، وهو "شولا" بعد "لد"، وحكم هذا الحذف القلة، وعده ابن عقيل شاذاً، وذهب بعضهم إلى أن "شولا" مفعول مطلق لفعل محذوف، وليس خبراً لـ "كان"، والتقدير: من لد شالت الناقة شولا، ولا شاهد في البيت على هذا التخريج، وزعم بعضهم أن "شولا" منصوب على التمييز، أو التشبيه بالمفعول به، كما ينصب لفظ "غدوة" بعد "لدن" ولكن خص بعضهم هذا الحكم بغدوة، ولا شاهد فيه حينئذ، والصواب: ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه من تقدير: "من لد أن كانت شولا". انظر شرح التصريح: 1/ 194. وشرح الأشموني "تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد": "206/ 1/ 386".

(256/1)

قدره سيبويه: من لد أن كانت شولا 1.

الثاني: أن تحذف مع خبرها ويبقى الاسم، وهو ضعيف، ولهذا ضعف "ولو تمر، وإن خير" في الوجهين.

الثالث: أن تحذف وحدها، وكثر ذلك بعد "أن" المصدرية في مثل: "أما أنت منطلقاً انطلقت"، أصله: انطلقت لأن كنت منطلقاً، ثم قدمت اللام وما بعدها على انطلقت للاختصاص، ثم حذفت اللام للاختصار، ثم حذفت "كان" لذلك فانفصل الضمير، ثم

زيدت "ما" للتعويض ثم أدغمت النوت في الميم للتقارب، وعليه قوله2: [البسيط]

97- أبا خراشة أما أنت ذا نفر3

أي: لأن كنت ذا نفر فَخَرْتُ، ثم حذف متعلق الجار.

1 قدر سيبويه "أن" بعد "لد"؛ لأنه لا يرى إضافتها إلى الجمل.

2 هو العباس بن مرداس، فارس مشهور من فرسان الجاهلية، كانت له أيام مع خفاف بن ندبة السلمي، أسلم قبل فتح مكة، وحضر مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح مع قومه بني سليم، وهو أحد المؤلفات قلوبهم، وله ولد يسمى جاهمة، من رواة الحديث. الشعر والشعراء: 1/ 300، والأغاني: 13/ 62، والخزانة: 1/ 17، اللآلي: 32.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

فإن قومي لم تأكلهم الضُّبُعُ

والشاعر يخاطب خفاف بن ندبة، أبا خراشة، وخفاف هذا شاعر مشهور، وفارس من فرسان قيس، وهو ابن عم صخر ومعاوية، وأختهما الحنساء الشاعرة المشهورة. وهو من شواهد: التصريح 1/ 195، والأشعري: 207/ 1/ 1191، وابن عقيل: 74/ 1/ 297، وشذور الذهب: 86/ 247 وقطر الندى: 47/ 185، وحاشية يس على التصريح: 1/ 194، والكتاب لسيبويه: 1/ 148، والخصائص: 2/ 381 والمنصف: 3/ 116، وأما ابن الشجري: 1/ 34، 353، 2/ 350، والإنصاف: 71 وشرح المفصل: 2/ 99، 8/ 132، والمقرب: 56، والعيني: 2/ 55، ومع الهوامع: 1م 123، والدرر اللوامع: 1/ 92 ومغني اللبيب، ذكره عدة مرات منها: "54/ 44" "84/ 86"، السيوطي: 43، 65. =

(257/1)

وقلّ بدوئها، كقوله1: [الكامل]

98- أزمان قومي والجماعة كالذي2

= المفردات الغريبة: أبو خراشة: كنية شاعر صحابي، اسمه: خفاف بن ندبة، أحد فرسان قيس، وندبة: اسم أمه. نفر: أي جماعة يعتز بهم، والنفر: الرجال من ثلاثة إلى تسعة. الضبع: أصله الحيوان المعروف، والمراد هنا: السنوات المجدبة.

المعنى: لا تفخر علي أبا خراشة بكثرة قومك الذين تعتز بهم ويشجعاهم؛ لأنني أفاخر بقومي أصحاب القوة والمنعة، الذين لم تأكلهم السنوات المجدبة، ولم تؤثر فيهم الأرزاء والأزمات.

الإعراب: أبا: منادى مضاف بحرف نداء محذوف، منصوب وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة. خراشة: مضاف إليه مجرور، وعلامة جرّه الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف. أما: مركبة من "أن المصدرية" المدغمة في "ما" الزائدة النائية عن "كان" المحذوفة: أنت: اسم كان المحذوفة. ذا نفر: خبر "كان" المحذوفة، ومضاف إليه، والمصدر المؤول من "أن وما دخلت عليه": في محل جر بلام تعليل محذوفة، والتقدير: لكونك ذا نفر. فإن: الفاء تعليلية، أو زائدة. إن: حرف مشبه بالفعل. قومي: اسمه، ومضاف إليه. لم: نافية جازمة. تأكلهم: فعل مضارع مجزوم، و"هم" مفعول به، الضبع: فاعل وجملة "لم تأكلهم الضبع": في محل رفع خبر "إن". موطن الشاهد: "أما أنت ذا نفر".

وجه الاستشهاد: حذف "كان" الناقصة وحدها، والتعويض عنها بـ "ما" الزائدة، المدغمة في نون "أن" المصدرية، وبقاء اسمها، وهو الضمير المنفصل "أنت"، وكذا خبرها: "ذا نفر"، والبصريون يقدرّون: "فخرت علي لأن كنت ذا نفر"، فحذفت لام التعليل ومتعلقها، فصار الكلام: أن كنت ذا نفر، ثم حذفت "كان" لكثرة الاستعمال ابتغاء التخفيف، فانفصل الضمير، الذي كان متصلا بها؛ لأنه لم يبين في الكلام عامل يتصل به، ثم عوض عن "كان" بـ "ما" الزائدة، فالتقى حرفان متقاربان، نون "أن" المصدرية، وميم "ما" الزائدة، فأدغما فصار الكلام: أما أنت ذا نفر. شرح التصريح: 1/ 195.

1 القائل: هو عبيد بن حصين الراعي، المعروف براعي الإبل، أبو جندل من بني نمر، وكان يقال لأبيه في الجاهلية معاوية الرئيس، وكان سيّدا، وإنما قيل له الراعي؛ لأنه كان يكثر من وصف راعي الإبل في شعره، وقد عاصر الشاعر جريرا والفرزدق، وكان أميل إلى الفرزدق فهجاه جرير، مات سنة: 90هـ. الشعر والشعراء: 1/ 415، الأغاني:

20/ 168، المؤتلف: 122، الخزائن: 1/ 502.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

لَرَمَ الرحالة أن تَمِيلَ مَيْلا

قال سيبويه: أراد أزمان كان قومي.

= وهو من قصيدة طويلة، يخاطب فيها الشاعر الخليفة عبد الملك بن مروان الأموي، ويذكر فيها التزام قومه الطاعة، وعدم اشتراكهم في مقتل عثمان، ولا فيما تلاه من الفتن، ويخص خروج عبد الله بن الزبير على بني أمية، وقبل الشاهد قوله:
إني حلفت على يمين برة ... لا أكذب اليوم الخليفة قليلا
ما زرت آل أبي خبيب وافدا ... يوما أريد لبيعتي تبديلا
من نعمة الرحمن، لا من حيلتي ... إني أعد له على فضولا
وقد ذكر صاحب جمهرة أشعار العرب كامل القصيدة.
جمهرة أشعار العرب "ط. بولاق": 172. والبيت الشاهد، من شواهد: التصريح: 1/
195، وهمع الهوامع: 1/ 122 والدرر اللوامع: 1/ 92 وسيبويه: 1/ 54، والمقرب: 64، والعيني: 2/ 95، 3/ 99، والخزانة: 1/ 502، وجمهرة القرشي: 172، وديوانه: 146.

المفردات الغريبة: أزمان: جمع زمن وزمان، وما اسمان لقليل الوقت وكثيره.
الرحالة: سرج من جلد ليس فيه خشب يتخذ للركض الشديد، والجمع: رحائل.
مميلا: مصدر ميمي - بمعنى الميلان - أي الانحراف.
المعنى: يصف الشاعر ما كان من استقامة الأحوال، واجتماع الكلمة، قبل عثمان رضي الله عنه وبعده، فشبه حال قومه في تماسكهم وارتباطهم بالجماعة، وعدم تنافرهم، والتزامهم الطاعة بحالة راكب لزم الرحل، خوفا من أن يميل ميلا، أي ينحرف انحرافا.
الإعراب: أزمان: مفعول فيه لفعل سابق. قومي: فاعل، أو اسم لـ "المحذوفة"، و"الياء":
في محل جر بالإضافة. والجماعة: الواو واو المعية، الجماعة: مفعول معه منصوب، وعامله "كان" "كالذي": متعلق بخبر "كان" إن عدت ناقصة، وبمحذوف حال، إن عدت تامة. لزم: فعل ماضٍ، والفاعل: هو. الرحالة: مفعول به لـ "لزم". أن: حرف مصدرى ونصب. تميل: فعل مضارع منصوب بـ "أن" والفاعل: هو. مميلا: مفعول مطلق، والمصدر المؤول من "أن وما دخلت عليه": مجرور بـ "لام" تحليل محذوفة، والجار والجرور متعلقان بـ "لزم"، أو أن المصدر المؤول منصوب على أنه مفعول لأجله.
موطن الشاهد: "أزمان قومي".

وجه الاستشهاد: حذف "كان" وحدها من دون أن يتقدم عليها "أن" المصدرية، ولم يعوض عنها بـ "ما"، وفيه شاهد آخر، وهو: نصب الاسم الواقع بعد واو المعية، من =

الرابع: أن تحذف مع معموليها، وذلك بعد "إن" في قولهم: "افعل هذا إما لا"، أي: إن كنت لا تفعل غيره، فما عوض، ولا النافية للخبر.
[اختصاص كان بجواز حذف نون مضارعها]:
ومنها: أن لام مضارعها يجوز حذفها، وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون، غير متصل بضمير نصب، ولا بساكن، نحو: {وَلَمْ أَكْ بَعِيًّا} 1،

= غير أن يتقدم عليه لفظا فعل يعمل فيه، ولهذا قدر سيبويه "كان"؛ لأنها تقع في مثل ذلك الموضع كثيرا، وقدر سيبويه البيت كالتالي: "أزمان كان قومي والجماعة".
انظر شرح التصريح: 1/ 195.

فائدة: لم يجعل النحاة "قومي" مبتدأ؛ لأنه يبقى المفعول معه منصوبا بلا عامل من فعل أو شبهة، لا لفظا ولا تقديرا، وهذا غير جائز عندهم، ولأنه يلزم إضافة ظرف الزمان إلى الجملة الاسمية، وهو لا يضاف إلا إلى الجملة الفعلية، أو إلى مصدر يقوم مقامها، نحو: {هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} ، ونحو: "هذا يوم ظهور النوايا"، وإذا وقع الكلام ظاهره إضافة اسم الزمان إلى غير الجملة الفعلية، أو المصدر، وجب تأويله، نحو: "يوم بدر"، فهو يؤول بمصدر، يضاف اسم الزمان إليه، فالتقدير: يوم حرب بدر. انظر أوضح المسالك "تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد": 1/ 267-268.

1 "19" سورة مريم، الآية: 20.

موطن الشاهد: {وَلَمْ أَكْ بَعِيًّا} .

وجه الاستشهاد: حذف نون "أك"؛ لأن الفعل أتى بصيغة المضارع، وهو مجزوم بـ "لم" وغير متصل بضمير نصب، ولا بساكن، وحكم حذف النون في هذه الحال جائز باتفاق. ومثل الآية الكريمة في حذف النون من المضارع المستوفي للشروط، ما أنشده الأصمعي:

فإن يك هذا عهد ريا وأهلها ... فهذا الذي كنا ظننا وظنَّ

وقول ضابئ بن الحارث البرجمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله ... فإني وقيار بها لغريب

وقول الشنفرى وفيه ثلاثة شواهد:

فلم يك إلا نبأة ثم هومت ... فقلنا: قطاة ريع أم ريع أجدل

فإن يك من جن لأبرح طارقا ... وإن يك إنسا ما كها الإنس يفعل
أي: ما يفعل الإنس مثلها.

(260/1)

بخلاف: {مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ} 1، {وَتَكُونُ لَكُمْ أَلْكِبْرِيَاءُ} 2؛ لانتفاء الجزم،
{وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ} 3؛ لأن جزمه بحذف النون، ونحو: "إن يكنه فلن
تسلط عليه" 4؛ لاتصاله بالضمير، ونحو: {لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ} 5؛ لاتصاله
بالساكن، وخالف في هذا يونس 6، فأجاز الحذف، تمسكا بنحو قوله 7: [الطويل]
99- فإن لم تك المرأة أبدت وسامة 8

1 "6" سورة الأنعام، الآية: 135.

موطن الشاهد: {مَنْ تَكُونُ} .

وجه الاستشهاد: عدم جواز حذف نون "تكون"؛ لأنه لم يتقدم عليه الجازم.

2 "10" سورة يونس، الآية: 78.

موطن الشاهد: {وَتَكُونُ لَكُمْ أَلْكِبْرِيَاءُ} .

وجه الاستشهاد: عدم جواز حذف نون "تكون"؛ لأنه لم يتقدم عليه الجازم.

3 "12" سورة يوسف، الآية: 9.

موطن الشاهد: {وَتَكُونُوا} .

وجه الاستشهاد: عدم جواز حذف نون "تكون"؛ لأن جزمه هنا بحذف النون؛ لأنه من
الأفعال الخمسة.

4 هذا جزء من حديث نبوي شريف، مر تخريجه وشرح والتعليق عليه.

5 "4" سورة النساء، الآية: 137.

موطن الشاهد: {لَمْ يَكُنِ اللَّهُ} .

وجه الاستشهاد: عدم جواز حذف نون "يكن"؛ لاتصال الفعل بالساكن بعده، وهو
لام التعريف، فالنون مكسورة؛ لأجله، وهي متعاصية عن الحذف لقوتها بالحركة خلافا لـ
"يونس بن حبيب".

6 يونس بن حبيب: أبو عبد الرحمن الضبي المصري، أخذ عن أبي العلاء، وحماد بن
سلمة، إمام في النحو واللغة، وله فيه قياس ومذاهب تروى عنه، أخذ عنه الكسائي

والفراء، وروى عنه سيبويه كثيرا، كانت له حلقة بالبصرة يؤمها أهل العلم وطلاب العربية، له من التصانيف: معاني القرآن، واللغات، والنوادر، والأمثال. مات في خلافة هارون الرشيد سنة 182هـ. وقد قارب التسعين. ولم يتزوج. البلغة: 295، بغية الوعاة: 365 / 2، وفيات الأعيان: 551 / 2، طبقات القراء: 247 / 2.

7 القائل: هو الخنجر بن صخر الأسدي، ولم أعثر له على ترجمة وافية.

8 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم

(261/1)

وحمله الجماعة على الضرورة كقوله1: [الطويل]

= وهو من شواهد: التصريح: 196 / 1، والأشموقي: "209 / 1 / 120"، وهمع
الهوامع: "122 / 1" والدرر اللوامع: "93 / 1"، والمقتضب: 167 / 3، والإنصاف:
422 / 1، والعيني: 63 / 2.

المفردات الغريبة: المرأة: معروفة، وسميت بذلك؛ لأنها آلة الرؤية. أبدت: أظهرت.
وسامة: حسنا وجمالا وبهاء منظر. ضيغم: أسد.

المعنى: نظر الشاعر في المرأة، فلم يرقه منظره، فقال مسليا نفسه: إن لم تظهر المرأة
جمالا وحسن منظر فقد أظهرت وجه أسد في الإقدام والشجاعة.

الإعراب: إن: شرطية جازمة. لم: نافية جازمة. تك: فعل مضارع ناقص، مجزوم بـ "لم"
وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفا. المرأة: اسم "تكن". أبدت: فعل ماضٍ،
والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي، وجملة "أبدت": في محل نصب خبر "تك"، وجملة "تكن
واسمها وخبرها": في محل جزم فعل الشرط. فقد: الفاء رابطة لجواب الشرط. قد: حرف
تحقيق. أبدت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. المرأة: فاعل مرفوع. جبهة: مفعول به.
ضيغم: مضاف إليه. وجملة "أبدت المرأة جبهة....": في محل جزم جواب الشرط.
موطن الشاهد: "لم تك المرأة".

وجه الاستشهاد: حذف نون "تكن" المجزوم بسكون النون، على الرغم من أنه وليها
ساكن، وحذف "النون" في هذه الحالة ضرورة عند الجمهور جائزة عند يونس بن حبيب
شيخ سيبويه، حيث يعد الحذف في هذا الموضع جائزا في سعة الكلام، وأنه غير مختص

بضرورة الشعر، واستشهد بالآية الكريمة: {لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ { على قراءة "لم يك" بحذف النون، واستشهد بقول الشاعر:
لم يك الحق سوى أن هاجه ... رسم دار قد تعفى بالسرر
قول الآخر:

إذا لم تك الحاجات من همة الفقى ... فليس بمغنى عنك عقد الرثائم
فائدة: إذا استوفى الحذف شروطه كلها، فهو جائز باتفاق، كما أسلفنا، ومثاله قول
مضر بن ربيعي، أو محمد بن عبد الله الأزدي، أو غيرهما:
فإن تك تعفو يعف عنك، وإن تكن ... تقارع بالأخرى تصبك القوارع
فحذف نون الأولى، وأثبت نون الثانية.

1 القائل هو: النجاشي الحارثي، واسمه: قيس بن عمرو بن مالك من بني الحارث بن
كعب، كان فاسقا رقيق الإسلام شاربا للخمر هجاء، أصاب بلسانه كثيرا من الناس،
فشكوه إلى أمير المؤمنين، عمر بن الخطاب، وإلى علي بن أبي طالب، رضي الله عنهما،
فسجنه. الشعر والشعراء: 1/ 329، الإصابة: 6/ 263، الخزانة: 4/ 368، اللآلي:
890.

(262/1)

100- ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضل1

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:
فلست بآتيه ولا أستطيعه

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 196، والأشموني: "136 / 1 / 257"، والكتاب
لسيبويه: 1/ 9 والخصائص: 1/ 31، والمنصف: 2/ 229، وأما ابن الشجري: 1/
315، والإنصاف: 2/ 684 وشرح المفصل: 9/ 142، والخزانة: 4/ 367، والمغني:
"384 / 539"، والسيوطي: 239. والبيت من عدة أبيات في وصف "ذئب" رواها
ابن الشجري في حماسته، والأبيات هي:

وماء كلون الغسل قد عاد آجنا ... قليل به الأصوات في بلد محل
وجدت عليه الذئب بعوي كأنه ... خليع خلا من كل ماء ومن أهل
فقلت له: يا ذئب، هل لك في فتى ... يواسي بلا منّ عليك ولا بخل؟

فقال: هداك الله للرشد! إنما ... دعوت لما لم يأتِه سُبْعٌ مثلي
فلست بآتيه ولا أستطيعه ... ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل
فقلت: عليك الحوض، إني تركته ... وفي صفوه فضل القلوص من السجل
المعنى: يقال: إنه عرض للشاعر ذئب في سفره، فدعاه إلى طعامه ومؤاخاته، غير ممتنٍ
عليه بذلك، فقال له الذئب: لقد دعوتني إلى شيء لم تفعله السباع قبلي، ولست بآتٍ
طعامك، ولا أستطيع إتيانه، ولكن إن كان فيما معك من الماء زيادة فاسقني منه.
الإعراب: لست: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: اسمه. "بآتيه" الباء حرف جر زائد. آتي:
خبر ليس، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله. ولا:
الواو عاطفة، لا: زائدة، لتأكيد النفي. أستطيعه: فعل مضارع مرفوع والفاعل: أنا،
و"الهاء": مفعول به. ولاك: الواو استئنافية. لأك: حرف استدارك. اسقني: فعل أمر
مبني على حذف الياء، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به، إن: شرطية جازمة. كان:
فعل ماضٍ ناقص، ماؤك: اسم "كان" والكاف: مضاف إليه. ذا: خبر "كان" منصوب
بالألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. فضل: مضاف إليه،
وجملة "كان ماؤك ذا فضل": في محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، لدلالة
السياق عليه.

موطن الشاهد: "ولاك اسقني".

(263/1)

[الحروف المشبهة بـ "ليس"] :

في ما ولا ولات وإن المعملات عمل ليس تشبيها بها¹.

وجه الاستشهاد: حذف نون "لكن" التي لو ذكرت، لكانت متحركة بالكسر؛ لالتقاء
الساكنين: سكون نونها، وسكون السين في "اسقني"، وحذفها هنا نظير حذف النون من
"يكن" إذا وليها ساكن، ورأينا أن الجمهور يعدون حذفها ضرورة؛ لأنها متحصنة بحركة
الكسر العارضة عن الحذف، ولأن "النون" حذفت وهي ساكنة؛ لضعف الحرف
الساكن، مع ضعفها نفسها وشبهها بأحرف اللين التي تحذف في الجزم، وأما يونس فلم
يعتد بهذا التحرك العارض؛ بسبب التقاء الساكنين، ويزعم بأن الحركة التي يقوى بها
الحرف، ويتحصن بها من الحذف الحركة الأصلية.

فائدتان: "أ": إذا دخلت أداة النفي على فعل من النواسخ المتقدمة غير زال وأخواتها
فالنفي هو الخبر، فإذا قلت: ما كان العدو خائفا وقع النفي على الخوف، فإذا أريد
نفي الاسم، وإيجاب الخبر لغرض بلاغي، كالحصر مثلا، أتى بكلمة "إلا" فتقول: ما كان
العدو إلا خائفا.

ب: إذا كان خبر الناسخ منفيا، جاز دخول حرف الجر الزائد عليه، تقول: ما كان محمد
بمُتَّهِمٍ، فمُتَّهِمٍ خبر كان مجرور لفظا بالباء الزائدة، وفي محل نصب؛ لأنه خبر، وهذا عام
في جميع أخبار النواسخ المنفية. إلا زال وأخواتها؛ لأن أخبارها موجبة. ضياء السالك:
235 /1.

1 من حق الحرف المشترك بين الأسماء والأفعال أن يكون مهما، كما بينا سابقا، ولكن
شبهة هذين الحرفين بـ "ليس" جعل العرب يعملونهما عمل "ليس" التي ترفع الاسم
وتنصب الخبر. "وما" أشبهت ليس في ثلاثة أمور:
أحدها: أنها تدل على النفي، كما أن ليس تدل على النفي، وليس الأمر قاصرا على
هذه الدلالة، بل هو أقوى من مجرد الدلالة على النفي، فإن "ما" تدل على النفي في
الحال كما أن "ليس" تدل على النفي في الحال.

الثاني: أننا وجدنا "ما" تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل عليهما.
الثالث: أننا وجدنا الخبر الواقع بعد "ما" يقتزن به الباء الزائدة، كما في قوله تعالى: { مَا
أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٌ } ، وكما قال الشاعر:
لعمرك ما معن بتارك حقه

كما أن خبر المبتدأ الواقع بعد ليس، يقتزن بهذه الباء كما في قوله تعالى: { أَلَيْسَ اللَّهُ
بِكَافٍ عَبْدَهُ } ، فلما أشبهت "ما" ليس هذه الشبه القوي، عملت عملها، فرفعت
الاسم ونصب الخبر، وإعمال "ما" عمل "ليس" ليس قياسا، وإنما هو استقراء لكلام
العرب، وذلك أن القياس في اللغة يمتنع في مدلولات الألفاظ ومعانيها، ومعنى هذا أن
نجدهم سمو شيئا ما باسم "ما" لعله تقتضي هذه التسمية، فنجد هذه العلة موجودة في
شيء آخر، فنسميه بهذا الاسم، فأما في الأحكام الإعرابية فلا.
الأشعري مع حاشية الصبان: 247 /1.

[ما الحجازية وشروط إعمالها] :

أما "ما"، فأعمالها الحجازيون، وبلغتهم جاء التنزيل، قال الله تعالى: {مَا هَذَا بَشَرًا} 1، {مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ} 2، ولإعمالهم إياها أربعة 3 شروط 4:

1 "12" سورة يوسف، الآية: 31.

موطن الشاهد: {مَا هَذَا بَشَرًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "ما" عاملة عمل "ليس" فرفعت الاسم ونصبت الخبر، وإعمال "ما" على لغة أهل الحجاز، وأما "ما" على لغة تميم، فهي نافية غير عاملة، يليها المبتدأ والخبر.

2 "58" سورة المجادلة، الآية: 2.

موطن الاستشهاد: {مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "ما" حجازية عاملة عمل ليس، وهن: اسم "ما" مبني على الفتح في محل رفع اسم "ما" أمهاتهن: خبر "ما" منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم. و"هم" مضاف إليه.

3 زاد ابن عقيل شرطين، فجعلها ستة شروط، فقال:

الخامس: ألا تتكرر "ما" فإن تكررت، بطل عملها، نحو: "ما ما زيد قائم" فالأولى:

نافية، والثانية نفت النفي، فبقي إثباتا، فلا يجوز نصب "قائم" وأجازه بعضهم.

السادس: ألا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها، نحو: "ما زيد بشيء إلا

شيء لا يعأ به" فـ "بشيء" في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو "زيد" ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرا عن "ما" وأجازه قوم، وكلام سيبويه في هذه المسألة محتمل للقولين المذكورين أعني القول باشتراط أن يبدل من خبرها موجب، والقول بعدم اشتراط ذلك.

انظر ابن عقيل "ط. دار الفكر": 1/ 237، 238 وحاشية الصبان: 1/ 247.

4 اختلف النحاة في هذا الموضوع، فقال البصريون: عملت في الاسم الرفع، وعملت

في الخبر النصب، وقال الكوفيون: عملت في الاسم الرفع؛ فأما الخبر فهو منصوب على نزع حرف الجر، والصحيح ما ذهب إليه البصريون.

التصريح 1/ 196.

أحدها: أن لا يقرن اسمها بإن الزائدة1، كقوله2: [البسيط]

101- بني غدانة ما إن أنتم ذهب3

1 فإن اقترن الاسم بما بطل عملها؛ لأنها عملت بالحمل على ليس، و"ليس" لا يقرن اسمها بإن، وقيد بالزائدة؛ لأنها إذا جاءت نافية لتأكيد النفي لم يبطل عملها، بشرط أن يكون في الكلام ما يدل على ذلك.
التصريح: 196 / 1.

2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

ولا صريف، ولكن أنتم الخزفُ

وهو من شواهد: التصريح: 197 / 1، والأشموني: "121 / 1 / 211"، وجمع الهوامع: 123 / 1 والدرر اللوامع: 94 / 1، وخزانة الأدب: 124 / 2، والعيني: 91 / 2 برواية "خزف" قطر الندى: "189 / 50" ومغني اللبيب: "38 / 24"، وشذور الذهب: "90 / 194".

المفردات الغريبة: غدانة "بضم الغين وفتح الدال مخففة": حي من يربوع. صريف: الفضة. الخزف: ما عمل من الطين وشوى بالنار، فصار فخارا.
المعنى: يهجو بني غدانة، ويقول: لستم يا بني غدانة من كرام الناس، ولا من أوساطهم، ولكنكم من الطبقة الدنيا، ومن الأسقاط، فلم هذا التفاخر والتعظيم؟، وجعل الذهب مثالا للأشراف، والفضة مثالا لمن دونهم، وأراد بالخزف حثالة الناس.
الإعراب: بني: منادى مضاف منصوب، بحرف نداء محذوف. غدانة: مضاف إليه ممنوع من الصرف. ما: نافية مهملة. إن: زائدة: أنتم: مبتدأ. ذهب: خبر. ولا: الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي، صريف: معطوف على "ذهب". ولكن: الواو عاطفة، لكن: حرف استدراك: أنتم: مبتدأ. الخزف: خبر المبتدأ.
موطن الشاهد: "ما إن أنتم ذهب".

وجه الاستشهاد: إهمال "ما" لوقوع "إن" الزائدة بعدها على رواية الرفع في "ذهب"؟ وروي البيت بنصب "ذهبا"؟ وهي رواية يعقوب بن السكيت، حيث خرجها على أن "إن" الواقعة بعد "ما" زائدة، كما قال الجمهور، واستدل بهذه الرواية على أنه لا يبطل عمل "ما" بزيادة "إن" بعدها، غير أن الجمهور لم يسلموا بما ذهب إليه يعقوب، وقالوا: إن سلمنا برواية النصب، فلا تكون "إن" الواقعة بعدها زائدة، ولكنها نافية مؤكدة لنفي

"ما" فالنفي الذي عملت "ما" لدلالتها عليه باق، وهذا بخلاف ما لو جعلت "إن" نافية لنفي "ما" لأن الكلام، يكون عندئذ مثبتا موجبا؛ لأن =

(266/1)

وأما رواية يعقوب 1 "ذهبا" بالنصب فتخرج على أن إن نافية مؤكدة لـ "ما"، لا زائدة. الثاني: أن لا ينتقض نفي خبرها بإلا 2، فلذلك وجب الرفع في: {وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ} 3 و: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ} 4،.....

1 يعقوب: هو أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت النحوي "السكيت لقب أبيه" أخذ النحو عن البصريين، والكوفيين، كالفراء، وأبي عمرو الشيباني، وابن الأعرابي، وروى عن الأصمعي، وأبي عبيدة، كان من أعلم الناس بالقرآن واللغة والشعر، ثقة عالما بالنحو. قيل: لم يأت بعده مثله، له تصانيف كثيرة في النحو، ومعاني القرآن وتفسير دواوين العرب، وهو صاحب كتاب: إصلاح المنطق، مات سنة 243هـ. البلغة: 288، بغية الوعاة: 349 / 2، الفهرست: 72، معجم الأدباء: 20 / 5، الأعلام: 9 / 255.

2 فإذا انتقض خبر "ما" بإلا وجب رفع الخبر مطلقا عند جمهور البصريين، ويجوز نصب الخبر حينئذ مطلقا عند يونس بن حبيب، وذهب الفراء إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ بشرط كون الخبر وصفا، نحو "ما زيد إلا قائما"، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ لكن بشرط أن يكون مشبها به، نحو: "ما زيد إلا أسدا" وكلام المؤلف صريح، في أنه لو كان انتقاض ففي الخبر بغير إلا، لم يبطل عمل "ما" فلو قلت: "ما زيد غير شجاع" أو قلت: "ما زيد سوى بطل"، بقي العمل، فنصبت "غير" في المثال الأول لفظا، ونصبت "سوى" في المثال الثاني تقديرا.

شرح التصريح: 1 / 197.

3 "54" سورة القمر، الآية: 50.

موطن الشاهد: {وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "ما" مهملة؛ لانتقاض خبرها بـ "إلا"، فـ "أمرنا": مبتدأ مضاف إليه، إلا: أداة حصر، واحدة: خبر مرفوع، وحكم الإهمال في هذه الحالة الوجوب.

4 "3" سورة آل عمران، الآية: 144.

موطن الشاهد: {مَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "ما" مهملة، كما في الآية السابقة؛ لانتقاض خبرها بـ "إلا"، فـ "محمد": مبتدأ. إلا: أداة حصر. رسول: خبر مرفوع؟ وحكم الإهمال الوجوب.

(267/1)

فأما قوله 1: [الطويل]

102- وما الدهر إلا مَنَجْنُونَا بأهله ... وما صاحب الحاجات إلا معذبا

1 لم ينسب إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: البيت من شواهد: التصريح: 1/ 197، والأشموني: "212 / 1 / 121"، وهمع الهوامع: 1/ 123 والدرر اللوامع: 1/ 94، والمقرب: 18، ومغني اللبيب: "116 / 102" وشرح السيوطي: 79.

المفردات الغريبة: الدهر: الزمان والأبد، والمراد هنا الفلك الدائر. منجنونا: هي الدولاب التي يستقي عليها والأكثر فيها التأنيث.

المعنى: إن الزمان ليس له صاحب، ولا يدوم على حالة واحدة، فهو يخفض اليوم من رفعه بالأمس، كالدولاب يرتفع وينخفض، وصاحب الحاجات يعاني في قضائها العذاب، ويتحمل المشاق والمصاعب.

الإعراب: ما: نافية مهملة. الدهر: مبتدأ مرفوع. إلا أداة حصر. منجنونا: مفعول مطلق لفعل محذوف، أو مفعول به لفعل محذوف، أي: يشبه منجنونا، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهذا الوجه الذي أراده المؤلف. وما: الواو عاطفة. ما: نافية مهملة. صاحب: مبتدأ. الحاجات: مضاف إليه. إلا: أداة حصر. معذبا: مفعول مطلق لفعل محذوف، أو مفعول به لفعل محذوف، والجملة من "الفعل المحذوف وما بعده": في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية "ما صاحب الحاجات ...". معطوفة على الجملة الأولى.

موطن الشاهد: "ما الدهر إلا منجنونا، ما صاحب الحاجات إلا معذبا".

وجه الاستشهاد: استشهد بظاهر البيت يونس بن حبيب، والشلوبين وغيرهما، فجعلوا "ما" في الموضعين عاملة عمل "ليس" على الرغم من انتقاض خبرها بـ "إلا"؛ لأنهم يزعمون أن انتقاض نفي الخبر بـ "إلا" لا يمنع إعمال "ما".

ورأينا في الإعراب ما ذهب إليه الجمهور من عد "منجنونا" و "معذبا" إما مفعولا مطلقا،
لفعل محذوف، أو مفعولا به، لفعل محذوف، والتقدير: وما الدهر إلا يدور دوران
منجنون، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا، و "معذب" على هذا مصدر ميمي
بمعنى التعذيب، والتقدير الثاني: وما الدهر إلا يشبه منجنونا، وما صاحب الحاجات إلا
يشبه معذبا وذهب بعض النحاة إلى أن هذا البيت شاذ، والشاذ، يحفظ، ولا يقاس
عليه، والصواب: ما ذهب إليه الجمهور، وتابعهم عليه المؤلف، كما هو واضح.
الدرر اللوامع: 1/ 94 وشرح التصريح: 1/ 197.

(268/1)

فمن باب "ما زيد إلا سيرا"1، أي: إلا يسير سيرا، والتقدير: إلا يدور دوران منجنون،
وإلا يعذب معذبا، أي: تعذيبا2.
ولأجل هذا الشرط أيضا وجب الرفع بعد "بل" و "لكن" في نحو: "ما زيد قائما بل
قاعد" أو "لكن قاعد" على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ولم يجز نصبه بالعطف لأنه
موجب3.
الثالث: أن لا يتقدم الخبر4، كقولهم: "ما مسيء من أعتب"، وقوله5: [الطويل]

1 أي: إن كلا من "منجنونا" و "معذبا" مفعول مطلق عامله محذوف، وعامله واقع خبرا
عن اسم ذات مبتدأ، كما أشرنا في أحد وجهي الإعراب.
2 قدر لفظ "دوران" قبل منجنون؛ لأن الذي ينصب على أنه مفعول مطلق، يجب أن
يكون مصدرا، أو اسم مصدر، أو آلة للفعل، أو عددا كما سنرى في حينه و "منجنونا"
ليس واحدا منها؛ لأنه اسم ذات للدولاب، وقدر "معذبا": تعذيبا؛ لأن "معذبا": اسم
مفعول، وهو لا يقع مفعولا. انظر شرح التصريح: 1/ 197.
3 أي: مثبت، وقد ذكرنا من قبل، أن بعضهم ألحق "بل" و "لكن" بـ "إلا" كقول
الناظم.

"ورفع معطوف بـ "لكن" أو بـ "بل"

من بعد منصوب بما الزم حيث حل

أي: إذا وقع بعد خبر "ما" عاطف، فلا يخلو: إما أن يكون مقتضيا للإيجاب، أو لا.
فإن كان مقتضيا للإيجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده، نحو: بل ولكن، كما في المتن،

ووجب الرفع في هذه الحالة؛ لأن "ما" لا تعمل في الموجب.
وإن كان الحرف العاطف غير مقتض للإيجاب، كالواو ونحوها، جاز النصب والرفع،
والمختار النصب، نحو: ما زيد قائما ولا قاعدا، ويجوز الرفع، فنقول: ولا قاعد، ويكون
خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: ولا هو قاعد.
ويفهم من تخصيص المؤلف وجوب الرفع بما إذا وقع الاسم بعد "بل ولكن" أنه لا يجب
الرفع بعد غيرهما.
انظر ابن عقيل "ط دار الفكر": 1/ 238-239.
4 على الاسم، خلافا للفراء، وإن كان ظرفا أو جارا ومجرورا، على الأصح؛ خلافا لابن
عصفور، فإن تقدم بطل العمل، وقد حكى الجرمي "ما مسينا من أعتب"، على
الإعمال، وقال: إنه لغة لقوم من العرب.
التصريح: 1/ 198.
5 لم ينسب إلى قائل معين.

(269/1)

103- وما خُذِلَ قومي فأخضع للعدى1

فأما قوله2: [البسيط]

104- إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر3

1 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

ولكن إذا أدعوهم فهُمُ هُمُ

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 198، والأشموني: "122 / 1 / 213".

المفردات الغريبة: خذل: جمع خاذل، اسم فاعل من خذلك، إذا ترك نصرتك

ومعونتك. أخضع: أذل وأستكين. فهم هم: أي أنهم هم المعروفون بالشهامة

والشجاعة.

المعنى: ما عودني قومي أن يخذلوني، ويقعدوا عن نصرتي ومعاونتي: والوقوف بجانبني، حتى

أخضع وأستكين للأعداء، ولكن إذا دعوتهم هبوا لنصري، ووجدت منهم ما أعرفه

فيهم، من كمال الرجولة والمعاونة الصادقة.

الإعراب: ما: نافية مهملة. خذل: خبر مقدم مرفوع. قومي: مبتدأ مؤخر، وهو مضاف.

والياء: مضاف إليه. فأخضع: الفاء فاء السببية، أخضع: فعل مضارع منصوب بـ "أن" المضمر بعد الفاء، وفاعله: أنا. "للعدى": متعلق بـ "أخضع". ولكن: الواو عاطفة، لكن حرف استدراك. إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان. أدعوهم: فعل مضارع، والفاعل: أنا، و"هم": في محل نصب مفعول، وجملة "أدعوهم": في محل جر بالإضافة. فهم: الفاء واقعة في جواب الشرط. هم: مبتدأ. هم: الثانية: خبر، وجملة "هم هم": جواب شرط غير جازم، لا محل لها. موطن الشاهد: "ما خذل قومي".

وجه الاستشهاد: إبطال عمل "ما" لتقدم الخبر على المبتدأ، وفي هذا دليل على أن من شرط إعمال "ما" ليس أن يتقدم اسمها على خبرها، وفي هذا خلاف، بين جمهور النحاة وغيرهم، وإبطال عملها، لتقدم الخبر على المبتدأ رأي الجمهور.

2 القائل هو: الفرزدق، همام بن غالب، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

وهو من كلام الشاعر، في مدح أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، خامس الخلفاء الراشدين، وأعدل بني أمية. وهو من شواهد: التصريح: 1 / 198، والأشموني: "179 / 1 / 111"، وجمع الهوامع: 1 / 219، 1 / 122، 1 / 249، والدرر اللوامع:

(270/1)

1 / 95، 1 / 188، 1 / 208، وكتاب سيبويه: 1 / 29 والمقتضب: 1 / 191،

ومجالس ثعلب: 113، والمقرب: 18، والخزانة: 2 / 130، ومغني اللبيب عدة مرات منها: "127 / 114"، والسيوطي: 84، 265، وديوان الفرزدق: 223.

المفردات الغريبة: أصبحوا: معناها هنا صاروا. أعاد: رد نعمتهم: المراد البسط في السلطان. قريش: قبيلة، منها الرسول صلى الله عليه وسلم وبنو أمية، قوم عمر بن عبد العزيز.

المعنى: أصبحت بنو أمية - وهم من قريش - وقد رد الله عليهم نعمة الخلافة وبسطة الملك وعزه؛ بتولي عمر بن عبد العزيز زمام الأمور، فهم قريش المقدمون على سائر

قبائل العرب، والذين لا يماثلهم أحد من البشر؛ لأن منهم خير الخلق.
الإعراب: أصبحوا: فعل ماضٍ ناقص، والواو: اسمه: حرف تحقيق أعاد: فعل ماضٍ، الله
"لفظ الجلالة": فاعل مرفوع. نعمتهم: مفعول به لـ "أعاد"، وهو مضاف. و"هم"
مضاف إليه إذ: تعليلية، وفيها إعرابان: إما حرف مبني على السكون، لا محل له من
الإعراب، وإما: ظرف مبني على السكون في محل نصب، والأول أفضل في هذا
الشاهد. هم: مبتدأ. قريش: خبر. وإذا: الواو عاطفة، إذ: تعليلية، كالأولى. ما: نافية
عاملة عمل ليس. مثلهم: خبر "ما" تقدم على اسمها، وهو مضاف، و"هم" مضاف إليه.
بشر: اسم "ما" تأخر عن الخبر.
موطن الشاهد: "ما مثلهم بشر".

وجه الاستشهاد: إعمال "ما" عمل "ليس" مع تقدم خبرها على اسمها، وحكم هذا
الإعمال الشذوذ عند سيبويه، وقال في بيت الفرزدق: لا يكاد يعرف، وقيل في تخريج
هذا البيت: أراد الفرزدق وهو تميمي أن يتكلم بـ "ما" على لغة الحجازيين، لكنه لم
يعرف شرطها عندهم فغلط، وفي هذا الكلام نظر؛ لأن العربي لا يطاوعه لسانه أن
ينطق بغير لغته، كما قال سيبويه. وقيل في تخريجه أيضا: بشر: خبر، ومثلهم: مبتدأ،
ولكنه بني على الفتح؛ لإبهامه مع إضافته للمبني، وهو الضمير، والمبهم المضاف إلى
مبني، ويجوز بناؤه وإعرابه، وقيل: "مثلهم" حال؛ لأن إضافة "مثل" لا تفيد التعريف،
وهو في الأصل صفة لـ "بشر"، وصفة النكرة إذا تقدمت عليها، انتصبت على الحال.
وبشر: مبتدأ، والخبر: محذوف مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها
الظرف، وهو ممتنع أو نادر، أي: "ما في الوجود بشر مثلهم" أي: مماثلا لهم، قاله المبرد.
ورد بأن حذف عامل الحال، إذا كان معنويا ممتنع.

وقيل: "مثلهم" ظرف زمان، تقديره: وإذا هم في زمان ما في مثل حالهم بشر.

وقيل: ظرف مكان، والتقدير: وإذا ما مكانهم بشر، أي: في مثل حالهم.

شرح التصريح: 1/ 198.

(271/1)

فقال سيبويه: شاذ، وقيل: غلط وإن الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين¹، وقيل:
"مثلهم" مبتدأ؛ ولكنه بني لإبهامه مع إضافته للمبني، ونظيره: {إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْكُمُ
تَنْطِقُونَ} 2، {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} 3، فيمن فتحهما، وقيل: "مثلهم" حال، والخبر

محذوف، أي: ما في الوجود بشر مثلهم.

الرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها، كقوله4: [الطويل]

105- وما كل من وافى مني أنا عارف5

1 في هذا الكلام نظر؛ لأن العربي لا يطاوعه لسانه على النطق بغير لغته، كما أوضحنا في وجه الاستشهاد.

2 "51" سورة الذاريات، الآية: 23.

موطن الاستشهاد: {إِنَّهُ حَقٌّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "مثل" مبنية على الفتح؛ لأنها مبهمه، ومضافة إلى مبني بعدها هو "ما" علمًا أنها تستحق الرفع على التبعية لـ "حق"، وحكم بناء "مثل" في هذه الحال الجواز.

3 "6" سورة الأنعام: 94.

موطن الشاهد: {تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "بَيْنَ" مبنية على الفتح؛ لإضافته إلى "مبني"، هو "كم"، و"بين": مبهم، فيجوز في هذه الحال بناؤه وإعرابه، وهو فاعل تقطع، فيما أن نقول: "بين" فاعل مبني على الفتح في محل رفع، أو نقول: "بينكم" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة و"كم": مضاف إليه.

4 القائل: هو مزاحم بن الحارث العقيلي، وقيل مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث، شاعر إسلامي، من بني عقيل بن ربيعة، وبدوي فصيح، كان في زمن جرير والفرزدق، روي أن الفرزدق دخل على عبد الملك بن مروان، أو أحد بني، فسأله: أتعرف أحدا أشعر منك؟ فقال: لا، إلا غلاما من بني عقيل؛ فإنه ينعت الفلوات، فيجيد، ثم دخل جرير فسأله، فأجابه كذلك، ثم دخل ذو الرمة، فأجاب مثلها. الأغاني: 27 / 19، 34.

5 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

وقالوا: تعرّفها المنازل من مني

وهو من شواهد: الأشموني: "122 / 1 / 215"، والتصريح: 198 / 1، والكتاب لسيبويه: 36 / 1، 37 والخصائص: 453 / 2، 476، والعيني: 98 / 2، ومغني اللبيب: "910 / 1180" والسيوطي: 328 وشذور الذهب: "258 / 91".

إلا إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً فيجوز، كقوله1: [الطويل]

106- فما كل حين من توالي مواليا2.

المفردات الغريبة: تعرفها: تطلّب معرفتها وأسأل الناس عنها. المنازل: جمع منزل، وهو المكان الذي ينزل فيه الناس عن رواحلهم؛ ليستريحوا من عناء السفر. منى: مكان قريب من مكة، فيه منسك من مناسك الحج. وفيه تنحر الهدايا.

المعنى: افتقد مزاحم محبوبته في الحج، فسأل عنها، فقالوا له: سل عنها في منزل الحج من منى، فقال: ذلك غير مجد؛ لأني لا أعرف جمع من وفد إلى منى حتى أسأله عنها. الإعراب: قالوا: فعل ماضٍ، وفاعل: نعرفها: فعل أمر، والفاعل: أنت، و"ها": مفعول به. المنازل: منصوب على نزع الخافض، وأعرابه بعضهم مفعولاً فيه، والأول أفضل.

و"من منى" متعلق بمحذوف حال من "المنازل" "ما" نافية، كل "على رواية النصب" مفعول به لـ "عارف" الآتي، وهو مضاف. من: اسم موصول، مضاف إليه. وافي: فعل ماضٍ، والفاعل: هو. منى: مفعول به لـ "وافي"، وجملة "وافي منى": صلة للموصول، لا محل لها. أنا: مبتدأ. عارف: خبر المبتدأ، وعلى رواية "كل" بالرفع، فتكون "ما" عاملة عمل ليس، و"كل": اسمها، وجملة "أنا عارف": في محل نصب خبر "ما"، ويجوز أن تكون كل: مبتدأ وجملة "أنا عارف": خبر، وعلى رواية الرفع "لا بد من تقدير رابط أو عائد بين المبتدأ، أو اسم "ما" وبين الخبر، وهذا العائد محذوف، والتقدير: ما كل من وافي منى أنا عارفه.

موطن الشاهد: "ما كل من وافي منى أنا عارف".

وجه الاستشهاد: إهمال "ما"، لتقدم معمول الخبر، وهو "كل" على المبتدأ، وهذا المعمول، ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، وأما على رواية الرفع في "كل" فتكون "ما" مهملة أيضاً، أو عاملة كما بينا في الإعراب والعائد محذوف، والتقدير: أنا عارفه. 1 لم ينسب إلى قاتل معين.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

بأهبة حزم لُدْ، وإن كنت آمنا

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 199، والأشموي: "214 / 1 / 122" والعيني: 2/

101.

المفردات الغريبة: أهبة: هي التهيؤ للشيء، والاستعداد له. حزم: هو التدبر والفحص عن الأمور. لذ: التجي. توالي: تصافي وتعاون.

المعنى: عليك بالحزم وتمسك به دائما، وإن كنت واثقا من نفسك ومن تواليهم، آمنا
كيد غيرك، فليس كل من تواليه مأمون الجانب في كل وقت.

(273/1)

[إعمال لا عمل ليس وشروطه]:

وأما "لا" فإعمالها عمل ليس قليل¹، ويشترط له الشروط السابقة، ما عدا الشرط
الأول²، وأن يكون المعمولان نكرتين³، والغالب أن يكون خبرها محذوفا، حتى قيل
بلزوم ذلك، كقوله⁴: [مجزوء الكامل]

107- فأنا ابن قيس لا براح⁵

الإعراب: "بأهبة": متعلق بـ "لذ" حزم مضاف إليه. لذ: فعل أمر، والفاعل: أنت. وإن:
الواو: عاطفة على محذوف، إن: شرطية جازمة. كنت: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: اسمه
آمنا: خبر "كنت" منصوب، وجملة "كنت وخبرها": فعل الشرط، وجواب الشرط
محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه. فما: الفاء تعليلية، ما: نافية عاملة عمل ليس. كل:
مفعول فيه منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بـ "موالٍ" الآتي، وهو مضاف. حين:
مضاف إليه. من: اسم موصول، في محل رفع اسم "ما". توالي: فعل مضارع، والفاعل،
أنت، و"الجملة" صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير: فما كل حين من تواليه.
مواليا: خبر "ما" النافية العاملة منصوب.

موطن الشاهد: "ما كل حين من توالي مواليا".

وجه الاستشهاد: إعمال "ما" مع تقدم معمول الخبر، وهو "كل حين"، والذي سوغ
ذلك كون المعمول ظرفا، ومعلوم أن الظروف، والجار والمجرور يتسع فيها.

بقي من شروط عمل "ما" ألا تتكرر، لا بقصد تأكيد النفي، بل لنفي ما قبلها، نحو: ما
ما العربي مقيم على الضيم؛ لأن نفي النفي إثبات، فتصبح "ما" بعيدة عن النفي، فإن
قصد بالتكرار تأكيد النفي في الأولى لا إزالته صح الإعمال، وقد أشرنا إلى ذلك سابقا.

1 إعمال "لا" عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين، وإليه ذهب سيبويه، وطائفة من
البصريين.

2 المقصود بالشرط الأول: ألا يقتزن الاسم بـ "إن" الزائدة لأنها لا تقع بعد "لا".

3 فإن كان أحدهما معرفة أو كلاهما، فلا تعمل إلا نادرا، ويجوز أن يكون خبرها جملة

فعلية، أو شبه جملة؛ لأنهما في حكم النكرة.
4 هو سعد بن مالك جد طرفة بن العبد، وهو أحد بني بكر بن وائل، وأحد سادات بكر وفرسانها في الجاهلية، كان شاعرا مجيدا.
خزانة الأدب: 1/ 474.
5 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:
من صد عن نيرانها

(274/1)

والصحيح جواز ذكره، كقوله1: [الطويل]
108 تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا ... ولا وَزَرَ مما قضى الله واقيا2
وإنما لم يشترط الشرط الأول لأن "إن" لا تتراد بعد "لا" أصلا.
= والبيت من كلمة لسعد بن مالك، يعرض فيها بالхарث بن عباد، فارس النعامة حين اعتزل الحرب التي نشبت بين بكر وتغلب ابني وائل، وهي الحرب المشهورة بحرب البسوس، وقبل البيت قوله:
يا يؤس للحرب التي ... وضعت أراھط فاستراحوا
والبيت الشاهد، من شواهد: التصريح: 1/ 199، والأشثوني: "125 / 1 / 225"،
وهمع الهوامع: 1/ 125 والدرر اللوامع: 1/ 97، وسيبويه: 1/ 28، 354، 357،
والمقتضب: 4/ 360، والإنصاف: 367 وشرح المفصل: 1/ 108، وجمل الزجاجي:
242، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 506، ومغني اللبيب: "315 / 433"
"825 / 1067"، وشرح السيوطي: 208.
المفردات الغريبة: صد: أعرض. نيرانها: الضمير يعود على الحرب، وأراد من نكل عنها ولم يقتحم لظاها. ابن قيس نسب نفسه إلى جده الأعلى. لا براح: لا زوال ولا فرار.
المعنى: من امتنع عن اقتحام الحرب وتحمل ويلاتها، فأنا لا أمتنع؛ لأنني ابن قيس المعروف بالشجاعة والنجدة والإقدام. لا براح لي، ولا نكوص عن خوضها.
الإعراب من: اسم شرط جازم، في محل رفع مبتدأ. صد: فعل ماضٍ في محل جزم فعل الشرط. "عن نيرانها": متعلق بـ "صد"، و"ها": مضاف إليه. فأنا: الفاء رابطة لجواب الشرط، أنا: مبتدأ، ابن: خبر، وهو مضاف. قيس: مضاف إليه. لا: نافية تعمل عمل

ليس. براح: اسم "لا" مرفوع، والخبر محذوف، والتقدير: لا براح لي.
موطن الشاهد: "لا براح".

وجه الاستشهاد: إعمال "لا" عمل "ليس" فرفع بما الاسم "براح"، وحذف خبرها، وأما حكم حذف خبرها، فجائز باتفاق على الأغلب، كما في المتن.

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: البيت من شواهد: التصريح: 1/ 199، وجمع الهوامع: 1/ 125،

والدرر اللوامع: 1/ 97، وابن عقيل "313 / 78"، والأشموني: "124 / 1 / 223"،

وخزانة الأدب: 1/ 530 عرضاً، والعيني: 2/ 102 ومغني اللبيب: "315 / 434"

"516 / 438"، وقطر الندى: "190 / 51"، والشذور: "260 / 92"، 262.

المفردات الغريبة: تعز: من العزاء، وهو التصبر والتسلي على المصائب. وزر: ملجأ.

واقيا: اسم فاعل من الوقاية، وهي الرعاية والحفظ.

(275/1)

[إعمال لات عمل ليس وشروطه]:

وأما "لات" فإن أصلها "لا" ثم زيدت التاء¹، وعملها واجب، وله شرطان²: كون معموليها اسمي زمان، وحذف أحدهما، والغالب كونه المرفوع، نحو: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} 3، أي: ليس الحين حين فرار، ومن القليل قراءة بعضهم

المعنى: تسلّ وتصبرّ على ما يصيبك من الكوارث والمصائب، فكل شيء إلى زوال. ولا يبقى على وجه الأرض شيء، وليس هنالك ملجأ يقي الإنسان، ويحفظه مما قضاه الله وقدره.

الإعراب: تعزّ: فعل أمر، مبني على حذف حرف العلة، والفاعل أنت. فلا: الفاء تعليلية، لا: نافية، تعمل عمل "ليس" شيء: اسمها مرفوع. "على الأرض": متعلق بـ "باقيا" الآتي، أو بمحذوف صفة لـ "شيء" باقيا: خبر "لا" منصوب. ولا: الواو عاطفة، لا: نافية عاملة عمل ليس. وزر: اسم "لا" مرفوع. "مما": متعلق بـ "واقيا" الآتي. قضى الله: فعل ماضٍ، وفاعل، و"الجملة": صلة للموصول، لا محل لها. واقيا: خبر "لا" منصوب.

موطن الشاهد: "لا شيء..... باقيا، لا وزر..... واقيا".

وجه الاستشهاد: إعمال "لا" في الموضوعين عمل "ليس" ومجيء اسمها وخبرها نكرتين، ومجئتهما مذكورين معاً، وفي ذلك دلالة على جواز ذكر خبر "لا" العاملة عمل ليس خلافاً للزجاج الذي يرى أن خبر "لا" لا يكون مذكوراً أبداً.

فائدة: ذهب الأخفش إلى أن "لا" ليس لها عمل أصلاً، لا في الاسم، ولا في الخبر، وأن ما بعدها "مبتدأ وخبر" والبيت الشاهد يبطل ما ذهب إليه.

1 زيادة التاء في "لات" أحسن منها في "ثمت" وفي "ربت"؛ لأن "لا" بمعنى "ليس" ومحمولة عليها، وليس تلحقها تاء التانيث، فتقول: ليست هند مفلحة، ومما يؤيد هذا أن تاء التانيث تلحق "لا" التي تعمل عمل "ليس" ولا تلحق "لا" التي تعمل عمل "إن"، ويقال: زيدت التاء للمبالغة.

التصريح: 200 / 1.

2 أي: مع الشروط الخاصة بعمل "ما" ما عدا وقوع "إن" الزائدة؛ لأنها لا تقع بعد "لات".

3 "38" سورة ص، الآية: 3.

أوجه القراءات: قرأ عيسى بن عمر "حين" بالرفع، وقرأ "ولات" بكسر التاء، وقرأ برفع "ولات" و"حين" أبو السمال، وقرأ عيسى وأبو السمال: "ولا تحين مناص". وقرأ الجمهور {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه: 129. والبحر المحيط: 384 / 7، والمشكل: 247 / 2.

موطن الشاهد: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "لات" عاملة عمل "ليس" مع حذف اسمها، والتقدير: ولات الحين حين مناص، وحكم حذف أحد معموليها واجب، والمعنى: وليس الوقت وقت مهرب.

(276/1)

برفع الحين، وأما قوله 1: [الكامل]

109- يبغي جوارك حين لات مجير 2

1 هو: عبد الله بن أيوب التميمي، يكنى أبا محمد، مولى بني تميم، ثم مولى بني سليم، أحد شعراء الدولة العباسية، وكان أحد الشعراء المجَّان، الوصافين للخمر، مدح خلفاء

بني العباس ومنهم المأمون والأمين وله معهم قصص ومواقف.
الأغاني: 22/ 7677، تجريد الأغاني: 8/ 206، تاريخ بغداد: 9/ 411.
2 تخريج الشاهد:

هذا عجز بيت، وصدره قوله:

لهفي عليك للهفة من خائف

وهو من كلمة، اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة، وهو من شواهد: التصريح: 1/ 200، ونسبه صاحب التصريح إلى شمر دل الليثي، والأشعري: "126/ 1/ 230"،
وخزانة الأدب: 2/ 146 عرضا والعيني: 2/ 103، 178 عرضا: ونسبة إلى شمر دل
الليثي في رثاء منصور بن زياد.

وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 950، ومغني اللبيب "1065/ 825"، وشرح
السيوطي: 313.

المفردات الغريبة: لهفي: أسفي؛ من اللهف، وهو الحزن والأسى على فائت. للهفة. أي
لأجل لهفة أي استغاثة مجير: ناصر يمنع الأذى ويدفعه
المعنى: لي عليك حسرة شديدة وحزن عميق، من أجل رجل نابه ريب الزمان، وعضه
الدهر، وطلب الغوث، فلم يجدك، وقد كنت نصيرا لمن لا ملجأ له ولا نصير.
الإعراب: لهفي: مبتدأ أو مضاف إليه. "عليك": متعلق بـ "لهفي". "للهفة": متعلق بخبر
محذوف. "من خائف" متعلق بـ "لهفة"، أو بمحذوف صفة لـ "لهفة"، يبغي: فعل مضارع،
والفاعل: هو. جوارك: مفعول به، ومضاف إليه، وجملة "يبغي جوارك": في محل جر
صفة لـ "خائف". "حين" متعلق بـ "يبغي". لات: حرف نفي، مهملة، لا محل له من
الإعراب. مجير: فاعل لفعل محذوف، والتقدير: ولات =

(277/1)

فارتفع "مجير" على الابتداء، أو على الفاعلية، والتقدير: حين لات له مجير، أو يحصل
له مجير، و"لات" مهملة، لعدم دخولها على الزمان، ومثله قوله 1: [الخفيف]
110- لات هتّا ذكرى جُبيرة 2
إذ المبتدأ "ذكرى" وليس بزمان.

= حين لا يحصل مجير، أو: مجير: مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف، والتقدير: حين لات مجير

له.

موطن الشاهد: "لات مجير".

وجه الاستشهاد: إهمال "لات"؛ لعدم دخولها على الزمان؛ لأن "لات" لا تعمل في غير الحين، أي: الزمن: ولا بد من حذف أحد معموليها، والغالب حذف اسمها، وحذف خبرها وبقاء اسمها قليل، وإلى هذا أشار الناظم.

"وما لـ" "لات" في سوى حين عمل

وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل".

فائدة: عمل "لات" عمل "ليس" بالشروط المذكورة، هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، ونقل منع عمل "لات" عن الأخفش، وعليه: فالمرفوع الذي يليها. مبتدأ حذف خبره، والمنصوب الذي يليها مفعول بفعل محذوف، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه والجمهور.

انظر حاشية الصبان: 1/ 255. وابن عقيل "ط. دار الفكر": 1/ 250.

1 القائل هو: الأعشى الأكبر، أبو بصير، ميمون بن قيس بن جندل من سعد بن ضبيعة بن قيس، شاعر جاهلي فحل، ومن الطبقة الأولى، ويعرف بصناعة العرب، قيل: وفد إلى الرسول صلى الله عليه وسلم؛ ليسلم، فصده أبو سفيان، وأعطاه عطاء عظيماً، وفي طريقه من مكة، سقط عن ظهر راحلته ومات، وذلك سنة 7هـ. الشعر والشعراء: 1/ 257، الأغاني: 8/ 74، المرزباني: 104، الخزانة: 1/ 83، شعراء الجاهلية: 357.

2 تخريج الشاهد: تمام الشاهد:

لات هُنا ذكرى جبيرة أم من ... جاء منها بطائف الأهوال

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 200، وهمع الهوامع: 1/ 126، والدرر اللوامع: 1/ 99، والمقرب: 19. والعيني: 2/ 106، والمختضب: 2/ 39، والخصائص: 2/ 274، وديوان الأعشى: 13.

المفردات الغريبة: هنا: اسم إشارة للمكان، واستعير هنا للزمان ذكرى: تذكر. جبيرة: اسم امرأة، وهي بنت عمرو بن حزم، وقيل: هي امرأة الأعشى. بطائف،

[إعمال إن عمل ليس على النادر] :

وأما "إن" فإعمالها نادر¹، وهو لغة أهل العالية²، كقول بعضهم: "إن أحدًا

= الطائف: الذي يطرق ليلاً، وأراد هنا خيالها الذي يطرقه عند النوم. الأهوال: جمع هول، وهو الخوف.

المعنى: ليس هذا الوقت وقت تذكر جبيرة، أو تذكر ذلك الطائف الذي أزعجك، لما رأيته من غضبها.

الإعراب: لات: حرف نفي مهمل، لا عمل له، لعدم دخوله على زمان. هنا: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم. ذكرى: مبتدأ مؤخر. جبيرة. مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله، ويجوز أن نعلق "هنا" بذكرى، ويكون الخبر محذوفاً، والتقدير: ليت ذكرى جبيرة مقبولة، والأول أفضل. أو: حرف عطف. من: اسم موصول معطوف على جبيرة. جاء: فعل ماضٍ، والفاعل: هو. "منها": متعلق بـ "جاء". "بطائف": متعلق بـ "جاء". الأهوال: مضاف إليه.

موطن الشاهد: "لات هنا ذكرى جبيرة".

وجه الاستشهاد: إهمال "لات" لأنها دخلت على غير زمان، كما أشار المصنف؛ لأن "هنا" اسم إشارة إلى المكان البعيد، ومعلوم أن "لات" النافية العاملة عمل "ليس" لا تعمل إلا في أسماء الزمان، ولهذا، فإن محاولة إعمالها في "هنا" وهي على أصلها غير جائزة لأنها لا تعمل في المصدر أو اسم المكان، ولهذا أهملت سواء أتعلقت "هنا" بـ "ذكرى" أو بمحذوف الخبر المقدم؛ لأن "ذكرى" على الوجهين مبتدأ مرفوع كما أعربنا. - غير أن سيبويه والرضي وغيرهما من النحاة، ذهبوا إلى أن "هنا" التي تقع بعد "لات" في مثل هذا البيت ظرف زمان متعلق بخبرها المحذوف، وقد أضيف إلى ذكرى جبيرة، واسم "لات" محذوف، والتقدير: ليس الوقت وقت ذكرى جبيرة.

1 ذهب الكسائي، وأكثر الكوفيين، وأبو على الفارسي، وأبو الفتح بن جني، إلى جواز إعمال "إن" عمل ليس. وذهب الفراء، وأكثر أهل البصرة، إلى عدم جواز إعمالها، واختلف نقل العلماء عن سيبويه والمبرد، فنقل السهيلي الجواز عن سيبويه والمنع عن المبرد، ونقل النحاس العكس، فنسب الجواز إلى المبرد والمنع إلى سيبويه، ونقل ابن مالك الجواز عنهما، ثم قال ابن مالك: إن إعمال "إن" النافية عمل ليس مع جوازه نادر، وتبعه على هذا ابن هشام، وقال غير ابن مالك: إن عمل "إن" النافية عمل ليس أكثر من عمل لا.

التصريح: 1/ 201، وانظر حاشية الصبان: 1/ 255.
2 تطلق على ما فوق أرض نجد إلى تمامة وإلى ما وراء مكة وما والاها.

(279/1)

خيراً من أحد إلا بالعافية" وكقراءة سعيد¹: "إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا
أَمْثَلُكُمْ"²، وقول الشاعر³: [المنسرح]
111- إن هو مستولياً على أحد⁴

1 هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الولاء، الكوفي، يكنى أبا عبد الله، ولد سنة
45هـ. وهو تابعي جليل، قرأ على عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وقرأ عليه أبو
عمرو بن العلاء، خرج على بني أمية مع عبد الرحمن بن محمد الأشعث، فقتله الحجاج
سنة 95هـ.

سير أعلام النبلاء: 4/ 321، طبقات ابن سعد: 6/ 256، وفيات الأعيان: 2/
371.

2 "7" سورة الأعراف، الآية: 194.

أوجه القراءات: قرأ سعيد بن جبير بتخفيف "إن" ونصب "عبادا" و"أمثالكم". وقرأ
الجمهور بتشديد "إن" ورفع "عباد" و"أمثالكم".
توجه القراءات: قراءة الجمهور واضحة، وأما قراءة سعيد بن جبير، فإن "إن" عاملة
عمل "ليس" على لغة أهل العالية والذين: اسمها، وعبادا: خبرها. انظر: المحتسب: 1/
270، والبحر المحيط: 4/ 444.

موطن الشاهد: "إن الذين..... عبادا أمثالكم".

وجه الاستشهاد: إعمال "إن" عمل "ليس"، وحكم إعمالها جائز عند الكوفيين - ما
عدا الفراء - وأجازه المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين، وتبعهم ابن مالك في
ألفيته. وانظر في إعراب الآية: البيان: 1/ 381، والعكبري: 1/ 167.

3 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه يروى على صور مختلفة، إحداها:

إلا على أضعف المجانين

الثانية:

إلى على حزيه الملاعين

الثالثة:

إلا على حزيه المناحيس

وهو من شواهد: التصريح: 201 / 1، والأشمويني: "126 / 1 / 226"، وابن عقيل:
"81 / 1 / 317" والمقرب: 19، والعيني: 113 / 2، وخزانة الأدب: 143 / 2، وهمع
الهوامع: 125 / 1، والدرر اللوامع: 96 / 1، وشذور الذهب: "363 / 136".
المفردات الغريبة: مستوليا: اسم فاعل من استولى على الشيء: أي تولاه وملك زمام
التصرف فيه. المجانين: جمع مجنون، وهو الذي ذهب عقله.

(280/1)

[زيادة الباء في أخبار الحروف العاملة عمل ليس] :

وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس "1 / 1" وما "2"، نحو: {أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ} 3، ...

المعنى:

ليس لهذا الرجل سلطان وولاية على أحد من الناس، إلا على أشد المجانين ضعفا.
الإعراب: إن: نافية عاملة عمل "ليس". هو: اسمها مبني على الفتح في محل رفع.
مستوليا: خبر منصوب، "على أحد": متعلق بـ "مستوليا". إلا أداة حصر، أو أداة
استثناء مرفوعة. "على أضعف": جار ومجرور بدل بعض من كل من "على أحد"، أو
نقول: "جار ومجرور" واقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق. المجانين: مضاف
إليه.

موطن الشاهد: "إن هو مستوليا".

وجه الاستشهاد: إعمال "إن" عمل "ليس" على مذهب الكوفيين، ومن وافقهم من
البصريين، وفي البيت شاهد آخر على أن "إن" النافية مثل "ما" في كونها، لا تختص
بالنكرات، كما تختص بها "لا" حيث جاء اسم "إن ضميرا بارزا، كما هو واضح، كما
يستفاد من الشاهد أن انتقاض النفي بـ "إلا" بعد الخبر، لا يقدح في العمل، ولا يبطله.
1 بشرط ألا تكون أداة استثناء، وألا ينتقض النفي بإلا، ويكون الخبر مجرورا لفظا،
منصوبا تقديرا، وقد تزداد الباء في الاسم، إذا تأخر إلى موضع الخبر، كقراءة بعضهم:
"لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ" بنصب "البر"، وقول الشاعر:

أليس عجيباً بأن الفتي ... يصاب ببعض الذي في يديه
وهذا من الغريب، كما قال في المعني، ونظير ذلك، زيادتها في خبر المبتدأ المنفي بما، ولو
كان قد تقدم على المبتدأ، ومنه قول الشاعر:
لَوْ أَنَّكَ يَا حَسِينَ خَلَقْتَ حُرًا ... وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ
التصريح: 201/1، ومغني اللبيب: 149.
2 تزداد الباء في خبر "ليس" و"ما" عند البصريين؛ لرفع توهم الإثبات، فإن السامع قد
لا يسمع أول الكلام، وعند الكوفيين؛ لتأكيد النفي، وهذا يكون خطاباً لمن ينكر عدم
قيام زيد، فيقول: إن زياداً لقائم، مثلاً، فهذا يجب بليس زيد بقائم.
التصريح: 201/1.
3 "39" سورة الزمر، الآية: 36.
موطن الشاهد: {أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ} .
وجه الاستشهاد: مجيء "الباء" زائدة في خبر "ليس"، وحكم مجيء هذه "الباء" جائز =

(281/1)

{وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ} 1، وبقلة في خبر "لا" 2 وكل ناسخ منفي، كقوله 3: [الطويل]
112- وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعاة ... بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب 4

= باتفاق وبكثرة، فهي تفيد تأكيد النفي، ومثل هذه الآية قوله تعالى: {لَسْتُ عَلَيْهِمْ
بِمُصَيِّرٍ} 88 سورة الغاشية، الآية: 32 وقوله جلت قدرته: {وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ
لِّلْعَبِيدِ} 3 سورة آل عمران، الآية: 182. وقوله سبحانه: {أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ
بِالشَّاكِرِينَ} 6 سورة الأنعام، الآية: 53. وقد ورد مثل ذلك في الشعر العربي، فمنه
قول عمرو بن قميئة:

رمتني بنات الدهر من حيث لا أرى ... فما بال من يرمى وليس برام
وقول الفرزدق:

وليس كليب إذا جن ليله ... إذا لم يجد ريح الأتان بنائم

1 "2" سورة البقرة، الآية: 74.

موطن الشاهد: {وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "ما" عاملة عمل ليس، ودخول "الباء" الزائدة على خبرها، كما

في الآية السابقة، ونقول في الإعراب: الباء حرف جر زائد، و"غافل": اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً، على أنه خبر "ما"، وأمثلة إعمال "ما" عمل ليس مع دخول الباء الزائدة على خبرها كثيرة، فمن الشعر العربي المحتج به قول الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
وقول عبيد بن الأبرص:

ما الطرف مني إلى ما لست أملكه ... مما بدا لي بباغي اللحظ طماح
وقول المتنبي:

وما أنا بالباغي على الحب رشوة ... ضعيفٌ هوىً يبغى عليه ثواب
انظر أوضح المسالك "تحقيق عبد الحميد": 1/ 293.

2 سواء كانت عاملة عمل "ليس" أو عمل "إن".

3 القائل: هو سواد بن قارب الأزدي، وقيل: الأسدي الدوسي، أو السدوسي: صحابي وفد على الرسول صلى الله عليه وسلم، وكان كاهناً في الجاهلية، وقصة إسلامه أوردها البخاري في تاريخه، وله أخبار أخرى مع سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الإصابة: 2/ 95.

4 تخريج الشاهد: هذا البيت من كلمة يخاطب بها الشاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبله، قوله: =

(282/1)

وقوله 1: [الطويل]

=

فأشهد أن الله لا شيء غيره ... وأنت مأمون على كل غائب
وأنت أدنى المرسلين وسيلة ... إلى الله يابن الأكرمين الأطيب
فمرنا بما يأتيك يا خير مرسل ... وإن كان فيما جئت شيب الذوائب
وهو من شواهد: التصريح: 1/ 201، والأشموني: "23 / 1 / 216"، وابن عقيل
"76 / 1 / 310" وجمع الهوامع: 1/ 127، 1/ 218 والدرر اللوامع: 1/ 101، 1/ 188، والعيني: 2/ 44، 3/ 417 ومغني اللبيب: "772" "548" "988 / 759".
والسيوطي: 282.

المفردات الغربية: لا ذو شفاعه: لا صاحب شفاعه. قتيلا: هو الخيط الدقيق الذي يكون في شق النواة.

المعنى: كن شفيعي -يا رسول الله- في اليوم الذي لا ينفعني فيه صاحب شفاعه نفعاً ما، وذلك يوم القيامة.

الإعراب: كن: فعل أمر ناقص، خرج إلى معنى التوسل، والاستعطاف، واسمه: ضمير مستتر وجوبا، تقديره: أنت. "لي": متعلق بقوله: "شفيعا" الآتي: شفيعا: خبر "كن" يوم متعلق بـ "شفيعا". لا: نافية تعمل عمل "ليس" ذو اسمها مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة. شفاعه: مضاف إليه. بمغن: الباء حرف جر زائد، مغن: خبر "لا" منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الياء المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، منع منها حركة حرف الجر الزائد. وفاعل "معين" ضمير مستتر يعود على "ذو" لأن "مغن" اسم فاعل يأخذ فاعلا وينصب مفعولا. قتيلا مفعول به، أو نائب مفعول مطلق. "عن سواد" متعلق بـ "مغن". ابن: صفة لـ "سواد". قارب مضاف إليه.

موطن الشاهد: "بمغن".

وجه الاستشهاد: دخول الباء الزائدة على خبر "لا" النافية العاملة عمل "ليس"، وحكم دخولها على خبر "لا": الجواز مع القلة.

فائدة: ذهب بعضهم إلى أن الباء الزائدة، كما تدخل في خبر "لا" العاملة عمل "ليس" فهي تدخل شذوذاً في خبر "لا" العاملة عمل "إن" كما في قولهم: "لا خير بخير بعده النار"، وهذا شرط أن لا تجعل الباء بمعنى "في" وإلا؛ أي: إذا جعلت بمعنى "في" كانت أصلية وشبه الجملة متعلق بالخبر المحذوف، ولا زيادة ولا شذوذ.

1 القائل: هو الشنفرى الأزي: وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه، وقيل اسمه: عمرو بن مالك الأزدي من قحطان، شاعر جاهلي، يمني، من فحول الطبقة الثانية، والشنفرى أحد فتاك العرب وعدائهم ولصوصهم، وأحد الخلعاء الذين تبرأت منهم عشائهم، وهو صاحب اللامية المشهورة. وقد قتله بنو سلامان. خزنة الأدب: 3/ 343، الأعلام: 5/ 85، الأغاني: 21/ 134، سمط اللآلي: 2413.

(283/1)

1 تخريج الشاهد: البيت بتمامه هو:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن ... بأعجلهم، إذ أجشع القوم أعجل
والبيت من لاميته المشهورة، والتي مطلعها:

أقيموا بني أُمي صدور مطيكم ... فإني إلى قوم سواكم لأُميلُ

والشاهد من شواهد: التصريح: 202 / 1، وابن عقيل "310 / 1 / 77"، والأشموني:

"123 / 1 / 217" وجمع الهوامع: 127 / 1، والدرر اللوامع: 101 / 1، والعيني: 2 /

117، 51 / 4، ولامية العرب، ومغني اللبيب: "728 / 961"، وشرح السيوطي:

303، وقطر الندى: "253 / 76".

المفردات الغريبة: بأعجلهم: أي: يعجلهم، فهو صفة مشبهة لا أفعل تفضيل. أجشع،
الجشع، شدة الحرص على الطعام.

المعنى: إذا تقدم القوم للطعام أو لاقتسام الغنائم، لم أتعجل ذلك، ولا أسبق غيري؛ لأن
المتعجل شديد الحرص على ما يقدم عليه، ولست بحريص على السبق في هذا الميدان.

الإعراب: إن شرطية جازمة. مدت: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وهو فعل الشرط، مبني
على الفتح، في محل جزم، والتاء: للتأنيث، وحركت لالتقاء الساكنين، الأيدي: نائب

فاعل. إلى الزاد" متعلق بـ "مدت" السابق. لم أكن: حرف جزم. أكن: فعل مضارع

ناقص مجزوم، واسمه: أنا. بأعجلهم: الباء زائدة، أعجلهم: خبر "أكن" منصوب، وعلامة

نصبه الفتحة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد،

وهو مضاف. و"هم" مضاف إليه. وجملة "لم أكن....." في محل جزم جواب الشرط.

إذ: تعليلية، وهي: إما أنها حرف، لا محل لها، وإما أنها ظرف، فهي متعلقة بقوله:

"أعجل" أجشع: مبتدأ، وهو مضاف، القوم: مضاف إليه. أعجل: خبر المبتدأ.

موطن الشاهد: "بأعجلهم".

وجه الاستشهاد: إدخال الباء الزائدة في خبر مضارع "كان" المنفي بـ "لم" وحكم إدخال

الباء في الخبر هنا جائز مع القلة.

وفي البيت دليل آخر على أن "أعجلهم" وإن كانت على صيغة أفعل التفعيل، لكن

المراد منها معنى الصفة الخالية من التفضيل، وسيأتي الكلام مفصلاً عليها في حينه.

فائدة: لا تزداد الباء في خبر "لا تكون" الاستثنائية.

وقوله1: [الطويل]

114- فلما دعاني لم يجديني بقعدد2

1 القائل هو: دريد بن الصمة القشيري، "الصمة": هو معاوية الأصغر، من غزية بن جشم بن هوازن. ودريد، شاعر وفارس شجاع، وصاحب رأي في الجاهلية، ذكر أنه غزا مائة غزاة ما أخفق في واحدة منها، أدرك الإسلام، ولم يسلم، وخرج معه قومه مظاهرا المشركين في يوم حنين، فقتل، وهو يومئذ شيخ فان، بلغ من العمر عتيا. الشعر والشعراء: 2/ 749، تجريد الأغاني: 3/ 112، المعمرين: 21، الخزانة: 4/ 442، الأغاني: 9/ 2.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

دعاني أخي والخيـل بيني وبينه

وهو من كلمة جيدة، يرثي أخاه أبا فرعان، عبد الله بن الصمة.

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 202، والأشموني: "123 / 1 / 218"، وجمع الهوامع: 1/ 127، والدرر اللوامع: 1/ 101، والعيني: 2/ 121، وليس في الأصمعيات ولا في الحماسة.

المفردات الغريبة: دعاني: أراد استصرخني، وطلب أن أغيثه. "والخيـل بيني وبينه": أي حالت الموقعة واصطفاف الفرسان بيننا. القعدد: الرجل الجبان اللئيم الديء القاعد عن الحرب والمكارم.

المعنى: استصرخني أخي، وطلب معونتي في الحرب، وقد حالت خيل الأعداء بفرساتها بيننا، فأجبتة، ولم أجبن، ولم أتوان.

الإعراب: دعاني: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به. أخي: فاعل، ومضاف إليه. والخيـل: الواو حالية، الخيل: مبتدأ. "بيني" متعلق بمحذوف خبر، والياء: مضاف إليه. وبينه: الواو عاطفة. "بين" معطوف على "بين الأولى، وجملة "الخيـل بيني وبينه": في محل نصب على الحال. "لما" بمعنى "حين" في محل نصب بـ "يجديني" الآتي. دعاني: فعل ماضٍ، والفاعل: هو، يعود على أخي، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به، و"الجملة": في محل جر بالإضافة، بعد "لما". لم: جازمة نافية، يجديني: فعل مضارع مجزوم بـ "لم" والفاعل: هو: يعود إلى "أخي"، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به أول. بقعدد: الباء زائدة، قعدد: مفعول به ثانٍ لـ "يجد" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل، بحركة حرف الجر الزائد. موطن الشاهد: "بقعدد".

وينذر في غير ذلك كخبر "إن" و"لكن" و"ليت" في قوله 1: [الطويل]

115- فإنك مما أحدثت بالجرِّب

وجه الاستشهاد: زيادة "الباء" في المفعول الثاني لـ "يجد" المنفي بـ "لم"، ومعلوم أن "يجد" من أخوات "يظن"، التي ماضيها "ظن"، أي: هو من النواسخ، والنواسخ تدخل على المبتدأ أو الخبر، كما هو معلوم، فـ "قعدد" أصلها: خبر، فالزيادة داخلية على ما أصله خبر في الشاهد.

1 القائل: هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها

وهو من قصيدة طويلة للشاعر، مطلعها قوله:

خليلي مرا بي على أم جندب ... لنقضي حاجات الفؤاد المعذب

والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 202، والأشعري: "123 / 1 / 220" والعيني: 2/

126، وهمع الهوامع: 1/ 127، والدرر اللوامع: 1/ 101، وديوان امرئ القيس:

42.

المفردات الغريبة: تنأ: تبع. عنها: أي أم جندب، التي ذكرها في مستهل القصيدة الجرب: اسم فاعل من التجربة، وهي الاختبار، والابتلاء بوساطة التكرار، ورواية فتح الرء المشددة على أنه مصدر ميمي أو اسم مكان. حقبة: مدة. والجمع: حقب والحقب: السنون.

المعنى: إذا ابتعدت مدة عن أم جندب لا تراها فيها وغابت هي عنك، فلا تظن ذلك منها هجرا، أو قطعية، وإنما هي تريد أن تعرف مبلغ حبك لها وصدقك معها، وتلك عادتها، وقد جربت ذلك من قبل.

الإعراب: إن شرطية جازمة. تنأ: فعل الشرط مجزوم، والفاعل: أنت. "عنها": متعلق بـ "تنأ". "حقبة": متعلق بـ "تنأ". لا: نافية. تلاقها: فعل مضارع مجزوم؛ لأنه بدل من "تنأ"، والفاعل: أنت، و"ها" مفعول به. فإنك: الفاء رابطة لجواب الشرط. إن: حرف مشبه بالفعل، والكاف: اسمها. "مما" حرف جر، و"ما" مصدرية، أو اسم موصول بمعنى الذي، وعليه فـ "مما": جار ومجرور، و"الجملة" بعده: لا محل لها، وعلى الأول: فـ "ما وما

دخلت عليه: في تأويل مصدر، مجرور بـ "من"، و"الجار والمجرور": متعلق بـ "مجرّب"
الآتي، وعلى كلا التأويلين: فـ "من" بمعنى التعليل. بالمجرّب: الباء حرف جر زائد،
والمجرّب: خبر "إن" مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وجملة "إنك مما أحدثت بالمجرّب": في محل جزم
جواب الشرط.

(286/1)

وقوله1: [الطويل]

116- ولكنَّ أجراً لو فعلتَ بهيّن2

موطن الشاهد: "بالمجرّب".

وجه الاستشهاد: زيادة "الباء" في خبر "إن" وهو المجرّب، وهذا نادر في اللغة، وزيادة
"الباء" على جعل المجرّب اسم فاعل، والمعنى كما أسلفنا فإنك الذي جرب ما أحدثته أم
جندب.

هذا؛ وذهب بعض العلماء إلى جعل "المجرّب" بفتح الراء المشددة اسم مكان من
التجربة، وعلى هذا التخرّيج، تكون "الباء" حرف جر أصلي، ويكون الجار والمجرور:
متعلقا بالخبر المحذوف، والتقدير: فإنك كائن بمكان التجربة.
وذهب آخرون: إلى أن "المجرّب" اسم فاعل كما هي غير أن "الباء" حرف جر أصلي،
وليست زائدة؛ لأنها تفيد هنا التشبيه، و"الجار والمجرور": متعلق بالخبر المحذوف، كما في
التخرّيج السابق، والتقدير: فإنك كائن مثل الشخص المجرّب لها ولأفعالها.

1 لم ينسب إلى قائل معين.

2 تخرّيج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

وهل يُنكر المعروفُ في الناس والأجرُ؟

وهو من شواهد: التصريح: 202 / 1، وجمع الهوامع: 127 / 1، والدرر اللوامع: 1 /
101، وشرح المفصل: 8 / 139، والخزانة: 4 / 160، والعيني: 2 / 134، واللسان
"كفى".

المفردات العربية: هين "بفتح الهاء وتشديد الياء" سهل خفيف، وأصله "هيون" مثل:
سيد وميت: المعروف: الخير والعمل الطيب.

المعنى:

إن عمل المعروف والجزاء عليه هين وسهل لمن أرادته، والناس لا ينكرون على صانع المعروف عمله والجزاء عليه، ولن يضيع أجره عند الله.
الإعراب: لكن: حرف استدراك ونصب، أو حرف مشبه بالفعل أجرا: اسمه. لو: حرف شرط غير جازم. فعلت: فعل ماضٍ، والتاء: فاعله، وجملة "فعلت" شرط "لو" وجوابها محذوف، والتقدير: لو فعلت لنتل جزاء فعلك. بهين: الباء زائدة. هين: اسم مجرور لفظا مرفوع محلا، على أنه خبر "لكن" هل: حرف استفهام. ينكر: فعل مضارع مبني للمجهول. المعروف: نائب فاعل "في الناس": معلق بـ "ينكر". والأجر: الواو عاطفة، والأجر: اسم معطوف على المعروف.
موطن الشاهد: "لكن أجرا ... بهين".
وجه الاستشهاد: زيادة "الباء" في خبر "لكن" المشددة النون، وحكم زيادة "الباء" في هذا الموضع أنه نادر.

(287/1)

وقوله1: [الطويل]

117- ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم2

-
- 1 القائل: هو الفرزدق: وقد مرت ترجمته.
 - 2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:
يقول إذا اقلولى عليها وأقردتُ
البيت من كلمة للفرزدق، يهجو فيها جرير بن عطية، وقومه بني كليب، ويعيرهم بأنهم يأتون الأتن، وقبل الشاهد، قوله:
وليس كليبى إذا جن ليله ... إذ لم يجد ريح الأتان بنائم
والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 202، والأشموهني: "123 / 1 / 219"، وهمع
الهوامع: 1/ 127، والدرر اللوامع: 1/ 101، والمنصف: 3/ 37، وأما لي ابن
الشجري: 1/ 267، والعيني: 2/ 135، 149 واللسان "قرد، قلا"، والمغني "652/
459" وفيه برواية: ألا أهل أخو عيش لذيد بدائم.
وشرح السيوطي: 262، وديوان الفرزدق: 863.

المفردات الغربية: جن ليله: ستره وأظلم عليه. الأتان: أنثى الحمار، وجمعها أتن، مثل سحاب وسحب. اقلولى: فسرهِ العيني: ارتفع، صاحب اللسان: انكمش. أقردت: ذلت وخضعت.

المعنى: يقول الكلبي: إذا قضى مأربه من الأتان، وسكنت له: أتمنى دوام هذا العيش اللذيذ.

الإعراب: يقول: فعل مضارع، والفاعل: هو، يعود إلى "كليبي" في البيت السابق عليه. إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، في محل نصب على الظرفية الزمانية. اقلولي: فعل ماضٍ، والفاعل هو. "عليها": متعلق بـ "اقلولي" و"ها" ضمير عائد إلى "الأتان" في محل جر بالإضافة وجملة "اقلولي عليها": في محل جر بالإضافة بعد "إذا" وأقردت" الواو عاطفة، أقردت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي، يعود إلى الأتان، وجملة "أقردت": في محل جر؛ لأنها معطوفة على جملة في محل جر بالإضافة. ألا: حرف استفتاح وتنبيه. ليت حرف مشبه بالفعل. ذا: اسم إشارة، اسم "ليت". العيش: بدل من اسم الإشارة. اللذيذ: صفة لـ "العيش". بدائم: الباء حرف جر زائد، دائم: خبر "ليت" مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وجملة "ليت وما دخلت عليه": في محل نصب مقول القول.

موطن الشاهد: "ليت ذا العيش بدائم".

وجه الاستشهاد: زيادة "الباء" في خبر "ليت"، وحكم زيادتها هنا أنها نادرة، ولا يكاد ينسج على منوالها.

(288/1)

وإنما دخلت في خبر "أن" في: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْ يَخْلُقْهُنَّ بِقَادِرٍ} 1، لما كان: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ} في معنى "أو ليس الله".

1 "46" سورة الأحقاف، الآية: 33.

موطن الشاهد: {أَنَّ اللَّهَ..... بِقَادِرٍ}.

وجه الاستشهاد: زيادة الباء في خبر "أن" في الآية الكريمة ليس على الندرة؛ لأن القرآن الكريم منزّه عن وقوع الندرة فيه، وإنما زيدت لأن المعنى: "أو ليس الله الذي خلق

السموات" ومعلوم أن زيادة الباء في خبر "ليس" كثيرة.
فائدتان: "أ": قد يجز المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها. تقول: ليس المجاهد
بمتأخر، وقاعد عن الفتك بالأعداء، ويسمى هذا عند النحويين بالعطف على التوهم،
أي أن المتكلم توهم وجود الباء الزائدة، فعطف بالجر. ويندر هذا في غير خبر "ليس"
و"ما"، وينبغي أن يقتصر ذلك على السماع. ويجوز كذلك النصب عطفًا على محل
المعطوف عليه.

"ب": خير ما قيل في إعراب "حنت نوار ولات هنّا حنت": أن "لات" حرف نفي
مهمّل، و"هنا" اسم إشارة للمكان منصوب على الظرفية خبر مقدم "حنت" فعل ماضٍ
والتاء للتأنيث، والفاعل: هي، وقبلها "أن" مقدرة، والمصدر المؤول من أن المقدرة
والجملة: في محل رفع مبتدأ مؤخر. حاشية الصبان. 1/ 256، 257، وانظر ضياء
السالك: 1/ 251.

(289/1)

[باب أفعال المقاربة]:

هذا باب أفعال المقاربة:

[أفعال هذا الباب ثلاثة أنواع]:

وهذا من باب تسمية الكل باسم الجزء¹، كتسميتهم الكلام كلمة.
وحقيقة الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع: ما وضع للدلالة على قرب الخبر، وهو
ثلاثة: كاد، وأوشك، وكرب، وما وضع للدلالة على رجائه، وهو ثلاثة: عسى²،
واخلولق، وحرى، وما وضع للدلالة على الشروع فيه، وهو كثير، ومنه: أنشأ، وطفق،
وجعل، وعلق، وأخذ.

1 الأولى أن يقول: من باب التغليب؛ لأن تسمية الكل باسم الجزء إنما تكون بإطلاق
اسم الجزء على ما تركب منه، ومن غيره، كتسمية المركب كلمة، أما تسمية الأشياء
الاجتمعة من غير تركيب باسم بعض فيسمى تغليبًا كما هنا.

حاشية يس على التصريح: 1/ 203.

2 في "عسى" ثلاثة أقوال للنحاة.

الأول: أنها فعل في كل حال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم ضمير النصب أم لم يتصل

بها واحد منهما، وهو قول نحاة البصرة، ورجحه المتأخرون.
الثاني: أنها حرف في جميع الأحوال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم لم يتصل بها، وهو قول جمهرة الكوفيين، وثعلب، وابن السراج.
والثالث: أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب، كما في قول صخر بن العود الحضرمي.
ومنه قول الراجز:
تقول بنتي: قد أنى أناكا ... يا أبتا علك أو عساكا
ومنه قول عمران بن حطان الخارجي:
ولي نفس تنازعني إذا ما ... أقول بها: لعلي أو عساني
فهي في مثل هذه الشواهد حرف، وفعل فيما عدا ذلك، وهو قوله سيبويه شيخ النحاة.
مغني اللبيب: 201.

(290/1)

[شرط عمل هذه الأفعال] :

ويعملن عمل "كان"، إلا أن خبرهن يجب كونه جملة¹، وشذ مجيئه مفردا بعد "كاد"

وعسى، كقوله²: [الطويل]

118- فأبْتُ إلى فهم وما كدت آئبا³

1 إنما وجب ذلك؛ لأن الحكم يتوجه إلى مضمون الجملة.

2 القائل: هو تأبط شرا، واسمه: ثابت بن جابر بن سفيان، وقيل ثابت بن عمسل، كان شاعرا بئيسا، يغزو على رجليه وحده.

الشعر والشعراء: 1/ 312، الأغاني: 18/ 209، الخزائن: 1/ 66، الاشتقاق: 162.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

والبيت من كلمة، اختارها أبو تمام في حماسته، وأولها قوله:

إذا المرء لم يحتل وقد جدَّ جدُّه ... أضاع وقاسى أمره وهو مدبر

والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 203، وابن عقيل "58/ 1/ 325"، والأشموني:

"231/ 1/ 128" وجمع الهوامع: 1/ 130، والدرر اللوامع: 1/ 107، والإنصاف:

544، وشرح المفصل: 7/ 13، 119 والعيني: 2/ 165، والخزانة: 3/ 54، 4/

90، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 83.

المفردات العربية: أبت: رجعت. فهم: اسم قبيلته، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان، تصفر، تخلو، والمراد هنا تتأسف وتتحنن على إفلاقي منها بعد أن ظنوا أنهم قد قدروا عليّ، وكان ذلك بعد أن أفلت من بني لحيان، وقد أحكموا خطة؛ ليوقعوا به عندما كان يشتر عسلا من فوق جبل.

المعنى: رجعت إلى قبيلتي "فهم" وما كدت أعود إليها بعد مفارقتي لها، وكثير من القبائل مثلها تركتها وهي تتحسر وتتأسف على تركي لها.

الإعراب: فأبت: الفاء عاطفة، أبت: فعل وفاعل. "إلى فهم": متعلق بـ "أبت". وما: الواو حالية "ما" نافية. كدت: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: اسمه آتبا: خبر كاد، و"الجملة" في محل نصب على الحال وكم: خبرية، تفيد التأكيد، في محل رفع مبتدأ. مثلها: مضاف إليه وهو تمييز كم "و"ها: مضاف إليه ثانٍ. فارقتها: فعل وفاعل ومفعول به، و"الجملة": في محل رفع خبر "كم". وهي: الواو

حالية، والضمير بعدها مبتدأ تصفر: فعل مضارع، والفاعل: هي و"الجملة" في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة "المبتدأ وخبره"، في محل نصب على الحال. موطن الشاهد: "وما كان آتبا".

وجه الاستشهاد: عمل "كاد" عمل "كان" ومجيء خبرها اسما مفردا، وحكم مجيء خبر كاد اسما مفردا شاذ، لا يقاس عليه؛ لأن الأصل في خبرها أن يكون جملة فعلية، فعلها مضارع، وبعض النحاة أنكروا رواية البيت على الوجه السابق، وزعموا أن الرواية الصحيحة "وما كنت آتبا".

(291/1)

وقولهم: "عسى الغوير أبؤسا"1.

وأما: {فَطَفِقَ مَسْحًا} 2، فالخبر محذوف، أي: يمسح مسحاً.

1 هذا مثل قالته العرب، وذكره الميداني في مجمع الأمثال: "تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد": 17/2.

وأصله: أن قوما كانوا في غار، فانهار عليهم، فماتوا جميعاً، ثم تمثلت به الزباء ملكة الجزيرة، حين رجع إليها قصير ومعه الرجال والغوير: تصغير الغار، وهو اسم ماء لبني

كليب. الأبؤس: جمع يؤس أو بأس، ومعناه: العذاب والشدة. والمعنى: لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير، فصار مثلاً يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها. شرح التصريح: 1/ 204.

موطن الشاهد: "عسى الغوير أبؤسا".

وجه الاستشهاد: مجيء خبر "عسى" مفرداً، وحكم هذا أنه شاذ، ولا يقاس عليه، كما في الشاهد السابق، وهذا تخريج سيئويه وأبي علي الفارسي، وذهب ابن الأعرابي، إلى أن "أبؤسا" منصوب بفعل محذوف، والتقدير: عسى الغوير يصير أبؤسا، وقدره الكوفيون: عسى الغوير أن يكون أبؤسا، وذهب آخرون إلى أن "أبؤسا": مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: يأتي بأبؤس، وكان الصواب أن يقدر على هذا الوجه يأتي أبؤسا؛ لأن "أتى" يتعدى بنفسه؛ وأما ابن هشام فيرى أنه مفعول مطلق لعامله المحذوف، والتقدير: عسى الغوير يباس أبؤسا. انظر شرح التصريح: 1/ 203-204.

2 "38" سورة ص، الآية: 33.

موطن الشاهد: {طَفِقَ مَسْحًا} .

وجه الاستشهاد: حذف عامل المفعول المطلق، وهو "يمسح" الواقع خبر لـ "طفق"، والذي جوز حذف العامل دلالة المصدر عليه، فأقيم مقامه، واسم "طفق" يعود إلى سليمان عليه السلام، وفي هذه الآية رد على ابن مالك، حيث قال: "وحذف عامل المؤكد امتنع". شرح التصريح: 1/ 204.

(292/1)

وشرط الجملة: أن تكون فعلية، وشذ مجيء بعد "جعل" في قوله 1: [الوافر]

119- وقد جعلت قلوب بني سهيل ... من الأكوار مرتعها قريب 2

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: البيت من شواهد: التصريح: 1/ 204، والأشموني: "233/ 1/

128"، وجمع الهوامع: 1/ 130، والدرر اللوامع: 1/ 108، والخزانة: 4/ 92،

والعيني: 2/ 170، والمغني: "423/ 310" والسيوطي: 206.

المفردات الغريبة: قلوب: بفتح القاف: الشابة من النوق. بني سهيل: ويروى مكانه ابني سهيل، الأكوار: جمع كور وهو الرحل بأدواته، وقد يكون "الكور" بفتح الكاف:

الجماعة من الإبل: مرتعها: المكان الذي ترعى فيه.
 المعنى: أخذت هذه النوق الفتية ترعى بالقرب من رحالها أو من جماعة الإبل التي
 تجاورها، وذلك لما بها من الإعياء والتعب، فلم تستطع البعد عن الرحال.
 الإعراب: جعلت: فعل ماضٍ من أفعال الشروع، يعمل عمل "كان"، والتاء: للتأنيث.
 قلوص: اسم جعل مرفوع. بني: مضاف إليه. سهيل: مضاف إليه ثانٍ. "من الأكوار":
 متعلق بـ "قريب" مرتعها: مبتدأ، و"ها": مضاف إليه. قريب: خبر مرفوع، وجملة "مرتعها
 قريب": في محل نصب على الحال.
 وذهب آخرون إلى أن "جعل" بمعنى "صار"، وليست من أفعال الشروع، وعليه، فـ
 "قلوص": اسم جعل، وجملة مرتعها قريب: خبر، ولا شاهد في البيت على هذين
 التخريجين.
 وانظر شرح التصريح: 1/ 204، وحاشية الصبان: 1/ 259-260.

(293/1)

وشرط الفعل ثلاثة أمور:

أحدها: أن يكون رافعا لضمير الاسم 1، فأما قوله 2: [البسيط]

120- وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ... ثوبي..... 3

1 أي: الاسم الذي لهذه الأفعال نحو: {وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ} ، وذلك؛ لأن أفعال هذا
 الباب إنما جاءت؛ لتدل على أن مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل، أو شرع فيه لا
 غيره، فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع؛ ليتحقق ذلك.
 التصريح: 1/ 204.

2 القائل هو: عمرو بن أحمر الباهلي، شاعر مجيد من مخضرمي الجاهلية والإسلام،
 يُعرف بكثرة غريبه في الشعر، وبصحة كلامه؛ وذلك لأنه كان في أفصح بقعة من الأرض
 أهلا، وهذا الموضع هو "يذبل" جبل مشهور لباهلة، وكان عمرو أعور العين؛ وذلك
 لسهم أصابه في عينه، عمّر تسعين سنة وسقي بطنه فمات.
 الشعر والشعراء: 1/ 356، والجمحي: 2/ 580، المؤلف: 37، الخزائن: 3/ 38،
 اللآلي: 307.

3 تخريج الشاهد: البيت بتمامه هو:

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ... ثوي، فأنهض نهض الشارب السكر وهو من شواهد: التصريح: 1/ 204 برواية "الثل" والأشموي: "130 / 1 / 245" وجمع الهوامع: 1/ 128، 1/ 131، والدرر اللوامع: 1/ 102، 1/ 109، والخزانة: 4/ 93، "الثل" والمقرب: 18، والعيني: 2/ 173، والمغني: "754 / 984" برواية "ثل" والسيوطي: 308 وشذور الذهب: "87 / 252، 359".

وقد ذكر الرواة بيتا مثله من كلام أبي حية النميري، وهو:
وقد جعلت إذا ما قمت يوقعني ... ظهري، فقمت قيام الشارب السكر ويروى أيضا:

وقد جعلت إذا ما نمت أوجعني ... ظهري وقمت قيام الشارف الظهر حاشية الصبان: 1/ 263.

المفردات الغريبة: يثقلني: يجهدني ويتعبني، أنهض: أقوم، ومصدره النهض. السكر: صفة مشبهة بمعنى الثمل وهو الذي أخذ منه الشراب، وأضعف قواه.
المعنى: جعلت إذا قمت يجهدني ويتعبني ثوي الذي ألبسه؛ لما بي من ضعف، فأقوم بمشقة، كما يقوم السكران الذي أخذ منه من الشراب وأضعف قواه.
الإعراب: جعلت: فعل ماضٍ من أفعال الشروع، يعمل عمل "كان" والتاء: اسمه. إذا: ظرفية متضمنة معنى الشرط. ما زائدة. قمت: فعل ماضٍ وفاعل: يثقلني: فعل مضارع، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به. ثوي: فاعل يثقل، وهو مضاف، =

(294/1)

وقوله1: [الطويل]

121- وأسقيه حتى كاد مما أبته ... تكلمني أحجاره وملاعبه2

= والياء: مضاف إليه، وهذا الإعراب على الوجه الذي استشهد المؤلف بالبيت لإبرازه. فأنهض: الفاء عاطفة، أنهض: فعل مضارع، وفاعله مستتر وجوبا، تقديره: أنا: نهض: مفعول مطلق مبين لـ "النوع". ونهض: مضاف، والشارب: مضاف إليه. السكر: صفة لـ "الشارب" مجرورة.
موطن الشاهد: "جعلت يثقلني ثوي".

وجه الاستشهاد: وقوع خبر "جعل" فعل مضارعا "يثقلني" وقد رفع اسما ظاهرا، هو

"ثوي" مضاف إلى ضمير عائذ إلى اسم جعل كما يدل ظاهر البيت وذلك غير جائز عند النحويين؛ لأنهم يشترطون في أفعال الشروع أن تكون أخبارهم مضارعة رافعة لضمير مستتر يعود إلى الاسم، فكان عليه أن يقول: "جعلت أثقل".
وذهب العلامة العيني إلى أن "جعلت" فعل واسمه، و"يثقلني": خبره وقوله: "ثوي" بدل من اسم جعلت، بدل اشتمال، وليس فاعل يثقلني.

انظر شرح الشواهد للعيني بذييل حاشية الصبان: 1/ 263-264.

1 القائل هو: ذو الرمة، غيلان بن عقبة، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا بيت من قصيدة طويلة للشاعر، مطلعها:

وقفت على ربع لمية ناقتي ... فما زلت أبكي عنده وأخاطبه.

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 204، والأشموهني: "130 / 1 / 244"، وجمع الهوامع:

1/ 131، والدرر اللوامع: 1/ 108، وكتاب سيويوه: 2/ 235، وشرح شواهد

الشافعية للبغدادى: 41، والعيني: 2/ 176، وديوان ذي الرمة: 38.

المفردات الغريبة: أبته: أظهر له بتي، والبث: شدة الحزن. ملاعبه: جمع ملعب، وهو مكان اللعب، والضمير عائذ على ربع مية.

المعنى: وقفت أسقي ربع مية بدموعي؛ أو أدعو له بالسقيا وأظهر ما عندي من أسى وألم وحزن، حتى كادت أحجاره وأماكن اللعب فيه تحبيني إشفاقاً علي ورحمة بي.

الإعراب: أسقيه: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا، و"الهاء" مفعول به. حتى: حرف غاية وجر. كاد: فعل ناقص، واسمه يعود إلى الأحجار والملاعب. "مما": متعلق بـ

"تكلمني": أبته: فعل مضارع، والفاعل: أنا و"الهاء": مفعول به، وجملة "أبته": صلة

للموصول "ما" لا محل لها. تكلمني: فعل مضارع مرفوع، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به، والفاعل: هو، يعود إلى "أحجاره" الواقع بدلا من الضمير المستتر في "كاد" العائد إلى الربع؟ والأصل: كاد هو أحجاره وملاعبه تكلمني.

موطن الشاهد: "كاد تكلمني أحجاره".

وجه الاستشهاد: وقوع خبر كاد فعلا مضارعا رافعا الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير الاسم، وهو كالشاهد السابق، ولذا أعربناه الإعراب الذي يتفق والقاعدة.

فثوبي وأحجاره بدلان من اسمي جعل وكاد، ويجوز في "عسى" خاصة أن ترفع السبي¹،
كقوله²: [الطويل]

122- وماذا عسى الحجاج يبلغ جُهدَه³

1 المراد بالسبي: الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على الاسم المرفوع بعسى،
وانظر إلى قوله "جهده" في رواية الرفع، تجده اسما مرفوعا بعسى ظاهرا مضافا إلى ضمير
يعود إلى الحجاج، وهو المرفوع بعسى.

2 القائل هو البرج التميمي. ولم أعثر له على ترجمة وافية.

3 تخريج الشاهد: البيت كما نسبه ياقوت للبرج التميمي، وكان الحجاج بن يوسف
الثقفي قد ألزمه البعث إلى المهلب بن أبي صفرة لقتال الأزارقة، فهرب منه إلى الشام.
وقد نسبه العيني، والشيخ خالد الأزهري إلى الفرزدق. انظر شرح العيني بذييل حاشية
الصبان: 1/ 264 وشرح التصريح: 1/ 205، وهو من شواهد: التصريح: 1/ 205،
والأشموني: "130/246"، وجمع الهوامع: 1/ 131 والدرر اللوامع: 1/ 108،
والعيني: 2/ 180، وليس في ديوان الفرزدق، والشاهد صدر البيت، وعجزه:

إذا نحن جاوزنا حفير زياد

المفردات الغربية: جهده، الجهد: الطاقة والوسع. حفير زياد: هو موضع على خمس
ليالٍ من البصرة. وزياد هو ابن أبي سفيان أخو معاوية، وكان واليا على العراق.
المعنى: ما الذي يرجو الحجاج أن يناله منا إذا نحن جاوزنا هذا الموضع، وأصبحنا في أمن
من اللحاق بنا؟ والاستفهام إنكاري أي: إنه لا يرجى له شيء مما يريد.

الإعراب: ماذا: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، أو ما: في محل رفع مبتدأ، و"ذا" اسم
موصول: خبر، وعلى هذا، فجملة "عسى": صلة للموصول، لا محل لها؛ لأن المعنى: ما
الذي يقال فيه عسى؟، ومعلوم أن الإنشاء لا يقع صلة. عسى: فعل ماضٍ ناقص.
الحجاج: اسمه. يبلغ فعل مضارع وفاعل. جهده: مفعول به، والهاء: مضاف إليه على
رواية النصب. أما على رواية الرفع فجهد فاعل يبلغ مرفوع بالضممة الظاهرة، والهاء:
مضاف إليه وجملة "يبلغ جهده": في محل نصب خبر "عسى".
موطن الشاهد: "عسى الحجاج يبلغ جهده".

وجه الاستشهاد: رفع المضارع الواقع خبرا لـ عسى وهو "يبلغ" اسما ظاهرا مضافا إلى
ضمير عائد إلى اسم عسى، وهو "جهده"، وهذا سائغ في "عسى" من دون أخواتها على
رأي الجمهور، وبعضهم يرى أن "جهده" بالنصب مفعول "يبلغ" والفاعل يعود إلى

الحجاج، فلا شاهد إذًا، على رواية النصب.
وفي البيت شاهد آخر على مجيء خبر ليس فعلا مضارعاً غير مقترن بـ "أن" المصدرية.

(296/1)

يروي بنصب "جهده" ورفعته.
الثاني: أن يكون مضارعاً¹، وشذ في "جعل" قول ابن عباس² رضي الله عنهما: "فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً"³.
الثالث: أن يكون مقروناً بأن إن كان الفعل حري أو اخلولق، نحو: "حري زيد أن يأتي" و"اخلولقت السماء أن تمطر"⁴، وأن يكون مجرداً منها إن كان الفعل دالاً

1 أي: في اللفظ والإعراب، ولكن معناه ماضٍ قريب من الحال في الزمن، مثل "كا" وأخواتها.

2 ابن عباس: هو أبو العباس، عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، حبر الأمة وترجمان القرآن، وفقه عصره، ولد سنة 3 ق. هـ، لازم النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه الأحاديث، شهد مع علي بن أبي طالب "الجمل" "وصفين"، وله في الصحيحين 1660 حديثاً، ينسب إليه كتاب في تفسير القرآن، جمعه بعض أهل العلم، مات سنة 68 هـ.

سير أعلام النبلاء: 3/ 331، وفيات الأعيان: 3/ 62، البداية والنهاية: 8/ 295، الإصابة: 2/ 330.

3 قال ابن عباس ذلك مبنياً حال الناس عندما أعلن رسول الله صلى الله عليه وسلم الدعوة. وأما الإعراب، فـ "جعل": فعل ناقص. الرجل: اسمه. إذا: ظرفية زمانية. لم: جازمة. نافية. يستطع: مضارع مجزوم، والفاعل هو، أن: حرف مصدري ونصب، يخرج: فعل مضارع منصوب، والمصدر المؤول من "أن وما بعدها": في محل نصب مفعول به، والتقدير: لم يستطع الخروج. أرسل: فعل ماضٍ، والفاعل: هو رسولاً: مفعول به، وجملة "أرسل رسولاً": في محل نصب خبر "جعل".
موطن الشاهد: "جعل الرجل..... أرسل رسولاً".
وجه الاستشهاد: مجيء خبر "جعل" فعلية، فعلها ماضٍ، وحكم مجيئه ماضياً شاذ ولا يقاس عليه.

4 المقصود بـ "أن" المقترن بها -هنا- أن المصدرية الناصبة وجوبا، وذلك للإشعار بأن الفعل السابق عليها، يفيد الرجاء في المستقبل، وأما خبر الفعل الناسخ السابق لها، فيكون مصدرا منسبكا من "أن وما دخلت عليه"، وفي هذه الحال، يحصل إشكال، وهو الإخبار بالمعنى عن الجنة، وهذا غير جائز، وللتخلص من هذا الإشكال؛ فيما أن يظل الأمر على ظاهره، ويقصد به المبالغة، وإما أن يقدر مضاف قبل أو بعد الناسخ، ففي نحو: عسى زيد أن يذهب، يكون التقدير: عسى زيد صاحب قيام، وهذا أفضل، وقيل: يغتفر في هذا الباب الإخبار بالمعنى عن الجنة.

وانظر شرح التصريح: 1/ 206.

(297/1)

على الشروع 1، نحو: {وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ} 2، والغالب في خبر "عسى" و"أوشك" الاقتران بها، نحو: {عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمُ} 3، وقوله: 4 [الطويل] 123- ولو سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ لِأَوْشَكُوا ... إذا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا 5

- 1 لأن الشروع في الفعل والأخذ فيه ينافيان الاستقبال الذي تفيد "أن".
- 2 "7" سورة الأعراف، الآية: 22، و"20" سورة طه، الآية: 121.
- موطن الشاهد: {طَفِقًا يَخْصِفَانِ} .
- وجه الاستشهاد: مجيء "طفق" دالا على الشروع، ومجيء خبره "يخصفان" جملة فعلية، فعلها مضارع مجرد من "أن"، وحكم تجرّد الخبر من "أن" مع أفعال الشروع الوجوب، ومعنى "يخصفان" في الآية الكريمة: يلصقان.
- 3 "17" سورة الإسراء، الآية: 8.
- موطن الشاهد: {عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمُ} .
- وجه الاستشهاد: مجيء خبر عسى جملة فعلية، فعلها مضارع مقترن بـ "أن"، وحكم اقتران "أن" بالفعل المضارع الواقع جوابا لـ "عسى" الجواز مع التغليب.
- 4 لم ينسب إلى قائل معين.
- 5 تخريج الشاهد: يروى قبل البيت الشاهد قوله:
- أبا مالك، لا تسأل الناس والتمس ... بكفيك فضل الله، والله واسع
- وهو من شواهد: التصريح: 1/ 206، والأشموني: "129 / 1 / 238" وابن عقيل:

"89 / 1 / 332"، وجمع الهوامع: 1 / 130، والدرر اللوامع: 1 / 105، ومجالس
ثعلب: 433، وأمالى الزجاجي: 197 والعيني: 2 / 182، واللسان: "وشك" وشذور
الذهب: "127 / 353".

المفردات الغريبة: لأوشكوا: لَقَرَبُوا. يملوا: يسأموا ويضجروا.
المعنى: لو سئل الناس إعطاء التراب وهو شيء تافه لا قيمة له لكرهوا الطلب، وكادوا
يمنعون، إذا قيل لهم: هاتوا؛ وذلك لما طبعوا عليه من الحرص، أو لكرهه الطلب.
الإعراب: لو: شرطية غير جازمة. سئل: فعل ماضٍ مبني للمجهول. الناس: نائب
فاعل. التراب: مفعول به ثانٍ منصوب، والمفعول الأول انقلب نائب فاعل؛ لبناء =

(298/1)

والتجرد قليل، كقوله1: [الوافر]

124- عسى الكرب الذي أمسيت فيه ... يكون وراءه فرج قريبٌ2

= الفعل للمجهول. لأوشكوا: اللام واقعة في جواب "لو"، أوشكوا: فعل ماضٍ ناقص،
والواو: اسمه. إذا: ظرف متضمن معنى الشرط قيل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وهو
فعل الشرط لـ "إذا"، ونائب الفاعل محذوف، والتقدير: قيل لهم، أو قيل القول. هاتوا:
فعل أمر، والواو: فاعل، وجملة "هاتوا": مفعول القول في محل نصب. أن: حرف
مصدرى ونصب. يملوا: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، والواو:
فاعل، و"المصدر المؤول": في محل نصب خبر "أوشك". ويمنعوا: معطوف على "يملوا".
موطن الشاهد: "أوشكوا..... أن يملوا".

وجه الاستشهاد: مجيء خبر "أوشك" فعلاً مضارعاً مقترباً بـ "أن" وحكم اقتران جواب
"أوشك" بـ "أن" الجواز مع التغليب. وفي البيت شاهد آخر، على مجيء "أوشك" بصيغة
الماضي، وفي هذا رد على من لا يجوز وقوعها إلا بصيغة المضارع.

1 القائل هو: هدبة بن خشرم العذري، شاعر إسلامي من أهل بادية الحجاز، توفي سنة
50هـ. الشعر والشعراء: 2 / 691، الاشتقاق: 320، الأغاني: 21 / 169، الخزانة:
81 / 4.

2 تخريج الشاهد: هذا بيت من قصيدة، قالها وهو في الحبس، وقد روى أكثر هذه
القصيدة أبو علي القالي في أماليه، وروى أبو السعادات بن الشجري في حماسته أكثر

مما رواه القالي، وأول هذه القصيدة:

طربت وأنت أحيانا طروبٌ ... وكيف وقد تعلّك المشيبُ؟

يجدّ النأي ذكرك في فؤادي ... إذا ذهلت على النأي القلوبُ

والشاهد من شواهد: التصريح: 206 / 1، وابن عقيل: "327 / 1 / 86"، والأشموني:

"129 / 1 / 234" وجمع الهوامع: 130 / 1، والدرر اللوامع: 106 / 1، والكتاب

لسيبويه: 478 / 1، والمقتضب: 70 / 3 والجمال للزجاجي: 209، والمرزباني: 483،

وشرح المفصل: 117 / 7، 121، والمقرب: 17 والخزانة: 81 / 4، والعيني: 2 /

184، والمغني: "203 / 270" "754 / 983" وشرح السيوطي لأبيات المغني:

152.

المفردات الغريبة: الكرب: الهمّ والغمّ. أمسيت: يروى بفتح التاء وضمّها، والمراد

صرت. فرج: أي كشف للكرب والغم.

المعنى: عسى هذا الخطب الذي ألم بي أن يكشفه الله تعالى عن قريب.

الإعراب: عسى: فعل ماضٍ ناقص. الكرب: اسم عسى. الذي: صفة لـ "الكرب".

أمسيت: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: اسمه. "فيه" متعلق بالخبر المحذوف، =

(299/1)

وقوله1: [المنسرح]

125- يوشك من فر من منيته ... في بعض غراته يوافقها2

= وجملة "أمسيت فيه": صلة للموصول، لا محل لها. يكون: فعل مضارع ناقص، واسمه

ضمير مستتر فيه يعود إلى الكرب. "وراءه" متعلق بخبر مقدم محذوف، وهو مضاف،

و"الهاء": مضاف إليه. فرج: مبتدأ مؤخر مرفوع. قريب: صفة لـ "فرج"، وجملة "وراءه

فرج": في محل نصب خبر "يكون"، وجملة "يكون وراءه فرج قريب": في محل نصب خبر

"عسى".

موطن الشاهد: "يكون وراءه.....".

وجه الاستشهاد: مجيء خبر "عسى" جملة فعلية، فعلها مضارع مجرّد من "أن"، وحكم

مجيئه مجردا منها الجواز مع القلة.

فائدة: في الشاهد السابق، لا يجوز أن نعرب "فرج" "يكون" و"وراءه" متعلق بخبر

محذوف تقدم عليه؛ لأن ذلك، يقتضي أن يرفع المضارع الواقع خبراً لـ "عسى" اسماً ظاهراً، وهو ممتنع بالإجماع. انظر شرح التصريح: 1/ 206.

1 القائل هو: أمية بن أبي الصلت، واسم أبيه عبد الله بن أبي ربيعة الثقفي رغب في جاهليته عن عبادة الأوثان، ولم يؤمن بالنبي صلى الله عليه وسلم حيث بعث، كان شعره بأحاديث أهل الكتاب، قال عنه الرسول صلى الله عليه وسلم حين أنشد شعره: "آمن لسانه وكفر قلبه" مات سنة: 5هـ. الشعر والشعراء: 1/ 459، الأغاني: 3/ 179، الخزانة: 1/ 118، شعراء الجاهلية: 219-237.

2 تخريج الشاهد: البيت من شواهد: التصريح: 1/ 207، وابن عقيل: "90/ 1/ 333"، والأشموني: "129/ 1/ 239" وهمع الهوامع: 1/ 129، 1/ 130، والدرر اللوامع: 1/ 103، 1/ 106، والكتاب لسيبويه: 1/ 479 والكمال للمبرد: 43، وشرح المفصل: 7/ 126، والمقرب: 17، والعيبي: 2/ 187 وحاشية الدمنهوري: 87، 91، 96، وشذور الذهب: "129/ 355"، وديوان أمية: 42.

المفردات الغريبة: منيته، المنية: الموت. غراته، جمع غرة، بكسر الغين: وهي الغفلة. يوافقها: يصيبها، ويقع عليها.

المعنى: إن من فر وهرب من الموت جبناً وخوفاً في حرب أو نحوها يقرب أن يدركه الموت، وينزل به في بعض غفلاته.

الإعراب: يوشك: فعل مضارع ناقص. مَنْ: اسم موصول، في محل رفع اسم "يوشك". فر: فعل ماضٍ، والفاعل: هو. وجملة "فر": صلة للموصول، لا محل لها. "من منيته": متعلق بـ "فر"، والهاء: مضاف إليه "في بعض": متعلق بـ "يوافقها". غراته: مضاف إليه، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه. يوافقها: فعل مضارع، والفاعل: هو، و"ها" مفعول به، وجملة "يوافقها": في محل نصب خبر "يوشك".

موطن الشاهد: "يوشك من..... يوافقها".

وجه الاستشهاد: مجيء خبر "يوشك" جملة فعلية، فعلها مضارع مجرد من "أن"، وحكم تجرده منها الجواز مع القلة.

(300/1)

وكاد وكرب بالعكس¹، فمن الغالب قوله تعالى: {وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ} 2، وقول الشاعر³: [الخفيف]

1 أي: يغلب في خبرهما التجرد من "أن"؛ وذلك لأنهما يدلان على شدة مقاربة الفعل، فأشبهها أفعال الشروع واقتراهما بأن في النادر بالنظر لأصلهما.

التصريح: 207 / 1.

2 "2" سورة البقرة، الآية: 71.

موطن الشاهد: {وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء خبر "كاد" جملة فعلية، فعلها مضارع مجرد من "أن" وحكم مجيئه مجردا منها الجواز مع التغليب.

3 الشاعر: هو الكلجة اليربوعي، ويقال له: العربي، واسمه هبيرة بن عبد مناف بن عرين من بني تميم وساداتها، ويعرف بفارس العرادة. الخزانة. 392 / 1، الاشتقاق: 226.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

حين قال الوشاة: هند غضوب.

ينسب البيت أيضا إلى رجل من طيء، وهو من شواهد، التصريح: 207 / 1، وابن عقيل: "91 / 1 / 335"، والأشعري: "242 / 1 / 130"، وجمع الهوامع: 130 / 1، والدرر اللوامع: 105 / 1، والعيني: 189 / 2، وشذور الذهب: "130 / 356". المفردات الغريبة: جواه: الجوى، شدة الوجد. الوشاة، جمع واشع، من وشى به إذا نم عليه. ويروى: حين قال العذول: وهو اللاتم في الحبة. غضوب: فعول بمعنى فاعل، وهي صفة من الغضب.

المعنى: قرب قلبي من شدة وجدته وحزنه وحرقتة يسيل، حين قال الساعون المفسدون بين الأحبة. هند غاضبة عليك.

الإعراب: كرب: فعل ماضٍ ناقص. القلب: اسمه. "من جواره" متعلق بـ "يذوب" الآتي، أو بقوله "كرب" والهاء: مضاف إليه. يذوب فعل مضارع، والفاعل: هو، وجملة "يذوب": في محل نصب خبر كرب. "حين": متعلق بـ "يذوب". قال: فعل =

ومن القليل، قوله1: [الخفيف]

127- كادت النفس أن تفيض عليه2

= ماضٍ. الوشاة: فاعل. هند: مبتدأ. غضوب: خبره، وجملة "هند غضوب": في محل نصب مقول القول، وجملة "الفعل وفاعله ومفعوله" في محل جر بالإضافة. موطن الشاهد: "كرب القلب..... يذوب".

وجه الاستشهاد: مجيء خبر "كرب" جملة فعلية، فعلها مضارع مجرد من "أن"، وحكم مجيئه مجردا منها الجواز مع التغليب.

1 القائل: هو محمد بن مناذر، أبو ذريح، وقيل أبو جعفر، أحد شعراء البصرة، كان مولى لنبي يربوع، أدرك المهدي العباسي ومدحه، وكان كثير المعرفة يجالس سفيان بن عيينة أحد الفقهاء المشهورين فيسأله سفيان عن غريب الحديث ومعانيه. مات في أيام المأمون. الشعر والشعراء: 2/ 869-871، الأغاني: 17/ 9-30، معجم الأدباء: 19/ 55.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

إذ غدا حشو ربطة وبرود

البيت من قصيدة لابن مناذر، يرثي فيها رجلا اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي، وكان ابن مناذر يحبه، ويشغف به، وكان الآخر يحب ابن مناذر، ويعينه على دنياه. وأول هذه القصيدة قوله:

ما لي مؤمل من خلود ... كل حي لاقى الحمام فَمُود
وقبل الشاهد قوله:

إن عبد المجيد يوم توفي ... هَدَّ رَكْنًا ما كان بالمهدود

ليت شعري وهل درى حاملوه ... ما على النعش من عفاف وجود

والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 207، وابن عقيل: "88/ 1/ 330"، والأشموني: "235/ 1/ 129"، والشذور: "131/ 357"، والمغني: "1123/ 868"، وشرح السيوطي: 321.

المفردات الغريبة: تفيض: من فاضت نفس فلان، وهي لغة تميم، ويروى مكانه "تفيض" على لغة قيس وكل الرواة يجيزون أن تقول: فاضت نفسه، إلا الأصمعي، فأبي أن تقول إلا: فاض فلان، أو تقول: فاضت نفس فلان، ربطة "بفتح الراء": الملاءة إذا كانت قطعة واحدة، وأراد بها الأكفان التي يلف بها الميت.

المعنى: قاربت النفس أن تخرج من جسدها، حزنا على هذا الميث، حين صار مدرجا في أكفانه.

(302/1)

وقوله1: [الطويل]

128- وقد كربت أعناقها أن تقطعا2

ولم يذكر سيويوه في خبر كرب إلا التجرد من أن.

الإعراب: كادت النفس: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث. النفس: اسم "كاد" مرفوع. أن: حرف مصدري ونصب. تفيض: فعل مضارع منصوب لـ "أن" والفاعل: هي، وجملة "تفيض": صلة للموصول الخرفي، لا محل لها، والمصدر المؤول من "أن وما بعدها": في محل نصب نصب خبر "كاد". "عليه" متعلق بـ "تفيض". إذ: ظرف للزمان الماضي، متعلق بـ "تفيض". غدا: فعل ماضٍ بمعنى صار، واسمه، ضمير مستتر جوازا، تقديره: هو، يعود إلى المرثي. حشو: خبر "غدا" منصوب، وهو مضاف. ربطة: مضاف إليه. وبرود: معطوف على ربطة مجرور مثله. موطن الشاهد: "أن تفيض".

وجه الاستشهاد: اقتران خبر "كاد" بـ "أن" وحكم اقتران خبرها بما الجواز مع القلة كما في المتن.

1 القائل: هو أبو هشام بن زيد الأسلمي. ولم أعثر له على ترجمة وافية.

2 هذا عجز بيت، وصدره قوله:

سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما

وهو من كلمة للشاعر يهجو فيها إبراهيم بن اسماعيل بن المغيرة والي المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان، وكان قد مدحه من قبل، فلم ترقه مدحته فلم يعطه، وأمر به فضرب بالسياط، وأول هذه الكلمة:

مدحت عروقا للندى مصت الثرى ... حديثا، فلم تهمم بأن تترعرا

نقائذ بؤس ذاقت الفقر والغنى ... وحلّت الأيام والدهر أضرعا

والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 207، وابن عقيل: "92 / 1 / 335"، والأشموني:

"241 / 1 / 130"، وجمع الهوامع: 1/ 30، والدرر اللوامع: 1/ 105، والمقرب: 17

وشذور الذهب: "358 / 132".

المفردات الغريبة: الأحلام: العقول، جمع حلم. سجلا: دلوا عظيمة. الظمأ: العطش.
الأعناق: جمع عنق وهو الرقبة.

المعنى: إن هذه العروق التي مدحتها فردتني، إنما هي عروق ظلت في الضر والبؤس،
حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت؟ ويقصد بذوي الأرحام بني مروان
ويريد الشاعر أن يقول: إن الذين مدحتهم حديثو عهد بالنعمة واليسار، ومثل هؤلاء لا
يرتجى خيرهم.

(303/1)

[أفعال المقاربة ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة]:

وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي، إلا أربعة استعمل لها مضارع، وهي "كاد" نحو:
{يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ} 1، وأوشك، كقوله:

يوشك من فر من منيته 2

وهو أكثر استعمالاً من ماضيها، و"طفق"، حكى الأخفش: طفق يطفق كضرب
يضرب، وطفق يطفق كعلم يعلم، و"جعل"، حكى الكسائي: "إن البعير ليهرم حتى يجعل
إذا شرب الماء مجه".

[استعمال اسم فاعل ثلاثة منها]:

واستعمل اسم فاعل لثلاثة، وهي: "كاد" قاله النازم، وأنشد عليه 3: [الطويل]

= الإعراب: سقاها: فعل ماضٍ، ومفعول به أول. ذوو: فاعل مرفوع. الأحلام: مضاف
إليه. سجلا: مفعول به ثانٍ منصوب. "على الظمأ": متعلق بـ "سقاها". وقد: الواو
حالية. قد: حرف تحقيق. كربت: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث. أعناقها: اسم
كُرب، و"ها" مضاف إليه. أن: حرف مصدري ونصب. تقطعا: فعل مضارع، حذفت
إحدى تاءيه تخفيفاً، منصوب وعلامة نصبه حذف النون، والألف للإطلاق، والفاعل:
ني، والمصدر المؤول في محل نصب خبر "كرب"، الجملة من "كرب واسمها وخبرها": في
محل نصب على الحال.
موطن الشاهد: "أن تقطعا".

وجه الاستشهاد: مجيء خبر "كرب" مضارعاً مقترناً بـ "أن" وحكم هذا الاقتران جائز مع

القلة، وفي الشاهد رد على سيبويه الذي لم يحك فيه غير التجرد، فالببت حجة عليه،
ومثل هذا الشاهد، قول العجاج:

لقد برئت أو كربت أن تبورا ... لما رأيت بيهسا مثبورا
فاقتزن جواب كرب بـ "أن" وهو قليل نادر، كما أسلفنا.

1 "24" سورة النور، الآية: 35.

موطن الشاهد: {يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ} .

وجه الاستشهاد: استعمال مضارع "كاد" الناقصة، واستعمال مضارعها جائز شائع في
لغة العرب، وزيت: اسمها، وجملة "يضيء": في محل نصب خبرها.

2 مر تخريج هذا الشاهد، والتعليق عليه.

3 هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة، يكنى أبا صخر، ويعرف بابن
أبي جمعة، وهو جده لأمه، وكثير شاعر فحل من شعراء الطبقة الأولى، وأحد شعراء
الغزل في عصره، عرف بحبه لعزة وتغزله بها، على الرغم من قبحها، وكان أحق، غالبا في
التشيع، ورافضيا، اتصل بعبد الملك بن مروان، فأكرمه. مات سنة 150هـ. الشعر
والشعراء: 1/ 503، تجريد الأغاني: 3/ 1008، الجمحي: 1/ 121، الخزنة: 2/
376. اللآلي: 61.

(304/1)

129- وإنني ... يقينا لرهن بالذي أنا كائد1.

1 تخريج الشاهد: البيت من قصيدة طويلة في رثاء عبد العزيز بن مروان أبي أمير
المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة العادل. وتمام البيت قوله:
أموت أسى يوم الرجام، وإنني ... يقينا لرهن بالذي أنا كائد
وقبل البيت الشاهد قوله:

وكدت وقد سالت من العين عبرة ... سها عاند منها وأسبل عاند

قذيت بها والعين سهو دموعها ... وعوارها في باطن الجفن زائد

فإن تركت للكحل لم يترك البكى ... وتشري إذا ما حثحثتها المزود

والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 208، وابن عقيل: "94/ 1/ 339"، والأشموني:

"249/ 1/ 131، وجمع الهوامع: 1/ 129، والدرر اللوامع: 1/ 104، والعيني: 2/

98، وديوان كثير: 2 / 114.

المفردات العربية: الأسى: الحزن وشدة اللوعة. الرجام: اسم موضع حدث فيه موقعة. اليقين: العلم والجزم. رهن مرهون المعنى: كدت أموت من الحزن واللوعة في هذا اليوم الذي غاب فيه عبد العزيز، وإنني لمرهون ومحبوس، بالذي لا بد عما قريب سيكون، فالموت أمر لا مفر منه. الإعراب: أموت: فعل مضارع وفاعل. أسى مفعول له، ويجوز أن يكون حالا بتقدير: آسيا، أي: حزينا، وبعضهم أعربه: تمييزا، والأول أفضل. "يوم": متعلق بـ "أموت". الرجام: مضاف إليه. وإنني: الواو حالية، إن: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب اسمها. يقينا: مفعول مطلق لفعل محذوف، لرهن: اللام لام المرحلة، رهن: خير "إن" مرفوع. "بالذي" متعلق بـ "رهن" أنا مبتدأ. كائد: خبر، وجملة "أنا كائد": صلة للموصول، لا محل لها، واسم كائد: ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنا، وخبره محذوف، والتقدير: ألقاه، والهاء المحذوفة في محل نصب مفعول به، وهذه الهاء هي العائد إلى الاسم الموصول. موطن الشاهد: "أنا كائد".

وجه الاستشهاد: استعمال "كائد" اسم الفاعل من "كاد" على هذه الرواية غير أن المؤلف صوب رواية "كابد" بالباء، من المكابدة، وعلى تلك الرواية فلا شاهد فيه، وقد اعتمد تلك الرواية ابن السكيت في شرح ديوان كثير عزة. انظر شرح التصريح: 1 / 208.

(305/1)

و"كرب" قال جماعة، وأنشدوا عليه¹: [الكامل]

130- أُبْنِيْ إِنْ أَبَاكَ كَارِبْ يَوْمَهُ 2

1 هذا البيت لعبد قيس بن خفاف البرجمي، أحد بني عمرو بن حنظلة، شاعر تميمي جاهلي وفحل مجيد، وهو من شعراء المفضليات، والبرجمي، أي: من البراجم، وهو بطون من أولاد حنظلة بن مالك بن تميم.

الأعلام: 4 / 49، سمط اللآلي: 937.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل
وبعده قوله:

أوصيك إيضاء امرئ لك ناصح ... طبن بربب الدهر غير مغفل
والشاهد من شواهد: التصريح: 208 / 1، والأشموي: "131 / 1 / 250"، ونوادر أبي
زيد الأنصاري: 114، والعيني: 202 / 2، والمفضليات، للمفضل الضبي: 384،
والأصمعيات: 229.

المفردات الغريبة: كارب يومه: قريب يوم وفاته. المكارم: جمع مكرمة، وهي الخصلة من
خصال البر.

المعنى: يوصي الشاعر ابنه، فيقول: اعلم يا بني أن أباك قريب يوم وفاته وانتهاء حياة
الدنيا، فإذا دعيت إلى فعل المكرمات وعمل البر فأسرع إلى ذلك، ولا تتأخر.
الإعراب: أبني: "الهمزة" حرف نداء، بني: منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه
الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة
للياء، والياء: مضاف إليه. إن: حرف مشبه بالفعل. أباك: اسم إن منصوب، وعلامة
نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة، والكاف: مضاف إليه. كارب: خبر "إن" مرفوع.
يومه: مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى ظرفه، واسم "كارب": ضمير مستتر،
تقديره: هو. والخبر محذوف، والتقدير: كارب هو في يومه يموت.
موطن الشاهد: "كارب يومه".

وجه الاستشهاد: استعمال اسم فاعل "كرب" الناقصة على زعم جماعة من النحاة.
كما أعرنا الشاهد، والتقدير: كارب هو في يومه يموت، فالخبر محذوف، غير أن
الجوهري وبعض النحاة وتبعهم المؤلف، يذهبون إلى أن "كارب" في البيت اسم =

(306/1)

و "أوشك"، كقوله1: [الوافر]

131- فإنك موشك أن لا تراها2

= فاعل لـ "كرب" التامة، لا الناقصة، وهو لا يحتاج إلى اسم وخبر، وإنما هو محتاج إلى
فاعل وحسب، وعلى هذا فهو مضاف إلى فاعله، في قوله: "كارب يومه". وانظر شرح
التصريح: 208 / 1.

فائدة: بني: تصغير "ابن" مضاف إلى ياء المتكلم، وقد دخلت عليه همزة النداء، وأصله قبل الإضافة "بنو" فاجتمع الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فانقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، ثم أضيفت إلى المتكلم، فاجتمع ثلاث ياءات، فحذفت الثانية منهن، التي هي لام الكلمة، ولم تحذف الأولى؛ لأنها ياء التصغير، وقد أتى بها لغرض خاص، ولم تحذف الثالثة، التي هي ياء المتكلم؛ لأنها كلمة برأسها. انظر أوضح المسالك "تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد": 1/ 320.

1 القائل: هو كثير بن عبد الرحمن، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه، قوله:

وتعدو دون غاضرة العوادي

وهو من قصيدة لكثير، يشب فيها بغاضرة، جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز.

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 208، والأشموني: "131 / 1 / 248"، وجمع الهوامع: 1/ 129، والدرر اللوامع: 1/ 104، والعيني: 2/ 205، وليس في ديوان كثير.

المفردات الغريبة: العوادي: عوائق الدهر وغوائله التي تعدو على الإنسان، واحدها: عادية.

المعنى: إن القريب إلى الفعل والغالب أنك لا ترى غاضرة، وأن تحول دون رؤيتها موانع وعوائق، لا تستطيع التغلب عليها.

الإعراب: إنك: حرف مشبه، واسمه. موشك: خبر: "إن" مرفوع، وهو اسم فاعل من أوشك، واسمه: أنت. ألا: أن مصدرى ونصب، ولا: نافية. تراها: فعل مضارع منصوب بـ "أن" والفاعل: أنت، و"ها" مفعول به، وجملة "تراها": صلة للموصول الخرفي، والمصدر المؤول، في محل نصب خبر "موشك" على الوجه المراد من الاستشهاد بالبيت، تعدو: فعل مضارع مرفوع "دون": متعلق بـ "تعدو". غاضرة مضاف إليه. العوادي: فاعل مرفوع.

موطن الشاهد: "موشك".

وجه الاستشهاد: استعمال اسم الفاعل "موشك" من أوشك الناقصة، وإعماله عمل فعله، فرفع الاسم، وهو الضمير المستتر فيه، ونصب الخبر، وهو المصدر المؤول من "أن وما بعدها" وما يدل على عمله عمل فعله اقتران خبره بـ "أن" المصدرية كذلك.

والصواب أن الذي في البيت الأول كابد، بالباء الموحدة، من المكابدة والعمل، وهو اسم غير 1 جارٍ على الفعل، وبهذا جزم يعقوب 2 في شرح ديوان كثير. وأن كارباً في البيت الثاني اسم فاعل كرب التامة 3 في نحو قولهم: "كرب الشتاء" إذا قرب، وبهذا جزم الجوهري 4.

[استعمال مصدر طفق وكاد]:

واستعمل مصدر لاثنين، وهما: "طفق، وكاد" حكى الأخفش: طفوقاً عنمن قال: طفق بالفتح، وطفقا عنمن قال: طفق بالكسر، وقالوا: كاد كوداً ومكاداً ومكادة.

[اختصاص عسى واخلولق وأوشك باستغنائها عن الخبر]:

وتختص "عسى" و"اخلولق" و"أوشك" بجواز إسنادهن إلى "أن يفعل"

1 فعل المكابدة هو "كابد" مثل: قاتل وشارك، واسم فاعل هذا الفعل هو "مكابد"

هل: مقاتل؛ لهذا كان "كابد" غير جارٍ على قياس الفعل المستعمل.

2 هو أبو يوسف، يعقوب بن السكيت، وقد مرت ترجمته، وقد ورد في بعض النسخ "ابن يعقوب" وليس بشيء.

3 وعليه، فلا يحتاج إلى اسم وخبر، وإنما يحتاج إلى فاعل، وحسب.

4 الجوهري: هو الإمام اللغوي، أبو نصر الفارابي: إسماعيل بن حماد الجوهري، صاحب كتاب الصحاح في اللغة، كان من أعاجيب الزمان ذكاءً وفطنةً وعلماً، طاف البلاد، ودخل العراق، وقرأ على أبي علي الفارسي والسيرافي، له فضلاً عن الصحاح المشهور كتاب في العروض، ومقدمة في النحو: مات سنة 393هـ. البلغة: 36، بغية الوعاة، 1/ 446 إنباه الرواة: 1/ 491، معجم المؤلفين: 2/ 267.

(308/1)

مستغنى به عن الخبر 1، نحو: {وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا} 2، وينبغي على هذا فرعان.

أحدهما: أنه إذا تقدم على إحداهن اسم هو المسند إليه في المعنى وتأخر عنها "أن" والفعل نحو: "زيد عسى أن يقوم"، جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم، فتكون مسندة إلى "أن" والفعل مستغنى بهما عن الخبر، وجاز تقديرها مسندة إلى الضمير، وتكون "أن" والفعل في موضع نصب على الخبر.

ويظهر أثر التقديرين في التأنيث والتثنية والجمع، فتقول على تقدير الإضمار "هند

عست أن تفلح" و"الزیدان عسیا أن یقوموا" و"الزیدون عسوا أن یقوموا" و"الهندات عسین أن یقمن"، وتقول على تقدير الخلو من الضمیر "عسی" في الجميع، وهو الأفصح، قال الله تعالى: { لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ } 3.

الثاني: أنه إذا ولي إحداهن "أن" والفعل وتأخر عنهما اسم هو المسند إليه في المعنى، نحو: "عسی أن یقوم زید"، جاز في ذلك الفعل أن یقدر خاليا من الضمیر، فیکون مسندا إلى ذلك الاسم، وعسی مسندة إلى أن والفعل مستغنی بهما عن الخبر،

1 أي: تكون تامة، لا تحتاج إلى خبر، والمصدر المؤول من "أن والفعل" بعدها: فاعل لها، ويشترط في هذه الحال أن يكون مرفوع المضارع ضميرا يعود إلى اسم سابق، ويرى الناظم "ابن مالك" وبعض النحاة: أنها في هذه الحالة ناقصة، والمصدر المؤول من "أن والفعل" سد مسد المعمولين.

2 "2" سورة البقرة، الآية: 216.

موطن الشاهد: {عَسَى أَنْ تَكْرَهُوا} .

وجه الاستشهاد: مجيء عسی "تامة" والمصدر المؤول من "أن وما بعدها" في محل رفع فاعل لـ "عسی".

3 "49" سورة الحجرات، الآية: 11.

موطن الشاهد: {عَسَى أَنْ يَكُونُوا} ، {عَسَى أَنْ يَكُنَّ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "عسی" تامة، و"أن وما بعدها" في محل رفع فاعل في الموضعين، وهذا الوجه الأفضل.

(309/1)

وأن یقدر 1 متحملا لضمیر ذلك الاسم، فیکون الاسم مرفوعا بعسی، وتكون "أن" والفعل في موضع نصب على الخبرية، ومنع الشلوین 2 هذا الوجه؛ لضعف هذه الأفعال عن توسُّط الخبر، وأجازه المبرد 3 والسيرافي 4 والفارسي 5.

ويظهر أثر الاحتمالين أيضا في التأنيث والتثنية والجمع، فتقول على وجه الإضمار: "عسی أن یقوموا أخواک" و"عسی أن یقوموا إخوانک" و"عسی أن یقمن نسوتک" و"عسی أن تطلع الشمس بالتأنيث لا غير 6 وعلى الوجه الآخر توجِّدُ

1 أي الفعل المنصوب بأن المصدرية.

2 الشلوين: هو أبو علي: عمر بن محمد الأشبيلي الأزدي، المعروف بالشلوين، أي: الأبيض الأشقر بلغة الأندلس، إمام عصره في العربية، وآخر أئمة هذا النوع بالمشرق والمغرب، أخذ عن ابن ملكون، وغيره، وأقرأ نحو ستين سنة، فاشتهر وعلا صيته، له تعليق على كتاب سيبويه، وكتاب آخر في النحو، سماه التوطئة. توفي سنة: 645هـ. البلغة: 172، إنباه الرواة: 332 / 2، بغية الوعاة: 224 / 2، وفيات الأعيان: 1 / 382، الأعلام: 224 / 5.

3 المبرد: هو أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، إمام العربية ببغداد، أخذ عن المازني والجرمي، وقرأ عليهما كتاب سيبويه، وروى عنه نفطويه، والصولي، وغيرهما، كان فصيحاً بليغاً، وصاحب نوادر، سماه المازني بالمبرد: أي المثبت للحق، له مؤلفات كثيرة، منها: الكامل في الأدب، والمقتضب في النحو، وشرح شواهد الكتاب وغيره. مات بالكوفة سنة 286هـ. البلغة: 250، إنباه الرواة: 241 / 3، بغية الوعاة: 269 / 1، الفهرست: 95، الأعلام: 15 / 8.

4 السيرافي: أبو سعيد: الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي: وكان اسم أبيه: بهزاد، فسماه ابنه عبد الله، والسيرافي نسبة إلى سيراف، "مدينة بفارس" وهو إمام في النحو والفقه واللغة والشعر، وكثير من العلوم، أخذ عن ابن السراج، وعن أبي بكر بن مجاهد، وابن دريد. له: شرح كتاب سيبويه، وهو شرح حسده عليه أبو علي الفارسي، وله كتب أخرى، مات سنة 368هـ. البلغة: 61، إنباه الرواة: 313 / 1، بغية الوعاة: 507 / 1، طبقات ابن قاضي شهبة: 256، الأعلام: 210 / 2.

5 هو أبو علي الفارسي، وقد مرت ترجمته.

6 لأن: "تطلع" حينئذ مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الشمس، والشمس مجازي التأنيث؛ وكل فعل أسند إلى ضمير عائذ إلى اسم مجازي التأنيث، وجب تأنيثه.

"يقوم" وتؤنث "تطلع" أو تذكره¹

[جواز كسر سين عسى] :

يجوز كسر سين "عسى" خلافاً لأبي عبيدة²، وليس ذلك مطلقاً خلافاً للفراسي، بل
يتقيد بأن تسند إلى التاء أو النون أو نا، نحو: {هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ} 3، {فَهَلْ عَسَيْتُمْ
إِنْ تَوَلَّيْتُمْ} 4، قرأهما.....

1 إنما وجب أن تؤنث "يقوم" لأنه أسند إلى الاسم الظاهر التالي له، وكل فعل أسند إلى
اسم ظاهر، وجب في اللغة الفصحى ألا تلحقه علامة تثنية، ولا علامة جمع، وإنما جاز
في "تطلع" التذكير والتأنيث؛ لأنه حينئذ مسند إلى اسم ظاهر مجازي التأنيث، وكل فعل
أسند إلى الاسم الظاهر المجازي التأنيث، جاز إلحاق تاء التأنيث به، وعدم إلحاقها.
التصريح: 210 / 1.

2 أبو عبيدة: هو معمر بن المثنى، لغوي بصري، ومولى لبني تيم "تيم قرش رهط أبي
بكر الصديق" أخذ عن يونس بن حبيب، وأبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه أبو حاتم
والمازني، وهو أول من صنف في غريب الحديث، قيل: إنه أعلم من الأصمعي، وأبي زيد
بأنساب العرب وأيامهم، له تصانيف تقارب المائتين؛ منها: النقائص بين جرير
والفرزدق، وأيام العرب، والمجاز في غريب القرآن، والأمثال في غريب الحديث، وغيرها.
توفي سنة 213هـ، وقد قارب المائة.

البلغة: 261، إنباه الرواة: 276 / 3، بغية الوعاة: 294 / 2، وفيات الأعيان: 2 /
105.

3 "2" سورة البقرة، الآية: 246.

أوجه القراءات: قرأ نافع "عَسَيْتُمْ" بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحتها.
توجيه القراءات: عسيت وعسيت: لغتان، وقد منع الكسر أبو عبيدة، والصواب جوازه
وإن كان الفتح أشهر؛ لجريانه على القياس، وانظر في هذه المسألة.
حجة القراءات: 140، وإعراب القرآن للنحاس: 277 / 1، والبحر المحيط: 2 /
255، وتفسير القرطبي: 244 / 3، ومجمع البيان للطبرسي: 249 / 2، وتفسير
الرازي: 292 / 2، والكشف للقيسي: 33 / 1، وشرح التصريح: 210 / 1.
47 سورة محمد "ص"، الآية: 22.

أوجه القراءات: قرأ نافع "عَسَيْتُمْ" بالكسر، وقرأ الباقون بالفتح.
توجه القراءات: جواز فتح وكسر سين "عسى" كما في الآية السابقة؛ لأن الفتح
والكسر لغتان فيها، وإن كان الأشهر فيها الفتح، ومعلوم أن القراءة ينبغي أن توافق لغة

من لغات العرب، حتى تصح بها القراءة، ولهذا قرأ نافع بكسر السين في عسيتهم؛
لموافقتهما إحدى لغات العرب.
انظر مراجعة توجيه قراءات الآية السابقة.

(311/1)

نافع 1 بالكسر، وغيره، وهو المختار.

1 نافع: هو أبو الحسن، نافع بن عبد الرحمن المدني، أحد أصحاب القراءات السبع،
أصله من أصبهان، كان إمام الناس بالقراءة في المدينة وانتهت إليه رئاسة الإقراء بها،
قيل: إنه قرأ على سبعين من التابعين، وأجمع عليه الناس بعدهم. مات سنة 169 هـ.
وفيات الأعيان: 5 / 368، المعارف: 582 غاية النهاية: 2 / 330، طبقات القراء:
2 / 330، الشذرات: 1 / 270.

فائدة: "أ": يجوز حذف خبر هذه الأفعال إن علم، وهو كثير في خبر "كاد" قليل في
خبر "كان"، نحو: من تأني أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد.
"ب": يتعين في مثل: عسى أن يكرم محمد الضيف، أن تكون "عسى" تامة، و"محمد"
فاعلا لها، ولا يجوز أن يعرب "محمد" مبتدأ مؤخرًا، ولا اسما لعسى على أنها ناقصة،
و"أن يكرم" خبرها مقدما؛ لئلا يلزم الفصل بين أجزاء صلة "أن" بأجنبي؛ وهو "محمد"،
ومثل هذا يقال في إعرابه كلمة "ربك" في قوله تعالى: {عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا
مُحْمَدًا}، و"مقاما" ظرف. حاشية الصبان: 1 / 266.

"ج": اختلف فيما يتصل بعسى من الضمائر: الكاف والهاء والياء، فذهب سيبويه، إلى
أنها في محل نصب اسم لعسى، وهي حينئذ حرف ترج، مثل "لعل"، وما بعدها خبر لها،
وفي هذه الحالة لا تقع بعدها "ما" الزائدة. وذهب المبرد والفارسي إلى أن "عسى" على
ما هي عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، وهذه الضمائر أخبارها مقدمة في محل نصب،
وما بعدها الاسم، وقد عكس الإسناد، ويلزم على هذا: جعل خبر "عسى" اسما صريحا.
وهذا نادر كما تقدم، وذهب الأخفش إلى أن "عسى" على ما كانت عليه أيضا، وهذه
الضمائر أسماءها، وقد ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع ونياية بعض الضمائر عن
بعض جائزة، واختار الناظم قول الأخفش حاشية الصبان: 1 / 267.

(312/1)

[باب الأحرف المشبهة بالفعل] :

هذا باب الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر 1:

[عملها وعددها:]

فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع خبره ويسمى خبرها 2.

1 عد المؤلف "عسى" إذا جاءت تفيد الرجاء بمعنى "لعل" حرفا مشبها بالفعل، كما سيأتي.

فائدة: سميت هذه الأحرف أحرفا مشبهة بالفعل؛ لكونها تشبه الفعل في اللفظ، والمعنى جميعا ويكن حصر أوجه الشبه في خمسة أمور، هي:

أ- أنها كلها على ثلاثة أحرف أو أكثر، ف "إن وإن وليت" على ثلاثة أحرف، و "لعل، وكان" على أربعة أحرف، و "لكن" على خمسة أحرف.

ب- أنها تختص بالأسماء كما أن الفعل يختص بالأسماء.

ج- أنها كلها مبنية على الفتح، كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.

د- أنها تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم، كما تلزم هذه النون الفعل عند اتصاله بها.

هـ- أنها تدل على معنى الفعل، ف "إن"، و "أن" تفيدان معنى "أكدت"، و "كأن" تدل على معنى "شبهت"، و "ليت" تدل على معنى "تمنيت"، و "لعل" تدل على معنى "رجوت" فلما كانت الأحرف المشبهة تتضمن تلك المعاني، عملت عمل الأفعال، أوضح المسالك: 1/ 125.

2 أي: عملها عكس عمل "كان" وأخواتها، وهذا أحد أوجه الفروق بينهما. وثاني تلك الفروق أن "الأحرف المشبهة" أحرف، وتلك "كان وأخواتها" أفعال وحروف. وثالثها: أن هذه الحروف، يجب أن تكون في صدر الجملة ما عدا "أن" المفتوحة- كما سيأتي، بخلاف كان وأخواتها. ضياء السالك: 1/ 273.

فائدة 1: ذهب بعضهم إلى أن الأحرف المشبهة بالفعل تنصب المبتدأ والخبر معا، واستدلوا بقول عمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه:

فالأول والثاني: "إن" و"أن": وهما لتوكيد النسبة، ونفي الشك عنها، والإنكار لها.
والثالث: "لكن": وهو للاستدراك¹ والتوكيد، فالأول نحو: "زيد شجاع

إذا اسود جرح الليل فلتأتِ ولتكنْ ... خطاك خفافا إن حراسنا أسد
بنصب "حراسنا وأسد" معا.

غير أن الجمهور ينعون ذلك، ويؤولون هذا الشاهد، وما شابهه بأن الجزء الثاني حال
والخبر محذوف، والتقدير: إن حراسنا تلقاهم أسدا، ونحو ذلك.

انظر حاشية الصبان: 1/ 269، ومعني اللبيب: 55.

فائدة2: لا تدخل الأحرف المشبهة على جملة يجب فيها حذف المبتدأ، ولا تدخل على
مبتدأ، لا يخرج عن الابتدائية، نحو "ما" التعجبية، ولا تدخل على مبتدأ يجب له
التصدير أي الوقوع في صدر الجملة كاسم الاستفهام، ويستثنى في هذه الحال، ضمير
الشأن، فهو مما يجب تصديره وقد دخلت عليه "أن" في قول الأخطل.
إن من يدخل الكنيسة يوما ... يلقي فيها جاذرا وظباء

فـ "إن" حرف مشبه بالفعل، واسمه ضمير الشأن المحذوف. و"من" اسم شرط في محل
رفع مبتدأ. وجملة "الشرط والجواب" أو إحداهما: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة "المبتدأ
والخبر": في محل رفع خبر "إن"، ومعلوم أنه لا يجوز إعراب "من" في محل نصب اسم
"إن" لكون "من" اسم شرط يجب له التصدير. وانظر حاشية الصبان: 1/ 269.

فائدة3: لا تدخل هذه الأحرف على جملة يكون الخبر فيها طلبيا أو إنشائيا، وخرجوا
قوله تعالى: {إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} وقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ} ، وقول
الشاعر:

إن الذين قتلهم أمس سيدهم ... لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما
بأنها على تقدير قول محذوف، يقع خبرا لـ "إن" وتقع هذه الجمل الإنشائية معمولة له،
فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المفعول، والتقدير: إن الذين قتلتم سيدهم
أمس مفعول في شأنهم لا تحسبوا، أو إن الذين قتلتم سيدهم قد استعدوا لكم وأخذوا
الأهبة لقتالكم فلا تحسبوا، وهكذا. واستثنى "أن" المفتوحة الهمزة، فيجوز وقوع خبرها
جملة إنشائية، كما في قوله تعالى: {وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ} . وقوله جل
شأنه: {وَالْحَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا} على قراءة تخفيف النون بعدها جملة. وانظر
حاشية الصبان: 1/ 269.

1 الاستدراك. هو تعقيب الكلام بنفي يتوهم ثبوته أو إثبات ما يتوهم نفيه، وهذا
يستلزم أن يسبقها كلام له صلة بمعموليها، وأن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها في المعنى

ومغايروا له، وتقع بعد النفي والإثبات، واستعمال "لكن" في الاستدراك، هو الغالب فيها، وقد تستعمل لتأكيد النسبة وتقويتها في ذهن السامع، إيجابية كانت أو سلبية. التصريح: 211 / 1.

(314/1)

لكنه بخيل" والثاني نحو: "لو جاءني أكرمته؛ لكنه لم يجيء" 1. والرابع: "كأن": وهو للتشبيه المؤكد 2؛ لأنه مركب من الكاف وأن. والخامس: "ليت": هو للتمنى، وهو: طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر 3، نحو: "ليت الشباب عائد"، وقول منقطع الرجاء: "ليت لي مالا فأحج منه". والسادس: "لعل": وهو للتوقع، وعبر عنه قوم بالترجي في المحبوب نحو: {لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا} 4 أو الإشفاق في المكروه نحو: {فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ

1 ومن ذلك قول الحماسي:

فلو طار ذو حافر قبلها ... لطارت، ولكنه لم يطر

2 ولا تخرج عنه عند البصريين، وزعم الكوفيون أن "كأن" كما تأتي للتشبيه تأتي

للتحقيق. وجعلوا منه قول الشاعر:

فأصبح بطن مكة مُقَشَّعًا ... كأن الأرض ليس بها هشام

وزعم ابن السيد أنها تأتي للظن، إذا كان خبرها فعلا أو طرفا أو صفة من صفات

أسمائها، وزعم أبو الحسين الأنصاري أنها تأتي للتقريب، وزعم أبو علي الفارسي أنها قد

تأتي للنفي.

التصريح: 212 / 1. ومغني اللبيب: 252.

3 الفرق بينهما: أن ما لا طمع فيه مستحيل، كرجوع الشباب للطاعن في السن، وما

فيه عسر يكون ممكنا في مجرى العادة ولكنه نادر الوقوع، ومن ذلك تفهم أن "ليت" لا

تدخل على جملة يكون مضمونها واجب الوقوع، فلا تقول: ليت غدا يجيء. شرح

التصريح: 212-213 / 1.

4 "65" سورة الطلاق، الآية: 1.

موطن الشاهد: {لَعَلَّ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "لعل" حرفا مشبها بالفعل بمعنى التوقع والترجي، ولفظ الجلالة

في محل نصب اسمه، وجملة "يحدث بعد ذلك أمرا": في محل رفع الخبر.
وأنت "لعل" معنى الترجي؛ لأن توقع المحبوب يسمى ترجياً.

(315/1)

نَفْسَكَ { 1، قال الأخفش: وللتعليل، نحو: "أفرغ عملك لعلنا نتغدى"، ومنه: {لَعَلَّهُ
يَتَذَكَّرُ} 2، قال الكوفيون: وللاستفهام، نحو: {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي} 3، وعقيل تجيز
جر اسمها وكسر لامها الأخيرة 4.

والسابع: "عسى" في لغية: وهي بمعنى لعل 5، وشرط اسمه أن يكون ضميراً، كقوله 6:
[الطويل]

132- فقلت: عَسَاها نار كَأْسٍ وَعَلَّها 7

1 "18" سورة الكهف، الآية: 6.

موطن الشاهد: {لَعَلَّكَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "لعل" بمعنى الإشفاق في الشيء المكروه؛ لأن المعنى: لعلك قاتل
نفسك، أي: أشفق على نفسك من أن تقتلها حسرةً على ما فاتك من إسلام قومك.
أنت لعل بمعنى الإشفاق؛ لأن توقع المكروه يسمى إشفاقاً. شرح التصريح: 1 / 213.
2 "20" سورة طه، الآية: 24.

موطن الشاهد: {لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "لعل" مفيدة التعليل -على مذهب الأخفش والكسائي-
ومعنى لعله يتذكر، أي: ليتذكرن ومن لم يثبت هذا، حمله على الرجاء، ويصرفه
للمخاطبين المغني: 379، وشرح التصريح: 1 / 213.

3 "80" سورة عبس، الآية: 3.

موطن الشاهد: {لَعَلَّهُ يَزَكِّي} .

وجه الاستشهاد:

مجيء "لعل" مفيدة الاستفهام على مذهب الكوفيين.

4 مع حذف لأمرها الأولى وإثباتها، وحينئذ، لا تعمل عمل "إن" على الصحيح، بل تنزل
منزلة حرف الجر الزائد، في عدم تعلقها بشيء. ومجروها في موضع رفع بالابتداء، وما
بعده خبر، وعليه قول شاعرهم:

لعل أبي المغوار منك قريب

فأبي المغوار: مبتدأ ومضاف إليه، و"قريب" خبر. شرح التصريح: 1/ 213.

5 في الترجي والإشفاق، فحملت في العمل عليها كما حملت لعل على عسى في إدخال

أن في خبرها كما في الحديث "لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض".

6 القائل هو: صخر بن العود الحضرمي، ولم أعثر له على ترجمة وافية.

7 تخريج الشاهد:

هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

تشكي فآتي نحوها فأعودها

=

(316/1)

وقوله 1: [الوافر]

= وهو من شواهد: التصريح: 1/ 213، وجمع الهوامع: 1/ 132 وفيه: لعلها بدل

وعليها. والدرر اللوامع: 1/ 110، والعيني: 2/ 227، والمغني: "204 / 274".

والسيوطي: 153.

المفردات الغريبة: تشكى: أصله تتشكى بتاءين فحذف إحدى التاءين، أي: يصيبها

المرض فتشكو الأمة، أعودها: العيادة: زيارة المريض خاصة. "كأس" اسم محبوبته.

المعنى: أرجو أن تكون هذه النار التي أبصرها نار محبوبتي "كأس"، كما أتمنى أن تمرض

وتشكو آلام المرض، فأذهب لزيارتها ورؤيتها، وهي أمنية سخيفة، تدل على الأنانية.

الإعراب: قلت: فعل ماضٍ وفاعل. عساها: "بمعنى لعل" حرف ترجٍ ونصب، و"ها" في

محل نصب اسمه. خبر "عسى" مرفوع. كأس: مضاف إليه. وعليها: الواو حرف عطف،

على: حرف مشبه بالفعل، و"ها": اسمه. تشكى: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هي،

وجملة تشكى: في محل رفع خبر "لعل". فآتي: الفاء عاطفة، آتي: فعل مضارع، والفاعل:

أنا: "نحوها": متعلق بـ "آتي"، و"ها": مضاف إليه. فأعودها: الفاء حرف عطف، أعود:

فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. و"ها": مفعول به.

موطن الشاهد: "عساها نار كأس".

وجه الاستشهاد: مجيء "عسى" بمعنى "لعل" واتصل بها ضمير "ها" النائية، فنصب محلاً

بها، ورفع ما بعده على الخبرة، وفي هذا دليل على عملها عمل "إن"، وهذا مذهب سيبويه الذي أرى أن "عسى" قد تحيء حرفا دالا على الترجي، فتعمل عمل "إن" والشاهد السابق يؤيد ما ذهب إليه. غير أن المبرد والفارسي خالفا سيبويه في هذه المسألة، وزعما أن "عسى" لا تكون إلا فعلا عاملا عمل "كان" وزعما أن الضمير المتصل بـ "عسى" خبر لها، تقدم على اسمه، وأن الاسم المرفوع بعده اسم "عسى" تأخر عن الخبر، وهذا الزعم فاسد؛ لأنه يلزم جعل خبر "عسى" مفردا، وهو نادر، أو ضرورة. انظر شرح التصريح: 1/ 214.

1 القائل: هو عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي الوائلي الخارجي، أبو سهاك، أحد أصحاب العلم والحديث، أدرك جماعة من الصحابة وروى عنهم، وروى أصحاب الحديث عنه، كان يحرض الناس، فطلبه الحجاج، فهرب إلى عمان، مات سنة 84هـ. خزانة الأدب: 5/ 350، الإصابة: ترجمة 6877، ميزان الاعتدال: 2/ 276، المؤلف: 91.

(317/1)

133- أقول لها لعلني أو عساني1

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:
ولي نفس تنازعني إذا ما
ويروى البيت برواية أخرى هكذا:
ولي نفس أقول لها إذا ما ... تنازعني لعلني أو عساني
وهذه رواية سيبويه: 1/ 388 ورواية الأعلام.
ويُزعم أن عمران كان سنيا، فتزوج امرأة من الخوارج، فقليل له فيها، فقال: أردتها عن مذهبها، فغلبت عليه، وأضلته عن مذهب السنة.
والبيت من شواهد: التصريح: 1/ 213، والمقتضب: 3/ 72، والخصائص: 3/ 25، وشرح المفصل، 3/ 105، 118، 222، 7/ 123، والمقرب: 18، والعيني: 2/ 229، والخزانة: 2/ 435.
المفردات الغريبة: تنازعني: تزين لي حب الدنيا والخوف من الموت في القتال. لعلني: أراد لعلني أتورط في الملاذ المردية، أو لعلني أنال الشهادة في الحرب فأكون من الفائزين.

المعنى: إن نفسي لا تطاوعني إذا أردت مغاضبة زوجي ومخاصمتها، وأقول لها: لعلي أنال ما أريد وأبغي.

الإعراب: "لي": متعلق بمحذوف خبر مقدم. نفس: مبتدأ مؤخر. تنازعني: فعل مضارع، والفاعل: هي، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به. "إذا": متعلق بـ "تنازع" في محل نصب على الظرفية الزمانية. ما: زائدة: أقول: فعل مضارع، والفاعل: أنا "ها": متعلق بـ "أقول" لعلي: حرف مشبه بالفعل، والياء: اسمه، وخبره محذوف، والتقدير: لعلي أنال منها ما أريد، أو نحو ذلك. والجملة في محل نصب مقول القول. أو: حرف عطف. عساني: "عسى حرف مشبه بالفعل بمعنى "لعل"، والنون للوقاية، والياء: اسمه، وخبره محذوف، والتقدير كالأول، غير أنه ينبغي أن يقتزن بـ "أن" أي عساني أن أنال منها وجملة "عساني مع الخبر المحذوف": في محل نصب، معطوفة على جملة "لعلي" السابقة. موطن الشاهد: "عساني".

وجه الاستشهاد: استعمال "عسى" حرفا بمعنى "لعل" ومحجى اسمه ضميرا، وهو لا يأتي إلا ضميرا عندما يستعمل عسى استعمال "لعل" أي حرفا يفيد الترجي. وفي هذا الشاهد ما يرجح مذهب سيبويه، حيث أتى الشاعر بنون الوقاية قبل ياء المتكلم، كما في إنني، وليتني وكأني، ولو كان هذا الضمير خبرا، كما زعم المبرد والفارسي، وكانت "عسى" فعلا، لكان الشاعر قد اقتصر على الفعل ومنصوبه من دون مرفوعه، وهذا لا نظير له في الاستعمال العربي.

(318/1)

وهو حينئذ حرف وفاقا للسيرافي، ونقله عن سيبويه؛ خلافا للجمهور في إطلاق القول بفعليته¹، ولا بن السراج في إطلاق القول بحرفيته.

والثامن: "لا" النافية للجنس: وستأتي.

[لا يتقدم خبرها عليها]:

ولا يتقدم خبرهن مطلقا²، ولا يتوسط إلا إن كان الحرف غير "عسى" و"لا" والخبر ظرفا أو مجرورا، نحو: {إِنَّ لَدَيْنَا

1 أي: سواء أكان الفعل بمعنى "لعل" أم لا.

ويتبين مما تقدم: أن في "عسى" أقوالا ثلاثة: فعلا مطلقا، وحرفا مطلقا، وتفصيله: أنه

إن عملت عمل "لعل" كانت حرفاً، وإلا فهي فعل. وهذا كله في "عسى" الجامدة، وأما "عسى" المتصرفة ففعل باتفاق، ومعناها اشتد، كقول الشاعر:
لولا الحياء وأن رأسي قد عسى ... فيه المشيب لزرت أم القاسم
التصريح: 214 / 1.

2 أي: لا يتقدم خبر هذه الأحرف الثمانية عليها مطلقاً، ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ وذلك لعدم تصرفها، وهي ملازمة للصدارة، وحملت "أن" المفتوحة على المكسورة. انظر شرح التصريح: 214 / 1.

3 لأن شرط عملها اتصال اسميهما بهما، فلو قدم خبر إحداهما على الاسم؛ لفصل بينها وبين الاسم، ففات شرط إعمالها.

وهذا بخلاف "عسى" العاملة عمل كان التي تقدم ذكرها، فإن هذه يجوز أن يتوسط اسمها بينها وبين خبرها، وبذلك يجوز في الاسم المرفوع بعدها والمسبوق بأن المصدرية والفعل المضارع وجهان فقولك: "عسى أن يلقاك الخير":

1- يكون الاسم المرفوع المتأخر اسم عسى وتكون "أن" المصدرية والمضارع في تأويل مصدر خبر عسى، ويكون فاعل المضارع ضميراً مستتراً يعود على الاسم المرفوع المتأخر؛ لأنه متقدم في الرتبة.

2- يكون اسم "عسى" ضميراً مستتراً، والاسم المرفوع المتأخر مرفوعاً على أنه فاعل الفعل المضارع، ففي الوجه الأول قد توسط خبر "عسى" بينها وبين اسمها.
وبخلاف "لا" النافية المهيمنة، فإنه يجوز بعدها تقدم الخبر على مبتدئه، وفي هذه الحال، يجب تكرار "لا" نحو قوله تعالى: {لَا فِيهَا عِوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ} =

(319/1)

أَنْكَالًا { 1، {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً} 2

[يتعين كسر همزة "إن" في عشرة مواضع] :

تتبع "إن" المكسورة حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها، و"أن" المفتوحة حيث يجب ذلك 3، ويجوز أن صح الاعتباران 4.

= ونحو قولك: لا في الدار محمد ولا في السوق، وأما "لا" العاملة عمل ليس، فلا يجوز توسط خبرها مثل "لا" العاملة عمل "إن".

شرح التصريح: 1/ 214.

فائدة: يجب أن يتوسط خبر "إن" أو إحدى أخواتها، إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً في الحالتين التاليتين:

أ- أن يقترب الاسم بضمير يعود على بعض الخبر، نحو قولك: "إن في الدار مالكةا"؛
لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك غير جائز.
ب- أن يقترب الاسم بلام الابتداء، نحو قوله تعالى: {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً} وقوله جل شأنه: {وَإِنَّ لَكَ لَأَجْراً غَيْرَ مَمْنُونٍ} .

ويجب تأخر الخبر وإن كان جاراً ومجروراً، إذا اقترنت بهذا الخبر لام الابتداء، نحو قوله تعالى: {وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ} . انظر شرح التصريح: 1/ 214، وأوضح المسالك "تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد: 1/ 333.

1 "73" سورة المزمل، الآية: 12.

موطن الشاهد: {إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا} .

وجه الاستشهاد: توسط خبر "إن" بينها وبين اسمها؛ لأن "لدينا" ظرف، ويجوز أن يتوسط بين إن واسمها بالظرف والجار والمجرور توسعاً في الكلام، كما علمنا، وحكم التوسط هنا الجواز

2 "79" سورة النازعات، الآية: 26.

موطن الشاهد: {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً} .

وجه الاستشهاد: توسط الجار والمجرور بين "إن" واسمها، وحكم التوسط في الآية الكريمة الوجوب؛ لإقتران الاسم بلام الابتداء.

3 بأن تقع "أن" مع معموليها في جملة تحتاج إلى اسم مرفوع أو منصوب أو مجرور، ولا سبيل إلى ذلك، إلا عن طريق مصدر منسبك من أن مع معموليها، وإلى هذا، يشير الناظم بقوله:

وهمز "إن" افتح لسد مصدرٍ ... مسدها، وفي سوى ذاك اكسر

أي: افتح همزة "إن" لسد المصدر مسدها مع معمولها، واكسرهما فيما عدا ذلك.

شرح التصريح: 1/ 214.

4 معلوم أن "أن" المفتوحة الهمزة، تؤول مع ما بعدها بمصدر، وهذا المصدر اسم مفرد، فهو محتاج إلى ما يتم به كلام مفيد، وأما "إن" المكسورة الهمزة، فهي مع معموليها جملة تؤدي كلاماً تاماً مفيداً، ولهذا وجب أن يسبق أن المفتوحة ما يطلبها.

فائدة: كل موضع يحتاج فيه ما قبل "أن" إلى مفرد، ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون جملة، فإن همزة "أن" تكون مفتوحة، وكل موضع يحتاج فيه ما قبل "إن" إلى جملة،

ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون مفردا، تكون همزة "إن" مكسورة، وكل موضع يجوز فيه الوجهان، يصح فيه فتح إن وكسرها.

(320/1)

فالأول في عشرة، وهي:

1 أن تقع في الابتداء نحو {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ} ، ومنه {أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} 3.

2 أو تالية حيث نحو: "جلست حيث إن زيدا جالس".

3 أو لإذ، كـ "جئتكَ إذْ إنَّ زيدا أمير" 3.

1 "97" سورة القدر، الآية: 1.

موطن الشاهد: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "إن" مكسورة الهمزة؛ لوقوعها في أول الكلام حقيقة، وحكم كسر همزتها في هذه الحالة الوجوب.

2 "10" سورة يونس، الآية: 62.

موطن الشاهد: {أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "إن" مكسورة الهمزة؛ لأنها وقعت في أول الكلام حكما؛ لأنها سبقت بحرف "ألا" وهو لا يغير الابتداء؛ لأنه حرف استفتاح، وحكم كسر همزة "إن" في هذه الحال الوجوب؛ ليكون الكلام مفيدا، إذ لو فتحنا الهمزة هنا لتأولت مع ما بعدها بمفرد يقع مبتدأ، لا خبر له.

3 الابتداء: إما أن يكون حقيقيا، بأن تقع "إن" في أول الكلام لا يسبقها شيء كآلية الأولى. وإما أن يكون حكما، وذلك إذا وقعت في أول الجملة، وسبقها حرف لا يغير الابتداء مثل "ألا" الاستفتاحية، كآلية الثانية، و"أما"، وبعد "كلا" التي تفيد الاستفتاح -على قول- في نحو: {كَأَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِيَطْغَى} ، وبعد "حتى" الابتدائية. حاشية يس على التصريح: 1/ 215.

4 إنما كسرت "إن" بعد "حيث" و"إذ"؛ لأنهما لا يضافان إلا إلى الجمل، وفتح "إن" يؤدي إلى إضافتهما إلى مفرد. والصحيح جواز الفتح عقبهما؛ لأن "حيث" قد تضاف إلى المفرد. وعند إضافتها إلى الجملة يقدر تمامها من خبر أو فعل. وهذا إذا كانت "إن"

واقعة عقب "حيث" فإن لم تقع عقبها، نحو: جلست حيث اعتقاد محمد أنه مكان خال - وجب فتحها كما مر.

شرح التصريح: 1/ 215، وحاشية الصبان: 1/ 274.

(321/1)

4- أو لموصول 1، نحو: {مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ} 2، بخلاف الواقعة في حشو الصلة، نحو: "جاء الذي عندي أنه فاضل" 3، وقولهم: "لا أفعله ما أن حراء مكانه" 4 إذا التقدير ما ثبت ذلك، فليست في التقدير تالية للموصول.
5 أو جوابا لقسم نحو: {حَمِّ، وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ} 5.

1 أي: أو تقع تالية لموصول، بأن تكون في بدء جملة الصلة؛ لأن صلة غير "أل" لا تكون إلا جملة.

شرح التصريح: 1/ 215، وحاشية الصبان: 1/ 274.

2 "28" سورة القصص، الآية: 76.

موطن الشاهد: {مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "إن" مكسورة الهمزة؛ لأنها تلت "ما" الموصولة، وحكم كسر همزة "إن" في هذه الحالة الوجب، و"ما": اسم موصول، وجملة: "إن مفاتحه....." صلة، ومعنى "تنوء": تثقل.

3 في هذا المثال ليس "إن" ومعمولها صلة، بل هي مع معموليها مبتدأ مخبر عنه بالظرف المتقدم، وجملة المبتدأ والخبر، هي جملة الصلة، فهذا المثال بالنظر إلى "أن" من المواضع التي تقع فيها "أن" مع معموليها في موضع المبتدأ، والمبتدأ لا يكون إلا مفردا.
4 معنى هذا القول: لا أفعله ما ثبت كون حراء في مكانه، ف "ما" موصول حرفي "أن": حرف مشبه. حراء: اسمه. مكانه: ظرف في محل رفع خبر "أن"، و"أن وما بعدها": في تأويل مصدر واقع فاعلا بفعل محذوف والجملة الفعلية صلة لـ "ما"، ونظير هذا قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ} ، والتقدير: لو ثبت صبرهم، وإنما وجب تقدير الفعل في هذين الموضعين؛ لأن الموصول الحرفي "ما"، لا تكون صلته إلا فعلية، ولأن "لو" الشرطية خاصة بالفعل على الراجح عند النحاة.

انظر حاشية الصبان: 1/ 273.

5 "44" سورة الدخان، الآية: 1-3.

موطن الشاهد: {حَم، وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ} .

(322/1)

6 أو محكية بالقول نحو: {قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ} 1.

7 أو حالا 2 نحو: {كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ} 3.

8 أو صفة نحو: "مررت برجل إنه فاضل".

9 أو بعد عامل علق باللام نحو: {وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ} 5.

وجه الاستشهاد: مجيء "إن" مكسورة الهمزة؛ لوقوعها جواباً للقسم، وحكم كسر همزتها في هذه الحالة الوجود.

1 "19" سورة مريم، الآية: 30.

موطن الشاهد: {قَالَ إِنِّي} .

وجه الاستشهاد: مجيء "إن" مكسورة الهمزة؛ لوقوعها محكية بالقول، وحكم مجيئها مكسورة في هذه الحال الوجود.

2 سواء قرنت بالواو، كما مثل المصنف، أم لم تقترن، نحو قوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ} . ويجب أن تكون في بدء الحال وإلا فتحت، نحو: خطب محمد وعندي أنه أجاد، وقد يتساءل متسائل: لم كسرت همزة "إن" الواقعة موقع الحال، ومعلوم أن الأصل في الحال أن يكون مفرداً، وعليه فينبغي أن تكون "إن" مفتوحة؛ فالجواب: أن المصدر المنسبك من "أن ومعموليهما" هو مصدر خبرها المشتق مضافاً إلى اسمها، وعلى هذا، لا يكون هذا المصدر إلا معرفة بالإضافة إلى المعرفة، ومن المقرر أن الحال لا يكون إلا نكرة، فلهذا، عدل إلى جعل الحال جملة في هذا الموضع، والحال، والحال كما يكون مفرداً، يكون جملة. التصريح: 1/ 215-216 وحاشية الصبان: 1/ 235 وابن عقيل: 1/ 274.

3 "8" سورة الأنفال، الآية: 5

موطن الشاهد: {وَإِنَّ فَرِيقًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "إن" مكسورة الهمزة؛ لأنها وقعت حالا مقرونة بالواو وجملة "إن فريقيا..... لكارهون": في محل نصب على الحال، والواو السابقة لها واو الحال كما هو معلوم؟ وحكم كسر الهمزة هنا الوجوب.

4 "63" سورة المنافقون، الآية: 1.

موطن الشاهد: {وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ} .

(323/1)

10 أو خبرا عن اسم ذات 1 نحو: "زيد إنه فاضل" ومنه: {إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ} 2.

[يتعين فتح همزة "أن" في تسعة مواضع] :

والثاني في تسعة، وهي:

1- أن تقع فاعلة، نحو: {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا} 3.

2- أو مفعولة غير محكية، نحو: {وَلَا تَخَافُون أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ} 4.

وجه الاستشهاد: مجيء "إن" في الموضعين مكسورة الهمزة؛ لأن الفعل القلبي "يعلم" علق عن العمل وكذا يشهد الذي بمعنى "يعلم"، فكلاهما علق عن العمل باللام الابتدائية؛ لأنها لو فتحت سلط العامل عليها، ولام الابتداء لها صدر الكلام، وما له صدر الكلام يمنع ما قبله من أن يعمل فيما بعده، وهذه اللام وإن كانت متأخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على "إن"، وإنما تأخرت؛ لئلا يدخل حرف تأكيد على مثله. شرح التصريح: 1/ 216.

1 إنما وجب هنا الكسر مع أن الخبر كما يكون جملة يكون مفردا؛ لأن المصدر، لا يقع خبرا عن اسم الذات إلا بتأويل من أحد ثلاثة تأويلات سبق ذكرها ولما كان ما لا يحوج إلى التأويل أولى، التزموا في هذا الموضع جعل الخبر جملة.

2 "22" سورة الحج، الآية: 27.

موطن الشاهد: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ..... إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "إن" الثانية ومعمولها في محل رفع خبر {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا} ، وما عطف عليه، وهي أسماء ذوات، ولما جاءت "إن" الثانية ومعمولاها خبرا لاسم الذات، وجب كسر همزتها.

3 "29" سورة العنكبوت، الآية: 51.

موطن الشاهد: {يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَاهُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أن" مفتوحة الهمزة؛ لأنها تؤول مع ما بعدها بمصدر، يقع في محل رفع فاعل؛ لفعل "يكف" المجزوم بـ "لم"، والتقدير: أو لم يكفهم إنزالنا؟ وحكم الفتح هنا الوجوب.

4 "6" سورة الأنعام، الآية: 81.

موطن الشاهد: {لَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "أن" مفتوحة الهمزة؛ لأنها مؤولة مع معموليها بمصدر، يقع في محل نصب مفعول به غير محكي، وحكم فتح همزتها هنا الوجوب، والتقدير: ألا تخافون إشراككم؟.

(324/1)

3- أو نائبة عن الفاعل، نحو: {قُلْ أُوْحِي إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ} 1.

4- أو مبتدأ، نحو: {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ} 2، {فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ} 3.

5- أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها، نحو: "اعتقادي أنه فاضل"، بخلاف: "قولي إنه فاضل"، و"اعتقاد زيد إنه حق".

6- أو مجرورة بالحرف، نحو: {ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ} 4.

1 "72" سورة الجن، الآية: 1

موطن الشاهد: {أُوْحِي إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "أن" مفتوحة الهمزة؛ لأنها مؤولة مع ما بعدها بمصدر واقع في محل رفع نائب فاعل؛ لفعل "أوحى" المبني للمجهول، والتقدير: أوحى إلى استماع نفر.....، وحكم الفتح هنا الوجوب.

2 "41" سورة فصلت، الآية: 39.

موطن الشاهد: {مِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى} .

وجه الاستشهاد: وقوع "أن" مفتوحة الهمزة، تؤول مع ما بعدها بمصدر في محل رفع مبتدأ، والتقدير: ومن آياته رؤيتك الأرض، على مذهب الخليل، وعند سيبويه: فاعل

بالجار والمجرور قبله. شرح التصريح / 216.

3 "37" سورة الصافات، الآية: 144.

موطن الشاهد: {فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "أن" مفتوحة الهمزة بعد "لولا" لأنها تؤول مع ما دخلت عليه بمصدر، يقع في محل رفع مبتدأ محتاج إلى الخبر المحذوف، والتقدير: "لولا كونه من المسيحين موجودة"، وهذا على رأي سيبويه.

4 "22" سورة الحج، الآية: 62.

وقيل: لا يحتاج إلى الخبر؛ لاشتغال صلتها على المسند والمُسند إليه، وذهب المبرد والزجاج الكوفيون إلى أنها فاعل بفعل محذوف. شرح التصريح: 1 / 217.

موطن الشاهد: {بِأَنَّ اللَّهَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أن" مفتوحة الهمزة؛ لكونها مؤولة وما دخلت عليه بمصدر مجرور بحرف الجر، ومعلوم أن المجرور بالحرف، لا يكون إلا مفردا، ولذا، وجب فتحها؛ لتؤول وما بعدها بالمفرد.

(325/1)

7- أو مجرورة بالإضافة نحو: {إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْكُم تَنْطِقُونَ} 1،

8- أو معطوفة على شيء من ذلك، نحو: {اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ} 2.

9- أو مبدلة من شيء من ذلك، نحو: {وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ} 3.

[جواز فتح همزة إن وكسرها في تسعة مواضع]:

والثالث في تسعة:

1- أحدها: أن تقع بعد فاء الجزاء، نحو: {مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} 4 فالكسر على معنى فهو غفور رحيم،

1 "51" سورة الذاريات، الآية: 23.

موطن الشاهد: {مِثْلٍ مَا أَنْكُم} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أن" مفتوحة الهمزة؛ لأنها مؤولة وما دخلت عليه بمصدر واقع في محل جر بالإضافة إلى مثل و"ما" صلة، والتقدير: مثل نطقكم؛ لأن المجرور بالمضاف

حقه الأفراد، إذا لم يكن المضاف ظرفاً يقتضي الجملة، فإن كان كذلك كسرت، كما تقدم في "حيث وإذ".

2 "2" سورة البقرة، الآية: 47.

موطن الشاهد: {اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ..... وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "أن" مفتوحة الهمزة؛ لأنها مؤولة مع معموليها بمصدر معطوف على "نعمتي" والتقدير: اذكروا نعمتي ... وتفضيلي، وحكم الفتح هنا الوجوب.

3 "8" سورة الأنفال، الآية: 7.

موطن الشاهد: {وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا} .

وجه الاستشهاد: وقوع "أن" مفتوحة الهمزة لأنها مؤولة مع معموليها بمصدر واقع بدل اشتغال، من "إحدى" والتقدير: إحدى الطائفتين كونها لكم.

4 "6" سورة الأنعام، الآية: 54.

أوجه القراءات: قرأ عاصم وابن عامر "فأنه" بفتح الهمزة، وكذا في "أنه" الأولى {أَنَّهُ =

(326/1)

والفتح على معنى: فالغفران والرحمة: أي حاصلان، أو فالحاصل الغفران والرحمة 1.

كما قال الله تعالى: {وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَؤُوسٌ} 2، أي فهو يئوس.

2- الثاني: أن تقعد بعد "إذا" الفجائية 3، كقوله 4: [الطويل]

= مَن عَمِلَ ... { وقرأ نافع: "أنه من عمل" بفتح الهمزة، و"إنه غفور رحيم" بكسر

الهمزة في الثانية. وقرأ الباقيون: "إنه من عمل.... فإنه...." بكسر الهمزة في الموضعين.

توجيه القراءات: من فتح الهمزة في الموضعين، فقد جعل "أن" وما دخلت عليه بدلاً من

الرحمة، ويمكن أن تكون "أن" الثانية توكيداً للأولى، وقيل غير ذلك، ومن كسر الثانية،

جعل "إن" وما دخلت عليه جواب الشرط، وقال الزجاج: من فتح الأولى وكسر

الثانية، فالمعنى راجع إلى المصدر، وكأنك لم تذكر "إن" الثانية، وعلى هذا، فالمعنى:

كتب ربكم على نفسه الرحمة، أنه غفور رحيم، ومن كسر في الموضعين، فعلى مذهب

الحكاية، فكأنه، لما قال: {كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ} . قال: إن من عمل منكم

سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم.

انظر حجة القراءات: 252-253، وإتحاف فضلاء البشر: 208، وإعراب القرآن،

للنحاس: 550 / 1، والبحر المحيط: 141 / 4، والنشر لابن الجزري: 258 / 2،
وتفسير القرطبي: 436 / 6.

موطن الشاهد: {.... فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ}

وجه الاستشهاد: قرئت الآية بفتح همزة "أن وكسرها؟ والوجهان جائزان.

1 أي: على اعتبار "إن" مع معموليها جملة مستقلة بعد فاء الجزاء في محل جزم جواب الشرط، وهذا أفضل لعدم احتياجه إلى تقدير شيء.

2 "41" سورة فصلت، الآية: 49.

موطن الشاهد: {إِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَؤُوسٌ} .

وجه الاستشهاد: مجيء الجملة الاسمية بعد فاء الجزاء محذوفة المبتدأ؛ لأن التقدير: إن مسه الشر فهو يؤوس، كما في المتن، وحذف المبتدأ في هذه الحال أولى من حذف الخبر شرح التصريح: 218 / 1.

3 أي الدالة على المفاجأة وهي المباغتة؛ لأن ما بعدها يحدث بعد وجود ما قبلها بغتة وفجأة.

4 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

(327/1)

134- إذا أنه عبد القفا واللاهزم1

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدوره، قوله:

وكنيت أرى زيدا كما قيل سيذا

وهو من شواهد التصريح: 218 / 1، وابن عقيل: "97 / 1 / 356"، والأشعري:

"262 / 1 / 138" وهمع الهوامع: 1 / 138، والدرر اللوامع: 1 / 115، وأما ابن

الشجري: 1 / 164، وشذور الذهب: "98 / 275".

المفردات الغريبة: العبد: خلاف الحر، والمراد هنا لازم العبودية من الذل والخسة، القفا:

مؤخر العنق، وجمعه على التذكير أقفية، وعلى التأنيث أقفاء، وقد جمع على قفي،

اللاهزم: جمع لهزمة وهي عظم ناتيء في اللحي تحت الأذن.

المعنى: كنت أظن زيدا سيذا محترما كقول الناس فيه، فتبين أنه عبد ذليل حقير، يصفع

على قفاه، ويلكز على لهزمه كالبعيد.

الإعراب: كنت: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: اسمه، أرى: "بزنة المبني للمجهول" بمعنى "أظن" فعل مضارع مرفع، والفاعل: أنا. زيدا مفعول به أول. كما الكاف جارة "ما" مصدرية. قيل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والمصدر المؤول من "ما وما بعدها" في محل جر بالكاف، والتقدير: "كقول الناس، والجار والمجرور": متعلق بمحذوف صفة، لمصدر محذوف واقع مفعولا مطلقا، والتقدير: كنت أظن أننا موافقا قول الناس. سيدا: مفعول به ثانٍ لـ "أرى" وجملة أرى ومفعولها: "في محل نصب خبر" "كان" إذا فجائية أنه: حرف مشبه بالفعل، والهاء اسمه. عبد: خبره، وهو مضاف القفا: مضاف إليه. والهازم: معطوف على "القفا" مجرور مثله.

موطن الشاهد: "إذا أنه".

وجه الاستشهاد: جواز فتح وكسر همزة "إن" بعد إذا الفجائية، فالفتح على تقديرها مع معموليها بالمفرد، والكسر على تقديرها جملة، وهي في ابتدائها. وقيل: إن "إذا" ظرف مكان أو زمان في محل رفع خبر مقدم، و"أن" ومعمولاها في تأويل مصدر واقع في محل رفع مبتدأ مؤخر، والتقدير: ففي الحضرة، أو في الوقت الحاضر عبوديته، وقال الأعلام: "الشاهد فيه أي في البيت السابق جواز فتح "إن" وكسرها، فالكسر على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد "إذا"، والتقدير: إذا هو عبد القفا، والفتح على تقدير المصدر مبتدأ والإخبار عنه بـ "إذا"، والتقدير: فإذا العبودية، وإن شئت قدرت الخبر محذوفا، على تقدير: فإذا العبودية شأنه".

انظر حاشية الصبان: 1/ 276، وشرح التصريح: 1/ 218.

(328/1)

فالكسر على معنى فإذا هو عبد القفا، والفتح على معنى العبودية، أي: حاصلة، كما تقول: خرجت فإذا العبودية، أي: حاصلة، كما تقول: خرجت فإذا الأسد.

الثالث: أن تقع في موضع التعليل، نحو: {إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ} 1، قرأ نافع والكسائي 2 بالفتح على تقدير لام العلة، والباقون بالكسر على أنه تعليل 3 مستأنف، ومثله {صَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ} 4، ومثله: "ليك، إن الحمد والنعمة لك" 5.

أوجه القراءات: قرأ نافع والكسائي "أنه" بفتح الهمزة، وقرأ الباقون "إنه" بكسر الهمزة. توجيه القراءات: من قرأ بالفتح، فالمعنى: ندعوه لأنه هو البر الرحيم، أي لرحمته، يجب من دعاة، قال أبو عبيدة: "من نصب، أراد: ندعوه بأنه، أو لأنه هو البر"، فيصير المعنى: إنه يدعى من أجل هذا، ومن قرأ بالكسر، فعلى قطع الكلام مما قبله، واختار أبو عبيدة الكسر، وقال: إن ربنا كذلك على كل حال حجة القراءات: 683-684، والإتحاف: 401 وإعراب القرآن للنحاس: 3/254، والبحر المحيط: 8/150.

2 مرت ترجمته وترجمة نافع.

3 المراد أنك إذا فتحت همزة أن الواقعة في موقع العلة، كان المصدر المنسبك منها ومن معموليها مجرورا بحرف جر محذوف دال على التعليل، وأنت تعلم أن المجرور بحرف الجر، لا يكون إلا مفردا لكونه برا رحيمًا، وإذا كسرت الهمزة، كانت جملة جيء بها لتعليل ما قبلها، وأنت تعلم أن التعليل يكون بالمصدر كما في المفعول لأجله، ويكون كذلك بالجملة، فلا عجب أن يجوز الوجهان.

التصريح: 1/218. وحاشية الصبان: 1/277.

4 "9" سورة التوبة، الآية: 103.

موطن الشاهد: {صَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ}.

وجه الاستشهاد: مجيء "إن مكسورة الهمزة، على أن الكلام تعليل مستأنف، والتعليل يكون بالمصدر، كما في المفعول لأجله، ويكون بالجملة؛ ولذا جاز الوجهان، كما في الآية السابقة.

5 يروى بكسر "إن" وفتحها، فالفتح على تقدير لام العلة، والكسر على أنه مستأنف، قيل: وهو أرجح؛ لأن الكلام يصير حينئذ جملتين لا جملة واحدة، وتكثر الجملة في مقام التعظيم المطلوب. وقد علل النووي "رض" وكثير من الحنفية كون الكسر أجود، بأن من كسر "إن" قال: الحمد والنعمة لك على كل حال، ومن فتحها، قال لبيك بهذا السبب.

التصريح: 1/218، 219.

(329/1)

4- الرابع: أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها، كقوله: [الرجز] 1

135- أو تحلفي بربك العليّ ... أني أبو ذَيْلِكَ الصَّبِيِّ 7

-
- 1 القائل: هو رؤية بن العجاج، وقد مرت ترجمته.
- 2 تخريج الشاهد: هذا بيت من الرجز، وقبله قوله:
- لتقعدن مقعد القصي ... مئى ذي القاذورة المقلبي
- وهو من شواهد التصريح: 1/ 219، وابن عقيل: "98 / 1 / 358"، والأشعري:
- "138 / 1 / 263" والعيني: 2 / 232، 4 / 535، وديوان رؤية: 188.
- وقال ابن بري في شأنهما: "هما لأعرابي، قدم من سفر فوجد امرأته قد وضعت ولدا فأنكره".

المفردات الغريبة: القصي: البعيد النائي. القاذورة: القذر والوسخ، ويطلق على الفاحشة، والمراد بذى القاذورة: الذي لا يصاحب لسوء خلقه. المقلبي: المبغض المكروه، من قلاة يقلبه أبغضه ذيلك تصغير ذلك على غير قياس؛ لأن المبني لا يصغر. المعنى: يقسم الراجز على زوجه قائلا: والله لتجلسن أيتها المرأة بعيدة مني في المكان الذي يجلس فيه الشخص المطرود المبغض الذي يتحاشاه الناس لقدره وديء أخلاقه، إلى أن تحلفي بربك المنزه عن كل نقص أني أبو هذا المولود؛ لأنه شك في أن يكون ابنه. الإعراب: لتقعدن: اللام واقعة في جواب قسم مقدر. تقعدن: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال، وياء المخاطبة المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل رفع فاعل، والنون: للتوكيد، وأصله: تقعدين، فحذفت نون الرفع لاجتماع ثلاث نونات، فالتقى ساكنان، فحذفت ياء المخاطبة للتخلص من التقاء الساكنين، وحكمها كالثابتة؛ لدلالة الكسرة عليها. مقعد: مفعول مطلق، وأعربه بعضهم مفعولا فيه، والأول أفضل؛ لأنه يفيد التوكيد، وهو مضاف. القصي: مضاف إليه. "مبني" متعلق به "تقعدن"، أو به "القصي"، أو بمحذوف حال، والأول أفضل. ذي: صفة لـ "القصي" وهو مضاف. القاذورة: مضاف إليه. المقلبي: صفة ثانية لـ "القصي". أو حرف عطف. تحلفي: فعل مضارع منصوب به "أن" المضمرة بعد "أو" وعلامة نصبه حذف النون، والياء: فاعل. "بربك"، متعلق به "تحلفي" والكاف: مضاف إليه. العلي: صفة لـ "رب" أي: حرف مشبه، والياء: اسمه، أبو: خبر =

فالكسر على الجواب، والبصريون يوجبونه، والفتح بتقدير على¹، ولو أضمر الفعل أو ذكرت اللام تعين الكسر إجماعاً، نحو: "والله إن زيدا قائم" و"حلفت إن زيدا لقائم"².
5- الخامس: أن تقع خبراً عن قول³ ومخبراً عنها بقول والقائل واحد، نحو: "قولي إني أحمد الله"⁴، ولو انتفى القول فتحت، نحو: "علمي أني أحمد الله"،

= مرفوع، وهو مضاف. "ذالك": ذيا مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف للخطاب الصبي: بدل من اسم الإشارة مجرور مثله.

موطن الشاهد: "أني".

وجه الاستشهاد: رويت "أن" بكسر الهمزة وفتحها، والوجهان جائزان، فمن كسرهما عد "إن" وما دخلت عليه جملة جواب القسم، لا محل لها من الإعراب، ومن فتح همزتها، جعلها مع معموليها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف متعلق بـ "تحلفي"، وقد سدت مسد الجواب، والتقدير: أو تحلفي على أبوتي لهذا الصبي، ولا يجوز أن تكون جواباً للقسم؛ لأن جواب القسم، لا يكون إلا جملة.

انظر شرح التصريح: 1/ 219.

1 اعلم أن كسر همزة "إن" يكون على اعتبار، والفتح يكون على اعتبار آخر، وليس من الممكن أن يكون الفتح والكسر على اعتبار واحد، وكل موضع، جاز فيه اعتباران، أحدهما يقتضي وقوع المصدر، والآخر يقتضي وقوع الجملة، ففي هذا الموضع، يجوز الفتح والكسر، وكل موضع لا يجوز فيه إلا اعتبار واحد، فإن كان هذا الاعتبار يقتضي وقوع المصدر، لم يجز إلا الفتح، وإن كان هذا الاعتبار يقتضي وقوع الجملة، لم يجز إلا الكسر.

2 أي: فعل القسم، ولم يظهر، سواء ذكرت اللام، نحو: {وَالْعَصْرِ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ}، أم لم تذكر، نحو: {حَم، وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ}.

وهنا، يتعين كسر همزة "إن" وأما إذا ذكر فعل القسم، ولم تقترن اللام بخبر "إن" كما في بيت الشاهد، فيجوز في هذه الحالة الوجهان، كسر همزة "إن" وفتحها، وأما إن حذف فعل القسم، ولو تقترن اللام بخبر "إن"، نحو: والله إنك عالم، ففي هذه الحالة خلاف، فالكوفيون، يجوزون الوجهين، والبصريون، لا يجوزون الفتح، ويوجبون الكسر، والصواب: ما ذهب إليه البصريون، قال السيوطي: "وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط؛ لأنه لم يسمع". همع الهوامع: 1/ 138.

3 أي ما هو في معنى القول مثل: كلام وحديث ونطق..... إلخ.

4 و"قولي" مساوٍ في مدلوله لخبر أن، وهو "أحمد الله" وخبر إن مساويه كذلك في

المدلول، والقائل واحد، وهو المتكلم، فالفتح: على جعل المصدر المؤول من "أن ومعموليتها" خبر المبتدأ، أي: قولي حمدا لله، ويكون القول باقيا على مصدريته، والكسر: على جعل "إن ومعموليتها" جملة محكية في محل رفع خبر المبتدأ، ويكون القول بمعنى المقول أي مقولي هذا اللفظ، ولا تحتاج إلى رابط؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى: انظر حاشية الصبان: 1/ 277، وابن عقيل: "دار الفكر": 1/ 280.

(331/1)

ولو انتفى القول الثاني أو اختلف القائل كسرت، نحو: "قولي إني مؤمن" و"قولي إن زيدا يحمد الله".

6- السادس: أن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه، نحو: {إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى، وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى} 1، قرأ نافع وأبو بكر 2 بالكسر: إما على الاستئناف، أو بالعطف على جملة إن الأولى، والباقون بالفتح بالعطف على {إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ}.

7- السابع: أن تقع بعد حتى، ويختص الكسر بالابتدائية، نحو: "مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه"، والفتح بالجارة والعاطفة، نحو: "عرفت أمورك حتى أنك فاضل".

8- الثامن: أن تقع بعد "أما" نحو: "أما إنك فاضل"، فالكسر على أنها حرف استفتاح بمنزلة ألا، والفتح على أنها بمعنى أحقا.

1 "20" سورة طه، الآيتان: 118-119.

أوجه القراءات: قرأ بكسر "وإنك لا تظمأ ... " نافع وأبو بكر بن عاصم، وقرأ الباقر بفتح: {وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ}.

توجيه القراءات: قراءة الكسر على الاستئناف، أو بالعطف على جملة "إن" الأولى، وقراءة الفتح بالعطف على "ألا"، والتقدير: إن لك عدم الجوع وعدم العطش. التسيير: 153، والنشر: 2/ 209، والبيان: 2/ 154، والعكبري: 2/ 70، والقرطبي: 11/ 254.

2 أبو بكر: هو شعبة بن عياش بن سالم الأسدي، الكوفي، ولد سنة 95هـ، قرأ على عاصم وعلى ابن السائب، وقرأ عليه الكسائي وغيره، وكان إماما كبيرا من أئمة اللغة، قيل: إنه ختم القرآن ثمانين عشرة ألف ختمة. مات سنة 193هـ. في الشهر الذي مات

فيه هارون الرشيد. معرفة القراء للذهبي: 1/ 134، طبقات ابن سعد: 6/ 269، غاية النهاية: 1/ 325، طبقات الحفاظ: 113.

(332/1)

9- التاسع: أن تقع بعد "لا جرم" والغالب الفتح، نحو: { لا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ } 1، فالفتح عند سيبويه على أن "جرم" فعل ماضٍ، و"أن" وصلتها فاعل: أي: وجب أن الله يعلم، و"لا" صلة، وعند القراء على أن "لا جرم" بمنزلة لا رجل، ومعناها لا بد، ومن بعدهما مقدرة، والكسر على ما حكاه القراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول: "لا جرم لآتينك" 2.

[دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة على أربعة أشياء]:
وتدخل لام الابتداء 3 بعد "إن" المكسورة على أربعة أشياء:
أحدها: الخبر، وذلك بثلاثة شروط 4: كونه مؤخرًا ومثبتًا، وغير ماضٍ،

1 "16" سورة النحل، الآية: 23.

موطن الشاهد: { لا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ } .

وجه الاستشهاد: مجيء "أن" بعد "لا جرم" يُجَوِّزُ فيها الوجهين، فالفتح على تقدير "جرم" فعل ماضٍ كما في المتن والمصدر المؤول من "أن وما بعدها": فاعل، و"لا" صلة زائدة، ورده القراء، بأن "لا" لا تزداد في أول الكلام، والكسر على ما حكاه القراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول: لا جرم لقد أحسنت، ولا جرم إنك ذاهب. شرح التصريح: 1/ 221.

2 الدليل على أنها منزلة منزلة اليمين وجود اللام في المثال، ويقال في إعرابها: لا: نافية للجنس. جرم: اسمها ومعناها القسم، وجملة لآتينك: جواب القسم وقد أغنت عن الخبر.

3 سميت كذلك؛ لأنها تدخل على المبتدأ كثيرا، وتدخل على غيره كخبر "إن" المكسورة. وهذه اللام مفتوحة، وفائدتها: تأكيد مضمون الجملة المثبتة، وإزالة الشك عن معناها أو إنكارها، وتسمى "اللام المزحلقة" أو "اللام المزحلقة"، فبنو تميم يقولون زحلوفة بالقاف، وأهل العالية، يقولون: زحلوفة بالفاء، ويقول النحاة في سبب تسميتها بذلك: إن مكافأ الأصلي للصدارة في الجملة الاسمية، لكن لما كانت للتوكيد و"إن" تفيد التوكيد كرهوا

الجمع بين حرفين لمعنى واحد، فقدمت "إن" لأنها عاملة، وزحلت اللام إلى الخبر.

التصريح: 1/ 222-223، وحاشية الصبان: 1/ 279.

4 يزداد على هذه الشروط: ألا يكون الخبر جملة شرطية، فلا يقال: إن محمداً لئن تكون يملك؛ لأن هذه اللام، لا تدخل على أداة الشرط، ولا على فعله أو جوابه وما اجتمعت فيه الشروط قد يكون مفرداً، أو مضارعاً، أو ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، أو جملة اسمية.

التصريح: 1/ 223. حاشية الصبان: 1/ 279.

(333/1)

نحو: {إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ} 1، {وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ} 2، {وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ} 3، {وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ} 4، بخلاف، {إِنَّ لَدَيْنَا.....}

1 "14" سورة إبراهيم، الآية: 39.

موطن الشاهد: {إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ} .

وجه الاستشهاد: دخول اللام المرحقة على خبر "إن" المكسورة سميع؛ لتوفر الشروط، وهي: تأخره، وكونه مثبتاً، وغير ماضٍ، وحكم دخولها في هذه الحال الجواز.

2 "27" سورة النمل، الآية: 74.

موطن الشاهد: {إِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ} .

وجه الاستشهاد: دخول اللام المرحقة على الجملة الواقعة خبراً لـ "إن" المكسورة؛ لتوفر الشروط، وهي: تأخر الخبر، وكونه مثبتاً، وغير ماضٍ، وحكم دخولها في هذه الحال الجواز.

3 "68" سورة القلم، الآية: 4.

وجه الاستشهاد: دخول "اللام المرحقة على الجار والمجرور شريطة ألا يقدر متعلقه عند البصريين لأنه إن قدر استقر، لم تدخل عليه اللام؛ لأنها لا تدخل على معمول الفعل الماضي، خلافاً للأخفش، وحكم الدخول الجواز، كما في الآيتين السابقتين.

4 "15" سورة الحجر، الآية: 23.

موطن الشاهد: {إِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ} .

وجه الاستشهاد: دخول "اللام المرحقة" على الخبر الواقع جملة اسمية؛ لأن "نحن" في

الآية الكرمة في محل مبتدأ، وليس ضمير فصل خلافا للجرجاني وحكم دخول "اللام" على الجملة الاسمية الجواز مع العلة.

فائدة: تدخل اللام المرحقة على خمسة أنواع هي:

أولاً: أن يكون الخبر اسماً مفرداً مؤخراً، نحو: إن المؤمن لكثير الحياء.

ثانياً: أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع، نحو: إن المؤمن ليكثر من الدعاء.

ثالثاً: أن يكون الخبر جاراً ومجروراً، نحو: إن التقى لعلى سواء السبيل.

رابعاً: أن يكون الخبر ظرفاً، نحو: إن الكتاب لفوق الطاولة، ومعلوم أنه في هذه =

(334/1)

أَنْكَالًا { 1، ونحو: { إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا } 2، وشذ قوله 3: [الوافر]

136- وأعلم إن تسليمًا وتركاً ... لَّا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءٌ 4

= الحالة والتي قبلها، لا يجوز أن نقدر المتعلق "استقر" لأنه فعل ماضٍ، ومعمول الفعل الماضي لا يجوز دخول اللام عليه كما أسلفنا.

خامساً: أن يكون الخبر جملة اسمية، نحو: إنا لنحن المسلمون خير أمة، ويجوز في هذه الحالة إدخال اللام على مبتدأ الجملة الاسمية "نحن" أو على الخبر "خير"، فتصبح: إنا نحن المسلمون خير أمة، وقد أنكر الرضي دخول اللام على الخبر، وأجازه ابن مالك وأما سبب دخول اللام على الخبر المفرد؛ لأنه أشبه المبتدأ، ودخولها على الفعل المضارع؛ لأنه أشبه الاسم، ودخولها على الظرف والجار والمجرور؛ لأنهما في حكم الاسم، ولذا أوجبوا جعلهما الخبر، أو يعلقا باسم، ودخولها على الجملة الاسمية؛ لأنها مبتدأ وخبر.

انظر شرح التصريح: 1/ 222.

1 "73" سورة المزمل، الآية: 12.

موطن الشاهد: { إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا } .

وجه الاستشهاد: تقدم الخبر على اسم "إن" فامتنع دخول اللام المرحقة على الخبر.

2 "10" سورة يونس، الآية: 44.

موطن الشاهد: { إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ } .

وجه الاستشهاد: محيى خبر "إن" مضارعاً منفياً، ولذا فلا يجوز اقترانه باللام المرحقة؛

لانتفاء شرط "الإثبات".

3 القائل هو: أبو حزام، غالب بن الحارث العكلي، ولم أعثر له على ترجمة وافية.
4 البيت من شواهد: التصريح: 222 / 1، وابن عقيل: "368 / 1 / 102"،
والأشموني: "141 / 1 / 270"، وجمع الهوامع: 140 / 1 والدرر اللوامع: 116 / 1،
وخزانة الأدب: 331 / 4، والعيني: 244 / 2.
المفردات الغريبة: تسليمًا: أي على الناس أو للأمر تركًا: كذلك. متشابهان: متقاربان.
سواء: متساويان.

المعنى: أعلم وأعتقد أن التسليم على الناس وتركه، أو تسليم الأمور لذويها وتركه ليسا
متساويين، ولا قريبين من السواء. وكان ينبغي أن يقول: لا سواء ولا لضرورة الشعر.
الإعراب: أعلم: فعل مضارع، والفاعل: أنا. إن: حرف مشبه بالفعل. تسليمًا: اسمه.
وتركًا: معطوف على "تسليمًا". "لا متشابهان": اللام لام المرحلة، أو زائدة =

(335/1)

وبخلاف، نحو: {إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى} 1، وأجاز الأخفش والفراء، وتبعهما ابن مالك، "إن
زيدا لنعم الرجل"، و"لعسى أن يقوم" لأن الفعل الجامد كالاسم 2، وأجاز الجمهور "إن
زيدا لقد قام" لشبه الماضي المقرون بقدر المضارع لقرب زمانه من الحال، وليس جواز
ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء، خلافا 3 لصاحب الترشيح 4، وأما نحو:
"إن زيدا لقام"، ففي

و"لا نافية" متشابهان: خبر "إن" مرفوع. ولا الواو عاطفة، لا: نافية. سواء: معطوف
على خبر "إن".

موطن الشاهد: "لا متشابهان".

وجه الاستشهاد: دخول اللام المرحلة في خبر "إن" المنفي "لا متشابهان"، وحكم
دخول اللام في هذه الحالة شاذ، وذهب ابن عصفور والفراء من قبله إلى أن الهمزة
مفتوحة، واللام زائدة، وليست للابتداء.

فائدة: إذا عُدَّتْ "إن" مكسورة الهمزة على رأي ابن هشام وما عليه أكثر النحويين في
الشاهد السابق، كان في البيت شذوذ واحد، وهو دخول اللام على خبر "إن" المنفي،
وأما على رأي ابن عصفور، فإن عدت اللام مرحلة، كان في البيت شذوذان: أحدهما:

دخول اللام على خبر "أن" المفتوحة، وثانيهما: دخولها على الخبر المنفي، وتخلصاً من هذا الشذوذ أو ذاك ذهب بعضهم إلى عدّ اللام في هذا الشاهد زائدة، كما زيدت في مواضع كثيرة. وانظر حاشية الصبان: 1/ 281، وشرح التصريح: 1/ 222.

1 "3" سورة آل عمران، الآية: 33.

موطن الشاهد: {إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى} .

وجه الاستشهاد: جاء خبر "إن" فعلاً ماضياً، فامتنع دخول اللام المرحقة عليه؛ لأنها لا تقتزن بالخبر الدالّ على الماضي.

2 المراد بـ "نعم"، كل فعل لا دلالة له على حدث، ولا زمان معين تقتضيه الصيغة، والمراد بـ "عسى": كل فعل دل على زمان، ولكنه نقل إلى الإنشاء، وقد وافق الشاطبي على دخول اللام على "نعم" و"بئس"، ولم يوافق على دخولها على عسى. شرح التصريح: 1/ 222، وحاشية الصبان: 1/ 281.

3 حيث ذهب إلى منع دخول لام الابتداء على الماضي المقترن بقد، وإذا ورد دخولها عليه قدرت لام جواب لقسم محذوف، والتقدير في المثال: إن زيدا والله لقد قام.

4 وصاحب الترشيح: هو أبو بكر خطاب بن يوسف الماوردي "المروزي" القرطبي البطليوسي، أحد كبار النحاة ومحققهم، والمتقدمين في علوم اللسان عامة، تصدر لإقراء العربية طويلاً، وصنف فيها، واختصر "الزاهر" لابن الأنباري، بالإضافة لكتابه المشهور: الترشيح، له نظم فيما يذكر ويؤثّر، وينقل عنه أبو حيان، وابن هاشم كثيراً توفي سنة 450هـ.

البلغة: 77، بغية الوعاة: 1/ 553، معجم المؤلفين: 4/ 103.

(336/1)

الغرة 1 أن البصري والكوفي على منعها إن قدرت للابتداء 2، والذي نحفظه أن الأخفش وهشاماً 3 أجازها على إضمار قد.

الثاني: معمول الخبر، وذلك بثلاثة شروط أيضاً 4: تقدمه على الخبر، وكونه غير حال 5، وكون الخبر صالحاً للام، نحو: "إن زيدا لعمراً ضارب"، بخلاف:

1 الغرة: هو كتاب شرح اللمع لابن جني، ومؤلفه: سعيد بن المبارك، المعروف بابن الدهان، وهو أحد أفاضل النحاة، أخذ عن الرماني، وأخذ عنه التبريزي، وروى عنه

السمعي، له مؤلفات كثيرة منها: شرح الإيضاح، وشرح اللمع، وكتاب الدروس وكتاب الرياضة وغيرها.

البلغة: 85، بغية الوعاة: 1/ 587، الأعلام: 3/ 153، وفيات الأعيان: 1/ 209.

2 لأن الفعل ماضٍ غير جامد، وغير مقرون بقَد، فيمتنع دخول لام الابتداء عليه، فإن قدرت اللام للقسم جاز، ويكون التقدير: إن زيدا والله لقام.

3 هو أبو عبد الله، هشام بن معاوية الضريز، النحوي الكوفي، أحد أصحاب الكسائي، له مصنفات منها: مختصر النحو، وحدود الحروف، والقياس، والعوامل، والأفعال واختلاف معانيها، مات سنة 209هـ.

البلغة: 279، إنباه الرواة: 3/ 364، بغية الوعاة: 2/ 328، ومعجم الأدباء: 19/ 292.

4 يزداد عليها: ألا يكون الخبر مشتملا عليها، فلا يجوز: إن محمدا المذلة ليأبي على الصحيح.

5 أي: وغير تمييز أيضا، فلا يصح أن تقول: إن محمدا لعرقا يتصيب. إذا كان الخبر صالحا لدخول اللام عليه، وله معمول مستوفٍ الشرط، جاز دخول اللام على معمول الخبر، كما مثل المصنف، وجاز دخولها على الخبر، في نحو: {إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ}، وقد تدخل عليهما معا، حكى الكسائي والفراء من كلام العرب: "إني لبحمد الله لصالح" وذلك قليل، وأجازه المبرد، ومنعه الزجاج، وهو الصحيح، كما امتنع دخولها على الخبر، إذا دخلت على الاسم المتأخر أو على ضمير الفصل. التصريح: 1/ 223، حاشية الصبان: 1/ 282.

(337/1)

"إن زيدا جالس في الدار" و"إن زيدا راكبا منطلق" و"إن زيدا عمرا ضرب" خلافا للأخفش في هذه.

الثالث: الاسم، بشرط واحد، وهو أن يتأخر عن الخبر، نحو: {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً} 1، أو عن معموله: نحو: "أن في الدار لزيدا جالس".
الرابع: الفصل 2، وذلك بلا شرط، نحو: {إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ} 3، إذا لم يعرب "هو مبتدأ".

[دخول ما الزائدة على هذه الأحرف] :

وتتصل "ما" الزائدة بهذه الأحرف إلا "عسى" و"لا"، فتكفها عن العمل، وتهبها للدخول على الجمل، نحو: {قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُ

1 "79" النازعات، الآية: 26.

موطن الشاهد: "إن في ذلك لعبرة".

وجه الاستشهاد: دخول "لام الابتداء" على اسم "إن" لتأخره عن الخبر، وحكم دخول "اللام" في هذه الحالة الجواز؛ لتوفر الشرط.

2 وهو المسمى عند الكوفيين عمادا؛ لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى، وضمير فصل عند البصريين؛ لأنه يفصل به بين الخبر والنعت، وإنما دخله اللام؛ لأنه مقوٍ للخبر؛ لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا له، فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر، وقال ابن عصفور: لأنه اسم أن في المعنى، وقال ابن عقيل: وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر.

شرح التصريح: 1/ 224، وابن عقيل: "دار الفكر": 288. والأشموني مع حاشية الصبان: 1/ 282-283.

3 "3" سورة آل عمران، الآية: 62.

موطن الشاهد: {إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ}.

وجه الاستشهاد: دخول اللام على ضمير الفصل "هو"، شرط ألا يعرب مبتدأ وما بعده خبره، والجملة خبر إن؛ لأنه في تلك الحال، لا يكون ضمير فصل؛ لأن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب.

(338/1)

وَاحِدٌ {1، و {كَأَنَّمَا يُسَاقُفُونَ إِلَى الْمَوْتِ} 2، بخلاف قوله 3: [الطويل] 137- ولكنما يُقْضَىٰ فسوف يكون 4

1 "21" سورة الأنبياء، الآية: 108.

موطن الشاهد: {قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا}

وجه الاستشهاد: دخول "ما" الزائدة على "إن" المكسورة الهمزة "الحرف المشبه بالفعل" فكفتها عن العمل وأدخلت على الجملة الفعلية، ودخول "ما" الزائدة على "أنماط

المفتوحة الهمزة ومدخولها جملة اسمية، ولكن بطل عملها.

2 "8" سورة الأنفال، الآية: 6.

موطن الشاهد: {كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ} .

وجه الاستشهاد: دخول "ما" الزائدة على "كأن" وكفها عن العمل، ودخولها على الجملة الفعلية، كما في الآية السابقة.

3 القائل: هو الأفوه الأزدي أو الأودي. ولم أعثر له على ترجمة وافية.

4 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم

وهذا البيت أنشده أبو علي القالي في أماليه ضمن ثلاثة أبيات رواها عن ابن دريد، عن أبي حاتم، ولم يسم قائلها، أمالي القالي: 1/ 99، وأنشده ياقوت في معجم البلدان: 4/ 77، رابع أربعة أبيات، ونسبها إلى أبي المطويع ابن حمدان، يقولها في دمشق. والبيت من شواهد: التصريح: 1/ 225، والعيني: 2/ 315، وقطر الندى "54/ 196".
المفردات الغريبة: قاليا: اسم فاعل، فعله قلاه ويقلوه قلى، ومعناه: كرهه وأبغضه، وهو حال من التاء في فارقت.

المعنى: يقسم الشاعر قائلا: إني ما فارقتكم عن بغض وكراهية لكم، أو ملال لعشرتكم وصحبكم، ولكنه قدر الله وقضاؤه، وما تجري به المقادير، ولا مفر من وقوعه، ولا يمكن التحرز منه.

الإعراب: "والله". متعلق بفعل قسم محذوف. ما: نافية. فارقتكم: فعل ماضٍ وفاعل ومفعول به، و"الجملة": جواب للقسم، لا محل لها. قاليا: حال منصوب. "لكم": متعلق بـ "قاليا". ولكنما: الواو عاطفة، لكن: حرف مشبه بالفعل، و"ما": اسم موصول في محل نصب اسم "لكن" يُقضى فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل: هو، وجملة "يقضى" صلة للموصول، لا محل لها. فسوف: الفاء زائدة في خبر "لكن" سوف: حرف تنفيس، أو للتسويق، وهو الأفضل. يكون: فعل مضارع تام؛ لأنه بمعنى يوجد، والفاعل: هو. وجملة "يكون": في محل رفع خبر "لكن". موطن الشاهد: "ولكنما".
وجه الاستشهاد: إعمال "لكن" مع اتصالها بـ "ما"؛ لأن "ما" هذه موصولة لا زائدة، بدليل عود الضمير في "يقضى" عليها.

وفي البيت شاهد آخر في "فسوف يكون"، حيث زيدت الفاء في خبر "لكن" كما بينا في الإعراب وجمهور النحاة يميزون زيادة الفاء في خبر المبتدأ، وفي خبر "إن" المكسورة، وفي خبر "أن" المفتوحة، وفي خبر "لكن" ويستدلون على الأخير، بهذا البيت، وما شابهه، ومنع الأخفش اقتران خبر "لكن" بالفاء الزائدة، والشاهد السابق حجة عليه.

إلا "ليت" فتبقى على اختصاصها¹، ويجوز إعمالها وإعمالها²، وقد رُوي بهما قوله³:
[البسيط]

138- قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا⁴

= تام؛ لأنه بمعنى يوجد، والفاعل: هو. وجملة "يكون": في محل رفع خبر "لكن". موطن
الشاهد: "ولكنما".

وجه الاستشهاد: إعمال "لكن" مع اتصالها بـ "ما"؛ لأن "ما" هذه موصولة لا زائدة،
بدليل عود الضمير في "يقضى" عليها.

وفي البيت شاهد آخر في "فسوف يكون"، حيث زيدت الفاء في خبر "لكن" كما بينا
في الإعراب وجمهور النحاة يميزون زيادة الفاء في خبر المبتدأ، وفي خبر "إن" المكسورة،
وفي خبر "أن" المفتوحة، وفي خبر "لكن" ويستدلون على الأخير، بهذا البيت، وما
شابهه، ومنع الأخفش اقتران خبر "لكن" بالفاء الزائدة، والشاهد السابق حجة عليه.

1 خالف في هذا الحكم ابن أبي الربيع وطاهر القزويني، فإنهما أجازا في "ليت" إذا
اقتربت بها "ما" أن تدخل على الجملة الفعلية نحو "ليتما قام زيد" التصريح: 1/ 225.
2 ذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز في هذه الحالة إلا الإعمال.

3 القائل: هو النابغة الذبياني، وقد مرت ترجمته.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

إلى حمامتنا أو نصفه فقد

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 225، والأشعري: "143 / 1 / 271"، وجمع الهوامع:
1/ 143 الدرر اللوامع: 1/ 121، وكتاب سيبويه: 1/ 272، والخصائص: 2/
460، وأما ابن الشجري: 2/ 142، 241، الإنصاف: 479، شرح المفصل: 8/
54، 58، والمقرب: 20 الخزاعة: 4/ 67، والعيني: 2/ 254، قطر الندى: 56/
198 "الشذور: 138/ 365" المعني: "376 / 524" "406 / 573" "89 / 98"،
والسيوطي: 72، 236، ديوانه: 24.

المفردات الغريبة: قالت: الضمير عائد إلى زرقاء اليمامة، وهي مضرب المثل بمدة
النظر. قد: اسم بمعنى "كاف".

المعنى: قالت زرقاء اليمامة وقد مر سرب من الحمام قريبا منها: ليت هذا الحمام

مضمومًا إلى حمامتنا، ونصف هذا العدد السرب فيكمل لنا مائة. ولفظ مقولها: ليت
الحمام لي. إلى حمامتيه. أو نصفه قديهِ. تم الحمام ميه. قيل: ثم وقع =

(340/1)

وندر الإعمال في إنما، وهل يمتنع قياس ذلك في البواقي مطلقاً؟ أو يسوغ مطلقاً؟ أو في
لعل فقط؟ أو فيها وفي كأن؟ أقوال 1.

= في شبكة صائد، فعد، فإذا هو "66" فإذا أضيف نصفه إلى حمامتها، كان مائة، كما
قالت.

الإعراب: قالت: فعل ماضٍ، والفاعل: هي، والتاء للتأنيث. ألا: حرف استفتاح وتنبيه.
ليتما: ليت حرف مشبه بالفعل إذا كانت معملة و"ما" زائدة، أو: كافة ومكفوفة، لا
عمل لها. هذا: اسم الإشارة إما أن يكون اسم "ليت" على إعمالها وإما أن يكون مبتدأ،
إذا كانت "ما" كافة الحمام: بدل من اسم الإشارة، وهو الأفضل، فإذا كانت "ما" كافة
واسم الإشارة مبتدأ، كان "الحمام" مرفوعاً، وإذا عدت "ما" زائدة فاسم الإشارة اسم
"ليت" ويكون الحمام منصوباً، وكلا الوجهين جائز، "لنا" متعلق بخبر "ليت" المحذوف،
أو بخبر المبتدأ، حسب التقدير، "إلى حمامتنا": متعلق بمحذوف حال من اسم "ليت"،
و"نا" مضاف إليه. أو: حرف عطف بمعنى الواو، نصفه: معطوف على اسم الإشارة،
فيجوز فيه الرفع والنصب؛ لما أسلفنا، فقد: الفاء فاء الفصيحة، قد: اسم بمعنى
"كاف". خبر لمبتدأ محذوف، و"المبتدأ المحذوف وخبره": في محل جزم جواب شرط
محذوف، والتقدير: إن يحصل ذلك فهو كاف.
موطن الشاهد: "ليتما هذا الحمام لنا".

وجه الاستشهاد: روي هذا الشاهد برفع الحمام على إهمال "ليت"، وبنصبه على
إعمالها، وفي هذا الشاهد دليل على أن "ما" غير الموصولة، إذا ما اتصلت بـ "ليت" لا
يلزم أن تكفها عن العمل، بل يجوز الإعمال والإهمال، وإن كان الإعمال أرجح، حتى
أوجهه سيبويه لأنه يرى "ما" المتصلة بـ "ليت" موصولة وليست كافة.

1 يذهب سيبويه والأخفش "إلى أنه، لا يجوز الإعمال في أن المفتوحة الهمزة، ولا في كأن
ولعل ولكن إذا اتصلت بإحداهن "ما" الكافة، فالإعمال عند سيبويه واجب في ليت،
ونادر في "إن" وممتنع في البواقي. وحجته في ذلك كله الوقوف عند ما سمع من العرب،

وذهب الزجاج، وابن السراج، والزنجشري، وابن مالك إلى أن الإعمال جائز في كل هذه الأحرف مع اتصالها بما الكافة، قياسا لما لم يسمع عن العرب على ما سمع، وذهب الفراء إلى أن الإعمال جائز في "لعل" إذا اتصلت بما الكافة؛ لأنها أقرب هذه الأحرف شبهًا بليت، حتى إن بعض النحاة، يزعم أن "لعل"، قد تتضمن معنى "ليت" فتأخذ حكمها، وحمل على هذا الوجه، قوله تعالى: {فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى}، فزعم أن نصب المضارع المقترن بالفاء بسبب تضمن "لعل" معنى ليت؛ لأن قبل ذلك {لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ} وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الإعمال جائز مع "لعل" و"كأن"؛ لقرب كل منهما من "ليت" فهذه هي الأقوال التي يشير المؤلف إليها. شرح التصريح: 1/ 225 وابن عقيل: "دار الفكر": 1/ 289، وحاشية الصبان: 1/ 284.

(341/1)

[العطف على أسماء هذه الأحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده]:

يعطف على أسماء هذه الحروف بالنصب: قبل مجيء الخبر، وبعده، كقوله: [الرجز]

139- إن الربيع الجود والخريف ... يدا أبي العباس والصيُوف2

1 القائل: هو رؤية بن العجاج، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره في مدح أبي العباس السفاح، أول خلفاء بني العباس، وهو من شواهد التصريح: 1/ 226، وجمع الهوامع: 2/ 144، والدرر اللوامع: 2/ 200، والعيني: 2/ 261، والمقتضب: 4/ 111، والكتاب لسيبويه: 1/ 285، وملحقات ديوان رؤية: 179.

المفردات الغريبة: الجود: المطر الغزير. الصيُوف: جمع صيف، وهو أحد فصول السنة الأربعة، ويريد بالربيع والخريف والصيُوف أمطارها.

المعنى: يقصد الراجز: أن مطر الربيع الغزير، وأمطار الخريف والصيف -تشبه يدي أبي العباس في كثرة الخير والنفع للعباد- وحق التشبيه أن يشبه الراجز يدي أبي العباس بالأمطار، في هذه الفصول ولكنه عكس التشبيه للمبالغة.

الإعراب: إن: حرف مشبه بالفعل. الربيع: اسم "إن" منصوب. الجود: صفة لـ "الربيع". والخريف: معطوف بالواو على الربيع. يدا: خبر مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى،

وهو مضاف. أي: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. العباس: مضاف إليه. والصيوبا: معطوف على الربيع، والألف للإطلاق. موطن الشاهد: "والخريف..... والصيوبا".

وجه الاستشهاد: عطف الشاعر "الخريف" على اسم "إن" بالنصب قبل أن يجيء بالخبر الذي هو "يدا" وعطف الصيوبا على اسم "إن" بالنصب بعد أن جاء بخبر "إن"، وفي هذا دلالة على جواز العطف على اسم "إن" قبل المجيء بالخبر وبعده.

(342/1)

[يعطف بالرفع بشرطين]:

ويعطف بالرفع بشرطين: 1: استكمال الخبر، 2، وكون العامل "أن" أو "إن" أو "لكن"، نحو: {أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ} 3، وقوله 4: [الطويل] 140- فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّةَ النَجِيَّةَ وَالْأَبْ5

1 قال الرضي: والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق "عطف النسق" عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل، ولم يذكر غيرهم في ذلك منعا ولا إجازة، والأصل: الجواز؛ إذ لا فارق. ولم يذكروا البدل والقياس، كونه كسائر التوابع في جواز الرفع، نحو: إن الزيدتين أستحسنهما شمانلهما بالرفع، وقال الرضي عن "التسهيل" لابن مالك: وجه المنع عند الجمهور في النعت أن الغرض منه بيان المنعوت؛ ليصح الإخبار عنه، فحقه أن يكون قبل الخبر، فإن جاء بعده فعلى نية التقديم والتأخير، والحمل على الموضع، لا يكون إلا بعد تمام الكلام.

وخلاصة القول: إن هؤلاء النحاة، قد أجازوا الإتيان على المحل في النعت، وعطف البيان، والتوكيد قياسا على ما سمع من العرب في عطف النسق.

انظر حاشية الشيخ يس على شرح التصريح: 1/ 226.

2 لأنه يلزم على العطف قبل الاستكمال، العطف قبل تمام المعطوف عليه، أو تقديم المعطوف، كما سيأتي.

3 "9" سورة التوبة، الآية: 3.

موطن الشاهد: {أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ.... وَرَسُولُهُ} .

وجه الاستشهاد: عطف "رسوله" بالرفع على محل اسم الجلالة المنصوب بـ "أن" بعد

استكمال الخبر، وهو "بريء" وحكم هذا العطف الجواز.

4 لم ينسب إلى قاتل معين.

5 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 227، والأشموني: "143 / 1 / 273"، وجمع الهوامع:

2/ 44 والدرر اللوامع: 2/ 199، والعيني: 2/ 265.

المفردات الغريبة: النجبية: أراد التي تلد الأولاد النجباء، قال ابن منظور: "أنجبت المرأة

فهي منجبة ومنجاب: ولدت النجباء، ونسوة مناجيب، وكذلك الرجل، يقال: أنجب

الرجل، ويقال: أنجب الرجل والمرأة، إذا ولدا ولدا نجيبا، أي كريما.

المعنى: يقول الشاعر: إن من لم ينجب أبوه وأمه أولادا نجباء فإن لنا أما وأبا قد أنجبا،

يريد أنه وإخوته نجباء كرام، أبناء رجل منجب وأم كذلك.

(343/1)

وقوله 1: [الطويل]

141- ولكن عمي الطيب الأصل والخال 2

= الإعراب: من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. يك: فعل مضارع ناقص، مجزوم
وعلازمة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفا، واسمه. هو: "يك" فعل الشرط. لم: جازمة
نافية. ينجب: فعل مضارع مجزوم. أبوه: فاعل مرفوع، والهاء: مضاف إليه. وجملة "لم
ينجب": في محل نصب خبر "يك" فإن: الفاء رابطة لجواب الشرط، إن: حرف مشبه
بالفعل. "لنا" متعلق بخبر متقدم محذوف. الأم: اسم "إن" منصوب. النجبية: صفة لـ
"الأم" والأب: الواو حرف عطف، الأب: معطوف على محل اسم "إن" أو على الضمير
المستتر في الجار والمجرور الواقع خبر لـ "إن"، أو هو مبتدأ محذوف الخبر، والجملة
معطوفة على جملة "إن واسمها وخبرها"، والتقدير على هذا: ولنا الأب النجيب، وجملة
"إن واسمها وخبرها" في محل جزم جواب الشرط.
موطن الشاهد: "والأب".

وجه الاستشهاد: عطف "الأب" بالرفع على محل اسم "إن" بعد إتيانه بالخبر "لنا"،

وهذا المراد من الاستشهاد به عند الناظم، والمؤلف على الظاهر من باب عطف المفرد

على المفرد، وبيئاً أوجه الإعراب المختلفة؛ لبيان آراء النحاة في هذه المسألة.

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

وما قصرت بي في التسامي خؤولة

وأنشدوا قبله:

وما زلت سباقاً إلى كل غاية ... بها يُبتغى في الناس مجد وإجلال

والشاهد من شواهد، التصريح: 1/ 227، والأشعري: "144 / 1 / 276"، والعيني:

2/ 316 وهمع الهوامع: 2/ 144، والدرر اللوامع: 2/ 202.

المفردات الغريبة: التسامي: التعاضم والتعالي، وأراد بها العراقة في النسب، ويروى مكانه

المعالي. خؤول: إما من المصدر كالعُمومة، أو جمع خال كالعُمومة جمع عم.

المعنى: يفتخر الشاعر بحسبه ونسبه قائلاً: لم يقعد بي عن التعاضم والتباهي بالحسب

وعراقة النسب أخوالي ولا أعمامي؛ فإن كلا منهما كريم الأصل، عريق النسب، فأنا مع

علو همتي كريم العنصر من ناحية الأخوال والأعمام.

الإعراب: ما: نافية. قصرت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. "بي" و"في التسامي":

متعلقان بـ "قصر". خؤولة: فاعل مرفوع. لكن "حرف استدراك ونصب" حرف مشبه

بالفعل. "عمي": اسم "لكن" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل الياء،

والياء: مضاف إليه. الطيب: خبر "لكن" مرفوع، وهو مضاف. الأصل: =

(344/1)

والحققون على أن رفع ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حذف خبره، أو بالعطف على ضمير

الخبر، وذلك إذا كان بينهما فاصل، لا بالعطف، على محل الاسم مثل: "ما جاءني من

رجل ولا امرأة"، بالرفع؛ لأن الرفع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ¹.

ولم يشترط الكسائي والفراء الشرط الأول² تمسكاً، بنحو: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ

هَادُوا وَالصَّابِتُونَ} 3، وبقراءة بعضهم: "إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى

= مضاف إليه. والخال: الواو عاطفة. الخال: معطوف على محل اسم "لكن" عطف

مفرد على مفرد، أو الخال: مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: والخال الطيب الأصل،

والجملة معطوفة على جملة "لكن" عمي الطيب" والأول: هو المراد من الاستشهاد.

موطن الشاهد: "والخال".

وجه الاستشهاد: عطف "الخال" مرفوعاً على محل اسم "لكن" بعد أن جاء بالخبر "الطيب الأصل" وهذا العطف على المحل من باب عطف المفرد على المفرد، وهو ما ذهب إليه ابن مالك، وسار عليه ابن هشام كما أوضحنا في المثال السابق، غير أن الجمهور يرون أن "الخال" مبتدأ محذوف الخبر، والجملة من "المبتدأ والخبر المحذوف": معطوفة على جملة "لكن عمي الطيب الأصل، أو معطوف على اسم مرفوع مثله، وهو الضمير المستكن في الخبر المتقدم، وعليه، يكون العطف من باب عطف المفرد على المفرد. وانظر تفصيل هذه المسألة في شرح التصريح: 1/ 227-228.

1 ذلك؛ لأن العامل اللفظي، يبطل عمل العامل المعنوي، أما الرفع محل "رجل" في المثال، فهو الفعل "جاءني"، ولا يمنعه عن العمل الزائد؛ لأنه كالعدم. انظر شرح التصريح: 1/ 227.

2 أي: وهو استكمال الخبر، فأجازوا الرفع قبل الاستكمال وبعده كما في المغني وغيره.
3 "5" سورة المائدة، الآية: 69.

موطن الشاهد: {إِنَّ الَّذِينَ..... وَالصَّائِبُونَ} .

وجه الاستشهاد: عطف "الصائبون" على محل اسم إن "الذين" قبل استكمال الخبر، وهو من آمن بالله واليوم الآخر، فحكم هذا العطف الجواز.

(345/1)

التَّيَّ 1، وبقوله 2: [الطويل]

142- فإني وقيار بما لغريب 3

1 "33" سورة الأحزاب، الآية: 56.

أوجه القراءات: قرأ ابن عباس وأبو عمرو "وملائكته" بالرفع، وقرأ الباقر بالنصب. توجيه قراءة الرفع: على قراءة الرفع يكون "ملائكته" معطوفاً على محل اسم "إن" وهو "لفظ الجلالة" كما في الآية السابقة وانظر البحر المحيط: 7/ 248، وتفسير القرطبي: 14/ 232، والكشاف: 3/ 272.

2 القائل: هو ضايب بن الحارث البرجمي، أحد بني غالب بن حنظلة، سجنه سيدنا عثمان بن عفان -رضي الله عنه-؛ لأنه رمى بني جروول بن نُهشل، وبقي إلى أن مات في

سجنه. الشعر والشعراء: 1/ 350، الإصابة: 3/ 276، والخزانة: 4/ 80، الاشتقاق: 134.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

فمن يك أمسك بالمدينة رحله

والبيت أول أربعة أبيات قالها الشاعر وهو في سجنه سيدنا عثمان رضي الله عنه،

والأبيات رواها أبو العباس المبرد في كامله.

والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 228، والأشعري: "274 / 1 / 144"، وسيبويه:

1/ 38، وجمع الهوامع: 2/ 144، والدرر اللوامع: 2/ 200، ومجالس ثعلب: 316،

598، والإنصاف: 1/ 94، وشرح المفصل: 8/ 68، والخزانة: 4/ 323، ومعاهد

التنصيص: 1/ 65، ومغني اللبيب "854 / 618" "1051 / 811"، وشرح

السيوطي: 293.

المفردات الغريبة: رحله، الرجل: المقصود به في البيت: مسكن الرجل وما يستصحبه من

الأثاث، وروى مكانه رهطه، ورهط الرجل أهله وقبيلته. قياس: "بفتح القاف وتشديد

الياء المثناة" ذكر العيني أنه اسم رجل، وقال أبو زيد في نوادره: إنه اسمه جملة، وقال

الخليل: إنه اسم فرس له.

المعنى: يتحسر الشاعر في حبسه قائلاً: من يك منزله وأثاثه بالمدينة، فليمس بها، أما أنا

فلا؛ لأني وجملي أو فرسي غريب بها، فسنرحل عنها.

الإعراب: من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. يك: فعل مضارع ناقص مجزوم؛

لكونه فعل الشرط، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفاً، واسمه: هو. أمسى: فعل

ماضي ناقص. "بالمدينة": متعلق بخبر "أمسى" المحذوف، والمتقدم على الاسم. رحله: اسم

أمسى "مؤخر مرفوع" والهاء: في محل جر بالإضافة، =

(346/1)

وقوله1: [الوافر]

143- وإلا فاعلموا أنا وأنتم ... بغاة2.....

= وجملة "أمسى واسمها وخبرها": في محل نصب خبر "يك". فإني: الفاء رابطة لجواب

الشرط. إن: حرف مشبه بالفعل، والياء: اسمه. وقيار: الواو حرف عطف. قياس: اسم

معطوف على محل اسم "إن"، أو قيار: مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير. وقيار مثلي، كما في الأمثلة السابقة، والوجه الأول أفضل في هذا الشاهد. لغريب: اللام لام المرحلقة. غريب: خبر "إن" مرفوع.

موطن الشاهد: "فإني وقيار لغريب".

وجه الاستشهاد: عطف "قيار" على محل اسم "إن" قبل استكمال الخبر "غريب"، وهذا على مذهب الكسائي والفراء، اللذين أجازا العطف بالرفع على محل اسم "إن" قبل استكمال الخبر، كما في المتن، وأخذ بهذا الرأي أكثر فيما بعد.

غير أن بعض النحويين، يرون أن "قيار" مبتدأ محذوف الخبر؛ لدلالة خبر "إن" عليه، أو "غريب" خبره، وخبر "إن" محذوف، ويراعى في كل كلام ما يناسبه، وفي مثل هذا الشاهد، فالمذكور خبر "إن"؛ لإقتران الخبر باللام، وخبر المبتدأ لا يقترن بها إلا شذوذاً، والحمل على الشاذ، إذا أمكن غيره، لا يجوز، والذهاب إلى أن اللام زائدة، لا لام الابتداء لا داعي له، وما ذهب إليه ابن مالك، وابن هشام أفضل؛ لأنه يرجحنا من التأويلات، والتجوزات التي لا فائدة فيها.

1 القائل هو: بشر بن أبي خازم، ويكنى أبا نوفل، وهو أحد بني أسد بن خزيمه، أحد فحول الشعراء، وشجعان الفرسان، هجا أوس بن حارثة الطائي بخمس قصائد وحدث أن أسره "بنو نهران"، ففكَّ أوس أسره، وأنعم عليه، فمدحه بخمس قصائد، مات مقتولاً في إحدى غزواته، وذلك سنة 92 ق. هـ. له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء: 1/ 270، والخزانة: 2/ 261، ومختارات ابن الشجري: 2/ 19

2 تخريج الشاهد: البيت بتمامه:

والأفاعلموا أنا وأنتم ... بغاة ما بقينا في شقاق

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 228، والكتاب لسيبويه: 1/ 290، والعيني: 4/ 315 ودلائل الإعجاز للجرجاني: 24، والإنصاف: 190، وشرح المفصل: 7/ 69، والخزانة: 4/ 315 وديوان بشر بن أبي خازم: 165.

المفردات الغريبة: بغاة: جمع باغ، وهو اسم الفاعل من البغي، وهو مجاوزة الحد، وتقول: بغى فلان على فلان، إذا ظلمه، واعتدى عليه. شقاق: مصدر شاقه إذا خالفه وعاداه أشد العداوة.

ولكن اشترط الفراء¹، إذا لم يتقدم الخبر، خفاء إعراب الاسم² كما في بعض هذه الأدلة³.

وخرجها المانعون على التقديم والتأخير⁴، أي والصائبون كذلك، أو على الحذف من الأول⁵ كقوله⁶: [الطويل]

المعنى: يعظ الشاعر قومه قائلا: إن لم يرأب الصدع بيننا، ويحل الوثام محل الخصام فاعلموا أننا شركاء في الظلم، ما دمنا في نزاع، وخصام وعداء.

الإعراب: إلا: إن الشرطية الجازمة، ولا: النافية، وفعل الشرط محذوف، والتقدير: إلا تفعلوا، ونحوه. فاعلموا: الفاء رابطة لجواب الشرط. اعلموا: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعله، و"الجملة": في محل جزم جواب الشرط. أنا: حرف مشبه بالفعل، و"نا": اسمه. وأنتم: الواو عاطفة، أنتم: ضمير منفصل في محل رفع عطفا على محل اسم "أن"، أو: أنتم: في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف، وأنتم مثلنا، ونحو ذلك. بغاة: خبر "أن". ما: مصدرية ظرفية. بقينا: فعل ماضٍ وفاعل، والمصدر المؤول من "ما وما دخلت عليه": في محل جر بالإضافة، والتقدير: مدة بقائنا "في شقاق": متعلق بمحذوف خبر ثانٍ لـ "أن".

موطن الشاهد: "أنا وأنتم بغاة".

وجه الاستشهاد: عطف "أنتم" على محل اسم "أن" قبل استكمال الخبر "بغاة" وهذا المراد من الاستشهاد بالبيت، وبيننا أن العطف على محل اسم إن وأن وأخواتهما قبل استكمال الخبر جائز على مذهب الكسائي وتلميذه الفراء ومن وافقهما، ويرى الجمهور أن العطف من باب عطف جملة على جملة كما في الأمثلة السابقة.

1 مرت ترجمته.

2 بأن يكون مبنيا، أو مقصورا، أو مضافا إلى ياء، ومثل ذلك، ما إذا كان خفي إعراب المعطوف، دون المعطوف عليه، نحو: إن محمدا وموسى فدائيان، والعلة في ذلك الاحتراز من تنافر اللفظ.

3 أي المتقدمة، وهي: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا....} إلخ والبيتان.

4 أي: تقديم المعطوف وتأخير الخبر، فيكون "من آمن" خبر "إن" وخبر "الصائبون": محذوف، أي: كذلك، ويقال في الإعراب:

"من": اسم شرط مبتدأ "آمن" فعل الشرط، والخبر فلا خوف.... إلخ. و"الجملة": خبر إن.

5 أي حذف الخبر، من الأول؛ لدلالة الثاني عليه، فيكون "من آمن" خبرا عن

"الصائبون" وخبر "إن" محذوف؛ لدلالة خبر "الصائبون" عليه.
6 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

(348/1)

144-..... فإني وأنتما ... وإن لم تبوحا بالهوى؛ دنفان¹

ويتعين التوجيه الأول في قوله:

فإني وقيار بما لغريب²

1 تخريج الشاهد: البيت بتمامه:

خليلي، هل طب؟ فإني وأنتما ... وإن لم تبوحا بالهوى دنفان.

وهو من شواهد: التصريح: 229 / 1، والأشعوي: "144 / 1 / 275"، والعيني: 2 /

274 ومغني اللبيب: "617 / 853" "810 / 1050"، وشرح السيوطي: 293.

المفردات الغريبة: طب: هو علاج الجسم والنفس. تبوحا بالهوى: تعلناه وتظهره،

والهوى: العشق. دنفان: مثني دنف "بفتح الدال وكسر النون" صفة مشبهة من الدنف

"بفتح الدال والنون" وهو المرض الملازم المخامر، وقيل: المرض ما كان.

المعنى: يا صاحبي، هل من علاج يرجى للشفاء مما نحن فيه؟ فإني مريض، وأنتما كذلك،

وإن لم تظهرها ما هو دفين في جوائحكما من هوى وألم ممضض.

الإعراب: خليلي: منادى مضاف. بحرف نداء محذوف، منصوب وعلامة نصبه الياء؛

لأنه مثني، والياء المدغمة بها في محل جر بالإضافة، هل: حرف استفهام. طب: مبتدأ

مرفوع، وخبره محذوف، والتقدير: هل طب موجود، أو لنا، ونحو ذلك. فإني: الفاء

تعليلية، إني: حرف مشبه واسمه، والخبر محذوف؛ لدلالة خبر المبتدأ "أنتما" عليه.

وأنتما: مبتدأ. وإن لم تبوحا: شرط وفعله، والجواب محذوف، يدل عليه ما قبله دنفان:

خبر أنتما".

موطن الشاهد: "فإني وأنتما دنفان".

وجه الاستشهاد: تعين كون "أنتما" مبتدأ، و"دنفان" خبره، وخبر "إن" محذوف؛ لدلالة

خبر المبتدأ عليه؛ وذلك لأن "دنفان" مثني واسم "إن" مفرد، ولا يجوز أن يقع المثني

خبراً عن المفرد، وكذلك لا يجوز أن يكون خبراً عن اسمها وما بعده؛ لأن الجميع جمع،

ولا يجوز الإخبار عنه بالمثني، فلا يبقى إلا الوجه الذي ذهبنا إليه في الإعراب، ويكون

من باب عطف الجمل لا المفردات.

2 مر تخريج هذا الشاهد، والتعليق عليه.

يريد المؤلف القول: إن "لغريب" يتعين فيها أن تكون خبر "إن"؛ وذلك لإقتران هذا الخبر باللام المزحلقة "لام الابتداء" كما أسلفنا وهي تدخل على خبر "إن" لا على خبر المبتدأ. وأما "قيار" فمبتدأ محذوف الخبر؛ لدلالة خبر "إن" عليه، والتقدير: وقيار غريب، وهذا على مذهب الجمهور، وبيننا أنه يجوز أن يكون معطوفاً على محل اسم "إن"، وهو الأفضل.

(349/1)

ولا يتأتى فيه الثاني لأجل اللام، إلا إن قُدِّرَتْ زائدة مثلها في قوله:

أم الحليس لعجوز شهيرة¹

والثاني في قوله تعالى: "وَمَلَأْنِيهِ" 2 ولا يتأتى فيه الأول لأجل الواو في {يُصَلُّونَ} 2 إلا إن قدرت للعظيم مثلها في: {قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ} 3.

ولم يشترط الفراء الشرط الثاني 4 تمسكا بنحو قوله 5: [الرجز]

145- يا ليتني وأنت يا لميس ... في بلدة ليس بها أنيس⁶

1 مر تخريج هذا الشاهد والتعليق عليه، ومراد المؤلف من ذكر البيت؛ ليدل على اللام الزائدة في قوله: "لعجوز"، حيث خرجت على أنها زائدة، وليست لام الابتداء؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ، وإنما تدخل على المبتدأ نفسه، أو على خبر "إن" المتأخر، وهذا ليشير إلى أن اللام في قوله "لغريب" لام الابتداء، وعليه فـ "غريب" خبر "إن" وأما إذا عددنا اللام زائدة، كما في هذا البيت، في "لعجوز"، جاز أن يكون قوله: "لغريب" خبر المبتدأ؛ لكون اللام الزائدة تدخل عليه، وما ذهبنا إليه في حينه أولى.

2 "33" سورة الأحزاب، الآية: 56.

موطن الشاهد: "وملائكته".

وجه الاستشهاد: يتعين هنا التوجيه الثاني، وهو الحذف من الأول، ولا يتعين التقديم والتأخير؛ لأجل الواو في "يصلون" لأنها للجماعة المشتركة، والله واحد لا شريك له، إلا إن قدرت الواو للعظيم للواحد، فيتأتى الوجه الأول أيضاً، ويصير التقدير: إن الله يصلي، وملائكته يصلون.

3 "23" سورة المؤمنون، الآية: 99.

موطن الشاهد: {ارْجِعُونَ} .

وجه الاستشهاد: وقوع الواو في "ارجعون" للتعظيم؛ لأن المخاطب واحد جل جلاله، ومثلها في ذلك، قوله تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} .

4 وهو كون العامل: إن أول أن أو لكن، يعني أنه لم يجعل جواز العطف بالرفع مخصوصا بالعطف على اسم واحد من هذه الثلاثة، بل أجاز ذلك في أسماء غيرهنَّ كـ "ليت".
شرح التصريح: 1/ 230، والأشموني مع الصبان: 1/ 286-287.

5 القائل: هو رؤية بن العجاج، وقد مرت ترجمته.

6 تخريج الشاهد: هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، وبعد الشاهد قوله:
إلا اليعافير وإلا العيس

(350/1)

وخرج على أن الأصل "وأنت معي" والجملة حالية، والخبر قوله "في بلدة"1.

= وهو من شواهد: التصريح: 1/ 230، وجمع الهوامع: 1/ 225، 2/ 114، والدرر اللوامع: 1/ 192، 2/ 202، وكتاب سيبويه: 1/ 133، 365، ومعاني الفراء: 1/ 479، والمقتضب: 2/ 319، 347، 4/ 414، والإنصاف: 271، شرح المفصل: 2/ 80، 7/ 21، 8/ 52. والخزانة: 4/ 197، والعيني: 3/ 107، وديوان رؤية: 53.

وقد وقع في ديوان جران العود "ط. دار الكتب": 52 رجز، صورته هكذا:

قد ندع المنزل يا لميس ... يعتسُّ فيه السبع الجروس

الذئب أو ذو لبد هموس ... وبلدة ليس بها أنيس

إلا اليعافير وإلا العيس ... وبقر ملمع كنوس

كأنما هن الجواري لميس

المفردات الغريبة: لميس: اسم امرأة. أنيس: مؤنس، والمراد: أي إنسان.

المعنى: أتمنى أن أكون أنا وأنت يا لميس في بلد ليس فيه أحد غيرنا.

الإعراب: يا: حرف نداء، والمنادى محذوف. ليتني: حرف مشبه بالفعل، والنون:

للقاية، والياء: اسمه. وأنت: الواو عاطفة. أنت: معطوف على محل اسم "ليت"، أو

على الضمير المستتر في الخبر. "في بلدة": متعلق بخبر ليت المحذوف، وجملة "ليس بها أنيس": صفة ل بلدة.

موطن الشاهد: "ليتني وأنت".

وجه الاستشهاد: عطف "أنت" وهو ضمير رفع على محل اسم "ليت" قبل استكمال الخبر، في هذا، دلالة على جواز العطف على محل اسم "ليت" كذلك، وبين المؤلف تخريج الجمهور في المتن.

1 صاحب الحال هو الضمير المستكن في الجار والمجرور الذي في قوله: "في بلدة"، والعامل في الحال، هو نفس الجار والمجرور، وهو العامل في صاحب الحال. وهذا التخريج الذي ذكره المؤلف هو تخريج ابن مالك، وهو على ندور أو قلة، فإن أكثر النحويين، على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف، وهو ممن نص على ذلك، فقال في باب الحال "... وندر نحو سعيد مستقرًا في هجر" وشرحه الموضح بقوله: يجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به، والنادر والقليل، لا يقاس عليهما، وأبعد منه قول بعضهم: إن الأصل أنا وأنت. فأنا مبتدأ، وأنت معطوف عليه، وخبر المبتدأ وما عطف عليه قوله في بلد فحذف أنا. شرح التصريح: 1/ 230.

(351/1)

[تخفيف "إن" المكسورة فيكثر إهمالها] :

تخفف "إن" المكسورة لثقلها، فيكثر إهمالها؛ لزوال اختصاصها نحو: {وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ} 1، ويجوز إعمالها استصحاباً للأصل، نحو: {وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لِيُوقِيَهُمْ} 2، وتلزم لام الابتداء بعد المهملة 3 فارقة بين الإثبات والنفي 4، وقد تغني عنها قرينة لفظية، نحو: "إن زيد لن يقوم"، أو معنوية، كقوله 5: [الطويل]

1 "36" سورة يس، الآية: 32.

موطن الشاهد: {إِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "إن" مخففة من الثقيلة مهمة على قراءة تخفيف ميم "لما" فـ "إن" مهمة كل: مبتدأ. لما: اللام لام الابتداء، و"ماء" زائدة. جميع: خبر "لدينا": متعلق بـ "محضرون" الواقع صفة لـ "جميع" على المعنى، وأما قراءة تشديد الميم في "لما" فتكون "إن" نافية و"لما" بمعنى "إلا" ولا شاهد فيها.

2 "11" سورة هود، الآية: 111.

موطن الشاهد: {وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لَيُوقَيْنَهُمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "إن" مخففة من الثقيلة عاملة على قراءة نافع وابن كثير بتخفيف "إن" وكلاً: اسمها. ولما: اللام لام الابتداء. "ما" زائدة للفصل بين اللامين، أو موصولة في محل رفع خبر "إن" "ليوقينهم": جواب قسم محذوف، لا محل لها، وجملة القسم المحذوف وجوابه: صلة لـ "ما". وقيل غير ذلك.

3 اختلف النحاة في هذه اللام، فذهب سيبويه، والأخفشان، وأكثر البغداديين إلى أنها لام الابتداء، وذهب أبو علي الفارسي، وابن جني، وابن أبي العافية، وابن أبي الربيع إلى أنها لام أخرى، اجتلبت للفرق بين النفي والإثبات، واستدلوا على ذلك بأنها لو كانت لام الابتداء ل بقي لها اختصاصها، فلم تدخل إلا على ما أصله مبتدأ أو خبر، لكنها تدخل على المفعول به.

شرح التصريح: 1/ 232، والأشموني مع الصبان: 1/ 288-289، وابن عقيل: "ط. دار الفكر": 1/ 292-293.

4 أي: لتدل على أنها ليست النافية، ولذا تُسمَّى اللام الفارقة؛ لأنها تفرق بين المخففة والنافية، وقد تلحق هذه اللام "إن" العاملة إذا حصل لبس، بأن كان إعراب الاسم خفيفاً، نحو: إن هذا أو يحیی لقائم. الأشموني مع الصبان: 1/ 289، وشرح التصريح: 1/ 231.

5 القائل: هو الطرماح، واسمه الحكم بن حكيم بن نفر من طيئ، يكنى: أبا نفر، كان شاعراً مجيداً، ملك عنان الخطابة والرواية والفصاحة والشجاعة والشرف في النسب، وفد جده قيس بن جحدر على النبي صلى الله عليه وسلم مع من وفد من طيء الشعر والشعراء: 2/ 585، الأغاني: 10/ 148، المؤتلف: 148، الاشتقاق: 234.

(352/1)

146- وإن مالك كانت كرام المعادن1

وإن ولي "إن" المكسورة المخففة فعل كثر كونه مضارعاً ناسخاً2، نحو

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

أنا ابن أبة الضيم من آل مالك

وهو من شواهد: التصريح: 231 / 1، وابن عقيل: "103 / 1 / 379"، والأشعري: "278 / 1 / 145" والعيني: 276 / 2، وقطر الندى "64 / 220"، وديوان الطرمح: 173.

المفردات الغريبة: أبة: جمع آب كالقضاة جمع قاضٍ من أبي إذا امتنع. الضيم: الظلم. مالك: اسم أبي القبيلة، ومالك الثاني هو القبيلة، ولهذا قال: كانت كرام المعادن. كرام المعادن: طيبة الأصول.

المعنى: يفتخر الشاعر قائلا: أنا ابن الذين يأبون الظلم والمذلة من آل مالك، وقد كانت قبيلتي كرمة الأصول والأنساب، شريفة الحند والمنبت. الإعراب: أنا مبتدأ. ابن: خبر. أبة: مضاف إليه، الضيم: مضاف إليه ثان. وإن: الواو عاطفة. إن مخففة من الثقيلة مهيأة مالك: مبتدأ كانت كرام فعل ماضٍ ناقص، واسمه: هي، وكرام: خبره، وجملة "كانت كرام": خبر المبتدأ، المعادن: مضاف إليه. موطن الشاهد: "إن مالك كانت".

وجه الاستشهاد: ترك لام الابتداء التي تجلب في خبر المبتدأ الواقع بعد "إن" المخففة المهملة؛ للتفريق بينها وبين "إن" النافية، واستغنى عن اللام في الشاهد؛ لوجود قرينة معنوية، تدل على أن "إن" غير نافية؛ وذلك لأن المقام للمدح والافتخار، كما يدل عليه صدر البيت، لا للنفي، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله: وخففت "إن" فقلَّ العمل ... وتلزم اللام إذا ما تهمَّل وربما استغنى عنها إن بدا ... ما ناطق أرادته معتمدا

وانظر شرح التصريح: 231 / 1.

2 أي: من نواسخ المبتدأ، وهي: كان وكاد وظن وأخواتها، ويشترط في هذا الفعل الناسخ ألا يكون نافيا مثل "ليس" ولا منفيا، مثل: "ما كان" وما زال وأخواتها، وأن يكون غير داخل في صلة مثل: "ما دام"، وتدخل اللام في خبر الناسخ الحالي، أو في خبره بحسب الأصل، وقد مثل لذلك المصنف، فإن كان غير ناسخ وهذا قليل دخلت على معموله، فاعلا كان أو مفعولا، ظاهرا أو ضميرا منفصلا، وقد مثل المصنف للفاعل بقسميه، وللمفعول الظاهر، نحو: إن قتلت لمسلما، وللمفعول المضمَر، نحو قولك: وإن أهنت لإياه، فإن اجتمع الفاعل والمفعول دخلت على السابق منهما، بشرط ألا يكون ضميرا متصلا فإن كان ضميرا متصلا، لم تدخل عليه اللام، ودخلت على المتأخر، نحو: إن أكرمت لمصلحا كبيرا، وإن مدحت لإياه.

التصريح: 231 / 1، وحاشية الصبان: 289 / 1، وابن عقيل: "ط. دار الفكر": 1 / 294.

{وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ} 1، {وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ} 2، وأكثر منه كونه ماضياً ناسخاً، نحو: {وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ} 3، {إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينَ} 4، {وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ} 5، ونادر كونه ماضياً غير ناسخ،

1 "68" سورة القلم، الآية: 51.

موطن الشاهد: {وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ} .

وجه الاستشهاد: وقوع فعل "يكاد" المضارع الناسخ بعد "إن" المخففة المهيمنة، ودخلت اللام على الجزء الثاني من معمولي "يكاد"، ودخول المضارع الناسخ بعد "إن" المخففة المهيمنة جائر بكثرة.

2 "26" سورة الشعراء، الآية: 186.

موطن الشاهد: {إِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ} .

وجه الاستشهاد: "وقوع المضارع الناسخ "نظنك" بعد "إن" المخففة المهيمنة، ودخول اللام على خبر الفعل الناسخ "الجار والمجرور".

3 "2" سورة البقرة، الآية: 143.

موطن الشاهد: {إِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ} .

وجه الاستشهاد: وقوع فعل "كان" وهو ماضٍ ناسخ بعد "إن" المخففة، ودخول اللام على الجزء الثاني من معمولي كان "على خبره"، وحكم دخول الماضي الناسخ بعد إن المخففة المهيمنة أكثر من دخول المضارع الناسخ، كما في المتن.

4 "37" سورة الصافات، الآية: 56.

موطن الشاهد: {إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينَ} .

وجه الاستشهاد: وقوع فعل "كاد" الماضي الناسخ بعد "إن" المخففة المهيمنة، ودخول اللام على خبره، وهو جملة "تردين".

5 "7" سورة الأعراف، الآية: 102.

موطن الشاهد: {إِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ} .

وجه الاستشهاد: وقوع الفعل الناسخ بعد "إن" المخففة المهيمنة، وهو فعل "وجد" الماضي، ودخول اللام على المفعول الثاني "فاسقين".

كقوله1: [الكامل]

147- شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا2

1 هي: عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، وهي بنت عم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، شاعرة صحابية من المهاجرات تزوجها الزبير بن العوام. الأعلام: 3/ 242، الخزانة: 10/ 378، الإصابة: ت: 695 قسم النساء.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قولها:

حلت عليك عقوبة المتعمد

وفيه ترثي الشاعرة زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله قبل يوم الجمل، وكان قد رآه نائما تحت شجرة، قد علق سيفه، فاستله، وقطع رأسه وقيل الشاهد قولها:

يا عمرو لو نبهته لوجدته ... لا طائشا رعد الجنان ولا اليد

وهو من شواهد التصريح: 1/ 231، وابن عقيل: "104/ 1/ 382"، والأشموقي: "279/ 1/ 145"، وهمع الهوامع: 1/ 142، والدرر اللوامع: 1/ 119، والمحتسب: 2/ 255، وشرح المفصل: 8/ 71، 72، 76، والمقرب: 20، والإنصاف: 64، والعيني: 2/ 478، وخزانة الأدب: 4/ 348، ومغني اللبيب: "21/ 37" وشرح السيوطي: 26.

المفردات الغريبة: شلت: "بفتح الشين" إخبار ومعناه الدعاء، وشلت على ما لم يسم فاعله لغة رديئة. حلت عليك: نزلت بك، ويروي مكانه: وجبت عليك. المعنى: تدعو عاتكة على ابن جرموز لفعلته الشنعاء، فتقول: أشلَّ الله يدك أيها القاتل؛ لأنك قتلت مسلما بغير حق، ووجبت عليك عقوبة القتل المذكورة في قوله تعالى: {وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا} .

الإعراب: شلت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. يمينك: فاعل مرفوع، والكاف: مضاف إليه. إن: مخففة من الثقيلة مهملة. فعل ماضٍ "غير ناسخ" والتاء: فاعله. لمسلما: اللام لام الابتداء، ومسلما: مفعول به منصوب. موطن الشاهد: "إن قتلت لمسلما".

وجه الاستشهاد: مجيء فعل غير ناسخ بعد "إن" المخففة من الثقيلة المهملة، وحكم

مجيء الفعل غير الناسخ بعد المهملة نادر، ولا يقاس عليه، خلافا للأخفش الذي لا يرى بأسا بدخول الفعل غير الناسخ بعدها. انظر شرح التصريح: 1/ 231.
فائدة: يعلل النحويون سبب مجيء الفعل الناسخ بعد "إن" المخففة بأن "إن" كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر، فلما ضعفت بالتخفيف، وزال اختصاصها؛ عوضوها بفعل ناسخ يختص بالمبتدأ والخبر، ولهذا كثر مجيء الأفعال الناسخة المضارعة والماضية بعدها كما رأينا.

(355/1)

ولا يقاس عليه: "إن قام لأنا، وإن قعد لزيد"، خلافا للأخفش والكوفيين¹، وأندر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا كقوله: "إن يزيناك لنفسك، وإن يسيئك لهيه"².
[تخفف "أن" المفتوحة ويبقى عملها:]
وتخفف "أن" المفتوحة فيبقى العمل، ولكن يجب في اسمها كونه مضمرًا محذوفًا³،

1 المشهور عن الكوفيين، أنهم لا يميزون تخفيف "إن" المكسورة، ويؤولون ما ورد منها على أن "إن" نافية بمنزلة "ما" واللام إيجابية بمنزلة "إلا" فمعنى: "إن قام لأنا": ما قام إلا أنا.

انظر شرح التصريح: 1/ 232، وحاشية الصبان: 1/ 290، ومغني اللبيب: 305-306.

2 هذا مثال للفاعل بقسميه، فإن "نفس" اسم ظاهر فاعل "يزيناك"، و"هيه" ضمير بارز فاعل "يشين" والهاء للسكت، ومعنى المثل: إن نفسك، هي التي تزييناك، وهي التي تشينك، ومجيء المضارع غير الناسخ "بعد" المخففة شاذ، ولا يقاس عليه بإجماع النحاة. فائدة: لـ "اللام" بعد إن المخففة ثلاث حالات:

الأولى: وجوب ذكرها عند انعدام القرينة، نحو: "إن محمد لمسافر" في حالة الإهمال، وكون اسمها وخبرها مفردين.

الثانية: وجوب تركها في حال وجود المانع، نحو: "إن محمد لن يسافر" في حالة الإهمال؛ لتقدم "لن" على الفعل.

الثالثة: جواز الأمرين، عند وجود قرينة، تدل على نوع "إن" أهى مخففة أم نافية، نحو: إن المؤمنين لفاتزون، ويجوز: إن المؤمنين فاتزون.

انظر شرح التصريح: 232 / 1.

3 الذي اشترط في أن المخففة، أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفا -من النحاة- وهو ابن الحاجب، فأما الناظم، والجمهور، فلم يشترطوا فيه ذلك؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج عن القياس، فلا يحمل الكلام عليه، والغالب أن يكون للشأن؛ ومن أجل ذلك قدر سيويه في قوله تعالى: {أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا} أنك يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا.

التصريح: 232 / 1، وحاشية الصبان: 290 / 1.

(356/1)

فأما قوله 1:

148- بِأَنَّكَ ربيع وغيث مريع ... وَأَنَّكَ هناك تكون الشمال 2
فضرورة.

1 هي جنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية، شاعرة جاهلية، وهي أخت عمرو بن العجلان بن عامر بن برد بن منبه، أحد بني كاهل والمسمى ذا الكلب.
الخزانة: 390 / 1.

2 تخريج الشاهد: البيت في رثاء أخيها عمرو الملقب "ذا الكلب"، وقد جاءت روايته في شعر الهذليين، هكذا:
بأنك كنت الربيع المريع ... وكنت لمن يعتفك الشمال
ويروى قبله قولها:

لقد علم الضيف والمرملون ... إذا اغبر أفق وهبت شمالا
والبيت الشاهد من شواهد التصريح: 232 / 1، والأشعوني: "281 / 1 / 146" وشرح المفصل: 8 / 75، والخزانة: 4 / 352، وحماسة ابن الشجري: 73، والإنصاف: 27 وزهر الآداب، للحصري: 795، ومغني اللبيب "38 / 47"، والسيوطي: 79. وقطر الندى: "58 / 207".

المفردات الغربية: غيث: أصل الغيث المطر، ولكنها أرادت به هنا الكلاً. مريع: "بفتح الميم وكسر الراء" يقال: أرض مريعة، أي: مخصبة كثيرة النبات، الشمال: الذخر والملجأ. المعنى: لقد علم الضيف، وكل من لا زاد معه -إذا أظلم الجو، وهبت ريح الشمال

الباردة التي تقضي على الزرع- بأنك كثير النفع، متصل العطاء، وأنت الملجأ والغوث لكل وافد عليك.

الإعراب: بأنك: الباء حرف جر، أن: مخففة من الثقيلة، والكاف: اسمها. ربيع: خبرها. وغيث: معطوف على ربيع. مريع: صفة لـ "غيث"، والمصدر المؤول من "أن وما دخلت عليه": في محل جر بالباء، و"الجار والمجرور": متعلق بفعل "علم" في البيت السابق، والتقدير: علم الضيف بكونك ربيعاً. وأنت: الواو عاطفة. أن: حرف مشبه بالفعل، والكاف: اسمه: "هناك" متعلق بـ "تكون"، أو بالثمال الآتي. والكاف: حرف خطاب. تكون: فعل مضارع ناقص، واسمه: أنت. الشمال: خبر تكون منصوب، والألف: للإطلاق، وجملة "تكون مع اسمها وخبرها": في محل رفع خبر "أن" المخففة.

موطن الشاهد: "بأنك ربيع، وأنت تكون".

وجه الاستشهاد: مجيء اسم "أن" المؤكدة المخففة من الثقيلة في الموضعين ضمير مخاطب، ومذكور في الكلام، والغالب أن يكون ضمير شأن، وأن يكون محذوفاً، والشاهد -عند الجمهور- شاذ أو ضرورة، وعلمنا أن ابن مالك جوز أن يكون اسمها ضمير شأن، أو ضميراً غير ضمير الشأن، لكنه أوجب حذفه بكل حال، وعنده، يكون الشذوذ من وجه واحد، وهو ذكر الاسم، وفي قوله: "بأنك ربيع" يوجد شذوذ آخر عند سيبويه وابن الحاجب، وهو مجيء خبر "أن" المخففة مفرداً، ومذهبهما أن يكون جملة.

وانظر شرح التصريح: 1/ 232.

(357/1)

ويجب في خبرها أن يكون جملة¹، ثم إن كانت اسمية أو فعلية فعُلِّها جامد أو دعاء لم تحتج لفصل، نحو: {وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} 2، {وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} 3، {وَالْحَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا} 4، ويجب

1 هذا إذا كان الاسم محذوفاً، فإن ذكر كون الخبر جملة، وكونه مفرداً، وقد اجتمعا في البيت السابق:

بأنك ربيع.....

2 "10" سورة يونس، الآية: 10.

موطن الشاهد: {أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء الجملة بعد "أن" المخففة على من غير فاصل وهذا على اعتبار "أن" مخففة لا تفسيرية، واسم "أن" ضمير الشأن المحذوف، والتقدير: {وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} .

3 "53" سورة النجم، الآية: 39.

موطن الشاهد: {أَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء الجملة بعد "أن" المخففة جملة فعلية، فعلها جامد، ولم يفصل بينها وبين "أن" فاصل، واسم "أن" ضمير الشأن المحذوف، والتقدير: أنه ليس للإنسان....

4 "24" سورة النور، الآية: 9.

أوجه القراءات: قرأ حفص: {وَالْخَامِسَةَ أَنَّ} بالنصب على تأويل، وتشهد الخامسة، وقرأ الباقون "والخامسة" بالرفع على الابتداء، وقرأ نافع "أن لعنة" بتخفيف نون "أن" ورفع "لعنة" على الابتداء، وقرأ نافع "أن غضب" بتخفيف النون، وكسر الضاد وفتح الباء، والله على هذا فاعل غضب. وقرأ الباقون: أن لعنة الله عليها، وأن غضب الله عليها. توجيه القراءات: على قراءة أن غضب الله عليها بتخفيف النون، قال سيبويه: "ها هنا هاء مضمرة"، وأن "خفيفة من الثقيلة"، والمعنى: لأنه غضب الله عليها. حجة القراءات: 495-496، والبحر المحيط: 6 / 434، والكشاف: 2 / 52.

(358/1)

الفصل في غيرهن 1 بقد، نحو: {وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا} 2، أو تنفيس نحو: {عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ} 3، أو نفي بلا، أو لن، أو لم، نحو: {وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ}

1 إن الداعي إلى التزام الفصل بين أن المفتوحة المخففة من الثقيلة وبين خبرها إذا لم يكن جملة اسمية، أو فعلية، فعلها جامد أو دعاء، بواحد من الفواصل التي ذكرها أمران: أولهما: أن يكون ذلك الفصل عوضاً مما فقدته، وذلك؛ لأنهم خففوها وحذفوا اسمها، وثانيهما: مخافة الالتباس بأن المصدرية، وذلك، كما التزموا اللام مع المكسورة دفعا لـ "الالتباس بأن النافية"، ولما كانت أن المصدرية لا تدخل على الجملة الاسمية، ولا

على الفعل الجامد، ولا على فعل الدعاء، لم يحيثوا بفواصل، من هذه الأنواع الثلاثة:
لأنهم بمأمن من الالتباس الذي يحذرونه، وكان علم المخاطب بأن هذا المكان، مما لا تأتي
فيه أن المصدرية كافيا عندهم، فلم يحتاجوا معه إلى دليل آخر.

شرح التصريح، وحاشية يس: 1/ 232-233 حاشية الصبان: 1/ 291-292،
وابن عقيل: "ط. دار الفكر" 1/ 297.

2 "5" سورة المائدة، الآية: 113.

موطن الشاهد: {أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أن" مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن المحذوف، وقد
فصل بينها وبين الجملة الواقعة خبرا لها بـ "قد"، وقد فصل بـ "قد" لأنها تقرب الماضي
من الحاضر.

3 "73" سورة المزمل، الآية: 20.

موطن الشاهد: {عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أن" مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن المحذوف، وفصل
بينها وبين الجملة الواقعة خبرا لها بالسين "حرف التنفيس"، والفصل بـ "السين"؛ لئلا
تلتبس "أن" المخففة بأن المصدرية.

وشاهد "سوف" قول الشاعر:

واعلم؛ فعلم المرء ينفعه ... أن سوف يأتي كل ما قدرا

وقول قيس بن رفاعه:

فإن عصيتم مقالي اليوم فاعترفوا ... أن سوف تلقون خزيا ظاهر العار

(359/1)

فِتْنَةٌ {1}، {أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَفْقِدَ عَلَيْهِ أَحَدٌ} 2، {أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ} 3، أو لو،
نحو: {أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ} 4، ويندر تركه، كقوله 5: [الخفيف]
149- علموا أن يؤملون فجادوا 6

1 5 سورة المائدة، الآية: 71.

موطن الشاهد: "أن لا تكون".

وجه الاستشهاد: مجيء "أن" مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن المحذوف، وقد

فصل بينها وبين خبرها الواقع جملة بـ "لا" النافية، وهذا على قراءة من ضم نون تكون.

2 "90" سورة البقرة، الآية: 5.

موطن الشاهد: {أَنَّ لَنْ يَفْقَدَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أن" مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن المحذوف، وقد

فصل بينها وبين الجملة الواقعة خبرا لها بـ "لن" الناصبة.

3 "90" سورة البلد، الآية: 7.

موطن الشاهد: {أَنْ لَمْ يَرَهُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أن" مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن المحذوف، وقد

فصل بينهما وبين الجملة الواقعة خبرا لها بـ "لم" النافية الجازمة.

4 "7" سورة الأعراف، الآية: 100.

موطن الشاهد: {أَنْ لَوْ نَشَاءُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أن" مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن المحذوف، وقد

فصل بينها وبين الجملة الواقعة خبرا لها بـ "لو".

5 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

6 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

قبل أن يُسألوا بأعظم سُؤلٍ

وهو من شواهد: التصريح: 233 / 1، وابن عقيل: "107 / 1 / 388"، والأشعري:

"284 / 1 / 147"، وجمع الهوامع: 143 / 1، والدرر اللوامع: 120 / 1، والعيني: 2 /

294، وقطر الندى: "57 / 206".

المفردات الغريبة: يؤملون: يرجون ويسألون. سُؤل: مسئول ومطلوب.

المعنى: علم هؤلاء الأجواد أن الناس يرجون معروفهم وبرهم، فجاءوا من العطاء، قبل

أن يحوجوهم إلى السؤال والطلب بأعظم مسئول ومرجٍ.

الإعراب: علموا: فعل ماضٍ وفاعل. أن: مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن =

(360/1)

ولم يذكر "لو" في الفواصل إلا قليل من النحويين، وقول ابن الناطم: "إن الفصل بها

قليل" وَهُمْ منه على أبيه1.

= المحذوف. يؤملون: فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع، والواو: نائب فاعل، وجملة، "يؤملون": في محل رفع خبر "أن" المخففة. فجادوا: الفاء عاطفة. جادوا: فعل ماضٍ وفاعل. "قبل": متعلق بـ "جاد". أن: حرف مصدري ونصب. يسألوا: فعل مضارع مبني للمجهول، منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، والواو: نائب فاعل، والمصدر المؤول من "أن وما دخلت عليه": في محل جر بالإضافة. "بأعظم": متعلق بـ "جاد". سؤل: مضاف إليه.

موطن الشاهد: "أن يؤملون".

وجه الاستشهاد: مجيء "أن" المخففة من الثقيلة عاملة، واسمها ضمير الشأن المحذوف، وخبرها: جملة "يؤملون"، ولم يفصل بينها وبين الجملة الفعلية ذات الفعل المتصرف، وغير المفيد الدعاء، بفواصل، وحكم عدم الفصل بينها وبينه بفواصل نادر عند الجمهور. 1 أي: غلط، فإن نص عبارة الناظم: "وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين "أن" المخففة وبين الفعل "بـ" لو"، وهذا لا ينافي ورودها كثيرا في الفصحح، وإلى هذا يشير الناظم:

فالأحسن الفصل بقد، أو نفي أو ... تنفيس أو لو؛ وقليل ذكر لو
ففهم ابنه "وقليل ذكر لو" أن مجيئها في الكلام العربي فاصلا قليلا، وهذا الفهم، ليس مستقيما؛ لأنها وردت في القرآن الكريم، كما في الآية المستشهد بها، وكما في قوله تعالى: {وَأَلَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ} ، ولكن القليل هو ذكر النحاة لهذا الحرف في الفواصل، وهذا التعليق للمؤلف على ابن الناظم، غير أن عبارة ابن الناظم، ليس فيها ما ظن ابن هشام، بل هي واضحة الدلالة على ما يقصد والده، فهي "وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين أن المخففة وبين الفعل بـ" لو" وإلى ذلك أشار بقوله: "وقليل ذكر لو". شرح التصريح: 1/ 234.

وخلاصة ما تقدم: أن الفعل غير الجامد، وغير الدعاء بعد "أن" المخففة المفتوحة الهمزة إما مثبت وإما منفي. وهو إما أن يكون ماضيا أو مضارعا، فالماضي المثبت يفصل بـ "قد"، نحو: {وَنَعْلَمَ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا} ، والمضارع المثبت، يفصل بالسين، أو سوف، كما في المتن، والماضي المنفي يفصل بـ "لا" نحو: عملت أن لا حضر زيد ولا اعتذر، والمضارع المنفي، يفصل بـ "لا" أو "لن" أو "لم" كما في المتن، وأما "لو" فتأتي فاصلا مع الماضي والمضارع. انظر شرح التصريح: 1/ 233.

[تخفف "كأن" ويبقى عملها] :

وتخفف "كأن" فيبقى أيضا إعمالها، لكن يجوز ثبوت اسمها 1 وإفراد خبرها، كقوله 2:

[مشطور الرجز]

150- كأن ورديده رشاء حُلْب 3

وقوله 4: [الطويل]

151- كأن ظبية تعطو إلى وارق السَّلَم 5

1 ويجوز حذفه، والغالب أن يكون ضمير الشأن، وقد يكون لغيره وإذا كان اسمه ضمير الشأن، وجب أن يكون خبرها جملة؛ لأن ضمير الشأن، لا بد له من جملة بعده تفسره. 2 هو رؤية بن العجاج، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: البيت من شواهد: التصريح: 1/ 234، سيبويه: 1/ 480،

والمقتضب: 1/ 50، وشرح المفصل: 8/ 72، 83، والمقرب: 20، والخزانة: 4/

356، والعيني: 2/ 299، واللسان "خلب" وملحقات ديوان رؤية: 169.

المفردات الغريبة: ورديده: عرقان في الرقبة. رشاء: بكسر الراء والمد، وهو مفرد، لا مثنى، وصحح الصاغاني أنه مثنى والرشاء: الحبل. خلب: بضم الخاء: الليف، وقيل: هو البئر العميق القعر.

المعنى: كأن عرقي هذا الرجل المعروفين بالورידين حبل من الليف في الغلظ وخشونة الملمس.

الإعراب: كأن: حرف مشبه بالفعل مخفف من "كأن" المثقلة. ورديده: اسم "كأن" منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى، والهاء: مضاف إليه: رشاء: خبر كأن مرفوع. خلب: صفة لـ "رشاء" مرفوعة وعلامة رفعها الضمة المقدرة، منع من ظهورها سكون الوقف.

موطن الشاهد: "كأن ورديده رشاء".

وجه الاستشهاد: مجيء "كأن" مخففة من الثقيلة، ومجيء اسمها مذكورا، وكذا خبرها الذي جاء مفردا غير جملة، وحكم ظهور اسمها، ومجيء خبرها مفردا الجواز من غير ضرورة ولا شذوذ.

4 القائل هو: علباء بن أرقم اليشكري، أحد بني بكر بن وائل، شاعر جاهلي كان معاصرا للنعمان بن المنذر.

الخزانة: 4/ 364، ومعجم الشعراء: 304.

5 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله: =

يروى بالرفع على حذف الاسم، أي: كأنها، وبالنصب على حذف الخبر، أي: كأن مكانها، وبالجر على أن الأصل كظبية، وزيد "أن" بينهما.

=

ويوما توافينا بوجه مقسم

وفيه يذكر الشاعر امرأته، ويمدحها، وهو من شواهد.

التصريح: 234 / 1، والأشثوي: "147 / 1 / 287"، وهمع الهوامع: 143 / 1، والدرر اللوامع: 120 / 1، والكتاب لسيبويه: 281 / 1، 481، وبالمُنصف: 128 / 3، وأماي ابن الشجري: 3 / 2، والإنصاف: 202 / 1، وشرح المفصل: 8 / 72، 83، والمقرب: 116 / 20، والخزانة: 4 / 364، 489، واللسان "قسم" وشذور الذهب: "140 / 271"، والمغني: "51 / 41" والسيوطي: 41، وقطر الندى: "59 / 208". وقد نسب السيرافي البيت إلى أرقم بن علباء، كما نسبته النحاس إلى باعث بن صريم اليشكري.

المفردات الغريبة: توافينا: تأتينا وتزورنا. وجه مقسم: جميل حسن. تعطو: تتناول أو تمد عنقها وتميله، وارق السلم: أي شجر السلم المورق، من إضافة الصفة إلى الموصوف، والسلم: شجرة العضاء له شوك، ويروي مكانه: ناضر السلم. المعنى: يقول الشاعر: إن هذه المحبوبة تزورنا في بعض الأوقات، بوجه نضر جميل، وكأنها في حسن قوامها، وخفة حركتها ظبية، تتناول الورق من شجر السلم. الإعراب: "يوما" متعلق بـ "توافينا". توافينا: فعل مضارع، والفاعل: هي، والياء، مفعول به "بوجه": متعلق بـ "توافي". مقسم: صفة لـ "وجه" مجرورة. كأن: مخففة من الثقيلة. ظبية: "يروى بالرفع والنصب والجر": فعلى الرفع على أنه خبر "كأن" واسمها محذوف، والتقدير: كأنها ظبية، وعلى رواية النصب، فعلى أن ظبية اسم "كأن" والخبر محذوف، والتقدير: كأن ظبية مكانها، أو نحو ذلك، وعلى رواية الجر، فعلى أن الكاف من "كأن": حرف جر، و"أن": حرف زائد، وظبية مجرور بالكاف، والوجه الأول أفضل. تعطو: فعل مضارع مرفوع، والفاعل هي، و"الجملة" في محل رفع أو نصب أو جر صفة لـ "ظبية". "إلى وارق": متعلق بـ "تعطو". السلم: مضاف إليه.

موطن الشاهد: "كأن ظبية".

وجه الاستشهاد: حذف اسم "كأن" على رواية رفع ظبية من غير أن يكون ضمير شأن وإفراد خبرها على هذه الرواية، وأما على رواية نصب "ظبية" ففيه دليل على جواز ذكر اسم "كأن" المخففة في الكلام، والوجهان جائزان كما أسلفنا.

(363/1)

وإذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفصل، كقوله1: [الخرج]

152- كأن ثدياه حقان2

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، ويروى صدره هكذا:

ووجه مشرق اللون

ويروى أيضا:

وصدر مشرق النحر

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 234، وابن عقيل: "108 / 1 / 391" والأشموني:

"286 / 1 / 147" وجمع الهوامع: 1/ 143، والدرر اللوامع: 1/ 120، وكتاب

سيبويه: 1/ 281، 283، والمختسب: 1/ 9، والمنصف: 3/ 128، وأما ابن

الشجري: 1/ 237، 2/ 3، 243، والإنصاف: 197، وشرح المفصل: 8/ 72،

والخزانة: 4/ 358، والعيني: 2/ 305، والشذور: "141 / 372" والقطر: "60 /

209".

المفردات الغريبة: مشرق: مضيء. النحر: موضع القلادة من العنق. حقان: تثنية حق،

وهو الوعاء المعروف.

المعنى: هذه الفتاة لها صدر، أعلاه ناصع البياض كأن الثديين فيه حقان في الاستدارة

والصغر. والعرب كثيرا ما تشبه الثدي بحق العاج.

الإعراب: وصدر: الواو واو رب المحذوفة. صدر: اسم مجرور لفظا مرفوع محلا على أنه

مبتدأ. مشرق: صفة لـ "صدر". النحر: مضاف إليه. كأن: مخففة من الثقيلة، واسمها:

ضمير الشأن المحذوف. ثدياه: مبتدأ، والهاء: مضاف إليه. حقان: خبر، وجملة "ثدياه

حقان": في محل رفع خبر "كأن" المخففة، وجملة "كأن ثدياه حقان": في محل رفع خبر

المبتدأ وعلى رواية كأن ثدييه حقان: فـ "ثدييه": اسم "كأن" منصوب، وحقان: خبر
وعلى رواية وصدر، فالواو استئنافية، أو عاطفة، و"صدر" مبتدأ محذوف الخبر،
والتقدير: ولها صدر.

موطن الشاهد: "كأن ثدياه حقان".

وجه الاستشهاد: حذف اسم "كأن" المخففة من الثقيلة، ومجيء خبرها جملة اسمية، ولم
يفصل بينها وبين كأن فاصل، وهذا جائز على التغليب؛ لأنها لا تحتاج إلى فاصل، كما
أسلفنا.

(364/1)

وإن كانت الجملة فعلية 1 فصلت بلم أو قد، نحو: {كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأُمْسِ} 2، ونحو
قوله 3: [الخفيف]

153- لا يهولَنَّ اصطلاء لظى الحر ... ب فمحذورها كأن قد أَلَمَّا 4

1 أي: فعلها غير جامد، وغير دعائي؛ قياسا على "أن".

2 "10" سورة يونس، الآية: 34.

موطن الشاهد: {كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "كأن" مخففة من الثقيلة، ومجيء خبرها جملة فعلية، فعلها
مضارع ففصل بينهما بـ "لم".

3 لم ينسب إلى قائل معين.

4 تخرّج الشاهد:

البيت من شواهد: التصريح: 1/ 235، والأشموني: "148 / 1 / 288" والشذور
"142 / 286"، والعيني: 2 / 306.

المفردات الغريبة: يهولنك، الهول: الفزع، يقال: هاله الأمر يهوله إذا أفرعه. اصطلاء:

من اصطليت بالنار وتصلّيت بها. لظى الحرب: نارها، وأراد شدائدتها ومكروهاها.

محذورها: ما يحذر من أمرها. أَلَمَّا: من الإلمام، وهو النزول، يقال: ألم به أمر: إذا نزل به.

المعنى: لا يزعجك اقتحام الحروب وويلاتها، فإن الذي تخشاه منها وتحذره وهو الموت

لا بد منه، وكأنه نزل بك، فلا فائدة من التحرز عنه.

الإعراب: لا يهولنك: لا ناهية، يهولنك: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون

التوكيد الثقيلة في محل جزم بـ "لا" الناهية، ونون التوكيد؛ لا محل لها من الإعراب، والكاف: مفعول به. اصطلاء: فاعل مرفوع. لظى: مضاف إليه. الحرب: مضاف إليه ثانٍ. فمحذورها: الفاء تعليلية، محذور، مبتدأ، و"ها": مضاف إليه. كأن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير غيبة -يعود إلى المحذور- محذوف، والتقدير: كأنه قد: حرف تحقيق. ألما: فعل ماضٍ، والفاعل هو، يعود إلى اسم كأن المحذوف، والألف: للإطلاق، وجملة "ألما" في محل رفع خبر "كأن" المخففة، وجملة "كأن وخبرها": في محل رفع خبر المبتدأ "محذور"، وجملة "المبتدأ وخبره": تعليلية، لا محل لها. موطن الشاهد: "كأن قد ألما".

وجه الاستشهاد: مجيء "كأن" مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الغيبة المحذوف، ومجيء خبرها جملة فعلية، فعلها ماضٍ، ولذا، فصل بينهما بـ "قد" على القياس.

(365/1)

[تخفف لكن فتهمل وجوبا] :

مسألة:

وتخفف "لكن" فتهمل وجوبا¹، نحو: {وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ} 2 وعن يونس والأخفش جواز الإعمال³.

1 لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، فتدخل عليها وعلى الفعلية، وعلى المفرد، ومعناها باقٍ، وهو الاستدراك، وأما "لعل" فلا يجوز تخفيف لامها مطلقا. حاشية الصبان: 1/ 294، والتصريح: 1/ 235.

2 "8" سورة الأنفال، الآية: 17.

موطن الشاهد: {وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "لكن" مخففة من الثقيلة مهمة؛ لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية لمباينة لفظها لفظ الفعل "لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم، وحكم إلغائها الوجوب عند الجمهور، وجاء عن يونس والأخفش جواز الإعمال قياسا على "أن" المخففة، ولم يسمع عن العرب، والفرق بينها وبين "أن" زوال الاختصاص. شرح التصريح: 1/ 235.

3 أي قياسا على "أن" المخففة العاملة، ومذهبهما في هذه المسألة فاسد لا يؤخذ به لما أوضحناه.

(366/1)

فهرس الكتاب أوضح المسالك الجزء الأول:

الموضوع الصفحة

3	تمهيد.....
24	مقدمة أوضح المسالك.....
29	مقدمة المؤلف.....
33	باب شرح الكلام.....
51	أنواع الفعل.....
54	باب المعرب والمبني.....
63	أنواع البناء.....
64	تعريف الإعراب وأنواعه.....
72	الباب الأول: الأسماء الستة وشروط إعرابها.....
73	الباب الثالث: إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به..
74	ما ألحق يجمع المذكر السالم.....
	الباب الرابع: إعراب الجمع بالألف
86	والتاء الزائدتين.....
89	الباب الخامس: إعراب الاسم الذي لا ينصرف.....
92	الباب السادس: إعراب الأفعال الخمسة.....
93	الباب السابع: إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر.....
98	باب النكرة والمعرفة.....
129	باب العلم.....
139	باب اسم الإشارة.....
143	باب الموصول.....
180	باب المعرفة بالأداة.....
186	باب المبتدأ والخبر.....

باب نواسخ الابتداء: كان وأخواتها.....	226
باب أفعال المقاربة.....	290
باب الأحراف المشبهة بالفعل.....	313

(367/1)

المجلد الثاني

باب لا العاملة عمل إن

...

بسم الله الرحمن الرحيم

[باب لا العاملة عمل إن] :

هذا باب "لا" العاملة عمل إن¹:

[شروط إعمالها] :

وشرطها: أن تكون نافية، وأن يكون المنفي الجنس، وأن يكون نفيه نصا²، وأن لا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة³، متصلا بها، وأن يكون خبرها أيضا نكرة، نحو: "لا غلام سفر حاضر".

1 وتسمى: "لا" النافية للجنس؛ أي لكل فرد من أفراد الجنس، وتسمى كذلك "لا" التبرئة؛ لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى غيرها. شرح التصريح: 1/ 235.

2 أي: يقصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله، لا لنفي الوحدة؛ وإلا أعملت عمل "ليس". حاشية الصبان: 2/ 2.

3 لأنه على تقدير "من" الاستغراقية؛ وهي مختصة بالدخول على النكرات. فائدة: أعملت "لا" النافية للجنس عمل "إن" لأنها تشبهها في أربعة أمور، هي: أ- كلتاهما تختص بالدخول على الجمل الاسمية.

ب- كلتاهما تفيد التأكيد؛ فـ "إن" لتأكيد الإثبات، و"لا" لتأكيد النفي.

ج- كلتاهما تقع في صدر الكلام، ولا تقع حشوا.

د- "لا" نقيضة "إن" والشيء يحمل على نقيضه، كما يحمل على مماثله. شرح التصريح: 235 / 1،

فائدة: اسم "لا" يتعين أن يكون مذكوراً خلاف اسم "إن"؛ واسم "إن" يكون معرفة ويكون نكرة، واسم "لا" لا يكون إلا نكرة؛ وخبر "لا" لا يجوز أن يتقدم على الاسم بخلاف خبر "إن"؛ واسم "لا" لا ينون بخلاف اسم "إن"؛ و"لا" لا تعمل إلا بشرط، و"إن" تعمل بلا شروط. وانظر شرح التصريح: 1/ 235-236.

(3/2)

فإن كانت غير نافية لم تعمل، وشذ إعمال الزائدة في قوله 1: [البسيط]
154- لو لم تكن غُطْفَان لا ذنوب لها ... إذاً للام ذوو أحسابها عُمَرَا
ولو كانت لنفي الوحدة عملت عمل ليس 3، نحو: "لا رجل قائما، بل رجلان" وكذا إن
أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص 4، وإن دخل عليها

1 القائل: هو الفرزدق: همام بن غالب، وقد مرت ترجمته.
2 تخريج الشاهد: البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها عمر بن هبيرة الفزاري.
وهو من شواهد: التصريح: 1/ 237، والأشُموني: "149 / 1 / 290"، وجمع الهوامع:
1/ 147، والدرر اللوامع: 1/ 127، والخصائص: 2/ 87، وخزانة الأدب: 2/ 78،
وديون الفرزدق: 283.

المفردات الغريبة: غطفان. اسم قبيلة. لام "اللوم": العذل والتعنيف. أحسابها: جمع
حسب، وهو ما يعده الإنسان من مفاخر أصوله.
المعنى: لو لم يكن لغطفان ذنوب وأعمال مخزية؛ للاموا عمر الفزاري على تعرضه لنا،
ولكنهم يعلمون أنهم مذنبون، ولذلك امتنع لومهم.
الإعراب: لو: حرف شرط غير جازم. لم: نافية جازمة. تكن: فعل الشرط غير الجازم
مجزوم بـ "لم". غطفان: اسم "تكن" الناقص. لا: زائدة. ذنوب: اسم "لا". "ها": متعلق
بمحذوف خبر "لا". وجملة "لا ذنوب لها": في محل نصب خبر "تكن". إذا: حرف
جواب واقع في جواب "لو". للام: اللام واقعة في جواب الشرط غير الجازم، تفيد
التوكيد. لام: فعل ماضٍ. ذوو: فاعل لام مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع
المذكر السالم، وهو مضاف. أحسابها: مضاف إليه، و"ها": مضاف إليه ثانٍ. عمرا:
مفعول به، والألف: للإطلاق.
موطن الشاهد: "لا ذنوب لها".

وجه الاستشهاد: وقوع "لا" زائدة في البيت، وإعمالها عمل "إن"؛ ومعلوم أن "لا" الزائدة، تأتي في الكلام مجرد تأكيد نفيه وتقويته؛ فحُكِّم عملها عمل "إن" في البيت شاذ، ولا يقاس عليه؛ وأما وجوه زيادتها في الشاهد؛ فإن المقصود ثبوت الذنوب لـ "غطفان"؛ وهذا مستفاد من نفي النفي المعلوم من "لو"؛ التي تدل على امتناع شرطها، ومن "لم" التي أعقبتها؛ ونفي النفي إثبات؛ ولهذا فـ "لا" لم تفد شيئا؛ ولذا، حكم بزيادتها. وانظر شرح التصريح: "1/ 237"، وحاشية الصبان: 2/ 4.

3 أو أهملت وتكررت؛ واختيار الإهمال أو الإعمال -عمل ليس- خاضع لما يقتضيه المعنى المراد.

4 بل في الظاهر فقط؛ لعموم النكرة في سياق النفي؛ ومثال ذلك، أن "لا" إذا كان اسمها مفردا؛ نحو: لا رجل في الدار؛ فإن أريد نفي الخبر عن فرد واحد، وعن الجنس في الظاهر؛ كانت "لا" عاملة عمل "ليس"؛ ويصح -على هذا- أن يقال بعدها: بل رجلا؛ وإن أريد نفي الجنس حقيقة، وتأكيد النص عليه؛ كانت عاملة عمل "إن" - وعلى هذا- فلا يصح أن يقال بعد شيء؛ وإذا كان الاسم بعدها مثنى أو مجموعا؛ فلا يختلف المراد من النفي؛ فيحتمل نفي الخبر عن المثنى والجمع فقط، أو نفيه عن كل فرد من أفراد الجنس؛ والفرق بينهما يكون على حسب المراد؛ وأما الفرق الصحيح الواضح بين المراد من النفي في قسمي "لا" فيظهر إذا كان الاسم مفردا. شرح التصريح: 1/ 237.

(4/2)

الخافض خفض النكرة¹، نحو: "جئت بلا زاد"، و: "غضبت من لا شيء" وشذ: "جئت بلا شيء"² بالفتح، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلا منها أهملت³، ووجب -عند غير المبرد وابن كيسان- تكرارها⁴، نحو: "لا زيد في الدار ولا

1 لأن "لا" لا تتوسط بين عامل ومعموله، وتكون حينئذ ملغاة بين الجار والمجرور؛ علما أن حرف الجر يتخطأها، ويعمل فيما بعدها؛ مع دلالتها على النفي، ولا تعد زائدة؛ فيفسد المعنى. وذهب بعضهم -في هذه الحال- إلى أن "لا" اسم بمعنى "غير" مجرورة بحرف الجر، وعلامة جرّها الكسرة المقدرة على الألف، وما بعدها مجرور بإضافتها إليه. شرح التصريح: 1/ 237.

2 أي: على إعمال "لا" مع التركيب؛ فالباء جارة و"لا شيء": في محل جر بالباء؛ وقد أجريا مجرى الاسم الواحد؛ لأن الجار دخل بعد التركيب، مثل "خمسة عشر" وشيء: اسم لا؛ ولا خبر لها؛ لأنها أصبحت فضلة؛ حكم إعمالها - في هذه الحال - شاذ كما أوضح المؤلف؛ وأما الذي ذهب لإعمالها فهو ابن جني نقلا عن أبي علي الفارسي. شرح التصريح: 1/ 237، وحاشية الصبان: 2/ 4.

3 أي: يجب الترتيب بين معموليها؛ فلا يجوز أن يتقدم خبرها ولا معموله على الاسم؛ ولو كان ظرفا، أو جارا ومجرورا؛ لأن ذلك سيؤدي إلى الفصل بينها وبين اسمها.

4 أي: عند الجمهور، يجب تكرارها في المعرفة جبرا لما فاتها من نفي الجنس؛ وأما في الانفصال فتنبهّا على كونها لنفي الجنس في النكرات؛ وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار في الموضعين.

حاشية الصبان: 2/ 4.

فائدة: ورد اسم "لا" معرفة، وهي مع ذلك عاملة، ولم تكرر في قولهم: "قضية ولا أبا حسن لها". وفي قول الشاعر:

أرى الحاجات عند أبي خبيب ... نكدن ولا أمية في البلاد

وللعلماء في تأويل ذلك مذهبان: الأول: تقدير اسم "لا" نكرة لها تتعرف بالإضافة؛ نحو: "مثل" وأن هذه النكرة كانت مضافة إلى العلم، ثم حذفت وأقيم المضاف إليه مقامها؛ والتقدير: ولا مثل أبي الحسن لها؛ ولا مثل أمية في البلاد. الثاني: أن يقدر العلم قائما مقام وصف اشتهر به؛ فيقدر في "لا أبا حسن": لا فيصل لها، وفي "لا أمية" لا كريم في البلاد. انظر حاشية الصبان: 2/ 4-5.

(5/2)

عمرو" ونحو: { لا فِيهَا عَوْلٌ } 1، وإنما لم تكرر في قولهم: "لا نَوْلُكَ أن تفعل" 2، وقوله 3: [البسيط]

155- أشاء ما شئت، حتى لا أزال لما ... لا أنت شائبة من شأننا شاني 4

1 "37" سورة الصافات، الآية: 47.

موطن الشاهد: { لا فِيهَا عَوْلٌ } .

وجه الاستشهاد: محيء "لا" مهملة في الآية الكريمة؛ لانفصال اسمها عنها بالجار

والجور، وتكررت بقوله تعالى: {وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ} ؛ وحكم إهمالها وتكرارها واجب عند الجمهور؛ ومعنى "الغول": كل ما يغتال العقول ويفسدها.

2 النول: مصدر بمعنى التناول؛ وقد وقع في المثل بمعنى المفعول؛ وفسره العلماء بـ "لا ينبغي لك أن تفعل كذا؛ لأنه إذا لم تتناوله قدرته لم ينبغ له؛ والأفضل في إعراب "لا نولك أن تفعل" لا: نافية مهيمة. نولك: مبتدأ ومضاف إليه. والمصدر المؤول من "أن وما بعدها": في محل رفع خبر المبتدأ؛ وبعضهم يعربه فاعلا لـ "نولك" سد مسد الخبر؛ لأن "نولك" بمعنى اسم المفعول.

3 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

4 تخريج الشاهد: البيت أنشده الفراء وابن كيسان، وهو من شواهد: التصريح: 1/ 237، والأشموني: "293/ 1/ 149"، وهمع الهوامع: 1/ 148، والدرر اللوامع: 1/ 129.

المفردات الغريبة: شاني: اسم فاعل من شأ الشيء، إذا أبغضه وكرهه، وأصله شاني بالهمزة، فحفف بقلبها ياء.

المعنى: يخاطب محبوبته قائلا: أحب كل ما تحببته من الأشياء، حتى لا أزال مبغضا لكل شيء لا تحببته، ولا تريدني من أمورنا.

الإعراب أشياء: فعل مضارع، والفاعل: أنا. ما: اسم موصول، مفعول به. شئت: فعل ماضٍ وفاعل؛ وجملة "شئت": لا محل لها؛ لأنها صلة للموصول؛ والعائد محذوف؛ والتقدير: أشياء الذي شئت. حتى: ابتدائية؛ وهو الأفضل. لا: نافية. أزال: فعل مضارع ناقص، واسمه: أنا؛ وأزال مرفوع؛ لأن حتى ابتدائية. "لما": جار =

(6/2)

للضرورة في هذا، ولتأول: "لا نولك" بلا ينبغي لك 1.

[إذا جاء اسمها مفردا بني على الفتح أو نائبه]:

فصل: وإذا كان اسمها مفردا، أي: غير مضاف، ولا شبيه به، بني على الفتح 2 إن كان مفردا أو جمع تكسير، نحو: "لا رجل، ولا رجال" وعليه أو على

= ومجورر متعلق بـ "شاني" في آخر البيت. لا: نافية. أنت: مبتدأ. شائية: خبر؛ وجملة "المبتدأ والخبر": صلة لـ "ما" لا محل لها؛ والعائد محذوف والتقدير: للذي أنت شائته.

شاني: خبر "أزال" منصوب، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. انظر حاشية الصبان: 2 / 5.

موطن الشاهد: "لا أنت شائية".

وجه الاستشهاد: دخول "لا" النافية على معرفة "الضمير المنفصل" ولم تكرر مع إهمالها؛ وتمسك المبرد وابن كيسان بهذا الشاهد؛ فلم يوجبا تكرارها إذا اقترنت بالمعرفة؛ أو فصل بينها وبين اسمها - كما أسلفنا - والجمهور يعدون مثل هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر.

1 لأن "لا" دخلت على الفعل تأويلا؛ وهي إذا دخلت على الفعل غير الماضي؛ الذي ليس دعائيا؛ لا يجب تكرارها؛ لأنه في معنى النكرة.
شرح التصريح: 1 / 238.

2 ويكون في محل نصب دائما؛ وقيل في سبب بنائه على الفتح تركيبه معها؛ حتى صار كالكلمة الواحدة؛ فأشبهها الأعداد المركبة؛ نحو: خمسة عشر وغيرها؛ هذا وقد وقع اسم "لا" المفرد منصوبا في أسلوب عربي فصيح، وهو قولهم: "لا أبا لك"؛ ومنهم قول زهير بن أبي سلمى في معلقته:

سئمت تكاليف الحياة ومن يَعْشُ ... ثمانين حولا - لا أبا لك - يسأم
وهو تركيب يراد به المدح أحيانا، والذم أحيانا أخرى، وقد أوله النحاة على وجهين:
الأول: أن "أبا" اسم "لا" مبني على فتح مقدر على الألف، على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف، و"لك": متعلق بالخبر المحذوف.
الثاني: أن "أبا" اسم "لا" منصوب، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف مضاف إليه؛ واللام: زائدة بين المضاف والمضاف إليه. والخبر محذوف؛ والتقدير: لا أباك موجود؛ والإضافة -هنا- غير محضة؛ فلا تفيد تعريفا؛ نحو: "غير، ومثل"؛ والوجه الأول أفضل وأقرب إلى الصواب.

(7/2)

الكسر إن كان جمعا بألف وتاء1، كقوله2: [البسيط]

156- إن الشباب الذي مجد عواقبه ... فيه نلذ ولا لذات للشيب3

1 بلا تنوين، نيابة عن الفتحة؛ أو بالتنوين على رأي بعضهم.

2 القائل هو: سلامة بن جندل بن عبد عمرو، من بني كعب بن سعد التميمي، يكنى أبا مالك، شاعر جاهلي من الفرسان، ومن أهل الحجاز، في شعره جودة، يعد من طبقة المتلمس؛ وهو من وُصِّفَ الخيل؛ له: ديوان شعر صغير رواه الأصمعي، وأكثر المؤرخين على أنه جاهلي قديم، مع أنهم يذكرونه معاصرا لعمر بن كلثوم، ويقولون: إنه مات سنة 23 ق. هـ.

الشعر والشعراء: 1/ 272. الخزانة: 2/ 85، سمط اللآلي: 49 و 454، شعراء الجاهلية: 486، الأعلام: 3/ 106.

3 تخريج الشاهد: البيت من كلمة مستجادة؛ أولها قوله:
أودى الشباب حميدا ذو التعاجيب ... أودى؛ وذلك شأو غير مطلوب
ولى حثيثا، وذاك الشيب يتبعه ... لو كان يدركه ركض اليعاقب
ويروى صدر البيت الشاهد هكذا:
أودى الشباب الذي مجد ...
والشاهد من شواهد التصريح: 1/ 238، والأشثوني: "151 / 1 / 296"، وابن عقيل:
"109 / 2 / 9" وجمع الهوامع: 1/ 238، وفيه برواية: أودى الشباب ... ، وكذلك
الدرر اللوامع 1/ 126؛ والشذور: "11 / 125" والخزانة: 2/ 85، وشرح شواهد
الألفية للعيني: 2/ 326، والمفضليات، للمفضل الضبي: 120.
المفردات الغريبة: مجد عواقبه: نهايته شرف وعزه. الشيب: جمع أشيب وهو الذي أبيض
شعره.

الإعراب: إن: حرف مشبه بالفعل. الشباب اسمه. الذي: صفة لـ "الشباب". مجد: خبر
مقدم مرفوع. عواقبه: مبتدأ مؤخر، والهاء: مضاف إليه؛ وهو الأفضل؛ لأنه يجوز
الإخبار بالمفرد عن الجميع؛ إذا كان مصدرا؛ لأن المصدر لا يثنى ولا يجمع؛ وجملة "مجد
عواقبه": صلة للموصول، لا محل لها. "فيه": متعلق بـ "نلذ" الآتي. نلذ: فعل مضارع،
والفاعل: نحن. ولا: نافية للجنس، لذات: اسم لا، مبني على الكسر، أو الفتح في محل
نصب. "للشيب": متعلق بمحذوف خبر "لا".
موطن الشاهد: "لا لذات".

وجه الاستشهاد: مجيء اسم "لا" النافية للجنس، وهو "لذات" جمع مؤنث سالما، وورد
البيت ببناء "لذات" على الكسرة نيابة عن الفتحة، كما ينصب بها؛ لو كان معربا. وورد
في رواية أخرى بينائه على الفتح؛ وفي هذا دليل على جواز الوجهين في مثل هذا
الشاهد.

روي بهما، وفي الخصائص¹ أنه لا يجيز فتحه بصري إلا أبا عثمان²، وعلى الياء إن كان
مثنى أو مجموعا على حده³، كقوله⁴: [الطويل]
157- تَعَزَّ فلا إلفين بالعيش مُتَعَا⁵

- 1 الخصائص: كتاب لأبي الفتح عثمان ابن جني، وهو كتاب مشهور، ومطبوع.
- 2 هو أبو عثمان المازني، وقد مرت ترجمته.
- 3 أي: على حد المثنى وطريقته في الإعراب بالحروف؛ وهو جمع المذكر السالم؛ ولم تعارض التثنية والجمع سبب البناء -هنا- لأن هذا السبب وارد على التثنية والجمع وللوارد قوة؛ فهما بينيان على ما ينصبان به.
- انظر شرح التصريح: 1/ 239.
- وحاشية الصبان: 2/ 7.
- 4 لم ينسب البيت إلى قائل معين.
- 5 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:
ولكن لورّاد المنون تتأع
والبيت من شواهد التصريح: 1/ 239، والأشموني: "150 / 1 / 295"، وجمع الهوامع:
1/ 146 والدرر واللوامع: 1/ 126، والعيني: 2/ 333، وشذور الذهب: "28 / 123".
- المفردات الغريبة: تعز: تصبر وتكلف السلوان والتأسي بمن سبقك. إلفين: تثنية إلف؛ وهو الصديق الذي يألفك وتألفه؛ ومثله الأليف. ورّاد: جمع وارد. المنون: الموت.
- تتابع: توارد، يرد بعضهم في إثر بعض.
- المعنى: تسل أيها الإنسان، واعتبر بمن سبقوك، وتأسَّ بمن رحلوا عن هذه الحياة قبلك؛ فليس هناك صديقان تمتعا بدوام العيش وصفائه؛ فالكل سائر إلى الموت، يتبع بعضهم بعضا.
- الإعراب: تعز: فعل أمر، والفاعل: أنت. فلا: الفاء تعليلية، لا: نافية للجنس. إلفين: اسم "لا" مبني على الياء؛ لأنه مثنى في محل نصب "بالعيش": متعلق بـ "متعا" الواقع خبرا لـ "لا"؛ ومتعا: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف نائب فاعل ولكن: الواو عاطفة، لكن: حرف استدراك. "الوراد": متعلق بخبر مقدم محذوف، ووراد: مضاف.

المنون: مضاف إليه. تتابع: مبتدأ مؤخر مرفوع.

موطن الشاهد: "لا إلفين".

وجه الاستشهاد: مجيء اسم "لا" النافية للجنس مثنى؛ فبني على الياء التي ينصب بها حين يكون اسما معربا.

(9/2)

وقوله 1: [الخفيف]

158- يحشر الناس لا بنين ولا آ... باء إلا وقد عنتهم شئون 2

[علة بناء اسمها المفرد على الفتح]:

قيل: وعلة البناء تضمن 3 معنى "من" بدليل ظهورها في قوله 4: [الطويل]

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: البيت من شواهد: التصريح: 1/ 239، والأشموني: "1/ 295 / 1

150"، وجمع الهوامع: 1/ 146، والدرر اللوامع: 1/ 126، والعيني: 2/ 334،

وشذور الذهب: "29/ 124".

المفردات الغريبة: عنتهم: أهمتهم، يقال: عناه الأمر يعنيه؛ إذا استحق عنايته واهتمامه.

شئون: خطوب وشواغل؛ جمع شأن.

المعنى: عندما يحشر الناس يوم القيامة، لا يهتم أحد بأحد من الناس؛ لأن كل واحد منهم منشغل بنفسه لهول الموقف، ومصدق هذا قوله تعالى: {يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ، وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ، وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ، لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ}.
الإعراب: يحشر: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. الناس: نائب فاعل مرفوع. لا:

نافية للجنس بنين: اسم "لا" على الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم. ولا: الواو عاطفة، لا:

نافية للجنس. آباء: اسم لا مبني على الفتح في محل نصب؛ وخبر "لا" في الموضعين

محذوف؛ والتقدير: لا بنين موجودون. إلا: أداة حصر. وقد: الواو حالية. قد: حرف

تحقيق. عنتهم: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، و"هم" مفعول به. شئون: فاعل مرفوع.

وجملة "قد عنتهم شئون": في محل نصب على الحال.

موطن الشاهد: "لا بنين".

وجه الاستشهاد: مجيء اسم لا النافية للجنس "بنين" جمع مذكر سالما؛ فبني على الياء؛

التي هي علامة نصبه في حال إعرابه.

3 ذكرنا سابقا العلة التي من أجلها بني اسم "لا" ونضيف زيادة في الفائدة؛ أن سيبويه، وجمهور النحاة يرون علة بنائه بتركبه مع لا تركب خمسة عشر - كما أسلفنا - ويؤيد رأيهم هذا زوال بناء هذا الاسم متى فصل بينه وبين "لا" فاصل، ولو كان تقدم الخبر على هذا الاسم، كما في قوله تعالى: {لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ} ؛ وذهب ابن عصفور إلى أن علة البناء تضمن معنى "من" الاستغراقية، واعترض عليه ابن الضائع بأن الذي تضمن معنى "من" هو "لا" نفسها، لا الاسم بعدها.

انظر شرح التصريح: 1/ 240.

4 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

(10/2)

159- وقال: ألا لا من سبيل إلى هند1

وقيل: تركيب الاسم مع الحرف كخمسة عشر2.

وأما المضاف وشبهه فمعربان، والمراد بشبهه: ما اتصل به شيء من تمام معناه3. نحو: "لا قبيحا فعله محمود، ولا طالعا جبلا...."

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

فقام يذود الناس عنها بسيفه

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 239، والأشموني: "148 / 1 / 289"، وجمع الهوامع:

1/ 146 والدرر اللوامع: 1/ 125، والعيني: 2/ 332.

المفردات الغريبة: يذود: يمنع ويدفع. سبيل: طريق. هند: اسم محبوبته.

المعنى: أخذ يدفع الناس، ويمنعهم عنها بسيفه، ويقول: ألا إنه لا طريق للوصول إلى

هند، فإني سأذود عنها وأدافع بحد الحسام.

الإعراب: ألا: أداة استفتاح وتنبيه. لا: نافية للجنس. من: زائدة للاستغراق. سبيل:

اسم "لا" مبني على فتح مقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

"إلى هند": متعلق بالخبر المحذوف.

موطن الشاهد: "ألا لا من سبيل".

وجه الاستشهاد: ظهور "من" الاستغراقية بعد "لا" النافية للجنس؛ وفي هذا دليل على

أنها، إذا لم تذكر مع الاسم؛ فهو متضمن معناها؛ ولهذا اختار ابن عصفور أن سبب بناء اسمها على الفتح كونه متضمنا معنى "من" الاستغراقية؛ وعلل ذلك بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل؛ وأما البناء لتضمن معنى الحرف فكثير؛ وأما اعتراض ابن الضائع عليه، بأن المتضمن لمعنى "من" إنما هو "لا" نفسها لا الاسم بعدها؛ رده الدنوشي بقوله: "هذا الاعتراض ساقط؛ لأن الاستغراق الذي هو معنى "من" معناه الشمول، ولا شك في أن ذلك مدلول للنكرة؛ لأنها في سياق النفي للعموم. شرح التصريح: 1/ 239-240.

2 هذا قول سيبويه وجماعة، وحجتهم أنه إذا فصل بين "لا" واسمها أعرب؛ نحو: لا فيها رجل ولا امرأة ... شرح التصريح: 1/ 240.

3 أول أمثلة المؤلف يدل على أن ما اتصل باسم "لا" قد يكون مرفوعا به، والمثال الثاني يدل على أنه قد يكون منصوبا به، والمثال الثالث يدل على أنه قد يكون مجرورا بحرف جر يتعلق به، وقد بقي رابع؛ وهو أن يكون معطوفا عليه نحو: لا ثلاثة وثلاثين. شرح التصريح: 1/ 240.

(11/2)

حاضر1، ولا خيرا من زيد عندنا".

[لك في "لا حول ولا قوة إلا بالله" خمسة أوجه] :

فصل: ولك في نحو: "لا حول ولا قوة إلا بالله" خمسة أوجه:

أحدها: فتحتهما، وهو الأصل، نحو: "لا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ" 2 في قراءة ابن كثير 3، وأبي عمرو 4.

1 جبلا: مفعول طالعا؛ لأنه اسم فاعل، ونصب الشبيه بالمضاف وتنوينه؛ هو مذهب البصريين؛ وأجاز البغداديون؛ لا طالع جبلا بلا تنوين، أجروه في ذلك مجرى المضاف، كما أجري مجراه في الإعراب، وعليه يتخرج الحديث: "لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت".

مغني اللبيب: 515.

2 "2" سورة البقرة، الآية: 254.

أوجه القراءات: قرأ ابن كثير وأبو عمرو "لا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ" بالفتح من دون تنوين؛

وقرأ الباكون بالرفع.

توجيه القراءات: في قراءة ابن كثير وأبي عمرو فـ "بيع" ولا "خلة" اسمان لـ "لا" العاملة عمل "إن" مبنيان في محل نصب؛ وأما على قراءة الرفع؛ فإما أن "لا" عاملة عمل ليس، وإما مهملة وهما مرفوعان بالابتداء.

موطن الشاهد: "لا بيع فيها ولا خلة".

وجه الاستشهاد: مجيء "لا" في الموضعين عاملة عمل "إن" و"بيع" اسم "لا" مبني على الفتح في محل نصب؛ وخلة: اسم "لا" الثانية مبني على الفتح في محل نصب كذلك.

ومثل هذه الآية في فتح الاسمين قول الشاعر "وهو الشاهد السابق":

يحشر الناس لا بنين ولا آ ... باء إلا وقد عنتهم شئون

3 هو: أبو معبد، عبد الله بن كثير بن عمرو المكي الداري، ولد سنة 45هـ، وهو أحد أصحاب القراءات السبع، كان إمام القراء بمكة غير منازع، وكان عالماً بالعربية فصيحاً بليغاً مفوهاً؛ لقي من الصحابة عبد الله بن الزبير، وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك -رضي الله عنهم- ولم يزل الإمام المجمع عليه في القراءة بمكة، حتى توفي سنة 120هـ. غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري: 1/ 443. وفيات الأعيان: 3/ 41.

4 هو أبو عمرو، زبانه بن العلاء بن عمار المازني البصري، أحد أصحاب القراءات السبع، كان أعلم الناس بالقراءة والعربية، مع الصدق والأمانة والدين؛ أخذ عن نافع مولى ابن عمر، وأخذ عنه اليزيدي النحوي وغيره. مات سنة 154؛ وله 86 سنة.

بغية الوعاة: 2/ 231، طبقات القراء: 1/ 288، وفيات الأعيان: 1/ 386

الفهرست: 28، الأعلام: 3/ 72.

(12/2)

الثاني: رفعهما، إما بالابتداء، أو على إعمال "لا" عمل ليس¹ كآلية في قراءة الباقيين،

وقوله²: [البسيط]

160- لا ناقةً لي في هذا ولا جمل³

1 ويقدر لهما خبر واحد، إن جعلت "لا" الثانية زائدة لتوكيد النفي، وما بعدها معطوف على "لا" الأولى مع اسمها، باعتبار الأصل، على الخلاف في ذلك. وإن أهملت الأولى، وأعملت الثانية أو بالعكس؛ وجب تقدير خبرين لكل خبر؛ أما إذا جعلنا عاملتين عمل

ليس؛ فيجوز تقدير خبرين، أو خبر واحد.

2 القائل هو: عبيد بن حصين النميري، المعروف بالراعي، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

وما هجرتك حتى قلت معلنة

وهو من شواهد التصريح: 1/ 241 والأشعري: "152 / 300"، والكتاب لسيبويه:

1/ 354، وشرح المفصل: 2/ 111، 113 والعيني: 2/ 336، ومجمع الأمثال

للميداني "بولاق": 2/ 144.

وعجز البيت:

لا ناقة لي في هذا ولا جمل

مثل من أمثال العرب يقوله من يتبرأ من الأمر، ويباعد نفسه منه، وأول من قاله الحارث

بن عباد فارس النعامة حين قتل جساس بن مرة كليب بن ربيعة، وهاجت الحرب بين

بكر وتغلب، وكان الحارث بن عباد قد اعتزلها.

وقيل: إن أول من قال ذلك الصدوف بنت حليس العذرية. وانظر أمثال الميداني

"تحقيق محيي الدين عبد الحميد": 1/ 220.

المفردات الغريبة: وما هجرتك: يروى مكانه وما صرمتك: وهما يدلان على الهجر،

وقطع حبال المودة.

المعنى: ما تركتك، وقطعت حبال المودة والصلة بيننا؛ حتى تبرأت مني، وقلت صراحة:

لا شيء لي في هذا الأمر.

الإعراب: ما: نافية. هجرتك: فعل ماضٍ، وفاعل، ومفعول به، حتى: حرف غاية بمعنى

"إلى". قلت: فعل وفاعل. معلنة: حال منصوب. لا: نافية مهملة؛ أو عاملة عمل ليس.

ناقة: مبتدأ على الوجه الأول، واسم "لا" على الوجه الثاني؛ والأول =

(13/2)

الثالث: فتح الأول ورفع الثاني 1، كقوله 2: [الكامل]

161- لا أم لي إن كان ذاك ولا أب 3

= أفضّل. "لي في هذا": متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ؛ أو "لا"، وإعراب "ولا جمل"

مثله؛ وخبره محذوف؛ أي: ولا جمل لي، ويجوز أن تكون "لا" الثانية زائدة، و"جمل"

معطوفة على ناقة.

موطن الشاهد: "لا ناقة ... ولا جمل".

وجه الاستشهاد: تكرار "لا" وورود الاسمين مرفوعين؛ فارتفاع الأول على أحد وجهين، كما أوضحنا في الإعراب؛ الأول: أن تكون "لا" مهملة والاسم بعدها مبتدأ؛ أو تكون عاملة عمل "ليس" والاسم بعدها اسمها مرفوع.

وارتفاع "جمل" على أحد ثلاثة أوجه:

أولها: أن تكون "لا" الثانية زائدة، والاسم بعدها معطوف على الاسم الذي يعد "لا" الأولى.

ثانيها: أن تكون "لا" الثانية نافية مهملة و"جمل" مبتدأ محذوف الخبر؛ وهذه الجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على جملة المبتدأ والخبر الأولى.

ثالثها: أن تكون "لا" الثانية نافية عاملة عمل "ليس" و"جمل" اسمها، وخبرها محذوف؛ والجملة معطوفة على الجملة السابقة.

1 إما بالابتداء، و"لا" ملغاة، أو على أن "لا" عاملة عمل ليس، ويكون في الحالتين من عطف الجمل أو بالعطف على محل اسم "لا" باعتبار الأصل، و"لا" زائدة لتوكيد النفي.

2 ينسب هذا البيت إلى رجل من مذحج ولم يسمه أحد من النحاة.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

هذا لعمركم الصغار بعينه

وقوله قبل هذا البيت:

وإذا تكون كريهة أدعى لها ... وإذا يحاس الحيس يدعى جندب

وهذا القول في أهله الذين يفضلون أخاه عليه.

وقد نسب أبو رياش لهما بن مرة؛ أخي جساس بن مرة، قاتل كليب، وقال ابن

الأعرابي: هو لرجل من بني عبد مناة، وقال الحاتمي: هو لابن أحمر، وقال الأصفهاني:

هو لضميرة بن ضمرة، وقال بعضهم: إنه من الشعر القديم جدا.

وهو من شواهد: التصريح: 241 / 1، وابن عقيل: "13 / 2 / 111"، والأشموني:

"151 / 1 / 298" وفيه برواية:

هذا وجدكم الصغار ...

والكتاب لسيبويه: 352 / 1، =

وقوله1: [الطويل]

162- وأنتم ذنابي لا يدين ولا صدر2

= والمقتضب: 4 / 371، والجمل للزجاجي: 343، وشرح المفصل: 2 / 110، وهمع
الهوامع: 2 / 144 والدرر اللوامع: 2 / 198، ومغني اللبيب: "1014" / 773
وشرح السيوطي: 311 وشذور الذهب: "31" / 127.
المفردات الغريبة: لعمركم: وحياتكم، والعمر الحياة، وجدكم: الجد الحظ والبخت، وهو
أيضا: أبو الأب. الصَّغار: الدال والمهانة. الحيس: تمر يخلط بسمن وأقط.
المعنى: أقسم بحياتكم أن إثار أخي جندب علي في المكارم، ودفعني إلى المكاره؛ هو عين
الذل والمهانة؛ فإن كان ذلك هو تقديركم لي؛ فلا أم لي ولا أب؛ يريد أنه وضع ساقط
النسب.

الإعراب: هذا: الهاء للتنبيه، وذا: اسم إشارة، مبتدأ. لعمركم: اللام للابتداء، عمر:
مبتدأ، و"كم" مضاف إليه؛ والخبر محذوف وجوبا؛ والتقدير: لعمركم قسمي. الصغار:
خبر المبتدأ "ذا"؛ وجملة القسم معترضة بين المبتدأ وخبره، لا محل لها. بعينه: الباء زائدة،
عينه: مجرور لفظا مرفوع محلا على أنه توكيد لـ "الصغار"؛ وهو الأفضل. لا: نافية
للجنس. أم: اسمها مبني على الفتح في محل نصب. "لي": متعلق بالخبر. إن: شرطية.
كان: فعل ماضٍ تام، وهو فعل الشرط؛ وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله.
ذاك: فاعل "كان" والكاف: للخطاب؛ وجملة "إن كان ذاك": اعتراضية، لا محل لها.
ولا أب: الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي. أب: معطوف على محل لا واسمها؛ فإنها
في موضع رفع بالابتداء.
موطن الشاهد: "ولا أب".

وجه الاستشهاد: تكررت "لا" وعطف بالواو على ما قبلها، وارتفع الاسم بعدها؛
وارتفاعه على واحد من ثلاثة أوجه؛ هي:
أ- أن تكون "لا" زائدة لتأكيد النفي - كما أعربنا - وارتفع "أب" بالعطف على محل
"لا مع اسمها"؛ على مذهب سيبويه.

ب- أن تكون "لا" الثانية عاملة عمل "ليس" و"أب": اسمها؛ وخبرها محذوف.

ج- أن تكون "لا" زائدة غير عاملة؛ و"أب": مبتدأ محذوف الخبر.

انظر حاشية الصبان: 2 / 10.

1 القائل: هو جرير بن عطية، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدوره قوله:

بأي بلاء يا نمير بن عامر

=

(15/2)

الرابع: عكس الثالث 1، كقوله 2: [الوافر]

163- فلا لغو ولا تأثيم فيها 3

= وهو من قصيدة لجرير يهجو فيها قبيلة من قيس؛ أبوها نمير بن عامر بن صعصعة بن

بكر بن هوازن، وهو من شواهد التصريح: 1 / 241.

المفردات الغريبة: بلاء: "البلاء": الاختبار والتجربة، والمقصود هنا العمل الذي يكون سببا للفخر. ذنابي "بضم الذال المعجمة": أتباع وذيل. لا يدين ولا صدر: أي لستم قادة ولا رؤساء متبوعين.

المعنى: بأي عمل أو فعل بدر منكم تفخرون؟ فأنتم لا تملكون أدنى أثر في الحامد، وأنتم أتباع وذيل لغيركم، ولستم قادة، ولا رؤساء متبوعين.

الإعراب: "بأي": متعلق بفعل محذوف؛ والتقدير. بأي بلاء تفخرون؟. بلاء: مضاف إليه. يا نمير: حرف نداء، ومنادى مبني على الضم في محل نصب. ابن: صفة لـ "نمير" وهو مضاف. عامر: مضاف إليه. وأنتم: الواو حالية، أنتم: مبتدأ. ذنابي: خبر. لا: نافية للجنس. يدين: اسم "لا" مبني على الياء؛ لأنه مثنى؛ والخبر محذوف؛ والتقدير: ولا يدين لكم. ولا صدر: "بالرفع" معطوف على الأوجه الثلاثة المذكورة في الشاهد السابق.

موطن الشاهد: "لا يدين ولا صدر".

وجه الاستشهاد: ورود "لا" مكررة، وورود الاسم بعد الأولى مبني على الياء، وبعد لثانية مرفوعاً؛ فلا الأولى عملت عمل "إن" كما بينا في الإعراب. وارتفاع الاسم بعد "لا" الثانية؛ على أحد ثلاثة أوجه، هي:

أ- أن تكون "لا" الثانية زائدة، و"صدر" معطوف على محل "لا مع اسمها"؛ لأن محلها الرفع بالابتداء على رأي سيبويه.

ب- أن تكون "لا" نافية مهملة، فيكون "صدر": مبتدأ بعدها.

1 وهو رفع الأول وفتح الثاني، أما رفع الأول، فعلى الابتداء، و"لا" ملغاة، أو على

إعمال "لا" عمل ليس، وفتح الثاني على إعمال "لا" الثانية عمل "إن" ويقدر لكل خبر.

2 القائل هو: أمية بن أبي الصلت، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت لأمية بن أبي الصلت في وصف الجنة، وأكثر النحاة يروون عجزه:

وما فاهوا به أبداً مقيم

=

(16/2)

الخامس: فتح الأول ونصب الثاني 1، كقوله 2: [السريع]

164- لا نسب اليوم ولا خلة 3

= وفيه تلفيق من بيتين يفصل بينهما خمسة أبيات، وثانيهما يروى قبل أولهما، وهما:

ولا لغو ولا تأثيم فيها ... ولا حَيْنٌ ولا فيها مليمٌ

وفيهما لحم ساهرة وبحر ... وما فاهوا به أبداً مقيمٌ

ويروى عجز الشاهد:

ولا غول ولا فيها مليمٌ

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 241، وابن عقيل: "112 / 2 / 15"، والأشموني:

"301 / 1 / 152" وجمع الهوامع: 2 / 154، والدرر اللوامع: 2 / 199 والخزانة: 2 /

283 عرضاً، والعيني: 2 / 346، واللسان: "سهر"، والشذور: "33 / 128"، وديوان

أمية بن أبي الصلت: 54.

المفردات الغريبة: اللغو: القول الباطل، وما لا يعتد به من الكلام. تأثيم: مصدر أثمته؛

نسبته إلى الإثم، وهو الذنب. فاهوا: تلفظوا وتكلموا.

المعنى: ليس في الجنة قول باطل، وكلام لغو لا فائدة منه؛ ولا يفعل أهلها ذنوباً يحاسبون

عليها؛ وما تلفظوا به من طلب أي شيء -فهو حاصل ودائم أبداً.

الإعراب: لا: مهملة أو عاملة عمل ليس. لغو: مبتدأ؛ أو اسم "لا" على الوجه الثاني؛

وعلى كلا الوجهين فالخبر محذوف؛ لدلالة خبر "لا" الثانية عليه. ولا: الواو عاطفة، لا:

نافية للجنس، تعمل عمل "إن". تأثيم: اسم "لا" مبني على الفتح في محل نصب.

"فيها": متعلق بخبرها المحذوف. وما: اسم موصول، مبتدأ. فاهوا: فعل ماضٍ، وفاعل؛
وجملة "فاهوا": صلة للموصول، لا محل لها. "أبدا"؛ ظرف زمان. متعلق بـ "مقيم".
مقيم: خبر المبتدأ "ما".

موطن الشاهد: "لا لغو ولا تأثيم".

وجه الاستشهاد: إلغاء "لا" الأولى؛ أو إعمالها عمل "ليس" وارتفاع الاسم بعدها، كما
بيننا في الإعراب؛ وإعمال "لا" الثانية عمل "إن".

1 فيكون معرباً منونا بالعطف على محل اسم "لا" الأولى، وتكون "لا" الثانية زائدة.

2 القائل هو أنس بن العباس بن مرداس.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه كما يرويه بعض النحاة:

اتسع الخرق على الرافع

والذين يروون عجز البيت على ما ذكرناه، يروون بعده:

كالثوب إذ أُنْجَح فيه البلى ... أعيا على ذي الحيلة الصانع

=

(17/2)

= وروى أبو علي القالي صدر هذا البيت، مع عجز آخر؛ وهو:

اتسع الخرق على الراقق

وروى قبله:

لا صلح بيني -فاعلموه- ولا ... بينكم، ما حملت عاتقي

سيفي، وما كنا بنجد، وما ... قرقر قُمْرُ الواد بالشاهق

وقد قيل: إن هذا الشاهد هو لأبي عامر جد العباس؛ وقيل إن كل رواية هي لشاعر.

وهو من شواهد: التصريح: 241 / 1، وابن عقيل: "12 / 2 / 110"، والأشموني:

"151 / 1 / 299" والكتاب لسيبويه: 349 / 1، وشرح المفصل: 113 / 101 / 2،

9 / 138، والعيني: 351 / 2، 4 / 567 وجمع الهوامع: 2 / 144، 211، والدرر

اللوامع: 2 / 198، 238، ومغني اللبيب: "298 / 411" "783 / 1020"،

والسيوطي: 312، وسمط اللآلي: 37 / 3، واللسان "قمر".

المفردات الغربية: خلة: صداقة. الخرق: الفتق. الراقع والراتق: الذي يصلح موضع الفساد من الثوب.

المعنى: لا قرابة، ولا صلة نسب، ولا مودة، ولا صداقة تنفع اليوم؛ فقد بلغ الخلاف مبلغًا لا يرجى معه إصلاح.

الإعراب: لا. نافية للجنس. نسب: اسمها مبني على الفتح في محل نصب.

"اليوم": متعلق بخبر "لا" المحذوف. ولا: الواو عاطفة، "لا" زائدة لتأكيد النفي.

خلة: "بالنصب والتنوين" معطوف على محل اسم "لا" الأولى "عطف مفرد على مفرد" اتسع: فعل ماضٍ. الخرق. فاعل. "على الراقع": متعلق بـ "اتسع".

موطن الشاهد: "ولا خلة".

وجه الاستشهاد: انتصاب "خلة" على تقدير "لا" زائدة لتأكيد النفي، والواو عاطفة عطفت "خلة" على محل اسم "لا" الأولى "نسب" على رأي الجمهور؛ ويكون العطف على هذا الوجه من باب عطف المفرد على المفرد.

وذهب يونس بن حبيب إلى أن "لا" الثانية في البيت عاملة عمل "إن" وأن "خلة": اسمها مبني على الفتح، ونون للضرورة؛ وخبر "لا" الثانية محذوف يفهم من خبر "لا" الأولى؛ والتقدير: "ولا خلة اليوم"؛ وتكون الواو -على رأيه- قد عطفت جملة على جملة؛ والأول أرجح؛ لأنه لا يستتبع الضرورة.

وزعم الزمخشري أن "خلة": مفعول به منصوب بفعل محذوف؛ والتقدير: لا نسب اليوم ولا تذكر خلة؛ وفي هذا من التكلف الذي لا يخفى على أحد.

(18/2)

وهو أضعفها¹ حتى خصه يونس وجماعة بالضرورة كتنبين المنادى، وهو عند غيرهم على تقدير "لا" زائدة مؤكدة، وأن الاسم منتصب بالعطف.

[العطف على اسم لا من غير أن تكرر]:

فإن عطفت ولم تكرر "لا" وجب فتح الأول، وجاز في الثاني النصب والرفع²، كقوله³:

[الطويل]

165- فلا أبَ وابنًا مثل مروان وابنه⁴

1 لأن نصب الاسم مع وجود "لا" ضعيف، والقياس فتحة بلا تنوين.

شرح التصريح: 1/ 242.

1 أي مطلقا، سواء أكان مفردا أم غير مفرد، وكذلك الاسم المعطوف عليه، ويكون النصب بالعطف على محل اسم "لا" الأولى، والرفع على محلها باعتبار أصلها قبل دخول "لا"، وقد علمت أن أصلها مبتدأ مرفوع، أو على "لا" مع اسمها، وهما بمنزلة المبتدأ.

3 القائل: هو رجل من بني عبدة مناة.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

وفيه يمدح الشاعر مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان.

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 243، والأشموني: "153 / 1 / 302"، والكتاب

لسيبويه: 1/ 349، والمقتضب: 4/ 372، وشرح المفصل: 2/ 101، 110،

والخزانة: 2/ 102 والعيني: 2/ 355، وجمع الهوامع: 2/ 143، والدرر اللوامع: 2/

197، وقطر الندى: "66 / 224".

المفردات الغريبة: المجد: العز والشرف. ارتدى: لبس الرداء؛ وهو اسم لما يستر النصف الأعلى من الإنسان. تأزرا: لبس الإزار؛ وهو اسم لما يستر النصف الأسفل منه، وقد كنى بذلك عن ثبوت هذه الصفة "العز والشرف" لهما؛ لأنه جعلهما كاللابسين لها، المرتدين بها، وهو نظير قولهم: المجد بين برديه، والوقار في ثوبه، والحلم تحت عمامته، والكمال في قبة ضربت عليه ... إلخ.

المعنى: يمدح الشاعر مروان وابنه عبد الملك.

الإعراب: لا: نافية للجنس. أب: اسم "لا" مبني على الفتح في محل نصب. ابنا: الواو عاطفة. ابنا: اسم معطوف على محل اسم "لا". مثل: "بالنصب" صفة لاسم لا =

(19/2)

ويجوز "وابن" بالرفع، وأما حكاية الأخفش "لا رجل وامرأة" بالفتح، فشاذة1.

[وصف اسم لا] :

فصل: وإذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متصل جاز فتحه2 على أنه ركب معها قبل

مجيء "لا" مثل "خمسة عشر"، ونصبه مراعاة لخل النكرة3، ورفع مراعاة لخلها مع لا،

نحو: "لا رجل ظريف فيها"4 ومنه: "ألا ماء ماءً بارداً عندنا"

= وما عطف عليه؛ وعلى هذا الوجه، يكون خبر "لا" محذوفاً؛ والتقدير: لا أب وابنا
مماثلين لمروان موجودان؛ وبـ "الرفع": فهو خبر "لا"؛ أو صفة على محل لا واسمها؛
والأول أفضل. مروان: مضاف إليه. إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى
الشرط. هو: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده؛ والتقدير: إذا ارتدى ... وجملة
الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بالإضافة. "بالمجد": متعلق بالفعل المحذوف. ارتدى:
فعل ماضٍ، والفاعل هو؛ وجملة "ارتدى": تفسيرية، لا محل لها. وتأزرا: الواو عاطفة،
تأزرا: فعل ماضٍ، والفاعل: هو: والألف: للإطلاق. وجملة "تأزرا": معطوفة على جملة
"ارتدى"، لا محل لها.
موطن الشاهد: "لا أب وابنا".

وجه الاستشهاد: عطف ابنا على اسم "لا" النافية للجنس، من دون أن يكرر "لا"؛
وجاء بالمعطوف منصوباً؛ وذلك لأنه عطفه على محل اسم "لا" النافية للجنس؛ ويجوز
وجه آخر في هذا الشاهد؛ وهو رفع "ابنا" عطفاً على محل "لا مع اسمها" على مذهب
سيبويه؛ لأن "لا" و "اسمها" معا في محل رفع على الابتداء.

1 لأنه لا يصح البناء بالتركيب؛ لوجود الفصل بحرف العطف. وخرجه بعضهم على أن
الأصل: ولا امرأة، فحذفت "لا" وأبقى البناء على نيتها؛ فالشذوذ من هذه الناحية.
هذا، وإذا كان المعطوف معرفة، لم يجوز فيها إلا الرفع على أنه مبتدأ.
شرح التصريح: 1/ 243.

2 أي بناؤه على الفتح، إن كان مفرداً، أو على ما ينوب عنها، كالياء في المثنى
والجموع.

3 وقيل إتباعاً للحركة البنائية؛ لأنها هنا شبيهة بحركة الإعراب، بل أصلها الإعراب.

4 هذا من أمثلة الخليل، بفتح ظريف، ونصبه منونا، ورفع. ويقال في المثنى: لا رجلين
ظرفين بالبناء والنصب، وظرفان. وفي الجمع: لا رجال ظرفين بالبناء والنصب أيضاً،
وظرفون.

(20/2)

لأنه يوصف بالاسم إذا وصف، والقول بأنه توكيد خطأ¹.

فإن فقد الأفراد نحو: "لا رجل قبيحا فعله عندنا" أو "لا غلام سفر ظريفاً عندنا" أو

الاتصال نحو: "لا رجل في الدار ظريف" أو "لا ماء عندنا ماءً باردًا" امتنع الفتح، وجاز الرفع والنصب، كما في المعطوف بدون تكرار "لا"، وكما في البديل الصالح لعمل "لا" فالعطف نحو: "لا رجل وامرأة فيها"، والبديل نحو: "لا أحد رجل وامرأة فيها"، فإن لم يصلح له فالرفع نحو: "لا أحد زيد وعمر فيها" وكذا في المعطوف الذي لا يصلح لعمل "لا" نحو: "لا امرأة فيها ولا زيد".

[دخول همزة الاستفهام على "لا" لا يغير حكمها] :

وإذا دخلت همزة الاستفهام على "لا" لم يتغير الحكم.

ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنييهما، كقوله2: [البسيط]

166- ألا اصطبار لسلمي أم لها جلد3

1 لأنه مقيد بالوصف، فليس مرادفا في اللفظ "لما" الأولى المطلقة؛ وأجازه بعضهم على اعتبار أن الوصف طرأ بعد التوكيد. كما جوزوا إعرابه بدلا؛ ومنعه بعضهم؛ لأنه يلزم عليه تقديم البديل على النعت، وهو ممنوع.

شرح التصريح: 1/ 243، 244.

2 القائل هو: مجنون بني عامر؛ قيس بن الملوح، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي

ويروى صدر البيت:

ألا اصطبار لليلي ...

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 244، وابن عقيل: "114 / 2 / 22"، والأشموني:

"153 / 1 / 305" وهمع الهوامع: 1/ 147، والدرر اللوامع: 2/ 182، ومغني

اللبيب: "21 / 9" "97 / 110"، والسيوطي: 15، 77، وديوان قيس: 228.

المفردات الغريبة: اصطبار: تصبر وتجلد واحتمال. جلد: صلابة وثبات. لاقاه أمثالي: كناية عن الموت.

المعنى: أيزهد الصبر، وينتقي عن سلمى وتجنزع؟ أم تتجلد، وتثبت إذا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت؟. =

وهو قليل، حتى توهم الشلوين¹ أنه غير واقع.

وتارة يراد بهما التوبيخ، كقوله²: [البسيط]

167- ألا ارعواء لمن ولّت شببته³

وهو الغالب.

= الإعراب: ألا: الهمزة حرف استفهام. لا: نافية للجنس. اضطبار: اسم "لا" مبني على الفتح في محل نصب. "لسلمى": متعلق بمحذوف خبر "لا". أم: حرف عطف. "لها": متعلق بمحذوف خبر مقدم. جلد: مبتدأ مؤخر؛ وجملة "لها جلد": معطوفة على الجملة الأولى، لا محل لها. إذا: ظرفية متضمنة معنى الشرط. ألاقى: فعل مضارع والفاعل: أنا. وجملة "ألاقى": في محل جر بالإضافة. الذي: مفعول به. لاقاه: فعل ماضٍ، والهاء: مفعول به. أمثالي: فاعل مرفوع، والياء: مضاف إليه؛ وجملة "لاقاه": صلة للموصول، لا محل لها. موطن الشاهد: "ألا اضطبار".

وجه الاستشهاد: دخول همزة الاستفهام على "لا" النافية للجنس، لم يمنعها من العمل؛ وظل الاستفهام على معناه، و"لا" على معناها؛ والمراد بهما: الاستفهام عن النفي؛ وفي هذا البيت رد على الشلوين في دعواه أن الاستفهام عن النفي شيء غير واقع. انظر حاشية الصبان: 15 / 1.

1 مرت ترجمته.

2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

وآذنت بمشيب بعده هرم

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 245، وابن عقيل: "113 / 2 / 21"، والأشموني:

"153 / 1 / 305" والهمع: 1/ 147، والدرر اللوامع: 1/ 128، ومغني اللبيب:

"108 / 96"، والسيوطي: 86 وشرح شواهد الألفية للعيني: 2/ 360.

المفردات الغريبة: ارعواء: انتهاء وانكفاف عن القبيح. ولت: أدبرت وذهبت. شببته:

شبابه. آذنت: أعلمت. مشيب: شيخوخة. هرم: كبر وضعف.

المعنى: ألا ينزجر وينأى عن الأمور القبيحة من ذهب شبابه، وولى صباه، وأنذره

المشيب بالكبر، والضعف، وذهاب القوة؟!

الإعراب: ألا: الهمزة حرف استفهام. لا: نافية للجنس؛ ومعنى الحرفين هنا =

وتارة يراد التمني، كقوله1: [الطويل]
168- ألا عُمَرُ وَلِيَّ مستطاعَ رجوعُهُ2

= التوبيخ والإنكار. ارعواء: اسم "لا" مبني على الفتح، في محل نصب. "لن": متعلق بمحذوف خبر "لا"؛ أولاً بـ "ارعواء"، والخبر محذوف. ولت شبيته: فعل ماضٍ، وفاعل، ومضاف إليه، والتاء: للتأنيث؛ وجملة "ولت شبيته": صلة للموصول "من" لا محل لها. وآذنت: الواو عاطفة وجملة "آذنت": معطوفة على جملة "ولت": لا محل لها؛ وهو الأفضل. "بمشيب": متعلق بـ "آذنت". "بعده": متعلق بمحذوف خبر مقدم ومضاف إليه. هرم: مبتدأ مؤخر؛ والجملة في محل جر صفة لـ "مشيب". موطن الشاهد: "ألا ارعواء".

وجه الاستشهاد: دخول همزة الاستفهام على "لا" النافية للجنس مع بقاء عملها، قبل دخول الهمزة عليها، مع أن الشاعر قصد بالحرفين جميعا التوبيخ والإنكار؛ غير أن العلامة الدماميني لم يرتض أن يكون الحرفان "الهمزة ولا" دالين معا على الإنكار التوبيخي، وذكر أن المفيد للإنكار التوبيخي هو الهمزة وحدها؛ و"لا" بعد الهمزة دالة على النفي؛ فيكون كل حرف منهما دالا على ما اختص به، أي أن معنى: "ألا ارعواء": التوبيخ على عدم الارعواء والإنكار على من لم يرعو وينكف عن الميل إلى دواعي الصبا.

وانظر شرح التصريح: 1 / 245.

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

فيرأب ما أثَّأت يد الغفلات

وهو من شواهد: التصريح: 1 / 245، وابن عقيل: "115 / 2 / 23"، والأشموني:

"306 / 1 / 153" والعيني: 2 / 316، ومغني اللبيب: "97 / 109" "97 / 709 / 499"،

والسيوطي: 76 / 280.

المفردات الغريبة: ولي: ذهب وأدبر. فيرأب: فيصلح ويجبرز أثأت: أفسدت.

المعنى: يتمنى الشاعر أن يعود عمره الذي مضى وذهب؛ ليصلح ما أفسده، وما عمله من سوء في عهد الغفلة والجهل والصبوة.

الإعراب: ألا: "مركبة" تفيد التمني. عمر: اسمها مبني على الفتح في محل نصب؛ وهو بمنزلة المفعول، لأن "ألا" بمعنى أتمنى؛ ولا خبر لها؛ وقيل: الهمزة للاستفهام، و"لا" نافية للجنس، وأريد بهما التمني. وجملة "ولى": في محل نصب صفة لـ "عمر". مستطاع: خبر مقدم. رجوعه: مبتدأ مؤخر، ومضاف إليه؛ ويجوز أن =

(23/2)

وهو كثير، وعند سيبويه والخليل أن "ألا" هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها، وبمنزلة: "ليت" فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكررت، وخالفهما المازني والمبرد¹، ولا دليل لهما في البيت إذ لا يتعين كون: "مستطاع" خبراً، أو صفة، و: "رجوعه" فاعلاً، بل يجوز كون "مستطاع" خبراً مقدماً، و: "رجوعه" مبتدأ مؤخر، والجملة صفة ثانية.

= نعرب "مستطاع": خبر "ألا" مرفوع. رجوعه: نائب فاعل ومضاف إليه؛ لأن "مستطاع" اسم مفعول؛ وعلى الوجه الأول، فجملة "مستطاع رجوعه": في محل نصب صفة ثانية لـ "عمر". فإرب: الفاء سببية، إرب: فعل مضارع منصوب بـ "أن" مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله: هو، يعود إلى "عمر". ما: اسم موصول، مفعول به لـ "إرب". أثأت: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. يد: فاعل مرفوع، وهو مضاف. الغفلات: مضاف إليه؛ وجملة "أثأت يد الغفلات": صلة للموصول، لا محل لها؛ والعائد محذوف؛ والتقدير: أثأته.

موطن الشاهد: "ألا عمر".

وجه الاستشهاد: مجيء "ألا" مركبة لمجرد التمني؛ والذي يؤكد كونها للتمني، انتصاب الفعل المضارع بـ "أن" مضمرة بعد فاء السببية في جواب التمني، واستعمال: "ألا" بهذا المعنى كثير شائع في لغة العرب.

فائدة: استدلل المازني والمبرد بهذا البيت على أن "ألا" الدالة على التمني، يجوز ذكر خبرها ويجوز مراعاة محلها مع اسمها؛ فيطع بالرفع بعدها، كما يصح ذلك مع "لا" التي لم تقترن بها الهمزة الدالة على التمني، وخالفاً في ذلك سيبويه والخليل بن أحمد؛ ووجه استدلالهما بهذا البيت، أنهما أجازا إعراب "مستطاع" خبراً: لـ "ألا" كما بينا؛ أو أن يكون صفة لـ "عمر" باعتبار محله مع لا؛ لأن سيبويه يجعل محل "ألا مع اسمها" مرفوعاً بالابتداء؛ فإن جعل "مستطاع" خبراً لـ "ألا" كان ذلك دليلاً على جواز ذكر خبر "ألا"؛

وهذا خلاف ما ذهب إليه سيويو والخليل؛ وإن أعرب "مستطاع" صفة لـ "عمر" كان الشاعر قد راعى محل "ألا مع اسمها" وهذا خلاف مذهب سيويو في هذا البيت؛ غير أن المذكور، لا يكون رداً على سيويو إلا إذا لم يكن له وجه آخر من وجوه الإعراب؛ ولكن رأينا له وجهاً آخر عرضناه في إعراب مفردات البيت، وعليه فلا يصلح البيت شاهداً لما ذهبنا إليه، لأن الدليل، متى تطرق إليه الاحتمال لم يصلح للاستدلال. انظر شرح التصريح: 1/ 245.

1 فجعلاهما كالمجردة من همزة الاستفهام، واستدلا بالبيت السابق، فجعلنا "مستطاع": إما خبراً للـ "أ" أو صفة لاسمها، مراعاة لمحلها قبل دخول "لا" والخبر محذوف، أي راجع، و"رجوعه" نائب فاعل مستطاع.

(24/2)

[ترد "ألا" للتنبيه وتدخل على الجملتين]:

وترد "ألا" للتنبيه 1 فتدخل على الجملتين نحو: {أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ} 2 {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} 3 وعرضية وتحضيضية فتختصان بالفعلانية نحو: {أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ} 4 {أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ} 5. [إذا جهل الخبر وجب ذكره]:

مسألة: وإذا جهل الخبر وجب ذكره، نحو: "لا أحدٌ أغيرُ من الله عز

1 هي "ألا" الاستفتاحية، وهي كلمة واحدة لا عمل لها، وتدل على توجيه الذهن وتنبيهه إلى شيء هام يجيء بعدها، مؤكداً الوقوع عند المتكلم، وكثيراً ما تقع بعدها "إن" المكسورة.

2 "10" سورة يونس، الآية: 62.

موطن الشاهد: {أَلَا إِنَّ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "ألا" مفيدة التنبيه، وقد دخلت على الجملة الاسمية، وحكم دخولها على الجملة الاسمية الجواز.

3 "11" سورة هود، الآية: 8.

موطن الشاهد: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "ألا" مفيدة التنبيه، وقد دخلت على الجملة الفعلية؛ وحكم

دخولها عليها الجواز.

4 "24" سورة النور، الآية: 22.

موطن الشاهد: {أَلَا تُحِبُّونَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "ألا" مفيدة العرض؛ لأن العرض: طلب الشيء برفق ولين؛ ومدلول الآية يؤكد ذلك.

5 "9" سورة التوبة، الآية: 13.

موطن الشاهد: {أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "ألا" مفيدة التحضيض؛ لأن التحضيض طلب الشيء بشدة وإزعاج؛ ومعنى الآية يوحى بذلك.

(25/2)

وجل" 1 وإذا علم فحذفه كثير، نحو: {فَلَا قُوَّةَ} 2 {قَالُوا لَا ضَيْرَ} 3 ويلتزمه التميميون والطائيون 4.

1 هذا جزء من حديث نبوي ونصه: "أنا أغار، والله يغار، ولا أحد أغير من الله، ولذا حرم الفواحش"، والغيرة: الحمية والأنفة وانفعال النفس من فعل القبيح، يقال رجل غيور، وامرأة غيور، وهذا مستحيل على الله، فالمراد لازم الغيرة، وهو البعد عن الموبقات، وزجر مرتكبها.

تخريج الحديث: جاء الحديث بلفظ: "لا أحد أغير من الله، فلذلك حرم الفواحش". في مسند الإمام أحمد "المطبعة الميمنية": 1/ 381، والدرر المنثور للسيوطي "ط. دار الفكر": 2/ 248 و 381 وفتح الباري لابن حجر "ط. دار الفكر": 8/ 302. وجاء بلفظ: "لا أحد أغير من الله، ولذلك حرم الفواحش" في صحيح البخاري "ط. دار الفكر": 6/ 72، 6/ 74، وصحيح مسلم باب التوبة "مط. عيسى الحلبي" برقم 33، 34 وفتح الباري: 8/ 296.

موطن الشاهد: "لا أحد أغير".

وجه الاستشهاد: ذكر خبر "لا" النافية؛ أو خبر المبتدأ؛ وهو "أغير" وسبب ذكره جهلنا به؛ وحكم ذكر الخبر في هذه الحال الوجوب.

2 "34" سورة سبأ، الآية: 51.

موطن الشاهد: { لَا فَوْتَ } .

وجه الاستشهاد: حذف خبر "لا" لمعرفته من السياق؛ لأن التقدير: "لا فوت لهم"؛
وحكم حذفه الجواز عند الحجازيين، والوجوب عند التميميين والطائيين، كما نقل ابن
مالك، ونقل ابن خروف عن تميم أنهم لا يظهرون الخبر المرفوع، ويظهرون المجرور
والظرف. انظر شرح التصريح: 1/ 246.

3 "26" سورة الشعراء، الآية: 50.

موطن الشاهد: { لَا ضَيْرَ } .

وجه الاستشهاد: حذف خبر "لا" للعلم به من سياق الآية؛ لأن التقدير: لا ضير علينا؛
وحكمه واضح في الآية السابقة.

4 الضمير في "يلتزمه" يحتمل أن يعود على حذف خبر "لا" سواء علم أو لم يعلم؛
ويحتمل عوده على الخبر بقيد كونه معلوماً بقرينة ما؛ ويكون المراد أن الحجازيين يجيزون
ذكر الخبر المعلوم وحذفه. أما التميميون والطائيون فلا يجيزون ذكره. ولعل هذا هو
الصواب؛ لأن الجميع متفقون على أن الخبر غير المعلوم يجب ذكره.
هذا، وقد قال أبو حيان: إن أكثر ما يحذف الحجازيون خبر لا إذا كان مع "إلا" نحو "لا
إله إلا الله" اهـ. وقد اختلف النحاة في إعراب هذه الجملة، ونحن نعرّبها لك =

(26/2)

= إعراباً قريباً. فلا: نافية للجنس تعمل عمل إن. إله: اسم "لا" مبني على الفتح في
محل نصب، وخبر لا محذوف؛ والتقدير: لا إله لنا، أو لا إله موجود، وإلا: أداة استثناء،
ولفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في خبر "لا" وللزمخشري في إعراب هذه الجملة
كلام طويل دارت حوله مناقشات كثيرة.
شرح التصريح: 1/ 346، والمفصل للزمخشري "تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد":
89. وابن عقيل: 2/ 25-26.

(27/2)

[باب ظن وأخواتها] :

هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر، فتنصبهما مفعولين¹:
[أفعال القلوب] :

أفعال هذا الباب نوعان: أحدهما أفعال القلوب، وإنما قيل لها ذلك لأن معانيها قائمة بالقلب، وليس كل قلبي ينصب المفعولين، بل القلبي ثلاثة أقسام:
[الأفعال القلبية ثلاثة أقسام] :

ما لا يتعدى بنفسه، نحو فكر وتفكر، وما يتعدى لواحد نحو عرف وفهم، وما يتعدى لاثنتين وهو المراد، وينقسم أربعة أقسام:

1 ذهب الجمهور إلى أن أصل مفعولي ظن وأخواتها مبتدأ وخبر، وذهب السهيلي وحده إلى أن المفعولين هما كمفعولي أعطى ليس أصلهما مبتدأ وخبر، واستدل بظننت زيادا عمرا، وهذا قول لا ينكر. وقولك "زيد عمرو" على أنهما مبتدأ وخبر، لا يصح إلا على معنى التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت، وأجيب بالمنع، وأن المراد ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه.

وذهب الفراء إلى أن المنصوب الأول: مفعول، والمنصوب الثاني منصوب على التشبيه بالحال، واستدل لذلك بأن الثاني يجيء جملة، نحو: ظننت زيدا يؤدي واجبه، ويجيء ظرفا؛ نحو: ظننت زيدا عندك، ويجيء جارا ومجرورا، نحو: ظننت زيدا على خلق حسن؛ وقد عهدنا الحال يجيء على هذه الوجوه، والذي يقطع بالرد عليه أن المنصوب الثاني يجيء معرفة نحو: ظننت زيدا أخاك، ويجيء ضميرا: نحو: زيد ظننتكه، ويجيء جامدا؛ نحو: ظننت زيدا أسدا، ولا يقتصر في شيء من ذلك على السماع، ثم هو في جميع أحواله مما لا يستغني الكلام عنه؛ لأنه لا يتم معنى الكلام بدونه، والحال لا يكون كذلك.

شرح التصريح: 1/ 246-247.

(28/2)

[ما يتعدى لاثنتين أربعة أقسام] :

أحدها: ما يفيد في الخبر يقينا، وهو أربعة: وجد، وألفى، وتعلم، بمعنى أعلم، ودرى، قال الله تعالى: {تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ} 1 {إِنَّهُمْ أَلَفُوا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ} 2، وقال

الشاعر 3: [الطويل]

169- تعلّم شفاء النفس قهر عدوها4

1 "73" سورة المزمل، الآية: 20.

موطن الشاهد: {تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "تجد" فعلا قلبيا ناصبا لمفعولين هما: "الهاء، وخيرا"؛ ويفيد العلم واليقين؛ لأن من وجد الشيء على حقيقته، فقد علمه.

2 "37" سورة الصافات، الآية: 69.

موطن الشاهد: {الْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "ألفى" قلبيا مفيدا لليقين وناصبا لمفعولين اثنين؛ هما: "آباءهم، وضالين".

3 هو زياد بن سيار بن عمرو بن جابر:

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

فبالغ بلطف في التحيل والمكر

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 247، وابن عقيل: "120 / 2 / 32"، والأشموني:

"158 / 1 / 325"، وجمع الهوامع: 1/ 149، والدرر اللوامع: 1/ 123، ومغني

اللبيب: "1017 / 775"، وشرح السيوطي: 312، وشرح العيني: 2/ 374، وشذور

الذهب: "183 / 477".

المفردات الغريبة: تعلم: فعل أمر مبني على السكون؛ وهو ملازم لهذه الصيغة؛ ومعناه:

اعلم وتيقن. شفاء النفس: قضاء مطالبها ومآربها. بلطف: برفق ولين. التحيل: أخذ

الأشياء بالحيلة والدهاء.

معنى الشاهد: اعلم أن ما يشفي نفوس الرجال قهرهم لأعدائهم، وتغلبهم عليهم؛

فعليك أن تبالح في الاحتيال، وتحين الفرص؛ لكي تنال من عدوك ما تريد.

الإعراب: تعلم: "قلبي بمعنى اعلم" فعل أمر، والفاعل: أنت. شفاء: مفعول به أول،

وهو مضاف. النفس: مضاف إليه ثان. فبالغ: الفاء عاطفة. بالغ: فعل أمر، الفاعل:

أنت. "بلطف": متعلق بـ "بالغ". "في التحيل": متعلق بـ "لطف". والمكر: معطوف على

التحيل مجرور مثله. =

والأكثر وقوع هذا على "أن" وصلتها1، كقوله2: [الطويل]
170- فقلت تعلم أن للصيد غرة3.

= موطن الشاهد: "تعلم شفاء النفس قهر عدوها".

وجه الاستشهاد: مجيء "تعلم" فعلا قليلا بمعنى "اعلم" مفيدا اليقين؛ وقد نُصِبَ به مفعولان اثنان؛ أصلهما مبتدأ أو خبر؛ ومثل هذا الشاهد قول الحارث بن ظالم المري: تعلم -أبيت اللعن- أي فاتك ... من اليوم أو من بعده بابن جعفر فقد سدت أن ومعمولاها مسد مفعولي "تعلم"؛ ومعلوم أن هذا الفعل، يندر أن ينصب مفعولين ظاهرين، وإنما تسد "أن" المؤكدة ومعمولاها مسد المفعولين لهذا الفعل، كما في الشاهد التالي.

1 وحينئذ تسد "أن" ومعمولها مسد المفعولين، ومعروف أن الصلة تشتمل على مسند ومسند إليه.

2 هو: زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني، شاعر حكريم من أهل نجد وأحد أصحاب المعلقات السبع، والمعروف بحوليائه، وهو راوية أوس بن حجر، قيل إنه أشعر الشعراء في الجاهلية لأنه لا يعاقل بين القول ولا يتبع حوشي الكلام، شهد له بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجريه. ولم يتصل الشعر في ولد أحد من فحول الشعر ما اتصل في ولده، ولم يدرك الإسلام ومات سنة 13 ق. هـ. الشعر والشعراء: 1/ 137، الأغاني: 9/ 139، الاشتقاق: 111، الخزائن: 1/ 375، الجمحي: 1/ 63.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

والا تضيعها فإنك قاتله

وهو من قصيدة لزهير ومطلعها قوله:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله ... وعري أفراس الصبا ورواحله

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 2147، والأشعوني: "326 / 1 / 158"، والعيني: 2/ 374 وديوان زهير بن أبي سلمى: 134.

المفردات الغريبة: تعلم: اعلم. غرة: غفلة. تضيعها: الضمير عائد على الفرصة التي تتيحها الغفلة.

المعنى: اعلم، وتيقن أن للصيد أوقاتا، يها فيها ويستريح، وتعزیه غفلة وسكون؛ فإذا انتهزت هذه الفرصة، وصوبت إليه سهامك، فإنك قاتله لا محالة.

الإعراب: تعلم: "بمعنى: اعلم" فعل أمر مبني على السكون، والفاعل: أنت: أن: حرف مشبه بالفعل "للصيد"؛ متعلق بخبر مقدم لـ "أن". غرة: اسم "أن" مؤخر منصوب؛ و"أن

ومعمولاها": سدت مسدً مفعولي "تعلم". إلا: إن شرطية، لا: نافية، تضييعها: فعل الشرط مجزوم، والفاعل: أنت، و"ها" مفعول به. فإنك: الفاء واقعة في جواب الشرط، إنك: حرف مشبه بالفعل، والكاف: اسمه، قاتله: خبر "إن" والهاء: مضاف إليه. موطن الشاهد: "تعلم أن للصيد غرة". وجه الاستشهاد: استعمال "تعلم" بمعنى اعلم، وقد تعدى هذا الفعل إلى مفعوليه بواسطة "أن" المفتوحة المؤكدة وصلتها؛ وهذا الغالب في استعمال هذا الفعل.

(30/2)

وقوله1: [الطويل]

171- دريت الوفي العهد يا عُرُو فاغبت 2

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

فإن اغتباطا بالوفاء حميد

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 247، وابن عقيل: "119 / 2 / 31"، والأشموني:

"323 / 1 / 157" وجمع الهوامع: 1/ 149، والدرر اللوامع: 1/ 132، وقطر

الندى: "68 / 228" والعيني: 2/ 373 وشذور الذهب: "181 / 475".

المفردات الغريبة: دريت: ماضٍ مبني للمجهول، من درى بمعنى علم. فاغبت. أمر من الغبطة، وهي تمني مثل ما للغير، من غير تمني زواله عنه، والمراد: ازداد فيما أنت عليه من الصفات الحميدة ليغبط الناس؛ أو الدعاء له بأن يدوم على ما هو عليه؛ ليغبطه الناس.

المعنى: تيقن الناس وعلموا علما لا شك فيه، أنك -يا عروة- تفي بالعهد، ولا تنقضه؛ فلتغبت على هذه الخصلة الحميدة؛ لأن الاغتباط بما أمر محمود، ومشكور عند الله وعند الناس.

الإعراب: دريت: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء: نائب فاعل؛ وهي المفعول الأول قبل بناء الفعل للمجهول. الوفي: مفعول به ثانٍ منصوب، والوفاي: صفة مشبهة. العهد: فاعل للصفة المشبهة؛ أو مضاف إليه، من إضافة الصفة إلى فاعلها؛ أو منصوب على التشبيه بالمفعول به؛ والوجه الثاني: أفضل. يا عرو: "يا" حرف نداء. عرو: منادى مرخم

بحذف التاء، مبني على ضم الحرف المذكور، أو المحذوف؛ على لغة من ينتظر، ومن لا ينتظر. فاغبط: الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، والتقدير: إذا كنت كذلك فاغبط. فإن الفاء تعليلية، إن: حرف مشبه بالفعل. اغبطا: اسم "إن" "بالوفاء": متعلق بـ "اغبطا". حميد: خبر "إن" مرفوع.
موطن الشاهد: "درت الوفي العهد".
وجه الاستشهاد: جاء فعل "درى" قلبيا يفيد اليقين، ونصب مفعولين اثنين؛ الأول: التاء المتحولة نائب قاعل؛ لبناء الفعل المجهول، والثاني: الوفي؛ ونصب فعل درى لمفعولين قليل، والأكثر فيه أن يتعدى إلى واحد بالباء، نحو: دريت بكذا.

(31/2)

والأكثر في هذا أن يتعدى بالباء، فإذا دخلت عليه همزة تعدى لآخر بنفسه 1 نحو: {وَلَا أَذْرَأْكُمْ بِهِ} 2.
والثاني: ما يفيد في الخبر رجحانا 3، وهو خمسة: جعل، وحجا، وعدّ، وهب، وزعم، نحو: {وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا} 4، وقوله 5: [البسيط]
172- قد كنت أحجو أبا عمرو أبا ثقة 6

1 أي: إن دخلت عليه همزة التعدية؛ تعدى بها إلى واحد، وتعدى إلى الثاني بالباء، كما في الآية الكريمة التالية.
2 "10" سورة يونس، الآية: 16.
موطن الشاهد: {وَلَا أَذْرَأْكُمْ بِهِ} .
وجه الاستشهاد: دخول همزة التعدية على فعل "درى" فتعدى بوساطة هذه التعدية إلى المفعول الأول؛ وهو "كم" بنفسه، وإلى المفعول الثاني بحرف الجر، كما أسلفنا.
3 الرجحان: ما ينشأ من تغلب أحد الدليلين المتعارضين في أمر من الأمور على الآخر؛ بحيث يصير أقرب إلى اليقين من الشك.
4 "43" سورة الزخرف، الآية: 19.
موطن الشاهد: {وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ... إِنَاثًا} .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل "فعل" مفيدا، رجحان الخبر؛ فنصب مفعولين اثنين؛ الأول: الملائكة؛ والثاني: إناثا.

5 القائل: هو تميم بن أبي مقبل، وقيل اسمه تميم بن أبي بن مقبل، أحد بني العجلان، شاعر مجيد في الوصف والثناء، منقح للكلام وصاف للقدح حتى قيل: قدح ابن مقبل، أدرك الإسلام وأسلم، وكان جافيا في الدين، يبكي أهل جاهليته. وبلغ مائة وعشرين سنة. الشعر والشعراء: 1/ 455، الجمحي: 1/ 150، الإصابة: 1/ 195، الأغاني: 3/ 179، اللآلي: 362.

6 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

حتى أملت بنا يوما ملمات

=

(32/2)

= وقد نصب صاحب المحكم البيت إلى أبي شبل الأعراي، ونسبه ثعلب في أماليه إلى أعراي يقال له: القنان، وهو من شواهد: التصريح: 1/ 248، وابن عقيل: "125/ 2/ 38" والأشعري: "157/ 1/ 322" وجمع الهوامع: 1/ 148، والدرر اللوامع: 1/ 130، والعيني: 2/ 376 وشذور الذهب: "178/ 472" وليس في ديوان تميم بن أبي مقبل.

المفردات الغريبة: أحجو: أظن. أملت: نزلت. ملمات: جمع ملمة وهي النازلة من نوازل الدهر.

المعنى: قد كنت أظن وأعتقد أن أبا عمرو أخا مخلصا، يوثق به، ويعتمد عليه في الملمات والشدائد؛ حتى نزلت بنا يوما حوادث مؤلمة؛ فتبين لي غير ما كنت أظن فيه. الإعراب: أحجو: فعل مضارع، والفاعل: أنا. أبا: مفعول به أول، وهو مضاف. عمرو: مضاف إليه. أبا: مفعول به ثانٍ، وهو مضاف. ثقة: مضاف إليه؛ ويجوز أن تكون "أبا" بالتثنية مفعولا ثانيا وثقه بالتثنية والنصب صفة لها. حتى: حرف غاية وجر: أملت: فعل ماضٍ، والتاء، للتأنيث. ملمات: فاعل مرفوع. موط الشاهد: "أحجو أبا عمرو أبا".

وجه الاستشهاد: استعمل فعل "أحجو" بمعنى أظن؛ فنصب به مفعولين؛ أحدهما: أبا عمرو، وثانيهما: أبا ثقة؛ وفعل حجا لا يتعدى إلى مفعولين إلا إذا كان قلبيا مفيدا

الرجحان والظن.

فائدة 1: ذكر العيني أنه لم ينقل أحد من النحاة أن "حجا يحجو" ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله تعالى.

فائدة 2: يأتي فعل حجا بمعانٍ عدة؛ منها: الغلبة في المحاجة؛ وذلك إذا أُلقيت على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها، وتسمى هذه الكلمة أحجية؛ ويأتي فعل "حجا" بمعنى "قصد"؛ نحو قول الأخطل:

حجوناً بني النعمان إذ عصَّ ملكهم ... وقبل بني النعمان حاربنا عمرو
فحجوناً بمعنى قصدنا. وعصَّ ملكهم: قوي واشتد.

ويأتي بمعنى أقام؛ نحو: "حجا محمد بمكة"؛ أي: أقام بها.

ويأتي بمعنى "رد"؛ نحو: حجوت السائل؛ أي رددته.

ويأتي بمعنى "ساق"؛ نحو: حجوت الإبل، أي سقتها.

ويأتي بمعنى "حفظ وكنم"؛ نحو: حجوت الحديث؛ أي حفظته أو كنمته.

ويتضح من الأمثلة السابقة أن "حجا" لما يكون بمعنى غلب في المحاجة، أو قصد، أو رد، أو ساق، أو كنم، أو حفظ؛ تتعدى إلى مفعول واحد. وإذا كان بمعنى أقام في المكان، أو وقف؛ فإنه لا يتعدى بنفسه، وإنما يتعدى بحرف الجر.

(33/2)

وقوله 1: [الطويل]

173- فلا تعدد المولى شريكك في الغنى 2

1 القائل هو: النعمان بن بشير الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الله؛ صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وابن صاحبه، وابن أخت عبد الله بن رواحة، ولد سنة اثنتين للهجرة ومسنده: 114 حديثاً؛ حدث عنه الزهري والشعبي وغيرهما، ولاه معاوية الكوفة ثم دمشق، ثم حمص وبها قتل.

سير أعلام النبلاء: 3/ 411، البداية والنهاية: 8/ 244، الإصابة: 3/ 559،
شذرات الذهب: 1/ 72.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

ولكنما المولى شريكك في العدم

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 248، وابن عقيل: "124 / 2 / 37"، والأشموني:
 "321 / 1 / 157" وجمع الهوامع: 1/ 148، والدرر اللوامع: 1/ 130، والخزانة: 1/
 461 عرضاً، والعيني: 2/ 377.

المفردات الغريبة: لا تعدد: لا تظن. المولى: يطلق على معانٍ كثيرة، والمراد هنا الصاحب
 والناصر. العدم: الفقر.

المعنى: لا تظن الصديق المخلص، والصاحب الوفي، هو الذي يقاسمك ويشاطرك المودة
 والإخاء في حال يسارك وغناك؛ بل هو الذي يرافقك ويصاحبك في حال فقرك، وضيق
 عيشك، وغدر الزمان بك.

الإعراب: لا: ناهية. تعدد: فعل مضارع مجزوم، والفاعل: أنت. المولى: مفعول به أول
 لفعل "تعدد". شريكك: مفعول به ثان، والكاف: مضاف إليه. "لكنما": كافة ومكفوفة
 تفيد الاستدراك. المولى: مبتدأ. شريكك: خبر ومضاف إليه.

موطن الشاهد: "لا تعدد المولى شريكك".

وجه الاستشهاد: استعمل مضارع "عد" "بمعنى ظن" ونصب به مفعولين؛ أحدهما:
 المولى. والثاني: شريكك، كما بينا في الإعراب؛ ومثل الشاهد السابق بعد قول جارية بن
 الحجاج:

لا أعد الإقتار عُدمًا ولكن ... فَقَدْ من قد فقدته الإعدام

ف "أعد" بمعنى أظن، وقد نصب مفعولين؛ الإقتار وعدمًا؛ والشواهد على استعمال عد
 بمعنى ظن كثيرة.

(34/2)

وقوله 1: [المتقارب]

174- وإلا فهبني امرأ هالكاً

1 القائل: هو عبد الله بن همام السلوي، أحد بني مرة صعصعة من قيس عيلان، وبنو
 مرة يعرفون ببني سلول؛ شاعر أموي، جيد الشعر عذبه، حتى سمي بالعطاء لحسن شعره،
 وهو إلى هذا صاحب جاه عند السلطان؛ لزوم معاوية وابنه يزيد، وكان عندهما حظاً
 مكيناً. الشعر والشعراء: 2/ 651، والجمحي: 2/ 625، واللاي: 683، والخزانة:
 2/ 638.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

فقلت: أجري أبا مالك

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 248، وابن عقيل: "36 / 2 / 126"، والأشموني:
"157 / 1 / 324"، وهمع الهوامع: 1/ 149، والدرر اللوامع: 1/ 131، والخصائص:
2/ 186، والعيني: 2/ 378 ومغني اللبيب: "775 / 1018"، وشرح السيوطي:
312، وشذور الذهب: "476 / 182".

المفردات الغريبة: أجري: أغثني واحمني، وأصله: اتخذني لك جارا تدفع عنه وتحميه.
هبي: احسبني وطني.

المعنى: فقلت: أغثني واحمني ودافع عني يا أبا مالك، وأمني من أعدائي، فإن لم تفعل
ذلك، فظن أبي هالك لا محالة.

الإعراب: أجري: فعل أمر؛ خرج إلى معنى الاستعطاف، والنون: للوقاية، والياء: مفعول
به. أبا خالد: منادى بحرف نداء محذوف منصوب، وخالد: مضاف إليه. إلا: إن شرطية
جازمة، لا: نافية؛ وفعل الشرط محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه. فهبي: الفاء رابطة لجواب
الشرط، هب: فعل أمر مبني على السكون؛ وهو ملازم لصيغة الأمر، والفاعل: أنت.
والنون: للوقاية، والياء: مفعول به أول. أمراً: مفعول ثانٍ منصوب. هالكا: صفة
منصوبة.

موطن الشاهد: "هبي أمراً".

وجه الاستشهاد: مجيء "هب" بمعنى الظن؛ فنصب مفعولين؛ أحدهما: ياء المتكلم؛
والثاني: أمراً؛ ومعلوم أن "هب: بهذا المعنى فعل جامد، لا يتصرف؛ فلا يأتي منه مضارع
ولا ماضٍ؛ بل هو مزم لصيغة الأمر؛ والغالب على هذا الفعل أن يتعدى إلى مفعولين
صريحين، كما في الشاهد، وقد يدخل على "أن" المؤكدة ومعموليهما خلافا لابن سيده،
والجوهري، والجرمي؛ حيث عدوا دخوله عليها لحنا، غير أن العلماء والحققين أثبتوا أنه
ليس لحنا، واستشهدوا بحديث عمر: "هب أن أبانا كان حمرا". غير أن هذا الاستعمال
قليل، والأفضل ألا يصار إلى استعماله.

فائدة: يجب أن نميز هنا بين "هب" الفعل الجامد الذي تحدثنا عنه، وبين "هب" الأمر
من "وهب" يهب المتصرف؛ فذاك يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه، كما قال جل
جلاله: {وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ} ، وقوله في آية أخرى: {هَبْ لِي حُكْمًا} ، وقوله تقدست
أسماءه: {يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَّا ثَالِغُ} .

ففعّل "وهب" في الآيات الكريمة بمعنى الهبة، وهي التفضل بما ينفع الموهوب.

وقوله 1: [الخفيف]

175- زعمتني شيخا ولست بشيخ 2

1 القائل: هو أبو أمية الحنفي:

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

إنما الشيخ من يدبُ ديبيا

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 248، والأشموني: "156 / 1 / 319"، والعيني: 2/

379 ومغني اللبيب: "1016 / 775" وشذور الذهب: "179 / 473"، وقطر

الندى: "231 / 70".

المفردات الغريبة: شيخا، الشيخ: هو الذي ظهر عليه الضعف والشيب، ويغلب أن

يكون من سن الخمسين ويجمع على أشياخ وشيوخ. يدب ديبيا: يمشي مشيا وثيدا.

المعنى: ظنت هذه المرأة حين رأت الشيب برأسي، أي أصبحت شيخا ضعيفا منهوك

القوى، وهي في ذلك مخطئة؛ لأن الشيخ من ضعفت قوته، وكَلَّ عزمه، وتقاربت خطاه

وأضحى لا يستطيع السير لشدة ضعفه فأخذ يدب على عصاه؛ أما أن فأقوى وأشد مما

تظن.

الإعراب: زعمتني: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به أول لـ "زعم". شيخًا:

مفعول ثانٍ منصوب، ولست: الواو حالية. لست: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: اسمه.

بشيخ: الباء زائدة، شيخ: اسم مجرور لفظا منصوب محلا على أنه خبر ليس. إنما: كافة

ومكفوفة، تفيد الحصر. الشيخ: مبتدأ. من: اسم موصول، خبر. يدب: فعل مضارع

مرفوع، والفاعل: هو. ديبيا: مفعول مطلق؛ وجملة "يدب ديبيا": صلة للموصول لا محل

لها.

موطن الشاهد: "زعمتني شيخا".

وجه الاستشهاد: استعمل فعل "زعم" بمعنى ظن، فنصب به مفعولين؛ أحدهما: ياء

المتكلم، والثاني: قوله: "شيخا"؛ وهذا مستعمل شائع في لغة العرب؛ وإن كان الأكثر

فيه أن يقع على أن المثقلة أو المخففة وصلتهما كما سئرى.

والأكثر في هذا وقوعه على أن وأن وصلتهما، نحو: {زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا}

1، وقال2: [الطويل]

176- وقد زعمت أني تغيرت بعدها3

1 64 سورة التغابن، الآية: 7.

موطن الشاهد: {زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا} .

وجه الاستشهاد: دخول فعل زعم القلبي على "أن" المخففة وصلتها، فسدت مع معموليها مسدً مفعولي زعم؛ ووقوع "زعم" على "أن" وصلتها كثير شائع في اللغة، كما جاء في المتن.

2 القائل: هو كثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

ومن ذا الذي يا عَزُّ لا يتغير

وبعده قوله:

تغير جسمي والخليفة كالذي ... عهدت، ولم يُخْبَرْ بسرك مُخْبَرُ

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 248، والأشموني: "32 / 1 / 157"، والعيني: 2/

380 وشذور الذهب: "180 / 474"، وديوان كثير عزة: 1/ 62.

المفردات الغريبة: زعمت: ظنت. تغيرت: تغير جسمي فأصبح هزيلا شاحب اللون.

المعنى: ظنت عزة، وهي تتحدث عني؛ لما رآته من تحول في بدني وشحوب في لوني وهزال في جسمي - أنني تغيرت بعد فراقها والبعد عنها؛ ثم استدرك وقال: ومن الذي لا يتغير بعدما عانى من الوجد وألم الشوق والبعد؟

الإعراب: زعمت: فعل ماضٍ من أفعال القلوب؛ والتاء: للتأنيث. أني: حرف مشبه واسمه. تغيرت: فعل ماضٍ وفاعل؛ وجملة "تغيرت بعدها": في محل رفع خبر "أن"؛ وأن وما دخلت عليه سدت مسد مفعولي زعم. "بعدها": متعلق بـ "تغير"، و"ها": مضاف إليه. من ذا: مبتدأ وخبر: الذي: بدل من اسم الإشارة؛ أو عطف بيان عليه. يا: حرف نداء. عز: منادى مفرد علم مرخم؛ وجملة النداء؛ معترضة بين الموصول وصلته، لا محل لها. لا: نافية. يتغير: فعل مضارع والفاعل: هو؛ وجملة "لا يتغير": صلة للموصول لا محل لها.

موطن الشاهد: "زعمت أني تغيرت".

وجه الاستشهاد: استعمل فعل "زعم" بمعنى ظن، وعداه إلى مفعولين؛ سد مسدهما أن

وما دخلت عليه؛ وهذا كثير شائع في استعمال هذا الفعل كما أشرنا من قبل؛ ومن أمثلته قول امرئ القيس:

ألا زعمت بسباسة اليوم أنني ... كبرت وألا يحسن اللهو أمثالي
وقول جميل بن معمر العذري:

وقد زعمت أني سأرضي بها العدى ... سرقت إذن يا بشن زاد رفيقي
ومن تعديبة هذا الفعل بوساطة "أن" المخففة وما دخلت عليه قوله جل شأنه: {بَلْ زَعَمْتُمْ أَنَّنِي نَجْعَلُ لَكُمْ مَوْعِدًا} .

(37/2)

والثالث: ما يَرِدُ بالوجهين¹، والغالب كونه لليقين، وهو اثنان: رأى، وعلم، كقوله جل ثناؤه: {إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا، وَنَرَاهُ قَرِيبًا} 2، وقوله تعالى: {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} 3، وقوله تعالى: {فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ} 4.

والرابع: ما يَرِدُ بهما، والغالب كونه للرجحان، وهو ثلاثة: ظن، وحسب، وخال كقوله 5: [الطويل]

177- ظننتك إن شئت لظى الحرب صالبا6

1 أي يكون بمعنى اليقين أحيانا، وبمعنى الرجحان أحيانا أخرى، والقرينة تعين المراد.

2 "70" سورة المعارج، الآية: 6 و 7.

موطن الشاهد: {يَرَوْنَهُ بَعِيدًا، وَنَرَاهُ قَرِيبًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "يرى" في الآية الكريمة دالا على المعنيين، فالأول يدل على الرجحان؛ لأن الضمير عائد إلى الكفار الذين يظنون البعث ممتنعا؛ والثاني: يدل على اليقين؛ لأن المتكلم الله جل جلاله؛ ومعناه: ونعلمه واقعا لا محالة.

3 "47" سورة محمد، الآية: 19.

موطن الشاهد: {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "اعلم" بمعنى تيقن واعتقد؛ وأن وصلتها سدت مسد مفعولي "اعلم".

4 "60" سورة الممتحنة، الآية: 10.

موطن الشاهد: {عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ} .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "علم" في الآية الكريمة بمعنى "ظن"؛ والضمير "هن"؛
مفعوله الأول، ومؤنات: مفعوله الثاني.

5 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

6 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

فعدت فيمن كان عنها معردا

وهو من شواهد: التصريح: 248 / 1، والأشموي: "156 / 1 / 317" والعيني: 2 /

= 381.

(38/2)

وكقوله تعالى: {يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ} 1، وكقوله الشاعر2: [الطويل]
178- وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة3

= المفردات الغريبة: شَبَّت: اشتعلت واثَّقت وتأججت. لظى الحرب: نارها وأوارها.
صاليا: داخلا فيها، وخائضا غمارها. عردت: أحجمت وفرت، والتعريد: الفرار، أو
سرعة الذهاب في الهزيمة.

المعنى: لقد ترجح أنك -إذا اضطربت نيران الحرب وحمي وطيسها- تقتحهما وتخوض
غمارها غير هياب ولا وجل؛ وإذا بك تفر وتنهزم مع المنهزمين.

الإعراب: ظننتك: فعل ماضٍ يفيد الرجحان، والتاء: فاعله، والكاف: مفعوله الأول.

إن: شرطية جازمة. شبت: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. لظى: فاعل مرفوع، الحرب:

مضاف إليه؛ وجواب الشرط محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه. صاليا: مفعول به ثانٍ؛ لفعل

"ظن" فعدت: الفاء عاطفة. عردت: فعل ماضٍ وفاعل. "فيمن": متعلق بـ "عرد". كان

فعل ماضٍ ناقص، واسمه: هو. معردا: خبر كان؛ وجملة "كان مع معموليها": صلة "من"

لا محل لها.

موطن الشاهد: "ظننتك صاليا".

وجه الاستشهاد: استعمل فعل "ظن" من الظن بمعنى الرجحان؛ ونصب به مفعولين؛

الأول: "الكاف" ضمير الخطاب، والثاني: صاليا.

1 "2" سورة البقرة، الآية: 46.

موطن الشاهد: {يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ} .

وجه الاستشهاد: محيء فعل "يظنون" من الظن بمعنى اليقين؛ لأن المؤمنين يتيقنون من ملاقة ربهم، و"أن" وصلتها سدت مسد مفعولي "يظنون".

2 الشاعر: هو زفر بن الحارث الكلبي: أبو الهذيل، كبير قيس في زمانه، ومن الطبقة الأولى من التابعين من أهل الجزيرة، سمع عائشة ومعاوية رضي الله عنهما، وشهد صفين مع معاوية، وشهد مرج راهط مع الضحاك بن قيس؛ لجأ إلى قرقيسيا - بلد على الفرات - وبقي فيها إلى أن مات في خلافة عبد الملك بن مروان، وله بضع وسبعون سنة.

الخرزانه: 2 / 372، المؤلف: 129.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

عشية لاقينا جذامَ وحميرا

وهو من كلمة يقولها في وصف مرج راهط، وهو موضع كانت لهم فيه موقعة، وبعده قوله: =

(39/2)

وقوله 1: [الطويل]

179- حسبْتُ التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ 2

=

فلما لقينا عصبة تغلبية ... يقودون جردا في الأعنة ضمرا

سقيناهم كأسا سوقنا بمثلها ... ولكنهم كانوا على الموت أصبرا

فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه ... ببعض أبت عيدانه أن تكسرا

والشاهد من شواهد: التصريح: 1 / 249، ومغني اللبيب: "833 / 1078"

والسيوطي: 314، والعيني: 2 / 382، وشرح التبريزي لديوان الحماسة "تحقيق محمد

محيي الدين عبد الحميد"، 1 / 150.

المفردات الغريبة: وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة: كنا ظننا شيئا فوجدنا الأمر على

خلاف ما كنا نظن، وهذه العبارة مأخوذة من المثل: "ما كل بيضاء شحمة، ولا كل

سوداء قمر". جذام وحمير: قبيلتان من قبائل اليمن.

المعنى: كنا ظننا في قومنا - لما نعلمه من شجاعتهم ومقدرتهم الفائقة في الحرب - أنهم

سيقهرّون أعداءهم بمجرد اللقاء بهم، وأن أولئك الأعداء، سيهزمون حين يرون أنفسهم أمام شجعان لا قبل لهم بمنازلتهم؛ ولكننا وجدنا في الأعداء قدرة وصلابة وصموداً في المواجهة، وصبراً على النزال، لم يكن متوقعاً؛ ولعل هذا البيت من خير ما قيل في إنصاف الخصوم.

الإعراب: كنا: فعل ماضٍ ناقص، واسمه، حسينا: فعل ماضٍ يفيد الرجحان، و"نا" فاعل. كل: مفعول به أول لـ "حسب" ببيضاء: مضاف إليه. شحمة: مفعول به ثانٍ. لاقينا: فعل ماضٍ، وفاعل. جذام: مفعول به. وحميرا: معطوف على "جذام" وجملة "لاقينا ... " في محل جر بالإضافة.

موطن الشاهد: "حسنا كل بيضاء شحمة".

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "حسب" القلبي بمعنى الرجحان ونصبه مفعولين اثنين؛ الأول: كل؛ والثاني: شحمة.

1 هو: لبيد بن ربيعة العامري، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

رباحا، إذا ما المرء أصبح ثاقلا

وهو من كلمة طويلة للبيد عدتها اثنان وتسعون بيتا، وأولها قوله:

كبيشة حلت بعد عهدك عاقلا ... وكانت له خبلا على النأي خابلا

=

(40/2)

وكقوله1: [الطويل]

180- إخالك، إن لم تغضض الطرف، ذا هوى2

=

تربعت الأشراف ثم تصيفت ... حساء البطاح وانتجعن المسايل

والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 249، وابن عقيل: "122 / 2 / 34"، والأشموني:

"163 / 1 / 339" وجمع الهوامع: 1/ 149، والدرر اللوامع: 1/ 132، والعيني: 2/

384، وديوان لبيد: 146.

المفردات الغريبة: رباحا: أي ربحا. ثاقلا: أي ميتا؛ لأن الجسم يثقل إذا فارقت الروح.

المعنى: لقد علمت وتيقنت أن تقوى الله تعالى، والجلود بالمال وبالنفس -إذا اقتضى الأمر- أحسن تجارة، تعود على الإنسان بخير ربح، إذا مات وفارق هذه الدنيا؛ وذلك لأنه سيجد ما أعدّه الله له خيرا وأعظم أجرا.

الإعراب: حسب: فعل ماضٍ بمعنى "علم"، والتاء: فاعل. التقى: مفعول به أول. والجلود: معطوف على المفعول الأول. خير: مفعول به ثانٍ. تجارة: مضاف إليه. رباحا: تمييز منصوب. إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بجوابه. ما: زائدة. المرء: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده؛ وهذا الفعل المحذوف ناقص محذوف الخبر؛ لأن مفسره "أصبح" فعل ناقص والجملة من "أصبح مع معموليها": في محل جر بالإضافة. أصبح: فعل ماضٍ ناقص، واسمه: هو. ثاقلا: خبر أصبح منصوب؛ وجملة "أصبح ثاقلا": مفسرة لا محل لها.

موطن الشاهد: "حسبت التقى ... خير".

وجه الاستشهاد: استعمال فعل "حسب" بمعنى علم القلبي، ونصبه مفعولين اثنين؛ الأول: التقى. والثاني: خير؛ واستعمال "حسب" بهذا المعنى كثير شائع.

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

يسومك ما لا يستطيع من الوجد

وهو من شواهد: التصريح: 249 / 1، والأشموني: "155 / 1 / 313" وجمع الهوامع:

1 / 150 والدرر اللوامع: 1 / 133، والعيني: 2 / 385.

المفردات الغريبة: إخالك: أظنك، وهو بكسر الهمزة، مع أن القياس في همزة المضارعة فتحها، ولكن جمهور العرب كسروها في هذا الفعل ما عدا بني أسد فإنهم يفتحونها على القياس. تغضض الطرف: تصرف العين وتغمضها. ذا هوى: صاحب عشق. يسومك: يكلفك ويحشمك. الوجد: الهيام والحزن. =

(41/2)

وقوله2: [المنسرح]

181- ما خلّني زلت بعدكم ضمناً2

= المعنى: إني لأظنك -إن لم تصرف النظر عن الحسان ومفاتنهن- صاحب عشق

وهيام؛ وعشقتك وهيامك يجثمانك المصاعب، ويقودانك إلى ما لا تستطيع تحمله من تباريح الشوق والهوى.

الإعراب: إخالك: فعل مضارع "يفيد الرجحان"، والفاعل: أنا، والكاف: مفعوله الأول. إن: شرطية جازمة: لم: جازمة نافية، تغضض: فعل مضارع مجزوم؛ وهو فعل الشرط، والفاعل: أنت. الطرق: مفعول به. ذا: "بمعنى صاحب": مفعول به ثانٍ لـ "إخالك" وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة؛ وجملته جواب الشرط محذوفة؛ لدلالة ما قبل الشرط عليها. هوى: مضاف إليه. يسومك: فعل مضارع، والفاعل: هو، يعود على هوى؛ والكاف: مفعول به أول. لـ "يسوم". ما: اسم موصول، مفعول به ثانٍ لـ "يسوم" لا: نافية. يستطاع: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل: هو، يعود إلى "ما"؛ وجملته "لا يستطاع من الوجد": صلة لـ "ما" لا محل لها، وجملته "يسومك ما لا يستطاع من الوجد": في محل جر صفة لـ "هوى". "من الوجد": متعلق بمحذوف حال من "ما"؛ وهو الأفضل.

موطن الشاهد: "إخالك ذا هوى".

وجه الاستشهاد: استعمال مضارع "خال" وهو فعل قلبي يفيد الرجحان، وقد نصب بهذا الفعل مفعولان اثنان؛ وهما: كاف الخطاب، وذا. واستعمال إخالك بهذا المعنى كثير شائع.

فائدة: القياس في همزة "إخالك" أن تكون مفتوحة في المضارع، نحو: خاف أخاف، ولكن العرب كسروا همزة المضارعة في هذا الفعل وحده باستثناء بني أسد؛ فهم يفتحونها على ما يقتضيه القياس فيقولون: أخالك، والوجهان جائزان باتفاق.

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت -أنشده الجوهري عن خلف الأحمر- وعجزه قوله: أشكو إليكم حموة الألم

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 249، والعيني: 2/ 386، واللسان "ضمن".

المفردات الغريبة: ضَمِنًا: زَمَنًا مُبْتَلًى. حموة الألم: شدته وسورته.

المعنى: يخاطب من فارقهم من الأحبة قائلا: ما ظننت أنني سأبقى بعد فراقكم وبعدكم عني مريضا أشكو مرارة الفراق ولوعة الأسى شوقا إليكم.

الإعراب: ما: نافية. خلتنى: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل، والنون: للوقاية، والباء: مفعول به أول. زلت: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: اسمه. "بعدكم": متعلق بـ "ضمنا" المفعول الثاني

لـ "خال". أشكو: فعل مضارع، والفاعل: أنا، وجملته "أشكو": في محل نصب خبر

"زال". حموة: مفعول به لـ "أشكوا". الألم: مضاف إليه؛ ويجوز أن يكون "ضمنا" خبر

"زال"، وجملة "أشكو": المفعول الثاني لـ "خال".

موطن الشاهد: "خلتني ضمنا".

وجه الاستشهاد: استعمال "خال" القلبي بمعنى الرجحان، وقد نصب هذا الفعل مفعولين اثنين؛ ياء المتكلم، وضمنا؛ كما أوضحنا في الإعراب؛ واستعمال خال بهذا المعنى كثير شائع كما أسلفنا.

(42/2)

تنبيهان: الأول: ترد علم بمعنى عرف، وظن بمعنى اتهم، ورأى بمعنى الرأي، أي: المذهب، وحجا بمعنى قصد، فيتعدى إلى واحد نحو: {وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا} 1 {وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ} 2 وتقول: "رأى أبو حنيفة حلّ كذا، ورأى الشافعي حرمة" و: "حجوت بيت الله" 3.

وترد وجد بمعنى حزن أو حقد فلا يتعديان.

وتأتي هذه الأفعال وبقية أفعال الباب المعانٍ آخر غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين، وإنما لم يحترز عنها لأنها لم يشملها قولنا: "أفعال القلوب".

= مفعول به أول. زلت: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: اسمه. "بعدكم": متعلق بـ "ضمنا" المفعول الثاني لـ "خال". أشكو: فعل مضارع، والفاعل: أنا، وجملة "أشكو": في محل نصب خبر "زال". حموة: مفعول به لـ "أشكوا". الألم: مضاف إليه؛ ويجوز أن يكون "ضمنا" خبر "زال"، وجملة "أشكو": المفعول الثاني لـ "خال".

موطن الشاهد: "خلتني ضمنا".

وجه الاستشهاد: استعمال "خال" القلبي بمعنى الرجحان، وقد نصب هذا الفعل مفعولين اثنين؛ ياء المتكلم، وضمنا؛ كما أوضحنا في الإعراب؛ واستعمال خال بهذا المعنى كثير شائع كما أسلفنا.

1 "16" سورة النحل، الآية: 78.

موطن الشاهد: {لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "تعلمون" بمعنى تعرفون؛ أي ليس قلبيا؛ ولذا نصب مفعولا واحدا، واكتفى به؛ ومفعوله "شيئا" كما هو واضح.

2 "81" سورة التكوين، الآية: 24.

موطن الشاهد: "بُظُنَيْن".

وجه الاستشهاد: مجيء "ظنين" في الآية الكريمة -على قراءة الظاء- بمعنى متهم؛

والمعنى: وما هو على ما يأتيه من أخبار الغيب بمتهم، كما زعم المشركون.

3 قال الرضي: إن "رأى" التي من الرأي بمعنى الاعتقاد تتعدى أحيانا لاثنين، مثل: رأى أبو حنيفة كذا حلالا، ورأى الشافعي كذا حراما. وتارة تتعدى إلى واحد هو مصدر ثاني هذين الفعلين مضافا إلى أولهما، كما ذكر المصنف.

وقال الصبان: "وهذا صريح في جواز استعمال أفعال هذا الباب متعدية إلى واحد هو

مصدر ثاني الجزأين مضافا إلى أولهما، من غير تقدير مفعول ثانٍ؛ لأن هذا المصدر هو

المفعول به في الحقيقة؛ نحو: رأى أبو حنيفة حل كذا. شرح التصريح: 1/ 250، حاشية الصبان: 2/ 20.

(43/2)

الثاني: ألحقوا رأى الحُلُمِيَّة 1 برأي العلمية في التعدي لاثنين، كقوله 2: [الوافر]

182- أراهم رفقتي حتى إذا ما 3

1 أي الدالة على الرؤيا المنامية.

2 القائل هو: عمرو بن أحمر الباهلي، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

تجافى الليل وانخزل انخزالا

وبعد قوله:

إذا أنا كالذي يجري لوردٍ ... إلى آل فلم يدرك بلالا

وهذان البيتان من قصيدة للشاعر يندب فيها رفاقه الذين فارقوه إلى الشام فصار يراهم في منامه وأولها:

أبت عينك إلا أن تلحا ... وتحتالا بما بهما احتيالا

كأنهما سُعَيْنَا مستغيث ... يرجي طالعا بهما ثقالا

والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 250، وجمع الهوامع: 1/ 150، والدرر اللوامع:

1/ 134 وابن عقيل: "131/ 2/ 53" والأشعري: "163/ 1/ 339".

المفردات الغريبة: رفقتي، الرفقة: الجماعة ينزلون جملة ويرتحلون جملة. تجافى الليل: زال،

ذهب. انخزل: انطوى وانقطع. لورد، الورد: المنهل العذب الذي يشرب منه. آل:
الآل: السراب وهو ما تراه وسط النهار، كأنه ماء، وليس بماء. بلالا: ما يبيل به الحلق،
والمراد هنا الماء.

المعنى: إن هؤلاء الأصحاب "أبو حنش وطلق وعمار وأثال" أراهم مجتمعين معي مناما؛
فإذا ما انطوى الليل، واستيقظت من نومي، لا أرى أحدا منهم؛ فأنا كالظمان الذي
يرى السراب، فيظنه ماء؛ حتى إذا جاءه، لم يجد شيئا، فيظل عطشا، ولم ينل مطلباً.
الإعراب: أراهم: فعل مضارع، والفاعل: أنا، و"هم": مفعول به أول. رفقتي: مفعول به
ثان، والياء: مضاف إليه. حتى: ابتدائية. إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمن
معنى الشرط. ما: زائدة. تجافى: فعل ماضٍ. الليل: فاعل مرفوع؛ وجملة "تجافى الليل":
"فعل الشرط غير الجازم" في محل جر بالإضافة؛ وجواب إذا في أول البيت التالي: "إذا
أنا كالذي ...".

موطن الشاهد: "أراهم رفقتي".

وجه الاستشهاد: إعمال "أرى" مضارع "أرى" الحلمية؛ أي رأى في المنام عمل رأى؛
التي بمعنى "علم"؛ لما بينهما من تشابه؛ لأن الرؤيا إدراك بالحسن الباطن، كالعلم؛ ولهذا،
نصب بالفعل مفعولين اثنين، كما بينا في الإعراب.

(44/2)

ومصدرها الرؤيا، نحو: {هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ} 1، ولا تختص الرؤيا بمصدر
الحلمية، بل تقع مصدرا للبصرية، خلافاً للحريري 2 وابن مالك، بدليل: {وَمَا جَعَلْنَا
الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ} 3، قال ابن عباس: هي رؤيا عين.
النوع الثاني: أفعال التصيير، كجعل، ورد، وترك، واتخذ، وتخذ، وصير، ووهب، قال الله
تعالى: {فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا} 4 {لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ

رأى؛ التي بمعنى "علم"؛ لما بينهما من تشابه؛ لأن الرؤيا إدراك بالحسن الباطن، كالعلم؛
ولهذا، نصب بالفعل مفعولين اثنين، كما بينا في الإعراب.

1 "12" سورة يوسف، الآية: 100.

موطن الشاهد: {رُؤْيَايَ} .

وجه الاستشهاد: محيي "رؤيا" مصدرا لـ "أرى" الحلمية.

2 الحريري: هو أبو محمد: القاسم بن علي بن محمد الحريري، صاحب المقامات المشهورة، كان غاية في الذكاء والفتنة والبلاغة، وأحد أئمة عصره في اللغة، وذلك واضح من خلال مقاماته التي برز بها الأوائل وأعجز الأواخر، له مصنفات أخرى مثل: درة الغواص في أوهام الخواص، وملحة الإعراب وشرحها في النحو، وله ديوان شعر، كان الحريري دميم الخلقة مبتلى بنتف لحيته، ولد سنة 446 ومات بالبصرة وله سبعون سنة وذلك سنة 516هـ. سير أعلام النبلاء: 19/ 460، معجم الأدباء: 16/ 261، بغية الوعاة: 2/ 257، خزانة الأدب: 6/ 462.

3 "17" سورة الإسراء، الآية: 60.

موطن الشاهد: {وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "الرؤيا" مصدرا لـ "رأى" البصرية؛ لأن الرؤيا هنا رؤيا عين، كما فسرهما ابن عباس؛ غير أن المشهور استعمالها في الحلمية.

انظر شرح التصريح: 1/ 251.

ومن استعمالهم للرؤيا بمعنى رؤية قول الراعي النميري، يصف صيادا:

وكبر للرؤيا وهش فؤاده ... وبَشَّرَ نفسا كان قبلُ يلوئها

4 "25" سورة الفرقان، الآية: 23.

موطن الشاهد: {جَعَلْنَاهُ هَبَاءً} .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "جعل" دالا على التحويل والانتقال من حالة إلى أخرى، فنصب مفعولين؛ الأول هاء الضمير العائد إلى عمل الكفار، والثاني هباء؛ وهو ذرات التراب الصغيرة التي ترى في شعاع الشمس. ومنثورا: مبعثرا.

(45/2)

كُفَّارًا {1} وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ {2} وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا {3}،

وقال الشاعر4: [الوافر]

183- تخذت غراز إثرهم دليلا5.

1 "2" سورة البقرة، الآية: 109.

موطن الشاهد: {يَرُدُّونَكُمْ ... كُفَّارًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "يردونكم" مضارع رد الدال على التحويل والتصيير ناصبا

لمفعولين؛ هما: الضمير المتصل "كم" و"كفاراً"؛ والمعنى: ود الذين كفروا لو يصبرونكم كفاراً.

2 "18" سورة الكهف، الآية: 99.

موطن الشاهد: {تَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَمُوجُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "ترك" دالاً على التصيير، فنصب مفعولين؛ الأول: بعضهم، والثاني: جملة "يموج"؛ ومن العلماء من ينصب بـ "ترك" مفعولاً واحداً، وينصب الثاني على الحال.

3 "4" سورة النساء، الآية: 125.

موطن الشاهد: {اتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "اتخذ" ناصباً لمفعولين؛ أصلهما مبتدأ وخبر، كما في الآيات السابقة؛ فـ "إبراهيم" المفعول الأول، و"خليلاً": المفعول الثاني.

4 الشاعر: هو: أبو جندب بن مرة الهذلي؛ أخو أبي خراش الهذلي.

5 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

وفرُّوا في الحجاز ليعجزوني

وهو ثالث ثلاثة أبيات يقولها في بني لحيان:

لقد أمسى بنو لحيان مني ... بحمد الله في خزي مبین

جزيتهم بما أخذوا تلادي ... بني لحيان كُلاً فاحزوني

والشاهد من شواهد: التصريح: 1 / 252، والأشعوي: "329 / 1 / 158" والعيني: 2 /

400 وديوان الهذليين: 3 / 90.

المفردات الغريبة: غراز: اسم واد، وقيل اسم جبل. إثرهم: عقب رحيلهم. ليعجزوني:

ليغلبوني، وذلك بأن يفلتوا مني فلا أدركهم.

المعنى: يذم الشاعر بني لحيان -وكانت بينه وبينهم خصومة- فيقول: تتبععت أثرهم بعد

رحيلهم؛ ولكنهم فروا إلى الحجاز؛ ليعجزوني؛ فلا أدركهم.

الإعراب: اتخذت: فعل ماضٍ وفاعل "وفعل اتخذت دال على التصيير وهو بمعنى =

(46/2)

وقال1: [مشطور الرجز]

184- فصبروا مثل كعصف مأكول2

= جعل في هذا البيت. غراز: مفعول به أول؛ وهو ممنوع من الصرف على إرادة البقعة؛ وهي مؤنثة. إثرهم: ظرف متعلق بـ "تخذت" ومضاف إليه. دليلاً: مفعول به ثانٍ لـ "تخذت". في الحجاز: متعلق بـ "فروا"؛ وفي هنا بمعنى "إلى". ليعجزوني: اللام للتعليل، يعجزوني: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام كي، وعلامة نصبه حذف النون، والواو: فاعل، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به؛ والمصدر المؤول من "أن وما بعدها": في محل جر بلام التعليل؛ و"الجار والمجرور": متعلق بـ "فر"؛ وتقدير الكلام: وفروا إلى الحجاز لإعجازهم إياي من اللحاق بهم. موطن الشاهد: "تخذت غراز دليلاً".

وجه الاستشهاد: مجيء "تخذ" فعلاً دالاً على التصيير، ونصبه مفعولين اثنين؛ الأول: غراز، والثاني: دليلاً، كما أوضحنا في الإعراب.

1 القائل: هو رؤية بن العجاج، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت من السريع الموقوف بسكون لام مأكول، أو من مشطور الرجز. وصدرة قوله:

ولعبت طير بهم أباييل

وقبل الشاهد قوله:

ومسهم ما مس أصحاب الفيل ... ترميهم حجارة من سجيل

وهما في ذكر أصحاب الفيل وما حل بهم من الهلاك، وينسبهما بعض النحاة إلى حميد

الأرقط. والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 252، 2/ 172، والأشثوني: "1/ 328/

158"، وجمع الهوامع: 1/ 150 والدرر اللوامع: 1/ 132، ومغني اللبيب: "324/

238"، والسيوطي: 171 والكتاب لسيبويه: 1/ 203، والمقتضب: 4/ 141،

350، وخزانة الأدب: 4/ 270 والعيني: 2/ 402، وسيرة ابن هشام "تحقيق محمد

محيي الدين عبد الحميد": 1/ 56، وملحقات ديوان رؤية: 181.

المفردات الغريبة: أباييل: جماعات وفرق، واحدة إبول؛ أو أبيل، وقيل: لا واحد له.

كعصب، العصب: الزرع الذي أكل حبه، وبقي تبنة وورقه، وقيل: التبن.

المعنى: يصف الشاعر قوماً أبيدوا واستؤصلوا، فلم يبق لهم أثر يذكر؛ ولعله يشير إلى

قصة أصحاب الفيل؛ فشبههم بالزرع الذي عبث به جماعات الطيور؛ فأكلت حبه؛ ولم

تترك منه غير ورقه الجاف. =

وقالوا: "وَهَبْنِي الله فداك" 1 وهذا ملازم للمضي.

[أحكام ظن وأخواتها من حيث الإعمال والإلغاء والتعليق]:

فصل: لهذه الأفعال ثلاثة أحكام:

أحدها: الإعمال، وهو الأصل، وهو واقع في الجميع 2.

الثاني: الإلغاء، وهو: إبطال العمل لفظاً ومحلاً، لضعف العامل بتوسطه أو تأخره، ك:

"زيد ظننت قائم" و: "زيد قائم ظننت" 3 قال 4: [البسيط]

= الإعراب: صيروا: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والواو: نائب فاعل؛ وهي المفعول

الأول. مثل: مفعول به ثانٍ لـ "صيروا". كعصف: الكاف اسم بمعنى مثل، تأكيد لـ

"مثل" المذكورة؛ وعصف: مضاف إليه؛ أو الكاف زائدة، وعصف: مضاف إلى مثل؛

وقد فصل بين المتضايفين بالكاف؛ وهذا جائز.

موطن الشاهد: "صيروا مثل".

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "صير" بمعنى التحويل من حالة إلى حالة، فنصب مفعولين؛

"واو الجماعة" الذي ناب عن الفاعل بعد بناء الفعل للمجهول، و"مثل"، كما بينا في

الإعراب.

1 قول لبعض العرب، حكاه ابن الأعرابي، ومعنى وهبني: صيرني.

2 أي في أفعال القلوب، وفي أفعال التصيير؛ سواء منها المتصرف والجامد على النحو

الذي ذكر، وقد مر أن الأفعال القلبية متصرفة إلا فعلين هما: "تعلم" بمعنى اعلم،

و"هب" بمعنى ظن، والذي يعمل من المتصرف هو الماضي وحده في الغالب، أما أفعال

التصيير فالجامد منها هو "وهب". ويلزمه المضي كما سبق.

شرح التصريح: 1/ 253.

3 المثال الأول، يدل على توسط العامل الملغى بين المبتدأ والخبر؛ وهما مفعولاه قبل أن

يلغى والمثال الثاني؛ يدل على تأخر العامل الملغى عنهما؛ والإلغاء في هاتين الحالتين

جائز، وليس واجبا، كما سيتضح لنا لاحقا.

4 القائل هو: منازل بن ربيعة المنقري، وقيل ابن زمعة؛ والمعروف باللعين المنقري؛

وذلك لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمعه ينشد شعرا والناس يصلون، فقال: من

هذا اللعين؟ فعلقت عليه، وكنية اللعين هذا، أبو أكيدر، وهو شاعر إسلامي هجاء،

مبغض للضيوف، وذلك ظاهر في شعره.

الشعر والشعراء: 1/ 499، والاشتقاق: 153، والخزانة: 1/ 530.

185- وفي الأراجيز -خَلْتُ- اللؤم والخور¹

وقال²: [الطويل]

186- هُما سَيِّدانا يزعمان؛ وإنما³

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

أبالأراجيز يا ابن اللوم توعدي؟

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 253، وهمع الهوامع: 1/ 153 وفيه:

وفي الأراجيز خلت اللؤم والفشل

والدرر اللوامع: 1/ 135، والكتاب لسيبويه: 1/ 61، وشرح المفصل: 7/ 84، 7/

85 وقطر الندى: "71/ 232"، والخزانة: 1/ 125 عرضاً، وذكر أن الصواب: "...

والفشل".

المفردات الغريبة: الأراجيز: جمع أرجوزة، وهي ما كان من الشعر من بحر الرجز، وقد كان من الشعراء من لا يقول غير الرجز، كالعجاج، وابنه رؤية، ومنهم من يقول الشعر لا غير. وآخرون يقولون النوعين. توعدي: تنهدي. اللؤم: دناءة الأصل وشح النفس. الخور: الضعف.

المعنى: أنتهدي بالأراجيز، يا ديني الأصل، وبيا وضع النسب؟ وفي هذه الأراجيز الدناءة والضعف. "ربما لأن الرجز لا ينزل منزلة الشعر في نظره؛ وجعله ابناً للوم مبالغة في هجائه.

الإعراب: أبالأراجيز: الهمزة للاستفهام. "بالأراجيز": متعلق بـ "توعدي". يابن اللؤم: حرف نداء، ومنادى مضاف منصوب، ومضاف إليه، وجملة النداء معترضة بين الجار والمجرور ومتعلقة. توعدي: فعل مضارع، والنون للوقاية، والياء: مفعول به، والفاعل: أنت. وفي الأراجيز: الواو حالية. "في الأراجيز": متعلق بمحذوف خبر مقدم. خلت: فعل ماضٍ وفاعل؛ وجملة "خلت": اعتراضية، لا محل لها؛ لأنها اعترضت بين المبتدأ والخبر. اللؤم: مبتدأ مؤخر. والخور: معطوف على اللؤم مرفوع مثله؛ وجملة "في الأراجيز اللؤم والخور": في محل نصب على الحال.

موطن الشاهد: "في الأراجيز خلت اللؤم".

وجه الاستشهاد: توسط فعل "خال" بين المبتدأ "اللؤم" والخبر "الأراجيز"؛ ولما توسط

الفعل بينهما، ألغى عمله فيهما؛ إذ لولا توسطه؛ لنصبهما؛ والتقدير: وختل اللؤم
والخور في الأراجيز؛ فاللؤم: مفعول أول، ومحل الجار المفعول الثاني.
2 القائل هو: أبو أسيدة الديبري؛ ولم أعر له على ترجمة وافية.
3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:
يسوداننا إن أيسرت غنماهما
=

(49/2)

وإلغاء المتأخر أقوى من إعماله 1، والمتوسط بالعكس 2، وقيل: هما في المتوسط بين
المفعولين سواء.

الثالث: التعليق، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً 3؛ ليجيء ما له صدر

= ويروى قبله:

وإن لنا شيخين لا ينفعاننا ... غنيين لا يجدي علينا غنماهما
والبيت رواه ابن السكيت في كتاب الألفاظ ثاني أربعة أبيات: 135، والبيت من
شواهد: التصريح: 1/ 254، وجمع الهوامع: 1/ 153، والدرر اللوامع: 1/ 135
والعيني: 2/ 403، واللسان "يسر".
المفردات الغريبة: يزعمان: يظنان، أيسرت غنماهما: كثرت ألبانها ونسلها.
المعنى: لنا في قومنا شيخنا غنيان، قد طعنا في السن، لا يعود علينا من غنماهما شيء، مع
ذلك، فهما يظنان أنهما سيدانا وصاحب الأمر والنهي فينا.
الإعراب: هما: مبتدأ. سيدانا: خبر ومضاف إليه. يزعمان: فعل مضارع مرفوع، وعلامة
رفعه ثبوت النون، لأنه من الأفعال الخمسة، والألف في محل رفع فاعل. وإنما: أداة
حصر. يسوداننا: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: فاعل: و"نا"
مفعول به. إن: شرطية جازمة. أيسرت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. وأيسرت: في محل
جزم فعل الشرط. غنماهما: فاعل "أيسر" مرفوع، وعلامة رفعه الألف، و"هما": مضاف
إليه؛ وجواب الشرط محذوف لدلالة سياق الكلام عليه.
موطن الشاهد: "هما سيدانا يزعمان".
وجه الاستشهاد: إلغاء عمل فعل "يزعم" القلبي؛ لتأخره عن مفعوليّه؛ فارتفعاً على

أصلهما؛ وأصلهما - كما هو معلوم - المبتدأ والخبر؛ وإلغاء عمل الفعل في حالة تأخره عن عامله أكثر من أعماله، كما هو واضح في المتن.

1 وذلك لضعفه بالتأخر، ويشترط لجواز الأمرين: عدم انتفاء العامل، وإلا وجب الإعمال نحو: محمداً مسافراً لم أدر، وكون العامل غير مصدر نحو: علي مجد ظني، وألا تدخل على الاسم لام الابتداء نحو: لرأيك ناضج خلت، وإلا وجب الإلغاء في الموضوعين. ويرى بعضهم أن الثاني من باب التعليق؛ وتأخير الفعل مع وجود المعلق، لا يمنع التعليق.

2 أي أن الإعمال أقوى من الإهمال، ومحل هذا إذا لم تتقدم على الاسم لام الابتداء، وإلا وجب الإلغاء. وإذا كان الفعل منفياً تعين الإعمال كما سبق.

3 أي أن العامل يمنع من العمل الظاهر - وهو النصب في لفظ المفعولين أو أحدهما - ولكنه في التقدير عامل؛ وذلك بسبب مانع يحول بينه وبين العامل الظاهر. وسمي هذا النوع من العمل تعليقا؛ لأن العامل متعلق بالمحل ومقدر عمله فيه، وإن بطل عمله في اللفظ بسبب هذا المانع كما سترى. واعلم أن الجملة في حال التعليق لفظها مرفوع ولكنها في محل نصب، فإذا عطفت عليها: جاز مراعاة لفظها برفع المعطوف، وجاز نصبه مراعاة لمحلها. أما في حالة الإلغاء فالجملة، لا محل لها من الإعراب، ولا يعطف عليها إلا بالرفع تبعاً للفظها.

شرح التصريح: 1/ 254.

(50/2)

الكلام بعده، وهو: لام الابتداء، نحو: {وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ} 1، ولام القسم، كقوله 2: [الكامل]

187- ولقد علمت لتأتين منيتي 3

1 "2" سورة البقرة، الآية: 102.

موطن الشاهد: {عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ} .

وجه الاستشهاد: وقوع فعل "علم" القلبي معلقاً عن العمل لدخول لام الابتداء على المبتدأ والخبر؛ ولام الابتداء، لا يعمل ما قبلها فيما بعدها وإلا فقدت صدارتها؛ فاللام: حرف ابتداء. من: اسم موصول، مبتدأ أول. وجملة "اشتراه": صلة، لا محل لها. وما:

نافية. "له": متعلق بخبر مقدم محذوف. من: زائدة. خلاف: مبتدأ ثانٍ مؤخر؛ وجملة "ما له من خلاق": في محل رفع خبر المبتدأ الأول؛ وجملة المبتدأ الأول وخبره، سدت مسد مفعولي "علم" المعلق عن العمل في اللفظ فقط، بسبب لام الابتداء التي لا يتخطاها العامل كما أسلفنا. وانظر شرح التصريح: 1/ 254.

2 القائل هو: ليبد بن ربيعة العامري، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

إن المنايا لا تطيش سهامها

وهو من معلقة ليبد، والتي مطلعها قوله:

عفت الديار محلها فمقامها ... بمنى تأبد غولها فرجامها

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 254، 255، 259، والأشموني: "161 / 1 / 336"،

وهمع الهوامع: 1/ 154، والدرر اللوامع: 1/ 137، والكتاب لسيبويه: 1/ 456،

وخزانة الأدب: 4/ 13، 332، ومغني اللبيب: "524 / 747" "532 / 754"

والعيني: 2/ 405 وشذور الذهب: "185 / 481"، وقطر الندى: "73 / 235".

المفردات الغريبة: منيتي، المنية: الموت. لا تطيش: لا تخب ولا تخطئ، يقال: طاش

السهم، إذا لم يصب الهدف. سهامها: جمع سهم. =

(51/2)

وما النافية نحو: {لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ} 1.

ولا وإن النافيتان في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر، نحو: "علمت والله لا زيد في

الدار ولا عمرو" و: "علمت إن زيد قائم".

= المعنى: لقد أيقنت أن منيتي ستأتيني وسألاقي الموت حتما، لأن الموت نازل لا محالة

بكل إنسان، لا يفلت منه أحد، ولا تطيش سهامه.

الإعراب: ولقد: الواو حرف قسم وجر، والمقسم به محذوف؛ والتقدير والله لقد

علمت. لقد: اللام واقعة في جواب القسم، قد: حرف تحقيق. علمت: فعل ماضٍ

وفاعل؛ وجملة "علمت": جواب القسم، لا محل لها. لتأتين: اللام واقعة في جواب قسم

مقدر آخر، تأتين: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة. منيتي:

فاعل مرفوع، والياء مضاف إليه؛ وجملة "تأتين منيتي": سدت مسد مفعولي "علم"

المعلق عن العمل بسبب لام القسم؛ هذا؛ ويجوز أن تكون اللام المقترنة بـ "قد" الموطئة للقسم تفيد التوكيد، واللام في لتأتين: واقعة في جواب القسم؛ وجملة "لتأتين"؛ جواب القسم، لا محل لها. أن: حرف مشبه بالفعل. المنايا: اسمه. لا: نافية. تطيش: فعل مضارع. سهامها: فاعل ومضاف إليه؛ وجملة "لا تطيش سهامها": في محل رفع خبر "إن".

موطن الشاهد: "علمت لتأتين منيتي".

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "علم" القلبي معلقا عن العمل؛ لوقوعه قبل لام جواب القسم؛ ولذا علق عن العمل في لفظ الجملة فقط؛ ولولا وجود لام القسم لنصب المفعولين؛ والتقدير: ولقد علمت منيتي آتية؛ بنصب "منيته" نصبا تقديرية، على أنه المفعول الأول، ونصب آتية نصبا ظاهرا على أنه المفعول الثاني؛ وقد ذكر صاحب شرح التصريح تعليقا حول جملة جواب القسم، وهل لها محل أو لا في مثل هذا الشاهد يفضل العودة إليه؛ وإلى حاشية الصبان مع المعرفة مراده. شرح التصريح: 1/ 255، وحاشية الصبان: 2/ 30.

1 "21" سورة الأنبياء، الآية: 65.

موطن الشاهد: {لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ} .

وجه الاستشهاد: علق فعل "علم" عن العمل في الجملة بعده لفظا، لأنه وقع قبل "ما" النافية؛ فـ "ما" نافية. هؤلاء: مبتدأ. جملة "ينطقون": خبر؛ والجملة من "المبتدأ والخبر": في محل نصب، سدت مسد مفعولي "علم".

2 لأن لهما الصدارة حينئذ، ويرى البعض عدم اشتراط القسم قبل كل أداة من الثلاثة؛ لعدم وروده في الأساليب الفصيحة، ولا فرق في الأحرف الثلاثة بين العاملة منها؛ والمهملة؛ فكلها مع الإهمال أو الإعمال صالحة؛ لأن تكون أداة تعليق.

(52/2)

والاستفهام، وله صورتان:

إحدهما: أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة، نحو: {وَأِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ} 1.

والثانية: أن يكون في الجملة اسم استفهام: عمدة كان، نحو: {لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى} 2، أو فضلة، نحو: {وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ} 3.

1 "21" الأنبياء، الآية: 109.

موطن الشاهد: {وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ} .
وجه الاستشهاد: اعترضت همزة الاستفهام بين الفعل القلبي "أدري" وبين معموليه؛
فعلقت عن العمل لفظاً لا معنى؛ ف قريب: مبتدأ، بعيد: معطوف عليه: ما: خبر المبتدأ
والجملة من "المبتدأ والخبر": في موضع نصب، سدت مسد مفعولي "أدري" المعلق.
2 "18" سورة الكهف، الآية: 12.

موطن الشاهد: {لَتَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى} .
وجه الاستشهاد: علق فعل "نعلم" عن العمل لفظاً؛ لوقوعه قبل اسم الاستفهام
العمدة؛ فأى: مبتدأ، وأحصى: خبر "إن كانت اسم تفضيل" وفي محل رفع خبر إن
كانت فعلاً ماضياً؛ وجملة: "أَيُّ الحزبين أحصى" في موضع نصب سدت مسد مفعولي
"نعلم" المعلق.

3 "26" سورة الشعراء، الآية: 227.

موطن الشاهد: {سَيَعْلَمُ ... أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ} .
وجه الاستشهاد: علق فعل "يعلم" عن العمل لفظاً؛ لأنه تلي بـ "أي" اسم الاستفهام،
وهو لا يعمل فيه ما قبله؛ فـ "أي" مفعول مطلق مقدم من تأخير، والعامل فيه
"ينقلبون"؛ والأصل؛ ينقلبون أي منقلب؛ وليست "أي" مفعولاً به لـ "يعلم" كما يتوهم
المبتدئون - لما ذكرنا - وجملة ينقلبون معلق عنها العامل؛ فهي في محل نصب سدت
مسد مفعولي "يعلم".

(53/2)

لا يدخل الإلغاء والتعليق في أفعال التصيير :

ولا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصيير 1، ولا في قلبي جامد 2، وهو
اثنان: هب، وتعلم 3، فإنهما يلزمان الأمر، وما عداهما من أفعال الباب متصرف إلا
وهب، كما مر.

ولتصاريهن ما هن، تقول في الأعمال: "أظن زيدا قائماً" و: "أنا ظانُّ زيدا قائماً"، وفي
الإلغاء 4: "زيد أظن قائم، وزيد قائم أظن، وزيد أنا ظانُّ قائم، وزيد قائم أنا ظانُّ" وفي
التعليق: "أظن ما زيد قائم، وأنا ظانُّ ما زيد قائم".

[الفرق بين الإلغاء والتعليق] :

[وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين] :

أحدهما: أن العامل الملغى لا عمل له البتة، والعامل المعلق له عمل في المحل، فيجوز:
"علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره" بالنصب عطفًا على المحل 5.

1 لقوتها، لأن متناولها الذوات لا الأحداث، وأثرها ظاهر في الغالب؛ فهي قوية في العمل.

2 لضعفه بعدم التصرف، فلا يضم إلى ذلك ضعف آخر بإلغائه أو تعليقه.

3 ذهب الكثيرون من النحاة: إلى أن "تعلم" تتصرف وهو الراجح؛ فقد حكى ابن السكيت؛ تعلمت أن فلانا خارج، وعلى ذلك يدخلها الإلغاء والتعليق.

4 المراد بالتصارييف: المضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر؛ ويلاحظ أن المصدر يجب فيه الإلغاء إذا تقدم عليه معموله، أو أحدهما؛ بأن تأخر أو توسط؛ لأنه يعمل فيما قبله، كما تقدم في موضعه.

5 للعلماء خلاف في الجملة المعلق عنها بأحد المعلقات التي ذكرها المؤلف -إلا الاستفهام- ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب: أولها: أن لهذه الجملة محلا من الإعراب؛ وأن هذا المحل، هو النصب، وهذا مذهب سيوييه وسائر البصريين وابن كيسان، وهو الذي يجري عليه كلام المؤلف ههنا، والثاني: أنه لا محل لها من الإعراب، وأنها جواب قسم مقدر بينها وبين الفعل المعلق، فإذا قلت "علمت لزيد قائم" فتقدير الكلام: علمت والله لزيد قائم، وهذا مذهب الكوفيين.

الثالث: أن الجملة المعلق عنها، لا محل لها من الإعراب، بسبب كونها جواب =

(54/2)

قال 3: [الطويل]

188- وما كانت أدري قبل عزة ما البكى ... ولا موجعات القلب حتى تولت 1

= قسم، لكن هذا القسم مدلول عليه بنفس الفعل المعلق، وليس مدلولًا عليه بشيء محذوف، كما زعم الكوفيون، وهذا مذهب المغاربة من النحويين، ومن ذهب إليه ابن عصفور.

واعلم أنه إنما يعطف على محل الجملة المعلق عنها جملة أو مفردا في معنى الجملة. شرح التصريح: 1/ 257.

فائدة: لا فرق في الاستفهام العمدة - من حيث التعليق - بين المبتدأ، أو الخبر، كما في قولك: علمت متى السفر؟، أو المضاف إليه المبتدأ، نحو: علمت أبو من زيد، أو خبرا كذلك؛ نحو: علمت صبيحة أي يوم سفرك. انظر شرح التصريح: 1/ 256.

1 القائل هو كثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة. وقد مرت ترجمته.
2 تخريج الشاهد: البيت من شواهد: التصريح: 1/ 257، والأشعري: "338 / 1 / 162" وقطر الندى: "74 / 237" وشذور الذهب: "187 / 486" ومغني اللبيب: "771 / 546"، وديوان كثير: 1/ 27.

المفردات الغريبة: أدري: أعلم. عزة: اسم محبوبه الشاعر: موجعات: جمع موجعة: أي مؤلمة.

المعنى: ما كنت أعلم قبل أن أعرف عزة وأهواها، أي شيء وهو البكى؛ لأنني كنت خالي القلب، وما كانت أعلم الأمور المؤلمة؛ لكوني مرتاح الخاطر، حتى ذهبت وفارقتني. الإعراب: ما: نافية. كنت: فعل ماضٍ ناقص، واسمه. أدري: فعل مضارع، "والفاعل" أنا؛ وجملة "أدري": في محل نصب خبر "كان". "قبل": متعلق بـ "أدري". عزة: مضاف إليه؛ مجرور بالفتحة عوضا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. ما: اسم استفهام، مبتدأ. البكى: خبر. ولا موجعات: الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي. موجعات: اسم معطوف على محل "ما البكى" منصوب، وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم. حتى: حرف غاية وجر. تولت: فعل ماضٍ، والفاعل: هي، والتاء: للتأنيث؛ والمصدر المؤول من "أن المقدرة قبل تولت مع ما بعدها": في محل جر بـ "حتى"؛ و"الجار والمجرور": متعلق بالنفي الذي دل عليه "ما" في قوله "ما كنت أدري". موطن الشاهد: "أدري ما البكى ولا موجعات".

وجه الاستشهاد: علق الفعل القلبي "أدري" عن العمل؛ لأن المبتدأ بعده اسم استفهام؛ ومعلوم أن اسم الاستفهام لا يعمل ما قبله فيه؛ لأن رتبته التصدير؛ غير أن الفعل عمل النصب في محل الجملة؛ ودليل ذلك، عطف "موجعات" المنصوب على محلها. وأعرب بعضهم: "ولا موجعات" كالاتي:

الواو حالية. لا: نافية للجنس. موجعات: اسمها والخبر محذوف. وأعرب بعضهم "ما البكى" كالتالي:

ما: زائدة. البكى: مفعول به؛ والأصل: لا أدري البكى، ولا أدري موجعات القلب؛

فيكون من باب عطف الجمل ولا شاهد فيه على الوجهين؛ والأرجح ما ذهبنا إليه في إعراب البيت. وانظر شرح التصريح: 1/ 257.

(55/2)

والثاني: أن سبب التعليق موجب، فلا يجوز: "ظننت ما زيدا قائما" وسبب الإلغاء مجوز¹، فيجوز: "زيدًا ظننتُ قائما" و"زيدا قائما ظننت".
ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم²، خلافا للكوفيين والأخفش، واستدلوا بقوله³:
[البسيط]

189- أي رأيت ملاك الشيمة الأدب⁴

1 هناك بعض الحالات التي يجب فيها الإعمال؛ منها: إذا كان الناسخ منفيا، سواء كان متأخرا عن المفعولين، أم متوسطا بينهما، نحو: "شتاء باردا لم أظن"، "شتاء لم أظن باردا"، ويجب الإهمال إذا كان العامل مصدرا متأخرا نحو: المطر قليل - ظني غالب؛ لأن المصدر المتأخر لا يعمل في شيء متقدم عليه؛ وكذلك إذا كان في المفعول المتقدم لام ابتداء أو غيرها من ألفاظ التعليق، نحو: لمحمد مكافح ظننت. أو إذا وقع الناسخ بين اسم إن وخبرها، نحو: إن التردد حسبت مضيعة.
2 هذا مذهب البصريين. وعليه جرى ابن مالك. ومن الفروق بين الإلغاء والتعليق: أن الإلغاء يؤثر في المفعولين معا. أما التعليق فقد يكون أثره على المفعولين أو على أحدهما. والإلغاء لا يجوز في توابعه إلا مراعاة الناحية الظاهرة. أما التعليق فيجوز في توابعه مراعاة الناحية اللفظية، والناحية المحلية كما سبق.

3 القائل: رجل من بني فزارة.

4 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

كذاك أدبت حتى صار من خلقي
وقبله قوله:

أكنيه حين أناديه لأكرمه ... ولا ألقبه والسوأة اللقب

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 258، وابن عقيل: "130 / 2 / 49"، والأشموني:

"160 / 1 / 335" وجمع الهوامع: 1/ 153، والدرر اللوامع: 1/ 135، والمقرب:

22، والخزانة: 4 / 5 والعيني: 2 / 411، وشرح التبريز على الحماسة "تحقيق: =

= محمد محيي الدين عبد الحميد: 3/ 147، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي:

1146. وهي برواية "الأدب".

المفردات الغريبة: كذاك: اسم الإشارة، يراد به مصدر الفعل المذكور بعده أي تأديبا مثل ذلك التأديب المعبر عنه في قوله: "أكنيه حين ...". ملاك الشيء: قوامه الذي يملك به. الشيمة. الخلق، والجمع: الشيم.

المعنى: أدبت أدبا مثل ذلك الأدب العظيم؛ حتى من شيمتي وطبعي الإيمان بأن رأس الأخلاق، وملاك الفضائل الإنسانية هو الأدب.

الإعراب: كذاك: "الكاف" اسم بمعنى مثل، صفة لمحذوف واقع مفعولا مطلقا من

"أدبت" الذي بعده، واسم الإشارة: مضاف إليه؛ أو الكاف: حرف جر، واسم

الإشارة: اسم مجرور؛ و"الجار والمجرور": متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف واقع

مفعولا مطلقا لـ "أدبت"؛ والتقدير: أدبت تأديبا مثل هذا التأديب. أدبت: فعل ماضٍ مبني

لمجهول، والتاء: نائب فاعل. حتى: ابتدائية. صار: فعل ماضٍ ناقص. "من

خلقي": متعلق بمحذوف خبر "صار" المقدم، والياء: مضاف إليه، أي: حرف مشبه

واسمه وجدت: فعل ماضٍ وفاعل؛ وجملة "وجدت" في محل رفع خبر "أن"؛ والمصدر

المؤول من "أن وما دخلت عليه": في محل رفع اسم "صار". ملاك: مبتدأ. الشيمة:

مضاف إليه. الأدب: خبر مرفوع؛ وجملة "ملاك الشيمة الأدب": في محل نصب، سدت

مسد مفعولي "وجد" على تقدير لام ابتداء، علقت هذا الفعل عن العمل في لفظ جزأي

الجملة؛ والأصل: وجدت لملاك الشيمة الأدب؛ أو الجملة في محل نصب مفعولا ثانيا

لفعل "وجد"؛ ومفعوله الأول: ضمير الشأن المحذوف؛ والتقدير: وجدته - أي الحال

والشأن - ملاك الشيمة الأدب.

مواطن الشاهد: "وجدت ملاك الشيمة الأدب".

وجه الاستشهاد: إلغاء الفعل "وجد" مع تقدمه على معموليه؛ إذ لو أعمله؛ لنصب به

"ملاك" و"الأدب" على أنهما مفعولان؛ ولكن رواية البيت برفعهما؛ وفي هذا الشاهد

خلاف بين النحويين؛ فمذهب الكوفيون إلى أن ما جاء في هذا الشاهد وأمثاله من باب

الإلغاء؛ لأن الإلغاء - عندهم - جائز مع تقدم العامل، كجوازه في التوسط والتأخر؛

والعلة في ذلك، أن أفعال القلوب ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية، وهذا الإلغاء أثر من آثار ضعفها. وأما البصريون فخرجوا هذا الشاهد وأمثاله على ثلاثة احتمالات، ذكرها المؤلف في المتن بعد ذكر الشاهد التالي؛ ورأي الكوفيون أسلم من رأي البصريين في هذه المسألة؛ لأن الأصل؛ وإلا تصبح دلالة الشواهد غير موثوق بها ولا مطمأن إليها؛ لأن التأويل في كل كلام ممكن. وانظر تفصيل هذه المسألة في شرح التصريح: 1/ 258، وشرح ابن عقيل: "ط. دار الفكر": 1/ 342-344.

(57/2)

وقوله 1: [البسيط]

190- وما إخال لدينا منك تنويل 2

1 القائل: هو كعب بن زهير بن أبي سلمة، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها

والبيت من القصيدة المشهورة في مدح سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- والتي مطلعها قوله:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول ... متيم إثرها لم يفد مكبول

والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 258، وابن عقيل 129/ 2/ 47، والأشموني:

"334/ 1/ 160" والخزانة: 4/ 7، والعيني: 2/ 412، وهمع الهوامع: 1/ 53،

153، والدرر اللوامع: 1/ 31، 136، وديوان كعب بن زهير: 9، وفيه برواية

"تعجيل".

المفردات الغريبة: تدنو: تقرب. تنويل: إعطاء.

المعنى: إني لأرجو أن تدنو مودتها، وتقرب محبتها، وما أظن أنني سأصل منك إلى أي عطاء أو تنويل.

الإعراب: أرجو وآمل: فعلان مضارعان، والفاعل فيهما: أنا. أن: حرف ناصب. تدنو:

فعل مضارع منصوب بـ "أن" وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الواو؛ منع من ظهورها

السكون العارض لضرورة الشعر. مودتها: فاعل ومضاف إليه؛ و"ها": عائد إلى سعاد.

وما: الواو عاطفة. ما: نافية. إخال: فعل مضارع والفاعل أنا. "لدينا": متعلق بمحذوف

خبر مقدم، و"نا": مضاف إليه. "منك": متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر. تنويل: مبتدأ مؤخر مرفوع؛ وجملة "المبتدأ والخبر": في محل نصب مفعولاً به ثانياً لـ "إخال"؛ والمفعول الأول: ضمير شأن محذوف على مذهب البصريين. موطن الشاهد: "وما إخال لدينا منك تنويل".

وجه الاستشهاد: ظاهر البيت يوحي بإلغاء العامل "إخال" مع تقدمه على معموليه؛ وبهذا الظاهر أخذ نخاة الكوفة؛ لأنهم يجوزون إلغاء أفعال القلوب، مع تقدمها؛ لضعفها، كما بينا في الشاهد السابق، ولكن نخاة البصرة أولوا البيت بما يخرجها عن استشهاد الكوفيين، ولهم فيه توجيهات عدة؛ ذكرها المؤلف في المتن وأعرنا الشاهد على الوجه الثالث منها؛ وهو اعتبار "إخال" عاملة في مفعولين؛ الأول محذوف؛ وهو ضمير الشأن، والثاني جملة.

(58/2)

وأجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة، والأصل: "ملأك" و: "للدينا" ثم حذفت وبقي التعليق.

والثاني: أن يكون من الإلغاء؛ لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل في الكلام مقتضى أيضاً، نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى، والعامل هنا قد سبق بأني وبما النافية، ونظيره "متى ظننت زيدا قائماً" فيجوز فيه الإلغاء.

والثالث: أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأ، والأصل: "وجدته" و: "إخاله" كما حذف في قولهم: "إن بك زيد مأخوذ".

[جواز حذف المفعولين اختصاراً]:

فصل: ويجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصاراً¹، أي: لدليل، نحو: {أَيْنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ} 2، وقوله 3: [الطويل]

191- بأي كتاب أم بأية سنة ... ترى حبهم عارا علي وتحسب⁴

1 المراد بالحذف اختصاراً: حذف ما يمكن الاستغناء عنه، من الألفاظ؛ لداع يقتضيه؛ وهو جائز بشرط وجود دليل، يدل على المحذوف؛ وألا يترتب على الحذف فساد في

المعنى أو في الصياغة اللفظية.

2 "28" سورة القصص، الآية: 74.

موطن الشاهد: {تَزْعُمُونَ} .

وجه الاستشهاد: حذف مفعولي "تزعمون"؛ لدلالة ما قبلهما؛ والتقدير: أين شركائي الذين كنتم تزعمونهم شركائي؟ أو تزعمون أنهم شركائي.

3 القائل: هو الكميت بن زيد الأسدي، وقد مرت ترجمته.

4 تخريج الشاهد: البيت من قصيدة هاشمية للكميت؛ يمدح فيها آل الرسول -صلى الله عليه وسلم-، وأولها قوله:

طربت، وما شوقا إلى البيض أطرب ... ولا لعبا مني، وذو الشيب يلعب
ولم يلهني دار ولا رسم منزل ... ولم يتطربني بنان مخضب

=

(59/2)

أي: تزعمونهم شركائي¹، وتحسب حبهام عارا علي.

[جواز حذف المفعولين اقتصارا]:

وأما حذفهما اقتصارا، أي: لغير دليل، فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقا²، واختاره الناطم، وعن الأكثرين الإجازة مطلقا، لقوله تعالى: {وَاللَّهُ يَعْلَمُ

= والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 259، وابن عقيل: "132 / 2 / 55"، والهمع:

1/ 152، والدرر اللوامع: 1/ 134 والمحتسب: 1/ 173، والمقرب: 21، والخزانة:

4/ 5 والعيني: 2/ 413، وحاشية يس على التصريح: 1/ 161.

المفردات الغريبة: ترى حبهام: رأى هنا من الرأي بمعنى الاعتقاد، ويجوز أن تكون علمية.

عاراً، العار: كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة؛ تقول: عيرته كذا، ولا يجوز عيرته بكذا. على الأرجح؛ لأنه يتعدى إلى مفعولين بنفسه. تحسب: تظن.

المعنى: يا من يعيرني حب آل بيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- -ويعيب علي

ذلك، فبأي كتاب، تسترشد، أم بأية سنة ترى محبتي لهم منقصة ومذمة، أو تظن

ذلك؟؟.

الإعراب: "بأي": متعلق بـ "ترى". كتاب: مضاف إليه. أم: حرف عطف. "بأية":

معطوف على الأول. سنة: مضاف إليه. ترى: فعل مضارع، والفاعل: أنت. حبهم: مفعول به بأول لـ "ترى" ومضاف إليه. عارا: مفعول به ثانٍ. "علي": متعلق بـ "محذوف صفة من عار"؛ وهو الأفضل. وتحسب: الواو عاطفة جملة على جملة. تحسب: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنت. ومفعولا "تحسب" محذوفان؛ لدلالة الكلام السابق عليهما؛ أو لدلالة مفعولي "ترى" عليهما تحديدا؛ والتقدير: وتحسب حبهم عارا علي. موطن الشاهد: "تحسب".

وجه الاستشهاد: حذف مفعولي هذا العامل؛ لدلالة سابق الكلام عليهما، كما بينا في الإعراب، وحذف المفعولين اختصارا؛ لدليل يدل عليهما جائز بإجماع النحاة، كما في المتن.

1 كان الأولى أن يقول: تزعمون أنهم شركائي؛ جريا على الأكثر من تعدي "يزعم" إلى "أن" و"صلتها"، ولكنه عدل عن ذلك؛ لأن الكلام في حذف المفعولين معا في حذف ما يسد مسدهما، وإن كانا بمنزلة واحدة، وقد بينا ذلك في وجه الاستشهاد في الآية الكريمة.

شرح التصريح: 1/ 259.

2 أي في أفعال العلم وأفعال الظن، كما يؤخذ من تفصيل الأعم: الآتي. وعلة المنع: ذهاب الفائدة بحذفهما، وأيضا فإن هذه الأفعال لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم، وجواب القسم، لا يحذف؛ فكذلك ما هو بمنزلة.

(60/2)

وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ { 1، فَهُوَ يَرَى { 2، وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوءِ { 3، وقولهم: "من يسمع يَحِلُّ" 4، وعن الأعم 5 يجوز في أعال الظن دون أفعال العلم 6.

1 "2" سورة البقرة، الآية: 216 و231.

موطن الشاهد: {يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ}.

وجه الاستشهاد: استدل بعض النحاة بهذه الآية على جواز حذف مفعولي: العامل القلبي "تعلمون" اقتصارا، من غير دليل يدل على المفعولين المحذوفين؛ لأنهم يميزون الحذف مطلقا، كما جاء في المتن؛ وأما تقدير الآية -والله أعلم: يعلم الأشياء، كائنة، أو نحو ذلك.

2 "53" سورة النجم، الآية: 35.

موطن الشاهد: {يَرَى} .

وجه الاستشهاد: جواز حذف المفعولين، كما في الآية السابقة، من غير دليل يدل عليهما؛ وقيل: إن الحذف في هذه الآية لدليل؛ لأن قوله تعالى: {أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ} يشعر بالمفعولين؛ والتقدير في الآية -والله أعلم- يرى ما يعتقده حقا.

3 "48" سورة الفتح، الآية: 62.

موطن الشاهد: {ظَنَنْتُمْ ظَنُّ السَّوْءِ} .

وجه الاستشهاد: حذف ما يسد مسد المفعولين؛ لأن التقدير: ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهلهم منتفيا أبدا؛ وظن السوء: مفعول مطلق مفيد للنوع؛ والأرجح أن الحذف في الآية الكريمة اختصارا؛ لوجود دليل في قوله تعالى: {بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ} يشعر بمفعولين؛ أو بما يسد مسدهما.

4 مثل قائلته العرب، يضرب لمن أخبار الناس ومعاييرهم؛ فيقع في نفسه، عليهم مكروه ويعني: من يسمع، يخل مسموعه صادقا، وهو من أمثال الميداني: 2/ 300.

5 الأعلام: هو أبو الحجاج؛ يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري، المعروف بالأعلام. كان عالما بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، حافظ لها، مشهورا بضبطها وإتقانها، رحل إلى قرطبة، وأخذ عن علمائها؛ له مصنفات قيمة؛ منها: شرح حماسة أبي تمام، وشرح الجمل للزجاجي، وشرح أبيات الجمل، مات سنة: 476هـ.

البلغة: 292، بغية الوعاة: 2/ 356، وفيات الأعيان: 2/ 465، معجم المؤلفين:

13/ 302.

6 حجته كثرة السماع في الأولى دون الثانية.

(61/2)

[حكم حذف أحد المفعولين اختصارا واقتصارا]:

ويمنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصارا، وأما اختصارا فمنعه 1 ابن ملكون 2 وأجازه

الجمهور، كقوله 3: [الكامل]

192- ولقد نزلت فلا تظني غيره ... مني بمنزلة المحب المكرم 4

1 حجته هو ومن تابعه، أنه أحد جزأي الجملة.

2 ابن ملكون: هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي من المغاربة، كان أستاذا نخويا جليلا، روى عن أبي الحسن شريح، وروى عنه ابن خروف والشلوبين؛ له شرح الحماسة، والنكت على تبصرة الصميري، وغير ذلك. توفي سنة: 584هـ؛ وقيل 581هـ.

البلغة: 10، بغية الوعاة: 1/ 431، الأعلام: 1/ 59، معجم المؤلفين: 1/ 108، وطبقات ابن شهبة: 152.

3 القائل: هو عنتر بن عمرو بن شداد العبسي، وشداد جده نسب إليه، وقيل: عمه؛ أحد فرسان العرب وأجوادهم، من أهل نجد، ومن الطبقة السادسة من الجاهليين، وأحد أصحاب المعلقة؛ كان أسود اللون عبدا؛ حتى قيل: هو أحد أغربة العرب؛ لم ينسبه أبوه إليه إلا بعد الكبر، كانت له أيام ومشاهد في حرب داحس والغبراء، اختلف في موته، فقيل مات مقتولا؛ وقيل أصابته ريح فقتلته بعد أن أسن وضعف، وذلك سنة 22 ق. هـ.

الشعر والشعراء: 1/ 250، والأغاني: 7/ 141، والخزانة: 1/ 59، والجمحي: 1/ 152.

4 تخريج الشاهد: البيت من معلقة عنتر المشهورة؛ والتي مطلعها قوله: هل غادر الشعراء من متردم ... أم هل عرفت الدار بعد توهم وهو من شواهد: التصريح: 1/ 260، وابن عقيل: "123/ 2/ 56"، والأشموني: "164/ 1/ 341" وهمع الهوامع: 1/ 152، والدرر اللوامع: "1/ 134، والخصائص: 2/ 216، والمختضب: 1/ 78، والمقرب: 21، والخزانة: 1/ 539، 4/ 4، والعيني: 2/ 214 وحاشية يس على التصريح: 1/ 126 وشدور الذهب: "196/ 498". المفردات الغريبة: غادر: ترك. متردم: مستصلح: من ردمت الشيء، إذا أصلحته يريد: هل ترك الشعراء لأحد معنى لم يتناولوه؟ توهم: إنكار وطن، الحب: المحبوب. المعنى: والله، لقد نزلت -أيتها المحبوبة- من قلبي بمنزلة الشيء المحبوب المكرم، فلا تظني شيئا غير ذلك واقعا ذلك الموقع. =

(62/2)

[حكم الجملة بعد القول]:

تحكى الجملة الفعلية بعد القول 1، وكذا الاسمية، وسليم 2 يعلمونه فيها عمل ظن مطلقا،

وعليه يروى قوله3: [الطويل]

193- تقول هزير الريح مرت بأثاب4

= الإعراب: ولقد: الواو حرف قسم وجر؛ واللام مفيدة للتأكيد، وقد: حرف تحقيق.
نزلت: فعل وفاعل؛ وجملة "نزلت": جواب القسم المحذوف؛ والتقدير: والله لقد نزلت.
فلا: الفاء: تفريعية، لا: ناهية. غيره: مفعول أول لفعل: تظن المجزوم بـ "لا" الناهية؛
والهاء مضاف إليه؛ والمفعول الثاني محذوف؛ لدلالة سياق الكلام عليه، والتقدير: فلا
تظني غيره حاصلًا، أو نحو ذلك. "مني" و"بمنزلة": متعلقان بـ "نزلت"؛ وجملة لا تظني
غيره: "معتضة بين الجرور ومتعلقه.
موطن الشاهد: "فلا تظني غيره".

وجه الاستشهاد: حذف مفعول "ظن" الثاني اختصارًا؛ لدلالة السياق عليه؛ وحكم هذا
الحذف جائز عند الجمهور، خلافا لابن ملكون.

1 هذا بإجماع العرب، أما الاسمية فعند البعض، وتكون الجملة في موضع نصب على
المفعولية للقول. هذا: والجملة المحكية قد تذكر بلفظها، كما سمعت، وكما جرت على
لسان الناطق بها، وقد تذكر بمعناها لا بألفاظها مع مراعاة الدقة في المعنى، إلا إذا كان
هناك ما يقتضي التمسك بنصها الحرفي لداعٍ ديني أو قضائي مثلاً، وإذا كانت الجملة
المحكية، فيها خطأ لغوي أو نحوي وجب حكايتها بالمعنى للتخلص مما بها من خطأ؛ إلا
إذا قصد إبراز هذا الخطأ لسبب ما. وإذا وقع بعد القول مفرد، سواء كان مدلوله لفظاً،
نحو: قلت كلمة أو لفظاً. أو كان في معنى الجملة، نحو: قلت قصيدة، أو محاضرة -
نصب على أنه مفعول به للقول، وإن أريد بالمفرد نفس اللفظ المحض - وجب حكايته
ورعايته إعرابه نحو: قال فلان: محمد، إذا تكلم بمحمد مرفوعاً.

حاشية يس على التصريح: 1/ 261.

2 سليم: اسم لقبيلة من قيس عيلان؛ رأسها سليم بن منصور بن عكرمة بن قيس بن
عيلان وسليم أيضاً قبيلة من جذام من اليمين يجرون القول مجرى الظن.

3 هو: امرؤ القيس بن حجر الكندي، وقد مرت ترجمته.

4 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه

=

بالنصب، وقوله1: [الطويل]

194- إذا قلت أي آتٍ أهل بلدة2

= وهو في وصف فرس، وهو من القصيدة، التي مطلعها:

خليليّ مُرّاً بي على أم جندب ... لنقضي حاجات الفؤاد المعذب

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 262، والعيني: 2/ 431، والمقرب: 64، وديوان

امرئ القيس: 49.

المفردات الغربية: شأوين: تشية شأو، وهو الشوط والطلق. عطفه: جانبه. هزيز الرياح:

دوبها عند هبوبها. أثاب: اسم جنس جمعي؛ واحده أثابة، وهي نوع من الشجر.

المعنى: يصف فرسه قائلاً: إذا ما جرى هذا الفرس شوطين، وحمي السبق، وعرق، تظنه؛

لخفته وسرعة جريه- ربحا هبت على تلك الأشجار، فلعبت بها.

الإعراب: تقول: فعل مضارع بمعنى "تظن" مرفوع، والفاعل: أنت. هزيز: مفعول أول، ل

"تقول". الرياح: مضاف إليه. مرت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي.

"بأثاب": متعلق بـ "مر"؛ وجملة "مرت": في محل نصب مفعولاً ثانياً لـ "تقول".

موطن الشاهد: "تقول".

وجه الاستشهاد: استعمل الشاعر فعل "تقول" بمعنى تظن من غير أن يتقدمه استفهام،

ونصب به مفعولين؛ أحدهما: "هزيز" وثانيهما: جملة "مرت بأثاب"؛ والذين يجرونه هذا

الجرى مطلقاً من غير شروط بنو سليم فقط؛ وأما غيرهم، فيتقيدون بشروط ذكرها

المؤلف في المتن.

1 القائل هو الخطيئة: جرجول بن أوس من بني قطيعة بن عيس، لقب بالخطيئة لقصره

وقربه من الأرض، يكنى أبا مليكة، كان راوية زهير، وصفه الرواة بأبشع الأوصاف،

وقالوا: "ما تشاء أن تقول في شعر شاعر ما من عيب إلا وجدته فيه، مع قبح منظر

ونسب مغمور ودين فاسد" وكان من فحول الشعراء ومتقدميهم، وفصحائهم في فنون

الشعر؛ من المديح والهجاء، والفخر والنسيب مات سنة: 50هـ.

الشعر والشعراء: 1/ 322، الاشتقاق: 170، الأغاني: 2/ 41، الخزائن: 1/ 408،

الجمحي: 1/ 104.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

وضَعْتُ بها عنه الولية بالهجر

والبيت من قصيدة يصف فيها بعيه بالسرعة.

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 262، والأشموني: "165 / 1 / 347" والعيني: 2 / 432، وديوانه: 104 =

(64/2)

[شروط إجراء القول مجرى الظن] :

بالفتح 1، وغيرهم يشترط شروطاً، وهي: كونه مضارعاً، وسوى به السيرافي "قلت" بالخطاب، والكوفي "قل"، وإسناده للمخاطب، وكونه حالاً، قاله الناظم، ورد بقوله 2: [الكامل]

195- فمضى تقول الدار تجمعنا 3

= المفردات الغريبة: قلت: معناها هنا ظننت. آتب: راجع؛ اسم فاعل من آتب يؤوب: إذا رجع، والعادة أن يرجع الإنسان من عمله آخر النهار، وفي أول الليل، وهذا، هو المراد هننا، الولية: "البرذعة" توضع تحت الرحل، أو ما يوضع تحتها. بالهجر: نصف النهار عند اشتداد الحر، وأصله بتحريك الجيم، وسكنت للضرورة. المعنى: إذا قدرت وظننت أني سأصل بلدة آخر النهار، لبعد مسافتها، أتيتها نصف النهار، عند اشتداد الحر، وذلك لسرعة بعيري ونجابته.

الإعراب: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب على الظرفية. قلت: فعل وفاعل. و"قلت" بمعنى ظننت. أي: حرف مشبه بالفعل، و"الياء" اسمه. آتب: خير "أن" مرفوع؛ وفاعل اسم الفاعل: ضمير مستتر فيه. أهل: مفعول به لـ "آتب"؛ لإشراجه معنى واصل أو مدرك، وأهل: مضاف. بلدة: مضاف إليه؛ والمصدر المؤول من "أن وما دخلت عليه": في محل نصب، سدت مسد مفعولي "قال" الذي جاء بمعنى "ظن"؛ وجملة: "قال وفاعله وما سد مسد مفعوليه": في محل جر بالإضافة. وضعت: فعل وفاعل. "وبها" و"عنه": متعلقان بـ "وضع". الولية: مفعول به لـ "وضع". "بالهجر": متعلق بـ "وضع".

موطن الشاهد: "قلت أني آتب".

وجه الاستشهاد: أجرى الشاعر فعل "قال" مجرى ظن، ولم يحك به الجملة بعده، بدليل فتح همزة "أن"، ولو قصد الحكاية؛ لكسر همزتها؛ ومعلوم أن همزة "أن" تفتح بعد ظن، ولما أجرى فعل "قال" مجراه، وحُمل عليه؛ فُتحت همزة "أن" بعده؛ ولو جاء "قال" على

معناه غير متضمن معنى الظن؛ لكسرت همزة إن بعده، كما في قوله تعالى: {قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ} .

- 1 أي بفتح همزة "أني" على أنها مع معموليها سدت مسد مفعولي قلت: كما أوضحنا.
- 2 هو: عمر بن أبي ربيعة المخزومي، وقد مرت ترجمته.
- 3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:
أما الرحيل فدون بعد غد
وهو من شواهد: التصريح: 1/ 262، والكتاب لسيبويه: 1/ 63، والمقتضب، =

(65/2)

والحق أن متى ظرف لتجمعنا لا لنقول، وكونه بعد استفهام بحرف أو باسم، سمع الكسائي: "أقول للعميان عقلا" 1 وقال 2: [الطويل]
196- علام تقول الرمح يثقل عاتقي 3

= 2/ 249، وجمل الزجاجي: 314، وشرح المفصل: 7/ 78، والخزانة: 1/ 423،
والعيني: 2/ 434، وديوان عمر بن أبي ربيعة: 394.

المفردات الغريبة: الرحيل: الارتحال ومفارقة ديار الأربة. دون بعد غد: أي قبل بعد الغد، وهذا يصدق باليوم وبالغد.

المعنى: إن فراق الأربة ورحيلهم عنا، سيكون اليوم أو غدا. فمتى تظن الدار تجمع شملنا، بعد هذا الفراق؟

الإعراب: متى: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بـ "تقول". تقول: فعل مضارع بمعنى "تظن" وفاعله: أنت. الدار: مفعول به أول لـ "تقول". تجمعنا: فعل مضارع، والفاعل: هي -يعود إلى الدار- و"نا" مفعول به؛ وجملة "تجمعنا": في محل نصب مفعولا ثانيا لـ "تقول".
موطن الشاهد: "تقول الدار تجمعنا".

وجه الاستشهاد: استعمل فعل "تقول" بمعنى تظن، ونصب به مفعولين؛ أحدهما: الدار، والثاني: جملة "تجمعنا"؛ وأوضح أن الشاعر، لم يقصد به الحكاية؛ لأنه لو قصد الحكاية؛ لرفع "الدار" على الابتداء؛ ولكانت جملة "تجمعنا": في محل رفع خبر؛ ومن ثم كانت جملة "الدار تجمعنا": في محل نصب مفعول القول.

فائدة: أعمل الشاعر "تقول" عمل تظن، مع أنها ليست للزمان الحاضر، بل هي للمستقبل؛ لأنه لم يستفهم عن ظنه في الحال أن الدار تجمعهم مع أحبائه، بل الاستفهام عن وقوع ظنه؛ وهذا يقتضي إلا يكون واقعا في الحال؛ وإلا لم يستفهم عن وقته؛ ومع هذا، فالحق اشتراط كون "تقول" بمعنى تظن للزمان الحاضر، كما ذهب إليه ابن مالك.

1 قول لبعض العرب، للعميان: مفعول ثانٍ مقدم لتقول، عقلا: مفعول أول، وقد عملت "تقول" بعد حرف الاستفهام.

2 القائل: هو عمرو بن معديكرب الزبيدي، أبو ثور، أحد بني مذحج، وأحد فرسان العرب المشهورين بالبأس والقوة في الجاهلية، أسلم وارتد ثم عاد إلى الإسلام وحسن إسلامه، وشهد القادسية، وفتح نهاوند فقتل هناك مع النعمان بن مقرن المزني؛ قائد الجيش؛ له شعر جيد في الفخر والمديح. الشعر والشعراء: 1/ 372، الأغاني: 14/ 24، الاشتقاق: 63، الإصابة: 5/ 20.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله: =

(66/2)

قال سيبويه والأخفش: وكوئهما متصلين¹، فلو قلت: "أأنت تقول" فالحكاية، وخولفا²، فإن قدرت الضمير فاعلا بمحذوف والنصب بذلك المحذوف جاز اتفاقا، واغتفر الجميع الفصل بطرف أو مجرور أو معمول القول³.

= إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت

وهو من قصيدة رواها أبو تمام في ديوان الحماسة؛ وهو من شواهد: التصريح: 1/ 263، والأشموني: "164 / 1 / 342" وجمع الهوامع: 1/ 157، والدرر اللوامع: 1/ 139 ومغني اللبيب: "191 / 248"، والسيوطي: 143 والعيني: 2/ 436.

المفردات الغريبة: علام: مؤلفة من حرف واسم وهما "على" و"ما" ومثلها قوله تعالى: {عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ} ، و: {فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا} . تقول: تظن. عاتقي: كاهلي، وهو ما بين المنكب والعنق. أطعن: أضرب، من طعن بالرمح يطعن - من باب منع أو نصر، أما طعن فلان على فلان في سببه - مثلاً - فمن باب فتح.

المعنى: على أي شيء، وبأي حجة، تظن الرمح يثقل كاهلي، ولم أحمل السلاح إذا أنا لم أطعن برمحي، ولم أضرب بسيفي، عند كره الخيل واحتدام القتال؟

الإعراب: علامة حرف جر، وما: اسم استفهام؛ حذف ألفه؛ لاتصاله بحرف الجر؛ وهو في محل جر بحرف الجر؛ و"علام": متعلق بـ "تقول". تقول: فعل مضارع "بمعنى تظن" مرفوع، والفاعل: أنت. الرمح: مفعول به أول لـ "تقول". يثقل: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو؛ وجملة "يثقل": في محل نصب مفعولا ثانيا لـ "تقول". عاتقي: مفعول به لـ "يثقل" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه.

موطن الشاهد: "تقول الرمح يثقل عاتقي".

وجه الاستشهاد: استعمل فعل "تقول" بمعنى "تظن" بعد اسم الاستفهام، ونصب به مفعولين؛ الأول: "الرمح" والثاني: جملة "يثقل عاتقي"، ودليل استعماله بمعنى الظن نصب "الرمح"؛ فلو كان بمعنى الحكاية؛ لرفع الرمح على أنه مبتدأ، وتكون جملة "يثقل عاتقي": الخبر، والجملة في محل نصب مقول القول؛ لأن القول، لا ينصب اسما مفردا، متى كان المقصود الحكاية؛ وإنما ينصب الجملة، أو ما يؤدي معنى الجملة.

- 1 أي: لا يفصل بين الاستفهام والمضارع فاصل. ومن النحاة من يشترط عدم الفصل.
- 2 أي خالفهما الكوفيون والبصريون، فأجازوا النصب، ولم يعتدوا بالضمير فاصلا.
- 3 سواء كان المفعول مفعولا، أو حالا، أو غيرهما، ويجوز الفصل بأكثر من واحد مما ذكر.

(67/2)

كقوله1: [البسيط]

197- أَبْعَدَ بُعْدَ تَقُولِ الدَّارِ جَامِعَةً2

1 لم ينسب هذا البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

شملي بهم أم تقول البعد محتوما؟

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 263، والأشموني: "164 / 1 / 344"، وجمع الهوامع:

157 / 1 والدرر اللوامع: "140 / 1"، ومغني اللبيب: "909 / 1176" والسيوطي:

327، والعيني: 2 / 438، والشذور: "501 / 198".

المفردات الغريبة: جامعة: اسم فاعل جمع، والجمع ضد التفريق. شملي: مصدر شملهم

الأمر إذا عمهم، ويطلق الشمل على العذق من النخلة، وعلى الاجتماع يقال: فرق شملهم: أي: ما اجتمع من أمرهم. وجمع الله شملهم: أي ما تفرق منه. محتوما: أي واجبا، وهو اسم مفعول من حتم الأمر، أوجبه.

المعنى: أبعد تفرقنا وتناينا، تظن الدار تجمع شملنا ثانية، ولنلتقي بعد فراق، أم تظن البعد أصبح أمرا مقضيا به علينا إلى الأبد؟؟.

الإعراب: أبعد: الهمزة حرف استفهام. "بعد": متعلق بـ "تقول". أو بـ "جامعة". بعد: مضاف إليه. تقول: فعل مضارع بمعنى "تظن"، والفاعل: أنت: الدار: مفعول به أول لـ "تقول". جامعة: مفعول به ثانٍ؛ وفي "جامعة" ضمير مستتر، فاعل لاسم الفاعل، يعود إلى الدار. شلي: مفعول به لاسم الفاعل "جامعة" والياء: مضاف إليه. "بهم: متعلق بـ "جامعة". أم: حرف عطف. تقول: فعل مضارع بمعنى "تظن" مرفوع، والفاعل: أنت. البعد: مفعول به أول لـ "تقول". محتوما: مفعول به ثانٍ لـ "تقول".

موطن الشاهد: "تقول الدار جامعة، تقول البعد محتوما".

وجه الاستشهاد: استعمل الشاعر فعل "تقول" بمعنى "تظن" في الموضعين، ونصب به مفعولين اثنين ظاهرين في كلا الموضعين؛ وفي هذا أقوى دليل على إجراء القول مجرى الظن؛ لأن المفعولين في كلا الموضعين منصوبان لفظا؛ ومعلوم أن القول؛ إذا أريد به الحكاية لم ينصب إلا الجمل أو ما يؤدي مؤداها؛ فإذا لم يصح أن يقصد بالقول -هنا- الحكاية، وجب أن يقصد به الظن لما بينا.

(68/2)

وقوله1: [الوافر]

198- أجھالا تقول بني لؤي2

1 القائل: هو الكميت بن زيد الأسدي، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا، صدر بيت، يمدح فيه الشاعر مضر ويفضلهم على أهل اليمن، وعجزه قوله:

لعمري أبيتك أم متجاهلينا

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 263، والأشموني: "164 / 1 / 345"، وابن عقيل:

"135 / 2 / 60" وهمع الهوامع: 1/ 157، والدرر اللوامع: 1/ 140، والكتاب

لسيبويه: 1/ 63، والمقتضب: 2/ 249 وشرح المفصل: 71/ 78، والخزانة: 1/ 423 عرضاً، 4/ 23، والعيني: 2/ 429 وشذور الذهب: "199/ 502"، وليس في ديوان الكميت.

المفردات الغربية: أجهالا: جمع جاهل. بنو لؤي: يراد بهم جمهور قريش وعامتهم؛ لأنهم ينسبون إلى لؤي بن غالب. لعمر أبيك: حياته وبقاؤه. متجاهلينا: المتجاهل: الذي يتصنع الجهل ويتكلفه وليس بجاهل.

المعنى: أخبرني وحياة أبيك: أتظن بني لؤي جهالا حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم، وقدموهم على بني مضر، مع فضلهم عليهم؛ أم هم عالمون بالحقيقة مقدرون النتائج، غير أنهم يتصنعون الجهل؛ حاجة في أنفسهم؟.

الإعراب: أجهالا: الهمزة حرف استفهام. جهالا: مفعول به ثان مقدم على المفعول الأول، وعلى عامله "تقول". تقول: فعل مضارع بمعنى "تظن" والفاعل: أنت. بني مفعول به أول، لـ "تقول" منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. لؤي: مضاف إليه مجرور؛ والخبر محذوف وجوبا؛ والتقدير: لعمر أبيك قسمي؛ والجملة معترضة، لا محل لها. أم: عاطفة، معادلة للهمزة. متجاهلينا، معطوف على "جهالا". موطن الشاهد: "أجهالا تقول بني لؤي".

وجه الاستشهاد: إعمال "تقول" عمل تظن، ونصبه مفعولين، وقد فصل بين الاستفهام والفعل بمعمول الفعل "جهالا"؛ الواقع مفعولا ثانيا للفعل؛ وحكم الفصل بين الاستفهام والفعل بمعمول الفعل جائز في هذا الباب؛ كما ظهر ذلك واضحا في الإعراب.

(69/2)

قال السهيلي¹: وأن لا يتعدى باللام²، كـ: "ستقول لزيد عمرو منطلق". وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط³، نحو: {أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ} 4 الآية، في قراءة الخطاب، وروي: "علام تقول الرمح" بالرفع.

¹ السهيلي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الأندلسي المالقي، كان عالما بالعربية واللغة والقراءات، جامعا بين الدراية والرواية، نحويا مقدما واسع المعرفة، تصدّر للإقراء والتدريس، روى عن ابن العربي وأبي طاهر، وابن الطراوة، وروى عنه الرندي، وأبو الحسن الغافقي؛ له مصنفات قيمة منها: الروض الأنف، في شرح السيرة النبوية،

وكتاب: التعريف والإعلام بما أجهم في القرآن من الأسماء والأعلام، وكتاب في شرح آية الوصية، وكتاب الفكر ... وغيرها وهو مع هذا شاعر مجيد؛ له شعر جيد، منه الأبيات المشهورة:

يا من يرى ما في الضمير ويسمع ... أنت المعدُّ لكل ما يتوقع

يا من يرجي للشدائد كلها ... يا من إليه المشتكى والمفزع

يا من خزائن رزقه في قول: "كن" ... امنن، فإن الخير عندك أجمع

وقد مات بمراكش سنة 688؛ وقيل 581هـ.

البلغة: 122، إنباه الرواة: 2/164، بغية الوعاة: 2/81، طبقات القراء: 1/371

معجم المؤلفين: 5/147، والأعلام: 4/86.

2 أي يشترط في المضارع: ألا يتعدى باللام؛ لأنها تبعده عن معنى الظن، ويصبح قولاً

مسموعاً وقد علمت أن مذهب الجمهور: أن القول، إذا عمل عمل الظن، يجري مجراه

في المعنى أيضاً.

شرح التصريح: 1/263.

3 وحينئذ يكون بمعنى النطق والتلفظ، لا معنى الظن، وتكون الجملة بعده في محل نصب

سدت مسد المفعول به. ومن هنا يتبين: أن استيفاء الشروط ليس موجبا لتنزله منزلة

الظن، وإنما يجيز ذلك فقط. أما جريانه مجرى الظن، فيوجب تحقق الشروط المذكورة

كلها.

4 "2" سورة البقرة، الآية: 140.

أوجه القراءات:

موطن الشاهد: {أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "تقولون" مراداً به الحكاية، على الرغم من كونه مضارعاً

مسبقاً باستفهام؛ وحكم مجيئه على هذه الحالة الجواز؛ و"إن وما دخلت عليه": سدت

مسد مفعول به واحد؛ والدليل على كون "تقولون" مراداً به الحكاية كسر همزة "إن"

بعده.

تنبيهات:

- 1- ليس بلازم، أن يكون المفعولان، في هذا الباب؛ أصلهما المبتدأ والخبر حقيقة؛ بل يكفي أن يكون أصلهما كذلك، ولو تأويلا؛ مثل: جعلت الطين إبريقا، وصيرت الذهب خاتما؛ فإنه لا يصح أن يقال: الطين إبريق، والذهب خاتم؛ لأن الخبر يجب أن يكون نفس المبتدأ في المعنى، وهنا ليس كذلك اللهم إلا بشيء من التأويل؛ كأن يقدر: أن الطين سيتحول إلى إبريق، والذهب إلى خاتم.
- 2- كثيرا ما يستعمل "رأى" الماضي مسبوقا بأداة استفهام، بمعنى: أخبرني، تقول: أرأيتك هذا المثلث، أفدائي هو؟ وحينئذ، ينصب مفعولا واحدا أو مفعولين على حسب المراد.
- 3- التعليق بالاستفهام ليس مقصورا على الأفعال القلبية المتصرفة في هذا الباب، بل سمع في غيرها من الأفعال مثل: تفكر، سأل، استنبأ، أبصر. قال تعالى: {أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ حِنَّةٍ} ، {يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ} ، {وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ} ، {فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ، بِأَيِّكُمْ الْمُنْتَوُونَ} .
- 4 كما يجوز حذف المفعولين؛ أو أحدهما اختصارا أو اقتصارا على النحو الذي بسطناه، ويجوز أيضا حذف الناسخ مع مرفوعه. تقول: ماذا تزعم؟ فيكون الجواب: مندوب الجماعة بالباب، أي أزعم ... ضياء السالك: 1/ 366.

(71/2)

[باب الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل] :

هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة:

وهي: أعلم وأرى اللذان أصلهما علم ورأى المتعديان لاثنين، وما ضمن معناهما 1 من نبأ وأنبا وخبر وأخبر وحدث، نحو: {كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ} 2، {إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَاامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا} 3.

[جواز حذف الأول والاقتصار عليه] :

ويجوز عند الأكثرين حذف الأول، كـ: "أعلمت كبشك سمينا" والاقتصار عليه، كـ: "أعلمت زيدا" 4.

1 يشير بهذا: إلى أن الخمسة المذكورة ملحقة في بعض استعمالاتها بأعلم وأرى

المذكورتين، في التعدية إلى ثلاثة مفاعيل لتضمنها معناهما. وليست الهمزة فيها، أو التضعيف -للتعدية أو النقل؛ لأنه ليس لها ثلاثي مستعمل في العلم- إلا خبر بمعنى علم، ولم ترد تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل صريحة في كلام العرب، إلا وهي مبنية للمفعول كما سترى من الشواهد، فيكون أول المفاعيل نائب فاعل مرفوعا، ويكون الثاني والثالث صريحين. أو تسد مسدهما جملة، أو يكون أحدهما صريحا، والثاني مكانه جملة. شرح التصريح: 1/ 264.

2 "2" سورة البقرة، الآية: 167.

موطن الشاهد: {يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَاهُمْ حَسْرَاتٍ} .

وجه الاستشهاد: محيى "يريهم" مضارع "أرى" متعديا إلى ثلاثة مفاعيل؛ وهي: الضمير المتصل "هم"، وأعماهم، وحسرات؛ وإذا كان الفعل من "أرى البصرية" فحسرات: حال، وليس مفعولا ثالثا.

3 "8" سورة الأنفال، الآية: 43.

موطن الشاهد: {يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا} .

وجه الاستشهاد: محيى "يُري" كما في الآية السابقة في الموضعين؛ فالكاف؛ المفعول الأول، و"هم": المفعول الثاني؛ قليلا وكثيرا: المفعول الثالث.

4 وذلك؛ لأن الفائدة لا تنعدم بحذفه في المثال الأول، أو بالاقتصار عليه في المثال الثاني؛ إذ قد يراد الإخبار بمجرد العلم به، وبمجرد إعلام الشخص المذكور، أما حذف الثلاثة؛ فأجازه ابن مالك لدليل ولغيره؛ وإن لم يجز في باب ظن لغير دليل.

شرح التصريح: 1/ 265.

(72/2)

[جواز حذف الثاني والثالث اختصارا] :

وللثاني والثالث من جواز حذف أحدهما اختصارا ومنعه اقتصارا، ومن الإلغاء والتعليق ما كان لهما، خلافا لمن منع من الإلغاء والتعليق مطلقا، ولمن منعهما في المبني للفاعل، ولنا على الإلغاء قول بعضهم: "البركة أَعْلَمَنَا الله مع الأكابر" وقوله1: [الطويل]

199- وأنت أَرَانِي الله أَمْنَعُ عاصِمٍ2

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخرّج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

وأرأف مستكفيٍّ وأسمَحُ واهبٍ

ويروى قبله:

وكيف أبالي بالعدى ووعيدهم ... وأخشى ملّات الزمان الصوائب

والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 266، والأشْمُونِي: "166 / 1 / 348"، وجمع

الهوامع: 1/ 158 والدرر اللوامع: 1/ 140، والعيني: 2/ 446.

المفردات الغريبة: أَمْنَع: أفعَل تفضيل، من منع على وزن كرم، إذا صار منيعاً قوياً لا يعتدى عليه. عاصم: حافظ، وهو اسم فاعل من عصم فلان فلانا، على وزن ضرب، أي منع عنه الأذى والمكروه. أرأف: أفعَل تفضيل من الرأفة، وهي الشفقة والرحمة. مستكفي: مطلوب منه الكفاية في الملّات.

المعنى: أرأني الله إياك أقوى حافظ يقي الإنسان شر الأعداء، أرأف من يلجأ إليه في

الملّات، وأجود وأكرم من يعطي من غير مَنٍّ في هذه الحياة.

الإعراب: أنت: مبتدأ. أرأني: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به. الله: فاعل مرفوع. أَمْنَع: خبر المبتدأ. عاصم: مضاف إليه. وأرأف: الواو عاطفة، أرأف: معطوف على أَمْنَع. مستكفي: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. وأسمَح: الواو عاطفة. أسمَح: معطوف على "أَمْنَع" واهب: مضاف إليه.

موطن الشاهد: "أنت أرأني الله أَمْنَع عاصم".

وجه الاستشهاد: إلغاء عمل "أرى" في المفعولين الثاني والثالث؛ وهما: "أنت أَمْنَع

عاصم"؛ لتوسطه بينهما؛ لأن الأصل: أرأني الله إياك أَمْنَع عاصم؛ أو: أرأنيك الله أَمْنَع

عاصم؛ فلما قدم المفعول الثاني؛ أبدل بضمير الرفع "أنت" وارتفع على الابتداء.

(73/2)

وعلى التعليق: {يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ} 1، وقوله 2:

[الطويل]

200- حذار فقد نُبِّئْتُ إِنَّكَ لِلَّذِي ... ستجزى بما تسعى فتسعدُ أو تشقى

= عاصم؛ لتوسطه بينهما؛ لأن الأصل: أرأني الله إياك أَمْنَع عاصم؛ أو: أرأنيك الله

أمنع عاصم؛ فلما قدم المفعول الثاني؛ أبدل بضمير الرفع "أنت" وارتفع على الابتداء.
1 "34" سورة سبأ، الآية: 7.

موطن الشاهد: {يَنْبِئُكُمْ..... إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ} .

وجه الاستشهاد: علق فعل "ينبئ" عن العمل في مفعولين الثاني والثالث؛ لدخول لام الابتداء والمفعول الأول: "كم" وجملة الشرط وجوابه المحذوف اعترضت بين المفعول الأول وما سد مسد المفعولين: {إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ} .

2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: البيت من شواهد: التصريح: 1/ 266، وجمع الهوامع: 1/ 158، والدرر اللوامع: 1/ 140 وشرح شواهد الألفية للعيني: 2/ 477.

المفردات الغريبة: حذار: اسم فعل أمر، بمعنى احذر. نبئت: أعلمت وأخبرت.
ستجزي: ستكأفاً. بما تسعى: بما تعمل في هذه الحياة.

المعنى: احذر عاقبة ما تعمل في هذه الحياة؛ فإنك ستؤاخذ بما قدمت يداك، وتجزى على حسب عملك، فإن كان خيراً سعدت، وإن كان شراً شقيت وندمت.

الإعراب: حذار: اسم فعل أمر بمعنى احذر: وفاعله: أنت. فقد: الفاء تعليلية، قد: حرف دالٌّ على التحقيق. نبئت: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء: نائب فاعل؛ وهي المفعول الأول، قبل بناء الفعل للمجهول. إنَّك: حرف مشبه بالفعل، والكاف: اسمه. للذي: اللام لام المرحلة، تفيد التوكيد. الذي: خبر "إن"؛ وجملة "إن وما دخلت عليه": في موضع نصب، سدت مسد المفعولين؛ الثاني والثالث؛ لتعلق الفعل عنهما. ستجزي: "السين" للاستقبال. تجزي: فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل: أنت. وجملة "ستجزي": صلة لـ "الذي لا محل لها. "بما": متعلق بـ "تجزي". تسعى: فعل مضارع والفاعل: أنت، وجملة "تسعى": صلة للموصول، لا محل لها. فتسعد: الفاء عاطفة، تسعد: فعل مضارع والفاعل: أنت؛ وفعل تسعد معطوف على تجزي: أو: عاطفة. تشقى: معطوف على تسعد.
موطن الشاهد: "نبئت إنك للذي".

وجه الاستشهاد: "محيء فعل "نُبئ" القلبي المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل معلقاً عن العمل في الثاني والثالث؛ لدخول اللام المرحلة في خبر "إن"؛ وأما مفعوله الأول؛ فهو التاء المنقلبة نائب فاعل، لبناء الفعل للمجهول؛ ومعلوم أن تعليق الفعل عن العمل في المفعولين الثاني والثالث معناه إبطال عمله في لفظهما؛ ولكنه يظل عاملاً في محلها؛ ولهذا، مكنا في الإعراب: و"إن وما دخلت عليه": في محل نصب، سدت مسد المفعولين الثاني والثالث.

[حكم أرى وأعلم المنقولين من المتعدي لواحد] :

قال ابن مالك: وإذا كانت أرى وأعلم منقولتين من المتعدي لواحد 1 تعدتا لاثنتين 2، نحو: {مَنْ بَعْدَ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ} 3، وحكهما حكم مفعولي "كسا" 4، في الحذف لدليل وغيره، وفي منع الإلغاء والتعليق، قيل: وفيه نظر في موضعين؛ أحدهما: أن "علم" بمعنى عرف إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة، والثاني: أن "أرى" البصرية سمع تعليقها بالاستفهام، نحو: {رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى} 5، وقد يجاب بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا، نحو: "ألست زيدا جبة" وبإدعاء أن الرؤية هنا علمية.

1 بأن كانت بصرية بمعنى أبصر، وعلم عرفانية بمعنى عرف.

2 أي: بواسطة الهمزة.

3 "3" سورة آل عمران، الآية: 152.

موطن الشاهد: {أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أرى" فعلا ماضيا بصريا، والفاعل: هو: و"كم" مفعول أول،

و"ما" الاسم الموصول مفعول ثانٍ؛ وجملة "تحبون": صلة؛ وتعدى الفعل لمفعولين

بسبب دخول همزة التعدية عليه.

4 باب كسا: هو كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس في الأصل مبتدأ وخبر، مثل: "سأل،

وأعطى، وألبس، ومنح، ومنع"؛ ولهذا لا يصح تطبيق الأحكام الخاصة بالأفعال القلبية

عليهما إلا التعليق؛ فإنه جائز.

5 "2" سورة البقرة، الآية: 260.

موطن الشاهد: {أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أر" فعل أمر من "أرى" البصرية، خرج إلى معنى الدعاء،

والفاعل: أنت. والنون للوقاية، والياء: مفعول به أول؛ وجملة "كيف تحيي الموتى": في

محل نصب، سد مسد المفعول الثاني لـ "أر" المعلق عن المفعول الثاني بـ "كيف". =

فائدتان: أ- لا يجوز أن يعامل أخوات "رأى وعلم" القلبية معاملتهما في النقل إلى الثلاثة بالهمزة فيقال: أظننت محمد عليا كريما ... وأحسبت ... وأزعمت، وأجاز ذلك الأخفش، ورأيه ضعيف.

ب- صوغ الفعل للمفعول يجعله قاصرا عن مفعول كان متعديا إليه قبل الصوغ؛ فالمتعدي إلى ثلاثة؛ إذا صغته للمفعول؛ صار متعديا إلى اثنين، وذو الاثنين يصير متعديا إلى واحد، وذو الواحد يصير غير متعدٍ، أما دخول همزة النقل على الفعل فبالعكس.

شرح الأشموني: 1/ 167.

(76/2)

[باب الفاعل] :

هذا باب الفاعل:

[تعريف الفاعل] :

الفاعل 1: اسم 2 أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدم، أصلي المحل والصيغة.

فالاسم نحو: "تبارك الله" والمؤول به 3 نحو: {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَاهُ} 4، والفعل كما مثّلنا، ومنه: "أتى زيد" و: "نعم الفتى"، ولا فرق بين المتصرف والجامد، والمؤول بالفعل نحو: {مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ} 5، ونحو: "وجهه" في قوله 6: "أتى زيد منيرا وجهه" و: "مقدم" رافع لتوهم دخول نحو: "زيد قام". و: "أصلي المحل" مخرج لنحو: "قائم زيد" فإن المسند، وهو قائم، أصله التأخير لأنه

1 معنى الفاعل لغة: من أوجه الفعل، واصطلاحا: ما ذكر المصنف.

2 أي صريح ظاهر، أو ضمير بارز، أو مستتر.

3 أي بالاسم؛ وذلك لوجود سائب ملفوظ به أو مقدر، والسائب في **باب الفاعل** يكون "بأن" المفتوحة، و"أن" الناصبة للفعل، و"ما" لا غير. أما "كي" و"لو" فلا.

4 "29" سورة العنكبوت، الآية: 51.

موطن الشاهد: {يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَاهُ} .

وجه الاستشهاد: المصدر المؤول من "أن ومعموليهما" فاعل "يكفهم"؛ والتقدير: أو لم يكفهم إنزالنا؟.

5 "16" سورة النحل، الآية: 69.

موطن الشاهد: {تُخْتَلِفُ أَلْوَانُهُ} .

وجه الاستشهاد: "فمختلف في تأويل يختلف، وألوانه: فاعل؛ وصح إعمال "مختلف"؛ لاعتماده على موصوف محذوف؛ والتقدير: صنف مختلف ألوانه.
6 أي قول ابن مالك في الألفية.

(77/2)

خبر، وذكر الصيغة مخرج لنحو: "ضرب زيد"، بضم أول الفعل وكسر ثانيه، فإنها مفرعة عن صيغة ضرب، بفتحهما.

[أحكام الفاعل] :

وله أحكام:

أحدها: الرفع¹، وقد يجز لفظاً² بإضافة المصدر، نحو: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ} 3، أو اسمه نحو: "من قُبلة الرجل امرأته الوضوء"⁴، أو بمن أو بالباء الزائدتين نحو: {أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ} 5، {كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} 6.

1 وقد ينصب شذوذاً إذا فهم المعنى، سمع من العرب قولهم: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر، برفع أولهما، ونصب ثانيهما؛ وقال الأخطل: مثل القنفاذ هداجون قد بلغت ... نجران أو بلغت سوءاتهم هجر
شرح التصريح: 1/ 269 و270.

2 ولكنه في محل رفع، ويجوز في تابعه حينئذ الجر حملاً على اللفظ، والرفع بالنسبة إلى المحل.

3 2 سورة البقرة، الآية: 251.

موطن الشاهد: {لَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء لفظ الجلالة مضافاً إلى المصدر "دفع"؛ وهو فاعل في المعنى؛ ويقال في الإعراب: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله.

4 هذا قول للسيدة عائشة رضي الله عنها، من قبلة: جار مجرور خبر مقدم. الرجل:

مضاف إليه من إضافة اسم المصدر وهو "قبلة" إلى فاعله. "امرأته" مفعوله ومضاف إليه. الوضوء: مبتدأ مؤخر.

5 "5" سورة المائدة، الآية: 29.

موطن الشاهد: {مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "بشير" اسما مجرورا لفظا بمن الزائدة مرفوع محلا على أنه فاعل جاء.

6 "48" سورة الفتح، الآية: 28.

موطن الشاهد: {كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء لفظ الجلالة مجرورا لفظا، بحرف الجر الزائد، مرفوعا محلا لأنه فاعل "كفى" =

(78/2)

الثاني: وقوعه بعد المسند، فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل تقدّم وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا، وكون المقدم إما مبتدأ في نحو: "زيد قام"، وإما فاعلا محذوف الفعل في نحو: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} 1 لأن أداة الشرط مختصة بالجملة الفعلية، وجاز الأمران في نحو: {أَبَشِرْ يَهُودُونا} 2 و: {أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ} 3، والأرجح الفاعلية 4.

= هذا وقد يجب جر الفاعل بالباء الزائدة، كما في فاعل أفعال في التعجب. نحو قوله تعالى: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} وقد يجب بكثرة كفاعل "كفى" كما في الآية التي تلاها المؤلف، ومن أمثلة تجرد فاعل كفى قول سحيم:

عميرة ودع إن تجهزت غازيا ... بما لاقت لبون بني زياد
إذا ذهبت إلى أن "ما لاقت" فاعل "يأتي" كانت الباء زائدة، وإلا كانت متعلقة بتمني وقد خرج العلماء البيت على الوجهين.

1 "9" سورة التوبة، الآية: 6.

موطن الشاهد: {وَإِنْ أَحَدٌ... اسْتَجَارَكَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أحد" فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور بعده؛ والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك؛ ولا يجوز تقديره مبتدأ؛ لأن أدوات الشرط لا تدخل على الأسماء، كما بين المؤلف - وإنما تدخل على الجمل الفعلية.

2 "64" سورة التغابن، الآية: 6.

موطن الشاهد: {أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا} .

وجه الاستشهاد: إما أن يكون "بشر" مبتدأ وجملة "يهدوننا": خبره؛ وإما أن يكون فاعلا لفعل محذوف، يفسره المذكور بعده؛ والراجح أن يكون فاعلا؛ لأن الغالب في همزة الاستفهام أن تدخل على الفعل.

3 "56" سورة الواقعة، الآية: 59.

موطن الشاهد: {أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ} .

وجه الاستشهاد: "أنتم" إما أن تكون في محل رفع مبتدأ؛ وجملة "تخلقونه": خبر، وإما أن تكون فاعلا لفعل محذوف يفسره ما بعده؛ وهذا أرجح لما بينا في الآية السابقة.

4 ذكر المؤلف فيما ظاهره فاعل ثلاث صور:

الأولى: ما يكون المتقدم فيه مبتدأ ليس غير؛ نحو زياد قام، ونقدر الفاعل ضميرا =

(79/2)

وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل، تمسكا بنحو قول الزباء1: [مشطور الرجز]

201- ما للجمال مشيها ويئدا2

= مستترا في الفعل يعود إلى ذلك المبتدأ؛ والجملة في محل رفع خبر المبتدأ؛ والجملة - هنا- واحدة اسمية على الأرجح، وإن كان المبرد يجوز أن يكون "زيد" فاعلا لفعل محذوف، فيكون لدينا جملتان فعليتان، وهذا رأي ضعيف؛ لأن المبرد نفسه يرجح كون "زيد" مبتدأ.

الثانية: ما يكون الاسم المتقدم فيه فاعلا ليس غير، كما في الآية الكريمة: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ...} ف "أحد" فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده؛ فيكون لدينا جملتان فعليتان؛ الثانية مفسرة للأولى. ونظير هذا المثال: اسم مرفوع وقع بعد أداة تختص بالفعل؛ كأدوات الشرط والتحضيض.

الثالثة: ما يجوز فيه الوجهان: وهو أن يقع الاسم المرفوع بعد أداة يجوز أن تدخل على الفعل، وعلى الاسم، كهمزة الاستفهام؛ ومثاله: ما ذكر في الآيتين: {أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا} و {أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ} .

انظر شرح التصريح: 1/ 270.

1 هي ملكة يقال إن اسمها نائلة ويقال فارعة، كانت توصف بشعرها الطويل الذي يجر وراءها فسميت الزباء لذلك -والأزب: الكثير الشعر- وقيل إنها بنت عمرو بن الظرب بن حسان من نسل العمالق، وقيل اسمه: مليح بن البراء، قتله جذيمة الأبرش ملك الحيرة وطردها إلى الشام، فاستعادت ملك أبيها وقتلت جذيمة، ثم قتلت نفسها بالسهم. الخزائن: 8 / 273.

2 تخريج الشاهد: هذا بيت من مشطور الرجز، وبعده قوله:

أجندلا يحملن أم حديدا ... أم صرفانا باردا شديدا

أم الرجال جثما قعودا

وقصة الزباء مع جذيمة، رواها الميداني في المثل: خطب يسير في خطب كبير. مجمع الأمثال "تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد": 1 / 233. رقم 1250. والبيت الشاهد من شواهد: التصريح: 1 / 271، والأشموقي: "169 / 1 / 355"، وجمع الهوامع: 1 / 159، والدرر اللوامع: 1 / 141، والمغني: "758 / 986"، وشرح السيوطي: 308 والكامل للمبرد: 279، وأما الزجاجي: 166، والعيني: 2 / 448. المفردات الغريبة: الجمال: جمع جمل. وثيدا: ثقيلًا بطيئًا، هو صفة مشبهة من التؤدة وهي التمهمل والتأني. جندلا، الجندل: ما ينقله الرجل من الحجارة. صرفانا: =

(80/2)

= النحاس والرصاص، جثما: جمع جاثم، أي لاصقين بالأرض. قعودا: جمع قاعد. المعنى: ومعنى البيت بات واضحة، قالت الزباء لما رأت الجمال التي أتاها بها قصير، وقد حمل عليها الرجال في الغرائر، فأوهيها أن ذلك بضاعة. الإعراب: ما: اسم استفهام مبتدأ. "للجمال" متعلق بمحذوف الخبر. مشيها: "بالرفع" فاعل مقدم لـ "وثيدا" على مذهب الكوفيين، و"ها" مضاف إليه. وثيدا: حال من الجمال.

موطن الشاهد: "مشيها وثيدا".

وجه الاستشهاد: تروى "مشيها" بالرفع والنصب والجر؛ فعلى روايتي النصب والجر، لا شاهد على الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة تقدم الفاعل على عامله، وإعراب

الروايتين كالآتي:

أ- رواية النصب: مشيها مشي: مفعول مطلق، لفعل محذوف؛ والتقدير: تمشي مشيها، و"ها" مضاف إليه. وثيدا: حال منصوب من المصدر؛ وجملة الفعل المحذوف في محل نصب حال من الجمال.

ب- رواية الجر: "مشيها" بدل اشتمال من الجمال، و"ها" مضاف إليه. وثيدا: حال من المشي.

وأما رواية الرفع ففيها الخلاف بين البصريين والكوفيين، حيث زعم الكوفيون - كما أعربنا - أن "مشيها" فاعل لـ "وثيدا" تقدم عليه؛ لأنهم يميزون تقدم الفاعل على عامله؛ والتقدير عندهم: أي شيء ثابت للجمال حال كونها وثيدا مشيها؛ وأما البصريون فلا يميزون تقدم الفاعل على عامله لسببين:

أولهما: أن الفاعل مع فعله ككلمة واحدة ذات جزأين؛ صدرها هو الفعل، وعجزها هو الفاعل، وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها، فلا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز، على ما هو بمنزلة الصدر.

ثانيهما: أن تقديم الفاعل يقع في اللبس بينه وبين المبتدأ. ففي قولنا: "زيد قام" إذا كان تقديم الفاعل جائزا، لا يدري السامع، أنريد الابتداء بـ "زيد" والإخبار عنه بالفعل، المتضمن ضميرا واقعا فاعلا له، يعود إلى زيد، أم نريد إسناد قام وحده إليه؟ والفرق بين الحالين أن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن؛ بينما جملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على ثبوت الشيء وتأكيد إسناده إلى من قام به أو وقع منه؛ ولهذا خرج البصريون رواية الرفع.

أحدهما: "مشيها". مبتدأ. و"وثيدا": حال من فاعل فعل محذوف؛ والتقدير: مشيها يظهر وثيدا "وجملة الفعل المحذوف وفاعله": في محل رفع خبر المبتدأ.

ثانيهما: "مشيها": بدل من الضمير المستكن في "الجار والمجرور" الواقع خبرا؛ وهو "للجمال"؛ لأن متعلق هذا الجار والمجرور، كان يتحمل ضميرا مرفوعا بالفاعلية؛ ولما حذف المتعلق، انتقل الضمير إلى الجار والمجرور.

بقي أن نعلم أن بعض العلماء ذهبوا إلى أن هذا البيت شاذ؛ لا يقاس عليه.

انظر شرح التصريح: 1/ 271، والدرر اللوامع: 1/ 141، وحاشية الصبان: 2/ 46.

وهو عندنا ضرورة، أو: "مشيها" مبتدأ حذف خبره، أي يظهر ويئيدا، كقولهم: "حكمتك مسمطا" 1 أي: حكمتك لك مثبتا، قيل: أو: "مشيها" بدل من ضمير الظرف.

الثالث: أنه لا بد منه 2، فإن ظهر في اللفظ نحو: "قام زيد، والزيدان قاما" فذاك، وإلا فهو ضمير مستتر راجع إما لمذكور، ك: "زيد قام" كما مر، أو لما دل عليه الفعل كالحديث: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن" 3 أي: ولا يشرب هو: أي: الشارب، أو لما دل عليه الكلام أو الحال المشاهدة، نحو: {كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ} 4، أي: إذا بلغت الروح، ونحو قولهم: "إذا كان غدا فأتني" 5 وقوله 6: [الطويل]

-
- 1 مثل قالته العرب، مر التعليق عليه في الجزء الأول.
 - 2 أي: لا يمكن حذفه، والاستغناء عنه؛ لأنه جزء أساسي في الجملة، لا تستغني عنه؛ لتكملة معناها مع عامله.
 - 3 هذا حديث شريف أخرجه البخاري في كتاب الأشربة من صحيحه "بولاقي": 7 / 104 وفيه: "ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن" وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان: 1 / 54.
 - وأخرجه أبو داود "تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد" برقم: "4659" ففي يشرب ضمير مستتر هو الفاعل، وحسن الحذف لتقدم نظيره: لا يزني الزاني، ولا يسرق السارق.
 - 4 "75" سورة القيامة: 26.
 - موطن الشاهد: {بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ} .
 - وجه الاستشهاد: حذف الفاعل، وعوض عنه بالضمير المستتر المرفوع على الفاعلية والراجع إلى الروح، المدلول عليها في سياق الكلام؛ لأن التقدير: إذا بلغت هي -أي الروح- التراقي؛ والتراقي: أعالي الصدر.
 - 5 قول لبعض العرب، و"كان" يحتمل أن تكون تامة، وغدا: ظرف متعلق بها، وأن تكون ناقصة فيكون "غدا": خبرها، والضمير المستتر المرفوع بكان تدل عليه الحال الواقعة المشاهدة وقت التكلم كما بين المصنف.
 - 6 القائل: هو سواد بن المضرب السعدي، أحد بني سعد بن تميم.

1 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

إلى قطري لا إخالك راضيا

وكان الشاعر قد هرب من الحجاج مخافة على نفسه حين أراد أن يرسله لمقاتلة الخوارج.

أقاتلي الحجاج إن لم أُرز له ... دراب، وأترك عند هند فؤاديا

والشاهد من شواهد: التصريح: 2/ 272، والأشعري: "169 / 1 / 354" والخصائص:

2/ 433، والمختضب: 2/ 192، والكامل للمبرد "الحلي": 445، وأما ابن

الشجري: 1/ 185، وشرح المفصل: 1/ 80، والعيني: 2/ 451.

المفردات الغريبة: قطري: هو قطري بن الفجاءة التميمي، رأس من رؤوس الخوارج في

عهد الدولة الأموية. لا إخالك: لا أظنك.

المعنى: إذا كان ما تشاهده مني ومن حالي وفراري من ذلك الخارجي، لا يرضيك حتى

تردني إليه، فإني لا أظنك ترضى أصلا؛ لأنني معتزم عدم الرجوع إليه، ورضاك معلق

على عودتي.

الإعراب: إن: شرطية. كان: فعل الشرط، وفاعله؛ أو اسمه -إذا كان ناقصا- ضمير

يعود إلى معلوم من المقام؛ كما أوضح المؤلف. لا يرضيك: لا: نافية، وفعل مضارع،

والفاعل: هو، والكاف: مفعول به؛ وجملة "لا يرضيك": في محل نصب على الحال من

فاعل "كان" المستتر؛ أو اسمها؛ إن كانت ناقصة. لا إخالك: لا: نافية، إخال: فعل

مضارع مرفوع، والفاعل: أنا، والكاف: مفعول به أول. راضيا: مفعول به ثانٍ؛ وجملة

"لا إخالك" جواب الشرط.

فائدة: ارتفع جواب الشرط في الشاهد "لا إخالك" لحيء فعل الشرط ماضيا؛ وارتفاعه

في هذه الحالة جائز، قال ابن مالك: وبعد ماضٍ رفْعُكَ الجزاءَ حسنٌ

موطن الشاهد: "فإن كان لا يرضيك".

وجه الاستشهاد: احتج الكسائي بهذا البيت على جواز حذف الفاعل، وما هو بمنزلة

الفاعل اسم الأفعال الناسخة؛ وأما البصريون فأنكروا عليه ذلك؛ لأنهم لا يميزون

حذف الفاعل؛ إلا بأحد أمرين؛ الأول: أن يكون الفاعل مذكورا في الكلام، والثاني: أن

يكون مضمرا، ولما لم يكن في هذا الكلام مذكور يصلح أن يكون اسما؛ أو فاعلا لـ

"كان" قالوا: إن اسمها مضمّر جوازاً، تقديره: هو؛ ولما لم يكن في الكلام ما يصلح أن

يكون مرجعا لذلك الضمير -الذي لا بد له من مرجع- قالوا: إنه عائد إلى الحال

المشاهدة والواقعة للمتكلم والسامع.
وانظر شرح التصريح: 1 / 272.

(83/2)

أي: إذا كان هو، أي: ما نحن الآن عليه من سلامة، أو فإن كان هو، أي: ما تشاهده
مني، وعن الكسائي إجازة حذفه تمسكا بنحو ما أولناه1.
الرابع: أنه يصح حذف فعله، إن أجيب به نفي، كقولك: "بلى زيد" لمن قال: ما قام
أحد، أي: بلى قام زيد، ومنه قوله2: [الطويل]
203- تجلدت حتى قيل: لم يعر قلبه ... من الوجد شيء، قلت: بل أعظم الوجد3

1 أي في الحديث والآية والبيت "201".

2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: البيت من شواهد التصريح: 1 / 273، والأشعري: "1 / 362 / 1

172"، والعيني 21 / 453.

المفردات الغريبة: تجلدت: تكلفت الجلد والصبر على الهموم. لم يعر: لم يغش ولم ينزل.
الوجد: الشوق والحب.

المعنى: تكلفت الصبر والجلد على بعد المحبة وهجرها، ولم أظهر شيئا من الحب
والشوق إليها؛ حتى اعتقد الناس أن حبها لم يتمكن من قلبي؛ والحقيقة أن ما حل في
قلبي من الشوق، والمحبة أعظم مما يتصور.

الإعراب: تجلدت: فعل ماضٍ وفاعل. حتى: حرف غاية وجزم. لم: نافية جازمة. يعره:
فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف الواو. شيء: فاعل مرفوع. بل: حرف
إضراب. أعظم: فاعل لفعل محذوف؛ أي: بل عراه أعظم. الوجد: مضاف إليه.
فائدة: لم يعطف بـ "بل" عطف مفرد على مفرد؛ أي لم تعطف "بل" أعظم على
"شيء"؛ وإنما قدر فعل بعد "بل"؛ لتعطف جملة على جملة؛ لأن "بل" التي تعطف مفردا
على مفرد بعد نفي أو شبهه، تُقَرَّرُ ذلك النفي السابق، وتثبت ضده لما بعدها؛ وعلى
هذا، يكون المعنى: أنه لم يعر قلبه شيء، وعراه أعظم الوجد؛ وهذا كلام متناقض؛ أما
عطفها جملة على جملة؛ فإنها تبطل الأولى، التي نفت عرو شيء من الوجد؛ فإذا بطلت
الأولى؛ صح أن تثبت جملة أخرى تدل على أنه عراه أعظم الوجد.

موطن الشاهد: "بل أعظم الوجد".

وجه الاستشهاد: ارتفاع "أعظم" على أنه فاعل لفعل محذوف، يدل عليه سياق الكلام؛ وهذا الفعل المحذوف؛ مجاب به على كلام منفي سابق، وهو قولهم: "لم يعر قلبه من الوجد شيء"؛ والمراد النفي بالجملة الفعلية، فإن كان النفي بالجملة الاسمية؛ فلا يترجح كون المرفوع فاعلا. انظر حاشية الصبان: 50 / 2.

(84/2)

أو استفهام محقق¹، نحو: "نعم زيد" جوابا لمن قال: هل جاءك أحد؟ ومنه: {وَلَيْسَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ} 2، أو مقدر كقراءة الشامي 3 وأبي بكر 4: "يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ، رِجَالٌ" 5، وقوله 6: [الطويل]
204- لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ خُصُومِهِ 7

1 أي: أجب به استفهام محقق -أي ملفوظ به ظاهر الأداة، وإن كان في حيز شرط لا يوجد مدلوله في الخارج.

2 "43" سورة الزخرف، الآية: 87.

موطن الشاهد: {لَيَقُولُنَّ اللَّهُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء لفظ الجلالة فاعلا بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام؛ والتقدير: خلقنا الله؛ لأن مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء، يكون جوابا عن سؤال محقق. انظر شرح التصريح: 1 / 273.

3 هو: أبو عمران: عبد الله بن عامر إمام أهل الشام، وقد مرت ترجمته.

4 هو: شعبة بن عياش، وقد مرت ترجمته.

5 "24" سورة النور، الآية: 36 والآية: 37.

موطن الشاهد: "يُسَبِّحُ لَهُ ... رِجَالٌ".

وجه الاستشهاد: مجيء "رجال" فاعلا بفعل محذوف، دل عليه مدخول الاستفهام المقدر؛ فكأنه لما قيل: يسبح له فيها بالغدو والآصال بالبناء للمجهول، قيل: من يسبحه؟ فأجيب: يسبحه رجال؛ ثم حذف الفعل؛ لإشعار "يسبح" المبني للمجهول به؛ إذ لا يجوز أن نسند "رجال" إلى الفعل المذكور المبني للمجهول؛ لفساد المعنى؛ لأن الرجال ليسوا مسبحين "بفتح الباء" بل مسبحين بكسرهما؛ والآصال: جمع "أصل"

بضميتين، و"أصل": جمع أصيل؛ ويجمع "آصال" على أصائل؛ وأما على قراءة يسبح
"بكسر الباء" والبناء للمعلوم، فلا إشكال في الآية و"رجال" فاعل يسبح، كما هو
معلوم. وانظر شرح التصريح: 1/ 273.

6 قيل: هو لبید بن ربیعة العامري، وقيل: غيره، وقد مرت ترجمة لبید.

7 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

ومختبط مما تطيح الطوائح

وفي ديوان لبید "طبع ليدن": 50، الشاهد من قطعة، مطلعها:

لعمرى لئن أمسى يزيد بن نهمش ... حشا جدت تسفي عليه الروائح

=

(85/2)

أي: يسبحه رجال، ويبيكه ضارع، وهو قياسى وفاقا للجرمي 1 وابن

=

لقد كان ممن ييسط الكف بالندى ... إذا ضن بالخير الأكف الشحائح

والبيت من شواهد: التصريح: 1/ 274، والكتابه لسبويه: 1/ 245: وفيه نسب

البيت إلى: الحارث بن نهمش، والأشعري: "171 / 1 / 361"، وهمع الهوامع: 1/ 160،

والدرر اللوامع: 1/ 142، وفيه نسب البيت إلى ضرار بن نهمش يرثي أخاه يزيد،

والشعر والشعراء: 47، وتصحيف العسكري: 208، والمقتضب: 3/ 282،

واختسب: 1/ 230 والخصائص 2/ 353 والشريشي: 1/ 21، والخزانة: 1/ 147،

ومعاهد التنصيص: 1/ 70، ومغني اللبيب: "807 / 1044" وقد نسبه الزمخشري

إلى: مزرد بن ضرار، ونسبه السيرافي إلى الحارث بن ضرار النهشلي، ونسبه بعضهم إلى

نهمش بن حري.

المفردات الغريبة: ضارع: ذليل خاشع. مختبط: هو المحتاج الذي يطلب معروفك من غير

أن تكون له وسيلة يمت بها إليك. تطيح: الطوائح: جمع طائح أو طائحة.

المعنى: لبیک يزيد ويندبه شخصان: فقير ذليل مهضوم الحق، لا يجد له نصيراً؛ وطالب

معروف يدفع به مصائب الدهر؛ وليس له وسيلة يتقرب بها.

الإعراب: لبیک: اللام، لام الأمر، بیک: فعل مضارع مجزوم؛ وهو مبني للمجهول.

يزيد: نائب فاعل. ضارع: فاعل لفعل محذوف، دل عليه مدخول الاستفهام المقدر؛ أي: يبيكه ضارع. "لخصومه". متعلق بالفعل المحذوف. ومختبط: معطوف على ضارع. مما: من حرف جر. "ما". مصدرية. تطيح: فعل مضارع. الطوائح: فاعل؛ والمصدر المؤول من "ما وما بعدها": في محل جر بـ "من"؛ و"الجار والمجرور": متعلق بـ "مختبط". موطن الشاهد: "ليبك يزيد ضارع".

وجه الاستشهاد: رفع "ضارع" على أنه فاعل لفعل محذوف واقع في جواب استفهام مقدر؛ فكأنه حين قال: ليبك يزيد؛ قيل: فمن يبيكه؟ فقال: يبيكه ضارع، ثم حذف الفعل؛ لدلالة سابق الكلام عليه؛ هذا؛ وقد روي البيت: ليبك يزيد ضارع، ببناء الفعل للمعلوم ونصب يزيد ورفع ضارع على أنه فاعل لـ "ليبك"؛ وهذه الرواية أثبتها العسكري، ونفي غيرها، وعليها، فلا شاهد في البيت.

1 هو: أبو عمر؛ صالح بن إسحاق الجرمي البصري، مولى جرم بن زبان، وجرم من قبائل اليمن فقيه عالم بالنحو واللغة؛ دينا ورعا، أخذ عن الأخفش ويونس والأصمعي وأي عدة وحدث عنه المبرد، وناظر الفراء فأفحمه، كان يلقب بالنباح؛ لكثرة مناظرته ورفع صوته فيه. له كتب قيمة: منها: الأبنية، ومختصر في النحو، وغريب سيبويه، مات سنة 225هـ. البلغة: 96، بغية الوعاة: 8/2، إنباه الرواة: 80/2، وفيات الأعيان: 228/1، الأعلام: 8/2.

(86/2)

جني1، ولا يجوز في نحو: "يوعظ في المسجد رجل" لاحتماله للمفعولية، بخلاف: "يوعظ في المسجد رجال زيد"، أو استلزمه ما قبله كقوله2: [الطويل]

205- غداة أخلت لابن أصرم طعنة ... حضين عبيطات السدائف والخرم3

1 هو أبو الفتح؛ عثمان بن جني الموصلية مولداً ونشأة، وأبوه جني كان مملوكاً رومياً، لازم ابن جني أبا علي الفارسي وأخذ عنه 40 سنة، حتى صار إماماً من أئمة أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والصرف، ولم يتكلم أحد في التصريف والإعراب أدق منه كلاماً، عاصر المتنبي وناظره، وشهد له المتنبي؛ له كتاب: الخصائص، والمختضب، واللمع، وشرح ديوان المتنبي، مات سنة 392هـ، ودفن ببغداد.

البلغة: 137، بغية الوعاة: 132/2، وإنباه الرواة: 335/2، تاريخ ابن كثير: 11/

ما ذهب إليه ابن جني والجرمي؛ هو ما ذهب إليه المؤلف في المغني، من أن كل واحد من هذه المرفوعات فاعل بفعل محذوف؛ ولا يجوز غير ذلك.

ويرى الجمهور أن كل واحد من هذه المرفوعات خبر مبتدأ محذوف؛ تقدير الكلام في الآية الأولى عندهم: الله خالقهم، وفي الآية الثانية: المسيح له رجال، وفي البيت: الباكي ضارع... ويجوز أن يقدر المرفوع فاعلا بفعل محذوف، دل عليه سابق الكلام، وأن يقدر خبر مبتدأ محذوف، لكن الأولى؛ تقديره فاعلا بفعل محذوف؛ لأن كون هذا المرفوع فاعلا؛ ثابت في القراءة الأخرى في: {يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا} وفي رواية البيت الأخرى: لَيْبِكَ يَزِيدَ ضَارِعٌ.

شرح التصريح: 1/ 274، ومغني اللبيب: 807.

2 القائل: هو الفرزدق، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: البيت من شواهد: التصريح: 1/ 274، ومجالس العلماء للزجاجي:

21، والجمال: 212، والإنصاف: 187، وشرح المفصل: 1/ 32، 8/ 70، والعيني:

2/ 456، ومعجم البلدان: 13/ 365، وديوان الفرزدق: 317.

المفردات الغريبة: طعنة: اسم مرة من الطعن، وهو الضرب بالرمح وغيره، عبيطات:

جمع عبيطة، وهي القطعة من اللحم الطري غير النضيج، وعبط الذبيحة واعتبطها:

نحرها وهي سمينة فتية من غير داء ولا كسر. السدائف: جمع سديف؛ وهو شحم السنام ونحوه مما غلب عليه السمن.

المعنى: كان حصين بن أصرم قريب، مات قتلا، فحرم حصين على نفسه أكل اللحم

الطري وشرب الخمر حتى يأخذ بثأر قريبه؛ فلما أدرك ثأره أحل لنفسه ما كان حرمه

عليها من أكل اللحم الطري وشرب الخمر. =

(87/2)

أي: "وحلت له الخمر"، لأن "أحلت" يستلزم "حلت"، أو فسر ما بعده، نحو: {وَإِنْ

أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} 1، والحذف في هذه واجب 2.

= الإعراب: "غداة": متعلق بما قبله. أحلت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. طعنة: فاعل

مرفوع. "لابن": متعلق بـ "أحل". أصرم: مضاف إليه ممنوع من الصرف. حصين: بدل

من "ابن أصرم"؛ أو عطف بيان عليه. عبيطات: مفعول به لـ "أحل" منصوب، وعلامة نصبه الكسرة، وهو مضاف. السدائف: مضاف إليه. والخمر: "بالرفع" فاعل لفعل محذوف، يدل عليه "أحل" المتقدم، والتقدير: وحلت له الخمر؛ وجملة "حلت له الخمر": معطوفة على جملة "أحلت طعنة".
موطن الشاهد: "الخمر".

وجه الاستشهاد: مجيء "الخمر" فاعلا لفعل محذوف، يدل عليه الفعل السابق، ويستلزمه، وهو "أحلت"، كما ذكر المصنف؛ وروي هذا البيت بنصب "طعنة" على أنه مفعول به، وإن كان فعلا في المعنى، ورفع "عبيطات" على الفاعلية، والخمر بالعطف عليها؛ على حذف "خرق الثوب المسمار" ولكن زاد -هنا- تقديم المنصوب.
وقد حكى محمد بن سلام أن الكسائي سُئل في حضرة يونس بن حبيب شيخ سيبويه عن توجيه رفع "الخمر" في هذا البيت، فقال الكسائي: يرتفع بإضمار فعل؛ أي: وحلت له الخمر، فقال يونس: ما أحسن -والله- توجيهك، غير أنني سمعت الفرزدق يسنده بنصب "طعنة" ورفع "عبيطات" على جعل الفاعل مفعولا.

انظر شرح التصريح: 1/ 274، والإنصاف في مسائل الخلاف: 187.

1 "9" سورة التوبة، الآية: 6.

موطن الشاهد: {إِنْ أَحَدٌ ... اسْتَجَارَكَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أحد" فاعلا لفعل محذوف، يفسره "استجارك" المذكور؛ والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك؛ والحذف من هذه الحالة واجب؛ لأن استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف؛ ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه، والمفسر والمفسر. وهناك أساليب أخرى، يجب فيها الحذف -أي حذف الفعل؛ نحو: الاختصاص، والتحذير، والإغراء، والمصدر النائب عن فعله، وسيأتي ذلك لاحقا.
وانظر حاشية الصبان: 2/ 50.

2 لأن استجارك المذكور كالعوض من "استجارك" المحذوف، ولا يجمع بين العوض والمعوّض؛ فلذلك لم يميزوا ذكر العامل في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ونحوها؛ وهذا الكلام إنما يجري على مذهب البصريين الذين لا يميزون أن يقع بعد أداة الشرط جملة اسمية، فيكون المرفوع مبتدأ، خبره ما بعده؛ ولا يجوز عندهم أيضا أن يتقدم الفاعل على فعله حتى يكون "أحد" فاعلا باستجارك الذي بعده. =

الخامس: أن فعله يوحد مع تثنيته وجمعه، كما يوجد مع إفراده، فكما تقول: "قام أخوك" كذلك تقول: "قام أخواك" و: "قام إخوانك" و: "قام نسوتك"، قال الله تعالى: {قَالَ رَجُلَانِ} 1 {وَقَالَ الظَّالِمُونَ} 2، {وَقَالَ نِسْوَةٌ} 3، وحكى البصريون على طيئ وبعضهم عن أزد شنوءة 4، نحو: "ضربوني قومك" و: "ضربتني نسوتك" و: "ضرباني أخواك" 5 قال 6: [السريع] 206- ألفيتا عينك عند القفا 7

-
- 1 "5" سورة المائدة، الآية: 23.
موطن الشاهد: {قَالَ رَجُلَانِ} .
وجه الاستشهاد: إفراد الفعل مع الفاعل المثني، وحكم إفراد الفعل في هذه الحالة الوجوب.
- 2 "25" سورة الفرقان، الآية: 8.
موطن الشاهد: {قَالَ الظَّالِمُونَ} .
وجه الاستشهاد: إفراد العمل مع الفاعل الجمع؛ وحكم إفراد الفعل هنا الوجوب.
- 3 "12" سورة يوسف، الآية: 30.
موطن الشاهد: {قَالَ نِسْوَةٌ} .
وجه الاستشهاد: إفراد الفعل مع الفاعل "نسوة"؛ وهو جمع؛ وحكم إفراده - كما في الآيتين السابقتين - الوجوب.
- 4 بفتح الهمزة وسكون الزاي أو السين، قال في الصحاح: أزد: أبو حي من اليمن، وهو بالسين أفصح، يقال: أزد شنودة وأزد عمان وأزد السراة؛ واختلف في تسميته أزدا وأسدا، فقليل: لأنه كان كثير العطاء فقليل له ذلك؛ لكثرة من يقول: أسدى إلي كذا، أو أزدى إلي كذا؛ وقيل: لأنه كان كثير النكاح، والأزد والأسد النكاح، وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة.
- شرح التصريح: 1/ 257.
- 5 أي: بإلحاق علامة الجمع والتأنيث والتثنية بالفعل، ويعبر بعض النحويين عن هذه اللغة بلغة: أكلوني البراغيث؛ لأن البراغيث فاعل أكلوني.
- 6 القائل هو: عمرو بن ملقط؛ شاعر جاهلي؛ ولم أعثر له على ترجمة وافية.
- 7 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:
أولى فأولى لك ذا واقية
وهو من شواهد: التصريح: 1/ 257، ونوادير أبي زيد الأنصاري: 62، وأمالى ابن =

وقال1: [المتقارب]

207- يلوموني في اشتراء النخيه ... مل أهلي فكلهم ألوم2

= الشجري: "1/ 132، والخزانة: 3/ 633، والعيني: 2/ 458، ومغني اللبيب: "485 / 691".

المفردات الغريبة: ألفتها: وجدتأ. أولى فأولى لك: كلمة تقال عند التهديد والوعيد؛ وهي. كما قال الأصمعي والمبرد -اسم فعل معناه: قاربك ما يهلكك. ذا: اسم بمعنى صاحب. واقية: مصدر بمعنى الوقاية، كالعافية.

المعنى: يصف الشاعر رجلاً بالجن والفرار من القتال، فيخاطبه قائلاً: وجدت عيناك عند قفاك؛ من كثرة نظرك، والتفاتك الشديد إلى الخلف -وأنت فارٌّ- لتتظر الأعداء خشية أن يتبعوك، ثم يدعو عليه بنزول الكوارث، فيقول: حلت بك المصائب، وقاربك ما يهلكك.

الإعراب: ألفتها: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف: علامة التثنية. عيناك: نائب فاعل، ومضاف إليه. "عند": متعلق بـ "ألفتها". القفا: مضاف إليه. أولى: مبتدأ: فأولى: معطوف عليه. "لك" خبر المبتدأ؛ ويجوز أن يكون "أولى": خبراً لمبتدأ محذوف؛ والتقدير: دعائي أولى. ذا: حال من الكاف في "عيناك". واقية: مضاف إليه. موطن الشاهد: "ألفتها عيناك".

وجه الاستشهاد: إلحاق ألف الاثنين بالفعل "ألفى" مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر مثنى؛ وهو "عيناك"؛ وهذا الإلحاق على لغة جماعة من العرب بأعيانهم؛ واختلف العلماء في بيان أصحاب هذه اللغة، فبعضهم يذكر أنها لغة طيء، وبعضهم يذكر أنها لغة أزد شنوءة، ومثل الشاهد السابق قول أحدهم:

نسبا حاتم وأوس لدن فا ... ضت عطايك يابن عبد العزيز

فقد ألحق الشاعر ألف الاثنين بالفعل "نسي" المبني للمجهول. مع أن نائب الفاعل مذكور بعده، وفي هذا الشاهد والذي استشهد به المؤلف دلالة على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل. وانظر حاشية الصبان: 2/ 46-47.

1 ينسب البيت إلى أمية بن أبي الصلت، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: صوب بعضهم إنشاد البيت هكذا:

يلوموني في اشتراء النخية ... ل قومي فكلهم يعدل
وأنشدوا بعده:

وأهل الذي باع يلحونه ... كما لحى البائع الأول
والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 276، والأشموي: "170 / 1 / 359"، وابن عقيل
=

(90/2)

وقال1: [الطويل]

208- نتج الربيع محاسنا ... ألقننها غر السحائب2

= "143 / 2 / 82" وهمع الهوامع: 1/ 160، والدرر اللوامع: 1/ 142، وشرح
المفصل: 3/ 87، و7/ 7 والعيني: 2/ 460، وأما ابن الشجري: 1/ 133،
والعيني: 2/ 460، ومغني اللبيب: "478 / 679"، وديوان أمية: 48، وفيه برواية:
فكلهم ألوم.
المفردات الغريبة: يلوموني: اللوم: العذل والتعنيف. يعذل: "العذل" اللوم. يلحونه: لحا
يلحو مثل: دعا يدعو؛ فيقال: لحاه يلحوه؛ ولحاه يلحاه مثل: نهاء ينهاه؛ إذا لامه
وعذله؛ فالمعاني السابقة متشابهة.
المعنى: يعتب علي أهلي، ويعنفوني لشراء النخيل، ولا حق لهم؛ فكلهم أكثر استحقاقا
للموم.

الإعراب: يلوموني: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ والواو: حرف دال
على جماعة الذكور، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به. "في اشتراء": متعلق بـ "يلوم".
النخيل: مضاف إليه. أهلي: فاعل "يلوم". فكلهم: الفاء عاطفة. كلهم: مبتدأ،
ومضاف إليه. يعذل: فعل مضارع، والفاعل: هو؛ وجملة "يعذل": في محل رفع خبر
المبتدأ.

موطن الشاهد: "يلوموني".

وجه الاستشهاد: اتصال واو الجماعة بالفعل، مع أن الفعل أسند إلى الاسم الظاهر
المذكور؛ وهو "أهلي"؛ وهذا لغة طيئ، أو أزد شنوءة، كما أسلفنا؛ ومثل هذا الشاهد
قول زيد بن معاوية:

يدورون بي في ظل كل كنيسة ... فينسوني قومي وأهوى الكنائسا
فوصل واو الجماعة بالفعل "ينسى" مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده؛ وهو
"قومي". وقول آخر:

نصروك قومي فاعتززت بنصرهم ... ولو أنهم خذلوك كنت ذليلا
فقد ألحق واو الجماعة بفعل "نصر" مع أن الفاعل مذكور بعده؛ وهو "قومي".
حاشية الصبان: 47/2.

1 القائل: هو أبو فراس الحمداني.

2 تخريج الشاهد: البيت من قصيدة للشاعر؛ ومعها قوله:

يا أيها الملك الذي ... أضحت له جمل المناقب
نتج الربيع محاسنا ... ألقنها غير السحاب
راقت ورق نسيمها ... فحككت لنا صور الحباب

=

(91/2)

والصحيح أن الألف والواو والنون في ذلك أحرف دلوا بها على التثنية والجمع، كما دل
الجميع¹ بالبناء في نحو: "قامت" على التأنيث²؛ لا أنها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ
على التقديم والتأخير أو تابع على الإبدال من الضمير، وأن هذه اللغة³ لا تمتنع من
المفردَيْن أو المفردات المتعاطفة، خلافا لزاعمي ذلك،

= والبيت للتمثيل وليس للاستشهاد، وقد مثل به: التصريح: 1/ 276، والعيني: 2/
460، وهمع الهوامع: 1/ 160، والدرر اللوامع: 1/ 142، وحاشية يس: 1/ 276،
والشدور: "82/ 233".

المفردات الغريبة: نتج: بالبناء للمعلوم، أو للمجهول، ويقال: نتجت الناقة، بالبناء
للمجهول؛ إذا ولدت. الربيع: المراد هنا المطر الذي ينزل وقت الربيع. محاسنا: جمع لا
واحد من لفظه مثل ملامح، وقيل جمع حسن على غير قياس. ألقنها؛ الإلقاح: أصله
الإيلاد، من ألقح الفحل الناقة إلقاحا: أحبلها، ثم استعير للشجر. غر: جمع غراء: أي
بيضاء. السحاب: جمع سحابة.

المعنى: أنبت المطر الذي ينزل في فصل الربيع نباتا حسنا، وكسا الأرض حلة ناضرة

بوساطة تلك السحب الغراء، وما أنتجته من نبات حسن.

الإعراب: نتج: فعل ماضٍ. الربيع: فاعل؛ أو نائب فاعل، إذا عد "نتج" مبنياً للمجهول. محاسنا: مفعول به أول؛ أو ثان؛ لما أسلفنا. ألقحناها: فعل ماضٍ، والنون: علامة جمع النسوة، و"ها" مفعول به. غر: فاعل مرفوع. السحائب: مضاف إليه. موطن الشاهد: "ألقحناها".

وجه الاستشهاد: وصل نون النسوة بالفعل "ألقح" مع أنه مسند إلى اسم ظاهر بعده، وهو "غر السحائب"؛ وإلى مثل هذا يشير الناظم بقوله:

"وقد يقال: سعدا وسعدوا ... والفعل للظاهر -بعد- مسند"

أي: جاء في بعض اللغات: "سعدا وسعدوا" بزيادة علامة التثنية والجمع على أنهما مجرد علامة، ليس أكثر، والفعل مسند إلى الفاعل الظاهر بعده.

1 أي: جميع العرب.

2 والجامع بينهما: الفرعية عن الغير، فالمثنى والجمع فرع الأفراد، والمؤنث فرع المذكر. والفرق بين الاثنين أن لحاق علامة التأنيث لغة جميع العرب، ويجب أحيانا. أما لحاق الثانية فلغة قوم، ولا يجب مطلقا.

شرح التصريح: 1/ 276.

3 هذا معطوف على قوله "والصحيح أن الألف والواو ...". أي والصحيح أيضا أن هذه اللغة -وهي لحاق علامة التثنية والجمع- لا تمتنع مع المفردين -إلخ. وقوله "خلافا لزاعمي ذلك" أي في المسألتين، ورد على زاعمي الأول بقوله: "لقول الأئمة ... إلخ". ورد على زاعمي الثاني بقوله: "ولجيء قوله -إلخ".

(92/2)

لقول الأئمة: إن ذلك لغة لقوم معينين، وتقديم الخبر والإبدال لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم، ولجيء قوله1: [الطويل]

209- وقد أسلماه مبعد وحميم2

1 القائل: هو عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك، من بني عامر بن لؤي، ولقب الرقيات أطلق عليه؛ لأنه كان يشب بثلاث نسوة؛ كل واحدة منهن تسمى رقية، وهو شاعر مبدع، أكثر شعره في الغزل؛ وله مدائح جيدة في مصعب بن الزبير وأخيه عبد

الله؛ وكان قد خرج معهما على بني أمية، ولما قتلا أمنه عبد الملك بن مروان، ومات سنة 85هـ.

الشعر والشعراء: 1/ 539، الجمحي: 2/ 647، الأغاني: 4/ 154، واللاي: 294، والخزانة: 3/ 265.

تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

تولى قتال المارقين بنفسه

وهو من قصيدة يرثي فيها مصعب بن الزبير، وأولها قوله:

لقد أورث المصريين حزنا وذلة ... قتيل بدير الجاثليق مقيم

والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 277، وابن عقيل: "81 / 2 / 142" والأشموني:

"170 / 1 / 256" وجمع الهوامع: 1/ 160، والدرر اللوامع: 1/ 141، والكتاب

لسبويه: 1/ 132، والعيني: 2/ 461 والمغني: "481 / 681" "485 / 692"

والشذور "81 / 232" وديوان ابن الرقيات: 196.

المفردات الغريبة: المارقين: الخارجين عن الدين، أسلماه: خذلاه وأسلماه إلى أعدائه.

مبعد: أجنبي بعيد الصلة. حميم: صديق أو قريب.

المعنى: لقد تولى مصعب بنفسه قتال الخارجين بالعراق على أخيه عبد الله بن الزبير، ولم

يركن إلى غيره في ذلك، وقد تجشم المصاعب، وخذله البعيد والقريب؛ وأسلماه إلى

عدوه.

الإعراب: تولى: فعل ماضٍ، والفاعل: ضمير مستتر جوازا؛ تقديره هو؛ يعود إلى

مصعب. قتال: مفعول به منصوب. المارقين: مضاف إليه. "بنفسه": متعلق بـ "تولى"؛ أو

توكيد للفاعل، على زيادة الباء. وقد: الواو حالية، قد: حرف تحقيق. أسلماه: فعل

ماضٍ، والألف: علامة التثنية، والهاء: مفعول به. مبعد: فاعل مرفوع. وحميم: الواو

عاطفة، حميم: اسم معطوف على مبعد. وجملة "أسلماه مبعد وحميم": في محل نصب

على الحال.

موطن الشاهد: "أسلماه مبعد وحميم".

وجه الاستشهاد: وصل الفعل بألف التثنية مع أن الفعل ظاهر، ومعطوف عليه؛

والقياس أن يقول: وقد أسلمه مبعد وحميم.

وقوله1: [الوافر]

210- وإن كانا له نسب وخير2

1 القائل: هو عروة بن الورد العبسي، المشهور بعروة الصعاليك؛ لعطفه عليهم، واحتضانهم، وقوله فيهم شعرا كثيرا، وأشهره: الأصمعية العاشرة من الأصمعيات، وعروة جاهلي جواد فارس. الشعر والشعراء: 2/ 275، الأغاني: 2/ 184، الخزانة: 4/ 194.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

وأحقرهم وأهونهم عليهم

وقبل البيت الشاهد قوله:

ذريني للغنى أسعى فإني ... رأيت الناس شرهم الفقير

والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 277، والعيبي: 2/ 463، والبيان والتبيين: 1/ 234، وليس في ديوان عروة بن الورد.

المفردات الغريبة: ذريني: دعيني وتركيني. خير "بكسر الخاء" كرم أو شرف، أو هيئة، أو أصل.

المعنى: يقول للائتمته: ارتكيني أسعى وأجد في تحصيل الغنى والمال؛ فإني رأيت الفقير شر الناس وأذلهم، وأحقرهم شأنًا، وأهونهم عليهم؛ لأجل فقره، وإن كان شريف الأصل، حسن الأخلاق، كريم السجايا.

الإعراب: وأحقرهم: الواو عاطفة. أحقر: معطوف على شر، في البيت السابق، وهو مضاف، و"هم" مضاف إليه. وأهونهم: معطوف على "شر" أيضا، و"هم" مضاف إليه. "عليهم": متعلق بـ "أهون". وإن: الواو عاطفة، والمعطوف عليه محذوف؛ والتقدير: إن لم يكن له نسب وخير وإن كانا له نسب وخير؛ والمعنى: أنه كذلك على كل حال. إن: شرطية جازمة. كانا: فعل ماضٍ ناقص؛ وهو فعل الشرط في محل جزم؛ والألف: حرف دال على التثنية. "له": متعلق بمحذوف خبر كان المتقدم على اسمه. نسب: اسم كان مؤخر مرفوع. وخير: معطوف على نسب؛ وجواب الشرط محذوف؛ لدلالة سابق الكلام عليه.

موطن الشاهد: "كانا له نسب وخير".

وجه الاستشهاد: إلحاق علامة التثنية "الألف" بالفعل الناقص "كان" مع أنه مسند إلى اثنين عطف أحدهما على الآخر؛ وفي هذا دلالة على أن من يلحق بالفعل علامة التثنية

وعلاوة الجمع، لا يفرق بين أن يكون الفاعل مثنى كالزبددين والعميرين، أو أن يكون في معنى المثنى بأن يكون اسمين مفردين، عطف أحدهما على الآخر.

(94/2)

السادس: أنه إن كان مؤنثا أنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي¹، وبتاء المضارعة في أول المضارع.

[إذا كان الفاعل مؤنثا أنث فعله] :

ويجب ذلك في مسألتين:

إحدهما: أن يكون ضمير متصلا²، ك: "هند قامت" أو: "تقوم"، و: "الشمس طلعت" أو: "تطلع" بخلاف المنفصل نحو: "ما قام، أو يقوم، إلا هي" ويجوز تركها في الشعر إن كان التأنيث مجازيا، كقوله³: [المتقارب]
211- ولا أرض أبقل إبقاها⁴

1 سواء أكان جامدا أم منصرفا تاما أم ناقصا، وسواء في ذلك التأنيث الحقيقي أو المجازي.

2 أي مستترا، عائدا على مؤنث حقيقي التأنيث أو مجازيه. وقد مثل لهما المصنف. وإنما وجب التأنيث في هذا؛ لئلا يتوهم أن هنالك فاعلا مذكرا منتظرا، كأن يقال: هند قام أبوها والشمس طلع قرنها.

3 القائل: هو عامر بن جوين بن عبد رضاء بن قمران الطائي، أحد بني جرم من طي، كان سيدا شاعرا فارسا شريفا، قيل: هو من معمرى العرب وأنه عاش مائتي سنة. خزانة الأدب: 1/ 53، والمعمرين: 41.

4 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

فلا مزنة ودقت ودقها

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 278، وابن عقيل: "146 / 2 / 92"؛ والأشموني:

"369 / 1 / 174" والكتاب: 1/ 240، والخصائص: 2/ 411، والمختضب: 2/

112، وأمالى ابن الشجري: 1/ 158، 1/ 161، وشرح المفصل: 5/ 94، والمقرب:

66، والخزانة: 21، 3/ 330، والعيني: 2/ 264 والهمع: 2/ 171، والدرر: 2/

224، وحاشية يس على التصريح: 32 / 2، ومغني اللبيب: "860 / 115"
= "879 / 1130".

(95/2)

وقوله1: [المتقارب]

212- فإن الحوادث أودى بها2

= المفردات الغريبة: مزنة: هي السحابة البيضاء المثقلة بالماء، ودقت: أمطرت. الودق: المطر. أبقل: أنبت البقل، والبقل: ما نبت في بذرة لا في أرومة ثابتة. المعنى: ليس هنالك سحابة أمطرت مطرا غزيرا نافعا كهذه السحابة، وليست هنالك أرض أنبتت بقلا عظيما كهذه الأرض. الإعراب: لا: نافية تعمل عمل ليس. مزنة: اسمها مرفوع. ودقت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. والفاعل: هي. ودقها: مفعول مطلق لـ "ودقت"؛ والجملة: خبر "لا"؛ ويجوز عد "لا" مهيمنة، ومزنة: مبتدأ، والجملة: خبره. ولا: الواو عاطفة، لا: نافية عاملة عمل "إن". أرض: اسمها: وجملة "أبقل إبقاها": في محل رفع خبر "إن". موطن الشاهد: "ولا أرض أبقل".

وجه الاستشهاد: حذف تاء التأنيث من الفعل "أبقل" المسند إلى فاعله المضمير العائد إلى اسم مجازي وروي البيت على وجه آخر: ولا أرض أبقلت إبقاها؛ بكسر التاء للتخلص من الساكنين، ووصل همزة القطع من إبقاها، وهو تخلص من ضرورة، للوقوع في أخرى، كما بين المؤلف.

ومن العلماء من خرج البيت تخريجا آخر، وهو أن الشاعر أتى بالضمير العائد إلى الأرض مذكرا؛ لأنه أراد بالضمير المكان؛ فهو من الحمل على المعنى؛ ولهذا نظائر كثيرة في الشعر، نحو قول عروة بن حزام:

وعفراء أرجى الناس عندي مؤدة ... وعفراء عني المعرض المتداني

ففي قوله: "عفراء المعرض المتداني"؛ ذكر الخبر، مع أن المبتدأ مؤنث؛ لأنه أراد شخص عفراء. وذهب ابن كيسان إلى جواز التذكير والتأنيث في الفعل المسند إلى ضمير مؤنث مجازي التأنيث؛ فكما يجوز في الفعل المسند الاسم الظاهر المجازي التأنيث تذكير الفعل وتأنيثه، فإنه يجوز مع المضمير، لأنه لا فرق بين المضمير والمظهر. انظر حاشية الصبان:

2/ 53-54. والدرر اللوامع: 2/ 224-225.

1 القائل: هو الأعشى ميمون بن قيس؛ وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

فإما تربني ولي لمة

وهو من قصيدة يمدح فيها رهط قيس بن معديكرب الكندي ويزيد بن عبد الدار

الحارثي. وهو من شواهد: التصريح: 1/ 278، والأشموني: "368/ 1/ 174"

والكتاب: 1/ 239، وأمالي ابن الشجري: 2/ 345، والإنصاف: 1/ 464، وشرح

=

(96/2)

والثانية: أن يكون متصلاً حقيقي التأنيث نحو: {إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ} 1 وشذ قول بعضهم 2: "قال فلانة" وهو رديء لا ينقاس.

= المفصل: 5/ 95، 6/ 9، 41/ 9، والخزانة: 4/ 578، والعيني: 2/ 466، 4/

327، وديوان الأعشى برواية: ألقى بها.

المفردات الغريبة: لمة: هي شعر الرأس الذي يجاوز شحمة الأذن؛ فإذا زاد عن ذلك، وبلغ المنكبين فهو جمّة. الحوادث: النوازل والكوارث، جمع حادثة. أودى بها: ذهب بها، وأهلكها، وأبادها.

المعنى: يخاطب محبوبته قائلاً: إذا كانت ترين فيما مضى من شبابي لمة تنزل إلى أذني؛ فلا تعجبي اليوم من منظري؛ لأن حوادث الدهر وكوارثه؛ ذهبت بها وأزالتها؛ ولعله يريد: أنه أصبح أصلع الرأس؛ وذلك من دلالات التقدم في السن، والضعف بعد القوة. الإعراب: إما: إن الشرطية مدغمة في "ما" الزائدة. تربني: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، والنون: للوقاية، والياء: فاعل، والياء الثانية: مفعول به، ورأى - هنا- بصرية تتعدى إلى واحد. ولي: الواو حالية، "لي": متعلق بخبر مقدم. لمة: مبتدأ مؤخر. فإن: الفاء واقعة في جواب الشرط، إن: حرف مشبه بالفعل. الحوادث: اسمه. أودى: فعل ماضٍ وفاعله: ضمير مستتر يعود إلى الحوادث، وجملة "أودى بها": في محل رفع خبر "إن"؛ وجملة "إن الحوادث أودى بها": في محل جزم جواب الشرط. موطن الشاهد: "الحوادث أودى بها".

وجه الاستشهاد: تجريد فعل أودى" من علامة التأنيث؛ وحكم هذا التجريد الضرورة الشعرية؛ لأنه مسند إلى ضمير مستتر عائد إلى مؤنث مجازي، وهو "الحوادث"؛ والذي سوغ ذلك كون "الحوادث مجازي التأنيث.

ولا يقال في هذا البيت: إنه لا ضرورة فيه؛ لأنه لو قال: أودت بها؛ لاستقام الوزن؛ لأن القافية مؤسسة، والألف في أودى ملتزمة في أبيات القصيدة، وتسمى عند العروضيين: "حرف الردف" وتركها في بعض الأبيات عيب غير مقبول. انظر شرح العيني في ذيل حاشية الصبان: 53 / 2.

1 "3" سورة آل عمران، الآية: 35.

موطن الشاهد: {قَالَتْ امْرَأَةٌ} .

وجه الاستشهاد: اتصال علامة التأنيث بالفعل "قال"؛ لأن فاعله مؤنث حقيقي التأنيث ولم يفصل بينهما فاصل؛ وحكم تأنيث الفعل في هذه الحالة الوجوب.

2 هو قول بعض العرب حكاه سيبويه، وفالانة: ليس دالا على مؤنث، كفاطمة وزينب ... إلخ ولكنه يدل على لفظ مؤنث.

(97/2)

وإنما جاز في الفصح نحو: "نعم المرأة" و: "بئس المرأة" لأن المراد الجنس، وسيأتي أن الجنس يجوز فيه ذلك.

[جواز التأنيث والتذكير]:

ويجوز الوجهان في مسألتين: إحداهما: المنفصل 1، كقوله 2: [الوافر]

213- لقد ولد الأخيطل أمُّ سوء 3

1 أي المؤنث الحقيقي الظاهر، المنفصل من فعله بفاصل.

2 هو: جرير بن عطية الخطفي، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

على باب استها صُلْبٌ وشامٌ

وهو في هجاء الأخطل التغلبي النصراني.

وهو من شواهد: التصريح: "1/ 279، والأشموهني: "364 / 1 / 173"، والمقتضب:

2 / 148، 3 / 349 والخصائص: 2 / 414، وأمالى ابن الشجري: 2 / 55،

والإنصاف: 1/ 175، وشرح المفصل: 5/ 92، والعيبي: 2/ 468، وديوان جرير: 515.

المفردات الغريبة: الأخيطل: تصغير الأخطل الشاعر واسمه: غياث بن غوث. استهها: دبرها: صلب: جمع صليب وهو للنصارى. شام: جمع شامة، وهو الخال والعلامة. المعنى: إن من وَلَدَ الأخطلَ امرأةً سيئة، لم تتحصن بالعفة؛ فهو سليل الفجور. الإعراب: لقد: اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق. ولد: فعل ماضٍ، الأخيطل: مفعول به تقدم على الفاعل. أم: فاعل مرفوع. سوء: مضاف إليه. "على باب": متعلق بخبر مقدم محذوف. استهها: مضاف إليه، و"ها": مضاف إليه. صلب: مبتدأ مؤخر. وشام: معطوف عليه مرفوع. موطن الشاهد: "ولد الأخيطل أم".

وجه الاستشهاد: تجرد فعل "ولد" من علامة التأنيث، على الرغم من أن فاعله مؤنث حقيقي التأنيث؛ لأنه فصل بينهما بالمفعول به المتقدم على الفاعل "أم"؛ وحكم هذا التجرد الجواز؛ لأنه لما فصل بين الفعل وفاعله، بَعَدَ الفعل بالفصل عن فاعله، وضعفت عنايته به؛ غير أن الاقتران في هذه الحالة أفضل من التجرد؛ ومثل هذا الشاهد؛ قول الشاعر:

إنَّ امرأً غره منكنَّ واحدةً ... بعدي وبعذك في الدنيا لمغرور
غير أن الفصل -هنا- بالجار والمجرور؛ وإن كان الحكم واحداً.

(98/2)

وقولهم: "حضر القاضي اليوم امرأة" والتأنيث أكثر، إلا إن كان الفاصل "إلا" فالتأنيث خاص بالشعر¹، نص عليه الأخفش، وأنشد على التأنيث²: [الرجز]
214- ما برئت من ريبة وذم ... في حربنا إلا بنات العم³
وجوزة ابن مالك في النثر، وقرئ: "إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً"⁴، "فَأَصْبَحُوا لَا

1 التخصيص بالشعر مذهب الجمهور. ومثل "إلا" في الفصل: غير أو سوى، وإن كان مذكراً لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه، ويلاحظ أن لفظ "غير" أو "سوى" هو الذي يعرب فاعلاً.

2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: البيت من شواهد: التصريح: 1/ 279، والأشموني: "316/ 1 / 174"، والعيني: 2/ 471، والهمع: 2/ 271، والدرر: 2/ 226، والشذور: "80/ 231".

المفردات الغريبة: برئت: تخلصت وسلمت. ريبة: هي التهمة والشك. ذم: عيب. المعنى: لم تسلم امرأة من التهمة والشك والعيب في حربنا إلا بنات الأعمام. الإعراب: ما: نافية. برئت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. "من ريبة": متعلق بـ "برئت". وذم: معطوف على ريبة. "في حربنا": متعلق بـ "برئت". إلا: أداة حصر؛ أو حرف استثناء ملغى. بنات: فاعل مرفوع، وهو مضاف. العم: مضاف إليه. موطن الشاهد: "ما برئت إلا بنات العم". وجه الاستشهاد: لحقت تاء التأنيث فعل "برئ"؛ لأن الفاعل حقيقي التأنيث، مع وجود الفصل بـ "إلا"؛ وحكم حذف التاء واجب في هذه الحالة؛ لأن الفاعل في الحقيقة، ليس الاسم المؤنث المذكور بعد "إلا"، وإنما هو مذكر محذوف؛ والتقدير: ما برئ أحد إلا بنات العم؛ وهذا رأي الأخفش ومن تبعه؛ وحكم لحوق التاء -على رأيهم- الجواز للضرورة الشعرية؛ وجوز ابن مالك تأنيث الفعل مع الفصل بـ "إلا" على قلة؛ حيث قال: "والصحيح جوازه في النثر أيضا" وأشار إلى هذا، بقوله: والحذف مع فصل بـ "إلا" أفضلا ... كما زكا إلا فتاة ابن الغلا فلفظه "أفضلا" تفيد جواز عدم الحذف، غير أن الحذف أرجح. وانظر شرح التصريح: 1/ 279-280، وحاشية الصبان: 2/ 53.

4 "36" سورة يس، الآية: 29.

أوجه القراءات: قرأ أبو جعفر وشيبة ومعاذ بن الحارث والأعرج "صيحة" بالرفع. وقرأ الباقر بالنصب.

توجيه قراءة الرفع: في قراءة الرفع تقدير ضمير في "كانت"؛ والتقدير: إن كانت عقوبتهم أو بليتهم إلا صيحة، أو نحو ذلك، الإتحاف: 264، البحر المحيط: 7/ 332، ومعاني القرآن: 2/ 375.

موطن الشاهد: "إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً".

وجه الاستشهاد: مجيء "صيحة" مرفوعة بـ "كان"؛ وفي هذه القراءة دليل على جواز تأنيث الفعل إذا فعل بينه وبين فاعله أو ما يقوم مقام الفاعل بـ "إلا".

تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ"1.

الثانية: المجازي التأنيث، نحو: {وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ} 2، ومنه 3 اسم الجنس، واسم الجمع، والجمع 4؛ لأنهن في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي، فلذلك جاز التأنيث، نحو: {كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ} 5، و: {قَالَتْ

1 "46" سورة الأحقاف، الآية: 25.

أوجه القراءات:

أوجه القراءات: قرأ مالك بن دينار والحسن وأبو رجاء وعاصم والأعمش وجماعة من التابعين: "لا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ"؛ وقرأ أهل الحرمين، وأبو عمر، والكسائي، وابن كثير، ونافع، وأبو جعفر، ومجاهد، وعلي: "لا تَرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ"؛ وقرأ الأعمش وحمزة، وابن مسعود: {لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ} .

موطن الشاهد: "لا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ" وإعراب القرآن للنحاس: 3/ 157، ومعاني القرآن: 2/ 55 وقرأ الأزرق وورش: "لا تَرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ". تحاف الفضلاء: 392. وجه الاستشهاد: مجيء "ترى" مبني للمجهول؛ على هذه القراءة، ومسالكهم نائب فاعل؛ والحكم كما في الآية السابقة؛ وقراءة هذه الآية وقراءة الآية السابقة المستشهد بهما، ليستا سببيتين.

2 "75" سورة القيامة: 9.

موطن الشاهد: {جُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ} .

وجه الاستشهاد: تذكير الفعل مع المؤنث المجازي، وذلك جائز؛ وفي غير القرآن، يجوز: "وجمعت الشمس".

3 أي: من مجازي التأنيث.

4 المراد جمع التكسير؛ لأن جمع المذكر السالم، يجب تذكير فعله، كما أن جمع المؤنث السالم المستوفي للشروط؛ يجب تأنيث فعله على الصحيح.

5 "26" سورة الشعراء، الآية: 105،

موطن الشاهد: {كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ} .

وجه الاستشهاد: أنت الفعل "كذب" لأن فاعله أتى اسم جمع مذكر؛ فهو يلحق بمجازي التأنيث وحكم التأنيث هنا الجواز.

الأعراب { 1، و: "أورقت الشجر"، والتذكير نحو: "أورق الشجر" {وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ} 2، {وَقَالَ نِسْوَةٌ 3، و: "قام الرجال"، و: "جاء الهنود" إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو: "قام الزيدون" والتأنيث في نحو: "قامت الهندات"، خلافا للكوفيين فيهما، وللفارسي في المؤنث، واحتجوا بنحو: {إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ} 4، {إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ} 5، وقوله 6: [الكامل]

1 "49" سورة الحجرات، الآية: 14.

موطن الشاهد: {قَالَتِ الْأَعْرَابُ} .

وجه الاستشهاد: أنت الفعل مع "الأعراب" وهو جمع تكسير؛ وحكم التأنيث؛ -هنا- الجواز.

2 "6" سورة الأنعام، الآية: 66.

موطن الشاهد: {كَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ} .

وجه الاستشهاد: تذكير الفعل مع "قوم" وهو اسم جمع مذكر؛ وحكم تذكيره الجواز.

3 "12" سورة يوسف، الآية: 30.

موطن الشاهد: {قَالَ نِسْوَةٌ} .

وجه الاستشهاد: تذكير الفعل مع اسم الجمع المؤنث؛ وحكم هذا التذكير الجواز.

4 "8" سورة يونس، الآية: 90.

وجه الاستشهاد: موطن الشاهد: {آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ} .

وجه الاستشهاد: "تأنيث الفعل مع جمع تصحيح المذكر؛ وأجاب المؤلف بأن هذا الجمع لم يسلم فيه لفظ الواحد، بل تغير شكله؛ لأن الأصل "بنو" فحذفت لامه؛ وزيد عليه واو ونون في التذكير وألف وتاء في التأنيث.

5 "60" سورة الممتحنة، الآية: 12.

موطن الشاهد: {جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ} .

وجه الاستشهاد: تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث؛ وأجيب بأن التذكير هنا للفصل، أو لأن الأصل: النساء المؤمنات، أو لأن "إلا" مقدرة باللاقي وهي اسم جمع، كما في المتن.

6 القائل: هو عبدة بن الطيب، أحد بني عبد شمس بن كعب بن سعد من تميم، شاعر مخضرم أدرك الإسلام وأسلم، وشهد مع المثنى بن حارثة قتال هرمز؛ وله في ذلك مواقف مشهورة. له شعر حسن، منه وصيته لبنيه حين أسنَّ ورايه بصره، وهي من أغلى الوصايا وأعلاها ذكرها صاحب المفضليات برقم "27".

(101/2)

215- فبكى بناتي شجوهنَّ وزوجتي 1

1 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

والظاعنون إليَّ ثم تصدَّعوا

وهو من قصيدة رواها المفضل الضبي، وهو من شواهد: التصريح: 1/ 280، وفيه

برواية: والطامعون إليَّ. والأشْمُونِي: "270 / 1 / 175"، والعيني: 4/ 472،

والمفضليات: 148، والخصائص: 3/ 295، ومجالس العلماء للزجاجي: 195.

المفردات الغريبة: شجوهن، الشجو: الحزن والهَم - من شجاه الأمر يشجوه - إذا أحزنه. زوجتي؛ الأفصح أن يقال: زوج للرجل والأنثى، وجمعه أزواج، قال تعالى: {وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ} . تصدعوا: تفرقوا وانشعب شملهم.

المعنى: إن بناتي بكين علي من الحزن، وكذلك زوجي، والذين وفدوا علينا؛ ليشاركونا أحزاننا وهمومنا من الحبين، ثم انصرفوا بعد ذلك، وتفرقوا إلى شئونهم.

الإعراب: بكى: فعل ماضٍ. بناتي: فاعل ومضاف إليه. شجوهن: مفعول لأجله،

ومضاف إليه. وزوجتي: معطوف على بناتي، ومضاف إليه. والظاعنون: معطوف على

بناتي. "إلي": متعلق بـ "الظاعنون". ثم: حرف عطف. تصدعوا: فعل ماضٍ، والواو:

فاعل؛ وجملة "تصدعوا": معطوفة على جملة "بكى بناتي": لا محل لها.

موطن الشاهد: "بكى بناتي".

وجه الاستشهاد: مجيء فعل بكى مجرداً من الناء الدالة على التأنيث مع أن المسند إليه

-الفاعل- بناتي أتى جمع مؤنث سالماً؛ وبهذا وأمثاله احتج الكوفيون وأبو علي الفارسي

على جواز تذكير الفعل مع جمع المؤنث؛ وخالفهم البصريون، وردوا عليهم بأن "بنات"

وإن كان جمع مؤنث سالماً؛ فقد أشبه جمع التكسير في عدم سلامة لفظ مفردة - كما

أسلفنا - فلما أشبه جمع التكسير؛ في هذا، أخذ حكمه، كما أن "بني" لما لم يسلم فيه

لفظ مفردة، أشبه جمع التكسير؛ فلما أشبهه في هذا، أخذ حكمه، وساغ دخول تاء

التأنيث في فعله في الآية الكريمة: {آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ} .

هذا وفي البيت شاهد آخر على مجيء "شجوهن" مفعولا لأجله؛ وهو معرفة؛ لأنه مصدر أضيف إلى الضمير خلافا للجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة. انظر شرح التصريح: 1/ 280.

(102/2)

وأجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيهما لفظ الواحد¹، وبأن التذكير في {جَاءَكَ} للفصل، أو لأن الأصل النساء المؤمنات، أو لأن "أل" مقدرة باللاتي، وهي اسم جمع. السابغ: أن الأصل فيه أن يتصل بفعله ثم يجيء المفعول، وقد يعكس، وقد يتقدمهما المفعول، وكل من ذلك جائز وواجب.

[الأصل تقدم الفاعل على المفعول] :

فأما جواز الأصل فنحو: {وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ} 2.

[وجوب تقدم الفاعل على المفعول] :

وأما وجوبه ففي مسألتين:

إحدهما: أن يخشى اللبس³، ك: "ضرب موسى عيسى" قاله أبو

1 أي: بل تغير شكله؛ إذ الأصل "بنو" فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير، وألف وتاء في التأنيث. والكلام في الجمعين إذا لم يحدث فيهما تغيير. أما ما تغير منهما كبنين وبنات فيجوز فيهما الوجهان اتفاقا.

هذا: ولم يذكر المصنف ولا الناظم حكم إسناد الفعل إلى المثني، وحكمه حكم المفرد؛ فإن كان لمذكر وجب تذكير الفعل، نحو: قال الحمدان، وإن كان لمؤنث وجب التأنيث، تقول: قامت الهندان.

شرح التصريح: 1/ 280، 281.

2 "27" سورة النمل، الآية: 16.

موطن الشاهد: {وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء الفاعل متصلا بالفعل ثم وليه المفعول به؛ وحكم هذا التقدم الجواز على الأصل.

3 فلا يمكن تمييز الفاعل من المفعول، وذلك كأن يكون كل منهما اسما مقصورا كما مثل المصنف، أو مضافا إلى ياء المتكلم، نحو: أكرمَ صديقي أخي، وكذلك المبنيات وأسماء

الإشارة، وليست هنالك قرينة تعين المراد، وتميز الفاعل من المفعول، فإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية لم يكن الترتيب واجبا، فاللفظية مثل: أكرمت يحيى ليلى، والمعنوية مثل: أزعجت ليلى الحمى.

(103/2)

بكر¹ والمتأخرون كالجزولي² وابن عصفور وابن مالك³، وخالفهم⁴ ابن الحاج⁵ محتجا بأن العرب تميز تصغير عمر وعمرو، وبأن الإجمال من مقاصده العقلاء، وبأنه يجوز: "ضرب أحدهما الآخر" وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وشرعا على الأصح، وبأن الزجاج نقل أنه لا خلاف في أنه يجوز في نحو: {فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ} 6، كون "تلك" اسمها، و: "دعواهم" الخبر، والعكس⁷.

1 هو: محمد بن السري، المعروف بابن السراج، وقد مرت ترجمته.

2 هو: أبو موسى، عيسى بن عبد العزيز الجزولي -جزولة بطن من البربر- كان إماما في العربية مع جودة التفهم وحسن العبارة، لزم ابن بري بمصر لما حج وعاد، وتصدر للإقراء بالمرية "بلد بالأندلس" وغيرها، أخذ عنه العربية جماعة منهم الشلوبين وابن معيط، له حواشٍ على الجمل للزجاجي، وكتاب القانون في النحو، مات سنة 607، وقيل 667 هـ.

البلغة: 179، بغية الوعاة: 2/ 236، إنباه الرواة: 2/ 378، وفيات الأعيان: 1/ 394.

3 مرت ترجمة لكل منهما.

4 وذلك في نقده على المقرب لابن عصفور، فقال: لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهية. شرح التصريح: 1/ 281.

5 هو أبو العباس: أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي، كان عالما بالعربية حافظا للغات قيل إنه برع في لسان العرب حتى لم يكن في زمنه من يفوقه أو يدانيه، قرأ على الشلوبين وغيره، له مصنفات كثيرة منها: مختصر خصائص ابن جني، ومختصر المستصفي، وله نقود على الصحاح، وإيرادات على المقرب لابن عصفور، وأمالى على كتابه سيبويه، مات سنة: 647 هـ.

البلغة: 31، بغية الوعاة: 1/ 359، أعيان الشيعة: 9/ 275، معجم المؤلفين: 2/

21 6 سورة الأنبياء، الآية: 15.

موطن الشاهد: {مَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ} .

وجه الاستشهاد: جوز الزجاج كون "تلك" الاسم، و"دعواهم" الخبر؛ أو العكس، كما في المتن؛ وهنا، لم يبالوا بالتباس الاسم بالخبر.

7 قال المرادي تعليقا على كلام ابن الحاج الذي استدل بقول الزجاج بجواز اعتبار تلك الاسم ودعواهم الخبر؛ أو العكس: بأنه يجوز قياسا على الآية الحكم على الفاعل والمفعول من حيث التقديم والتأخير: "ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى؛ لأن التباس الفاعل بالمفعول، ليس كالتباس اسم "زال" بخبرها وذلك واضح.

انظر شرح التصريح: 1/ 282. وحاشية الصبان: 2/ 56. وابن عقيل: 1/ 381.

(104/2)

الثانية: أن يحصر المفعول بإنما، نحو: "إنما ضرب زيد عمرا"1 وكذا الحصر بإلا عند الجزولي وجماعة وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري2 تقديمه على الفاعل3، كقوله4: [الطويل]
216- ولما أبي إلا جماحا فؤاده5

- 1 فيجب تقديم الفاعل على المفعول في هذه الصورة؛ لأنه لو أخر انقلب المعنى.
- 2 هو الإمام: أبو بكر؛ محمد بن القاسم الأنباري، النحوي اللغوي، ولد سنة 271 هـ، كان أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظا، قيل إنه حفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهدا في القرآن وكان يملئ من حفظه لا من كتاب، وكان مع هذا ثقة دينا ورعا، أخذ عن ثعلب، وروى عنه الدارقطني وجماعة، له تصانيف مفيدة منها: كتاب الزاهر في اللغة، وكتاب هاءات القرآن وكتاب الأمالي، وكتاب غريب الحديث، والإنصاف وغيرها كثير. مات ببغداد وله 67 سنة وذلك سنة 328 هـ البلغة: 245، بغية الوعاة: 1/ 212، إنباه الرواة: 3/ 201، وفيات الأعيان: 1/ 502، الأعلام: 7/ 226.
- 3 أي تقديم المفعول الخصور بإلا على الفاعل بشرط أن يتقدم معه "إلا".
- 4 القائل هو دعبل الخزاعي: أبو علي ابن علي بن رزين، وقيل اسمه الحسن ولقبه

دعبل؛ شاعر إسلامي جيد الشعر، عاصر خلفاء بني العباس؛ ومنهم المعتصم الذي هجاه؛ فطلبه لكن دعبلا هرب واستتر، وكان دعبل يجالس أبا نواس وأبا الشيص. الشعر والشعراء: 2/ 489، الأغاني: 18/ 29، ابن خلكان: 1/ 178، تاريخ بغداد: 8/ 382.

5 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:
ولم يسئل عن ليلي بمال ولا أهل
وذكر العيني بعده قوله:
تسلى بأخرى غيرها فإذا التي ... تسلى بها تغري بليلي ولا تسلي
=

(105/2)

وقوله 1: [الطويل]

217- فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها 2

= والبيت للتمثيل؛ لأن دعبلا ممن لا يحتج بقولهم على قواعد النحو والتصريف؛ والبيت من شواهد:
التصريح: 1/ 282، والأشثوني: "177/ 374"، وجمع الهوامع: 1/ 161، والدرر اللوامع: 1/ 143، والعيني: 2/ 480، والمصون لأبي أحمد العسكري: 249، وديوان دعبل: 183.

المفردات الغريبة: أبي: امتنع. جماحا: مصدر جمح الفرس -إذا أسرف إسراعا لا يرده شيء. والجموح من الرجال: الذي يركب هواه ولا يمكن رده. لم يسئل: مضارع سلا: بمعنى صبر وتعزى.

المعنى: إن هذا المبحب حين تعلق بليلى، وهام بها، ولم يصرفه عن التماذي في هواه زينة الدنيا من المال، والأهل -أراد أن يتسلى بغيرها، فلم يغنه ذلك، بل زادته الأخرى إغراء بليلى وتعلقا بها.

الإعراب: أبي: فعل ماضٍ. إلا: أداة حصر. جماحا: مفعول به لـ "أبي". فؤاده: فاعل مرفوع، ومضاف إليه. ولم يسئل: الواو عاطفة، لم: جازمة نافية. يسئل: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة والفاعل هو: "عن ليلي": متعلق بـ "يسئل".

"بمال": متعلق بـ "يسل" أيضا. ولا أهل: معطوف على مال.
موطن الشاهد: "أبي إلا جماحا فؤاده".

وجه الاستشهاد: تقديم المفعول المحصور بـ "إلا" وهو "جماحا" على الفاعل "فؤاده"؛
وهذا التقديم جائز؛ وقد استدل بهذا الشاهد جمهور البصريين، والفراء، وابن الأنباري،
والكسائي، فقالوا: يجوز أن يتقدم المفعول المحصور بـ "إلا" على الفاعل؛ لأن المفعول –
وإن تقدم – فهو في منزلة التأخير؛ وأكثر هؤلاء، لا يميزون تقديم الفاعل المحصور بـ
"إلا"؛ لانتفاء العلة التي أجازوا من أجلها تقديم المفعول المحصور بها؛ وهؤلاء فرقوا بين
الحصر بـ "إلا" والحصر بـ "إنما"؛ فأجازوا تقديم المفعول المحصور بـ "إلا" لانتفاء اللبس،
ولم يميزوا تقديم المحصور بـ "إنما"؛ لأنه لم يَقم دليل على أن المحصور هو تاليها؛ هذا، وقد
أوجب الجزولي وعدد من المتأخرين تأخير المفعول المحصور بـ "إلا" والصواب ما ذكرناه.
انظر شرح التصريح: 1/ 282. وابن عقيل: 1/ 382.

1 هو: مجنون بن عامر قيس بن الملوح، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

ترودت من ليلي بتكليم ساعة

=

(106/2)

وقوله 1: [الطويل]

218- وتغرس إلا في منابتها النخل 2

= وهو من شواهد التصريح: 1/ 282، والأشموني: "177 / 1 / 373"، وابن عقيل:
"103 / 2 / 148"، والهمع: "1 / 161، 230، والدرر: 1 / 143، 195، والعيني:
2 / 481، ونحوه لذي الرمة في ديوانه: 637.

المفردات الغريبة: تزودت: اتخذت زادا، والزاد: طعام يُتَّخَذُ للسفر.

المعنى: اتخذت من تكليم ليلي ساعة زادا أتبلغ به وأطفي جذوة حي لها؛ فلم يفدني
ذلك، ولم يشف غلتي، بل زاد كلامها ما بي من وجد ولوعة.

الإعراب: تزودت: فعل ماضٍ، وفاعل. "من ليلي": متعلق بـ "تزود". "بتكليم": متعلق بـ
"تزود". ساعة: مضاف إليه. فما: الفاء عاطفة، ما: نافية. زاد: فعل ماضٍ. إلا: أداة

حصر. ضعف: مفعول به مقدم. ما: اسم موصول، مضاف إليه، "ي": متعلق بمحذوف الصلة؛ والتقدير: ما ثبت بي، ونحو ذلك. كلامها: فاعل مؤخر و"ها": مضاف إليه. موطن الشاهد: "فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها".

وجه الاستشهاد: تقدم المفعول به "ضعف" المحصور بـ "إلا" على الفاعل "كلامها"؛ وهذا جائز عند الكسائي؛ والأصل: فما زاد كلامها إلا ضعف ما بي.

1 القائل هو: زهير بن أبي سلمى المزني، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

وهل ينبت الخطي إلا وشيجه

والبيت في مدح هرم بن سنان بن أبي حارثة، والحرث بن عوف بن أبي حارثة المريث بالكرم وشرف العنصر وهو من شواهد: التصريح: 1/ 282، والعيني: 2/ 482، وديوان زهير بن أبي سلمى: 115.

وقبل البيت الشاهد قوله:

فما كان من خير أتوه فإنما ... توارثه آباء آبائهم قبل

المفردات الغريبة: الخطي: الرمح المنسوب إلى الخط، والخط: جزيرة ترفأ إليها سفن

الرماح بالبحرين. وشيجه: جمع وشيجة، وهي العروق الملتفة من شجر الرماح.

المعنى: إن الرماح المشهورة بالجودة والصلابة، لا تتخذ إلا من شجرها الأصيل، ولا ينبت النخل إلا في المواطن الصالحة لإثمائه؛ والمراد: أن الكريم لا يأتي إلا من عنصر كريم. =

(107/2)

[توسط المفعول جوازا]:

وأما توسط المفعول جوازا فنحو: {وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ} 1، وقولك: "خاف ربه

عمر" وقال 2: [البسيط]

219- كما أتى رَبُّهُ موسى على قدر 3

= الإعراب: هل: حرف استفهام يفيد الإنكار، جاء بمعنى النفي. ينبت: فعل مضارع

مرفوع. الخطي: مفعول به مقدم منصوب. إلا: أداة حصر. وشيجه: فاعل مرفوع،

والهاء: مضاف إليه. وتغرس: الواو عاطفة، تغرس: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع.

إلا: أداة حصر. "في منابتها": متعلق بـ "تغرس". النخل: نائب فاعل مرفوع.

موطن الشاهد: "تغرس إلا في منابتها النخل".

وجه الاستشهاد: تقدم الجار والمجرور "في منابتها" على نائب الفاعل "النخل"؛ على الرغم من أن "الجار والمجرور" أتى محصوراً بـ "إلا"؛ ولما كان الجار والمجرور بمنزلة المفعول، وكان نائب الفاعل بمنزلة الفاعل، جاز الاستدلال بهذا الشاهد على جواز تقديم المفعول المحصور بـ "إلا" على الفاعل، كما أسلفنا من قبل.

1 "54" سورة القمر، الآية: 41.

موطن الشاهد: {جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ} .

وجه الاستشهاد: توسط المفعول به "آل" بين الفعل والفاعل؛ وحكم هذا التوسط الجواز؛ لامتناع اللبس.

2 هو: جرير بن عطية، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدده قوله:

جاء الخلافة أو كانت له قدرا

والبيت من كلمة لجرير يمدح فيها الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز.

وهو من شواهد التصريح: 1/ 283، والأشموني: "178 / 1 / 375"، وابن عقيل:

"233 / 3 / 296"، وأما ابن الشجري: 2/ 317، والعيني: 2/ 485، 4/ 145،

والهمع: 2/ 134، والدرر: 2/ 181، ومغني اللبيب: "89 / 95" وشرح السيوطي:

70.

المفردات الغريبة: قدرا: أي مقدرة في الأزل. على قدر أي على تقدير من الله.

المعنى: تولى عمر منصب الخلافة كان بتقدير الله تعالى؛ فانتشل المسلمين من الظلم،

وأقام بينهم صرح العدل؛ كما أن موسى عليه السلام -أتى ربه وكلمه بقضائه =

(108/2)

[وجوب توسط المفعول بين الفعل والفاعل]:

وأما وجوبه ففي مسألتين:

إحدهما: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو: {وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ} 1

= وقدره؛ فأبان للخلق طريق الحق؛ ولعله يشير إلى الآية الكريمة: {ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ

يَا مُوسَى { .

الإعراب: جاء: فعل ماضٍ، والفاعل: هو؛ يعود إلى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.
الخلافة: مفعول به. أو: حرف عطف بمعنى الواو؛ ويروى مكانها "إذ". كانت: فعل
ماضي ناقص، والتاء: للتأنيث، واسمه: هي، يعود إلى الخلافة. "له": متعلق بـ "قدرا".
قدرا: خبر كانت منصوب. كما: الكاف حرف جر، "ما": مصدرية. أتى: فعل ماضٍ.
ربه: مفعول به مقدم لـ "أتى" ومضاف إليه؛ والمصدر المؤول من "ما وما دخلت عليه":
في محل جر بالكاف؛ و"الجار والمجرور": متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف؛ واقع
مفعولا مطلقا لـ "جاء"؛ والتقدير: جاء الخلافة إتيانا مثل إتيان موسى. موسى: فاعل
مؤخر لـ "أتى". "على قدر": متعلق بـ "أتى".
موطن الشاهد: "أتى ربّه موسى".

وجه الاستشهاد: تقدم المفعول به "ربه" على الفاعل "موسى" وقد أعاد الضمير المتصل
بالمفعول المتقدم على الفاعل المتأخر لفظا؛ وهذا شائع في كلام العرب؛ لأن الضمير
عاد على متأخر لفظا، ولكنه متقدم رتبة، ويسمى هذا بالمتقدم حُكْمًا وإلى هذا أشار
الناظم:

وشاع نحو "خاف ربّه عُمَرُ ... وشذ نحو "زان نوره الشجر"
أي: شاع في الأساليب العربية عود الضمير من المفعول المتقدم على فاعله المتأخر، نحو:
خاف ربّه عمر؛ وشذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على مفعوله المتأخر، نحو: زان
نوره الشجر؛ لأنه يكون عائدا على متأخر لفظا ورتبة، وهذا ممتنع، لا يقاس عليه.
خلافًا للأخفش وابن جني وغيرهما، كما في المتن.

انظر شرح التصريح: 1/ 283.

1 "2" سورة البقرة، الآية: 124.

موطن الشاهد: {ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ} .

وجه الاستشهاد: "تقدم المفعول به على الفاعل؛ لاتصال ضمير يعود إلى المفعول
بالفاعل؛ وحكم تقدم المفعول في هذه الحالة الوجوب؛ لئلا يعود الضمير على متأخر
لفظا ورتبة.

{يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ} 1، ولا يجوز أكثر النحويين نحو: "زان نوره الشجر" لا في نشر ولا في شعر، وأجازه فيهما الأخفش وابن جني 2 والطوال 3 وابن مالك، احتجاجا بنحو قوله 4: [الطويل]

220- جرى ربه عني عدي بن حاتم 5
والصحيح جوازه في الشعر فقط.

1 "40" سورة غافر، الآية: 52.

موطن الشاهد: {لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ} .

وجه الاستشهاد: تقدم المفعول "الظالمين" على الفاعل معذرتهم؛ لاتصال ضمير يعود إلى المفعول بالفاعل، كما في الآية السابقة؛ والحكم نفسه أيضا.
2 مرت ترجمة كل منهما.

3 هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي، من أهل الكوفة، وأحد أصحاب الكسائي والفراء، حدث عن الأصمعي، وقدم بغداد وقرأ فيها، وكان حاذقا بارعا في إلقاء المسائل العربية، ولم يشتهر له تصانيف. مات سنة: 343 هـ. الأعلام: 7/ 93، معجم المؤلفين 10/ 231، في البلغة: محمد بن عبد الله بن قادم؛ البلغة: 227، بغية الوعاة: 1/ 140، إنباه الرواة: 3/ 156 وله هنا كتاب: الملوك، وكتاب غريب الحديث، وترجم له باسم: محمد بن قادم ص 244.

4 القائل هو: أبو الأسود الدؤلي: ظالم بن عمرو بن سفيان الديلي "يقال الدؤلي" قبيلة من كنانة بصري، وأحد سادات التابعين، صحب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وشهد معه صفين يشهد له بسداد عقله وحسن رأيه، وهو أول من وضع علم النحو، وكان ورعا دينيا يغزو عاما، ويحج عاما، وهو يعد من الشعراء والتابعين والحدثين والنحاة، مات سنة 99 هـ وله 85 عاما. الشعر والشعراء: 2/ 729، وفيات الأعيان: 2/ 535، تهذيب ابن عساكر: 7/ 104، الخزائن: 1/ 134.

5 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

جزاء الكلاب العاويات، وقد فعل

وهو في هجاء عدي بن حاتم الطائي.

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 283، والأشموني: "380/ 1/ 178"، وابن عقيل: "152/ 2/ 108"، والأغاني: 11/ 111، والخصائص: 1/ 294، والعيني: 2/ 483، والهمع: 1/ 66، والدرر: 1/ 44، والعمدة: 1/ 94، وأما لي ابن الشجري:

102 / 1، وشرح المفصل: 76 / 1، والخزانة: 134 / 1، وجمل الزجاجي: 131،
وشذور =

(110/2)

= الذهب "186 / 66"، وديوان النابغة "مفردا": 79، وملحقات ديوان أبي الأسود:
124.

المفردات الغريبة: العاويات: الصائحات، من عوى الكلب إذا صاح. وقد فعل: أي أنه
سبحانه وتعالى استجاب دعاءه، وجزاء الكلاب العاويات -ويروى العاديات- هو:
الضرب والرمي بالحجارة، وقيل إنه دعاء عليه بالأبنة؛ لأن الكلاب تتعوى عند طلب
السفاد؛ هذا وإن عده العلماء من الكنايات الجميلة من الهجاء؛ إلا أن عدي بن حاتم
صحابي جليل لا يقال فيه مثل ذلك الهجاء، وإن صح فلعله كان في زمن الجاهلية قبل
أن يسلم.

المعنى:

الإعراب: جزی: فعل ماضٍ. ربه: فاعل مرفوع، ومضاف إليه. "عني": متعلق بـ "جزی".
عدي: مفعول به لـ "جزی". ابن: صفة لـ "عدي"، وهو مضاف. حاتم: مضاف إليه.
جزاء: مفعول مطلق من "جزی"، وهو مضاف. الكلاب: مضاف إليه. العاويات: صفة
لـ "الكلاب". وقد الواو حالية. قد حرف تحقيق. فعل: فعل ماضٍ، وسكن للروي؛
والفاعل: هو؛ وجملة "فعل": في محل نصب على الحال.
موطن الشاهد: "جزی ربُّه عديّ".

وجه الاستشهاد: اشتمال الفاعل المتقدم "ربه" على ضمير يعود إلى المفعول المتأخر
لفظاً ورتبة؛ وحكم تقدم الفاعل في هذه الحالة الشذوذ عند الجمهور، ولهذا أشار
الناظم:

وشذ نحو "وزان نوره الشجر"

كما أسفلنا.

غير أن بعض النحاة يميزون ذلك في الشعر من دون النثر، وهذا ما أخذ به ابن هشام
الأنصاري؛ وبعضهم أجاز ذلك في الشعر والنثر، وقد ذكر المؤلف في المتن عدداً منهم؛

والصواب ما ذهب إليه ابن هشام، وهو جواز تقدم الفاعل على المفعول في هذه الحالة في الشعر فقط؛ لكثرة الشواهد الواردة عمن يُحتَجُّ بكلامهم، ومنها؛ قول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

ولو أن مجدًا أخلد الدهر واحدا ... من الناس أبقى مجدُ الدهر مطعما
وقوله الآخر:

وما نفعت أعماله المرء راجيا ... عليها ثوبا من سوى من له الأمر
وقول سليط بن سعد:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر ... وحسن فِعلٍ؛ كما يُجْزَى سِنِمَارُ
وقول آخر:

كساحلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ... ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد
والأمثلة على هذا كثيرة؛ ومعلوم أن ما جاء منه في الشعر، يكون ضرورة، فلها يقاس عليه.

انظر شرح التصريح: 1/ 283.

وحاشية الصبان: 2/ 59.

وابن عقيل: 1/ 286-390.

(111/2)

والثانية: أن يحصر الفاعل بإنما، نحو: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ} 1 وكذا الحصر بإلا عند غير الكسائي²، واحتج بقوله³: [البسيط]
221- ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم ... ولا جفا قط إلا جبا بطلا⁴

1 "35" سورة فاطر، الآية: 28.

موطن الشاهد: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ} .

وجه الاستشهاد: تقدم المفعول به الواقع لفظ جلالة في الآية الكريمة على الفاعل "العلماء" وحكم تقدمه الوجوب؛ لانحصار الفاعل بـ "إنما"؛ لأن المعنى: ما يخشى الله من عباده إلا العلماء.

2 مرت ترجمته.

3 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

4 تخريج الشاهد: البيت من شواهد التصريح: 1/ 284، والأشعوني: "372 / 1 / 177"، والهمع: 1/ 161، والدرر: 1/ 143، والعيني: 2/ 487.

المفردات الغريبة: عاب: من العيب، وهو أن تذكر المتكلم فيه بالذم والثلب. لئيم: المراد به الشحيح البخيل؛ بدليل مقابلته بذى الكرم. جفا: من الجفاء. وهو البعد وعدم الصلة. جباً: جبان. بطلا: شجاعاً.

المعنى: لا يعيب عمل الكرام إلا الأشحاء اللئام، ولا يبتعد عن الأبطال الشجعان إلا الجبناء؛ لأنه لا تآلف بين أصحاب الصفات المتنافرة.

الإعراب: ما: نافية. عاب: فعل ماضٍ. إلا: أداة حصر. لئيم: فاعل مرفوع. فعل: مفعول به. ذي: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. كرم: مضاف إليه. ولا: الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي. جفا: فعل ماضٍ. "قط": متعلق بـ "جفا"؛ ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب. إلا: أداة حصر. جباً: فاعل "جفا" مرفوع. بطلا: مفعول به لـ "جفا" منصوب.

موطن الشاهد: "ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم، ولا جفا إلا جباً بطلا".

وجه الاستشهاد: "تقدم الفاعل المحصور بـ "إلا" في الموضعين؛ وهذا التقدم ممنوع عند الجمهور؛ فهم لا يجوزون تقديم المحصور بـ "إلا" إلا إذا كان مفعول، كما بينا سابقاً؛ ويعربون فعل "لئيم" و"بطلا" في هذا الشاهد: مفعولاً به لمحذوف يدل عليه المذكور؛ غير أن الكسائي أجاز تقدم الفاعل المحصور واحتج بهذا الشاهد وأمثاله.

(112/2)

وقوله 1: [البسيط]

222- وهل يعذبُ إلا الله بالنار 2

1 القائل: هو يزيد بن الطثيرة القشيري؛ والطثيرة أمُّه، واسم أبيه سلمة بن سمرة بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، ويزيد شاعر أموي مقدم عندهم، يعرف بأنه كامل الأدب، وافر المروءة لا يعاب ولا يطعن عليه؛ كان سخياً شجاعاً؛ له محل في قومه، مع فصاحة وتعقل. الشعر والشعراء: 1/ 427، والأغاني: 7/ 104، وابن خلكان: 2/ 395، والالآلى: 103.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

نبئتهم عذبوا بالنار جارهم
وروى أبو الفرج الأصبهاني قبله:
يا سخنة العين للجرمي إذ جمعت ... بيني وبين نوار وحشة الدار
والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 284، والعيني: 2/ 492.
المفردات الغريبة: نبئت: أخبرت. جارهم: الجار: من يجاورك في المسكن، أو من أجرته
واستجار بك من ظلم.
المعنى: أخبرت وأعلمت أن هؤلاء الناس يعذبون جيرانهم؛ أو من استجار بهم بالنار،
وذلك بدل من أن يغيثوه ويكرموه؛ وهذا عمل شائن؛ لأنه لا يعذب بالنار إلا الله
تعالى.
الإعراب: نبئتهم: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء: نائب فاعل؛ وهي المفعول الأول.
و"هم": ضمير متصل في محل نصب مفعول به ثانياً. عذبوا: فعل ماضٍ وفاعل. "بالنار":
متعلق بـ "عذبوا". جارهم: مفعول به، ومضاف إليه؛ وجملة "عذبوا": في محل نصب
مفعول به ثالثاً لـ "نبأ". وهل: الواو عاطفة، هل: حرف استفهام يفيد الإنكار بمعنى
"ما". يعذب: فعل مضارع. إلا: أداة حصر. الله: فاعل مرفوع. "بالنار": متعلق بـ
"يعذب".
موطن الشاهد: "هل يعذب إلا الله بالنار".
وجه الاستشهاد: "تقدم الفاعل المحصور بـ "إلا"؛ وهو لفظ الجلالة على الجار والمجرور
"بالنار" ومعلوم أن الجار والمجرور بمنزلة المفعول؛ وهذا، كما في الشاهد السابق حجة
للكسائي، وممنوع لدى الجمهور؛ فهم يقولون: إن قوله "بالنار" متعلق بفعل محذوف،
يدل عليه المذكور - كما سبق - والتقدير: لا يعذب إلا الله يعذب بالنار؛ وظاهر أن
هذا تكلف لا داعي له؛ والأفضل ما ذهب إليه الكسائي.

(113/2)

وقوله 1: [الطويل]

223- فلم يَدْرِ إلا الله ما هَيَّجَتْ لَنَا

1 القائل: هو: غيلان بن عقبة، المعروف بذي الرمة وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

عشية آناء الديار وشامها

وهو من قصيدة طويلة لذي الرمة وأولها قوله:

مررنا على دار لمية مرة ... وجاراتها قد كاد يعفو مقامها

والشاهد من شواهد: التصريح: 284 / 1، والأشموهني: "177 / 1 / 371"، وابن

عقيل: "101 / 2 / 147"، وهمع الهوامع: 161 / 1، والدرر اللوامع: 143 / 1،

والمقرب: 5، والعبني: 493 / 2، وديوان ذي الرمة: 636 وفيه برواية:

أهلة آناء الديار وشامها

المفردات الغربية: هيبت: أثارت، آناء، ويروى آناء: جمع نؤي، وهو الحفيرة التي تحفر

حول الخباء لتمنع عنه المطر. شامها؛ الشام: جمع شامة وهي العلامة.

المعنى: لا يعلم إلا الله تعالى ما أثارته في نفوسنا آثار ديار المحبوبة ورسومها من الشوق

واللوعة والحنين إليها.

الإعراب: لم: جازمة نافية. يدر: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

إلا: أداة حصر. الله "لفظ الجلالة": فاعل مرفوع. ما: اسم موصول، مفعول به صلة

للموصول، لا محل لها؛ والعائد إلى الاسم الموصول محذوف؛ والتقدير: ما هيئته لنا.

"عشية": متعلق بـ "هيح"؛ وعشية، منون حذف تنوينه للضرورة. آناء: فاعل مرفوع؛

وقد وصل فيه همزة القطع، وآناء: مضاف. والديار: مضاف إليه. وشامها: الواو

عاطفة، شامها: معطوف على آناء، و"ها": مضاف إليه.

موطن الشاهد: "لم يدر إلا الله ما هيبت".

وجه الاستشهاد: تقدم الفاعل المحصور بـ "إلا" على المفعول؛ وهذا الشاهد كسابقه

حجة للكسائي، ومنعه الجمهور، وأعربوا "ما" اسما موصولا واقعا مفعولا به محذوف دل

عليه المذكور، والتقدير: فلم يدر إلا الله درى ما هيبت لنا؛ وفي هذا التقدير تكلف لا

داعي إليه، كما أسلفنا.

(114/2)

[جواز تقدم المفعولين على الفعل والفاعل معا] :

وأما تقدم المفعول جوازا فنحو: {فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ} 1.

[تقدم المفعول على الفعل والفاعل وجوبا] :

وأما وجوبا ففي مسألتين:

إحداهما: أن يكون مما له الصدر2، نحو: {فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ} 3، {أَيًّا مَا تَدْعُوا} 4.

الثانية: أن يقع عامله بعد الفاء5، وليس له منصوب غيره مقدم عليها، نحو:

1 "2" سورة البقرة، الآية: 87.

موطن الشاهد: {فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ} .

وجه الاستشهاد: تقدم المفعول به "فريقا" في الموضعين على الفعلين وفاعليهما معا؛
وحكم هذا التقدم الجواز.

2 أي اسما له الصدر في جملة؛ كأن يكون اسم استفهام، أو اسم شرط، وكذلك إذا كان مضافا لاسم له الصدارة، نحو: صديق من قابلت؟ وصاحب أي صديق تكرم أكرم.

3 "40" سورة غافر، الآية: 81.

موطن الشاهد: "أي آيات الله تنكرون".

وجه الاستشهاد: "تقدم المفعول به الواقع اسم استفهام على الفعل والفاعل معا؛ وحكم هذا التقدم الوجوب؛ لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام.

4 "17" سورة الإسراء، الآية: 110.

موطن الشاهد: {أَيًّا مَا تَدْعُوا} .

وجه الاستشهاد: تقدم المفعول به الواقع اسم شرط جازم، وهو "أيا" على الفعل والفاعل معا؛ وحكم هذا التقدم الوجوب؛ لأن أسماء الشرط، لها الصدارة في الكلام.
5 أي فاء الجزاء، وذلك في جواب "أما" الظاهرة أو المقدرة؛ ويشترط ألا يفصل بين أما والفاء بشيء آخر.

(115/2)

{وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ} 1، ونحو: {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ} 2 بخلاف: "أما اليوم فاضرب زيدا" 3.

تنبيه: إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل كضربته، وإذا كان المضمّر أحدهما: فإن كان مفعولا وجب وصله وتأخير الفاعل كضربني زيدا، وإن كان فاعلا وجب وصله وتأخير المفعول أو تقديمه على الفعل كضربت زيدا، وزيدا ضربت، وكلام الناظم يوهّم امتناع التقديم؛ لأنه سوى بين هذه

المسألة ومسألة: "ضرب موسى عيسى" والصواب ما ذكرنا4.

1 "74" سورة المدثر، الآية: 3.

موطن الشاهد: {وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ} .

وجه الاستشهاد: "تقدم المفعول به على عامله "كبر"؛ لوقوع العامل بعد الفاء، وحكم تقدم المفعول هنا الوجوب؛ ولا بد من تقدير "أما" في الآية؛ لأن المعنى: وأما ربك فكبر.

2 "93" سورة الضحى، الآية: 9.

موطن الشاهد: {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ} .

وجه الاستشهاد: تقدم المفعول "اليتم" على فعل تقهر؛ وحكم هذا التقدم الوجوب؛ ليكون فاصلا بين أما والفعل؛ لأن الفعل -وخاصة المقرون بفاء الجزاء- لا يلي "أما" ولا يقال: إن ما بعد فاء الجزاء، لا يعمل فيما قبلها، فكيف عملت هنا؟ فالجواب: ذلك ممنوع، إذا كانت الفاء في موضعها الأصلي، وهي هنا مؤخرة من تقديم. فكان من حقها أن تدخل على المفعول المتقدم.

انظر شرح التصريح: 1/ 285.

3 لا يجب تقديم المفعول هنا؛ لأن العامل؛ وهو فعل الأمر، له منصوبان، وهما الظرف والمفعول به؛ فتقدم الظرف، وحصل الفصل به بين الفعل و"أما" فاستغنى عن تقديم المفعول. انظر شرح التصريح: 1/ 285.

4 أي: من جواز نحو: زيدا ضربت؛ لعدم اللبس، وامتناع نحو: عيسى ضرب موسى؛ لئلا يتوهم أن "عيسى" مبتدأ و"ضرب" وضميره خبر، وموسى مفعول. هذا ويمتنع تقديم المفعول على عامله: إذا كان مفعولا "لأفعل" في التعجب نحو: ما أجمل الصدق. أو مفعولا لفعل مؤكد بالنون، نحو: خالفن هواك. أو كان عامله مسبوقا بقد أو سوف، نحو: "قد يدرك المتأني بعض حاجته" سوف أعمل الخير ما استطعت =

(116/2)

= أو بلفظ "لقما" أو "ربما" وغير ذلك من المواضع. والخلاصة فيما تقدم:

1- يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسائل:

أ- أن يخشى اللبس بينهما.

ب- أن يكون المفعول محصورا فيه.

ج- أن يكون كل من الفاعل والمفعول ضميرين متصلين.

2- ويجب توسط المفعول في ثلاث مسائل أيضا:

أ- أن يكون الفاعل ملتبسا بضمير المفعول.

ب- وأن يكون الفاعل محصورا فيه.

ج- أو أن يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا.

3- ويجب تقديم المفعول على عامله في مسألتين:

أ- أن يكون له صدر الكلام.

ب- وأن يكون معمولاً لما بعد الفاء بشرطه المتقدم.

4- ويجب تأخير الفاعل: إذا كان المفعول ضميرا متصلا، والفاعل اسما ظاهرا.

ويلاحظ: أن المواضع التي يتقدم فيها الفاعل وجوبا هي عينها المواضع التي يتأخر فيها المفعول وجوبا.

والمواضع التي يجب فيها تقديم المفعول على عامله هي المواضع التي يتأخر فيها الفاعل وجوبا ويمتنع تقديمه عليه. ولا يجوز تقديم الفاعل على عامله مطلقا.

خاتمة:

لا يجوز الجمهور عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة. وخالفهم الأخفش وابن مالك وغيرهما في ذلك. وهنالك مواضع يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة؛ لحكمة بلاغية لا ينكرها الجميع، وهي:

1- الضمير المرفوع بنعم وبئس، نحو: نعم رجلا محمد. وبئس رجلا أبو جهل؛ بناء على أن المخصوص مبتدأ لخبر محذوف. أما على أنه مبتدأ وخبره الجملة قبله -فهو مما عاد فيه الضمير على متقدم رتبة.

2- الضمير المرفوع بأول المتنازعين المعتمل ثانيهما، نحو: جفوني ولم أجفُ الأخلاء. وسيأتي القول في ذلك، وخلاف البصريين والكوفيين فيه.

3- ضمير الشأن والقصة، كما تقدم في باب المبتدأ والخبر، نحو: قوله: {فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا} .

4- الضمير المجرور برب، نحو: ربه رجلا. ويجب أن يكون بعده نكرة تميزه وتفسره، وأن يكون هو مفردا مذكرا فيقال: ربه امرأة -لا ربها.

5- الضمير الواقع مبتدأ، والمخبر عنه باسم ظاهر يفسره -غير ضمير الشأن- نحو:
{إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا} =

(117/2)

.....

= والضمير فيه راجع إلى الموصوف، وهو الحياة بقطع النظر عن الصفة.

6- الضمير المبدل منه الظاهر المفسر له، نحو أكرمته محمدا.

انظر شرح التصريح: 1/ 258-286، وحاشية الصبان: 2/ 60-61، وضياء السالك: 2/ 36.

فائدة: هنالك أفعال لا تحتاج إلى فاعل مطلقا، منها: "كان" الزائدة مثل: الفقر - كان- مذلة. والفعل المؤكد لفعل قبله توكيدا لفظيا، نحو: ظهر الحق. والأفعال التي تتصل بها "ما" الكافة مثل: طالما، قلما، كثيرا. وقد أشرنا سابقا إلى أن "ما". كافة عن العمل.

وبعض المحققين يعرب "ما" مصدرية، والمصدر منها ومن صلتها في محل رفع فاعل؛ وذلك التزاما للأصل الذي يقضي بأن يكون لكل فعل أصلي فاعل.

ففي مثل: طالما أدت الواجب، يكون التقدير: طال أداؤك الواجب وهكذا ... إلخ.

ضياء السالك: 2/ 36.

(118/2)

[باب النائب عن الفاعل] :

هذا باب النائب عن الفاعل:

[أسباب حذف الفاعل:]

قد يحذف الفاعل؛ للجهل به¹ ك: "سرق المتاع" أو لغرض لفظي كتصحيح النظم في قوله²: [البسيط]

224- علقتها عرضا، وعلقت رجلا ... غيري، وعلق أخرى ذلك الرجل³

1 أو بنية الإيجاز في العبارة، كقوله تعالى: {وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ} أو للمائلة بين حركات الحروف الأخيرة في السجع، نحو: "من طابت سريرته حمدت سيرته".

أو للمحافظة على وزن الشعر في الكلام المنظوم نحو بيت الأعشى المستشهد به.
2 المراد الأعشى، ميمون بن قيس، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: البيت من لامية الأعشى والتي تعد من المعلقة عند من يزيدها على السبع، ومطلعها قوله:

ودع هريرة؛ إن الركب مرتحل ... وهل تطيق وداعا أيها الرّجل؟

والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 286، والعيني: 2/ 504، وديوان الأعشى: 43.
المفردات الغريبة: علقتها: أحببتها وتعلقت بها. عرضا: أي من غير قصد وتعمد، وقال ابن السكيت في قوله: علقتها عرضا: أي كانت عرضا من الأعراض اعترضني من غير أن أطلبه.

المعنى: حب الله إلي هريرة، وعلقت بها حين اعترضني من غير قصد ولا تعمد مني لرؤيتها، وحبها في رجل غيري، وحبب إلي ذلك الرجل امرأة أخرى؛ فكل تعلق قلبه بشخص لم يعبا به، ولم يلتفت إليه.

الإعراب: علقتها: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء: نائب فاعل وهو المفعول الأول، و"ها": مفعول به ثانٍ. عرضا: مفعول مطلق؛ لبيان نوع العامل. وعلقت: الواو عاطفة. علقت: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء للتأنيث؛ ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هي، يعود إلى هريرة؛ وهو المفعول الأول. رجلا: =

(119/2)

أو معنوي كأن لا يتعلق بذكره غرض، نحو: {فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ} 1، {وَإِذَا حُيِّتُمْ} 2، {إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا} 3.

[ما ينوب عن الفاعل أحد أربعة أشياء] :

فينوب عنه في رفعه، وعمديته، ووجوب التأخير عن فعله، واستحقاق للاتصال به، وتأنيث الفعل لتأنيثه، واحد من أربعة: 4:

= مفعول به ثانٍ. غيري: صفة لـ "رجلا" ومضاف إليه. وعلق: الواو عاطفة، علق: فعل

ماضٍ مبني للمجهول، أخرى: مفعول به مقدم. ذلك: "ذا" اسم إشارة في محل رفع نائب فاعل؛ وهو المفعول الأول، واللام: للبعد، والكاف: للخطاب. الرجل: بدل من اسم الإشارة.

موطن الشاهد: "علقتها، علقت، علق".

وجه الاستشهاد: بني الشاعر الأفعال الثلاثة للمجهول، بعد أن حذف الفاعل للعلم به؛ وهو الله تعالى؛ وذلك لقصد تصحيح النظم؛ لأنه لو قال: علقتني الله إياها، وعلقتها رجلا غيري؛ وعلق الله أخرى ذلك الرجل، لطال الكلام، ولما استقام الوزن.

1 "2" سورة البقرة، الآية: 166.

موطن الشاهد: {أُحْصِرْتُمْ} .

وجه الاستشهاد: بني الفعل "أحصر" للمجهول، وحذف الفاعل لغرض معنوي؛ لأنه لا يتعلق بذكره غرض أو قصد؛ وليس الغاية من هذا الفعل إسناده إلى فاعل مخصوص؛ بل إلى أي فاعل كان.

2 "4" سورة النساء، الآية: 86.

موطن الشاهد: {حُيِّتُمْ} .

وجه الاستشهاد: حذف الفاعل لغرض معنوي كما في الآية السابقة.

3 "58" سورة المجادلة، الآية: 11.

موطن الشاهد: {قِيلَ} .

وجه الاستشهاد: حذف الفاعل لغرض معنوي كما في الآيتين السابقتين.

4 يفهم من هذه العبارة أنه لا يجوز أن ينوب عن الفاعل اثنان أو أكثر؛ وذلك لأنه كما لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، لا يكون للفعل المبني إلا نائب فاعل واحد.

ومعلوم أن إسناد الفعل المبني للمجهول إلى نائب الفاعل؛ له صورتان:

إحدهما: إسناده إلى المفعول الذي تحول إلى نائب فاعل، وهذه حقيقة عقلية كإسناد

الفعل المبني للمعلوم إلى الفاعل.

الثانية: إسناده إلى غير المفعول به كالظرف الزماني أو المكاني، والمصدر، والجار والجور

فمجاز؛ لأنهم يعرفون الحقيقة الفعلية بأنها: "إسناد الفعل أو ما هو بمعناه إلى ما بني له"؛

ومعلوم أن الفعل المبني للمجهول إنما بني للمفعول كما أن الفعل المبني للمعلوم بني

للفاعل، ولم يبن واحد منهما للزمان، أو للمكان، أو المصدر؛ لهذا كان إسناد المبني

للمعلوم وإسناد المبني للمجهول إلى الزمان أو المكان أو المصدر مجازا عقليا. انظر

حاشية الشيخ يس: 1 / 287.

الأول: المفعول به، نحو: {وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ} 1.
الثاني: المجرور، نحو: {وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ} 2، وقولك: "سِيرَ يَزِيدٌ".
وقال ابن درستويه 3 والسهيلي 4 وتلميذه الرندي 5: النائب ضمير المصدر لا المجرور؛
لأنه لا يتبع على المحل بالرفع، ولأنه يقدم، نحو: {كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} 6، ولأنه إذا تقدم
لم يكن مبتدأ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم

1 "11" سورة هود، الآية: 44.

موطن الشاهد: {وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ} .
وجه الاستشهاد: حذف الفاعل وأنيب عنه المفعول به في الموضعين؛ للعلم به، والأصل:
أغاض الله الماء، وقضى الله الأمر؛ فصار المفعول به مرفوعاً عمدة واجب التأخير عن
الفعل.

2 "7" سورة الأعراف، الآية: 149.

موطن الشاهد: {سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ} .
وجه الاستشهاد: استشهد الجمهور بالآية الكريمة على مجيء الجار والمجرور نائب فاعل؛
لأن المجرور بالحرف مفعول به معنى؛ ولذا تصح نيابته عن الفاعل خلافاً لمن ذكرهم
المؤلف في المتن.

3 مرت ترجمته.

4 مرت ترجمته.

5 هو: أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي -نسبة إلى رندة، حصن أو قرية في
الأندلس- كان أستاذاً في النحو، من تلاميذ السهيلي، قرأ عليه القراءات. له شرح
على جمل الزجاجي، اسمه الفاخر وردَّ على ابن خروف منتصراً لشيخه السهيلي، وهو
هو مقرئ كتاب سيبويه، مات سنة 610 هـ.

البلغة: 172، بغية الوعاة: 2/ 220، طبقات القراء: 1/ 594، معجم المؤلفين: 7/
295.

6 "17" سورة الإسراء، الآية: 36.

موطن الشاهد: {عَنْهُ مَسْئُولًا} .
وجه الاستشهاد: استشهد المخالفون للجمهور بهذه الآية على عدم مجيء "الجار

والجور " نائب فاعل؛ لأنه لو كان "عنه" نائب فاعل؛ لما تقدم على عامله "مسؤولاً"؛ ومعلوم أن الفاعل لا يتقدم على عامله، فنائبه كذلك؛ لأنه لا يتقدم الفرع إلا حيث يتقدم الأصل.

(121/2)

كان مبتدأ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو: "مُرَّ بِهِنْدٍ". ولنا قولهم: "سير بزيد سيرا" وأنه إنما يراعى محل يظهر في الفصح، نحو: "لست بقائم ولا قاعداً" بخلاف نحو: "مررت بزيد الفاضل" بالنصب، أو: "مُرَّ بزيد الفاضل" بالرفع، فلا يجوز أن؛ لأنه لا يجوز: "مررت زيداً" ولا: "مُرَّ زيدٌ" والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان، وهو المكلف، وامتناع الابتداء؛ لعدم التجرد، وقد أجازوا النيابة في: "لم يضرب من أحد" مع امتناع: "من أحد لم يضرب" وقالوا في: {كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} 1: إن الجور فاعل مع امتناع: "كَفَتْ بِهِنْدٍ" 2.

1 "4" سورة النساء، الآية: 79.

موطن الشاهد: {كَفَى بِاللَّهِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء الفاعل "لفظ الجلالة" مجروراً بالباء الزائدة؛ لأن الأصل: كفى الله شهيداً.

2 هذا رد للشبهة الرابعة، وهي أن الفعل لا يؤنث للجار والجور كما في "مر بهند"، فقد امتنع أن يقال: "كفت بهند" بالتأنيث مع أن الفاعل في الآية مجرور بحرف جر زائد؛ فمن باب أولى إذا جر بحرف جر أصلي. ضياء السالك: 42 / 2، وشرح التصريح: 1 / 287-288.

فائدة: احتج المانعون نيابة "الجار والجور" عن الفاعل بأربعة أدلة هي:

أ- لو جاز للجار والجور أن يكون نائب فاعل؛ لجاز أن يجيء التابع للمجرور صفة، أو عطف بيان مرفوعاً.

ب- إن "الجار والجور" يتقدم على العامل الذي يتطلب نائب فاعل، كما في الآية الكريمة: {إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} ، ولو كان نائباً عن الفاعل، لما جاز له أن يتقدم على العامل فيه؛ كما أن الفاعل، لا يجوز أن يتقدم على الفعل والعامل فيه.

ج- إن "الجار والجرور" إذا تقدم على العامل، لا يصح جعله مبتدأ؛ فلما لم يصح جعله مبتدأ إذا تقدم، فلا يجوز أن يجعل نائبا عن الفاعل.

د- إن الفعل لا يؤنث إذا كان الجرور مؤنثا نحو "مَرَّ بهند"، ولو كان الجار والجرور ينوب عن الفاعل؛ لوجب تأنيث الفعل؛ لأن نائب الفاعل يأخذ حكم الفاعل في تذكير الفعل وتأنيثه.

(122/2)

الثالث: مصدر مختص¹، نحو: {فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ} 2، ويمتنع نحو: "سِيرَ سَيْرٌ" لعدم الفائدة³، فامتناع سير⁴ على إضمار السير أحق⁵، خلافا لمن أجازوه، وأما قوله6: [الطويل]

225- وقالت متى يُبْخَلُ عليك ويُعْتَلَلُ⁷

1 أي مفيد معنى زائدا على معناه المبهم؛ وهو الحدث المجرد؛ ليكون في الإسناد إليه فائدة، ويكون ذلك بتقييده بوصف أو إضافة أو عدد؛ وكالمصدر اسمه.

ويشترط كذلك: أن يكون كل منهما متصرفا؛ أي لا يلزم النصب على المصدرية، كمعاد وسبحان؛ لأن وقوع أحدهما نائب فاعل يخرج عن النصب الواجب له.

التصريح: 289 / 1.

2 "69" سورة الحاقة: 13.

موطن الشاهد: {نَفْخَةٌ} .

وجه الاستشهاد: "وقوع" نفخة نائب فاعل، وهو مصدر متصرف مختص؛ فهو متصرف؛ لكونه مرفوعا، ومختصا؛ لكونه موصوفا بـ "واحدة"؛ وحكم مجيئه نائب فاعل في هذه الحال الجواز.

3 لأن معناه المبهم مستفاد من الفعل، فكأنه جاء لتأكيد معنى فعله، وذلك غير مقصود من الإسناد.

4 أي بالبناء للمجهول؛ على أن يكون نائب فاعله ضمير المصدر المستفاد من الفعل. والتقدير: سير هو -أي السير.

5 أي: أولى بالمنع؛ لأن ضمير المصدر أكثر إبهاما من الظاهر. أما على إضمار يعود على سير مخصوص مفهوم من غير العامل فجائز.

6 القائل: هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، وقد مَرَّت ترجمته.

7 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

يسؤك، وإن يكشف غرامك تَدْرِب

والبيت من القصيدة التي بارى فيها الشاعر علقمة الفحل، وتحاكما إلى أم جندب،
فحكمت لعلقمة. وهو من شواهد: التصريح: 1/ 289، والأشموني: "385 ج1/
182" ومغني اللبيب: "905/ 670" والعيني: 4/ 506، وديوان امرئ القيس: 42.

=

(123/2)

فالمعنى: ويعتدل الاعتلال المعهود، أو اعتلال، ثم خصصه بعليك أخرى محذوفة للدليل،
كما تحذف الصفات المخصصة¹، وبذلك يوجه: {وَحِيلَ بَيْنَهُمْ} 2.

= المفردات الغريبة: يبخل عليك، المراد: أنهم لا ينيّلونه ما يريد. يعتل: يعتذر،
والاعتلال: الاعتذار. يسؤك: يحزنك ويغضبك. غرامك، الغرام: شدة الحب. تدرب:
تعتد، من الدربة وهي الاعتقاد.

المعنى: يتحدث الشاعر عن تلك المحبوبة التي قالت: إذا ضننت عليك بالوصل،
وهجرتك، واعتذرت عن مقابلتك؛ أحزنك ذلك وأغضبك، وأن وصلتك؛ اعتدت
ذلك وأكثر منه؛ ولم تستطع الصبر، وربما علم الناس بذلك، فيفتضح أمرنا؛ فهي لا
تقطع وصله لئلا يئأس، ولا تصله كثيرا؛ لئلا يعتاد الوصال، ويطلبه في كل حين.
الإعراب: قالت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث؛ والفاعل: هي. متى: اسم شرط جازم.
يبخل: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم؛ لأنه فعل الشرط. "عليك": متعلق بـ "يبخل"
في محل رفع نائب فاعل. ويعتدل: الواو عاطفة، يعتل: فعل مضارع مبني للمجهول
مجزوم؛ لأنه معطوف على فعل "يبخل" المجزوم؛ نائب الفاعل: ضمير مستتر جوازا
تقديره: هو؛ أو أن يكون نائب الفاعل مصدرا مشتقا من الفعل محليّ بـ "أل" العهدية؛
كأن يقال: ويعتدل الاعتلال المعهود، يسؤك: فعل مضارع مجزوم؛ لأنه جواب الشرط،
والفاعل: هو، و"الكاف": مفعول به. وإن: الواو عاطفة. إن: حرف شرط جازم.
يكشف: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم؛ لأنه فعل الشرط. غرامك: نائب فاعل،
و"الكاف": مضاف إليه. تدرب: فعل مضارع مجزوم لوقوعه جوابا للشرط، والفاعل

أنت.

موطن الشاهد: "يعتدل".

وجه الاستشهاد: مجيء نائب فاعل هذا الفاعل المبني للمجهول ضمير مصدر مختص بـ "أل" العهدية؛ أو بوصف محذوف مدلول عليه بالجار والمجرور -عليك- المذكور مع الفعل السابق -كما بين المؤلف في المتن- وليس الضمير عائداً على مصدر مبهم من الفعل؛ أي يعتدل اعتلال، كما يقول به جماعة من النحاة؛ لأن نيابة المصدر المبهم ممنوعة عند الجمهور.

1 أي للموصوفات إذا دل عليها دليل، نحو قوله تعالى: {فَلَا تُقِيمُ هُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنَّا} -أي نافعاً- بدليل: {وَأَمَّا مَنْ حَقَّتْ مَوَازِينُهُ} .

التصريح: 1/ 289.

2 "34" سورة سبأ، الآية: 54.

موطن الشاهد: {حِيلَ بَيْنَهُمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء نائب الفاعل ضميراً يعود إلى المصدر المقترن بـ "أل" العهدية؛ والتقدير: حيل هو؛ أي: الحول المعهود أو حول بينهم؛ وليس النائب الظرف؛ لأنه غير متصرف عند جمهور البصريين، وروي عن الأخفش أنه أجاز أن يكون الظرف في موضع رفع نائب فاعل، وانظر شرح التصريح: 1/ 290.

(124/2)

وقوله1: [الطويل]

226- فيا لك من ذي حاجة حيل دوئها2

1 هو: طرفة بن العبد البكري، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 290، والأشموني: "386 / 1 / 183"، والعيني: 2/

510، وديوان طرفة: 41.

المفردات الغريبة: حيل: حجز ومنع، من الحيلولة. يهوى: يريد ويحب. نائله: مدركه

وواصل إليه -من نال إذا أصاب.

الإعراب: فيالك: الفاء عاطفة، يا: حرف تنبيه؛ أو حرف نداء، والمنادى محذوف، واللام للاستغاثة، والضمير في محل جر باللام، أو في محل نصب على النداء؛ وبأبي هذا الأسلوب مفيدا معنى التعجب أحيانا. "من ذي": متعلق بمحذوف؛ والتقدير: أستغيث بك من أجل ذي حاجة. حاجة: مضاف إليه. حيل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل: ضمير يعود إلى المصدر المعهود، أو الموصوف؛ والتقدير: حيل هو -أي الحول المعهود- أو حول موصوف بقوله: دونها. "دونها": متعلق بـ "حيل"، أو بمحذوف صفة للمصدر، أو حال من ضمير "حيل"، و"ها": مضاف إليه. وما: نافية. كل: اسم "ما" مرفوع. "ما" الثانية: اسم موصول في محل جر بالإضافة. يهوى: فعل مضارع. امرؤ: فاعل مرفوع وجملة "يهوى امرؤ": صلة للموصول، لا محل لها؛ والعائد محذوف؛ والتقدير: يهواه. هو مبتدأ. نائله: خبر مرفوع، ومضاف إليه؛ وجملة "هو نائله": في محل نصب خبر "ما الحجازية".

موطن الشاهد: "حيل دونها".

وجه الاستشهاد: مجيء نائب الفاعل ضميرا عائدا إلى المصدر المقترن بأل العهدية؛ أو بموصوف بـ "دونها" وليس "دونها" نائب فاعل؛ لأن "دون" ظرف غير متصرف، لا يفارق النصب على الظرفية؛ وكذلك لا يجوز أن يكون ضميرا عائدا إلى مصدر مبهم من الفعل -أي حيل حول- خلافا لابن درستويه ومن تبعه؛ لأنه غير مختص.

(125/2)

وقوله1: [الطويل]

227- يغضي حياء ويغضي من مهابته2

ولا يقال النائب المجرور؛ لكونه مفعولا له.

1 هو: الفرزدق؛ همام بن غالب وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

فما يُكَلِّمُ إلا حين يَبْتَسِمُ

وهو من قصيدة يقولها الشاعر في زين العابدين؛ علي بن الحسين ابن سيدنا علي بن أبي

طالب رضي الله عنهم أجمعين، ومطلع هذه القصيدة:

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته ... والبيت يعرفه والحل والحرم

هذا ابن خير عباد الله كلهم ... هذا التقي النقي الطاهر العَلَمُ
والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 290، 2/ 10، والأشئوني: "183 / 1 / 387"
والأغاني: 14 / 75، والمؤتلف: 89، والحيوان: 3 / 133، وشرح المفصل: 2 / 353،
والعيني: 2 / 543، 3 / 273، والمغني: "421 / 600"، والسيوطي: 249، وليس في
ديوان الفرزدق ونسبه بعضهم إلى الحزين الكنائي.

المفردات الغربية: يغضي: من الإغضاء، وهو تقارب بين جفني العين حتى يقربا من
الانطباق. مهابته: هيئته وجلاله. يبتسم، الابتسامة: أول الضحك.
المعنى: يصف الفرزدق زين العابدين بأنه رجل وقور شديد الحياء، يكاد يطبق جفنيه
أمام محدّثه من الحياء، ويغمض الناس جفونهم أمامه من هيئته وجلاله، فلا يكلمه أحد
إلا حين يبتسم.

الإعراب: يغضي: فعل مضارع، والفاعل: هو؛ يعود إلى زيد العابدين. حياء: مفعول
لأجله منصوب. ويغضي: الواو عاطفة. يغضي: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع،
ونائب الفاعل ضمير يعود إلى المصدر المجهول المفهوم من الفعل؛ أو الموصوف. فما
الفاء تفريعية، وما: نافية. يُكَلِّم: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل:
هو. إلا: حرف استثناء ملغى؛ أو أداة حصر. "حين": متعلق بـ "يكلم". يبتسم: فعل
مضارع مرفوع، والفاعل: هو؛ وجملة "يبتسم": في محل جر بالإضافة.
موطن الشاهد: "يُغْضَى من مهابته".

وجه الاستشهاد: مجيء نائب الفاعل ضميرا مستترا، يعود إلى المصدر المجهول، أو
الموصوف بوصف محذوف؛ والتقدير: يغضي الإغضاء المجهول؛ أو إغضاء حادث من
مهابته؛ وليس قوله: "من مهابته" نائب الفاعل - كما يقول الأخفش - لأن "من" الجارة
-هنا- تفيد التعليل؛ ويشترط في صحة نيابة الجار أن لا يكون للتعليل كما نعلم؛
وكذلك لا تجوز نيابة المفعول لأجله، ولا الحال، ولا التمييز؛ لأن كل واحد منها بمنزلة
جواب عن سؤال مقدر؛ فكأنه من جملة أخرى غير الفاعل والفاعل؛ ومن هنا نعلم
السبب الذي من أجله منعت نيابة الجار الذي يدل على التعليل؛ لأن مجروره مبني على
سؤال مقدر وهذا تعليل النحاة؛ والعلة الحقيقية محاكاة العرب في كلامهم وأساليبهم.

الرابع: ظرف متصرف مختص¹، نحو: "صيم رمضان" و: "جلس أمام الأمير" ويمتنع نيابة
نحو عندك ومعك وثم؛ لا تمتنع رفعهن، ونحو مكانا وزمانا إذا لم يقيدا².
[حكم إنابة غير المفعول مع وجوده]:
ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده³، وأجازه الكوفيون مطلقا⁴؛ لقراءة

1 الظرف الكامل التصرف هو: ما يفارق النصب على الظرفية، وشبهها وهو الجر بمن،
ويتنقل بين حالات الإعراب المختلفة؛ من رفع إلى نصب وجر على حسب حالة
الجملة؛ كيوم، وزمان، وقدام، وخلف ... إلخ، أما غير المتصرف مطلقا وهو: ما يخرج
عن النصب على الظرفية وحدها مثل: قط، وعوض، وناقص التصرف، وهو ما يخرج
عن النصب على الظرفية إلى الجر بمن، كـ "عند، ومع، وثم"، فلا يصلح كل منهما
للنيابة عن الفعل؛ لأنه لا يفيد الفائدة المطلوبة من الإسناد، ولا يصلح إخراجه عن
وضعه العربي. والمختص من الظرف: ما خصص بما يزيل عن معناه الإيهام؛ كأن يكون
مضافا أو موصوفا، أو معرّفا بالعلمية، نحو: اليوم جميل، أو غير ذلك مما يزيد معناه
ويخرجه من الإيهام.

التصريح: 1/ 290.

2 وذلك لعدم الفائدة، فإن قيدا بوصف يخصصهما، نحو: جلس مكان حسن، وصيم
زمان طويل جازت نيابتهما.

3 لأنه الأصل وغيره فرع عنه، فإذا وجد مع المفعول به مصدر، أو ظرف، أو جار
ومحورور تعين المفعول به للنيابة؛ ما عدا المفعول المنصوب على نزع الخافض على
الصحيح، فلا تجوز نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل.

4 أي أن ينوب غير المفعول به مع وجوده، سواء تقدم النائب عن المفعول به أم تأخر
عنه.

(127/2)

أبي جعفر¹: {لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ} 2، والأخفش بشرط تقدم النائب³،

كقوله⁴: [مشطور الرجز]

228- ما دام معنيا بذكر قلبه⁵

1 هو: أبو جعفر؛ يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أحد أصحاب القراءات العشر كان تابعيا جليلا ثقة، وكان إمام أهل المدينة في القراءة، حتى سمي بالقارئ وإليه انتهت رئاسة الإقراء بها، ولم يكن أحد أقرأ للسنة منه، توفي سنة: 130 هـ الأعلام "ط. الخامسة، دار الملايين": 8 / 186، وفيات الأعيان: 2 / 278، غاية النهاية: 2 / 382.

2 "45" سورة الجاثية، الآية: 14.

أوجه القراءات: قرأ أبو جعفر وعاصم وشيبة "ليجزى قوما"، وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي والأعمش "لنجزى قوما" وقرأ خلف ويحيى بن وثاب "ليجزى قوما". ورجح أبو عبيد قراءة "ليجزى"؛ ليعود الضمير على الله عز وجل؛ وقراءة "ليُجزى" بمعنى ليُجزى الجزاء قوما؛ فأضمر الجزاء؛ ولو أظهره لم يُجزَ؛ فكيف وقد أضمره؟. انظر: إتحاف فضلاء، البشر: 3900، وإعراب القرآن للنحاس: "3 / 128، والنشر: 2 / 372".

موطن الشاهد: "ليُجزى قوما".

وجه الاستشهاد: استدل الكوفيون بهذه الآية الكريمة على نيابة غيره؛ المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به على قراءة أبي جعفر، وأما على القراءات الأخرى؛ فلا شاهد في الآية.

3 نحو "ضرب في داره محمدا"، فإن تقدم المفعول به تعين للنيابة.

4 لم ينسب هذا الرجز إلى قائل معين.

5 تخريج الشاهد: هذا بيت من الرجز المشطور وصدره قوله:

وإنما يُرضي المنيبُ ربُّهُ

وقبل الشاهد قوله:

ليس مُنيبًا امرؤُ مُنبَّهٌ ... للصالحات، مُتناسٍ ذنبُهُ

وهو من شواهد: التصريح: 1 / 291، والأشموني: "379 / 1 / 184" والعيني: 2 / 519، وقطر الندى: "77 / 255".

المفردات الغريبة: المنيب: اسم فاعل، من أناب، إذا رجع؛ "والإنابة": الرجوع إلى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصي. معنيا: مهتما ومولعا، وهو اسم مفعول من عني، بالبناء للمجهول لزوما. =

وقوله1: [مشطور الرجز]

229- لم يُعَنَّ بالعلياء إلا سيدا2

= المعنى: تصح توبة الإنسان، وينال عليها صاحبها الأجر والثواب ما دام قلبه متعلقا بذكر ربه -تبارك وتعالى- خائفا منه، نادما على ما بدر منه، مقلعا عن الذنوب والآثام. الإعراب: إنما كافة ومكفوفة تفيد الحصر. يرضي: فعل مضارع مرفوع. المنيب: فاعل مرفوع. ربه: مفعول به، والهاء: مضاف إليه. ما: مصدرية ظرفية، دام: فعل ماضٍ ناقص، واسمه يعود إلى المنيب. معنيا: خبر دام منصوب. "بذكر": في محل رفع نائب فاعل لـ "معنيا"؛ لأنه اسم مفعول. قلبه: مفعول به منصوب لـ "معنيا"، والهاء: مضاف إليه؛ و"ما المصدرية الظرفية مع ما دخلت عليه": في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان مقدر يتعلق بـ "يرضي"؛ والتقدير: يرضي المنيب ربه مدة دوامه معنيا. موطن الشاهد: "معنيا بذكر قلبه".

وجه الاستشهاد: إنابة الجار والمجرور "بذكر" عن الفاعل مع وجود المفعول به متأخرا "قلبه"؛ ودليل ذلك أن الشاعر أتى بـ "قلبه" منصوبا؛ ولو أنابه؛ لأتى به مرفوعا، وما يؤكد نصبه تماما مجيئه رويًا في البيت؛ وأبيات القصيدة كلها منصوبة حرف الروي.

1 القائل هو: رؤية بن العجاج، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت من الرجز المشطور، وبعده قوله:

ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى

وقبله قوله:

وقد كفى من بدئه ما قد بدا ... وإن ثنى في العود كان أحدا

والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 291، والأشموني: "184 / 1 / 388"، وابن عقيل: "122 / 2 / 256"، وهمع الهوامع: "1 / 162"، والدرر اللوامع: 144، وفيهما برواية "ولا جفا ذا ... " والعيني: 2 / 521، ملحقات ديوان رؤية بن العجاج: 73. المفردات الغريبة: يُعَنَّ: يهتم ويولع، وماضيه عني، بالبناء للمجهول دائما. العلياء: المنزل الرفيعة. شفى: أبرأ، والمراد: هدى مجازا. الغي: الضلال والجري مع هوى النفس. المعنى: لا يهتم بالخصال الحميدة؛ التي تورث صاحبها عزا ورفعة إلا السيد الطموح العالي الهمة، ولا يهدي الضال ذا النفس المريضة، ويبعده عن طريق الضلالة وسيئ الأفعال إلا من هداه الله ووفقه لأعمال الخير والصالح. =

[غير النائب يجب نصبه لفظاً أو محلاً] :

مسألة: وغير النائب مما معناه متعلق بالرفع واجب نصبه لفظاً إن كان غير جار ومجرور، ك: "ضُرِبَ زيد يوم الخميس أمامك ضرباً شديداً" ومن ثم نصب المفعول الذي لم ينب في نحو: "أُعْطِيَ زيد ديناراً"، و: "أُعْطِيَ ديناراً زيداً"، أو محلاً إن كان جاراً ومجروراً، نحو: {فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً} 1، وعلة ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً، فكذلك نائبه.

[ما الذي تجوز نيابته عند تعدي الفعل لأكثر من مفعول] :

وإذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول؛ فنيابة الأول جائزة اتفاقاً، ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقاً؛ نقله الخضراوي² وابن الناطم، والصواب أن بعضهم أجازه

= الإعراب: يعن: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم، وعلامة جزمه حذف الألف؛ لأنه معتل الآخر. "بالعلياء": في محل رفع نائب فاعل؛ وهو متعلق بـ "يعن". إلا: أداة استثناء ملغاة، تفيد الحصر والقصر. سيداً: مفعول به منصوب. ولا: الواو عاطفة، لا: نافية. شفى: فعل ماضٍ. ذا: مفعول به مقدم، وهو مضاف. الغي: مضاف إليه. إلا: أداة استثناء ملغاة، تفيد الحصر والقصر. ذو: فاعل مرفوع لـ "شفى" وهو مضاف. هدى: مضاف إليه.

موطن الشاهد: "لم يعن بالعلياء إلا سيداً".

وجه الاستشهاد: إنابة الجار والمجرور "بالعلياء" عن الفاعل مع وجود المفعول متأخراً عنه في الكلام "سيداً". وهذا وما قبله احتج بهما الكوفيون والأخفش على نيابة غير المفعول مع وجوده والبصريون يعدون ذلك من الضرورات الشعرية. ويرى بعض النحاة أن كل ما يوضح الغرض، ويبرز المعنى المراد -سواء أكان مفعولاً أم غير مفعول؛ أول أم غير أول، متقدماً على غيره أم غير متقدم- يصلح لأن ينوب عن الفاعل. انظر هـم الهوامع: 1/ 162.

1 "69" سورة الحاقة، الآية: 13.

موطن الشاهد: {نَفْخَةً} .

وجه الاستشهاد: مجيء "نفخة" نائباً عن الفاعل؛ وهو مصدر، ونصب محل الجار والمجرور "في الصور"؛ وعلة ذلك: النصب الواجب لفظاً أو محلاً لما عدا النائب، كما أشار الناطم.

2 هو أبو عبد الله؛ محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي الأندلسي،

ويعرف أيضا بابن البراذعي، من أهل الجزيرة الخضراء، كان إماما في العربية، عاكفا على التعليم أخذ عن ابن خروف ومصعب والرندي، وعنه أخذ الشلوين، وكان شاعرا ناثر متصرفا في الأدب، له مصنفات كثيرة منها: فصل المقال في أبنية الأفعال، والإفصاح بفوائد الإيضاح، والنقض على الممتع لابن عصفور، وكتاب الاقتراح في تلخيص الإيضاح. توفي بتونس سنة: 646 هـ.

البلغة: 250، بغية الوعاة: 1/ 267، طبقات ابن قاضي شهبة: 123، الأعلام: 8/ 7.

(130/2)

إن لم يلبس، نحو: "أعلمتُ زيدا كبشك سمي"1، وأما الثاني ففي باب "كسا"2 إن ألبس، نحو: "أعطيت زيدا عمرا" امتنع اتفاقا3، وإن لم يلبس نحو: "أعطيت زيدا درهما" جاز مطلقا4 وقيل: يمتنع مطلقا5، وقيل: إن لم يعتقد القلب6، وقيل: إن كان نكرة والأول معرفة، وحيث قيل بالجواز، فقال البصريون: إقامة الأول أولى، وقيل: إن كان نكرة فإقامته قبيحة، وإن كانا معرفتين استويا في الحسن، وفي باب: "ظن"7، قال قوم: يمتنع مطلقا8 للإلباس في النكرتين

1 فتقول: اعلم زيدا كبشك سمين، قاله أبو حيان في النكت الحسان. التصريح: 1/ 291.

2 هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، ولم ينصب أحدهما بإسقاط الجار.

3 للالتباس، سواء تقدم أو تأخر؛ لأن كلا منهما يصلح أن يكون آخذا ومأخوذا، ولا يتبين أحدهما إلا بالإعراب.

4 الإطلاق يفسره ما بعده؛ أي سواء اعتقد القلب أم لا، وسواء أكان الثاني نكرة والأول معرفة أم لا؛ لأن "زيदा" هو الآخذ دائما، و"درهما" هو المأخوذ. التصريح: 1/ 292.

5 فتتبعين نيابة الأول؛ لأنه فاعل في المعنى.

6 أي تمتنع نيابة الثاني، إن لم يعتقد القلب في الإعراب، وهو كون المرفوع منصوبا، والمنصوب مرفوعا، فإن اعتقد القلب جاز، ويكون النائب في الحقيقة هو الأزل؛ لأن

نيابة الثاني مع اعتقاده القلب مجاز صوري، كما أن من رفعه ونصب الأول مجاز، فهو من إعطاء المرفوع إعراب المنصوب وبالعكس، عند من أمن اللبس، نحو كسر الزجاج الحجر.

7 وهو كل فعل يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل عن الأول.

8 الإطلاق يوضحه ما بعده؛ أي سواء ألبس أم لم يلبس، كان جملة أم لا، كان نكرة والأول معرفة أم لا.

التصريح: 292 / 1.

(131/2)

والمعرفتين، ولعود الضمير على المؤخر إن كان الثاني نكرة لأن الغالب كونه مشتقا، وهو حينئذ شبيه بالفاعل لأنه مسند إليه فرتبته التقديم، واختاره الجزولي¹ والخضراوي، وقيل: يجوز إن لم يلبس ولم يكن جملة، واختاره ابن طلحة² وابن عصفور وابن مالك، وقيل: يشترط أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيمتنع: "ظن قائم زيدا"³، وفي باب: "أعلم"⁴ أجازه قوم إذا لم يلبس، ومنعه قوم منهم الخضراوي والأبدي⁵ وابن عصفور؛ لأن الأول مفعول صحيح⁶، والأخيران مبتدأ وخبر شبها بمفعول: "أعطى"، ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول، قال⁷: [الطويل]

1 مرت ترجمته.

2 هو أبو بكر محمد بن طلحة الأموي الأشيلي من أهل يابرة، بلد في غربي الأندلس كان إماما في العربية عارفا بعلم الكلام، تأدب على أي إسحاق بن ملكون، وأخذ العروض عن السهيلي، كان ذكيا عدلا ذا مروءة، وكان يميل إلى مذهب ابن الطراوة. أخذ عنه الكثير، منهم: ابن عبد النور، والشلوين، مات بإشبيلية سنة 618 هـ وله 73 سنة.

البلغة: 225، بغية الوعاة: 1 / 121، طبقات ابن شهبة: 52.

3 لأن هذا يؤدي إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة، وذلك ممنوع في الغالب.

4 هو كل فعل ينصب ثلاثة مفاعيل، أصل الثاني والثالث منهما مبتدأ وخبر.

5 هو: أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحمن الأبدي -نسبة إلى أبدة بالأندلس-

كان نحويا جليلا، درس كتاب سيبويه ووقف على غوامضه ووقائعه، قال فيه أبو حيان:

كان الأبيدي أحفظ من رأيناه بعلم العربية، وكان مع إمامته في العلم غاية في الفقر. له إملاء على كتاب سيبويه، وعلى الإيضاح والجمال، ومشكل الأشعار الستة الجاهلية، والجزولية. توفي سنة 680 هـ.

البلغة: 168، بغية الوعاة: 2/ 604، معجم المؤلفين: 7/ 224، الأعلام: 5/ 154.
6 أي مفعول حقيقة وليس أصله مبتدأ وخبر؛ لأن أصله الفاعلية فهو أحق مما كان ملتبساً به، أما الثاني والثالث فالمفعول في الحقيقة النسبة بينهما وإطلاق المفعولية عليهما مجاز.

التصريح: 1/ 293.

7 القائل: هو: الفرزدق؛ همام بن غالب، وقد مرت ترجمته.

(132/2)

230- ونبت عبد الله بالجو أصبحت 1

[خلاصة جامعة]:

وقد تبين أن في النظم أموراً، وهي:

1- حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب: "كسا" حيث لا لبس.

2- وعدم اشتراط كون الثاني من باب: "ظن" ليس جملة.

1 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

كراما مواليها لثيما صميمها

وهو من شواهد التصريح: 1/ 293، والأشعوني: "186/ 390"، والكتاب لسيبويه:

1/ 171، والعيني: 2/ 522، وليس في ديوان الفرزدق.

المفردات الغريبة: نبئت: أخبرت، عبد الله: ليس المراد به شخص معين، ولكنه علم على

القبيلة؛ وهي عبد الله بن دارم أخي مجاشع بن دارهم، وهم رهط الفرزدق. بالجو، الجو:

أرض باليمامة ويطلق على أمكنة أخرى كثيرة ذكرها ياقوت في معجمه. كراما: أشرافاً؛

جمع كريم، والمراد به كريم النسب. مواليها: جمع مولى، والمراد هنا: العبيد والأتباع.

صميمها؛ الصميم الخالص من كل شيء، والمراد رؤساء القبائل وسادتها.

المعنى: أخبرت أن قبيلة عبد الله بالجو انعكست فيها الأمور؛ فصار عبيدها وضعافها

وأتباعها أشرافاً وسادة، وصار عظمائها وسادتها لتأما تابعين.

الإعراب: نبئت: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء: نائب فاعل. عبد الله: مفعول به ثانٍ، ومضاف إليه. "بالجو": متعلق بمحذوف صفة لـ "عبد الله". أصبحت: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث؛ واسم أصبح ضمير مستتر يعود إلى "عبد الله". كراما: خبر "أصبح" منصوب وعلامة نصبه الفتحة؛ وجملة "أصبحت": في محل نصب مفعول به ثالث: لـ "نبئت". مواليتها: فاعل للصفة المشبهة "كراما"، و"ها": مضاف إليه. لئىما: خبر ثانٍ لـ "أصبحت" منصوب. صميمها: فاعل لـ "لئىما" و"ها": مضاف إليه. موطن الشاهد: "نبئت".

وجه الاستشهاد: أناب الشاعر المفعول الأول "تاء المتكلم" عن الفاعل، ولم يُنبِ الثاني أو الثالث؛ وهذا هو الشائع والمستعمل بكثرة في الاستعمال العربي.

(133/2)

3- وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق؛ إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه، ولعل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكى الإجماع على الامتناع. [تغير صورة الفعل عند إسناده إلى النائب عن الفاعل]:

فصل: يضم أول فعل المفعول مطلقاً¹، ويشركه ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة² كتضارب وتعلم، وثالث المبدوء بهمز الوصل كانطلق واستخرج واستحلى، ويُكسر ما قبل الآخر من الماضي، ويفتح من المضارع. وإذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كـ "قال وباع"، أو عين افتعل أو انفعل كاختار وانقاد، فلك كسر ما قبلها بإخلاص، أو إشمام الضم، فتقلب ياء فيهما³، وذلك إخلاص الضم، فتقلب واوا، قال⁴: [الرجز]

231- ليت، وهل ينفع شيئاً ليت؟ ... ليت شباباً بوع فاشترت⁵

1 أي سواء كان ماضياً أو مضارعاً.

2 سواء أكانت للمطاوعة أم لغيرها، كمثال المصنف، تقول فيهما: ضروب وتعلم. والمطاوعة في فعل هي: قبول فاعله التأثير بأثر واقع عليه من فاعل ذي علاج محسوس لفعل آخر يلاقيه في الاشتقاق مثل: علمته فتعلم وحطمت الحجر فتحطم. التصريح: 293-294/1.

3 الإشمام: هو النطق بحركة صوتية تجمع بين الضمة والكسرة بالتوالي سريعاً وينشأ عن

ذلك ياء، وقد يسمى "روما".

التصريح: 1/ 294، وفيه بيان واضح لذلك.

4 القائل: هو رؤية بن العجاج وقد مرت ترجمته.

5 تخريج الشاهد: هذا بيت من الرجز وقبله قوله:

يا قوم قد حَوَّلْتُ أو دَنَوْتُ ... وبعض حي قال الرجال المَوْتُ

ما لي إذا أَجْذَبَهَا صَأَيْتُ ... أَكْبَرُ قد عالي أم بَيْتُ

والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 295، والأشثوني: "181 / 1، 383"، وابن عقيل:

"115 / 2 / 155" وشرح المفصل: 7 / 70، والعيني: 2 / 254، وجمع الهوامع: 1 /

248، 2 / 165، والدرر اللوامع: 1 / 206، 2 / 222، والمغني: "513 / 731"

وشرح السيوطي: 277. وأما القالي "ط. دار الفكر": 1 / 20؛ زيادات ديوان رؤية.

شرح المفردات: حوَّلت: ضعفت وأصابني الكبر. دنوت: قربت. أَجْذَبَهَا: أراد أنزع

الدلو من البئر صأيت: صحت، مأخوذ من قولهم: صأى الفرخ؛ إذا صاح صياحا =

(134/2)

وقال1: [مشطور الرجز]

232- حُوِّكْتُ على نيرين إذ تُحَاكُ2

= ضعيفا، وأراد بذلك أنينه من ثقل الدلو عليه. قد عالي: غلبي وقهري وأعجزني.

المعنى: يتمنى الشاعر أن يعود إليه شبابه من جديد أو يشتريه؛ ولكن هيهات أن يعود

الشباب مرة أخرى؛ لأن ما مضى لن يعود أبدا.

الإعراب: ليت: حرف مشبه بالفعل يفيد التمني. هل: حرف استفهام معناه النفي -

هنا- لا محل له من الإعراب. ليت: ينفع: فعل مضارع مرفوع. شيئا: مفعول به مقدم

منصوب ليت: فاعل "ينفع"؛ لأنه قصد لفظها؛ و"الجملة": معترضة، لا محل لها من

الإعراب. ليت: "الثالثة" مؤكدة للأولى. شبابا: اسم "ليت" الأولى. بوع: فعل ماضٍ

مبني للمجهول، ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازا تقديره؛ هو؛ وجملة "بوع": في محل

رفع خبر "ليت". فاشتريت: الفاء عاطفة. اشتريت: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل؛ وجملة

"اشتريت": معطوفة على جملة "بوع": في محل رفع.

موطن الشاهد: "بوع".

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "باع" الثلاث معتل العين؛ فلما بني للمجهول أخلص ضم فائه؛ فقلبت ألفه واوا؛ وإخلاص الضم لغة جماعة من العرب؛ منهم من ذكر المؤلف في المتن؛ ومنهم بعض بني تميم، وضبة، وحكيت عن هذيل. انظر شرح التصريح: 1/ 295.

1 ينسب هذا الرجز -أيضا- إلى رؤية بن العجاج.

2 تخريج الشاهد: هذا بيت من مشطور الرجز، وبعده قوله:

تختبط الشوك ولا تشاك

وهو من شواهد التصريح: 1/ 295، والأشموني: "181 / 1 / 384"، وابن عقيل: "114 / 2 / 154" والهمع: 2/ 165، والدرر: 2/ 223، والمصنف لابن جني: 1/ 250.

المفردات الغريبة: حوكت: نسجت، من حاك الثوب يحوكة حوكا وحيাকে. نيرين: مثنى نير؛ وهو مجموع القصب والخيوط. تختبط: تضرب بعنف وشدة. لا تشاك: لا يؤثر فيها الشوك.

المعنى: إن هذا الرداء نسج على نيرين -وما ينسج بهذه الطريقة، يكون أصفق وأحكم في النسج؛ فاكتسب متانة وصلابة، حتى إذا ضرب بها الشوك لا يدخل فيها، ولا يحدث بها أثرا أو ضرارا.

الإعراب: حوكت: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازا؛ قديره هي، يعود إلى الحلة؛ أو الرداء؛ لأنه يذكر ويؤنث. "على نيرين": متعلق بـ "حوكت". "إذا: متعلق بـ "حوكت". تحاك: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل: هي؛ وجملة "تحاك": في محل جر بالإضافة. موطن الشاهد: "حوكت".

وجه الاستشهاد: أخلص فيه الضم -كسابقه- فقلبت ألفه واوا؛ ويروى: "حيكت" فيكون شاهدا على إخلاص الكسر، وقلب الألف ياء؛ وهذه الرواية أقوى؛ لأنها في سياق الفصحى وبما استشهد ابن عقيل على إخلاص الكسر انظر ابن عقيل: "ط. دار الفكر": 1/ 395.

(135/2)

وهي قليلة، وتُعزى لفقعس وديبر¹، وادعى ابن عذرة² امتناعها في افتعل وانفعل، والأول قول ابن عصفور والأبدي وابن مالك، وادعى ابن مالك امتناع ما ألبس من كسر كخفت وبعث، أو ضم كعقت، وأصل المسألة "خافني زيد" و: "باعني لعمر" و: "عاقني عن كذا" ثم بنيتهن للمفعول، فلو قلت: خفت وبعث بالكسر، وعقت: بالضم؛ لتوهم أنهن فعل وفاعل، وانعكس المعنى، فتعين أن لا يجوز فيهن إلا الإشمام، أو الضم في الأولين والكسر في الثالث، وأن يمتنع الوجه الملبس، وجعلته المغاربة مرجوحا لا ممنوعا، ولم يلتفت سيبويه للإلباس؛ لحصوله في نحو مختار وتضار.

[خلافهم في ضم فاء الثلاث المضعف]:

وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف نحو شد ومد، والحق قول بعض الكوفيين: إن الكسر جائز، وهي لغة بني ضبة³ وبعض تميم، وقرأ علقمة⁴: "رَدْتُ

1 هما حيان من فصحاء قبيلة اسد، وإخلاص الضم لغتهما، أما الكسر فلغة تميم.

2 هو الإمام البارع أبو الحكم؛ الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة الأنصاري الأوسي الخضراري كان نحويا نبيلًا حاذقًا، ثابت الذهن، وقاد الفكر، أخذ عن أبي العلاء؛

إدريس القرطبي وابن عصفور وغيرهما. له تصانيف كثيرة منها: الإغراب في أسرار الحركات والإعراب، والمفيد في أوزان الرجز والقصيد. توفي سنة 644 هـ.

3 هم بطن من بطون عامر بن إلياس بن مضر.

4 هو علقمة بن قيس بن عبد الله كان فقيها كبيرا، ومن القراء في الكوفة، أخذ القرآن عن ابن مسعود، وسمع من عمرو وعلي وأبي الدرداء وعائشة، وكان من أحسن الناس صوتا بالقراءة، توفي سنة: 62 هـ. سير أعلام النبلاء: 4 / 53، طبقات القراء: ترجمة: 2135، الإصابة: ترجمة: 6454، العبر، 1 / 66.

(136/2)

إِلَيْنَا"1، "وَلَوْ رَدُّوا"2 بالكسر، وجوز ابن مالك الإشمام أيضا، وقال المهلباذي³: من أشم في: "قيل" و: "بيع" أشم هنا⁴.

1 "12" سورة يوسف، الآية: 65.

أوجه القراءات: قرأ الحسن وعلقمة ويحيى بن وثاب والأعمش "ردت" بكسر الراء؛ لأن

أصلها: رددت؛ فلما أدغم؛ قلبت حركة الدال إلى الراء، وقرأ الباقون: "ردت" برفع الراء. انظر اتحاف الفضلاء: 266، وإعراب القرآن، للنحاس: 274 / 2.
موطن الشاهد: "ردت".

وجه الاستشهاد: نقل كسرة عين الفعل إلى فائه حملا له على المعتل؛ على قراءة علقمة ويحيى بن وثاب وغيرهما؛ الموافقة لـ "لغة بعض تميم". انظر شرح التصريح: 295 / 1.
2 "6" سورة الأنعام: الآية: 28.

أوجه القراءات: انظر أوجه قراءات الآية السابقة.
موطن الشاهد: "ردُّوا".

وجه الاستشهاد: نقل كسرة عين الفعل إلى فائه؛ على قراءة علقمة ويحيى بن وثاب وغيرهما؛ الموافقة للغة بعض تميم" كما في الآية السابقة.
3 هو أحمد بن عبد الله بن المهاب ذي الضرير نسبة إلى مهاب؛ قرية بين قم وأصبهان - أحد تلاميذ عبد القاهر الجرجاني، له شرح على اللمع لابن جني، وكان من أعلام نحاة عصره. الأعلام "ط. الخامسة": 1 / 158، كشف الظنون: 1563، بغية الوعاة: 1 / 178.

4 بقي أنه:

1- لا يبنى للمجهول فعل جامد ولا ناقص على الصحيح. وجوزه سيبويه والكوفيون.
2- لا يجوز إنابة الحال، والمستثنى، والمفعول معه، وله؛ لأن ذلك يخرج عن مهمته الخاصة.

3- إذا قلت: زيد في مُرتَّب محمد عشرون جنيهاً - تعين رفع "عشرين" على النيابة مع وجود المفعول. فإن قدمت محمد فقلت: محمداً زيد في مرتبة عشرون - جاز رفع العشرين على النيابة، وجاز نصبه على المفعولية، ونائب الفاعل ضمير يعود على المبتدأ وهو الرابط. =

(137/2)

= 4- ورد عن العرب أفعال ماضية ملازمة للبناء للمجهول، اعتبرها العلماء كذلك في الصورة اللفظية لا في الحقيقة، ولهذا: يعربون المرفوع بما فاعلا لا نائب فاعل، ومن

أشهرها: هزل، زكم، دهش، شده "بمعنى دهش"، شغف بكذا: أولع به، أغري به، أهرع بمعنى أسرع، عني بكذا "اهتم به"، نتج، جن، سل، حم، امتقع لونه، زهي، فلج وحكم المضارع منها حكم الماضي. ولكن لا يعامل مضارعها معاملة الماضي إلا فيما ورد عن العرب، فهو مقصور على السماع. ومما سمع: يُهرع، يُعني، يُولع، يُستهتر به.

(138/2)

[باب الاشتغال] :

هذا باب الاشتغال 1:

[ضابطه والأصل فيه] :

إذا اشتغل فعل متأخر بنصبه لخل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك

1 الاشتغال: هو أن يتقدم اسم واحد ويتأخر عنه عامل مشتغل عن العمل في ذلك الاسم بالعمل في ضميره مباشرة، أو في سببه، بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم؛ لعمل فيه النصب لفظاً أو محلاً. والمراد بسبب الاسم المتقدم: كل شيء له صلة وعلاقة به؛ من قرابة أو صداقة أو عمل. وأركان الاشتغال ثلاثة هي: أ- مشغول عنه: وهو الاسم المتقدم. ب- مشغول: وهو الفعل المتأخر.

ج- ومشغول به: وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالوساطة؛ ولكل واحد من هذه الأركان الثلاثة شروط هي:

أولاً: شروط المشغول عنه -الاسم المتقدم- خمسة هي:

1- أن يكون غير متعدد لفظاً ومعنى؛ نحو: زيدا ضربته؛ أو متعدد في اللفظ من دون المعنى؛ نحو: زيدا وعمرا ضربتهما؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد حكماً؛ فإن التعدد في اللفظ والمعنى؛ نحو: زيد درهما أعطيته؛ لم يصح.

2- أن يكون متقدماً؛ فإن تأخر؛ لم يكن من باب الاشتغال، نحو: ضربته زيدا؛ بل إن نصب "زيداً" فعلى أنه بدل من الضمير؛ وإن رفع؛ فهو مبتدأ وخبره الجملة التي قبله، كما نقول: زيد ضربته.

3- قبوله الإضمار؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كـ "حتى".

4- كونه مفتقرا لما بعده؛ فلا يجوز في نحو: جاء زيد فأكرمه؛ لأن الاسم، اكتفى بالعامل المتقدم عليه.

5- كونه صالحا للابتداء به؛ بأن لا يكون نكرة محضة، فقوله تعالى: {وَرَهْبَانِيَّةٌ =

(139/2)

الاسم 1: ك: "زيدًا ضربته" أو لخله ك: "هذا ضربته" فالأصل أن ذلك الاسم يجوز فيه وجهان: أحدهما راجح؛ لسلامته من التقدير، وهو الرفع بالابتداء، فما بعده في موضع رفع على الخبرية، وجملة الكلام حينئذ اسمية 2، والثاني مرجوح

= اِبْتَدَعُوها { ليس من باب الاشتغال؛ بل "رهبانية" معطوف على ما قبله بالواو، وجملة "ابتدعوها": صفة.

ثانيا: شرط المشغول: الفعل المتأخر:

1- أن يكون متصلا بالمشغول عنه.

2- كونه صالحا للعمل فيما قبله، بأن يكون فعلا متصرفا، أو اسم فاعل مستكمل لشروط عمله أو اسم مفعول مستكمل لشروط عمله؛ فإن كان حرفا أو اسم فعل أو صفة مشبهة أو فعلا جامدا لم يصح.

ثالثا: شرط المشغول به ألا يكون غريبا أو أجنبيا عن المشغول عنه؛ فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه؛ نحو: زيدا ضربته، أو مررت به؛ اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير المشغول عنه؛ نحو: زيدا ضربت أخاه؛ أو مررت بعلامه؛ هذا الأخير، يسمى السبي. انظر شرح التصريح: 1/ 296؛ المتن والحاشية.

1 اعترض على هذا الضابط الذي ذكره المؤلف بأنه غير حاصر؛ لأنه لم يشمل صور الاشتغال كلها؛ لأن المؤلف خص المشغول بكونه فعلا في قوله: "إذا اشتغل فعل متأخر" والمشغول قد يكون فعلا، وقد يكون وصفا؛ نحو: زيدا أنا ضاربه الآن. وكذلك خص المشغول به بكونه ضمير الاسم المتقدم مع أنه قد يكون اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير الاسم المتقدم، نحو: زيدا ضربت غلامه.

وأجيب عن ذلك الاعتراض بأن المؤلف أراد أن يبين ما هو الأصل في كل واحد منهما، وترك بيان الفروع؛ لأنها معروفة من القواعد العامة؛ لأن الفعل هو الأصل في العمل؛ والأوصاف تعمل بالحمل عليه؛ والأصل في المشغول به أن يكون ضمير الاسم المتقدم،

والاسم الظاهر المضاف إلى ضمير - ما يسمى السبي - ملحق به؛ أو أن المؤلف أراد أن يبين أظهر المسائل التي يدركها كل واحد، وتجاوز الصور الخفية تيسيرا على المبتدئين، ثم خصها بالبيان فيما بعد؛ ليقع علمها للقارئ بعد أن يكون تفرس بأحكام بابها بعض التمرس؛ أو أن المؤلف جرى على مذهب من يميز التعريف بالأخص، ولا اعتراض حينئذ؛ لأنه لا يرى مانعا من أن يكون الحد أو الضابط الذي ذكره أخص من المحدد أو المراد ضبطه. أوضح المسالك "تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد": 2 / 159-160.

2 لأنها مصدرة بالاسم الذي جعل مبتدأ.

(140/2)

لاحتياجه إلى التقدير، وهو النصب، فإنه بفعل موافق للفعل المذكور 1 محذوف وجوبا، فما بعده لا محل له؛ لأنه مفسر، وجملة الكلام حينئذ فعلية 2. ثم قد يعرض لهذا الاسم ما يوجب نصبه، وما يرجحه، وما يسوي بين الرفع والنصب، ولم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم 3 لأن حد الاشتغال لا يصدق عليه 4، وسيوضح ذلك. [وجوب النصب]:

فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كأدوات التحضيض 5، نحو: "هلا زيدا أكرمته" وأدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: "هل زيدا رأيت" 6

1 إما لفظا ومعنى؛ نحو مثل المصنف المذكور، والتقدير: ضربت زيدا ضربته؛ أو معنى فقط؛ نحو: محمد مررت به؛ فالتقدير: جاوزت محمدا مررت به؛ أو غير موافق لفظا ومعنى؛ ولكنه لازم المذكور؛ نحو: محمدا ضربت أخاه؛ لأن ضرب الأخ يستلزم عرفا إهانة محمد.

فائدة: ما ذكره المؤلف من انتصاب الاسم المتقدم بفعل مماثل للفعل المتأخر هو مذهب الجمهور؛ وفي المسألة أقوال أخرى؛ منها: ما ذهب إليه الكسائي؛ من أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل المتأخر، والضمير ملغى، لا عمل للفعل فيه؛ ومنها ما ذهب إليه الفراء؛ من أن الفعل المتأخر نصب الاسم المتقدم والضمير معا؛ وكلا الرأيين ضعيف. انظر شرح التصريح: 1 / 297.

2 لكونها مصدرية بالفعل المحذوف المفسر بالمذكور بعده.

3 أي ما قاله:

"وإن تلا السابق ما بالابتدا ... يختص بالرفع التزمه أبدا"

4 لكونه معتبرا فيه - كما ذكر المؤلف في التعريف - أي "أن يكون العامل بحيث لو فرغ للفعل في الاسم المتقدم لنصبه؛ وما يجب رفعه ليس كذلك؛ نحو: "إذا زيد يضربه عمرو"؛ فلو حذفنا الضمير، لم ينتصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر، ولا بفعل آخر يفسره المذكور؛ ولهذا؛ فلا يصدق عليه حد الاشتغال.

5 المقصود بالتحضيض: الحث وطلب الشيء بقوة وشدة -تظهر في نبرات الصوت- ومثله العرض، وهو طلب الشيء برفق وملاينة؛ نحو: ألا محمدا ساعته ونحو ذلك.

6 تكون أدوات الاستفهام مختصة بالفعل إذا وجد بعدها فعل في جملتها، فإن لم يوجد، فلا تختص، نحو: أين المفر؟ ومتى القدوم؟ وأما الهمزة فتدخل على الاسم، وإن كان الفعل في حيزها؛ لأنها أم الباب؛ فتوسع فيها، ونصب الاسم الواقع بعد "هل" إذا وقع بعدها فعل -مذهب سيويه؛ أما الكسائي، فيجيز أن يليها الاسم والفعل؛ وعلى ذلك، يجوز الرفع والنصب، غير أن النصب أرجح. انظر شرح التصريح: 1/ 297.

(141/2)

و: "متى عمرا لقيته" وأدوات الشرط، نحو: "حيثما زيدا لقيته فأكرمه" إلا أن هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل، إلا إن كانت أداة الشرط "إذا" مطلقا، أو: "إن والفعل ماضٍ فيقع في الكلام، نحو: "إذا زيدا لقيته، أو تلقاه، فأكرمه" و: "إن زيدا لقيته فأكرمه" ويمتنع في الكلام: "إن زيدا تلقه فأكرمه" ويجوز في الشعر، وتسوية الناظم بين "إن" و: "حيثما" مردودة. [ترجيح النصب وحالاته]:

ويترجح النصب في ست مسائل:

إحداها: أن يكون الفعل طلبا¹، وهو الأمر والدعاء ولو بصيغة الخبر، نحو: "زيدا اضربه" و: "اللهم عبدك ارحمه" و: "زيدا غفر الله له".

وإنما وجب الرفع في نحو: زيد أحسن به" لأن الضمير في محل رفع²، وإنما

1 النصب في الأولين بفعل محذوف من لفظ المذكور، وفي الثالث "صيغة الخبر" من

معناه -أي: ارحم زيدا غفر الله له، وقد قيل في عليّة ترجيح النصب، إذا كان الفعل طلباً: إن الأصل في الطلب أن يكون بالفعل، فرجح النصب؛ ليكون الكلام على تقدير فعل، فيجيء على الأصل في الطلب؛ وكذلك فلو رفع الاسم؛ لأعرب مبتدأ، ويكون خبره الجملة الطلبية، ومجيء الخبر جملة طلبية قليل؛ ليكون جملة الخبر تحتمل الصدق والكذب غالباً، والطلبية ليست كذلك.

انظر شرح التصريح: 1/ 298.

2 أي: في محل رفع على الفاعلية؛ ليكون الباء زائدة، على أنه لو كان محل هذا الضمير النصب؛ لم يكن من باب الاشتغال أيضاً؛ لأن فعل التعجب جامد ولا يعمل فيما قبله، فلا يفسر عاملاً؛ وقد اشترط في المشغول أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله. المصدر السابق: 1/ 298-299.

(142/2)

اتفق السبعة عليه في نحو: {الزانية والزاني فاجلدوا} 1؛ لأن تقديره عند سيبويه: مما يتلى عليكم حكم الزاني والزانية، ثم استؤنف الحكم، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا، ولذا قال في قوله 2: [الطويل]

233- وقائلةٌ خولاًنُ فانكِحْ فتأتهُم 3

1 "24" سورة النور، الآية: 2.

موطن الشاهد: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا} .

وجه الاستشهاد: منعت الفاء حمل الفعل على الاشتغال؛ لأن التقدير -عند سيبويه- مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني؛ فحذف المضاف "حكم" وأقيم المضاف إليه مقامه؛ وهو الزانية والزاني، وحذف الخبر "الجار والمجرور" ثم بعد تمام الجملة استأنف الحكم بـ "فاجلدوا"؛ ولا يلزم الإخبار بالجملة الطلبية؛ ولذا جاءت مستأنفة.

انظر شرح التصريح: 1/ 299.

2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

وَأَكْزَوْمَةُ الْحَيِّينَ خَلُّوْكُمْ هَيَّا

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 299، والأشموني: "394/ 1/ 189"، والهمع: 1/

110، والدرر: 1/ 79، والكتاب لسيبويه: 1/ 70، وشرح المفصل: 1/ 100، 8/ 95، والخزانة: 1/ 218، 3/ 395، 4/ 421، 552، والعيني: 2/ 529، ومغني اللبيب: "219/ 297" "628/ 869"، وشرح السيوطي: 159، 295، وهو من الخمسين التي لا يعرف لها قائل.

المفردات الغريبة: خولان: اسم قبيلة من مذحج باليمن. فتاتهم؛ الفتاة: الشابة من النساء. أكرومة: كريمة من الكرم، كأضحوكة من الضحك، وأعجوبة من العجب. الحيين: تثنية حي، وهي البطن من بطون العرب، والمراد هنا: حي أبيها، وحي أمها. خلو: خالية من الأزواج.

المعنى: رب قائلة لي: هذه قبيلة خولان المعروفة بعراقة النسب والكرم والصفات الحميدة، فتزوج منها، ولا تخش رفضاً؛ ففيها الفتاة الكريمة الأبوين؛ التي لم تتزوج بعد. الإعراب: وقائلة: الواو رب. قائلة: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً، على أنه مبتدأ. خولان: خبر لمبتدأ محذوف؛ والتقدير: هذه خولان. فانكح: الفاء استئنافية، انكح، فعل أمر، والفاعل: أنت. فتاتهم: مفعول به، ومضاف إليه. وأكرومة: الواو =

(143/2)

إن التقدير: هذه خولان، وقال المبرد1: الفاء لمعنى الشرط2، ولا يعمل الجواب في الشرط، فكذلك ما أشبههما، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً؛ فالرفع عندهما واجب، وقال ابن السيد3 وابن بابشاذ4: يختار الرفع في العموم كالأية، والنصب في الخصوص، ك: "زيدا اضربه".

= حالية، أكرومة: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. الحيين: مضاف إليه. خلو: خبر مرفوع؛ وجملة "أكرومة الحيين خلو" في محل نصب على الحال. "كما": متعلقان بمحذوف خبر ثانٍ؛ وجاءت الكاف -هنا- بمعنى "على". هي: مبتدأ محذوف الخبر؛ والتقدير: الذي هي عليه؛ و"الجملة": صلة لـ "ما" الموصولة، لا محل لها؛ ويجوز أن تكون "ما" زائدة؛ و"هي": ضمير مجرور المحل بالكاف؛ والجار والمجرور خبر ثانٍ لـ "أكرومة"؛ أي كـ "حالتها المعروف"؛ والأول: أفضل. موطن الشاهد: "خولان".

وجه الاستشهاد: جعل سيبويه "خولان" خبراً لمبتدأ محذوف؛ ولم يجعلها مبتدأ، وجملة

"فانكح فتاتهم، خيرا؛ بل جعل الجملة الطلبية مستأنفة؛ لكون الفاء عنده لا تدخل على خبر المبتدأ الخاص كأسماء الأعلام؛ ولكون دخولها على خبر المبتدأ؛ لشبهه المبتدأ بالشرط في العموم، والخبر بالجواب؛ فإذا زال الشبه، لم تتحقق علة الجواز.

انظر شرح التصريح: 1/ 299.

1 مرت ترجمته.

2 لأن المبتدأ وهو "الزانية"، فيه أل الموصولة، والموصول فيه معنى الشرط وهو التعليق أو العموم؛ إذ التقدير: من زنت ومن زني - فاجلدوا ... ؛ لهذا تدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط.

التصريح: 1/ 299.

3 هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، ولد سنة 444 هـ، وكان عالما باللغات والآداب متبحرا فيها، وكانت له يد في العلوم القديمة. له تصانيف كثيرة منها: شرح أدب الكاتب، وشرح الموطأ، وسقط الزند، وديوان المتنبي، والحلل في شرح أبيات الجمل، والمسائل المنثورة في النحو، وكتب أخرى. مات سنة 521 هـ. البلغة: 114، إنباه الرواة: 2/ 141، بغية الوعاة: 2/ 55، طبقات القراء: 1/ 499.

4 هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي، المصري، قدم بغداد، وأخذ عن علمائها تصدر للإقراء بجامع عمرو بن العاص في مصر، ثم تزهد وانقطع في المسجد، فجمع كتابا في المسائل النحوية سماها العلماء: "تعليقة الغرفة" وله مصنفات أخرى منها: مقدمة في النحو سماها: المختسب، وثلاثة شروح على الجمل للزجاجي ... وغيرها، مات سنة: 469 هـ.

البلغة: 100، بغية الوعاة: 1/ 17، إنباه الرواة: 2/ 95، ابن خلكان، 1/ 235، الأعلام: 3/ 318.

(144/2)

الثانية: أن يكون الفعل مقرونا باللام أو بلا الطلبيتين، نحو: "عمرا ليضربه بكر" و: "خالدا لا تهنه" ومنه: "زيدا لا يعذبه الله" لأنه نفي بمعنى الطلب 1. ويجمع المسألتين قول الناظم: "قبل فعل ذي طلب" فإن ذلك صادق على الفعل الذي هو طلب، وعلى الفعل المقرون بأداة الطلب.

الثالثة: أن يكون الاسم بعد شيء الغالب أن يليه فعل، ولذلك أمثلة: منها همزة

الاستفهام، نحو: {أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ} 2، فإن فصلت الهمزة فالمختار الرفع، نحو: "أأنت زيد تضربه" 3 إلا في نحو: "أكل يوم زيدا تضربه" لأن الفصل بالظرف كلا فصل، وقال ابن الطراوة: إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع، نحو: "أزيد ضربته أم عمرو" 4، وحكم بشذوذ النصب في قوله 5: [الوافر]

1 فريدا منصوب بفعل محذوف تقديره: يرحم الله زيدا؛ لأن عدم التعذيب رحمة، فهو خبر معناه الطلب.

2 "54" سورة القمر، الآية: 24.

موطن الشاهد: {أَبَشَرًا ... نَتَّبِعُهُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء الاسم المشغول عنه بعد أداة الاستفهام الهمزة؛ وحكم نصب الاسم في هذه الحالة: الجواز مع الترجيح؛ لغلبة دخول الهمزة على الأفعال.

3 لأن الاستفهام حينئذ داخل على الاسم - لا على الفعل. وهذا إذا لم يجعل الضمير فاعلا لفعل محذوف، وقد برز وانفصل بعد حذفه - وإلا وجب النصب بالفعل المحذوف؛ لأن الاستفهام حينئذ يكون عن الفعل، وإلى هذا ذهب الأخفش.

4 لأن الاستفهام عن تعيين المفعول، أما الفعل - وهو الضرب - فمحقق. فلا تعلق الهمزة به، ومقتضى تعبيره: أن الرفع واجب، بدليل قوله: وحكم بشذوذ ... إلخ. قال الصبان: والحق عدم الوجوب.

التصريح: 1/ 300، وحاشية الصبان على شرح الأشموني.

5 القائل: هو جرير بن عطية الخطفي، وقد مرت ترجمته.

(145/2)

234- أثعلبة الفوارس أم رياحا ... عدلت بهم طهية والخشبا

وقال الأخفش: أخوات الهمزة كالمهمزة: نحو: "أيهم زيدا ضربه"، "ومن أمة الله ضربها"، ومنها النفي بما أو لا أو إن، نحو: "ما زيدا رأيته" وقيل: ظاهر مذهب

1 تخريج الشاهد: البيت من قصيدة طويلة لجرير، يمدح فيها قبيلتي ثعلبة ورياح، ويذم قبيلتي: طهية والخشبا، ومطلعها:

أقلي اللوم عاذل والعتابا ... وقولي: إن أصبت لقد أصابا

الشاهد من شواهد: التصريح: 300 / 1، والأشموي: "190 / 1 / 395"، والكتاب
لسيبويه: 52 / 1، 489، وأما ابن الشجري: 331 / 1، 317 / 2، والعيني: 2 /
533، وديوان جرير: 66.

المفردات الغربية: ثعلبة ورياح: قبيلتان من بني يربوع بن حنظلة. الفوارس: جمع فارس،
وهو أحد ألفاظ جمع فيها "فاعل" وصفا لمذكر عاقل -على "فواعل" ومنها هوالك-
جمع هالك، ونواكس جمع ناكس، وحواج جمع حاج. عدلت: سويت وجعلتهم يعدلونها
في سمو المنزلة. طهية: حي من بني تميم. الخشاب حي من بني مالك بن حنظلة.
المعنى: أتسوي بين قبيلتي ثعلبة الفوارس أو رياح؛ هاتين القبيلتين المعروفتين بالفضل
والنبل، وبين طهية والخشاب؛ القبيلتين الوضيعتين اللتين لا وزن لهما؟!.
الإعراب: أثلعة: الهمزة حرف استفهام، ثعلبة. مفعول به لفعل محذوف من معنى الفعل
المذكور؛ والتقدير: أحقرت ثعلبة؛ أو أهنت ثعلبة. الفوارس: صفة لـ "ثعلبة" باعتبار
المعنى. أم: حرف عطف. رياحا: معطوف على ثعلبة منصوب مثله. عدلت: فعل ماضٍ
وفاعل "بهم": متعلق بـ "عدل". طهية: مفعول به لـ "عدل". منصوب. والخشاب: الواو
عاطفة، الخشابا: معطوف على طهية منصوب.
موطن الشاهد: "أثلعة الفوارس".

وجه الاستشهاد: نصب "ثعلبة" الواقع بعد همزة الاستفهام، مع أن المستفهم عنه
الاسم؛ وهذا النصب بفعل مقدر، يدل عليه المذكور؛ والتقدير: أهنت أو ظلمت مثلاً؛
وهو شاذ -على رأي ابن الطراوة؛ الذي يوجب الرفع إن كان الاستفهام عن الاسم؛
وهو راجح- عند سيبويه وأنصاره -لأنه لا فرق عندهم في ترجيح النصب بين أن يكون
الاستفهام عن الاسم أو عن الفعل. انظر شرح التصريح: 301 / 1.

(146/2)

سبويه اختيار الرفع، وقال ابن الباذش¹ وابن خروف²: يستويان³، ومنها: "حيث"
نحو: "حيث زيدا تلقاه أكرمه" كذا قال الناظم⁴، وفيه نظر⁵.
الرابعة: أن يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بأما، مسبوق بفعل غير مبني

¹ هو: أبو جعفر؛ أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، المعروف بابن
الباذش النحوي. كان إماماً في النحو مقرئاً نقاداً عرفاً بالآداب والإعراب، أخذ النحو

عن أبيه الإمام أبي الحسن بن الباذه، له: كتاب الإقناع في القراءات، قيل لم يؤلف مثله، توفي سنة 540 هـ.

البلغة: 26، بغية الوعاة: 1/ 333، تاريخ بغداد: 4/ 258، معجم المؤلفين: 1/ 308 إنباه الرواة: 2/ 84 وفيه "أحمد بن عبيد بن ناصح بن بلنجر".

2 هو: أبو الحسن: علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين الحضرمي الإشيلي، إمام في العربية، أخذ عن محمد بن طاهر الأنصاري المعروف بالخدب، وعن ابن ملكون له تصانيف كثيرة منها: كتاب شرح الجمل للزجاجي، وشرح كتاب سيبويه اسمه: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وكتاب الفرائض وغيرها. مات سنة: 606 هـ سنة البلغة: 164، بغية الوعاة: 2/ 203، ابن خلكان: 1/ 433، الأعلام: 5/ 151. 3 أي يستوي الرفع والنصب مع هذه الأحرف؛ لدخولها على الأسماء والأفعال، بخلاف غيرها من أحرف النفي.

4 أي في شرح الكافية، ونص قوله: ومن مرجحات النصب تقدم "حيث" مجردة من "ما" نحو: حيث زيدا تلقاه فأكرمه؛ لأنها تشبه أدوات الشرط، فلا يليها في الغالب إلا فعل. فإن اقترنت بـ "ما" صارت أداة شرط واختصت بالفعل، وقد وافقه ابن هشام في المغني على ذلك. مغني اللبيب: 177.

5 يقول في التصريح: إن هذا النظر الذي أبداه الموضح على رأي الناظم في ترجيح نصب الاسم إذا وقع بعد "حيث" عجيب؛ لأنه وافق الناظم على ذلك في المغني؛ حيث قال: وإضافة "حيث" إلى الفعلية أكثر، ومن ثم ترجح النصب في نحو: جلست حيث زيدا أراه. ولعل وجه النظر في قوله: "أكرمه" في المثال الذي ذكره، فإنما ربما يوهم أنه جواب "حيث" مع أن "حيث" المجردة من "ما" - لا جواب لها عند البصريين. ومن جعل لها جوابا من الكوفيين - يوجب النصب بعدها فلا يكون راجحا. التصريح: 1/ 301.

(147/2)

على اسم، ك: "قام زيد وعمرا أكرمته" ونحو: {وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ} 1 بعد: {خَلَقَ} الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ} بخلاف نحو: "ضربت زيدا، وأما عمرو فأهنته" فالمختار الرفع؛ لأن: "أما" تقطع ما بعدها عما قبلها، وقرئ: "وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ" 2 بالنصب على حد:

"زيدا ضربته"، وحتى ولكن وبل كالعاطف، نحو: "ضربت القوم حتى زيدا ضربته".
الخامسة: أن يتوهم في الرفع أن الفعل صفة، نحو: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ} 3، وإنما لم
يتوهم ذلك مع النصب؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر
عاملا.

1 "16" سورة النحل، الآية: 5.

موطن الشاهد: {وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "والأنعام" معطوفة على قوله تعالى: {خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْقَةٍ} ؛
فترجح نصب المعطوف فيهما؛ لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية؛ ولو
رفع لعطف جملة اسمية على فعلية؛ وتشاكل الجملتين المتعاطفتين أحسن من تخالفهما.
شرح التصريح: 301/1.

2 "41" سورة فصلت، الآية: 17.

موطن الشاهد: "أما ثمود فهديناهم".

وجه الاستشهاد: نصب "ثمود" بفعل محذوف يفسره "هدينا"؛ والتقدير: وأما "ثمود"
فهدينا هديناهم؛ ولا يقدر الفعل قبل ثمود؛ لئلا يفصل بين "أما" والفاء بجملة تامة،
وذلك ممنوع، ولا يقال هنا إن بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، فلا يفسر عاملا؛ لأن
الفاء ليست في محلها الأصلي فلا يمنع من العمل.

3 "54" سورة القمر، الآية: 49.

موطن الشاهد: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ} .

وجه الاستشهاد: نصب "كل" على وجه الترجيح؛ لأنه لو رفع؛ لاحتتمل أن تكون جملة
"خلقناه" خبرا عنه؛ ويحتمل أن تكون صفة لـ "شيء"؛ والخبر: قوله "بقدر"؛ وهذا يوهم
وجود شيء لا بقدر؛ لكونه غير مخلوق لله تعالى؛ كأفعال العباد الاختيارية وأفعال الشر؛
وهذا رأي المعتزلة؛ ولا يرتضيه أهل السنة، أما النصب فنص في عموم خلق الأشياء،
خيرها وشرها بقدر، وهو المقصود عند أهل السنة؛ كما هو الحال عند إعراب "خلقناه"
خبرا عن كل.

ومن ثم وجب الرفع إن كان الفعل صفة، نحو: {وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ} 1، أو صلة، نحو: "زيد الذي ضربه" أو مضافا إليه، نحو: "زيد يوم تراه تفرح"، أو وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء، كإذا الفجائية على الأصح 2، نحو: "خرجت فإذا زيد يضربه عمرو"، أو قبل ما لا يرد ما قبله معمولا لما بعده، نحو: "زيد ما أحسنه!" أو: "إن رأيته فأكرمه" أو: "هل رأيته" أو: "هلا رأيته".

= شرح التصريح: 302 / 1.

فائدة: ترجح النصب في المسألة الرابعة؛ لأن الجملة السابقة فعلية، بدليل أنهم ضبطوها بألا يكون الفعل مبنيا على اسم؛ وعلى هذا يكون النصب بتقدير فعل، فتكون الجملة الثانية فعلية أيضا؛ وتكون الواو قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية كما أوضحنا في وجه الاستشهاد على آية: {وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا} ؛ أما إذا رفعنا؛ فتكون الواو قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية؛ فلا يحصل التشاكل بين المعطوف والمعطوف عليه؛ ومعلوم أن التشاكل بين المتعاطفين أولى، ولهذا، كان حكم النصب في هذه الحالة أرجح؛ وأما لو فصل بين حرف العطف والاسم المشغول عنه بـ "أما" فيجب الرفع؛ لأن من شأن "أما" أن تقطع ما بعدها عما قبلها؛ فيكون ما بعدها كأنه أول الكلام.

1 "54" سورة القمر، الآية: 52.

موطن الشاهد: {كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ} .

وجه الاستشهاد: وجب رفع "كل"؛ لتأتي الوصفية التي يستقيم بها المعنى؛ لأن النصب يقتضي أنهم فعلوا في الزبر، صحائف الأعمال - كل شيء؛ مع أنهم لم يفعلوا فيها شيئا، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة، وليس هذا المقصود، بل المعنى: أن كل شيء مفعول لهم ثابت في صحائف أعمالهم؛ صغيرا كان أو كبيرا إنما وجب الرفع لتأتي الوصفية التي يستقيم بها المعنى؛ لأن النصب يقتضي أنهم فعلوا في الزبر - أي صحف الأعمال - كل شيء، مع أنهم لم يفعلوا فيها شيئا، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة. وليس هذا هو المقصود، بل المعنى: أن كل شيء مفعول لهم ثابت في صحائف أعمالهم؛ صغيرا كان أو كبيرا.

التصريح: 302 / 1.

2 هذه إشارة إلى خلاف النحاة في هذه المسألة، وقد حكي الخلاف في مغني اللبيب، وحاصله: أن للنحاة ثلاثة أقوال: الأول: أنه لا يقع بعد إذا الفجائية إلا الأسماء مطلقا. الثاني: أنها تدخل على الأسماء وعلى الأفعال مطلقا. الثالث: تدخل على الأسماء وعلى

الأفعال المقترنة بقَد، فإن لم يقترن الفعل لم تدخل عليه.
التصريح: 1/ 302-303، ومغني اللبيب: 120 وبعدها.

(149/2)

"تنبيهان" الأول: ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع، كما في مسألة إذا
الفجائية؛ لعدم صدق ضابط الباب عليها، وكلام الناظم يوهم ذلك.
الثاني: لم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مرجحا للنصب، بل جعل النصب في الآية مثله في:
"زيدا ضربته" قال: وهو عربي كثير.
السادسة: أن يكون الاسم جوابا لاستفهام منصوب، ك: "زيدا ضربته" جوابا لمن قال:
"أيهم ضربت" أو: "من ضربت" 1.
ويستويان في مثل الصورة الرابعة، إذا بني الفعل على اسم غير "ما" التعجبية، وتضمنت
الجملة الثانية ضميره، أو كانت معطوفة بالفاء؛ لحصول المشاكلة رفعت أو نصبت،
وذلك نحو: "زيد قام وعمرو أكرمه لأجله"، أو: "فعمرا أكرمته" 2 بخلاف: "ما أحسن
زيدا وعمرو أكرمته عنده" فلا أثر للعطف، فإن لم يكن في الثانية

1 فيترجح نصب "زيدا" لأنه جواب المستفهم به منصوب لفظا في المثال الأول، ومحلا
في الثاني. وإنما ترجح النصب؛ ليطابق الجواب السؤال. ومثل المنصوب: المضاف إلى
منصوب باعتبار ما كان، نحو: كتاب محمد استعرته جوابا لمن قال: كتاب من استعرت؟
هذا ولم يشر الناظم إلى المسألتين: الخامسة والسادسة من مواضع ترجيح النصب وقد
ذكر الأشعري من مواضع ترجيح النصب: أن يقع اسم الاشتغال بعد شبهه بالعاطف
على الجملة الفعلية؛ نحو: أكرمت القوم حتى محمدا أكرمته، وما سافر علي لكن محمدا
عاتبته. فـ "حتى" و"لكن" حرفا ابتداء أشبها العاطفين، ولم يعتبر عاطفين هنا؛ لدخولهما
على الجمل، والعاطف منهما إنما يدخل على المفرد.
التصريح: 1/ 303، والأشعري: 1/ 191.

2 فيجوز في "عمرو" الرفع والنصب على السواء؛ وذلك لأن "زيد قام" جملة ذات
وجهين، وهي جملة كبرى؛ لأنها تتضمن جملة صغرى هي: "قام" المبنية على المبتدأ؛ فإن
نظر إلى صدرها فهي اسمية، فيرفع "عمر" ليعطف جملة اسمية على مثلها، وكلاهما لا محل
له من الإعراب. وإن نظر إلى عجزها نصب؛ ليعطف جملة اسمية على مثلها، وكلاهما لا

محل له من الإعراب. وإن نظر إلى عجزها نصب؛ ليعطف جملة فعلية على مثلها،
ومحلها الرفع على الخبرية. والرباط بين الجملتين: إما الضمير في "لأجله" أو الفاء؛ لأنها
للسببية فتقوم مقام المضير.
التصريح: 304 / 1.

(150/2)

ضمير للأول، ولم يعطف بالفاء، فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب¹، وهو المختار،
والفارسي وجماعة يميزونه²، وقال هشام: الواو كالفاء.
[أحكام تتعلق بالاشتغال]:
وهذه أمور متممات لما تقدم:
أحدها: أن المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا، كذلك يكون اسما، لكن بشروط
ثلاثة: أحدها: أن يكون وصفا³، الثاني: أن يكون عاملا، الثالث: أن يكون صالحا
للعمل فيما قبله، وذلك نحو: "زيد أنا ضاربه الآن أو غدا" بخلاف نحو: "زيد عليكه"
و: "زيد ضربا إياه" لأنهما غير صفة، نعم يجوز النصب عند من جوز تقديم معمول اسم
الفعل، وهو الكسائي، ومعمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري، وهو المبرد
والسيرافي، وبخلاف نحو: "زيد أنا ضاربه أمس" لأنه غير عامل على الأصح، و: "زيد أنا
الضاربه" و: "وجه الأب زيد حسنه"؛ لأن الصلة والصفة المشبهة لا يعملان فيما
قبلهما.

1 أي: بناء على أن العطف على الصغرى؛ لأن المعطوف على الخبر خبر، ولا بد فيه
من رابط، وهو مفقود -هنا- فإن عطف على الكبرى ترجح الرفع؛ وإلى هذا، أشار
الناظم:

وإن تلا المعطوف فعلا مخبرا ... به عن اسم، فاعطفن مخبرا
والمقصود: إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية، هي خبر عن
المبتدأ؛ فأنت بالخيار؛ بين العطف على ما قبله، عطف جملة فعلية على مثلها، أو عطف
جملة اسمية على اسمية؛ مراعاة للمصدر أو العجز: ضياء السالك: 76 / 2، وشرح
التصريح: 303 / 1.

2 أي: يميزون النصب مع العطف على الجملة الصغرى، ويكون ذلك مستثنى مما يحتاج

إلى رابط؛ واستدلوا بإجماع القراء على نصب: {وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا} وهي معطوفة على: {يَسْجُدَانِ} من قوله تعالى: {وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ} ، وليس فيها ضمير يعود إلى النجم والشجر؛ ويبرر الاستثناء أنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل.
ابن عقيل: 1/ 411، وانظر شرح التصريح: 1/ 303-304، وحاشية الصبان: 2/ 80-81.

3 انظر الشروط في أول البحث.

(151/2)

الثاني: لا بد في صحة الاشتغال من عُلُقَةٍ بين العامل والاسم السابق، وكما تحصل العُلُقَةُ بضميره المتصل بالعامل، كـ: "زيدا ضربته"، كذلك تحصل بضميره المنفصل من العامل بحرف الجر، نحو: "زيدا مررت به" أو باسم مضاف، نحو: "زيدا ضربت أخاه" أو باسم أجنبي أتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم بشرط أن يكون التابع نعتا له، نحو: "زيدا ضربت رجلا يحبه" أو عطفا بالواو، نحو: "زيدا ضربت عمرا وأخاه" أو عطف بيان، كـ: "زيدا ضربت عمرا أخاه" فإن قدرت الأخ بدلا بطلت المسألة رفعت أو نصبت، إلا إذا قلنا عامل البديل والمبدل منه واحد صح الوجهان.
الثالث: يجب كون المقدر في نحو: "زيدا ضربته" 1 من معنى العامل. المذكور ولفظه، وفي بقية الصور 2 من معناه دون لفظه، فيقدر: جاوزت زيدا مررت به 3، وأهنت زيدا ضربت أخاه 4.

الرابع: إذا رفع فعلٌ ضميرَ اسم سابق، نحو: "زيد قام" أو: "غضب عليه" 5

1 أي: مما يكون فيه العامل متعديا بنفسه، وناصبا لضمير الاسم السابق بنفسه.

2 المقصود ببقية الصور ما يلي:

أ- أن يكون العامل متعديا ناصبا لاسم ظاهر مضاف إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق؛ نحو مثال المؤلف: زيدا ضربت أخاه؛ أو عمرا عرفت أباه أو نحو ذلك.

ب- أن يكون العالم لازما ناصبا للمشغول به بحرف الجر؛ والجور: ضمير الاسم السابق؛ نحو: زيدا مررت به، والجائزة فرحت بها.

ج- أن يكون العامل لازما ناصبا للمشغول به بحرف الجر؛ والجور: اسم ظاهر مضاف إلى ضميره؛ نحو: زيدا مررت ببستانه، والكريم وقفت ببابه؛ وهنا نقدر فعلا يتفق مع

المعنى، نحو: لا بست زيدا مررت ببستانه، ولا يقدر جاوزت؛ لأننا لم نجاوز زيدا، ولم نمر به، وإنما حدث ذلك لبستانه.

ابن عقيل: 1/ 413، وانظر شرح التصريح: 1/ 307، حاشية الصبان: 2/ 82-83.

- 3 لأن "مررت" لا تصل إلى الاسم بنفسها؛ لكون الفعل لازما، كما أسلفنا.
- 4 لكون الضرب لم يقع على زيد، وإنما حصلت له إهانة من جراء ضرب الأخ.
- 5 أتى المؤلف بمثالين؛ ليدل على أنه لا فرق بين أن يكون الضمير المرفوع على الفاعلية، كالمثال الأول "زيد قام"، أو على النيابة عن الفاعل كالمثال الثاني "غضب عليه"؛ فالهاء -هنا في محل رفع نائب فاعل لـ "غضب".

(152/2)

أو ملابسا لضميره، نحو: "زيد قام أبوه" فقد يكون ذلك الاسم واجب الرفع بالابتداء، ك: "خرجت فإذا زيد قام" و: "ليتما عمرو قعد" إذا قدرت "ما" كافة¹.
أو بالفاعلية²، نحو: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} 3 و: "هلا زيد قام".

1 أي: يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة تختص بالدخول على الأسماء، نحو: إذا الفجائية ومن الأدوات التي تختص بالأسماء "ليت" المكفوفة بـ "ما" الكافة؛ أما إذا كانت "ما" المتصلة زائدة غير كافة، فإن ليت تكون عاملة على أصلها؛ فيتعين نصب الاسم الذي يليها على أنه اسم "ليت"؛ وإن قدرت "ما" مصدرية، تؤول مع ما بعدها بمصدر؛ فإنه يجب رفع الاسم التالي لها على الفاعلية لفعل محذوف، ويكون المصدر المؤول من الفعل المقدر وفاعله منصوبا على أنه اسم "ليت"؛ وخلاصة القول: للاسم بعد "ليتما" ثلاث حالات هي:

- أ- وجوب الرفع على أنه مبتدأ، وذلك إذا قدرت "ما" كافة.
 - ب- جواز النصب على أنه اسم "ليت"، وذلك إذا قدرت "ما" زائدة غير كافة؛ وجواز الرفع لجواز الإعمال والإلغاء على المشهور.
 - ج- وجوب الرفع على الفاعلية بفعل محذوف، وذلك إذا قدرت "ما" مصدرية.
- انظر شرح التصريح: 1/ 307-308، وحاشية الصبان.
- 2 وذلك، إذا وقع الاسم المرفوع بعد أداة، لا يجوز أن يليها إلا الفعل كأدوات الشرط،

كما في الآية الواردة في النص، وأدوات التحضيض؛ ومعلوم أن هذا جار على مذهب البصريين؛ أما الكوفيون، فإنهم يجيزون دخول أدوات الشرط، وأدوات التحضيض على الأسماء؛ وعلى مذهبهم يجوز أن يكون الاسم مرفوعاً بعدها على الابتداء، غير أن النصب أرجح. انظر ابن عقيل: 1/ 409، وشرح التصريح: 1/ 308.

3 "9" سورة التوبة، الآية: 6.

موطن الشاهد: {إِنْ أَحَدٌ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أحد" فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده؛ لأن "إن" أداة شرط؛ وأدوات الشرط والتحضيض تختص بالأفعال -على رأي جمهور البصريين- فارتفاع "أحد" على الفاعلية -خلافًا للكوفيين، كما أسلفنا.

(153/2)

وقد يكون راجح الابتدائية على الفاعلية¹، نحو: "زيد قام" عند المبرد ومتابعيه، وغيرهم يوجب ابتدائيته؛ لعدم تقدم طالب الفعل.

وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية²، نحو: "زيد ليقم" 3، ونحو "قام زيد وعمرو قعد"، ونحو: {أَبَشَّرَ يَهْدُونَنَا} 4 و: {أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ} 5.

وقد يستويان نحو: "زيد قام وعمرو قعد عنده".

1 وذلك متى تقدم اسم مرفوع، ولم تسبقه أداة تختص بالأفعال، أو أداة تختص بالأسماء؛ ويتأخر عنه فعل قاصر؛ وللعلماء في هذه الحالة مذاهب:

أ- ترجيح الرفع على الابتداء؛ لأن ذلك لا يحتاج إلى تقدير؛ وهو مذهب الفراء ومن تابعه.

ب- ترجيح رفعه على أنه فاعل بفعل محذوف؛ وهو مذهب ابن العريف.

ج- وجوب رفعه على الابتداء، وهو مذهب البصريين.

د- جواز رفعه على أنه فاعل الفعل المتأخر عنه؛ وهو مذهب الكوفيين.

انظر شرح التصريح: 1/ 308.

2 أي: من نفي أو استفهام.

3 وذلك أن يأتي الاسم مرفوعاً، ويليه فعل طلي؛ نحو: عمرو ليذهب؛ أو أن يكون الاسم المرفوع مسبقاً بأداة يغلب دخولها على الأفعال؛ نحو: أعداؤنا يهددوننا؟ أو أن

يسبق الاسم المرفوع بجمله فعلية، ويليه فعل؛ فيترجح الرفع على الفاعلية أيضا؛ ليكون تناسب بين المتعاطفين "جملة فعلية على جملة فعلية"؛ نحو: خسر خالد وزهير ربح.
4 "64" سورة التغابن، الآية: 6.

موطن الشاهد: {أَبَشَّرَ يَهْدُونَنَا} .

وجه الاستشهاد: إعراب "بشر" فاعلا لفعل محذوف؛ تفسيره المذكور بعده؛ لأنه سبق بهمزة الاستفهام التي يغلب دخولها على الأفعال؛ وحكم إعرابه فاعلا لفعل محذوف الجواز مع الترجيح لما ذكرنا.

5 "56" سورة الواقعة، الآية: 59.

موطن الشاهد: {أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ} .

وجه الاستشهاد: إعراب "أنتم" فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور بعده؛ لأنه سبق بهمزة الاستفهام - كما في الآية السابقة - وحكم إعرابه فاعلا لفعل محذوف الجواز مع الترجيح. =

(154/2)

= فائدة: قال في الهمع: يشترط في الاسم المشغول عنه: أن يكون قابلا للإضمار؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال، أو تمييز، أو مصدر مؤكد، أو مجرور بما لا يجز المضمرة؛ كحتى والكاف، وأن يكون مفتقرا لما بعده. فليس من الاشتغال، نحو: في الدار محمد فأكرمه. وأن يكون واحدا لا متعددا وأن يكون مختصا، لا نكرة محضة؛ ليصح رفعه بالابتداء؛ فليس من الاشتغال قوله تعالى: {وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا} بل رهبانية معطوف على ما قبله بتقدير مضاف؛ أي: ابتدعوها صفة.
حاشية يس على التصريح: 308 / 1.

(155/2)

[باب اللازم والمتعدي] :

هذا باب التعدي واللزوم:

[أنواع الفعل من حيث التعدي والالزم] :

الفعل ثلاثة أنواع¹:

أحدها: ما لا يوصف بتعدي ولا لزوم، وهو: "كان" وأخواتها، وقد تقدمت.
الثاني: المتعدي، وله علامتان؛ إحداهما: أن يصح أن يتصل به هاء ضمير غير

1 في اللغة أفعال تتعدى حيناً بنفسها، وحيناً بحرف الجر؛ نحو: "نصح وشكر" فيستعمل كلا هذين الفعلين -على سبيل المثال- متعديين في مثل: نصحته وشكرته على الهدية، كما يستعملان لازمين في نحو: نصحت له، وشكرت له حسن إصغائه؛ فمثل هذين الفعلين وما شابههما، يكون استعمالهما متعديين لغة قبيلة، واستعمالهما لازمين لغة قبيلة أخرى؛ فهي بالنظر إلى كل قبيلة على حدثها داخلية في أحد القسمين المتعدي والالزم؛ وللنحاة في هذه الأفعال ثلاثة آراء:

الأول: أن هذا النوع من الأفعال قسم مستقل بذاته؛ فليس هو من قبيل المتعدي، ولا من قبيل الالزم؛ وأصحاب هذا الرأي نظروا إلى الاستعمالين معاً، فلم يجرؤوا على التمييز بين استعمال وآخر؛ لأن كلا الاستعمالين منقول عن يمن يحتج بلغتهم من العرب.
الثاني: أن ننظر إلى الاستعمال الذي يعدي هذه الأفعال بحرف الجر فنجعله -هو الأصل، ثم نجعل ما نتصوره متعدياً بنفسه منقولاً عن الالزم بحذف حرف الجر؛ وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً، وهو ما يسميه علماء اللغة: "الحذف والإيصال". واختار هذا الرأي ابن عصفور.

الثالث: أن ننظر إلى الاستعمال الذي يعدي هذه الأفعال بنفسها، فنجعله -هو- الأصل، ثم نجعل الاستعمال الآخر الذي يعديها بحرف الجر من باب زيادة حرف الجر، وهدي رأي ذكره أبو حيان وفيه نظر.

انظر حاشية يس على التصريح: 1/ 308-309.

(156/2)

المصدر، الثانية: أن يبنى منه اسم مفعول تام، وذلك ك: "ضرب" ألا ترى أنك تقول: "زيد ضربه عمرو" فتصل به هاء ضمير غير المصدر وهو: "زيد"، وتقول: "هو مضروب" فيكون تاماً.

وحكمه أن ينصب المفعول به، ك: "ضربت زيدا" و: "تدبرت الكتب" إلا إن تاب عن

الفاعل، ك: "ضُرِبَ زيد" و: "تدبرت الكتب".

الثالث: اللازم، وله اثنتا عشرة علامة، وهي:

أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر، وأن لا يبنى منه اسم مفعول تام، وذلك ك:

"خرج"، ألا ترى أنه لا يقال: "زيد خرج عمرو" ولا: "هو مخرج" وإنما يقال "الخروج خرجه عمرو" و: "هو مخرج به، أو إليه".

وأن يدل على سجية، وهي: ما ليس حركة جسم، من وصف ملازم، نحو: جبن وشجع. أو على عرض، وهو: ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت، كمرض وكسل ونهم إذا شبع.

أو على نظافة كنظف وطهر ووضؤ.

أو على دنس، نحو نجس وقذر.

أو على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعدي لواحد، نحو كسرتَه فانكسر، ومددته فامتد، فلو طاع ما يتعدى فعله لاثنتين تعدى لواحد كعلَّمته الحساب فتعلمه.

أو يكون موازنا لافعلل ك "اقشعرَّ واشمأزَّ"، أو لما ألحق به، وهو افوعل، ك "أكوهَدَّ" الفرخ إذا ارتعد.

أو لافعلنل ك "احرنجم"، أو لما ألحق به، وهو افعلنل بزيادة إحدى اللامين ك "اقعنسس الجمل" إذا أبل أن ينقاد، وافعلنل ك "احرنبي الديك" إذا انتفش للقتال.

[حكم اللازم أن يتعدى بالجار]:

وحكم اللازم: أن يتعدى بالجار، ك: "عجبت منه"، "مررت به"، و"غضبت عليه".

(157/2)

[حذف الجر شذوذا]:

وقد يُحذف ويبقى الجر شذوذا، كقوله 1: [الطويل]

235- أشارت كليب بالأكف الأصابع 2

أي: إلى كليب.

1 القائل: هو الفرزدق همام بن غالب وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

إذا قيل: أي الناس شر قبيلة؟

والبيت من أبيات يهجو فيها جريرا، وهو من شواهد: التصريح: 1/ 312، والأشموني: "196 / 1 / 398"، وابن عقيل: "39 / 3 / 221"، والهمع: 26 / 2، 81 / 2، والدرر: 37 / 2، 106 / 2، والخزانة: 3 / 669، 4 / 208، والعيني: 2 / 542، 3 / 354، ومغني اللبيب: "15 / 1" "843 / 1098" وشرح السيوطي: 3، وديوان الفرزدق: 520.

المفردات الغريبة: كليب: هو ابن يربوع أبو قبيلة جرير: بالألف: الباء بمعنى "مع": أي: مع الألف.

المعنى: إذا ما سأل سائل عن شر القبائل وأحقرها؛ أشارت الأصابع مع الألف إلى "كليب" وأبي المسؤولون النطق باسمها لحقارتها، والتعفف عن ذكر اسمها. الإعراب: إذا: ظرفية متضمنة معنى الشرط. قيل: فعل ماضٍ مبني للمجهول؛ وهو فعل الشرط. أي اسم استفهام، مبتدأ. الناس: مضاف إليه. شر: خبر. "أي" مرفوع، وهو مضاف. قبيلة: مضاف إليه؛ ويجوز أن ينون "شر" لأنه الخبر، وينصب "قبيلة" على التمييز؛ وكلاهما جائز؛ وجملة "المبتدأ والخبر": في محل رفع نائب فاعل -على رأي من يميز وقوع الجملة في محل رفع فاعل أو نائب فاعل - وجملة "قيل مع نائب الفاعل": في محل جر بالإضافة لـ "إذا". أشارت: فعل ماضٍ والتاء: للتأنيث. كليب: مجرور محرف جر محذوف؛ والتقدير: أشارت إلى كليب؛ و"إلى كليب": متعلق بـ "أشارت" بالألف: متعلق بمحذوف حال من الأصابع؛ ومعلوم أن الباء هنا تفيد المصاحبة. الأصابع: فاعل "أشارت" مرفوع؛ وتقدير الكلام: أشارت الأصابع حال كونها مصاحبة للألف إلى كليب.

موطن الشاهد: "كليب".

وجه الاستشهاد: جر "كليب" بحرف جر محذوف؛ وحكم هذا الجر الشذوذ؛ لأن عامل الجر ضعيف وهو لا يعمل بعد حذفه. غير أن للبيت رواية أخرى برفع "كليب" على أنه لمبتدأ محذوف؛ أي: هي كليب -يكون جمع بين الإشارة والعبارة- ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(158/2)

[حذف الجر وانتصاب المجرور]:

وقد يحذف وينصب المجرور، وهو ثلاثة أقسام:

- 1- سماعي جازز في الكلام المنتور، نحو: "نصحته" و: "شكرته"، والأكثر ذكر اللام،
 نحو: {وَنَصَحْتُ لَكُمْ} 1 {أَنْ اشْكُرْ لِي} 2.
 2- وسماعي خاص بالشعر، كقوله 3: [الكامل]
 236- ... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلَبُ 4

1 "7" سورة الأعراف، الآية: 79.

موطن الشاهد: {نَصَحْتُ لَكُمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "نصح" لازما متعديا بحرف الجر، وهو أحد استعماله هذا الفعل؛ حيث يستعمل متعديا بنفسه أيضا؛ واستعماله متعديا بحرف الجر أرجح؛ لأنه لغة التنزيل.

2 "31" سورة لقمان، الآية: 14.

موطن الشاهد: {اشْكُرْ لِي} .

وجه الاستشهاد: استعمال فعل "شكر" لازما متعديا بحرف الجر؛ وهذا أحد استعماله هذا الفعل؛ لأنه يستعمل متعديا بنفسه أيضا؛ واستعماله متعديا بحرف الجر أرجح؛ لأنه لغة التنزيل.

3 القائل: هو ساعدة بن جؤية الهذلي؛ أحد بني كعب بن كاهل من سعد هذيل، شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام، أسلم وليست له صحبة، قال الأصمعي: شعره محشو بالغريب والمعاني الغامضة، وله ديوان شعر مطبوع.

الخزانة: 3 / 86، الأمدي: 83، وسمط اللآلي: 115.

4 تخريج الشاهد: هذا قطعة من بيت للشاعر يصف رحما باللدونة وهو بتمامه:

لَدُنْ بَمَزِ الْكَفِّ يَعْسَلُ مَتْنَهُ ... فِيهِ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلَبُ

وهو من شواهد: التصريح: 1 / 312، والأشموني: "400 / 1 / 197"، والهمع: 1 /

200، 2 / 81، والدرر: 1 / 169، 2 / 105، والكتاب لسيبويه: 1 / 16، 108،

والعيني: 2 / 544، والخصائص: 3 / 319، وأما ابن الشجري: 1 / 42، 2 / 248،

والخزانة: 1 / 474، وديوان الهذليين: 1 / 901، والمغني "2 / 15"، "920 / 681"

"976 / 570"، والسيوطي: 5، 299 =

وقوله 1: [البسيط]

237- آليت حب العراق الدهر أطعمه 2

أي: في الطريق، وعلى حب العراق.

= المفردات الغريبة: لدن: لين ناعم. يعسل: يضطرب ويتحرك. متنه: المراد: ظهر الرمح وصدره.

المعنى: يصف الشاعر رجلاً شديداً الليونة؛ فهو لجودته شديد الليونة، يتحرك ويضطرب متنه بسبب هزه باليد، كما يضطرب الثعلب في الطريق خوفاً من أن يدرك. الإعراب: لدن: خبر المبتدأ محذوف؛ والتقدير: هو لدن؛ أو صفة لموصوف في البيت السابق. "هز": معلق بـ "لدن"، وهو مضاف. الكف: مضاف إليه. يعسل: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. متنه: فاعل مرفوع، والهاء: مضاف إليه "فيه". متعلق بـ "يعسل". كما: الكاف حرف جر، و"ما": حرف مصدري مبني على السكون. عسل: فعل ماضٍ. الطريق: منصوب على نزع حرف الجر؛ لأن الأصل: عسل في الطريق. الثعلب: فاعل مرفوع. والمصدر المؤول من "ما وما دخلت عليه": في محل جر بالكاف؛ و"الجار والمجرور": متعلق بمحذوف واقع صفة لمصدر محذوف واقعا مفعولا مطلقاً لـ "يعسل" والتقدير: يعسل متن هذا الرمح اللدن في كف صاحبه إذا هزه عسلانا مشابها لعسلان الثعلب في الطريق. موطن الشاهد: "عسل الطريق".

وجه الاستشهاد: انتصاب "الطريق" بعد حذف حرف الجر "في"؛ ومثل هذا الحذف خاص بالشعر.

1 هو: المتلمس: جرير بن عبد المسيح؛ من بني ضبيعة بن ربيعة، وسمي المتلمس لقوله: فهذا أوان العرض حيا ذبابه ... زنايره والأزرق المتلمس كان ينادم عمرو بن هند ملك الحيرة، مع طرفة بن العبد، فهجواه، فكتب إلى عامله بالبحرين كتابين وأرسله معهما ففتح المتلمس كتابه فنجا وقتل طرفة، والمتلمس أشعر المقلين الجاهليين، أتى بصري فهلك بها.

الشعر والشعراء: 1/ 179، الأغاني: 21/ 120، الاشتقاق: 192، سمط اللآلي: 302.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

والحب يأكله في القرية السوس

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 312، والأشموني: "197/ 1/ 399" والكتاب: 1/

17، وأما ابن الشجري: 365 / 1، والعيني: 548 / 2، والمغني: "134 / 148"
= "323 / 445" "769 / 1008".

(160/2)

3- وقياسي، وذلك في أن وأن وكي1، نحو: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا

= المفردات الغريبة: آليت: حلفت. حب العراق، الحب: اسم جنس جمعي يشمل
الحنطة والشعير وغيرهما. أطعمه: أذوقه. السوس: دود يقع في الطعام وفي الصوف.
المعنى: أقسمت ألا أكل شيئاً من خيرات العراق على الرغم من كونه كثير الخير
والحب، فخرائنه مملوءة بالحب الوفير، ولكثرته يأكله السوس.
الإعراب: آليت: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل. حب: منصوب على نزع الخافض؛ لأن
الأصل: أقسمت على حب؛ وحب: مضاف. العراق: مضاف إليه. "الدهر": متعلق بـ
"أطعم" الآتي. أطعمه: فعل مضارع مرفوع؛ وهي منفي بـ "لا" محذوفة؛ والتقدير: لا
أطعمه، والفاعل: أنا؛ والهاء: ضمير عائد إلى العراق في محل نصب مفعول به. والحب:
الواو حالية، الحب: مبتدأ مرفوع. يأكله: فعل مضارع، والهاء: مفعول به. "في القرية":
متعلق بـ "يأكل". السوس: فاعل مرفوع. وجملة "يأكله في القرية السوس": في محل رفع
خبر المبتدأ "الحب؛ والجملة الاسمية "الحب يأكله في القرية السوس": في محل نصب على
الحال.

موطن الشاهد: "آليت حب العراق".

وجه الاستشهاد: حذف حرف الجرّ وانتصاب "حب" لحذف حرف الجرّ؛ وهو ما
يسمى بالنصب على نزع الخافض؛ وحكم حذف حرف الجرّ -هنا- عدم الجواز إلا
للضرورة الشعرية، كما في البيت السابق؛ وأمثله كثيرة في الشعر العربي.

1 أي حين يكون المجرور مصدراً مؤولاً من حرف مصدري من أحد هذه الأحرف
المصدرية مع صلته؛ وإنما كان الحذف قياساً في هذه؛ لطولها بالصلة، ولأن دخول الحرف
في الظاهر على موصول حرفي غير مستساغ؛ وقد اختلف في محلها بعد الحذف،
والأقيس: أنها في محل نصب وإليه ذهب المصنف، وأجازه الخليل وسيبويه، ولكنهما
جعلاً أقوى منه أن يكون المحل جراً. ورجح النحاة عدم القياس على "أن" و"أن"، فلا
تقول "بريت السكين القلم" على أن الأصل: بريت بالسكين القلم. وذهب الأخفش

الأصغر -علي بن سليمان البغدادي- إلى جواز القياس عليهما بشرط أمن اللبس
واستدل بورود مثل ذلك في قول الشاعر:
وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني
التصريح: 313 / 1. وابن عقيل: 151-152.

(161/2)

هُوَ { 1، ونحو: {أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ} 2، ونحو: {كَيْ لَا يَكُونَ دَوْلَةً} 3، أي بأنه، ومن أن جاءكم، ولكيلا، وذلك إذا قدرت "كي" مصدرية، وأهل النحويون هنا ذكر "كي"، واشترط ابن مالك في أَنَّ وَأَنَّ أمن اللبس؛ فمنع الحذف في نحو: "رغبت في أن تفعل" أو: "عن أن تفعل" لإشكال المراد بعد الحذف 4، ويشكل عليه: {وَتَزَعَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ} 5، فحذف الحرف مع أن المفسرين اختلفوا في المراد.

1 "3" سورة آل عمران، الآية: 18.

موطن الشاهد: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ ...} .

وجه الاستشهاد: "حذف حرف الجر قبل "أنه"؛ لطوله بالصلة؛ والحذف هنا قياسي؛ والأصل: شهد الله بأنه لا إله إلا هو، ومحل أن وما دخلت عليه النصب على مذهب الخليل بن أحمد وسيبويه في أحد قوليهما؛ لأنهما جعلاً أقوى منهما أن يكون المحل جراً وقيل غير ذلك. شرح التصريح: 313 / 1.

2 "7" سورة الأعراف، الآية: 63.

موطن الشاهد: {أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ} .

وجه الاستشهاد: حذف حرف الجر قبل "أن جاءكم"؛ لطوله بالصلة؛ والحذف هنا قياسي كما في الآية السابقة.

3 "59" سورة الحشر، الآية: 7.

موطن الشاهد: {كَيْ لَا يَكُونَ} .

وجه الاستشهاد: حذف حرف الجر قبل "كي لا يكون"؛ والحذف هنا قياسي كما في الآيتين السابقتين.

4 فإنه لا يتضح المراد بعد الحذف، ولا يدرى أهو علم "عن" أو "في" والمعنيان مختلفان، وليس هنالك قرينة تزيل هذا اللبس.

5 "4" سورة النساء، الآية: 127.

موطن الشاهد: {أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ} .

وجه الاستشهاد: حذف الحرف قبل "أن" واختلف النحاة بسبب اللبس لعدم القرينة المرجحة؛ فبعضهم قدر "في أن" وبعضهم قدر "عن أن" واستدل كل على ما ذهب إليه، وأجيب عنه بجوابين، ذكرهما المرادي في شرح النظم؛ أحدهما: أن يكون حذف الحرف اعتماداً على القرينة الرافعة للبس؛ والآخر: أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن وماهن، ومن يرغب عنهن لدماמתهن وفقرهن، وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين وفي الكشف: يحتمل في أن تنكحوهن؛ لجمالهن وعن أن تنكحوهن لدماמתهن، وتبعه البيضاوي، وإنما اختلف العلماء في المقدّر من الحرفين في الآية؛ لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة.

التصريح: 313 / 1، ومغني اللبيب: 682، 788.

(162/2)

[تقدم بعض المفاعيل على بعض أصالة]:

فصل: لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم على بعض: إما بكونه مبتدأ في الأصل، أو فاعلاً في المعنى، أو مسرّحاً لفظاً أو تقديرًا¹، والآخر مقيد لفظاً أو تقديرًا، وذلك ك: "زيداً" في: "ظننت زيدا قائماً" و: "أعطيت زيدا درهماً" و: "اخترت زيدا القوم"، أو: "من القوم"².

ثم قد يجب الأصل، كما إذا خيف اللبس، ك: "أعطيت زيدا عمراً"³، أو كان الثاني محصوراً⁴، ك: "ما أعطيت زيدا إلا درهماً" أو ظاهراً والأول ضمير⁵، نحو: {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ}⁶.

1 أي غير مقيد بحرف من حروف الجر.

2 تقدم "زيداً" لأنه غير مقيد بجار لفظاً وتقديرًا، فالرابطة بينه وبين الفعل أقوى؛ لأنه يتعدى إليه بنفسه، و"القوم" مقيداً تقديرًا في الأول، ولفظاً في الثاني. ومن ذلك قوله تعالى: {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا} .

3 حيث يتعين أن يكون المقدم هو المفعول الأول؛ لأن كلا منهما يصلح أن يكون آخذاً ومأخوذاً؛ فلا بد من التقديم؛ ليكون المتقدم هو الآخذ.

4 أي: أن يكون الحصر واقعا عليه؛ فلو تقدم؛ لفسد الحصر، وزال الغرض منه، ولا مانع من تقديمه مع إلا؛ لأن المحصور فيه هو الواقع بعد إلا مباشرة. ضياء السالك: 2/90.

5 أي: أن يكون الثاني اسما ظاهرا، والأول ضميرا متصلا؛ لأنه لو تأخر لانفصل، ولا يعدل عن الاتصال إلا في مسائل، ليس هذا منها؛ ولا مانع من تقديم الثاني على الأول والفعل معا؛ نحو: الكتاب منحتك. انظر شرح التصريح: 1/314، وضياء السالك: 90/4.

6 "108" سورة الكوثر، الآية: 1.

موطن الشاهد: {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ} .

وجه الاستشهاد: جاء المفعول الأول ضميرا متصلا بالفعل "أعطى" والمفعول الثاني جاء اسما ظاهرا؛ وفي هذه الحال، تقدم الأول على الثاني واجب، كما في المتن.

(163/2)

وقد يمتنع كما إذا اتصل الأول بضمير الثاني 1، ك: "أعطيت المال مالكة" أو كان محصورا، ك: "ما أعطيت الدرهم إلا زيدا" أو مضمرا والأول ظاهر، ك: "الدرهم أعطيته زيدا". و"القوم اختزتهم عمرا".

[جواز حذف المفعول لغرض لفظي أو معنوي]:

فصل: يجوز حذف المفعول لغرض؛ إما لفظي كتناسب الفواصل 2 في نحو: {مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى} 3، ونحو: {إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَى} 4، وكالإيجاز في نحو: {فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا} 5.

وإما معنوي كاحتقاره في نحو: {كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ} 6، أي: الكافرين، أو

1 أما الامتناع في الأولى فلئلا يعود ضمير على متأخر لفظا ورتبة، وأما في الثاني فلأن المحصور فيه واجب التأخير، وأما في الثالث فلأنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال إلا فيما يستثنى وليس هذا منه.

التصريح: 1/314.

2 أي نهاية الجمل المتصلة اتصالا معنويا، ومنها: رءوس الآي التي ذكرها المصنف.

3 "93" سورة الضحى، الآية: 3.

موطن الشاهد: {مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى} .
وجه الاستشهاد: حذف مفعول "قلى"؛ ليناسب "سجى، والأولى"؛ والأصل: ما ودعك ربك وما قلاك.

4 "20" سورة طه، الآية: 3.

موطن الشاهد: {تَذَكَّرَ لِمَنْ يَخْشَى} .
وجه الاستشهاد: حذف مفعول يخشى؛ لأن التقدير: يخشاه على الأرجح؛ لتكون نهاية الجملة بكلمة مناسبة مشابحة في وزنها لكلمة "تشقى" التي انتهت بها الجملة السابقة.

5 "2" سورة البقرة، الآية: 24.

موطن الشاهد: {إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا} .
وجه الاستشهاد: "حذف المفعول للإيجاز في الموضعين؛ لأن الأصل: فإن لم تفعلوه ولن تفعلوه -أي الإتيان بسورة من مثله- وحكم هذا الحذف الجواز عند وجود القرينة الدالة على المراد.

6 "58" سورة المجادلة، الآية: 21.

موطن الشاهد: {لَأَغْلِبَنَّ} .
وجه الاستشهاد: حذف المفعول به؛ لأن الأصل: لأغلبن الكافرين؛ ولم يصرح بذكره؛ لاحتقاره؛ وحكم الحذف الجواز عند وجود القرينة الدالة على المراد في الآية السابقة.

(164/2)

لاستهجانه كقول عائشة¹ رضي الله عنها: "ما رأى مني ولا رأيت منه"2 أي: العورة.
[متى يمتنع حذفه؟] :

وقد يمتنع حذفه؛ كأن يكون محصوراً، نحو: "إنما ضربت زيدا"، أو جواباً ك: "ضربت زيدا" جواباً لمن قال: "من ضربت"؟³.

[جواز حذف ناصب المفعول] :

فصل: وقد يحذف ناصبه إن علم، كقولك لمن سدد سهماً "القرطاس" ولمن تأهب لسفر "مكة" ولمن قال: من أضرب "شر الناس" بإضمار: تصيب، وتريد، واضرب.

[وجوب حذف ناصب المفعول] :

وقد يجب ذلك كما لا في الاشتغال، ك: "زيداً ضربته"4 والنداء، ك: "يا

1 هي: أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق، تزوجها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعد موت خديجة بثلاث سنوات، وكانت أحب نسائه إليه، ولم يتزوج بكراً غيرها. توفيت سنة 58 هـ.

2 هذا الكلام للسيدة عائشة رضي الله عنها وتعني بذلك النبي - صلى الله عليه وسلم -.

موطن الشاهد: "ما رأى مني ولا رأيت منه".

وجه الاستشهاد: حذف المفعول به؛ لأن التقدير: في الموضعين "العورة"؛ فحذف المفعول لاستهجانها؛ وحكم الحذف الجواز عند وجود القرينة الدالة على المراد.

3 بقي أنه قد يجب حذف المفعول ولا يجوز ذكره، وذلك كما في باب التنازع إذا أعملت ثاني العاملين في الاسم المتنازع فهي وكان الأول يحتاج إلى منصوب: نحو أن تقول "ضربت وضربني زيد" إذ لو أعملت العامل الأول في ضمير الاسم المتنازع فيه؛ لعاد الضمير على متأخر من غير ضرورة.

4 لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر له.

(165/2)

عبد الله¹، وفي الأمثال نحو: "الكلاب على البقر"² أي: أرسل، وفيما جرى مجرى الأمثال نحو: {انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ} ³ أي: وأتوا، وفي التحذير بإيالك وأخواتها نحو: "إيالك والأسد"⁴ أي: إيالك باعد واحذر الأسد، وفي التحذير بغيرهما بشرط عطف أو تكرار، نحو: "رأسك والسيف" أي: باعد واحذر، ونحو: "الأسد الأسد" وفي الإغراء بشرط أحدهما⁵ نحو: "المروءة والنجدة"، ونحو: "السلح السلاح" بتقدير الزم.

1 لأن حرف النداء عوض عن العامل المحذوف وجوبا، ولا يجمع بين العوض والمعوض.

2 مثل قالتها العرب، يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة، ويعني: لا ضرر عليك. اترك الناس وشأنهم، واسلك أنت طريق السلامة. والبقر: أي بقر الوحش، ونصب الكلاب: على معنى أرسل الكلاب. وهو من أمثال الميداني: 2/ 142.

3 "4" سورة النساء، الآية: 171.

موطن الشاهد: {انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ} .

وجه الاستشهاد: حذف العامل في "خيرا"؛ لأن التقدير: انتهوا وأتوا خيرا؛ ولا يجوز ذكر العامل؛ لما تقدم؛ ويعرب: مفعولا به لفعل محذوف وجوبا؛ وقدّر بعضهم "خيرا" خبرا لـ "كان المحذوفة مع اسمها والتقدير: يكون خيرا لكم، غير أن "ما" لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا إلا بعد "إن" و"لو" الشرطيتين. التصريح: 315 / 1.

فائدة: وجب حذف العامل في الأمثال بالحذف؛ لأن ذكر العامل يغير المثل عما تكلم به العرب، والأمثال لا تغير؛ لأن الغرض من ذكرها في كلام ما تشبيهه فضررها بموردها. فلزم أن يلتزم فيها أصله؛ فما جاء منها محذوف الفعل؛ فلا يجوز ذكره؛ ليظل على أصله؛ وما جرى مجرى الأمثال؛ أخذ حكمها، وعومل معاملتها، كما في الآية السابقة.

4 إياك والأسد.

إياك: ضمير منفصل في محل نصب مفعول به لفعل محذوف وجوبا؛ ويقدر متأخرا؛ لئلا يتصل الضمير المنفصل. الأسد: مفعول به لفعل محذوف وجوبا؛ ويقدر متقدما؛ وإنما وجب الحذف -هنا- ليتنبه السامع بسرعة، ويتعد عن الهلاك.

5 أي: العطف أو التكرار؛ ووجب الحذف لقيام العطف أو التكرار مقام العامل.

(166/2)

[باب التنازع في العمل]:

هذا باب التنازع 1 في العمل، ويسمى أيضا باب الإعمال:

[معنى التنازع] وحقيقته:

أن يتقدم فعلا 2 متصرفان، أو اسمان يشبهان 3، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سبي مرفوع 4، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى 5. مثال الفعلين: {آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} 6، ومثال الاسمين قوله 7: [الطويل]

1 التنازع لغة: التجاذب، واصطلاحا ما ذكره المصنف.

2 أي: المذكوران، فلا تنازع بين عاملين محذوفين، أو محذوف أحدهما، وقد يكون التنازع بين أكثر من عاملين.

3 أي: في العمل، لا في التصريف، بدليل التمثيل بقوله تعالى: {هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَهٗ} فإن "ها" اسم فعل جامد. والمراد بالاسم المشبه هنا اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر واسمه، واسم الفعل. ضياء السالك: 98 / 2.

- 4 أو غير مرفوع؛ لأنه يلزم عليه إسناد أحدهما إلى السبي، والآخر إلى ضميره، فيكون رافع ضمير السبي خالياً من رباط يربطه بالمتبداً؛ فنحو: زيد قام وقعد أخوه؛ يجعل على أن السبي؛ وهو "أخوه" مبتدأ ثانٍ، والعاملان قبله مع ضميريهما خبران عنه. وهذا الشرط لم يذكره أكثر النحاة. ضياء السالك: 2 / 98.
- 5 سواء كان الطلب على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية، أو مع التخالف فيهما.
- 6 "18" سورة الكهف، الآية: 96.
- موطن الشاهد: {آتَوْنِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} القطر: النحاس المذاب.
- وجه الاستشهاد: أتى عاملان: "آتوني وأفرغ" وتأخر عنهما المفعول؛ فكلاهما يطلبه مفعولاً به؛ الأول: يطلبه مفعولاً ثانياً؛ والثاني يطلبه مفعولاً أول؛ وقد أعمل الثاني في المفعول الظاهر، وأعمل الفعل الأول في ضميره، ومن ثم حذف؛ لكونه فضلة، ولو أعمل الأول في "قطراً" لأعمل الثاني في ضميره، ولقال: أفرغه.
- 7 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

(167/2)

238- عهدت مغيثاً مغنياً من أجرته 1

ومثال المختلفين: {هَأْوُمْ أَفْرَأُوا كِتَابِيَّةً} 2.

1 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

فلم أتخذ إلا فناءك موئلاً

وهو من شواهد: التصريح: 1 / 316، والأشموني: "408 / 1 / 202"، والعيني: 3 /

2.

المفردات الغريبة: عهدت: أي عهدك الناس وعرفوك. مغيثاً: منجداً، وهو اسم فاعل من الإغاثة وهي النجدة. مغنياً: اسم فاعل من الإغناء، وهو ضد الإفقار. أجرته: أي حميته من عدوه، أو كنت له جاراً. فناءك: الفناء: ساحة الدار، والمراد: الجوار والقرب. موئلاً: ملجأً، وهو اسم مكان من وأل إليه: أي لجأ.

المعنى: عرفت بإغاثة الملهوف ونجدة، وعرفت بإغنائك من يستجير بك، ويلجأ إليك؛ فلهذا، لم ألجأ إلى أحد سواك، ولم أتخذ غير جوارك موئلاً أميل إليه.

الإعراب: عهدت: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء: نائب فاعل. مغيثاً: حال من

نائب الفاعل منصوب. مغنيا: حال ثان من نائب الفاعل؛ وفي كل من الاسمين الواقعين حالين ضمير مستتر فيه هو فاعله؛ لأنهما اسما فاعلين. من: اسم موصول، تنازعه كل من "مغيث" و"مغنٍ" وقد أعمل فيه الثاني منهما، فهو مفعول به لقوله: "مغنيا" و"من" مبني على السكون في محل نصب مفعول به. أجرته: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل، والهاء: مفعول به؛ وجملة "أجرته": صلة للموصول، لا محل لها ما الإعراب. فلم: الفاء عاطفة، لم: حرف جزم ونفي وقلب. أتخذ: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، والفاعل: أنا. إلا: أداة استثناء ملغاة تفيد الحصر. فناءك: مفعول به أول لـ "أتخذ" منصوب، وهو مضاف، والكاف: مضاف إليه. مواتا: مفعول به ثانٍ لـ "أتخذ" منصوب. موطن الشاهد: "مغيثا مغنيا من أجرته".

وجه الاستشهاد: تقدم العاملان؛ الاسمان المشبهان للفعل، وهما: "مغيثا" و"مغنيا" وكلاهما اسم فاعل يعمل عمل فعله، وتأخر عنهما معمول واحد، هو "من" وكلاهما صالح للعمل فيه؛ فأعمل الشاعر الثاني لقربه، وأعمل الأول في ضميره؛ ثم حذف؛ لأنه فضلة؛ ولو ذكره، قال: عهدت مغيثه مغنيا من أجرته؛ غير أن حذف الضمير في هذه الحال واجب لكيلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة من دون ضرورة.

2 "69" سورة الحاقة، الآية: 19.

موطن الشاهد: {هَآؤُمْ أَقْرُؤُوا كِتَابِيَهْ} .

وجه الاستشهاد: تقدم عاملان مختلفان؛ الأول "هَآؤُمْ" وهو اسم فعل بمعنى خذ، والميم علامة الجمع؛ والأصل: هاكم؛ أبدلت الكاف واو، ثم الواو همزة، و"أقروا": فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: فاعل وتأخر عنهما معمول واحد يصلح كلا العاملين للعمل فيه؛ فأعمل الثاني لقربه، وحذف من الأول؛ والأصل: هَآؤُموه.

(168/2)

وقد تتنازع ثلاثة، وقد يكون المتنازع فيه متعددا، وفي الحديث: "تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين" 1 فتنازع ثلاثة في اثنين ظرف ومصدر.

1 حديث صحيح، متفق عليه. انظر صحيح مسلم "مطبعة عيسى الحلبي": 8 / 417. ورواه بلفظ: "تسبحون وتحمدون وتكبرون، خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين" البخاري "دار الفكر": 1 / 213، والسنن الكبرى للبيهقي "تصوير بيروت": 2 / 186 وصحيح

مسلم، باب المساجد: 142، 143، وفتح الباري لابن حجر "دار الفكر": 2/ 325، 11/ 135، والترغيب والترهيب للمنذري "مطبعة مصطفى الحلبي": 2/ 450 وتفسير ابن كثير "مطبعة الشعب": 7/ 387، 8/ 51.

موطن الشاهد: "تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين".
وجه الاستشهاد: تقدم ثلاثة أفعال عاملة، وتأخر عنها معمولان اثنان؛ هما: الظرف "دبر" ونائب المصدر "ثلاثا" وهو مفعول مطلق مبين للعدد؛ وقد أعمل الفعل الأخير لقربه؛ فنصب "دبر" على الظرفية، و"ثلاثا" على المفعولية المطلقة؛ لنيابته عن المصدر؛ وأعمل الفعلين الأول والثاني في ضميريهما، وحذفهما؛ لأنهما فضلتان؛ لأن الأصل: تصبحون الله فيه إياه، ولو أعمل الأول؛ لأضمر عقب الثاني والثالث: "فيه إياه"؛ ولو أعمل الثاني؛ لأضمر ذلك بعد الثالث.

فائدة 1:

- يمكن أن يكون المتنازع فيه ظرفا، أو مفعولا مطلقا كما في الحديث أو مفعولا معه؛ نحو: قمت وسرت وزيدا؛ على إعمال العامل الثاني؛ فلو أعمل الأول؛ لقليل: قمت وسرت وإياه وزيدا. ومنع ابن الخباز أن يقع التنازع في "المفعول له، والحال، والتمييز".
انظر شرح التصريح: 1/ 316.

فائدة 2:

- إذا تنازع أكثر من عاملين؛ أعمل الأخير منها على الأرجح، وحكى بعضهم فيه الإجماع، قال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه: "واستقرأت كلام العرب فوجدت إعمال الثالث، وإلغاء ما عداه" وقال ابن مالك: "وهو كما قال" واعترض بأنه سمع من كلامهم إعمال الأول، وقال المرادي: فدل على أن استقرأه غير تام، ولا يحفظ من كلامهم إعمال الثاني".
شرح التصريح: 1/ 316-317.

(169/2)

[امتناع وقوع التنازع بين حرفين] :

وقد علم مما ذكرته أن التنازع لا يقع بين حرفين 1، ولا بين حرف وغيره، ولا بين جامدين 2، ولا بين جامد وغيره 3، وعن المبرد إجازته في فعلي التعجب، نحو: "ما أحسن وأجمل زيدا"، و: "أحسن به وأجمل بعمره" 4، ولا في معمول متقدم 5، نحو:

"أيهم ضربت وأكرمت"، أو: "شتمته" خلافا لبعضهم⁶، ولا في معمول متوسط نحو:
"ضربت زيدا وأكرمت" خلافا للفارسي، ولا في نحو⁷: [الطويل]
239- فهيهات هيهات العقيقُ ومَن به⁸

1 أي لضعف الحرف، ولأنه لا يضم فيه. وصحة الإضمار شرط من المتنازعين.
2 لأن التنازع يقع فيه الفصل بين العامل والمعمول، والجامد لا يفصل بينه وبين معموله لضعفه.

التصريح: 317/ 1.

3 ينبغي أن يقيد ذلك بما إذا كان الجامد هو الفعل، وكان متقدما، فإن كان الجامد غير الفاعل، نحو: {هَؤُلُمُ أَقْرَأُوا كِتَابِيَهْ} جاز، وكذلك إذا تأخر؛ نحو: أعجبني ولست مثل محمد.

4 أعمل الثاني في المثالين، وجاء في المثال الثاني مع الأول المهمل بالضمير المجرور بالباء، ولم يحذفه؛ لأنه فاعل، فهو عمدة على الصحيح، ويجب حذفه عند القائلين بأنه فضلة. وتقول في المثالين على إعمال الأول: ما أحسن وأجمله زيدا - وأحسن وأجمل به بعمره.
5 لأن الثاني لا يأتي إلا بعد أن يكون الأول قد أخذ معموله المتقدم.

6 هم بعض المغاربة، حيث أجاز التنازع في المتقدم مستدلا بقوله تعالى: {بِالْمُؤْمِنِينَ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ} ولا دلالة له في ذلك؛ لأن الأول أخذ المعمول، ومعمول الثاني محذوف لدلالة الأول عليه.

التصريح: 318/ 1.

7 القائل: هو جرير بن عطية وقد مرت ترجمته.

8 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

وهيهات خلٌّ بالعقيق نواصله

والبيت من شواهد: التصريح: 318/ 1، 199/ 2، والهمع: 111/ 2، والدرر: 2/

= 145

(170/2)

خلافا له وللجرجاني¹؛ لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول، وأما الثاني فلم يؤت به للإسناد، بل لمجرد التقوية، فلا فاعل له، ولهذا قال²: [الطويل]

= والعيني: 3/ 7، 4/ 311، والمقرب: 26، وشرح المفصل: 4/ 35، والخصائص: 3/ 42، والنقائض لأبي عبيدة: 632، وقطر الندى: "114/ 347"، وديوان جرير: 479.

المفردات الغريبة: هيهات: اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد. العقيق: مكان بالحجاز. خل: خليل وصديق. نواصله: نصله من المواصله والواصل. المعنى: بعد عنا كثيراً ذلك الموضع ومن يقطن به من الأحاب والأصدقاء، وبعد الصديق الذي كنا نأنس به، ويصلنا ونصله. الإعراب: هيهات: اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد. هيهات: تأكيد للأول. العقيق: فاعل "هيهات" الأول. و"هيهات" الثاني لا فاعل له؛ لأنه إنما أتى به لتقوية معنى البعد المسند إلى العقيق. ومن: الواو عاطفة، من: اسم موصول معطوف على العقيق في محل رفع. "به": متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول. وهيهات: الواو عاطفة. هيهات: اسم فعل ماضٍ. خل: فاعل هيهات الأخير مرفوع. "بالعقيق": متعلق بمحذوف صفة لـ "خل". نواصله: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: نحن، والهاء: مفعول به. موطن الشاهد: "هيهات هيهات العقيق".

وجه الاستشهاد: استشهد بهذا البيت على عدم وجود التنازع؛ لأن "هيهات" الثاني تأكيد لاسم الفعل الأول؛ والأول: هو العامل، وجيء بالثاني؛ لتقوية الأول وتوكيده، حيث أكد به البعد، ومن -هنا- ندرك أن المعمول ليس مطلوباً لهما معاً، وإنما هو مطلوب في المعنى للأول ليس غير.

1 هو أبو بكر: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، النحوي الفارسي، إمام العربية واللغة والبيان، أول من دون علم المعاني، تخرج على أبي الحسن محمد بن الحسن الفارسي "ابن أخت أبي علي الفارسي" ولم يقرأ على غيره، له مؤلفات مفيدة منها: شرح الإيضاح، دلائل الإعجاز، أسرار البلاغة ... وغيرها. مات سنة: 471 هـ. البلغة: 126، إنباه الرواة: 2/ 188، بغية الوعاة: 2/ 106، شذرات الذهب: 3/ 340، الأعلام: 4/ 174.

2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

فأين إلى أين النحاة بيغلي

=

ولو كان من التنازع لقال: "أتاك أتوك" أو: "أتوك أتاك"، ولا في نحو 1: [الطويل]

241- وعزة ممطول معني غريمها 2

= وهو من شواهد: التصريح: 318 / 1، والأشموي: "201 / 1 / 406"، والهمع: 2 / 111، 125، والدرر: 2 / 145، 158، وأمالي ابن الشجري: 1 / 243، والخزانة: 2 / 353، والعيني: 3 / 9.

المفردات الغريبة: البغلة: أنثى البغال، والواحد بغل.

المعنى: يخاطب الشاعر نفسه، وهو ملاحق من قبل خصومه: أين أذهب؟! وإلى أي مكان أنجو ببغلي؟! وقد كان خصومي يلحقون بي، وما علي إلا أن أقف حيث أنا، وليكن ما يكون؛ وهذا المعنى الأرجح لهذا البيت.

الإعراب: أتاك: فعل ماضٍ، والكاف: مفعول به. أتاك: تأكيد لـ "أتاك" الأول غير عامل في "الكاف" المتصلة به؛ وإنما جيء بها؛ ليوافق لفظ الأول. "اللاحقون: فاعل مرفوع لـ "أتى" الأول. احبس: فعل أمر مبني على السكون، لا محل له من الإعراب، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين؛ والفاعل: ضمير مستتر وجوبا؛ تقديره: أنت. احبس: تأكيد للفعل الأول، لا محل له من الإعراب، ولا يقدر له فاعل، ولا مفعول. موطن الشاهد: "أتاك أتاك اللاحقون".

وجه الاستشهاد: استشهد بهذا البيت على عدم وجود التنازع في هذه الصورة - كما في البيت السابق - لأن العامل هو الأول، وجيء بالثاني؛ لمجرد تأكيد الأول وتقويته ليس غير.

1 هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

قضى كل ذي دين فوق غريمه

وهو من شواهد: التصريح: 318 / 1، والأشموي: "203 / 1 / 11"، والهمع: 2 /

111، والدرر: 2 / 146، والعيني: 3 / 3، وشرح المفصل: 1 / 8، والإنصاف: 1 /

90، وحماسة ابن الشجري: 543، وشذور الذهب: "547 / 225"، وديوان كثير:

177 / 1.

المفردات الغريبة: الغريم: المدين الذي عليه الدين. وهو أيضا: الذي له الدين

ويستحقه، وهو المراد هنا. ممطول: اسم مفعول، من المطل وهو التسويف في قضاء الدين. =

(172/2)

بل: "غريمها" مبتدأ، و"ممطول" و"معنى" خبران، أو: "ممطول" خبر، و: "معنى" صفة له، أو حال من ضميره.

ولا يمتنع التنازع في نحو: "زيد ضرب وأكرم أخاه" لأن السبي منصوب 1.

= المعنى: إن كل مدين وفى بما عليه من دين لصاحب الدين، غير عزة؛ فإنها مماطل غريمها ولا توفيه حقه؛ ويريد أنه تبخل على محبتها، ولا تصله أو تنوله مراده. الإعراب: قضى: فعل ماضٍ. كل: فاعل مرفوع. ذي: مضاف إليه وهو مضاف. دين مضاف إليه ثانٍ. فوفى: الفاء عاطفة. وفى: فعل ماضٍ، والفاعل: هو. غريمه: مفعول به، والهاء: مضاف إليه. وعزة: الواو حالية. عزة: مبتدأ مرفوع. ممطول: خبر أول مرفوع لـ "غريمها" المبتدأ الثاني المؤخر. معنى: خبر ثانٍ لـ "غريمها". غريمها: مبتدأ مؤخر مرفوع، و"ها": مضاف إليه. وجملة المبتدأ الثاني وخبره: "في محل رفع خبر المبتدأ الأول: "عزة"؛ وجملة "عزة ممطول معنى غريمها": في محل نصب على الحال. موطن الشاهد: "وعزة ممطول معنى غريمها".

وجه الاستشهاد: استشهد المؤلف بهذا البيت؛ ليبين أن لا تنازع فيه: "وعزة ممطول معنى غريمها" وإن كان من حيث الظاهر، يقتضي كل من "ممطول" و"معنى" يطلبان "غريمها" على أنه نائب فاعل؛ لأن شرط التنازع عند ابن مالك وابن هشام ألا يكون المتنازع فيه سبباً مرفوعاً، ولو جعل من باب التنازع، كان "غريمها" سبباً؛ لأنه اسم ظاهر مضاف إلى ضمير عزة، وهو مرفوع؛ لأنه نائب فاعل حينئذ، ولذا خرجه المؤلف في المتن، كما أعربناه.

1 أي: بأحد العاملين، والرباط هو الضمير المستتر، أو المضاف إليه السبي وقيل: بامتناع التنازع السبي المنصوب كالمرفوع؛ لأنك لو أعملت الأول أو الثاني، فلا بد من ضمير يعود على السبي. وضمير السبي، لا يتقدم عليه. قال ابن خروف: لأنه لو تقدم لكان عوضاً عن اسمين: مضاف ومضاف إليه -وهذا لا سبيل إليه- فالوجه امتناع التنازع في السبي مطلقاً: مرفوعاً أو منصوباً قال صاحب

التصريح: ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع بعد "إلا" على الصحيح، كقول الشاعر:
ما صاب قلبي وأضناه وتيمه ... إلا كواعب من ذهل بن شيبانا
لأنه لو كان من باب التنازع؛ لزم إخلاء العامل الملغى من الإيجاب، ولزم كذلك في
مثل: ما قام وقعد إلا أنا -إعادة ضمير غائب على حاضر.
التصريح: 319 / 1.

(173/2)

[جواز إعمال أحد المتنازعين اتفاقاً]:

فصل: إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت باتفاق¹، واختار الكوفيون الأول
لسبقه، والبصريون الأخير لقربه².

فإن أعملنا الأول في المتنازع فيه أعملنا الأخير في ضميره، نحو: "قام وقعدا، أو
وضربتهما، أو مررت بهما، أخواك"، وبعضهم يحيز حذف غير المرفوع؛ لأنه فضلة،
كقوله³: [الكامل]

242- بعكاظ يُعشي الناظريه ... ن إذا هم لحوا شعاعه⁴
ولنا أن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، والبيت ضرورة.

1 أي من البصريين والكوفيين، فقد سمع عن العرب إعمال كل منهما، والخلاف بينهما
إنما هو في المختار لا في أصل الجواز.

2 ما جاء من التنازع في آي القرآن الكريم، وفي الحديث الشريف، جارٍ على إعمال
العامل الأقرب إلى المعمول، فقوله تعالى: {هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَهْ} العامل في "كتابه" هو
أقروا؛ إذ لو كان العامل هو "هاؤم" لكان يقال: هاؤم أقرؤوه كتابيه. ومثله قوله تعالى:
{آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} . وهذا يرجح رأي البصريين الذين يعملون الأخير لقربه.

3 القائل: هو عاتكة بنت عبد المطلب، عمة النبي -صلى الله عليه وسلم-.

4 تخريج الشاهد: هذا بيت من قصيدة، تقولها عاتكة بنت عبد المطلب، رواها أبو تمام
في ديوان الحماسة تصف فيها سلاح قومها، وقبله قوله:

سائل بنا في قومنا ... وليكف من شر سماعه
قيساً، وما جمعوا لنا ... في مجمع باقي شناعه
فيه السنور والقنا ... والكبش ملتمع قناعه

والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 320، والأشعوني: "419 / 1 / 206"، وابن عقيل: "161 / 2 / 165"، والمقرب: والعيني: 3 / 11، والهمع: 2 / 109، والدرر: 2 / 142 ومغني اللبيب: "797 / 1033" وشذور الذهب: "549 / 227"، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 473.

المفردات الغربية: عكاظ: موضع بناحية مكة كانت تقام فيه سوق للعرب في الجاهلية كل سنة، تمكث شهر ذي القعدة، يتبايعون فيه، ويتناشدون الأشعار ويتفاخرون، فلما جاء الإسلام هدم ذلك كله. يعشي: مضارع "أعشاه" إذا أصابه بالعشا؛ وهو ضعف =

(174/2)

وإن أعملنا الثاني، فإن احتاج الأول لمرفوع فالبصريون يضمرونه؛ لامتناع حذف العمدة، ولأن الإضممار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب نحو: "رَبُّهُ رَجُلًا" و: "نعم رجلا" وفي الباب نحو: "ضربوني وضربت قومك" حكاها سيبويه، وقال الشاعر1:

[الطويل]

243- جفوني ولم أجف الأخلاء، إنني

= البصر ليلا. والمراد -هنا- ضعف البصر مطلقا. لخوا: من الملح؛ وهو سرعة إبطار الشيء. شعاعه: ضوءه وبريقه.

المعنى: تصف الشاعرة سلاح قومها؛ فإنه حين عرض بعكاظ، كان؛ لشدة بريقه ولمعانه يضر بصر المبصرين إذا ما نظروا إليه بسرعة.

الإعراب: "بعكاظ": متعلق بـ "مجمع" في البيت السابق؛ وعكاظ: ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. يعشي: فعل مضارع مرفوع. الناظرين: مفعول به منصوب. إذا:

ظرفية متضمنة معنى الشرط، في محل نصب على الظرفية الزمانية. هم: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده؛ وهو الأفضل. وقد أعرب العيني "إذا" فجائية، و"هم" مبتدأ، وجملة "لخوا": خبره. وأما على ما ذهبنا إليه في الإعراب؛ فجملة "لخوا":

تفسيرية، لا محل لها. شعاعه: شعاع: فاعل يعشي مرفوع، وهو مضاف، والهاء، مضاف إليه.

موطن الشاهد: "يعشي ... لخوا شعاعه".

وجه الاستشهاد: تنازع كل من "يعشي" و"لخوا" العمل في "شعاعه" وقد أعمل الأول

ورفع "شعاعه" على أنه فاعله، وأعمل الثاني في ضميره؛ فنصبه على أنه مفعول به، ثم حذف؛ لأنه فضلة؛ ولو ذكره لقال: إذا هم نحوه شعاعه؛ وهذا الحذف؛ يأتي لضرورة الشعر -عند البصريين- الذين يعملون المتأخر لقربه؛ بينما هو جائز عند الكوفيين الذين يعملون العامل الأول؛ لتقدمه.

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

لغير جميل من خليلي مهمل

وهو من شواهد: التصريح: 321 / 1، والأشموني: "179 / 1 / 381"، والهمع: 1 /

109، والدرر: 45 / 1، والعيني: 14 / 3، ومغني اللبيب: "635 / 874"، وشرح

السيوطي: 296.

المفردات الغريبة: جفوني: من الجفاء وهو ترك المودة. الأخلاء: جمع خليل وهو اسم

فاعل من أهمل الأمر إذا لم يعبأ به ولم يلقَ إليه بالا. =

(175/2)

والكسائي وهشام والسهيلي 1 يوجبون الحذف 2، تمسكا بظاهر قوله 3: [الطويل]

244- تعفك بالأرطى لها وأرادها ... رجال ... 4

= المعنى: هجرني الأصدقاء وقطعوا مودتي وصلتي، وتتبعوا عوراتي، ولم يقوموا بواجب الصداقة؛ من البر والوفاء. أما أنا: فلم أقابلهم بالمثل؛ لأني أهمل وأترك ما ليس بحسن من أفعال أصدقائي.

الإعراب: جفوني: فعل ماضٍ، والواو: فاعل، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به. ولم أجف: حرف جازم، وفعل مضارع مجزوم، والفاعل: أنا. الأخلاء: مفعول به منصوب. إنني: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب اسم "إن". "لغير": متعلق بـ "مهمل" الآتي. جميل: مضاف إليه. "من خليلي": متعلق بمحذوف صفة من "جميل"، والياء: مضاف إليه. مهمل: خبر "إن" مرفوع، والتقدير: إنني مهمل لغير جميل حاصل من خليلي.

موطن الشاهد: "جفوني ولم أجف الأخلاء".

وجه الاستشهاد: إعمال العامل الثاني "لم أجف" في المعمول المتأخر "الأخلاء"، فنصبه

على أنه مفعول به؛ وأعمل العامل الأول، "جفوني" في ضميره "واو الجماعة"؛ ولزم - على هذا - عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو جائز في هذا الباب؛ لأن المرفوع لا بد من ذكره في مثل هذا الشاهد.

1 مرت ترجمته وافية لكل واحد منهم في محلها.

2 أي حذف الضمير المرفوع، فراراً من الإضمار قبل الذكر.

3 القائل هو علقمة بن عبدة، المعروف بعلقمة الفحل، وسمي بالفحل لأنه فضل على امرئ القيس عندما احتكما إلى أم جندب زوجة امرئ القيس، وقيل لأنه يعرف بذلك عن علقمة آخر معروف بعلقمة الخصي، وهو شاعر جاهلي من بني تميم، له شعر جيد، منه ثلاث روائع جياذ ذكرهن ابن سلام.

الجمحي: 1/ 139، والشعر والشعراء: 1/ 218، والخزانة: 1/ 565، المؤلف:

152.

4 تخريج الشاهد: هذا قطعة من بيت، يمدح فيه الشاعر الحارث بن جبلة الغساني، وهو بتمامه:

تعفق بالأرطى لها وأرادها ... رجال فبذت نبلهم وكليب

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 321، والأشموني: "414 / 1 / 204"، والمقرب: 54

والعيني: 3/ 15، والمفضليات: 393، وديوان علقمة: 132.

المعنى: استتر واختفى وراء هذه الشجرة - لاصطياد تلك البقرة الوحشية، وأراد =

(176/2)

إذ لم يقل: "تعفقوا" ولا: "أرادوا".

والفراء يقول: إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما، نحو: "قام وقعد

أخواك" وإن اختلفا أضمرته مؤخراً، ك: "ضربت زيدا هو".

وإن احتاج الأول لمنصوب لفظاً أو محلاً، فإن أوقع حذفه في لبس أو كان العامل من

باب: "كان" أو من باب: "ظن" وجب إضمار المفعول مؤخراً، نحو: "استعنت واستعان

علي زيد به 1 وكنت وكان زيد صديقاً إياه، وظنني وظننت زيدا قائماً إياه"، وقيل: في

باب: "ظن" و: "كان" يضمّر مقدماً، وقيل: يظهر، وقيل: يحذف، وهو الصحيح؛ لأنه

حذف لدليل.

= اصطليادها رجال بالنبال، وكلاب صيد، فغلبتهم، وفرّت، ولم يتمكنوا من اصطليادها؛
لسرعتها التي يشبه سرعة فرسه بها.

الإعراب: تعفق: فعل ماضٍ. "بالأرطى": متعلق بـ "تعفق". "لها": متعلق بـ "تعفق" أيضا.
وأرادها: الواو عاطفة. وأرادها: فعل ماضٍ؛ و"ها" مفعول به. رجال: فاعل مرفوع.
فبذت: الفاء عاطفة، بذت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث؛ والفاعل: ضمير مستتر جوازا؛
تقديره: هي، يعود إلى البقرة. نبلهم: مفعول به منصوب، و"هم": في محل جر بالإضافة،
و"هم" يعود إلى الصيادين. وكليب: الواو عاطفة، كليب: اسم معطوف على رجال
الواقع فاعلا لـ "أراد" مرفوع.

موطن الشاهد: "تعفق ... وأرادها رجال".

وجه الاستشهاد: تقدم العاملان: "تعفق"، و"أدارها"، وتأخر المفعول "رجال" وقد
أعمل العامل الثاني: "أرادها" ورفع "رجال" فاعلا له. وأعمل الأول "تعفق" في ضميره،
وحذفه -مع أنه فاعل- على رأي الكسائي ومن معه، فرارا من الإضممار قبل الذكر؛
ويجوز القول: إن في "تعفق" ضميرا مستترا، يعود إلى "رجال"، وهو وإن كان جمعا، فهو
في تأويل المفرد، فصح استتار ضميره مفردا.

انظر في هذه المسألة حاشية الصبان: 2/ 102، وشرح التصريح: 1/ 321، وضيء
السالك: 2/ 106.

1 "استعان" الأول يطلب زيدا مجرورا بالباء، والثاني يطلبه فاعلا، فأعلمنا الثاني
وأضممنا ضمير زيد مجرورا بالباء مؤخرا. ولم نحذفه؛ لأن حذفه يوقع في لبس؛ لأنه لا
يعلم، إن كان زيد مستعانا به أو عليه. وإضمماره مقدما يلزم عليه الإضممار قبل الذكر
من غير ضرورة.

التصريح: 1/ 321.

(177/2)

وإن كان العامل من غير باي: "كان" و: "ظن" وجب حذف المنصوب¹، ك: "ضربت

وضربني زيد"، وقيل: يجوز إضمماره، كقوله²: [الطويل]

245- إذا كانت ترضيه ويرضيك صاحب³

وهذا ضرورة عند الجمهور.

1 أي: لفظاً ومحلاً؛ لأنه فضلة مستغنى عنه، وقال صاحب التسهيل: الحذف أولى وليس بواجب.

التصريح: 322 / 1.

2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

جهارا فكن في الغيب أحفظ للودِّ

ويروى بعده قوله:

وألغ أحاديث الوشاة فقلما ... يحاول واشٍ غير هجران ذي وُدِّ

والشاهد من شواهد: التصريح: 322 / 1، والأشعوني: "417 / 1 / 205"، والعيني:

3 / 21، والهمع: 2 / 110، والدرر: 2 / 144، والمغني: "621 / 638"، والسيوطي:

253، والشذور: "226 / 548".

المفردات الغريبة: جهارا: عيانا ومشاهدة. الغيب: كل ما غاب واستتر عنك. ود: مودة ومحبة.

المعنى: إذا ما كانت بينك وبين أحد صداقة. وكلاكما راضٍ عنها، يسعى إلى استمرارها؛ فعليك أن تكون في حال غيبة صديقك عنك، أو في حال بعده عنك -أكثر محافظة على تلك المودة والصداقة.

الإعراب: إذا: ظرفية متضمنة معنى الشرط، في محل نصب على الظرفية الزمانية. كنت: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: اسمه. ترضيه: مضارع مرفوع، والهاء: مفعول به، والفاعل: أنت. ويرضيك: الواو عاطفة، يرضي: فعل مضارع مرفوع، والكاف: مفعول به. صاحب: فاعل مرفوع لـ "يرضيك". فكن: الفاء: واقعة في جواب "إذا" كن: فعل أمر ناقص، واسمه: أنت. "في الغيب": متعلق بمحذوف حال من اسم "كن". أحفظ: خبر "كن" منصوب. "للود": متعلق بـ "أحفظ"؛ وجملة "كن في الغيب أحفظ للسر": جوار "إذا" لا محل لها.

موطن الشاهد: "ترضيه ويرضيك صاحب".

وجه الاستشهاد: تقدم عاملان: "ترضيه ويرضيك" وتأخر معمول واحد "صاحب" وقد أعمل العامل الثاني "يرضيك" في المعمول المتأخر فرفعه على الفاعلية، على الرغم من إعمال العامل الأول "ترضيه" في ضميره مذكورا، ولم يحذف للضرورة -عند الجمهور- مع أنه فضلة، وفيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، ولم يوجب في "التسهيل" حذفه؛ بل جعله أولى. انظر حاشية الصبان: 2 / 104، وشرح التصريح: 322 / 1.

مسألة 1: إذا احتاج العامل المهمل إلى ضمير، وكان ذلك الضمير خبراً عن اسم، وكان ذلك الاسم مخالفاً في الإفراد والتذكير أو غيرهما للاسم المفسر له، وهو المتنازع فيه، وجب العدول إلى الإظهار، نحو: "أظن ويظناني أخا الزيدين أخوين". وذلك لأن الأصل: "أظن ويظنني الزيدين أخوين" فأظن: يطلب "الزيدين أخوين" مفعولين، و: "يظنني" يطلب "الزيدين" فاعلا، و: "أخوين" مفعولاً؛ فأعلمنا الأول، فنصبنا الاسمين، وهما: "الزيدين أخوين" وأضمرنا في الثاني ضمير: "الزيدين" وهو الألف، وبقي علينا المفعول الثاني يحتاج إلى إضماره، وهو خبر عن ياء المتكلم، والياء مخالفة لأخوين الذي هو مفسر للضمير الذي يؤتى به، فإن الياء للمفرد، و: "الأخوين" تنبيه، فدار الأمر بين إضماره مفرداً ليوافق المخبر عنه، وبين إضماره مثنى ليوافق المفسر، وفي كل منهما محذور، فوجب العدول إلى الإظهار، فقلنا: "أخا" فوافق المخبر عنه، ولم يضره مخالفته ل: "أخوين"؛ لأنه اسم ظاهر لا يحتاج لما يفسره²، هذا تقرير ما قالوا.

1 خلاصة هذه المسألة: أنه لا يصح مجيء ضمير الاسم المتنازع فيه مع العامل المهمل، ولا حذفه. وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر، وذلك إذا كان العامل المهمل محتاجاً إلى مفعول به هو عمدة في الأصل، لا يجوز حذفه، ولو أضمرناه لكان غير مطابق لمرجعه الاسم الظاهر، وسيوضح المصنف ذلك بالمثال.
شرح التصريح: 322 / 1.

2 إجمال القول: أننا إنما أظهرنا المفعول الثاني ليظناني، وقلنا: "أخا" ولم نضمه؛ لأننا لو أضمرناه مفرداً؛ لطابق المفعول الأول وهو ياء المتكلم في الإفراد، وخالف ما يعود عليه وهو "أخوين"؛ فلا يطابق المفسر المفسر في التنبيه. ولو أضمرناه مثنى؛ لطابق ما يعود إليه وخالف المفعول الأول مع أنه خبر عنه في الأصل، ولا بد من المطابقة بين المبتدأ والخبر؛ وكلاهما ممنوع عند البصريين. فلما تعذر الإضمار أظهرنا ولم نحتاج إلى مفسر وكذلك الحكم لو أعملنا الثاني؛ نحو: يظناني وأظن الزيدين أخوين أخا.
المصدر نفسه: 323.

ولم يظهر لي فساد دعوى التنازع في الأخوين؛ لأن: "يظنني" لا يطلبه؛ لكونه مثنى والمفعول الأول مفرد.

وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين: حذفه، وإضمامه 1 على وفق المخبر عنه.

1 أي: مقدما، فيقولون على الحذف: أظن ويظنان الزيدين أخوين، ويحذفون "أخا"؛ لدلالة أخوين عليه؛ ويقولون على الإضمام: أظن ويظنانني إياه الزيدين أخوين؛ وإن أعملنا الثاني فالحكم كذلك، ولكن يضمن الثاني. ضياء السالك: 2/ 111. فوائد وتوجيهات:

أ- لا يتأتى التنازع في التمييز والحال - كما أسلفنا - لأن كلا منهما، لا يضمن؛ لوجوب تنكيره.

ب- يجب إعمال الأول من العاملين - إذا وقعت بعده "لا" نحو: أكرمت لا أهنت السائل؛ لأن "لا" تجعل الحكم لما قبلها مثبتا؛ فما بعدها لا يطلب المعمول؛ كما يجب إعمال الثاني في نحو: أكرمت بل أهنت السائل؛ لأن "بل" تجعل الحكم لما بعدها، فما قبلها مسكوت عنه، فلا يطلب المعمول.

ج- يكون المعمول اسما ظاهرا، ويكون ضميرا، بشرط أن يكون منفصلا، مرفوعا، أو منصوبا، أو متصلا مجرورا؛ نحو: محمد إنما سافر ورجع هو، وما زرت وصافحت إلا إياه، وسررت وفرحت به.

د- لا تنازع في نحو: ما قام وقعد إلا محمد؛ لأن الإضمام في المهمل بدون "إلا" يعكس المعنى المراد من الإثبات على وجه الحصر إلى النفي، والإضمام معها يؤدي إلى خلاف المسموع وما ورد مما ظاهره جواز ذلك، كقول الشاعر:

ما صاب قلبي وأضناه وتيمه ... إلا كواعب من ذهل بن شيبانا

فيؤول على أنه من الحذف لدليل، لا من باب التنازع.

ضياء السالك: 2/ 111-112، وحاشية الصبان: 2/ 108-109.

(180/2)

[باب المفعول المطلق]:

هذا باب المفعول المطلق:

أي: الذي يصدق عليه قولنا: "مفعول" صدقا غير مقيد بالجار 1.

[تعريف المفعول المطلق]:

وهو: اسم يؤكد عامله، أو يبين نوعه، أو عدده 2، وليس خبرا ولا حالا،

1 أي: بخلاف بقية المفاعيل؛ لأن منها ما هو مقيد بحرف جر كالمفعول به، أو له أو فيه. أو بظرف كالمفعول معه.

2 بين المؤلف أن المفعول المطلق، يؤتى به لتوكيد معنى عامله، أو لبيان نوعه، أو لبيان عدد مرات وقوع عامله.

فأما المؤكد: فصورته أن يأتي مصدرا منكرا غير مضاف ولا موصوف، سواء أكان عامله فعلا؛ نحو: ضربت ضربا؛ أو وصفا؛ نحو: أنا مفضل زيدا تفضيلا؛ وسواء أكان عامله من مادته أم كان من مادة مرادفة؛ نحو: قعدت جلوسا، أو: أنا قاعد جلوسا. وأما المفعول المطلق المبين لنوع عامله؛ فله ثمان صور:

1- أن يأتي المصدر مضافا؛ نحو: فعلت فعل الحكماء.

2- أن يأتي المصدر مقرونا بـ "أل" الدالة على العهد أو أل الجنسية الدالة على الكمال؛ نحو: دافعت عن زيد الدفاع؛ أي المعهود بينك وبين المخاطب.

3- أن يكون المصدر موصوفا؛ نحو: أكل الجائع أكلا كثيرا.

4- أن يكون المفعول المطلق وصفا مضافا إلى المصدر، نحو: رضيت عن علي أجمل الرضا.

5- أن يكون المفعول المطلق اسم إشارة موصوفا بمصدر محلي بـأل؛ نحو: أكرمت المجتهد ذلك الإكرام.

6- أن يكون المصدر نفسه دالا على نوع من أنواع عامله؛ نحو: رجعت القهقري.

7- أن يكون المفعول المطلق لفظ "كل" أو "بعض" مضافا إلى المصدر؛ نحو: أحبيته كل الحب.

2 أن يكون المفعول المطلق اسم آلة للعامل فيه، نحو: ضربته سوطا، أو ضربته عصا.

وأما المفعول المطلق المبين للعدد فله ثلاث صور: الأولى: أن يكون مصدرا مختوما بتاء الوحدة، نحو: أكل أكلة. الثانية: أن يكون مختوما بعلامة تنثية أو جمع؛ نحو ضربته ضربتين، أو ضربات. الثالثة: أن يكون اسم عدد مميذا بمصدر؛ نحو: {فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً} .

شرح التصريح: 323-324.

نحو: "ضربتُ ضرباً" أو: "ضربَ الأمير" أو: "ضربتُ" بخلاف نحو: "ضربك ضربٌ أليمٌ" 1 ونحو: {وَلَّى مُدَبِّرًا} 2.
[أكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً]:
وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً.
[تعريف المصدر]:
والمصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل 3.
وخرج بهذا القيد نحو: "اغتسل غسلاً" و"توضأ وضوءاً" و"أعطى عطاءً" فإن هذه أسماء مصادر 4.

[عامل المفعول المطلق]:
وعامله إما مصدر مثله 5 نحو: {فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا} 6، أو ما

1 فإن "ضرب" الثاني ليس مفعولاً مطلقاً؛ وإن بين النوع بالوصف بعده، وإنما هو خبر عن ضربك.

2 "27" سورة النمل، الآية: 10.

موطن الشاهد: {وَلَّى مُدَبِّرًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "مدبراً" حالاً من الضمير المستتر الواقع فاعلاً لـ "ولى" وليس مفعولاً مطلقاً، وإن كان مؤكداً لعامله.

3 أي: المشتمل على حروف الفعل.

4 لأنها لم تجر على أفعاله؛ لِنقصان حروفها عن أحرف الأفعال؛ لأن قياس مصادرها. الاغتسال، والتوضؤ، والإعطاء.

فائدة: سمي المصدر مصدراً؛ لأن فعله صدر عنه؛ ولأنه مصدر المشتقات كلها على

الصحيح؛ والفرق بين المصدر واسم المصدر؛ أن المصدر يدل على الحدث المجرد

بنفسه، أما اسم المصدر، فيدل على الحدث بوساطة المصدر، فمدلوله لفظ المصدر.

انظر حاشية الصبان: 2 / 112 وشرح التصريح: 1 / 325.

5 سواء كان من لفظه ومعناه كما مثل المصنف، أو من معناه فقط نحو: يعجبني إيمانك تصديقاً.

6 "17" سورة الإسراء، الآية: 63.

موطن الشاهد: {جَزَأُوهُمْ جَزَاءً} .

وجه الاستشهاد: مجيء عامل المفعول المطلق مصدرا مثله لفظا ومعنى كما هو واضح؛
خلافًا للجرمي الذي ادعى أن المصدر يعمل في المصدر. شرح التصريح: 1/ 325.

(182/2)

اشتق منه: من فعل 1 نحو: {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} 2، أو وصف 3 نحو: {وَالصَّافَاتِ صَفًّا} 4.

وزعم بعض البصريين أن الفعل أصل للوصف، وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما 5.

1 بشرط أن يكون متصرفا تاما، وغير ملغى عن العمل، فخرج الفعل الجامد كفعل التعجب والناقص مثل: كان، والملغى مثل: "ظن" عند إلغائها، فلا يقال: ما أحسن محمدا حسنا، ولا كان علي مسافرا كونا، ولا علي قائم ظننت ظنا.

2 "4" سورة النساء، الآية: 164.

موطن الشاهد: {كَلَّمَ ... تَكْلِيمًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء العامل في المفعول المطلق مشتقا منه؛ لأن المصدر "تكليما" أصل للفعل "كلم" كما أسلفنا.

3 أي متصرف يعمل عمل الفعل، كاسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة دون أفعال التفضيل، والصفة المشبهة.

شرح التصريح: 1/ 325.

4 "37" سورة الصافات، الآية: 1.

موطن الشاهد: {الصَّافَاتِ صَفًّا} .

وجه الاستشهاد: مجيء العامل في المفعول المطلق وصفا مشتقا منه؛ لأن "الصافات" اسم فاعل يعمل عمل فعله؛ وهو مشتق من "الصف" المصدر.

وأما مثال اسم المفعول؛ فنحو: اللص مضروب ضربا أليما. ومثال المبالغة: البطل

ضرابٌ ضربا. وأجاز المصنف عمل الصفة المشبهة كاسم الفاعل، نحو: الحزين حزنا مفرطا يسيء إلى نفسه.

ضياء السالك: 2/ 116.

5 الذي اختار هذا الرأي الفارسي، وتبعه عبد القاهر الجرجاني، فيكون فرعاً للفرع؛

والصحيح أن المصدر أصل للفعل والوصف؛ لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة. والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك؛ فالمصدر يدل على مجرد الحدث؛ وكل من الفعل والوصف يدل على الحدث وزيادة؛ فالفعل يدل على الحدث والزمان، والصفة تدل على الحدث والموصوف؛ وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيرون أن الفعل أصل المشتقات كلها، ويرى ابن طلحة أن كلا من المصدر والفعل أصل قائم بذاته؛ ويرى جماعة من النحاة أن المصدر أصل للفعل وحده، وأن الفعل أصل لسائر المشتقات كما أسلفنا. انظر في تفصيل هذه المسألة شرح التصريح: 1/ 325.

(183/2)

[ما ينبو عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق]:

فصل: ينبو عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة، ك: "سرت أحسن السير"1، و: "اشتمل الصماء"2، و: "ضربته ضرب الأمير اللص"؛ إذ الأصل: "ضربا مثل ضرب الأمير اللص" فحذف الموصوف ثم المضاف، أو ضميره3 نحو: "عبد الله أظنه جالسا" ونحو: {لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا}4، أو إشارة إليه، ك: "ضربته ذلك الضرب"، أو مرادف له نحو: "شنتته بغضا" و: "أحببته مقه"5 و: "فرحت جذلا" وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر، أو مشارك له في مادته، وهو ثلاثة أقسام: اسم مصدر كما تقدم، واسم عين، ومصدر لفعل آخر، نحو: {وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا}6 {وَتَبَتَّلْ}

1 الأصل: سرت السير أحسن السير، فحذف الموصوف ودلت عليه إضافة الصفة إلى مثله، ونابت منابه.

2 الأصل: الشملة الصماء، فحذف الموصوف ونابت الصفة منابه. والشملة الصماء: أن يجلل المرء جسده بثوبه، ويضم طرفيه كما يفعل الأعراب بأكسياتهم. فيرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر، ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن، فيغطيها جميعا.

3 أي الضمير العائد على مثل المصدر المحذوف. وقوله: "أو ضميره" معطوف على قوله "من صفة".

4 "5" سورة المائدة، الآية: 115.

موطن الشاهد: { لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا } .

وجه الاستشهاد: مجيء الضمير -هنا- نائبا عن مصدر نوعي؛ لأن التقدير: لا أعذب هذا التعذيب الخاص أحدا.

5 "بغضا" مفعول مطلق نائب عن شئ المرادف للبغض، و"مقة" مفعول مطلق نائب عن محبة، والمقة: المحبة، وهي مصدر ومقه -كورثه- أحبه فهو وامق.

6 "71" سورة نوح، الآية: 17.

موطن الشاهد: { أَنْبَتَكُمْ نَبَاتًا } .

وجه الاستشهاد: مجيء "نبت" وهو اسم عين للشيء النابت من زرع وغيره نائبا عن المصدر "إنباتا" في الانتصاب على المفعولية المطلقة.

(184/2)

إِلَيْهِ تَبْتِيلًا { 1. والأصل إنباتا وتبتلا، أو دال على نوع منه، ك: "قعد القرفصاء" و: "رجع القهقري"، أو دال على عدده، ك: "ضربته عشر ضربات" { فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً } 2، أو على آلهته 3، ك: "ضربته سوطا" أو: "عصا" أو: "كل" نحو: { فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ } 4، وقوله 5: [الطويل]
246- يظنان كل الظن أن لا تلاقيا 6

1 "73" سورة المزمل، الآية: 8.

موطن الشاهد: { تَبْتَلُ ... تَبْتِيلًا } .

وجه الاستشهاد: مجيء "تبتلا" وهو مصدر للفعل "بتل" نائبا عن "التبتل" الذي هو مصدر الفعل "بتل"؛ ولم نعد "التبتل" اسم مصدر للفعل بتل؛ لأن حروفه تزيد على حروف صمدر هذا الفعل؛ واسم المصدر يجب أن تقل حروفه عن حروف المصدر.

2 "24" سورة النور، الآية: 4.

موطن الشاهد: { فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً } .

وجه الاستشهاد: "مجيء" ثمانين" نائبا عن المصدر؛ لأن الأصل: فاجلدوهم جلدا ثمانين جلدة؛ فحذف المصدر، وناب عنه عدده.

3 أي: الآلة التي تستخدم لإيجاد معنى المصدر وتحقيقه، فيحذف المصدر وتقام الآلة مقامه ويجب أن تكون الآلة معهودا استخدامها في إحداث معنى المصدر فلا يصح:

ضربته شجرة.

4 "4" سورة النساء، الآية: 129.

موطن الشاهد: {تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ} .

وجه الاستشهاد: "عجىء" كل "نائباً عن مصدر محذوف؛ والتقدير: لا تميلوا ميلاً كل الميل.

5 ينسب البيت إلى قيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى. وقد مرت ترجمته.

تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما

وهو من قصيدته التي مطلعها قوله:

تذكرت ليلى والسنين الخوالي ... وأيام لا نخشى على اللهو ناهيا

=

(185/2)

أو: "بعض": ك: "ضربته بعض الضرب".

[لا يثنى المصدر المؤكد ولا يجمع باتفاق]:

مسألة: المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع باتفاق، فلا يقال: ضربين ولا ضربوا؛ لأنه كماء وعسل¹، والمختوم بناء الوحدة كضربة بعكسه باتفاق، فيقال:

= والشاهد من شواهد: التصريح: 328 / 1، والأشموني: "420 / 1 / 201"، وديوان قيس: 393.

المفردات الغريبة: الشتيتين: المتفرقين - مثنى شتيت؛ يريد الحبين المتباعدين اللذين لا يقدران على الاجتماع.

المعنى: يمني الشاعر نفسه بلقاء ليلى، وعدم اليأس من ذلك؛ لأن الله -تبارك وتعالى- قادر على جمع شمل المتباعدين اللذين؛ لتباعدهما يقطعان الأمل في اللقاء، ويحسبان حساباً أكيدا أن لا يلتقيا.

الإعراب: قد: حرف تحقيق. يجمع: فعل مضارع مرفوع. الله: فاعل مرفوع. الشتيتين: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى. بعدما: "بعد" متعلق بـ يجمع. و"ما": حرف مصدري مبني على السكون، لا محل له. يظنان: فعل مضارع مرفوع، وعلامة

رفعه ثبوت النون، والألف: فاعل. كل: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. الظن: مضاف إليه؛ والمصدر المؤول من "ما وما دخلت عليه": في محل جر بالإضافة بعد "بعد"؛ والتقدير: بعد ظنهما كل الظن. أن: مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن المحذوف؛ وتقدير الكلام: أنه -أي الحال والشأن- لا: نافية للجنس تعمل عمل "إن". تلاقيا: اسم "لا" النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر "لا" محذوف. والتقدير: لا تلاقي لهما؛ والجملة من "لا واسمها وخبرها": في محل رفع خبر "أن" المخففة و"أن المخففة وما دخلت عليه": سدت مسد مفعولي "يظنان". موطن الشاهد: "يظنان كل الظن".

وجه الاستشهاد: انتصاب "كل" على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر، ومعلوم أنه ينصب كل من "كل وبعض" على المفعولية المطلقة؛ إذا أضيفا إلى المصدر، كما علمنا سابقا؛ والأصل في الشاهد: يظنان ظنا كل الظن؛ فحذف المصدر وأنيب عنه "كل"؛ لتوفر الشرط، وهو إضافة إلى مثل المصدر المحذوف.

1 أي مقصود به معنى الجنس، فهو يدل بنفسه على القليل والكثير، فيستغنى بهذه الدلالة عن الدلالة العددية في التثنية والجمع، وأيضا: فهو بمنزلة تكرار الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع، ومثله في ذلك ما ينوب عنه. التصريح: 1/ 329.

(186/2)

ضربتين وضربات؛ لأنه كتمرة وكلمة، واختلف في النوعين: فالمشهور الجواز¹، وظاهر مذهب سيبويه المنع، واختاره الشلوبين.

[جواز حذف العامل في المصدر غير المؤكد]:

فصل: اتفقوا على أنه يجوز لدليل، مقالي² أو حالي، حذف عامل المصدر غير المؤكد، كأن يقال: "ما جلست" فتقول: "بلى جلوسا طويلا"، أو: "بلى جلستين" وكقولك لمن قدم من سفر: "قدوما مباركا".

وأما المؤكد فزعم ابن مالك أنه لا يحذف عامله؛ لأنه إنما جيء به لتقويته وتقدير معناه، والحذف مُنافٍ لهما³، ورده ابنه بأنه قد حذف جوازا في نحو: "أنت سيرا"⁴ ووجوبا في: "أنت سيرا سيرا" وفي نحو: "سَقِيَا وَرَعِيَا"⁵.

1 أي جواز تثنيته وجمعه، وذلك إذا اختلفت أنواعه. وقد جاء في القرآن الكريم:

- {وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا} . ومثله المبين للعدد. ويجوز تقديمها على العامل ولا يعملان شيئاً، فليس لهما فاعل ولا مفعول.
- ويرى ابن مالك: أن المصدر المؤكد يجب إفراده، أما غيره فثنته إن شئت، واجمعها، أو اجعله مفرداً.
- 2 الدليل المقالي: الذي يكون مرجعه إلى القول والكلام، أما الحالي فهو الذي يعتمد على المشاهدة أو نحوها، مما يحيط بالشخص ويجعله يفهم أمراً مستتباً مما حوله، ولا شأن له بالقول أو الكلام.
- 3 ومن أجل ذلك لا يصح تثنيته ولا جمعه، ولا أن يرفع فاعلاً، أو ينصب مفعولاً، أو يتقدم على عامله، أو يحذف عامله؛ لأن الحذف منافٍ لتلك الحكمة. منافٍ للغرض من الإتيان بالمصدر المؤكد.
- 4 أي مما وقع فيه المصدر خيراً عن اسم عين، غير مكرر ولا محصور.
- 5 أي إذا كان مكرراً نحو: أنت سيرا سيرا، أو محصوراً نحو: ما أنت إلا سيرا، وإنما أنت سيرا، أو غير ذلك نحو: سقيا ورعيا، وحمداً وشكراً.
- وإنما وجب الحذف في ذلك؛ لقيام التكرار والحصر مقام العامل.
- ويجاب عن الناظم. بأن هذه المصادر ليست من المؤكد الآن؛ بل المصدر فيها نائب مناب الفعل وعوض منه؛ بدليل أنه يمتنع الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد. التصريح: 329/1.

(187/2)

[قد يقام المصدر مقام فعله فيمتنع ذكره معه] :

وقد يقام المصدر مقام فعله فيمتنع ذكره معه، وهو نوعان:

1- ما لا فعل له، نحو: "ويل زيد" و: "ويحه". [الكامل]

247- و1 بله الأكف ... 2

فيقدر له عامل من معناه على حد "قعدت جلوساً".

1 إشارة إلى قول كعب بن مالك الأنصاري الصحابي المعروف.

2 تخريج الشاهد: "هذا قطعة من بيت، من قصيدة لكعب يقولها في غزوة الخندق،

يصف شدة فتك السيوف بالأعداء، وهو بتمامه:

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها ... بله الأكف كأنها لم تخلق
وينشد قبله:

نصل السيوف إذا قصرن بخطونا ... قدما ونلحقها إذا لم تلحق
والشاهد من شواهد: التصريح: 330 / 1، والأشموي: "215 / 1 / 427"، والهمع:
236 / 1، والدر: 200 / 1، والسيرة: 507، وشرح المفصل: 4 / 47، 48،
والخزانة: 3 / 10، ومغني اللبيب: "156 / 182"، وشرح السيوطي: 122، وديوان
كعب: 245.

المفردات الغريبة: تذر: تترك. الجاجم: جمع جمجمة، وهي عظم الرأس المشتمل على
الدماغ، ضاحيا: بارزا للشمس. هاماتها: جمع هامة، وهي الرأس.
المعنى: إن هذه السيوف شديدة الفتك بالأعداء، تترك الرؤوس - بعد فصلها عن
الأجسام - معرضة للشمس على أرض المعركة، أما الأكف - فليس لها أثر، كأنها لم
تخلق.

الإعراب: تذر: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هي. يعود
إلى السيوف في بيت سابق. الجاجم: مفعول به منصوب، لفعل تذر. ضاحيا: حال من
الججاجم منصوب. هاماتها: فاعل "ل" "ضاحيا"؛ لأنه اسم فاعل؛ و"ها" الضمير العائد
إلى الغيبة في محل جر بالإضافة. بله: مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ناب عنه -
وهذا الوجه الذي أراده المؤلف - ويمكن أن يكون "بله": اسم فعل أمر، والأكف:
مفعول به، على رواية نصب "الأكف" وأما على الأول: فالتقدير: اترك بله الأكف؛
وعلى هذا الوجه؛ فـ "بله" مصدر لا فعل له من لفظه، وله فعل من معناه، وهو اترك؛
وكأنه قال: اترك تركا. وبله: مضاف والأكف: مضاف إليه. كأنها: حرف مشبه بالفعل،
و"ها" اسمها: لم: نافية جازمة: تخلق: فعل مضارع مبني للمجهول، =

(188/2)

2- وما له فعل، وهو نوعان: واقع في الطلب¹، وهو الورد دعاء، ك: "سقيا ورعيا،
وجدعا"، أو أمرا أو نهيًا، نحو: "قيامًا لا قعودًا" ونحو: {فَضْرَبَ الرِّقَابَ} 2، وقوله 3:

[الطويل]

248- فندلا زريق المال ندل الثعالب⁴

= مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون وحُرْكَ بالكسر؛ لضرورة الروي، ونائب الفاعل:
هي؛ وجملة "الفعل ونائب فاعله": في محل رفع خبر "أن".
موطن الشاهد: "بله الأُكف".

وجه الاستشهاد: مجيء "الأُكف" في روايتين؛ إحداهما: منصوبة والثانية مكسورة. فعلى
رواية النصب: تخرج على أن بله اسم فعل أمر، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا؛ تقديره:
أنت. والأُكف: مفعول به، وانتصابه كانتصاب الكتاب في قولك: "دونك الكتاب"،
وانتصاب الاسم بعد اسم الفعل.

وعلى رواية الجر: فتخرج على أن "بله" مصدر ليس له فعل من لفظه، والأُكف مجرور
بإضافة هذا المصدر إليه - كما أسلفنا في الإعراب - نحو قوله تعالى: {فَصَرَبَ الرِّقَابُ}
غير أن "ضرب" له فعل من لفظه، و"بله" ليس له فعل من لفظه. انظر شرح التصريح:
1/ 330، وحاشية الصبان: 2/ 121-122.

1 أي: في أسلوب إنشائي مقصود به الطلب، سواء كان طلب فعل أو ترك، أو إقرار
للشيء؛ أو عدم إقراره.

2 "47" سورة محمد، الآية: 4.

موطن الشاهد: {صَرَبَ الرِّقَابُ}.

وجه الاستشهاد: مجيء "ضرب" مفعولا مطلقا مضافا إلى الرقاب؛ فهو مبين للنوع؛
والتقدير: فاضربوا ضرب الرقاب.

3 قيل هو أعشى همدان، وقيل جرير، وقيل الأحوص، ورجح العيني النسبة إلى أعشى
همدان كما نسبته صاحب الحماسة البصرية. شرح العيني بذييل حاشية الصبان: 2/
116،

4 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدّره قوله:

على حين ألهى الناس جُلَّ أمورهم

والبيت يقوله الشاعر في هجاء لصوص، وينشد قبله:

يمرون بالدهنا خفافا عياهم ... ويرجعن من دارين بُجَرَ الحقائق

والشاهد من شواهد: التصريح: 331 / 1، والأشعري: 212 / 1 عرضا، وابن عقيل =

= "162 / 2 / 178" والكتاب: 59 / 1، والخصائص: 120 / 1، والإنصاف: 1 /

293، والعيني: 3 / 46، 523، وملحقات ديوان الأحوص.

المفردات الغريبة: الدهنا: موضع بنجد، وهو ممدود، وقصر للشعر. عياهم، جمع عيبة، وهي الوعاء يوضع فيه الزاد والثياب كالحقيبة. دارين: موضع بالبحرين مشهور بالمسك، ويقال: مسك داري. بحر: جمع أبجر، وهو العظيم البطن، وإضافته للحقائب من إضافة الصفة إلى الموصوف. الحقائب: جمع حقيبة؛ وهي العيبة. ألهى الناس: شغلهم؛ من الإلهاء؛ وهو شغلك عن الشيء. جل: معظم وأكثر. ندلا؛ الندل: التناول والاختطاف بسرعة وخفة. زريق: اسم قبيلة، أو رجل.

المعنى: يصف أولئك اللصوص بأنهم يخرجون للسرقة فيمرون بالدهناء، وحقائبهم فارغة، ثم يسرقون ويرجعون من دارين، وقد امتلأت حقائبهم بما سرقوا، وهم ينتهزون فرصة اشتغال الناس بأمورهم ومهامهم، ويوصي بعضهم بعضا بالسرعة في الخطف والحيلة؛ كما تفعل الثعالب التي يضرب بها المثل في ذلك، فيقال: أخطف من ثعلب.

الإعراب: "على حين": متعلق بـ "يمرون" في البيت السابق: ألهى: فعل ماضٍ. الناس: مفعول به. جل: فاعل مرفوع لـ "ألهى" وهو مضاف. أمورهم: مضاف إليه، و"هم" مضاف إليه ثانٍ. وجملة "ألهى الناس جل أمورهم": في محل جر بالإضافة. ندلا: مفعول مطلق بفعل محذوف؛ والتقدير: فاندل ندلا. زريق: منادى بحرف نداء محذوف؛ والتقدير: يا زريق. المال: مفعول به لـ "ندلا". ندل: مفعول مطلق مبين للنوع واقع بدلا من قوله: "ندلا" السابق، وهو مضاف. الثعالب: مضاف إليه. وذهب الدنوشي إلى أن قوله: "ندل الثعالب": صفة لـ "ندلا" السابق؛ وقال: لا يضر كونه معرفة و"ندلا" السابق نكرة؛ لأنه على حذف مضاف؛ والتقدير: مثل ندل الثعالب؛ و"مثل": لا تتعرف بالإضافة إلى معرفة؛ وقال بعضهم؛ المعرف بـ "أل الجنسية" يقع صفة للنكرة؛ وهذا بعيد - وجعل الشاهد منه. انظر حاشية الشيخ يس على التصريح: 1 / 331. موطن الشاهد: "ندلا".

وجه الاستشهاد: مجيء "ندلا" مصدرا نائبا عن فعله، وهو واقع في الطلب؛ لأن معناه: اندل - أي: اخطف - وهل ينوب هذا المصدر عن الفعل في الدلالة على معناه؟ وفي تحمل ضميره المستتر الذي كان فاعلا له، فيصير بعد الحذف فاعلا للمصدر؟ أو ينوب عن الفعل المحذوف. وفاعله معا؛ فلا يحتاج إلى فاعل؟ في المسألة قولان؛ والأول أحسن؛ لأنه مسابير للقواعد، والثاني: أيسر وأخف. ضياء السالك: 2 / 124.

كذا أطلق ابن مالك، وخص ابن عصفور¹ الوجوب بالتكرار، كقوله²: [الوافر]
249- فصبوا في مجال الموت صبوا³

1 مرت ترجمته.

2 القائل هو: قطري بن الفجاءة الخارجي التميمي، رأس الخوارج، وأحد الأبطال المذكورين، خرج في مدة ابن الزبير، له وقائع مشهورة في التغلب على بعض نواحي فارس، أرسل إليه الحجاج جيشا عظيما، فأصيب، وقتله الجند بعد ذلك وأرسل رأسه إلى الحجاج وذلك سنة: 77 هـ. خزانة الأدب: 10 / 163.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

فما نيل الخلود بمستطاع

وهو من قصيدته المشهورة التي مطلعها:

أقول لها وقد طارت شعاعا ... من الأبطال: ويحك لن تراعي

فإنك لو سألت بقاء يوم ... على الأجل المقدر لم تطاعي

والشاهد من شواهد: التصريح: 1 / 331، والأشموقي: "423 / 1 / 212"، والمرتضى:

1 / 236 والعيني: 3 / 51، وحاشية يس: 1 / 330، وشرح التبريزي على الحماسة:

1 / 96.

المفردات الغريبة: مجال الموت: مكان المعركة الذي يجول فيه الفرسان، الخلود: البقاء المستمر.

المعنى: اصبري أيتها النفس، ولا تيأسي، واثقي في موطن القتال حتى تحققي النصر أو تموتي موتا شريفا؛ فالفرار من القتال لا ينجي، والبقاء في هذه الدنيا غير ممكن، فلم الخوف والفرع؟!

الإعراب: صبوا: مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا؛ والتقدير: اصبري صبوا. "في مجال":

متعلق بـ "صبوا". الموت: مضاف إليه. صبوا: توكيد للمصدر الأول. فما: الفاء تفرعية،

و"ما" نافية. نيل: مبتدأ مرفوع؛ أو اسم "ما" العاملة عمل "ليس"، وهو مضاف.

الخلود: مضاف إليه. بمستطاع: الباء حرف جر زائد. مستطاع: اسم مجرور لفظا

منصوب محلا على أنه خبر "ما" الحجازية؛ أو خبر المبتدأ على إهمال "ما"، والأفضل

الإعمال.

موطن الشاهد: "صبرا في مجال الموت صبرا".
وجه الاستشهاد: مجيء المصدر "صبرا" مكررا في البيت، وهو قائم مقام فعل الأمر،
ولذا وجب حذف عامله هنا إجماعا؛ لأن ابن مالك وغيره من النحاة يرون وجوب
الحذف متى كان المصدر واقعا موقع فعل الأمر من غير قيد؛ وابن عصفور ومن تبعه من
النحاة يرون أن تكرار المصدر القائم مقام فعل الأمر، يوجب حذف المصدر، وفي هذا
الشاهد تحقق الشرطان، فلا خلاف في وجوب حذف العامل.

(191/2)

أو مقرونا باستفهام توبيخي، نحو: أتوانيا وقد جد قرناؤك؟ " وقوله1: [الوافر]
250- ألوما لا أبا لك واغترابا؟

1 القائل، هو: جرير بن عطية الخطفي، وقد مرت ترجمته.
تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:
أعبدا حلّ في شعبي غريبا
والبيت من كلمة لجرير في هجاء خالد بن يزيد الكندي، وهو من شواهد: التصريح: 1/
331، 2/ 171، 189، والأشموني: "212 / 1 / 424"، والكتاب لسيبويه: 1 / 17،
173، والجميل للزجاجي: 168، والخزانة: 1 / 308، والعيني: 3 / 49، 4 / 215،
506، وديوان جرير: 62.

المفردات الغريبة: حل: نزل واستقر. شعبي "بألف مقصورة": موضع، أو المراد جبال
متشعبة. غريبا: وصف من الغربة وهي البعد عن الأهل والوطن. ألوما: اللؤم الخسة
والدناءة. لا أبا لك: المقصود بهذا الأسلوب هنا الدم -أي أنه مجهول النسب. اغترابا:
بعدا عن الوطن.

المعنى: يهجو الشاعر رجلا، فيقول له: أيها الدليل الحقير الذي حل بهذا المكان -وهو
عنه غريب- لا أهل له بهذا المكان ولا عشيرة؟ ثم تفخر؟ بعد أن جمعت ما بين الدناءة
والاغتراب.

الإعراب: أعبدا: الهمزة حرف نداء. عبدا: منادى منصوب. ويجوز أن تكون الهمزة
حرف استفهام داخل على فعل محذوف، والتقدير: أتفخر -مثلا- والفاعل: أنت.
وعبدا: حال من الفاعل. حل: فعل ماضٍ، والفاعل: هو، يعود إلى "عبدا"؛ وجملة

"حل": في محل نصب صفة لـ "عبدا". غريبا: حال من الفاعل. ألوما: الهمزة للاستفهام التوبيخي، و"لوما": مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا؛ والتقدير: أتلؤم لوما؟. لا: نافية للجنس. أبا: اسم لا منصوب، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة. لك: اللام زائدة لتأكيد الإضافة، والكاف: في محل جر بالإضافة؛ والتقدير: لا أباك. واغترابا: الواو عاطفة، اغترابا: مفعول مطلق لعامل محذوف؛ والتقدير: وتغترب اغترابا؟؛ و"جملة الفعل المحذوف" معطوف على جملة "أتلؤم لوما".

موطن الشاهد: "ألوما واغترابا".

وجه الاستشهاد: وقوع كل من "لوما" و"اغترابا" مصدرا نائبا عن فعله بعد الاستفهام التوبيخي، فعامله محذوف وجوبا باتفاق.

(192/2)

وواقع في الخبر 1، وذلك في مسائل:

إحداها: مصادر مسموعة كثر استعمالها، ودلت القرائن على عاملها، كقولهم عند تذكر نعمة وشدة: "حمدا وشكرا لا كفرا" و: "صبرا لا جزعا" وعند ظهور أمر معجب "عجبا" وعند خطاب مرضي عنه أو مغضوب عليه "أفعله وكرامة ومسرة" و: "لا أفعله ولا كيذا ولا هما".

الثانية: أن يكون تفصيلا لعاقبة ما قبله 2، نحو: {فَشَدُّوا الْوَتَاقَ فَإِذَا مِنَّا بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءٌ} 3.

الثالثة: أن يكون مكررا، أو محصورا، أو مستفهما عنه، وعامله خبر عن اسم عين، نحو: "أنت سيرا سيرا" و: "ما أنت إلا سيرا" و: "إنما أنت سير البريد" و: "أأنت سيرا؟".

الرابعة: أن يكون مؤكدا لنفسه أو لغيره؛ فالأول الواقع بعد جملة هي نص في

1 هذا هو النوع الثاني المقابل لقوله سابقا "واقع في الطلب"، والمراد بالخبر هنا: ما ليس بطلب، فيشمل الإنشاء، غير الطلبي كصيغة التعجب، والمدح والذم، وجملة القسم، لا جملة الجواب. ومثل حمدا وشكرا. وقد جعل النحاة ذلك من قسم الخبر، نظرا لصورة العامل ولفظه. وقيل: إنها أساليب خبرية لفظا ومعنى.

2 أي أن يكون المصدر في موضع يوضح ويفصل عاقبة جملة قبله؛ أي يبين الغاية والغرض من مضمون الجملة قبله، وذلك يكون بوقوعه بعد أداة تفيد التفصيل.

3 "47" سورة محمد، الآية: 4.

موطن الشاهد: {فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "منا وفداء" تفصيلا وتوضيحا لعاقبة الأمر بشد الوثاق؛
والتقدير: فإذا أن تمنوا مَنَّا بإطلاق الأسرى من دون فداء، وإما أن تفدوا فداء.
"والفداء: العوض الحالي" وقد ناب كل منهما عن فعله في بيان معناه؛ وحذف العامل في
هذه الحال الوجوب.

(193/2)

معناه، نحو: "له علي ألف عرفا"1 أي: اعترافا، والثاني: الواقع بعد جملة تحتل معناه
وغيره، نحو: "زيد ابني حقا"2 و: "هذا زيد الحق لا الباطل" و: "لا أفعل كذا البتة"3.
الخامسة: أن يكون فعلا علاجيا تشبيهيًا، بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه، ك:
"مررت [بزيد] فإذا له صوتٌ صوتٌ حمار، وبكاءٌ بكاءٌ ذات داهية"4.

[متى يجب الرفع] :

ويجب الرفع في نحو: "له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء" لأنه معنوي لا علاجي، وفي نحو: "صوته
صوتٌ حمار" لعدم تقدم جملة، وفي نحو: "فإذا في الدار صوتٌ صوتٌ حمار" ونحو: "فإذا
عليه نوحٌ نوحُ الحمام" لعدم تقدم صاحبه، وربما نصب نحو هذين، لكن على الحال.
تنبيه: مثل: "له صوتٌ صوتٌ حمار" قوله5: [البسيط]

1 جملة "له علي ألف" نص في الاعتراف لا تحتل غيره، فمدلول الجملة هو مدلول
المصدر، وسمي مؤكدا لنفسه؛ لأنه بمنزلة إعادة الجملة التي قبله.

2 هذه الجملة تحتل الحقيقة، وتحتل المجاز على معنى: "أنت مثل ابني في الحنو
والعطف"، وقد صارت نصا بالمصدر وهو "حقا" لأنه أزال الشك ورفع المجاز وأثبت
الحقيقة، ولذلك سمي مؤكدا لغيره؛ لأنه جعل ما قبله نصا بعد أن كان محتملا، وأثر فيه
فكأنه غيره؛ لأن المؤثر غير المؤثر. التصريح: 333 / 1.

3 جملة "لا أفعل كذا" تحتل استمرار النفي وانقطاعه، وكلمة "البتة" رفعت احتمال
الانقطاع، وحققت استمرار النفي.

4 يجوز في هذين المثالين -مع استيفاء كل الشروط التي ذكرها المؤلف كغيره من
النحاة- الرفع، على أن المصدر الثاني بدل من المصدر الأول، أو على أن الثاني نعت

للأول؛ لأنه تخصص بإضافته إلى ما بعده.

5 القائل هو: أبو كبير الهذلي؛ عامر بن الحليس، شاعر فحل من شعراء الحماسة، من هذيل، أدرك الإسلام، وأسلم، له خبر مع النبي -صلى الله عليه وسلم-، وله ديوان شعر مطبوع. الأعلام "ط: 3": 4/ 16، وسمط اللآلي: 387.

(194/2)

251- ما إن يمس الأرض إلا منكب ... منه وحرف السابق، طي الحمل 1

لأن ما قبله بمنزلة "له طيء" 2، قاله سيوييه.

1 تخريج الشاهد: هذا البيت في وصف أبي كبير الهذلي لتأبط شراً؛ ابن امرأته، وهو من شواهد: التصريح: 1/ 334، والأشموني: "426 / 1 / 214"، والكتاب لسيوييه: 1/ 180، والمقتضب: 3/ 203، 232، والخصائص: 2/ 309، والإنصاف: 1/ 230، والعيني: 3/ 54، وديوان الهذليين: 2/ 93.

المفردات الغريبة: المنكب: مجمع عظم العضد والكتف. الحمل: علاقة السيف.

المعنى: يصف تأبط شراً بأنه ضامر مدمج الخلق كطي الحمل، إذا اضطجع، لا يصل بطنه إلى الأرض، وإنما يمس الأرض من منكبه، وحرف ساقه، وإن له تجافياً كتجافي حمالة السيف.

الإعراب: ما: نافية مهملة. "إن: زائدة لتأكيد النفي. يمس: فعل مضارع مرفوع. الأرض: مفعول به لـ "يمس" تقدم على الفاعل. إلا: أداة حصر. منكب: فاعل مرفوع. "منه": متعلق بمحذوف صفة لـ "منكب". وحرف: الواو عاطفة. حرف: معطوف على منكب، وحرف: مضاف، والساق: مضاف إليه. طي الحمل: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف وجوبا، والحمل: مضاف إليه.

موطن الشاهد: "طي الحمل".

وجه الاستشهاد: نصب المصدر بفعل محذوف وجوبا، كما في قولهم: له صوت صوت حمار؛ وهو وإن لم تسبقه جملة مستكملة للشروط التي ذكرت، غير أن الكلام السابق على المصدر، يدل على ما تدل عليه الجملة، كما ذكر المؤلف؛ فكلام الشاعر، معناه: "إن هذا الغلام إذا نام على الأرض، تجافى جسمه كل عنها إلا منكبه وحرف ساقه" فكأنه قال: "له طيء"؛ فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه. انظر شرح

التصريح: 1/ 334.

2 أي: وهذه جملة مشتملة على المصدر وصاحبه.

فائدتان:

أ- إذا أضيف المصدر مثل: ويلك، ويحك، بعدك، يكثر نصبه على المصدرية، ويجوز فهي على قلة الرفع على الابتداء. وإذا أفرد، جاز الأمران على السواء. وإذا كان معرفاً بـأل فرفعه أحسن من نصبه نحو: الويل له، ويرفع مبتدأ أو خبر ما يفيد الطلب نحو: صبر جميل، أي صبر جميل أجمل، أو أمري صبر جميل وخبر المكرر والمختص، والمؤكد، وما يفيد الخبر؛ نحو: عجب لتلك قضية أي: أمري عجب. وقيل: عجب مبتدأ، وتلك خبر. ضياء السالك: 2/ 131. =

(195/2)

= ب- هنالك مصادر مسموعة بالنصب بصيغة التثنية مع الإضافة، مثل: لبيك وسعديك، وحنانيك ... ، ونصبها بفعل محذوف وجوبا، وهي نائبة عنه، والأصل: ألبى لبيك، وأسعد سعديك، وحن حنانيك. ومن المصادر ما هو مفرد منصوب ملازم للإضافة إلا في الضرورة. مثل: سبحان الله -أي براءة له من النقص، ومعاذ الله، أي عياذا واستعانة به. ضياء السالك: 2/ 131.

(196/2)

[باب المفعول له]:

هذا باب المفعول له¹:

ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله، ومثاله: "جئت؛ رغبة فيك".

[شروط انتصاب المصدر على أنه مفعول لأجله]:

وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور:

1- كونه مصدرا²، فلا يجوز: "جئتكَ السمن والعسل" قاله الجمهور، وأجاز يونس:

"أما العبيد فذو عبيد"³ بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمدكور ذو عبيد،

وأنكره سيبويه.

2- وكونه 4 قليبا كالرغبة، فلا يجوز: "جئتكَ قراءة للعلم" ولا "قتلا للكافر" قاله ابن الخباز 5 وغيره، وأجاز الفارسي: "جئتكَ ضرب

-
- 1 هو المصدر الذي يدل على سبب وعلة ما قبله، ويشارك عامله في وقته وفاعله.
 - 2 لأن المصدر يشعر بالعلية، أما الذوات فلا تكون في الغالب عللا للأفعال.
 - 3 أي ينصب "العبيد" على أنه مفعول لأجله مع أنه غير مصدر، وزعم أن هذا قول بعض العرب، "ويقولونه إذا وصف شخص آخر بعبيد وغيرهم، كالمكرين عليه وصفه بغير العبيد. وقال البعض: إنه مفعول لأجله بتقدير مضاف، أي أما تملك العبيد فالمفعول هو المصدر المحذوف وهو تملك. التصريح: 334 / 1.
 - 4 أي من أفعال النفس الباطنة. وقيل في سبب اشتراط ذلك: إن العلة هي السبب في إيجاز الفعل وسبب الشيء متقدم عليه، وأفعال الجوارح، كالقتل والضرب ... ، ليست كذلك، ولم يشترط بعضهم ذلك، وأجاز: جئتكَ إكراما لي، وجئتكَ اليوم إكراما لك.
 - 5 هو: شمس الدين أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي، النحوي الضرير؛ لم ير في زمانه أسرع منه حفظا، كان يحفظ المجلد لابن فارس، والإيضاح والتكملة لأبي علي الفارسي، والمفصل للزمخشري، وله مصنفات عديدة منها: النهاية في النحو: وشرح ألفية ابن معطي، مات بالموصل سنة 637 هـ. البلغة: 19، إنباه الرواة: 304 / 1، شذرات الذهب: 202 / 5، الأعلام: 114 / 1.

(197/2)

زيدا" 1 أي: لتضرب زيدا.

- 3- وكونه علة: عرضا كان كَرغبة، أو غير عرض، ك: "قعد عن الحرب جبنا".
 - 4- واتحاده بالمعلل به وقتنا، فلا يجوز: "تأهبت السفر" 2، قاله الأعلام 3 والمتأخرون.
 - 5- واتحاده بالمعلل به فاعلا 4، فلا يجوز: "جئتكَ محبتك إياي"، قاله المتأخرون أيضا، وخالفهم ابن خروف 5.
- [متى فقد المعلل شرطا وجب أن يجز بحرف التعليل] :
- ومتى فقد المعلل شرطا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط، أن يجز بحرف التعليل، ففاقد الأول، نحو: {وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ} 6، والثاني نحو:

- 1 مع أن المصدر ليس قلبيا، وليس مشتركا مع العامل في الفاعل؛ لأن فاعل الجيء غير فاعل الضرب، فكأن الفارسي لا يشترط هذين الشرطين. التصريح: 1/ 335.
 - 2 بأن يتحد وقت الفعل المعلل والمصدر المعلل، وفي هذا المثال زمن التأهب غير زمن السفر.
 - 3 هو: يوسف الشنتمري، وقد مرت ترجمته.
 - 4 أي: بأن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا.
 - 5 فقال لا يشترط ذلك؛ لقوله تعالى: {هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا} إذ أن فاعل الإراءة هو الله، وفاعل الخوف والطمع العباد، وقد يقال: إن معنى يريكم: يجعلكم ترون، فيكون فاعل الرؤية والخوف واحدا. التصريح: 1/ 335.
 - 6 "55" سورة الرحمن: 10.
- موطن الشاهد: {وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ} .
وجه الاستشهاد: مجيء "الأنام" علة الوضع، ولكنها ليست مصدرا، فجرَّ باللام.

(198/2)

{وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ} 1 بخلاف: {خَشِيَةَ إِمْلَاقٍ} 2، والرابع 3 نحو 4:
[الطويل]

252- فجئت وقد نصت لنوم ثيابها 5

- 1 "6" سورة الأنعام، الآية: 151.
- موطن الشاهد: {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ} .
وجه الاستشهاد: مجيء "الإملاق" علة القتل؛ ولكنه ليس قلبيا فجر بـ "من" التعليلية؛ لافتقاده الشرط الثاني وهو القلبية.
- 2 سورة الإسراء، الآية: 31.
- موطن الشاهد: {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ} .
وجه الاستشهاد: "مجيء" خشية" مصدرا قلبيا علة للقتل فنصب على أنه مفعول لأجله.
- 3 لم يذكر المؤلف الشرط الثالث؛ وهو كونه علة؛ لإخراجه بقوله: ومتى فقد المعلل،

فلما ليس بعلّة نحو: قتلته صبرا، لا يجوز جره باللام؛ لأن الجر بحرف التعليل يفيد العلة، والفرض عدمها.

4 القائل: هو: امرؤ القيس بن حجر الكندي، وقد مرت ترجمته.

5 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

لدى الستر إلا لبسة المتفضل

والبيت من معلقته المشهورة، وهو من شواهد: التصريح: 1/ 336، والأشعوني: 428/

1/ 216"، والجمع: 1/ 194، 247، والدرر: 1/ 66، والمقرب: 33. والعيني: 3/

66، 225، وشذور الذهب "301/109"، وقطر الندى "306/101".

المفردات الغريبة: نصت: خلعت "بتشديد الضاد وتخفيفها"، لدى الستر: عند الستار:

لبسة المتفضل: ما تلبسه وقت النوم من قميص ونحوه، والمتفضل: المتوشح بثوبه، أو

لابس الثوب الواحد.

المعنى: أتيت إلى محبوبتي.. وقد خلعت ثيابها استعدادا للنوم - ولم يبق عليها إلا الثوب

الذي تلبسه قبيل النوم لتنام فيه؛ كناية عن أنها مترفة ووليدة نعمة.

الإعراب: جئت: فعل ماضٍ وفاعل: وقد: الواو حالية. قد حرف تحقيق. نصت: فعل

ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي. "لنوم": متعلق بـ "نص". ثيابها: مفعول به

منصوب، و"ها": مضاف إليه. وجملة "نصت لنوم ثيابها": في محل نصب على الحال.

"لدى": متعلق بـ "نص" وهو ظرف مكان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على

الألف للتعذر، وهو مضاف. الستر: مضاف إليه. إلا: حرف استثناء لا محل له من

الإعراب. لبسة: منصوب على الاستثناء، وهو مضاف، والمتفضل: مضاف إليه.

موطن الشاهد: "لنوم".

وجه الاستشهاد: مجيء "نوم" علة لخلع الثياب، غير أنه - أي زمن النوم - متأخر عن

زمن خلع الثياب، فجرّ بلام التعليل؛ لعدم اتحاد الوقت.

(199/2)

والخامس نحو 1: [الطويل]

253- وإني لتعروني لذكراك هزة 2

1 القائل: هو: أبو صخر الهذلي؛ عبد الله بن سلم "سلمة" السهمي الهذلي، شاعر

إسلامي من شعراء الدولة الأموية، كان متعصبا لبني مروان، له في عبد الملك بن مروان وأخيه عبد العزيز مدائح كثيرة، وكان قد تحول عن عبد الله بن الزبير بعد أن حبسه، مات سنة 261/3، وسمط اللآلي: 399.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

كما انتفض العصفور بلله القطرُ

والبيت من قصيدته المشهورة والتي مطلعها:

عجبت لسعي الدهر بيني وبينها ... فلما انقضى ما بيننا سكن الدهرُ

والشاهد من شواهد: التصريح: 1/336، 2/11، والأشثوني: "216/1/429"

والإنصاف: 1/253، وشرح المفصل: 2/67، وأما القالي: 1/149، والهمع: 1/

194، والدرر: 1/166، والأغاني: 21/97، والمقرب: 33، والعيني: 3/67،

278، والخزانة: 1/552، وشرح السكري: 957، وشذور الذهب: "169/102".

المفردات الغريبة: تعروني: تنزل بي. لذاكراك: لتذكري إياك. هزة: رعدة وانتفاضة.

انتفض العصفور: ارتعد وارتعش. القطر: المطر.

المعنى: إني لا اضطرب وتنتابني -عندك تذكرك- رعدة ورعشة، كما يضطرب العصفور،

ويرتعش وينتفض، إذا ما نزل عليه المطر وبلله.

الإعراب: إني: حرف مشبه بالفعل، والياء: اسمه. لتعروني: اللام المرحلقة، تعرو:

فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل،

والنون: للوقاية، وياء المتكلم مفعول به. "لذاكراك": متعلق بـ "تعرو"، والكاف: مضاف

إليه. هزة: فاعل مرفوع؛ وجملة "تعروني لذاكراك هزة": في محل رفع خبر "إن". كما:

الكاف حرف جر، و"ما" حرف مصدري. انتفض: فعل ماضٍ مبني على الفتح.

العصفور: فاعل مرفوع؛ و"ما، وما دخلت عليه": في تأويل مصدر مجرور بالكاف؛

و"الجار والمجرور": متعلق بمحذوف صفة لـ "هزة"؛ والتقدير: تعروني هزة كائنة كانتفاض

العصفور ... بلله: فعل ماضٍ، والهاء: مفعول به؛ والضمير عائد إلى العصفور. القطر:

فاعل مرفوع؛ وجملة "بلله القطر": في محل نصب على الحال من العصفور؛ أو في محل

رفع صفة للعصفور؛ لأنه محلى بآل الجنسية.

موطن الشاهد: "لذاكراك".

وجه الاستشهاد: مجيء "ذكرى" علة لعرّو الهزة، غير أن فاعل "العرو" الهزة، وفاعل

"الذكرى" هو المتكلم؛ فلما اختلف الفاعل؛ جر الاسم الدال على العلة.

وقد انتفى الاتحادان في: {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ} 1.

[جواز جر المستوفي للشروط بكثرة إن كان بأل]:

ويجوز جر المستوفي للشروط بكثرة إن كان بـ "أل"، وبقلة إن كان مجردا، وشاهد القليل
فيهما قوله 2: [الرجز]

254- لا أقعد الجبن عن الهيحاء 3

1 "17" سورة الإسراء، الآية: 78.

موطن الشاهد: {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ} .

وجه الاستشهاد: التقى مانعان للنصب على المفعول له في الآية الكريمة؛ الأول: فاعل
الإقامة "المخاطب" وفاعل الدلوك "وهو الميل عن وسط السماء" الشمس؛ وزمنهما
مختلف؛ لأن زمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك. والثاني: "الدلوك" ليس مصدرا قلبيا؛
فجرّ المصدر باللام؛ لانتفاء الاتحادين.

2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

ولو توالى زمر الأعداء

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 336، والأشموي: "217 / 1 / 431".

المفردات الغريبة: الجبن: الخوف والفرع. الهيحاء: الحرب - تقصر وتمد، توالى: تتابع
وتكاثر. زمر: جماعات؛ جمع "زمرة" وهي الجماعة.

المعنى: لا أتكاسل ولا أتوانى عن اقتحام الحرب ومنازلة الأبطال خوفا وفرعا، ولو
تكاثر جماعات الأعداء علي، وأتى بعضها تلو بعض.

الإعراب: لا: نافية. أقعد: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. الجبن: مفعول به لـ "أقعد"
"عن الهيحاء": متعلق بـ "أقعد". ولو: الواو عاطفة، والمعطوف عليه محذوف؛ والتقدير:
لو لم تتوالى زمر الأعداء. ولو توالى: لو: شرطية غير جازمة: أو حرف امتناع لامتناع.
توالى: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وهو فعل الشرط. زمر: فاعل مرفوع، وهو
مضاف. الأعداء: مضاف إليه؛ وجواب "لو" محذوف دل عليه ما قبله؛ لأن التقدير:
ولو توالى علي زمر الأعداء فإني لا أقعد عن الهيحاء.

موطن الشاهد: "الجبن".

وجه الاستشهاد: مجيء "الجبن" مصدرا منصوبا على المفعول لأجله؛ وحكم نصبه في
هذه الحالة قليل؛ لأنه مقرون بأل؛ والأكثر فيه أن يأتي مجرورا بحرفٍ دالٍ على التعليل.

وقوله1: [مشطور الرجز]

255- من أمكم لرغبة فيكم جبر2

1 لم ينسب إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت من الرجز، وعجزه قوله:

ومن تكونوا ناصريه يَنْتَصِرُ

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 336، والأشعري: "430 / 1 / 217"، والعيني: 3/

170، وفيه "ظفر".

المفردات الغريبة: أمكم: قصدكم. لرغبة: رغب فيه: أرادته وأحبه، ورغب عنه كرهه ولم يردده. جبر: اغتنى وظفر بما يريد. ناصريه: جمع ناصر وهو المعين.

المعنى: إن من يقصدكم يريد فضلكم ومعروفكم؛ يظفر بما يريد. والذي تتولون إعانتته ونصره على أعدائه ينتصر لا محالة.

الإعراب: من: اسم شرط جازم، في محل رفع مبتدأ. أمكم: فعل ماضٍ، والفاعل: هو، و"كم": مفعول به؛ وجملة "أمكم" في محل جزم فعل الشرط. "لرغبة": متعلق بـ "أم".

"فيكم": متعلق بـ "رغبة" أو بمحذوف صفة لـ "رغبة". جبر: فعل ماضٍ مبني

للمجهول؛ وهو مبني على الفتح، وسكن لضرورة الوقف في محل جزم جواب الشرط.

ومن: الواو عاطفة. من: اسم شرط جازم، في محل رفع مبتدأ. تكونوا: فعل مضارع

ناقص، وهو فعل الشرط مجزوم بحذف النون، وواو الجماعة في محل رفع اسمه. ناصريه:

خبر "تكونوا" منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، و"الهاء": في محل جر

بالإضافة. ينتصر: فعل مضارع مجزوم؛ لأنه جواب الشرط؛ وجملتا الشرط والجزاء في

العبارتين في محل رفع خبر المبتدأ "اسم الشرط الجازم".

موطن الشاهد: "لرغبة".

وجه الاستشهاد: مجيء "رغبة" مصدرا قليبا واقعا مفعولا لأجله، غير أنه جر بحرف

التعليل "اللام" مع كونه مجردا من "أل" ومن الإضافة؛ وحكم جره وهو على هذه الحال

قليل والكثير فيه النصب.

[استواء النصب والجر في المضاف] :

ويستويان في المضاف، نحو: {يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ} 1، ونحو: {وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ} 2، قيل: ومثله: {لَا يَلَا فِ قُرَيْشٍ} 3، أي: فليعبدوا رب هذا البيت لإيلافهم الرحلتين، والحرف في هذه الآية واجب عند من اشترط اتحاد الزمان.

1 "2" سورة البقرة، الآية: 265.

موطن الشاهد: {يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "ابتغاء" مصدرا منصوبا على أنه مفعول لأجله وهو مضاف؛
وحكم نصبه في هذا الحال الجواز.

2 "2" سورة البقرة، الآية: 74.

موطن الشاهد: {يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "خشية" مصدرا مفعولا له، غير أنه جر بمن التعليلية؛ لأن
التقدير: لم يهبط لأجل خشية الله؛ وهو مضاف إلى لفظ الجلالة؛ وحكم جره في هذه
الحالة الجواز.

3 "106" سورة قريش، الآية: 1.

موطن الشاهد: {لَا يَلَا فِ قُرَيْشٍ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "إيلاف" مصدرا مفعولا له، وهو مضاف مجرور باللام المتعلقة بـ
"يعبدوا" وقيل: متعلقة بـ "أعجبوا" مقدرا؛ وقيل غير ذلك؛ وحكم جره الجواز؛ لما ذكرنا
في الآيتين السابقتين. انظر شرح التصريح: 1/ 337.

فائدة: يجوز حذف المفعول لأجله لدليل، تقول: اعبد الله شكرا وأطعه، أي شكرا. كما
يجوز حذف عامله لقرينة تدل عليه، فتقول: طلبا للراحة. في جواب: لم سافرت
بالأمس؟.

(203/2)

[باب المفعول فيه] :

هذا باب المفعول فيه، وهو المسمى ظرفا 1:

[تعريف الظرف وأنواع ما ينتصب على الظرفية] :

الظرف: ما ضُمِّنَ معنى "في" باطراد: من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو جار مجراه.

فالمكان والزمان، ك: "امكث هنا أزمنا".

والذي عرضت دلالته على أحدهما أربعة: أسماء العدد المميزة بهما، ك: "سرت عشرين يوما، ثلاثين فرسخا"، وما أفيد به كلية أحدهما أو جزئيته، ك: "سرت جميع اليوم، جميع الفرسخ" أو: "كل اليوم كل الفرسخ"، أو: بعض اليوم، بعض الفرسخ"، أو: "نصف اليوم، نصف الفرسخ".

وما كان صفة لأحدهما، ك: "جلست طويلا من الدهر شرقي الدار".

وما كان محفوضا بإضافة أحدهما ثم أنيب عنه بعد حذفه.

والغالب في هذا النائب أن يكون مصدرا، وفي المنوب عنه أن يكون زمانا، ولا بد من كونه معينا لوقت أو لمقدار، نحو: "جئتك صلاة العصر" أو: "قدوم الحاج"، و: "أنتظرك حلب ناقة" أو: "نحر جزور".

وقد يكون النائب اسم عين، نحو: "لا أكلمه القارطين"2، والأصل "مدة غيبة القارطين".

1 المفعول فيه. تسمية الكوفيين، أما الظرف فتسمية البصريين، ويعترض الكوفيون على تسمية البصريين، بأن الظرف في اللغة هو: الوعاء المتناهي الأقطار، وليس اسم الزمان والمكان كذلك. حاشية الصبان: 2/ 125، وشرح التصريح: 1/ 337.

2 "القارطين" منصوب على الزمان؛ لنيابته عنه بعد حذفه وهو ليس بمصدر، "والقارطين" =

(204/2)

وقد يكون المنوب عنه مكانا، نحو: "جلست قرب زيد" أي: مكان قربه.

[الجارى مجرى أحدهما] :

والجارى مجرى أحدهما: ألفاظ مسموعة توسعوا فيها، فنصبوها على تضمين معنى "في" كقولهم: "أحقا أنك ذاهب"1 والأصل أفي حق، وقد نطقوا بذلك، قال2: [الطويل]

256- أفي الحق أفي مغرم بك هائم3

= مثني قارظ، وهو جاني القرظ الذي يدبغ به، وهما رجلان من عنزة خرجا يجنيان القرظ، فطالت مدة غيابهما ولم يرجعا، فضرب برجوعهما المثل؛ للأمر الميثوس منه الذي لا يكون أبدا ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

فتلك التي لا يبرح القلب حبها ... ولا ذكرها ما أرزمت أم حائل
وحق يؤوب القارظان كلاهما ... وينشر في القتلى كليب لوائل

وقد أورد الميداني هذا المثل، ونصبه: "حق يؤوب القارظان" انظر أمثال الميداني "تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد": 1/ 211، برقم: 1125، وانظر شرح التصريح: 1/ 338.

- 1 أحقا: منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بمحذوف خبر مقدم. أنك ذاهب: في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر.
 - 2 القائل هو: فائد بن المنذر القشيري.
 - 3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:
وأنت لا خلّ هواك ولا خمر
وهو من شواهد: التصريح: 1/ 339، والخزانة: 1/ 193 عرضا، والعيني: 3/ 81، ومغني اللبيب: "81/ 79" وشرح السيوطي: 63.
- المفردات الغريبة: مغرم: مولع، من أغرم بالشيء، أولع به. هائم: متحير.
- المعنى: ليس غرامي بك، وعشقي لك حقا؛ لأنك لا تستقرين على حال؛ وهواك غير ثابت، كماء العنب المتروك بين الخلية والخميرة؛ فلا هو خل صرف، ولا خمر خالص؛ ومن كان هواه بهذه المثابة، فكيف يكون غرام من أغرم بها حقا؟!
- الإعراب: "أفي الحق": الهمزة حرف استفهام يفيد الإنكار. "في الحق": متعلق بمحذوف خبر مقدم. أفي: حرف مشبه بالفعل، والياء: اسمه. مغرم: خبره مرفوع؛ والمصدر المؤول من "أن وما بعدها": في محل رفع مبتدأ مؤخر؛ ويجوز أن يكون =

(205/2)

وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان، ولهذا تقع خبرا عن المصادر دون الجثث.

ومثله: "غير شك" أو: "جهد رأيي" أو: "ظنا مني أنك قائم" 1.

[ما خرج عن الحد]:

وخرج عن الحد ثلاثة أمور:

= في محل رفع فاعل بالظرف أو "بالجار والمجرور؛ لاعتماده على الاستفهام -على رأي من يميزون ذلك. "بك": متعلق بـ "مغرم". هائم: خبر ثان لـ "أن". لا خل: لا عاملة عمل ليس و"خل": اسمها. هواك: خبرها، والكاف مضاف إليه؛ وجملة "لا خلَّ" هواك": في محل رفع خبر لـ "أن". ولا خمر: الواو عاطفة، لا: عاملة عمل ليس. خمر: معطوف على خل، وخبره محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه؛ والتقدير: ولا خمر هواك. موطن الشاهد: "أفي الحق".

وجه الاستشهاد: "مجيء" الحق" مصرحا معه بالجار؛ وفي هذا دليل على أن "حقا" ظرف زمان؛ لتضمنه معنى "في" وليس منصوبا على المفعولية المطلقة باعتبار أصله، كما يقول بعضهم؛ حيث اتفق العلماء على أن أصل "حقا" مصدر، ثم اختلفوا: هل هو باقٍ على مصدريته أو لا؟. فذهب سيبويه والجمهور من النحاة في قولهم: "أحقا أنك ذاهب" إلى أن "حقا" منصوبة على الظرفية متعلقة بالاستقرار، على أنها خبر مقدم. و"أنك ذاهب": في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء، كما في قوله تعالى: {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً}؛ والتقدير: ومن آياته رؤيتك. والأصل: أفي حق ذهابك؛ فحذفت "في" وانتصب "حقا" على الظرفية.

وذهب المبرد، وتبعه ابن مالك إلى أن "حقا" مصدر بدل من اللفظ بفعله و"أن وما بعدها": في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية، كما في قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا} والتقدير: أو لم يكفهم إنزالنا، ورده، أبو حيان.

انظر شرح التصريح: 1/ 338-339، ومغني اللبيب: 79.

1 "غير شك"، و"جهد رأيي". و"طنا مني"، كلمات منصوبة على الظرفية الزمانية توسعا بإسقاط حرف الجر "في"، والظرف فيها جميعا خبر مقدم، والمصدر المؤول بعدها من "أنك قائم" مبتدأ مؤخر.

التصريح: 1/ 339.

(206/2)

أحدهما: نحو: {وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ} 1 إذا قدر بفي؛ فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا.

والثاني: نحو: {يَخَافُونَ يَوْمًا} 2، ونحو: {اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ} 3، فإنهما ليسا على معنى: "في" فانتصباهما على المفعول به، وناصب "حيث" يعلم محذوفاً؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً 4.

1 "4" سورة النساء، الآية: 127.

موطن الشاهد: {وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ} .

وجه الاستشهاد: عدم مجيء المصدر المؤول من "أن وما بعدها" ظرفاً؛ وإن كان المصدر على تقدير في ويصدق عليه التعريف، غير أنه ليس بظرف؛ لأن المعنى: ترغبون في نكاحهن.

2 "76" سورة الإنسان، الآية: 7.

موطن الشاهد: {يَخَافُونَ يَوْمًا} .

وجه الاستشهاد: عدم مجيء "يوماً" ظرفاً - وإن كان من أسماء الزمان - لأنه ليس على معنى "في"؛ لأنه ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم؛ وإنما المراد: أنهم يخافون نفس اليوم لا ما يقع فيه.

3 "6" سورة الأنعام، الآية: 124.

موطن الشاهد: {أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ} .

وجه الاستشهاد: عدم مجيء "حيث" ظرفاً - وإن كان من أسماء الزمان - لأنه ليس على تقدير "في"؛ لأنه ليس المراد أن العلم واقع في ذلك المكان؛ وإنما المراد: أن الله - تعالى - يعلم نفس المكان المستحق لوضع رسالته؛ وقال بعضهم: إن قولهم: "حيث": مفعول به لا ظرف فيه إخراج "حيث" عن طبيعتها؛ لأنها لا تنصرف، وجعلها مفعولاً به نوع من التصرف، ولماذا لا يقال: إن المراد أن الله - سبحانه وتعالى - يعلم الفضل والطهارة والصلاحية التي في مكان الرسالة؛ فتبقى "حيث" ظرفاً على أصلها. انظر شرح التصريح: 339 / 1.

4 ذكر صاحب التصريح عن صاحب كتاب "البدیع" قوله: "غلط من قال: إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به؛ لورود السماع بذلك، كقوله تعالى: {هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا} ؛ لأن "سبيلاً" ليس تمييزاً؛ لكونه غير فاعل في المعنى، كما هو الحال في قولهم: "زيد أحسن وجهاً" وفي الارتشاف لأبي حيان، وقال محمد بن مسعود الغزني: أفعال التفضيل ينصب المفعول به، قال تعالى: {إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ} انظر شرح التصريح: 339 / 1.

والثالث: نحو: "دخلت الدار"، و: "سكنت البيت" فانتصباهما إنما هو على التوسع بإسقاط الخافض، لا على الظرفية، فإنه لا يطرد تعدي الأفعال إلى الدار والبيت على معنى "في" لا تقول: "صليت الدار" ولا "نمت البيت"1.

[حكم الظرف النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه]:

فصل: وحكمه النصب، وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه2، ولهذا اللفظ ثلاث حالات:

[حالات اللفظ]:

إحداها: أن يكون مذكورا، ك: "امكث هنا أزمننا"، وهذا هو الأصل.
والثانية: أن يكون محذوفا جوازا، وذلك كقولك: "فرسخين" أو "يوم الجمعة" جوابا لمن قال: "كم سرت؟" أو "متى صمت؟"
والثالثة: أن يكون محذوفا وجوبا، وذلك في ست مسائل، وهي: أن يقع صفة ك: "مررت بطائر فوق غصن" أو صلة ك: "رأيت الذي عندك" أو حالا ك: "رأيت الهلال بين السحاب" أو خبرا ك: "زيد عندك" أو مشتغلا عنه ك: "يوم الخميس صمت فيه" أو مسموعا بال حذف لا غير3 كقولهم: "حينئذ الآن"4، أي: كان ذلك حينئذ، وسمع الآن.

1 لأخما من أسماء المكان المختصة؛ بما صورة وحدود محصورة، لا يقبل النصب على الظرفية من المكان إلا المبهم الصالح لكل بقعة، كمكان وناحية وجهة ... إلخ، أو الذي اتحدت مادته ومادة عاملة.

2 سواء كان هذا اللفظ فعلا مطلقا تاما أو ناقصا، متعديا، أو لازما، أم مصدرا أم اسم فعل، أم وصفاً.

3 أنكر المؤلف في المعنى قولهم: "لا غير" وأوجب أن يقال: ليس غير. مغني اللبيب:

209.

4 هذا مثل يقال لمن ذكر أمرا قد تقدم عهده؛ أي كان ما تقوله واقعا حين إذا كان كذا وكذا وسمع الآن ما أقول لك، جملتان: اقتطعت "حينئذ" من جملة واقتطعت "الآن" من أخرى، والمقصود نهي المتكلم عن ذكر ما يقوله؛ وأمره بسماع ما يقال له فـ "حين" منصوبة لفظا بفعل محذوف وهي مضافة إلى "إذ"؛ و"الآن" مبني على الفتح في محل نصب، وناصبه محذوف.

[أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية] :

فصل: أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية، سواء في ذلك مبهمها كحين ومدة، ومختصها كيوم الخميس، ومعدودها كيومين وأسبوعين¹.

والصالح لذلك من أسماء المكان نوعان:

[ما يصلح من أسماء المكان نوعان] :

أحدهما المبهم²، وهو: ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه: كأسماء الجهات نحو أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت، وشبهها في الشياخ كناحية واجبن³ ومكان، وكأسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد⁴.

1 الظرف المبهم: ما دل على زمن غير مقدر، ولا يقع جوابا لمقى وكم نحو حين، ومدة، ووقت. والمختص: ما دل على مقدر ويقع جوابا لمقى نحو: يوم الخميس، جوابا لمن قال: متى جئت؟ والمعدود: ما يقع جوابا لكم نحو: يومين وأسبوع. ومن الظروف المهمة ما له اختصاص من بعض الوجوه؛ كغداة، وعشية، وليلة، وصباح، ومساء. وبـ "في" مما ينتصب من اسم الزمان على الظرفية ما اشتق من المصدر كمجلس زيد ومقعده، بمعنى زمان جلوسه وزمان قعوده. التصريح: 1/ 341.

2 يحصل الإبهام في المكان من وجهين؛ أحدهما: ألا يلزم مسماه؛ لأن "خلفك قدام لغيرك، وأنت بتحولك عن تلك الجهة، يصير ما كان خلفك قدام أو يمينك أو يسارك على حسب تحولك؛ لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن فيها؛ فهي جهات له -وهو في وقع خاص- وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها؛ وثانيهما: أن هذه الجهات ليس لها أمد معلوم تنتهي إليه؛ فـخلفك: اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا، وأمامك: اسم لما قدام وجهك إلى آخر الدنيا وهكذا". شرح التصريح: 1/ 341.

3 استثنى بعضهم من المبهم: جانب وما في معناه، كـ: "جهة، ووجه وكنف، وخارج، وداخل وجوف، وظاهر، وباطن"، فلا ينصب منها شيء على الظرفية، بل يجب التصريح معها بالحرف. التصريح: 1/ 341.

4 الميل: ألف باع، والفرسخ: ثلاثة أميال، والبريد: أربعة فراسخ. وقيل إن هذه من المختص؛ لأنها معلومة المقدار، وقيل: هي شبيهة بالمبهم.

والثاني: ما اتحدت مادته ومادة عامله، ك: "ذهبت مذهب زيد"، و: "رمى مرمى عمرو"، وقوله: {وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ} 1. وأما قولهم: "هو مني مقعد القابلة" و: "مزجر الكلب" و: "مناط الشريا" فشاذا؛ إذ التقدير: هو مني مستقر في مقعد القابلة، فعامله الاستقرار، ولو أعمل في المقعد قعد، وفي المزجر زجر، وفي المناط ناط؛ لم يكن شاذاً 2.

[الظرف نوعان]:

فصل: الظرف نوعان:

متصرف، وهو: ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها، كأن يستعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، كـ "اليوم"، تقول: "اليوم يوم مبارك" و: "أعجبنى اليوم" و: "أحببت يوم قدومك" و: "سرت نصف اليوم".

وغير متصرف، وهو نوعان: ما لا يفارق الظرفية أصلاً، ك: "سقط وعوض" 3، تقول: "ما فعلته قط" و: "لا أفعله عوض" 4 وما لا يخرج عنها إلا

1 "72" سورة الجن، الآية: 9.

موطن الشاهد: {نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ} .

وجه الاستشهاد: انتصاب "مقاعد" على الظرفية؛ لاتحاد مادتها ومادة الفعل "نقعد"؛ ولو اختلفت مادتهما؛ لم يجز في القياس نصب "مقاعد" على الظرفية.

2 لأن المدار على اتحاد الظرف والعامل في المادة. وإنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحيته المبهمة منها والمختص للظرفية دون أسماء المكان؛ لأن أصل العوامل الفعل، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان. ولم ينصب المختص من الأمكنة على الظرفية؛ لأنه يلتبس بالمفعول به كثيراً. التصريح: 1/ 342.

3 ومثلها: بين أو بينما، والظروف المركبة: كصباح مساء، وبين بين.

4 قط وعوض، لا يستعملان إلا بعد نفي كما مثل، وقط لاستغراق الماضي من الزمان كما أن عوض لاستغراق المستقبل مثل أبداً، فالمعنى: ما فعلته فيما انقطع ومضى من عمري، ولا أفعله في المستقبل. و"قط" مشتقة من قططت الشيء إذا قطعته، و"عوض" مشتقة من العوض، سمي الزمان: "عوض" لأن كل جزء منه يخلف ما قبله، فكأنه عوض

عنه، و"قط" مبنية على الضم، أما عوض فتبنى على الحركات الثلاث إذا لم تصنف.
التصريح: 342 / 1، ومغني اللبيب: 200، 233.

(210/2)

بدخول الجار عليه، نحو قبل وبعد ولدن وعند، فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن
"من" تدخل عليهن؛ إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها؛ لأن الظرف والجار
والمجرور أخوان.

(211/2)

[باب المفعول معه] :

هذا باب المفعول معه:

[تعريف المفعول معه وما يخرج بكل قيد] :

وهو: اسم، فضلة، تالٍ لواو بمعنى مع، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه،
ك: "سرت والطريق" و: "أنا سائر والنيل".

فخرج باللفظ الأول نحو: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" ونحو: "سرت والشمس
طالعة" فإن الواو داخلة في الأول على فعل، وفي الثاني على جملة، وبالثاني نحو: "اشترك
زيد وعمرو"، وبالثالث نحو: "جئت مع زيد"، وبالرابع نحو: "جاء زيد وعمرو قبله، أو
بعده"، وبالخامس نحو: كل رجل وضيعته¹ فلا يجوز فيه النصب، خلافا للصيمري²،
وبالسادس نحو: "هذا لك وأباك" فلا يتكلم به، خلافا لأبي علي³.

1 هذا: إذا قدر الخبر مثنى، كأنه قيل: كل رجل وضيعته مقترنان، أما إذا قدر الخبر
مفردا، فيجوز النصب على المعية عطفا على ضمير الخبر، كأنه قيل أكل رجل موجود
وضيعته.

2 هو: أبو محمد؛ عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، نسبة إلى الصيمرة
وهي بلد بالبصرة، كان عالما فاضلا، قدم مصر، ونقل عنه أبو حيان كثيرا. له كتاب
جليل في النحو يسمى: "التبصرة" يشتغل به أهل المغرب، وقد أحسن فيه التعليل
لمذهب البصريين.

البلغة: 112، بغية الوعاة: 49 / 2، إنباه الرواة: 123 / 2، معجم المؤلفين: 87 / 6.
3 هو أبو علي الفارسي، وقد مرت ترجمته. فقد أجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل، كالإشارة، والتنبيه، والظرف، ولهذا أجاز في قول الشاعر:
لا تحبسك أثوابي فقد جمعت ... هذا ردائي مطويا وسربالا
أن ينصب "سربالا" على المعية. والجمهور على أنه منصوب بـ "مطويا" ليس غير.

(212/2)

فإن قلت: فقد قالوا: "ما أنت وزيدا" و: "كيف أنت وزيدا"1.
قلت: أكثرهم يرفع بالعطف، والذين نصبوا قدروا الضمير فاعلا لمحذوف لا مبتدأ،
والأصل: ما تكون؟ وكيف تصنع؟2 فلما حذف الفعل وحده برز ضميره وانفصل.

1 أي ينصب "زيدا" فيها، بعد "ما" و"كيف" الاستفهاميتين؛ مع أنه لم يتقدم فعل، ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه.
2 أي: لتعذر الاتصال. وقدر سيبويه الفعل المحذوف من لفظ الكون، وجعله ماضيا مع "ما" ومضارعا مع "كيف" فقال: إن الأصل: ما كنت وزيدا؟ وكيف تكون وزيدا؟.
وقيل: إن هذا غير مقصود من سيبويه، و"كان" في المثالين: إما ناقصة وأداة الاستفهام قبلها خبر مقدم، واسمها ضمير المخاطب الذي كان مستترا؛ فلما حذفت برز وانفصل -وهذا هو الأصح- وإما تامة وفاعلها الضمير المستتر، وما الاستفهامية مفعول مطلق متقدم، وكيف: حال مقدم؛ والتقدير: أي وجود توجد مع زيد -وهذا رأي ضعيف-
وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله:

وبعد "ما" استفهام أو "كيف" نصب ... بفعل كون مضمّر بعض العرب
أي: نصب بعض العرب المفعول معه بعد "ما" و"كيف" الاستفهاميتين، وجعل النحاة
النصب بفعل مقدر من لفظ الكون كما بين المؤلف.

انظر في تفصيل هذه المسألة: شرح التصريح: 343 / 1، والأشموني: 225 / 1،
والمفصل، للزمخشري: 58.

فائدة: ورد في كلام العرب الاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بـ "ما أنت" و"كيف أنت"
مرفوعا ومنصوبا؛ والأكثر وروده مرفوعا كما في قول الشاعر:
وكنت هناك أنت كريم قيس ... فما القيسي بعدك والفخار

وكقول الآخر:

وكننت امرأ من أهل نجد وأهلنا ... تمام، فما النجدي والمتغور
وفي حالة الرفع؛ تكون الواو للعطف، ويكون الاسم المرفوع معطوفاً على الضمير
"أنت" وأما مجيئه منصوباً؛ فنحو قول أسامة بن حبيب الهذلي:
ما أنت والسير في متلفٍ ... يبرح بالذَّكرِ الضَّابطِ
ونحو الآخر:

أتوعدي بقومك يابن حجلٍ ... أشابات يخالون العبادا
بما جمعت من حزن وعمرو ... وما حزن وعمرو والجيادا
والشاهد هنا قوله: "والجيادا"؛ لأن قوله: "وعمر" فالواو فيها واو العطف. أوضح
المسالك: 2/ 240، ح: 1.

(213/2)

[الناصب للمفعول معه] :

والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه¹، لا الواو، خلافاً للجرجاني²، ولا
الخلاف، خلافاً للكوفيين، ولا محذوف، والتقدير: سرت ولا بست النيل، فيكون حينئذ
مفعولاً به، خلافاً للزجاج³.

[للاسم بعد الواو خمس حالات] :

فصل: للاسم بعد الواو خمس حالات:

1- وجوب العطف، كما في: "كل رجل وضييعته" ونحو: "اشترك زيد وعمرو" ونحو:
"جاء زيد وعمرو قبله أو بعده" لما بينا⁴.

1 أي: ما يشبهه في العمل من كل ما ينصب المفعول به من المشتقات؛ وذلك يشمل:
اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، واسم الفعل، ولكن لا يشمل الصفة المشبهة،
ولا أفعل التفضيل، ولا ما يعمل.

وأما قوله "ما سبقه من فعل أو شبهه" فهو تابع فيه لابن مالك في قوله:

بما من الفعل وشبهه سبق ... ذا النصب، لا بالواو في القول الأحق

وفي هذا إشارة إلى أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على العامل فيه؛ فلا يقال: والنيل
سرت، ولا يقال: والنيل أنا سائر؛ وهذا مما لا خلاف فيه، وكذلك لا يجوز أن يتوسط

المفعول معه بين العامل ومصاحبه، فلا يقال: سار والنيل زيد. وخالف ابن جني هنا، وأجاز التوسط بين العامل ومصاحبه؛ أي: أن يتقدم المفعول معه مصاحبه، واستدل بقول الحماسي:

أكنيه حين أناديه لأكرمه ... ولا ألقيه والسوأة اللقبا

فأصل الكلام: ولا ألقبه اللقب والسوأة على مذهب ابن جني.

والصواب -فيما استدل به- أن تالي الواو في هذين البيتين ليس مفعولا معه، بل هو معطوف، تقدم على المعطوف عليه ضرورة، والضرورة تحفظ ولا يقاس عليها. وانظر

شرح التصريح: 334 / 1، وحاشية الصبان: 137 / 2.

2 مرت ترجمته.

3 مرت ترجمته.

4 أي من فقد شروط النصب، وهو عدم تقدم جملة في الأول، وعدم الفضلة في الثاني وعدم المصاحبة في الثالث.

(214/2)

2- ورجحانه¹، ك: "جاء زيد وعمرو" لأنه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف.

3- ووجوب المفعول معه، وذلك في نحو: "ما لك وزيدا"، و: "مات زيد وطلوع الشمس" لامتناع العطف في الأول من جهة الصناعة²، وفي الثاني من جهة المعنى.

4- ورجحانه، وذلك في نحو قوله³: [الوافر]

257- فكونوا أنتم وبني أبيكم⁴

1 أي رجحان العطف، ويجوز النصب على ضعف.

2 لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بعد إعادة الجار، قال تعالى: {وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ} .

3 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

مكان الكليتين من الطحال

وهو من شواهد: التصريح: 345 / 1، والأشموني: "225 / 1 / 441" والهمع: 1 /

220، 221، والدرر: 190 / 1، والعيني: 102 / 3، وشرح المفصل: 2 / 48، 50،

والكتاب لسيبويه: 1/ 150، وقطر الندى "315 / 103"، ومجالس ثعلب: 125.

المفردات الغريبة: الكليتان: معروفتان، والمفرد، كلية وكلوة، والجمع: كليات وكلى.

الطحال: معروف أيضا وهو دم متجمد، وجمعه: طحل، ككتب.

المعنى: يأمر الشاعر مخاطبيه ويوصيهم بأن يكونوا مع أخوانهم على وفاق واتصال تام،

كاتصال الكليتين بالطحال.

الإعراب: كونوا: فعل أمر ناقص مبني على حذف النون؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو

في محل رفع اسم "كن" الناقصة. أنتم: ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل "واو

الجماعة". وبني: الواو واو المعية، بني: مفعول معه منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه

ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف، أبيكم: "أي" مضاف إليه مجرور، وعلامة جره

الياء؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و"كم": مضاف إليه. "مكان": متعلق

بمحذوف خبر "كونوا" الناقصة، وهو مضاف. الكليتين: مضاف إليه مجرور، وعلامة

جره الياء؛ لأنه مثنى. "من الطحال": متعلق بـ "مكان"؛ لأن فيه راحة الفعل.

موطن الشاهد: "وبني أبيكم".

وجه الاستشهاد: نصب "بني" على أنه مفعول معه، وحكم نصبه على أنه مفعول معه -

هنا- الجواز مع الرجحان؛ لأنه يجوز أن يرفع عطفا على الضمير الواقع اسما في

"كونوا"؛ لوجود التأكيد بالضمير المنفصل، غير أنه ضعيف من جهة المعنى؛ لأنه يقتضي

-حينئذ- أن يكون أبناء الأب مأمورين بذلك أيضا، وهو غير مراد؛ لأن المراد؛ توجيه

الأمر للمخاطبين -وحدهم- بأن يكونوا مع بني أبيهم متحابين كالكليتين من الطحال؛

ولهذا، قلنا: حكم النصب هنا الجواز مع الترجيح. وانظر شرح التصريح: 1/ 345.

(215/2)

ونحو: "قمت وزيدا"؛ لضعف العطف في الأول من جهة المعنى، وفي الثاني من جهة

الصناعية¹.

5- وامتناعهما، كقوله2: [الكامل]

258- علفتها تبنا وماء باردا3

1 لأنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل، إلا بعد توكيده بضمير منفصل

أو بأي فاصل كان، ونحو: أكرمتك ومحمدا، يجوز كون "محمدا" معطوفا على الكاف،

وأن يعرب مفعولا معه. التصريح 1/ 345.

2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

حتى شنت همالة عيناها

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 346، والأشموني: "226 / 1 / 442"، وابن عقيل:

"166 / 2 / 207"، والهمع: 2/ 130، والدرر: 2/ 169، والمقتضب: 4/ 223،

والخصائص: 2/ 431، وأما ابن الشجري: 2/ 321، والإنصاف: 613، وشرح

المفصل: 2/ 8، والخزانة: 1/ 499، والعيني: 3/ 101، 4/ 181، والمغني:

"828 / 1070"، وشرح السيوطي: 314، واللسان "قلد"، والشذور: "115 /

316".

المفردات الغريبة: علقتها: قدمت لها العلف، وهو ما يقدم للدواب من الأكل وجمعه

علاف. كجبل وجبال. شنت: بدت. همالة: صيغة مبالغة من هملت العين إذا فاض

دمعها وكثر نزوله منها.

المعنى: علقت هذه الدابة تبنا، وأشبعتها، وسقيتها ماء باردا حتى فاضت عيناها بالدموع

من الشبع.

الإعراب: علقتها: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل، و"ها": مفعول به أول. تبنا: مفعول به

ثانٍ. وماء: الواو حرف عطف، ماء: مفعول به لفعل محذوف؛ والتقدير: وسقيتها =

(216/2)

وقوله: [الوافر]

259- وزججن الحواجب والعيونا1

= ماء. باردا: صفة لـ "ماء" منصوبة؛ ونلاحظ هنا -أن "الواو" عطفت جملة على جملة.

موطن الشاهد: "وماء".

وجه الاستشهاد: استشهد بهذا البيت على عدم صحة مجيء "ماء" مفعولا معه -كما

زعم ابن عقيل- لانتفاء المصاحبة؛ حيث إن الماء لا يصاحب التبن في العلف، أو إن

الدابة لا تشرب الماء في أثناء تناولها العلف، فلا يتحد الزمان، وبالتالي فلا ينتصب على

المفعولية "المفعول معه"؛ لأن من شرط انتصاب الاسم على أنه مفعول معه أن يكون

مشاركاً لما قبله في زمان تسلط العامل عليه؛ لاشتراطهم أن تكون الواو السابقة عليه دالة على المصاحبة.

وذهب بعضهم كالجرمي والمازني والمبرد وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدي وغيرهم من العلماء إلى أن "ماء" معطوف على قوله "تبنا" بعد التأويل في العامل؛ أي: لا يبقى معنى علفتها: "أطعمتها" وقدمت لها ما تأكله - كما هو معناه الوضعي - بل يضمن معنى أعم منه؛ كأن يراد به: "قدمت لها" أو: "أنلتها" أو: أعطيتها ونحو ذلك؛ والأفضل من هذا، وذلك ما ذهبت إليه في الإعراب، وهو تخريج أبي علي الفارسي، والمبرد، والزوني. انظر شرح التصريح: 1/ 346، وحاشية الصبان: 2/ 140-141، وابن عقيل: 4681. 1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

إذا ما الغانيات برزن يوما

وينشد قبل الشاهد قوله:

وأطعان طلبت بذات لوث ... يزيد رسيمها سرعا ولينا

وينشد بعد الشاهد قوله:

أَخْنَحْ جِمالهن بذات غسل ... سراة اليوم بمهدن الكدونا

والشاهد من شواهد التصريح: 1/ 346، والأشتموني: "443 / 1 / 266"، والخصائص: 2/ 432، والإنصاف: 610، والعيني: 3/ 91، 4/ 193، والهمع: 1/ 122، 2/ 130، والدرر: 1/ 191، 2/ 169، وحاشية يس: 1/ 432، وتأويل مشكل القرآن: 165، ومغني اللبيب: "662 / 466" وشرح السيوطي: 263، والخزانة: 2/ 73، وشذور الذهب: "116 / 317". المفردات الغريبة: الغانيات: جمع غانية، وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الحلي والزينة. برزن: ظهرن. زججن الحواجب: دققنها ورققنها في طول. =

(217/2)

أما امتناع العطف؛ فلانتفاء المشاركة، وأما امتناع المفعول معه؛ فلانتفاء المعية في الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني.

ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به، أي: وسقيتها ماء، وكحلن العيون، هذا قول الفارسي والفراء¹ ومن تبعهما. وذهب الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة³ والأصمعي³

= المعنى: إذا ما برزت تلك النساء الجميلات من خدورهن متزينات -وقد رققن حواجبهن، وكحلن عيونهن- أنحن جمالهن التي يركبها -بهذا الموضع- وسط النهار؛ ليصلحن خدورهن، أو هوادجهن.

الإعراب: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، ما: زائدة. الغانيات: فاعل لفعل محذوف، يفسره المذكور بعده؛ وجملة "الفعل المحذوف وفاعله": في محل جر بالإضافة. برزن: فعل ماضٍ مبني على السكون، ونون النسوة: فاعل؛ وجملة "برزن": تفسيرية، لا محل لها. "يوما": متعلق بـ "برز". وزججن: الواو عاطفة، زجج: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل. الحواجب: مفعول به منصوب. والعيونا: الواو عاطفة، العيونا: مفعول به لفعل محذوف، وتقدير الكلام: وزججن الحواجب وكحلن العيون؛ وجملة "كحلن العيون": معطوفة على جملة "زججن الحواجب"؛ وهذا الوجه هو الأفضل.

موطن الشاهد: "زججن الحواجب والعيونا".

وجه الاستشهاد: لا تصح المعية في قوله: "والعيونا"؛ لانتفاء فائدة الإعلام بها؛ أي: بمصاحبة العيون للحواجب؛ إذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب. كما لا يجوز أن نعطف "العيون" على "الحواجب" عطف مفرد على مفرد؛ لأن فعل زجج، لا يصح أن يتعدى إلى ما قبل الواو وما بعدها مع بقاءه على معناه الحقيقي؛ لأن العيون لا ترجح؛ ولذا فلا بد من أن يضمّن فعل زجج معنى أعم وأشمل من معناه الأصلي؛ حتى يصح أن يتناول ما بعد الواو وما قبلها؛ نحو ما ذهب إليه المؤلف في المتن، من تأويل: "زججن" بـ "حسن"؛ ويجوز -في هذه الحال- أن تكون الواو عاطفة مفردا على مفرد؛ والأفضل ما ذهبنا إليه في الإعراب، وهو أن "الواو" عاطفة جملة على جملة.

1 مرت ترجمة كل منهما في محلها.

2 مرت ترجمة كل منهم.

3 الأصمعي: هو أبو سعيد؛ عبد الملك بن قريش؛ البصري، والأصمعي نسبة إلى جده أصمع، وهو أحد أئمة اللغة والنحو والغريب والملح والنوادر. روى عن أبي عمرو بن العلاء، وكان يتمتع بحافظة جيدة. حتى أنه كان يحفظ 16 ألف أرجوزة غير دواوين العرب، قال عنه الشافعي: ما عَبَّرَ أحد من العرب بمثل عبارة الأصمعي له كتب قيمة منها: كتاب الأصول، والنوادر، والقلب والإبدال، وغريب القرآن وخلق الإنسان،

واللغات ... وغيرها ولد سنة 125 ومات سنة 210 هـ. البلغة 129، إنباه الرواة: 2/ 197، بغية الوعاة: 2/ 112، طبقات القراء: 1/ 470، والأعلام: 4/ 307.

(218/2)

واليزيدي¹ إلى أنه لا حذف، وأن ما بعد الواو معطوف، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما؛ فيؤول زججن بحسن² وعلفتها بأنلتها³.

1 اليزيدي: هو أبو محمد، يحيى بن المبارك -مولى بني عدي، أخذ العربية عن أبي عمرو بن العلاء، واللغة والعروض عن الخليل، وكان أحد أكابر القراء، وكان ثقة صدوقا، وجعله الرشيد مؤدبا للمأمون، له: مختصر في النحو، المقصور والممدود، النقط والشكل ... وغيرها وله الكثير من الشعر، مات بخراسان سنة 202 هـ. البلغة: 284، بغية الوعاة: 2/ 340، طبقات القراء: 2/ 375، وفيات الأعيان: 2/ 304، الأعلام: 9/ 205.

توجيه: الفرق بين العطف والمعية: أن العطف يقتضي المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في معنى الفعل، سواء حصلت المشاركة في الزمن أو لا؛ فإذا قلت: قابلت محمدا وعليا في الحج، فيجب أن تتناولهما المقابلة، وليس بلازم أن تكون شملتهما مع المتكلم في وقت واحد. أما المعية فبالعكس؛ أي: إنه تنحتم المشاركة الزمنية. أما المشاركة المعنوية؛ فقد تكون أو لا تكون؛ فإذا قلت: سار محمد والنيل -تعينت المشاركة الزمنية. أما المعنوية؛ فلا يمكن؛ لأن النيل لا يشارك في السير. ضياء السالك: 2/ 160.

فائدة: قال الصبان: قال الفارسي: إذا اجتمعت المفاعيل؛ قدم المفعول المطلق. ثم المفعول به الذي تعدى إليه الفاعل بنفسه، ثم الذي تعدى إليه بواسطة الحرف، ثم المفعول فيه الزماني، ثم المكاني، ثم المفعول له، ثم المفعول معه؛ نحو: ضربت ضربا محمدا بسوط نهارا هنا تأديبا وطلوع الشمس؛ والظاهر أن هذا الترتيب أولى؛ لا واجب، ومن الخير أن يراعى تقديم -الأهم والمقصود- مهما كان. حاشية الصبان: على شرح الأشموني: 2/ 141.

2 لأن "حسن" يصح تسلطه على كل من العيون والحواجب.

3 لأن "أعلنتها" يصح تسلطه على التبن والماء؛ والتوسع في معنى الأفعال من باب التضمنين؛ وهو سائغ ووارد في لغة العرب.

(219/2)

[باب المستثنى] :

هذا باب المستثنى:

[أدوات الاستثناء] :

للاستثناء 1 أدوات ثمان:

حرفان وهما: "إلا" عند الجميع، و: "حاشا" 2 عند سيبويه، ويقال فيها: حاش وحشا.

1 الاستثناء: اسم يذكر بعد إلا، أو إحدى أخواتها، يخالف ما قبلها في الحكم نفيا أو إثباتا، ويقول صاحب التسهيل في تعريفه: "هو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور، أو متروك بإلا أو ما في معناها" فالمخرج: جنس يشمل المخرج بالبدل، وبالصفة، وبالشرط، وبالاستثناء، وغير ذلك؛ وقوله: "تحقيقا أو تقديرا": إشارة إلى قسمي الاستثناء، المتصل والمنقطع. وقوله: "من مذكور أو متروك": إشارة إلى قسمي الاستثناء، التام والمفترغ؛ وقوله: "إلا أو ما في معناها": يشمل أدوات الاستثناء جميعا. وانظر شرح التصريح: 1/ 346-347، وحاشية الصبان: 2/ 141-142.

2 للنحاة في "حاشا" ثلاثة مذاهب:

الأول: ما ذهب إليه سيبويه وجماعة من البصريين، وحاصله: أن "حاشا" حرف جر دائما، ولا تأتي فعلا؛ لأنهم لم يحفظوا إلا الجر بها، والجر: لا يكون إلا بالحرف؛ واختلف أصحاب هذا الرأي حول قضية التعليق؛ ألها تعلق كبقية حروف الجر أو إنها كالحروف الزائدة، فلا متعلق لها؟ فذهب بعضهم إلى أن لها متعلقا كسائر حروف الجر؛ ومتعلقها ما يكون قبلها من فعل أو شبهه؛ وعلى هذا، يكون محلها مع المجرور نصبا. وذهب آخرون -ومنهم ابن هشام- إلى أنها لا تتعلق بشيء كالحروف الزائدة؛ لأنها ليست على نمط حروف الجر الأصلية، التي توصل معاني الأفعال التي قبلها إلى الاسم المجرور بها؛ وهي -أي حاشا- لا توصل المعنى إلى ما بعدها؛ بل تزيل معنى الفعل، ولما اختلف حال هذا الحرف "حاشا" عن حال بقية حروف الجر الأصلية، لم يجعل منها؛ وفي هذا الكلام نظر. =

وفعلان وهما: "ليس" 1، و: "لا يكون".
 ومترددان بين الفعلية والحرفية 2، وهما: "خلا" عند الجميع، و: "عدا" عند غير سيبويه.
 واسمان وهما: "غير" و: "سوى" بلغاتهما، فإنه يقال: سوى كـ "رضى"، وسوى كـ "هدى"،
 وسواء كـ "سما"، وسواء كـ "بناء"، وهي أغربها 3.

= الثاني: ما ذهب إليه المازني والجرمي، والمبرد، والزجاج، والأخفش، وأبو زيد، والفراء،
 وأبو عمرو الشيباني، وكثير من المتأخرين، وهو عدها حرف جر - كثيرا - وما بعدها
 يكون مجرورا بها، واستعمالها - قليلا - فعلا متعديا جامدا فتنصب ما بعدها؛ فإذا
 استعملت حرفا، قيل: حاشاي من دون نون الوقاية، وإذا استعملت فعلا، قيل:
 حاشاني، ويعد هذا الفعل جامدا؛ لتضمنه معنى إلا؛ ولما جاء عن يمين يحتج بكلامهم نصب
 ما بعدها؛ وجره؛ ذهب أصحاب هذا المذهب إلى أنها حين تجر ما بعدها تكون حرف
 جر، وحين تنصب ما بعدها تكون فعلا.

الثالث: ما ذهب إليه الكوفيون، وهو أنها فعل دائما، تنصب ما بعدها، ولا تكون حرفا
 جاريا، وحجتهم على ما ذهبوا إليه وكونها تتصرف، فتأتي حاشى وأحيانا: حاش؛ ومعلوم
 أن الحروف لا تتصرف؛ وإذا جاء بعدها اسم مجرور؛ فهو مجرور بحرف جر حذف، وبقي
 عمله؛ وفي كلامهم نظر؛ والأرجح، والأصح: ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني؛
 لعدم التأويل والتقدير: وانظر في تفصيل هذه المسألة: شرح التصريح: 1/ 346،
 والمغني: 164-166، والجني الداني، 558-568، وحاشية الصبان: 2/ 165-
 167، وابن عقيل: 1/ 491-493.

1 هذا مذهب الجمهور، وذهب أبو علي الفارسي، وتبعه في ذلك أبو بكر بن شقير،
 إلى أن ليس حرفا دائما، وظهر بطلان هذا الرأي باقتراحها بتاء التانيث الساكنة في نحو
 "ليست هذه بمفلحة"، وتاء الفاعل في نحو "لست، ولستما، ولستم، ولستن" وهذا من
 علامات الأفعال. و"ليس" في الاستثناء حرف ناصب للمثنى بمنزلة إلا، وهي في غير
 الاستثناء فعل. مغني اللبيب: 386-390، والتصريح: 1/ 347، والجني الداني:
 493-500.

2 أي ما لم تتقدم عليهما "ما" المصدرية، وإلا تعينتا للفعلية ويلزمان المضى.

3 قل من ذكرها، ومن نص عليها الفارسي في كتابه الحجة، وتبعه ابن الخباز في كتابه

النهاية.

وقال في المغني: إنها تمد مع الفتح وتقصّر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر.
التصريح: 1/ 347، ومغني اللبيب: 187.

(221/2)

[أحوال الاسم الواقع بعد إلا وحكمه]:

فإذا استثنى بـ "إلا" وكان الكلام غير تام، وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه، فلا عمل لـ "إلا"، بل يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدانها، ويسمى استثناء مفرغاً، وشرطه: كون الكلام غير إيجاب¹، وهو: النفي نحو: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ} 2، والنهي نحو: {وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ} 3، {وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} 4، والاستفهام الإنكاري نحو: {فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ

1 لأن التفريغ في الإيجاب، يدعو إلى الاستبعاد والوهم؛ فنحو: قام إلا زاهر، يفهم منه قيام جميع الناس إلا زاهراً - وهذا بعيداً ومحال - وليس هناك قرينة تدل على أن المراد جماعة مخصوصة.

وجوّز ابن الحاجب التفريغ في الموجب، شرط أن يكون فضلة، وحصلت فائدة؛ نحو: قرأت إلا يوم الخميس؛ فإنه يجوز أن تقرأ في الأيام جميعها إلا يوم الخميس. وأجيب بأن هذا قليل فيمنع طرداً للباب، كما اتفق على الجواز في المنفي، وإن لم يستقم المعنى أحياناً؛ نحو: ما مات إلا زاهر؛ لهذا السبب.

وخلاصة القول: أن الاستثناء المفرغ يقتضي أن يكون الكلام غير تام، وغير موجب معاً. انظر ضياء السالك: 2/ 163، حا: 4، وشرح التصريح: 1/ 348.

2 "3" سورة آل عمران، الآية: 144.

موطن الشاهد: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ} .

وجه الاستشهاد: تقدم على الاستثناء ما يخرج عن الإيجاب وهو "ما" النافية، فيعرب "محمد" مبتدأ، و"رسول" خبراً؛ لكون الاستثناء مفرغاً، حيث جاء الكلام غير إيجاب.

3 "4" سورة النساء، الآية: 171.

موطن الشاهد: {وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ} .

وجه الاستشهاد: مجيء الاستثناء مفرغاً؛ لكون الكلام غير إيجاب؛ لسبقه بلا الناهية؛

و"تقولوا" يطلب مفعولا صريحا، فنصب ما بعد إلا على المفعولية؛ وتقدير المستثنى منه: ولا تقولوا على الله شيئا إلا الحق.

4 "29" سورة العنكبوت، الآية: 46.

موطن الشاهد: {وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء الاستثناء مفرغا؛ لكون الكلام غير إيجاب؛ لسبقه بلا الناهية.

وما قبل "إلا" وهو "تجادلوا" يطلب مجرورا بالباء؛ فجر بما بعد إلا وهو "التي"؛

وتقدير المستثنى منه: ولا تجادلوا أهل الكتاب بشيء إلا بالتي هي أحسن.

(222/2)

الْفَاسِقُونَ {1، فأما قوله تعالى: {وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ} 2، فحمل "يأتي" على "لا يريد" لأكما بمعنى.

وإن كان الكلام تاما: فإن كان موجبا 3 وجب نصب المستثنى 4، نحو:

1 "46" سورة الأحقاف، الآية: 35.

موطن الشاهد: {فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء الاستثناء مفرغا؛ حيث جاء الكلام غير إيجاب؛ لأن الاستفهام

الإنكاري يحمل معنى النفي؛ وما قبل إلا؛ وهو "يهلك" يتطلب نائب فاعل مرفوع ما

بعد "إلا" وهو "القوم" وتقدير المستثنى منه: فهل يهلك أحد إلا القوم الفاسقون.

2 "9" سورة التوبة، الآية: 32.

موطن الشاهد: {وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ} .

وجه الاستشهاد: حمل "يأتي" في إفادة النفي على "لا يريد"؛ لأكما بمعنى واحد؛ والمعنى:

لا يريد الله إلا أن يتم نوره "إتمام نوره" فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في

المعنى؛ ولذا عد من باب الاستثناء المفرغ.

3 الموجب هو: الجملة التي ليس فيها نفي أو شبهة؛ وهو النهي، والاستفهام المتضمن

معنى النفي، كالإنكاري والتوبيخي.

4 يجب نصب المستثنى سواء أكان متأخرا عن المستثنى منه، أم متقدما عليه؛ ومتصلا

كان الاستثناء أم منقطعا. ويقال في الإعراب: "إلا": حرف استثناء، والمستثنى:

منصوب على الاستثناء.

فائدة: اختلف النحاة في العامل في الاسم المنصوب بعد إلا؛ ولهم في هذه المسألة ثمانية أقوال:

أ- إن الناصب لهذا الاسم هو "إلا" نفسها -وحدها" وإلى هذا ذهب ابن مالك، ونسبه إلى سيبويه والمبرد.

ب- إن الناصب هو تمام الكلام، ومثل هذا انتصاب التمييز، نحو قولك: أعطيته عشرين درهما.

ج- إن الناصب هو الفعل المتقدم على "إلا" لكن بوساطة "إلا" وينسب هذا القول إلى السيرافي، والفارسي، وابن الباذش، وضعف العلماء هذا الرأي؛ لأنه قد لا يكون في الكلام فعل أصلاً؛ كما في قولك: "القوم إخوتك إلا زيدا".

د- إن الناصب هو الفعل السابق بغير وساطة "إلا" وإلى هذا، ذهب ابن خروف، وضعفوه بمثل ما ضعفوا رأي الفارسي ومن معه. =

(223/2)

{فَشَرُّوْا مِنْهُ إِلَّا قَلِيْلًا مِنْهُمْ} 1، وأما قوله 2: [البسيط]

260- عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النَّوْئِي وَالْوَتْدُ 3

فحمل "تغير" على "لم يبق على حاله" لأنهما بمعنى.

= ه- إن الناصب فعل محذوف يقدر من معنى "إلا" مثل "أستثني"، وإلى هذا، ذهب الزجاج.

و إن الناصب هو مخالفة ما بعد إلا لما قبلها، ويحكي هذا عن الكسائي.

ز- إن الاسم المنصوب يقع اسماً لـ "أن" -بتشديد النون- مؤكدة محذوفة وخبرها محذوف أيضاً؛ وتقدير الكلام في "قام القوم إلا زيدا": قام القوم إلا أن زيدا لم يقم، وقد حكى هذا القول عن الكسائي؛ وهو تكلف ظاهر.

ح- إن "إلا" مركبة من "إن" المؤكدة ولا العاطفة، ثم خففت "إن" بحذف أحد نونيها، ثم أدغمت في "لا" فإذا انتصب ما بعدها، فذلك من أجل تغليب حكم "إن"، وإذا لم ينتصب فمن أجل تغليب حكم "لا" العاطفة؛ ونسب هذا القول إلى الفراء؛ وهو أشد تكلفاً من سابقه. انظر شرح التصريح: 1/ 349.

1 "2" سورة البقرة، الآية: 249.

موطن الشاهد: {شَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء ما قبل "إلا" وهو شربوا كلاما تاما موجبا؛ لأن المستثنى منه موجود؛ وهو "الواو" في شربوا؛ ولم يتقدم عليه نفي ولا شبهة؛ فجاء ما بعد إلا "قليلا" منصوبا على الاستثناء؛ وحكم نصبه على الاستثناء -في هذه الحال- الوجوب؛ لتوفر الشروط اللازمة.

2 القائل: هو: الأخطل؛ غياث بن غوث التغلبي النصراني، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد:

هذا عجز بيت وصدره قوله:

وبالصريمة منهم منزل خَلَقَ

وهو من شواهد: التصريح: 349 / 1، والأشموني: "228 / 1 / 444"، والعيني: 3 /

103 ومغني اللبيب: "363 / 496"، وديوان الأخطل: 168.

المفردات الغريبة: الصريمة: اسم موضع، وأصله: المنقطع من الرمل. خلق: بال. عاف: دارس مندثر. النوي: جدول صغير يحفر حول الخباء لمنع السيل عنه.

المعنى: إن بهذا الموضع منزلا باليا خلفه القوم، تغيرت حاله، ودرست معاملته، ولم يبق منه إلا الحفرة التي كانت حوله، والوتد الذي يربط به الخباء أو الدواب.

الإعراب: "بالصريمة": متعلق بمحذوف خبر مقدم. "منهم": متعلق بمحذوف حال =

(224/2)

وإن كان الكلام غير موجب: فإن كان الاستثناء متصلا 1 فالأرجح إتباع المستثنى

للمستثنى منه 2: بَدَلَ بعضٍ عند البصريين، وَعَظَفَ نَسَقٍ عند الكوفيين 3

= من "منزل" الآتي؛ لأن الصفة إذا تقدمت على الموصوف؛ تنصب على الحال؛ ويجوز

تقدم الحال على صاحبه؛ أو "منهم": متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في

"بالصريمة"؛ وهذا الضمير عائد على منزل -وهذا متعين على مذهب الجمهور الذين لا

يجوزون مجيء الحال من المبتدأ. منزل: مبتدأ مؤخر. خلق صفة لـ "منزل" مرفوع. عاف:

صفة ثانية مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة؛ للتخلص من التقاء

الساكنين. تغير: فعل ماضٍ، والفاعل: هو، يعود إلى المنزل؛ وجملة "تغير": في محل رفع

صفة ثالثة لـ "منزل" إلا: حرف استثناء النوي: بدل من الضمير المستتر في تغير؛ وبدل

المرفوع مرفوع مثله. والوتد: الواو عاطفة، التود: اسم معطوف على النؤي مرفوع مثله. موطن الشاهد: "إلا النؤي والتود".

وجه الاستشهاد: ارتفاع "النؤي" على البدلية؛ لأن الكلام ليس تاماً موجباً كما خرجته النحاة؛ بل هو منفي في المعنى؛ لكون "تغير"؛ وهو العامل في ضمير المستثنى منه؛ وهو المنزل في معنى عامل منفي؛ تقديره: "لم يبق حاله" كما بعدها مبتدأ محذوف الخبر؛ ومثله حديث النبي -صلى الله عليه وسلم-: "كل أمي معافى إلا المجاهرون"؛ والتقدير: ولكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون؛ وذهب العلماء إلى أن جملة "المبتدأ والخبر" الواقعة بعد "إلا" في محل نصب على الاستثناء؛ وقال ابن هشام: قد فات العلماء عد هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الإعراب. انظر في هذه المسألة: شرح التصريح: 1/ 349، وضياء السالك: 2/ 165.

1 هو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه، ويحكم على أحدهما بضد ما يحكم به على الآخر، سواء كان المستثنى منه متعدد الأفراد، والمستثنى أحد تلك الأفراد؛ نحو: زرت الزملاء إلا محمداً؛ أو كان المستثنى منه فرداً ذا أجزاء، والمستثنى جزءاً؛ نحو: زرت الزملاء إلا محمداً؛ أو كان المستثنى منه فرداً ذا أجزاء، والمستثنى جزءاً من تلك الأجزاء نحو: نظفت الحجرة إلا نافذة؛ وفي الحالتين يكون ما بعد إلا مخالفاً في الحكم لما قبلها. 2 أي: في إعرابه، فيكون مثله: مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً.

3 ذلك لأن "إلا" عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة، وهي بمنزلة "لا" العاطفة؛ من حيث كون ما بعدها يخالف ما قبلها؛ واعترض أبو العباس، أحمد بن يحيى ثعلب وهو من شيوخ نخبة الكوفة -على مذهب البصريين، في هذه المسألة، وقال: كيف يكون ما بعد "إلا" بدلاً؛ وهو موجب ومتبوعه منفي؛ فكأنه ينكر أن يخالف البديل المبدل منه في الإيجاب والنفي؛ ورد عليه أبو سعيد السيرافي: بأننا إنما جعلناه بدلاً مما قبله في عمل العامل فيه، وتخالف البديل من المبدل منه في النفي والإيجاب، لا يمنع البدلية؛ لأن سبيل البديل، أن يجعل المبدل منه، كأنه لم يذكر، ويجعل البديل في موضعه؛ لأنه هو المقصود بالحكم، ثم إننا رأينا التوابع تختلف مع متبوعها في النفي، والإثبات، كما في: "رأيت رجلاً كريماً لا بخيلاً" فما يمنع أن يكون البديل مثل الصفة والعطف؟! وانظر شرح التصريح: 1/ 349-350.

نحو: {مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ} 1، {وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ} 2،

1 "4" سورة النساء، الآية: 66.

أوجه القراءات: قرأ برفع "قليل" السبعة غير ابن عامر؛ وقرأ بنصب "قليلًا" ابن عامر، وعيسى بن عمرو، وإسحاق، وأبي، وأنس. انظر الإتحاف: 192، وإعراب القرآن، للنحاس: 1/ 431، وحجة القراءات، لأبي زرة: 206.

توجيه القراءات: على قراءة الرفع، يكون "قليل" بدلا من الضمير المتصل بالفعل "فعلوه" ومحل الواو الرفع؛ لأنه فاعل؛ وعلى قراءة النصب، يكون "قليلًا" منصوبا على الاستثناء؛ لأن التقدير: أستثني قليلا منهم. موطن الشاهد: {مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء ما قبل "إلا" مسبوqa بـ "ما" النافية "ما فعلوه" فيعرب ما بعد "إلا" بدلا من الضمير المتصل بالفعل؛ بدل بعض من كل -عند البصريين- وذكر الشيخ خالد الأزهي أنه على نية تكرار العامل؛ إذ التقدير: ما فعلوه إلا فعله قليل منهم؛ وهو عطف نسق عند الكوفيين كما أسلفنا. انظر شرح التصريح: 1/ 350. 2 "11" سورة هود، الآية: 81.

أوجه القراءات: قرأ بالرفع ابن كثير، وأبو عمرو، وابن محيصن، واليزيدي، والحسن؛ وقرأ الباقر بن النصب. الإتحاف: 259، وإعراب القرآن: 2/ 5، والبحر المحيط: 5/ 248.

توجيه القراءات: على قراءة الرفع في "امراتك" على أنها بدل بعض من كل في قوله "أحد"؛ وعلى قراءة النصب على تقدير: أستثني امراتك؛ فيكون "امراتك" منصوبا على الاستثناء.

موطن الشاهد: {وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء ما قبل إلا مسبوqa بالنهي؛ وهو شبهه النفي، ولذا يعرب ما بعد إلا بدلا من "أحد" الواقعة فاعلا والكوفيون يعربون "امراتك" هنا عطف نسق كما أوضحنا.

{وَمَنْ يَقْنُطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ} 1، والنصب عربي جيد، وقد قرئ به في السبع في: {قَلِيلٌ} و: {أَمْرَاتُكَ} .

وإذا تعذر البديل على اللفظ أبدل على الموضع 2، نحو: "لا إله إلا الله"،

1 "15" سورة الحجر، الآية: 56.

موطن الشاهد: {وَمَنْ يَقْنُطُ.... إِلَّا الضَّالُّونَ} .

وجه الاستشهاد: سبق ما قبل "إلا" بالاستفهام الإنكاري؛ وهو شبيه بالنفي، ولذا يعرب الاسم بعد "إلا" بدلا من الضمير المستتر في "يقنط" بدل بعض من كل؛ ولم يصرح معه بضمير؛ لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه يغني عن الضمير غالبا، وكذا الحال في الآية السابقة.

2 ذكر المؤلف مما يتعذر إبداله على لفظ المبدل منه لسبب صناعي ثلاثة أمثلة؛ هي: "لا إله إلا الله"، و: "ما فيها أحد إلا زيد" و"ليس زيد بشيء إلا شيئا لا يعبا به" وفي المثالين؛ الأول والثاني، ارتفع ما بعد "إلا"، وفي الثالث: نصب ما بعد إلا، وتوجيه ذلك:

أ- "لا إله إلا الله".

جاءت "لا" في أول الجملة نافية للجنس و"إله" اسمها، وخبرها محذوف؛ والتقدير: لا إله موجود، أو كائن، أو لنا؛ ومعلوم أن اسم لا وخبرها المقدر نكرتان على ما هو ضروري في إعمال "لا" عمل "إن"؛ ومعلوم أن ما بعد إلا الاستثنائية، يكون حكمه -من جهة النفي والإثبات- ضد حكم ما قبلها، فإذا كان ما قبلها منفيًا، كان ما بعدها مثبتًا، والعكس صحيح؛ وعلى هذا فلو أبدلنا لفظ الجلالة "الله" من اسم "لا" وهو إله -على اللفظ- أي: نصبنا لفظ الجلالة، كنا قد أعملنا "لا" في معرفة؛ بل في أعرف المعارف، وفي هذه مخالفة لشرط إعماله؛ لأنه يجب أن يكون اسمها نكرة باتفاق، وكذلك، فإن ما بعد "إلا" هنا مثبت؛ ومعلوم أن "لا" لا تعمل في مثبت؛ فإتباعنا ما بعد إلا على لفظ المتبوع الذي هو أثر عمل "لا" يجرنا إلى مخالفة هذا الأصل فضلا عن المخالفة الأولى؛ ومن أجل هذا وذاك؛ منعنا من أن نبديل لفظ الجلالة على لفظ المبدل منه؛ وهو اسم لا، وجوزنا أن نبديل على الموضع؛ لأنه ليس أثرا من آثار "لا"؛ وذلك لأن اسم "لا" أصله مبتدأ والمبتدأ مرفوع بالابتداء؛ فلو أبدلنا لفظ الجلالة بالرفع، لم نكن جعلنا لـ "لا" فيه عملا؛ وسبق أن عرفنا أن سيبويه يعد "لا" واسمها جميعا في قوة المبتدأ؛ فالموضع ههنا رفع بالابتداء؛ على أحد الوجهين، وليس لـ "لا" أثر فيه؛ فأبدل بالرفع

على الموضوع وأنكر بعض النحاة الإبدال بالرفع -على اعتبار الابتداء على كلا
الاحتمالين، وجعلوا المبدل منه؛ هو =

(227/2)

ونحو: "ما فيها من أحد إلا زيد" برفعهما، و: "ليس زيد بشيء إلا شيئا لا يعبأ به"
بالنصب؛ لأن "لا" الجنسية لا تعمل في معرفة، ولا في موجب، ومن الباء الزائدتين
كذلك، فإن قلت: "لا إله إلا الله واحد" فارفع أيضا؛ لأنها لا تعمل في موجب.
ولا يترجح النصب على الإتيان لتأخر صفة المستثنى منه على المستثنى، نحو: "ما فيها
رجل إلا أخوك صالح" خلافا للمازني¹:

= الضمير المستتر في خبر "لا"؛ والتقدير: لا إله لنا إلا الله؛ أو لا إله موجود إلا الله،
ونحو ذلك؛ ويكون المعنى: "أن" "لا" واسمها وخبرها "نفت جنس الآلهة، وأثبت "البديل"
الله وحده؛ فظل الكلام دالا على التوحيد.
ب- "ما فيها أحد إلا زيد".

جاء المستثنى منه في هذا المثال "أحد" وهو نكرة منفية مجرورة بمن الزائدة لفظا؛ غير أنها
مرفوعة المحل؛ لكونها مبتدأ خبره الجار والمجرور المتقدم عليها؛ فلو أننا أبدلنا "زيد"
المعرفة بالعلمية، من أحد على لفظه -وهو الجر بمن- لكنا جعلنا زيدا "المعرفة" معمولا
لـ "من" الزائدة العاملة في "أحد" "المبدل منه"؛ ومعلوم أن "من" الزائدة، لا تدخل إلا
على النكرة، وكذلك جاء ما بعد إلا مثبتا؛ لأن ما قبلها منفي؛ ومعلوم أن "من" الزائدة
لا تدخل إلا على المنفي؛ ولهذا، وذاك؛ امتنع الإتيان على اللفظ -لفظ المبدل منه-
الذي هو أثر لـ "من" الزائدة، وجاز الإتيان على الموضوع؛ وهو الرفع على الابتداء؛ لأن
الابتداء، ليس أثرا لـ "من" الزائدة.

ج- "ليس زيد بشيء إلا شيئا لا يعبأ به".
جاء المستثنى منه "شيء" مجرورا بـ "من" الزائدة؛ لوقوعه خبرا لـ "ليس" فوقع نكرة
منفية، و"شيئا" الذي نريد أن نبذله نكرة مثبتة؛ ولوقوعه بعد إلا المسبوقة بالنفي؛ فلو
أبدلنا هنا على اللفظ؛ لجعلنا البديل معمولا للباء الزائدة؛ وهي لا تدخل إلا على النكرة
المنفية؛ ولذا وجب البديل على الموضوع -وهو النصب- الذي هو أثر ليس. شرح
التصريح: 351 / 1.

1 حيث اختار المازني النصب في هذه الحالة؛ ففي قولهم: "ما فيها رجل إلا أخاك صالح"؛ فرجل: مبتدأ، و"الجار والمجرور": خبر تقدم عليه؛ وصالح: صفة لـ "رجل"، وأخاك: منصوب على الاستثناء مقدم على صفة المستثنى منه؛ وهذا الرأي، يجعل حكم تقديم المستثنى على وصف المستثنى منه، كتقديم المستثنى على نفس المستثنى منه؛ وهذا الرأي نسبه ابن الخباز إلى المازني، غير أن المحققين أنكروا تلك النسبة؛ وفي هذه المسألة رأيان آخران؛ أحدهما: أن يكون نصب المستثنى في =

(228/2)

وإن كان الاستثناء منقطعا 1: فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا، نحو: "ما زاد هذا المال إلا ما نقص" إذ لا يقال زاد النقص، ومثله: "ما نفع زيد إلا ما ضر" إذ لا يقال نفع الضر.

وإن أمكن تسليطه فالجوازيون يوجبون النصب، وعليه قراءة السبعة: {مَا هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ} 2، وتقييم ترجمه وتجزئ الإتياع، كقوله 3: [الراجز]

= هذه الحالة راجعا على إتباع المستثنى للمستثنى منه، فلم يعط المستثنى في هذه الحالة حكم المستثنى المتقدم على المستثنى منه نفسه، ولم يعط حكم المستثنى المتأخر على المستثنى منه، وهذا الرأي هو ما حكاه الأثبات -ومنهم ابن هشام- عن المازني، وهو ما اختاره المبرد أيضا فيما ذكره ابن مالك في شرح كافيته؛ وثانيهما: أن لا يترجح نصب المستثنى في هذه الحالة، ولا يترجح إتباعه للمستثنى منه؛ بل يستوي الأمران؛ وأصحاب هذا الرأي، نظروا إلى الأمرين معا؛ أن المستثنى منه متقدم على المستثنى، وأن صفة المستثنى منه متأخرة عن المستثنى، فأعطوا كل واحد من الأمرين لحة من النظر؛ فلما وجدوا كل واحد من هذين الأمرين يقتضي حكما يخالف الحكم الذي يقتضيه الآخر، أعطوا هذه الصورة حكما متوسطا، قال ابن مالك: "وعندي أن النصب والبدل عند ذلك مستويان؛ لأن لكل واحد منهما مرجحا". شرح التصريح: 351-352.

1 وهو ما فقد أحد ركني المتصل؛ نحو: قام القوم إلا حمرا لفاقد البعضية، وقوله تعالى: {لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى} لفاقد المخالفة في الحكم لما قبله ويشترط في المنقطع أن يناسب المستثنى منه، فلا يجوز: "قام القوم إلا ثعبانا"، وألا يتقدم ما هو نص في خروجه؛ فلا يصح: "سهلت الخيل إلا الإبل"، بخلاف صوتت مثلا.

2 "4" سورة النساء، الآية: 157.

موطن الشاهد: {مَا هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ} .

وجه الاستشهاد: نصب "اتباع" على الاستثناء؛ وحكم نصبه على الاستثناء الوجوب على مذهب البصريين؛ لأنه لا يصح فيه الإبدال حقيقة من جهة إن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه؛ وأما التميميون؛ فيرجحون النصب على الاستثناء؛ ويجيزون الإتيان؛ فيقرأون: "إِلَّا اتِّبَاعُ" بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع، ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ؛ لما تقدم من أنه معرفة موجبة و"من" زائدة، لا تعمل فيها. شرح التصريح: 1/ 353.

3 القائل: عامر بن الحارث، المعروف بجران العود، وهو أحد بني كلفة -بضم الكاف وفتحها- أو كلدة النميري، شاعر جاهلي أدرك الإسلام، لقب بجران العود لبيت قاله وهو:

خذا حذرا يا ضرتي فإنني ... رأيت جران العود قد كان يصلح
وذلك أنه كان له زوجتان، فاتخذ سوطا يهددهما به.

الشعر والشعراء: 2/ 718، والخزانة 41/ 197، والمقاصد: 1/ 492.

(229/2)

261- وبلدة ليس بها أنيس ... إلا اليعافير وإلا العيس¹

1 تخريج الشاهد: البيت من شواهد: التصريح: 1/ 353، والأشموني: "445 / 1 / 229" والشذور: "25 / 265" والهمع: 1/ 225، والدرر: 1/ 192، والكتاب: 1/ 133، 365، ومعاني الفراء: 1/ 479، والمقتضب: 2/ 319، 347، 4/ 414، والإنصاف: 271، وشرح المفصل: 2/ 80، 117، 7/ 21، 8/ 52، والخزانة: 4/ 197، والعيني: 31/ 107، وديوان جران العود: 53.

المفردات الغريبة: أنيس: مؤنس. اليعافير: جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية. العيس: هي الإبل التي يخالط بياضها شيء من الشقرة، واحدها: أعيس، والأنثى: عيساء.

المعنى: كثير من البلدان والأماكن الموحشة؛ التي لا مؤنس فيها ولا رفيق، وليس فيها إلا أولاد البقر الوحشي والإبل؛ زرتها ولم أخش شيئا.

الإعراب: وبلدة: الواو واو "رب". بلدة: اسم مجرور لفظا مرفوع محلا على أنه مبتدأ.
ليس: فعل ماضٍ ناقص. "بها" متعلق بمحذوف خبر ليس المتقدم على اسمه. أنيس:
اسم "ليس" مؤخر مرفوع. إلا: حرف استثناء، لا محل له من الإعراب. اليعافير: بدل
من "أنيس" مرفوع مثله. وإلا: الواو عاطفة. إلا حرف زائد يفيد التأكيد. العيس: اسم
معطوف على "اليعافير" مرفوع مثله.
موطن الشاهد: "إلا اليعافير".

وجه الاستشهاد: رفع "اليعافير" على الإبدال -على لغة تميم- مع أنه استثناء منقطع
تقدم فيه المستثنى منه، فكان ينبغي انتصابه على المشهور؛ وقد حملهم على ذلك أن
المقصود هو المستثنى؛ فكأنه قال: ليس بها إلا اليعافير -وهذا رأي سيبويه- وأما
المستثنى منه، فكأنه غير مذكور، فصار كالاستثناء المفرغ؛ أو أنه توسع في معنى
المستثنى، حتى جعله نوعا من المستثنى منه، فقدر اليعافير والعيس نوعا من الأنيس، أو
توسع في المستثنى، حتى جعله نوعا من المستثنى منه، فقدر اليعافير والعيس نوعا من
الأنيس، أو توسع في المستثنى منه، فكأن الاستثناء في الحالتين متصل. وانظر: همع
الهوامع: 1/ 225، وكتاب سيبويه: 1/ 262، وشرح التصريح: 1/ 354.

(230/2)

وحمل عليه الزمخشري¹: {قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ} 2.
[وجوب نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه]:

فصل: وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقا³، كقوله⁴:
262- وما لي إلا آل أحمد شيعة... وما لي إلا مذهب الحق مذهب⁵

1 هو: أبو القاسم؛ محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي، جار الله، والزمخشري
نسبة إلى زمخش من أعمال خوارزم، إمام في اللغة والنحو والبيان، أخذ عن النيسابوري
والأصبهاني، له مصنفات قيمة منها: الكشف في التفسير، والمفصل في النحو، وأطواق
الذهب، والأحاجي النحوية، وغيرها كثير. مات يوم عرفة سنة: 538 هـ.
البلغة: 256، إنباه الرواة: 3/ 265، بغية الوعاة: 2/ 279، معجم المؤلفين: 12/
186.

2 "27" سورة النمل، الآية: 65.

موطن الشاهد: {قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ} .
وجه الاستشهاد: جعل الزمخشري "من" الاسم الموصول في محل رفع فاعل لـ "يعلم" والغيب: مفعولا به ليعلم أيضا، ولفظ الجلالة بدلا من "من" الموصولة؛ وعلى هذا؛ فهو استثناء منقطع؛ لأن المستثنى -لفظ الجلالة- ليس من جنس المستثنى منه؛ لأن الله تعالى لا يحويه مكان. و"من في السموات" يدل على أن المقصودين مستقرون في السموات والأرض؛ غير أن ابن مالك، جعل الاستثناء متصلا، وقدر متعلق الظرف: من يذكر في السموات والأرض؛ لا استقر ونحوه؛ ورأى ابن هشام في المغني: أنه يجوز أن تعرب "من" مفعولا به لـ "يعلم" لا فاعلا، و"الغيب" بدل اشتمال منه، و"لفظ" الجلالة فاعل، ويكون الاستثناء مفرغا، وكأنه: لا يعلم الغيب إلا الله: وهذا الرأي أفضل مما قبله. انظر مغني اللبيب: 576، وشرح التصريح: 1/ 354.
3 أي: سواء أكان متصلا أم منقطعا؛ ولا يجوز أن يعرب بدلا؛ لأنه يكون تابعا، والتابع لا يتقدم على المتبوع؛ كما هو معلوم.
4 القائل: هو الكميت بن زيد الأسدي، وقد مرت ترجمته.
5 هذا بيت للكميت من قصيدة له هاشمية، يمدح فيها بني هاشم آل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ومطلعها: =

(231/2)

بعضهم يميز غير النصب في المسبوق بنفي] :
وبعضهم يميز غير النصب 1 في المسبوق بالنفي، فيقول: "ما قام إلا زيد أحد" سمع
يونس: "مالي إلا أبوك ناصر"، وقال 2: [الطويل]

=

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ... ولا لعبا مني وذو الشوق يلعب
ولم يلهمني دار ولا رسم منزل ... ولم يتطربني بنان مخضب
والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 355، وابن عقيل: "216 / 2 / 167"،
والأشموني: "230 / 1 / 449" وهمع الهوامع: 1/ 225، والدرر اللوامع: 1/ 192،
ومجالس ثعلب: 60، والأغاني: 5/ 119، والعيني: 3/ 111، والمقتضب: 4/ 398،
والإنصاف: 275، والجمال: 238، وشرح المفصل: 2/ 79، والخزانة: 2/ 207

عرضا، وشذور الذهب: "345 / 124، 356" وقطر الندى: "335 / 109".

المفردات الغريبة: طربت: من الطرب، وهو خفة تعتري القلب من لهو أو حزن أو نحوهما. البيض: جمع بيضاء، وهي المرأة النقية اللون. بنان، البنان: الأصابع أو أطرافها، والمفرد بنانة. مخضب: مزين بالخضاب، وهو ما يختضب به كالحناء ونحوه. شيعة: أنصار وأعوان. مذهب الحق: طريقة وشرعة.

المعنى: ليس لي أعوان وأنصار -أعتمدكم في الملهمات إلا آل النبي -صلى الله عليه وسلم-، وليس لي طريق ومذهب أسلكه وأهتدي به إلا طريق الحق.

الإعراب: ما: نافية. "لي": متعلق بمحذوف خبر مقدم. إلا: حرف استثناء، لا محل له من الإعراب. آل: مستثنى تقدم على المستثنى منه، منصوب، وهو مضاف. أحمد: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. شيعة: مبتدأ مؤخر مرفوع؛ وهو المستثنى منه. وما لي: الواو عاطفة، ما: نافية، "لي": متعلق بخبر مقدم محذوف. إلا: حرف استثناء. مذهب: مستثنى منصوب، تقدم على المستثنى منه، وهو مضاف. الحق: مضاف إليه. مذهب: مبتدأ مؤخر مرفوع؛ وهو المستثنى منه.

موطن الشاهد: "ما لي إلا آل أحمد، ما لي إلا مذهب الحق".

وجه الاستشهاد: تقدم المستثنى في الموضعين "آل، ومذهب" على المستثنى منه -كما بينا في الإعراب- ونصب المستثنى وجوبا؛ لأنه لو لم ينصب على الاستثناء؛ لأعرب بدلا؛ والبدل تابع، والتابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع، كما هو معلوم.

1 أي على الاستثناء، فيجيز النصب والرفع والجر على البدل للإتباع.

2 القائل: هو حسان بن ثابت الأنصاري، وقد مرت ترجمته.

(232/2)

263- إذا لم يكن إلا النبيون شافع¹

ووجهه أن العامل فُرِّعَ لما بعد "إلا" وأن المؤخر عام أريد به خاص؛ فَصَحَّ إبداله من المستثنى، لكنه بدل كُلِّ، ونظيره في أن المتبوع آخر وصار تابعا "ما مرت بمثلك أحد²".

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

لأنهم يرجون منه شفاعاة

والبيت من قصيدة للشاعر مطلعها:

ألا يا لقومي هل لما حُمّ دافع؟ ... وهل ما مضى من صالح العيش راجع؟

تذكرت عصرا قد مضى فتهافتت ... بنات الحشا وانحلّ مني المدامعُ

والشاهد من شواهد: التصريح: 355 / 1، والأشموي: "229 / 1 / 448"، وابن

عقيل: "217 / 2 / 168" والهمع: 225 / 1، والدرر: 192 / 1، والعيني: 114 / 3،

وديون حسان بن ثابت: 254.

المفردات الغريبة: يرجون: يأملون.

المعنى: إن أهل بدر أطاعوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ووفوا بعهدهم له؛ لأنهم

يرجون أن يشفع لهم يوم القيامة، حين لا تنفع شفاعاة أحد إلا الأنبياء.

الإعراب: لأنهم: اللام حرف جر، يفيد التعليل. أن: حرف مشبه بالفعل، و"هم": في

محل نصب اسمه. يرجون: فعل مضارع مرفوع، والواو: فاعل؛ وجملة "يرجون": في محل

رفع خبر "أن"؛ والمصدر المؤول من "أن وما دخلت عليه": في محل جر باللام؛ و"الجار

والجور": متعلق بفعل "بدّلوا" في بيت سابق. "منه": متعلق بـ "يرجون". شفاعاة: مفعول

به لـ "يرجون". إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، منصوب بجوابه، في

محل نصب على الظرفية الزمانية. لم: جازمة نافية. يكن: فعل مضارع تام مجزوم. إلا:

أداة استثناء ملغاة. النبيون: فاعل "يكن" مرفوع، وعلامة رفعه الواو. شافع: بدل كل

من كل من فاعل يكن.

موطن الشاهد: "إلا النبيون شافع".

وجه الاستشهاد: ارتفع المستثنى المتقدم المسبوق بالنفي - وهو النبيون - على مذهب

الكوفيين؛ وخرج العلماء هذا الشاهد وأمثاله على أنه استثناء مفرغ؛ حيث عدو

المستثنى معمولا لما قبل "إلا" فهو فاعل لـ "يكن" التامة، وما بعدها بدل منه؛ بدل كل

من كل - كما بينا في الإعراب - وانظر شرح التصريح: 355 / 1.

2 قول ورد عن العرب، أصله: مررت بأحد مثلك، مثلك: تابع في الأصل لأحد على

أنه نعت له، فلما قدم النعت على المنعوت أعرب النعت بحسب العوامل، وأعرب

"أحد" وهو المنعوت في الأصل بدلا. التصريح: 355 / 1.

[تتكرر "إلا" لتوكيد ولغير توكيد] :

[حكم تكررها لتوكيد] :

فصل: وإذا تكررت "إلا" فإن كان التكرار للتوكيد، وذلك إذا تلت عاطفا¹، أو تلاها اسم مماثل لما قبلها²، ألغيت؛ فالأول نحو: "ما جاء إلا زيد وإلا عمرو" فما بعد "إلا" الثانية معطوف بالواو على ما قبلها، و"إلا" زائدة للتوكيد³، والثاني كقوله:
..... لا ... تمر بهم إلا الفتى إلا العلاء⁴

ف: "الفتى" مستثنى من الضمير المجرور بالباء، والأرجح كونه تابعا له في جره⁵، ويجوز كونه منصوبا على الاستثناء، و: "العلاء" بدل من الفتى بدل كل من كل؛ لإثما مُسَمَّى واحد، و: "إلا" الثانية مؤكدة.

وقد اجتمع العطف والبدل في قوله⁶: [الرجز]

264- ما لك من شيخك إلا عمله ... إلا رسيمة وإلا رملة⁷

1 المقصود بالعطف هنا الواو من دون غيرها من حروف العطف.

2 المقصود: أنه متفق مع ما قبلها في معناه ومدلوله ومقصود بالحكم، بالرغم من اختلاف الألفاظ؛ كأن يكون بدل كل من كل، أو عطف بيان، وكذا الحال في بقية أنواع البدل، نحو: ما أعجبنى إلا زيد إلا وجهه إلا علمه. انظر شرح التصريح: 1/ 356، وضياء السالك: 2/ 171.

3 أي: التوكيد اللفظي، ولا أثر لها في الحكم الإعرابي مطلقا.

4 هذا عجز بيت من كلام الناظم في الألفية، يبين فيه حكم "إلا" المكررة للتوكيد؛ وهو بتمامه:

"وألغ "إلا" ذات توكيد؛ كلا ... تمر بهم إلا الفتى إلا العلاء"

5 يترتب على هذا الأرجح حذف حرف الجر وبقاء الاسم الذي كان مجرورا به على جره في غير الموضع القياسي.

6 لم ينسب إلى قائل معين.

7 تخريج الشاهد: البيت من شواهد: التصريح: 1/ 356، والأشعوني =

ف: "رسيمه" بدل، و: "رمله" معطوف، و: "إلا" المقترنة بكل منهما مؤكدة.

[حكم تكرارها لغير توكيد]:

وإن كان التكرار لغير توكيد، وذلك في غير بابي العطف والبدل، فإن كان العامل الذي قبل "إلا" مفرغا تركته يؤثر في واحد من المستثنيات، ونصبت ما عدا ذلك الواحد، نحو: "ما قام إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا بكرًا" رفعت الأول بالفعل على أنه فاعل، ونصبت الباقي، ولا يتعين الأول لتأثير العامل، بل يترجح، وتقول: "ما

= "232 / 1 / 451"، وابن عقيل: "170 / 2 / 221"، والهمع: 1 / 227، والدرر:

1 / 193، والكتاب: 1 / 374، والمقرب: 35، والعيبي: 3 / 117.

المفردات الغريبة: "شيخك": المشهور في هذه الكلمة أنها بالياء، وقيل هي "شنجك":
الجملة؛ وأصلها التحريك وسكنت للضرورة. الرسم: ضرب من سير الإبل البطيء.
الرملة: السير السريع، وفسر الأعلام "الرسيم": بالسعي بين الصفا والمروة، وفسر
الرملة: بالطواف بالبيت.

المعنى: ليس لك من جملك مأرب إلا رسيمه ورمله؛ وكلاهما أنت في حاجة إليه؛ والرواية
المشهورة "شيخك": والشيخ: الرجل المسن، وعلى هذه الرواية، يكون المراد: ليس لك
مطمع في شيخك إلا الانتفاع منه بهذين العاملين الجليلين؛ وهما السعي والمرولة بين
الصفا والمروة. وفي الطواف.

الإعراب: ما: نافية. "لك": متعلق بخبر مقدم محذوف. "من شنجك": متعلق بما تعلق به
الأول، وهو مضاف، والكاف: مضاف إليه. إلا: أداة استثناء ملغاة. عمله: مبتدأ
مؤخر، وهو مضاف، و"الهاء": مضاف إليه. إلا: حرف زائد يفيد التوكيد. رسيمه: بدل
من "عمله" بدل بعض من كل، وهو مضاف، و"الهاء": مضاف إليه. وإلا: الواو
عاطفة، إلا: حرف زائد يفيد التوكيد. رمله: معطوف على "رسيم" مرفوع مثله، وهو
مضاف، و"الهاء" مضاف إليه.

موطن الشاهد: "إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله".

وجه الاستشهاد: تكرار "إلا" مرتين في قوله: "إلا رسيمه" و"إلا رمله"؛ وفي الموضع
الأول؛ كان ما بعدها بدلا مما قبلها، وفي الموضع الثاني؛ كان ما بعدها معطوفا على ما
قبلها، وهما الموضعان اللذان تزايد فيهما "إلا"؛ وهي في هذين الموضعين ملغاة لا تفيد
غير التوكيد.

رأيت إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا" فتتصب واحد منها بالفعل على أنه مفعول به، وتنصب البواقي بإلا على الاستثناء.

وإن كان العامل غير مفرغ، فإن تقدمت المستثنيات على المستثنى منه نصبت كلها¹، نحو: "ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا أحد" وإن تأخرت، فإن كان الكلام إيجابا نصبت أيضا كلها، نحو: "قاموا إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا".

وإن كان غير إيجاب أعطي واحد منها ما يعطاه لو انفرد، ونصب ما عداه، نحو: "ما قاموا إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا" لك في واحد منها الرفع راجحا والنصب مرجوحا ويتعين في الباقي النصب²، ولا يتعين الأول لجواز الوجهين، بل يترجح. هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ³.

[حكم المستثنيات المتكررة بالنظر إلى المعنى]:

وأما بالنظر إلى المعنى فهو نوعان: ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض، ك: "زيد وعمرو وبكر" 4 وما يمكن، نحو: "له عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحدا". ففي النوع الأول: إن كان المستثنى الأول داخلا، وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب، فما بعده داخل⁵، وإن كان خارجا، وذلك إن كان مستثنى من موجب، فما بعده خارج⁶.

1 وجوبا سواء كان الكلام تاما موجبا، أم غير موجب، ولا يجوز الإبدال في شيء منها لأنه يكون تابعا، والتابع لا يتقدم على المتبوع.

2 أجاز الأبيدي في هذه الصورة رفع الجميع على الإبدال.

3 أي: من حيث الإعراب اللفظي.

4 فإن كل واحد منها، لا يدخل فيه غيره، فلا يستثنى منه شيء.

5 أي: في الحكم الذي دخل فيه الأول؛ نحو: ما قام أحد إلا محمدا إلا عليا إلا محمودا.

و"محمدا" هو المستثنى الأول، وهو داخل في إثبات القيام له؛ لأنه مستثنى من النفي،

فيكون كل من "علي" و"محمود" داخلا أيضا.

6 أي: أن حكم المستثنيات الأخيرة حكم الأول؛ دخولا وخروجا؛ وفي حكم

المستثنيات المكررة المتأخرة، يقول ابن مالك: =

وفي النوع الثاني 1 اختلفوا، فقليل: الحكم كذلك، وإن الجميع مستثنى من أصل العدد 2، وقال البصريون والكسائي: كل من الأعداد مستثنى مما يليه 3، وهو الصحيح لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد، وقيل: المذهبان محتملان. وعلى هذا فالمقرر به في المثال ثلاثة على القول الأول، وسبعة على القول الثاني، ومحمّل هما على الثالث، ولك في معرفة المتحصل على القول الثاني طريقتان، إحداهما: أن تسقط الأول وتجبر الباقي بالثاني وتسقط الثالث، وإن كان معك رابع فإنك تجبر به، وهكذا إلى الأخير 4. والثانية: أن تحط الآخر مما يليه، ثم باقيه مما يليه، وهكذا إلى الأول 5.

=

وانصب لتأخير، وجئ بواحد ... منها كما لو كان دون زائد
كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي ... وحكمها في القصد حكم الأول
والمعنى: انصب المستثنيات كلها في حالة التأخير، إن كان الكلام موجبا؛ فإن كان تاما غير موجب؛ عوامل واحد منها بما كان يستحقه لو لم تتكرر "لا" فيبدل مما قبله؛ وهو المختار، أو ينصب -على قلة- نحو المثال الذي ذكره؛ فيجوز في "علي" الرفع على البدلية من امرؤ، والنصب على الاستثناء؛ وما يتكرر من المستثنيات، حكمه في المعنى حكم الأول، فيثبت له ما يثبت للأول من الدخول إن كان الكلام منفيا والخروج؛ إن كان موجبا كما أوضح المؤلف. انظر شرح التصريح: 1/ 357، وضياء السالك: 2/ 175.

1 هو ما يمكن استثناء بعضه من بعض.

2 أي: من العدد الأول.

3 أي: من الذي قبله، والذي قبله مستثنى من الذي قبله وهكذا ... إلى الأول.

4 فالمستثنى الأول في المثال الأول: "4" تسقط من "10"؛ فيكون الباقي: "6"، ويجبر بالثاني، وهو: "2" فتصير: "8"، ثم يسقط منها الثالث، وهو: "1"؛ فيكون الباقي: "7".

5 وهناك طريقة ثالثة ذكرها صاحب "ضياء السالك" وهي: جمع الأعداد الفردية - ومنها المستثنى منه الأول - ثم الأعداد الزوجية، وتطرح الثانية من الأولى، فباقي الطرح هو المطلوب؛ ففي المثال المذكور: $10 + 2 - 4 = 1 + 7$. انظر شرح التصريح: 1/ 359-360، وضياء السالك: 1/ 176.

["غير" أصلها - والاستثناء بها] :

فصل: وأصل 1 "غير" أن يوصف بها إما نكرة، نحو: {صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ} 2، أو معرفة كالنكرة 3، نحو: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} 4، فإن موصوفها {الَّذِينَ} وهم جنس لا قوم بأعيانهم.

وقد تخرج عن الصفة وتضمن معنى: "إلا" فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه، وتعرب هي بما يستحقه المستثنى بإلا في ذلك الكلام، فيجب نصبها 5 في نحو: "قاموا غير زيد" و: "ما نفع هذا المال غير الضرر" عند الجميع، وفي نحو: "ما

1 يوصف بها -على الرغم من جمودها- لما فيها من معنى اسم الفاعل؛ لأن معناها إفادة المغايرة، والدلالة على أن مجرورها مغاير ومخالف للموصوف في الحكم الذي ثبت له إيجابا أو نفيا؛ إما في ذاته؛ نحو: قابلت رجلا غير علي؛ أو في وصف طارئ على الذات؛ نحو: قابلني بوجه غير الذي عهدته منه، فوصف الوجه مختلف في الحالتين. وانظر مغني اللبيب: 209، وشرح التصريح: 360.

2 "7" سورة الأعراف، الآية: 53.

موطن الشاهد: {صَالِحًا غَيْرَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "غير" صفة لـ "صالحا" على الرغم من إضافتها إلى الذي؛ لكونها لا تتعرف بالإضافة؛ لتوغلها في الإبهام.

3 أي: المعرفة المراد منها الجنس.

4 "1" سورة الفاتحة، الآية: 7.

موطن الشاهد: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "غير" صفة لـ "الذين" وهم جنس مبهم لا قوم بأعيانهم، كما ذكر المؤلف في المتن؛ ومعلوم أن المعرف الذي يراد به الجنس قريب من النكرة؛ وهي في الحالتين مؤولة بالمشتق - كما أسلفنا - بمعنى مغاير؛ لأن النعت لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا به.

5 خلاصة القول: أنه يجب نصب "غير" بالإجماع في صورتين: إذا كان الكلام تاما موجبا نحو: قام القوم غير زيد، أو كان الاستثناء منقطعا ولا يمكن تسليط العامل على المستثنى؛ نحو: ما نفع هذا المال غير الضرر. ويجب النصب عند الحجازيين إذا كان

الاستثناء منقطعا وأمكن تسليط العامل على المستثنى؛ نحو: ما في الدار أحد غير حمار،
وبنو تميم يميزون الإتياع في ذلك، وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو: ما في
الدار غير زيد أحد، وجب النصب عند الأكثرين.
شرح التصريح: 1/ 360، 361.

(238/2)

فيها أحد غير حمار" عند الحجازيين، وعند الأكثر في نحو: "ما فيها غير زيد أحد"،
ويترجح عند قوم في نحو هذا المثال، وعند تميم في نحو: "ما فيها أحد غير حمار"،
ويضعف في نحو: "ما قاموا غير زيد" ويمتنع في نحو: "ما قام غير زيد".
[الاستثناء بـ "سوى"] :

فصل: والمستثنى 1 بـ: "سوى" كالمستثنى بـ: "غير" في وجوب الخفض.

1 للنحاة في "سوى" ثلاثة آراء:

الأول: أن "سوى" ظرف مكان، وأنها لا تخرج عن الظرفية، فإن جاء من كلام العرب
شيء، استعملت فيه اسما غير ظرف؛ فهو مؤول أو ضرورة من ضرورات الشعر؛ وهذا
رأي الخليل، وسيبويه، وجمهرة البصريين.
الثاني: أن "سوى" تستعمل ظرفا منصوبا على الظرفية، وتستعمل اسما غير ظرف؛ إلا أن
استعمالها ظرفا أكثر من استعمالها غير ظرف؛ وارتضى المؤلف هذا الرأي، فهو يقول:
"وإلى مذهبهما أميل" ويعني بهما: الرماني، والعكبري.
الثالث: أن "سوى" تستعمل ظرفا، وتستعمل اسما غير ظرف، وأن الاستعمالين سواء،
ليس أحدهما أكثر من الثاني، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصا بالشعر؛ وهذا رأي
الكوفيين، وتبعهما ابن مالك، واستدلوا بالآتي:
أ- أجمع أهل اللغة على أن قول القائل: "قاموا سواك" وقوله: "قاموا غيرك" بمعنى
واحد.

ب- لم يقل واحد من أهل اللغة: إن "سوى" عبارة عن مكان أو زمان؛ حتى تكون
ظرفا؛ وإنما تأولها البصريون بمعنى بَدَلَك، ثم جعلوا "بدلك" بمعنى "مكانك"، فحكموا
بمقتضى ذلك التأويل بأنها ظرف.

ج- وقوع العدد الكثير من الشواهد الشعرية والنثرية التي تخالف ملازمتها للنصب على

الظرفية؛ حيث جاءت مجرورة بحرف الجر، كما في قوله -عليه الصلاة والسلام: "ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود"، وكما في قول المزار العقبلي: ولا ينطق الفحشاء من كان منهم ... إذا جلسوا منا ولا من سوائنا وجاءت مجرورة بالإضافة، كما في قول الشاعر: فإنني والذي يحج له الذ ... ماس بجدوى سواك لم أثق وجاءت مرفوعة بالابتداء كما في قول الشاعر: وإذا تباع كريمة أو تشتري ... فسواك بائعها وأنت المشتري =

(239/2)

ثم قال الزجاجي¹ وابن مالك. سوى كغير معنى وإعرابا، ويؤيدهما حكاية الفراء: "أتاني سواك". وقال سيبويه والجمهور: هي ظرف، بدليل وصل الموصول بها، ك: "جاء الذي سواك" قالوا: ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر، كقوله²: [الهنج] 265- ولم يبق سوى العدو ... ن دنأهم كما دانوا³

= وجاءت مرفوعة على الفاعلية، كما في قول الآخر: ولم يبق سوى العدو ... ن دنأهم كما دانوا وجاءت اسما لـ "إن" في قول أحدهم: لديك كفيل بالمنى لمؤمل ... وإن سواك من يؤمل يشقى وبعد هذا كله، يتضح لنا بطلان قولهم بعد تصرفها، ولزومها للظرفية وبناءً عليه يكون ما ذهب إليه الكوفيون، وارتضاه ابن مالك في هذه المسألة هو القول الأصوب لما بينا. وانظر في هذه المسألة:

ابن عقيل: 2/ 226، وحاشية الصبان: 2/ 158-159-160-161، وحاشية، يس على التصريح: 1/ 362، وجمع الهوامع: 1/ 201-202.

1 الزجاجي: هو أبو القاسم؛ عبد الرحمن بن إسحاق، أصله من نهاوند، انتقل إلى بغداد ولزم أبا إسحاق: إبراهيم الزجاج، فنسب إليه، وأخذ أيضا عن الطبري، وابن كيسان وابن السراج والأخفش وابن الأنباري، له كتب قيمة منها: الجمل في النحو، والإيضاح في علل النحو، والكافي، وشرح خطبة أدب الكتاب، وشرح أسماء الله الحسنى وكتاب

الأماي ... وغيرها مات بطرية سنة 340 هـ.

البلغة: 121، بغية الوعاة 2/ 77، وفيات الأعيان: 1/ 288، إنباه الرواة: 2/ 161، الأعلام: 4/ 69.

2 القائل: هو الفند الزماني -بكسر الزاي وتشديد الميم المفتوحة- واسمه شهل بن شيبان، أحد شعراء الحماسة وأحد فرسان ربيعة المشهورين المعدودين، شهد حرب بكر وتغلب وقد قارب المائة سنة، فأبلى فيها بلاء حسنا، ولقب بالفند؛ لأن بكرا بعثوا إلى بني حنيفة يستنصرونهم، فأمدوهم به وكتبوا إليهم: قد بعثنا إليكم بثلاثمائة فارس، فلما أتى بكرا وهو مسن قالوا: وما يغني هذا العشبة؟ قال: أوما ترضون أن أكون لكم فندا تأوون إليه.

الخزانة: 3/ 434-435.

3 تخريج الشاهد: من قصيدة قالها الشاعر في حرب البسوس، رواها أبو تمام في حماسته ومطلعها قوله: =

(240/2)

وقال الرماي 1 والعكبري 2: تستعمل ظرفا غالبا، وكغير قليلا، وإلى هذا أذهب.

=

صفحنا عن بني ذهل ... وقلنا القوم إخوان

عسى الأيام أن يرجع ... من قوما كالذي كانوا

فلما صرح الشر ... وأمسى وهو عريان

والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 362، وابن عقيل: "228 / 2 / 173" والهمع:

1/ 202، والدرر: 1/ 170، وأما القالي: 1/ 260، والخزانة: 2/ 57، والعيني:

3/ 122، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 35.

المفردات الغريبة: العدوان: الظلم الصريح. دناهم: جازيناهم وفعلنا بهم مثل ما فعلوا بنا.

المعنى: لما ظهر الشر، وانكشف كل شيء كان مستورا، ولم يبقَ من بني ذهل إلا

العدوان الظاهر؛ جازيناهم، وفعلنا بهم مثلما فعلوا بنا، وكما تدين تدان.

الإعراب: لم: حرف جزم ونفي وقلب. يبق: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف

حرف العلة. سوى: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف، وهو مضاف. العدوان: مضاف إليه. دَنَاهُمْ: فعل ماضٍ، مبني على السكون؛ لاتصاله بـ "نا" الدالة على الفاعلين، و"نا": فاعل، و"هم": مفعول به. كما: الكاف حرف جر، و"ما" حرف مصدري. دانوا: فعل ماضٍ، والواو: فاعل؛ والمصدر المؤول من "ما وما دخلت عليه": في محل جر بالكاف؛ و"الجار والمجرور": متعلق بمحذوف صفة لمصدر، يقع مفعولا مطلقا؛ عامله "دناهم"؛ والتقدير: دَنَاهُمْ دِينًا مِمَّاثِلًا لِدِينِهِمْ إِيَّانَا؛ وجملة "دانوا": صلة للمصولو الحرفي، لا محل لها؛ وجملة "دناهم": جواب "لما" في بيت سابق، لا محل لها.

موطن الشاهد: "ولم يبق سوى العدوان".

وجه الاستشهاد: وقوع "سوى" فاعلا لـ "يُبق"؛ وحكم مجيئها فاعلا للجواز لضرورة الشعر عند البصريين؛ وأما عند الكوفيين فجائز في سعة الكلام، ولم يخصوه بالشعر فقط كالْبصريين؛ ومذهبهم في هذه المسألة أرجح؛ لورود الشواهد الكثيرة من الشعر والنثر معا عمن يحتج بكلامهم. وانظر شرح التصريح: 1/ 362.

1 مرت ترجمته.

2 هو: أبو البقاء عبد الله بن الحسين، محب الدين العكبري البغدادي النحوي الضير، قرأ على ابن الخشاب وغيره، له مصنفات كثيرة منها: إعراب القرآن، تفسير القرآن، إعراب الشواذ من القرآن، شرح الإيضاح، شرح اللمع، شرح المقامات، شرح الكتاب ... وغيرها ولد سنة 538، ومات سنة 616 هـ.

البلغة: 108، إنباه الرواة: 2/ 116، بغية الوعاة: 2/ 38، معجم المؤلفين: 6/ 46، الأعلام 4/ 208.

(241/2)

[الاستثناء بـ "ليس" و"لا يكون"] :

فصل: والمستثنى بـ: "ليس"، و: لا يكون" واجب النصب؛ لأنه خبرهما، وفي الحديث: "ما أضر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر" 1 وتقول: "أتوني لا يكون زيدا".

واسمهما 2 ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أو

1 هذا حديث شريف في حكم الذبائح.

وأخرجه بلفظ: "ما أضر الدم وذكر اسم الله فكلوا ليس السنّ والظفر".
المعجم الكبير للطبراني "ط. العراق": 4/ 320، وإتحاف السادة المتقين للزبيدي
"تصوير بيروت": 6/ 76 وكنز العمال "مطبعة التراث الإسلامي": 1767. وأخرجه
بلفظ: "ما أضر الدم وذكر اسم الله عليه فكل، ليس السنّ والظفر" مسلم، الأضاحي
"مطبعة عيسى الحلبي": برقم: 40، وسنن النسائي "تصوير بيروت": 7/ 228، ومسند
الإمام أحمد "مطبعة الميمنية": 4/ 142، ومعجم الطبراني: 4/ 321. وشرح السنة
للبيهقي "مطبعة المكتب الإسلامي": 11/ 214، وفتح الباري "دار الفكر": 9/ 623، 631.

2 للنحاة في مرجع الضمير المستتر وجوبا في "ليس" و"لا يكون" ثلاثة أقوال؛ هي:
الأول: أن هذا الضمير عائد إلى اسم فاعل الفعل العامل في المستثنى منه؛ أو إلى اسم
المفعول - وهذا الرأي لسيبويه - وبيانه: أننا إذا قلنا: "جاء القوم ليس زيدا" يكون
تقدير الكلام: جاء القوم ليس هو - أي الجائي - زيدا؛ واعترض على هذا القول
باعتراضات؛ أوضحها: أنه قد لا يكون في الكلام السابق على المستثنى فعل، كما لو
قلت: "القوم إخوتك ليس زيدا" فمن أين لنا أن نشق اسم الفاعل الذي يعود الضمير
إليه؟
وأجاب بعض من ينتصر لسيبويه: بأننا نتصيد من معنى الكلام السابق فعل، ونجعل اسم
فاعل هذا الفعل المتصيد مرجع الضمير؛ ففي المثال المذكور نقدر أن الكلام: القوم
يتصرفون بأخوتك ليس زيدا، ونقدر مرع الضمير: ليس هو - أي المتصرف بهذه الأخوة -
زيدا.

والثاني: أن هذا الضمير عائد على البعض المدلول عليه بكلمة السابق - وهذا رأي
البصريين ففي قولنا: "جاء القوم ليس زيدا"؛ التقدير: ليس هو - أي بعض القوم -
زيدا؛ ومعنى هذا، أن نكون نفينا أن يكون بعض القوم زيدا؛ أي بعض القوم من =

(242/2)

البعض المدلول عليه بكلمة السابق، فتقدير: "قاموا ليس زيدا": ليس القائم، أو ليس
بعضهم، وعلى الثاني فهو نظير: {فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً} 1 بعد تقدم ذكر الأولاد 2.
وجملتنا الاستثناء 3 في موضع نصب على الحال 4، أو مستأنفتان فلا موضع لهما 5.

[المستثنى بـ "خلا" و"عدا" وحكمه] :

فصل: وفي المستثنى بـ "خلا" و"عدا" وجهان:

= عدا زيدا، وبالتالي: نكون قد أطلقنا لفظ البعض على الجميع إلا واحدا، وليس من المعهود هذا الإطلاق.

الثالث: أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل السابق، بعد أن نقدر أن المستثنى، كان مضافا إلى مصدر مثله -وهذا رأي الكوفيين- ففي قولنا: "جاء القوم ليس زيدا"؛ التقدير: ليس المجيء مجيء زيد؛ واعتراض على هذا الرأي باعتراضين؛ أولهما: أنه قد لا يكون في الكلام السابق فعل، ومر جوابه في الكلام على قول سيبويه، وثانيهما: أن فيه هذا التقدير مضافا محذوفا، لم يلفظ به في كلام قط. وانظر في هذا المسألة: شرح التصريح: 1/ 362-363، والجني الداني: 495.

1 "4" سورة النساء، الآية: 11.

موطن الشاهد: {كُنَّ نِسَاءً} .

وجه الاستشهاد: عودة الضمير في "كن" على البعض المدلول عليه بالكل بعد تقدم ذكر الأولاد في قوله تعالى: {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ} فإن الأولاد تشمل الذكور والإناث؛ فعادت النون في "كن" على الإناث اللاتي هن البعض المفهوم من الأولاد؛ ومعلوم أن "النون": اسم "كن" و"نساء": خبرها.

2 أي في قوله: {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ} فإن قيل: لا فائدة من قول القائل: فإن كن الإناث نساء. فالجواب: أن الفائدة تمت بما ذكره بعده من الظرف وهو قوله جل جلاله {فَوْقَ اثْنَتَيْنِ} شرح التصريح: 1/ 363.

3 أي: جملة "ليس زيدا"، "ولا يكون زيدا".

4 ولا تحتاج لوجود "قد" المشروطة في الجملة الماضية الواقعة حالا؛ لأن هذا في غير الجمل التي أفعالها جامدة كما هنا.

5 أي: لا علاقة لهما بما قبلهما من جهة الإعراب. أما من الناحية المعنوية فيبينهما ارتباط كما أسلفنا، وهذا رأي جمهور البصريين. شرح التصريح: 1/ 363.

أحدهما: الجر على أنهما حرفا جر، وهو قليل، ولم يحفظه سيبويه في "عدا"، ومن شواهد قوله 1: [الوافر]

266- أَبَحْنَا حِيَّهْم قَتْلًا وَأَسْرًا ... عدا الشمطاء والطفل الصغير 2 وموضعهما نصب، فقليل: هو نصب عن تمام الكلام 3، وقيل: لأنهما متعلقان بالفعل المذكور 4.

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: ويروى قبل الشاهد -وهو دليل على أن القوافي مجرورة- قوله: تركنا في الحضيض بنات عوج ... عواكف قد خضعن إلى النسور والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 232، والدر: 1/ 197، والعيني: 3/ 123. المفردات الغريبة: أبحنا، أحللنا، من أباح الشيء إذا أحله، والمراد: استأصلنا حيهم، الحي: القبيلة. الشمطاء: العجوز التي خالط البياض سواد شعرها، والرجل أشمط. المعنى: استبحنا القتل والأسر، واستأصلنا تلك القبيلة، ولم نترك إلا العجائز من النساء، والصغار من الأطفال.

الإعراب: أبحنا: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بـ "نا"؛ و"نا" في محل رفع فاعل. حيهم: مفعول به، وهو مضاف. و"هم": مضاف إليه. قتلا: تمييز منصوب؛ ويجوز أن يكون "حيهم" مفعولا به على نزع الخافض؛ أي في حيهم، وقتلا: مفعولا به. وأسرا: الواو عاطفة؛ أسرا: معطوف على "قتلا" منصوب مثله. عدا: حرف جر دالٌّ على الاستثناء، لا محل له من الإعراب. الشمطاء: مجرور بـ "عدا" وعلامة جره الكسرة الظاهرة. والطفل: الواو عاطفة، الطفل: اسم معطوف على الشمطاء، والمعطوف على المجرور مجرور مثله. الصغير: صفة للطفل مجرورة. موطن الشاهد: "عدا الشمطاء".

وجه الاستشهاد: مجيء "عدا" في الشاهد حرف جر و"الشمطاء" مجرورا به.

3 أي: تمام الجملة قبلهما، فتكون هي الناصبة لخلهما على الاستثناء؛ كما قيل في تمييز النسبة: إن العامل فيه النصب، هو الجملة قبله، ولا يحتاجان إلى متعلق على اعتبارهما من أحرف الجر الشبيهة بالزائد. وانظر شرح التصريح: 1/ 363، وحاشية الصبان: 2/ 163.

4 أي: قبلهما، فيكونان -حينئذ- في موضع نصب على المفعول به، والأول: أرجح.

والثاني: النصب على أنهما فعلا ن جامدان لوقوعهما موقع 1 "إلا" وفاعلهما ضمير مستتر"، وفي مفسره وفي موضع الجملة البحث السابق.

وتدخل عليهما "ما" المصدرية 2 فيتعين النصب؛ لتعين الفعلية حينئذ، كقوله 3:
[الطويل]

267- ألا كلُّ شيء ما خلا الله باطل 4

1 فعلا ن لتقدم ما المصدرية عليهما، التي لا توصل إلا بالأفعال، والفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامدا، كما أن الاسم إذا وقع موقعه يصير مبنيا، ونصب ما بعدهما على أنه مفعول واضح بالنسبة لعدا؛ متعدي قبل الاستثناء، أما "خلا" فقد ضمنت عند الاستثناء معنى "جاوز"؛ فصارت متعدية. التصريح: 1/ 364.

2 أي: استثناء؛ لأنهما لا تدخل على فعل جامد. وقيل: لأنهما في الأصل متصرفان. والمنع إنما هو في الجامد أصالة.

3 القائل: هو لبيد بن ربيعة العامري، وقد مرت ترجمته.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:
وكل نعيم لا محالة زائل

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 364، والهمع: 1/ 3، 266، 333، والدرر: 1/ 2، 93، 197، وشرح المفصل: 2/ 78، والعيني: 1/ 15، 3/ 134، وحاشية يس: 1/ 355، ومغني اللبيب: "179/ 219" "259/ 352" وشرح السيوطي: 134، 180، والشذور: "122/ 341" وديوان لبيد: 256.

المفردات الغريبة: ما خلا الله: ما عداه سبحانه؛ باطل، المراد: فإن وهالك. زائل: ذاهب.

المعنى: كل شيء في هذه الحياة صائر إلى زوال، ولا يبقى إلا الواحد الديان، وكل نعيم في هذه الدنيا سيغدو أثرا بعد عين، فليعتبر بهذا الغافلون والمنحرفون.

الإعراب: ألا: أداة استفتاح وتنبيه: كل: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. شيء: مضاف إليه مجرور. ما: مصدرية، لا محل لها. خلا: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر،

والفاعل: ضمير مستتر وجوبا، تقديره هو: يعود إلى البعض المفهوم من الكل السابق.

الله: "لفظ الجلالة" منصوب على التعظيم. باطل: خبر المبتدأ "كل" مرفوع. وكل: الواو

عاطفة، كل: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. نعيم: مضاف إليه مجرور. لا محالة: لا نافية

للجنس، لا محل لها من الإعراب. محالة: اسم "لا" مبني على الفتح في محل نصب؛ وخبر

"لا" محذوف؛ والتقدير: لا محالة موجودة؛ وجملة "لا محالة موجودة": اعتراضية، لا محل لها. زائل: خبر "كل" مرفوع.
موطن الشاهد: "ما خلا الله".

وجه الاستشهاد: استعمال "خلا" فعلا؛ لسبقها بـ "ما" المصدرية، ونصب لفظ الجلالة بعدها؛ والذي يدلنا على استعمالها فعلا سبقها بما المصدرية؛ لأن "ما" المصدرية، لا تدخل على الأفعال، ولا تدخل على الحروف.

(245/2)

وقوله 1: [الطويل]

268- تملُّ الندامى ما عداني فإني 2

ولهذا دخلت نون الوقاية، وموضع الموصول وصلته نصب: إما على الظرفية على حذف مضاف، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل 3، فمعنى: "قاموا ما

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

بكل الذي يهوى نديمي مولع

وقد مر تخريج الشاهد والتعليق عليه.

موطن الشاهد: "ما عداني".

وجه الاستشهاد: استعمال "عدا" فعلا؛ لأنها سبقت بما المصدرية؛ ومعلوم أن "عدا"

عندما تسبق بما المصدرية، تتمحّض للفعلية - كما سبق - وما يؤكد استعمال الشاعر لـ

"عدا" فعلية؛ إلحاقه بها نون الوقاية لما وصل بها ياء المتكلم، ونحن نعلم أن نون الوقاية

تلزم الأفعال من دون الحروف.

3 عندما تأتي "عدا وخلا" مقرونتين بـ "ما" فلمحلها ثلاثة أوجه من الإعراب:

الأول: أن "ما" المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر منصوب على الظرفية الزمانية؛

وأصله: مضاف إليه للفظ "وقت" فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه؛ ففي

قولهم: "قام القوم عدا زيدا"، يكون التقدير: قام القوم وقت مجاوزتهم زيدا.

الثاني: أن "ما" وما دخلت عليه في تأويل مصدر، يراد به اسم الفاعل، وهو حال من

المستثنى منه؛ ويكون تقدير المثال السابق: قام القوم مجاوزتهم زيدا، أي: مجاوزين زيدا؛

وهذا، كما قدر المصدر الصريح -حين وقع حالا- باسم الفاعل؛ نحو قولك: جاء زيد ركضاً؛ أي: راكضاً.

الثالث: أن "ما عدا زيدا" منصوب على الاستثناء، مثل انتصاب "غير" في قولهم: قام القوم غير زيد؛ والتقدير الثاني للسيرافي، والثالث لابن خروف، والرأي الأرجح، هو الأول؛ لأن "ما عدا" في تأويل المصدر عند الجميع، والمصدر ينوب مناب ظرف الزمان بكثرة، كما في قولهم: أزورك طلوع الشمس، وأحبك مجيء الحاج؛ فأما مجيء الحال مصدراً، فيحتاج إلى التأويل -على أن بعض النحاة ذكر أن مجيء المصدر حالا؛ إنما يكون في المصدر الصريح لا المؤول؛ وأما النصب على الاستثناء، ففيه من التكلف ما لا يخفى. وانظر شرح التصريح: 1/ 365، والمغني: 178-179.

(246/2)

عدا زيدا" قاموا وقت مجاوزتهم زيدا، أو مجاوزين زيدا، وقد يجران على تقدير "ما" زائدة¹.

[المستثنى بـ "حاشا"] :

فصل: والمستثنى بـ: "حاشا" عند سيبويه مجرور لا غير، وسمع غيره النصب²، كقوله: "اللهم اغفر لي ولمن يسمع، حاشا الشيطان وأبا الأصبغ"³. والكلام في موضعها جارة وناصفة وفي فاعلها كالكلام في أختيها. ولا يجوز دخول "ما" عليها، خلافاً لبعضهم⁴، ولا دخول "إلا" خلافاً

1 وإلى هذا ذهب الجرمي والرعي والكسائي والفارسي وابن جني، ولم يرتضه ابن هشام في المغني لأن "ما" تراد بعد حرف الجر، نحو: {عَمَّا قَلِيلٍ}، و: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ}، أما هنا فلا، وإن كان سمع ذلك فهو شذوذ لا يقاس عليه. التصريح: 1/ 365، مغني اللبيب: 179، همع الهوامع: 1/ 233.

2 الذين رووا النصب بعد "حاشا" هم أبو زيد والفراء، والأخفش، والشيباني، وابن خروف، وأجازه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج وابن مالك. مغني اللبيب: 165، والجنى الداني: 558، والتصريح: 1/ 365.

3 هذا كلام منتور، وليس بنظم، وأبو الأصبغ: اسم رجل رمي بالحسنة والدناءة وجعل قرينا للشيطان لالتحاقه في قبح الأفعال.

"الشيطان" منصوب بحاشا على أنها فعل ماضٍ، و"أبا" معطوف عليه. "الأصبع" مضاف إليه. وحيء بحاشا هنا للتهكم؛ لأنها إنما يستثنى بها في مقام تنزيه المستثنى عن نقص ما، والمغفرة أمر حسن لا يتنزه أحد عنه، ولكنه بالغ في تقبيح فعل الشيطان وأبي الأصبع وخستهما ودمهما حتى كأن المغفرة تنقص بهما، فيجب أن تنزه عنهما وألا تتعلق بأمثالهما.

4 فقد أجاز دخول "ما" عليها مستدلاً بقوله عليه الصلاة والسلام: "أسامة أحبُّ الناسِ إلي ما حاشا فاطمة". ورد بأن جملة "ما حاشا فاطمة" مدرجة من كلام الراوي وليست من الحديث، أي أنه عليه الصلاة والسلام، لم يستثنِ فاطمة، فتكون "ما" نافية لا مصدرية، و"حاشا" فعل متعدي متصرف بمعنى أستثنى. وكذلك استدل بقول الأخطل: رأيت الناس ما حاشا قريشاً ... فإننا نحن أفضلهم فعلاً

(247/2)

للكسائي 1.

1 فقد أجاز دخول "إلا" عليهما إذا جرت، ومنعه إذا نصبت، تقول: قام القوم إلا حاشا محمد - بالجر. التصريح: 1/ 365.

تنبيه: الصحيح أن ناصب المستثنى هو "إلا" لا ما قبلها، ولا كلمة أستثنى مضمراً؛ لأنها مختصة بالأسماء غير منزلة منها منزلة الجزء، يجب أن تعمل ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله فتلغى؛ لأن العامل أقوى منها.

تكملة: تأتي "حاشا" على ثلاثة أحوال:

أ- استثنائية: وهي فعل جامد، وقد تأتي حرفاً وقد سبق الكلام عليها.

ب- تنزيهية: تدل على التنزيه الخالص وتبرئة ما بعدها من سوء. والصحيح أنها اسم مرادف لكلمة "تنزيه" التي هي مصدر "نزه" بدليل إضافتها وتنوينها في قوله تعالى: {حَاشَ لِلَّهِ} فقد قرأ ابن مسعود: "حاش الله"، بالإضافة على زيادة اللام؛ كسبحان الله، ومعاذ الله. وقرأ أبو السمال: حاشا لله. بالتنوين والإضافة، والتنوين من خواص الأسماء، وهي منصوبة على أنها مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً من معناها؛ لأنها مصدر قائم قام الفعل. وقال بعض النحاة: إنها اسم فعل ماضٍ بمعنى: تنزه أو برئ، واللام بعدها زائدة، و"الله" مجرور باللام الزائدة في محل رفع فاعل باسم الفعل. وقال الكوفيون

والمبرد: إنها فعل.

ج- أن تكون فعلا متعديا متصرفا بمعنى أستثني. تقول: حاشيت مال اليتيم. أن تمتد إليه يدي، أي أستثنيه، وتكتب ألفها الأخيرة ياء في هذه الحالة ومنه الحديث السابق: "أسامة أحب الناس إلي ما حاشي فاطمة". وقول الشاعر:

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه ... ولا أحاشي من الأقوام من أحد

ويجوز في نحو: قام الناس حاشاك وحاشاه. كون الضمير منصوبا، وكونه مجرورا.

فإذا قلت: حاشاي -تعين الجر، وإن قلت: حاشاني- تعين النصب، وكذا الشأن في:

خلا، وعدا، ضياء السالك: 186 / 2.

فائدة: تأتي "لما" للاستثناء بمعنى إلا، نحو: ناشدتك الله لما فعلت كذا -عمرك الله لما

تركت كذا. وهذا مقصور على السماع على الصحيح. التصريح: 365 / 1، مغني

اللبيب: 164-1654، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 428، همع اللوامع: 1 /

232-233، الجنى الداني: 561.

(248/2)

[باب الحال] :

هذا باب الحال 1:

[الحال نوعان] :

الحال نوعان: موكد2، وستأتي.

تعريف الحال المؤسسة:

ومؤسسة3، وهي: وصف4، فضلة5، مذكور لبيان الهيئة، ك: "جئت

1 يطلق الحال لغة: على الوقت الذي فيه الإنسان، وعلى ما هو عليه من خير أو شر.

واصطلاحا: ما ذكره المصنف. ولفظ الحال -من غير تاء- صالح للتذكير والتأنيث،

نقول: الحال حسن، أو حسنة. والكثير والأفصح في لفظه التذكير، وفي وصفه وفي

ضميره التأنيث ومن شواهد تذكير لفظ الحال قول الشاعر:

إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ ... فدعه وواكل أمره والليالي

ومن شواهد تأنيث لفظها قول الفرزدق:

على حالة لو أن في القوم حاتما ... على جوده ضنت به نفس حاتم

- 2 وهي التي لا تفيد معنى جديداً، ويفهم معناها بدون ذكرها، ويدل عليها عاملها كقولك: تعث في الأرض مفسداً. أو يدل عليها صاحبها كقوله تعالى: {إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا} أو تدل على معناها جملة سابقة نحو قولك: "زيد أبوك عطوفا".
- 3 وهي التي تفيد معنى لا يستفاد إلا بذكرها، وتسمى كذلك المبينة. لأنها تبين وتوضح هيئة صاحبها، وهذا القسم هو الغالب في الحال، حتى قال المبرد والفراء: إن الحال لا تكون مؤكدة. التصريح: 1/ 365، همع الهوامع: 1/ 237.
- 4 صريح أو مؤول؛ لتدخل الحال الجامدة، والجملة وشبهها الظرف والجار والجرور - لتأول كل بالوصف المشتق. والمراد بالوصف: الاسم المشتق الذي يدل على معنى وذات متصفة به وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، وأفعال التفضيل.
- 5 المراد بالفضلة هنا: ما ليس ركناً في الإسناد، وإن كان لازمة لصحة المعنى، نحو قوله تعالى: {وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالً} ، فإنه لا يكون معنى إذا حذفت كلمة "كسالى"، أو يجب ذكرها لعارض كونها سادة مسددة العمدة، كالحال التي تسد مسد الخبر في نحو: ضربني العبد مسيئاً.

(249/2)

-
- راكبا" و: "ضربته مكتوفا" و: "لقيته راكبين"1.
- وخرج بذكر الوصف نحو: "القهقري" في: "رجعت القهقري"2.
- وبذكر الفضلة الخبر في نحو: "زيد ضاحك" وبالباقى التمييز في نحو: "لله دره فارسا" والنعت في نحو: "جاءني رجل راكب" فإن ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه، وذكر النعت لتخصيص المنعوت، وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا.
- وقال الناظم:
- الحال وصف فضلة منتصب ... ففهم في حال كذا ...
- فالوصف: جنس يشمل الخبر والنعت والحال، وفضلة: مخرج للخبر، ومنتصب: مخرج لنعتي المرفوع والمخفوض، ك: "جاءني رجل راكب" و: "مررت برجل راكب" ومفهم في حال كذا: مخرج لنعت المنصوب ك: "رأيت رجلا راكبا" فإنه إنما سيق لتقييد المنعوت؛ فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد، وإنما أفهمه بطريق اللزوم.
- وفي هذا الحد نظر؛ لأن النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقف على

الحد، فجاء الدور.

[أوصاف الحال] :

فصل: للحال 3 أربعة أوصاف:

- 1 راكبا: حال مبنية هيئة الفاعل، ومكتوفا: حال مبنية هيئة المفعول، وراكبين: حال مبنية لهما. قيل: ومجيء الحال من غير ذلك، كالمجرور بالحرف والمضاف إليه، والمبتدأ والخبر، واسم الناسخ ينبغي أن يؤول بالفاعل أو المفعول.
- وقيل: يجوز ذلك بدون تأويل، ولوروده في الفصيح من كلام العرب، كقوله تعالى: {مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ} ببناء "نتخذ" للمجهول، فإن أولياء حال، وهي مجرور بمن الزائدة، والتقدير: أن نتخذ من دونك.
- 2 فإنه وإن كان مبنيا هيئة الفاعل، إلا أنه اسم للرجوع إلى الخلف لا وصف وتثنى على القهقرين بحذف الألف، والقياس قلبها ياء.
- 3 أي من حيث هي، بقطع النظر عن كونها مؤكدة أو مؤسسية.

(250/2)

- أحدهما: أن تكون منتقلة 1 لا ثابتة، وذلك غالب، لا لازم، ك: "جاء زيد ضاحكا".
وتقع وصفا ثابتا 2 في ثلاث مسائل:
- إحداها: أن تكون مؤكدة 3، نحو: "زيد أبوك عطوفا" و: {يَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا} 4.
- الثانية: أن يدل عاملها على تجدد صاحبها 5، نحو: خلق الله الزرافة يديها

- 1 هذا الوصف باعتبار ثبات معناها ودوامه، أو عدم ذلك، والمراد بالمنتقلة: التي ليست ملازمة للمتصف بها، بل تبين هيئة صاحبها مدة مؤقتة. وبالثابتة: الملازمة لصاحبها لا تفارقه.
- 2 المراد بالثبات اللزوم وعدم المفارقة، بدليل مقابلتها بالمنتقلة وتفسيرهم الانتقال بكونها تفارق صاحبها، ثم إن اللزوم يكون بسبب وجود علاقة بين الحال وبين صاحبها أو عاملها، عقلا. أو عادة. أو طبعاً. وإن لم تكن في نفسها دائمة.
- 3 أي لمضمون الجملة التي قبلها، بحيث يتفق معنى الحال ومضمون الجملة، فتلازم صاحبها تبعاً لذلك. ويشترط في هذه الجملة: أن تكون اسمية، وأن يكون طرفها -وهما

المبتدأ والخبر - معرفتين جامدتين، ولا بد أن يتأخر الحال عنهما وعن العامل. كالمثال الأول فإن "عطوفا" حال من الأب والعطف ملازم للأبوة؛ لأن الأبوة من شأنها العطف وقد تكون مؤكدة لعاملها، إما في اللفظ والمعنى، نحو: {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا} أو في المعنى فقط كمثال المصنف، فإن "حيا" حال من ضمير أبعث، والبعث هو الحياة بعد الموت. وهذه مؤكدة لمعنى العامل، وهو "أبعث" لأن البعث من لازمه الحياة، وهو مستفاد بدون ذكر الحال.

وبقي عليه نوع ثالث، وهي الحال المؤكدة لمعنى صاحبها؛ نحو قوله تعالى: {لَا مَن مِّن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا} فجميعا حال مؤكدة معنى صاحبها، وهو "من"، ومعنى الجمعية هو معنى العموم المستفاد من "من" بدون ذكر الحال. التصريح: 1/ 367.

4 "19" سورة مريم، الآية: 33.

موطن الشاهد: {أُبْعَثُ حَيًّا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "حيا" حالا مؤكدة لعاملها في المعنى فقط؛ لأن البعث هو الحياة بعد الموت، فأكدت معنى "أبعث"؛ لأن البعث من لازمه الحياة، وهو مستفاد من دون ذكر الحال.

5 الدال على التجدد في هذا المثال هو قولهم "خلق" فإنه يدل على تجدد المخلوق =

(251/2)

أطول من رجليها" ف: "يديها": بدل بعض، و: "أطول": حال ملازمة. الثالثة: نحو: {قَاتِمًا بِالْقِسْطِ} 1، ونحو: {أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا} 2، ولا ضابط لذلك، بل هو موقوف على السماع، ووهم ابن الناظم فمثل بمفصلا في الآية للحال التي تجدد صاحبها.

الثاني: أن تكون مشتقة لا جامدة³، وذلك أيضا غالب، لا لازم.

وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل:

إحداها: أن تدل على تشبيه، نحو: "كر زيد أسدا" و: "بدت الجارية قمرا، وتثنت

غصنا" أي: شجاعا ومضيئة ومعتدلة⁴، وقالوا: "وقع المصطرعان عِدْلِي

= وحدوثه. وخلق هو العامل في الحال وفي صاحبها، وجعل ابن الناظم من هذا النوع، ما كان الدال على التجدد هو العامل أيضا، لكن المتجدد والمحدث وصف من أوصاف

صاحبها، ومثاله قوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا} وذلك بأنه أراد بالكتاب اللفظ المقروء، لا الصفة النفسية، ولا مانع من القول بتجده؛ بدليل وصفه بالإنزال، ولا يتجه الوهم إلا إذا أريد أن الإنزال يدل على تجدد المنزل وحدثه وقت الإنزال والمصنف لم يعتبره هنا منه؛ وحجته: أن "الكتاب" الذي هو صاحب الحال قديم فلا يمكن أن يكون متجددا حادثا. التصريح: 368 / 1، ومعنى اللبيب: 605.

1 "3" سورة آل عمران، الآية: 18.

موطن الشاهد: {قَائِمًا بِالْقِسْطِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "قائما" وصفا ثابتا؛ لأن صفات الله تعالى مطلقة؛ ومجيء الحال هنا مرجعه إلى السماع.

2 "6" سورة الأنعام، الآية: 114.

موطن الشاهد: {أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "مفصلا" منصوبا على الحال، ولا ضابط له، بل هو موقوف على السماع - كما بيّن المؤلف - فلا يقاس عليه؛ ومعنى مفصلا: مبينا فيه الحق والباطل بحيث ينفي التخليط والإلباس.

3 لأنها صفة لصاحبها في المعنى والصفة لا تكون إلا مشتقة. ويؤخذ من ذلك أنه لا بد من مطابقتها لصاحب الحال تذكيرا وتأنينا وإفرادا وتثنية وجمعا؛ لأن اشتقاقها يقتضي تحملها ضميره.

4 على هذا يكون كل من الأسد والقمر والغصن مستعملا في غير حقيقته، والمعنى فيها على التشبيه. وقيل إنها مستعملة في حقيقتها والكلام على حذف مضاف، أي مثل أسد وقمر وغصن، وذلك أصرح في الدلالة على التشبيه. ومثل ذلك قول المتنبي: بدت قمرا، ومالت غصن بان ... وفاحت عنبرا، ورنّت غزالا

(252/2)

غير "1 أي: مصطحين اصطحاب عدلي حمار حين سقوطهما.

الثانية: أن تدل على مفاعلة 2، نحو: "بعته يدا بيد" 3 أي: متقابضين، و: "كلمته فاه إلى في" أي: متشافهين 4.

الثالثة: أن تدل على ترتيب، ك: "ادخلوا رجلا رجلا" أي: مترتين 5.

- 1 هذا مثل قالته العرب، للأمر يتساوى فيه الخصمان، ومعناه: وقعا معا ولم يصرع أحدهما الآخر، والمصطرعان تشبيه مصطرع. عدلي، تشبيه عدل، وهو نصف الحمل يكون على جنبي الدابة: العير الحمار، ويغلب على الوحشي.
- عدلي: حال جامدة من "المصطرعان" وهي مؤولة بالمشتق كما بين المصنف. وقيل إن "عدلي" مفعول مطلق، أي وقوعا مثل وقوع عدلي غير؛ لأن النيابة تكون بين متضايين أو موصوف وصفته. لم أجده في أمثال الميداني.
- 2 سواء كان ذلك بلفظها أو بمعناها، والمفاعلة: هي صيغة تقتضي المشاركة من جانبيين.
- 3 يجوز في قولك: "يدا بيد" رفع يد الأولى ونصبها، فأما إذا قلتها بالرفع فهي مبتدأ والجار والمجرور بعدها متعلق بمحذوف خبر، ولكل من يد المرفوع ويد المجرور بالباء وصف محذوف، أي: يد منه مصاحبة ليد مني، وهذه الصفة المقدرة، هي التي سوغت الابتداء بالنكرة، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال، وإذا قلت "يدا" بالنصب فهي حال، واختلفت عبارة النحاة في الجار والمجرور بعده فقد نقل صاحب التصريح عن ابن هشام أن سيبويه يجعله للبيان، يعني أنه متعلق بمحذوف مقصود به البيان، وفيه معنى المفاعلة، ويذكر الصبان أنه متعلق بمحذوف صفة للحال، أي يدا مع يد.
- التصريح: 370 / 1، حاشية الصبان على شرح الأشموني.
- 4 يقال في إعرابه ما قيل في سابقه. ولا يقاس على هذا المثال لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود؛ خلافا لهشام فإنه أجاز: جاورته منزله إلى منزلي، وناضلته قوسه عن قوسي، قياسا عليه. التصريح: 370 / 1، وهمع الهوامع: 237 / 1.
- 5 ومثله: رجلين رجلين، أو رجالا رجالا.
- وضابطه: أن يذكر المجموع ثم يفصل ببعضه مكررا، وكلاهما منصوب بالعامل. والمجموع حال وهو المختار. وقيل الثاني صفة للأول بتقدير مضاف: أي ذا رجل، أو مفارق رجل، بمعنى متميزا عنه، أو معطوف عليه بتقدير الفاء. التصريح: 370 / 1، المهم: 1 / 238.

(253/2)

وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل، وهي:

أن تكون موصوفة 1، نحو: {قُرْآنًا عَرَبِيًّا} 2، {فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا} 3، وتسمى حالا موطئة 4.

أو دالة على سعر، نحو: "بعته مُدًّا بكذا"5.
أو عدد، نحو: {فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً}6.
أو طور واقع فيه تفضيل، نحو: "هذا بسرا أطيب منه رطبا"7.

1 أي بمشتق أو شبهه، فالأول كمثال المصنف والثاني نحو: {فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ، أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا} .

2 "12" سورة يوسف، الآية: 2.

موطن الشاهد: {قُرْآنًا عَرَبِيًّا} .

وجه الاستشهاد: وقوع "قرآنا" منصوبا على الحال من "القرآن" في قوله تعالى: {وَلَقَدْ صَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ} ؛ والذي جوز وقوع "قرآنا" حالا اعتمادها على الصفة "عربيا".

3 "19" سورة مريم، الآية: 17.

موطن الشاهد: {تَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا} .

وجه الاستشهاد: وقوع "بشرا" حالا من فاعل تمثل "الملك"؛ والذي جوز مجيء "بشرا" حالا اعتمادها على الصفة "سويا".

4 أي: ممهدة لما بعدها؛ لأنه هو المقصود. أما هي فغير مقصودة بذاتها، وإنما تمد الدهن وتهيئه لما يجيء بعدها من الصفة، فهي مجرد وسيلة إلى النعت.

5 يقال فيها ما قيل في بعته يدا بيد، والضمير في بعته عائد على الشيء المبيع.

6 "7" سورة الأعراف، الآية: 142.

موطن الشاهد: {أَرْبَعِينَ} .

وجه الاستشهاد: "مجيء" أربعين" حالا من "مِيقَاتُ" وليلة تمييز؛ وهي -هنا- وقعت جامدة غير مؤولة بمشتق، وحكم مجيئها على هذا النحو -الجواز.

7 أي أن تدل الحال على أن صاحبها في طور وحال من أحواله -مفضل وزائد على نفسه أو غيره- في حالة أخرى، فبسرا حال من فاعل أطيب المستتر فيه، ورطبا: حال من الهاء في منه، والمراد أن للبلح أطوارا مختلفة، وهو في طور البسر مفضل على نفسه في طور الرطب. انظر شرح التصريح.

أو تكون نوعا لصاحبها، نحو: "هذا مالك ذهبا".
أو فرعا، نحو: "هذا حديدك خاتما" و: {تَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا} 1.
أو أصلا له، نحو: "هذا خاتمك حديدا"، و: {أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا} 2.
تنبيه: أكثر هذه الأنواع وقوعا مسألة التسعير، والمسائل الثلاث الأول، وإلى ذلك يشير قوله 3:

ويكثر الجمود في سعر، وفي ... مُبْدِي تَأُولٍ بلا تكلف
ويفهم منه أنها تقع جامدة في مواضع آخر بقلة، وأنها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول
الواقعة في التسعر، وقد بينتها كلها.
وزعم ابنه أن الجميع مؤول بالمشتق 4، وهو تكلف، وإنما قلنا به في الثلاث الأول؛ لأن
اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي؛ فالتأويل فيها واجب.
الثالث: أن تكون نكرة لا معرفة 5، وذلك لازم 6؛ فإن وردت بلفظ المعرفة

1 "7" سورة الإعراف، الآية: 74.

موطن الشاهد: {تَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا} .
وجه الاستشهاد: مجيء "بيوتا" حالا من الجبال؛ وهي فرع منها؛ وحكم مجيئها -في هذه
الحالة.

2 "17" سورة الإسراء، الآية: 61.

موطن الشاهد: {أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا} .
وجه الاستشهاد: مجيء "طينا" حالا من منصوب "خلقت" المحذوف؛ والتقدير: أسجد
لمن خلقته طينا، أو على نزع الخافض -أي: من طين- والطين: أصل للمخلوق. ومعنى
قوله: أو أصلا له: أي كون الحال النوع والأصل، وصاحبها هو الفرع كما سبق.
3 أي قول ابن مالك في الألفية.

4 تأويلها في السبع الباقية على معنى: متصفا بصفات البشر؛ من استواء الحلقة
ونحوها، ومسعرا، ومعدودا، ومطورا بطور البسر أو الرطب، ومنوعا، ومصوغا، ومتأصلا
أو مصنوعا.

5 هذا الوصف من ناحية التنكير والتعريف.

6 لأن الغالب فيها أن تكون مشتقة، وأن يكون صاحبها معرفة، فلو عرفت وهي
مشتقة، بالتوهم أنها نعت عند انتصاب صاحبها، وحمل غيره عليه. التصريح: 1/

ولت بنكرة، قالوا: "جاء وحده" 1 أي: منفردا و: "رجع عوده على بدئه" 2، أي:

1 "وحده" حال من فاعل جاء المستتر، وهي معرفة بسبب إضافتها إلى الضمير الواقع مفعولا؛ لأنها مصدر "وحد" وجامدة بمشتق، كما ذكر المؤلف. وكلمة "وحد" اسم يدل على التوحد والانفراد، وأغلب استعماله منصوبا؛ إما لفظا؛ نحو: جاء وحده، واجتهد وحدك، وكما في قوله عز شأنه: { فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ } [سورة غافر، الآية: 84] . وإما منصوبا تقديرًا، وذلك إذا أضيف إلى ياء المتكلم، كما في قول الشاعر:

والذئب أخشاه إن مررت به ... وحدي وأخشى الرياح والمطرا
وجاءت هذه الكلمة مجرورة بالإضافة في خمس كلمات؛ وقعت في معرض المدح أو الذم؛ ففي معرض المدح، قالوا: "فلان نسيج وحده" و"فلان قريع وحده".
وقالوا في الدلالة على الإعجاب بالنفس: "فلان رجيل وحده"؛ ومن الأول قول عائشة -رضي الله عنها- واصفة عمر بن الخطاب: "كان والله أحوديا نسيج وحده".
وقالوا عند إرادة الذم "فلان عيبر وحده" و"فلان جحيش وحده"؛ والعيبر: تصغير "عيبر"؛ وهو الحمار؛ والجحيش: تصغير "جحش"؛ وهو لد الحمار.
وأما بالنسبة إلى إعرابه: فقال سيبويه والخليل بن أحمد: هو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع المشتق؛ فهو منصوب على الحال؛ وكأنك، حين تقول: "جاء زيد وحده" قد قلت: جاء زيدا إجمادا؛ أي انفرادا؛ وأنت تريد: جاء زيد متوحدا؛ أي منفردا.

وذهب يونس بن حبيب وهشام والكوفيون: إلى أنه منصوب على الظرفية، والتقدير في قولك: "جاء محمد وحده": جاء محمد لا مع غيره؛ وهؤلاء قاسوا "وحده" على مقابله؛ وهو قولهم: "قد جاء محمد وعلي معا".

واختلفوا أيضا في صاحب الحال لـ "وحده" ففي قولهم: "رأيت زيدا وحده" يرى سيبويه أن صاحب الحال هو الفاعل؛ وقال ابن طلحة: هو حال من المفعول، وأجاز المبرد كلا الوجهين؛ والأرجح أن صاحب الحال في المثال المذكور المفعول؛ لأنه لو أراد نفسه؛ لقال: رأيت زيدا وحدي. انظر في هذه المسألة: شرح ابن عقيل: 2/ 249-252، وجمع الهوامع: 1/ 239-240، وشرح الأشموني: 1/ 244.

2 عوده: حال من الفاعل المستتر في رجع، وهو معرفة بإضافته إلى الضمير، ومؤول بالمشق ومعناه: رجع عائدا في الحال، أو رجع على الطريق نفسه. ويروى برفع "عوده" على أنه مبتدأ والجار والمجرور بعده خبر، والجملة حال من الضمير في جاء. ويقال هذا: "الإنسان" عهد منه عدم الاستقرار على ما ينقل إليه، بل يرجع إلى ما كان عليه واختلف في رواية النصب اختلافا كثيرا. التصريح: 1/ 373، الكتاب لسيبويه: 1/ 391.

(256/2)

عائدا، و: "ادخلوا الأول فالأول" 1، أي: مترتين، و: "جاؤوا الجماء الغفير" 2، أي: جميعا، و: "أرسلها العراك" 3، أي: معتركة.

1 "الأول" حال من الواو في "ادخلوا" و"الأول" الثاني معطوف بالفاء على سابقة، وهما معرفتان بـ "أل". الكتاب، لسيبويه: 1/ 398.

2 "الجماء" حال من الواو في جاءوا. والجماء: مؤنث الأجم بمعنى الكثير، وأنث باعتبار الموصوف المحذوف؛ أي: الجماعة الجماء؛ والغفير: من الغفر وهو الستر؛ أي الذي يستر ويغطي وجه الأرض؛ لكثرتة؛ وهو صفة للجماء ولم يطابق - وإن كان بمعنى الفاعل حملا على فعليل بمعنى المفعول - أو باعتبار معنى الجمع. انظر شرح التصريح: 1/ 373.

3 أرسلها العراك: أي مزدحمة؛ وقد جاءت هذه الجملة في بيت للبيد العامري، يصف حمارا وحشيا أورد أنه الماء لتشرب، وتقام البيت:

فأوردها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نغص الدخال

والضمير في أوردها عائدا إلى حمار الوحش، و"ها" عائدا إلى أنه؛ وأصل العراك: مصدر بمعنى ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء. لم يذدها: لم يمنعها ولم يطردها والنغص: - بفتح النون والغين - مصدر نغص الرجل: إذا لم يتم مراده؛ ونغص البعير: إذا لم يتم شربه؛ وموطن الشاهد هنا "العراك" فإنه جاء معروفا، وقد خرج النحاة كما يلي: أ- إن هذا المصدر حال - مع مخالفة لفظه للأصل في الحال، من وجهين؛ كونه مصدرا؛ وكونه معرفة - وهو في التأويل وصف منكر - لأن المعنى: أرسلها معاركة. وهذا مذهب سيبويه.

ب- إن "العراك" مفعول ثانٍ لـ "أرسل" بعد أن ضمن أرسل معنى "أورد"؛ وفعل أورد يتعدى إلى مفعولين؛ كما في قوله تعالى: {يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ} فكأنه يريد: أوردھا العراك: أي الازدحام، وأراد مكانه؛ وفي هذا التخریج تكلف ظاهر، وهو مذهب الكوفيين.

ج- إن العراك "مصدر باق" على مصدريته، وهو مفعول مطلق مؤكد لعامله ومبين لنوعه معاً؛ وذلك العامل يقدر وصفا منكراً، واقعا حالا من الضمير البارز المتصل العائد إلى الأتْن، وكأنه قال: فأرسلها معتركة العراك، أي مزدحمة الازدحام المعهود. وانظر تفصيل هذه المسألة في حاشية الشيخ يس على التصريح: 1/ 373-374، وكتاب سيبويه: 1/ 372.

(257/2)

الرابع: أن تكون نفس صاحبها في المعنى¹، فلذلك جاز: "جاء زيد ضاحكا" وامتنع: "جاء زيد ضحكا"².

وقد جاءت مصادر أحوالا، بقلة في المعارف، كـ: "جاء وحده"، و: "أرسلها العراك"³. وبكثرة في النكرات⁴، كـ: "طلع بغتة"، و: "جاء ركضا"، و: "قتلته صبـرا"، وذلك على التأويل بالوصف⁵، أي: مباغتاً، وراكضاً، ومصبوراً، أي: محبوباً.

1 هذا الوصف معناه: أن تكون الحال وصفا لصاحبها؛ وخبراً عنه؛ والوصف نفس الموصوف، والخبر نفس المخبر عنه؛ ولهذا، جاز القول: جاء زيدا ضاحكا؛ لأن الضاحك هو زيد في المعنى.

2 لأن الضحك مصدر، وزيد ذات؛ والمصدر مبين للذات.

3 لكونه تنطوي على شذوذين؛ المصدرية والتعريف.

4 بغتة وركضا: حال من الفاعل؛ وصبـرا: حال من المفعول؛ وهي مصادر؛ ونكرات في الوقت نفسه؛ ومعنى بغتة: فجأة، وركضا: عدوا، وقتل صبـرا: أن يحبس حيا، ثم يرمى حتى يقتل؛ وصبـرا حال من مفعول قتلته.

5 وهذا على مذهب سيبويه والجمهور من النحاة؛ وحجتهم في ذلك: أن الحال كالخبر والصفة، وقد وقع كل منهما مصدرا منكرا كثيرا؛ فكذلك الحال.

وذهب الأخفش والمبرد إلى أن مثل هذه المصادر منصوبة على المصدرية، والعامل فيها

محذوف؛ أي: ييغت بغتة؛ ويركض ركضا؛ ويصبر صبيرا؛ فالجملية من الفعل المحذوف مع المصدر الظاهر؛ هي الحال؛ لا المصدر؛ وكذلك الحال عند الكوفيين؛ غير أن الناصب له -عندهم- الفعل المذكور مؤولا من لفظ المصدر؛ أي بغت بغتة، وركض ركضا، وصبرا صبيرا.

وذهب بعضهم إلى أنها مصادر على حذف مضاف غير مصدر -هو الحال في الأصل- فلما حذف المضاف؛ ناب عنه المضاف إليه في الحالية؛ أي ذا بغتة؛ وذا ركض؛ وذا صبر.

وقال بعضهم: هي مصادر على حذف مصادر؛ والتقدير: طلوع بغتة؛ ومجيء ركض، وقتل صبر. =

(258/2)

ومع كثرة ذلك فقال الجمهور: لا يتقاس مطلقا، وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل¹، فأجاز: "جاء زيد سرعة" ومنع: "جاء زيد ضحكا"، وقاسه الناظم وابنه بعد "أما" نحو²: "أما علما فعالم" أي: مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم³، وبعد خبر شبه به مبتدؤه، ك: "زيد زهير شعرا" أو قرن هو بأل الدال على الكمال، نحو: "أنت الرجل علما".

[أصل صاحب الحال أن يكون معرفة ويأتي نكرة بمسوغ]:

فصل: وأصل صاحب الحال التعريف ويقع نكرة بمسوغ⁴، كأن يتقدم

= وما ذهب إليه سيبويه والجمهور أفضل من ذلك كله؛ وإلى هذا أشار الناظم:

ومصدر منكر حالا يقع ... بكثرة كبغته زيد طلغ

والمعنى يقع المصدر النكرة حالا بكثرة؛ وذلك على خلاف الأصل؛ لأن الحال وصف، يدل على معنى صاحبه؛ والمصدر لا دلالة له على صاحب المعنى؛ وذلك مثل: زيد طلغ بغتة؛ فبغته مصدر نكرة؛ وهو منصوب على الحال، على النحو الذي فصل؛ وأما الذي سهل هذه المخالفة، فحمله على الإخبارية في مثل محمد عدل، والصفة في مثل: هذا ماء غور، وقد أشرنا إلى ذلك سابقا وانظر في هذه المسألة:

جمع الهوامع: 1/ 238، والأشئوني: 1/ 245-246، وشرح التصريح: 1/ 374-

375.

- 1 أي: مما يدل عليه عامله؛ فالسرعة في المثال نوع من المجيء.
- 2 أي: من كل تركيب وقع الحال فيه بعد "أما" الشرطية، في مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصا بوصفين؛ وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر.
- 3 ناصب الحال في هذا: فعل الشرط المحذوف؛ وهو "يذكر" وصاحبها نائب الفاعل المرفوع، ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء، وصاحبها الضمير المستكن فيه، وهي على هذا مؤكدة؛ والتقدير: مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم؛ ويتعين الوجه الأول؛ إن كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها. ضياء السالك: 2/ 199-200.
- 4 من المسوغات: أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو؛ وذلك لأن وجود الواو في صدر جملة الحال يمنع توهم كون الجملة صفة؛ لأن النعت لا يفصل بينه وبين منعوته بالواو، نحو قوله تعالى: {أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا} وقيل: إن مجيء الحال من النكرة غير الموصوفة موقوف على السماع، ولا يجاوزه لا فيما ذكر من المسوغات ولا في غيره.

(259/2)

عليه الحال 1، نحو: "في الدار جالسا رجل"، وقوله 2: [مجزوء الوافر]
269- لِمَيَّةٍ مَوْحِشًا طَلَلُ³

-
- 1 أي وتتأخر النكرة، وذلك قياسا على المبتدأ إذا تأخر.
- 2 القائل: هو كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة، وقد مرت ترجمته.
- 3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:
يلوُحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ
وقد روي البيت برواية أخرى هي:
لمية موحشا طلل قديم ... عفاه كل أسحم مستديم
وهو بالرواية الأولى من شواهد: التصريح: 1/ 375، 2/ 120، والأشموني: "473/1/ 247" والكتاب لسيبويه: 1/ 276، ومجالس العلماء للزجاجي: 174،
والخصائص: 2/ 492، وأما ابن الشجري: 1/ 26، وشرح المفصل: 2/ 50،
والخزانة: 1/ 533 عرضا، والعيني: 3/ 163، والمغني: "118/132" 802/

571 "119/568" وشرح السيوطي 85، 88، والشذور: "7/43".

المفردات الغريبة: مية: اسم محبوبه الشاعر. موحشا: اسم فاعل من أوحش المنزل إذا خلا من أهله، والمراد: القفر الذي لا أنيس فيه. طلل: هو ما بقي شاخصا من آثار الديار. يلوح: يظهر ويلمع. خلل: جمع خلة: وهي بطانة منقوشة بالمعادن تغشى بها أجفان السيوف.

المعنى: لقد أقفرت دار مية من أهلها، ودرست معالمها، ولم يبق منها إلا آثار بسيطة، تظهر للرأي وكأنه نقوش في البطائن التي تغشى بها أجفان السيوف. الإعراب: "لمية": متعلق بمحذوف خبر مقدم؛ ومية: اسم ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. موحشا: حال متقدم من "طلل" الواقع مبتدأ مؤخرًا. "على مذهب سيبويه؛ الذي يميز مجيء الحال من المبتدأ" والجمهور يرون أن صاحب الحال، هو الضمير المستكن في "الجار والمجرور" الواقع خبرًا. طلل: مبتدأ مؤخر مرفوع، والفاعل: هو؛ وجملة "يلوح": في محل رفع صفة لـ "طلل". كأنه: حرف مشبه بالفعل، و"الماء": في محل نصب اسمه. خلل: خبر، كأن، مرفوع، وجملة "كأنه خلل": في محل نصب من الضمير المستتر في "يلوح"؛ أي من الفاعل. موطن الشاهد: "موحشا".

وجه الاستشهاد: وقوع "موحشا" حالا من "طلل" وهو نكرة، وسوغ ذلك تقدم الحال عليها؛ وهذا على رأي سيبويه - كما أسلفنا - وأما الجمهور: فيرون أن "موحشا" حال من الضمير المستكن في الخبر؛ وهذا الضمير معرفة - وإن كان مرجعه - المبتدأ؛ وهو نكرة، وعلى هذا، فلا شاهد فيه.

ويرى بعضهم: أن النكرة "طلل" موصوفة بجملة "يلوح" فيكون المسوغ هنا وصف النكرة، لا تقدم الحال عليها. انظر شرح التصريح، وحاشية الشيخ يس: 1/ 375-376، وحاشية الصبان: 2/ 174-175.

(260/2)

أو يكون مخصوصا إما بوصف، كقراءة بعضهم: "وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا" 1، وقول الشاعر 2: [البسيط]

270- تَجَيَّتْ يَا رَبُّ نوحًا واستجبت له ... في فُلْكِ مَآخِرٍ في اليم مشحونا 3

1 "2" سورة البقرة، الآية: 101.

أوجه القراءات: القراءة المذكورة قراءة إبراهيم بن أبي عبلة.
موطن الشاهد: "مصدقاً".

وجه الاستشهاد: مجيء "مصدقاً" حالاً من "كتاب"؛ لتخصّصه بالوصف "الجار والمجرور" بعده؛ وفي هذا دلالة على جواز كون "مصدقاً" حالاً من الضمير المستكن في الجار والمجرور الذي انتقل إليه بعد حذف الاستقرار على ما صححه في باب المبتدأ.
شرح التصريح: 376 / 1.

2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: يروى بعد الشاهد قوله:

وعاش يدعو بآيات مبينة ... في قومه ألف عام غير خمسينا
والشاهد من شواهد: التصريح: 376 / 1، والأشْمُونِي: "247 / 1 / 475" وابن عقيل:
"183 / 2 / 259"، والعيني: 149 / 3.

المفردات الغريبة: نجيت: أنقذت وخلصت من الغرق. نوحاً: هو أبو البشر الثاني بعد آدم. فلك: السفينة، للمفرد والجمع. ماخر: شاق عباب الماء، وهو اسم فاعل من مخرت السفينة، إذا شقت الماء فسمع لها صوت. اليم: البحر. مشحونا: مملوءاً.
الإعراب: يا رب: "يا" حرف نداء، رب: منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفاً، اكتفاء بالكسرة؛ والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة؛ وجملة "النداء": معترضة بين فعل نجيت وبين المفعول نوحاً. "في فلك": متعلق بمحذوف حال من "نوح"؛ أو بـ "نجى". ماخر: صفة لـ "فلك". "في اليم": متعلق بـ "ماخر". مشحونا: حال من "فلك" منصوب.
موطن الشاهد: "مشحونا".

وجه الاستشهاد: مجيء "مشحونا" حالاً من النكرة "فلك" والذي سوغ مجيئها من النكرة؛ أنها -أي النكرة- وصفت قبل مجيء الحال منها بـ "ماخر" كما أوضحنا في الإعراب؛ وحكم مجيء الحال -على هذا النحو- جائز باتفاق؛ لأن النكرة متى وصفت تخصصت ولم تعد مبهمة أو مجهولة كما كانت عليه قبل الوصف.

وليس منه: {فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ، أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا} 1، خلافا للناظم وابنه، أو بإضافة، نحو: {فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ} 2، أو بمعمول، نحو: "عجبت من ضرب أخوك شديد" 3 أو مسبوقا بنفي، نحو: {وَمَا أَهْلَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ} 4، أو نهي نحو:

1 "44" سورة الدخان، الآية: 4.

موطن الشاهد: "أمر".

وجه الاستشهاد: أعرب ابن مالك وابنه "أمر" حالا من "أمر" الأول؛ لوصفه بـ "حكيم" مع أنه مضاف إليه؛ وهما يقولان بعدم جواز مجيء الحال من المضاف إليه، إلا بشروط لم تتوافر هنا؛ كأن يكون المضاف بعض المضاف إليه، أو كبعضه؛ أو عاملا في الحال. وفي إعراب "أمر" أقوال أخرى؛ منها:

أ- أنه منصوب على الاختصاص بـ "أخص" محذوفا.

ب- أنه مفعول لأجله.

ج- أنه حال من كل؛ أو من فاعل "أنزلنا"؛ أو مفعوله؛ أي: آمرين به -أو مأمورا به.

انظر شرح التصريح: 1/ 376-377.

2 "41" سورة فصلت، الآية: 10.

موطن الشاهد: "سواء".

وجه الاستشهاد: مجيء "سواء" حالا من أربعة؛ وهي نكرة؛ غير أنها مختصة بإضافتها إلى "أيام".

3 "شديدا" حال من "ضرب" النكرة؛ لاختصاصه بالعمل في الفاعل، وهو "أخوك".

4 "15" سورة الحجر، الآية: 4.

موطن الشاهد: {وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ}.

وجه الاستشهاد: مجيء جملة "لها كتاب معلوم" حالا من "قرية" النكرة؛ لأنها مسبوقة بالنفي؛ وفيها مسوغ آخر؛ وهو اقتران الجملة الحالية بالواو -وإن خص بعضهم ذلك بالإيجاب- ومسوغ ثالث؛ وهو: وقوع "إلا" الاستثنائية قبلها؛ لأن الاستثناء المفرغ، لا يقع في النعوت.

لا يبيغ امرؤ على امرئ مستسهلا¹

وقوله¹: [الكامل]

271- لا يركنن أحد إلى الإحجام ... يوم الوغى متخوفا لحمام²

1 هذا من كلام ابن مالك في الألفية؛ و"مستسهلا" حال من "امرؤ" الأول؛ مسبوق بنهي.

2 القائل: هو: أبو نعام، قطري بن الفجاءة المازني الخارجي، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا أول أبيات أربعة رواها أبو علي القالي، ورواها أبو تمام، حبيب بن أوس، وهي:

فلقد أرايني للرماح درينة ... من عن يمين مرة وأمامي

حتى خضبت بما تحدر من دمي ... أكتاف سرجي أو عنان لجامي

ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب ... جدع البصرة قارع الإقدام

والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 377، والأشموني: "247 / 1 / 477"، وابن

عقيل: "262 / 2 / 186"، وجمع الهوامع: 1/ 240، والدرر اللوامع: 1/ 200،

والعيني: 3/ 150، وأما القالي: 2/ 190، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 136.

المفردات الغريبة: الركون: الميل. الإحجام: النكوص والتأخر، وهو مصدر أحجم عن

الشيء، إذا نكص عنه ولم يقدم عليه. الوغى: الحرب، وأصله الجلبة والصياح، وأطلق

على الحرب لما فيها من ذلك. الحمام: الموت.

المعنى: لا يسوغ لأحد أن يفكر في التأخر والتخلف وعدم الإقدام وقت الحرب خوفا

من الموت؛ فإن ذلك عار، لا يليق بالرجال، ومعلوم أنه لكل أجل كتاب.

الإعراب: لا: ناهية جازمة. يركنن: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد

الخفيفة، في محل جزم بـ "لا" الناهية، ونون التوكيد الخفيفة: حرف مبني على السكون:

لا محل له من الإعراب. أحد: فاعل مرفوع. "إلى الإحجام": متعلق بـ "يركنن". "يوم":

متعلق بـ "يركنن" أيضا، وهو مضاف. الوغى: مضاف إليه. متخوفا: حال منصوب من

قوله "أحد"؛ أي من الفاعل. "لحمام": متعلق بـ "متخوفا" الواقع حالا.

موطن الشاهد: "متخوفا".

وجه الاستشهاد: مجيء "متخوفا" حالا من قوله "أحد"؛ وهو نكرة؛ والذي سوغ مجيء

الحال من النكرة، وقوع هذه النكرة بعد النهي، الذي هو شبيه بالنفي، وحكم وقوع

الحال -هنا- الجواز باتفاق.

أو استفهام، كقوله1: [البسيط]

272- يا صاح هل حم عيش باقيا فترى2

1 القائل: رجل من طيء لم يسمه ابن مالك.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

لنفسك العذر في إبعادها الأملأ؟

وهو من شواهد: التصريح: 377 / 1، والأشثوني: "247 / 1 / 478"، وابن عقيل:

"261 / 2 / 185"، والهمع: 240 / 1، والدرر: 201 / 1، والعيني: 153 / 3.

المفردات الغريبة: يا صاح: يا صاحبي، فرخم بحذف الباء، واكتفي بالكسرة للدلالة على
ياء المتكلم. حم: قدر وقضي. عيش "المراد هنا": الحياة. باقيا: دائما لا يفنى ولا يزول.

المعنى: يخاطب الشاعر صاحبا له مستنكرا: أخبرني هل قدر للإنسان حياة دائمة في
هذه الدنيا، فيكون لك العذر في تلك الآمال البعيدة، والتكالب على جمع حطام الدنيا
الغادرة الفانية؟! الغادرة الفانية؟!

الإعراب: يا: حرف نداء، لا محل له من الإعراب. صاح: منادى مرخم، وأصله: يا
صاحب، فإن قدر منقطعا عن الإضافة؛ فهو مبني على ضم الحرف المحذوف؛ للترخيم،
في محل نصب؛ وصاح: مرخم صاحب على غير قياس لأنه غير علم. هل: حرف
استفهام، لا محل له من الإعراب؛ وهو -هنا- يفيد الإنكار. حم: فعل ماضٍ مبني
للمجهول، مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب. عيش: نائب فاعل مرفوع. باقيا:
حال منصوب من "عيش" الواقع نائب فاعل، لفعل "حم" المسبوق بالاستفهام الإنكار.
فترى: الفاء فاء السببية، لا محل لها من الإعراب، ترى: فعل مضارع منصوب بـ "أن"
المضمرة وجوبا بعد فاء السببية، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف، والفاعل: أنت.
"لنفسك": متعلق بـ "ترى"، والكاف: مضاف إليه، وهو في موضع المفعول الثاني.
العذر: مفعول به أول منصوب بـ "ترى". "في إبعادها": متعلق بـ "العذر"، و"ها": في
محل جر بالإضافة، من إضافة المصدر إلى فاعله؛ فلهذا الضمير محلان من الإعراب؛
الجر بالإضافة، والرفع على الفاعلية. الأملأ: مفعول به منصوب للمصدر، والألف:
للإطلاق.

موطن الشاهد: "باقيا".

وجه الاستشهاد: وقوع "باقيا" حالا من "عيش" وهو نكرة، وسوغ ذلك وقوع النكرة بعد الاستفهام، وهو شبيه بالنفي، ومن المسوغات لحيء الحال؛ أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو؛ لأن وجود الواو في صدر الجملة يمنع توهم كونها صفة؛ نحو قوله تعالى: {أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا} ؛ ومن المسوغات أيضا؛ أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال؛ نحو: هؤلاء صبية ومحمد مسافرين.

ضياء السالك: 203 / 2، وحاشية الصبان: 176 / 2.

(264/2)

[قد يقع نكرة بغير مسوغ]:

وقد يقع 1 نكرة بغير مسوغ، كقولهم: "عليه مائة بيضا"2، وفي الحديث: "وصلى وراءه رجال قياما"3.

[للحال مع صاحبها ثلاث حالات]:

فصل: وللحال مع صاحبها ثلاث حالات:

إحداها: وهي الأصل: أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه، ك: "جاء زيد ضاحكا"، و: "ضربت اللص مكتوبا" فلك في: "ضاحكا" و: "مكتوبا" أن تقدمها على المرفوع والمنصوب.

1 ذهب أبو حيان إلى أن مجيء الحال من النكرة كثير مقيس، ونقل ذلك عن سيبويه، والعلماء ينقلون القول بعدم جواز القياس على ذلك عن الخليل ويونس. هـم الهوامع: 240 / 1.

2 "بيضا" جمع أبيض، حال من مائة، ولا يصح أن يكون تمييزا لأن تمييز المائة لا يكون جمعا، وهذا المثال رواه سيبويه عن العرب، والمراد أن المائة دراهم لا دنانير ولا غيرها؛ لأن الدراهم من الفضة وهي بيضاء. الكتاب لسيبويه: 159 / 112 / 2.

3 تخريج الحديث: الحديث رواه الإمام مالك بن أنس في الموطأ على النحو التالي:

"صلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- -قاعدا، وصلّى وراءه رجال قياما"؛ وربما كان اللفظ المروي من كلام راوي الحديث، كما لم يحتجوا بالحديث عامة؛ لأن الرواة قد أجازوا الرواية بالمعنى؛ وفي رأيهم مغالاة؛ لأن رواية الحديث أوثق من رواية الشعر؛ فالأولى الاحتجاج بالحديث.

موطن الشاهد: "قياما".

وجه الاستشهاد: مجيء الحال "قياما" من النكرة "رجال" بلا مسوغ، وقد اختلف النحاة، في مجيء الحال من النكرة، بلا مسوغ، أمقيس؟ أو مقصور على السماع؟، فذهب سيبويه إلى الأول، وذهب إلى الثاني الخليل ويونس.

(265/2)

الثانية: أن تتأخر عنه¹ وجوبا، وذلك كأن تكون محصورة، نحو: {وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسِلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ} 2، أو يكون صاحبها مجرورا³؛ إما بحرف جر غير زائد، كـ: "مررت بهند جالسة"، وخالف في هذه الفارسي وابن جني وابن

1 من المواضع التي يجب فيها تأخير الحال عن صاحبها أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو، نحو "جاء زيد والشمس طالعة"؛ فلا يجوز أن نقول في هذا المثال: جاء والشمس طالعة زيد؛ وذلك لأن الأصل في الواو أن تكون للعطف، ولا يجوز عندما تكون عاطفة تقديمها على المعطوف عليه، فراعوا في واو الحال ما راعوه في واو العطف. حاشية يس على التصريح: 378 / 1.

2 "6" سورة الأنعام، الآية: 8.

موطن الشاهد: {وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسِلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "مبشرين" و"منذرين" حالين من "المرسلين"، ولا يجوز تقديمها على "المرسلين"؛ لأنهما محصوران، ويجب تأخير المحصور؛ لأن تقديمه يؤدي إلى عكس المعنى البلاغي المراد من الحصر.

3 للنحاة في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي:

أ- ذهب ابن مالك، وأبو علي الفارسي، وابن برهان، وابن كيسان، وابن جني، وابن ملكون وبعض المغاربة إلى أن تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي جائز مطلقا.

ب- وذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك لا يجوز مطلقا.

ج- وأجاز الكوفيون تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي في ثلاث

مسائل:

الأولى: أن يكون المجرور ضميرا؛ نحو: مررت بك ضاحكة، فإنه يجوز لك القول. مررت

ضاحكة بك.

الثانية: أن يكون المجرور أحد اسمين، عطف ثانيهما على المجرور؛ نحو قولك: "مررت بزيد وعمرو مسرعين"؛ فإنه يجوز القول: "مررت مسرعين بزيد وعمرو".

الثالثة: أن يكون الحال جملة فعلية؛ نحو: "مررت بهند تضحك"، فإنه يجوز القول: "مررت تضحك بهند"، ومنعوه فيما سوى ذلك.

وأما بالنسبة إلى المجرور بحرف جر زائد، فإن النحاة -جميعا- متفقون على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور به؛ نحو: "ما جاءني من أحد مبشرا" فإنه يجوز لك في هذا المثال أن تقول: ما جاءني مبشرا من أحد؛ وجاز ذلك؛ لأن المجرور بحرف الجر الزائد - عند التحقيق - فاعل أو مفعول. وانظر في تفصيل هذه المسألة: همع الهوامع: 1/ 241، وشرح التصريح: 1/ 378-379، وحاشية الصبان: 2/ 176-178.

(266/2)

كيسان¹؛ فأجازوا التقديم، قال الناظم: وهو الصحيح؛ لوروده كقوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ} 2، وقول الشاعر³: [الطويل]
273- تسليت طرا عنكم بعد بينكم⁴

-
- 1 مرت ترجمة لكل منهم؛ وحجتهم: أن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى، وتقديم حال المفعول به عليه غير ممنوع، وكذلك الحال هنا.
 - 2 "34" سورة سبأ، الآية: 38.
 - موطن الشاهد: {كَافَّةً لِلنَّاسِ} .
 - وجه الاستشهاد: مجيء "كافة" بمعنى جميعا -حالا من المجرور "الناس"؛ وقد تقدم عليه؛ وحكم تقدمه -في هذه الحالة- الجواز، كما أسلفنا.
 - 3 لم ينسب البيت إلى قائل معين.
 - 4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:
بذكراكم حتى كأنكم عندي
 - وهو من شواهد: التصريح: 1/ 379، والأشموني: "479 / 1 / 248"، والعيني: 3/ 160.

المفردات الغريبة: تسليت: تصبرت وتكلفت السلوان. طرا: أي جميعا. بينكم: فراقكم

وبعدكم.

المعنى: تسليت، وشغلت نفسي عنكم جميعاً - بعد بعدكم عني - بذكر اكم الطيبة التي لا تنسى، وكنتم بذلك كأنكم ماثلون أمامي، ولم تفارقوني.

الإعراب: تسليت: فعل ماضٍ، والتاء فاعل. طرا: حال منصوب من الضمير المجرور بـ "عن"، وقد تقدم عليه؛ ولا تأتي "طرا" إلا حالا. "عنكم": متعلق بـ "تسليت". "بعد": متعلق بـ "تسليت" أيضاً، هو مضاف. بينكم: مضاف إليه، وهو مضاف، والكاف: مضاف إليه، والميم: حرف عماد؛ أو و"كم": مضاف إليه. "بذكر اكم": متعلق بـ "تسلي"، وذكرى: مضاف، و"كم" مضاف إليه. حتى: حرف ابتداء، لا محل له من الإعراب. كأنكم: حرف مشبه بالفعل، و"كم" ضمير متصل في محل نصب اسم "كأن". "عندي": متعلق بمحذوف خبر "كأن"، وعند مضاف، و"الياء": مضاف إليه. موطن الشاهد: "طراً".

وجه الاستشهاد: مجيء "طرا" حالا من كاف المخاطب في "عنكم" المجرور محلاً =

(267/2)

والحق أن البيت ضرورة، وأن {كافة} حال من الكاف 1، والتاء للمبالغة، لا للتأنيث 2، ويلزمه تقديم الحال المحصورة، وتعدي "أرسل" باللام، والأول

= بـ "عن"؛ وقد تقدم الحال على صاحبه المجرور؛ وحكم تقدمه الجواز كما أسلفنا - على رأي الفارسي ومن تبعه - وأما الجمهور، فلا يجيزون ذلك، ورد عليه ابن مالك في ألفيته:

وسبق حال ما بحرف جر قد ... أبوا، ولا أمنعه؛ فقد ورد
وقد بينا القول في ذلك من قبل، وأثبت ابن مالك في شرح التسهيل التقديم، بقوله:
"وجواز التقديم هو الصحيح؛ لوروده في الفصح؛ لقوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً
لِلنَّاسِ} فـ "كافة" - على هذا - حال من "الناس"، المجرور باللام، وقد تقدم الحال على
صاحبه "المجرور"؛ وأما الأمثلة الشعر العربي فكثيرة؛ منها قول عبد الرحمن بن حسان:
إذا المرء أعبته المروءة ناشئاً ... فمطلبها كهلاً عليه شديد
فـ "كهلاً" حال من "الهاء" المجرور محلاً بـ "على" في قوله: "عليه" وقد تقدم الحال على
صاحبه المجرور. بحرف جر أصلي.

ومنها قول عروة بن حزام، أو كثير، ونسب إلى المجنون:
لئن كان برد الماء هيمان صاديا ... إلي حبيبا إنهما لحبيب
ف "هيمان، وصاديا" حالان من "الياء" المجرور محلا بـ "إلى" في قوله: "إلي"؛ وقد تقدم
الحال على صاحبه المجرور بحرف جر أصلي، كما هو واضح.
وحملوا على ذلك، قوله تعالى: {وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ} فأعربوا "على
قميصه": جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف بحال من دم" المجرور بالباء؛ وفي هذا تقدم
للحال؛ كما هو واضح؛ وأما الزمخشري فأعرب "على قميصه" في محل نصب على
الظرفية، وكأنه قيل: وجاءوا فوق قميصه بدم كذب، وأعرب هذا الإعراب فرارا من
تقديم الحال على صاحبها المجرور، وخالفه العلماء في ذلك. حاشية يس على التصريح:
1/ 379 وحاشية الصبان: 2/ 177-178.

1 ذكر هذا التخريج الزجاج، ولم يرتضه ابن مالك، وعلل رده بأن مجيء التاء للمبالغة
سماعي في أمثلة المبالغة مثل علامة، وإن جاءت في بعض أمثلة اسم الفاعل مثل راوية
فهو شاذ لا يقاس عليه، والمعروف أنه لا يجوز حمل الفصيح على الشاذ خصوصا إذا
وجد له محمل آخر لا شذوذ فيه. التصريح: 1/ 379.

2 جعل الزمخشري "كافة" صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام: وما أرسلناك إلا
إرسالة كافة، ورد هذا التخريج بوجهين، الأول: أن كلمة "كافة" لا تستعمل في الكلام
العربي إلا حالا، فجعلها صفة ينافي ما ثبت لها من ذلك. والوجه الثاني: أن حذف
الموصوف وإقامة صفته مقامه إنما عهد في صفة اعتيد استعمالها مع هذا الموصوف،
و"كافة مع إرسالة ليس من هذا الباب. مغني اللبيب: 733، والتصريح: 1/ 379.

(268/2)

ممتنع، والثاني خلاف الأكثر 1.

وإما بإضافته 2، ك: "أعجبني وجهها مسفرة".

وإنما تجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه كهذا المثال، وكقوله تعالى:
{وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا} 3، {أَيُّبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا}
4، أو كبعضه نحو: {مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا} 5، أو عاملا في الحال، نحو: {إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ
جَمِيعًا} 6، و: "أعجبني انطلاقتك منفردا" و: "هذا

1 هذا الادعاء غير مسلّم به، فقد صرح البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري بجواز تقديم المفعول المحصور، ولا فرق بينه وبين الحال، وأما تعدي "أرسل" باللام، فقد ورد في قوله تعالى: {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا} . التصريح: 1/ 379-380.

2 إذا كانت الإضافة محضة لزم تأخير الحال باتفاق. وإن كانت غير محضة، نحو: "هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا"، جاز التقديم عند الناظم، وأنكره ابنه. التصريح: 380 /1.

3 "15" سورة الحجر، الآية: 47.

موطن الشاهد: {إِخْوَانًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "إخوانا" حالا من المضاف إليه "هم"؛ والصدور بعضه؛ وحكم مجيئه -على هذه الحالة- الجواز، كما أسلفنا.

4 "49" سورة الحجرات، الآية: 12.

موطن الشاهد: {مَيِّتًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "ميتا" حالا من "الأخ" المضاف إليه "اللحم" واللحم بعض الأخ؛ فحكم مجيئه هنا الجواز أيضا، كما في الآية السابقة.

5 "16" سورة النحل، الآية: 123.

موطن الشاهد: {حَنِيفًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "حنيفا" حالا من "إبراهيم" المضاف إلى الملة؛ والملة كبعضه في صحة حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه.

6 "10" سورة يونس، الآية: 4.

موطن الشاهد: {جَمِيعًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "جميعا" حالا من "كم" المضاف إليه، ومرجع: مصدر ميمي بمعنى الرجوع؛ وهو عامل النصب في الحال؛ ومثله: أعجبنى انطلاقك منفردا.

(269/2)

شارب السويق ملتوتا"1.

الثالثة: أن تتقدم عليه وجوبا، كما إذا كان صاحبها محصورا²، نحو: "ما جاء راكبا إلا زيد".

1 موطن الشاهد: "ملتوتا".

وجه الاستشهاد: مجيء "ملتوتا" حالا من السوق المضاف إليه، وشارب: اسم فاعل، عامل النصب في الحال. والسويق: ما يتخذ من القمح والشعير، والملتوت: من لت السويق؛ سحقه وبله وبسه بالماء.

فائدة: لم يجوز تقدم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة؛ لأنها لو تقدمت على صاحبها؛ لوقعت إما بين المضاف والمضاف إليه؛ ومعلوم أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة؛ فلا يجوز الفصل بينهما؛ وإما أن تقع قبل المضاف، فيتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف؛ ومعلوم أن منزلة المضاف يتعرف بالمضاف إليه؛ فلما تشابهت منزلتهما، أخذ المضاف والمضاف إليه حكم الصلة والموصول؛ ووضح أن حكم الصلة مع الموصول ألا يتقدم بعض معمولاتها على الموصول؛ فكذلك الحال هنا؛ فلا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف. شرح التصريح: 1/ 380-381.

فائدة: اختلف النحاة في مجيء الحال من المضاف إليه في غير المسائل الثلاث السابقة؛ فذهب أبو علي الفارسي إلى الجواز -نقله عنه ابن الشجري في أماليه- وادعى ابن مالك الإجماع على أنه لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه في غير المسائل الثلاث المذكورة. انظر شرح الأشموني: 1/ 250-251.

توجيه: ذكر بعض النحاة من المواضع التي يجب فيها تأخير الحال عن صاحبها: أن يكون الصاحب منصوبا بكأن أو ليت، أو لعل، أو بفعل تعجب، أو بصلة حرف مصدرى نحو: سرتني أن أكرمت الفقير محتاجا أو يكون ضميرا متصلا بصلة "أل" نحو: الود أنت المستحقه خالصا. أو يكون الحال جملة مقترنة بالواو نحو: جاء محمد والقوم مستعدون للرحيل.

همع الهوامع: 1/ 240-241.

2 وبعض النحاة يميز تقديم المخصوص بإلا كما سبق في الفاعل. ومن مواضع وجوب التقديم أيضا: أن يكون صاحبها مضافا إلى ضمير يعود على شيء وله صلة وعلاقة بالحال نحو: جاء زائرا فاطمة أبوها. همع الهوامع: 1/ 241.

(270/2)

[للحال مع عاملها ثلاث حالات]:

فصل: وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضا: 1:

إحداها: وهي الأصل: أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه، وإنما يكون ذلك إذا كان العامل: فعلا متصرفا²، ك: "جاء زيدٌ راكبا"، أو صفة تشبه الفعل المتصرف³، ك: "زيد منطلق مسرعا"، فلك في: "راكبا" و: "مسرعا" أن تقدمها على: "جاء" وعلى: "منطلق"، كما قال الله تعالى: {خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ} 4، وقالت العرب: "شتى تؤوب الحلبة"⁵، أي: متفرقين يرجع الحالبون، وقال الشاعر:

1 عامل النصب في الحال: إما لفظي كالمصدر، والفعل المشتق، والوصف العامل كاسم الفاعل ونحوه، وإما معنوي؛ كأسماء الإشارة، وألفاظ الاستفهام، وبعض الحروف والأدوات التي سيأتي ذكرها. وما ذكره المؤلف من جواز تقديم الحال على عاملها في الحالات التي ذكرها، وبالأدلة التي استشهد بها؛ هو مذهب البصريين. وذهب الجرمي إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها مطلقا، وذهب الأخفش إلى أنه لا يجوز تقدم الحال على عاملها إذا فصل بين العامل والحال بفواصل نحو: زيد جاء راكبا، ويجوز عندهما أن نقول في هذا المثال: راكبا زيد جاء، ومن هنا يظهر السر في استدلال المؤلف بالآية الكريمة التي ترد على الأخفش، وأما المثل والبيت فيردان على الجرمي. التصريح: 381/ 1، همع الهوامع: 241/ 242.

2 بأن يقع ماضيا ومستقبلا وحالا، شرط ألا يعرض له ما يمنع تقديم الحال عليه: كاقترانه بلام الابتداء أو القسم؛ نحو: إن محمدا ليقوم طائعا ولأصبرن محتسبا. أو وقوعه صلة لحرف مصدري، أو لـ "أل" نحو: لك أن تنتقل مريضاً، وأنت المصلي فذاً.

3 هي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، ووجه الشبه تضمن معنى الفعل وحروفه، وقبول العلامات الدالة على الفرعية مطلقاً؛ كالتثنية والجمع والتأنيث.

4 "54" سورة القمر، الآية: 7.

موطن الشاهد: {خُشَّعًا} .

وجه الاستشهاد: وقوع "خشعا" حالا من الواو في "يخرجون"؛ وقد تقدم على عامله الفعل، كما هو واضح؛ ويجوز أن يكون "خشعا" صفة لمفعول محذوف لـ "يكون"؛ والتقدير: يدعو الداعي قوما خشعا أبصارهم.

5 هذا مثل من أمثال العرب ذكره الميداني في مجمعه: 358/ 1 "برقم: 1914"، =

نجوت وهذا تحملين طليق1

ف: "تحملين" في موضع نصب على الحال، وعاملها: "طليق" وهو صفة مشبهة.
الثانية: أن تتقدم عليه وجوبا، كما إذا كان لها صدر الكلام، نحو: "كيف جاء زيد؟"
الثالثة: أن تتأخر عنه وجوبا، وذلك في ست مسائل2: وهي أن يكون العامل فعلا جامدا، نحو: "ما أحسنه مقبلا"3، أو صفة تشبه الفعل الجامد، وهو اسم التفضيل، نحو: "هذا أفصح الناس خطيبا"4، أو مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري، نحو: "أعجبني اعتكاف أخيك صائما"5، أو اسم فعل، نحو: "نزال

= يقولونه عندما يريدون أن يعبروا عن اختلاف الناس في الأخلاق مع أن أصلهم واحد. فشقي: جمع "شتيت"؛ أي: متفرق، تؤوب: ترجع، الحلبة: جمع حالب، وأصله: أن أصحاب الإبل والبقر وسائر النعم عندما يريدون أن يردوا الماء ليسقوا نعمهم، يردون مجتمعين وعندما يريدون أن يخلبوا ماشيتهم يخلبونها متفرقين، فيحلب كل واحد منهم ماشيته على حدة. انظر شرح التصريح: 381 / 1.
موطن الشاهد: "شقي تؤوب الحلبة".

وجه الاستشهاد: وقوع "شقي" حالا من "الحلبة" وقد تقدمت على عاملها "تؤوب؛ وهو فعل متصرف؛ وحكم تقدم الحال -هنا- الجواز".
1 تقدم ذكر الشاهد والتعليق عليه.
موطن الشاهد: "تحملين".

وجه الاستشهاد: مجيء جملة "تحملين" في محل نصب على الحال من فاعل "طليق" المستتر فيه؛ وعامل الحال: "طليق" وهو صفة مشبهة؛ وقد قدمت عليه؛ والتقدير: أي هذا طليق حال كونه محمولا لك؛ وحكم تقديم الحال هنا الجواز، كما أشار ابن مالك بقوله:

فجائزُ تقديمُه كـ "مسرعا" ... ذا راحل، ومخلصا زيد دعا

2 مر ذكر هذه المسائل الست، ووجه ذكرها هنا؛ أنها تجمع أمرين: التأخر عن صاحبها، والتأخر عن عاملها.

3 "مقبلا": حال من الماء في أحسنه. وهو واجب التأخير عن العامل لأنه غير متصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله بالتقدم عليه.

4 "خطيبا" حال من فاعل "أفصح" المستتر فيه.

5 "صائما" حال من أخيك، والفاعل فيه المصدر الذي يمكن تقديره بأن والفعل،

ومعمول هذا المصدر لا يتقدم عليه كمعمول اسم الفعل. أما إذا كان العامل مصدرا نائبا عن فعله المحذوف وجوبا، فيجوز تقدم الحال، نحو: إكراما فاطمة مجدة.

(272/2)

مسرعا"، أو لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه، نحو: {فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ} 1، وقوله 2: [الطويل]

274- كأن قلوب الطير رطبا ويابسا 3

1 "27" سورة النمل، الآية: 52.

موطن الشاهد: {خَاوِيَةٌ}.

وجه الاستشهاد: وقوع "خاوية" حالا من "بيوتهم"، والعامل فيه اسم الإشارة "تلك" وفيه معنى الفعل؛ شرح التصريح: 382 / 1.

فائدة: ذهب السهيلي إلى أن الاسم الإشارة لا يعمل، وإنما العامل فعل محذوف تقديره: انظر إليها خاوية.

2 القائل: هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

لدى وكرها العناب والحشف البالي

وهذا البيت من قصيدته المشهورة والتي مطلعها:

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي ... وهل يعمن من كان في العصر الخالي

والشاهد من شواهد: التصريح: 382 / 1، والمصون لأبي أحمد العسكري: 66،

والمنصف لابن جني: 2 / 117، ودلائل الإعجاز للجرجاني: 66، 339، وأسرار

البلاغة: 220، 227، والعيني: 3 / 216، ومعاهد التنخيص: 1 / 161، والمغني:

"288 / 399" "513 / 730" "573 / 807" وشرح السيوطي: 203، 277،

وديوان امرئ القيس: 38.

المفردات الغريبة: وكرها: الوكر عش الطائر حيث كان، في شجر أو جبل. العناب: نوع

من الفاكهة تشبه به أنامل الحسان المخضوبة بالحناء. الحشف: أراد التمر.

المعنى: يصف الشاعر تلك العقاب بأنها كثيرة الاصطياد للطير، ويرى عند عشاها من

قلوب الطير؛ بعضها لا يزال رطبا؛ فهو كالعناب، وبعضها قد جف؛ فأضحى كأردأ

التمر.

الإعراب: كأن: حرف مشبه بالفعل. قلوب: اسم "كأن" منصوب، وهو مضاف.
الطير: مضاف إليه مجرور. رطباً: حال من اسم "كأن" منصوب، ويابسا: الواو عاطفة.
يابسا: اسم معطوف على اسم "كأن" منصوب مثله. "لدى": متعلق بمحذوف حال من
"قلوب الطير"، وهو مضاف. وكرها: "وكر" مضاف إليه، و"ها" مضاف إليه ثانٍ.
العناب: خبر "كأن" مرفوع. والحشف: الواو عاطفة، الحشف: اسم معطوف =

(273/2)

وقولك: "ليت هنداً مقيمة عندنا" أو عاملاً آخر عرض له مانع، نحو: "لأصبر محتسباً"
و: "لأعتكفن صائماً" فإن ما في حيز لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما 1.
ويستثنى من أفعال التفضيل ما كان عاملاً في حالين لاسمين متحدي المعنى أو مختلفين،
وأحدهما مفضل على الآخر؛ فإنه يجب تقديم حال الفاضل، ك: "هذا بسراً أطيب منه
رطباً"، وقولك: "زيد مفرداً أنفع من عمرو مُعَاناً" 2.
ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه: أن يكون ظرفاً أو مجروراً مخبراً بهما،
فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به، كقوله 3: [الطويل]

= على "العناب": مرفوع مثله. البالي: صفة للحشف مرفوع بضممة مقدرة على الياء؛
منع من ظهورها الثقل.

موطن الشاهد: "رطباً ويابساً".

وجه الاستشهاد: وقوع "رطباً ويابساً" حالين من "قلوب الطير" والعامل في الحالين،
وصاحبهما "كأن" ومعناه أشبه؛ فهو متضمن معنى الفعل من دون حروفه؛ ولا يجوز
تقديم الحال على عاملها في مثل هذا.

فائدة: يجوز في الضمير العائد إلى جمع التكسير التذكير والتأنيث؛ ولهذا جاز مجيء "رطباً
ويابساً" بالتذكير.

1 لأن لهما الصدارة؛ فلا يعمل ما بعدهما في شيء قبلهما، وقد سبقت الإشارة إلى
ذلك. واللام في "لأصبر" للابتداء، وفي "لأعتكفن" للقسم.

2 "مفرداً" حال من الضمير المستتر في "أنفع" الراجح إلى زيد، ومُعَاناً حال من "عمرو"
والعامل في الحالين "أنفع"، وكان القياس في هذا وما قبله وجوب تأخر الحالين عن

"أفعل" لكنهم اغتفروا تقدم الحال الفاضلة، فرقا بين المفضل والمفضل عليه إذ لو أخوا
لحصل لبس. وصاحبا الحالين في المثال الأول متحدان في المعنى، وفي الثاني مختلفان.
وهذا التقدير الذي ذكره المصنف، هو تقدير سيبويه وارتضاه المازني وأبو علي الفارسي
في التذكرة وابن كيسان وابن جني. ويرى المبرد والزجاج والفارسي في الحليبات،
والسيرافي؛ أن الناصب لهذين الحالين "كان" محذوفة، وصاحب الحال هو الضمير
المستتر في "كان". التصريح: 1/ 382-383، وهمع الهوامع: 1/ 242-243.
3 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

(274/2)

275- بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة ... لديكم.....1
وكقراءة بعضهم: "مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِدُكُورِنَا"2، وكقراءة

1 تخريج الشاهد: هذا جزء من بيت، وهو بتمامه:

بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة ... لديكم، فلم يعدم ولاء ولا نصرا
وهو من شواهد: التصريح: 1/ 385، والأشموئي: "252 / 1 / 488" والعيني: 3/
172.

المفردات الغريبة: عاذ: اعتصم والتجأ. عوف: اسم رجل. بادي ذلة: ظاهر المهانة.
يعدم: يفقد. ولاء: موالة ومناصرة. نصرا: إعانة.
المعنى: التجأ إلينا عوف، واستعان بنا، وقد ظهر عليه الهوان والمذلة وهو مقيم عندكم،
فأقلنا عثرته، ونصرناه، وقدمنا له العون والمساعدة.

الإعراب: "بنا": متعلق بـ "عاذ". عاذ: فعل ماضٍ فاعل مرفوع. وهو: الواو حالية،
هو: ضمير منفصل، في محل رفع مبتدأ. بادي: حال من الضمير المستقر في خبر المبتدأ
"لديكم" الآتي؛ وبادي: مضاف. ذلة: مضاف إليه مجرور. "لديكم" ظرف مكان متعلق
بمحذوف خبر المبتدأ "هو"، ولدى: منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف
المنقلبة ياء، منع من ظهورها التعذر، ولدى: مضاف، و"كم": مضاف إليه. فلم: الفاء
عاطفة، لم: نافية جازمة. يعدم: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، والفاعل:
هو، يعود إلى عوف. ولاء: مفعول به ليعدم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.
ولاء: الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي. نصرا: معطوف على قوله "ولاء" منصوب

مثله.

موطن الشاهد: "بادي ذلة".

وجه الاستشهاد: مجيء "بادي" حالا من ضمير الظرف "لديكم" المنتقل إليه من متعلقه كما هو معلوم؛ وقد تقدم الحال على عامله "الظرف" مع توسطه بين المخبر عنه والخبر، ولو جعل "بادي" حالا من "هو" على رأي سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ لم يكن في البيت الشاهد المطلوب؛ وما ذكره المؤلف والناظم تبعاً فيه قول الأخفش والفرء، بينما يرى الجمهور -مجئته- على هذه الحال - ضرورة من ضرورات الشعر.

انظر شرح التصريح: 384 / 1، وحاشية الصبان: 182 / 2.

2 "6" سورة الأنعام، الآية: 139.

أوجه القراءات: قرأ "خالص" بالرفع عبد الله، وابن جبير، وأبو العالية، والضحاك، وابن أبي عبيدة، والأعمش؛ وقرأ "خالصاً" -بالنصب- ابن جبير. وقرأ "خالصة" -بالتأنيث والنصب- ابن عباس والأعرج، وقتادة. وقرأ "خالصة" -بالتأنيث والرفع =

(275/2)

الحسن 1: "وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ" 2، وهو قول الأخفش، وتبعه الناظم.

والحق أن البيت ضرورة، وأن: "خالصة" 3 و: "مطويات" معمولان لصلة: "ما"، ول: "قبضته"، وأن "السموات" عطف على ضمير مستتر في: "قبضته" لأنها

= أبو رزين، وعكرمة، وابن يعمر، وأبو حيوة وغيرهم. انظر: معاني القرآن: 358 / 1، والقرطبي: 96 / 7، ومجمع البيان: 372 / 2، والبحر المحيط: 231 / 4. موطن الشاهد: "خالصة".

وجه الاستشهاد: مجيء "خالصة" -على هذه القراءة- حالا من الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور؛ وهو "لذكورنا" وقد تقدمت على عاملها، وتوسطت بين المخبر عنه؛ وهو "ما" الموصولة، والخبر؛ وهو "لذكورنا" و"ما" واقعة على الأجنة؛ وحكم مجيء الحال هنا الجواز بقلّة.

1 هو الإمام الجليل؛ أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، أحد علماء التابعين وكبرائهم، كان إماماً في القراءة، وكان أكثر كلامه حكماً وبلاغاً، وقد جمع مع العلم العمل والعبادة. وقد روي عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال: لو أشاء أن أقول إن القرآن

نزل بلغة الحسن لقلت؛ لفصاحته، وهو أحد الأربعة الذين لهم قراءات شاذة مع القراءات العشر، توفي بالبصرة سنة: 116 هـ.

وفيات الأعيان: 2 / 69 / 73، طبقات ابن سعد: 7 / 156، تهذيب التهذيب: 2 / 263، حلية الأولياء: 2 / 131.

2 "39" سورة الزمر، الآية: 67.

أوجه القراءات: هذه القراءة منسوبة إلى عيسى والجحدري، وقرأ الباقون برفع "مطويات" على أنها خبر للمبتدأ "السموات".

موطن الشاهد: "مطويات".

وجه الاستشهاد: مجيء "مطويات" حالا متوسطة بين المبتدأ "السموات" وعاملها الظرفي الواقع خبراً؛ وهو "بيمينه" وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الخبر "الجار والمجرور"؛ وهذه الحالة -جواز تقديم الحال على عاملها الظرف، والجار والمجرور- هي التي أشار إليها ابن مالك بقوله:

..... ونذر ... نحو سعيد مستقرا في هجر

3 فتكون "خالصة" معمولة للجار والمجرور على أنها حال من الضمير المستتر في "بطون" الواقعة صلة لـ "ما"؛ وهي العاملة في الحال؛ والتاء في "خالصة": للتأنيث باعتبار معنى "ما"؛ لأنها واقعة على الأجنة كما أوضحنا. وتكون "مطويات" معمولة لـ "قبضته" على أنها حال من السموات، و"بين ظرف لغو متعلق بـ "مطويات". وانظر شرح التصريح: 385 / 1.

(276/2)

بمعنى مقبوضته، لا مبتدأ، و: "بيمينه" معمول الحال، لا عاملها1.

[جواز تعدد الحال لمفرد وغيره]:

فصل: ولشبه الحال بالخبر 2 والنعت 3 جاز أن تتعدد، لمفرد، وغيره 4، فالأول كقوله 5:

[الطويل]

276- عليّ إذا ما جئت ليلي بخفية ... زيارة بيت الله رجلاً حافياً6

1 وعلى هذا تكون الحال غير متقدمة على عاملها الظرف والجار والمجرور في الآيتين؛ وذهب الجمهور من نحاة البصرة في إعراب الآية الكريمة كالآتي: الأرض: مبتدأ. وقبضته:

خبر المبتدأ؛ وفي قبضته: ضمير مستتر على أنه نائب فاعل؛ لأن "قبضته" بمعنى مقبوضته؛ فهو اسم مفعول؛ واسم المفعول يرفع نائب فاعل. وقوله: {وَالسَّمَوَاتُ} معطوف على هذا الضمير المستتر، وساغ العطف على الضمير المرفوع من دون توكيد؛ لأنه قد فصل بين متحمل الضمير، والاسم المعطوف بقوله: {يَوْمَ الْقِيَامَةِ}، وقوله تعالى: "مطويات" حال من السموات، و"بيمينه": متعلق بـ "مطويات"، وليس خبرا - كما زعم الفراء والأخفش. انظر شرح التصريح: 1/ 385.

2 أي في كونه محكوما به في المعنى على صاحبه كما يحكم بالخبر على المبتدأ، وهذا من باب أنه إذا أشبه الشيء الشيء أخذ حكمه.

3 أي في أنه يدل على الاتصاف بالصفة، وإن كان ذلك مقصودا في النعت وتبعيا في الحال.

4 المراد بالجواز عدم الامتناع، وهذا يصدق بالواجب؛ فإنه يجب تكرير الحال وتعددتها بعد "إما"؛ لوجوب تكرير "إما" فقول: اضرب اللص إما قائما، وإما مطروحا على الأرض، وكذلك بعد "لا" النافية؛ لتكريرها في الغالب، تقول: جاء علي لا فرحا ولا أسوان.

5 أنشد هذا البيت ابن الأعرابي، ولم ينسبه، وبعضهم نسبه إلى مجنون ليلى.

6 تخريج الشاهد: ينشد بعد الشاهد قوله:

شَكُورًا لِرَبِّي حِينَ أَبْصَرْتُ وَجْهَهَا ... وَرُؤْيَيْهَا قَدْ تَسْقِي السَّمَّ صَافِيَا

والشاهد من شواهد: التصريح: 1/ 385، والأشموني: "254 / 1 / 489" ومغني اللبيب: "601 / 832"، وشرح السيوطي: 290، واللسان "رجل"، وديوان المجنون: 301، 306.

المفردات الغريبة: بحفية: أي في خفاء وستر وبعد عن الأنظار. رجالان: ماشيا. حافيا: غير متعل. =

(277/2)

وليس منه نحو: {أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا} 1. والثاني: إن اتَّحد لفظه ومعناه ثني أو جمع 2، نحو: {وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ} 3، الأصل دائبة ودائبا، ونحو: "وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ

= المعنى: ينذر الشاعر ويوجب على نفسه، إذا ما وصل إلى محبوبته ليلى، ولم يشعر به أحد من الناس، أن يزور بيت الله ماشيا غير منتعل.

الإعراب: "علي": متعلق بمحذوف خبر مقدم. إذا: ظرف متضمن معنى الشرط، مبني على السكون، في محل نصب على الظرفية الزمانية. ما: زائدة: زرت: فعل ماضٍ، وفاعل. ليلى: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره؛ للتعذر. "بخفية": متعلق بـ "زرت"؛ وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام؛ وجملة "إذا وشرطها وجوابها": اعتراضية، لا محل لها؛ اعترضت بين الخبر المقدم ومبتدئه المؤخر. زيارة: مبتدأ مؤخر، وهو مضاف. بيت: مضاف إليه، وهو مضاف. الله: "لفظ الجلالة" مضاف إليه. رجالان: حال من "ياء المتكلم" في قوله: "علي"، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. حافيا: حال ثانية من "ياء المتكلم" أيضا. موطن الشاهد: "رجالان حافيا".

وجه الاستشهاد: تعدد الحال "رجالان" و"حافيا" وصاحبهما واحد؛ وهو "ياء المتكلم" المجرورة محلا بـ "علي"؛ ويجوز أن يكون صاحبهما فاعل الزيارة المحذوف؛ والتقدير: زيارتي بيت الله.

1 "3" سورة آل عمران، الآية: 39.

موطن الشاهد: {مُصَدِّقًا ... وَسَيِّدًا وَحَصُورًا} .

وجه الاستشهاد: استشهد بالآية على عدم تعدد الحال فيها؛ لأن الحالين الثاني والثالث، قد عطفوا بالواو على الأول، ومن شرط اعتبار التعدد ألا يكون بطريق العطف.

2 من باب الاختصار، وذلك أولى لا واجب كما يقول الرضي: "وأما الحالان من الفاعل والمفعول معا؛ فإن كان متفقين فالأولى الجمع بينهما؛ لأنه أخصر، نحو لقيت زيدا راكبا راكبا". ا. هـ.

وهذا من غير نظر للعوامل: أهي متحدة في ألفاظها ومعانيها وعملها، أم غير متحدة في شيء من ذلك.

حاشية يس على التصريح: 1/ 386.

3 "14" سورة إبراهيم، الآية: 33.

موطن الشاهد: {دَائِبِينَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "دائبين" مثنى؛ وهي حال مؤسسة من الشمس والقمر، ولا يضر الاختلاف في التذكير والتأنيث ما دام الحالان متفقين لفظا ومعنى.

وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ 1، وإن اختلف فُزِقَ بغير عطف 2، ك: "لقيته مُصْعِدًا منحدرًا"، ويقدر الأول للثاني وبالعكس، قال 3: [الوافر]
277- عهدت سعاد ذات هوى معنى 4

1 "16" سورة النحل، الآية: 12.

موطن الشاهد: "مُسَخَّرَاتٍ".

وجه الاستشهاد: مجيء "مسخرات" حالا مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك في شرح العمدة وولده في شرح النظم؛ والأصل: مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة؛ فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت؛ ولا يضر الاختلاف في التذكير والتأنيث.

2 قال الرضي: إن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيفما كان؛ نحو: لقيت هنذا مصعدا منحدرة؛ والأولى: أن يجعل كل حال بجنب صاحبها، وقوله: "وقدمت حال المفعول إذ لا أقل من أن يكون ... " بيان لما تفعله إذا اخترت الصورة التي ليست أولى من غيرها، وهذا الترتيب واجب إذا لم يؤمن اللبس، وإذا أمن اللبس كان جائزا. انظر شرح التصريح مع حاشية الشيخ يس: 1/ 386.

3 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

فَرِذْتُ وعاد سلوانا هواها

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 386، والعيني: 3/ 180، ومغني اللبيب: "967/

734" وشرح السيوطي: 304.

المفردات الغريبة: عهدت: عرفت وعلمت. سعاد: اسم محبوبته. ذات هوى: صاحبة عشق وحب. معني: اسم مفعول من عناه الأمر، شق عليه حتى أورثه العناء والجهد. سلوانا: سلوا ونسيانا.

المعنى: لقد كنت أنا وسعاد شديدي الحبة والهيام؛ فأما أنا فازددت حبا لها وشغفا بها؛ وأما هي فانقلب هواها وحبها هجرا وانصرافا عني.

الإعراب: عهدت: فعل ماضٍ، والتاء: فاعله. سعاد: مفعول به منصوب. ذات: حال من "سعاد" منصوب، وهو مضاف. هوى: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره =

وقد تأتي على الترتيب إن أمن اللبس 1، كقوله 2: [الطويل]

278- خرجت بها أمشي تجر وراءنا 3

= الكسرة المقدرة على الألف المحذوفة؛ للتخلص من التقاء الساكنين، منع من ظهورها التعذر. معنى: حال من "تاء المتكلم" في قوله: "عهدت" السابق. فزدت: الفاء عاطفة، زدت: فعل ماضٍ وفاعل. وعاد: الواو عاطفة. عاد: فعل ماضٍ بمعنى "صار" مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب. سلوانا: خبر "عاد" الذي بمعنى صار تقدم على اسمه؛ وهو منصوب. هواها: اسم "عاد" الذي بمعنى "صار" مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر؛ وهوى: مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى سعاد مضاف إليه؛ ويجوز أن نعرب عاد: فعل ماضٍ تام، وسلوانا: حال تقدمت على الفاعل، وهواها: فاعل مرفوع مضاف إليه؛ وهو الأفضل.

موطن الشاهد: "ذات هوى معنى".

وجه الاستشهاد: مجيء الحالين "ذات" و"معنى" على عكس ترتيب صاحبيهما؛ فقد جعل أول الحالين -وهو ذات- لثاني الاسمين، وهو سعاد؛ ليتصل بصاحبه؛ وأما قول "معنى" فصاحبه تاء المتكلم في قوله: "عهدت"؛ وحكم مجيء الحالين على عكس ترتيب صاحبيهما هو الأكثر؛ بخلاف ما لو أتى بهما على ترتيب صاحبيهما؛ فإنه يلزم عليه الفصل بين كل حال وصاحبها بأجنبي.

1 اتفق النحاة على أنه إذا تعدد الحال، وتعدد صاحبها، ولم تأت بكل حال منهما بمنجى صاحبها، بل أخرت الحالين، فإنك تجعل أول الحالين لثاني الصاحبين، وثاني الحالين لأول الصاحبين، ولا تجعل أول الحالين لأول الصاحبين، وثانيهما لثانيهما إلا حين تقوم قرينة، ترشد السامع إلى رد كل حال إلى صاحبه.

ومعلوم أن النحاة يفضلون رد أول الحالين لثاني الصاحبين عند انعدام القرينة التي ترد كل حال إلى صاحبه؛ لأن هذا يقلل الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي؛ فإنه يترتب عليه أن يفصل بين حال واحد وصاحبه؛ فأما الوجه الآخر؛ فيترتب عليه الفصل بين حالين وصاحبيهما؛ ولا شك في أن فصلا واحدا أخف من فصلين.

وعلمنا -سابقا- أنه إذا قامت قرينة تعين على رد كل حال إلى صاحبه، فأنت بالخيار بين أن تجعل الحالين على ترتيب الصاحبين أو على عكس ترتيبهما.

حاشية الشيخ يس: 1/ 386.

2 القائل: هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

على أثرينا ذيل مرط مرحل

=

(280/2)

ومنع الفارسي وجماعة 1 النوع الأول، فقدروا نحو قوله: "حافيا" صفة أو حالا من ضمير "رجلان" وسلموا الجواز إذا كان العامل اسم التفضيل 2، نحو: "هذا يسرا أطيب منه رطبا" 3.

= وهو من معلقة امرئ القيس المشهورة والتي كثر الاستشهاد بأبياتها، وهو من شواهد: التصريح: 1/ 378، والجمع: 1/ 244، والدرر: 1/ 201، والمغني: "734 / 966" وشرح شواهد الشافية للبغدادي: 286.

المفردات الغريبة: مرط: كساء من صوف أو خز. مرحل: معلم فيه خطوط. المعنى: خرجت بمحبوبيتي من خدرها ماشيا - وهي تجر على أثر أقدامنا - ذيل كسائها؛ لتخفي أثرينا عن الناس، فلا يعلم بنا أحد. الإعراب: خرجت: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل. "بها": متعلق بـ "خرج". أمشي: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره للثقل، والفاعل: أنا؛ وجملة "تمشي": في محل نصب على الحال من الفاعل؛ الذي هو تاء المتكلم. تجر: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، والفاعل: هي؛ وجملة "تجر": في محل نصب على الحال من ضمير الغائبة في قوله "بها". "على أثرينا": متعلق بـ "تجر"؛ وأثرِي: مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى، و"نا": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. ذيل: مفعول به منصوب، وهو مضاف. مرط: مضاف إليه مجرور. مرحل: صفة لـ "مرط" مجرورة. موطن الشاهد: "أمشي تجر".

وجه الاستشهاد: وقوع الجملتين "أمشي" و"تجر" في محل نصب على الحال، غير أن صاحب كل واحد غير الآخر؛ فجاء الخالان على ترتيب الصاحبين؛ الأول للأول، والثاني للثاني؛ لأمن اللبس؛ لأن "أمشي" مذكر، و"تجر" مؤنث؛ ومعلوم أن الحال يطابق

صاحبه في التذكير والتأنيث.

1 وهو تعدد الحال المفرد، وحجتهم: أن صاحب الحال إذا كان واحداً، فلا يقتضي العامل إلا حالاً واحدة، قياساً على الظرف، وهو قياس مع الفارق الواضح؛ لأن الشيء الواحد يمتنع وقوعه في زمانين أو مكانين، لكن لا يمتنع تقييده بقيدين ولا بأكثر، ذكر هذا ابن الناطم مبرراً مخالفته لرأي الفارسي وابن عصفور وكثير من المحققين كما ذكر أبو حيان. همع الهوامع: 1/ 244.

2 لأن صاحب الحال، وإن كان واحد في المعنى، فهو متعدد في اللفظ. هذا: ويؤخذ من المثال الذي ذكره المصنف، أنه ينبغي أن يكون اسم التفضيل متوسطاً بين الحالين؛ ليخرج نحو: محمد أحسن من زملائه متكلماً فصيحاً. 3 لم يتطرق المؤلف إلى مبحث تعدد الحال. وقد ذكره السيوطي فقال: "ويجب للحال =

(281/2)

[الحال مؤسسة ومؤكدة]:

فصل: الحال ضربان:

مؤسّسة، وهي: التي لا يستفاد معناها بدونها، كـ "جاء زيد راكباً" وقد مضت. ومؤكدة: 1: إما لعاملها لفظاً ومعنى، نحو: {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا} 2، وقوله: 3: [البسيط]

279- أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحته4

= إذا وقعت بعد "إما" أن تردف بأخرى معاداً معها "إما" أو "أو" كقوله تعالى: {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا} وقول الشاعر:
وقد شفني ألا يزال يروعي ... خيالك إما طارقاً أو مغادياً
وإفرادها بعد إما ممنوع في النثر والنظم وبعد "لا" نادر، تقول: لا راغباً ولا راهباً فتكرر، وقد تفرد كقوله:

قهرت العدى لا مستعينا بعصبة ... ولكن بأنواع الخدائع والمكر

همع الهوامع: 1/ 245.

1 تقسيم الحال إلى مؤسسة ومؤكدة هو مذهب الجمهور، وذهب الفراء والمبرد

والسهيلي إلى أن الحال لا تكون إلا مؤسسة، وأنكروا ما ظنه الجمهور مؤكدة لعاملها، وتأولوا الأمثلة حتى جعلوها من أمثلة المؤسسة، ولم يتعرضوا لإنكار المؤكدة لصاحبها؛ لأن المتقدمين من النحاة لم يعرفوها، فلهذا لم يتعرضوا لها.

جمع الهوامع: 245 / 1، والتصريح: 387 / 1، مغني اللبيب: 606.

2 "4" سورة النساء، الآية: 79.

موطن الشاهد: {أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "رسولا" حالا من "الكاف" الواقعة في محل نصب مفعول به، وهي مؤكدة لـ "أرسلناك"، وموافقة لها لفظا ومعنى.

3 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

والزم توقّي خلط الجدّ باللعب

وهو من شواهد: التصريح: 387 / 1، والأشموني: "255 / 1 / 491"، والعيني: 3 /

= 185.

(282/2)

أو معنى فقط نحو: {فَتَبَسَّمْ صَاحِكًا} 1، {وَلَّى مُدْبِرًا} 2.

= المفردات الغريبة: أصخ: استمع، وهو أمر من الإصاخة، بمعنى الاستماع. أبدى: أظهر وأعلن نصيحته. النصيحة: الإرشاد إلى الخير. توقّي: مصدر توقّى الأمر، إذا تحفظ من الوقوع فيه وتحرز عن إتيانه.

المعنى: استمع وأحسن الاستماع والإنصات لمن ينصحك بإخلاص، ولا تحمل النصيحة، والتزم وقاية نفسك وحفظها من خلط الجد والاجتهاد، باللهو والعبث.

الإعراب: أصخ: فعل أمر، والفاعل: أنت. مصيخا: حال من الضمير المستتر في "أصخ". "لمن": متعلق بـ "أصخ"؛ و"من": اسم موصول في محل جر بحرف الجر. أبدى: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف، منع من ظهوره التعذر، وفاعله: هو. نصيحته: مفعول به لـ "أبدى" منصوب، وهو مضاف، و"الهاء": في محل جر بالإضافة؛ وجملة "أبدى نصيحته": صلة للموصول، لا محل لها. والزم: الواو عاطفة، الزم: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل: أنت. توقّي: مفعول به لـ "الزم"، وهو مضاف. خلط:

مضاف إليه مجرور؛ من إضافة المصدر إلى مفعوله، وخلط مضاف. الجذ: مضاف إليه؛
من إضافة المصدر إلى مفعوله كسابقه. "باللعب": متعلق بـ "خلط".
موطن الشاهد: "مصيخا".

وجه الاستشهاد: مجيء "مصيخا" حالا مؤكدة من ضمير "أصخ"؛ وهي موافقة لهذا
العامل لفظا ومعنى؛ مع كون مادة الحال وعامله واحدة؛ ومعلوم أن الفراء والمبرد
والسهيلي ينكرون مجيء الحال مؤكدة لعاملها ويزعمون أنها لا تكون إلا مؤسّسة؛ أي
دالة على معنى لم يستفد من عاملها، ويؤولون كل ما ظنه الجمهور مؤكدة، ويردونه إلى
المؤسسة، وقد أولوا -هنا- أصخ بمعنى استمع، ومصيخا بمعنى مستمعا في انتباه
وحرص، وفي قولهم تكلف ظاهر، والصواب ما ذهب إليه الجمهور.
1 "27" سورة النمل، الآية: 19.

موطن الشاهد: {ضاحكا}.

وجه الاستشهاد: مجيء "ضاحكا" حالا من فاعل "تبسم" مؤكدا للعامل في المعنى؛ لأن
التبسم نوع من الضحك.

2 "27" سورة النمل، الآية: 10.

موطن الشاهد: {مُدْبِرًا}.

وجه الاستشهاد: مجيء "مدبرا" حالا من فاعل "ولى" مؤكدا للعامل في المعنى؛ لأن
الإدبار نوع من التولي.

(283/2)

وإما لصاحبها 1، نحو: {لَا مَن مِّنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا} 2.

وإما لمضمون 3 جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدتين، ك: "زيد أبوك عطوفا" وهذه
الحال واجبة التأخير عن الجملة المذكورة، وهي معمولة لمخدوف وجوبا تقديره أحقه 4
ونحوه.

1 هذا القسم من زيادات المصنف ولم يذكره الناظم، ولم يشملته إنكار الفراء والمبرد
والسهيلي.

2 "10" سورة يونس، الآية: 99.

موطن الشاهد: {جَمِيعًا}.

وجه الاستشهاد: مجيء "جميعا" حالا من فاعل "آمن" وهو "من" الموصولة؛ وهي مؤكدة لها؛ لأن كلا منهما تدل على الإحاطة والشمول؛ وهذا القسم لم يذكره ابن مالك، وإنما زاده ابن هشام الأنصاري رحمه الله تعالى.

3 فسر الصبان مضمون الجملة في هذا الموضع بأنه "مصدر الخبر مضافا إلى المبتدأ إذا كان الخبر مشتقا، والكون العام مضافا إلى المبتدأ ومخبرا عنه بالخبر إذا كان الخبر في الجملة جامدا.

وقد سبقه الزمخشري في "مفصله" بقوله: "والحال المؤكدة هي التي تجيء على أثر جملة عقدها من اسمين، لا عمل لهما "يريد أنهما جامدان" لتوكيد خبرها وتقرير مؤاده، ونفي الشك عنه، وذلك قولك: زيد أبوك عطوفا، وهو زيد معروفا، وهو الحق بينا، ألا ترى كيف حققت بالعطوف الأبوة، وبالمعروف، والبين أن الرجل زيد، وأن الأمر حق، وفي التنزيل: {هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ} ، وكذلك: أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد؛ وفيه تقرير للعبودية، وتحقيق لها، وتقول: أنا فلان بطلا شجاعا وكريما جوادا؛ فتحقق ما أنت متسم به، وما هو ثابت في نفسك". ولزيد من الإيضاح، انظر المفصل، للزمخشري: 63-64.

وحاشية الصبان: 2/ 185.

وشرح التصريح: 1/ 387-388.

4 من شواهد هذا النوع قول سالم بن دارة:

أنا ابن دارة معروفا بما نسي ... وهل بدارة يا للناس من عارٍ
وقد مثل بهذا البيت الزمخشري، وحمل عليه قوله تعالى: {هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ} كما حمل غيره عليه قوله تعالى: {هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ} . انظر حاشية الصبان: 2/ 185.

(284/2)

[وقوع الحال مفردا وشبه جملة] :

فصل: تقع الحال اسما مفردا كما مضى.

وظرفا ك: "رأيت الهلال بين السحاب" وجارا ومجرورا نحو: {فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ}

1، ويتعلقان بمستقر أو استقر محذوفين وجوبا². وجملة بثلاثة شروط:

[وقوع الحال جملة بثلاثة شروط] :

أحدها: كونها خبرية، وغلط من قال في قوله3: [السريع]

280- اطلب ولا تضجر من مَطْلَبٍ4

1 "28" سورة القصص، الآية: 79.

موطن الشاهد: {فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "الجار والمجرور" في موضع الحال من فاعل خرج المستتر؛ العائد إلى "قارون"؛ وحكم مجيء الجار والمجرور في موضع الحال الجواز.

2 لكونهما "كونا" مطلقا، ويشترط في كل من الظرف والجار والمجرور: أن يكون تاما، أي مفيدا، وإفادته تكون بالإضافة، أو بالنعته، أو بالعدد، أو بغير ذلك من أنواع الإفادة.

3 نسبه صاحب التصريح إلى أحد المولدين ولم يعينه.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

فآفة الطالب أن يضجرا

ويروى بعده قوله:

أما ترى الحبل، بتكراره ... في الصخرة الصماء قد أثرا

والبيت لم يؤت به كشاهد، وإنما لبيان خطأ الذين أعربوه. انظر: التصريح: 1/ 389،

والأشموني: "493/ 1/ 256"، والعيني: 3/ 217، والهمع: 1/ 246، 202،

والمغني: "74/ 529" "999/ 763".

المفردات الغريبة: لا تضجر: لا تسأم ولا تقلق. آفة: عاهة، وهي عرض يفسد ما يصيبه.

المعنى: ثابر، وداوم على طلب معالي الأمور، ولا تسأم إذا لم تظفر بما تطلب؛ فإن السأم والملل علة كل طالب، ومن يصبر، ينل ما يريد.

الإعراب: اطلب: فعل أمر، والفاعل: أنت. ولا: الواو واو المعية، لا: نافية. =

(285/2)

إن "لا" ناهية والواو للحال، والصواب أنها عاطفة مثل: {وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا} 1.

= تضجر: فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد واو المعية، وعلامة نصبه الفتحة الظهيرة. "من مطلب": متعلق بـ "لا تضجر". فآفة: الفاء تفرعية، آفة: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. الطالب: مضاف إليه. أن: حرف مصدري ونصب. يضجرا: فعل مضارع منصوب بـ "أن" المصدرية، والفاعل: هو، والألف للإطلاق؛ والمصدر المؤول من "أن المصدرية وما دخلت عليه": في محل رفع خبر المبتدأ "آفة"؛ والتقدير: فآفة الطالب الضجر.

موطن الشاهد: "ولا تضجرا".

وجه الاستشهاد: بيان خطأ من أعرب الواو في قوله: "ولا تضجرا" حالية؛ لأنه يشترط في جملة الحال أن تكون خبرية، وهذه إنشائية؛ والذي ذهب إلى أنها حالية الأمين المحلي - كما ذكره ابن هشام في المغني؛ حيث عد "لا": ناهية، والواو التي قبلها للحال، وتضجرا: فعل مضارع مجزوم بـ "لا" الناهية؛ وأصله ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة، فحذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقيت الفتحة قبلها؛ لتدل عليها؛ وعلى هذا تكون الجملة في محل نصب على الحال؛ غير أن الصواب ما ذهبنا إليه في الإعراب. انظر في هذه المسألة، وفي أوجه إعراب الشاهد: مغني اللبيب: 763، وشرح التصريح: 389 / 1، وجمع الهوامع: 245 / 1.

فائدة: الجملة الشرطية في قولهم: "لأمدحن المخلص إن أصاب أو أخطأ" واقعة في محل نصب على الحال - مع أنها إنشائية، مشتملة على علامة استقبال؛ حرف الشرط "إن" فالمسوغ - عند النحاة - أنها شرطية لفظاً لا معنى؛ لأن التقدير: لأمدحنه على أي حال.

فائدة: على تقدير الواو عاطفة - على رأي ابن هشام - في الشاهد السابق؛ فلها تخريجان: الأول: أن تكون عاطفة مصدراً يسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق؛ أي: ليكون منك طلب وعدم ضجر. الثاني: أن تكون عاطفة جملة على جملة؛ وعلى الوجه الأول: فالفتحة في "تضجر" فتحة إعراب، ولا: نافية وعلى الثاني: فالفتحة فتحة بناء للتركيب؛ والأصل: ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة؛ فحذفت للضرورة، ولا: ناهية.

1 "4" سورة النساء، الآية: 36.

موطن الشاهد: {وَلَا تُشْرِكُوا}.

وجه الاستشهاد: مجيء الواو عاطفة في الآية الكريمة؛ والواو عطفت جملة على جملة، كما هو واضح.

الثاني: أن تكون غير مصدرة بدليل استقبال، وغلط من أعرب {سَيَّهْدِينَ} من قوله تعالى: {إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَّهْدِينَ} 1 حالا.

الثالث: أن تكون مرتبطة، إما بالواو والضمير، نحو: {خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ} 2، أو بالضمير فقط، نحو: {أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ} 3، أي: متعادين، أو بالواو فقط، نحو: {لَئِنْ أَكَلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ} 4.

[وجوب الواو قبل "قد" داخله على المضارع]:

وتجب الواو قبل "قد" 5 داخله على المضارع، نحو: {لَمْ تُؤْذُونِي وَقَدْ

1 "37" سورة الصافات، الآية: 99.

موطن الشاهد: {سَيَّهْدِينَ} .

وجه الاستشهاد: استشهد بها؛ ليدل على كونها غير حالية بسبب اقترانها بالسين ومتى اقترنت بالسين صارت مستقبله بالنسبة إلى عاملها؛ وهناك تنافٍ بين الحال والاستقبال من حيث اللفظ.

2 "2" سورة البقرة، الآية: 243.

موطن الشاهد: {وَهُمْ أُلُوفٌ} .

وجه الاستشهاد: مجيء جملة "وهم أُلُوفٌ" حالا من الواو في خرجوا؛ وهي مرتبطة بالواو والضمير.

3 "2" سورة البقرة، الآية: 36.

موطن الشاهد: {بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ} .

وجه الاستشهاد: مجيء جملة "بعضكم لبعض عدو" حالا من الواو في "أهبطوا" والرباط الضمير في "بعضكم"؛ والخطاب لسيدنا آدم وحواء عليهما السلام.

4 "12" سورة يوسف، الآية: 14.

موطن الشاهد: {وَنَحْنُ عُصْبَةٌ} .

وجه الاستشهاد: مجيء جملة "نحن عصابة" حالا من "الذنب" أو من ضمير يوسف عليه السلام؛ والرباط الواو فقط، ولا علاقة للضمير نحن؛ لأنه لم يرجع إلى صاحب الحال.

5 هذا أحد موضعين، يجب في كل منهما ربط الجملة الواقعة حالا بالواو؛ والمقصود بالمضارع هنا أن يكون مثبتاً؛ فمتى كان مثبتاً ومقروناً بقد، وجب أن يكون الرباط =

تَعْلَمُونَ { 1.

[امتناع الواو في سبع صور] :

وتمتنع في سبع صور:

إحداها: الواقعة بعد عاطف2، نحو: {فَجَاءَهَا بِأُسْنًا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ} 3.

= لها بصاحب الحال، هو الواو، كما في الآية الكريمة {لَمْ تُؤْذُونِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ} ولكن لا يشترط في الجملة المضارعية أن تقترن بقد وأن تسبقها الواو، فقد وردت الجملة المضارعية المثبتة حالا من غير "قد" و"الواو" معا في أفصح الكلام؛ حيث قال جل شأنه: {وَجَاءُوا آبَاءَهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ} ؛ وهنا لا بد من ربطها بصاحب الحال بضمير يرجع منها إليه.

وأما الموضع الثاني الذي يجب فيه "الواو" جملة الحال التي ليس فيها ضمير يعود منها على صاحب الحال؛ نحو: "أقبل الأمير والشمس طالعة"، وكقوله تبارك وتعالى: {لَنْ أَكَلَهُ الدَّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ} .

وأما بالنسبة إلى الفعل الماضي المثبت الواقعة جملته حالا، فقد اختلف النحاة في حكم اقترانه بـ "قد"؛ فذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى الجواز؛ متى كان معه ضمير يعود على صاحب الحال -سواء أكان مع الضمير واو أم لم يكن- فإن لم يكن معه ضمير، يعود إلى صاحب الحال -بأن كان الرابط هو الواو وحدها- وجب اقترانه بقد وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز مجيء الماضي المثبت حالا إلا إذا اقترن بـ "قد" سواء أكان الرابط، هو الضمير وحده، أم كان الرابط هو الواو وحدها، أم كان الرابط هو الواو والضمير معا؛ فإن وجدت "قد" في اللفظ، فالأمر ظاهر، وإن لم توجد وجب تقديرها واختار ابن مالك وأبو حيان مذهب الكوفيين في هذه المسألة، وهو الأرجح. وانظر في هذه المسألة: همع الهوامع: 1/ 246، والمغني: 229-833، ورصف المباني: 417-418، والتصريح: 1/ 391.

1 "61" سورة الصف، الآية: 5.

موطن الشاهد: {وقد تعلمون} .

وجه الاستشهاد: مجيء "تعلمون" حالا من الواو في "تؤذونني" والرابط الواو؛ وحكم وجود الرابط -هنا- الوجوب.

2 أي يعطفها على حال قبلها.

3 "7" سورة الأعراف، الآية: 4.

موطن الشاهد: {هم قائلون} .

وجه الاستشهاد: مجيء جملة "هم قائلون" حالا معطوفة على "بياتا" وهو مصدر في محل نصب على الحال؛ والرباط الضمير، ولا يقال: "أو" "وهم" كراهة اجتماع حرفي عطف صورة.

(288/2)

الثانية: المؤكدة لمضمون الجملة، نحو: "هو الحق لا شك فيه" و: {ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ} 1.

الثالثة: الماضي التالي إلا، نحو: {إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ} 2.

الرابعة: الماضي المتلؤ بأو3، نحو: "لَأُضْرِبَنَّ ذَهَبَ أَوْ مَكَّةَ" 4.

الخامسة: المضارع المنفي بلا، نحو: {وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ} 5.

1 "2" سورة البقرة، الآية: 2.

موطن الشاهد: "لا شك فيه"، {لَا رَيْبَ فِيهِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء كل من الجملتين حالا مؤكدة لمضمون الجملة قبلها؛ وتمتنع الواو -هنا- لأن المؤكد عين المؤكد؛ فلو قرن بالواو، كان في صورة عطف الشيء على نفسه؛ وأما المؤكدة لعاملها فقد تقتزن؛ نحو: "ثم توليتم وأنتم تعلمون".

2 "15" سورة الحجر، الآية: 11.

موطن الشاهد: {كانوا به يستهزئون} .

وجه الاستشهاد: مجيء جملة "كانوا به يستهزئون" حالا من "الهاء" في "يأيتهم" وامتنعت الواو هنا؛ لأن ما بعد "إلا" مفرد حكما، ويرى بعض النحاة جواز اقترانه بالواو في هذه الحالة، تمسكا بقول زهير:

نعم امرأ هرماً لم تعر نائبةً ... إلا وكان لمرتاع بها وزرا

وذلك قياسا على الجملة الاسمية الواقعة بعد "إلا" نحو قوله تعالى: {وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ

إِلَّا وَهَذَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ} انظر شرح التصريح: 1/ 392.

3 أي الجملة الماضية الحالية المعطوفة عليها جملة أخرى بأو.

4 جملة "ذهب" في محل نصب حال من الهاء وبعدها "أو" وتمتنع الواو؛ لأنها في تقدير فعل الشرط؛ إذ المعنى: إن ذهب وإن مكث، وفعل الشرط لا يقتزن بالواو، فكذلك المقدر به. والحق أن العلة عدم وجود الواو في مثل هذا الأسلوب من الكلام العربي.

5 "5" سورة المائدة، الآية: 8.

موطن الشاهد: {وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء جملة "نؤمن بالله" حالا من الضمير المجرور باللازم، ولم تقتزن بالواو؛ لأن المضارع المنفي بـ "لا" أو "بما" بمنزلة اسم الفاعل المجرور بإضافة "غير" المنصوبة على الحال، وهو لا تدخل عليه الواو؛ والتقدير: "وما لنا غير مؤمنين"؛ واختص المنفي بـ "لا" و "ما" من دون المنفي بـ "لم" و "لما"؛ لأن مضي المنفي بهما في المعنى، قربه من الماضي الجائز الاقتزان بالواو، وأبعده من الشبه باسم الفاعل، وذهب محمد ابن صاحب الألفية إلى جواز اقتزان المضارع المنفي بـ "لا" بالواو، وإن كان عدم الاقتزان أكثر، واستشهد بقول أحدهم: "وكننت لا ينهنهني الوعيد". شرح التصريح: 1/ 392.

(289/2)

السادسة: المضارع المنفي بما، كقوله1: [الطويل]

281- عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة2

= تقتزن بالواو؛ لأن المضارع المنفي بـ "لا" أو "بما" بمنزلة اسم الفاعل المجرور بإضافة "غير" المنصوبة على الحال، وهو لا تدخل عليه الواو؛ والتقدير: "وما لنا غير مؤمنين"؛ واختص المنفي بـ "لا" و "ما" من دون المنفي بـ "لم" و "لما"؛ لأن مضي المنفي بهما في المعنى، قربه من الماضي الجائز الاقتزان بالواو، وأبعده من الشبه باسم الفاعل، وذهب محمد ابن صاحب الألفية إلى جواز اقتزان المضارع المنفي بـ "لا" بالواو، وإن كان عدم الاقتزان أكثر، واستشهد بقول أحدهم: "وكننت لا ينهنهني الوعيد". شرح التصريح: 1/ 392.

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه وقوله:

فلما لك بعد الشيب صبا متيما

وهو من شواهد: التصريح: 392 / 1، والأشموني: "500 / 1 / 257" والهمع: 1 / 246، والدرر: 1 / 203.

المفردات الغربية: عهدتك: عرفتكَ. تصبو: تميل إلى اللهو والعبث، من الصبوة، وهي الميل إلى الجهل والفتوة. شبيبة: شباب وفتوة ونشاط جسماني. صبا: عاشقا، من الصباية، وهي العشق ورقة الهوى. متيما: مذلا مستعبدا بالحب. المعنى: عرفتكَ وأنت شابٌّ موفور القوة جم النشاط -مستقيما بعيدا عن اللهو والميل للنساء، فما لك بعد الشيخوخة والكبر والضعف، صرت عاشقا متيما؟. الإعراب: عهدتك: فعل ماضٍ، وفاعل، ومفعول به. ما: نافية، لا محل لها من الإعراب. تصبو: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو، منع من ظهورها الثقل، والفاعل: أنت؛ وجملة "تصبو" في محل نصب على الحال، وصاحبه كاف الخطاب الواقعة مفعولا به في "عهدتك". وفيك: الواو حالية، و"فيك": متعلق بخبر مقدم محذوف. شبيبة: مبتدأ مؤخر مرفوع؛ وجملة "المبتدأ والخبر": في محل نصب على الحال؛ وصاحب الحال الضمير المستتر في "تصبو". فما: الفاء عاطفة، "ما": اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. "لك": متعلق بمحذوف خبر المبتدأ؛ والتقدير: أي شيء ثابت لك؛ أو حاصل لك. "بعد": متعلق بقوله: "صبا" الآتي، وهو مضاف. الشيب: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة. صبا: حال منصوب، وصاحبه ضمير المخاطب المجرور باللام في قوله: "لك" السابق. متيما: صفة لقوله "صبا" منصوبة مثله.

موطن الشاهد: "ما تصبو".

وجه الاستشهاد: مجيء جملة "تصبو" منفية بـ "ما" وقد وقعت في محل نصب على الحال؛ ولم تقترن بالواو اكتفاء بالربط بالضمير؛ وهو الفاعل المستتر؛ لما بيناه في المنفية بـ "لا" ومثل المنفي بـ "ما" المنفي بـ "إن" النافية. ضياء السالك: 2 / 222.

(290/2)

السابعة: المضارع المثبت 1، كقوله تعالى: {وَلَا تَمُنَّ بِتَسْتَكْثِرُ} 2.

وأما نحو قوله 3: [الكامل]

282- علقتها عرضا وأقتل قومها4

1 أي المجرد من "قد"، فإن اقترن بقد لزمته الواو.

2 "74" سورة المدثر، الآية: 6.

موطن الشاهد: "تستكثر".

وجه الاستشهاد: مجيء جملة "تستكثر" حالا من فاعل "تمنن" المستتر فيه؛ وقد امتنعت الواو هنا؛ لشبهه باسم الفاعل في الزنة والمعنى، والواو لا تدخل على اسم الفاعل، فكذلك ما أشبهه.

3 القائل: عنزة بن شداد العبسي، وقد مرت ترجمته.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

زعمًا لعمر أيبك ليس بمزعم

والبيت من معلقته المشهورة؛ التي مطلعها قوله:

هل غادر الشعراء من متردم؟ ... أم هل عرفت الدار بعد توهم؟

والشاهد من شواهد: التصريح: 1 / 392، والأشموني: "495 / 1 / 256"، والعيني: 3 / 188.

المفردات الغريبة: علقتها: تعلقت بها وأحببتها. عرضا: من غير قصد: زعمًا: طمعًا، وهو مصدر زعم، بمعنى طمع.

المعنى: أحببتها، وشغفت بها بمجرد النظر إليها من غير قصد، وأنا أحارب قومها وأقتلهم، فكيف هذا التناقض؟!، ثم قال مخاطبا نفسه: إن هذا طمع لا موضع له، وفعل لا يليق بمثلي.

الإعراب: علقتها: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع نائب فاعل؛ و"ها" مفعول به ثانٍ. عرضا: مفعول مطلق منصوب؛ وهو الأفضل. وأقتل: الواو عاطفة، أقتل فعل مضارع - بمعنى الماضي - مرفوع، والفاعل: أنا. قومها: مفعول به =

(291/2)

ف قيل: ضرورة وقيل: الواو عاطفة والمضارع مؤول بالماضي¹، وقيل: واو الحال والمضارع

خبر لمبتدأ محذوف، أي: وأنا أقتل².

[حذف عامل الحال جوازا أو وجوبا]:

[حذف العامل جوازا]:

فصل: وقد يحذف عامل الحال: جوازاً3؛ لدليل حالي، كقولك لقاصد

= منصوب، وهو مضاف، و"ها": مضاف إليه؛ وجملة "أقتل قومها": لا محل لها؛ لكونها معطوفة على جملة "علقتها" الاستئنافية؛ والتقدير: علقتها تعلقاً عارضاً وقتلت قومها؛ ويجوز -وهو الأفضل- أن تكون الواو حالية، وجملة "أقتل قومها": في محل رفع خبر مبتدأ محذوف؛ والتقدير: وأنا أقتل قومها؛ وجملة "المبتدأ والخبر": في محل نصب على الحال؛ وصاحبه تاء المتكلم في قوله: "علقتها" السابق. زعماً: على رواية النصب؛ مفعول مطلق لفعل محذوف؛ والتقدير: زعم زعماً، وعلى رواية الرفع؛ يكون إما خبراً لمبتدأ محذوف؛ والتقدير: هذا زعم؛ أو يكون مبتدأ؛ وخبره جملة ليس بمزعم؛ والأول أفضل. لَعَمْرُ: اللام لام الابتداء، لا محل لها من الإعراب. عَمَرُ: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. أبيك: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف: مضاف إليه؛ وخبر المبتدأ محذوف وجوباً؛ والتقدير: لعمر أبيك قسمي، أو ما أقسم به؛ وجملة "المبتدأ والخبر": لا محل لها؛ لأنها اعتراضية، اعترضت بين الصفة والموصوف؛ أو بين المبتدأ والخبر على رواية رفع "زعم" كما بينا. ليس: فعل ماضٍ ناقص؛ واسمه "هو" يعود إلى الزعم. بمزعم: الباء حرف جر زائد، مزعم: خبر "ليس" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد؛ والجملة في محل نصب أو رفع صلة لـ "زعم". موطن الشاهد: "وأقتل قومها".

وجه الاستشهاد: مجيء جملة: "أقتل قومها" حالية مضارعية مثبتة، وقد اقترنت بالواو مع امتناع الواو في ذلك، وقد خرج المؤلف في المتن.

1 والتقدير: وقتلت قومها؛ وذلك ليتناسب المتعاطفان، فذلك أولى من عدم التناسب.

2 خلاصة البحث: إن اقتران جملة الحال بالواو على ثلاثة أنواع: واجب، وذلك في

موضعين. وممتنع، وذلك في سبعة مواضع، وجائز، وذلك فيما عدا ذلك.

3 الأصل في عامل الحال وغيرها، أن يكون مذكوراً؛ ليحقق الغرض منه، وهو إفادة

معنى جديد، أو تقوية المعنى الموجود، وقد يحذف جوازاً أو وجوباً لدواع تقتضي الحذف،

ويستثنى من الحذف جوازاً: ما إذا كان العامل معنوياً، كالظرف والجار والمجرور، واسم

الإشارة، وحرف التمني والتنبية إلخ، فلا يجوز حذف العامل فيها؛ لضعفه سواء فهم أم

لم يفهم.

السفر: "راشدا" وللقادِم من الحج: "مأجورا" أو مقالي1، {بَلَى قَادِرِينَ} 2 {فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا} 3 بإضمار: تسافر، ورجعت، ونجمعها، وصلوا.
[حذف العامل وجوبا]:

ووجوبا قياسا في أربع صور: نحو: "ضربي زيدا قائما"4، ونحو: "زيد أبوك عطوفا"5 وقد مضتا، والتي يبين بها ازدياد أو نقص بتدريج، ك: "تصدق بدينار فصاعدا"، و: "اشتره بدينار فساflا"6، وما ذكر لتوبيخ، نحو: "أقائما وقد قعد

1 الدليل المقالي: هو ما يعتمد على كلام مذكور صريح، وهو في مثال المصنف جواب نفي وشرط، وقد يكون جوابا لاستفهام نحو: راكبا، لمن قال: كيف جئت؟ أو منهي عنه نحو: {وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا}، أو مقصودا لحصر فيه، نحو: ما جاءني محمد إلا راكبا ومنه قوله تعالى: {وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ} . أما الدليل الحالي فتدل عليه المناسبات المحيطة بالمتكلم، من غير استعانة بكلام أو قول.
التصريح: 393 / 1.

2 "75" سورة القيامة، الآية: 4.
موطن الشاهد: {بَلَى قَادِرِينَ} .
وجه الاستشهاد: مجيء "قادرين" حالا بعامل محذوف جوازا؛ والتقدير: نجمعها قادرين؛ فأضمر العامل "نجمعها" في جواب النفي؛ وحكم الإضمار -هنا- الجواز؛ غير أن القراءة سنة متبعة، لا تجوز مخالفتها.
3 "2" سورة البقرة، الآية: 239.
موطن الشاهد: {فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "رجالا وركبانا" حالين؛ والعامل فيهما محذوف، وتقديره: صلوا؛ وحكم الحذف هنا الجواز، غير أن القراءة سنة مؤكدة، فلا تجوز مخالفتها.
4 أي مما فيه الحال سادة مسد الخبر، وقد سبق إيضاflها، فلا يجوز ذكر الخبر لثلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض.

5 أي: من الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها، والعلة في وجوب حذف العامل: أن الجملة قبله بمنزلة البدل من اللفظ.

6 "صاعدا" و"ساflا" حالان عاملهما محذوف وجوبا؛ والتقدير: فذهب المتصدق به صاعدا، وانخط المشتري به ساflا؛ ولا بد في هذه الحالة من اقتران الحال بالفاء العاطفة،

أو "ثم" العاطفة؛ وهي تعطف جملة خبرية على جملة إنشائية، ويجب حذف العامل والصاحب معا في هذه الحال. شرح التصريح: 1/ 393.

(293/2)

الناس"، و: "أتمميا مرة وقيسيا أخرى" 1 أي: أتوجد، وأتتحول. 2. وسماعا في غير ذلك، نحو: "هنيئا لك" أي: ثبت لك الخير هنيئا، أو أَهْنَأَكَ هنيئا.

1 "قائما" و"تمميا" و"قيسيا" أحوال منصوبة بفعل محذوف وجوبا؛ لأنها بدل من اللفظ بالفعل، ولا يجمع بين البديل والمبدل منه.
2 "أتوجد" راجع إلى المثال الأول، و"أتتحول" راجع إلى الثاني، وليس المراد أن يتحول في حالة كونه تمميا ... بل إنه يتخلق تارة بأخلاق التميمي وأخرى بأخلاق القيسي؛ والأولى: تقدير عامل الحال "توجد" كسابقه، وقيل "تمميا وقيسيا": مفعول مطلق على حذف مضاف: أي أتخلق تخلق تميمي مرة؟ ... وما ذكره المؤلف محذور ذكر العامل فيه رأي ممنوع ذكره -وهناك عوامل تحذف سماعا؛ نحو: هنيئا لك. انظر شرح التصريح: 1/ 393.

فائدة أولى: عندما تتعدد الحال لواحد، تسمى "مترادفة" أي متوالية، تتلو الواحدة الأخرى؛ ويمكن أن تعرب الحال الثانية حالا من الضمير المستتر في الحال التي قبلها، وتسمى الثانية "متداخلة".
فائدة ثانية: هنالك ألفاظ مسموعة، وقعت أحوالا مع أنها معرفة بالإضافة؛ نحو: تفرق القوم أيدي سبأ، وقد أولت على معنى: متبدين؛ أو مثل أيدي سبأ؛ فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. ومنها قولهم: فعلت هذا الأمر جهدي أو طاقتي، وأول بمعنى: جاهدا أو مطيقا.

فائدة ثالثة: تنقسم الحال باعتبار الزمان إلى مقارنة لعاملها، وهو الغالب فيها، ومقدرة وهي المستقبلية؛ نحو: مررت برجل معه سيف مقاتلا به غدا؛ أي: مقدرا ذلك. انظر حاشية الصبان: 2/ 193، وضياء السالك: 2/ 226.

(294/2)

[باب التمييز] :

هذا باب التمييز 1:

[تعريف التمييز وبيان محترزات القيود] :

التمييز: اسم 2 نكرة، بمعنى من 3، مبين لإبهام اسم أو نسبة.

فخرج بالفصل الأول 4 نحوه 5: "زيد حسن وجهه".

وقد مضى أن قوله:

صددت وطبت النفس يا قيسُ عن عمرو 6

1 هو في الأصل: مصدر ميّز الشيء؛ إذ خلصه من شيء آخر، فمعناه لغة: تخلص شيء من شيء، ثم أطلق على الاسم المميز مجازاً، ويسمى أحياناً: التفسير أو التبيين، أو المفسر، أو المميز. ومعناه اصطلاحاً: ما ذكره المؤلف.

2 أي صريح؛ لأن التمييز، لا يكون جملة ولا ظرفاً، ولا جاراً ومجروراً. بخلاف الحال في هذه الثلاثة.

3 أي أن يفيد معنى "من" البيانية، أي التي تبين جنس ما قبلها أو نوعه؛ وذلك لأن الاسم المميز جيء به لبيان الجنس، كما يجاء بمن مميّزة له، وليس المراد أنه يمكن تقدير "من" قبله، فقد لا يصلح الكلام أحياناً لتقدير "من". انظر شرح التصريح: 1/ 393-395.

4 أي: قوله نكرة.

5 أي: من كل ما هو مشبه بالمفعول به.

6 مر تخريجه.

موطن الشاهد: "النفس".

وجه الاستشهاد: تقدم هذا البيت في "باب المعرف" بالأداة. وقد ذكر هنالك أن اللام في النفس زائدة للضرورة، فهو نكرة، وقد احتج الكوفيون بهذا البيت على مجيء التمييز معروفاً، كما أسلفنا.

(295/2)

محمول على زيادة: "أل".

وبالثاني الحال فإنه بمعنى في حال كذا، لا بمعنى من.

وبالثالث نحو1: "لا رجل" ونحو2: [البسيط]

283- أستغفر الله ذنبا لست محصيه3

1 وهو قوله: "مبين لإبهام اسم أو نسبة" يخرج اسم "لا" التي للتبرئة.

2 لم ينسب هذا البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

رب العباد إليه الوجه والعمل

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 394، والهمع: 2/ 82، والدرر: 2/ 106، والكتاب

لسيويه: 1/ 17، والمقتضب: 2/ 321، 431، والخصائص: 3/ 247، وشرح

المفصل: 7/ 63، 8/ 51، والخزانة: 1/ 486، والعيبي: 3/ 226، وشذور الذهب:

"190/ 489".

المفردات الغريبة: أستغفر: أطلب المغفرة. محصيه: ضابطا عدده. الوجه: القصد والتوجيه.

المعنى: أطلب المغفرة والعفو من الله على ذنوبي الكثيرة، التي لا أحصيتها، فهو رب

الخلق جميعا، وإليه الالتجاء في كل شيء، وله يكون العمل والسعي.

الإعراب: أستغفر: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. الله: "لفظ الجلالة" اسم منصوب

على التعظيم. ذنبا: مفعول ثانٍ لـ "أستغفر". لست: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: اسمه.

محصيه: خبر "ليس" منصوب، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه. رب: بدل من لفظ

الجلالة، منصوب مثله، وهو مضاف. العباد: مضاف إليه. "إليه": متعلق بمحذوف خبر

مقدم. الوجه: مبتدأ مؤخر مرفوع. والعمل: الواو عاطفة، العمل: اسم معطوف على

"الوجه" مرفوع مثله.

موطن الشاهد: "أستغفر الله ذنبا".

وجه الاستشهاد: ذكر المؤلف وجماعة من النحاة، أن قوله "ذنبا" منصوب على نزع

الخافض، الذي هو "من" ومع أن انتصابه على معنى "من" فإنه ليس تمييزا؛ لأنه غير

مبين لإبهام اسم محمل قبله، ولا هو مبين لنسبة في جملة مذكورة قبله أيضا؛ ولذا فهو

ليس تمييزا.

وإذا عددنا "ذنبا" منصوبا على نزع الخافض؛ فإنما هو على تضمين قوله "أستغفر" معنى

"أستتيب"؛ على نحو: "اخترت الرجال محمدا"؛ أي: اخترت من الرجال هذا الرجل؛

ومثله، قوله تعالى: {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا} . غير أن الذي رجحه كثير من

العلماء، "أستغفر" يتعدى بنفسه إلى مفعولين، فيكون انتصاب قوله: "ذنباً" على أنه مفعول به حقيقة، لا على نزع الخافض. انظر مغني اللبيب: 679.

(296/2)

فإنهما وإن كانا على معنى "من" لكنها ليست للبيان، بل هي في الأول للاستغراق، وفي الثاني للابتداء¹.

[حكم التمييز وبيان العامل فيه] :

وحكم التمييز النصب، والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم²،

1 كأنه أراد استغفاراً يبتدئ من أول الذنوب إلى ما لا نهاية. وقيل: "من" هنا للتعليل، وهو أظهر.

2 اتفق النحاة في أن ناصب التمييز المبين لإبهام اسم غير جملة، هو ذلك الاسم المبين الذي فسره التمييز؛ غير أنهم اختلفوا في توجيه كون هذا الاسم الجامد قد عمل النصب، فذهب جمهورهم إلى أن هذا الاسم الجامد في نحو قولك: "اشتريت رطلا زيتاً" قد أشبه اسم الفاعل المفرد في نحو: "زيد ضارب عمراً" وفي نحو قولك: "اشتريت عشرين ثوباً" أشبه اسم الفاعل المجموع، في نحو: "هؤلاء الضاربون عمراً". شرح التصريح: 395 / 1.

فائدة أولى: أشبه الاسم الجامد اسم الفاعل المذكور في أمرين هما:

أ- كون كل واحد منهما اسماً مشتملاً على ما به تمام الاسم، وهو التنوين إذا كان مفرداً، أو النون التي تشبه التنوين، وهي نون التثنية والجمع.

ب- كون كل واحد من الاسم الجامد واسم الفاعل طالبا لما بعده، ومعلوم أن الشيء إذا أشبه الشيء جاز أن يأخذ بعض أحكامه. المصدر نفسه.

فائدة ثانية: رتب الشيخ خالد العوامل في التصريح -حسب قوتها- فجاءت كالاتي:

أ- الفعل؛ لأنه يعمل أصالة؛ وهو لا يعمل إلا معتمداً وغير معتمد.

ب- اسم الفاعل؛ لأنه يعمل بالحمل على الفعل؛ وهو لا يعمل إلا معتمداً على نفي أو شبهة؛ وهو يعمل في السببي نحو: زيد ضارب ابنه، وفي غير السببي؛ نحو: زيد ضارب عمراً.

ج- الصفة المشبهة؛ لأنها لا تعمل إلا في السببي؛ نحو: زيد حسن وجهه وهي ترفع

الظاهر، نحو: زيد حسن وجهه، وترفع الضمير؛ نحو: زيد حسن وجهه وهي ترفع
الظاهر، التفضيل؛ لأنه يرفع الضمير باطراد، ولا يرفع الظاهر إلا في مسألة الكحل.
هـ- الاسم الجامد؛ لأنه لا يعمل إلا في التمييز؛ لكونه لا يتحمل ضميرا مستترا، في حين
أن "أفعل التفضيل" يتحملة. شرح التصريح: 1/ 395.

(297/2)

ك: "عشرين درهما" والناصب لمين النسبة المسند من فعل أو شبهه¹، ك: "طاب
نفسا"، و: "هو طيب أبوة"، وعلم بذلك بطلان عموم قوله²:
ينصب تمييزا بما قد فسر³
[أنواع الاسم المبهم]:
فصل: والاسم المبهم أربعة أنواع:
أحدها: العدد⁴، ك: {أَحَدَ عَشَرَ كَوَكَبًا} 5.

1 ذهب سيبويه والمزاني والمبرد إلى أن الناصب لتمييز النسبة، هو المسند في الجملة
سواء أكان هذا المسند فعلا، كما في قولك: "طاب محمد نفسا" أم كان وصفا -أي
مشتقا- نحو: زيد كريم خلقا. وذهب بعضهم إلى أن الناصب له هو الجملة التي تنصب
التمييز، التي يوضح التمييز النسبة فيها؛ وليس الفعل وما أشبهه؛ لأنه قد لا يكون في
الجملة فعل أو وصف، نحو: هذا أخوك إخلاصا، أو أبوك عطفًا. فالقول بأن ناصبه
الجملة مطرد، وهو ما اختاره ابن عصفور. المصدر السابق: 1/ 395.
2 أي ابن مالك.

3 يرى ابن مالك في هذا البيت والذي تمامه:
"اسم بمعنى "من" مبين نكره ... ينصب تمييزا بما قد فسر³
أن ناصب تمييز النسبة، هو الجملة "بما قد فسر³ وعليه، فيكون يرى أن ناصب تمييز
المفرد، هو الاسم الجامد المميز، وهو في هذا موافق لابن عصفور، غير أنه يفهم من
كلامه في الألفية أن عباراته في النظم، تدل على أنه يرى في هذه المسألة رأي سيبويه
وأصحابه، وأن الناصب لتمييز النسبة، هو الفعل أو الوصف "والفاعل المعني انصب
بأفعلا"؛ فواضح من كلامه أن الناصب للتمييز في نحو: "أنت أعلى منزلا" هو أفعل
التفضيل الذي اشتملت عليه الجملة.

ورأى الأشموني أن كلا من الجملة والفعل، يوصف بالإبهام من حيث نسبته، فيصح كون التمييز مفسرا لهما باعتبار نسبتتهما؛ فيصدق أنه نصب بمفسره؛ وعلى هذا يكون قول الناظم على عمومته. وقيل: إن ذلك خاص بتمييز المفرد، وخصه بالذكر؛ لأنه جامد غالبا؛ فرمما توهم أنه لا يعمل. انظر شرح التصريح: 1/ 395، وجمع الهوامع: 1/ 251، وشرح الأشموني: 2/ 195، وضياء السالك: 2/ 231.

4 سواء كان صريحا كمثال المصنف ونحوه، أو كناية، ككم الاستفهامية نحو: كم رطلا اشتريت؟.

5 "12" سورة يوسف، الآية: 4.

موطن الشاهد: {أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "كوكبا" تمييزا مبينا لإبهام العدد "أحد عشرا"، وهو اسم صريح، كما هو معلوم.

(298/2)

والثاني: المقدار، وهو إما مساحة، كذ: "شبر أرضا" أو كيل، كذ: "قفيز برا" أو وزن، كذ: "منوين عسلا" وهو تثنية منّا، كعصا، ويقال فيه: من، بالتشديد، وتثنيته منان، والثالث: ما يشبه المقدار، نحو: {مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا} 1، و: "نحي سمنا" {وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا} 2، وحمل على هذا: "إن لنا غيرها إبلا" 3.

والرابع: ما كان فرعاً للتمييز 4، نحو: "خاتم حديدا"، فإن الخاتم فرع الحديد، ومثله: "باب ساجا" و: "جبة خزا" وقيل: إنه حال 5.

1 "99" سورة الزلزلة، الآية: 7.

موطن الشاهد: {مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "خيرا" تمييزا مبينا لـ "مِثْقَالُ ذَرَّةٍ" الشبيه بما يوزن به، وهو ليس اسما لشيء يوزن به عرفا.

2 "18" سورة الكهف، الآية: 109.

موطن الشاهد: {وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "مددا" تمييزا مبينا لـ "مثله" الشبيه بالمساحة؛ وليس هو مساحة حقيقية، وإنما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحد.

3 "إبلا" منصوب على التمييز من غير؛ لأنها اسم مبهم يدل على المغايرة، وهم يحملون المغايرة. على المماثلة.

4 ضابطه: كل فرع أصبح له بسبب التفرع اسم خاص يليه أصله، بحيث يصح إطلاق الأصل عليه.

5 ذهب المبرد وابن مالك والمؤلف إلى أن "حديدا" إذا نصبت، تكون تمييزا وذلك راجح على كونه حالا من قبل أن الاسم المنصوب جامد ملازم، والأصل في الحال أن يكون مشتقا، ومنتهقا على ما عرفت، ومن قبل أن الاسم المبين نكرة، فلو جعلته حالا؛ للزم مخالفة الأصل من ثلاثة أوجه؛

الأول: جعل الحال جامدا، والثاني: جعله لازما، والثالث: جعل صاحبه نكرة من غير مسوغ؛ ومذهب سيبويه: أن هذا الاسم المنصوب متعين للحالية لا يجوز جعله تمييزا؛ لأن الاسم الذي ينتصب تمييزا إنما يقع بعد مقدار أو ما يشبه المقدار، وليس هذا الاسم واحدا منها. حاشية يس على التصريح: 1/ 396.

(299/2)

والنسبة المهمة نوعان 1: نسبة الفعل للفاعل، نحو: {وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا} 2 ونسبته للمفعول، نحو: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} 3.

ولك في تمييز الاسم أن تجره بإضافة الاسم، ك: "شبر أرض" و: "قفيز بر" و: "منوي عسل"، إلا إذا كان الاسم عددا 4، ك: "عشرين درهما" أو مضافا 5، نحو: {يَمِثِّلُهُ مَدَدًا} 6، و: {مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا} 7.

1 تمييز النسبة ويسمى تمييز الجملة؛ وهو الذي يزيل الإبهام والغموض عن المعنى المنسوب فيها لشيء من الأشياء.

2 "19" سورة مريم، الآية: 4.

موطن الشاهد: {وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "شيبا" تمييز محولا عن الفاعل؛ والأصل: واشتعل شيب الرأس، فحول الإسناد من المضاف، وهو شيب إلى المضاف إليه، وهو الرأس، فارتفع. ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الإسناد فضلة تمييزا. انظر شرح التصريح: 1/ 397.

3 "54" سورة القمر، الآية: 12.

موطن الشاهد: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "عيونا" تمييزاً محوًلاً عن المفعول؛ لأن نسبة فجرنا إلى الأرض مبهمه. و"عيونا" مبين لذلك الإبهام. والأصل: فجرنا عيون الأرض؛ فحول المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

4 إذا كان العدد من ثلاثة إلى عشرة، وجب جر تمييزه بإضافة العدد إليه، والغالب في هذا التمييز المجرور: أن يكون جمعا. والعدد من أحد عشر إلى تسع وتسعين يجب نصب تمييزه، وأن يكون مفردا. والمائة والمائتان والمئات والألف والألوف يجب أن يكون التمييز فيها مفردا مجرورا. همع الهوامع: 1/ 253.

5 أي: إذا أضيف العدد إلى غير التمييز ولو تقديرا وجب نصب تمييزه أيضا؛ لامتناع إضافته مرة أخرى.

6 "18" سورة الكهف، الآية: 109.

موطن الشاهد: {بِمِثْلِهِ مَدَدًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "مددا" تمييزاً لـ "مثل" ولا يجوز جره بالإضافة؛ لأن "مثل" مضاف مرة؛ فيمتنع إضافته مرة أخرى.

7 "3" سورة آل عمران، الآية: 19.

موطن الشاهد: {مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "ذهبا" تمييزاً لـ ملء، ولا يجوز جره بالإضافة؛ لأن "ملء" مضاف مرة، فامتنع إضافته مرة أخرى – كما في الآية السابقة – وإلى ذلك أشار ابن مالك في الألفية:

والنصب بعدما أضيف وجبا ... إن كان مثل ملء الأرض ذهبا

انظر شرح التصريح: 1/ 397.

(300/2)

فصل: من مميزات النسبة الواقعة بعد ما يفيد التعجب 1، نحو: "أكرم به أبا"، و: "ما أشجعه رجلا"، و: "لله دره فارسا"، والواقع بعد اسم التفضيل، وشرط نصب هذا كونه فاعلا معنى، نحو: "زيد أكثر مالا" بخلاف: "مال زيد أكثر مال" 2، وإنما جاز: "هو أكرم الناس رجلا" لتعذر إضافة أفعل مرتين 3.

[جواز جر التمييز بـ "من" إلا من ثلاث مسائل]:

فصل: ويجوز جر التمييز بمن 4، ك: "رطل من زيت" إلا في ثلاث مسائل:
إحداها: تمييز العدد، ك: "عشرين درهما".

الثانية: التمييز المحوّل عن المفعول 5، ك: "غرسنا الأرض شجرا"، ومنه: "ما أحسن زيدا
أدبا" بخلاف: "ما أحسنه رجلا" 6.
الثالثة: ما كان فاعلا في المعنى إن كان محوّلًا عن الفاعل صناعة، ك: "طاب زيد نفسا"،
أو عن مضاف غيره، نحو: "زيد أكثر مالا" إذ أصله: "مال زيد أكثر" بخلاف: "الله دره
فارسا".

-
- 1 سواء كان التعجب بصيغتيه المعروفتين، أو بغيرهما من الصيغ السماعية. ويجب نصب التمييز الواقع بعده.
 - 2 ضابط هذا النوع: أن تمييز أفعال التفضيل إن كان من جنس ما قبله جر؛ نحو: محمد أفضل رجل، وإلا نصب نحو: أنت أرقى من علي فكرا.
 - 3 فإنه مضاف إلى الناس، فلو أضيف أيضا إلى رجل لزم ذلك، ونصب التمييز هنا واجب.
 - 4 أي ظاهرة، واختلف في معناها حينئذ، فقليل زائدة، وقيل للتبعيض والأظهر أنها لبيان الجنس.
 - 5 لأن التمييز فيه مفسر للنسبة لا للفظ المذكور، فما بعد "من" من مطلق التمييز مبين لما قبلها، فلا يصح حمله عليه، وكذلك الشأن في المحول عن الفاعل.
 - 6 فإنه وإن كان مفعولا في المعنى إلا أنه ليس محولا عن المفعول لأنه عين ما قبله. فلا يصح أن يقال: ما أحسن رجل زيد.

(301/2)

284- و1 أبرحت جارا 2

-
- 1 قائل هذا البيت: هو الأعشى ميمون بن قيس، وقد مرت ترجمته.
 - 2 تخريج الشاهد: البيت من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب الكندي وهو بتمامه:

أقول لها حين جد الرحي ... مل أبرحت ربا وأبرحت جار

ويرى بعض النحاة أن رواية البيت هي:

تقول ابنتي حين جد الرحى ... مل أبرحت ربا وأبرحت جارا

وهو بالرواية الأولى من الشواهد: التصريح: 399 / 1، والكتاب لسيبويه: 299 / 1

والأشموني: "265 / 510" وفيه بالرواية الثانية، ونوادير أبي زيد الأنصاري: 55، وديوان الأعشى: 37.

المفردات الغريبة: أبرحت: خطاب للمؤنث: أي أعجبت، أو عظمت، ربا: المراد به الممدوح الذي يقصده الشاعر بشعره، إذا فسر "أبرحت" بعظمت: أي عظمت ملكا. والمراد بالرب: صاحب الناقة؛ وعلى هذا يكون "أبرحت" فعلا متعديا، و"ربا" مفعولا ثانيا. يتخيل الشاعر أن ناقته شكت إليه طول سفرها، وما احتملته من مشاق ومتاعب، فيقول لها: لا تستعظمي ما تلاقيه من الجهد والتعب؛ فإنك تذهبين إلى ملك عظيم، يجزل العطاء الذي ينسى معه كل جهد وعناء.

الإعراب: أقول: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. "لها": متعلق بـ "أقول". "حين": متعلق بـ "أقول". جد: فعل ماضٍ مبني على الفتح. الرحيل: فاعل مرفوع؛ وجملة "جد الرحيل": في محل جر بالإضافة. أبرحت: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني على الكسر في محل رفع فاعل. ربا: تمييز منصوب على تفسير "أبرحت" بـ "عظمت" على رأي المؤلف؛ وأما إذا فسر "أبرحت" بـ "اخترت" فـ "ربا". مفعول به منصوب؛ وعلى كلا الإعرابين، فجملة "أبرحت ربا": مفعول القول في محل نصب. وأبرحت: الواو عاطفة، أبرحت: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: فاعل. جارا: تمييز منصوب أو مفعول به منصوب كما في "ربا"؛ وجملة "أبرحت جارا" معطوفة على جملة "أبرحت ربا": في محل نصب. موطن الشاهد: "ربا، جارا".

وجه الاستشهاد: مجيء "ربا" و"جارا" تمييزين، وإن كانا فاعلين في المعنى؛ إذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا، غير أنهما غير محولين عن الفاعل صناعة؛ ولهذا، فيجوز دخول "من" عليهما؛ إذ يجوز القول: من فارس ومن جار؛ نحو قوله:

يا سيدا ما أنت من سيد ... موطأ الأكناف رحب الذراع

انظر شرح التصريح: 399 / 1.

فإنهما وإن كانا فاعلين معنى؛ إذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا، إلا أنهما غير محولين، فيجوز دخول "من" عليهما، ومن ذلك "نعم رجلا زيد" يجوز "نعم من رجل" قال1: [الوافر]

285- فنعم المرء من رجل تمام2

1 القائل: هو: أبو بكر بن الأسود الليثي.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

تخير فلم يعدل سواه

ويروى على شكل آخر:

تعمده ولم يعظم عليه

وهو في رثاء هشام بن المغيرة أحد أشرف مكة، ويروى قبله قوله:

فذرني أصطحب يا بكر إني ... رأيت الموت نقب عن هشام

وهو من شواهد التصريح: 1/ 399، والإنصاف: 225، وشرح المفصل: 7/ 133

والمقرب: 9، وشرح شواهد الألفية للبغدادى: 464، والعيني: 3/ 227، 4/ 14.

المفردات الغريبة: تَخَيَّرَه: اختاره واصطفاه. لم يعدل: لم يمل. تمامي: منسوب إلى تمامة، وتطلق على مكة، وعلى أرض معروفة ببلاد العرب.

المعنى: يبين الشاعر أن الموت اختار هشاما، ولم يعدل به سواه، ولم يمل إلى غيره من الناس، فهو نعم الرجل من تمامة.

الإعراب: تخيره: فعل ماضٍ، والفاعل: هو، يعود إلى الموت؛ و"الهاء": ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعولٍ به. فلم: الفاء: عاطفة، لم: نافية جازمة. يعدل: فعل مضارع مجزوم بـ "لم" والفاعل: هو. سواه: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف، و"الهاء": ضمير متصل مبني على الضم، في محل جر مضاف إليه. فنعم: الفاء عاطفة، نعم: فعل ماضٍ ٍ دال على إنشاء المدح. المرء: فاعل مرفوع. من: حرف جر زائد. رجل: اسم مجرور لفظا، منصوب محلا على أنه تمييز لفاعل "نعم"؛ أو نقول: "رجل": تمييز لفاعل "نعم" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها، اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. تمامي: صفة لـ "رجل" مجرورة، وعلامة جرها الكسرة المقدرة على الياء.

موطن الشاهد: "من رجل".

وجه الاستشهاد: جر التمييز "رجل" بـ "من"؛ لأنه - وإن كان فاعلا في المعنى - غير أنه

غير محمول عن الفاعل الصناعي؛ وحكم جره بـ "من" الجواز.

[حكم تقدم التمييز على عامله] :

فصل: لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسما 1، ك: "رطل زيتا" أو فعلا جامدا 2،
نحو: "ما أحسنه رجلا" وندر تقدمه على المتصرف كقوله 3: [المتقارب] :
286- أنفسا تطيب بنيل المني 4

1 يجوز أن يتقدم التمييز ويتوسط بين العامل ومعموله؛ نحو: "طاب نفسا محمد"
والأصل: طاب محمد نفسا؛ وجواز التقدم والتوسط هذا باتفاق.
وأما بالنسبة إلى تقدم التمييز على العامل والمعمول معا؛ فذهب سيبويه والفراء، وأكثر
البصريين والكوفيين إلى أنه لا يجوز تقدم التمييز على عامله، سواء أكان العامل اسما،
كما في تمييز المفرد أم كان فعلا، كما في تمييز النسبة، وسواء أكان الفعل جامدا كفعل
التعجب، في نحو: "ما أحسنه رجلا!" أم كان متصرفا، نحو: طاب محمد نفسا؛ وعلة
امتناع تقدمه على العامل، إذا كان اسما أو فعلا جامدا فظاهرة؛ لأن معمول هذين، لا
يتقدم عليهما في غير هذا الباب؛ فعدم جواز تقدمه هنا هو من طرد الحكم على وتيرة
واحدة. وأما عدم تقدم التمييز على العامل إذا كان فعلا متصرفا؛ لأن أكثر ما ورد من
تمييز النسبة محول عن فاعل؛ ومعلوم أن الفاعل لا يجوز تقدمه على فعله؛ وما كان أصله
الفاعل خليف بأن يأخذ ما استقر له؛ غير أن المازني والكسائي والمبرد والجرمي، ذهبوا
إلى جواز تقديم التمييز على عامله؛ إذا كان فعلا متصرفا، وارتضى هذا القول ابن
مالك في بعض كتبه، واستدلوا على ذلك بالسماع وبالقياص.. أما السماع، فقوله:
أنفسا تطيب... الآتي؛ وأما القياس: فالتمييز -وهو منصوب- كالمفعول به وسائر
الفضلات، وكلهن يجوز تقديمهن على العامل: إن كان متصرفا -ولم يعبوا بأصل، ولم
يبالوا به. وانظر في هذه المسألة: همع الهوامع: 1/ 252، وشرح التصريح: 1/ 400،
وحاشية الصبان: 2/ 200-201.

2 وكذلك، إذا كان فعلا متصرفا، يؤدي معنى الجامد، نحو: "كفى بالله شهيدا" ف
"كفى" فعل متصرف، غير أنه بمعنى فعل التعجب، وهو غير متصرف؛ لأن معناه: ما
أكفاه!

3 القائل: هو رجل من طيء لم يسمه النحاة.

4 تخرج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

(304/2)

وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي¹.

= وهو من شواهد: التصريح: 400 / 1، والأشموني: "514 / 1 / 266"، والعيني: 3 /

241، ومغني اللبيب: "838 / 603"، وشرح شواهد المغني: 291.

المفردات الغريبة: تطيب: تطمئن. نيل المنى: إدراك المأمول، والمنى: جمع منية، وهي ما يتمناه الإنسان ويأمله. المنون: الموت.

المعنى: يعجب الشاعر كيف أن نفس الإنسان، تستلذ وتطمئن، بما تظفر به من الأمان والآمال، ورسول الموت يطلبها طلبا شديدا. لا شك فيه.

الإعراب: أنفسا: الهمزة للاستفهام التوبيخي، لا محل لها من الإعراب، نفسا: تمييز

منصوب متقدم على عامله "تطيب". تطيب: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنت.

"بنيل": متعلق بـ "تطيب"، ونيل: مضاف. المنى: مضاف إليه. وداعي: الواو حالية،

داعي: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء؛ منع من ظهورها الثقل،

وداعي مضاف. المنون: مضاف إليه مجرور. ينادي: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه

الضمة المقدرة على آخره؛ للثقل؛ والفاعل: هو، يعود إلى "داعي المنون"؛ وجملة "ينادي

جهارا": في محل رفع خبر المبتدأ "داعي" وجملة "داعي المنون ينادي": في محل نصب

على الحال. جهارا: مفعول مطلق لعامله: "ينادي"؛ والأصل فيه أنه صفة لمصدر

محذوف؛ والتقدير: ينادي نداء جهارا؛ فلما حذف المصدر حل محله؛ وأعرّب إعرابه؛

وهذا شائع وكثير في اللغة.

موطن الشاهد: "أنفسا تطيب".

وجه الاستشهاد: مجيء "نفسا" تمييزا منصوبا متقدما على العامل فيه؛ وهو "تطيب"؛ مع

أنه فعل متصرف؛ وحكم تقدم التمييز في هذه الحال الجواز بندرة عند سيويه

والجمهور، وهو جائز بالقياس عند الكسائي والمبرد ومن معهما كما بيّنّا سابقا.

ومثل هذا الشاهد قول الآخر:

أتعجز ليلي بالفراق حبيبها ... وما كان نفسا بالفراق تطيب؟!

وقول الآخر:

ضيعت حزمي في إبعادي الأملأ ... وما اروعيت وشيئا رأسي اشتعلا
انظر حاشية الصبان: 201 / 2.

1 مرت ترجمته لكل منهم.

فائدتان:

فائدة أ: العدد غير الصريح مثل "كم" يجوز جر تمييزه بمن، تقول: كم من كتاب
عندك؟.

فائدة ب: يتفق الحال والتمييز في أن كلا منهما: اسم، نكرة، منصوب، فضلة رافع
للإبهام. ويختلفان في الأمور الآتية: =

(305/2)

= أ: التمييز لا يكون إلا اسما مفردا. أما الحال فيجيء جملة، وشبه جملة "ظرفا وجارا
ومجرورا".

ب: التمييز يكون مبينا للذوات أو للنسبة، أو الحال، فلا يكون إلا مبينا للهيئات.

ج: التمييز لا يتعدد إلا بالعطف. أما الحال فتتعدد بعطف وبغير عطف.

د: التمييز في الغالب يكون جامدا. أما الحال فتكون مشتقة وجامدة، وقد يأتي التمييز
مشتقا.

هـ: الراجح عدم تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا مشتقا أو وصفا يشبهه، أما
الحال فيجوز فيه ذلك.

ح: التمييز لا يكون مؤكدا لعامله على الصحيح. أما الحال فقد تكون مؤكدة. وأما قول
الشاعر:

تزود مثل زاد أبليك فينا ... فنعم الزاد زاد أبليك زادا

فالصحيح أن "زاد" معمول لتزود، إما مفعولا مطلقا إن أريد به التزويد أو مفعولا به إن
أريد الشيء الذي يتزود به من أفعال البر، وعليهما فـ "مثل" نعت له تقدم فصار حالا.
وأما قول الآخر:

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت ... رد التحية نطقاً أو بإيماء
فتاة حال مؤكدة. انظر حاشية الصبان: 202-203.

(306/2)

فهرس أوضح المسالك الجزء الثاني:

الموضوع ... الصفحة

باب لا العاملة عمل إن ... 3

باب ظن وأخواتها ... 28

باب الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل ... 72

باب الفاعل ... 77

باب النائب عن الفاعل ... 119

باب الاشتغال ... 139

باب اللازم والمتعدي ... 156

باب التنازع في العمل ... 167

باب المفعول المطلق ... 181

باب المفعول له ... 197

باب المفعول فيه ... 204

باب المفعول معه ... 212

باب المستثنى ... 220

باب الحال

249 ...

باب التمييز ... 295

(307/2)

المجلد الثالث

باب حروف الجر

...

[باب حروف الجر1] :

هذا باب حروف الجر.

[عدد حروف الجر] .

وهي عشرون حرفا2؛ ثلاثة مضت في الاستثناء، وهي: خلا، وعدا، وحاشا، وثلاثة شاذة:

- 1 هذه تسمية البصريين، وعللوا ذلك بأنها تعمل الجر فيما بعدها ظاهرا أو مقدرا أو محليا كما قيل: حروف النصب، والجرم لذلك. أو لأنها تجر معاني الأفعال وشبهها وتوصلها إلى ما تجره، ومن أجل هذا سماها الكوفيون: حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال وتربطها بما بعدها. حاشية يس على التصريح: 2 / 2.
- 2 عشرون حرفا على المشهور، غير أنه في بعضها خلاف، وقد أشار الناظم إليها بقوله: هـاك حروف الجر وهي: من، إلى حتى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على مذ، منذ، رب، اللام، كي، واو، وتا والكاف، والباء، ولعل، ومتى وحروف الجر تقع كلها أصلية إلا "من، والباء، واللام، والكاف" فتستعمل زائدة أحيانا و"رب ولعل" حرفا جر شبيهان بالزائد؛ وترك المؤلف ذكر "لولا" حيث يعدها بعض النحاة من حروف الجر، في بعض استعمالاتها؛ فهي تدخل على الاسم الصريح، والمؤول، وعلى الضمير المنفصل، والمتصل؛ فتقول: لولاي، ولولاه، ولولاك؛ واختلف النحاة في هذا الاستعمال، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب: الأول: أن الضمير المتصل "الياء، الكاف، الهاء" موضوع موضع الضمير المنفصل؛ ومحله من الإعراب الرفع، وليس له إلا هذا الإعراب؛ ليجري استعمالها في الأحوال كلها مجرى واحدا. وهذا مذهب الكوفيين، والأخفش من البصريين، ونسبة العيني إلى الخليل ويونس. الثاني: أن "لولا" في هذه الحالة حرف زائد، لا يتعلق بشيء؛ والضمير الذي بعدها؛ له محلان من الإعراب؛ أحدهما: الجر، والثاني: الرفع بالابتداء، كالمجرور بـ"من" الزائدة، كما في قولهم: "ما في الدار من أحد"؛ فأحد: مجرور لفظا ومحله الرفع؛ لأنه مبتدأ؛ وهذا مذهب سيبويه، وجمهور البصريين. =

[الأحرف الشاذة] :

أحدها: "متى" في لغة هذيل¹؛ وهي بمعنى "من" الابتدائية²، سمع من بعضهم: "أخرجها متى كمه"، وقال³: [الطويل]

= الثالث: أن هذا الاستعمال خطأ، لم يرد عن العرب، غير أن هذا المذهب زعم خلاف الحقيقة، حين ورد عنهم بهذا الاستعمال، كما في قول العرجي: ولولاك في ذا العالم لم أحجج وكقول عمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان في شأن الحسن بن علي رضي الله عنهما:

أتطمع فينا من أراق دماءنا ... ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن وهذا المذهب المحجوج مذهب أبي العباس المبرد.

انظر حاشية يس على التصريح: 2/2، ورصف المباني: 292، والجنى الداني: 597 ومغني البيب: 361، والمقتضب للمبرد: 73/3، وابن عقيل: 7/3.

فائدة: حرف الجر الأصلي؛ ما له معنى خاص، وهو يحتاج إلى متعلق مذكور أو محذوف. وحرف الجر الزائد؛ ما ليس له معنى خاص، وإنما يؤتى به لجرد التوكيد، وليس له متعلق مذكور أو محذوف في الكلام؛ نحو قولهم: ما زارني من أحد؛ وعملنا أن الجرور به له محلان من الإعراب، فأحد: مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل زارني. وأما حرف الجر الشبيه بالزائد؛ فله معنى خاص كالحرف الأصلي، غير أنه لا متعلق له كالزائد؛ ففيه شبه من الأصلي، وشبه من الزائد؛ ومثاله: "لولا، ورب، ولعل"؛ فـ"لولا" تدل على امتناع لوجود، و"رب" تدل على التقليل أو التكثير، و"لعل" تدل على الترجي؛ وهذه تجر كالحروف الأصلية، غير أنها لا تحتاج إلى متعلق، فأشبهت الحرف الزائد؛ ولذا سميت أحرف جر شبيهة بالزائدة.

1 من القبائل العربية القحطانية التي أسهمت في الوضع اللغوي، وعنهما أخذ اللسان العربي، وكان فيها أكثر من سبعين شاعراً مشهوراً، منهم أبو ذؤيب الهذلي.

2 قال في الهمع: وتأني اسماً بمعنى "وسط" حكى: وضعها متى كمه، أي وسطه، وهي حينئذ مبنية لمشابتها الحرفي. همع الهوامع: 34/2.

3 القائل: هو أبو ذؤيب الهذلي؛ خويلد بن خالد بن محرك، أحد بني هذيل بن مدركة من مضر، شاعر فحل، مخضرم، أسلم وحسن وإسلامه، كان فصيحاً كثير الغريب له

العينية المشهورة، عاش إلى أيام عثمان بن عفان، واشترك في فتح إفريقيا. مات سنة 27هـ.

(4/3)

287- متى لجج خضر لهن ننيح 1

تجريد الأغاني 786، والشعر والشعراء: 2/ 653، الجمحي: 1/ 131، والأعلام: 2/ 325، والخزانة: 1/ 203.

تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

شربن بماء البحر ثم ترفعت

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 2، وهمع الهوامع: 2/ 34، والدرر اللوامع: 2/ 34، وابن عقيل: 3/ 6، والأشموني: 2/ 524، والخصائص: 2/ 85، والمختضب: 2/ 114، وأما ابن الشجري: 2/ 27، والخزانة: 3/ 193، والعيني: 3/ 249، 272، 4/ 422، والمغني: 157/ 142، 175/ 151، 628/ 441، والسيوطي: 109، وديوان الهذليين: 1/ 51.

المفردات الغريبة: شربن: المراد حملن الماء، والضمير للسحاب. ترفعت: ارتفعت

وتصعدت. لجج: جمع لجة وهي معظم الماء، وننيح: مر سريع بصوت.

المعنى: هذا البيت يعبر عما كان العرب يعتقدون، من أن للسحب شبه خراطيم تدنو من البحر المالح في بعض الأماكن فتأخذ من مائه ما شاءت ثم تصعد إلى الجو سريعاً ولها دوي؛ فيعذب هذا الماء ويتنقل ثم ينزل إلى حيث يشاء الله مطراً. ونستطيع أن نفسر هذا الاعتقاد الساذج بما يتفق مع ما قرره العلم اليوم، وهو أنه كناية عن تصعد ماء البحار بوساطة حرارة الشمس وتنقله من جهة إلى أخرى بالهواء، حتى يرتفع إلى حيث يشاء الله، ويكون سحبا تنزل بعد مطراً.

الإعراب: شربن: فعل ماض مبني على السكون، ونون النسوة في محل رفع فاعل.

"بماء": متفلق بـ"شرب"، وماء: مضاف. البحر: مضاف إليه. ثم: حرف عطف. ترفعت:

فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: حرف دال على التأنيث، لا محل له من الإعراب،

والفاعل: هي، يعود إلى السحاب المذكورة في بيت سابق. متى: حرف جر -على لغة

هذيل- بمعنى "من" الابتدائية. لجج: مجرورة بـ"متى" وعلامة جره الكسرة. و"متى لجج":

متعلق بـ"شرب". خضر: صفة لـ"لجج" مجرورة. "لهن": متعلق بمحذوف خبر مقدم. نئيج: مبتدأ مؤخر مرفوع؛ وجملة "لهن نئيج": في محل جر صفة ثانية لـ"لجج"؛ ويمكن أن تكون في محل نصب حالا من لجج؛ لأنها وصفت؛ فتخصصت بالوصف. موطن الشاهد: "متى لجج". وجع الاستشهاد: استعمال "متى" حرف جر بمعنى "من" على لغة هذيل، وجره لـ"لجج".

(5/3)

والثاني: "لعل" في لغة عقيل 1، قال 2: [الوافر]

288- لعل الله فضلكم علينا 3

1 بالتصغير؛ قبيلة عربية أبوها عقيل بن كعب بن ربيعة من قيس عيلان بن مضر.
2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.
3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:
بشيء أن أمكم شريم
وهو من شواهد: التصريح: 2 / 2، والأشثوني: 284 / 2 / 523، والعيني: 3 / 247،
والمقرب: 41، والخزانة: 368.

المفردات الغريبة: لعل: حرف جر شبيه بالزائد ومعناه الترجي، وقيل: هو هنا بمعنى الإشفاق، ولا يتعلق بشيء. فضلكم: زادكم. شريم: هي المرأة المفوضة التي اختلط مسلكها، ويقال فيها: شرماء وشروم.
المعنى: آمل أن يكون الله -سبحانه وتعالى- فضلكم علينا وأكرمكم؛ لأن أمكم -أو بكون أمكم- بهذه الحالة؛ قد اختلط قلبها بدبرها، وهذا الشاعر تهكم واستهزاء.
الإعراب: لعل: حرف جر شبيه بالزائد، يفيد معنى الترجي. الله: لفظ الجلالة مجرور لفظاً مرفوع محلاً، على أنه مبتدأ. فضلكم: فعل ماض، والفاعل: هو، و"كم": مفعول به؛ وجملة "فضلكم": في محل رفع خبر المبتدأ. "علينا": متعلق بـ"فضلكم"، أو بمحذوف حال من "شيء"؛ لأنه تقدم عليه. "بشيء": متعلق بـ"فضلكم". إن: حرف مشبة بالفعل. أمكم: اسم "إن" منصوب، وهو مضاف، و"كم": مضاف إليه. شريم: خبر مرفوع؛ وجملة "إن أمكم شريم": لا محل لها من الإعراب؛ لأنها تعليلية. ويجوز فتح همزة

"إن"، ويكون المصدر المؤول من "أن وما بعدها": في محل جر بدل من "شيء".
موطن الشاهد: "لعل الله".

وجه الاستشهاد: استعمال "لعل" حرف جر -على لغة عقيل- فجر بها لفظ الجلالة؛
ومعلوم أن "لعل" ليس له متعلق كما سبق؛ لكونه حرفا شبيها بالزائد، ومثل هذا البيت
قول كعب الغنوي:
فقلت: ادع أخرى وارفع الصوت جهرة ... لعل أبي المغوار منك قريب
انظر حاشية الصبان: 205 / 2.

(6/3)

ولهم في لامها الأولى: الإثبات، والحذف 1؛ وفي الثانية: الفتح والكسر. والثالث: "كي"
وإنما تجر ثلاثة؛
أحدها: "ما" الاستفهامية 2، يقولون إذا سألوا عن علة الشيء: "كيمه" 3؛ والأكثر أن
يقولوا: "لمه".

1 إثبات اللام الأولى وحذفها في لغات العرب عامة، وليس في "لعل" التي يجز الاسم
بعدها خاصة كما ظن بعضهم، والأمثلة على ذلك كثيرة؛ فمثال إثبات اللام الأولى،
قول خالد بن جعفر:

لعل الله يمكنني عليها ... جهارا من زهير أو أسيد
ومثال حذف لامها الأولى قول نافع بن سعد الطائي:
ولست بلوام على الأمر بعدما ... يفوت، ولكن عل أن أتقدما
وقول العجير السلوي:
لك الخير، عللنا بها، عل ساعة ... تمر، وسهواء من الليل يذهب
شرح التصريح: 3 / 2.

2 أي التي يسأل بها عن سبب الشيء وعلته.

3 أصل "كيمه": كيما؟ أي: لما؛ ومعلوم أن "ما" الاستفهامية، إذا جرت؛ تحذف ألفها،
ويحل محلها "هاء السكت" في الوقف؛ حفظا للفتحة الدالة على الألف؛ وإعرابها كالألف:
كي: حرف جر أصلي، يفيد التعليل، وما: استفهامية في محل جر بـ"كي" وحذفت ألفها
لما ذكرنا؛ وذهب الكوفيون في هذه العبارة مذهبا بعيدا، حيث عدوا "كي" -هنا-

مصدرية ناصبة للفعل المضارع، وهذا الفعل المضارع المنصوب بما محذوف، وأن "مه" التي بعدها مؤلفة من "ما" اسم الاستفهام، ومن "هاء" السكت، وأن "ما" الاستفهامية في محل نصب مفعولا به؛ لذاك الفعل المحذوف؛ والتقدير -عندهم- كأن قائلا، قد قال لك: جئت، فقلت له: كي تفعل ماذا؟.

ونلاحظ في مذهب الكوفيين -فضلا عن التكلف الغريب الظاهر- أربعة أمور، لا يميزها جمهور النحاة وهي:

أ- في تأويلهم تخريجهم حذف صلة الحرف المصدرية مع بقاء معمولها، فالحرف المصدرية "كي"، وصلته: المضارع الذي التزموا تقديره، ومعمول الصلة: ما الاستفهامية؛ وهذا غير جائز.

في نصب اسم الاستفهام بعامل تقدم عليه؛ ومعلوم أن الأسماء الاستفهام لها الصدارة؛ فلا يتقدم عليه العامل فيه. =

(7/3)

الثاني: "ما" المصدرية وصلتها¹؛ كقوله²: [الطويل]

289- يراد الفتى كيما يضر وينفع³

= ج- في حذف ألف "ما" الاستفهامية، في غير الجر، وقد علم أن ألفها، لا تحذف إلا في حالة الجر.

د- في حذف المنصوب مع بقاء عامل النصب، وهذا لا نظير له في لغة العرب.

وانظر في هذه المسألة: الجني الداني: 262، وصف المباني: 215، والمقتضب: 2/ 6.

3 أي المصدر المنسبك من "ما" وصلتها، فإن هذا هو المجرور محلا بالحرف.

4 القائل هو: قيس بن الخطيم بن عدي الأوسي، أبو يزيد: شاعر الأوس، وأحد

صناديدها في الجاهلية، وأشهر بعد تتبعه قاتلي أبيه وجه حتى قتلها، له شعر جيد في

ذلك، وفي وقعة البعث بين الأوس والخزرج. أدرك الإسلام ولم يسلم مات سنة 2ق.

هـ.

تجريد الأغاني: 307-321، والجمحي: 228، الأعلام: 5/ 205، الأغاني: 2/

154.

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما

وقد اختلف في نسبته، فقد نسبته بعضهم للناطقة الذبياني، ونسبه البعض إلى الناطقة
الجمعي. وهو من شواهد التصريح: 3/ 2، والأشعوني: 521/ 2/ 283، والخزانة: 3/
591، والعيني: 3/ 345، 4/ 379، والمغني: 331/ 241، والسيوطي: 133،
وديون قيس بن الخطيم: 170.

المفردات الغريبة: يراد: يقصد.

المعنى: إذا لم يكن في مقدورك أن تنفع من يستحق النفع والعون، فضر من يستحق
الضرر والإيذاء؛ فإن الإنسان لا يقصد من الحياة غير هذين العاملين.
الإعراب: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، وخافض لشرطه منصوب بجوابه، مبني على
السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية. أنت: فاعل لفعل محذوف، يفسره المذكور
بعده؛ مبني على الفتح، في محل رفع؛ والجملة "من الفعل المحذوف وفاعله": في محل جر
بالإضافة. لم: حرف جزم ونفي وقلب. تنفع: فعل مضارع مجزوم، والفاعل: أنت؛ وجملة
"لم تنفع": تفسيرية، لا محل لها. فضر: الفاء واقعة في جواب شرط غير جازم. ضر: فعل
أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحرك بالفتح؛ للتخلص من التقاء
الساكنين، وللتخفيف، والفاعل: أنت؛ وجملة "ضر": جواب شرط غير جازم، لا محل
لها. فإنما: الفاء تعليلية. إنما: كافة ومكفوفة، تفيد الحصر، لا محل لها. يراد فعل مضارع
مبني للمجهول، مرفوع وعلامة رفعه الضمة =

(8/3)

أي: للضر والنفع؛ قاله الأخفش¹؛ وقيل: "ما" كافة.

الثالث: "أن" المصدرية وصلتها؛ نحو: "جئت كي تكرمي" إذا قدرت "أن" بعدها؛

بدليل ظهورها في الضرورة، كقوله²: [الطويل]

290- لسانك كيما أن تغر وتخدعا³

= الظاهرة: الفتى: نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر.

كيما: "كي" حرف تعليل وجر، و"ما" حرف مصدر مبني على السكون، لا محل له.

يضر: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو؛ والمصدر المؤول من "ما المصدرية وما دخلت

عليه" في محل جر بـ"كي"؛ و"الجار والجرور": متعلق بـ"يراد"؛ وتقدير الكلام: "يراد الفتى

للضر والنفع"؛ وجملة "يضر": صلة الموصول الحرفي، لا محل لها. وينفع: الواو: عاطفة جملة على جملة، ينفع: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو، يعود إلى الفتى؛ وجملة "ينفع": معطوفة على جملة "يضر": لا محل لها. موطن الشاهد: "كيما".

وجه الاستشهاد: دخول "كي" على "ما" المصدرية، وجرها للمصدر المؤول كما بينا في الإعراب -على تأويل الأخفش- وهي عند غيره كافة لـ"كي" عن عمل النصب في الفعل المضارع؛ والفعل المضارع مؤول بالمصدر على القولين. انظر حاشية الصبان: 2/204.

1 مرت ترجمته.

2 القائل: هو جميل بن معمر العذري، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

وقالت: أكل الناس أصبحت مانحا
والبيت من قصيدة مطلعها قوله:

عرفت مصيف الحي والمتربعا ... كما خطت الكف الكتاب المرجعا

والشاهد من شواهد: التصريح: 2/3، والأشعوني: 522/2/283، والعيني: 3/244، 4/379، وشرح المفصل: 9/14، والخزانة: 3/854، والهمع: 2/5، والدرر: 2/5، والمغني: 333/242، والسيوطي: 173، والتصريح: 2/230، ديوان جميل: 25.

المفردات الغريبة: مانحا: اسم فاعل من المنح وهو الإعطاء، تغر: تخدع -يقال غره غرورا- خدعه. تخدعا: خدعه؛ ختله وأراد به المكروه من حيث لا يعلم. المعنى: أصبحت مانحا لجميع الناس حلاوة لسانك وحسن كلامك، لتغرمهم وتوقعهم في المكروه من حيث لا يشعرون؛ أن هذا عمل لا يليق بالكملة من الرجال. =

(9/3)

والأولى أن تقدر "كي" مصدرية¹ فتقدر اللام قبلها؛ بدليل كثرة ظهورها معها؛ نحو: {لِكَيْلَا تَأْسَوْا} 2.

= الإعراب: فقالت: الفاء عاطفة، قالت: فعل ماضٍ؛ والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي.

أكل: الهمزة حرف استفهام، كل: مفعول به ثانٍ لـ"مانح" تقدم عليه وعلى المفعول الأول، وكل: مضاف، والناس: مضاف إليه مجرور. أصبحت: فعل ماض ناقص، والتاء: في محل رفع اسمه. مانحاً: خبر "أصبح" منصوب؛ وفاعل اسم الفاعل "مانح" ضمير مستتر فيه؛ تقديره: أنت. لسانك: مفعول به أول، وهو مضاف، والكاف: مضاف إليه. كيما: "كي" حرف تعليل وجر، لا محل له من الإعراب، و"ما" حرف زائد. أن: حرف مصدري ونصب، لا محل له من الإعراب. تغر: فعل مضارع منصوب بـ"أن" المصدرية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، الفاعل: أنت. وتخدع: الواو عاطفة، تخدع: فعل مضارع معطوف على فعل "تغر" منصوب مثله. والمصدر المؤول من "أن وما دخلت عليه": في محل جر بـ"كي"؛ و"الجار والمجرور": متعلق بـ"مانح"؛ والتقدير: أصبحت مانحاً لسانك كل الناس؛ للنفع والضرر. موطن الشاهد: "كيما أن تضر".

وجه الاستشهاد: ظهور "أن" المصدرية بعد "كي" وفي ظهورها دلالة على أن "كي" للتعليل، وليست حرفاً مصدرية؛ وكذلك يستفاد -هنا- أن "كي" التعليلية، تقدر بعدها "أن" إذا لم تكن موجودة؛ لأن ظهور الشيء في بعض الأوقات دليل على أن هذا الموضع محل له؛ ومثل هذا الشاهد قول الآخر: أردت كيما أن تطير بقربتي ... فتتركها شنا ببيداء بلقع وكذا:

أردت لكيما أن ترى إلى عثرة ... ومن ذا الذي يعطي الكمال فيكمل 1 ومتى قدرت مصدرية، كانت هي الناصبة للمضارع، وذلك إذا لم تذكر "أن" بعدها؛ فإذا ذكرت "أن" المصدرية بعدها، ولم تسبقها لام الجر؛ كانت حرف جر؛ شبيهة باللام التعليل من حيث المعنى والعمل؛ فإن ذكرت قبلها اللام؛ كانت حرفاً مصدرية ناصبة بنفسه، كأن المصدرية؛ من حيث المعنى والعمل؛ وإن توسطت بينهما؛ فالأحسن اعتبارها جارة للمصدر المنسبك بعدها، مؤكدة للام الجر قبلها؛ ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة بـ"أن" بعدها، والمصدر المنسبك مجرور باللام قبلها. وإن لم توجد "لام الجر" قبلها، ولا "أن" بعدها؛ جاز اعتبارها مصدرية بتقدير اللام قبلها، أو حرف جر بتقدير "أن" بعدها.

فائدة: تختص "متى، ولعل، وكي" بالدخول على الاسم الظاهر، وهي لا تستعمل في الجر إلا قليلاً.

= موطن الاستشهاد: {لَكَيْلًا تَأْسُوا} .

وجه الاستشهاد: اقتران اللام بـ"كي" في الآية الكريمة، يرجع تقديرها عند عدم ظهورها في الكلام.

فائدة: ورد في الكلام الفصيح انتصاب الفعل المضارع بعد "كي" التي لم تسبق بلام التعليل، ولا المتبوعة بـ"أن" المصدرية من غير شذوذ ولا علة، في نحو قوله تعالى:

{فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ} ، وكقول النابغة الذبياني:

وقفت فيها طويلا كي أسألهما ... عيت جوابا وما بالربع من أحد

وأما مذهب النحاة في الناصب للمضارع في مختلف الأحوال فهي:

أ- ذهب الأخفش إلى أن الناصب للمضارع في الأوجه كلها "أن" المصدرية ظاهرة أو

مقدرة؛ لأن الأخفش يرى أن "كي" لا تكون إلا حرف جر دالا على التعليل؛ فإذا

ذكرت اللام قبلها، كما في قوله تعالى: {لَكَيْ لَا يَعْلَمَ} ؛ فهو يرى أن "اللام" للتعليل،

و"كي" بدل منها، وكانت "أن" مضمرة بعدهما.

وإذا ذكرت اللام بعد كي، كما في قول ابن قيس الرقيات: "كي لتقضي رقية" كانت

اللام بدلا من "كي" التعليلية، و"أن" مقدرة بعدها.

ب- وذهب الخليل إلى أن الناصب للمضارع في الوجوه كلها "أن" المصدرية ظاهرة أو

مقدرة - كما رأى الأخفش - غير أنه ذهب هذا المذهب؛ لكونه لا يرى ناصبا للمضارع

غير "أن" المصدرية مظهرة أو مضمرة.

ج- وذهب الكوفيون إلى أن الناصب في تلك الوجود كلها "كي" نفسها؛ وذلك؛

لكونهم يرون أن "كي" لا تكون إلا حرفا مصدريا ناصبا للمضارع؛ مذكورا أو مقدرا؛

فإن ذكرت "أن" بعد كي؛ كانت مصدرية أيضا وهي بدل من كي؛ وإن ذكرت اللام

بعد؛ كانت اللام زائدة.

د- وذهب جمهور البصريين إلى أن "كي" -أحيانا- حرف جر دالا على التعليل،

وتكون أحيانا أخرى حرفا مصدريا ناصبا؛ فهم يلتزمون الوجه "الثاني" كما التزمه

الكوفيون، ولا يلتزمون الوجه الأول الذي التزمه الأخفش.

- وهم يرون أن "كي" تأتي حرفا مصدريا ناصبا للمضارع، ولا تحتل وجهها آخر في إلا

حالة واحدة؛ وهي أن تذكر اللام قبلها، ولا تذكر "أن" بعدها، كقول عمر بن أبي ربيعة:

"لكي يعلموا أن الهوى حيث تنظر"

وهي -عندهم- حرف تعليل وجر ولا تحتل غير ذلك في حالتين:

1- أن تذكر اللام بعدها، كقول ابن الرقيات: "كي لتقضي رقية".

2- أن تذكر "أن" بعدها، ولا تذكر قبلها اللام، كما في قول جميل: "كيما أن تغر وتخدعا". =

(11/3)

والأربعة عشر الباقية قسمان:

[ما يجر الظاهر والمضمر]:

سبعة تجر الظاهر والمضمر؛ وهي: من، إلى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام؛ نحو: {وَمِنْكَ وَمَنْ نُوحٍ} 1، {إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ} 2، {إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ} 3، {طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ} 4، {رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ} 5، {وَعَلَيْهَا وَعَلَى

= وهي -عندهم- محتملة للوجهين في حالتين: 1- أن تذكر -وحدها- من دون أن تتقدما اللام ولا تذكر بعدها "أن". 2- أن تقع "كي" بين اللام وأن، في نحو: "لكيما أن تطير" فإذا عدت كي تعليلية كانت مؤكدة للام، وإن عدت "كي" مصدرية؛ كانت "أن" مؤكدة لها؛ والأول أفضل. انظر في هذه المسألة: مغني اللبيب: 241-234، التصريح: 230-231.

1 33 سورة الأحزاب الآية: 7.

موطن الشاهد: {وَمِنْكَ وَمَنْ نُوحٍ} .

وجه الاستشهاد: جر "من" للضمير في الموضع الأول، واللام الظاهر في الموضع الثاني.

2 5 سورة المائدة، الآية: 48.

موطن الشاهد: {إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ} .

وجه الاستشهاد: جر "إلى" للاسم الظاهر؛ وهو اسم الجلالة.

3 10 سورة يونس، الآية: 4.

موطن الشاهد: {إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ} .
وجه الاستشهاد: جر "إلى" للضمير المتصل الهاء.
84 4 سورة الانشقاق، الآية: 19.
موطن الشاهد: {طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ} .
وجه الاستشهاد: جر "عن" للاسم الظاهر "طبق".
98 5 سورة البينة، الآية: 8.
موطن الشاهد: {رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ} .
وجه الاستشهاد: جر "عن" للضمير المتصل "هم".

(12/3)

الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ { 1، {وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ { 2، {وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ { 3، {آمِنُوا
بِاللَّهِ { 4، {وَأَمِنُوا بِهِ { 5، {لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ { 6، {لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ { 7.
[ما يختص بالظاهر] :

وسبعة تختص بالظاهر، وتنقسم أربعة أقسام: 8:

23 1 سورة المؤمنون، الآية: 22.
موطن الشاهد: {عَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ} .
وجه الاستشهاد: جر "على" في الموضع الأول للهاء، والاسم الظاهر "الفلک" في
الموضع الثاني.
51 2 سورة الذاريات، الآية: 20.
موطن الشاهد: {فِي الْأَرْضِ آيَاتٌ} .
وجه الاستشهاد: جر "في" للاسم الظاهر "الأرض".
43 3 سورة الزخرف، الآية: 71.
موطن الشاهد: {فِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ} .
وجه الاستشهاد: جر "في" للضمير الهاء.
57 4 سورة الحديد، الآية: 7.
موطن الشاهد: {آمِنُوا بِاللَّهِ} .
وجه الاستشهاد: جر "الباء" للاسم الظاهر "لفظ الجلالة".

5 46 سورة الأحقاف، الآية: 31.

موطن الشاهد: {آمَنُوا بِهِ} .

وجه الاستشهاد: جر "الباء" للضمير المتصل "الهاء".

6 2 سورة البقرة، الآية: 284.

موطن الشاهد: {لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ} .

وجه الاستشهاد: جر "اللام" للاسم الظاهر "لفظ الجلالة"؛ وجر "في" للاسم الظاهر السموات.

7 2 سورة البقرة، الآية: 255.

موطن الشاهد: {لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ} .

وجه الاستشهاد: جر "اللام" للضمير المتصل "الهاء"؛ وجر "في" للاسم الظاهر "السموات".

8 هذا التقسيم بالنسبة لعملها في الظاهر.

(13/3)

أ- ما لا يختص بظاهر بعينة؛ وهو: حتى، والكاف، والواو، وقد تدخل الكاف في

الضرورة على الضمير؛ كقول العجاج¹: [مشطور الرجز]

291- وأم أو عال كها أو أقربا²

1 العجاج بن رؤبة وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا بيت من مشطور الرجز وقبله قوله:

خلى الذنابات شمالا كئبا

وفيه يصف العجاج حمارا وحشيا وأتته.

وهو من شواهد: التصريح: 2 / 3، والأشعوي: 528 / 2 / 286، وابن عقيل: 203 /

3 / 13، وشرح المفصل: 8 / 44، والعيني: 3 / 253، وديوان العجاج: 74.

المفردات الغربية: خلى: ترك الذنابات: موضع معين شمالا: أي ناحية الشمال. كئبا:

قريبا، والكئب: القرب. أم أوعال: هضبة معروفة. كها: أي مثل الذنابات في البعد.

المعنى: أن هذا الحمار ترك الذنابات عن شماله قريبا منه، وترك أم أوعال مثل الذنابات

أو أقرب منها إليه.

الإعراب: خلى: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر جوازاً؛ تقديره: هو، يعود إلى حمار الوحش. الذنابات: مفعول به لفعل "خلى" منصوب، وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم. شمالاً: ظرف مكان متعلق بـ"خلى". كتبنا: صفة لـ"شمالاً" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. وأم: الواو عاطفة، أم: اسم معطوف على الذنابات، وهو مضاف. أوعال: مضاف إليه مجرور. كهها: "الكاف" حرف تشبيه وجر، و"ها" ضمير متل يعود إلى الذنابات، في محل جر بحرف الجر؛ و"كهها": متعلق بحال محذوفة من أم أوعال؛ وعلى رواية رفع "أم أوعال" فـ"أم": مبتدأ مرفوع. و"كهها": متعلق بالخبر المحذوف. أو: حرف عطف. أقربا: اسم معطوف على الضمير المجرور محلاً بالكاف -على رواية رفع أم أوعال- حيث يكون الجار والمجرور خبراً؛ وهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل؛ وهو معطوف على محل الجار والمجرور، إن رويت "أم أوعال" بالنصب، ويكون الجار والمجرور حالاً؛ وهو منصوب -على هذه الرواية- وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

موطن الشاهد: "كهها".

وجه الاستشهاد: جر "الكاف" الضمير المتصل "ها" ومن حق "الكاف" أن تجر الاسم الظاهر، والضمير المنفصل -عند بعض النحاة- وجرها الضمير المتصل ضرورة من =

(14/3)

وقول الآخر 1: [الزجز]

292- كه ولا كهن إلا حظلاً 2292- كه ولا كهن إلا حظلاً 2

= ضرورات الشعر؛ وقال الأعمش: إدخال الكاف -أي في الشاهد- على المضمير تشبيهاً لها بـ"مثل"؛ لأنها في معناها، واستعمل ذلك عند الضرورة؛ وسيبويه يرى ذلك قبيحاً؛ والعلة له: أن الإضممار يرد الشيء إلى أصله؛ فالكاف بمعنى "مثل". ومثل الشاهد السابق قول أبي محمد اليزيدي اللغوي:

شكوتم إلينا مجانكم ... ونشكو إليكم مجانينا
فلولا المعافاة كناكمهم ... ولولا البلاء لكانوا كنا

وقول الآخر:

لا تملني فإنني كك فيها ... إننا في الملام مشتركان

انظر همع الهوامع: 2 / 30-31.

1 القائل: هو رؤية بن العجاج وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت في وصف حمار وحشي وأتن وحشيات وصدره قوله:
فلا ترى بعلا ولا حلائلا

وهو من شواهد: التصريح: 2 / 4، والأشعوي: 2 / 529، وابن عقيل: 204 /
3 / 14، وسيبويه 1 / 392، والمقرب: 41، والعيني: 3 / 256، والهمع: 2 / 30،
والدرر: 2 / 27، وديوان رؤية بن العجاج: 128.

المفردات الغريبة: بعلا: زوجا، والجمع البعولة، ويقال للمرأة أيضا: بعل وبعلة؛ كزوج
وزوجة. حلائل: جمع حليلة وهي الزوجة. حائلا: مانعا من التزوج.

المعنى: لا ترى من الأزواج والزوجات مثل حمار الوحش وأتنه، كل يقصر نفسه على
صاحبه، ولا يتطلع إلى غيره إلا من منع أثنائه قهرا عن التزوج، وذلك أن الحمار يمنع أتنه
من حمار آخر يريد لها. وكانت عادة العرب في الجاهلية إذا طلقوا امرأة، منعوها من
التزوج إلا بإذنهم، فجعل الأتن كالحلائل، وجعل الحمار بعلهن.

الإعراب: لا: نافية، لا محل لها من الإعراب. ترى: فعل مضارع مرفوع لتجرده من
الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل: أنت، بعلا:
مفعول به منصوب. ولا: الواو عاطفة، لا: زائدة للتأكيد النفي. حلائلا: معطوف على
قوله: "بعلا" منصوب مثله؛ والألف: للإطلاق. كه: "الكاف" حرف تشبيه وجر،
و"الهاء": ضمير متصل يعود إلى الحمار الوحشي في محل جر بحرف الجر، و"كه": متعلق
بمحذوف صفة ل"بعل". ولا: الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي. "كهن": جار ومجرور
معطوف على "كه" السابق. إلا: أداة حصر. حائلا: حال من "بعلا" الموصوف بالجار
والمجرور الأول "كه"؛ و"الجار والمجرور" الواقع صفة ل"بعلا" سوغ مجيء =

(15/3)

ب- وما يختص بالزمان؛ وهو: مذ، ومنذ؛ فأما قولهم: "ما رأيته مذ أن الله خلقه"؛

فتقديره: مذ زمن أن الله خلقه؛ أي مذ زمن 1 خلق الله إياه.

وما يختص بالنكرات؛ وهو: رب، وقد تدخل في الكلام على ضمير غيبة ملازم للإفراد،

والتذكير، والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى 2؛ قال 3: [الخفيف]

293- ربه فتية دعوت إلى ما 4

= "حاذلا" حالا من "بعلا" الواقع نكرة؛ وإما إذا عدت "ترى" علمية فـ "حاذلا" مفعول به ثان؛ والأول -هنا- أرجع.

موطن الشاهد: "كه، كهن".

وجه الاستشهاد: جر "الكاف" الضمير المتصل؛ وحكم جرّها له الجواز للضرورة الشعرية.

1 فمذ في الحقيقة إنما جرت زمانا محذوفا مضافا إلى المصدر. ويشترط في الزمان الجورور بهما: أن يكون معينا لا مبهما، كمنذ زمن. وماضيا أو حالا لا مستقبلا، كمنذ غد. ومتصرفا لا غيره، كمنذ سحر، تريد سحر يوم بعينه، فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى: {إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ} .

وشرط عاملهما أن يكون فعلا ماضيا: إما منفيا متكررا نحو: ما رأيته منذ يوم الجمعة. أو مثبتا متطاولا -فيه معنى الاستمرار- كسرت منذ يوم الخميس، ولا يجوز قتله مذ يوم الخميس.

2 في الأفراد والثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وقد استغنى بمطابقة التمييز للمعنى عن مطابقة الضمير. والكوفيون يجيزون مطابقة الضمير لفظا تقول: ربما امرأة، وربهما رجلين ... وهكذا.

التصريح: 4/ 2، والأشموني: 1/ 286، والدرر اللوامع: 2/ 21.

3 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجز قوله:

يورث المجد دائبا فأجابوا

وهو من الشواهد: التصريح: 4/ 2، والأشموني: 2/ 286 عرضا، والهمع: 2/ 27،

والدرر: 2/ 20، والشذور: 180/ 65، والعيني: 3/ 259، والمغني: 877/ 638،

والسيوطي: 296. =

(16/3)

د- ما يختص بالله ورب مضافا للكعبة أو لواء المتكلم؛ وهو البناء؛ نحو: {تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ}

1، و"ترب الكعبة"، و"تربي لأفعلن"، وندر: "تالرحمن" و"تحياتك" 2.

= المفردات الغريبة: فتية: جمع فتى. دعوت ناديت. يورث: يكسب المجد: الكرم والشرف. دائبا: مداوما مجتهدا فيه.

المعنى: كثير من الشباب دعوتهم إلى ما يكسبهم المجد والشرف والكرم، وثابت على دعائهم فاستجابوا لما دعوتهم إليه، ولبوا ندائي.

الإعراب: ربه: "رب" حرف جر شبيه بالزائد، يفيد التقليل، و"الهاء" ضمير غيبة يعود إلى فتية المميز له؛ والمتاخر عنه، وهو مبني على الضم؛ وله محلان من الإعراب؛ الجر بـ"رب"؛ والرفع على الابتداء. فتية: تمييز لـ"ضمير الغيبة المجرور محلا بـ"رب".

دعوت: فعل ماض مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: فاعل؛ وجملة "دعوت": في محل نصب صفة لـ"فتية". "إلى ما": متعلق بـ"دعوت". يورث: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، والفاعل: هو؛ يعود إلى الاسم الموصول. المجد: مفعول به منصوب؛ وجملة "يورث": صلة للموصول، لا محل لها. دائبا: حال من التاء في "دعوت" منصوب. فأجابوا: الفاء عاطفة، أجاب: فعل ماض مبني على الضم، لاتصاله بالواو؛ والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل؛ موطن الشاهد: "ربه فتية".

وجه الاستشهاد: جر "رب" الشبيه بالزائد ضمير مفردا مذكورا، مع أنه مفسر بتمييز مجموع "فتية"؛ فدل ذلك، على أنه يجب إفراد الضمير وتذكيره مهما يكن مفسره؛ وذلك لأن هذا التمييز لازم، لا يجوز تركه؛ فتركوا بيان المراد من الضمير للتمييز؛ واختلف في الضمير المجرور بـ"رب" فقبل: معرفة، وقيل: نكرة؛ لأنه عائد على واجب التنكير. انظر شرح التصريح: 4/2.

21 1 سورة الأنبياء، الآية: 57.

موطن الشاهد: "تالله لأكيدن".

وجه الاستشهاد: مجيء "التاء" حرف جر وقسم داخله على لفظ الجلالة؛ وهي تدخل على لفظ الجلالة كما في المتن، وعلى "رب" مضافا إلى الكعبة أو إلى باء المتكلم، على رأي الأخفش؛ ونادر دخولها على "الرحمن" و"حياتك"؛ فتقول: "تالرحمن، وحياتك" على رأي سيويه.

شرح التصريح: 4/2.

2 معناه: وحياتك، فالتاء بدل من واو القسم.

[معاني الحروف] .

فصل: في ذكر معاني الحروف 1.

ل"من" سبعة معان؛

أحدها: التبعية؛ نحو: {حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ} 2، ولهذا قرئ: "بعض ما تحبون".

والثاني: بيان

الجنس 3.....

1 مذهب البصريين أن لكل حرف من حروف الجر معنى واحدا يؤديه على سبيل الحقيقة، فمعنى "في" الظرفية، و"على" الاستعلاء ... إلخ. فإذا أدى الحرف معنى آخر غير المعنى الخاص به كانت تأديته لهذا المعنى بطريق المجاز، أو بتضمن العامل الذي يتعلق به الحرف معنى عام آخر يتعدى بهذا الحرف. ولا بد لصحة استعمال المجاز من علاقة بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول إليه، وقرينة تصرف الذهن عن المعنى الأصلي إلى المعنى المجازي. ومذهب الكوفيين: أن قصر الحرف على معنى واحد تعسف لا مبرر له، وأنه إذا اشتهر استعمال الحرف في معنى، شاعت دلالة عليه؛ بحيث يفهمها السامع بلا لبس ولا غموض كان هذا المعنى حقيقيا بالنسبة للحرف، ولا مجاز ولا تضمين، وفي هذا المذهب تيسير، وقد رجحه كثير من المحققين، على أن الباحثين متفقون على أن المجاز إذا اشتهر وشاع أصبح حقيقة عرفية.

التصريح: التصريح: 2/ 4-5.

2 3 سورة آل عمران، الآية: 92.

أوجه القراءات: ذكر صاحب التصريح أن قراءة "بعض ما تحبون" لعبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه. انظر شرح التصريح: 2/ 8.

موطن الشاهد: "مما تحبون".

وجه الاستشهاد: مجيء "من" بمعنى "بعض"؛ لأن المراد: حتى تنفقوا بعض ما تحبون؛ ولذا، كلما جاز حذف "من" ووضع بعض مكانها؛ كانت دالة على التبعية، كما في المتن.

3 أي بيان أن ما بعدها جنس يشمل ما قبلها، وأكثر ما تقع بعد "ما" و"مهما" لشدة إجماعهما، نحو {مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ} ، و {مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ} وعلامتها: صحة الإخبار بما بعدها عما قبلها، وهنالك علامة أخرى وهي صحة حذف "من" ووضع اسم موصول مكانها؛ مع ضمير يعود على ما قبلها إن كان معرفة. فإن كان نكرة فالعلامة أن

يخلفها الضمير وحده؛ فنحو: {أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ} تقول فيه: هي ذهب. و"من" البيانية

=

(18/3)

نحو: {مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ} 1.

والثالث: ابتداء الغاية 2 المكانية باتفاق؛ نحو: {مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} 3، والزمانية،

خلاف لأكثر البصريين 4، ولنا قوله تعالى: {مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ} 5،

= مع مجرورها ظرف في محل نصب على الحال إن كان ما قبلها معرفة، ونعت تابع لما قبلها إن كان نكرة.

مغني اللبيب: 420، الجني الداني: 309-310، وصف المباني: 323.

18 1 سورة الكهف، الآية: 31.

موطن الشاهد: {مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ}

وجه الاستشهاد: مجيء "من" الثانية دال على بيان الجنس، وأما "من" الأولى فزائدة؛

وأنكر بعض النحاة مجيء "من" لبيان الجنس، وقالوا: إن قوله تعالى {مِنْ ذَهَبٍ} ، و

{مِنْ سُنْدُسٍ} للتبويض، وليست لبيان الجنس.

2 المراد بالغاية هنا: المقدار والمسافة لا آخر الشيء، وعلامتها: أن يصلح في مكانها

"إلى" أو ما يفيد فائدتها.

3 17 سورة الإسراء، الآية: 1.

موطن الشاهد: {مِنْ الْمَسْجِدِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "من" مفيدة ابتداء الغاية المكانية؛ وحكم مجيئها مفيد هذا المعنى

الجواز باتفاق.

4 يرى البصريون أن "من" لا تأتي لابتداء الغاية الزمانية، وأما الكوفيون، فيرون أنها

تكون الغاية الزمانية، بقوله تعالى: {لَمَسْجِدُ أُسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ

تَقُومَ فِيهِ} ؛ ومعلوم أن "أول يوم" من الزمان؛ بينما زعم البصريون أن "من" في الآية

لا ابتداء الغاية في الأحداث، وأن التقدير: من تأسيس أول يوم؛ وابن هشام في "مغني

الليبي" مال إلى رأي البصريين؛ فرأيه -هناك- خلاف رأيه هنا. انظر مغني اللبيب:

419، وشرح التصريح: 2 / 8.

5 9 سورة التوبة، الآية: 108.

موطن الشاهد: {مَنْ أَوَّلَ يَوْمٍ}.

وجه الاستشهاد: احتج الكوفيون بهذه الآية على مجيء "من" مفيدة ابتداء الغاية في الزمان - كما أسلفنا - بينما رأى البصريون أن "من" لا ابتداء الغاية في الأحداث - هنا - والتقدير: من تأسيس أول يوم.

(19/3)

والحديث: "فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة"1، وقول الشاعر2: [الطويل]

294- تخيرن من أزمان يوم حليلة3

1 حديث رواه البخاري في باب الاستسقاء: 2/ 508؛ وفيه: جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "هلكت المواشي، وتقطعت السبل"، فدعا -أي رسول الله صلى الله عليه وسلم- فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة. ومثله في الموطأ: 1/ 191.

2 هو: النابغة الذبياني، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت يمدح فيه الشاعر عمرو بن الحارث الأعرج، أحد ملوك الغسانيين وعجزه قوله:

إلى اليوم قد جربن كل التجارب

وقبل الشاهد البيت المشهور:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم

بمن فلول من قراع الكتائب

والشاهد من شواهد: التصريح: 2/ 8، والأشموني: 533 / 2 / 287 وابن عقيل: 205 / 3 / 16 ومغني اللبيب: 598 / 420 والخزانة: 3 / 303، وشرح المفصل: 5 / 128، والعيني: 3 / 270، وديوان النابغة: 6.

المفردات الغريبة: تخيرن: وقع الاختيار عليهن، واصطفين، وضمير الإناث للسيوف في البيت الأول. يوم حليلة: يوم من أيام العرب المشهورة. وكان سنة 61ق. هـ وحليمة هي: بنت الحارث بن أبي شمر ملك غسان، وكان أبوها قد وجه جيشا إلى المنذر بن ماء السماء ملك الحيرة بالعراق، فشجعت الجيش ومنحت أفرادها جزءا من طيبتها فانتصر وقتل المنذر. وقد ضرب بذلك المثل فقيل: "وما يوم حليلة بسر" وهو يضرب لكل أمر

مشهور. جرين: اختبرن وامتحان. التجارب: جمع تجربة وهي اختبار الشيء، مرة بعد أخرى.

المعنى: أن هذه السيوف، جربت واختبر مرات كثيرة من هذا الوقت، وأظهرت التجارب مضاءها وصفاء جواهرها، وجودة صقلها وشدة فتكها بالأعداء. الإعراب: تخين: فعل ماض مبني للمجهول، مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة؛ والنون: في محل رفع نائب فاعل. من: حرف جر دال على ابتداء الغاية الزمانية. أزمان: اسم مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وهو مضاف. ويوم: مضاف إليه وهو مضاف. حليلة: مضاف إليه؛ وقد صرفه الشاعر لاضطراره إلى تنوينه -لإقامة الوزن- ومن ثم، جره بالكسرة الظاهرة. "إلى اليوم": متعلق بـ"تخير". قد: حرف تحقيق، لا محل له من الإعراب. جرين: فعل ماض، مبني للمجهول، مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة؛ و"النون" في محل رفع نائب فاعل. كل: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. التجارب: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. =

(20/3)

والرابع: التنصيص على العموم¹؛ أو تأكيد التنصيص عليه²؛ وهي الزائدة³؛ ولها ثلاثة شروط: ان يسبقها نفي، أو.....

= موطن الشاهد: "من أزمان".

وجه الاستشهاد: استشهد الكوفيون بهذا البيت على مجيء "من" دالة على ابتداء الغاية الزمانية، ورد عليهم البصريون بأن الكلام على تقدير مضاف؛ أي: من استمرار يوم حليلة؛ كما قدروا مضافا في الحديث الشريف السابق؛ لتكون "من" لابتداء الغاية في الأحداث؛ أي: من صلاة يوم الجمعة؛ وربما جاء الابتداء في غير الزمان والمكان، نحو قوله تعالى: {إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ} . ضياء السالك: 2 / 252.

1 أي: عموم المعنى وشمول كل فرد من أفراد الجنس، وهي الداخلة على نكرة ليست ملازمة للوقوع بعد النفي، ولا تدل على العموم بنفسها؛ نحو: ما جاءني من رجل؛ ذلك أن كلمة "رجل" من النكرات التي قد تقع بعد النفي أو لا تقع؛ فوقوعها بعد النفي لا يفيد العموم والشمول لكل فرد، بل يحتمل خروج بعض الأفراد من دائرة النفي؛ فإذا

أريد النص في الشمول على سبيل اليقين جيء بالحرف الزائد "من"، ووضع قبل النكرة مباشرة، ومن ثم لا يصح أن يقال: ما غاب من رجل وإنما غاب رجالان أو أكثر منعا للتناقض.

معني اللبيب: 425، والتصريح: 8/2.

2 هي الداخلة على نكرة لا تستعمل إلا بعد نفي أو شبهه، فتدل بنفسها على العموم مثل: أحد -عريب- ديار، تقول: ما جاءني من أحد، فيدل ذلك دلالة قاطعة على العموم والشمول، وإنما كانت الأولى للتخصيص، وهذه للتأكيد؛ لأن النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم بنفسها، فزيادة "من" تأكيد لذلك العموم. أما الأولى فإن النكرة قبل دخول "من" تحتل نفي الواحدة ونفي الجنس على سبيل العموم؛ فدخلها نص على الثاني.

ضياء المسالك: 253/2.

3 المواضع التي تزداد فيها "من" على وجه التفصيل تسعة:

- 1- قبل الفاعل، كقوله تعالى: {مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ} ، فذكر: فاعل يأتي، وقبل "من" ما النافية.
- 2- قبل النائب عن الفاعل، كقولك: ما اقم من أحد بهذه التهمة، فأحد: نائب فاعل اقم المبني للمجهول، وقبل "من" ما النافية.
- 3- قبل المبتدأ، كقوله تعالى: {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ} فخالق مبتدأ، وقبل "من" هل الاستفهامية.
- 4- قبل اسم كان، كقوله تعالى: {مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ} فخرج: اسم كان، وقبل "من" ما النافية.

(21/3)

..... نهي 1، أو استفهام بـ 2، وأن يكون مجرورها
نكرة، وأن

= 5- قبل المفعول به، كقوله تعالى: {هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ} فأحد: مفعول به لتحس، وقبل "من" هل الاستفهامية.

6- قبل المفعول الأول من مفعولي ظن وأخواتها، نحو: ما ظننت من أحد يذهب إلى

مثل ما ذهبت إليه.

7- قبل المفعول الأول من مفعولات أعلم وأخواتها نحو: ما أعلمت من أحد أنك مسافر.

8- قبل المفعول الأول من مفعولي أعطى، نحو: ما أعطيت من أحد مثل ما أعطيتك.

9- قبل المفعول الثاني من مفعولي أعطى نحو: ما منحت أحدا من دينار.

وكل هذه المواضع يصدق عليها أنها فاعل أو مفعول أو مبتدأ.

وزيادتها يعني وقوعها في موضع يطلبه العامل بدونها فتكون مقحمة بين طالب ومطلوب، وإن كان سقوطها محلا بالمعنى المراد.

الجنى الداني: 319، وحاشية يس على التصريح: 9/2.

1 فلا تزداد في الإثبات إلا في تمييز "كم" الخبرية؛ إذا كان مفصولا منها بفعل متعدي، نحو قوله تعالى: {كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ}.

فائدة: ذهب الكوفيون إلى أنه لا يشترط في مجرور "من" الزائدة إلا شرط واحد، وهو أن يكون مجرورها فاعلا، أو مفعولا، أو مبتدأ، ولا يشترط أن يتقدم عليها نفي، أو استفهام، أو نهي؛ واستدلوا على ذلك بورودها زائدة في الكلام الموجب الذي لم يتقدمه نفي أو نهي أو استفهام، كما في قولهم: "قد كان من مطر" وقولهم: "وقد كان من حديث فخل عني"؛ فكان -هنا- تامة محتاجة إلى فاعل، و"من" زائدة، و"مطر" و"حديث" فاعل؛ وكلاهما مجرور لفظا مرفوع محلا؛ وأول بعض العلماء هذين الشاهدين بأن الفاعل فيهما ضمير مستتر؛ تقديره: هو، يعود إلى اسم الفاعل كان؛ والتقدير: قد كان هو -أي الكائن- من مطر؛ وفي الثاني: قد كان هو -أي الكائن- من حديث؛ وقالوا: لو سلمنا بأن الاسم الذي دخلت عليه "من" هو الفاعل، فلا نسلم بأنه لم يتقدم عليه نفي أو استفهام بطل؛ بل ندعي أنه قد سبقه استفهام ب"هل"، وندعي أن هذا الكلام واقع في جواب كلام، وأنه وارد على سبيل حكاية ما تكلم به المستفهم. وكأن قائلا يقول: هل كان من مطر؟، فقليل له: قد كان من مطر؛ وهل كان من حديث؟، فقليل له: قد كان من حديث؛ وهذا تكلف، لا نرى له مسوغا.

وذهب الأخفش والكسائي وهشام إلى أنه تجوز زيادة "من" بغير شرط؛ فتزاد بعد الإيجاب، وبعد النفي؛ ويجوز أن يكون مدخولها معرفة، وأن يكون نكرة؛ ويجوز أن يكون واقعا في أحد مواقع الإعراب المذكورة، أو في غيرها.

وانظر شرح التصريح: 9/2-10، ومعني اللبيب: 428، والجنى الداني: 318.

2 أو بالهمزة كذلك على الراجح، نحو: هل جاءك، أو أجاءك من بشير؟. هذا وقد زاد

يكون إما فاعلاً؛ نحو: {مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ} 1، أو مفعولاً؛ نحو: {هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ} 2، أو مبتدأ؛ نحو: {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ} 3.
والخامس: معنى البدل 4، نحو: {أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ} 5.

= الفارسي، الشرط، واستشهد لذلك بقول زهير بن أبي سلمى:

ومهما تكن عند امرئ من خلقية

وإن خالها تخفى على الناس تعلم

مغني اللبيب: 425-426.

1 21 سورة الأنبياء، الآية: 2.

موطن الشاهد: {مِنْ ذِكْرٍ}.

وجه الاستشهاد: مجيء "من" حرف جر زائد في الآية الكريمة، بعد النفي ومجيء المجرور بها -لفظاً- فاعلاً لـ"تأتيهم" المنفي بـ"ما" وهو نكرة؛ وحكم مجيئها حرف جر زائد -في هذه الحال- الجواز باتفاق.

2 19 سورة مريم، الآية: 98.

موطن الشاهد: "من أحد".

وجه الاستشهاد: مجيء "من" حرف جر زائد في الآية الكريمة؛ حيث جاءت بعد الاستفهام بـ"هل" وجاء المجرور بها -لفظاً- مفعولاً به لفعل "تحس" المسبوق بـ"هل"؛ وحكم مجيء "من" حرف جر زائد -في هذه الحال- الجواز باتفاق.

فائدة: قد تراد "من" مع المفعول المطلق، كما في قوله تعالى: {مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ}، وقوله -جل جلاله: {وَمَا يَضُرُّوكَ مِنْ شَيْءٍ}، فجعل أبو البقاء "شيء" بمعنى تفريط في الآية الأولى، ومعنى "ضرر" في الآية الثانية.

شرح التصريح: 9/2، ومغني اللبيب: 426.

3 35 سورة فاطر، الآية: 3.

موطن الشاهد: "هل من خالق".

وجه الاستشهاد: مجيء "من" حرف جر زائد بعد الاستفهام، ومجيء المجرور به -لفظاً- نكرة، وهو مبتدأ.

4 أي: أن تكون بمعنى كلمة "بدل" بحيث يصح أن تحل هذه الكلمة محلها؛ وقد أنكر

قوم مجيء "من" للبدل، فقالوا: التقدير في هذه الآية، أي بدلا من الآخرة، وعلى هذا يكون المفيد للبدل هو متعلق "من"، لا "من" نفسها و"من" هنا للابتداء. مغني اللبيب: 423، التصريح: 10 / 2.

9 5 سورة التوبة، الآية: 38.

(23/3)

والسادس: الظرفية 1، نحو: {مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ} 2، {إِذَا تُدْعَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ} 3.

والسابع 4: التعليل؛ كقوله تعالى: {بِمَا

خَطِئْتَهُمْ.....

= موطن الشاهد: {أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "من" في الآية الكريمة بمعنى "بدل" أي بدل الآخرة، وأنكر قوم مجيئها للبدل كما أوضحنا.

1 مكانية أو زمانية، وهذا هو قول الكوفيين، وقال البصريون: هي في الآيتين؛ لبيان الجنس كما في قوله تعالى: {مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ} مغني اللبيب: 420.

2 35 سورة فاطر، الآية: 40.

موطن الشاهد: "من الأرض".

وجه الاستشهاد: مجيء "من" بمعنى "في" تفيد الظرفية المكانية على مذهب الكوفيين، والبصريون رأوا أنها -هنا- لبيان الجنس، وليست للظرفية، كما بينا.

3 62 سورة الجمعة، الآية: 9.

موطن الشاهد: "من يوم".

وجه الاستشهاد: مجيء "من" بمعنى "في" أي: في يوم الجمعة؛ فهي في هذه الآية بمعنى الظرفية الزمانية -على مذهب الكوفيين- والبصريون يرون أنها لبيان الجنس.

4 وقد ذكر في المغني إضافة إلى هذه المعاني:

ثامنا: المجاوزة كـ"عن" نحو قوله تعالى: {فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ} أي عن ذكر الله.

تاسعا: وهو الانتهاء، نحو قولك: قربت منه، أي إليه.

عاشرا: وهو الاستعلاء، نحو قوله تعالى: {وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ} أي عليهم وخرجها المانعون على التضمنين؛ أي: منعناه بالنصر من القوم.

حادي عشر: وهو الفصل؛ كقوله تعالى: {حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ} ونحو: لا تعرف زيدا من عمرو. فقد دخلت "من" على متضادين أو نحوهما.

ثاني عشر: بمعنى الباء، وهذا عند بعض البصريين، وبعض الكوفيين؛ نحو: {يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ} أي بطرف.

ثالث عشر: موافقة "عند" كقوله تعالى: {لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا} قاله أبو عبيدة.

رابع عشر: مرادفة "ربما" وذلك إذا اتصلت بما كقوله: إنا لما نضرب الكباش ضربة.

خامس عشر: للغاية، تقول: رأيته من ذلك الموضع، فجعلته غاية لرؤيتك. وقد أسقط المصنف ذكر هذه المعاني لما في بعضها من الرد. =

(24/3)

أُغْرِقُوا {1، وقال الفرزدق: [الطويل]

يغضي حياء ويغضي من مهابته³

[معاني اللام]:

وللام اثنا عشر معنى:

أحدها: الملك³، نحو: {لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ} 4.

والثاني: شبه الملك، ويعبر عنه بالاختصاص⁵؛ نحو: "السرج للدابة".

= التصريح: 10/2، ومغني اللبيب: 419 وما بعدها.

1 71 سورة نوح، والآية: 25.

موطن الشاهد: "مما خطيئاتهم".

وجه الاستشهاد: مجيء "من" مفيدة التعليل -على رأي جماعة من النحاة- لأن

التقدير: أغرقوا لأجل خطاياهم؛ فقدمت العلة على المعلول للاختصاص. شرح

التصريح: 10/2.

2 هذا صدر بيت، من كلمة يقولها الفرزدق في مدح زين العابدين بن الحسين بن علي

بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم. وعجز هذا البيت قوله:

فما يكلم إلا حين يبتسم
وقد مر تخريج هذا الشاهد والتعليق عليه.
موطن الشاهد: "من مهابته".
موطن الاستشهاد: مجيء "من" مفيدة التعليل - على رأي بعض النحاة - لأن التقدير:
يغضى منه لأجل مهابته؛ والإغضاء: إرخاء الجفون.
فائدة: إذا ولي "من" اسم مبدوء بـ"أل" فالأحسن فتح نونها؛ نحو: قدم المدينة؛ وإذا
وليها ساكن آخر، فالأغلب كسر نونها؛ نحو: سررت من اجتهدك. ضياء السالك: 2/
254.

3 هي التي تقع بين ذاتين، الثانية منهما هي التي تملك حقيقة، وهذا المعنى أكثر
استعمالاً؛ نحو: القلم للتلميذ.
31 4 سورة لقمان، الآية: 26.
موطن الشاهد: {لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ} .
وجه الاستشهاد: مجيء "اللام" مفيدة معنى الملك؛ لأن ما في السموات وما في الأرض
ملك لله تعالى.
5 وتقع بين ذاتين؛ ثانيتهما لا تملك حقيقة، وإنما تختص بالأولى دون تملك من أحدهما
=

(25/3)

والثالث: التعدية؛ نحو: "ما أضرب زيدا لعمره" 1.
والرابع: التعليل؛ كقوله: [الطويل]
وإني لتعروني لذكراك هزة 2
والخامس: التوكيد؛ وهي الزائدة 3؛ نحو قوله 4: [الكامل]
295- ملكا أجار لمسلم ومعه 5

= للأخرى، كمثال المصنف. أو أولاهما لا تملك؛ كانت لي، وأنا لك، وقد تقع اللام
قبل الذاتين، نحو: لأخي ابن ذكي. فإن وقعت بين معنى وذات، نحو الحمد لله، والويل
للكافرين، كانت للاستحقاق، وقد يعبر عن الجميع بلام الاختصاص.
مغني اللبيب: 275.

- 1 "ضرب" متعد في الأصل، فلما بني للتعجب؛ نقل إلى "فعل" فصار قاصرا فعدي بالهمزة إلى زيد وباللام إلى عمرو؛ هذا مذهب البصريين؛ وذهب الكوفيون إلى أن الفعل باقٍ على تعديته، ولم ينقل، واللام هنا لتقوية العامل لضعفه باستعماله في التعجب.
- 2 تقدم تخريج هذا الشاهد والتعليق عليه في "باب إن وأخواتها".
موطن الشاهد: "لذكراك".
- وجه الاستشهاد: مجيء "اللام" مفيدة التعليل؛ والتقدير: تعروني - لأجل تذكري إياك - هزة.
- 3 وتقع بين الفعل ومعموله المؤخر عنه كمثال المؤلف، وبين المتضايين نحو: يا بؤس للحرب. وفائدتها، تقوية المعنى دون العامل ولا تتعلق بشيء وهناك رأيان في ما بعدها، أهو مجرور بها، أم بالمضاف؟.
- 4 القائل: هو الرماح بن أبرد المعروف بابن ميادة، وقد مرت ترجمته.
- 5 تخريج الشاهد:
هذا عجز بيت، وصدره وقوله:
ومكملت ما بين العرق ويثرب
والبيت من كلمة للشاعر في مدح أمير المدينة؛ عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان ومطلع هذه القصيدة قوله:
من كان أخطأه الربيع فإنما ... نضر الحجاز بغيث عبد الواحد
إن المدينة أصبحت معمورة ... بموج حلو الشمائل ماجد
والشاهد من شواهد: التصريح: 11 / 2، والأشعوي: 90 / 2 / 540 مغني اللبيب: =

(26/3)

وأما {رَدَفَ لَكُمْ} 1؛ فالظاهر: أنه ضمن معنى اقترب؛ فهو مثل {اَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ} 2.

= 285 / 392، والأغاني "بولاق": 115 / 2، والعيني: 278 / 3، والهمع: 33 / 2، 157، والسيوطي: 197.

المفردات الغريبة: يثرب: الاسم القديم للمدينة المنورة، سميت باسم رجل من العمالقة بناها، وتسمى كذلك "طيبة" سماها بذلك الرسول صلى الله عليه وسلم. أجار: حفظ

وحمي. معاهد: هو من يدخل بلاد الإسلام بعهد من الإمام.
 المعنى: لقد امتد سلطانك وانبسط نفوذك، حتى شمل ما بين العراق والمدينة المنورة،
 وشملت الجميع بعدلك وحمايتك، سواء في ذلك المسلم والمعاهد.
 الإعراب: ملكت: فعل ماض مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء:
 فاعل. ما: اسم موصول بمعنى الذي، مفعول به لـ"ملك" مبني على السكون في محل
 نصب. "بين": متعلق بمحذوف صلة الموصول، وهو مضاف. العراق: مضاف إليه
 مجرور. ويثرب: الواو عاطفة، يثرب: اسم معطوف على العراق مجرور مثله؛ وصرف
 الشاعر "يثرب" اضطرارا لإقامة الوزن؛ فنونه، وجره بالكسرة. ملكا: مفعول مطلق
 منصوب. أجار: فعل ماض، والفاعل: هو؛ وجملة "أجار": في محل نصب صفة لـ"ملك"
 لمسلم: اللام حرف جز زائد، لا محل له من الإعراب، مسلم: اسم مجرور لفظا منصوب
 محلا، على أنه مفعول به لـ"أجار". ومعاهد: الواو عاطفة، معاهد: اسم معطوف على
 مسلم -على لفظه- مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.
 موطن الشاهد: "لمسلم".

وجه الاستشهاد: مجيء "اللام" زائدة لجرد التوكيد؛ لأن فعل "أجار" يتعدى بنفسه، وقد
 تقدم على معموله؛ فهو ليس بحاجة إلى اللام.

1 27 سورة النمل، الآية: 72.

موطن الشاهد: {رَدِفَ لَكُمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "اللام" في الآية الكريمة زائدة على رأي المبرد؛ بينما يرى ابن
 هشام أن فعل "ردف" ضمن معنى اقترب؛ وعليه فاللام صلة له، لا زائدة، وبه جزم في
 المغني، وهو الأرجح، والصواب. انظر شرح التصريح: 2 / 11، والمقتضب: 2 / 37،
 والمغني: 285.

2 21 سورة الأنبياء، الآية: 1.

موطن الشاهد: {اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "اللام" صلة لفعل "اقترب" فهي ليست زائدة في الآية الكريمة.

(27/3)

والسادس: تقوية العامل الذي ضعف: إما بكونه فرعاً في العمل¹؛ نحو: {مُصَدِّقًا لِمَا
 مَعَهُمْ} 2، {فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ} 3، وإما بتأخره عن المعمول؛ نحو: {إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا

تَعْبُرُونَ { 4، وليست المقوية زائدة محضة 5، ولا معدية محضة 6؛ بل هي بينهما.
والسابع: انتهاء الغاية؛ نحو: {كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى} 7.
والثامن: القسم؛ نحو: "لله لا يؤخر الأجل" 8.

1 أي مأخوذاً من غيره كالفروع، وذلك كالمصدر، ومثاله قوله: ساءني ضرب علي لخالد
واسم الفاعل، ومنه الآية الأولى في أمثله المؤلف، واسم المفعول؛ نحو: زيد معطى
للدراهم. وأمثلة المبالغة، ومن أمثلته الآية الثانية من أمثلة المؤلف.

2 2 سورة البقرة، الآية 91.

موطن الشاهد: {مُصَدِّقًا لِّمَا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "اللام" زائدة لتقوية العامل "مصدقاً"؛ لأنه اسم فاعل؛ فهو فرع
في العمل؛ فقوي باللام.

3 85 سورة البروج، الآية: 16.

موطن الشاهد: {فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "اللام" زائدة لتقوية العامل "فعال"؛ لأنه صيغة مبالغة؛ فهو فرع
في العمل؛ فقوي باللام.

4 12 سورة يوسف، الآية: 43.

موطن الشاهد: {لِّلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ} .

وجه الاستشهاد: الأصل -والله أعلم- إن كنتم تعبرون الرؤيا؛ فلما أخر الفعل، وقدم
معموله عليه؛ ضعف عمله فقوي باللام.

5 لأنها تفيد التقوية وتتعلق بالعامل الذي قوته؛ بخلاف الزائدة المحضة؛ فإنها لا تتعلق
بشيء.

6 وذلك لاطراد صحة إسقاطها.

7 35 سورة فاطر، الآية: 13.

موطن الشاهد: {كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى} .

وجه الاستشهاد: مجيء "اللام" مفيدة لانتهاء الغاية؛ لأن المعنى: كل يجري إلى أجل
مسمى المعنى.

8 القسم والتعجب معاً، ويشترط أن تكون جملة القسم محذوفة، وأن يكون المقسم به
لفظ =

والناسع: التعجب؛ نحو: "الله درك!" 1.

والعاشر: الصيرورة2؛ نحو: [الوافر]

296- لدوا للموت وابنوا للخراب3

= الجلالة؛ لأنها خلف عن التاء، والتاء أكثر ما تستعمل مع لفظ الجلالة، كقوله تعالى: {وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ} . مغني اللبيب: 282.

1 أي: المجرد عن القسم، بشرط القرينة، ويغلب أن يكون بعد النداء؛ نحو: يا للغروب وما فيه من روعة، وكون اللام للتعجب -هنا- يخالف ما قاله النحاة من أن الصيغة كلها للتعجب، ويجاب بالتزام ما قالوه في باب التعجب، وإن ما قيل -هنا- من باب نسبة ما للكل إلى ما للجزء؛ فهو مجاز مرسل علاقته الكلية والجزئية. حاشية يس على التصريح: 11-12/2.

2 أي: لبيان ما يصير إليه الأمر، وتسمى كذلك "لام العاقبة"؛ لأنها توضح عاقبة الشيء وما يؤول إليه.

همع الهوامع: 32/2، ومغني اللبيب: 282.

3 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

فكلكم يصير إلى الذهاب

وهو من شواهد التصريح: 12/2، والهمع: 32/2، والدرر: 31/2.

المفردات الغريبة: لدوا: فعل أمر من الولادة.

المعنى: لدوا وتكاثروا وابنوا وشيدوا كما تشاءون ليكون المال والمصير والعاقبة إلى ما ذكر؛ فكل إنسان مصيره الموت والفناء.

الإعراب: لدوا: فعل أمر مبني على حذف النون؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: فاعل،

والألف: للتفريق. للموت: متعلق بـ"لدوا". وابنوا: الواو عاطفة، ابنوا: فعل أمر مبني

على حذف النون؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق؛

وجملة "ابنوا": معطوفة على جملة "لدوا" لا محل لها. "للخراب": متعلق بـ"ابنوا".

فكلكم: الفاء تعليلية، لا محل لها من الإعراب، كل: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف،

و"كم": مضاف إليه. يصير: فعل مضارع ناقص مرفوع، وفاعله: ضمير مستتر جوازا؛

تقديره: هو، يعود إلى "كل". "إلى زوال": متعلق بخبر "يصير" المحذوف؛ وجملة "يصير

إلى زوال": في محل رفع خبر "كل"؛ وجملة "كلكم يصير إلى زوال": تعليلية، لا محل لها.

موطن الشاهد: "للموت، للخراب".

وجه الاستشهاد: مجيء "اللام" في الموضعين للصيرورة، وليست للتعليل؛ لأن =

(29/3)

والخادي عشر: البعدية، نحو: {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ} 1، أي: بعده.

والثاني عشر: الاستعلاء 2، نحو: {وَيَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ} 3؛ أي: عليها 4.

= الموت، ليس علة للولد، ولأن الخراب ليس علة للبناء؛ فالموت والخراب أمران يصير المال إليهما، من غير أن يكون أحدهما باعثاً أو حافظاً؛ ومثل هذا، قوله تعالى: {فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا} فالباعث الذي بعث فرعون على التقاط موسى وتربيته؛ ليكون لهم قرّة عين، وأن يتخذ ولداً، لكن صادف أن كانت عاقبته ومآله أن كان لهم عدواً. وقد منع البصريون أن تجيء اللام للصيرورة، وزعم الزمخشري أنها لا تنفك عن التعليل؛ وهؤلاء يجعلون اللام في البيت وفي الآية الكريمة داخلة على محذوف؛ هو العلة الباعثة. انظر مغني اللبيب: 283.

17 سورة الإسراء: الآية: 78.

موطن الشاهد: {لِذُلُوكِ الشَّمْسِ}.

وجه الاستشهاد: مجيء "اللام" بمعنى "بعد"؛ لأن المراد: بعد ذلوك الشمس، وهذه الآية، ذكرت في "باب المفعول له" وذكر المؤلف -هناك- أن اللام للتعليل، وفسر الدلوك بميل الشمس عن وسط السماء.

2 أي: الدلالة على أن شيئاً حسياً أو معنوياً وقع فوق الاسم الذي بعدها؛ فتكون بمعنى "على".

3 17 سورة الإسراء، الآية: 109.

موطن الشاهد: {يَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ}.

وجه الاستشهاد: مجيء "اللام" مفيدة معنى الاستعلاء حقيقة؛ لأن المعنى: يخرجون عليها؛ وتأني بمعنى الاستعلاء المعنوي؛ ومثاله، قوله تعالى: {وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا} أي: عليها؛ ومن شواهد مجيء اللام بمعنى "على" قول النبي عليه الصلاة والسلام لعائشة، حين اشترت بريدة: "اشترطي لهم الولاء" أي: عليهم، وعليه خرج قوله تعالى: {فَلَمَّا أَسْلَمًا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ}، وتله: كبه وصرعه.

4 وتأني "اللام" في النسب؛ نحو: لزيد عم هو لعمرو خال. وللتبليغ؛ نحو: {قُلْ لِعِبَادِي} ، وللتبيين؛ نحو: سقيا لك. وللظرفية نحو {وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} أي: فيه. ومعنى "عند"، كقراءة الجحدري {بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ} - بكسر اللام وتخفيف الميم - أي: عند مجيئه إياهم. ومعنى "من"؛ نحو قول جرير: "ونحن لكم يوم القيامة أفضل" أي: نحن أفضل منكم يوم القيامة ومعنى "عن" إذا استعملت مع القول؛ نحو: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا} أي: عن الذين آمنوا. وللتمليك وشبهه؛ نحو: وهبت لزيد دينارا، ونحو {جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا} . مغني اللبيب: 280، والجمع: 2 / 32، والتصريح: 2 / 12.

(30/3)

[معاني الباء] :

وللباء اثنا عشر معنى أيضا:

أحدها: الاستعانة؛ نحو: "كتبت بالقلم" 1.

والثاني: التعدية 2؛ نحو: {ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ} 3؛ أي: أذهب.

والثالث: التعويض؛ كـ "بعثك هذا بهذا" 4.

1 "الباء" دالة على آلة الفعل وأداته التي يحصل بها معناه، فهي الواسطة بين الفاعل ومفعوله المعنوي؛ ولذلك تسمى "باء الآلة"؛ ومثلها؛ نجرت بالقدوم. وذكر الزمخشري قولين في باء البسملة؛ أحدهما: أن الباء فيها للآلة مجازا؛ لأن الفعل لا يتأتى على أتم وجه وأكمله إلا بالاستعانة بالله. والثاني: أن الباء فيها للمصاحبة، وذلك تحاشيا من سوء الأدب مع الله - عز وجل - أن يجعل آلة ولو مجازا. التصريح: 2 / 12.

2 أي: يستعان بها غالبا في تعدية الفعل إلى مفعوله كما تعديه همزة النقل؛ ولذلك تسمى "باء النقل"، وأكثر ما تعدي الفعل القاصر، كمثال المصنف، ومن ورودها مع الفعل المتعدي قوله تعالى: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ} والأصل: دفع بعض الناس بعضا.

3 2 سورة البقرة، الآية: 17.

أوجه القراءات: قرئت: أذهب الله نورهم.

موطن الشاهد: {ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "الباء" مفيدة معنى التعدية.

رد العلماء بهذه الآية على المبرد والسهيلي اللذين زعما أن بين التعدية بالهمزة والتعدية بالباء فرقا، شرح التصريح: 12 / 2.

4 هي الداخلة على الأعواض والأثمان، حسا أو معنى، والعوض: دفع شيء في مقابلة شيء آخر؛ ولذلك تسمى باء المقابلة، ومثل المؤلف للعوض الحسي، أما المعنوي؛ فنحو: قابلت إحسانه بالشكر والدعاء، وجعل من هذا النوع قوله تعالى: {ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} خلاف للمعتزلة؛ لأن دخول الجنة، قد يكون بالعوض، وقد يكون فضلا من الله وإحسانا. وحملت الباء في قوله صلى الله عليه وسلم: "لن يدخل أحدكم الجنة بعمله" على أنها للسببية؛ ليدل على أن العمل ليس سببا موجبا لدخول الجنة. وهذا ينفي التعارض بين الحديث والآية.

مغني اللبيب: 141، والتصريح: 12 / 2.

(31/3)

والرابع الإلصاق 1؛ نحو: "أمسكت بزيد" 2.

والخامس: التبعيض 3؛ نحو: {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ} 4؛ أي: منها.

والسادس: المصاحبة 5؛ نحو: {وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ} 6؛ أي: معه.

والسابع: المجاوزة 7؛ نحو: {فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا} 8؛ أي: عنه.

1 الإلصاق هو: مطلق التعليق، وهذا المعنى أصل معانيها لا يفارقها، يؤيد هذا قول سيبويه: "وإنما هي للإلصاق والاختلاط ... وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله". وهو إما حقيقي، كمثال المصنف، أو مجازي؛ نحو: مررت بمحمد، أي: جعلت مروري بمكان يقرب من مكانه.

المغني: 137-138.

2 معناه: قبضت على شيء من جسمه، أو مما يتصل به من ثوب أو نحوه، وهذا أبلغ من أمسكت زيدا؛ لأنه يفيد منعه من الانصراف بأي وجه كان.

3 أثبت مجيء الباء للتبعيض الأصمعي، والفارسي، والقتيبي، وابن مالك والكوفيون، واستدلوا بالآية التي تلاها المؤلف، وبقوله تعالى: {وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ} وعلى هذا بنى

الشافعي مذهبه في أن الواجب في الوضوء مسح بعض الرأس. انظر شرح التصريح: 2/13.

76 4 سورة الإنسان، الآية: 6.

موطن الشاهد: {يَشْرَبُ بِهَا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "الباء" مفيدة معنى التبعية في الآية الكريمة؛ لأن المعنى: يشرب منها، كما بين المؤلف في المتن.

5 المصاحبة: انضمام شيء إلى آخر انضماما يقتضي تلازمهما فيما يقع عليهما أو منهما، وعلامتها: أن يصلح في موضعها "مع"، ويغني عنها وعن مصحوبها الحال.

5 6 سورة المائدة، الآية: 61.

موطن الشاهد: {دَخَلُوا بِالْكَفْرِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "الباء" مفيدة معنى المصاحبة؛ لأن معنى وقد دخلوا بالكفر؛ أي: معه؛ أو كافرين المعنى.

7 أي: التي يصلح في مكانها "من". قيل: ويختص هذا المعنى بالسؤال، كما مثل المصنف، وبديل {يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ} وقيل: لا يختص بذلك بديل قوله تعالى:

{وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ} ، أي: عنه شرح التصريح: 2/13.

25 8 سورة الفرقان، الآية: 59. =

(32/3)

والثامن: الظرفية 1؛ نحو: {وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغُرِيِّ} 2؛ أي: فيه، ونحو: {نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ} 3.

والتاسع: البدل؛ كقول بعضهم 4: "ما يسرني أني شهدت بدرا بالعقبة"؛ أي: بدلا.

والعاشر: الاستعلاء؛ نحو: {مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْنَطَارٍ} 5؛ أي: على قنطار.

والحادي عشر: السببية؛ نحو: {فِيمَا نَقُضِيهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ} 6.

= موطن الشاهد {فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "الباء" مفيدة معنى المجاوزة؛ لأن المعنى: فاسأل عنه خيرا.

1 هي التي يصلح في مكانها "في"، والظرفية مكانية وزمانية.

28 2 سورة القصص، الآية: 44.

موطن الشاهد: {بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "الباء" مفيدة معنى الظرفية المكانية؛ والتقدير: وما كنت فيه، كما في المتن.

3 54 سورة القمر، الآية: 34.

موطن الشاهد: {نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "الباء" مفيدة معنى الظرفية الزمانية؛ والتقدير: نجيناهم فيه.

4 القول للصحابي الجليل، رافع بن خديج، وفي الحديث: "ما يسرني بما حمر النعم" أي: بدلها.

5 3 سورة آل عمران، الآية: 75.

موطن الشاهد: {تَأْمَنَّهُ بِقَنْطَارٍ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "الباء" مفيدة معنى الاستعلاء؛ لأن المعنى - كما جاء في المتن:

على قنطار. ومن أدلة أنه يحسن في موضعها "على" قوله تعالى: {هَلْ أَمْنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمْنُتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ} شرح التصريح: 2 / 13.

6 5 سورة المائدة، الآية: 13.

موطن الشاهد: {بِمَا نَقَضِهِمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "الباء" مفيدة معنى السببية؛ لأن المعنى: لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم؛ وهي غير الداخلة على آلة الفعل "باء الاستعانة" خلافا لابن مالك الذي أدرجهما في بعضهما.

(33/3)

والثاني عشر: التأكيد؛ وهي الزائدة 1؛ نحو: {وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} 2، ونحو: {وَلَا تُلْقُوا

بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} 3، ونحو: "بحسبك درهم"، ونحو: "زيد ليس بقائم" 4.

[معاني "في"] :

ولـ "في" سنة معان:

1- الظرفية؛ حقيقة مكانية أو زمانية؛ نحو: {فِي أَدْنَى الْأَرْضِ} 5، ونحو: {فِي بَضْعِ

سِنِينَ} 6.

1 وتزاد الباء في الحال المنفي عاملها، وفي التوكيد بالنفس والعين كقوله تعالى: {يَتَرَبَّصْنَ

بِأَنْفُسِهِنَّ} وفي هاتين الحالتين خلاف.

مغني اللبيب: 144 وما بعدها.

2 4 سورة النساء، الآية: 79.

موطن الشاهد: {كَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "الباء" زائدة مفيدة معنى التوكيد؛ وزيدت -هنا- مع الفاعل؛

لأن المعنى: كفى الله شهيدا.

3 2 سورة البقرة، الآية: 195.

موطن الشاهد: {لَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "الباء" زائدة مفيدة معنى التوكيد؛ وقد زيدت -هنا- مع

المفعول؛ لأن المعنى: لا تلقوا أيديكم.

4 زيادة الباء في المثال الأول مع المبتدأ مع لفظ حسب، وفي المثال الثاني مع خبر

"ليس". توجيه: تأتي الباء للقسم وهي أصل أحرفه، وتستعمل في القسم الاستعطافي،

وهو المؤكد بجملة طلبية؛ نحو: بالله هل قام زيد، أي أسألك بالله مستحلفا، وغير

الاستعطافي، وهو المؤكد بجملة خبرية؛ نحو: بالله لتفعلن، وللغاية؛ نحو: {وَقَدْ أَحْسَنَ بِي}

أي: إلي. وقيل: ضمن "أحسن" معنى لطف؛ وللتعديّة؛ نحو: بأي أنت وأمي، أي فداك

أبي وأمي.

مغني اللبيب: 137، همع الهوامع: 21 / 2، التصريح: 13 / 2.

5 30 سورة الروم، الآية: 3.

موطن الشاهد: {فِي أَدْنَى الْأَرْضِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "في" مفيدة معنى الظرفية المكانية حقيقة؛ وقد اكتسبت معنى

الظرفية من المضاف إليها "أدنى"؛ وأدنى: اسم تفضيل من الدنو.

6 30 سورة الروم، الآية: 4.

(34/3)

أو مجانية؛ نحو: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ} 1.

2- والسببية؛ نحو: {لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ} 2.

3- والمصاحبة؛ نحو: {قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ} 3.

4- والاستعلاء؛ نحو: {لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ} 4.

= موطن الشاهد: { فِي بَضْعِ سِنِينَ } .

وجه الاستشهاد: مجيء "في" مفيدة معنى الظرفية الزمانية حقيقة؛ وبضع: اسم لما بين الثلاث إلى التسع.

فائدة: الظرفية الحقيقية، هي التي يكون الظرف والمظروف فيها من الذوات، فإن كانا جميعاً من أسماء المعاني؛ نحو قوله تعالى: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ} أو كان الظرف من أسماء المعاني، والمظروف من أسماء الذات؛ نحو قولك: المتقون في رحمة الله، أو كان الظرف ذاتاً، والمظروف معنى؛ كانت الظرفية مجازية وقد اجتمعت الظرفية الحقيقية والمجازية في قوله تعالى: {إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ} . شرح التصريح: 2 / 13-14.

1 33 سورة الأحزاب، الآية: 21.

موطن الشاهد: {كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "في" مفيدة الظرفية المجازية؛ لاختلال شرط الظرفية الحقيقية؛ حيث أتى الظرف ذاتاً رسول الله صلى الله عليه وسلم، والمظروف معنى "أسوة".

2 24 سورة النور، الآية: 14.

موطن الشاهد: {لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "في" مفيدة معنى السببية؛ لأن المعنى: لمسكم عذاب عظيم بسبب ما أفضتم -أي: خضتم فيه من حديث الإفك، وما اتهمتم به السيدة عائشة رضي الله عنها- وجاء في الحديث الشريف: "دخلت امرأة النار في هرة حبستها ... " أي: بسبب؛ أو لأجل هرة حبستها.

3 7 سورة الأعراف، الآية: 38.

موطن الشاهد: {ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "في" مفيدة معنى المصاحبة؛ لأن المعنى: ادخلوا مع أمم؛ و"في" التي تفيد المصاحبة؛ هي التي نستطيع أن نضع مكانها "مع".

4 20 سورة طه، الآية: 71.

موطن الشاهد: {لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعٍ} .

5- والمقايضة¹؛ نحو: {فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ} 2.

6 وبمعنى الباء؛ نحو3: [الطويل]

297- بصيرون في طعن الأباهر والكلى4

= وجه الاستشهاد: مجيء "في" مفيدة معنى الاستعلاء؛ لأن المعنى: لأصلبنكم على جذوع النخل -على رأي الكوفيين والقتيبي- وقيل: ليست -هنا- للاستعلاء، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء.
1 أو الموازنة، وهي أن يكون ما قبلها ملاحظا بالقياس إلى ما بعدها، ويحكم عليه بعد هذا القياس بأمر ما؛ فهي واقعة بين مفضل سابق وفاضل لاحق، ولا مانع من العكس أحيانا.

2 9 سورة التوبة، الآية: 38.

موطن الشاهد: {فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "في" مفيدة معنى المقايضة؛ لأن المعنى: فما متاع الحياة الدنيا بالقياس إلى الآخرة.

3 قائل هذا البيت، هو الصحابي زيد الخير، والذي كان يعرف في الجاهلية بزيد الخيل؛ وذلك؛ لكثرة خيله، يكنى أبا مكنف، كان طويلا جسيما وشاعرا محسنا، أدرك الإسلام ووفد مع قومه طيبى على الرسول صلى الله عليه وسلم وقد فرح بإسلامه، وقال: ما وصف لي أحد في الجاهلية فرأيت في الإسلام إلا رأيت دون ما وصف لي، غيرك. الشعر والشعراء: 1/ 286، تجريد الأغاني: 1867، الأعلام: 3/ 61، الإصابة: ت: 2935، الخزانة: 21/ 448.

4 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

ويركب يوم الروع منا فوارس.

والبيت من شواهد: التصريح: 2/ 14، والأشعري: 550/ 2/ 292، والخزانة: 4/ 165، وأما ابن الشجري: 2/ 268، والهمع: 2/ 30، والدرر: 2/ 26، والمغني: 305/ 224.

المفردات الغريبة: الروع: الفزع والخوف. فوارس: جمع فارس على غير قياس. بصيرون: عارفون وخيرون. الأباهر: جمع أبهر، وهو عرق متصل بالقلب، إذا انقطع مات صاحبه، الكلى: جمع كلوة أو كلية.

المعنى: في اليوم الذي يفزع فيه الناس ويهربون -وهو يوم الحرب- يركب منا فرسان

شجعان مدربون على الحرب، خبيرون بطعن المقاتل التي تقضي على الأعداء.
الإعراب: ويركب: الواو عاطفة، يركب: فعل مضارع مرفوع. "يوم": متعلق =

(36/3)

[معاني "على"] :

ولـ"على" أربع معان:

أحدها: الاستعلاء¹، نحو: {وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ} 2.

= بـ"يركب"، وهو مضاف. الروع: مضاف إليه مجرور. "منا": متعلق بمحذوف حال من فوارس؛ والأصل بمحذوف صفة لفوارس؛ فلما تقدم عليه، صار حالا؛ لأن الصفة، لا تتقدم على الموصوف. فوارس: فاعل مرفوع، وقد صرفه الشاعر -للضرورة- ونونه؛ ومعلوم أن "فوارس" ممنوع من الصرف؛ لكونه على زنة منتهى الجموع. بصيرون: صفة لـ"فوارس" مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم. "في طعن": متعلق بـ"بصيرون"، وهو مضاف. الأباهر: مضاف إليه مجرور؛ من إضافة المصدر إلى مفعوله. والكلى: الواو عاطفة، الكلى: اسم معطوف على الأباهر، مجرور مثله، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف؛ منع من ظهورها التعذر. موطن الشاهد: "في طعن".

وجه الاستشهاد: مجيء "في" بمعنى "الباء"؛ لأن "بصير" يتعدى بها، ولا يتعدى بـ"في" عادة.

فائدة: تأتي "في" بمعنى "إلى" الغائية؛ ومنه قوله تعالى: {فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ} كناية عن عدم الرد، وعن ترك الكلام؛ وتأتي بمعنى "من"؛ نحو قوله تعالى: {فِي تِسْعِ آيَاتٍ}؛ وتأتي بمعنى "الباء" التي للإلصاق؛ نحو: وقف الحارس في الباب، أي: ملاصقا له؛ وللتعويض؛ وهي الزائدة عوضا من أخرى محذوفة كقولك: ضربت فيمن رغبت، أصله: ضربت من رغبت فيه. وللتوكيد وهي الزائدة لغير تعويض وجعل منه الفارسي {وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا} أي اركبوها.

مغني اللبيب: 225، التصريح: 2/ 14، وضيء السالك: 2/ 261.

1 أي العلو؛ وهو أكثر معانيها استعمالا، والاستعلاء، قد يكون حقيقة إن كان على نفس الجرور وهو الغالب؛ حسا كمثل المصنف، أو معنى؛ نحو: {فَصَلَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى

بَعْضٍ } . ومجازاً؛ إن كان العلو على ما يقرب من المجرور. نحو: {أُولَئِكَ عَلَى هُدًى} {وَأَنَّكَ لَـعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ} فقد شبه التمكن من الهدى والأخلاق العظيمة الشريفة والثبوت عليها بمن علا دابة يصرفها كيف شاء. وليس من الاستعلاء المجازي قولهم: توكلت على الله، واعتمدت عليه؛ لأن الله لا يعلو عليه شيء لا حقيقة ولا مجازاً، وإنما ذلك من باب الإضافة والإسناد، أي أضفت توكلي واعتمادي إلى الله، وأسندتهما إليه سبحانه وتعالى.

23 سورة المؤمنون، الآية: 22.

موطن الشاهد: {عَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ} . =

(37/3)

والثاني: الظرفية؛ نحو: {عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ} 1؛ أي: في حين غفلة.

والثالث: المجاوزة؛ كقوله 2: [الوافر]

289- إذا رضيت علي بنو قشير 3

أي: عني.

= وجه الاستشهاد: مجيء "على" مفيدة معنى الاستعلاء في الموضعين؛ أي الاستعلاء

على مجرورها، وحكم مجيئها مفيدة الاستعلاء الجواز مع التغليب.

1 28 سورة القصص، الآية: 15.

موطن الشاهد: {عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "على" مفيدة معنى الظرفية؛ لأن التقدير: في حين غفلة.

2 القائل: هو قحيف العامري: لم أجد ترجمة بهذا الاسم؛ ولعله قحيف العقيلي؛ قحيف

بن ضمير، أحد بني قشير بن مالك بن عقيل بن كعب من ربيعة؛ وهو شاعر مقل، من

شعراء الإسلام؛ كان يشبب بخرقاء التي كان يشبب بها ذو الرمة.

الأغاني "ط. دار الشعب": 28 / 9516.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

لعمرك الله أعجبتني رضاها

والبيت في مدح حكيم بن المسيب القشيري، وهو من شواهد: التصريح: 2 / 14،

والأشموني: 554 / 2 / 294، وابن عقيل: 209 / 3 / 25، والنوادر: 176،

والمقتضب: 2/ 320، والخصائص: 2/ 311، 389، واحتساب: 1/ 52، 348
وأما ابن الشجري: 2/ 269، والإنصاف: 630، وشرح المفصل: 1/ 120،
والهمع: 2/ 28، والدرر: 2/ 22.

المفردات الغريبة: بنو قشير: قبيلة تنسب إلى كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة.
لعمر الله: المراد: الحلف بإقراره لله تعالى بالبقاء بعد فناء الخلق.
المعنى: يريد الشاعر القول: إذا ما حظيت برضا بني قشير؛ فيكفي فخرا وشرفا، والله
إنني لأسر، وأفرح برضاها؛ الذي يبعث الأمل والتفاؤل في نفسي.
الإعراب: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه، منصوب بجوابه، مبني على
السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية. رضيت: فعل ماض مبني على الفتح،
لاتصاله بباء التانيث الساكنة، والتاء: لا محل لها من الإعراب. "علي": متعلق بـ"رضي".
بنو: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وبنوا: مضاف.
قشير: مضاف إليه مجرور. لعمر: اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ مرفوع، =

(38/3)

والرابع المصاحبة؛ نحو: {وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ} 1؛ أي: مع
ظلمهم 2.

= وهو مضاف. الله "لفظ الجلالة" مضاف إليه، وخبر المبتدأ محذوف؛ والتقدير: لعمر
الله يميني؛ أو قسمي؛ أو ما أحلف به. أعجبي: فعل ماض مبني على الفتح، والنون:
للوفاة، والياء: في محل نصب مفعولا به. رضاها: فاعل "أعجب" مرفوع، وعلامة رفعه
الضمة المقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف، و"ها": مضاف إليه؛ وجمل "أعجبي
رضاها" جواب شرط غير جازم، لا محل لها.
موطن الشاهد: "رضيت علي".

وجه الاستشهاد: مجيء "على" بمعنى "عن"؛ لأن الأصل في "رضي" أن يتعدى بـ"عن" لا
بـ"على"؛ وقال بعضهم: إن "رضي" مضمن معنى عطف.

1 13 سورة الرعد، الآية: 6.

موطن الشاهد: {لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "على" بمعنى "مع" كما جاء في المتن.

2 بقي من معاني "على":

1- أنها تأتي بمعنى اللام، نحو قوله تعالى: {وَلْيُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ} أي هدايته إياكم.

2- تأتي بمعنى "عند" نحو قوله سبحانه وتعالى: {وَهُمْ عَلَىٰ ذَنْبٍ} أي عندي.

3- تأتي بمعنى "من" نحو قوله -جلت قدرته: {إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ} أي من الناس.

4- تأتي بمعنى الباء، نحو قوله -جل شأنه: {حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ} أي حقيق بآلا أقول.

5- أن تكون زائدة، كما في قول حميد بن ثور:

أبي الله إلا أن سرحة مالك

على كل أفنان العضاه تروق

فتروق فعل يتعدى بنفسه، فزاد الشاعر معه "على". ونص سيبويه على أن "على" لا

تقع زائدة، وعلى رأيه يخرج ما في البيت بأن "يروق" قد ضمن معنى تشرق.

6- تأتي بمعنى "لكن" الدالة على الاستدراك؛ نحو قولك: فلان يرتكب الآثام على أنه لا يقنط من رحمة الله.

التصريح: 2/ 15، مغني اللبيب: 189-195.

(39/3)

[معاني "عن"] :

ولـ"عن" أربعة معان أيضا:

أحدها: المجاوزة¹؛ نحو: "سرت عن البلد"، و"رمى عن القوس".

والثاني: البعدية، نحو: {طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ} 2؛ أي: حالا بعد حال.

والثالث: الاستعلاء؛ كقوله تعالى: {وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ} 3؛ أي: على

نفسه؛ وكقول الشاعر⁴: [البسيط]

1 المجاوزة: هي ابتعاد شيء مذكور أو غير مذكور عما بعد حرف الجر بسبب شيء

قبله؛ فالأول؛ نحو: رميت السهم عن القوس، والثاني: نحو رضي الله عنك، أي جاوزتك

المواخذه بسبب الرضا. والمجاوزة قد تكون حقيقية كهذين المثالين، وقد تكون مجازية، إذا

كانت في المعاني؛ نحو: أخذت الفقه عن عالم متمكن، أي أن الفقه جاوزه بسبب الأخذ منه؛ والمجاوزه أظهر معاني "عن" وأكثرها استعمالاً. ولم يذكر البصريون سواه.

2 84 سورة الانشقاق؛ الآية: 19.

موطن الشاهد: {طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "عن" مفيدة معنى "البعدية"؛ والمعنى – كما في المتن – حالا بعد حال؛ أي: من البعث والسؤال والموت؛ أو من النطفة إلى ما بعدها.

وقال الدماميني: يحتمل أن تكون "عن" على بابها، والتقدير طبقاً تباعداً عن طبق آخر دونه، فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله. انظر شرح التصريح: 2 / 15.

3 48 سورة محمد، الآية: 38.

موطن الشاهد: {يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "عن" بمعنى "على" كما جاء في المتن.

وخرج الدماميني الآية على أن "يبخل" قد ضمن معنى يبعد، أي ومن يبخل فإنما يبعد الخير عن نفسه.

4 الشاعر: هو: ذو الإصبع العدواني؛ واسمه الحارث بن محرز؛ وقيل "الحرثان" ينتهي نسبه إلى مضر، شاعر حكيم شجاع جاهلي لقب بذي الإصبع؛ لأن حية نهشت إصبع رجله، وقيل: لأنه كانت له إصبع زائدة، عاش طويلاً، وشعره مملوء بالحكمة والفخر. مات حوالي 22ق. هـ. الشعر والشعراء: 2 / 708، تجريد الأغاني: 353، الأغاني: 3 / 2، الاشتقاق: 163، الأعلام: 2 / 173.

(40/3)

299- لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب ... عني1.....

أي: علي.

1 تخريج الشاهد: هذا جزء من بيت للشاعر يقوله في مزين بن جابر؛ وتما عجزه قوله:

عني ولا أنت ديان فتخزوني

والبيت من قصيدة له مشهورة؛ مطلعها قوله:

يا من لقلب شديد الهم محزون

... أمسى تذكر ريا أم هارون

وبعد الشاهد قوله:

ولا تقوت عيالي يوم مسغبة ... ولا بنفسك في الضراء تكفيني
فإن ترد عرض الدنيا بمنقصتي ... فإن ذلك مما ليس يشجيني
ومنها:

إن الذي يقبض الدنيا ويبسطها ... إن كان أغناك عني سوف يغنيني
والشاهد من شواهد: التصريح: 15 / 2، والأشعوي: 295 / 2 / 558، وابن عقيل:
208 / 3 / 23، ومجالس العلماء: 71، والخصائص: 288 / 2، وأما ابن الشجري:
2 / 13، 169، والإنصاف: 394، وشرح المفصل: 8 / 53، 9 / 104، والمقرب:
42، والخزانة: 3 / 222، والعيني: 3 / 286، والمفصليات: 160.

المفردات الغريبة: لاه: أصله: لله، حذفت لام الجر، واللام الأولى من لفظ الجلالة
شدوذا. أفضلت: زدت وصرت صاحب فضل. حسب: هو كل ما يعده الإنسان من
مفاخر آبائه ومآثرهم. ديان: مالك أمري، وهو صيغة مبالغة من دان فلان فلانا،
أخضعه وملك أمره. تخزوني: تسوسني وتقهرني.

المعنى: لله در ابن عمك - يعني نفسه - فقد حاز من الصفات السامية ما يتعجب منه،
وأنت لم تفضلني في المفاخر ولست القائم على أمري ويبدك مصري، حتى تسوسني
وتقهرني وتذلني.

الإعراب: لاه: مجرور بحرف جر محذوف - على مذهب سيبويه - و"الجار والمجرور":
متعلق بمحذوف خبر مقدم. ابن: مبتدأ مؤخر، وهو مضاف. عمك: "عم" مضاف إليه،
وهو مضاف؛ و"الكاف": مضاف إليه. لا: نافية. أفضلت: فعل ماض مبني على
السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك؛ والتاء: في محل رفع فاعل. "في حسب": متعلق
ب"أفضل". "عني": متعلق ب"أفضل" أيضا. ولا: الواو عاطفة، لا: نافية. أنت: ضمير
منفصل في محل رفع مبتدأ. ديان: خبر المبتدأ، وهو مضاف، والياء: مضاف إليه.
فتخزوني: الفاء عاطفة، تخزو: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على
الواو، منع من ظهورها الثقل؛ والفاعل: أنت؛ والنون: للوقاية؛ والياء: مفعول به
ل"تخزو". =

والرابع: التعليل؛ نحو: {وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ} 1 أي: لأجله 2.

[معاني الكاف]:

وللكاف أربع معان أيضا:

أحدها: التشبيه؛ نحو {وَرَدَّةٌ كَالِدِهَانِ} 3.

= موطن الشاهد: "لا أفضلت في حسب عني".

وجه الاستشهاد: مجيء "عن" في الشاهد بمعنى "على" مفيدة الاستعلاء؛ لأن السائغ في اللغة أن يقال: أفضلت عليه؛ وجوز الرضي أن تكون "عن" باقية على أصلها؛ وضمن الشاعر "أفضلت" معنى تجاوزت في الفضل؛ والأول أفضل، وقد سبق ابن هشام إليه ابن السكيت في "إصلاح المنطق"، وابن قتيبة في "أدب الكاتب"؛ وفي البيت شاهد آخر على حذف حرف الجر وبقاء عمله -على مذهب سيوييه- كما أسلفنا وعلى حذف اللام الأولى من لفظ الجلالة شذوذا، كما بينا في لغة البيت. انظر التصريح: 1/ 15، ومغني اللبيب: 196.

11 1 سورة هود، الآية: 53.

موطن الشاهد: "عن قولك".

وجه الاستشهاد: مجيء "عن" بمعنى التعليل؛ أي: لأجل قولك؛ وجوز الزمخشري أن يكون حالا من ضمير تاركي؛ والتقدير: ما نتركها صادرين عن قولك. شرح التصريح: 1/ 16.

2 من معاني "عن" أيضا:

1- تأتي بمعنى "من"؛ نحو قوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ} أي منهم.

2- تأتي بمعنى "الباء"؛ نحو قوله تعالى: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى} أي به.

3- تأتي بمعنى البدل؛ نحو قوله تعالى: {لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا} أي بدل نفس. وفي الحديث الشريف "صومي عن أمك" أي: بدلها.

4- تأتي دالة على الاستعانة؛ نحو قولك: رميت عن القوس.

5- تكون للظرفية؛ نحو قول الأعشى:

وأس سراً الحي حيث لقيتهم ... ولا تك عن حمل الرباعة وانيا

التصريح: 2/ 16، ومغني اللبيب: 196.

3 55 سورة الرحمن، الآية: 37.

= موطن الشاهد {كَالدَّهَانِ} .

والثاني: التعليل؛ نحو: {وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ} 1؛ أي: هدايته إياكم.
والثالث: الاستعلاء؛ قيل لبعضهم: كيف أصبحت؟ فقال: كخير؛ أي: عليه 2؛ وجعل
منه الأخفش قولهم: "كن كما أنت"؛ أي: على ما أنت عليه 3.
والرابع: التوكيد؛ وهي الزائدة؛ نحو: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} 4؛ أي: ليس شيء مثله 5.

= وجه الاستشهاد: وقوع الكاف مفيدة التشبيه في الآية الكريمة؛ وهو -التشبيه-
أشهر معاني "الكاف".

1 2 سورة البقرة، الآية: 198.

موطن الشاهد: {كَمَا هَدَاكُمْ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "الكاف" مفيدة التعليل، وما مصدرية؛ والتقدير: هدايته إياكم؛
غير أن أكثر النحاة، قالوا: إنه من وضع الخاص موضع العام، إذ الذكر والهداية،
يشتركان في أمر، وهو الإحسان؛ فهذا في الأصل، بمنزلة {وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ
إِلَيْكَ} والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب: شرح التصريح:
16 / 1.

2 استدل المصنف بهذا؛ لأن المقول به، والمجيب هو رؤية بن العجاج الراجز المشهور؛
وقيل: الكاف للتشبيه على حذف مضاف، أي كصاحب خير.

3 الكاف بمعنى "على"، وما موصولة في محل جر بالكاف. أنت: مبتدأ حذف خبره،
والجملة من المبتدأ وخبره، لا محل لها من الإعراب صلة، والتقدير: كن على الحال الذي
أنت عليه، وقيل: "ما" زائدة ملغاة، وأنت: ضمير مرفوع أقيم مقام الضمير المجرور، وهو
في محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كن، وكأنه قال: كن كأنت،
أي كن فيما يستقبل من الزمان مماثلاً لنفسك فيما مضى منه. وفيه أعاريب أخرى.
انظر شرح التصريح: 16 / 1.

4 42 سورة الشورى، الآية: 11.

موطن الشاهد: {كَمِثْلِهِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "الكاف" زائدة -في الآية الكريمة- مفيدة التوكيد؛ والمعنى: ليس
شيء مثله؛ هكذا قدره الأكثرون؛ فرارا من إثبات المثل وهو محال عليه سبحانه، وقد
زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة.

وقيل: إن الكاف ليست بزائدة، و"مثل" بمعنى الذات أو الصفة، وقيل غير ذلك.
5 زاد في المغني من معاني الكاف المبادرة، وذلك إذا اتصلت بما في نحو: سلم كما
تدخل =

(43/3)

[معاني إلى وحتى] :

ومعنى إلى وحتى: انتهاء الغاية، مكانية أو زمانية نحو: {مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ
الْأَقْصَى} 1؛ ونحو: {أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ} 2؛ ونحو: "أكلت السمكة حتى رأسها"؛
ونحو: {سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ} 3.
وإنما يحر بحتى في الغالب آخر أو متصل بآخر؛ كما مثلنا؛ فلا يقال: "سهرت البارحة
حتى نصفها" 4.

= وقولهم: صل كما يدخل الوقت، وذكر هذا النوع على غرابته السيرافي، وابن الخباز
في النهاية.

انظر مغني اللبيب: 237، والتصريح: 2 / 17.

1 17 سورة الإسراء، الآية: 1.

موطن الشاهد: {إِلَى الْمَسْجِدِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "إلى" مفيدة معنى انتهاء الغاية المكانية.

2 2 سورة البقرة، الآية: 187.

موطن الشاهد: {إِلَى اللَّيْلِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "إلى" مفيدة معنى انتهاء الغاية الزمانية.

3 97 سورة القدر، الآية: 5.

موطن الشاهد: {حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "حتى" مفيدة معنى انتهاء الغاية الزمانية.

4 لأن النصف، ليس آخرًا، ولا متصلًا به؛ والغالب: أن يكون مجرور "حتى" اسمًا
ظاهرًا، لا مضمرا.

فوائد:

فائدة "1": تأتي "إلى" للمصاحبة؛ نحو: من غش في المعاملة أساء قومه إلى نفسه؛ أي:

مع نفسه؛ وتأتي للاختصاص؛ نحو: أمر الأمة إلى رئيسها، وأمر الأسرة إلى راعيها؛ وتأتي للظرفية؛ نحو: سيجمع الله الناس إلى يوم تشيب في الولدان؛ أي: في يوم. فائدة "2": تأتي حتى للتعليل، والدلالة على أن ما قبلها علة وسبب لما بعدها؛ بعكس اللام، فإن ما بعدها، هو علة لما قبلها؛ وفي هذه الحالة لا تجر إلا المصدر المنسبك من أن الناصبة وصلتها؛ نحو: أحسن عملك حتى تكافأ. فائدة "3": ذكر النحاة فروقا بين "إلى وحتى" منها: أ- أن "إلى" تجر الاسم الظاهر والمضمر، و"حتى" لا تجر إلا الظاهر على الأرجح. =

(44/3)

ومعنى كي: التعليل؛ ومعنى الواو والتاء: القسم؛ ومعنى مذ ومنذ: ابتداء الغاية؛ إن كان الزمان ماضيا؛ كقوله1: [الكامل]
300- أقوين مذ حجج ومذ دهر2

= ب- أن "إلى" تقتضي انقضاء ما قبلها بغير تمهل، بخلاف "حتى".
ج- أن "إلى" لا تدخل على المضارع؛ بخلاف "حتى".
د- أن "إلى" تدل على النهاية إذا وجدت قبلها "من" الدالة على البداية. ضياء السالك: 2/ 267.
1 القائل: هو زهير بن أبي سلمى المزني، وقد مرت ترجمته.
2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:
لمن الديار بقنة الحجر
وهو من شواهد: التصريح: 2/ 17، الأشموني"568 / 2 / 297، والعيني: 3/ 312،
والجمل: 150، والإنصاف: 371، وشرح المفصل: 4/ 93، 8/ 11، والخزانة: 4/
126. والجمع: 1/ 217، والدرر: 1/ 186 والمغني: 30/ 441 والسيوطي، وديوان
زهير: 86.

المفردات الغريبة: قنة: هي أعلى الجبل. الحجر: منازل قوم ثمود بالشام عند وادي القرى. أقوين: خلون من السكان. حجج: سنين، جمع حجة وهي السنة. وهو اسم زمان كالدهر.

المعنى: لمن هذه الديار التي بأعلى هذا المكان؟ وقد خلت من ساكنيها من سنوات

وأزمان طويلة.

الإعراب: لمن: اللام حرف جر، من: اسم استفهام في محل جر بحرف الجر، و"لمن": متعلق بمحذوف خبر مقدم. الديار: مبتدأ مؤخر مرفوع. "بقنة": متعلق بمحذوف حال من "الديار"؛ أو متعلق بمحذوف صفة من "الديار" إذا عددناه محلي بـ"أل" الجنسية؛ لأنه كالنكرة، وقنة: مضاف. الحجر: مضاف إليه مجرور. أقوين: أقوى فعل ماض مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، والنون: في محل رفع فاعل. مذ: حرف جر بمعنى "من". حجج: اسم مجرور، و"الجار والمجرور": متعلق بـ"أقوى". ومذ: الواو عاطفة، مذ: حرف جر. دهر: اسم مجرور بـ"مذ" و"الجار والمجرور": معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق.

موطن الشاهد: "مذ حجج، ومذ دهر".

وجه الاستشهاد: مجيء "مذ" في كلا الموضعين حرف جر لابتداء الغاية الزمانية؛ لأن الحجج جمع حجة؛ وهي السنة؛ ومعلوم أن السنة اسم زمان، وكذلك الدهر؛ وعدت =

(45/3)

وقوله 1: [الطويل]

301- وربع عفت آثاره منذ أزمان 2

= "مذ" لابتداء الغاية الزمانية؛ لكون الزمن المجرور بهما ماضيا؛ وقد روى الكوفيون هذا البيت "من حجج ومن دهر" واستدلوا بهذه الرواية على أن "من" تأتي لابتداء الغاية الزمانية، وأنكر البصريون تلك الرواية، واعتمدوا الرواية التي ذكرها المؤلف في المتن. 1 القائل: هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان

وهو من شواهد: التصريح: 17/ 2، والأشعري: 297/ 2/ 567 والعيني: 3/ 319،

والهمع: 1/ 217، والدرر: 1/ 186، والدمهري: 41، 74، والمغني: 629/

441، والسيوطي: 254، وديوان امرئ القيس: 89.

المفردات العربية: قفا: أمر للواحد بلفظ الاثنين على عادة العرب مثل: {أَلْقِيَا فِي

جَهَنَّمَ} . ذكرى: تذكر. عرفان: معرفة. ربع: منزل ودار. عفت آثاره: درست وانمحت

علاماته.

المعنى: قف يا صاحبي نندب حظنا ونذرف الدمع من تذكر الأحبة والأصدقاء الذين فقدناهم، وتلك المنازل التي درست بعد أن كانت عامرة بأهلها، وذهبت آثارها ومعالمها من أزمان طويلة.

الإعراب: قفا: فعل أمر مبني على حذف النون؛ لاتصاله بآلف الاثنين؛ أو لأن مضارعه من الأفعال الخمسة؛ والآلف: ضمير متصل في محل رفع فاعل؛ ويجوز أن يكون الفعل للمخاطب المفرد؛ وأصله: قفن "بنون التوكيد الخفيفة" ثم انقلبت النون ألفا، كما تنقلب في الوقف. نبك: فعل مضارع مجزوم؛ لوقوعه في جواب الطلب، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، والفاعل: نحن. "من ذكرى": متعلق بـ"نبك"، وذكرى: مضاف. حبيب: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة. وعرفان: الواو عاطفة، عرفان: اسم معطوف على حبيب. وربع: الواو عاطفة، ربع: اسم معطوف على حبيب أيضا. عفت: فعل ماض، والتاء: للتأنيث. آثاره: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه. منذ: حرف جر. أزمان: اسم مجرور. موطن الشاهد: "منذ أزمان".

وجه الاستشهاد: مجيء "منذ" حرف جر، دخل على لفظ دال على الزمان؛ والمراد به -هنا- الزمان الماضي؛ فدلّت "منذ" على ابتداء الغاية الزمانية؛ وبهذا الشاهد وأمثاله، استدل الكوفيون على أن "منذ" قد تكون لابتداء الغاية الزمانية، كما أسلفنا.

(46/3)

والظرفية: إن كان حاضرا؛ نحو: "منذ يومنا"، وبمعنى "من" و"إلى" معا؛ إن كان معدودا؛ نحو: "مذ يومين".

[معنى "رب"] :

و"رب": للتكثير كثيرا، وللتقليل قليلا¹؛ فالأول؛ كقوله عليه الصلاة² والسلام: "يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة"³، وقول بعض العرب، عند انقضاء رمضان: "يا رب صائمه لن يصومه، وقائمه لن يقومه"⁴ والثاني كقوله⁵:

[الطويل]

302- ألا رب مولود وليس له أب ... وذو ولد لم يلد له أبوان⁶

- 1 يرى فريق من النحاة أنها للتقليل دائما، وزعم ابن درستويه وجماعة أنها للتكثير دائما. مغني اللبيب: 179، والتصريح: 2/ 18.
- 2 حمل على هذا المعنى قوله تعالى: {رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ} ، فوجه الدلالة من الآية الكريمة ومن الحديث أن "رب" فيهما للتكثير وليست للتقليل؛ لأن كلا منهما مسوق للتخويف، ولا يناسب التخويف أن يكون القليل هو وداذهم أن يكونوا مسلمين، ولا أن يكون القليل هو أن يعرى في الآخرة من كان كاسيا في الدنيا. ومن مجيئها للتكثير -أيضا- قول جذيمة الأبرش: ربما أوفيت في علم ... ترفعن ثوبي شمالات فالبيت مسوق للافتخار، ولا يناسبه التقليل. مغني اللبيب: 180.
- 3 حديث شريف أخرجه البخاري في باب التهجد: 1/ 201 و 3/ 10 و 10/ 302-598. والترمذي: 2196.
- موطن الشاهد: "رب كاسية".
- وجه الاستشهاد: مجيء "رب" حرف جر شبيه بالزائد، مفيدا للتكثير؛ لما أوضحنا.
- 4 استدل الكسائي على إعمال اسم الفاعل الجرد بمعنى الماضي من هذا القول.
- 5 ينسب هذا البيت إلى رجل من أزد السراة ولم يعين اسمه؛ وذكر الفارسي: أنه لرجل اسمه عمرو الجني، كان من حديثه أنه لقي امرأ القيس في إحدى الفلوات فخاطبه بهذا البيت.
- 6 تخريج الشاهد: ينشد بعد هذا البيت، قوله: وذي شامة غراء في حر وجهه ... مجللة لا تنقضي لأوان =

(47/3)

يريد بذلك آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام.

=

ويكمل في خمس وتسع شبابه ... ويهرم في سبع معا وثمان
والبيت من شواهد: التصريح: 2/ 18، والأشعوني: 569 / 2 / 298، والعيني: 3/

354 وسيبويه: 1/ 341، 2/ 258، والخصائص: 2/ 233، وشرح المفصل: 4/ 48، والمقرب: 42 والخزانة: 1/ 397، والهمع: 1/ 54، 2/ 26، والدرر: 1/ 31، 2/ 17، والمغني: 224/ 181، والسيوطي: 126.

المفردات الغريبة: مولود ليس له أب: هو عيسى عليه السلام. ولد ليس له أبوان: هو آدم عليه السلام فقد خلق من تراب، وأراد بالبيتين التالين القمر. المعنى: المعنى واضح في بيان المفردات السابقة.

الإعراب: ألا: حرب تنبيه. رب: حرب جر شبيهه بالزائد، يفيد -هنا- التقليل. مولود: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. وليس: الواو حرف زائد؛ لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف؛ ويجوز أن تكون حالية و"ليس": فعل ماض ناقص. "له": متعلق بمحذوف خبر ليس المتقدم على اسمها. أب: اسم "ليس" مؤخر مرفوع؛ وجملة "ليس له أب": في محل رفع، أو جر صفة لـ"مولود" -على الوجه الأول- وفي محل نصب على الحال على الوجه الثاني، وخبر المبتدأ "مولود" محذوف؛ والتقدير: ألا رب مولود موصوف بكونه لا أب له موجود. وذو: الواو عاطفة، ذي: اسم معطوف على مولود -على لفظ- مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. ولد: مضاف إليه مجرور. لم: جازمة نافية، لا محل لها من الإعراب. يلده: فعل مضارع مجزوم بـ"لم" وعلامة جزمه السكون المقدر؛ منع من ظهوره حركة التخلص من النقاء الساكنين؛ حيث سكنت اللام تشبيهاً بـ"كتف" و"فخذ" ونحوهما، من كل كلمة ثانيها مكسور؛ فإنه يجوز إسكانه للتخفيف، وسكنت الدال للجازم، فحركات الدال بالفتح اتباعاً للياء، ويجوز ضمها اتباعاً للهاء؛ و"الهاء": في محل نصب مفعولاً به. أبوان: فاعل لـ"يلد" مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى؛ وجملة "لم يلده أبوان": في محل جر صفة لـ"ذي ولد".

موطن الشاهد: "رب مولود".

وجه الاستشهاد: مجيء "رب" حرف جر شبيه بالزائد، وقد أفادت التقليل؛ لأن المولود الذي ليس له أب قليل جداً، ولا يعرف منه إلا عيسى عليه السلام، وكذا ذو الولد الذي لم يولد من أبوين؛ حيث لم يوجد منه إلا آدم عليه السلام؛ ولا تجر "رب" -غالباً- إلا الاسم الظاهر النكرة، وتحتاج هذه النكرة إلى صفة من مفرد، أو جملة، أو شبهها؛ وقد تجر -على قلة- ضميراً للتنبيه، يفسره اسم منصوب بعده، يعرب تمييزاً. ضياء السالك: 2/ 270.

[ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية] :

فصل: من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية، وهو خمسة:

أحدها: الكاف؛ والأصح أن اسميتها مخصوصة بالشعر¹؛ كقوله²: [الرجز]

303- يضحكن عن كالبرد المنهم³

1 يرى الأخفش والفراسي وابن مالك: أن استعمالها اسماً قياسي في سعة الكلام، ولا يختص بضرورة الشعر، وقد كثر في كلام الفحول من الشعراء. وإذا صارت اسماً كانت بمعنى "مثل" وتقع فاعلاً، فتكون مبنية على الفتح في محل رفع، كقول الشاعر:

ما عاتب الحر الكريم كنفسه

ومفعولاً، كقول الآخر:

ولم أر كال معروف إما مذاقه ... فحلوا وإما وجهه فجميل

وفي محل جر؛ تبتسم عن كاللؤلؤ، وشاهد المؤلف في المتن.

مغني اللبيب 238-239. التصريح: 2/ 18.

1 القائل هو الراجز المشهور، العجاج بن ربيعة، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا بيت من الرجز في وصف نسوة بالحسن والجمال، وقبله قوله:

بيض ثلاث كنعاج جم

ويروى قبل الشاهد قوله:

عند أبي الصهباء أقصى همي ... ولا تلمني اليوم يابن عمي

والشاهد من شواهد: التصريح: 2/ 18، والأشعوني: 562 / 2 / 296، والعيني: 3/

294. المخصص: 9/ 119، وشرح المفصل: 8/ 42، 44، والخزانة: 4/ 262،

والهمع: 2/ 31، الدرر: 2/ 28، والمغني: 325 / 239، والسيوطي: 71، وملحقات

ديوان العجاج: 83.

المفردات الغريبة: بيض: جمع بيضاء. نعاج: جمع نعجة، والمراد بها هنا البقرة الوحشية،

شبهت بها المرأة الحسنة، ولا يقال نعاج لغيرها. جم: جمع جماء، وهي التي لا قرن لها.

البرد: مطر ينعقد كرات صغيرة. المنهم: الذائب منه بعضه حتى يصير كرات صغيرة

جدا.

المعنى: أن هؤلاء النسوة البيض اللاتي كبر الوحش خفة ورشاقة يضحكن عن أسنان

كالبرد الصغير صفاء ولطافة.

الإعراب: يضحكن: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، والنون: =

والثاني والثالث: "عن" و"على"؛ وذلك 1، إذا دخلت عليهما "من"؛ كقوله 2:

[الكامل]

304- من عن يميني مرة وأمامي 3

= ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل؛ وجملة "يضحك": في محل رفع صفة ثانية لـ "بيض ثلاث" والصفة الأولى هي متعلق الجار والمجرور في قوله "كنعاج جم".
عن: حرف جر. كالبرد: الكاف اسم بمعنى مثل، مبني على الفتح في محل جر بـ "عن"؛
و"الجار والمجرور": متعلق بـ "يضحك"، والكاف الاسمية مضاف. البرد: مضاف إليه
مجرور. المنهم: صفة للبرد مجرورة.
موطن الشاهد: "عن كالبرد".

وجه الاستشهاد: مجيء "الكاف" اسماً بمعنى "مثل"، ودليل ذلك، دخول حرف الجر عليها؛ لأن حرف الجر لا يدخل إلى على الاسم.
فائدة: اتفق العلماء على مجيء "الكاف" اسماً بمعنى "مثل"، واختلفوا: هل يختص ذلك في ضرورة الشعر أو لا؟، فذهب الأخفش والفارسي وابن مالك إلى أنه لا يختص بضرورة الشعر؛ وجوزوا في نحو قولك: "زيد كالأسد" أن تكون الكاف حرف جر، وأن تكون اسماً بمعنى "مثل" أضيف إلى الأسد.
انظر مغني اللبيب: 238-239.

- 1 ليس ذلك بقيد لاسميتهما وإنما الغالب وقوعهما مجرورتين بمن، وإذا استعملتا اسمين، كانت "عن" بمعنى جانب، وعلى بمعنى فوق، وهذا الاستعمال قياسي فيهما.
- 2 القائل: هو قطري بن الفجاءة التميمي الخارجي، وقد مرت ترجمته.
- 3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

فلقد أراي للرماح دريئة

- وهو من شواهد التصريح: 2/ 19، والأشموني: 564 / 2 / 296، وابن عقيل: 213 / 3 / 29 "وسيبويه: 229 / 2، 254، شرح المفصل: 8 / 40، الخزانة: 4 / 258، العيني: 3 / 500، الهمع: 1 / 156، 2 / 36، وشرح الحماسة للمرزوقي: 136، والمغني: 933 / 690، والسيوطي: 150.

المفردات الغريبة: دريئة: هي الحلقة التي يتعلم عليها الطعن والرمي.

المعنى: يصف نفسه بالشجاعة والصبر على الجلال في معمرة الحرب حين يفر الأبطال،
فتتقاذف عليه رماح الأعداء ونبالهم وتأتيه من كل جانب وهو ثابت. أو يريد: أن
المحاربين معه يتخذونه وقاية يتقون بها ضربات الأعداء؛ لشجاعته ورباطة جأشه.
الإعراب: ولقد: الواو حرف قسم وجر، والمقسم به محذوف؛ والتقدير: والله لقد =

(50/3)

وقوله1: [الطويل]

305- غدت من عليه بعدما تم ظمؤها2

= أراني؛ واللام واقعة في جواب القسم المقدر، و"قد": حرف تحقيق، لا محل له من
الإعراب. أراني: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف؛ للتعذر؛
والفاعل: ضمير مستتر فيه وجوبا؛ تقديره: أنا؛ والنون: للوقاية، وياء المتكلم في محل
نصب مفعولا به أول ل"أرى". "للمراح": متعلق بمحذوف حال من "درية" الآتي. وكان
أصله وصفا؛ فلما تقدم أعرب حالا. درية: مفعول به ثان ل"أرى". من: حرف جر.
عن: اسم بمعنى جهة أو جانب مبني على السكون في محل جر ب"من" و"الجار والمجرور":
متعلق بفعل دل عليه قوله: "أراني للمراح درية"؛ والتقدير: تحييني هذه الرماح من جهة
يميني تارة، و"عن": مضاف. يميني: يمين: مضاف إليه، وهو مضاف، والياء: مضاف
إليه. "تارة": متعلق بالفعل المحذوف المدلول عليه، كما بينا. وأمامي: الواو حرف
عطف، أمامي: معطوف على يميني؛ والمعطوف على المجرور مجرور مثله، وهو مضاف،
وياء المتكلم: مضاف إليه.

موطن الشاهد: "من عن يميني".

وجه الاستشهاد: مجيء "عن" في الشاهد اسما بمعنى جانب أو جهة؛ ودليل ذلك دخول
حرف الجر عليه؛ لأن حروف الجر، لا تدخل إلا على الأسماء.

1 القائل: هو مزاحم بن الحارث العقيلي، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت للشاعر في وصف قطاة، وعجزه قوله:

تصل وعن قيض بزياء مجهل

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 19، والأشموني: 565 / 2 / 296، وابن عقيل: 212 /

3 / 28. وسيبويه: 2 / 310، والنوادر 1631، والمقتضب: 3 / 53، الكامل: 488،

الجمال: 73، المقرب: 42، والخزانة: 4/ 251، وشرح المفصل: 8/ 37، والعيني: 2/ 36، الدرر: 2/ 36، الهمع: 2/ 36، السيوطي: 145.

المفردات الغريبة: غدت: صارت، والضمير فيه عائذ على القطاة. تم: كمل. ظمؤها: مدة صبرها عن الماء، والظمء: ما بين الشرب والشرب. تصل: تصوت أحشاؤها من العطش. قيض: هو القشر الأعلى للبيض. زيزاء: يبداء، وهي الأرض القفر التي لا ماء فيها. مجهل: قفر ليس فيها أعلام يهتدى بها. المعنى: أن هذه القطاة، صارت من فوق فرخها -وقد مضت المدة التي تصبر فيها عن الماء- تصوت من شدة الظمأ، وهي على قشور البيض والأفراخ في تلك الأرض الغليظة القفر الخالية مما يهتدي به السائرون.

(51/3)

والرابع والخامس: "مذ" و"منذ"؛ وذلك في موضعين:

أحدهما: أن يدخل على اسم مرفوع؛ نحو: "ما رأيته مذ يومان"، أو "منذ يوم الجمعة"؛ وهما حينئذ مبتدآن، وما بعدهما خبر؛ وقيل بالعكس؛ وقيل: ظرفان، وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة 1.

= الإعراب: غدت: فعل ماض ناقص بمعنى "صار" مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة؛ للتخلص من التقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث، لا محل لها من الإعراب؛ واسم "غدت": ضمير مستتر جوازا تقديره: هي، يعود إلى القطاة الموصوفة بهذا البيت، وما قبله من الأبيات. من: حرف جر "عليه": على: اسم بمعنى فوق أو عند مبني على السكون في محل جر بـ"من". و"من على": متعلق بخبر "غدا" المحذوف؛ و"على" -هنا- مضاف، والهاء: مضاف إليه. "بعد": متعلق بـ"غدا". ما: حرف مصدري، لا محل له من الإعراب. تم: فعل ماض. ظمؤها: فاعل مرفوع، وهو مضاف، وضمير "ها" -العائد على القطاة- في محل جر بالإضافة؛ و"ما المصدرية وما دخلت عليه" في تأويل مصدر مجرور بإضافة "بعد" إليه؛ والتقدير: بعد تمام ظمئها. تصل: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم؛ والفاعل: هو، يعود إلى القطاة؛ وجملة "تصل": في محل نصب على الحال من "قطاة". وعن: الواو عاطفة، عن: حرف جر. قيض: اسم مجرور بـ"عن". و"الجار والمجرور": معطوف بالواو على قوله "من عليه" السابق. "بزيزاء": متعلق

بمحذوف صفة لـ "قيض"؛ وزياء: اسم ممنوع من الصرف؛ لاختتامه بألف التانيث الممدودة؛ فعلامة جره الفتحة. مجهل: صفة لـ "زياء" مجرورة، وعلامة جرها الكسرة. موطن الشاهد: "من عليه".

وجه الاستشهاد: مجيء "على" اسما بمعنى "مثل"؛ ودليل ذلك، دخول حرف الجر عليها؛ وقيل: إن معنى "على" -هنا- فوق؛ وهو قول الأصمعي؛ وقيل: معناه عند؛ وهو قول أبي عبيدة، وجماعة النحويين. انظر شرح التصريح: 2/ 19.

1 بيان ما أورده المؤلف: أن في قولك: ما رأيته منذ يومان. أربعة مذاهب:

الأول: مذهب المبرد والفارسي وابن السراج وبعض الكوفيين واختاره ابن الحاجب؛ وحاصله أن معنى "مذ ومنذ" الأمد إذا كان الزمان حاضرا أو معدودا، فإن كان الزمان ماضيا فمعناها أول المدة، وهما على كل حال مبتدآن، وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير وهو أولى المذاهب بالاتباع.

الثاني: مذهب الأخفش والزجاج والزجاجي، أنهما ظرفان متعلقان بمحذوف، هو الخبر، وما بعدهما مبتدأ مؤخر؛ ويكون معنى: ما لقيته منذ يومان: بيني وبين لقائه يومان، وهذا تكلف. =

(52/3)

والثاني: أن يدخل على الجملة؛ فعلة كانت؛ وهو الغالب؛ كقوله 1: [الكامل]

306- ما زال مذ عقدت يدها إزاره 2

= الثالث: مذهب جمهور الكوفيين، واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي، وهو أنهما ظرفان والاسم المرفوع بعد كل منهما فاعل لكان تامة محذوف. والتقدير: مذ كان أو قد مضى يومان.

والرابع: مذهب بعض الكوفيين؛ وحاصله أن مذ ومنذ أصلهما "من" حرف الجر، و"ذو" الموصولة التي بمعنى الذي في لغة طي، والاسم المرفوع بعد كل منهما خبر مبتدأ محذوف؛ وجملة "المبتدأ والخبر": لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول؛ والتقدير: ما رأيته من ابتداء الوقت الذي هو يومان.

مغني اللبيب: "44-443"، والتصريح: 2/ 20.

1 القائل: هو الفرزدق، وقد مر ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت من كلمة للشاعر يرثي فيها يزيد بن المهلب، وعجزه قوله:

فسما فأدرك خمسة الأشبار

وبعد الشاهد قوله:

يديني كتائب من كتائب تلتقي ... في ظل معترك العجاج مثار

والشاهد من شواهد: التصريح: 21 / 2، والمقتضب: 176 / 2، والجمل: 142،

وشرح المفصل: 121 / 2، 33 / 6، والعيني: 321 / 3، والهمع: 216 / 1، 2 / 2،

150، الدرر: 1 / 185، 2 / 206، والمغني: 631 / 442، والسيوطي: 256،

وديوان الفرزدق: 378.

المفردات الغريبة: عقدت يده إزاره: كناية عن مجاوزته حد الطفولة وبلوغه سن التمييز، والإزار: ما يلبسه الإنسان في نصفه الأسفل. فسمما: شب وارتفع. أدرك: بلغ ووصل.

خمس الأشبار: المراد: ارتفعت قامته وبلغ مبلغ الرجال.

المعنى: أن يزيد منذ بلغ سن التمييز واستطاع أن يقضي حوائجه بنفسه، ظهرت عليه مخايل الرجولة، وأخذ يتدرج في مدارج الرفعة والشجاعة، ويظهر منه ما لا يرى إلا من الأبطال العظماء.

الإعراب: ما زال: ما نافية، لا عمل لها. زال: فعل ماض ناقص؛ واسمه: هو؛ يعود إلى يزيد. مذ: ظرف زمان، مبني على السكون في محل نصب، متعلق بـ"زال"؛ وهو مضاف إلى جملة "عقدت يده إزاره"؛ وهو الأفضل -هنا- عقدت فعل ماض مبني على =

(53/3)

أو اسمية؛ كقوله 1: [الطويل]

307- وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع 2

= الفتح، والتاء للتأنيث. يده: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، والهاء: في محل جر بالإضافة. إزاره: مفعول به منصوب، والهاء: مضاف إليه. فسمما: الفاء عاطفة، سما: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف، منع من ظهوره التعذر؛ والفاعل: هو؛ يعود إلى يزيد. فأدرك: الفاء عاطفة، أدرك: فعل ماض، والفاعل: هو؛ يعود إلى يزيد. خمسة: مفعول به منصوب، وهو مضاف. الأشبار: مضاف إليه مجرور؛ وخبر

"زال" جملة "يدني" في البيت الذي يليه؛ وهو:

يدني كتائب من كتائب تلتقي

... في ظل معترك العجاج مثار

موطن الشاهد: "مذ عقدت".

وجه الاستشهاد: دخول "مذ" على جملة فعلية؛ وهو الغالب في استعمالها، وينبغي أن يكون فعلها ماضيا.

1 القائل: هو الأعشى ميمون بن قيس، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

وليدا وكهلا حين شبت وأمردا

وهو من قصيدته المشهورة والتي مطلعها قوله:

ألم تغتمض عينك ليلة أمردا ...

وبت كما بات السليم مسهدا

والشاهد من شواهد: التصريح: 21 / 2، والأشعري: 297 / 2 / 566، والعيني: 3 /

326، الهمع: 1 / 216، الدرر: 1 / 185، المغني: 442 / 632، السيوطي: 257،

وديوان الأعشى: 102.

المفردات الغريبة: أبغي: أطلب. يافع: هو الغلام الذي بلغ الحلم أو ناهز العشرين،

يقال: أيفع الغلام ويفع فهو يافع، ولا يقال موفع، وكأنهم استغنوا باسم الفاعل من

الثلاثي. وليدا: صبيا. كهلا: هو من جاوز الثلاثين أو الأربعين إلى الخمسين أو الستين.

أمردا: هو الشاب الذي طر شاربه ولم تنبت لحيته؛ لأنه لم يبلغ سن الالتحاء، فإذا بلغه

-ولم تنبت لحيته- فهو ثط.

المعنى: أنني أطلب المال وأسعى للحصول عليه منذ كنت ناشئا، ثم صبيا، إلى أن بلغت

سن الكهولة.

الإعراب: ما زلت: ما نافية، زلت: فعل ماض ناقص، مبني على السكون؛ لاتصاله

بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم "زال".

أبغي: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة المقدرة =

وهما، حينئذ، طرفان باتفاق1.

[زيادة "ما" بعد "من" و"عن" و"الباء"] :

فصل: تزداد كلمة "ما" بعد "من" و"عن" والباء؛ فلا تكفهن عن عمل الجر2،

= على الباء للثقل؛ والفاعل: أنا. المال: مفعول به منصوب؛ وجملة "أبغي المال": في محل نصب خبر "زال". مذ: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ"أبغي". أنا: ضمير رفع منفصل، في محل رفع مبتدأ. يافع: خبر مرفوع؛ وجملة "أنا يافع": في محل جر بالإضافة؛ وهو الأفضل. موطن الشاهد: "مذ أنا يافع".

وجه الاستشهاد: دخول "مذ" على الجملة الاسمية؛ وبعض العلماء يرون أن "مذ" داخلية على زمن مضاف إلى الجملة؛ والتقدير: مذ زمن كوني يافعا؛ وبعضهم أعرب "مذ" مبتدأ، وجعل جملة "أنا يافع" في محل جر بإضافة اسم زمان، يقع خبرا للمبتدأ "مذ". والتقدير: أول أمد بغائي الخير وقت أنا يافع؛ والوجه الذي اعتمدناه أفضل من هذا كله.

1 ذهب بعض النحاة، وتبعهم المؤلف في "مغني اللبيب" إلى أن "مذ ومنذ" إذا وقعت بعدهما جملة فعلية أو اسمية، فهما اسمان غير ظرفين؛ ويكون كل منهما مبتدأ محذوف الخبر؛ غير أن عبارة ابن هشام في المغني تشير إلى الخلاف بوضوح، هل هما طرفان أو اسمان؟ فهو يقول: "والحالة الثانية أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية ... والمشهور أنهما حينئذ طرفان مضافان، فقيّل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجمل؛ وقيل: مبتدآن، فيجب تقدير زمان مضاف إلى الجملة، يكون هو الخبر؛ فما كان - عنده - متفقا عليه في "أوضح المسالك" جعله المشهور في "مغني اللبيب" وعلى كل، فالقول باسميتهما ضعيف. انظر شرح التصريح: 2/ 21، والمغني: 441-442. فائدة: اختلف النحاة في "مذ ومنذ" أهما أصلان أم أن أحدهما أصل للآخر؟ فقال الجمهور: "منذ" أصل، و"مذ" فرع عنه بحذف النون؛ وقال ابن ملكون: كل منهما أصل برأسه؛ وقال المالقي: إذا كانا اسمين، فإن "مذ" فرع عن "منذ"؛ وإذا كانا حرفين؛ فكل منهما أصل، ووجه ذلك أن ادعاء زيادة النون أو حذفها، تصرف؛ والمقرر أن الحرف، لا يتصرف. أوضح المسالك: 3/ 64.

2 لأنها لا تزيل اختصاصهن بالأسماء، ويرى الجمهور: أن "ما" إذا دخلت على واحد من الحروف الثلاثة: الباء، ومن، وعن، لم تكفه أصلا، وهو يؤولون قول الشاعر:
فلئن صرت لا تحير جوابا ... فيما قد ترى وأنت خطيب

حيث استشهد به ابن مالك على أن "ما" قد تدخل على الباء، فتكفها.
وما ذكره ابن الشجري أن "ما" قد تدخل على "من" فتكفها كقول أبي حية النميري:
وإنا لما نضرب الكبش ضربة ... على رأسه تلقي اللسان من الفم

=

(55/3)

نحو: {مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ} 1، {عَمَّا قَلِيلٍ} 2، {فِيمَا نَقُصُّهُمْ} 3.
[زيادة "ما" بعد "رب" و"الكاف"] :
وبعد "رب" و"الكاف"؛ فيبقى العمل قليلا؛ كقوله 4: [الخفيف]
308- ربما ضربة بسيف صقيل 5

= يؤولون هذا الشاهد ونحوه على أن "ما" مصدرية، والفعل بعدها في تأويل مصدر
مجرور بالباء أو من، فتقدير البيت الأول: فبرؤيتنا إياك، وتقدير الثاني: وإنا لمن ضربنا
الكبش. هذا وقد زاد جماعة أن "ما" تزداد بعد اللام أيضا فلا تكفها عن عمل الجزء
واستدلوا بقول الأعشى:
إلى ملك خير أربابه ... فإن لما كل شيء قرارا
مغني اللبيب: 408-409.
71 1 سورة نوح، الآية: 25.
موطن الشاهد: {مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ} .
وجه الاستشهاد: مجيء "ما" زائدة بعد "من" الجارة، ولم تمنعها عن العمل في الاسم الذي
بعدها، فخطيئات مجرورة بـ"من"، و"هم": في محل جر بالإضافة.
2 23 سورة المؤمنين، الآية: 40.
وجه الاستشهاد: مجيء "ما" زائدة بعد "عن" الجارة، ولم تكفها عن العمل في الاسم
الذي بعدها، كما في الآية السابقة.
3 4 سورة النساء، الآية: 155،
5 سورة المائدة، الآية: 13.
موطن الشاهد: {فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِثْقَالَهُمْ لَعْنَاهُمْ} .
وجه الاستشهاد: مجيء "ما" زائدة بعد الباء الجارة، ولم تكفها عن العمل في الاسم الذي

بعدها؛ و"نقضهم": اسم مجرور بالباء، و"هم": في محل جر بالإضافة.
4 القائل: هو عدي بن الرعلاء الغساني، شاعر جاهلي، اشتهر بنسبته إلى أمه، وضاع
اسم أبيه، وهو صاحب القصيدة التي منها البيت المشهور:
ليس من مات فاستراح بميت
إنما الميت ميت الأحياء
الخزانة: 4 / 187، الأصمعيات: 170، المرزباني: 252، الأعلام: 4 / 220.
5 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:
بين بصرى وطعنة نجلاء
=
=

(56/3)

وقوله 1: [الطويل]

309- كما الناس مجروم عليه وجارم 2

= وهو من شواهد: التصريح: 2 / 21، والأشعري: 572 / 2 / 299، أمالي ابن
الشجري: 2 / 243، والهمع: 2 / 38، الدرر: 2 / 41، المغني: 233 / 183، 588 /
411، السيوطي: 138-247، الخزانة: 4 / 187.
المفردات الغريبة: صقيل: مجلو أملس. بصرى: بلد بالشام. كان بها سوق في الجاهلية،
وذهب إليه النبي صلى الله عليه وسلم مع عمه للتجارة، ورآه فيها بحيرا الراهب. نجلاء:
واسعة ظاهرة الاتساع.
المعنى: كثيرا ما استعملت سيفي للضرب، ورخي للطعن في هذه الجهة استعمالا مشرفا.
الإعراب: ربما: رب حرف جر شبيه بالزائد، و"ما" زائدة لا عمل لها. ضرب: اسم مجرور
لفظا بـ"رب" مرفوع محلا، على أنه مبتدأ مرفوع. بسيف: متعلق بمحذوف صفة
لـ"ضربة". صقيل: صفة مجرورة لـ"سيف". "بين": متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، و"بين"
مضاف. بصرى: مضاف إليه. وطعنة: الواو عاطفة، و"طعنة": اسم معطوف على ضربة
مجرور مثله. نجلاء: صفة لـ"طعنة" مجرورة.
فائدة: أضاف الشاعر "بين" إلى "بصرى"؛ وهو اسم مفرد، ولم يعطف عليه مثله -
ومعلوم أن "بين" لا تضاف إلا إلى متعدد - لأحد احتمالين؛ الأول: كون "بصرى" في

قوله المتعدد؛ لأنها ذات أجزاء، ومحلات كثيرة؛ والتقدير: بين أجزائها وأماكنها؛ والثاني: أن هناك مضافا محذوفا؛ والتقدير: بين أماكن بصرى. موطن الشاهد: "ربما".

وجه الاستشهاد: زيادة "ما" بعد "رب" من دون أن تمنعها من العمل؛ وحكم ذلك الجواز مع القلة.

1 القائل: هو عمرو بن براقه الهمداني، وبراقه اسم أمه واسم أبيه منبه، شاعر همداني قبيل الإسلام؛ له أخبار في الجاهلية، عاش إلى خلافة عمر بن الخطاب، ووفد مع من وفد من قومه، ودخل عليه، وكان شيخا كبيرا يعرج، مات بعد سنة 11هـ. الأعلام: 5/ 76، الإصابة: ت: 6477، سمط اللآلي: 748 و749، الأغاني: 21/ 175 ط. ليدن".

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

وننصر مولانا ونعلم أنه

وهو من كلمة قالها عمرو في رجل اسمه حريم من مراد، كان قد أغار على إبل عمرو =

(57/3)

.....

= فاستاقها، فأغار عمرو على حريم، واستاق كل شيء عنده، فأتى حريم بعد ذلك عمرا، وطلب إليه أن يرد عليه بعض ما أخذه منه، فأبى عمرو، ورجع حريم. وأول هذه الكلمة قوله:

تقول سليمى لا تعرض لتلفة ...

وليلك عن ليل الصعاليك نائم

والشاهد من شواهد: "التصريح: 2/ 21، الأشعوني: 573 / 2 / 299، ابن عقيل: 217 / 3 / 35، وأما القالي "بولاق": 2/ 123، المؤتلف: 67، العيني: 3/ 332، الهمع: 2/ 38، الدرر: 2/ 42، 170، المغني عدة مرات منها: 101/ 92، 321/ 326، والسيوطي: 73، 247، 263.

المفردات الغريبة: ننصر: نعين ونؤازر. مولانا: المراد هنا: حليفنا أو سيدنا. مجروم:

مظلوم واقع عليه الجرم والتعدي. جارم: ظالم معتد.

المعنى: يفتخر الشاعر بقومه قائلا: إن من أخلاقنا وشيمتنا، أن نساعد حليفنا، ونعينه على عدوه، ونحن نعلم أنه كغيره من الناس يظلم ويظلم غيره.

الإعراب: وننصر: الواو بحسب ما قبلها، ننصر: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: نحن. مولانا: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف، و"نا": مضاف إليه. ونعلم: الواو عاطفة، نعلم: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: نحن، وجملة "نعلم": معطوفة على جملة ننصر. أنه: أن حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب اسم "أن". كما: الكاف حرف تشبيه وجر، و"ما": زائدة لا محل لها من الإعراب. الناس: اسم مجرور بالكاف، وعلامة جره الكسرة؛ و"الجار والمجرور": متعلق بمحذوف خبر "أن"؛ والمصدر المؤول من "أن وما دخلت عليه": سد مسد مفعولي نعلم. مجروم: خبر ثان لـ"أن" مرفوع. "عليه": في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول "مجروم". وجارم: الواو عاطفة، جارم: اسم معطوف على "مجروم" مرفوع مثله؛ وفي "جارم" ضمير مستتر فاعل لاسم الفاعل. موطن الشاهد: "كما الناس".

وجه الاستشهاد: اقتران الكاف بـ"ما" الزائدة، من دون أن تكفها عن العمل في الاسم الذي بعدها؛ وحكم اقترانها بـ"ما" الزائدة مع بقاء عملها الجواز مع القلة، كما جاء في المتن.

فائدة: أولى: قد تزداد "ما" -على قلة أيضا- بعد "اللام"، كما في قول الأعشى:

إلى ملك خير أربابه ... فإن لما كل شيء قرارا

أي: فإن لكل شيء.

ثانية: تزداد "ما" بعد أدوات الشرط الجازمة في نحو قوله تعالى: {أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ} ، وبعد أدوات الشرط غير الجازمة في نحو قوله -جل شأنه: {حَتَّى =

(58/3)

والغالب أن تكفهما عن العمل؛ فيدخلان -حينئذ- على الجمل؛ كقوله 1: [الطويل]

310- كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه 2

= إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ} ؛ وهي في الموضعين لم تغير من وضع الأداة شيئا، وإنما زيدت في أحوالها كلها لجرد التأكيد.

1 القائل: هو نھشل بن حرى بن ضمرة الدارمي، شاعر مخضرم، عاش في الجاهلية، وأدرك الإسلام وأسلم ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم صحب عليا في حروبه؛ أثنى عليه الجمحي وعلى آبائه وذلك بتواليهم بالشعر والشرف، وقال: لا أعلم في تميم رهطا يتوالون تواليهم. مات نحو سنة 45هـ. الشعر والشعراء: 2/ 637، الجمحي: 2/ 583، الاشتقاق: 150، الأغاني: 8/ 153، الأعلام: 8/ 49.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، يرثي فيه الشاعر أخاه مالكا، وكان قد قتل في جيش علي يوم صفين، وصدره قوله:
أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد
والبيت من شواهد: التصريح: 2/ 22، والعيني: 3/ 334، والهمع: 2/ 38، والدرر: 2/ 42.

المفردات الغريبة: ماجد: ذو مجد، والمجد: الرفعة والشرف والكرم. يخزني: يوقعني في الخزية، وهي الإهانة والفضيحة، والمراد: يخذلي. يوم مشهد: اليوم الذي يشهده الناس ويحضرونه، والمراد يوم صفين، وهو الذي قتل فيه أخوه مالك. سيف عمرو: المراد عمرو بن معديكرب الزبيدي، وسيفه: الصمصامة. مضاربه: جمع مضرب، وهو نحو شبر من طرفه.

المعنى: يمدح الشاعر أخاه بالشجاعة والإقدام والكرم، وأنه لم يتخل عنه ولم يخذله، ولم يحجم عن لقاء الأعداء معه يوم صفين؛ كما أن سيف عمرو بن معديكرب لم يخذله، ولم ينب في يده.

الإعراب: أخ: خبر لمبتدأ محذوف؛ والتقدير: هو أخ. ماجد: صفة لـ"أخ" مرفوع. لم: نافية جازمة. يخزني: فعل مضارع مجزوم بـ"لم" وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعولا به؛ والفاعل: هو؛ وجملة "لم يخزني": في محل رفع صفة ثانية لـ"أخ". "يوم": متعلق بـ"يخزني"، وهو مضاف. مشهد: مضاف إليه مجرور. كما: الكاف حرف تشبيه وجر، و"ما" حرف كاف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. سيف: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. عمرو: مضاف إليه مجرور. لم: جازمة نافية. تخنه: فعل مضارع مجزوم بـ"لم" وعلامة جزمه =

وقوله1: [المديد]

311- ربما أوفيت في علم2

= السكون، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعولا به. مضاربه: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه؛ وجملة "لم تخنه مضاربه": في محل رفع خبر المبتدأ "سيف".

موطن الشاهد: "كما سيف عمرو".

وجه الاستشهاد: مجيء الكاف الجارة مقترنة بـ"ما" الكافة؛ فكفتها عن عمل الجر، ودخلت على الجملة الاسمية - كما بينا في الإعراب - حيث تلاها "سيف" الواقع مبتدأ، وخبره جملة "لم تخنه مضاربه"؛ وحكم اقتران "ما" الكافة بالكاف ومنعها من العمل - أي من جر الاسم بعدها - الجواز مع الرجحان.

ومثل الشاهد السابق قول عمرو بن حكيم بن معية:

ولو جاورتنا العام سمراء لم نبيل

... على جذبنا ألا يصبوب ربيع

لقد علمت سمراء أن حديثها ... نجيع كما ماء السماء نجيع

والشاهد في قوله: "كما ماء السماء نجيع" حيث جاءت الكاف الجارة، واقتربت بها "ما" الكافة فمنعتها من عمل الجر، وتلاها جملة اسمية؛ فـ"ماء" مبتدأ، والسماء: مضاف إليه. نجيع: خبر المبتدأ مرفوع.

1 القائل: هو جذيمة الأبرش، ويعرف بالوضاح، ثالث ملوك الدولة التتوخية في العراق، جاهلي عاش عمرا طويلا، وملك أرضا واسعة بفضل تنظيمه للجيش واستعماله للمجانيق. من حديثه أنه قتل عمرو بن الظرف، أبا الزباء واستولى على أرضه، ثم تأرت الزباء لأبيها فقتلته وذلك نحو: 366ق. هـ. خزنة الأدب: 4 / 569، الأعلام: 2 / 114.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

ترفعن ثوبي شمالات

وهو من شواهد: التصريح: 2 / 22، والأشموقي: 574 / 2 / 299، سيبويه: 1 / 154، والنوادر: 210، والمقتضب: 3 / 15، والمؤتلف: 340، أمالي ابن الشجري: 2 / 243، شرح المفصل: 9 / 40، المقرب: 86، العيني: 3 / 234، 3 / 328، الهمع: 2 / 38، 78، الدرر: 2 / 41، 99، المغني: 222 / 180، 232 / 183، 576 / 407، والسيوطي: 134، 245.

المفردات الغربية: أوفيت: نزلت. علم: جبل. شمالات: جمع شمال، وهي ريح تهب من ناحية القطب الشمالي، =

(60/3)

والغالب على "رب" المكفوفة أن تدخل على فعل ماض، كهذا البيت 1.
وقد تدخل على مضارع منزل الماضي؛ لتحقيق وقوعه؛ نحو: {رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا} 2.

= المعنى: كثيرا ما أنزل على الجبال العالية في مهب الرياح العاتية، متحملا المصاعب لأرقب الأعداء؛ فهو يفتخر بأنه يرقب الطليعة بنفسه متحملا المشاق ولا يعتمد على غيره في المراقبة.

الإعراب ربما: رب حرب جر شبيهه بالزائد، يفيد التقليل، و"ما": حرف كاف لـ"رب" عن عمل الجر لفظا في الاسم الذي يليه؛ وهو مهمل لهذا الحرف أن يدخل على الجمل. أوفيت: فعل ماض مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك؛ والتاء: في محل رفع فاعل. "في علم": متعلق بـ"أوفى". ترفعن: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة؛ ونون التوكيد لا محل لها من الإعراب. ثوي: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل الياء، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لياء المتكلم؛ والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. شمالات: فاعل مرفوع مؤخر.

موطن الشاهد: "ربما أوفيت".

وجه الاستشهاد: اقتران "ما" الكافة بـ"رب" ومنعها إياها من عمل الجر؛ ودليل ذلك دخول "رب" على الجملة الفعلية؛ ولو بقي عمل "رب"؛ لدخل على الاسم.
1 لأن معناها التكثر أو التقليل، وهما إنما يكونان فيما عرف حده، والمستقبل مجهول، وإذا كانت "ما" كافة، و"رب" غير عاملة وجب وصلهما كتابة؛ فإن كانت "رب" عاملة وجب فصلهما.

2 15 سورة الحجر، الآية: 2.

موطن الشاهد: "ربما يود".

وجه الاستشهاد: دخول "رب" المكفوفة على فعل مضارع متحقق الوقوع؛ وحكم دخولها على الفعل المضارع الجواز مع القلة، كما في الآية الكريمة؛ وذكر ابن هشام في

"المغني": إنما جاز دخول "ربما" على "يود"؛ "لأن المستقبل معلوم -عند الله تعالى-
كالماضي، وقيل: هو على حكاية حال ماضية مجازاً، مثل قوله تعالى: {وَنُفِخَ فِي الصُّورِ}
؛ وقيل: التقدير ربما كان يود، وليس حذف كان من دون "إن" و"لو" الشرطيتين سهلاً،
ثم الخبر حينئذ -وهو "يود"- مخرج على حكاية الحال الماضية؛ فلا حاجة إلى تقدير
كان، ولا يمتنع دخولها على الاسم، خلافاً للفارسي". انظر مغني اللبيب: 408،
وشرح التصريح: 2 / 22.

(61/3)

وندر دخولها على الجملة الاسمية؛ كقوله 1: [الخفيف]

312- ربما الجامل المؤبل فيهم 2

حتى قال الفارسي 3: يجب أن تقدر "ما" اسماً مجروراً بـ"رب" بمعنى

1 القائل: هو أبو دؤاد الإيادي؛ جارية بن الحجاج، شاعر جاهلي، وأحد وصاف الخيل
المشهورين شهد له بذلك الأصمعي. وله شعر في المدح والهجاء وقد كانت تفخر إياد به
فتقول: فينا أشعر العرب، تجريد الأغاني، 1778، الشعر والشعراء: 1 / 237،
الأعلام: 1 / 106، السمط: 879.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

وعناجيج بينهن المهار

والبيت من شواهد: التصريح: 2 / 22، والأشعري: 570 / 2 / 298، وابن عقيل:
215 / 3 / 33، والعيني: 328 / 3، وأما ابن الشجري: 243 / 2، وشرح المفصل:
8 / 29، الحزانة: 4 / 188، الهمع: 2 / 26، الدرر: 2 / 41، المغني: 234 /
183، السيوطي: 139، ديوان أبي دؤاد: 316.

المفردات الغريبة: الجامل: اسم جمع للإبل لا واحد له، وقيل القطيع من الإبل مع
رعاتها. المؤبل: المعد للقنية. عناجيج: جمع عنجوج كعصفور، وهي الخيل الجياد الطويلة
الأعناق. المها: جمع مهر، وهو ولد الفرس، والأنثى مهرة.
المعنى: يفتخر الشاعر بنفسه ويصفها بالجوهر والكرم، وأنه لا يبخل على من يتصل به
بأحسن ما عنده؛ من الإبل المتخذة للقنية، والخيال الجياد التي معها أولادها.
الإعراب: ربما: حرف جر شبيه بالزائد، يفيد التقليل، وما: كافة لـ"رب" عن العمل،

الجميل: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، المؤيل: صفة لـ"الجميل" مرفوع.
"فيهم": متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. وعناجيج: الواو عاطفة، عناجيج: اسم معطوف
على الجمال مرفوع مثله. بينهن: "بين" متعلق بمحذوف خبر مقدم، و"هن": في محل جر
بالإضافة. المهارة: مبتدأ مؤخر مرفوع؛ وجملة "المبتدأ والخبر": في محل رفع صفة
لـ"عناجيج".

موطن الشاهد: "ربما الجمال فيهم".
وجه الاستشهاد: دخول "رب" المكفوفة بـ"ما" على الجملة الاسمية؛ وحكم دخولها على
الجميل الاسمية الجواز مع الندرة.
3 جعل الفارسي "ما" في هذا البيت نكرة بمعنى شيء مجرور المحل برب؛ وذلك لأنه لا
يجوز دخول "رب" المكفوفة على الجملة الاسمية، وجعل "الجميل": خبر مبتدأ محذوف،
أي: رب شيء هو الجمال، وفيهم: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال؛ =

(62/3)

شيء؛ و"الجميل"؛ خبرا لضمير محذوف؛ والجملة صفة لما؛ أي: رب شيء هو الجمال
المؤيل.

[حذف "رب" وبقاء عملها]:

فصل: تحذف "رب" ويبقى عملها، بعد الفاء كثيرا؛ كقوله1: [الطويل]

313- فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع2

= فيكون مدخول رب مفردا، وإنما قدر الفارسي ضميرا محذوفا، ولم يجعل الجملة على
حالتها صفة لما؛ ليحصل الربط بين الصفة والموصوف؛ وفي هذه الحالة، تكتب "ما"
مفصولة من "رب"، بخلاف "ما" الكافة فإنها تكتب موصولة؛ كما بينا من قبل.

انظر مغني اللبيب: 408، والتصريح: 22 / 2.

1 القائل: هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

فألهيتها عن ذي تائم محول

والبيت من معلقته المشهورة، وهو من شواهد: التصريح: 22 / 2، والشذور 161/

425، والهمع: 36 / 2، والدرر: 38 / 2، والمغني: 181 / 227، 213 / 290،

والسيوطي: 137-158، وابن عقيل: 218 / 3 / 36، والأشموني: 577 / 2 / 399،
وديوان امرئ القيس: 147.

المفردات الغريبة: طرقت: أتيها ليلاً، والطروق: الإتيان في الليل. ألهيتها: شغلتها.
تائم: جمع قيمة وهي التعاويذ التي تعلق على الصبي لتقيه من العين والسحر ونحوهما
على عقيدة العرب. محول: اسم فاعل، من أحول الصبي إذا مر من عمره حول.
المعنى: رب امرأة مثلك حبلى ومرضع قد أتيها ليلاً فشغلتها عن طفلها الصغير الذي
تولع به. وخص الحبلى والمرضع؛ لأنهما أزهداً للنساء في الرجال، ومع ذلك تعلقنا به
ومالنا إليه.

الإعراب: فمثلك: الفاء عاطفة، مثل: اسم مجرور لفظاً بـ"رب" المقدرة، منصوب محلاً
على أنه مفعول به لـ"طرقت" الآتي، والكاف: في محل جر بالإضافة؛ والتقدير: فـ"رب
مثلك طرقت". حبلى: بدل من "مثل" مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة إن راعينا
اللفظ. ومنصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة إن راعينا المحل. قد: حرف تحقيق.
طرقت: فعل ماضٍ، والتاء: في محل رفع فاعل. ومرضع: الواو عاطفة، مرضع: اسم
معطوف على "حبلى"؛ والراجع في روايته الجر؛ غير أنه يجوز مراعاة =

(63/3)

وبعد الواو أكثر 1؛ كقوله 2: [الطويل]

= المحل، فيجوز نصبه عطفاً على محل "حبلى". فألهيتها: الفاء عاطفة، ألهى: فعل ماضٍ
مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، و"ها": ضمير متصل مبني على
السكون في محل نصب مفعولاً به. "عن ذي": متعلق بـ"ألهيتها"؛ و"ذي" من الأسماء
الستة؛ فعلمة جره الياء بدل الكسرة، وهو مضاف. تائم: مضاف إليه مجرور، وعلامة
جره الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ لأنه على صيغة منتهى الجموع. محول: صفة لـ"ذي
تائم" مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.
موطن الشاهد: "فمثلك".
وجه الاستشهاد: جر "مثل" بـ"رب" المحذوفة بعد الفاء؛ وحكم الجر بـ"رب" المحذوفة بعد
الفاء الجواز مع الكثرة؛ ومثل هذا الشاهد قول المتنخل الهذلي:
فحور قد هوت بهن عين

نواعم في المروط وفي الرباط

1 ذهب الكوفيون وأبو العباس المبرد من البصريين إلى أن الواو تعمل بنفسها الجر في النكرة، وقالوا في تعليل ذلك: لأن الواو نابت عن "رب" التي تعمل الجر؛ فلما نابت عنها؛ عملت عملها، ولا يمكن أن نعد هذه الواو واو العطف؛ لأنها تقع في أول الكلام؛ وذهب البصريون إلى أن الواو، ليست هي التي تعمل الجر، وإنما عامل الجر "رب" مقدرة، وقالوا في تعليل رأيهم: "لأن الواو حرف غير مختص، والحرف غير المختص أصله ألا يعمل شيئاً، وإذا كانت الواو، ليست هي عامل الجر، لزم أن نقدر عاملاً يكون جر ما بعد الواو به، وإنما قدرنا الجر بـ"رب" لأننا رأينا "رب" يجوز ظهورها مع الواو، فيقال: ورب ليل ورب بلد، ومن ذلك قول الشاعر:

"ورب أسيلة الخدين بكر"

والذي ينقض قول الكوفيين والمبرد: "إن العامل هو الواو نفسها في نحو: وليل، ونحول: وبلد" أننا رأينا العرب تجر بـ"رب" محذوفة، وليس في الكلام عوض منها: كما في قول الشاعر:

مثلك أو خير تركت رذية ... تقلب عينيها إذا طار طائر
ورأينا العرب -أيضاً- تجر الاسم النكرة بعد بل وبعد الفاء، ولم يقل أحد منا ومنكم: إن بل أو الفاء تجر، وهذان الحرفان، يحسن ظهورهما في الكلام مع "رب" كما قلنا في شأن الواو، ولو كان حرف منها نائبا عن رب وعوضاً عنها، لم يجوز أن يظهر في الكلام معها؛ لأن العوض لا يذكر مع المعوض. انظر مغني اللبيب: 477، وجمع الهوامع: 2/37-36.

2 القائل: هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، وقد مرت ترجمته.

(64/3)

314- وليل كموج البحر أرخى سدوله1

وبعد "بل" قليلاً؛ كقوله2: [الرجز]

315- بل مَهْمَهٍ قطعت بعد مهمه3

1 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

علي بأنواع الهموم لبيتلي

والبيت من معلقته المشهورة التي كثر الاستشهاد بأبياتها.

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 22، وشذور الذهب: 160/ 424، شرح الزوزني: 106، والمغني: 672/ 473، والأشموقي: 579/ 2/ 300، وديوان امرئ القيس: 151.

المفردات الغريبة: كموج البحر: أي مثله في شدة هوله وظلمته. سدوله: ستوره، والمفرد: سدل. ليبتلي: ليختبر ويمتحن.

المعنى: رب ليل عظيم الهول والخوف أسدل علي ستور ظلامه مع أنواع الهموم والأحزان؛ ليختبر ما عندي من الشجاعة والاحتمال والصبر، أو الجزع والفرع قطعته ولم أبال به.

الإعراب: وليل: الواو: واو رب، لا محل لها من الإعراب، ليل: اسم مجرور لفظا مرفوع محلا على أنه مبتدأ. "كموج": متعلق بمحذوف صفة لـ"ليل"، وموج: مضاف. البحر: مضاف إليه مجرور. أرخى: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف، منع من ظهوره التعذر؛ والفاعل: ضمير مستتر جوازا؛ تقديره هو. سدوله: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه؛ وجملة "أرخى سدوله": في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظا بـ"رب" المقدرة. "علي": متعلق بـ"أرخى". بأنواع: متعلق بـ"أرخى" أيضا، وأنواع مضاف. الهموم: مضاف إليه مجرور. ليبتلي: اللام للتعليل، يبتلي: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل؛ والمصدر المؤول من "أن المصدرية المضمرة مع يبتلي": في محل جر بلام التعليل؛ و"الجار والمجرور": متعلق بـ"أرخى". موطن الشاهد: "وليل".

وجه الاستشهاد: جر "ليل" بـ"رب" المقدرة بعد الواو؛ وحكم عمل رب محذوف بعد الواو الجواز وهو شائع بكثرة؛ وعملها محذوفة بعد الواو من عملها محذوفة بعد الفاء. 2 القائل: هو رؤية بن العجاج، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا بيت من مشطور الرجز استشهد به: التصريح: 2/ 23، والعيني 345/ 3، وشرح شواهد الشافية: 202، واللسان "بلل"، وديوان رؤية: 166. =

(65/3)

وبدوئهن أقل؛ كقوله1: [الخفيف]

316- رسم دارٍ وقفت في طلله2

= المفردات الغربية: مهمه: مفازة بعيدة الأطراف. قيل سميت بذلك؛ لأن سالكها يقول لصاحبه من الخوف والذعر: مه مه، أي كف عن الحديث.

الإعراب: بل: حرف عطف يفيد الإضراب، لا محل له من الإعراب. مهمه: اسم مجرور لفظا بـ"رب" المقدرة المحذوفة، منصوب محلا، على أنه مفعول به لـ"قطعت" الآتي. "بعد": متعلق بـ"قطع"، وهو مضاف. مهمه: مضاف إليه مجرور. موطن الشاهد: "بل مهمه".

وجه الاستشهاد: جر "مهمه" بـ"رب" المحذوفة المقدرة بعد "بل"؛ وحكم حذف "رب" مع بقاء عملها بعد "بل" الجواز مع القلة؛ ومثل هذا الشاهد قول رؤية بن العجاج: بل بلد ذي سعد وأصباب

... قطعت أخشاه بعسف جواب

فجاءت "رب" مقدرة بعد "بل"، وبقي عملها، بعد حذفها.

1 القائل: هو جميل بن معمر العذري، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

كدت أقضي الحياة من جلله

وهو من شواهد: التصريح: 23 / 2، وابن عقيل "38 / 3 / 220"، وأما القالي: 1 /

246، واللسان "جلل"، وديوان جميل بن معمر العذري: 187.

المفردات الغربية: رسم دار: هو ما بقي من آثارها لاصقا بالأرض، كالرماد ونحوه. طلله، الطلل: ما شخص أي ما ارتفع من آثارها، كالوتد والأثافي. من جلله: من أجله، أو من عظم شأنه في نفسي.

المعنى: رب أثر باق من آثار ديار الأحبة وقفت عنده، فكدت أموت أسى وحزنا على تلك الديار، التي كانت عامرة ولها أعظم شأن في نفسي، فاصبحت خرابا خاوية من أهلها.

الإعراب: رسم: اسم مجرور لفظا بـ"رب" المقدرة، مرفوع محلا على أنه مبتدأ؛ وهو مضاف. دار: مضاف إليه مجرور. وقفت: فعل ماض مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: في محل رفع فاعل. "في طلله": متعلق بـ"وقف"، وطلل: مضاف، والهاء مضاف إليه؛ وجملة "وقفت في طلله": في محل رفع صفة لـ"رسم"؛ أو في محل جر صفة له؛ تبعا للفظ الموصوف. كدت: فعل ماض من أفعال المقاربة مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك؛ والتاء: في محل رفع اسم "كاد". أقضي: فعل

مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. الحياة: مفعول به منصوب. "من جلله": متعلق بـ"أقضي"،
وجلل: مضاف، و"الهاء": في محل جر بالإضافة؛ وجملة "أقضي" =

(66/3)

[حذف غير رب وبقاء عمله]:

وقد يحذف غير "رب" ويبقى عمله؛ وهو ضربان:

1- سماعي؛ كقول رؤية: "خير والحمد لله"؛ جوابا لمن قال له كيف أصبحت؟

2- وقياسي، كقولك: "بكم درهم اشتريت ثوبك"؛ أي: بكم من درهم؟

= الحياة..": في محل نصب خبر "كاد"؛ وجملة "كاد واسمها وخبرها": في محل رفع خبر
المبتدأ.

موطن الشاهد: "رسم دار".

وجه الاستشهاد: جر "رسم" بـ"رب"؛ وهي محذوفة من غير أن يتقدم هذا المجرور حرف
من الأحرف السابق ذكرها؛ وحكم هذا قليل ونادر.

1 الأصل: بخير، أو على خير، فحذف الجار وأبقى عمله، ورؤية هذا من فصحاء
العرب الذين يستشهد بقولهم.

2 بقي مما يطرد فيه الحذف غير ما ذكره المصنف:

1- أن يكون الجار أحد حروف القسم والمجرور لفظ الجلالة دون عوض من حرف
القسم المحذوف: الله لأفعلن.

2- في جواب سؤال اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف، نحو "زيد"، في جواب
من قال: بمن اهتديت؟

3- في العطف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف إذا كان العطف بحرف منفصل
بـ"لو" كقول الشاعر:

"متى عدتم بنا ولو فئة منا".

4- أن يكون المجرور معطوفا على آخر؛ بحرف منفصل بلا، كقول الشاعر:

ما لمحب جلد أن يهجرا ... ولا حبيب رافة فيجبرا

5- أن يكون المجرور مقرونا بجملة استفهام بعد كلام تضمن مثل الحرف المحذوف، نحو
قولك: "أزيد بن عمرو" جوابا لمن قال: "اهتديت بزيد".

- 6- أن يكون المجرور مسبوقاً بملاً بعد كلام اشتمل على مثل الحرف المحذوف؛ نحو:
"هلا رجل يعتمد عليه". بعد قول القائل "تمسكت بخالد".
- 7- أن يكون المجرور مسبوقاً بإن، وفي الكلام السابق عليه مثل الحرف المحذوف؛ نحو:
لا تمسك بأحسنهما خلقاً، إن علي وإن عمرو".
- 8- لام التعليل إن جرت كي المصدرية وصلتها؛ نحو: جئت كي أتعلم. =

(67/3)

خلافاً للزجاج، في تقديره 1. الجر بالإضافة؛ وكقولهم: "إن في الدار زيدا والحجرة عمرا"
أي: وفي الحجرة؛ خلافاً للأخفش، إذ قدر العطف، على معمولي عاملين 2؛ وقولهم:
"مررت برجل صالح إلا صالح فطالح" حكاه يونس 3؛ وتقديره: إلا أمر بصالح، فقد
مررت بطالح 4.

= 9- بعد أن المصدرية وأن المؤكدة؛ نحو: "رغبت أن أتنسك" و"عجبت أنك مستمر
في ضلالك".

10- أن يكون المجرور بالحرف معطوفاً على خبر "ليس" أو "ما" الحجازية بشرط أن
يكون صالحاً لدخول حرف الجر عليه، بأن يكون الخبر اسماً لم ينتقض نفيه بإلا؛ نحو:
لست مدركاً القطار، ولا قادر على العودة بجر "قادر" بالعطف على مدركا، الذي يجوز
جره بالباء، فيقال: لست بمدرك. فعلى الجواز الموهوم عطف عليه بالجر؛ وهذا هو
الذي يسميه النحاة: العطف على التوهم.

انظر: همع الموامع: 37 / 2، والنحو الوافي: 532 / 2، والأشموني مع حاشية الصبان:
233-235 / 2.

1 وذلك من وجهين: أحدهما: أن كم الاستفهامية، لا يصلح أن تعمل الجر؛ لأنها قائمة
مقام عدد مركب؛ والعدد المركب، لا يعمل الجر، فكذا ما قام مقامه. والثاني: أن الجر
بعد "كم" الاستفهامية، لو كان بالإضافة، لم يشترط دخول حرف الجر على كم،
فاشترط ذلك دليل على أن الجر بمن مضمرة؛ لكون حرف الجر الداخِل على كم عوضاً
عن اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية؛ فإنه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها، كان
تمييزها مجروراً بالإضافة لا بمن مضمرة خلافًا للفرءاء.

شرح التصريح: 23 / 2.

2 فجعل "الحجرة" معطوفة على الدار، و"عمرا" معطوفا على "زيدا" والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين؛ لأن العامل في الدار حرف الجر، والعامل في "زيد" إن. والعطف بحرف واحد على معمولين لعاملين مختلفين، مما لا يجيزه. سيبويه وأنصاره؛ لضعف حرف العطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين. انظر حاشية الصبان. 2/ 235، وشرح التصريح: 2/ 23.

3 وحكاه سيبويه "إلا صالحا فطالحا" بنصبهما على تقدير إلا يكن صالحا يكن طالحا، وحكاه أيضا "إلا صالحا فطالح" بنصب الأول ورفع الثاني على تقدير إلا يكن صالحا فهو طالح.

4 هذا تقدير ابن مالك، وقدره سيبويه: إلا أكن مررت بصالح فبطالح. قيل: وهو الصواب؛ لئلا يتنقض إخبارك أولا بالمرور فيما مضى؛ لأن إلا أمر معناه في =

(68/3)

= المستقبل؛ ويمكن حمل تقدير ابن مالك عليه، بأن يجعل معنى إلا أمر إن لا أكن مررت. شرح التصريح: 2/ 23. حاشية الصبان: 2/ 235.

فائدتان: 1- لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره اختيارا، ويجوز الفصل بينهما اضطرارا بظرف أو جار ومجرور.

2- ذكرنا: أن الظرف والجار والمجرور لا بد لهما من متعلق يرتبطان به، وهذا المتعلق قد يكون فعلا أو شبهه كاسم الفعل، أو مؤولا بما يشبه ذلك، أو ما يشير إلى معناه، نحو: {وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ} أي وهو المسمى بهذا الاسم، {مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ} أي: انتفى الكون مجنونا بنعمة ربك، فإن لم يكن شيء من ذلك، قدر الكون المطلق متعلقا. ويستثنى من ذلك:

أ- الحروف الزائدة؛ لأنه أتى بها للتأكيد لا للربط.

ب- "لعل" في لغة عقيل؛ لأنها شبيهة بالزائد.

ج- "رب" في مثل: رب رجل محسن قابلت؛ لأن مجرورها مفعول.

د- "لولا" عند من جر بها؛ لأنها بمنزلة "لعل" في رفع ما بعدها محلا.

هـ- حروف الاستثناء وهي: خلا، وعدا، وحاشا، إذا خفضن.
انظر الأشموني مع حاشية الصبان: 236 / 2.

(69/3)

[باب الإضافة1]

هذا باب الإضافة

[ما يحذف من الاسم المراد إضافته]:

تحذف من الاسم2 الذي تريد إضافته ما فيه من تنوين؛ ظاهر، أو مقدر؛

1 الإضافة في اللغة: مطلق الإسناد، قال امرؤ القيس بن حجر الكندي:

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا ... إلى كل حاري جديد مشطب

يريد: لما دخلنا هذا البيت، أسندنا ظهورنا إلى كل رجل منسوب إلى الحيرة؛ لأن جلب منها أو صنع بها. والإضافة في اصطلاح النحاة: إسناد اسم إلى غيره، على تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه.

وإن شئت قلت: هي نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي أن يكون ثانيهما مجرورا دائما والمراد بالنسب: الإسناد والحكم. ومعنى كونها تقييدية: أنها نسبة جزئية؛ الغرض منها تقييد المضاف بالمضاف إليه، وإيجاد نوع من القصر والتحديد له بعد أن كان عاما مطلقا. هذا، ولا يكون المضاف إلا اسما؛ لأن الإضافة تعاقب التنوين أو النون القائمة مقام التنوين والذي -أي التنوين- هو من صفات الأسماء، ولأن الغرض من الإضافة تعريف المضاف. والفعل لا يتعرف، فلا يكون مضافا؛ وكذلك المضاف إليه، لا يكون إلا اسما؛ لأنه محكوم عليه، ولا يحكم إلا على الأسماء.

انظر شرح التصريح: 23-24، وجمع الهوامع: 2 / 46.

2 يحذف من الاسم المراد إضافته ثلاثة أشياء:

1- التنوين الظاهر من الاسم المنصرف؛ نحو: "ثوب خالد"، والتنوين المقدر في الاسم الممنوع من الصرف؛ نحو: دراهم زيد.

2- النون المعوض بها عن التنوين، وذلك في المثني، تقول في عصوان: عصواك. وجمع المذكر السالم، فتقول في "مستوطنون" مستوطنو مصر.

3- "أل" المعرفة، وذلك في الإضافة المحضة مطلقا فتقول في إضافة الدرهم: درهمك،

ولا تقول: الدرهمك. وأما الإضافة غير المحضة، فإن كان المضاف مثنى أو جمع مذكر سالماً أو لم يكن واحداً منهما لكن كان المضاف إليه مقترناً بأل صح أن تبقى أل في المضاف نحو: المستوطنا عدن، والصاربو زيد، والصارب الرجل، فأما إذا كان المضاف =

(70/3)

كقولك في "ثوب ودرهم": "ثوب زيد" و"درهمه" ومن نون تلي علامة الإعراب؛ وهو نون التثنية وشبهها؛ نحو: {تَبَّتْ يَدَا أَبِي هَبٍ} 1، و"هذان اثنا زيد"، ونون جمع المذكر السالم وشبهه؛ نحو: {وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ} 2، و"عشرو عمرو" 3، ولا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب؛ نحو: "بساتين زيد"، و {شَيَاطِينِ الْإِنْسِ} 4. ويجر المضاف إليه بالمضاف، وفاقا لسيبويه 5، لا بمعنى اللام؛ خلافاً للزجاج 6.

= مفردا والمضاف إليه غير مقترن بأل فيجب حذف أل من المضاف، فتقول في إضافة "الساكن": ساكن مصر، ولا تقول: الساكن مصر. ويجوز حذف تاء التأنيث بشرط ألا يوقع حذفها في لبس؛ نحو: عدة وإقامة، يجوز أن تقول: عدتك وإقامتك -بذكر التاء- وقد حذفت التاء في قوله تعالى: {وَأَقَامَ الصَّلَاةَ} .

انظر حاشية يس على التصريح: 24 / 2، وحاشية الصبان: 237 / 2.

111 1 سورة المسد، الآية: 1.

موطن الشاهد: {يَدَا أَبِي هَبٍ} .

وجه الاستشهاد: حذف نون التثنية في "يدا" لإضافتها إلى أبي هب.

22 2 سورة الحج، الآية: 35.

موطن الشاهد: {وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ} .

وجه الاستشهاد: حذف نون جمع المذكر السالم في "المقيمي" لإضافتها إلى الصلاة؛ ولو

أعمل اسم الفاعل؛ لثبتت النون في "المقيمين" وانتصبت الصلاة على المفعولية.

3 عشرو: شبهه بجمع المذكر في إعرابه بالحروف، وليس بجمع؛ لأنه لا مفرد له.

4 6 سورة الأنعام، الآية: 112.

موطن الشاهد: {شَيَاطِينِ الْإِنْسِ} .

وجه الاستشهاد: ثبوت النون في "شياطين" على الرغم من إضافتها؛ فكونها لا تشبه التنوين فيما ذكر؛ لأن النون -هنا- تليها علامة الإعراب، وهي حركة الضمة.

5 ووافقه الجمهور وهو الصحيح؛ بدليل اتصال الضمير به، والضمير لا يتصل إلا بعامله.

6 حيث ذهب إلى أن الجار هو ما تتضمنه الإضافة من معنى اللام.

هذا وقد ذهب السهيلي، وأبو حيان إلى أن الجار، هو الإضافة، وذهب ابن الباذش إلى أن الجار للمضاف حرف جر مقدر، ويرده أنا لا نجد لهذا الحرف الذي سنقدره متعلقا يتعلق به.

انظر التصريح: 2/ 35، وحاشية الصبان: 2/ 238، والإنصاف: 2/ 427.

(71/3)

[معاني الإضافة]:

فصل: وتكون الإضافة على معنى "اللام" بأكثرية؛ وعلى معنى "من" بكثرة، وعلى معنى "في" بقلة¹.

وضابط التي بمعنى "في": أن يكون الثاني ظرفا للأول؛ نحو: {مَكْرُ اللَّيْلِ} 2، و {يَا صَاحِبِي السَّجْنِ} 3.

والتي بمعنى "من": أن يكون المضاف بعض المضاف إليه وصالحا للإخبار به عنه⁴؛ كـ "خاتم فضة"؛ ألا ترى أن الخاتم، بعض جنس الفضة، وأنه يقال: هذا الخاتم فضة.

1 للنحاة في معنى الإضافة عدة مذاهب منها:

أ- ذهب أبو حيان إلى أن الإضافة، ليست على معنى حرف أصلا، ولا هي على نية حرف.

ب- وذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو الحسن بن الصائغ إلى أن الإضافة، تكون على معنى اللام فقط.

ج- وذهب الجمهور إلى أن الإضافة، تكون على معنى اللام أو على معنى من، ولا تكون على معنى في.

د- ورأى ابن مالك -تبعاً لطائفة من النحاة- وتبعه شارحو كلامه؛ ومنهم ابن هشام الأنصاري أن الإضافة، تجيء على معنى أحد حروف ثلاثة؛ وهي اللام، ومن، وفي.

انظر شرح التصريح: 25-26/2.

2 34 سورة سبأ، الآية: 33.

موطن الشاهد: {مَكْرُ اللَّيْلِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء الإضافة بمعنى في؛ حيث وقع المكر مضافا والليل مضافا إليه؛ والليل ظرف للمكر؛ والتقدير: مكر في الليل.

3 12 سورة يوسف، الآية: 39، 41.

موطن الشاهد: {صَاحِي السِّجْنِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء الإضافة بمعنى في؛ حيث وقع "صاحي" مضافا، والسجن مضافا إليه؛ ومعلوم أن السجن ظرف مكان لـ"صاحي"؛ والتقدير: يا صاحبان في السجن.
4 أي: يصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف.

(72/3)

فإن انتفى الشرطان معا، نحو "ثوب زيد" و"غلامه"، و"حصير المسجد"، و"قنديله"1؛ أو الأول فقط، نحو: "يوم الخميس"2، أو الثاني فقط؛ نحو: "يد زيد"3؛ فالإضافة بمعنى لام الملك والاختصاص4.

[أنواع الإضافة]:

فصل: والإضافة على ثلاثة أنواع:

1- نوع يفيد تعرف المضاف والمضاف إليه إن كان معرفة، كـ"غلام زيد"، وتخصّصه به إن كان نكرة5؛ كـ"غلام امرأة"؛ وهذا النوع، هو الغالب6.

- 1 فالثوب والغلام، ليسا بعض زيد، وكذلك الحصير والقنديل، ليسا بعض المسجد، ولا يصح الإخبار بزيد، ولا بالمسجد عما قبلهما؛ والإضافة في الأولين للملك، وفي الآخرين للاختصاص؛ وفي الحالات الأربع، لا يصح الإخبار فيها بالمضاف إليه عن المضاف، ولا المضاف إليه فيها ظرف للمضاف. شرح التصريح: 25/2.
- 2 فإن اليوم، ليس بعض الخميس، وإن كان يصح الإخبار عنه بالخميس؛ فالإضافة - هنا- من إضافة المسمى إلى الاسم.
- 3 فاليد - وإن كانت بعض يد- غير أنه لا يصح الإخبار عنها به، والإضافة فيه من إضافة الجزء إلى كله.

- 4 المقصود بلام الملك، كما في ثوب زيد وعلامه؛ ولام الاختصاص، كما في بقية الأمثلة، وعلى هذا، تكون الإضافة التي على معنى اللام، هي التي يتحقق معناها من دون معنى "من" أو "في".
- فائدتان:
- فائدة "أ": لا يشترط في الإضافة التي بمعنى اللام صحة التصريح بها؛ بل يكفي إفادة معناها؛ نحو: يوم الاثنين، وعلم البلاغة، وشجرة التفاح؛ فإنها بمعنى لام الاختصاص، ولا يصح إظهار اللام فيها.
- فائدة "ب": من الإضافة التي على معنى "من": إضافة الأعداد إلى المعدودات؛ نحو: خمسة طلاب. وإضافة العدد إلى مثله؛ نحو: خمسمائة، ولا يضر -هنا- عدم صحة الإخبار في الظاهر؛ لأن المضاف إليه يشمل المضاف.
- وإضافة المقادير إلى الأشياء المقدرة؛ نحو: اشترت صاع بر. ضياء السالك: 288 / 2.
- 5 المراد بالتخصص: تقليل الشبوع والاشتراك في النكرة، بحيث تصبح في درجة بين المعرفة والنكرة؛ من ناحية التعيين والتحديد.
- 6 وذلك؛ لأن كلا من المتضايقين، يؤثر في الآخر؛ فالمضاف يؤثر الجري في المضاف إليه؛
- =

(73/3)

-
- 2- ونوع يفيد تخصص المضاف دون تعرفه¹؛ وضابطه: أن يكون المضاف متوغلا في الإبهام²؛ كـ"غير" و"مثل"؛ إذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة³، لا كمالهما⁴؛ ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو: "مررت برجل مثلك"، أو "غيرك"⁵.
- وتسمى الإضافة -في هذين النوعين- معنوية؛ لأنها، أفادت أمرا معنويا⁶،

= وهذا يؤثر في الأول التعريف أو التخصص؛ وضابطه: انتفاء ضابطي القسمين الآتين. شرح التصريح: 26 / 2.

- 1 ينقسم هذا النوع إلى قسمين؛ الأول: ملازم للتكثير، ولا يقبل التعريف أصلا، ولو أضيف إلى معرفة؛ لشدة توغله في الإبهام، وقد ذكر المؤلف ضابطه.
- والقسم الثاني: يقبل التعريف، ولكن يجب تأويله بنكرة؛ لأنه حل محل ما لا يكون إلا نكرة؛ ومن ذلك: المعطوف على مجرور رب، وعلى التمييز الجرور بعد "كم"؛ نحو: رب

رجل وصديقه، كم ناقة وفصيلها؛ لأن مجرور "رب" و"كم" لا يكون إلا نكرة، فالمعطوف عليهما نكرة كذلك؛ وكذا كلمة "وحد" و"جهد" و"طاقة" ونحوها؛ نحو: فعل ذلك وحده؛ أو جهده؛ أو طاقته؛ لأن هذه الكلمات أحوال غالباً -والحال لا يكون إلا نكرة- ولهذا، يجب تأويلها بـ"منفرداً وجاهداً ومطيقاً"؛ بالإضافة في هذه الأمثلة ونحوها، تفيد التخصيص دون التعريف. شرح التصريح: 26 / 2.

2 أي: متعمقا ومتغلغلا وشديد الدخول فيه.

3 نحو: مررت برجل غيرك؛ أو مثلك؛ لأن المغايرة أو المماثل العامة بين شيئين، لا تخص وجها بعينه.

4 لأن صفات المخاطب معلومة، فثبوتها كلها لشخص، أو ثبوت أضدادها جميعها لشخص؛ يستلزم تعيينه؛ وإذا أريد بـ"غير" و"مثل" مغايرة خاصة ومماثلة خاصة؛ حكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك في "غير" إذا وقعت بين ضدين معرفتين؛ نحو: رأيت العلم غير الجهل، ومررت بالكريم غير الشحيح؛ ويكون في "مثل": إذا أضيفت إلى معرفة، وقارنما ما يشعر بمماثلة خاصة؛ نحو: محمد مثل عنزة؛ أي: في الشجاعة. فائدة: من الألفاظ المتوغلة في الإبهام: تربك، نخوك، ندك، شبهك؛ ومعناها: نظيرك، وشرعك، قطك، وقدك؛ وهي بمعنى: حسبك، وكافيك، وخذنك -بمعنى صاحبك- ولا يقاس على هذه، بل يقتصر على السماع. انظر شرح التصريح: 27 / 2.

5 وفي هذا دلالة على أنها تتعرف بالإضافة؛ لأن النكرة، لا توصف بمعرفة.

6 وهو استفادة المضاف من المضاف إليه التعريف أو التخصيص؛ ولأنها تتضمن معنى حرف من حروف الجر الثلاثة: من، في، اللام.

(74/3)

ومحضة؛ أي: خالصة من تقدير الانفصال 1.

3- ونوع لا يفيد شيئا من ذلك؛ وضابطه: أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادفاً بها الحال أو الاستقبال 2؛ وهذه الصفة ثلاثة أنواع: اسم فاعل 3؛ كـ"ضارب زيد"، و"راجينا"، واسم مفعول كـ"مضروب العبد"، و"مروع القلب" 4، والصفة المشبهة كـ"حسن الوجه"، و"عظيم الأمل"، و"قليل الحيل".

والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً: وصف النكرة به في

1 فنحو: "والد محمد مثلك" ليس في تقدير: والد محمد مثلك؛ بل بين المضاف والمضاف إليه قوة ارتباط واتصال. وأكثر ما يكون المضاف في الإضافة المحضة اسما جامدا غير مؤول بالمشتق؛ كالمصادر وأسمائها، والمشتقات الشبيهة بالجوامد التي لا تعمل مطلقا، كأسماء المكان، والزمان، والآلة، وأفعال التفضيل على المشهور. ضياء السالك: 2/ 290.

2 وإذا كانت الصفة بمعنى الماضي، أو مطلق الزمن، فالإضافة فيها محضة، نحو: قارئ الدرس أمس كان نشيطا، وقارئ الدرس نشيط. واختلف في الصفة التي بمعنى الاستمرار؛ فقليل: هي الحال، وقيل: الاستمرار يحتوي الأزمنة الثلاثة؛ فإذا اعتبر جانب الماضي؛ كانت الإضافة حقيقية، فلا يعمل، ويتعرف بالإضافة، كما في قوله تعالى: {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} بدليل وصف المعرفة به؛ وإن اعتبر جانب الحال أو الاستقبال؛ كانت الإضافة غير حقيقية، فيعمل، ولا يتعرف كما في قوله تعالى: "وجاعل الليل سكنا".

وإذا كان المضاف إليه جملة في هذا النوع من الإضافة؛ فإن الجملة تعتبر في حكم المفرد المضاف إليه؛ لأنها تقول بمصدر مضاف إلى فاعله -إن كانت فعلية- وبمصدر مضاف إلى مبتدئه -إن كانت اسمية- نحو: أزورك حين تكون في المنزل -أي حين وجودك- وأزورك حين والدك موجود -أي حين وجود والدك- وهذا المصدر يكون معرفة إن أضيف إلى معرفة، ونكرة متخصصة إن أضيف إلى نكرة.

3 سواء أكان مضافا إلى معمولة الظاهر أم المضمرة، وقد مثل لهما المؤلف؛ ومثل اسم الفاعل صيغ المبالغة.

4 سواء كان من الثلاثي أم من غيره كمثالي المتن؛ ومروع: من روعه الشيء بمعنى أفرعه.

(75/3)

نحو: {هَدْيًا بَالِغَ الْكُعْبَةِ} 1، ووقوعه حالا في نحو: {ثَائِي عِطْفِهِ} 2، وقوله 3:
[الكامل]

317- فأتت به حوش الفؤاد مبطنا4

1 5 سورة المائدة الآية: 95.

موطن الشاهد: {هَدْيًا بَالِغَ الْكُعْبَةِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "هديا" نكرة منصوبة على الحال، و"بالغ الكعبة" صفتها ومضاف إليه؛ ومعلوم أن الإضافة -هنا- لم تفد المضاف تعريفاً؛ لأنه لا توصف النكرة بالمعرفة.

22 2 سورة الحج، الآية: 9.

موطن الشاهد: "ثاني عطفه".

وجه الاستشهاد: مجيء "ثاني" حالا من فاعل "يجادل" في قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ}؛ ومعلوم أن الحال واجب التنكير، والأصل عدم التأويل.

3 القائل: هو أبو كبير الهذلي، وقد مرت ترجمته.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

سهدا إذا ما نام ليل الهوجل

والبيت من كلام أبي كبير في وصف ابن زوجته؛ تأبط شرا، أحد فتاك العرب وذؤبانهم.

وهو من شواهد: التصريح: 28 / 2، والأشعري: 305 / 2 / 593، والعيبي: 361 / 3،

والمغني: 664 / 895، والسيوطي: 298، وديوان الهذليين: 92 / 2.

المفردات الغريبة: أتت به: فاعل أتت يعود إلى أم تأبط شرا، وكان أبو كبير قد تزوجها.

حوش الفوائد: حديد القلب، جريء الجنان. مبطن: ضامر البطن. سهدا: قليل النوم.

الهوجل: الثقيل الكسلان، أو الأحمق.

المعنى: أن هذه المرأة جاءت بمولود ذكي جريء ضامر البطن يقظ، قليل النوم في الليل حين ينام غيره من الكسالى الحمقى.

الإعراب: فأتت: الفاء عاطفة، أتت: فعل ماض، مبني على الفتح المقدر على الألف

الحدوفاة؛ للتخلص من التقاء الساكنين، منع من ظهوره التعذر؛ والتاء للتأنيث، لا محل

لها من الإعراب، والفاعل: هي. "به": متعلق بـ"أتى". حوش: حال من الضمير المجرور

محلا بالباء، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف. الفؤاد: مضاف إليه

مجرور. مبطن: حال ثانية من الضمير المجرور محلا بالباء. شهدا: حال ثالثة، إذا: ظرف

زمان متعلق بـ"سهدا" مبني على السكون في محل نصب. ما: زائدة. نام: فعل ماض مبني

على الفتح. ليل: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو =

ودخول "رب" عليه في قوله 1: [البسيط]

318- يا رب غابطنا لو كان يطلبكم 2

= مضاف. الهوجل: مضاف إليه مجرور؛ وجملة "نام ليل الهوجل": في محل جر بالإضافة.
موطن الشاهد: "حوش الفؤاد".

وجه الاستشهاد: إضافة الصفة المشبهة "حوش" إلى فاعلها المحلى بأل، ولم يفدها ذلك
تعريفاً؛ ودليل ذلك وقوعها حالا، ومعلوم أن الحال، لا تكون إلا نكرة.

فائدة: إسناد النوم إلى الليل في -الشاهد المذكور- مجاز عقلي، من إسناد الفعل إلى
زمنه؛ أي: نام الهوجل في الليل.

1 القائل: هو جرير بن عطية؛ وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت لجرير في هجاء الأخطل النصراني، وعجزه قوله:

لاقي مباحدة منكم وحرمانا

وهو من شواهد: التصريح: 28 / 2، والأشعري: 305 / 2 / 592، والعيبي: 364 / 3،

وسيبويه: 212 / 1، والمقتضب: 227 / 3، 150 / 4، 289، والجمل: 103، وشرح

المفصل: 51 / 3، والهمع: 47 / 2، والدرر: 56 / 2، والمغني: 664 / 896،

والسيوطي: 298، وديوان جرير: 595.

المفردات الغريبة: غابطنا: اسم فاعل من الغبطة، وهي أن يتمنى الإنسان مثل حال من
يغبطه، من غير أن يتمنى زوال ما عنده. مباحدة، بعدا وانصرافا. حرمانا: منعا وعدم
استجابة.

المعنى: كثير من الناس يغبطوننا على اتصالنا بكم، ويتمنون أن يكونوا مثلنا؛ لأنهم
يظنون أننا نعم بهذا الاتصال، ولو قصدوكم، وطلبوا شيئا مما عندكم لأبعدتموهم
وحرمتموهم العطاء، ولعرفوا حقيقة ما يناله المتصل بكم.

الإعراب: يا: حرف تنبيه؛ أو حرف نداء، والمنادى محذوف؛ والتقدير: يا هؤلاء

رب ... رب: حرف جر شبيه بالزائد. غابطنا: "غابط" اسم مجرور لفظا مرفوع محلا على

أنه مبتدأ، وهو مضاف، و"نا" في محل جر بالإضافة. لو: حرف امتناع لامتناع؛ أو أداة

شرط غير جازمة. كان: فعل ماض ناقص، مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب؛

واسمه ضمير مستتر جوازا تقديره: هو: يطلبكم: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو؛

يعود إلى اسم كان، و"كم": في محل نصب مفعولا به. وجملة "يطلبكم": في محل نصب

خبر كان؛ وجملة "كان واسمها وخبرها": شرط "لو". لاقى: فعل ماض مبني على الفتح

المقدر على الألف؛ للتعذر؛ والفاعل: هو؛ يعود إلى =

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً: أن أصل قولك: "ضارب زيد": ضارب زيدا؛ فالاختصاص موجود 1 قبل الإضافة؛ وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف 2، أو رفع القبح.

أما التخفيف، فيحذف التنوين الظاهر؛ كما في "ضارب زيد"، و"ضاربات عمرو" و"حسن وجهه"، أو المقدر؛ كما في: "ضوارب زيد"، و"حواج بيت الله" 3، أو نون التثنية؛ كما في "ضاربا زيد"، أو الجمع؛ كما في: "ضاربو زيد".
وأما رفع القبح؛ ففي نحو: "مررت بالرجل الحسن الوجه"؛ فإن في رفع "الوجه" 4 قبح خلو الصفة من ضمير، يعود على الموصوف 5؛ وفي نصبه 6 قبح إجراء وصف القاصر، مجرى وصف المتعدي 7؛ وفي الجر تخلص منهما. ومن

= "غابطنا". مباحة: مفعول به لـ"لاقي". "منكم": متعلق بمحذوف صفة لمباحة. وحرمانا: الواو عاطفة، حرمانا: اسم معطوف على "مباحة" منصوب مثله؛ وجملة "لاقي منكم ...": جواب لو، لا محل لها؛ وجملة "لو وشرطها وجوابها": في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظاً بـ"رب".
موطن الشاهد: "رب غابطنا".
وجه الاستشهاد: دخول "رب" على "غابطنا"؛ وهو اسم فاعل مضاف إلى ضمير المتكلم؛ ومعلوم أن "رب" لا تدخل إلا على النكرات؛ وفي ذلك دلالة على أن المضاف "اسم الفاعل" لم يستفد من إضافته إلى الضمير تعريفاً.

- 1 أي بمعمول اسم الفاعل.
- 2 لأن الأصل في الصفة، أن تعمل النصب، والمختص أخف؛ لأنه لا تنوين معه ولا نون كما بين المصنف.
- 3 في "ضوارب" و"حواج" تنوين مقدر، حذف للإضافة، بدليل نصبهما المفعول.
- 4 أي: على الفاعلية بالصفة المشبهة.
- 5 لأن الصفة، لا ترفع ظاهراً وضميراً معاً، والغالب في الصفة المشبهة أن تشتمل على ضمير، يكون بمنزلة رابط بينهما، وبين ما تجري عليه، ويدل على معناها.
- 6 أي على التشبيه بالمفعول به - إن كان معرفة، وعليه أو على التمييز - إن كان نكرة.

7 أي في نصب الشبيه بالمفعول به؛ لأن الصفة المشبهة، لا تصاغ إلا من اللازم، فهي كفعالها، لا تنصب المفعول به.

(78/3)

ثم 1 امتنع "الحسن وجهه"؛ لانتفاء قبح الرفع 2؛ ونحو: "الحسن وجه" لانتفاء؛ قبح النصب؛ لأن النكرة تنصب على التمييز 3. وتسمى الإضافة في هذا النوع لفظية؛ لأنها أفادت أمرا لفظيا 4، وغير محضة؛ لأنها في تقدير الانفصال 5.

[اختصاص الإضافة اللفظية بجواز دخول "أل" على المضاف]:
فصل: تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول "أل" على المضاف في خمس مسائل 6.
إحداها: أن يكون المضاف إليه بأل 7؛ كـ "الجعد الشعر"، وقوله 8: [الطويل]

- 1 أي: ومن أجل أن الإضافة، فيما ذكر إنما هي لرفع قبح الرفع والنصب على النحو الذي بسط.
- 2 لأن في المرفوع ضميرا مضافا إليه، يعود على الموصوف.
- 3 أي: والتمييز ينصبه المتعدي والقاصر.
- 4 وهو التخفيف بحذف التنوين ونوني المثنى والجمع من آخر المضاف، والتحسين المترتب على إزالة القبح.
- 5 فإن المضاف فيها، لا بد من أن يكون وصفا عاملا، وكثيرا ما يرفع ضميرا مستترا، وهذا الضمير يكون فاضلا تقديرا بين الوصف المضاف ومعموله على الرغم من استتاره، ويجعل الإضافة غير خالصة الاتصال.
- 6 أما المحضة: فلا تدخل "أل" فيها على المضاف؛ لئلا يلزم اجتماع معرفين على شيء واحد أو إضافة المعرفة إلى النكرة. وأجاز الكوفيون دخول "أل" على المضاف إذا كان اسم عدد مضاف إلى معدود فيه "أل" نحو: قرأت الثلاثة الكتب في الأربعة الأيام. وحجتهم في ذلك السماع. وكان القياس في اللفظية كذلك، لكن لما كانت الإضافة فيها على نية الانفصال؛ اغتفر ذلك فيها.
- 7 لأن رفع القبح عن نصب ما بعد الصفة المشبهة بالإضافة، لا يكون إلا بذلك الشرط كما بينا قريبا. وحمل عليها اسم الفاعل. والجمع: صفة مشبهة، من جعد شعره

جعودة - ضد بسط.

8 القائل: الفرزدق الشاعر الأموي، وقد مرت ترجمته.

(79/3)

319- شفاء وهن الشافيات الحوائم1

الثانية: أن يكون مضافا لما فيه "أل"2؛ ك"الضارب رأس الجاني"، وقوله3: [الطويل]

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

أبأنا بهم قتلى وما في دمائهم

البيت من كلمة، يقولها الشاعر حين خرج قتيبة بن مسلم الباهلي على سليمان بن عبد الملك، وخلع طاعته، فقتله وكيع بن حسان بن قيس، وبعث برأسه إلى سليمان.

وهو من شواهد: التصريح: 29 / 2، والأشموقي: 308 / 2 / 599 والعيني: 389 / 3، والهمع: 31 / 2، والدرر: 29 / 2، وفيه اختلاف في الرواية ولم ينسبه.

المفردات الغريبة: أبأنا: قتلنا وعوضنا، يقال أبأت فلانا بفلان؛ قتلته به وجعلته بواء، أي عوضا به. والضمير في "بهم" و"هن" للسيوف، وفي "دمائهم" للقتلى. الشافيات: جمع شافية اسم فاعل من الشفاء. الحوائم: العطاش، جمع حائمة، وهي التي تحوم حول الماء من العطش، والمراد: المتشوقة للقتل.

المعنى: قتلنا بهذه السيوف قتلى منهم، وعوضنا بها قتلانا، ولكن ما سفك من دماء القتلى لم يشف ما في صدورنا من غيظ ورغبة في الانتقام؛ لأن من قتلنا غير أكفاء لنا، ولا وفاء في دمائهم لقتلانا، وإنما يشفي غيظ الصدر، وتهدأ حرارة الألم إذا قتلنا مثل من فقدنا؛ والسيوف هي الشافيات التي بها تنال الثارات.

الإعراب: أبأنا: فعل ماض، و"نا": فاعله. "بهم": متعلق ب"أبأنا". قتلى: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر. وما: الواو حالية، "ما": نافية. "في دمائهم": متعلق بمحذوف خبر مقدم، ودماء: مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه. شفاء: مبتدأ مؤخر مرفوع؛ وجملة "ما في دمائهم شفاء" في محل نصب على الحال. وهن: الواو حالية أيضا، و"هن" ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. الشافيات: خبر مرفوع. الحوائم: مضاف إليه؛ وجملة "هن الشافيات الحوائم": في محل نصب على الحال.

موطن الشاهد: "الشافيات الحوائم".

وجه الاستشهاد: إضافة الوصف المقترن بأل "الشافيات" إلى الحوائم؛ لأن المضاف إليه "الحوائم" مقترن بها أيضا؛ ومعلوم أن الإضافة -هنا- لفظية.

2 فإن وجودها فيه كوجودها في الثاني؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ولهذا لا يسوغ أن يكون بين الوصف وما فيه "أل" أكثر من مضاف واحد، فلا يصح: الضارب رأس صديق الجاني.
3 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

(80/3)

320- لقد ظفر الزوار أقفية العدى1

الثالثة: أن يكون مضافا إلى ضمير ما فيه "أل"؛ كقوله2: [الكامل]

321- الود أنت المستحقة صفوه3

1 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

بما جاوز الآمال ملأسر والقتل

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 29، والأشعري: 2/ 600 / 2 / 308، والتصريح: 2/ 245.

المفردات الغريبة: ظفر: نال. الزوار: جمع زائر. أقفية: جمع قفا وهو مؤخر العنق.

ملأسر: أصله من الأسر؛ فحذفت النون على لغة وهو كثير في كلام العرب، وكذلك همزة الوصل وذلك كثير أيضا في كلامهم.

المعنى: أن الإعداء فروا أما هؤلاء الأبطال حين رؤوهم، ولم يثبتوا، وأعطوهم ظهورهم وأقفيتهم؛ فظفروا منهم بأكثر مما كانوا يأملون من أسرهم وقتلهم.

الإعراب: لقد: اللام واقعة في جواب قسم مقدر، قد: حرف تحقيق، لا محل له من الإعراب. ظفر: فعل ماض مبني على الفتح، الزوار: فاعل ظفر مرفوع، وهو مضاف.

أقفية: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. العدى: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره

الكسرة المقدرة على الألف للتعذر. "بما": متعلق بـ"ظفر"؛ وما اسم موصول بمعنى الذي

في محل جر بحرف الجر. جاوز: فعل ماض، والفاعل: هو، يعود إلى "ما" الموصولة.

الآمال: مفعول به منصوب؛ وجملة "جاوز الآمال": صلة للموصول، لا محل لها.

"ملاسر": متعلق بـ"جاوز". والقتل: الواو عاطفة، القتل: اسم معطوف على الأسر مجرور مثله.

موطن الشاهد: "الزوار أقفية العدى".

وجه الاستشهاد: إضافة "الزوار" وهو صفة مقترنة بـ"أل"، إلى اسم خال منها؛ وهو "أقفية" وإنما سوغ ذلك كون المضاف إليه -أقفية- مضافاً إلى اسم مقترن بـ"أل"؛ وهو "العدى".

2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

مني وإن لم أرج منك نوالاً

وهو من شواهد: التصريح: 29 / 2، والأشموقي: 308 / 2 / 601، والعيبي: 392 / 3، والهمع: 48 / 2، والدرر: 57 / 2، وحاشية يس على التصريح: 28 / 2 =

(81/3)

ومنع ذلك المبرد1.

الرابعة: أن يكون المضاف مثنى؛ كقوله2: [البسيط]

322- إن يغنيا عني المستوطنا عدن3

= المفردات الغريبة: الود: الحب والمودة. صفوة: خالصة. أرج: آمل وأطمع. نوالاً: عطاء.

المعنى: يخاطب الشاعر محبوبته قائلاً: أنت -من دون سائر الناس- التي تستحق وتستوجب مني خالص الحب والمودة، ولست أرجو من وراء ذلك منك عطاء، ولا أطلب جزاء؛ أي: أمنحك هذه المحبة الخالصة وأنا على يقين من أنك لا تمنين علي بما يكافئ ذلك كله؛ فلا مطمع لي في شيء مما يطمع فيه الخبون.

الإعراب: الود: مبتدأ أول مرفوع. أنت: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ثان. المستحقة: خبر المبتدأ الثاني مرفوع، وهو مضاف. صفوة: "صفو" مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء: في محل جر بالإضافة؛ وجملة "أنت المستحقة صفوه": في محل رفع خبر المبتدأ الأول. "مني": متعلق بـ"المستحقة". وإن: الواو عاطفة، والمعطوف عليه محذوف. إن: حرف شرط جازم. لم: نافية جازمة. أرج: فعل مضارع مجزوم بـ"إن" -وهو

فعل الشرط- وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره؛ والفاعل: ضمير مستتر وجوبا؛ تقدير: أنا. "منك": متعلق بـ"أرجو". نوالا: مفعول به منصوب؛ وجواب الشرط محذوف، دل عليه سابق الكلام؛ وجملة "إن لم أرج منك نوالا": معطوفة على جملة أخرى محذوفة، هي أولى بالحكم الذي هو استحقاقها للود من هذه الجملة المذكورة، وتقدير الكلام: إن رجوت منك نوالا، وإن لم أرج منك نوالا. موطن الشاهد: "المستحقة صفوه".

وجه الاستشهاد: إضافة الوصف المقترن بأل -المستحقة- إلى مضاف فيه ضمير يعود إلى ما فيه "أل"؛ وهو "صفوه"؛ حيث إن "الهاء" فيه ضمير عائد إلى الود؛ وحكم هذه الإضافة جائزة عند الجمهور؛ خلاف للمبرد.

1 سقطت العبارة في أوضح المسالك "ط. دار الفكر"؛ وأوجب المبرد النصب -هنا- ولم يعتبر الضمير العائد إلى ما فيه "أل" بمنزلة الاسم المقرون بها، وهو محجوج بالسمع؛ والأفصح في المسائل الثلاث: النصب بالوصف.

2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

فإنني لست يوما عنهما بغني

وهو من شواهد: التصريحك 29 / 2، والأشموني: 309 / 2 / 602، والعيني: 3 /

393، والهمع: 48 / 2، الدرر: 57 / 2

(82/3)

الخامسة: أن يكون جمعا اتبع سبيل المثني؛ وهو جمع المذكر السالم؛ فإنه يعرب بحرفين، ويسلم فيه بناء الواحد، ويختتم بنون زائدة، تحذف للإضافة، كما أن المثني كذلك؛ كقوله 1: [البسيط]

323- ليس الأخلاء بالمصغي مسامعهم 2

= المفردات الغريبة: يغنيا: يستغنيا، مضارع غني بمعنى استغنى. المستوطنا عدن: اللذان اتخذوا "عدن" وطنا وموضع إقامة.

المعنى: أن يستغن هذان الشخصان المقيمان بعدن، ويريا أنهما في غير حاجة إلي، فإني لا أستغني عنهما يوما، وأراني محتاجا إليهما دائما.

الإعراب: إن: حرف شرط جازم. يغنيا: فعل مضارع مجزوم -وهو فعل الشرط-
وعلامة جزمه حذف النون، والألف: ضمير متصل في محل رفع فاعل. "عني": متعلق
بـ"يغنيا". المستوطنا: بدل من ألف الاثنين -على اللغة الفصحى- مرفوع، وعلامة رفعه
الألف؛ لأنه مثنى، وهو مضاف. عدن: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة
الظاهرة. فإنني: الفاء رابطة لجواب الشرط. إن: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية،
والياء: ضمير متصل في محل نصب اسم "إن". لست: فعل ماض ناقص، مبني على
السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل
رفع اسم "ليس". "يوما": متعلقا بقوله "عني" الآتي. "عنهما": متعلق بـ"عني" أيضا.
بغني: الباء حرف جر زائد، مجرور لفظا، منصوب محلا على أنه خبر "ليس"؛ وجملة
"ليس مع اسمها وخبرها": في محل رفع خبر "إن"؛ وجملة "إن واسمها وخبرها": في محل
جزم جواب الشرط.

موطن الشاهد: "المستوطنا عدن".

وجه الاستشهاد: إضافة الاسم المقترن بـ"أل" إلى اسم ليس مقترنا بما؛ وهو "عدن"
وسوغ ذلك كون المضاف وصفا دالا على مثنى؛ وعلل النحويون هذا بأن الوصف، لما
طال بالثنية والجمع؛ ناسبه التخفيف، فلم يحتاج لاتصالها بالمضاف إليه.
فائدة: في قوله: "يغنيا المستوطنا" شاهد على إلحاق علامة التثنية بالفعل مع كونه رافعا
لاسم ظاهر مثنى؛ وذلك على لغة "أكلوني البراغيث"؛ ولهذا أعربنا "المستوطنا" بدلا؛
لكيلا يأتي فاعلان لفعل واحد، كما هو معلوم.

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

إلى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم

وهو من شواهد: التصريح: 30 / 2، والعيني: 394 / 3، والهمع: 48 / 2، والدرر: 2 /

= 57.

(83/3)

وجوز الفراء إضافة الوصف المحلى بـ"أل" إلى المعارف كلها 1، كـ"الضارب زيد"،
و"الضارب هذا"، بخلاف "الضارب رجل" 2. وقال المبرد والرماني 3 في "الضاربك"
و"ضاربك": موضع الضمير خفض 4، وقال الأخفش:

= المفردات الغربية: الأخلاء: جمع خليل؛ وهو الصديق المخلص. بالمصغي: جمع مصغ؛ وهو اسم فاعل من أصغى إليه إذا أنصت له وأمال أذنه إليه. مسامعهم: جمع مسمع وهو مكان السمع أي الأذن. الوشاة: جمع واش، وهو النمام الذي يسعى بين المتصافين لإفساد قلوبهم. رحم: قرابة.

المعنى: أن الأصدقاء المخلصين في صداقتهم، لا يستمعون، ولا يلتفتون إلى كلام النمامين الذين يسعون للإفساد بين الأصدقاء، ولو كان هؤلاء الساعون من الأقرباء. الإعراب: ليس: فعل ماض ناقص. الأخلاء: اسم ليس مرفوع. بالمصغي: الباء حرف جر زائد. المصغي: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً على أنه خبر "ليس"؛ وهو مضاف، مسامعهم: "مسامع" مضاف إليه مجرور؛ وهو مضاف، و"هم" مضاف إليه. "إلى الوشاة": متعلق بقوله: "المصغي". ولو: الواو عاطفة، والمعطوف عليه محذوف؛ وسنين ذلك لاحقاً. لو: حرف امتناع لامتناع؛ أو حرف شرط غير جازم. كانوا: فعل ماض ناقص، مبني على الضم؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع اسم "كان". ذوي: خبر "كان" منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم؛ وهو مضاف. رحم: مضاف إليه مجرور؛ وجملة "كان واسمها وخبرها": معطوفة بالواو على محذوف هو أولى بالحكم -الذي هو انتفاء الخلّة عمن يصغي مسامعه إلى الوشاة من الأخلاء- من المذكور؛ والتقدير: إن لم يكن الوشاة ذوي رحم، وإن كانوا ... موطن الشاهد: "المصغي مسامعهم".

وجه الاستشهاد: إضافة الاسم المقترن بـ"أل" إلى اسم، ليس مقترنا بها؛ وهو مسامعهم؛ لكون المضاف وصفاً مجموعاً جمع مذكر سالماً.

1 أي سواء كان تعريفها بالعلمية، أم بالإشارة، أم بالضمير، أم بغيرها، حملاً على المعرف بـأل وإذا أضيف المحلى بـأل إلى الضمير، نحو: الضاربك، والضاربه جاز كون الضمير في محل جر بالإضافة، أو في محل نصب على المفعولية خلافاً للمبرد.

2 فلا يجوز؛ لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة.

3 مرت ترجمته.

4 حجتهم: أن الضمير نائب عن الظاهر، وعند حذف التنوين من الوصف يكون الظاهر مخفوضاً؛ فكذا ذلك نائبه.

التصريح: 2/ 30.

..... نصب 1، وقال سيويه: الضمير كالظاهر؛ فهو منصوب في "الضاربك" 2
مخفوض في "ضارك" 3، ويجوز في "الضاربك" و"الضاربوك" الوجهان 4.
[اكتساب المضاف المذكر التانيث من المضاف إليه]:
مسألة 5: قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه،

1 وذهب معه إلى هذا هشام، وحجتهما: أن موجب النصب المفعولية وهي محققة،
وموجب الخفض الإضافة وهي غير محققة؛ لأن دليلها حذف التنوين، وهو قد يحذف
بسبب آخر غير الإضافة، كصون الضمير المتصل من وقوعه منفصلاً، واستدلوا بقوله
تعالى: {إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ} .

2 لانتفاء شروط إضافة الوصف الخلى بأل المتقدمة.

3 أي على الخل؛ لأن عدم تنوين الوصف دليل على الإضافة، ولا مانع منها لأنه مجرد
من أل.

4 أما الخفض فعلى أن النون حذفت للإضافة، والضمير في محل خفض.
وأما النصب فعلى أن النون حذفت للتخفيف وتقصير الصلة، ويكون الضمير في محل
نصب. وقال الجرمي والمازني والمبرد وجماعة: إن الضمير في موضع جر فقط؛ لأن
الأصل حذف التنوين للإضافة؛ فلا يعدل عنه إلا إذا تعين غيره.

التصريح: 2/ 30-31.

5 ذكر المصنف من الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه: التعريف؛ إن كان
المضاف إليه معرفة، والتخصيص إن كان نكرة، والتخفيف إذا كان المضاف اسم فاعل
مضافاً إلى معموله، ورفع القبح إن كان صفة مشبهة. وذكر -هنا- التذكير والتأنيث،
وأتى بأمثلة موضحة لذلك.

وهناك أشياء أخرى يستفيد منها المضاف من المضاف إليه لم يأت المصنف على ذكرها،
منها:

1- الظرفية؛ بشرط أن يكون المضاف دالاً على الكلية أو الجزئية، كلفظ "كل"

و"بعض"، والمضاف إليه ظرفاً، مثل قوله تعالى: {تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا} .

2- المصدرية أحياناً؛ إذا كان المضاف إليه مصدراً والمضاف ليس بمصدر كقوله تعالى:
{وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ} فكلمة "أي" مفعول مطلق منصوب بقوله
"ينقلبون".

وكقول مجنون بني عامر:

وقد يجمع الله الشئتين بعدما ... يظنان كل الظن أن لا تلاقيا
3- وجوب التصدير؛ إذا كان المضاف إليه لفظا من الألفاظ التي يجب تصديرها في =

(85/3)

وبالعكس؛ وشرط ذلك في الصورتين: صلاحة المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه 1.

= جملتها، كألفاظ الاستفهام؛ فإن وجوب التصدير ينتقل إلى المضاف الذي ليس من
ألفاظ الصدارة، ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو: كتاب من معك؟ والخبر في مثل:
صبيحة أي يوم سفرك؟ والمفعول في مثل: غلام أيهم أكرمت؟ والجار والمجرور في مثل:
من صديق أيهم أنت أشعر.

4- الإعراب؛ نحو: هذه خمسة عشر زيدا فيمن أعربه.

5- البناء وذلك في مواضع.

أحدها: أن يكون المضاف مبهما كـ"غير، مثل، ودون"، وكان المضاف إليه مبنيا؛ وذلك؛
نحو قوله تعالى: {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} في قراءة من فتح بين، وهي فاعل تقطع؛ بدليل
قراءة الرفع؛ وكقول الفرزدق في بعض التخرجات التي مر ذكرها:

إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

بفتح مثل على أنه خبر مقدم، وبشر مبتدأ مؤخر؛ لأن "ما" الحجازية، لا يتقدم خبرها
على اسمها، وكذلك قوله تعالى: {أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ} فيمن فتح مثل.

الثاني: أن يكون المضاف زمانا مبهما، والمضاف إليه لفظ "إذ" نحو قوله تعالى: {مَنْ
عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ} ، {مَنْ خَزِيَ يَوْمَئِذٍ} بفتح يوم فيهما.

الثالث: أن يكون المضاف زمانا مبهما، والمضاف إليه فعل مبني، سواء أكان بناؤه
أصليا كالماضي، في نحو قول النابغة:

على حين عاتبت المشيب على الصبا ... فقلت ألما تصح والشيب وازع

أم كان بناؤه عارضا كالمضارع المقترن بنون النسوة في نحو قوله:

لأجتذبن منهن قلبي تحلما ... على حين يستصين كل حلیم

مغني اللبيب: 663-674.

1 أي مع صحة المعنى ولو مجازا، وعدم تغييره في الجملة. ويشترط أن يكون المضاف

جزءا من المضاف إليه، أو مثل جزئه؛ وذلك بأن تجمع به ب كله صلة قوية غير صلة

الجزئية، تدل على اتصاله به؛ كاللون، أو الثوب، أو الخلق، أو الحب ... إلخ. أو أن يكون المضاف كلا للمضاف إليه؛ نحو قوله تعالى: {يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مِمَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا} . أو يكون المضاف وصفا في المعنى للمضاف إليه؛ كإضافة المصدر في البيت الآتي؛ فإن تحقق الشرطان؛ كان اكتساب المضاف التانيث من المضاف إليه - على قلته - قياسيا، وإلا فلا اكتساب، وإن صح الحذف، فلا يجوز أعجبتني يوم العروبة؛ لأن المضاف - وهو "يوم" - ليس جزءا، ولا كاجزاء، ولا كلا، ولا وصفا. مغني اللبيب: 665-666، التصريح، وحاشية يس: 2 / 31-32.

(86/3)

[اكتساب المذكر التانيث] :

فمن الأول قولهم: "قطعت بعض أصابعه"1، وقراءة بعضهم2: "تلتقطه بعض السيارة"3؛ وقوله4: [مشطور الرجز] 324- طول الليالي أسرع في نقضي5

1 "بعض" نائب فاعل قطعت، وأنت الفعل؛ لأن "بعض" اكتسب التانيث من المضاف إليه، وهو الأصابع، ويصح الاستغناء عنه بالأصابع، فيقال: قطعت أصابعه، والمضاف بعض المضاف إليه.

2 هو الحسن البصري، رضي الله عنه.

3 12 سورة يوسف، الآية: 10.

أوجه القراءات: قرأ "تلتقطه" الحسن البصري.

وقرأ الجمهور "يلتقطه" التصريح: 2 / 31.

موطن الشاهد: "تلتقطه بعض السيارة".

وجه الاستشهاد: تانيث فعل "تلتقطه"؛ لكونه مسندا إلى اسم اكتسب التانيث من المضاف إليه "السيارة"؛ لصلاحيه الاستغناء عن المضاف "بعض" إذ يجوز في غير القرآن الكريم القول: تلتقطه السيارة.

4 القائل: هو الأغلب العجلي، أحد بني ربيعة، شاعر راجز معمر، أدرك الجاهلية والإسلام، توجه مع سعد بن أبي وقاص، واستشهد في نهاوند، فضله الكثير على غيره من الرجاز؛ لرصانة كلامه، ودقة معانيه. مات سنة 21هـ. الخزانة: 1 / 333، المؤلف:

22، والسمط: 801، والأعلام: 1/ 335.

5 تخريج الشاهد: هذا بيت من الرجز، يقوله الأغلب من كلمة يتحسر فيها على ذهاب شبابه وضعف قوته، بسبب الكبر والشيخوخة، وبعده قوله:

نقضن كلي ونقضن بعضي

ويروى:

أخذن بعضي وتركن بعضي.

ويروى قبل الشاهد قوله:

أصبحت لا يحمل بعضي بعضي ... منفها أروح مثل النقض

والشاهد من شواهد: سيبويه: 1/ 26، وقد نسبه إلى العجاج، والتصريح 2/ 31،

والأشموقي: 607/ 2/ 310، والبيان للجاحظ: 4/ 60 ورواه: أرى الليالي

أسرعت ... ، ولا شاهد فيه، والمقتضب: 4/ 99، والأغاني: 18/ 164، والخزانة:

2/ 168، ومغني اللبيب: 898/ 666، والسيوطي: 298، والعيني: 3/ 395،

والخصائص: 2/ 418، وملحقات ديوان العجاج: 80. =

(87/3)

[اكتساب المؤنث التذكير] :

ومن الثاني قوله1: [البسيط]

325- إنارة العقل مكسوف بطوع هوى2

= المفردات الغريبة: نقضين النقض: الهدم والكسر، وهو -هنا- كناية عن ضعف

قواه، المعنى: أن طول الليالي، أسرعت في ضعفي، وذهبت بقوتي شيئاً فشيئاً، ولم تبق لي شيئاً من تلك القوة التي أحتاجها في شيخوختي.

الإعراب: طول: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. الليالي: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره

الكسرة المقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل. أسرعت: فعل ماض مبني على

الفتح؛ لاتصاله بباء التأنيث الساكنة، والفاعل: هي، يعود إلى طول الليالي؛ وجملة

"أسرعت": في محل رفع خبر المبتدأ. "في نقضي": متعلق بـ"أسرعت"؛ ونقض مضاف،

والياء: في محل جر بالإضافة. نقضن: فعل ماض مبني على السكون؛ لاتصاله بنون

النسوة؛ والنون: ضمير متصل مبني على الفتح، في محل رفع فاعل. كلي: "كل" مفعول

به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء، والياء: ضمير متصل، مبني على السكون في محل جر بالإضافة. ونقضن: الواو عاطفة جملة على جملة، نقضن: فعل ماضٍ، وفاعل. بعضي: مفعول به، ومضاف إليه؛ وجملة "نقضن بعضي": معطوف على جملة "نقضن كلي".

موطن الشاهد: "طول الليالي أسرع".

وجه الاستشهاد: تأنيث الضمير في "أسرعت" مع إعادته إلى "طول" المذكور؛ وإنما سوغ ذلك إضافة "طول" إلى مؤنث؛ وهو الليالي؛ فاكْتَسَبَ منه التأنيث؛ ومعلوم أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فكأن المضاف مؤنث؛ ولا يجوز أن يقال: إن الضمير عائد إلى المضاف إليه وحده؛ لأن ذلك خلاف الأصل.

ومثل هذا الشاهد قول ابن أحرر:

ولَهت عليه كل معصفة ... هيفاء ليس للبا زبر
اللسان مادة "زبر".

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا.

وهو من شواهد: التصريح: 32 / 2، والأشعري: 310 / 2 / 611، والخزانة: 169 / 2

=

(88/3)

ويحتمله {إِنَّ رَحِمْتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ} 1، ولا يجوز "قامت غلام

= عرضا. والعيني: 396 / 3؛ وقال: إن قائله من المولدين، والمغني: 665 / 897، والسيوطي: 298.

المفردات الغريبة: إنارة العقل: إضاءته، والمراد: الغريزة التي بها يدرك العقل الأشياء. مكسوف: مظلم، من قولهم: كسفت الشمس؛ إذا ذهب نورها وزال ضوءها. بطوع هوى: بالطاعة والانقياد لشهوة النفس.

المعنى: أن مطاوعة الإنسان هواه، وانطلاقه وراء شهوات نفسه، يغطي نور العقل،

ووضاءة البصيرة؛ وعصيانته لهواه، يزيد العقل نورا، والبصيرة تبصرة، وحسن نظر إلى الأشياء، وتقدير لها.

الإعراب: إنارة: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. العقل: مضاف إليه مجرور. مكسوف: خبر مرفوع. "بطوع": متعلق بـ"مكسوف"، وطوع: مضاف. هوى: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. وعقل: الواو عاطفة، عقل: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. عاصي: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل، وعاصي: مضاف. الهوى: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر. يزداد: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: ضمير مستتر جوازا تقديره: هو؛ وجملة "يزداد": في محل رفع خبر المبتدأ "عقل عاصي". تنويرا: تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. موطن الشاهد: "إنارة العقل مكسوف".

وجه الاستشهاد: إعادة الضمير في "مكسوف" مذكرا على "إنارة"؛ وهو مؤنث؛ والذي سوغ ذلك كون المرجع "إنارة" مضافا إلى مذكر؛ وهو العقل؛ فاكتمسب التذكير منه؛ لما أسلفنا.

ومثل هذا الشاهد، قول الآخر:

رؤية الفكر ما يؤول به الأمر ... معين على اجتناب التواني

حيث أعاد الضمير في معين -مذكرا- على "رؤية" الواقع مبتدأ؛ وهو مؤنث؛ لإضافة المؤنث إلى "الفكر"؛ وهو مذكر؛ فاكتمسب التذكير منه.

71 سورة الأعراف، الآية: 56.

موطن الشاهد: "قريب".

وجه الاستشهاد: عودة الضمير في قريب -مذكرا- على "رحمة"؛ لأنها اكتسبت التذكير من إضافتها إلى لفظ الجلالة؛ وحكم هذا سائغ شائع في اللغة، وكذا في الأمثلة السابقة. قال الصبان: عبر المصنف بالاحتمال، لما في إطلاق المذكر على الله تعالى من سوء =

(89/3)

هند"، ولا "قام امرأة زيد"؛ لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه. [بامتناع إضافة اسم إلى مرادفه]:

مسألة: لا يضاف اسم لمرادفه1؛ كـ"ليث أسد"، ولا موصوف إلى

= الأدب، ولكن التذكير وصف للفظ الجلالة؛ لأنه المضاف إليه، لا لذاته سبحانه وتعالى، وقيل: "قريب" فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ وهذا تخريج الفراء، وقيل: إن تذكير "قريب" بسبب المعنى، وذلك أن المقصود من رحمة الله غفرانه؛ وهو مذكر؛ وهذا تخريج الزجاج والأخفش.

وقيل: إن تذكير "قريب" حاصل بسبب أن الرحمة مؤنث مجازي؛ وهذا تخريج الجوهري؛ وهو فاسد؛ لأن التأنيث المجازي يبيح تذكير الفعل المسند إلى المؤنث المجازي؛ فأما الذي يسند إلى ضميره؛ فلا يجوز تأنيثه، والوصف -هنا- مسند إلى ضمير الرحمة.

هذا ولم يجعل المصنف منه قوله تعالى: {لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ} . واعلم أن للمصنف رسالة في هذه الآية الشريفة نفيسة ضمنها أقوال الأئمة، أوصلها إلى ستة عشر قولاً؛ وهي مذكورة في الأشباه والنظائر للسيوطي.

مغني اللبيب: 666، والتصريح: 32 / 2، وحاشية الصبان: 249 / 2.

1 ذلك؛ لأن المضاف يتعرف، أو يتخصص بالمضاف إليه، فلا بد من أن يكون غيره في المعنى: لأن الشيء لا يتعرف أو يتخصص بنفسه.

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه، متى اختلف اللفظان، وجعلوا اختلاف اللفظين بمنزلة اختلاف المعنيين، احتجوا على ما منعه البصريون من إضافة الاسم إلى اللقب وإضافة الصفة إلى الموصوف، وإضافة الموصوف إلى الصفة، ومتى ورد عن العرب في الكلام المنثور لم يكن بد من قبوله، وسلخوا -مع هذا السماع- طريقاً عن القياس، وذلك بعطف الشيء على مرادفه؛ كقول الشاعر:

وقد دت الأديم لراشيه ... وألفى قولها كذبا ومينا

والأصل في العطف أن يكون المعطوف عليه.

هذا وقد اختار ابن مالك في كتاب "التسهيل" مذهب الكوفيين، وجوز ما منعه هنا، فجعل الإضافة ثلاثة أقسام: محضة، وغير محضة، وشبيهة بالمحضة؛ وهي سبعة أنواع، منها إضافة الموصوف إلى الصفة وبالعكس، والمسمى إلى الاسم. حاشية يس على التصريح: 34 / 2.

صفته 1؛ كـ"رجل فاضل"، ولا صفة إلى موصوفها 2؛ كـ"فاضل رجل" فإن سمع ما يوهم شيئاً من ذلك، يؤول.

فمن الأول قولهم: "جاءني سعيد كرز" 3؛ وتأويله: أن يراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم؛ جاءني مسمى هذا الاسم 4.

ومن الثاني 5 قولهم: "حبة الحمقاء" 6، و"الصلاة الأولى"، و"مسجد

1 لأن الصفة تابعة لموصوفها في الإعراب؛ فلو أضيف إليها الموصوف لكانت مجرورة دائماً.

2 لأن الصفة، يجب أن تكون تابعة ومتأخرة عن الموصوف، ولا يمكن ذلك في الإضافة.

3 فإن "سعيد" و"كرز" اسمان مترادفان مسماهما واحد، وأضيف أحدهما إلى الآخر. والكرز في الأصل: الخرج الذي يضع فيه الراعي زاده ومتاعه.

وجمعه: كرزة؛ والكرز: الكيش الذي يحمله ويسير به أمام القوم. ومثل قولهم "سعيد كرز"؛ جئت ذا صباح: تريد وقتنا صاحب اسم هو صباح. وسرت ذات يوم؛ تريد مدة صاحبة اسم هو يوم.

4 هذا إذا كان الحكم مناسباً للمسمى، فإن ناسب الاسم، عكس التأويل؛ نحو: كتبت سعيد كرز؛ أي كتبت اسم هذا المسمى، والإضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص.

التصريح: 33 / 2.

5 الثاني: هو إضافة الموصوف إلى الصفة؛ فالأصل: حبة حمقاء، وصلاة أولى، ومسجد جامع، واللفظ الثاني، من هذه الأمثلة، صفة للفظ الأول؛ فلما أضافوا الأول إلى الثاني -وهما دالان على ذات واحدة- كانوا قد أضافوا اللفظ الدال على معنى إلى لفظ آخر، يدل على نفس معنى اللفظ الأول؛ وهذه هي إضاف المترادفين.

وتأويل كل مثال غير تأويل غيره. لكن الضابط العام، أن يقدر قبل اللفظ الثاني -وهو المضاف إليه- اسم عام يصلح لأن يكون موصوفاً بالمضاف إليه، فيكون تقدير المثال الأول: حبة البقلة الحمقاء، بتقدير اسم من أسماء الأعيان عام يشمل الاسم الأول وغيره؛ ويكون تقدير الثاني: صلاة الساعة الأولى، بتقدير اسم زمان يصلح أن يكون وقتاً للاسم الأول وغيره؛ ويكون تقدير الثالث: مسجد المكان الجامع، بتقدير اسم مكان يصلح أن يكون محلاً للاسم الأول وغيره.

انظر شرح التصريح: 33 / 2.

6 الحمقاء: هي المسماة بـ"الرجلة" ووصفت بالحمق مجازاً؛ لأنها تنبت في مجاري السيول، فيمر السيل بها فيقطعها فتطوؤها الأقدام. =

(91/3)

الجامع"؛ وتأويله: أن يقدر موصوف؛ أي: حبة البقلة الحمقاء، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد المكان الجامع.

ومن الثالث 1 قولهم: "جرد قطيفة"، و"سحق عمامة" 2؛ وتأويله: أن يقدر موصوف أيضاً، وإضافة الصفة إلى جنسها 3؛ أي: شيء جرد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة 4.

[الغالب في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد]:

فصل: الغالب على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد، كـ"غلام" و"ثوب". ومنها ما يمتنع إضافته كالمضمرات، والإشارات، وكغير أي من الموصولات وأسماء الشرط، والاستفهام 5.

= وقال الصبان: وهذا يظهر لو كانت الحبة تطلق على "الرجلة" ونحوها من البقول. أما إذا كانت واحدة الحب؛ كالبر وبذر الرجلة، وسائر الحبوب؛ فلا. التصريح: 33 / 2، وحاشية الصبان: 250 / 2.

1 وهو إضافة الصفة إلى موصوفها.

2 جرد: بمعنى مجردة. وسحق بمعنى بالية، أي: قطيفة مجرودة، وعمامة بالية، قيل ومنه قوله تعالى: {يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ} ، إذا قدر أنه من إضافة الصفة إلى الموصوف، ومعناه: الأعين الخائنة.

ونظيره قول شاعر الحماسة:

إنا محيوك يا سلمى فحيينا

... وإن سقيت كرام الناس فاسقينا

وإن دعوت إلى جلي ومكرمة ... يوما سراة كرام القوم فادعينا

فأصل: كرام الناس؛ الناس الكرام، وأصل: سراة كرام القوم؛ سراة القوم الكرام.

3 أي جنس موصوفها، وتكون الإضافة معنوية؛ من إضافة الشيء إلى جنسه، ويجر الجنس بمن؛ لأن الإضافة على معناها؛ لأن المضاف إليه جنس للمضاف لا موصوف به

إذ الموصوف محذوف، كما أوضح في المتن. شرح التصريح: 34 / 2.

4 ذهب الكوفيون: إلى جواز الإضافة في جميع ذلك، إذا اختلف اللفظان من غير تأويل محتجين بنحو قوله تعالى: {حَقُّ الْيَقِينِ} ، {وَلَدَارُ الْآخِرَةِ} ، {بِجَانِبِ الْغُرِيِّ} وغيره.

التصريح: 34 / 2.

5 إنما امتنعت إضافة هذه الأنواع من الأسماء؛ لأنها أشبهت الحرف، والحرف لا يضاف؛ فلهذا بنيت، وأخذ ما أشبه الحرف حكم الحرف. =

(92/3)

ومنها: ما هو واجب الإضافة إلى المفرد؛ وهو نوعان: ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ 1؛ نحو: "كل"، و"بعض"، و"أي"؛ قال الله تعالى: {وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ} 2، و {فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ} 3، و {أَيًّا مَا تَدْعُوا} 4، وما

= وإنما جازت إضافة "أي" الموصولة والاستفهامية والشرطية؛ لضعف شبه الحرب بسبب شدة افتقارها إلى مفرد يبين المراد منها، وتضاف هي إليه.

شرح التصريح: 34 / 2.

1 حيث يحذف المضاف إليه لفظاً، وينوي معناه، ويستغنى عنه بالتنوين الذي يدل عليه -والذي يسمى تنوين العوض- ويبقى للمضاف حكمه في التعريف أو التنكير.

2 36 سورة يس، الآية: 4.

موطن الشاهد: {كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء التنوين في "كل" عوضاً عن المضاف إليه المحذوف -أي:

كلهم- والضمير المحذوف عائد إلى الشمس والأقمار؛ وأفرد "فلك" مراعاة للفظ "كل" وجمع "يسبحون" مراعاة للمضاف إليه المحذوف.

3 2 سورة البقرة، الآية: 253.

موطن الشاهد: {فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ} .

وجه الاستشهاد: مجيء التنوين في "بعض" الثانية عوضاً عن المضاف إليه المحذوف -أي: على بعضهم.

فائدة: ... اختلف عند قطع "كل" و"بعض" عن الإضافة لفظاً؛ هل هما معرفتنا بنية

الإضافة؟ فذهب سيبويه والجمهور إلى عدهما معرفتين؛ وعليه، فتأتي الحال منهما متأخرة، فتقول: مررت بكل ساجداً وبيعض جالساً؛ وهو الصحيح؛ وذهب الفارسي، إلى أنهما نكرتان، وهذا الخلاف، حين يكون المضاف إليه معرفة؛ فإن كان نكرة، فلا خلاف في تنكيرهما، وحجة الفارسي في كونهما نكرتين؛ نظراً لحالتهما الراهنة؛ لأن نية الإضافة، لا تكون سبباً في التعريف؛ ورأيه محجوج كما أسلفنا. انظر شرح التصريح: 2/35.

يشترط في "كل" و"بعض" و"أي" عندما تقطع عن الإضافة لفظاً ما يلي:
أ- أن لا تكون "كل" للتوكيد، ولا للنعت؛ فإن كانت كذلك، وجب إضافتها لفظاً كما ذكرنا.

ب- ويشترط في "أي" ألا تقع صفة أو حالا، وإلا تعينت إضافتها لفظاً.

174 سورة الإسراء، الآية: 110.

موطن الشاهد: {أَيَّا مَا تَدْعُوا} =

(93/3)

يلزم الإضافة لفظاً؛ وهو ثلاثة أنواع: ما يضاف للظاهر والمضمر؛ نحو: "كلا" و"كلتا" و"عند" و"لدى" و"قصارى" 1 و"سوى"، وما يختص بالظاهر ك"أولى" و"أولات" و"ذي" و"ذات" 2؛ قال الله تعالى: {نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ} 3، {وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ} 4 {وَذَا النُّونِ} 5، و {ذَاتَ بَهْجَةٍ} 6، وما يختص بالمضمر؛ وهو نوعان: ما يضاف لكل مضمر؛ وهو "وحد"؛ نحو: {إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ} 7،

= وجه الاستشهاد: مجيء "أيا" اسم شرط جازم، وقع في محل نصب مفعولاً به مقدماً لـ"تدعوا"، و"ما" زائدة.

1 قصارى الشيء وقصاراه: غايته ونهايته. يقال: قصاراك أن تفعل كذا؛ أي جهدك، وغايتك وآخر أمرك؛ ومثله: حمادى، تقول: حماداك وحمادى؛ أي: غايتك وغايتي ... إلخ.

2 وفروعها؛ كذوا، وذواتا، وذووا، وذوات؛ والكل بمعنى صاحب.

3 27 سورة النمل، الآية: 33.

موطن الشاهد: {أُولُو قُوَّةٍ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أولو" بمعنى أصحاب؛ وهو مضاف إلى اسم ظاهر، ولا يجوز إضافته إلى المضمّر إطلاقاً.

4 65 سورة الطلاق، الآية: 4.

موطن الشاهد: {أُولَاتُ الْأَحْمَالِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أولات" بمعنى صاحبات؛ وهو مضاف إلى اسم ظاهر، ولا يجوز إضافته - كسابقه - إلى المضمّر.

5 21 سورة الأنبياء، الآية: 87.

موطن الشاهد: {ذَا التُّونِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "ذا" بمعنى صاحب؛ وهو مضاف إلى اسم ظاهر، ولا يجوز إضافته - كسابقه - إلى المضمّر.

6 27 سورة النمل، الآية: 60.

موطن الشاهد: {ذَاتَ بَهْجَةٍ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "ذات" بمعنى صاحبة؛ وهو مضاف إلى اسم ظاهر، ولا يجوز إضافته إطلاقاً إلى المضمّر كما سبق.

7 40 سورة غافر، الآية: 12.

موطن الشاهد: {وَحْدَهُ} . =

(94/3)

وقوله1: [الرجز]

326- وكنت إذ كنت إلهي وحدكما2

= وجه الاستشهاد: مجيء "وحد" مضافاً إلى الضمير الهاء؛ وحكم إضافته إلى الضمير من دون الظاهر الوجوب؛ وهو يضاف إلى ضمير الغائب، والمخاطب، والمتكلم - كما مثل المؤلف - من دون تمييز بين مفرد وغيره، ولا مؤنث ومذكر؛ وهو - وحد - مصدر يدل على التوحيد والانفراد ملازم للانفراد والتنكير، وربما ثني شذوذاً؛ وهو منصوب على الحال غالباً؛ لتأويله بموحد، أي: منفرداً؛ وقيل: على أنه مفعول مطلق؛ فعل من لفظه؛ يقال: وحد الرجل يحد؛ إذا انفرد؛ أو مصدر لا فعل من لفظه؛ وقد يجز بعلی أو بالإضافة.

1 القائل: هو: عبد الله بن عبد الأعلى القرشي.

2 تخريج الشاهد: هذا بيت، من الرجز، وبعده قوله:

لم يك شيء يا إلهي قبلكما

وهو من شواهد: التصريح: 32/2، وسيبويه: 316/1، والمقتضب: 247/4،
والمنصف: 232/2، وشرح المفصل: 11/2، والعيني: 397/3، والهمع: 50/2،
والدرر: 60/2، والمغني: 368/509، والسيوطي: 233.

المفردات الغريبة: قبلك، قيل: إن معنى القبلية: المعية، بدليل مقابلتها بقوله وحدك؛
لأن القبلية محالة في حقه تعالى. وقيل: إن الظرف ليس قيذا في الفعل المنفي بلم.
المعنى: وجدت -يا إلهي- مذ وجدت وحدك، لم يك معك شيء قبل خلق هذا العالم،
ثم أوجدته؛ ولم يكن شيء قبلك؛ لأن الله واجب الوجود؛ وهو قديم بالذات والعالم
موجود بإراد الله وفعله.

الإعراب: كنت: فعل ماض تام، مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك؛
والتاء: في محل رفع فاعل؛ وكان تامة -هنا- لأنها بمعنى الوجود. إذ: ظرف للزمن
الماضي، مبني على السكون في محل نصب؛ وهو متعلق بـ"كان". كنت: فعل ماض تام،
مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك؛ والتاء: في محل رفع فاعل؛ ويمكن
عده ناقصا، ويكون خبره محذوفا والتقدير: كنت موجودا؛ والأول: أفضل؛ وجملة "كان
وفاعلها" أو "كان واسمها": في محل جر بالإضافة بعد إذ. إلهي: منادى مضاف، بحرف
نداء محذوف، والتقدير: يا إلهي؛ وهو منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما
قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء؛ والياء: ضمير
متصل مبني على السكون، في محل جر بالإضافة. وحدك: "وحد" حال من ضمير
المخاطب في كان الأولى -وهذا هو الأرجح- لأن الغالب في "وحد" أن تأتي =

(95/3)

وقوله 1: [المنسرح]

327- والذئب أخشاه إن مررت به ... وحدي 2.....

= منصوبة على الحال و"وحد" مضاف، والكاف: في محل جر بالإضافة؛ والألف
للإطلاق. لم: جازمة نافية. يك: فعل مضارع تام مجزوم، وعلامة جزمه سكون النون

المحذوفة تخفيفاً. شيء: فاعل "يك" مرفوع. يا: حرف نداء، لا محل له من الإعراب. إلهي: منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء؛ والياء: ضمير متصل مبني على السكون، في محل جر بالإضافة؛ وجملة النداء: اعتراضية، لا محل لها. قبلها: "قبل": متعلق بـ"يك" التامة؛ فإن عددناها ناقصة؛ يكون "شيء" اسمها، و"قبل": متعلقا بجره المحذوف؛ والأول أفضل، و"قبل" مضاف، وضمير المخاطب: في محل جر بالإضافة، والألف: للإطلاق.

موطن الشاهد: "وحدكا".

وجه الاستشهاد: إضافة لفظ "وحد" إلى كاف الخطاب؛ وسبق أن "وحد" تضاف إلى المضمر وجوبا؛ لأنها لا تضاف إلى الاسم الظاهر.

1 القائل: هو الربيع بن ضبيع الفزاري الذبياني، شاعر جاهلي معمر من الفرسان، كان أحكم العرب في زمانه، ومن أشعرهم وأخطبهم، شهد يوم الهباءة، وهو ابن مائة عام وقاتل في حرب داحس، وأدرك الإسلام، وقد كبر وخرف؛ فقيل: أسلم وقيل: منعه قومه. الأعلام: 3/ 15، الأغاني: 14/ 118، الخزانة: 3/ 38، السمط: 802.

2 تخريج الشاهد: هذه قطعة من بيت؛ قاله الربيع -حين تقدمت سنه وأصابه ضعف الكبر- والبيت بتمامه:

والذئب أخشاه إن مررت به ... وحدي، وأخشى الرياح والمطرا
ويروى قبله:

أصبحت لا أحمل السلاح ولا ... أملك رأس البعير إن نفرا

والشاهد من شواهد: التصريح: 2/ 36، والهمع: 2/ 50، والدرر: 2/ 60، ونوادر أبي زيد: 159، والجمل: 52، العيني: 3/ 397.

المعنى: صرت -لكبر سني وضعفي وعدم قدرتي على مقاومة أي شيء يعتزني- أخاف من الذئب إن مررت به وليس معي أحد، ولا أحتمل هبوب الرياح، وسقوط المطر؛ فإن ذلك يؤذيني؛ لشدة ضعفي وقلة حيلتي.

الإعراب: الذئب -على رواية النصب- مفعول به لفعل محذوف، يفسره المذكور بعده؛ والتقدير: وأخشى الذئب أخشاه. أخشاه: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف؛ منع من ظهورها التعذر، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا؛ تقديره: =

وما يختص بضمير المخاطب؛ وهو مصادر مثناة لفظاً؛ ومعناها التكرار¹؛ وهي: "لييك"
بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة²، و"سعديك" بمعنى: إسعاداً لك بعد إسعاد؛ ولا
تستعمل إلا بعد لبيك³، و"حنانيك" بمعنى: تحننا عليك بعد تحنن، و"دواليك" بمعنى:
تداولاً بعد تداول⁴، و"هذاذك" -بذالين معجمتين- بمعنى: إسراعاً لك بعد إسراع،
قال⁵: [مشطور الرجز]

= أنا، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم، في محل نصب مفعولاً به؛ وجملة "أخشاه":
تفسيرية، لا محل لها. إن: حرف شرط جازم، لا محل له من الإعراب. مررت: فعل
ماض، مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك؛ والتاء: في محل رفع فاعل.
وهو فعل الشرط في محل جزم. "به": متعلق بـ"مر". وحدي: حال من ضمير المتكلم في
"مررت" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من
ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء؛ والياء: في محل جر بالإضافة. وأخشى:
الواو عاطفة، أخشى: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. الرياح: مفعول به لـ"أخشى"
منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. المطرا: الواو عاطفة، المطر: اسم معطوف على
الرياح منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف: للإطلاق.
موطن الشاهد: "وحدي".

وجه الاستشهاد: إضافة لفظ "وحد" إلى ضمير المتكلم؛ وتبين لنا من هذا الشاهد وما
قبله أن لفظ "وحد" يضاف إلى الضمائر كلها على السواء؛ لأنه أضيف في الآية إلى
ضمير الغائب؛ وفي البيت السابق، أضيف إلى ضمير المخاطب؛ وفي هذا البيت، أضيف
إلى ضمير المتكلم؛ وسبق أن قلنا: إنه لا فرق في هذه الأنواع الثلاثة بين المذكر
والمؤنث، ولا بين ضمير المفرد، وضمير المثنى، وضمير الجمع.

1 المراد بالتكرار التكرير الذي يزيد على اثنين، وهي ملحقة بالمثنى في إعرابه؛ مراعاة
لمظهرها، وليست مثنى حقيقياً من حيث معناها، وتعرب مفعولاً مطلقاً لفعل من لفظها
-إلا هذاذك، فيقدر فعلها من معناها، وهو: أسرع على الصحيح.

2 أصل لبيك: ألب لك إلباين؛ أي: أقيم على طاعتك وإجابتك إقامة كثيرة؛ فحذف
الفعل، وأقيم المصدر مقامه، ثم حذفت الزوائد، وحذف الجار من الضمير المفعول،
وأضيف المصدر إليه؛ وقيل: إنه من لب بمعنى ألب؛ أي: أقام، وكذا الباقي؛ ومثلها:
حجازيك: أي: محاجة بعد محاجة، وحذاريك: أي: حذراً بعد حذر.
3 لأن "لييك" هي الأصل في الإجابة، و"سعديك" بمنزلة التوكيد لها.

- 4 أي: تواليا وتناوبا في طاعتك بعد توال وتناوب.
5 القائل: هو العجاج الراجز المشهور، وقد مرت ترجمته.

(97/3)

328- ضربا هذاذيك وطعنا وخضا1

وعامله وعامل لبيك: من معناهما، والبواقي من لفظها2.

1 تخريج الشاهد: هذا بيت من الرجز المشطور، وبعده قوله:

يمضي إلى عاصي العروق النحضا

وهو من أرجوزة للعجاج يمدح فيها الحجاج بن يوسف الثقفي.

وهو من شواهد: التصريح: 37 / 2، والأشئوني: 313 / 2 / 615، وسيبويه: 175 / 1

ومجالس ثعلب: 175، والجمال للزجاجي: 296، وأمالي الزجاجي: 132، والمختضب:

279 / 2، والمخصص: 88 / 6، 103، 273 / 13، وشرح المفصل: 119 / 1،

والخزانة: 274 / 1، والعيني: 399 / 3، والهمع: 189 / 1، والدرر: 162 / 1،

وديون العجاج: 54.

المفردات الغريبة: ضربا هذاذيك: أي ضربا يهذ هذا بعد هذ، والهذ: الإسراع في القطع

وغيره. وخضا، الوخض: الطعن الذي يصل إلى الجوف، وقيل: العكس، والمراد: الطعن

الذي يسرع إلى الموت. عاصي العروق: هو العرق الذي يسيل ولا يرقأ دمه، وجمعه

عواص. النحضا؛ النحض: اللحم المكتنز كلحم الفخذ.

المعنى: أضرب ضربا كثيرا مسرعا في القطع، وأطعن طعنا جائفا في اللحم حتى يمزق

الأجسام، فتصل أجزاؤها إلى العروق العاصية التي يسيل دمها بلا انقطاع.

الإعراب: ضربا: مفعول مطلق لفعل محذوف؛ أو مفعول به لفعل محذوف؛ والتقدير:

نجزهم ضربا. هذاذيك: مفعول مطلق لفعل محذوف، يقدر من معناه؛ أي: أسرع

إسراعا؛ أو أقطع قطعاً، وهو مضاف إلى الكاف؛ وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى. وطعنا:

الواو عاطفة، طعنا: معطوف على "ضربا" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وخضا: صفة لـ"طعنا" منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

موطن الشاهد: "هذاذيك".

وجه الاستشهاد: إضافة "هذاذي" إلى ضمير المخاطب؛ وهو مفعول مطلق؛ لفعل من

معناه - كما بينا في الإعراب - ولا يصح مجيئه حالا، خلافا لسيبويه.
2 فيقدر: أسرع، وأجيب، وأسعد، وأتحنن، وأتداول، وقد علمت أن للبيك فعلا من لفظها. قال الصبان: والمتجه عندي: أن لبيك منصوب بفعل من لفظه. وذكر بعضهم فعلا لهذاذيك، وهو: هذ يهذ هذا، أي أسرع.
حاشية الصبان: 253-252 / 2.

(98/3)

وتجوز سيبويه في "هذاذيك" في البيت، وفي "دواليك" من قوله 1: [الطويل]
329- دواليك حتى لكنا غير لابس 2

1 القائل: هو سحيم الأسود؛ عبد بني الحسحاس، شاعر رقيق الشعر، أعجمي الأصل، اشتراه بنو الحسحاس - وهم بطن من بني أسد - فنشأ فيهم، رآه النبي صلى الله عليه وسلم وأعجب بشعره، وعاش إلى أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه، شبيب بنسأ بني الحسحاس، فقتلوه، وأحرقوه، وذلك نحو 40هـ.

الجمحي: 36 / 1، فوات الوفيات: 166 / 1، والسمط: 721، الأعلام: 79 / 3.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

إذا شق برد شق بالبرد مثله

وينشد قبله:

كأن الصبريات وسط بيوتنا

...

ظباء تبدت من خلال المكانس

فكم قد شققنا من رداء منير

...

على طفلة ممكورة غير عانس

وهن بنات القوم إن يظفروا بنا

...

يكن في ثبات القوم إحدى الدهارس

وهو من شواهد: التصريح: 37 / 2، والأشئوني: 616 / 2 / 313، وسيبويه: 1 /

175؛ وروى عجزه: دوايك حتى ليس للبرد لابس، وأمالى الزجاجي: 131، والجميل: 297، والخصائص: 3/ 45، والأغاني: 20/ 4، والمخصص: 13/ 232، والهمع: 1/ 189، والدرر: 1/ 162؛ وقال إن الرواية الصحيحة: "إذا شق برد شق بالجيب برقع"، وصبح الأعشى: 1/ 407، ونهاية الأرب: 3/ 126، وديوان سحيم: 16. المفردات الغريبة: برد: هو الكساء الموشى؛ أي المخطط المزخرف. دوايك: من المداولة، وهي المناوبة بينك وبين غيرك.

المعنى: إذا شق واحد منا برد صاحبه ومزقه؛ شق الآخر برده كذلك بالتناوب؛ حتى نرى ولكننا ليس عليه برد. قيل في سبب ذلك؛ إن الرجل كان إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحب، واستدامة صحبته شق كل واحد منهما برد الآخر؛ لاعتقادهم أن ذلك، أبقى للمودة بينهما.

الإعراب: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون، في محل نصب على الظرفية الزمانية. شق: فعل ماض مبني للمجهول. برد: نائب فاعل مرفوع. شق: فعل ماض مبني للمجهول أيضا. "بالبرد": متعلق بـ"شق" الثاني. مثله: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، والهاء: في محل جر بالإضافة. دوايك: مفعول مطلق -لفعل محذوف- منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى، وهو مضاف، =

(99/3)

الحالية بتقدير نفعه متداولين؛ وهاذين، أي مسرعين، ضعيف 1 للتعريف 2؛ ولأن المصدر الموضوع للتكثير، لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا. وتجويز الأعلام 3 في "هذاذك" في البيت الوصفية مردود لذلك.

= وكاف المخاطب: في محل جر بالإضافة. حتى: حرف ابتداء، لا محل له من الإعراب. كلنا: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و"نا": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. غير: خبر مرفوع، وهو مضاف. لابس: مضاف إليه مجرور. موطن الشاهد: "دوايك".

وجه الاستشهاد: إضافة "دوالي" إلى ضمير المخاطب؛ وهو مفعول مطلق؛ لفعل من معناه، ولا يصح مجيئه حالا، خلافا لسيبويه.

1 خلاصة ما ذكره المؤلف في هذه المسألة، أن جمهور النحاة ذهبوا إلى أن "دواليك" مفعول مطلق دال على التكرار، ولم يميزوا في هذا اللفظ غير هذا الوجه من الإعراب؛ ومثله: "هذاذيك" فمعنى "دواليك": تداولاً بعد تداول؛ ومعنى "هذاذيك": هذا لك بعد هذا. وذهب سيبويه إلى تجويز وجهين من الإعراب في كل من هاتين الكلمتين؛ الوجه الأول: أن تكون مفعولاً مطلقاً - كما قال الجمهور - والوجه الثاني: أن تكون حالا على التأويل بالمشتق؛ وتقدير دواليك - على الوجه الثاني: متداولين، وتأويل هذاذيك - عليه - هاذين؛ وقد رد المؤلف على سيبويه، بأنه يلزم على القول بأن كل واحدة من هاتين الكلمتين حال أمران؛ كل واحد منهما خلاف الأصل؛ الأول: أن يقع الحال معرفة؛ لأننا علمنا أن هذا اللفظ مصدر مضاف إلى ضمير المخاطب؛ ومعلوم أن إضافة المصدر، تفيد التعريف.

الثاني: أنه يلزم وقوع المصدر الدال على تكرار الحدث حالا، ولم يرد في كلام العرب وقوع هذا المصدر حالا، ولكننا حفظنا من كلامهم وقوعه مفعولاً مطلقاً؛ بدليل مجيئه في القرآن الكريم؛ نحو قوله تعالى: {ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ} وما دام وقع المصدر الدال على التكرار مفعولاً مطلقاً بدليل ظاهر في ذلك، ولم يرد وقوعه حالا، بدليل ظاهر في الحالية؛ لزمننا أن نذهب إلى ما ثبت بدليل ظاهر.

انظر حاشية يس على التصريح: 37 / 2.

2 لأنه معرفة بإضافته للضمير، والحال واجب التنكير، وقوله: "ولأن المصدر ... إلخ" دفع به ما قد يقال: إن هذه الحال مما جاء معرفاً لفظاً، وإن كان منكراً معنى.

3 أي: صفة لـ "ضرباً"؛ والمعنى: اضرب ضرباً مسرعاً أو مكرراً؛ غير أن هذا الإعراب مردود بأن "ضرباً" نكرة، و"هذاذيك" معرفة - عند الجمهور - ومعلوم أنه لا توصف =

(100/3)

وقوله فيه وفي أخواته: إن الكاف مجرد الخطاب؛ مثلها في "ذلك" مردود أيضاً؛ لقولهم: "حنانيه"، و"لي زيد" ولحذفهم النون؛ لأجلها، ولم يحذفوها في "ذالك" وبأنها، لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف.

وشذت إضافة "لي" إلى ضمير الغائب؛ في نحو قولك1: [مشطور الرجز]

= النكرة بمعرفة؛ وليبرر ما ذهب إليه، ادعى أن هذه الكاف في "هذاذيك" وأخواتها

حرف خطاب، مثل الكاف في أسماء الإشارة؛ نحو: ذلك، وتلك، وهذا فاسد لما يأتي:
أ- لأنهم أضافوا بعض هذه الألفاظ إلى ضمير الغيبة - وإن كان ذلك شذوذاً-؛ نحو:
لبيه، وإلى الاسم الظاهر؛ نحو: "لبي يدي ميسور"، ومعلوم أن اسم الإشارة، لا يتصل به
إلا كاف الخطاب؛ ولما اختلف حال هذه الألفاظ وحال اسم الإشارة، لم يكن لنا حمل
هذه الألفاظ عليه.

ب- معلوم أن هذه الألفاظ مثناة لفظاً، ولما تتصل بها كاف الخطاب، تحذف نونها
للإضافة؛ نحو: حنانيك، ودوايلك، كما تحذف من كل مثنى عند الإضافة؛ نحو قوله
تعالى: {تَبَّتْ يَدَا أَبِي هَبٍ}؛ ومعلوم أنهم لم يحذفوا النون من اسم الإشارة المراد به
المثنى، في نحو: "ذانك" و"تانك" فعلم أن اسم الإشارة غير مضاف إلى هذه الكاف
الملحقة به؛ ونستنتج أن: الكاف حرف مع اسم الإشارة؛ ولحذفها مع دوايلك وأخواته،
أنه مضاف إلى الكاف؛ وعلى هذا، فهي اسم مع هذه الألفاظ.

ج- علم باستقراء كلام العرب أنهم يلحقون الكاف الحرفية بالأسماء التي تشبه الحروف
مثل أسماء الإشارة، في نحو: ذلك، وتلك، وذانك، وتانك، ومثل الضمائر، في نحو:
"إياك" ولم نجدهم ألحقوا هذه الكاف باسم غير مشبه للحرف، ولا شك في أن
"دوايلك" وأخواته أسماء، لا تشبه الحرف، فلم يكن لنا أن نقر شيئاً خارج عن مجرى
كلامهم. انظر شرح التصريح: 38/2.

فائدة: للكاف في دوايلك محلان من الإعراب؛ فهي محل جر بإضافة المصدر المثنى
إليها؛ ولها محل آخر، هو الرفع أو النصب؛ لأن المصدر، يضاف إلى فاعله، ويضاف إلى
مفعوله؛ فإذا عدت الكاف فاعل المصدر؛ كانت في محل رفع، وإذا عدت مفعول
المصدر؛ كانت في محل نصب.

والنحاة يرون أنها مفعول المصدر -من دون اطراد في الكافات كلها- لأن المعنى
المقصود بالكلام، هو الذي يحدد ذلك؛ فهي في لبيك وسعديك -مثلاً- تكون
للمفعول؛ لأن التقدير: أجيبك إجابة متكررة، وأسعدك إسعاداً متكرراً؛ وهي في حنانيك
-مثلاً- تكون فاعلاً للحنان؛ لأن التقدير: تحنن علي وارفق بي.

1 لم ينسب إلى قاتل معين.

330- لقلت لبيه لمن يدعوني1

وإلى الظاهر في نحو قوله2: [المتقارب]

1 تخريج الشاهد: ينشد قبل الشاهد قوله:

إنك لو دعوتني ودوني

...

زوراء ذات مترع بيون

والشاهد من شواهد: التصريح: 38 / 2، والأشعوي: 313 / 2 / 614، وابن عقيل:

224 / 3 / 52، والعيني: 383 / 3، والهمع: 190 / 1، والدرر: 163 / 1 ومغني

الليبي: 753 / 981، واللسان: "لب" "بين" وفيه "منزع بدل مترع".

المفردات الغريبة: زوراء: هي الأرض البعيدة الأطراف. مترع: مملوء أو ممتد، من قولهم:

حوض مترع؛ أي ممتلئ. والذي في اللسان: منزع: وهو الفراغ الذي في البئر حتى الماء.

بيون: هي البئر الواسعة الرأس الضيقة الأسفل، أو البعيدة القاع.

المعنى: أنك لو طلبتني، وناديتني لأمر من الأمور -وبيننا أرض نائية صعبة المسالك

ذات مياه بعيدة الغور- لأجبتك سريعاً، ولما تأخرت عن تلبية طلبك.

الإعراب: إنك: حرف مشبه بالفعل، والكاف: في محل نصب اسمه. لو: حرف امتناع

لامتناع؛ أو حرف شرط غير جازم، لا محل له من الإعراب. دعوتني: فعل ماض مبني

على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية،

والياء: في محل نصب مفعولاً به. ودوني: الواو حالية، دون: ظرف مكان -متعلق

بمحذوف خبر مقدم- منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل الياء؛ والياء:

في محل جر بالإضافة. زوراء: مبتدأ مؤخر مرفوع؛ وجملة "دوني زوراء": في محل نصب

على الحال. ذات: صفة لـ"زوراء" مرفوعة، وذات مضاف. مترع: مضاف إليه مجرور.

بيون: صفة لـ"مترع" مجرورة، وعلامة جرهما الكسرة الظاهرة. لقلت: اللام واقعة في

جواب "لو"، قلت: فعل ماض وفاعل. لبيه: "لي" مفعول مطلق بفعل محذوف؛

والتقدير: أجيبك إجابة بعد إجابة، والهاء: في محل جر بالإضافة "لمن: متعلق بـ"قلت".

يدعوني: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو؛ للثقل، والفاعل:

ضمير مستتر جوازاً؛ تقديره: هو، يعود إلى الاسم الموصول المجرور محلاً باللام، والنون:

للوفاة، وباء المتكلم: في محل نصب مفعولاً به؛ وجملة "يدعوني": صلة للموصول

الاسمي، لا محل لها؛ وجملة "لو وشرطه وجوابه": في محل رفع خبر "إن".

موطن الشاهد: "لبيه".

وجه الاستشهاد: إضافة "لبي" إلى ضمير الغائب "الهاء"؛ وحكم إضافته إلى ضمير الغائب أنه شاذ؛ لأنه مختص بضمير المتكلم.
2 القائل: هو أعراي، من بني أسد.

(102/3)

331- فلي قلبي يدي مسورا

وفيه رد على يونس في زعمه أنه مفرد²؛ وأصله لبا؛ فقلبت ألفه ياء؛ لأجل الضمير، كما في لديك وعليك، وقول ابن الناطم: إن خلاف يونس في "لبيك"

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

دعوت لما نابني مسورا

وكان هذا الرجل، قد استعان برجل اسمه مسور في دفع غرامة مالية؛ فأعانه. وهو من شواهد: التصريح: 38 / 2، والأشموي: 613 / 2 / 312، وابن عقيل: 225 / 3 / 53، وسيبويه: 1 / 176، والمحتسب: 1 / 78، 2 / 23، وشرح المفصل: 1 / 119، والخزانة: 1 / 268، 578، والعيني: 3 / 381. والجمع: 1 / 190، والدرر: 1 / 165، واللسان "لب".

المفردات الغريبة: دعوت: استعنت. نابني: أصابني ونزل بي. مسور: اسم رجل. فلي: أجاب دعائي بقوله لبيك.

المعنى: دعوت مسورا، واستغثت به؛ لدفع ما نابني، وحل لي؛ فأجابني إلى ما دعوته إليه؛ فتلبية تلو تلبية ليدي مسور، أبادر إليه، إذا ناداني وسألني في أمر ينوبه؛ كما بادر إلي؛ ومعلوم أنه خص يديه بالذكر؛ لأنهما اللتان قدما المال له.

الإعراب: دعوت: فعل ماض وفاعل. "لما": متعلق بـ"دعوت". نابني: فعل ماض والفاعل: هو، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعولا به؛ وجملة "نابني": صلة للموصول المجرور محلا باللام، لا محل لها. مسورا: مفعول به منصوب لـ"دعوت". فلي: الفاء عاطفة، لي: فعل ماض، والفاعل: هو؛ يعود إلى مسور. فلي: الفاء عاطفة، لي: مفعول مطلق منصوب، بفعل محذوف، وهو مضاف. يدي: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى، وهو مضاف. مسور: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

موطن الشاهد: "فلي يدي".

وجه الاستشهاد: إضافة "لي" إلى الاسم الظاهر "يدي"؛ وحكم هذه الإضافة شاذة؛ لأن لي مختصة بالإضافة إلى ضمير المتكلم، كما أسلفنا.

2 وجده الرد - كما قال سيبويه: أنه لو كان مفردا مقصورا - كما يرى يونس - لما قلبت ألفه ياء مع الظاهر في قوله: "فلي يدي مسور" كما لا تقلب ألف "لدى" و"على" عند ذلك كما في قوله تعالى: {وَأَلْفَيَْا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ} وقوله جل شأنه: {وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ} وذلك بقاء الألف؛ فكان ينبغي أن يقال: لى زيد، ولي يدي. فدل ذلك على أنه مثنى وليس بمقصور.

شرح التصريح: 38/2.

(103/3)

وأخواته وهم1.

[ما هو واجب الإضافة]:

ومنها ما هو واجب الإضافة إلى الجمل؛ اسمية كانت، أو فعلية؛ وهو: "إذ"، و"حيث". فأما "إذ"؛ فنحو: {وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ} 2 {وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا} 3، وقد يحذف ما أضيفت إليه للعلم به4؛ فيجاء بالتثنية عوضا منه؛ كقوله تعالى: {وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ} 5، وأما "حيث"؛ فنحو: "جلست حيث جلس زيد" و"حيث زيد جالس" 6 وربما أضيفت إلى المفرد7؛ كقوله8. [الطويل]

1 يعني أن ابن الناظم وهم في نسبة الخلاف في هذه الألفاظ كلها إلى يونس؛ لأن خلافه فيليبك وحده.

2 8 سورة الأنفال، الآية: 26.

موطن الشاهد: "إذا أنتم".

وجه الاستشهاد: إضافة إذ إلى الجملة الاسمية، وحكم هذه الإضافة الوجوب.

3 7 سورة الأعراف، الآية: 86.

موطن الشاهد: {إِذْ كُنْتُمْ}.

وجه الاستشهاد: إضافة إذ إلى الجملة الفعلية؛ وهي كسابقتهما تماما من حيث التقدير.

4 وأكثر ما يكون ذلك؛ إذا كان المضاف اسم زمان، كيومئذ، وحينئذ، وساعتئذ؛

فيحذف المضاف ويؤتى بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة، وتحرك الذال عند التنوين بالكسر للتخلص من الساكنين.

30 5 سورة الروم، الآية: 4.

موطن الشاهد: {يَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ} .

وجه الاستشهاد: حذف الجملة بعد إذ - كما أسلفنا - للعلم بها؛ وجيء بالتنوين عوضا منها، وكسرت الذال لالتقاء الساكنين، وإذ باقية على بنائها على الأرجح، والتقدير: يوم إذ غلبت الروم ...

6 الغالب في الجملة الاسمية بعد "حيث" إلا يكون خبرها فعلا. وإضافتها إلى الجملة الفعلية أكثر؛ سواء كانت مثبتة أم منفية.

7 يجيز بعض النحاة إضافتها إلى المفرد مع بقائها مبنية؛ نحو: أنا مسافر حيث الهدوء. ويؤيده جواز فتح همزة "إن" بعدها، فتكون مضافة إلى المصدر المنسبك من أن ومعمولها، وهو مفرد؛ وبعضهم يعربها، ويندر أن تقع ظرف زمان أو غيره ولا يقاس على ما يسمع من ذلك.

حاشية يس على التصريح: 39 / 2، وجمع الهوامع: 212 / 1.

8 قيل: هو الفرزدق، وقيل: هو عملس بن عقيل، والأرجح أنه غير معين.

(104/3)

332- بيض المواضي حيث لي العمائم1

ولا يقاس عليه، خلافا للكسائي.

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم

وهو من شواهد: التصريح: 39 / 2، والأشموقي: 314 / 2 / 618، والهمع: 212 / 1،

والدرر: 180 / 1، والأغاني: 83 / 11، وأما ابن الشجري: 136 / 1، وشرح

المفصل: 90 / 4، والخزانة: 152 / 3، والعيني: 387 / 3، والمغني: 177 / 215،

والسيوطي: 133، وليس في ديوان الفرزدق.

المفردات الغريبة: نطعنهم - بضم العين وفتحها: نضربهم، يقال: طعنه بالرمح، كمنعه

ونصره؛ ضربه ووخزه. الحبا: جمع حبة؛ وهي الثوب الذي يحتبى به، والاحتباء: أن

يضم الإنسان رجله إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره، ويشده عليهما، وقد يكون الاحتباء باليدين. والمراد هنا: أواسطهم. بيض: جمع أبيض، والمراد: السيف. المواضي: جمع ماضٍ؛ وهو النافذ القاطع، أي السيوف القواطع. لي العمائم: لفها وشدها طاقة بعد طاقة على الرؤوس.

المعنى: نضربهم برماحنا في أواسطهم، حيث لا يبرءون من الطعن بعد ضربهم بالسيوف القواطع على رؤوسهم.

الإعراب: ونطعنهم: الواو عاطفة، نطعن: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: مستتر وجوبا؛ تقديره: نحن؛ وضمير الغائبين "هم": في محل نصب مفعولا به. حيث: ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب؛ وهو متعلق بـ"نطعن"، وهو مضاف. الكلى: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف؛ منع من ظهورها التعذر؛ وهذا الوجه الذي أراده المؤلف. "بعد": متعلق بـ"نطعن" وهو مضاف. ضربهم: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و"هم": في محل جر بالإضافة. "بييض": متعلق بـ"ضربهم"، و"بيض" مضاف. المواضي: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء؛ منع من ظهورها الثقل. "حيث": متعلق بـ"ضرب" وهو مبني على الضم في محل نصب، و"حيث" مضاف. لي: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. العمائم: مضاف إليه مجرور. موطن الشاهد: "حيث لي العمائم".

وجه الاستشهاد: مجيء "حيث" مضافة إلى اسم مفرد "لي" -على رواية جر "لي"- غير أن بعض العلماء عدوا "حيث" مضافة إلى الجملة -على رواية رفع "لي"- فتكون "لي" مبتدأ محذوف الخبر، ولا شاهد في البيت حينئذ على إضافة "حيث" إلى الاسم المفرد؛

=

(105/3)

[ما يختص بالجملة الفعلية]:

ومنها: ما يختص بالجملة الفعلية، وهو "لما"، عند من قال باسميتها¹؛ نحو: "لما جاءني أكرمته"، و"إذا"²، عند غير الأخفش والكوفيين³؛ نحو: {إذا

= وما قلناه -هنا- أخرى به أن يكون في صدر البيت "حيث الكلى ... " فإن "الكلى" يصبح كونها مبتدأ، وخبره محذوف؛ والتقدير: حيث الكلى موجودة؛ وعلى

هذا، فلا شاهد في البيت في الموضوعين. والذي يرجح ما ذهبنا إليه من عدم وجود ما يؤكد إضافة "حيث" إلى المفرد أمران؛

أحدهما: الرواية الثانية للبيت برفع "لي" وإنشاء بعضهم صدر البيت: "ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم" فلا شيء فيه على هذه الرواية أيضا.

وثانيهما: ما قاله ابن هشام نفسه - في المعنى - نقلا عن كتاب التمام لابن جني: "من أضاف حيث إلى المفرد أعربها؛ واستشهد بما رآه بخط الضابطين:

أما ترى حيث سهيل، طالعا

بفتح الثاء من "حيث"؛ وخفض سهيل؛ وحيث بالضم وسهيل بالرفع، أي موجود؛ فحذف الخبر. وفي الشاهد الذي نحن في صددده لم تعرب حيث؛ بل بقيت مبنية؛ وهذا ما يرجح إضافتها إلى الجملة لا إلى الاسم. انظر مغني اللبيب: 178.

1 القائل باسميتها: الفارسي وابن جني وابن السراج والجرجاني وآخرون، وقالوا: هي ظرف بمعنى "حين"؛ ولذا تسمى "لما الحينية"؛ وقيل: بمعنى "إذا" ورجحه ابن مالك في المغني؛ لأنها مختصة بالماضي، وفيها معنى الشرط. ويجب أن يكون شرطها وجوبها ماضيين عند الأكثرين، وتضاف إلى شرطها، وتنصب بجوابها. وعند سيبويه؛ هي حرف وجود لوجود لا محل لها.

مغني اللبيب: 369، والتصريح: 39-40.

2 "إذا" ظرف غير جازم مبني دائما متضمن معنى الشرط غالبا، وتكون للزمان المستقبل كثيرا وللماضي قليلا، ووقوع الماضي، في جملة شرطها، أو جزائها؛ لا يخرجها عن الدلالة على المستقبل. ويقع شرطها وجوابها ماضيين، أو مضارعين أو مختلفين وناصبها: إما شرطها، فلا تضاف إلى ما بعدها؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، وهذا رأي المحققين. وإما جوابها؛ فتكون مضافة إلى جملة الشرط، وهو المشهور. ويجوز أن يحذف المضاف إليه ويحيى التنوين عوضا عنه. تقول: من ينكر المعروف فليس إذا يستحقه؛ أي: فليس إذا يحده يستحقه. وتأني "إذا" للمفاجأة فتختص بالجملة الاسمية؛ وهي حينئذ حرف على الأصح، نحو: خرجت فإذا محمد ينتظري؛ وقيل: هي ظرف.

3 أما عندهما؛ فيجوز إضافتها إلى الجمل الاسمية تمسكا بظاهر قوله تعالى: {إِذَا السَّمَاءُ

=

طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ { 1؛ وأما نحو: {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} 2، فمثل: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} 3؛ وأما قوله 4: [الطويل]
333- إذا باهلي تحته حنظلية 5

= انشَقَّتْ {، قوله: {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} وهاتان الآيتان مؤولتان بتقدير فعل مماثل
للفعل المتأخر مفسر به، كما ذكر المصنف.

مغني اللبيب: 127، والتصريح: 2/ 40، همع الهوامع: 1/ 206-207.

65 سورة الطلاق، الآية: 1.

موطن الشاهد: {إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ} .

وجه الاستشهاد: دخول إذا على الجملة الفعلية، ومجيء فعل الشرط ماضياً، وجواب
الشرط أمراً؛ وهذا الاختلاف في الصيغة بين فعل الشرط وجوابه جائز باتفاق، وشائع
في اللغة.

84 سورة الانشقاق، الآية: 1.

موطن الشاهد: {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} .

وجه الاستشهاد: استدلال الأخفش والكوفيون بهذه الآية على جواز دخول إذا على
الجملة الاسمية؛ والجمهور يعدونها داخلة على الجملة الفعلية -هنا- لأن "السما"
فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وما ذهب إليه الجمهور، هو الصواب؛ والذي
سوغ للكوفيين والأخفش ما ذهبوا إليه كونهم لا يعدون إذا، وإن مختصتين بالجملة
الفعلية.

9 سورة التوبة، الآية: 6.

موطن الشاهد: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أحد" فاعلاً لفعل محذوف، يفسره المذكور بعده؛ والتقدير: وإن
استجارك أحد استجارك ... وفي ذلك دلالة على دخول إن على الجملة الفعلية؛
وحكم دخولها على الجملة الفعلية الوجوب عند الجمهور، والجواز عند الكوفيين
والأخفش.

4 القائل: هو الفرزدق، وقد مرت ترجمته.

5 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

له ولد منها فذاك المذرع

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 40، والأشموني: 62 / 2 / 316، والعيني: 3 / 413،

وهمع الهوامع: 207 / 1، والدرر اللوامع: 174 / 1، ومغني اللبيب: 127 / 118،
والسيوطي: 94، وديوان الفرزدق: 514. =

(107/3)

فعلى إضمار "كان" كما أضمرت هي، وضمير الشأن في قوله 1: [الطويل]

= المفردات الغربية: باهلي: منسوب إلى باهلة؛ وهي قبيلة، من قيس عيلان، ويكثر
الشعراء من ذمها، ومن ذلك:
إذا قيل للكلب يا باهلي

...

عوى الكلب من لؤم هذا النسب

ومن ذلك قول الآخر:

وما سأل الله عبد له

... فخاب ولو كان من باهله

حنظلية: نسبة إلى حنظلة؛ وهي أكرم قبائل تميم، حتى ليقال: "حنظلة الأكرمون"

المدرع: الذي أمه أشرف من أبيه.

المعنى: إذا تزوج رجل من باهلة امرأة من حنظلة، وأتى منها بولد؛ فهو المدرع؛ أي

الذي أمه أشرف من أبيه.

الإعراب: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، منصوب بجوابه، مبني على

السكون، في محل نصب على الظرفية الزمانية. باهلي: اسم "كان" محذوفة وحدها.

"تحتة": متعلق بمحذوف خبر مقدم، والهاء: في محل جر بالإضافة. حنظلية: مبتدأ مؤخر

مرفوع؛ وجملة "تحتة حنظلية": في محل نصب خبر "كان" المحذوفة وحدها. ويجوز أن

تكون كان محذوفة مع اسمها - ضمير الشأن - وعليه فباهلي: مبتدأ أول، وحنظلية:

مبتدأ ثاني؛ وجملة "تحتة حنظلية": في محل رفع خبر المبتدأ الأول؛ وجملة "باهلي تحتة

حنظلية": في محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها؛ والأول أفضل. "له": متعلق

بمحذوف خبر مقدم. "ولد": مبتدأ مؤخر؛ وجملة "له ولد": في محل رفع صفة لـ "باهلي".

"منها": متعلق بمحذوف صفة لـ "ولد". "فذاك": الفاء واقعة في جواب الشرط، ذا: اسم

إشارة مبني على السكون، في محل رفع مبتدأ، والكاف: للخطاب، لا محل لها من

الإعراب. المذرع: خبر مرفوع؛ وجملة "ذاك المذرع": لا محل لها؛ لأنها جواب شرط غير جازم.

موطن الشاهد: "إذا باهلي".

وجه الاستشهاد: مجيء "باهلي" اسماً لكان المحذوفة بعد "إذا"؛ لأن إذا لا يليها إلا الفعل لفظاً أو تقديرًا؛ ولم يعرب "باهلي" فاعلاً لفعل محذوف؛ لأنه لم يأت بعده ما يفسره. واحتج الأخفش بهذا البيت على دخول إذا على الجملة الاسمية؛ والصواب ما ذهب إليه الجمهور؛ لما بينا.

1 القائل: هو قيس بن الملوح؛ والمعروف بمجنون ليلى، وقد مرت ترجمته.
وقيل: هو عبد الله بن الدمينه؛ وقيل: هو عبد الله بن الصمة القشيري؛ وقيل: هو إبراهيم بن العباس الصولي.

(108/3)

334- ... فهلا نفس ليلى شفيها1

1 تخريج الشاهد: هذا جزء من بيت، وهو بتمامه:

ونبت ليلى أرسلت بشفاعة

...

إلى فهلا نفس ليلى شفيها

وينشد بعده قوله:

أأكرم من ليلى علي فتبتغي

...

به الجاه أم كنت امرأ لا أطيعها

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 4، والأشعوي: 624 / 2 / 316، والحزانة: 1 / 463،

3 / 597، 4 / 498، 524، والعيني: 3 / 416، 4 / 478-457، وشرح ديوان

الحماسة للمرزوقي: 1220، والهمع: 2 / 67، والدرر: 2 / 83، والمغني: 117 /

103، 477 / 354، 572 / 404، 990 / 759، والسيوطي: 79، وديوان قيس:

195.

المفردات الغريبة: نبت: أخبرت. بشفاعة؛ الشفاعة: التوسل ابتغاء الخير. الشفيح:

الذي يكون منه التوسل.

المعنى: أخبرت أن ليلي أرسلت إلي شفيعا، يطلب مني العودة إلى الوصل والمودة؛ فهلا تقدمت بنفسها؛ لطلب ذلك، فإن هذا كان أجدى وأحق بالقبول.

الإعراب: نبئت: فعل ماض مبني للمجهول، مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل؛ وهو المفعول الأول في الأصل. ليلي: مفعول به ثان منصوب؛ وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر.

أرسلت: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث؛ والفاعل: هي؛ وجملة "أرسلت": في محل نصب مفعولا به ثالثا لـ "نبئت"؛ لأنه يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل. بشفاعة: الباء حرف جر زائد، شفاعة: اسم مجرور لفظا منصوب محلا على أنه مفعول به منصوب؛ وهو الأفضل. "إلي": متعلق بـ "أرسلت". فهلا: الفاء سببية، لا محل لها، هلا: حرف تخيير، لا محل له من الإعراب. نفس: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. ليلي: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر. شفيعها: خبر مرفوع، وهو مضاف، و"ها": في محل جر بالإضافة؛ ويجوز أن يكون "نفس ليلي" خبرا مقدما، و"شفيعها" مبتدأ مؤخرا؛ والأول أفضل؛ وعلى كل فجملة "نفس ليلي شفيعها": في محل نصب خبر كان المحذوفة مع اسمها ضمير الشأن؛ والتقدير: فهلا كان هو -أي الحال والشأن- نفس ليلي شفيعها. ويجوز أن نعرب -هنا- "نفس ليلي" فاعلا لفعل محذوف؛ والتقدير: فهلا شفعت نفس ليلي؛ وعلى هذا الوجه، من الإعراب، يكون قوله: "شفيعها" خبرا لمبتدأ محذوف؛ والتقدير: هو شفيعها؛ والوجه الأول أفضل وأسهل.

موطن الشاهد: "فهلا نفس ليلي".

وجه الاستشهاد: حذف كان واسمها ضمير الشأن بعد "هلا"، ولم نعرب "نفس ليلي" =

(109/3)

[ما كان بمنزلة إذ وإذا فهو بمنزلةتهما فيما يضافان إليه] :

فصل: وما كان بمنزلة "إذ" أو "إذا"، في كونه اسم زمان مبهم لما مضى أو لما يأتي¹، فإنه بمنزلةتهما فيما يضافان إليه²؛ فلذلك تقول: "جتتك زمن الحجاج أمير"، أو "زمن كان الحجاج أميرا"؛ لأنه بمنزلة "إذ"³، و"آتيك زمن يقدم الحاج"؛ ويمتنع "زمن الحاج قادم" لأنه بمنزلة إذا⁴؛ هذا قول سيبويه، ووافقه الناظم في مشبه إذ دون مشبه إذا؛ محتجا

بقوله تعالى: {يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ} 5، وقوله:

= اسما لـ "كان المحذوفة" - كما في الشاهد السابق - لأن "شفيعتها" اسم مفرد مرفوع، لا يصلح أن يكون خبرا لها إلا على وجه شاذ - رفع الجزأين بكان - وإذا لم يصلح قوله: "نفس ليلي" أن يكون اسم كان؛ لزم تقدير اسمها ضمير الشأن؛ والجملة بعد ذلك في محل نصب خبرها؛ وهلا من الأدوات التي لا يليها إلا الفعل؛ ولا يجوز حذف كان - وحدها - كما في البيت السابق؛ لما ذكرنا.

1 قول المصنف: "لما مضى" راجع لوجه الشبه بإذ. وقوله: "أو لما يأتي" راجع لوجه الشبه بإذا. والمراد بالمبهم من الزمان: ما ليس محدودا؛ ألا يكون له أي اختصاص، كحين، ومدة، ووقت، وزمن، ولحظة، وبرهة، أو يكون له اختصاص من بعض النواحي؛ كغداة وعشية، وليل ونهار، وصباح ومساء. أما المحدود فهو: ما دل على عدد معين؛ كيومين، وأُسبوع، وشهر، وسنة، أو وقت محدود؛ كأمس، وغد، وهذا لا يضاف إلى جملة.

2 فما يكون بمعنى "إذ" يجوز إضافته إلى الجملة بنوعيتها بالشرط الذي ذكرناه وهو أن يكون معنى الجملة ماضيا أو مستقبلا محتم الوقوع، كما يجوز أن يضاف إلى المفرد، أو لا يضاف. وما يكون بمنزلة "إذا" يضاف إلى الجملة الفعلية؛ غير أن الإضافة في "إذ" و"إذا" واجبة، وفيما يكون بمنزلة "عند" جائزة.

التصريح: 41/2.

3 فـ "زمن" في المثال الأول مضاف إلى جملة اسمية. وفي الثاني مضاف إلى فعلية.

4 أي: و"إذا" لا تضاف إلى الجمل الاسمية، فكذلك ما كان بمعناها.

5 سورة الذاريات الآية: 13.

موطن الشاهد: {يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ} .

وجه الاستشهاد: إضافة "يوم" إلى الجملة الاسمية؛ ويوم مشبه إذا في الاستقبال، وإذا لا تضاف إلى الجملة الاسمية.

(110/3)

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعه1

وهذا ونحوه، مما نزل في المستقبل، لتحقيق وقوعه، منزلة ما قد وقع ومضى2.

[يجوز في الزمان المحمول على "إذا" أو "إذ" الإعراب على الأصل] :
فصل: ويجوز في الزمان المحمول على "إذا" أو "إذ" الإعراب على الأصل، والبناء حملا
عليهما³؛ فإن كان ما وليه فعلا مبنيا؛ فالبناء أرجح للتناسب؛

1 هذا صدر بيت لسواد بن قارب الدوسي الصحابي، وعجزه قوله:

بمغن فتبلا عن سواد بن قارب

مر تخريج هذا البيت والتعليق عليه في باب "كان وأخواتها".

موطن الشاهد: "يوم لا ذو شفاعة بمغن".

وجه الاستشهاد: إضافة "يوم" إلى الجملة الاسمية -على رأي ابن مالك- مع أنه بمنزلة
"إذا" في دلالته على المستقبل؛ ومعلوم أن إذا لا تضاف إلى الجملة الاسمية؛ وظاهر
البيت رد على سيبويه الذي لا يجيز ذلك؛ والمذكور من الآية، وهذا البيت ونحوه -عند
سيبويه- مما نزل في المستقبل؛ لتحقيق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى؛ فيوم -فيه-
مشبه إذ لا مشبه إذا؛ فلذلك أضيف إلى الجملة الاسمية؛ ولو كان الزمان محدودا
كأسبوع، ويومين، وشهر؛ لم يضاف إلى الجمل خلافا لبعض المغاربة. انظر شرح
التصريح: 42/2.

2 أي فيكون "يوم" مشبها لإذ لا لإذا؛ لأن المراد من الماضي ما كان متحقق الوقوع،
سواء عبر عنه بالماضي، أو بالمضارع. وهذا توجيه سيبويه، وهو رد على رأي الناظم.

3 "إذ" و"إذا" مبنيان دائما؛ لكونهما أشبها الحرف في الافتقار المتأصل إلى جملة؛ فإذا
أضيف الظرف المبهم إلى جملة، وكان غير مستحق للبناء في ذاته؛ جاز فيه وجهان:
الأول: الإعراب بحسب العوامل؛ نظرا إلى ما هو الأصل في الأسماء.

الثاني: البناء على الفتح حملا على إذ وإذا؛ وقد اختلف النحاة في تعليل البناء؛ فمنهم
من قال: علة بناء الظرف المبهم المضاف إلى جملة، هي الحمل على إذ أو إذا؛ ومنهم
من قال: سبب بناء الظرف المبهم المضاف إلى جملة الاعتداد بالافتقار العارض لهذا
الظرف، وتنزيل الافتقار العارض منزلة الافتقار المتأصل الذي أوجب البناء لـ"إذ" و"إذا"
وللموصلات؛ ولما كان الافتقار عارضا وليس أصليا؛ فإنه لم يوجب البناء، ولكن جوزه؛
فجواز الإعراب منظور فيه إلى ما هو الأصل في الأسماء؛ ومنها هذا الظرف؛ =

كقوله1: [الطويل]

335- على حين عاتبت المشيب على الصبا2

= وجواز البناء منظور فيه إلى الشبه بين إذ أو إذا وهذا الظرف؛ وأن الجملة المضاف إليها، إن كان صدرها مبنيا قوي الشبه فلهذا كان البناء في هذه الحالة أرجح. حاشية يس على التصريح: 42 / 2.

1 القائل: هو النابغة الذبياني، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

وقلت ألما أصح والشيب وازع

وهو من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر، وقبل الشاهد قوله:

فكفكفت مني عبرة فرددتها ... على النحر منها مستهل وداعم

والشاهد من شواهد: التصريح: 42 / 2، وسيبويه: 369 / 1، والمنصف: 58 / 1،

وأما ابن الشجري: 46 / 1، 132 / 2، 164، وشرح المفصل: 16 / 3، 81، 4 / 4،

91، 146 / 8. والإنصاف: 292، والمقرب: 63، والخزانة: 151 / 3، والعيني: 2 / 2،

406، 357 / 4، والهمع: 218 / 1، والدرر: 187 / 1، والمغني: 672 / 910،

والسيوطي: 298، وابن عقيل: 227 / 3 / 59، وديوان النابغة: 51.

المفردات الغريبة: "على" الأولى بمعنى "في" والثانية للتعليل. عاتبت، العتاب: اللوم مع

السخط وعدم الرضا. الصبا: الصبوة والميل إلى الهوى. أصح: أتبته. وازع: زاجر، من

وزع، أي زجر ونهى.

المعنى: سال مني الدمع وانهمل وقت معاتبتني للشيب وقد حل بي بعد ذهاب زمان

الصبوة والفتوة والانغماس في الشهوات، وقلت لنفسني موبخا إياها: كيف لا أصحو

وأفئق من غفلتي واسترسالي في الشهوات، والشيب أكبر زاجر وواعظ!!

الإعراب: "على حين": متعلق بـ"كفكفت" أو "بأسبل" أو بـ"رددتها" في بيت سابق؛

وحين: ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر. عاتبت: فعل ماض، والتاء: في محل رفع

فاعل؛ وجملة "عاتبت": في محل جر بالإضافة. المشيب: مفعول به منصوب.

على الصبا: متعلق بـ"عاتبت". وقلت: الواو عاطفة، قلت: فعل ماض وفاعل. ألما:

الهمزة حرف للاستفهام الإنكاري، لما: نافية جازمة، لا محل لها من الإعراب. أصح:

فعل مضارع مجزوم بـ"لما" وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، والفاعل: أنا.

والشيب: الواو حالية، الشيب: مبتدأ مرفوع. وازع: خبر مرفوع؛ وجملة "الشيب وازع":

في محل نصب على الحال.
موطن الشاهد: "حين عاتبت". =

(112/3)

وقوله1: [الطويل]

336- على حين يستصين كل حليم2

وإن كان فعلا معربا أو جملة اسمية؛ فالإعراب أرجح عند الكوفيين3،

= وجه الاستشهاد: ورود "حين" مبني على الفتح؛ لإضافته إلى مبني؛ هو الفعل الماضي المبني أصالة؛ فاكسب البناء مما أضيف إليه. وورد بالخفض -على رواية- فيكون مجرورا بعلی معربا.

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدده قوله:

لأجتذب منهن قلبي تحلما

وهو من شواهد: التصريح: 42 / 2، والأشعري: 315 / 2 / 620، والعيبي: 41 / 3،

والهمع: 218 / 1، والدرر: 187 / 1، والمغني: 672 / 911، والسيوطي: 298.

المفردات الغريبة: تحلما: التحلم: تكلف الحلم وتصنعه. يستصين: يستملن ويجتذب.

حليم: عاقل رزين.

المعنى: والله لأجتذب قلبي وأشدّه إلى نفسي، من هؤلاء الفاتنات، متكلفا الحلم والكف

عن الميل إلى الهوى؛ لأنّهن يستملن إلى اللهو والصبوة كل عاقل.

الإعراب: لأجتذب: اللام واقعة في جواب قسم مقدر، تفيد التوكيد، أجتذب: فعل

مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، في محل رفع، والفاعل: أنا،

والنون: لا محل لها من الإعراب. "منهن": متعلق بـ"أجتذب". قلبي: مفعول به

لـ"أجتذب" والياء: في محل جر بالإضافة. تحلما: مفعول لأجله منصوب. "على حين":

على: حرف جر، وحين: مفعول فيه ظرف زمان مبني على الفتح، في محل جر بعلی

و"على حين": متعلق بأجتذب. يستصين: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله

بنون النسوة؛ والنون في محل رفع فاعل، كل: مفعول به منصوب، وهو مضاف.

حليم: مضاف إليه مجرور؛ وجملة "يستصين كل حليم": في محل جر بالإضافة.

موطن الشاهد: "على حين يستصين".

وجه الاستشهاد: مجيء "حين" مبنية على الفتح - على هذه الرواية - بسبب إضافتها إلى الفعل المضارع المبني؛ لاتصاله بنون النسوة؛ ومعلوم أن "حين" اكتسبت البناء من المضاف إليه المبني لا بالأصلة، وإنما بسبب اتصاله بنون النسوة، كما أسلفنا.

3 ووافق الأخفش الكوفيين في هذا؛ ومال إلى الأخذ برأيهم أبو علي الفارسي، وابن مالك، وهو يقول في هذا الصدد في الألفية:

وقبل فعل معرب أو مبتدا

أعرب ومن بنى فلن يفندا =

(113/3)

وواجب عند البصريين، واعترض عليهم بقراءة نافع 1: {هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ} 2 بالفتح؛

وقوله 3: [الوافر]

337- على حين التواصل غير دان 4

= لن يفندا: لن يغلط بنائه الطرف الواقع قبل فعل مضارع أو جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر.

التصريح: 2 / 42.

2 5 سورة المائدة، الآية: 119.

أوجه القراءات: قرأ نافع وابن محيصن: "يوم" بالنصب، وقرأ الباقر: "يوم" بالرفع. توجيه القراءات: من رفع "يوم" جعله خبراً لـ "هذا"؛ وهذا إشارة إلى يوم القيامة؛ والجملة في محل نصب بالقول؛ فأما على قراءة نصب "يوم" ظرف للقول، وهذا: إشارة إلى القصص والخبر الذي تقدم. انظر المشكل: 1 / 254، والنشر: 2 / 247، والإتحاف: 204.

موطن الشاهد: {هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "يوم" مبنياً على الفتح - على قراءة نافع - فالفتح - هنا - فتح بناء؛ لا فتحة إعراب؛ لأن الإشارة إلى اليوم - كما في قراءة نافع - فلا يكون ظرفاً؛ والتوفيق بين القراءتين أليق؛ وأجاب جمهور البصريين بأن الفتحة فيه فتحة إعراب؛ مثلها مثل: صمت يوم الخميس؛ والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة، ليست لليوم،

وإلا لزم كون الشيء ظرفاً لنفسه؛ وإنما هي للمذكور من قبل؛ من كلامه مع عيسى وكلام عيسى معه -أي هذا المذكور كائن في هذا اليوم.

انظر شرح التصريح: 2/ 442 وضياء السالك: 2/ 319.

3 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

4 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

تذكر ما تذكر من سليمي

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 42، والشذور: 26/ 119، والأشئوني: 2/ 622

315، والعيني: 3/ 411، والهمع: 1/ 218، والدرر: 1/ 187.

المفردات الغريبة: التواصل: المواصلة وترك القطيعة والهجر. دان قريب.

المعنى: تذكر، وأعاد إلى مخيلته، وذاكرته، ما كان بينه وبين سليمي؛ وأبهم المذكور

تعظيماً له وتفخيماً في وقت لا ينتظر فيه قرب الوصال، والتقرب بينهما.

الإعراب: تذكر: فعل ماض، والفاعل: هو. ما: اسم موصول بمعنى "الذي" في محل =

(114/3)

[شروط إضافة "كلا" و"كلتا"] :

فصل: مما يلزم الإضافة "كلا" و"كلتا" 1، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط:

أحدها: التعريف 2؛ فلا يجوز "كلا رجلين"، ولا "كلتا امرأتين" خلافاً للكوفيين.

= نصب مفعولاً به. تذكر: فعل ماض، والفاعل: هو؛ وجملة "تذكر": صلة للموصول،

لا محل لها؛ وعائد الاسم الموصول محذوف؛ والتقدير: تذكره. "من سليمي": متعلق

بمحذوف حال من "ما" الموصولة؛ والتقدير: تذكر الذي تذكره حال كونه من شئون

سليمي. "على حين": متعلق بـ"تذكر" الأول؛ وحين: اسم مجرور بـ"على" وعلامة جره

الكسرة الظاهرة؛ ويروى بالفتح؛ فيكون مبنياً على الفتح، في محل جر بـ"على". التواصل:

مبتدأ مرفوع. غير: خبر مرفوع، وهو مضاف. دان: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره

الكسرة المقدرة على الياء المحذوفة؛ للتخلص من التقاء الساكنين، منع من ظهورها

الثقل؛ وجملة "التواصل غير دان": في محل جر بالإضافة.

موطن الشاهد: "على حين التواصل ...".

وجه الاستشهاد: مجيء "حين" مبنياً على الفتح -على هذه الرواية- في محل جر

بـ"على" مع إضافته إلى الجملة الاسمية "التواصل غير دان"؛ وفي هذا رد على البصريين الذين يمنعون البناء في هذه الحالة؛ وإن كان الإعراب -هنا- أكثر. ومثل هذا الشاهد قول مبشر بن الهذيل الفزاري:

ألم تعلمي يا عمرك الله أنني ... كريم على حين الكرام قليل
الفتح في "حين". انظر شرح التصريح: 42 / 2، والأشموقي: 315 / 2 / 621.
1 أي: الإضافة لفظاً ومعنى؛ وكلا، وكلتا؛ لفظان مثنيان معنى، يدلان على اثنين واثنتين، ويجوز في خبرهما، وفي كل ما يحتاج إلى المطابقة بينه وبينهما مراعاة اللفظ؛ وهو الأفصح، ومراعاة المعنى.
2 لأتبعهما عند التحقيق، يدلان على تأكيد ما يضافان إليه، والبصريون من النحاة، لا يميزون تأكيد النكرة سواء أفاد تأكيدها، أم لم يفد، فأما الكوفيون فإنهم يميزون ذلك؛ ولهذا لم يشترطوا هذا الشرط، وأجازوا إضافتهما إلى نكرة مختصة؛ وذلك، لجواز تأكيدها، تقول: حضر كلا رجلين عالمين، وكلتا امرأتين شاعرتين، والأحسن الأخذ بهذا الرأي. مغني اللبيب: 269، والتصريح: 42 / 2.

(115/3)

والثاني: الدلالة على اثنين¹؛ إما بالنص؛ نحو: "كلاهما" و"كلتا الجنتين"²، أو بالاشتراك؛ نحو قوله³: [الطويل]
338- كلانا غني عن أخيه حياته⁴

1 أي: شيئين مذكورين، أو مؤنثين. واشترط ذلك؛ لأن الفرض منهما تقوية التشبيه في المضاف إليه، وتأكيدهما، ولا بد من أن يطابق التأكيد المؤكد.
2 18 سورة الكهف، الآية: 33.
موطن الشاهد: "كلتا الجنتين".
وجه الاستشهاد: دلالة "كلتا" على اثنتين بالنص المظهر "الجنتين"؛ ومعلوم أن "الجنتين" مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى.
3 هو: عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب؛ أحد شجعان الطالبين وأجوادهم وشعرائهم، طلب الخلافة في أواخر دولة بني أمية، وباعه الكثير من أهل المدائن، قاتله أبو مسلم الخراساني، وقبض عليه، وقيل: قتله، وقيل: مات في سجنه،

وذلك سنة 131هـ، الأعلام: 4/ 139، الطبري "ط. المكتبة التجارية": 5/ 599،
 سرح العيون: 193.
 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت يخاطب فيه الشاعر الحسين بن عبد الله أحد أصدقائه،
 بعد أن تمّاجرا، وعجزه قوله:
 ونحن إذا متنا أشد تغانيا
 وقد نسب ابن الأعرابي إلى الأبيرد الرياحي، ونسبه القالي إلى سيار بن هبيرة بن ربيعة.
 وهو من شواهد: التصريح: 2/ 43، والأشموني: 226/ 2/ 316 والمغني: 370/
 270، والسيوطي: 189، واللسان "غنا" ونسبه لمغيرة بن حبناء.
 المعنى: كل منا مستغنٍ بنفسه عن الآخر في هذه الحياة؛ وإذا ما متنا يكون كل واحد منا
 أكثر استغناء عن صديقه.
 الإعراب: كلانا: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمتنى، ونا: في محل جر
 بالإضافة. غني: خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. "عن أخيه": متعلق بـ"غني"
 والهاء: في محل جر بالإضافة. "حياته": متعلق بـ"غني" والهاء: في محل جر بالإضافة.
 ونحن: الواو عاطفة، نحن: في محل رفع مبتدأ. إذا: ظرف متضمن معنى الشرط، مبني
 على السكون، في محل نصب على الظرفية الزمانية. متنا: فعل ماض، ونا: في محل رفع
 فاعل؛ وجملة "متنا": في محل جر بالإضافة؛ وجواب الشرط محذوف؛ و"جملة الشرط":
 اعتراضية، لا محل لها. أشد: خبر مرفوع. تفانيا: تمييز منصوب. =

(116/3)

فإن كلمة "نا" مشتركة بين الاثنين والجماعة. وإنما صح قوله 1: [الرمل
 339- إن للخير وللشر مدى ... وكلا ذلك وجه وقبل 2

= موطن الشاهد: "كلانا".

وجه الاستشهاد: إضافة "كلا" إلى الضمير المتصل "نا"؛ وهو لفظ مشترك، يدل على
 الاثنين والجماعة؛ فصحت إضافة "كلا" إليه؛ ومعلوم أن دلالة "نا" على الاثنين، من
 دلالة المشترك على أحد معانيه.

1 القائل: هو عبد الله بن الزبير بن قيس السهمي القرشي، أبو سعد، شاعر قرشي
 في الجاهلية. كان شديدا على المسلمين، إلى أن فتحت مكة؛ فهرب إلى نجران، فقال

فيه "حسان" أبياتا، فلما بلغته، عاد إلى مكة، فأسلم، واعتذر، ومدح النبي صلى الله عليه وسلم، فأمر له بحلة.

الجمحي: 1/ 235، والأغاني: 1/ 4/ 14، سمط اللآلي: 387.

2 تخريج الشاهد: هذا بيت من كلمة، قالها بعد غزوة أحد يتشفى بالمسلمين، وكان وقتئذ، لا يزال على جاهليته. وهو من شواهد: التصريح: 2/ 43، والأشعري: 627/ 2/ 317، وابن عقيل: 228/ 3/ 62، والهمع: 2/ 50، والدرر: 2/ 61، والسير: 616، وشرح المفصل: 3/ 2، والمقرب: 45، والمغني: 366/ 268، والسيوطي: 187.

المفردات الغريبة: مدى، المدى: غاية الشيء ونهايته. وجه: جهة، ومستقبل كل شيء وجهه. قبل، القبل: المحجة الواضحة. وضبطه بعضهم "قبل" بكسر القاف وفتح الباء: جمع قبله.

المعنى: إن للخير، وللشر غاية ونهاية ينتهيان إليها، ويقفان عندها؛ وكلاهما أمر معروف، يستقبله الإنسان، ويعرفه كما يستقبل الوجه؛ أو إن كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه إليها المصلي.

الإعراب: إن: حرف مشبه بالفعل. "للخير": متعلق بمحذوف خبر مقدم لـ"إن". وللشر: الواو عاطفة، "للشر": معطوف على "للخير" السابق. مدى: اسم "إن" مؤخر، منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، منع من ظهورها التعذر. وكلا: الواو عاطفة، كلا: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف؛ منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف. ذلك: ذا اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالإضافة، واللام للبعد، والكاف للخطاب، لا محل لها من الإعراب. وجه: خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. وقبل: الواو عاطفة، قبل: اسم معطوف على "وجه" مرفوع مثله، وسكن لضرورة القافية. موطن الشاهد: "كلا ذلك".

وجه الاستشهاد: إضافة "كلا" إلى مفرد لفظا، مثني معنى؛ وهو ذلك؛ لكونه عائدا على اثنين هما: الخير والشر.

لأن "ذا" مثناة في المعنى؛ مثلها في قوله تعالى: { لَا فَارِضٌ وَلَا بُكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ } 1؛ أي: وكلا ما ذكر، وبين ما ذكر.

والثالث: أن يكون كلمة واحدة 2؛ فلا يجوز "كلا زيد وعمرو" فأما قوله 3: [البسيط]

340- كلا أخي وخليلي واجدي عضدا 4

فمن نوادر الضرورات

1 2 سورة البقرة، الآية: 68.

موطن الشاهد: "بين ذلك".

وجه الاستشهاد: دلالة "ذلك" على ما ذكر؛ أي: بين الفارض والبكر؛ والفاض:

المسنة، والبكر: الفتية، والعوان: ما كانت وسطا، فليست بالبكر ولا بالفارض.

2 فلا يضافان إلى كلمتين متفرقتين؛ لأنهما موضوعان لتأكيد المثنى.

3 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

4 تخريج الشاهد:

هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

في النائبات وإمام الملهمات

وهو من شواهد: التصريح: 2 / 43، والأشعري: 628 / 2 / 317، وابن عقيل: 229 /

3 / 63، والعيني: 3 / 319، والهمع: 2 / 50، والدرر: 2 / 61، والمغني: 367 /

269، والسيوطي: 188.

المفردات الغريبة: الخليل: الصديق. عضدا: سندا يعتمد عليه ويركن إليه عند الشدائد.

النائبات: المصائب التي تنوب الإنسان؛ جمع نائبة. إمام: نزول مصدر ألم؛ أي نزل.

الملهمات: نوازل الدهر وحوادثه، جمع ملمة.

المعنى: كل من أخي وصديقي، يجديني عند حلول المصائب والشدائد، ونزول حوادث

الدهر ونوائبه، معينا وركنا قويا، يستند إليه؛ ويجديني ناصرا ومساعد له في الملهمات.

الإعراب: كلا: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف؛ منع من ظهورها

التعذر، وهو مضاف. أخي: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على ما

قبل الياء، وهو مضاف، والياء: في محل جر بالإضافة. وخليلي: الواو عاطفة، خليل:

معطوف على "أخي" وهو مضاف، والياء: مضاف إليه. واجدي: خبر المبتدأ مرفوع،

وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل الياء؛ منع من ظهورها اشتغال المحل، بحركة

المناسبة، وهو مضاف، والياء: مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله؛ وهي في

["أي" وإضافتها إلى النكرة مطلقا] :

ومنها "أي": وتضاف للنكرة مطلقا؛ نحو: "أي رجل"، و"أي رجلين"، و"أي رجال"؛ وللمعرفة، إذا كانت مثناة، نحو: { فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ } 1، أو مجموعة؛ نحو { أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا } 2 ولا تضاف إليها مفردة إلا إن كان بينهما 3 جمع مقدر 4؛ نحو "أي زيد أحسن"؛ إذ المعنى أي أجزاء زيد أحسن؛ أو عطف عليها مثلها بالواو 5.

= محل نصب مفعوله الأول. عضدا: مفعول به ثانٍ لاسم الفاعل "واجد"؛ وهو الأفضل؛ ويجوز إعرابه حالا على تأويله بمساعد أو معين. "في النائبات": متعلق بواجدي. وإمام: الواو عاطفة، إمام: اسم معطوف على النائبات مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وهو مضاف. "المللمات" مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

موطن الشاهد: "كلا أخي وخليلي".

وجه الاستشهاد: إضافة "كلا" إلى متعدد مع التفريق بالعطف "أخي و خليلي" وحكم هذه الإضافة الشذوذ مع النكرة.

فائدة: "أ" لا تضاف "كلا وكلتا" إلى شيء من الضمائر سوى "نا" و"الكاف" المتصلة بالميم والألف، والهاء كذلك؛ نحو: كلانا، وكلاكما، وكلاهما؛ وكذلك كلتا. فائدة: "ب" أجاز ابن الأنباري إضافة "كلا" إلى المفرد بشرط تكررها؛ نحو: كلاي، وكلاك فحسنان، شرح التصريح: 2 / 43.

1 6 سورة الأنعام، الآية: 81.

موطن الشاهد: { فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ } .

وجه الاستشهاد: إضافة "أي" إلى المعرفة؛ لأنها مثناة؛ وحكم هذه الإضافة الجواز.

2 67 سورة الملك، الآية: 2.

موطن الشاهد: { أَيُّكُمْ أَحْسَنُ } .

وجه الاستشهاد: إضافة "أي" إلى "كم" ضمير الجمع؛ وهو معرفة؛ وحكم هذه الإضافة الجواز.

3 أي: بين "أي" وبين المعرفة المفردة.

4 أي: لفظ يدل على جمع؛ وهو أجزاء في المثال المذكور في المتن، أو قصد الجنس

بالمضاف إليه؛ نحو: أي الدينار دينارك؛ وأي الكسب كسبك.
5 أي: تكررت بعطف معرفة مفردة على الأولى بالواو خاصة، ولا يشترط إضافة الأولى
منهما إلى ضمير المتكلم خلافا لبعضهم؛ فيصح أن يقال: أيك وأي محمد أفقه؟ وأي
علي وأي محمد أفضل؟
انظر حاشية يس على التصريح: 44 / 2، وضياء السالك: 324 / 2.

(119/3)

كقوله 1: [الكامل]

341- أي وأيك فارس الأحزاب 2

إذ المعنى: أينا.

-
- 1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.
 - 2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدوره قوله:
فلئن لقيتك خالين لتعلمن
وهو من شواهد: التصريح: 44 / 2، والأشموني: 317 / 2 / 630، واللسان "سوا"
وقال هو تحريف وصوابه: الأجراف.
المفردات الغريبة: خالين: منفردين ليس معنا أحد. الأحزاب: جمع حزب وهو الجماعة
من الناس أمرهم واحد.
المعنى: يتوعد الشاعر محدثه قائلاً: إذا تقابلنا منفردين ليس معنا أحد، ونزل كل منها
إلى صاحبه، فستعلم أينا الفارس المغوار الذي لا ينازعه أحد.
الإعراب: لنن: اللام موطئة القسم، إن: حرف شرط جازم. لقيتك: فعل ماض مبني
على لا سكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: فاعل، والكاف: في محل نصب
مفعولاً به؛ ولقي في محل جزم فعل الشرط. خالين: حال منصوب، وعلامة نصبه الياء؛
لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. لتعلمن: اللام واقعة في جواب
القسم، تعلم: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل:
أنت؛ وجملة "تعلمن": جواب القسم، لا محل لها؛ وجواب الشرط محذوف؛ لدلالة
جواب القسم عليه. أي: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء
المتكلم، وهو مضاف، والياء: في محل جر بالإضافة. وأيك: الواو عاطفة، أي: اسم

معطوف على "أي" مرفوع مثله، وهو مضاف، والكاف: في محل جر بالإضافة. فارس:
 خبر مرفوع، وهو مضاف. الأحزاب: مضاف إليه مجرور؛ وجملة "أي وأيك فارس
 الأحزاب": سدت مسد مفعولي "تعلم".
 موطن الشاهد: "أي وأيك".
 وجه الاستشهاد: إضافة "أي" إلى مفرد معرفة "ياء المتكلم" والذي سوغ هذه الإضافة
 تكرارها بعطف مثلها عليها بالواو؛ ولولا هذا التكرار، لم تجز إضافة "أي" إلى المعرفة
 المفردة. =

(120/3)

[لا تضاف "أي" الموصولة إلا إلى معرفة] :
 ولا تضاف "أي" 1 الموصولة إلا إلى معرفة؛ نحو: {أَيُّهُمْ أَشَدُّ} 2؛ خلافا لابن
 عصفور 3، ولا "أي" المنعوت بها والواقعة حالا إلا لنكرة 4؛ كـ"مررت بفارس أي
 فارس"، و"يزيد أي فارس".
 ["أي" الاستفهامية والشرطية تضافان إلى المعرفة والنكرة] :
 وأما الاستفهامية والشرطية، فيضافان إليهما؛ نحو: {أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا} 5 {أَيُّمَا
 الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ} 6، {فَبِأَيِّ حَدِيثٍ} 7؛ وقولك "أي رجل جاءك

= فائدة: ثني الحال "خالين"؛ لأن أصل الكلام: لقيتك خاليا وخاليا؛ فلما تعدد الحال،
 وكان لفظ الخالين واحدا، ومعناها واحدا، والعامل المسلط عليهما واحدا؛ ثني الحال.
 1 لأنه يراد بها معين، والصلة لا تستقل بذلك مع أي؛ لتوغلها في الإبهام؛ فلا بد من
 إضافتها إلى معرفة، ولا بد من أن تدل المعرفة على متعدد أو يعطف مثلها بالواو.
 2 19 سورة مريم، الآية: 69.
 موطن الشاهد: {أَيُّهُمْ أَشَدُّ} .

وجه الاستشهاد: إضافة "أي" التي بمعنى الذي إلى "هم"؛ وهو معرفة؛ لأن الضمير من
 أعرف المعارف؛ ولا تجوز إضافة "أي" إلى غير المعرفة عند الجمهور.
 3 مرت ترجمته؛ وابن عصفور؛ أجاز إضافة "أي" الموصولة إلى نكرة.
 4 أي: في الغالب؛ لأن صفة النكرة، والحال ينبغي أن يكونا نكرتين؛ وينبغي أن تكون
 هذه النكرة مماثلة للموصوف لفظا ومعنى، أو معنى فقط؛ كما مثل المؤلف. شرح

التصريح: 2/ 44.

27 5 سورة النمل، الآية: 38.

موطن الشاهد: {أَيُّكُمْ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أي" اسم استفهام مضافا إلى معرفة؛ "ضمير المخاطب الجمع" وحكم إضافة "أي" الاستفهامية إلى المعرفة الجواز.

28 6 سورة القصص، الآية: 28.

موطن الشاهد: {أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أي" الشرطية مضافة إلى معرفة؛ وحكم إضافتها إلى المعرفة الجواز.

7 7 سورة الأعراف، الآية: 185.

موطن الشاهد: {بِأَيِّ حَدِيثٍ} . =

(121/3)

فأكرمه 1.

[خصوصيات "لدن"] :

ومنها "لدن" 2 بمعنى عند؛ إلا أنها تختص بسنة أمور:

أحدها: أنها ملازمة لمبدأ الغايات 3، فمن ثم يتعاقبان 4 في نحو: "جئت من

= وجه الاستشهاد: مجيء "أي" الاستفهامية مضافة إلى حديث؛ وهو نكرة؛ وحكم إضافة "أي" الاستفهامية إلى النكرة الجواز.

1 لأي ثلاثة أحوال، هي:

أ- الإضافة إلى النكرة والمعرفة -إن كانت أي شرطية أو استفهامية- وتضاف إلى النكرة مطلقا؛ سواء أكانت لمتعدد أم لغير متعدد، وهي في هاتين الحالتين بمعنى المضاف إليه كاملا؛ ولذا تكون بمعنى "كل"؛ ويشترط في المعرفة أن تكون لمتعدد، وتكون معها بمعنى "بعض"، ويجوز قطعها عن الإضافة؛ فمثال الشرطية، قوله تعالى: {أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} ، ومثال الاستفهامية قولك: أكرمت رجلا، فيقال لك: أيا يا فتي؟.

ب- الإضافة إلى النكرة في "أي" الوصفية والحالية، ومعنى الوصفية؛ الدلالة على بلوغ

الموصوف الغاية مدحا أو ذما. ويشترط أن تكون النكرة مماثلة للموصوف لفظا ومعنى، أو معنى فقط. والوصفية لا تكرر، ولا تنوى بها الأجزاء. وتدل الحالية على ما تدل عليه الحال؛ من بيان هيئة صاحبها المعرفة.

ج- الإضافة إلى المعرفة في "أي" الموصولة؛ التي بمعنى الذي؛ ويشترط في المعرفة أن تدل على متعدد بالإضافة، أو بالعطف بالواو على مثل المتقدم، كما سبق بيانه، ويراعى لفظها في المطابقة، وقد تقطع عن الإضافة لفظا؛ نحو: أكرم أيا هو أفضل. ضياء السالك: 2/ 325-326، وشرح التصريح: 2/ 45، ومغني اللبيب: 107.

2 هي ظرف مبهم، يدل على بدء الغاية الزمانية، أو المكانية. والمراد بالغاية: ما يدل عليه الكلام بعدها من المقدار الزمني، أو المسافة المكانية، من حيث يكون البدء بها، وتجرب ما بعدها بالإضافة لفظا إن كان معربا، ومحلا إن كان مبنيا أو جملة.

3 أي: أول المسافات المكانية، أو المقادير الزمانية، فمسمها نقطة البداية ودخول "من" التي للابتداء عليها؛ لتدل على هذا المعنى المراد منها؛ لأنه غير مألوف في الأسماء. أما "عند" فتكون لمبدأ الغايات كثيرا، وللدلالة على الحضور الجرد؛ نحو: جلست عندك. ويندر أن يقال: جلست لديك. وإنما تكون "عند" لابتداء الغاية كثيرا إذا دخلت عليها "من" الابتدائية؛ فإن لم تدخل عليها "من" كانت للدلالة على مجرد الحضور.

المغني: 208، والتصريح: 2/ 45، والهمع: 1/ 214-215.

4 أي: يتداولان على شيء واحد.

(122/3)

عنده" و"من لدنه" وفي التنزيل: {آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا} 1، بخلاف نحو: "جلست عنده"؛ فلا يجوز فيه "جلست لدنه" لعدم معنى الابتداء هنا.

الثاني: أن الغالب استعمالها مجرورة بمن.

الثالث: أنها مبنية 4 إلا في لغة قيس 5؛ وبلغتهم قرئ: {مَنْ لَدُنْهُ} 6.

الرابع: جواز إضافتها إلى الجمل 7؛ كقوله 8: [الطويل]

18 سورة الكهف، الآية: 65.

موطن الشاهد: "من عندنا، من لدنا".

وجه الاستشهاد: مجيء "لدن" دالة على مبدأ الغاية في الآية الكريمة.

مجيء "عندنا" دالة على مبدأ الغاية في الآية الكريمة.

2 لأن المقصود: جلست في مكان قريب منه.

3 فتكون مبنية على السكون في محل جر، ولم ترد في القرآن الكريم إلا كذلك. ومن القليل تجردها للظرفية، وحينئذ تكون مبنية على السكون في محل نصب أما "عند" فتتصب كثيرا على الظرفية، أو تجر بمن. وجرها بمن -على كثرتها- قليل بالنسبة لجر "لدن" بها.

4 بخلاف "عند" فإنها معربة، عند أكثر العرب.

5 فإنها معربة عندهم تشبيها بعند، وإعرابها عندهم مخصوص بالمشهور فيها وهو "لدن" وقد سكنت الدال للتخفيف مع الإشمام بالضممة، والأصل ضمها.

6 18 سورة الكهف، الآية: 65.

أوجه القراءات: قرأ أبو بكر عن عاصم: لينذر بأسا شديدا من "لدنه" بإسكان الدال وإشمامها الضم، وكسر النون والهاء، ووصلها بياء في الوصل. موطن الشاهد: {مِنْ لَدُنْهُ}.

وجه الاستشهاد: جر "لدن" بمن تشبيها لها بـ"عند" على قراءة أبي بكر عن عاصم؛ غير أنه ورد في أمالي ابن السجري: "وزعم الفارسي: أن "لدن" في الآية على هذه القراءة مبنية، والكسرة للتخلص من الساكنين؛ سكون الدال، والنون؛ لأجل بناء "لدن"؛ فظهر بذلك أن "لدن" مبنية دائما بخلاف عند.

انظر شرح التصريح: 46/2.

7 وإذا أضيفت إلى الجملة، تمحضت للدلالة على بداية الغاية الزمانية دون المكانية؛ لأن الأرجح أنه لا يضاف إلى الجملة من ظروف المكان غير "حيث" كما تقدم.

8 القائل: هو القطامي؛ عمير بن شبيب بن عمرو التغلبي، يكنى أبا سعيد. وهو ابن أخت =

(123/3)

342- لدن شب حتى شاب سود الذوائب1

= الأخطل النصراني، شاعر فحل من شعراء الغزل، كان حسن التشبيب رقيقه حتى

سمي صريع الغواني، أسره زفر بن الحارث ثم من عليه وفداه من قيس، حين أراد قتله؛
فأكثر لذلك، من مدحه، ثم أسلم القطامي، وترك النصرانية، ومات سنة 130هـ.
الشعر والشعراء: 2/ 723، والجمحي: 2/ 535، والأغاني: 20/ 118، والخزانة 1/
391.

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

صريع غوان شاقهن وشقنه

ويروى قبل الشاهد قوله:

لمستهلك قد كاد من شدة الهوى ... يموت ومن طول العادات الكواذب

والشاهد من شواهد: التصريح: 2/ 46، والأشعري: 634/ 2/ 318، والعيني: 3/
427، والهمع: 1/ 215، والدرر: 1/ 184، وأما ابن الشجري: 1/ 233، ومغني
الليبي: 283/ 208، والسيوطي: 156، والخزانة: 3/ 188، 189، وديوان
القطامي: 50.

المفردات الغريبة: صريع: مصروع، وهو المطروح على الأرض. غوان: جمع غانية؛ وهي
المرأة الحسناء التي استغنت بجمالها عن التزين. راقهن: أعجبهن، ويروى: شاقهن؛ أي:
بعث الشوق في أنفسهن. الذوائب: جمع ذؤابة؛ وهي الضفيرة من الشعر. المعنى: أن
هذا المخاطب مصروع ومغلوب على أمره، بسبب هؤلاء الغانيات الفاتنات اللاتي
تعلقن به، وقد أعجب وتعلق بهن منذ نشأ، حتى شابت ذوائبه.

الإعراب: صريع: فيه روايتان؛ الجر على أنه بدل من "مستهلك" في البيت السابق،
ويجوز فيه الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وهو مضاف. الغواني: مضاف إليه مجرور.
شاقهن: فعل ماض، مبني على الفتح، والفاعل: هو، و"هن": في محل نصب مفعولاً به.
وشقنه: الواو عاطفة، شاق: فعل ماض مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة،
والنون: في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعولاً
به. "لدن": ظرف زمان مبني على السكون، في محل نصب، وهو متعلق بشاقهن؛ أو
شقنه؛ لتنازعهما العمل فيه. شب: فعل ماض، والفاعل: هو، يعود على صريع الغواني؛
وجملة "شب": في محل جر بالإضافة؛ لإضافة "لدن" إليها. حتى: حرف غاية وجر، لا
محل له من الإعراب. شاب: فعل ماض مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب. سود:
فاعل "شاب" مرفوع، وهو مضاف. الذوائب: مضاف إليه؛ من =

الخامس: جواز إفرادها قبل "غدوة" 1 فتنصبها: إما على التمييز 2؛ أو على التشبيه بالمفعول به 3؛ أو على إضمار "كان" واسمها 4، وحكى الكوفيون رفعها على إضمار "كان" تامة 5؛ والجر القياس والغالب في الاستعمال 6.

= إضافة الصفة إلى موصوفها؛ والمصدر المؤول من أن المصدرية -المقدرة بعد حتى- وما دخلت عليه: "في محل جر بـ"حتى"؛ و"الجار والمجرور": متعلق بـ"شاقهن"؛ أو شقنه، وتقدير الكلام: شاقهن وشقنه من وقت شبابه إلى وقت شيب ذوائبه.

موطن الشاهد: "لن شب".

وجه الاستشهاد: إضافة "لن" إلى جملة "شب"؛ وقد دلت -هنا- على بداية الغاية الزمانية؛ وحكم إضافتها إلى الجمل الجواز.

1 أي: قطعها عن الإضافة لفظا ومعنى، من غير أن يفصل بينهما فاصل؛ ومن ذلك قول أبي سفيان بن الحارث يوم أحد:

وما زال مهري مزجر الكلب منهم ... لن غدوة حتى دنت لغروب

الهمع: 1/ 215، والدرر اللوامع: 1/ 184-185، وشرح التصريح: 2/ 46.

2 أي: لـ"لن"؛ لأن نونها تشبه التنوين، ويكون من تمييز المفرد سماعا؛ لأنها اسم لأول زمن مبهم، ففسر بـ"غدوة". وانظر شرح التصريح: 2/ 47.

3 لأن "لن" تشبه اسم الفاعل؛ لكون نونها، تثبت تارة، وتحذف أخرى مثله.

4 فتكون "غدوة" خبرا؛ وأصل الكلام -على هذا: لن كان الوقت غدوة؛ وهذا الوجه حسن؛ لبعده عن التكلف، ولأن فيه إبقاء "لن" على ما ثبت لها من الإضافة إلى الجملة.

شرح التصريح: 2/ 47.

5 فتكون "غدوة" فاعلا لـ"كان" التامة المضمرة؛ والتقدير -على هذا: لن كانت غدوة؛ أي: وجدت وظهرت؛ وعليه، تكون "لن" ظرفا مضافا إلى الجملة تقديرا؛ وقال بعضهم: "غدوة" مرفوع بـ"لن" لشبهها بالفاعل، كما عملت "يا" في المنادى؛ لنبايتها عن "أدعو"؛ ونسب هذا القول إلى ابن جني، وقال المرادي: فظاها أنها مرفوعة بـ"لن"، وقال الزرقاني: "ولا مانع من ذلك؛ لأنها كما تنصب على التشبيه بالمفعول، ترفع عليه". انظر حاشية يس على التصريح: 2/ 47.

6 أي: بإضافة "لن" إليها، كما تجر سائر الظروف. أما "عند" فلا ينقطع عن الإضافة، إلا إذا كان اسما محضا، ويعد عن الظرفية؛ هذا فلا ينصب بعد "لن" من الأسماء إلا

غدوة، ولا تكون إلا منونة؛ أما "عند" فلا ينصب بعدها شيء من المفردات. شرح
التصريح: 47/2.

(125/3)

السادس: أنها لا تقع إلى فضلة¹؛ تقول "السفر من عند البصرة"² ولا تقول "من لدن
البصرة".

[مع وحالاتها] :

ومنها "مع": وهو اسم لمكان الاجتماع³، معرف، إلا في لغة ربيعة وغم⁴ فتبنى على
السكون؛ كقوله⁵: [الوافر]

343- فريشي منكم وهواي معكم⁶

1 لأنها ظرف غير متصرف؛ فهي مقصورة على النصب على الظرفية، أو الجر بمن. أما
"عند" فلا.

2 فالجار والجرور خبر عن السفر.

هذا، وتأتي "عند" ظرفاً للأعيان والمعاني؛ تقول: هذا القول عندي صواب، وعند فلان
علم به؛ ويندر ذلك في "لدى". قيل: ومنه قوله تعالى: {مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ} .

وتقول: عندي مال؛ وإن كان غائباً عنك. ولا تقول: لدي مال إلا إذا كان حاضراً.

3 هي ظرف مكان أو ظرف زمان، يدل على اجتماع والتقاء بين اثنين في مكان واحد،
أو زمان واحد، وإرادة المكان أو الزمان توضحه القرائن. مثال دلالة على المكان:

التواضع مع الغنى كرم نفس؛ ومثال الزمان، يذهب الفلاح إلى الحقل مع الصباح

الباكر؛ وهي حينئذ ظرف غير متصرف، ملازم في الغالب، للإضافة لفظاً ومعنى، معرب
منصوب على الظرفية. ولأنها اسم؛ يخبر بها عن الذوات، تقول: محمد معك. وتأتي بمعنى

"عند فتفيد الحضور المجرد، ولا تدل على اجتماع ومصاحبة، وتكون حينئذ معربة

مضافة. واجبة الجر بمن الابتدائية؛ نحو: من أراد البذل، فلينفق من معه، لا من مع
غيره.

4 ربيعة: إحدى قبيلتين عظيمتين تفرعت إليهما العرب العدنانية، والثانية مضر؛ وربيعة
أو القبيلة. وغم: قبيلة؛ أبوها ورئيسها غم بن تغلب بن وائل.

5 القائل: هو جرير بن عطية الشاعر الأموي، وقد مرت ترجمته. انظر شرح التصريح:

6 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك بن مروان، وعجزه قوله:

وإن كانت مودتكم لماما

وقد نسب الأعلام، هذا البيت إلى الراعي النميري؛ وهو من شواهد: التصريح: 2/ 48، 190، والأشموني: 636 / 2 / 320، وابن عقيل: 234 / 3 / 70، وسيبويه: 2/ 45، =

(126/3)

= وأما ابن الشجري: 1/ 245، 2/ 234، وشرح المفصل: 1/ 128، 5/ 138، والعيني: 3/ 432، وديوان جرير: 506.

المفردات الغريبة: الريش: اللباس الفاخر؛ ومثله الرياش، أو المال والخصب ونحوهما، هوي، الهوى: الميل القلبي. لماما: أي في بعض الأحيان وقتنا بعد وقت.

المعنى: كل ما عندي من لباس فاخر، أو مال وفير، أو عيش خصب؛ هو من تفضلكم علي، وأنا محب لكم، وقلبي متعلق بكم، وإن كانت زيارتكم لي قليلة، لا تدل على موالاتكم لي؛ أو: وإن كانت زيارتي لكم متفرقة وقليلة؛ لأنني لا ألتفت إلى المظاهرة. الإعراب: ريشي: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء؛ وياء المتكلم: ضمير متصل مبني على السكون، في محل جر بالإضافة. "منكم": متعلق بمحذوف خبر المبتدأ؛ والتقدير: ريشي كائن منكم؛ أو حاصل ... وهوي: الواو عاطفة، هوي: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف، والياء: مضاف إليه. "معكم": "مع": ظرف متعلق بخبر محذوف للمبتدأ "هوي"، و"مع" مضاف، و"كم": في محل جر بالإضافة. وإن: الواو عاطفة، والمعطوف عليه محذوف، إن: حرف شرط جازم. كانت: فعل ماض ناقص - في محل جزم فعل الشرط - مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. زيارتكم: اسم "كان" مرفوع، وهو مضاف، و"كم": مضاف إليه. لماما: خبر "كان" منصوب؛ وجواب الشرط محذوف؛ لدلالة الكلام السابق عليه، والتقدير:

إن كانت زيارتي لماما فريشي منكم وهواي معكم؛ وأما المعطوف عليه -بالواو- المحذوف؛ فتقديره: إن لم تكن زيارتكم لماما وإن كانت زيارتكم لماما؛ لأنه يريد أن يوضح لهم أنه متعلق بهم في مختلف الأحوال.

موطن الشاهد: "معكم".

وجه الاستشهاد: بناء "مع" على السكون -على لغة ربيعة- والمشهور فتحها على أنها معربة؛ والفتحة للإعراب.

فوائد:

فائدة أولى: اختلف النحاة في "مع" فهي ثنائية الوضع، أم ثلاثية حذفت لامها؛ وأصلها معي؟

فذهب فريق الخليل بن أحمد، ومن وافقه إلى أنها ثنائية الوضع.

وذهب يونس والأخفش، ومن وافقهما إلى أنها ثلاثية الوضع.

والراجح: أن الظرفية ثنائية الوضع، معربة، يحذف تنوينها عند الإضافة. وتقع حالا، أو خبرا على حسب السياق، وهي متعلقة بمحذوف. =

(127/3)

وإذا لقي الساكنة ساكن؛ جاز كسرهما وفتحها¹؛ نحو: "مع القوم"، وقد تفرد بمعنى جميعا²،

= أما المنونة التي تجردت عن الظرفية؛ فإن أعربت حالا، كانت منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة إن عدت ثنائية، أو الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة -لالتقاء ساكنة مع التنوين- إن عدت ثلاثية. وإن أعربت خبرا، فلا بد من عدها ثلاثية مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة المقدرة على الألف المحذوفة لفظا لا خطأ. وأما من يعربها خبرا -وهي ثنائية- فيحتم بناءها على الظرفية، وتعليقها بمحذوف هو الخبر.

انظر شرح التصريح؛ 48/2، والمغني: 439.

فائدة ثانية: اختلف النحاة في "معا" هل ألفتها منونة بدل التنوين أم هي من أصول الكلمة؟

للنحاة في هذه المسألة قولان؛ أحدهما: أن الألف بدل من التنوين، كما في "بدا، أبا،

غدا" فتعرب بالحركات الظاهرة على الدال والحاء، وهذا رأي الخليل، بناء على قوله إنها ثنائية الوضع.

وثانيهما: أن الألف لام الكلمة، كما في "رحى وعصا"؛ وهذا قول يونس والأخفش، بناء على قولهما إنها ثلاثية الوضع.

شرح التصريح: 48/2.

فائدة الثالثة: ذهب سيبويه إلى أن "مع" معربة في أحوالها كلها، وفي مختلف لغاتها؛ فإن جاءت منصوبة؛ فهي منصوبة على الطرفية، وإن جاءت ساكنة، كما في الشاهد السابق، فذاك ضرورة.

وذهب الكسائي إلى أنها معربة إذا انتصبت، مبنية إذا سكنت -على لغة ربيعة وغنم- واختار المتأخرون هذا الرأي.

انظر شرح ابن عقيل: 32/2، وحاشية الصبان: 265/2.

مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة المقدرة على الألف المحذوفة لفظا لا خطا.

1 فتبنى على الكسر؛ للتخلص من الساكنين، أو على الفتح للخفة.

2 ويكون معناها في هذه الحال الدلالة على مجرد اصطحاب اثنين، أو أكثر،

واجتماعهما، ولا تدل على اتحاد في الزمان أو المكان إلا بقرينة، وتكون حينئذ معربة منصوبة منونة، ولا حظ لها في الإضافة.

(128/3)

فتنصب على الحال 1؛ نحو: "جاءوا معا" 2.

[غير وحالاتها]:

ومنها "غير": وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده 3، وإذا وقع بعد

"ليس"، وعلم المضاف إليه؛ جاز ذكره كـ"قبضت عشرة ليس غيرها" 4، وجاز حذفه

لفظا 5؛ فيضم بغير تنوين 6 ثم اختلف؛ فقال المبرد: ضمة بناء؛ لأنها كقبل في الإبهام،

فهي اسم أو خبر 7، وقال الأخفش 8: إعراب؛ لأنها اسم ككل وبعض، لا ظرف كقبل

وبعد؛ فهي اسم لا خبر، وجوزها ابن خروف 9، ويجوز

1 وقد تعرب ظرفا مخبرا به عن المبتدأ؛ نحو: الطالبان معا؛ وهي تستعمل للجمع مطلقا،

كما تستعمل للاتين، كقولك: الطلاب معا؛ أي: هم مجتمعون، وموجودون معا. حاشية

الصبان: 2/ 265.

2 ومن ذلك قول متمم بن نويرة:

فلما تفرقنا كأني ومالكا ... لطول اجتماع لم نبت ليلة معا
ومنه قول الخنساء:

وأفنى رجالي فبادوا معا ... فأصبح قلبي بهم مستفرا

3 إما في ذاته وحقيقته؛ كمررت برجل غيرك؛ أو في وصف من الأوصاف العرضية التي
تطراً على الذات؛ نحو: خرج الطالب من الامتحان بوجه غير الذي دخل به، وهو اسم
محض لا ظرفية فيه. شرح التصريح: 2/ 49.

4 برفع "غير" على أنها اسم "ليس" وخبرها محذوف، والتقدير: ليس غيرها مقبوضاً،
وبنصبها على أنها خبر "ليس" واسمها محذوف؛ والتقدير: ليس المقبوض غيرها. معني
اللبيب: 209.

5 أي: إذا نوي معناه بأي لفظ آخر، يؤدي المعنى المقصود من دون لفظه.

6 حيث يحذف التنوين لنية معنى المضاف إليه.

7 أي: اسم لـ"ليس" في محل رفع، أو خبر لها في محل نصب، والاسم محذوف.

8 مرت ترجمته.

9 مرت ترجمته؛ وبالنسبة إلى "غير" فهي على البناء اسم "ليس" أو خبرها؛ وعلى
الإعراب؛ هي اسم وليست خبراً.

(129/3)

الفتح قليلاً مع التنوين ودونه¹، فهي خبر، والحركة إعراب باتفاق، كالضم مع
التنوين².

[قبل وبعد وحالاتهما] :

ومنها "قبل" و"بعد"³ ويجب إعرابهما في ثلاث صور:

إحداها: أن يصرح بالمضاف إليه؛ كـ"جئتكَ بعد الظهر" و"قبل العصر" و"من قبله"
و"من بعده"⁴.

1 فمع التنوين؛ لقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وأما مع عدمه؛ فلنية لفظ المضاف
إليه.

- 2 وتكون "غير" اسم ليس. وصفوة القول: أن غير تعرب بالحركات كلها من دون تنوين على حسب الجملة قبلها؛ إذا أضيفت لفظا ومعنى. وكذلك الحال إذا حذف المضاف، ونوي لفظه، وسبقتها "ليس" أو "لا" النافيتان.
- وأما إذا قطعت عن الإضافة نهائيا، ولم ينو لفظ المضاف، ولا معناه؛ أعربت كذلك بالحركات كلها، ولكنها تكون منونة.
- وأما إذا حذف المضاف إليه، ونوي معناه، من دون لفظ فتبنى على الضم من غير تنوين، وتبنى على الفتح، إذا كان المضاف إليه المحذوف المنوي لفظه مبنيا.
- وإذا لم تسبق "غير" بـ "ليس" ولا بـ "لا" النافيتين؛ استعملت صفة، أو نصبت على الاستثناء على حسب الحالة. وذهب بعض النحاة إلى جواز إعراب "غير" وبنائها عند حذف المضاف إليه مطلقا؛ سواء نوي لفظه أو نوي معناه، وحسنه الكثيرون.
- 3 هما اسمان ظرفان؛ يدل أولهما على سبق شيء على آخر، وتقدمه عليه في الزمان، أو المكان الحسي، أو المعنوي. ويدل الثاني على تأخر شيء على آخر كذلك، وهما ملازمان للإضافة غالبا.
- 4 في المثال الأول نصبا على الظرفية الزمانية، وفي الثاني جرا بمن.

(130/3)

الثانية: أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه، فيبقى الإعراب وترك التنوين، كما لو ذكر المضاف إليه؛ كقوله1: [الطويل]

344- ومن قبل نادى كل مولى قرابة2

- 1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.
- 2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:
- فما عطف مولى عليه العواطف
- وهو من شواهد: التصريح: 50 / 2، والأشعري: 643 / 2 / 322، وابن عقيل: 235 / 3 / 72، والعيني: 443 / 3، والهمع: 210 / 1، والدرر: 177 / 1.
- المفردات الغريبة: من قبل: أي من قبل ما حدث. مولى: للمولى معانٍ كثيرة منها: ابن العم، والسيد، والناصر، والقريب؛ والأول أو الأخير، هو المراد هنا. عطف: أملت ورققت. العواطف: الصلات والروابط التي تستلزم العطف، وميل بعض الناس لبعض؛

كالصدّاقة، والمروءة، والنجدة، ونحوها: وهي جمع عاطفة.

المعنى: يبين الشاعر في معرض وصفه لشدة نزلت به: كيف نادى كل ابن عم أو عصابة قرابته؛ ومن بينهم وبينه صلات مودة وعطف؛ ليساعده، ويأخذوا بنصره؛ ولهل الموقف، لم يجب أحد مستجيّرا، ولم يعطف قريب على قريب، أو يساعد صديق صديقا. الإعراب: ومن: الواو بحسب ما قبلها، من: حرف جر. قبل: اسم مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة؛ و"من قبل": متعلق بقوله: "نادى" الآتي. نادى: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف؛ منع من ظهوره التعذر. كل: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف. مولى: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، منع من ظهورها التعذر على رواية التنوين في "مولى"؛ وعليها تكون قرابة: مفعول به منصوب؛ والتقدير: نادى كل ابن عم قرابته؛ وعلى الرواية التي في المتن فـ"مولى" -من غير تنوين- مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف؛ للتعذر، وهو مضاف؛ وعليها تكون. قرابة: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة؛ وعلى هذه الرواية فالمفعول به لـ"نادى" محذوف، والتقدير: نادى كل مولى قرابة قرابته. فما: الفاء =

(131/3)

أي: ومن قبل ذلك، وقرئ {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ} 1، بالجر من غير تنوين؛ أي: من قبل الغلب ومن بعده.

الثالثة: أن يحذف ولا ينوى شيء؛ فيبقى الإعراب 2، ولكن يرجع التنوين لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير؛ كقراءة بعضهم: "من قبل ومن بعد" 1 بالجر

= عاطفة، ما: نافية، لا محل لها من الإعراب. عطفت: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، لا محل لها. مولى: إما أن يكون مفعولا به لـ"عطف" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، منع من ظهورها التعذر؛ أو بدلا من الضمير المجرور بـ"على" بعده بدل كل من كل، قدم عليه لضرورة الشعر؛ أو حالا من الضمير المجرور محلا بـ"على"؛ والتقدير: فما عطفت العواطف عليه حال كونه مولى؛ أي: قريبا "عليه": متعلق بـ"عطف".

العواطف: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

موطن الشاهد: "ومن قبل".

وجه الاستشهاد: مجيء "قبل" مجرورة؛ لحيثها مضافة إلى مضاف إليه، محذوف لفظه، منوي ثبوته؛ وترك التنوين للإضافة المذكورة؛ لأن المنوي ثبوت لفظه كالثابت؛ والتقدير: من قبل ذلك؛ وحكم إعراب "قبل" في هذه الحال الوجوب، كما جاء في المتن.

30 1 سورة الروم، الآية: 4.

أوجه القراءات: قرأ الجحدري والعقيلي: "من قبل ومن بعد" بالخفض من غير تنوين؛ وقرأ الجمهور: "من قبل ومن بعد"؛ وقرأ بعضهم: "من قبلٍ ومن بعدٍ" بالخفض والتنوين.

التصريح: 50 / 2.

توجيه القراءات: قراءة الخفض من غير تنوين على نية لفظ المضاف إليه؛ أي من قبل القلب، ومن بعده؛ وقراءة الخفض مع التنوين؛ على نية حذف المضاف إليه وعدم نية لفظه أو معناه.

موطن الشاهد: "من قبل ومن بعد".

وجه الاستشهاد: مجيء كل من "قبل" و"بعد" مجروراً بمن مع التنوين؛ الذي كان حذف للإضافة؛ فلما حذف المضاف إليه، ولم ينو لفظه، ولا معناه، عاد التنوين إلى ما كان عليه قبل الإضافة.

2 أي بالنصب على الظرفية أو بالجر بمن إن وجدت. ويكون معنى "قبل" و"بعد" في هذه الحالة، القبلية المطلقة والبعدية المطلقة، من غير تقييد بشيء ما، أي أن معناهما هو المعنى الاشتقاقي العام.

(132/3)

والتنوين؛ وقوله 1: [الوافر]

345- فساغ لي الشراب وكنت قبلا 2

1 القائل: هو يزيد بن الصعق؛ ونسبه العيني إلى عبد الله بن يعرب، حيث كان له ثار فأدركه. انظر شرح الشواهد للعيني، حاشية الصبان: 269 / 2.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، يقول الشاعر وقد أدرك ثاره من الربيع بن زياد العبسي وكان قد أغار عليه وعلى قومه. ولعجز البيت روايتان؛ الأولى: أكاد أغص بالماء الفرات

وبهذه الرواية استشهد: العيني: 3/ 354، والهمع: 1/ 210، والدرر: 1/ 76،
والثعالبي، ونسبوا البيت إلى عبد الله بن يعرب.
والرواية الثانية:

أكاد أغص بالماء الحميم

وهو من وشاهد: التصريح: 2/ 50، والأشموقي: 644/ 2/ 322، وابن عقيل: 236/
3/ 73، والشذور: 47/ 147، والقطر: 5/ 34.

هذا ويروي ليزيد بن الصعق قطعة رويها على حرف الميم؛ منها:

ألا أبلغ لديك أبا حريث ... وعاقبة الملامة للمليم

فكيف ترى معاقبتي وسعيي ... بأذواد القصيمة والقصيم

المفردات الغريبة: ساغ: سهل وحلا. أغص: أشرق -بفتح الهمزة والغين- مضارع غص

من باب فرح، وروي أغص بضم الهمزة وفتح الغين مبنيًا للمجهول. الحميم: هو الماء

الحار، والمراد هنا: الماء البارد الذي تشتهيهِ النفس كما جاء في اللسان عن ابن

الاعرابي؛ فهو من أسماء الأضداد. والرواية الثانية: الفرات: العذب.

المعنى: هدأت نفسي، حين أدركت تأري، وساغ لي الشراب، وكنت قبل أن أدركه، أكاد

أشرق بالماء البارد الشهي إلى النفوس.

الإعراب: فساغ: الفاء بحسب ما قبلها، ساغ: فعل ماضٍ مبني على الفتح. "لي". متعلق

ب"ساغ". الشراب: فاعل مرفوع. وكنت: الواو حالية، كنت: فعل ماضٍ ناقص مبني على

السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: في محل رفع اسم "كان". قبلًا: ظرف

زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، و"قبلًا": متعلق بـ"كان". أكاد: فعل

مضارع ناقص مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، واسمه: ضمير مستتر وجوبا؛

تقديره: أنا. أغص: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل: أنا؛

وجملة "أغص": في محل نصب خبر "أكاد"؛ وجملة "أكاد =

(133/3)

وقوله1: [الطويل]

346- فما شربوا بعدا على لذة خمرا2

= أغص": في محل نصب خبر "كان". "بالماء": متعلق بـ"أغص". الحميم: صفة للماء،

وصفة المجرور مجرورة مثله، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة.
موطن الشاهد: "قبلا".

وجه الاستشهاد: مجيء "قبلا" مقطوعا عن الإضافة لفظا ومعنى؛ ولهذا، جاء معربا منونا -وهو منصوب على الظرفية كما أسلفنا- وهذا التنوين، يسمى تنوين التمكين الذي يلحق الأسماء المعربة، وقبلا -عند جمهور النحاة- نكرة؛ لأنه لما قال: "كنت قبلا" يريد مطلق التقدم؛ فهو لا ينوي تقدما على شيء بعينه؛ بخلاف الحال في أثناء الإضافة أو نيتها؛ حيث يكون التقدم على شيء معين.

1 القائل: هو رجل من بني عقيل لم يعين.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

ونحن قتلنا الأسد أسد شنوءة

وهو من شواهد: التصريح: 50 / 2 وفيه " ... أسد خفية"، والأشموي: 645 / 2 / 322، والشذور: 148 / 48، والخزانة: 131 / 3، والعيني: 436 وفيه " ... أسد خفية"، والهمع: 210 / 1، والدرر: 176 / 1، وفيه " ... أسد خفية".

المفردات الغريبة: أسد شنوءة، ويقال "أزد" حي من اليمن أبوهم الأزدي بن الغوث؛ ويقال له: الأسد بن الغوث؛ وهم فرق؛ منهم: أزد شنوءة، وأزد السراة، وأزد عمان. المعنى: أنا قتلنا أولئك القوم، ومزقناهم شر ممزق، وشتتنا شملهم، فما عرفوا بعد ذلك الهوان لذة للشراب. والمراد: أنهم بهزيمتهم حرموا ملاذ الحياة ونعيمها. الإعراب: ونحن: الواو بحسب ما قبلها، نحن: ضمير رفع منفصل، في محل رفع مبتدأ. قتلنا: فعل ماض مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، و"نا": فاعل؛ وجملة "قتلنا": في محل رفع خبر "نحن". الأسد: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، أسد: بدل من "الأسد منصوب"، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف. شنوءة: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة. فما: الفاء عاطفة، ما: نافية، لا محل لها من الإعراب. شربوا: فعل ماض مبني على الضم، والواو: فاعل، والألف: للتفريق. "بعدا": متعلق بـ"شربوا" منصوب. "على لذة": متعلق بـ"شربوا". خمرًا: مفعول به منصوب. =

وهما نكرتان في هذا الوجه؛ لعدم الإضافة لفظا وتقديرا؛ ولذلك نونا¹، ومعرفتان في الوجهين قبله.

فإن نوي معنى المضاف إليه دون لفظه²؛ بنيا على الضم³؛ نحو: {لِلَّهِ الْأُمُورُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ} 4، في قراءة الجماعة.

[أول ودون وأسماء الجهات] :

ومنها "أول" 5.....

= موطن الشاهد: "بعدا".

وجه الاستشهاد: مجيء "بعدا" منونة منصوبة على الظرفية؛ لقطعها عن الإضافة لفظا وتقديرا؛ وهي -على هذا الحال- نكرة عند جمهور النحاة. وقال بعضهم: إن التنوين في هذا البيت والذي قبله؛ لضرورة الشعر، وجوز الرضي تنوين الظروف المقطوعة عن الإضافة في حالة البناء لذلك. انظر شرح التصريح: 50-51/2.

1 هذا على أن تنوينهما تنوين تمكين للتذكير، وقيل: إن التنوين فيهما للعوض، وهما معرفتان بنية المضاف إليه، واستحسن ذلك ابن مالك في الكافية.

2 نية المعنى: أي أن يلاحظ المعنى من غير نظر إلى عبارة مخصوصة، أو لفظ معين يدل عليه، بل يقصد المسمى معبرا عنه بأي لفظ كان. أما نية اللفظ، فيلاحظ لفظ المضاف إليه المعروف من المقام.

3 في محل نصب على الظرفية، أو في محل جر إن سبقا بمن. وإنما لم تقتض الإضافة بنية المعنى الإعراب؛ لضعفها بخلافها مع نية اللفظ؛ ففيها قوة. وهنالك حالة أخرى يبينان فيها على الفتح جوازا؛ وهي: إذا أضيفا إلى مبني، وكذلك الشأن في جميع الأسماء المبهمة، وأسماء الزمان المبهمة.

همع الهوامع: 1/ 209-210.

4 30 سورة الروم، الآية: 4.

موطن الشاهد: {مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "قبل" و"بعد" مبنيين على الضم؛ لانقطاعهما عن الإضافة مع نية معنى المضاف إليه من دون لفظه؛ وهما مبنيان على الضم في محل جر بحرف الجر.

5 الصحيح أن أصله "أول" بدليل جمعه على أوائل، قلبت الهمزة الثانية واوا وأدغمتا. ويستعمل اسما بمعنى مبدأ الشيء، ووصفا بمعنى سابق فيصرف، نحو: لقيته عاما أولا.

ووصفا بمعنى أسبق فيمنع من الصرف للوصفية ووزن الفعل. وينصب على =

..... و"دون" 1 وأسماء الجهات كـ"يمين"، و"شمال" و"وراء"، و"أمام"،
 و"فوق"، و"تحت" 2؛ وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد؛ تقول: "جاء القوم
 وأخوك خلف" أو "أمام" 3 تريد خلفهم أو أمامهم؛ قال 4: [الكامل]
 347- لعنا يشن عليه من قدام 5

= الحال أو غيره، ومعناه "متقدم" كجئتك أول الناس، أو أولاً، أي متقدمهم ومتقدماً،
 وتليه "من"، تقول: هذا أول من هذين، وهل هو حينئذ أفعل تفضيل لا فعل له من
 لفظه، أو جاز ومجورور؟ خلاف. وظرفاً نحو رأيت الهلال أول الناس، أي: قبلهم، وهذا
 هو الذي يبني على الضم إذا قطع عن الإضافة.
 حاشية يس على التصريح: 51 / 2.

1 أصله: اسم المكان الأدنى، أي: الأقرب من مكان المضاف إليه، كجلست دون
 محمد؛ أي قريباً من مكانه، ثم توسع فيه فاستعمل في المكان المفضول، ثم في الرتبة
 المفضولة كعلي دون محمد فضلاً، ثم في مطلق تجاوز شيء لشيء، كأكرمت محمداً دون
 علي.

2 يمين وشمال، كثيراً التصرف، وفوق وتحت يتصرفان أحياناً إذا تجردا عن الظرفية،
 وباقي الظروف متوسطة التصرف: والظرف بنوعيه: المتصرف وغير المتصرف؛ حين
 يكون ظرفاً معرباً ينصب على الظرفية أو يجر بمن، وحين يكون مبنيّاً على الضم يكون
 في محل نصب أو في محل جر بمن، إن وجدت قبله. وإذا جرد من الظرفية لا ينصب
 على الظرفية، بل يعرب على حسب الجملة.

3 أي: بالبناء على الضم؛ لحذف المضاف إليه ونية معناه.

4 هو رجل من بني تميم لم يعين اسمه.

5 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدرة:

لعن الإله تعلقة بن مسافر

وهو من شواهد: التصريح: 51 / 2، والأشعري: 322 / 2 / 641، والكامل للمبرد:

37، والعيني: 437 / 3، والهمع: 210، والدرر: 177 / 1.

المفردات الغريبة: لعن؛ اللعن: الطرد والإبعاد. تعلقة: اسم رجل. يشن: يصب، من شن
 الماء يشنه إذا صبه متفرقاً. من قدام: من أمامه.

المعنى: يلعن الشاعر رجلاً؛ اسمه تعلقة بن مسافر سائلاً الله تعالى أن يطرده من رحمته
ويصب عليه البلاء صبا من أمامه؛ ليكون الطرد أبلغ والبلاء أقطع.
الإعراب: لعن: فعل ماض مبني على الفتح. الإله: فاعل مرفوع، وعلامة
رفعه =

(136/3)

وقوله 1: [الطويل]

348- على أينما تعدو المنية أول 2

= الضمة الظاهرة على آخره. تعلقة: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
على آخره. ابن: صفة لتعلقة منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو
مضاف. مسافر: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. لعنا:
مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. يشن: فعل مضارع
مبني للمجهول، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ونائب الفاعل ضمير
مستتر جوازا تقديره: هو؛ وجملة "يشن": في محل نصب صفة لـ"لعنا". "عليه": متعلق
بـ"يشن". من: حرف جر. قدام: ظرف مكان، مبني على الضم في محل جر بـ"من"،
و"من قدام": متعلق بـ"يشن".
موطن الشاهد: "من قدام".

وجه الاستشهاد: مجيء قدام مبني على الضم؛ لحذف المضاف إليه، ونية معناه وشبيهه
بهذا البيت قول الشاعر:

إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن ... لقاءك إلا من وراء وراء

1 هو: معن بن أبوس بن نصر المزني، شاعر، مجيد، متين الكلام، حسن الديباجة، فخم
المعاني، من مخضرمي الجاهلية والإسلام؛ له مدائح كثيرة في الصحابة الكرام. مات سنة
64هـ.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

لعمرك ما أدري وإني لأوجل

وهو مطلع قصيدة مشهورة يستعطف بها الشاعر صديقا له، وقد أنشد أبو تمام في
حماسه أكثرها، وأنشدها أبو علي القالي في أماليه، وبعد الشاهد قوله:

وإني أخوك الدائم العهد لم أحل ... إن ابناك خصم أو نبا بك منزل
والشاهد من شواهد: التصريح: 51 / 2، والمقتضب: 346 / 3، والمصنف: 35 / 3،
وأما ابن الشجري: 328 / 1، 263 / 2، وشرح المفصل: 87 / 4، 98 / 6،
والخزانة: 505 / 3، والأشموني: 640 / 2 / 322، والعيني: 439 / 3، والشذور: 45 /
145، وديوان معن: 57.

المفردات الغريبة: أوجل: من الوجل، وهو الخوف، وهذا يحتمل أن يكون وصفاً، أو
فعلاً مضارعاً مبدوءاً بهمزة المتكلم. تعدو: تسطو، من عدا عليه، اجتراً وسطاً. وروي:
تعدو، أي تصبح. المنية: الموت.
المعنى: أقسم بحياتك لست أدري، ولا أعلم - وإني لخائف - على أننا ينقض الموت قبل
صاحبه؛ فلا تقطع حبل المودة والصلة، فالموت آتٍ لا بد منه.
الإعراب: لعمرك: اللام للابتداء. عمر: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة =

(137/3)

وحكى أبو علي 1: "ابدأ بذا من أول" بالضم على نية معنى المضاف إليه 2؛ وبالخفض
على نية لفظه؛ وبالفتح على نية تركها؛ ومنعه من الصرف للوزن والوصف 3.
[حسب واستعمالاً لها]:

ومنها "حسب"؛ ولها استعمالان:

أحدهما: أن تكون بمعنى كافٍ 4؛ فتستعمل استعمال الصفات 5، فتكون

= على آخره، وهو مضاف، وضمير المخاطب مبني على الفتح في محل جر بالإضافة
وخبير المبتدأ محذوف وجوباً؛ والتقدير: لعمرك قسمي. ما أدري: ما: نافية لا عمل لها.
أدري: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها
الثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. وإني: الواو: حالية، إني: إن: حرف
مشبه بالفعل، مبني على الفتح المقدر على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهوره اشتغال
الحل بالحركة المناسبة للياء، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسم إن. لأوجل: اللام
لام المزحلقة، أوجل: خبر إن مرفوع؛ وجملة "إني لأوجل": في محل نصب على الحال.
"على أننا": متعلق بـ"تعدو" و"نا" في محل جر بالإضافة. تعدو: فعل مضارع. المنية:
فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. أول: ظرف زمان متعلق بـ"تعدو"

مبني على الضم في محل نصب.

موطن الشاهد: "أول".

وجه الاستشهاد: مجيء "أول" مبنيًا على الضم؛ لحذف المضاف إليه ونية معناه؛ لأن

المراد: أول الوقتين، لأن لكل وقتا يموت فيه؛ ويقدر أحدهما أسبق من الآخر.

1 هو أبو علي الفارسي، وقد مرت ترجمته.

2 أي من أول الأمر.

3 لأنه اسم تفضيل بمعنى الأسبق، أي المتقدم. ويستفاد من حكاية أبي علي الفارسي:

أن "أول" له استعمالان؛ أحدهما: أن يكون اسما كقبل، والثاني: أن يكون صفة،

كالأسبق، وقد تقدم ما فيه.

تنبيه: إذا قلت: سافر محمد منذ عام أول، جاز أن تعرب "عام" خبرا مرفوعا عن

"منذ"، و"أول" بالرفع صفة لها، ويكون المعنى: سافر منذ عام سابق على عامنا الحالي.

وجاز في "أول" النصب على أنه ظرف زمان بمعنى قبل، ويكون المعنى: منذ عام قبل

العام الحالي.

4 أي اسم فاعل، وهي حينئذ معربة مضافة لفظا، لا تتعرف بالإضافة نظرا للفظها.

5 أي المشتقة، وذلك من افتقارها إلى موصوف تجري عليه، وهذا الاستعمال بالنظر

لمعناها.

(138/3)

نعتا لنكرة؛ كـ"مررت برجل حسبك من رجل"؛ أي: كافٍ لك عن غيره؛ وحالا لمعرفة،

كـ"هذا عبد الله حسبك من رجل"، واستعمال الأسماء؛ نحو: {حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ} 1 {فَإِنَّ

حَسْبَكَ اللَّهُ} 2 "بحسبك درهم" 3 وبهذا 4، يرد على من زعم أنها اسم فعل، فإن

العوامل اللفظية، لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق.

والثاني: أن تكون بمنزلة "لا غير" في المعنى: فتستعمل مفردة 5؛ وهذه هي

1 58 سورة المجادلة، الآية: 8.

موطن الشاهد: {حَسْبُهُمْ}.

وجه الاستشهاد: وقوع "حسب" موقع الاسم الجامد؛ وحسب: مبتدأ مرفوع، وهو

مضاف، "وهم" مضاف إليه. و"جهنم": خبر مرفوع، ويجوز أن يكون "جهنم": مبتدأ

مؤخراً؛ و"حسبهم" خبراً مقدماً.

2 8 سورة الأنفال، الآية: 62.

موطن الشاهد: {حَسْبُكَ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "حسب"، موقع الاسم الجامد؛ وهي في محل نصب اسم "إن"، والكاف: في محل جر بالإضافة، ولفظ الجلالة: في محل رفع خبر "إن".

3 الباء من "بحسبك" حرف جر زائدة. وحسب: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وضمير المخاطب مضاف إليه، ودرهم: خبر المبتدأ، ولا يجوز العكس؛ لأن "درهم" نكرة لا مسوغ للابتداء بها إذ الخبر مفرد لا جملة ولا شبه جملة.

4 المراد: أن دخول "إن" على حسبك، ودخول الباء الزائدة عليها في: "بحسبك درهم"، وتأثر "حسب" بـ"إن"؛ حتى نصبت، وبـ"الباء" حتى جرت؛ يدل دلالة واضحة على أنها ليست اسم فعل؛ لأن اسم الفعل ناب عن الفعل؛ والفعل لا تدخل عليه هذه العوامل؛ فيجب أن يكون نائبه مثله في عدم دخول هذه العوامل عليه؛ فدخول العوامل على حسب دليل على أنه ليس اسم فعل.

5 أي مقطوعة عن الإضافة لفظاً، وإن نوي معنى المضاف إليه المحذوف. وفي هذا الاستعمال تبنى "حسب" على الضم، وتقع صفة للنكرة، أو حالاً من المعرفة، أو مبتدأ بشرط اقترانها بالفاء الزائدة لتزيين اللفظ. تقول: إن لكل قرية جمعية تعاونية حسب، فحسب صفة لجمعية مبني على الضم في محل نصب وتقول: انصرف المنافقون حسب، أي لا غير، فحسب حال مبني على الضم في محل نصب. وتقول قرأت ثلاثة أجزاء من القرآن فحسب، فالفاء زائدة وحسب: مبتدأ مبني على الضم في محل رفع، والخبر محذوف، أي: فحسب الثلاثة مقروء، ويجوز العكس في هذا؛ =

(139/3)

حسب المتقدمة؛ ولكنها عند قطعها عن الإضافة، تجدد لها إشراكها هذا المعنى، وملازمتها للوصفية، أو الحالية، أو الابتدائية، وبنائها على الضم¹؛ تقول: "رايت رجلا حسب" و"رايت زيدا حسب"². قال الجوهري³: كأنك قلت: "حسبي" أو "حسبك"، فأضمرت ذلك⁴، ولم تنون، ا. هـ. وتقول: "قبضت عشرة فحسب" أي فحسبي ذلك.

واقترضى كلام ابن مالك، أنها تعرف نصباً -إذا نكرت- كقبل وبعد.
قال أبو حيان5: ولا وجه لنصبها؛ لأنها غير ظرف إلا أن نقل عنهم نصبها حالا إذا كانت نكرة، ا. هـ.

فإن أراد بكونها نكرة قطعها عن الإضافة اقترضى أن استعمالها حينئذ منصوبة شائع.
وأما كانت مع الإضافة معرفة، وكلاهما ممنوع6، وإن أراد تنكيرها مع الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنكير حينئذ؛ لأنها لم ترد إلا كذلك7، وأيضا فلا وجه لتوقفه في تجويز انتصابها على الحال حينئذ؛ فإنه مشهور، حتى إنه مذكور في كتاب الصحاح8؛ قال:
تقول: "هذا رجل حسبك من رجل" وتقول في المعرفة: "هذا

= بشرط حذف الفاء، فيكون المبتدأ هو المحذوف، تقول: المقروء حسب، أي كافيني مثلاً.

1 لقطعها عن الإضافة لفظاً، وقد كانت في الاستعمال الأول معربة بحسب العوامل.
2 حسب: حال من زيد مبني على الضم في محل نصب، وفيما قبله وصف لرجل كذلك، وقد حذف المضاف إليه، ونوي معناه.

3 مرت ترجمته.

4 أي حذفت المضاف إليه منهما، وأضمرته في نفسك، ولم تنون؛ لأنك نويت معناه فبنيت على الضم، كقبل وبعد.

5 مرت ترجمته.

6 أما الأول، فلأنها إذا قطعت عن الإضافة، وجب بناؤها على الضم. وأما الثاني؛ فلأنها نكرة دائماً أضيفت، أو لم تضاف.

7 أي إلا نكرة؛ لأن إضافتها لا تفيد التعريف، وإنما هي في تقدير الانفصال، كما يقول ابن مالك في شرح العمدة.

التصريح: 53/2.

8 كتاب مشهور متداول للجوهري.

(140/3)

عبد الله حسبك من رجل"، فتنصب حسبك على الحال1، ا. هـ. وأيضا، فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك؛ لأن مراده التنكير الذي ذكره قبل وبعد، وهو: أن تقطع

عن الإضافة لفظا وتقديرا2.

["عل" موافقتها "فوق" ومخالفتها لها] :

وأما "عل" فإنها توافق "فوق" في معناها، وفي بنائها على الضم، إذا كانت معرفة،

كقوله3: [الكامل]

349- وأتيت نحو بني كليب من عل4

1 فحسبك من الأول: وقعت بعد نكرة مرفوعة، فرفعت على أنها نعت لها. وفي الثاني وقعت بعد معرفة، فنصبت على أنها حال منها، وهي في الموضعين نكرة؛ لأن إضافتها لا تفيد التعريف.

2 أي: وتنصب على الظرفية، وليس المراد مطلق التنكير كما توهمه أبو حيان، وما ذكره الموضح دفاعا عن ابن مالك لا يمنع النقد، فالصواب أن يحمل قول الناظم: وما من بعده قد ذكرا

على المجموع لا على كل فرد؛ حتى لا يرد عليه "حسب" و"عل".
التصريح: 54 / 1.

3 القائل: هو الفرزدق؛ همام بن غالب وقد مرت ترجمته.

4 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت يهجو فيه جريرا وعجزه قوله:
ولقد سددت عليك كل ثنية

وهو من شواهد: التصريح: 54 / 2، وشذور الذهب "151 / 49"، وشرح المفصل:
89 / 4، والعيني: 447 / 3، وجمع الهوامع: 210 / 1، والدرر اللوامع: 177 / 1،
وديوان الفرزدق: 723.

المفردات الغريبة: ثنية: هي العقبة، أو الجبل، أو الطريق إليهما، والجمع ثنايا. بني كليب: رهط جرير.

المعنى: لقد سددت عليك با جرير كل طريق ومنجى تسلكه؛ للمفاخرة وأتيتكم من أعلى، فألحقت بأصولكم عارا لا تستطيعون دفعه، والخلاص منه.

الإعراب: لقد: اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق. سددت: فعل ماض، مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في =

(141/3)

أي: من فوقهم، وفي إعرابها إذا كانت نكرة؛ كقوله1: [الطويل]

350- كجلمود صخر حطه السيل من عل2

أي: من شيء عال.

= محل رفع فاعل. "عليك": متعلق بـ"سد". كل: مفعول به "لسد" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف. ثنية: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. وأتيت: الواو حرف عطف، أتى: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل. نحو: ظرف، بني: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. كليب: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. من: حرف جر. عل: ظرف مبني على الضم في محل جر بـ"من".

موطن الشاهد: "من عل".

وجه الاستشهاد: مجيء "عل" مبنيًا على الضم؛ لكونه معرفة، حيث حذف المضاف إليه مع نية معناه؛ والتقدير: من عليهم، أي: من فوقهم.

1 القائل: هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

مكر مفر مقبل مدبر معا

والبيت من معلقته المشهورة ومن أبيات يصف فيها فرسه، وقبله قوله:

وقد أغندي والطير في وكناتها

...

بمنجرد قيد الأوابد هيكلا

وهو من شواهد: التصريح: 54/2، والأشموني: 323/2/646، وسيبويه: 2/

309، والمحتسب: 342/2، وشرح المفصل: 89/4، والمقرب: 46، والعيني: 3/

449، والهمع: 210/1، والدرر: 177/1، وحاشية الدمنهوري: 81، والمغني:

205/278، والسيوطي: 155. وديوان امرئ القيس: 154.

المفردات الغريبة: مكر: عظيم الكر والهجوم، لا يسبقه غيره. مفر: سريع الفرار من الأعداء. كجلمود، الجلمود: الصخرة العظيمة الصلبة. حطه السيل: حدره وألقاه من أعلى إلى أسفل. من عل: من فوق. و"مكر" وما بعده صفة لمنجرد في البيت قبله. المعنى: يصف الشاعر فرسه بسرعة كره على الأعداء، وشدته وسرعته بالفرار عند النجاة؛ فهو لسرعته كأنه يقبل ويدبر في وقت واحد، وهو في ذلك كصخر حدره

السييل من مكان عالٍ فلا يقف في طريقه شيء.
الإعراب: مكر: صفة لـ"منجرد" في البيت السابق مجرورة، وعلامة جرّها الكسرة
الظاهرة. مفر: صفة ثانية لـ"منجرد" مجرورة. مقبل: صفة ثالثة لـ"منجرد" =

(142/3)

وتخالفها في أمرين: أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمن، وأنها لا تستعمل مضافة¹؛ كذا قال
جماعة؛ منهم ابن أبي الربيع²؛ وهو الحق، وظاهر ذكر ابن مالك لها في عداد هذه
الألفاظ: أنها يجوز إضافتها، وقد صرح الجوهري³ بذلك؛ فقال: يقال "أتيته من علِ
الدار" بكسر اللام، أي: من عالٍ، ومقتضى قوله⁴:
وأعربوا نصباً إذا ما نكرا

...

قبلاً وما من بعده قد ذكرنا
أنها يجوز انتصاها على الظرفية، أو غيرها، وما أظن شيئاً من الأمرين⁵ موجوداً.

= مجرورة. مدبر: صفة رابعة لـ"منجرد" مجرورة. "معا" متعلق بـ"مقبل مدبر". "كجلمود":
متعلق بمحذوف صفة لـ"منجرد"؛ أو متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف؛ والتقدير هو
كجلمود، وجلمود مضاف. صخر: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة
على آخره. حطه: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والهاء: ضمير متصل مبني على لاضم في
محل نصب مفعولاً به. السيل: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.
"من عل": متعلق بـ"حط".
موطن الشاهد: "من عل".

وجه الاستشهاد: مجيء "عل" مجروراً بـ"من"؛ لأن الشاعر قطعه عن الإضافة، ولم ينو
لفظ المضاف إليه، ولا معناه، ولهذا أعربه، حيث لم يرد الشاعر أن الصخر ينحط من
أعلى شيء خاص، وكان حقه التنوين؛ لأنه نكرة، ولكنه حذف للشعر.
1 أي لفظاً، بل تستعمل مبنية على الضم لنية معنى المضاف إليه، أو منونة لقطعها عن
الإضافة رأساً.

2 أبو الحسن؛ عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع القرشي الأموي الإشبيلي، إمام أهل
النحو في زمانه، قرأ على الدباج والشلوبين، وأذن له في التصدر للقراءة، ولما استولى

الفرنجة على إشبيلية جاء إلى سبتة، وقرأ بها النحو، وصنف فيه الإفصاح في شرح مسائل الإيضاح، كما شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل شرحا وافقا في عشر مجلدات، لم يشذ عنه مسألة في العربية، توفي سنة: 688هـ. بغية الوعاة: 1/ 319. غاية النهاية: 1/ 484، الأعلام: 4/ 191.

3 مرت ترجمته.

4 هذا من كلام ابن مالك في الألفية.

5 أي: جواز إضافتها، وجواز نصبها على الظرفية أو غيرها كالحالية، وأما قول الجوهري: يقال: "أتيتته من على الدار" بالإضافة، فهو سهو كما في الشذور. التصريح: 2/ 54.

(143/3)

وإنما بسطت القول قليلا في شرح هاتين الكلمتين، لأني لم أر أحدا وفاهما حقهما من الشرح، وفيما ذكرته كفاية والحمد لله.

[جواز حذف ما علم من مضاف أو مضاف إليه]:

فصل: يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ومضاف إليه.

[حكم ما إذا كان المضاف هو المحذوف]:

فإن كان المحذوف المضاف 1؛ فالغالب أن يخلفه في إعرابه 2 المضاف إليه؛ نحو: {وَجَاءَ رَبُّكَ} 3؛ أي: أمر ربك، ونحو: {وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ} 4؛ أي: أهل القرية.

1 يشترط لجواز حذف المضاف شرطان، أحدهما أن يقوم دليل على المحذوف، لئلا يقع اللبس، فلو قلت: جلست زيدا. تريد جلست جلوس زيد، لم يصح ذلك؛ لأنه ليس في الكلام ما يدل على الجلوس المقدر، والكلام يحتمل ما زعمت أنك تريده، ويحتمل أن يكون التقدير: جلست إلى زيد، فحذف حرف الجر، فانتصب الاسم الذي كان مجرورا، والشرط الثاني: أن يكون المضاف إليه مفردا لا جملة؛ لأنه لو كان المضاف إليه جملة لم يستدل على المحذوف، ولم تصح إقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف.

حاشية يس على التصريح: 2/ 55، والجمع: 2/ 51.

2 فيكون فاعلا في مكانه، ومفعولا، ومبتدأ وخبرا، وظرفا، وحالا ... إلخ، وكذلك في باقي أحكامه، كالتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية ... إلخ.

3 89 سورة الفجر، الآية: 22.

موطن الشاهد: {وَجَاءَ رَبُّكَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء المضاف محذوفاً؛ للعلم به، ونيابة المضاف إليه منابه في إعرابه؛ لأن التقدير: وجاء أمر ربك؛ فلما حذف المضاف؛ وهو فاعل، حل محله المضاف إليه، وأعرب إعرابه على الفاعلية؛ وحكم هذا الحذف جائز باتفاق.

4 12 سورة يوسف، الآية: 82.

موطن الشاهد: {وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء المضاف محذوفاً؛ للعلم به، ونيابة المضاف إليه منابه في إعرابه؛ لأن التقدير: وأسأل أهل القرية؛ فلما حذف المضاف؛ وهو مفعول به؛ حل محله المضاف إليه، وأعرب إعرابه على المفعولية؛ وحكم هذا الحذف جائز باتفاق.

(144/3)

وقد يبقى على جره؛ وشرط ذلك في الغالب: أن يكون المحذوف معطوفاً، على مضاف بمعناه¹؛ كقولهم: "ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك" 2 أي: ولا مثل أخيه؛ بدليل قولهم: "يقولان" بالثنية³؛ وقوله⁴: [المقارب]

351- أكل امرئ تحسبين امرأ

...

ونار توقد بالليل نارا⁵

1 أي: يماثله لفظاً ومعنى فقط، أو يقابله بأن يكون ضده أو نقيضه، ليكون المعطوف عليه دليلاً على المحذوف. ويشترط كذلك أن يكون حرف العطف متصلاً بالمضاف إليه، أو منفصلاً منه "بلا" النافية.

2 ف"أخيه" مجرور بإضافة "مثل" المحذوفة إليه، وهي معطوفة على "مثل" المذكورة.

3 أي: نظراً إلى المذكور والمحذوف، ولو كان "أخيه" معطوفاً على "عبد الله" لكان العامل فيهما واحداً وهو "مثل"، وكان يجب أن يقال: يقول بالإنفراد؛ لأنه خبر لاسم "ما" وهو مفرد.

4 القائل: هو أبو دؤاد الإيادي؛ حارثة بن الحجاج. وقد مرت ترجمته.

5 تخريج الشاهد: البيت من شواهد: التصريح: 2 / 56، والأشموني: 651 / 2 / 325،

وابن عقيل: 238 / 3 / 77، وسيبويه: 2 / 33، والكمال: 163، 498، وأما ابن الشجري: 1 / 296، والإنصاف: 743، وشرح المفصل: 3 / 26، 79، 5 / 142، 8 / 52، 9 / 105، والمقرب: 51، والخزانة: 2 / 253 عرضاً، والهمع: 2 / 52، والدرر: 2 / 65، والمغني: 537 / 382، والسيوطي: 239. وديوان أبي دؤاد: 353. المفردات الغريبة: تحسين: تظنين. توقد: تتوقد وتشتعل.

المعنى: أظن كل شخص جديراً بأن يسمى رجلاً؟ وكل نار تشتعل تسمى ناراً، إنما الخلق باسم الرجل هو من اكتملت فيه صفات الرجولة الكريمة، والنار الجديرة بهذا الاسم، هي النار التي توقد للخير والقرى. الإعراب: أكل: الهمزة حرف استفهام، لا محل له من الإعراب، كل: مفعول به أول لفعل "تحسين" الآتي تقدم عليه، وهو مضاف. امرئ: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة. تحسين: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والياء ضمير متصل في محل رفع فاعل. امرأ: مفعول به ثانٍ لـ "تحسين" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. ونار: الواو عاطفة، نار مجرور بإضافة اسم يقع معطوفاً بالواو على المفعول الأول؛ وتقدير الكلام: وتحسين كل نار. يوقد: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي؛ وجملة "توقد": في محل جر صفة لـ "نار". "بالليل": متعلق =

(145/3)

أي: وكل نار؛ لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين 1. ومن غير الغالب قراءة ابن جمار 2: {وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ} 3؛ أي: عمل الآخرة، فإن المضاف ليس معطوفاً؛ بل المعطوف جملة فيها المضاف 4.

= بـ "توقد". ناراً: اسم معطوف على "امرأ" المنصوب الواقع مفعولاً ثانياً لـ "تحسين"، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله. موطن الشاهد: "ونار".

وجه الاستشهاد: مجيء الواو عاطفة، و"نار" مجرورة على أنها مضاف إليه لـ "كل" محذوفة، معطوفة بالواو على كل المذكورة، وهذا هو الوجه الأقرب. ويمكن أن تكون مجرورة بإضافة مفعول أول محذوف لفعل محذوف؛ والتقدير: وتحسين كل نار.

1 أي: إنما جعل المعطوف محذوفاً، ولم يعطف "نار" الأولى على امرئ المعمول لكل، و"نار" الثانية على امرأ المعمول لتحسين؛ لئلا يلزم عطف معمولين وهما "نار" الخرورة والمنصوبة على معمولين، وهما: امرئ وامراً، لعاملين مختلفين وهما: "كل" و"تحسين" بعاطف واحد وهو الواو، وذلك لا يجوز عند سيبويه والمبرد وابن السرد وهشام؛ لأن العاطف نائب عن العامل، والعامل الواحد لا يعمل جراً ونصباً، ولا يقوى أن ينوب عن عاملين. أما على حذف "كل" فيكون العطف على معمولي عامل واحد، وهو تحسين، وذلك جائز.

هذا وقد خالفهم في ذلك: الأخفش والكسائي والفراء والزجاج، وذهبوا إلى جوازه. مغني اللبيب: 632-633، والتصريح: 256.

2 هو أبو الربيع، سليمان بن مسلم بن جمار الزهري المدني، كان مقرئاً جليلاً وضابطاً محسناً من أفاضل رواة أبي جعفر أحد القراء العشرة المشهورين توفي سنة: 70هـ. 3 سورة الأنفال، الآية: 67.

أوجه القراءات: قرأ ابن جمار الزهري: والله يريد "الآخرة" بجر الآخرة على تقدير حذف مضاف؛ أي: يريد عمل الآخرة؛ وعلى هذا؛ فعمل المحذوف، ليس معطوفاً وحده؛ بل المعطوف جملة من مبتدأ وخبر فيها المضاف "وعمل" على جملة فعلية؛ فيها مضاف غير مماثل للمحذوف؛ والأصل -على هذه القراءة- تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الآخرة. التصريح: 56/2.

موطن الشاهد: {يُرِيدُ الْآخِرَةَ} .

وجه الاستشهاد: بقاء المضاف إليه مجروروا على أصله بعد حذف المضاف "عمل"؛ وهذا قليل.

4 هذا: وقد يحذف أكثر من مضاف، فيقوم الأخير مقام الأول، فمثال حذف مضافين

=

(146/3)

[حكم ما إذا كان المحذوف المضاف إليه] :

وإن كان المحذوف المضاف إليه؛ فهو على ثلاثة أقسام؛ لأنه تارة يزول من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين ويبنى على الضم؛ نحو: "ليس غير"، ونحو: {مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ} 1، كما مر؛ وتارة يبقى إعرابه، ويرد إليه تنوينه؛ وهو الغالب؛ نحو: {وَكُلًّا ضَرَبْنَا

لَهُ الْأَمْثَالُ { 2، {أَيًّا مَا تَدْعُوا} 3؛ وتارة يبقى إعرابه، ويترك

= قوله تعالى: {وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكذِّبُونَ} ، فإن الأصل: وتجعلون، بدل "شكر رزقكم" تكذيبكم، فحذف: "بدل، وشكر"، وكلاهما مضاف، وقام "رزق" مقام الأول. ومثال حذف ثلاثة قوله تعالى: {ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى} . أصله: فكان الرسول صلى الله عليه وسلم من جبريل قدر مسافة قرب قاب قوسين. فحل المضاف إليه الأخير: وهو "قاب" محل الأول وهو "قدر". وإذا حذف المضاف –بعد استيفاء شروط حذفه– جاز عدم الالتفات إليه عند عود الضمائر ونحوها، مما يقتضي المطابقة، كالتعريف والتكثير والإفراد وغير ذلك. وجاز مراعاته كأنه موجود. وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: {وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ} ، الأصل: وكَم من أهل قرية، فرجع الضمير "ها" مؤنثا إلى القرية، ورجع الضمير "هم" مذكرا إلى "أهل" المحذوف. الأشموني: 324 / 2.

1 30 سورة الروم، الآية: 4.

موطن الشاهد: {مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ} .

وجه الاستشهاد: بناء كل من "قبل" و"بعد" على الضم؛ لانقطاعه عن الإضافة، بعد حذف المضاف إليه؛ وكلاهما في محل جر بمن، كما أسلفنا.

2 25 سورة الفرقان، الآية: 39.

موطن الشاهد: "كلا".

وجه الاستشهاد: انتصاب "كلا" وتنوينه؛ لأنه حذف المضاف إليه، ولم يُنَو لفظه، ولا معناه، ورد إليه التنوين؛ الذي حذف للإضافة؛ لأنه رجع إلى حالته الإعرابية قبلها.

3 17 سورة الإسراء الآية: 110.

موطن الشاهد: {أَيًّا} .

وجه الاستشهاد: انتصاب "أيا" –وهو من أسماء الشرط–؛ لانقطاعه عن الإضافة؛ ولم ينو لفظ المضاف إليه، ولا معناه، ورد إليه التنوين: الذي حذف للإضافة، كما في الآية السابقة.

تنوينه¹، كما كان في الإضافة، وشرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف؛ وهذا العامل إما مضاف؛ كقولهم: "خذ ربع ونصف ما حصل"²، أو غيره؛ كقوله³: [الرجز]

352- بمثل أو أنفع من ويل الدم⁴

1 وذلك إذا حذف المضاف إليه، ونوي ثبوت لفظه، فلا يتغير إعراب المضاف، ولا يرد إليه ما حذف للإضافة، كالتنوين والنون إن كان مثنى أو مجموعاً.

2 ذهب النحاة في تخريج هذا المثال مذهبين:

الأول: أن هذا المثال من باب حذف المضاف إليه، وإبقاء المضاف على حاله الذي كان يستحقه حين الإضافة؛ وأصل الكلام على هذا المذهب: خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل؛ بإضافة ربع إلى اسم موصول، وإضافة نصف إلى اسم موصول مشبه للاسم الموصول الأول، فحذفوا الاسم الموصول الأول الذي أضيف إليه ربع وصلته؛ لدلالة الاسم الموصول الثاني وصلته عليه، وأبقوا المضاف على إعرابه وترك تنوينه؛ لأن المضاف إليه المحذوف منوي الثبوت، وهذا مذهب المبرد واختاره ابن مالك وابن هشام تبعاً له.

الثاني: أن هذا المثال ونحوه من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ وأصل الكلام على هذا خذ ربع ما حصل ونصفه، ثم أقحم ونصفه بين المضاف "ربع"؛ والمضاف إليه "ما حصل" فصار الكلام خذ ربع ونصفه ما حصل، ثم حذف الضمير فصار: خذ ربع ونصف ما حصل. وإنما حذفوا الضمير إصلاحاً للفظ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، والمذهب الأول أقرب مأخذاً من هذا، ومثل هذا المثال قولهم: قطع الله يد ورجل من قالها، وقول الفرزدق:

يا من رأى عارضاً أسر به

...

بين ذراعي وجبهة الأسد

انظر التصريح: 56-57، الأشموني: 2/ 326، سيبويه: 1/ 92.

3 لم ينسب إلى قائل معين.

4 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت من الرجز وصدره قوله:

علقت آمالي فعمت النعم

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 57، والعيني: 3/ 451.

المفردات الغريبة: علقت: وصلت. آمالي: جمع أمل، وهو ما يطمع فيه المرء =

(148/3)
